

الصلوة كتاب الصلوة كتاب الزكوة كتاب الصوم كتاب الحج كتاب السجود
 ٨٨ ٧٢ ٦٥ ٥٣ ٤١ ٣٤
 كتاب الحج كتاب الحج كتاب الحج كتاب الحج كتاب الحج كتاب الحج
 ١٣٥ ١٣١ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٤
 كتاب الشرك كتاب المضاربة كتاب الوكالة كتاب الكفالة كتاب الحلاله كتاب الصلح
 ١٥٣ ١٥٢ ١٤٩ ١٤٤ ١٤١ ١٣٦
 كتاب الزهراء كتاب الوقف كتاب الغصب كتاب الوديعه كتاب العارية كتاب اللقيط واللقط
 ١٥٧ ١٦٠ ١٦٢ ١٦٥ ١٦٧ ١٦٩
 كتاب الخمر والمفقود كتاب الديات والادب الموت والشرب والمزاحه كتاب المباح والمكاح
 ١٧١ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٦
 كتاب الرضا كتاب الطلاق كتاب العتق والمكاتب والعلاء كتاب الجنابات
 ١٩٦ ١٩٧ ٢٢٤ ٢٣١ ٢٣٤ ٢٤٥
 كتاب الديات كتاب الحدود والسرفه كتاب العبد والذبايح كتاب الاضحية كتاب الايمان
 ٢٣٩ ٢٤٧ ٢٥٥ ٢٦٠ ٢٦٣ ٢٦٤
 كتاب ادب القاضي كتاب الدعوى كتاب الشهادة كتاب القسم كتاب الاكراه
 ٢٧٢ ٢٧٤ ٢٨٤ ٢٨٩ ٢٩١
 كتاب السيرة كتاب الحضر والاباحه كتاب الوصايا فصل في الاشربة
 ٣٠٢ ٣٠٤ ٣٠٣



مامل و سطره
 و سطره
 و سطره
 و سطره

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا ورب كل شيء
يا من لا يحيط كماله بطاق وصفه ولا ينفذ بادره ادراكه افكار حول الفصل في محركات اعتداله
لامرك بالمتصور والمصور والاعيان وشكر على ميثاق الاله بلامتنا للابلا والابلا الذي يوتي الحكمة
من نشاء ما نشاء استلكت على عيني بعين العطاء وتجلي عن عيني غير العطاء وتجعلني مقتنيا بانوار
العلماء الذين عتقوا الاجلاء الظلماء واستحلوا بانوار الشريعة الغراء واستغلوا في اطوار السراء والضراء
وصاروا صدورا في مناهج الاهتداء وصاروا بدورا في مدارج الاقتداء وقيل مرادهم على ما شهدوا
ورجح مناهجهم على قيام الجهداء وجعل جليلهم بالهيل من السعداء ودخلوا وسلموا على خاتم الانبياء
وخاتم الاسعفاء محمد المختص بن نبي الله وعلى اله بررة الاولياء وصحبه خيرة الاتقياء **ويعد**
يقول المصنف الشريف الميرزا محمد الطيف بن عبد العزيز بن امين الدين ختم الله بالخير علمه واولاده
واعطاءه في اخرته امله واولاده ان بعض اخواني وخلص خلاقي في انا العصبية من الذين قالوا ان مجمع
البحر من كتاب بديع له قدر رفيع لم يزل مثله في الفروع تاليف يستخرج منه الروع من وجاه لفظه
يشابه الاغراض وفي احدى خطبه عماري الامجاد كتاب في سراير سرور متاجيه من الاخران ناجح وليس
له شرح يشفي العليل من داءه ويكفي الخليل بمايه نسلك ان شرحه شرحا يحلل فوايد فيوده وبذلك
الشرح صوره في رماكت في حجب عبادته ويفر ماكت في اصداف اشاداته حاويا للمسائل
القلبية طبعه جازيا عن الدليل المبسوط متوسطا بين التفریط والافراط فان خبير الامور الاوساط
فكانت لهم هذا امر رفيع الشدة وافي امر وضع العدة ومن كيد الزمان كسبر وفي قند الهوان اسير
وعدا الى بدو فساد وغلا على عدو فساد مع ان العلم حال هشيا نذروه الرياح والجمل حال حسيا
بقوت ربه النجاج وابن الصفا هيئات من عيش عاشق وجنة عدن بالمكارة حقت فلم يقبلوا من هذا
الاخذار وقابلوه بالاحاح والامرار فالحقت فيه نفس وان كان عسيرا لان في احاح الرجال خيرا
كثيرا وشرعت بالنظر الكليل والمخاطر العليل راجيا من القادر الجليل ان يسر لي كل عسر وعويل اذ هو
المولى ونعم النصير **الحمد لله** ابتد المصنف رحمه الله تعالى في اول كتابه بالتحديد اقتداء بكتاب الله الحكيم
وامتثالا لقوله عليه السلام تخلقوا باخلاق الله وشكرا على صيرورته مصنفيا بفضل الاله اما بحث الحمد
فقد تركته بالحمد لاشتهاره بغيره وتقريرا في وابل الشروح بحيث يفضي بحثه الى بلا البلوغ **حاجل العلم**
بدل من الله وبما لا يستحقا له الحمد بهذا الوصف كاستحقاقه بذاته **الحمد** اي كالحمد وهو جمع بحمد هذا
تشبيه بليغ لان طر فيه مذكور ان فيه حذف حرف التشبيه وجعل المشبهة به في حكم الخبر عن المشبه من
قبيل قولهم زيد اسد وذكر ما يلائم المشبه به معه وهو قوله **لا اله الا الله** وجه التشبيه ان السابرين
في الابل المظلمة يفتقدون الى طريقهم بالانجم الزاهر فكذلك السالكون يفتقدون الى طريقهم الذين العلم الهادي
كما قال عليه السلام اصحابي كالنجوم بايتهم اقتد بهم اهتديتم جعل المصنف رحمه الله تعالى الانجم استعارة
للعلم وقوله لا اله الا الله ترشها لها وهذا قول غير مختار في البيان كما هو مقدر في علم البيان فان قلت
العلم جمع كثر والانجم جمع قلة فلا يجمع ان يحمل عليه قلت ما ذكرت كان على تقدير ان يراد منه الكثرة وما
اريد منه القلة بتمتة تحمل جمع القلة عليه كما اريد من الجمع التشبيه في قوله تعالى فتدصعت قلوبكم بقرينة ما
ابها فان قلت اي حاجة الى هذا التكليف قد ثبت ان الجمع المحلى باللام يراد منه **الحق** فيجمع على جمع
عليه قلت نعم اذا لم تكن اللام العهد ومنازلة على الشريعة لا مطلق العلم فان قلت لم يقل نحو ما

قال عليه السلام اصحابي كالنجوم قلت لعله اشار بابراد جمع التمدد الى العلم الهادي في زمانه
فاذا قلنا في ذلك الزمان الغالب فيه الكبار فكيف شاع في عصرنا التمدد في العلم كما قيل **شعر**
وقد كانوا اذا غدوا قليلا فقدموا اقل من القليل وفيه رعاية برأعد الاستهلال لان كون العلم
كالانجم انما هو بعلم الفروع الذي ينظم به الاحوال ويتميز به الاحرام من الحلال **واعلاما** اي كلام
وهو جمع علم وهو الجمل **لاقتداء** **بناهي** اي طاهر وجه التشبيه ان المسلمين يقصدون العلم اليقيني
من اقوالهم وافعالهم ويقتدون بها كما كانوا يقصدون الجبال الانواع لانتفاع بها **وجه** اي دليلا واضحا
يستدل باقوالهم وافعالهم وقت الاستنباط **على الحق** واطهاره فاستدلوا بالمدلول على مدعى
الطهر لمادة الشبهة جعل انفسهم حجة مع انفسهم وهم الحجة مبالغة كما يقال زيد عدل وانما لم
يقال حجة اشار الى انهم متفقون على دعوى واحدة وهي الدعوة الى الله تعالى ولو جمع لا وهم ان كل منهم
دعوى مخالفة لدعوى الآخر **وجه** اي دليلا واضحا **الى البديق** المراد منه الجند مجازا للدون سببا
لما عثر عن يابه رعاية للتبعية يعني ان افعال العلماء واقرهم طريق الى الجنة فمن سلك فيه ولم يخرج
عنه نال مقصده او المراد المحبة كما يقال فلان صدوق يعني ايتا عنهم يودي الى كون المنتجع محبوبا لله
تعالى ولعباده جعل انفسهم طريقا لمبالغة والكلام في افراد المحبة قال المصنف رحمه الله تعالى لاشقة
الصدق كما يقع في الاقوال يقع في الافعال فالمراد من معادته مثل الكاذب لانه لم يباين وما وضعت
العبادة له من المزية الى الله تعالى وخلوم اليهودية لم اقول انه ان الايمان الصدق خلاف
الكذب لا يستقيم قوله يقع في الافعال لانه حجة في الخير بخلاف في الفعل فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
في الارادة وهو ممنوع وان اراد منه الاخلاص لانه لا يتناول الافعال والاقوال فلفظه الى لا
تأسيه على الاطلاق لانها لا تنها والاخلاص لا يكف عنه لمن منع العلم باخلاص وانما يكون غاية
للمؤمن المتبعين لهم ظاهرا كما قيل انما يقطع **لا غلام** **شريعة** اي مستوية **ومقدور** جمع صدر
معنى رئيس يعني هم جماعة رؤساء **للفضائل جامعة** فعلى هذا التشبيه فيه وتجي الصدق بمعنى العشر
المشتغل على القلب يعني هم جامعون للفضائل **كان** اي ابداهم كصدور حوايه لها كما قال الغابيل
اداما تجلي فكل من اظفر وادها ناجي في فكي مسامع **اختر** اي الاول جمع القلة وهذا جمع الكثرة اشار الى ان
العلماء الجامعون للفضائل كثيرون لكن من يصلح منهم للاقتداء قليلون فقدم الجار والمجرور رعاية للسمع او
للتخصيص دعاء **ويروى في** **شريعة طاعة** شيعتهم بالادب ورد من المشهور اشار الى ان افرادهم متفهمة
من نور صاحب الشريعة كنور القمر المستفاد من الشمس وان جدد انما يكون في الليل والشمس لا تخرج
والناس كلهم في ظلمة الجهل فكان تشبيههم بالقمر البدر الباق احتياضا **اجمع** اي اكثر اشار الى ان العلماء اذا فطن
لناسر كالبدر المنير كثيرون وان لم يكونوا صالحين للامامة ومن تبعه **مقدور** اي انصبة على المصدر لان قوله الحمد
له في الاصل تحمدا لله فعدل الى الجملة الاسمية العن المقيد بزمان **الحمد** **ومرد** وامر جوده اي كدوام
جوده وهو صفة يكون مبتدلا فاده شئ يلبق به لا غرض فلو هو واحد كتابه مثلا من جمل اهل الزمان
يعرض ثبوتها واخرى لا يكون جوازا **التي** هو مبالغة الفاعل عن معنى الشايع او بمعنى كثر الانصاف
وفي هذا التشبيه اشار الى ان الله تعالى مستحق لدوام الحمد لانه باق متعاضد الخراف وان كان المشبهة
في هذا التشبيه معنويا اراد ان يشبهه بالشخص الدائم **ويروى في** **الحواشي** **الاعراض** الجوهري هو
بفعله والعرض ما لا يتوهم والمراد من البقاء هنا طول الامتداد وعن الامراض ان لا يتجدد كجدد الحرك

هذا العلم الهادي في زمانه
فإذا قلنا في ذلك الزمان الغالب فيه الكبار فكيف شاع في عصرنا التمدد في العلم كما قيل شعر
وقد كانوا اذا غدوا قليلا فقدموا اقل من القليل وفيه رعاية برأعد الاستهلال لان كون العلم
كالانجم انما هو بعلم الفروع الذي ينظم به الاحوال ويتميز به الاحرام من الحلال واعلاما اي كلام
وهو جمع علم وهو الجمل لاقتداء بناهي اي طاهر وجه التشبيه ان المسلمين يقصدون العلم اليقيني
من اقوالهم وافعالهم ويقتدون بها كما كانوا يقصدون الجبال الانواع لانتفاع بها وجه اي دليلا واضحا
يستدل باقوالهم وافعالهم وقت الاستنباط على الحق واطهاره فاستدلوا بالمدلول على مدعى
الطهر لمادة الشبهة جعل انفسهم حجة مع انفسهم وهم الحجة مبالغة كما يقال زيد عدل وانما لم
يقال حجة اشار الى انهم متفقون على دعوى واحدة وهي الدعوة الى الله تعالى ولو جمع لا وهم ان كل منهم
دعوى مخالفة لدعوى الآخر وجه اي دليلا واضحا الى البديق المراد منه الجند مجازا للدون سببا
لما عثر عن يابه رعاية للتبعية يعني ان افعال العلماء واقرهم طريق الى الجنة فمن سلك فيه ولم يخرج
عنه نال مقصده او المراد المحبة كما يقال فلان صدوق يعني ايتا عنهم يودي الى كون المنتجع محبوبا لله
تعالى ولعباده جعل انفسهم طريقا لمبالغة والكلام في افراد المحبة قال المصنف رحمه الله تعالى لاشقة
الصدق كما يقع في الاقوال يقع في الافعال فالمراد من معادته مثل الكاذب لانه لم يباين وما وضعت
العبادة له من المزية الى الله تعالى وخلوم اليهودية لم اقول انه ان الايمان الصدق خلاف
الكذب لا يستقيم قوله يقع في الافعال لانه حجة في الخير بخلاف في الفعل فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
في الارادة وهو ممنوع وان اراد منه الاخلاص لانه لا يتناول الافعال والاقوال فلفظه الى لا
تأسيه على الاطلاق لانها لا تنها والاخلاص لا يكف عنه لمن منع العلم باخلاص وانما يكون غاية
للمؤمن المتبعين لهم ظاهرا كما قيل انما يقطع لا غلام شريعة اي مستوية ومقدور جمع صدر
معنى رئيس يعني هم جماعة رؤساء للفضائل جامعة فعلى هذا التشبيه فيه وتجي الصدق بمعنى العشر
المشتغل على القلب يعني هم جامعون للفضائل كان اي ابداهم كصدور حوايه لها كما قال الغابيل
اداما تجلي فكل من اظفر وادها ناجي في فكي مسامع اختر اي الاول جمع القلة وهذا جمع الكثرة اشار الى ان
العلماء الجامعون للفضائل كثيرون لكن من يصلح منهم للاقتداء قليلون فقدم الجار والمجرور رعاية للسمع او
للتخصيص دعاء ويروى في شريعة طاعة شيعتهم بالادب ورد من المشهور اشار الى ان افرادهم متفهمة
من نور صاحب الشريعة كنور القمر المستفاد من الشمس وان جدد انما يكون في الليل والشمس لا تخرج
والناس كلهم في ظلمة الجهل فكان تشبيههم بالقمر البدر الباق احتياضا اجمع اي اكثر اشار الى ان العلماء اذا فطن
لناسر كالبدر المنير كثيرون وان لم يكونوا صالحين للامامة ومن تبعه مقدور اي انصبة على المصدر لان قوله الحمد
له في الاصل تحمدا لله فعدل الى الجملة الاسمية العن المقيد بزمان الحمد ومرد وامر جوده اي كدوام
جوده وهو صفة يكون مبتدلا فاده شئ يلبق به لا غرض فلو هو واحد كتابه مثلا من جمل اهل الزمان
يعرض ثبوتها واخرى لا يكون جوازا التي هو مبالغة الفاعل عن معنى الشايع او بمعنى كثر الانصاف
وفي هذا التشبيه اشار الى ان الله تعالى مستحق لدوام الحمد لانه باق متعاضد الخراف وان كان المشبهة
في هذا التشبيه معنويا اراد ان يشبهه بالشخص الدائم ويروى في الحواشي الاعراض الجوهري هو
بفعله والعرض ما لا يتوهم والمراد من البقاء هنا طول الامتداد وعن الامراض ان لا يتجدد كجدد الحرك

ولما كان أكثر الجواهر المحصورة في امتداد حد الله امتداد الجواهر تنهيا وتأكيذا بعد تأكيد
والصانع وهو من الله الذي هو **صاحب الملك** أي الدين **الظاهر** وصفا بها لأن أهلها مطهرين ومن كون
تريكية الله تعالى كما قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس ولأن طهاره الوضوء مختصة هذه الآية يورد
ماروي أنه عليه السلام يعرف أئمة في المحشر يكونهم غراما من الوضوء فان قلت كيف يختص بهم
وقد قال عليه السلام حين توضع هذه وضوء ووضوء الأنبياء من قبلي قلت وجود الوضوء في الأنبياء
لا يدل على وجوده في أئمتهم لاحتمال أن يكون مختصا بهم **المؤيد** أي المقوى من **عند الله بالمعجزة الظاهرة**
وهو القرآن لأنه باق بعد **محو خاتم الرسل** وهو بكسر التاء اسم الفاعل ويعني الطابع **وناسخ الملك**
أي يبطل بعض أحكامها **والرضوان** بكسر الراء وضمة الواو والضم الفاعل ومعنى الرضى وهو حمد ودائمه ومقصود
مصدر **على الله** وهم من جهة النسب لا دلي على عقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كل من اتقى
كذا الجواب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن **الائمة الهدى** على حذف المضاف أي أئمة
أصحاب الهداية **وعصية** جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعة أصحاب واختلاف في تفسير الصحابة المصطفى
إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أصحابه إنما جاز النسبة إليهم لكونهم طائفة معروفة بنا
على أن صاحب له معنيين أحدهما عرف وهو من يكون كثير الصحبة كما يقال فلان خادم فلان إذا كان كثير
الخدمة له والثاني لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعه وسعيد بن المسيب اعتبر الأول ولم يعد من
الصحابة إلا من أقام مع النبي عليه السلام سنة أو سنتين والباقيون اعتبروا الثاني حتى قالوا من رآه من
المسلمين فهو صحابي لكن المراد هنا ما قاله سعيد بن المسيب بقية قوله **مصابيح** لأنه جمع مصباح وهو
السراج شبههم بالمصابيح لأن السالكين في الدين هدى وأبوابهم علومهم المقتضية من النبي عليه السلام
كاهنذا السالكين بالمصابيح في المسالك **الهدى** جمع دحية وهي الظلة **والرحمة** وهي انعام الله تعالى وقيل
هي إرادة إيصال الخير **على من تبعهم** أي تبع العمارة في آثارهم **بأحسان** أي خلاصهم **وعلى علماء الأمة في**
كل زمان وهم الضابطون بتوفيق الله سبحانه وتعالى قواعدا للشيعة **أما بعد** أي بعد حمد الله
والصلوة على رسول الله **فهذا كتاب صغير للحافظ حمزة** أي حمزة بن محمد **بغير رأي** أي بغير رأي كثر للضابط وهو الحافظ حمزة
الرأي **عليه** لما كان صغيرا يحكم بالحافظ حمزة فإنه كان كثير العناية بمحتاجا إلى التأمل فيها
فإن علمه بلطف الضابط **وسنكشف لوقاد** وهو مبالغة الواقعة من وقاد النار **الفرجة** وهو في الأصل
أول ما يستنبط من البير ويراد به العلم المستنبط بالوقادة أراد بوقاد الفرجة من له ذهن يتوقد كذا
يقال ذكي النار كذا مقصود أي استدلال وهو الإشارة بالشفقة والحاجة أراد بها هنا
المعاني المعلومة من أوضاعه بحسب اصطلاحه سماها رموزا لعدم انقضاءها من وضع اللغة **وتتبع لوقاد**
مبالغة من التقيد وهو إخراج الزيف من الجيد **البصير** وهو الاستبصار ومنه قوله تعالى بل الإنسان على
نفسه بصير **أقول** المفهوم من شرح المصنف أنه مضاف إلى فاعله لكنه مخالف لقول النجاشي أن اسم
الفاعل المنعدي لا يضاف إلى فاعله لوقاد **والأولى** أن يجعل مضافا إلى معنوله يعني بوقاد
لأن نقاد استبصاره الناقد وفيه مبالغة ليست في غيره **كونه** جمع كثر وهو المال المدفون أراد بها المعاني
المدفونة في جميع العبارات **ويستوفى** من الشوق وهو نزاع النفس إلى الشيء يقال شاقني الشيء فهو شاقني **اللفظ**
وهو من راقني بوقدني أي يحبني اللام فيه للتعليل إضافة الراقن إلى اللفظ من قبيل إضافة الصفة إلى
موصوفها **وجميع** أي تركيب وجب لهذا الكتاب فلما حذف الموصوف أضيف صفته إلى الكتاب حاصل مراد المصنف

لا يملكه من غير
الملك

لا يملكه من غير

لا يملكه من غير

رحمه الله أن التركيب الموحى لهذا الكتاب يشوق محصاة إليه لأن لفظه راقن مع غيره لعدوته لا يشاعبه
وأما عند الشوق إلى الوجوه مجازا لأنه سببه **ويستوفى** يقال راقن الرجل أصحابه إذا علمهم بالشرف وعداه
يعني لتضمنه معنى العلوق **على نظائره** من المختصرات المصنفة في هذا الفن **تجريب** لا شتماله على الاصطلاح
العريب الذي يقر به أسند الفعل إلى التجريب مجازا لأن الغالب هو الكتاب وتجريب غيره من أتيان مثله
مبني على أقول أفلا المصنف في مدح كتابه المؤدي إلى مدح نفسه وأعجابه لأنه وصفه بالتجريب
وهو نعت لكتاب الله العزيز مع أن ما وصفه من تجريب الصيغ الخلاف غير محجج غير من الغيبة الأسلاف
ويجوز سبق المصنف إليه وجمع المسائل بـ **بما** قاله لم يكن ثمها خلوها بحاله مع كتابه في الشهادة على
كماله **محمدي** أي مجمع وهو حال من فاعل بصغر أو استيفاء جواب عن قال ما شأنه بغير الضابط علمه **مختصر**
الشيخ أبي الحسن الغدوري صاحب شرح مختصر الكرخي **ومنظومة الشيخ أبي جعفر النسي** وأفاض عليها
من فضله الوفي **رحمها الله فاتها** **عبد الرحمن** أي مبتليان وقد قيل الغدوري مشتمل على اثني عشر مسألة
والمنظومة مع قبوده واحتراراته مشتملة على ثمانية عشر الف مسئلة **وهذا مجمع البحرين** وهو أي مختصر
الغدوري والمنظومة **النيران** الشريان أي المضيان يقال اشرف وجهه أي حسن وأضيق بها كالنيران
المشرقة وبها الشمس والقرعة الحسن وعموم النفع وفي الصحاح النيران المشديد علم التوب لعل إطلاقه
على الشمس والقرعة اعتبارا أن كلامهما كالعلم للفلك **وهذا ملحق النيران** وفي شرح المصنف أنما ذكر بحران
إذ لم يكن في البحار بحران معروفاً وعرف النيران لأنها لها هذان من النجوم فكأنما معروفاً عند السامع
قال **البدیع** الخبر المعروف باللام يفيد التخصيص والمبالغة كقولك زيد الفاضل فلذلك أعدت الضمير
وقلت وبها النيران إلى هنا كلامه **أقول** ما قالوا فيما أريد من الخبر المعروف باللام الجبروت لأن الخبر المبالغة
أنما استفاد من حمل الجنس على الواحد وهنا أريد من النيران الشمس والشمس فكيف يفيد التخصيص
فلا يصح تعليله بل المبالغة حصلت من حمل المشبه به على المشبه به لا حرق تشبيه **أحدهما** وهو مختصر
الغدوري **الهدى** أي فقه المذهب أي يدل ويسوق إلى فهمه يقال فقه الرجل الكسرى فهم وفقه بالعلم
أي صار فقيها والمراد هنا المعنى الأول **الذي هو من اشرف المطالب** وهو مذهب إلى حنيفه **والآخر** أي
المنظومة **يعرف** **الخلاف بين المذاهب** وفي اختصار لفظ يعرف وفيما سبق لفظ يهدي لطيفة يعرفها الغدوري
فجرت بينهما **جعل** **الشيخ** **عليه** على ما المجهول أي لم يستبق أحد إليه مني **والآخر** أي أطلع **أحمد بن محمد**
مع زيادات **شريفه** موصوفها محذوف أي مسایل ذابح شريفه يحتاج إليها المفتي **وقد** **عطين** على الموصوف
المحذوف أكثرها ما خرد من ملتقى البحار شرح المنظومة **وسايل** أي مع سايل **منظومة** **كأنه** **جمع** **عقد**
بكسر العين وهي القلادة **وانشأه** **إلى الأصغر** **الروايتين** **والأقوى** **من القولين** **وتنبيه** أي مع تنبيه **على الجار**
للغوي ما خرد من الفتى وهو الشايب القوي سبني الحكم فتوى الفتوى المسائل في جواب أكادته **وآخر** **فتنه**
أنا قد صدقته أي الكتاب **بتمهيد فاعله** أي مستطفاً وهي قضية كلية منطوقة على جميع جرائها أقوله دللتنا
على غير الخلافه بالجملة الشريفة **أخبرني** أي أنشأها **وأوضاع** أي هيات وهي معطوفة على تمهيد **شريفه**
يعني ملازمة للطابع معنيده الخلاف كذا بين من من الماضى المستلكن فاعله لقول محمد إذا خالقه صلحاء **أبند** **عن**
البدائع **الانشاء** **على** مثال بقاء بدائع السموات أي بدائعها قالوا في الفرق بينهما الاختراع هو الانشاء على مثال لكن
هذا المعنى غير مناسب فيكون الاختراع مستعلا في معنى الكيداع وأما أورده فتنافوا وتجهيل كلامه **لأن**
أي تلك القواعد والأوضاع **أقرب** **الوسائل** **جميع** **وسيله** وهو ما يترتب به إلى الغير **إلى أوضاع** **ما كمال المسائل**

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

الشرح

هذا الكتاب هو من كتب الفقه
الحنبلية وهو من كتب
الشيخ الفقيه ابو حنيفة
نعمان بن حنبل وهو من
العلماء المشهورين في
الدين والعلوم الشرعية
وهو من كتب الفقه
الحنبلية وهو من كتب
الشيخ الفقيه ابو حنيفة
نعمان بن حنبل وهو من
العلماء المشهورين في
الدين والعلوم الشرعية

الخلافه وغير الخلافه والله ولي عاقله **هذا الكتاب** اشار به الى ما وضعه من الاصطلاح وما
توفي الا بالله التوفيق جعل الشئ موافقا للشئ يعني وما كوفي مر فقا لاصابه الحق فيما قصدت من تصنيف
هذا الكتاب ووقوعه موافقا لرضا الله اليعونه وتأييده عليه **توكلت واليه ارجع صدر**
الكتاب يعني هذا ما يصدر به الكتاب من بيان قاعده اخترعتها وضعت هذا الكتاب اي في هذا
الكتاب وضعا اي هيبة يستفيد منه قارئ كل مسئله وسامعها جواب هل هي خلافه او غير خلافه
او يقال الجملة الاستغناء مبهمة المصدر راي يستفيد منه كونها خلافه او غير خلافه كما في قوله تعالى
سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم يعني انذارك وعدم انذارك سواء اراد بغير الخلافه ما لا يندرج على الخلاف
الا اتفاقا فانه فان المسائل التي اوردتها المصنف عارية عن اوضاع الخلاف تحتل ان يكون فيها خلاف
في نفس الامر لكن لم يعتبر المصنف لشذوذ الروايه فيها او لكونها قولاً مرجوحاً عند **واذا كانت خلافه في**
نفس الامر قارئ تلك المسئلة ما فيها من المذهب على التفصيل باقر وجن التحصيل وذلك وهو اشارة الى المصدر
يعلم اي كون القارئ عالما على التفصيل بحمله **بمجرد قولها من دون** بيان لما قبله **تلويح** اي اشارة الى الخلاف
بمجرد كما فعل بعض الفقهاء بان وضعوا في المسائل رقوم ليكون الخلاف فيها معلوما **او تصريح باسم** اي اسم من خالف
في تلك المسئلة من الامم كما فعل بعضهم هكذا وانما صار وجه تحصيل الخلاف على طريق المصنف ام لانه يبين من يفتي
الكتاب بلا توقف الى امر اخر والطالب وعلى طرائقه لم يكن كذلك **وان كنا قد وضعنا رقوم الفوائد**
فيها للوصول هذا جواب عن قول في التقدير اذا كان الخلاف معلوما من نفس الكتاب فلم وضعت الرقوم
على المسائل **نذكرها في اخر هذه الدبراجه فانما هي** اي الرقوم الموضوعه **كحاشيه ينفع وجودها**
ولا يضر عدمها فان قلت اذا كان وجودها نافعاً فكيف لا يضر عدمها قلت اراد من نفع وجودها انها تزيد
في التوضيح وعلى تقدير عدمها فعدم تلك الزايده وذلك لا يضر في نفس معرفة الخلاف لانها حاصله
من نفس الكتاب **فنقول قد دللنا اي اشرنا على قول اي حنيفه اذا خالفه صاحباه** وهما ابو يوسف
بالجملة الاسمية وهو متعلق بقوله دللنا هذا هو الباب الاول من الابواب العشر المذكوره في المنظومه
سواء كان الخبر مقبلاً او مرفحاً كقوله التوتر واجب **الا ان تقع هذه الجملة الاسمية حالاً معترضه فلا**
تدل على خلاف اصله كقوله وطهرها والدلو الا حين تقطع او تتضمن نسبة رواية الى اي حنيفه فلا تدل
على خلاف صاحبيه كقوله الفرض ليه وقال الطويله او ثلث وهو رواية اي قولها روايه عن اي حنيفه قول
لو طرح لفظة معترضه من بين لكان كلامه انقضى من العين لان الجملة المعترضه على ما هو مقرر في علم
المجالي ان يوتي في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى عند اكثر من وجوه وقوعها في اخر كلام لكن كلف
انفقوا على اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب فكيف تكون الجملة الحاليه معترضه نعم الجملة المعترضه الواقعة
في اخر كلام تشبه الحال لكن بينهما فرق اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعدوا وانه طامون
ان قوله وانه طامون حال اي عجزتم العجل وانه واضعوا العباده غير موضعها واعتراض اي وانه قوم عاد كذا في العلم
فان قلت اراد بالمعترضه معناه اللغوي من قولهم اعترض السحاب اذا ظهر قدام القوم قلنا لا فائدة في توصيفه اذ
فان قسم القولان اي قول اي حنيفه وقول صاحبيه **طري في النفي والاثبات** هذا منصوب بتقدير لان اقسامه لا زمر
هنا وان كان محتملاً متعدياً ويقال قسمنا المال **اقصراً عليها** اي على الجملة الاسمية كقوله نجاسة الارواح غليظة
يفهم منه انها عند غير غليظة وقوله سجد الشكر غير مشروعه يفهم منه انها عند مشروعه **والا** وان قسم
القولان **ارضاءها** اي تبعية الجملة الاسمية **بضمير النفيه لاثبات مذهبها** اي بالجملة شينا من الاسمية كقوله

هذا الكتاب هو من كتب الفقه
الحنبلية وهو من كتب
الشيخ الفقيه ابو حنيفة
نعمان بن حنبل وهو من
العلماء المشهورين في
الدين والعلوم الشرعية
وهو من كتب الفقه
الحنبلية وهو من كتب
الشيخ الفقيه ابو حنيفة
نعمان بن حنبل وهو من
العلماء المشهورين في
الدين والعلوم الشرعية

الفعلية

ونظر الوكيل لا يقتض مستقط وقال هو كالرسول او الفعلية كقوله مدح الخيار الشريط ثلثة ايام والزايه بنفسه
وقال يجوز اذا كانت معلومه **لا من اللبس** يعني المذكور بعد الاراداف معلومه انه مذهبها وان وقع بيانه
بصيغه دالة على الخلاف والوافق ولا يفهم منه معنى اخر حتى يلتبس **وعلى قول اي يوسف** اي ودلنا
عليه **اذا خالفه صاحباه** وهما ابو حنيفة ومحمد بالجملة **المضارعه المستتر** فاعلمنا هذا هو الباب الثاني
من الابواب العشر كقوله ويسقطه عما ورا العذار **وعلى قول محمد** اي دلنا عليه **اذا خالفه صاحباه**
بالجملة الماضيه المستتر فاعلمنا هذا هو الباب الثالث من الابواب العشر كقوله ومنعه بفحص الماشع
انما اختار لان حنيفه الجملة الاسمية لانها اشرف الجمل لدلالةها على الثبوت واختار لاني يوسف
المضارعه لانه معرب مشتبه الاسم وبقي الماضي لمحمد **والكلام في الاقتضار عليها** اي على صيغتي الماضي
والمضارع **او اردافها بضمير النفيه ماضياً** اي كما سبق في بيان خلاف صاحبيه لاني حنيفه مثال الاقتضار
على المضارع قوله ويسقطه عما ورا العذار ومثال الاراداف قوله ويقتضى التعديل في الاركان ويوجبه
ومثال الاقتضار على الماضي ماضياً من قوله ومنعه ومثال الاراداف قوله ويقتضى عين الفعل والحقاء
بالسباع **وعلى قول اي حنيفه** اي دلنا عليه **اذا خالفه ابو يوسف** ولا قول محمد بالاسمية **واردافها**
بالمضارعه هذا الباب الرابع كقوله ولو خافه فانصرف فهو واجب ومخالفة **وعلى قوله** اي دلنا على
قول اي حنيفه **اذا خالفه محمد** ولا قول لاني يوسف بالاسمية **واردافها بالماضيه** هذا هو الباب
الخامس مثاله **والا لتصلق قلعي** وشرطه **او نفي قول محمد** كقوله ولا اعتبار بعدم لزومه زيادة
زمانه على ساعات يوم وليله لا على اوقات خمس صلوات **بوقت سادسه** **وعلى قول اي يوسف** اي
دلنا عليه **اذا خالفه محمد** ولا قول اللام اي لاني حنيفه هذا هو الباب السادس **بالفعلية** اي بالجملة
الفعلية المضارعه لتدل على قول اي يوسف **واردافها** بالفعلية الماضيه لتدل على قول محمد كقوله ولونذر
ركعتين بخير طهر بركعتيهما بطهر واحد **او نفي قول محمد بعد المضارعه** كقوله سنة العلاء لا القراء
وعلى اقول الثلثة اي ودلنا على اقول الائمة الثلثة هذا هو سابع الابواب **بثلاثة اوضاع** بين تلك
الاوضاع بقوله اما بالاسمية **واردافها بالفعليتين** كقوله وكذا اخرج العقب ويعتبر خروجه الاغلب
واجاز لب المكن **او بالجمليتين** اي بالجملة الاسمية والفعلية المضارعه **ونفي قول محمد** كقوله شرب بول
ما كول حرام ويجوز للتداوى لا مطلقاً **او باحكام ثلثة من ثمة اولها للام وثانيها لاني يوسف وثالثها**
لمحمد كقوله واقل نعله يوم واكثره وساعه **وعلى خلاف الشافعي** اي ودلنا عليه **بفعلية مضارعه**
مصدرة بنون الجماعة **واثباتها** هذا هو ثامن الابواب مثال صورة النفي لم يوجب النية والشرطي ومثال
الاثبات نصح الاذنين بما الراس قال المصنف رحمه الله ذكرت في مخالفة الشافعي ورفض ومالك لفظه على
خلاف وفي مخالفة الائمة السابقة على اقول لان احكام هذه الجملة اصداً لا اقول هذه الامة صرحاً واحكام الجمل
السابقة كانت اصداً لا اقول تلك الائمة بحكم الاصطلاح هذا حاصل كلامه لكن لا يخفى ما فيه من التكليف والقلم
بل دلاله الكل على الخلاف بحكم الاصطلاح **وعلى خلاف زفر** اي ودلنا عليه **بماضيه** اي بفعلية فعلها ماض
الحق بها نون الجماعة كذلك اي نفيها واثباتها هذا هو الباب التاسع مثاله لا اجزاه مع فساد الشرط المجهول
ومثاله وفرضنا النبي **وعلى خلاف مالك** اي ودلنا عليه **بفعلية الحق بها** **واو اجمع** هذا هو الباب العاشر
مثاله في الاثبات وجعلوا البر والشعير جنبين وفي النفي ولم يفرضوا مسح كل الرأس اعلم ان الاوضاع الثلثة
التي اسند الفعل الى ضمير الجمع ليس يجب ان يكون الحكم المذكور فيها ما اتفق عليه الائمة الثلاثة وقد يحكي الجمع في حكم

في غسل اليدين والكعبين في غسل الرجلين خلافا لفرس له ان المرفق وقع غايه للغسل فلا يدخل فيه
كقوله تعالى واتوا الصيام الى الليل ولنا ان الغايه اذا اتنا لها ما قبلها تكون لاستقاط ما وراءها وهذا لفظ
اليدين متناول للمرفق الى المنكب فيكون للاستقاط ومعلوم ان الساقط هو البعض الذي يلي الاصل فيكون الى المرفق
غايه لا يغسلوا من حيث سقط ما وراءها عن غسل الصوم لم يكن متناولا والاولى ان يستدل عليه بان الغايه
قد تدخل وقد لا تدخل في الحكم وهذا دخلنا لا احتياطا في اقامة الفرض او يقال معنى الغايه في الايه كان مجرلا
فادارة النبي صلى الله عليه وسلم الغسل على مرفقه في الوضوء وقع بيان له **ولم يفرضوا مسح كل الرأس** يعني
مسح كل الرأس في الوضوء غير مرفق عندنا خلافا لما ذكره من تحت ان المسح اصابه اليد المبتلة بذلك وفيها بعد
الغسل او ما خوذ من الاثا ولا يكفي البطلان في بعد المسح ولا ما خوذ من بعض الاعضاء ان الرأس في الايه
ذكر مطلقا فيقع على كله والهاذا يد ونسأ حديث المغيرة وهو ان النبي عليه السلام اكفى مسح الناصبه في وضوء
وذا يدل على ان اليد للتبويض فيصير الحديث بيانا لمقدار المسح لان الايه كانت مجمله في حقه ولهذا لا يكفر من انكر
مقدار الربع ومن انكر فرضية اصل المسح كانه فطحي **فتقدرون بالربع** يعني بعض الرأس المرفق مسحه مقدار
عندنا بالربع **لا بالاقبل** يعني عند الشافعي رحمه الله مقدار ما قبل ما يطلق عليه اسم الرأس ولو كان على شعره كذا
في الخلاصه في مذهبه لان اليد للتبويض وقل ما يطلق عليه اسم البعض متيقن فيجعل عليه ولنا ما سبق
من حديث المغيرة والناصبه ربع الرأس لدونها احد جوانبه الاربع **ومنعنا فيه حد المسح** يعني لو وضع
اصبعه على راسه فمد ما مقدار ربع الرأس لم يجز عندنا خلافا لفرس فيد المسح اتفاقا في الخلاف في الاصبعين
اذا مدنا كذا في الحقايق فان قلت لم خسر الاصبع وحكم الاصبعين مثلها قلت لانه لو مسح بالاصبع والناصبه
مع ما بينهما من الكف يجوز عندنا مع انه يصح ان يقال مسح بالاصبعين ولو ذكر الاصبعين لزم دخول في الخلاف
وليس كذلك فيد بالمد لانه لو مسح باصبع واحد بمياه في مواضع جاز اتفاقا ولو مسح باصبع واحد بجوانبها
الاربع لا يجوز اتفاقا في الاصح **له** ان المالا يعطيه حكم الاستعمال مادام في محله وجميع الرأس محل المسح
فيجوز ولنا ان المسح حصل بوضع الاصبع ومدها انفصلت اليده عن المحل المحسوس حكما فصارت مستعمله
فالمسح بعده يكون بما غير ظهور فان قلت هذا يقتضي ان لا يجوز غسل العضو المحدث لان المالا فاولا ببعضه
فصار مستعملا قلت الغسل انما يكون مجزيا بالما وهذا لا يخول عن اول وصوله فلم يعط المالحكم الاستعمال قبل
الانفعال للضرورة والمسح ليس كذلك لانه يحصل بوضع اليد من غير اراد ولكن بعد مسح قدر الربع
اذا هديره لا يصير مستعملا في حق اقامته سنة الاستيعاب واما الوضوء فثلاث اصابع فيجزيه عن المسح
اتفاقا في بعض الروايات وفي بعضها يجز به عند محمد مداه اول مداه لانها اكثر اصابع يده فافهم مقام الكل
وعندها لا يجز به لان المعتبر ربع الرأس وهذا لا يحصل بها **وفرض الحية مسح ربعها** عندنا حقيقه
لان ما تحت الحية لما سقط غسله لتعسر وجب مسح كالجيرة والمسح لا يجز استيعابه فيقدر بالربع
كمسح الرأس **والاصح مسح ما يلاق الشئ** يعني روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان فرض الحية كما
يلاق في الوجه دون ما استرسل من الذن وهذه الروايه اصح لانه لما سقط فرضه غسل ما تحت الحية انقل
فرضيته الى خلفه وهو المسح **ويسقطه** اي يسقط ابو يوسف وجوب مسح الحية كلها لان الغسل
لما سقط عما تحت الحية بنافعا سقط اصلا كاليد المقطوعه **او يستوعبها** يعني روي عن ابي يوسف
انه اوجب مسح الحية كلها لانها قامت مقام ما تحتها وكان كله مغسولا فكذا مسح كلها **وحكم بالاجزاء**
والظهور في ملاقة المسح الاثا واول المسح يعني اذا ادخل المتوضي راسه او خفه في الاثا واولا

في غسل اليدين والكعبين في غسل الرجلين خلافا لفرس له ان المرفق وقع غايه للغسل فلا يدخل فيه كقوله تعالى واتوا الصيام الى الليل ولنا ان الغايه اذا اتنا لها ما قبلها تكون لاستقاط ما وراءها وهذا لفظ اليدين متناول للمرفق الى المنكب فيكون للاستقاط ومعلوم ان الساقط هو البعض الذي يلي الاصل فيكون الى المرفق غايه لا يغسلوا من حيث سقط ما وراءها عن غسل الصوم لم يكن متناولا والاولى ان يستدل عليه بان الغايه قد تدخل وقد لا تدخل في الحكم وهذا دخلنا لا احتياطا في اقامة الفرض او يقال معنى الغايه في الايه كان مجرلا فادارة النبي صلى الله عليه وسلم الغسل على مرفقه في الوضوء وقع بيان له ولم يفرضوا مسح كل الرأس يعني مسح كل الرأس في الوضوء غير مرفق عندنا خلافا لما ذكره من تحت ان المسح اصابه اليد المبتلة بذلك وفيها بعد الغسل او ما خوذ من الاثا ولا يكفي البطلان في بعد المسح ولا ما خوذ من بعض الاعضاء ان الرأس في الايه ذكر مطلقا فيقع على كله والهاذا يد ونسأ حديث المغيرة وهو ان النبي عليه السلام اكفى مسح الناصبه في وضوء وذا يدل على ان اليد للتبويض فيصير الحديث بيانا لمقدار المسح لان الايه كانت مجمله في حقه ولهذا لا يكفر من انكر مقدار الربع ومن انكر فرضية اصل المسح كانه فطحي فتقدرون بالربع يعني بعض الرأس المرفق مسحه مقدار عندنا بالربع لا بالاقبل يعني عند الشافعي رحمه الله مقدار ما قبل ما يطلق عليه اسم الرأس ولو كان على شعره كذا في الخلاصه في مذهبه لان اليد للتبويض وقل ما يطلق عليه اسم البعض متيقن فيجعل عليه ولنا ما سبق من حديث المغيرة والناصبه ربع الرأس لدونها احد جوانبه الاربع ومنعنا فيه حد المسح يعني لو وضع اصبعه على راسه فمد ما مقدار ربع الرأس لم يجز عندنا خلافا لفرس فيد المسح اتفاقا في الخلاف في الاصبعين اذا مدنا كذا في الحقايق فان قلت لم خسر الاصبع وحكم الاصبعين مثلها قلت لانه لو مسح بالاصبع والناصبه مع ما بينهما من الكف يجوز عندنا مع انه يصح ان يقال مسح بالاصبعين ولو ذكر الاصبعين لزم دخول في الخلاف وليس كذلك فيد بالمد لانه لو مسح باصبع واحد بمياه في مواضع جاز اتفاقا ولو مسح باصبع واحد بجوانبها الاربع لا يجوز اتفاقا في الاصح له ان المالا يعطيه حكم الاستعمال مادام في محله وجميع الرأس محل المسح فيجوز ولنا ان المسح حصل بوضع الاصبع ومدها انفصلت اليده عن المحل المحسوس حكما فصارت مستعمله فالمسح بعده يكون بما غير ظهور فان قلت هذا يقتضي ان لا يجوز غسل العضو المحدث لان المالا فاولا ببعضه فصار مستعملا قلت الغسل انما يكون مجزيا بالما وهذا لا يخول عن اول وصوله فلم يعط المالحكم الاستعمال قبل الانفعال للضرورة والمسح ليس كذلك لانه يحصل بوضع اليد من غير اراد ولكن بعد مسح قدر الربع اذا هديره لا يصير مستعملا في حق اقامته سنة الاستيعاب واما الوضوء فثلاث اصابع فيجزيه عن المسح اتفاقا في بعض الروايات وفي بعضها يجز به عند محمد مداه اول مداه لانها اكثر اصابع يده فافهم مقام الكل وعندها لا يجز به لان المعتبر ربع الرأس وهذا لا يحصل بها وفرض الحية مسح ربعها عندنا حقيقه لان ما تحت الحية لما سقط غسله لتعسر وجب مسح كالجيرة والمسح لا يجز استيعابه فيقدر بالربع كمسح الرأس والاصح مسح ما يلاق الشئ يعني روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان فرض الحية كما يلاق في الوجه دون ما استرسل من الذن وهذه الروايه اصح لانه لما سقط فرضه غسل ما تحت الحية انقل فرضيته الى خلفه وهو المسح ويسقطه اي يسقط ابو يوسف وجوب مسح الحية كلها لان الغسل لما سقط عما تحت الحية بنافعا سقط اصلا كاليد المقطوعه او يستوعبها يعني روي عن ابي يوسف انه اوجب مسح الحية كلها لانها قامت مقام ما تحتها وكان كله مغسولا فكذا مسح كلها وحكم بالاجزاء والظهور في ملاقة المسح الاثا واول المسح يعني اذا ادخل المتوضي راسه او خفه في الاثا واولا

المسح بحكم ابو يوسف رحمه الله بانه يجزى عن المسح ويكون ما الاثا ظهورا لان ما يبقى في الاثا من الماء
لم يقهره الفرض فلا يكون مستعملا وانما يقهر بالبله المصابة بالمحل وهي لم تنفصل عن محلها حقيقه
ولا حكما فيد بقوله نا وبالمسح لانه لو لم يكن نا وبالمسح لكان ظهورا اتفاقا لا بعدا من زوال الجوز عند
ابو يوسف وقصد القرية عند محمد وفيه اشارة الى ان فيه التقرب في اول الوضوء كاف لا جزا هذا
المسح بل لا بد فيه من نية مخصوصه لكونه واردا على ضرورة المسح **لا بعد** يعني قال محمد لا يجز به عن
المسح لان الماصار مستعمله لا نية التقرب عندنا صابته فلا يكون ظهورا ولا يجوز المسح ببلته فيدنا المسح
بالرأس والخف لان من على ذراعيه جاز لو غسها في نا ويريد به المسح عليه لم يجز وافسد المالا من المسح
عليها كالغسل لما تحتها من الحقايق **وبسبب السيقظ غسل يد ابتداء** الى رسيه لانهما الله التطهير
فيبدأ بتنظيفها اعلم ان القيد بالسيقظ محتمل ان يكون اتفاقا لما ذكره في المحيط ان غسلها في ابتداء
الوضوء سنة على الاطلاق لكن ذكره في الكفايه هذا الغسل المستون بموجب عن الغسل المفروض كالفاتحه
فانها واجبه في الصلوة لحديث يدل على تعيينها ونابيه عن الغزاه المفروضه حيث تجوز الصلوة بها
وان لم يغزها وحتمل ان يكون شرطا لاحتمال نجس اليد كان للسيقظ اذن من عادتهم انهم كانوا
ينامون بلا استنجاء حتى لو نام مستنجيا بالما لا يسئ غسلها **والقسمية** اي يسئ عند ابتداء الوضوء
ذكر اسم الله تعالى ولو قال فيده لا اله الا الله او الحمد لله صار مقبها لسنة التسمية قالوا الوضوء في
اثنايه لا يكون مقبها لسنة فان قلت لو سمي الاكل في اثنا اكله لنسيانه في اوله كان كافيا فلم لا يكون في
الوضوء كذلك قلت الوضوء كل شيء واحد لا يتجزى فتشترط التسمية عند ابتداءه وكل لثمة من الاكل
فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيقبل يسمى قبل الاستنجاء لانه من الوضوء وقبل يده لان ذكر الله تعالى عند
كشف العورة لا يكون تعظيما لكن الاصح انها مستحبه في الوضوء كما في سائر الافعال لان السنة ما واطب
عليها النبي صلى الله عليه وسلم ولم تشتهر مواظبته على التسمية **والسؤال** اي استعماله لان السؤال
اسم الخشبة المنع المتجذبه للاستنجاء مما شئ استعماله لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقه
يعالج بالاصبع وفي الخلاصه يبالا لاصبع ثواب السواك اما وقته فقبل قبل الوضوء وفي زاد الفقهاء
انه سنة حال المضضه تكبيل للاتفاق **والتحليل** اي يسئ تحليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم في ان عليها ما رجم
قبل هذا اذا وصل الما الى اثنايه وان لم يصل وان كانت منضمة والتحليل واجب **وراه** اي ابو يوسف
التحليل في الحية سنة لانه عليه السلام كان اذا توضأ شيئا اصابه في حية **وهما فضيلة** لان
السنة تكون لا كمال الفرض في محله ودخل الحية ليس محل لا قامة فرض الغسل فيجعل ما رواه على الفضيله
والثلاث اي يسئ ثلاث الغسل لمواظبته عليه السلام عليه **واستيعاب المسح** اي يسئ استيعاب
مسح الرأس مرة لانه اكمل الفرض وفي الثيبين الاظهر كيفيته ان يصنع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمد
الى قناه ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الما مستعملا لهذا لان الاذن من الرأس بالنظر الى حكمها حكم
الرأس وانما يكون ذلك اذا مسح بها مسح به الرأس **ولا تثا** اي لا يجعل تثايت الاستيعاب سنة وقال الشافعي
هو سنة لان الرأس مسح فيثالث كالمغسول ولنا انه مسح فلا يسئ تثايت كسح الحيتين وقياسنا اولى
لان قياس المسح على المسح والمضضه والاستنشاق انما يشترط لانه عليه السلام واطب عليها في
مع تركها احبانا **ونوفيه لكل منهما الاثا** يعني ياخذ المتوضي لكل من ما جديدا في المضضه ولذا في الاستنشاق
عندنا ما روي انه عليه السلام فعل كذا وقال الشافعي ياخذ كفا من الما يضمض به ويستنشق ببعضها

وهذا ما روي عن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الوضوء ان يمسح بالاصبعين في الوضوء

في غسل اليدين والكعبين في غسل الرجلين خلافا لفرس له ان المرفق وقع غايه للغسل فلا يدخل فيه كقوله تعالى واتوا الصيام الى الليل ولنا ان الغايه اذا اتنا لها ما قبلها تكون لاستقاط ما وراءها وهذا لفظ اليدين متناول للمرفق الى المنكب فيكون للاستقاط ومعلوم ان الساقط هو البعض الذي يلي الاصل فيكون الى المرفق غايه لا يغسلوا من حيث سقط ما وراءها عن غسل الصوم لم يكن متناولا والاولى ان يستدل عليه بان الغايه قد تدخل وقد لا تدخل في الحكم وهذا دخلنا لا احتياطا في اقامة الفرض او يقال معنى الغايه في الايه كان مجرلا فادارة النبي صلى الله عليه وسلم الغسل على مرفقه في الوضوء وقع بيان له ولم يفرضوا مسح كل الرأس يعني مسح كل الرأس في الوضوء غير مرفق عندنا خلافا لما ذكره من تحت ان المسح اصابه اليد المبتلة بذلك وفيها بعد الغسل او ما خوذ من الاثا ولا يكفي البطلان في بعد المسح ولا ما خوذ من بعض الاعضاء ان الرأس في الايه ذكر مطلقا فيقع على كله والهاذا يد ونسأ حديث المغيرة وهو ان النبي عليه السلام اكفى مسح الناصبه في وضوء وذا يدل على ان اليد للتبويض فيصير الحديث بيانا لمقدار المسح لان الايه كانت مجمله في حقه ولهذا لا يكفر من انكر مقدار الربع ومن انكر فرضية اصل المسح كانه فطحي فتقدرون بالربع يعني بعض الرأس المرفق مسحه مقدار عندنا بالربع لا بالاقبل يعني عند الشافعي رحمه الله مقدار ما قبل ما يطلق عليه اسم الرأس ولو كان على شعره كذا في الخلاصه في مذهبه لان اليد للتبويض وقل ما يطلق عليه اسم البعض متيقن فيجعل عليه ولنا ما سبق من حديث المغيرة والناصبه ربع الرأس لدونها احد جوانبه الاربع ومنعنا فيه حد المسح يعني لو وضع اصبعه على راسه فمد ما مقدار ربع الرأس لم يجز عندنا خلافا لفرس فيد المسح اتفاقا في الخلاف في الاصبعين اذا مدنا كذا في الحقايق فان قلت لم خسر الاصبع وحكم الاصبعين مثلها قلت لانه لو مسح بالاصبع والناصبه مع ما بينهما من الكف يجوز عندنا مع انه يصح ان يقال مسح بالاصبعين ولو ذكر الاصبعين لزم دخول في الخلاف وليس كذلك فيد بالمد لانه لو مسح باصبع واحد بمياه في مواضع جاز اتفاقا ولو مسح باصبع واحد بجوانبها الاربع لا يجوز اتفاقا في الاصح له ان المالا يعطيه حكم الاستعمال مادام في محله وجميع الرأس محل المسح فيجوز ولنا ان المسح حصل بوضع الاصبع ومدها انفصلت اليده عن المحل المحسوس حكما فصارت مستعمله فالمسح بعده يكون بما غير ظهور فان قلت هذا يقتضي ان لا يجوز غسل العضو المحدث لان المالا فاولا ببعضه فصار مستعملا قلت الغسل انما يكون مجزيا بالما وهذا لا يخول عن اول وصوله فلم يعط المالحكم الاستعمال قبل الانفعال للضرورة والمسح ليس كذلك لانه يحصل بوضع اليد من غير اراد ولكن بعد مسح قدر الربع اذا هديره لا يصير مستعملا في حق اقامته سنة الاستيعاب واما الوضوء فثلاث اصابع فيجزيه عن المسح اتفاقا في بعض الروايات وفي بعضها يجز به عند محمد مداه اول مداه لانها اكثر اصابع يده فافهم مقام الكل وعندها لا يجز به لان المعتبر ربع الرأس وهذا لا يحصل بها وفرض الحية مسح ربعها عندنا حقيقه لان ما تحت الحية لما سقط غسله لتعسر وجب مسح كالجيرة والمسح لا يجز استيعابه فيقدر بالربع كمسح الرأس والاصح مسح ما يلاق الشئ يعني روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان فرض الحية كما يلاق في الوجه دون ما استرسل من الذن وهذه الروايه اصح لانه لما سقط فرضه غسل ما تحت الحية انقل فرضيته الى خلفه وهو المسح ويسقطه اي يسقط ابو يوسف وجوب مسح الحية كلها لان الغسل لما سقط عما تحت الحية بنافعا سقط اصلا كاليد المقطوعه او يستوعبها يعني روي عن ابي يوسف انه اوجب مسح الحية كلها لانها قامت مقام ما تحتها وكان كله مغسولا فكذا مسح كلها وحكم بالاجزاء والظهور في ملاقة المسح الاثا واول المسح يعني اذا ادخل المتوضي راسه او خفه في الاثا واولا

ثم يغسل ثانياً والثالث كذلك وهو أيضاً يتمسك بفعله عليه السلام **ونبذهما في الغسل** يعني المضمضة والاستنشاق واجبان في الغسل عندنا وسنة عند الشافعي كما في الوضوء **له** قوله عليه السلام عشر من القطر أي السنه وعذ صلى الله عليه وسلم منها المضمضة والاستنشاق **وليس** قوله عليه السلام في المضمضة والاستنشاق أنهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء فيجعل ما رواه علي كوفه وفي المحيط يفعل كليهما **عندنا** يعنيه ويستشفق بيساره لأن اليسار لا مقدار **ومسح الأذنين بالمراس** يعني مسح الأذنين بما الرأس وعند الشافعي مما جدد له ما روى أنه عليه السلام أخذ للأذنين ما جديداً **وليس** ما روى أنه عليه السلام اعترف عرقه فمسح به رأسه وأذنيه فيجعل ما رواه أنه لم يبق في كفه بله وفي الخفة إدخال الأصبع المبلول في صياخ الأذنين آداب سنة **ولم يوجب النية** يعني أن ينوي التوضي ورفع الحدث أو عبادة لا تصح بدون الطهارة ليس بشرط في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة عندنا وشرط عند الشافعي قيدنا بقولنا مفتاحاً لأن النية في كون الوضوء فريضة بشرط اتفاقاً **له** أن الوضوء طهارة حكيمه فلا تصح إلا بالنية كالتيهم **وليس** أنه عليه السلام علم الأعرابي الجاهل الوضوء ولم يجعله النية ولو كانت فريضة لعله وقياسته على النية غير مستقيم لأن المأخوذ مطهر كما قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً والتراب ليس كذلك وفي الكفاية النية شرط في التوضي بنسب التمسك بالتراب كالتيمم **والترتيب** على ما هو مذكور في النص ليس بشرط في الوضوء عندنا حتى لو بدا بذكر أعيانه وبرجليه قبل الوجه جاز وعندنا شرط فليجوز وأما لو بدا بغسل يده اليسرى قبل يده اليمنى جاز اتفاقاً وان بدا بغسل اليمنى من المرفق جاز إجماعاً لكن خالف السنة ولو انعزل المحدث في الماء مع النية لم يجز به لعدم الترتيب وقيل يجوز به عنده لأن الجميع صار كعضو واحد من الاحتياط **له** قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم أي فاعسلوا الوجه فالتعقيب الدال على الترتيب فإذا كان غسل مرتبة على القيام ثبت الترتيب في سائر الأعضاء لعدم التقابل بالغسل **وليس** ما روى أنه صلى الله عليه وسلم شئ من مسح رأسه فتذكر بعد فراغه فمسح سائر كفه والجواب عن استدلاله أن لفافاً أدت ترتيب مجموع الوضوء وهذا لا يدل على ترتيب أجزائه المذكور بالروا **ولم يشترطوا ولا** الأول لا يكسر الواو وان يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول في هو معتدل وهو ليس بشرط عندنا خلافاً لما لا كرمه الله **له** أنه عليه السلام وأظب عليه **وليس** أن الله تعالى ذكر الوضوء في الآية بالواو وهذا لا يدل على الوضوء من شرطه زاد على النص بخبر الواحد والزيادة نسخ فلا يجوز **ويستحب التيامن** ورواه لما روى أنه عليه السلام كان يحب التيامن في ثيابه كفه حتى في تنعله وطهوره **فصل في** نواقض الوضوء المراد من نقص الوضوء إخراج عاهه المطلوب منه وهو استحالة الصلوة **وبينقصه كل خارج من سبيل** أراد به سبيل الحدث لأن العرف الشرعي يستعمله فيه وفيه احتراز عن الخارج لأن سبيل كالدماغ أو بقرينه قوله نلتحق به الخارج النجس إذا لحاق يقتضي الاشتراك **ولم يشترطوا الاعتقاد** يعني لم يشترطوا اعتقاد الله في كون الخارج ناقضاً أن يكون على وجه الاعتقاد وشرطه ما لا كرمه الله فيكون خروج الحصة من الذكر والدود من الدبر ناقضاً عندنا وغيره فقص عنه أما الدودة الخارجة من الجرح فغير ناقضة اتفاقاً لأن النجس الذي عليها من الطوبى قليل غير سابل وإذا خرجت من السبيل فإن عليها من النجس وإن كان قليلاً فحدث بالنقص وأما قال الاعتقاد ولم يقل المعتاد لأن خروج المعتاد إذا كان لا على وجه الاعتقاد لا ينقص عنه كسلس البول **له** قوله عليه السلام المستحاضه صلى الله عليه وسلم أن قطر الدم على الحصى **وليس** ما روى أنه عليه السلام سبيل عن الحدث فقال كلما خرج من السبيلين وكل ما عامه تتناول المعتاد وغيره فإن قلت قوله كل يتناول غير المعتاد وقد قالوا النزح الخارج من قبل المراه

لغزله عليه السلام
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

في كونه

في كونه
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

والله

عنه ما لا كرمه الله
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

وذكر الرجل غيرنا فضل لا نقلا لا تنبعت عن محل الجناسه وان خرجت ربح من المفضاه وهي التي صار سبيلها واحداً فإن كانت مثليه تنقص والا فلا قلت المراد أن كل خارج من سبيل بعد ما يكون نجساً يتناول المعتاد وغيره أعلم أن المراد من الخروج الظهور حتى لا ينتقض بربول البول إلى قصبة الذكر فلو نزل إلى القلفة انتقض لأنها في حكم الخارج ولهذا قال بعض مشايخنا يجب إيصال الماء إلى داخل الجلد وهو الصحيح وفي كفايته إذا تبين الخشونة رجل أو امرأة فالفرج الآخر بمنزلة الجرح لا ينقص ما يظهر منه حتى يسيل **ونلتق به الخارج النجس** وهو يفتح الجيم عن الجناسه وبكسرهما ما لا يكون طاهراً كالشوب النجس في اصطلاح الفقهاء وأما في اللغة فيقال نجس الشيء نجساً فهو نجس ونجس من غيره **والقي** يعني الخارج النجس من غير سبيل كالدماغ وغيره ملحق بالخارج من سبيل في كونه ناقضاً للوضوء وكذا التي عندنا وقال الشافعي لا ينقصان قل أو كثر وأما فرد القى بالذكر مع دخوله في قوله الخارج النجس لأنه تعالى في حد الخروج كما يجي بيانه **له** ما روى أنه عليه السلام احتجهم ولم يتوضأ وروى أنه عليه السلام فاء ولم يتوضأ ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سابل وقوله صلى الله عليه وسلم القلس حدث وفي القنية إذا قاء الطعام من ساعته فالصحيح أنه ينقص وعن أبي حنيفة أنه لا ينقص قال الإمام الزاهد هذا إذا وصل إلى معدته وإن كان بعد في المرحى لا ينقص بالاتفاق **وشرطنا فيها السيلان والامتلاء** يعني قلنا إنما ينقص الخارج النجس من غير إذا كان سابل والقى إذا كان ملائماً وهو أن يكون مانعاً من الكلام وقال زفر بن قنطان مطلقاً لا إطلاق قوله عليه السلام القلس حدث من غير فصل بين القليل والكثير وإن السيلان ليس بشرط في الخارج من السبيل وكذا في الخارج من غيره **وليس** ما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال حين عد الأحداث أو دسعة ملائمة الدسعة القية وأن الخروج من غير السبيل إنما يكون بالسيلان لأن النجس كالدماغ وغيره حاصل في موضعه وبالظهور فيه لا يكون خارجاً وفي السبيل يحصل الجرح بالظهور والجناسه انتقلت من موضعها إليه وفي النوادر القراء إذا مر دم أنسان كان كبيراً انتقض وضوءه لأن الدم فيه يكون سابل **وهو ملحق في كرمه ما يع** يعني إذا قاء دماً ما يعا القى أبو حنيفة فيه شرط الامتلاء وقال زفر بن قنطان وضوءه وان قل لأن المعدة ليست موضع الدم فيكون من قرحته في الجوف فينقص ما يخرج منها **واعبره** أي ينقص اتفاقاً **اعبر محمد** شرط الامتلاء فيه اعتباراً بساير التي قيده بالمابع لاندان كان علقاً لا ينقص إذا لم يملأ الدم اتفاقاً قيل الخلاف فيما إذا كان الدم صاعداً من الجوف وغالباً على البزاق لا ينقص اتفاقاً وان استويا ينقص احتياطاً بالاتفاق وان نزل من الرأس ينقص اتفاقاً ان كان سابل وان كان علقاً لا ينقص من الحقائق **وحكم بنا قضية في البلغم** يعني أن قاء بلغم ملاً الفم ينتقض وضوءه عند أبي يوسف لأنه صار نجساً مجاوراً نجس وقال لا ينقص لأنه طاهر في نفسه لأن النبي عليه السلام كان يأخذ غمامته بطرف ردايه وأنه لم يمسح بمحتل الجناسه كالسيف الصغير أعلم أن الخلاف فيما إذا ارتقى البلغم من الجوف إما النازل من الرأس فغير ناقض اتفاقاً وفيما إذا كان البلغم صرفاً وغالباً على الطعام بأن كان متمزجاً بحيث لو انفرد كان ملائماً ولو كان الغالب هو الطعام بحيث لو انفرد كان ملائماً الفم يكون ناقضاً بالاتفاق **وتجمع المتفرق لا اتحاد المجلس** الباعث هذه المسئلة معطوفة على ما قبلها أي ويحكم أبو يوسف مجمع المتفرق كما قاله المصنف والإقرب أن يجعل مجمع مضارعاً يعني إذا قاء متفرقاً بحيث لو جمع يلا الفم قال أبو يوسف أن اتحاد المجلس والا فلا لأن اتحاد المجلس جامع المتفرقات كما أن تلاوات أبي سجيده تتحد باتحاد المجلس وقال محمد بن أحمد الباعث وهو الغثيان مجمع والا فلا لأن الأصل أن

في كونه
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

في كونه
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

عنه ما لا كرمه الله
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور وقيل غرضه
بيمينه

يضاف الفعل الى السبب ذكر في الكافي الاصح قول محمد اعلم ان الخلاف فيما اذا اتخذ المجلس ذرا السبب
السبب ومن المجلس اما اذا اتخذ فيصح اتفاقا او تعددا فلا يجمع اتفاقا **ونقصه بالتحقق** وهي ضحك
يكون مسموعا لصاحبه ولغيره **في صلوة كاملة** اي ذات ركوع وسجود يعني اذا قصده مصل بالتحقق فان
في صلوة عامة كان لا بأسيا ينقص وضوءه وكذا يتيمه عندنا خلافا للشافعي فيد بالتحقق لان الضحك
المسموع لنفسه فقط يبطل الصلوة لا الوضوء والتيمم وهو ما لا صوت له لا يبطل كليهما اتفاقا له ان
التحقيق ليس يحتاج بحس فلا تكون حدثا كما في خارج الصلوة ولنا ما روى انه عليه السلام كان يصلي
واصحابه خلفه فوقع امر ابي في ركبة لضعف بصره فضحك بعض الصحابة فلما فرغ النبي صلى الله عليه
وسلم من الصلوة قال الامم من ضحك منكم فقهة فليعد الصلوة والوضوء وهذا حديث عمل به الصحابة
والتابعون ومثله يترك القياس والاثار ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقص غير التحقق ولا
التحقيق في صلوة الجنان وسجد التلاوة ولا حقيقة الصبي والنايم والمغتسل **ولو عليه اغا** وهو كون
العقل مغلوبا فيدخل فيه السكر **وجنون** وهو كون العقل مغلوبا **او زالت مسكته** اي قوته الماسكة **يوم**
انتقص وفيه اشار الى ان مطلق النوم غير ناقض بل النافض التيمم مضطجعا او متكبيا على احد رجليه او
مستلقيا على قفاه او متكبيا على وجهه لان مسائل الروح يزول في هذه الهيئات حتى لو نام متزجعا مستندا الى شيء
لو ازيل عنه لسقط قيل ينتقص وظاهر المذهب انه لا ينتقص ولو مال للنائم جانبا فان انتبه قبل ان يزول فعد
عن الارض لا ينتقص وان انتبه بعدما زال انتقص سقط اول يسقط كذا في الحائض ولو نام على دابة عارية
ان كان في حال الصعود او الاسودا لا يكون حدثا وان كان في حال الهبوط يكون حدثا لان مقعد متجاوز عن ظهر
الدابة كذا في النوادر وفي قوله او زالت مسكته اشارة ايضا الى تعليل كون النوم ناقضا فينتقص بالاغما
والجنون لانها فوق النوم في الغفلة **ولم يقيد في القاعدة بالطول** يعني نوم القاعدة لا ينتقص عندنا
وعند مالك اذا طال منقض لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو العرف وقال صاحب
الحقايق في شرح المنظومة راي في كتاب في مذهب المالكي ان قدر ما بين طويلا ولنا اطلاق قوله عليه السلام
ليس الوضوء على من نام قائما او راکعا او ساجدا فيد بالقاعدة لان نوم القائم وان طال غير ناقض اتفاقا وامانو
الرائع والساجد اذا طال فاختلف اصحاب ما لك فيه وفي الحائض ان نام جالسا على راس التور وقد ادى
رجليه انتقص وضوءه لانه سبب استرخا مفاصله **ولم تنقص به في قيام وركوع وسجود مطلقا** يعني نوم قائم
وركع وساجد في الصلوة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال الشافعي ينتقص مطلقا فيد الاطلاق لا خارج
قول من قال عدم النقص مختص بالصلوة قيد بقوله به اي بالنوم لان الوضوء بالاغما في هذه الهيئات ينتقص اتفاقا
وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم القاعدة خارج الصلوة ليس حدث اتفاقا وكذا نوم القاعدة في الصلوة
في احد قوليه وفي المحيط انما لا تنقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطنه عن فخذيه جافيا عند ربه عز وجل
وان كان ملتصقا بطنه بغيره معتدلا على ذراعيه فعليه الوضوء **قوله عليه السلام** من نام فليتوضأ ولنا
قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما الحديث **وحكم به لتجده في الصلوة** يعني اذا اتجه النوم
في الصلوة قال ابو يوسف انتقص وضوءه لان العادة غير مستحق للتخفيف وقالوا وضوءه باق لاطلاق قوله
عليه السلام من نام الحديث **ولم تنقصه بلسان امرأه** المصدر مضى الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس
الرجل المرأة الأجنبية الكبيرة او لمس المرأة بشرة الرجل الأجنبية بشهوة او غيرها غير ناقض لوضوء الماسك عندنا
خلافا للشافعي فيد بلسان المرأة الرجل او بالعكس لان لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ناقض اتفاقا وقيدنا

وإذا كان في حال الصعود أو الاسودا لا يكون حدثا وان كان في حال الهبوط يكون حدثا لان مقعد متجاوز عن ظهر الدابة كذا في النوادر وفي قوله او زالت مسكته اشارة ايضا الى تعليل كون النوم ناقضا فينتقص بالاغما والجنون لانها فوق النوم في الغفلة ولم يقيد في القاعدة بالطول يعني نوم القاعدة لا ينتقص عندنا وعند مالك اذا طال منقض لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو العرف وقال صاحب الحقايق في شرح المنظومة راي في كتاب في مذهب المالكي ان قدر ما بين طويلا ولنا اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما او راکعا او ساجدا فيد بالقاعدة لان نوم القائم وان طال غير ناقض اتفاقا وامانو الرائع والساجد اذا طال فاختلف اصحاب ما لك فيه وفي الحائض ان نام جالسا على راس التور وقد ادى رجليه انتقص وضوءه لانه سبب استرخا مفاصله ولم تنقص به في قيام وركوع وسجود مطلقا يعني نوم قائم وركع وساجد في الصلوة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال الشافعي ينتقص مطلقا فيد الاطلاق لا خارج قول من قال عدم النقص مختص بالصلوة قيد بقوله به اي بالنوم لان الوضوء بالاغما في هذه الهيئات ينتقص اتفاقا وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم القاعدة خارج الصلوة ليس حدث اتفاقا وكذا نوم القاعدة في الصلوة في احد قوليه وفي المحيط انما لا تنقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطنه عن فخذيه جافيا عند ربه عز وجل وان كان ملتصقا بطنه بغيره معتدلا على ذراعيه فعليه الوضوء قوله عليه السلام من نام فليتوضأ ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما الحديث وحكم به لتجده في الصلوة يعني اذا اتجه النوم في الصلوة قال ابو يوسف انتقص وضوءه لان العادة غير مستحق للتخفيف وقالوا وضوءه باق لاطلاق قوله عليه السلام من نام الحديث ولم تنقصه بلسان امرأه المصدر مضى الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس الرجل المرأة الأجنبية الكبيرة او لمس المرأة بشرة الرجل الأجنبية بشهوة او غيرها غير ناقض لوضوء الماسك عندنا خلافا للشافعي فيد بلسان المرأة الرجل او بالعكس لان لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ناقض اتفاقا وقيدنا

بالبشر وهو ظاهر جلد الانسان لان لمس الشعر والظفر والسن غير ناقض اتفاقا وقيدناها بالكبيرة الأجنبية
لان في لمس ذات رحم محرمة والصغير للشافعي قولان وقيدنا بوضوء الماسك لان وضوء الممسوس لا ينتقص
اتفاقا ذكر في المصنف له قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط او لمستم النساء فمجدوا ما فيهما فان
قوله لمستم على قراه القصر معطوف على جاء فيكون حدثا ولنا ما روى عابشه رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه فخرج الى الصلوة ولا يتوضأ واما الممس في الاية فكنايه
عن الجماع كما قال الله تعالى حكاية عن من لم يمسسني بشر بل الجماع عليه اولى ليكون بيانا ان التيمم
رافع للحديث الاصح والاكبر مع احتياج الناس الى ما في هذا **ولا فوج** هذه مسئلة اخرى يعني لا ينتقص
بلمس رجل وامراه فزجه قبل كان او دبرا بينهما حائل ولا عندنا **ببياض الكف** متعلق بلمس الفوج وعندنا
ينتقصه اللبس لا حائل كذا في المصنف قيد باليا لمس لان اللبس يظهر الكف او بالاصابع لا ينتقص اتفاقا له ما
روى انه عليه السلام قال من مس فزجه فليتوضأ ولنا ما روى انه عليه السلام قال لمن ساله قال التوضأ
من لمس الفوج قال لا وما رواه محمول على غسل اليد لان عدم الاستنجاء بالمالا كان من عادتهم **ولم يشترطوا في لابسها**
شهوة يعني لمس المرأة مطلقا غير ناقض عندنا وقال مالك ان كان بشهوة له ان لمس بشهوة متفنة خروج
الذي في مقام مقام الحدث ولنا ما تقدم من الدليل **ومنع** اي ومنع محمد رحمه الله انتقاض الوضوء **بلمس**
المباشرة وهو لمس البشرة بشره يعني اذا باشر امرأته مباشرة فاحشته بان لا يكون عليها قميص ولا ازاره
وانشئت الله وناس الختانان لا ينتقض الوضوء عندنا خلافا لهما له ان الحدث يخرج من جسد وهاهنا لم
يوجد مع امكان الاطلاع عليه ولنا ان خروجه مخفي والمباشرة الفاحشة سببه فاقم مقامه احتياطا
فصل في الغسل وكيفية وموجباته **وجوب غسل البدن** يعني جميعه لقوله تعالى وان كنتم جنبا
فاظهروا والالاظهار والتطهير بالتكليف والمبالغة انما يكون بغسل ظاهر البدن حتى لو بقي العجين بين
اظفار وبيس لم يجز غسله لان لما لا يصل تحتها ولو بقي الدرن جاز الا ان ماتت ذرا يصل الى اليه
كداخل العجين ساقت **لانزال المني** وهو شامل لحالتي النوم واليقظة **ولم يشترطوا في هذه الغسل ذلك**
وقال مالك هو شرط فيه لان ذلك كان شرطا في تطهير البدن عن النجاسة الحكيمة ولنا ان ذلك منتم
فيكون مستحبا وليس البدن كالثوب لان النجاسة تحلت في الثوب فلا تزيل الا بالعصر والدلك كذا في
المبسوط وذكر في الاسرار ذلك شرط عندنا في الوضوء ايضا **ونشر الشهوة** يعني انما يجب الاعتسالي المني اذا
كان بشهوة عندنا والمني عند الشافعي كيف ما كان بوجوب الاغتسال حتى لو حمل جملا ثقبلا فخرج منه المني
يجب عنده له اطلاق قوله عليه السلام وفي المني الغسل ولنا قوله عليه السلام اذا لم تكن عذوق
الما فلا تغتسل ومعلوم ان الحذف وهو الدفق لا يكون الا عن شهوة وفي القنية لو انزل صبي مع ابرق
وكان سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزمه الغسل **وبغير وجودها في الخروج** يعني قال ابو يوسف خروج
المني بشهوة شرط في نجاب الغسل وقال ليس بشرط عسر الخلاف يظهر في موضعين في مسك ذكره حتى
سكنت شهوته ثم خرج المني بلا دفق يجب الغسل عندنا خلافا له وفي من امس من ساعة قبل ان
يقول في نام او يمسي ثم سال منه يقية المني بلا شهوة بعد الغسل عندنا خلافا له ولو اغتسل بعد ما بال او
نام او مشى ثم خرج المني لا يجب الغسل اتفاقا من المحيط قيد بقوله في الخروج لان الشهوة شرط في مرابطه
المني عن مكانه اتفاقا له قياس الخروج بالمزابل ولها ان انفصال المني بوجوب الاغتسال لكونه بشهوة
وخروجه لا يوجب لكونه بلا شهوة فيجب احتياطا **ولا يوجب على مستيقظ وجد ما رقيقا ولم يتك**

وإذا كان في حال الصعود أو الاسودا لا يكون حدثا وان كان في حال الهبوط يكون حدثا لان مقعد متجاوز عن ظهر الدابة كذا في النوادر وفي قوله او زالت مسكته اشارة ايضا الى تعليل كون النوم ناقضا فينتقص بالاغما والجنون لانها فوق النوم في الغفلة ولم يقيد في القاعدة بالطول يعني نوم القاعدة لا ينتقص عندنا وعند مالك اذا طال منقض لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو العرف وقال صاحب الحقايق في شرح المنظومة راي في كتاب في مذهب المالكي ان قدر ما بين طويلا ولنا اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما او راکعا او ساجدا فيد بالقاعدة لان نوم القائم وان طال غير ناقض اتفاقا وامانو الرائع والساجد اذا طال فاختلف اصحاب ما لك فيه وفي الحائض ان نام جالسا على راس التور وقد ادى رجليه انتقص وضوءه لانه سبب استرخا مفاصله ولم تنقص به في قيام وركوع وسجود مطلقا يعني نوم قائم وركع وساجد في الصلوة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال الشافعي ينتقص مطلقا فيد الاطلاق لا خارج قول من قال عدم النقص مختص بالصلوة قيد بقوله به اي بالنوم لان الوضوء بالاغما في هذه الهيئات ينتقص اتفاقا وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم القاعدة خارج الصلوة ليس حدث اتفاقا وكذا نوم القاعدة في الصلوة في احد قوليه وفي المحيط انما لا تنقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطنه عن فخذيه جافيا عند ربه عز وجل وان كان ملتصقا بطنه بغيره معتدلا على ذراعيه فعليه الوضوء قوله عليه السلام من نام فليتوضأ ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما الحديث وحكم به لتجده في الصلوة يعني اذا اتجه النوم في الصلوة قال ابو يوسف انتقص وضوءه لان العادة غير مستحق للتخفيف وقالوا وضوءه باق لاطلاق قوله عليه السلام من نام الحديث ولم تنقصه بلسان امرأه المصدر مضى الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس الرجل المرأة الأجنبية الكبيرة او لمس المرأة بشرة الرجل الأجنبية بشهوة او غيرها غير ناقض لوضوء الماسك عندنا خلافا للشافعي فيد بلسان المرأة الرجل او بالعكس لان لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ناقض اتفاقا وقيدنا

وإذا كان في حال الصعود أو الاسودا لا يكون حدثا وان كان في حال الهبوط يكون حدثا لان مقعد متجاوز عن ظهر الدابة كذا في النوادر وفي قوله او زالت مسكته اشارة ايضا الى تعليل كون النوم ناقضا فينتقص بالاغما والجنون لانها فوق النوم في الغفلة ولم يقيد في القاعدة بالطول يعني نوم القاعدة لا ينتقص عندنا وعند مالك اذا طال منقض لان بطوله استرخت مفاصله وفي حد الطول الحاكم هو العرف وقال صاحب الحقايق في شرح المنظومة راي في كتاب في مذهب المالكي ان قدر ما بين طويلا ولنا اطلاق قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما او راکعا او ساجدا فيد بالقاعدة لان نوم القائم وان طال غير ناقض اتفاقا وامانو الرائع والساجد اذا طال فاختلف اصحاب ما لك فيه وفي الحائض ان نام جالسا على راس التور وقد ادى رجليه انتقص وضوءه لانه سبب استرخا مفاصله ولم تنقص به في قيام وركوع وسجود مطلقا يعني نوم قائم وركع وساجد في الصلوة او في خارجها لا ينقض الوضوء عندنا وقال الشافعي ينتقص مطلقا فيد الاطلاق لا خارج قول من قال عدم النقص مختص بالصلوة قيد بقوله به اي بالنوم لان الوضوء بالاغما في هذه الهيئات ينتقص اتفاقا وقيد بالقيام والركوع والسجود لان نوم القاعدة خارج الصلوة ليس حدث اتفاقا وكذا نوم القاعدة في الصلوة في احد قوليه وفي المحيط انما لا تنقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطنه عن فخذيه جافيا عند ربه عز وجل وان كان ملتصقا بطنه بغيره معتدلا على ذراعيه فعليه الوضوء قوله عليه السلام من نام فليتوضأ ولنا قوله عليه السلام ليس الوضوء على من نام قائما الحديث وحكم به لتجده في الصلوة يعني اذا اتجه النوم في الصلوة قال ابو يوسف انتقص وضوءه لان العادة غير مستحق للتخفيف وقالوا وضوءه باق لاطلاق قوله عليه السلام من نام الحديث ولم تنقصه بلسان امرأه المصدر مضى الى فاعله او الى مفعوله يعني ليس الرجل المرأة الأجنبية الكبيرة او لمس المرأة بشرة الرجل الأجنبية بشهوة او غيرها غير ناقض لوضوء الماسك عندنا خلافا للشافعي فيد بلسان المرأة الرجل او بالعكس لان لمس الرجل الرجل والمرأة المرأة غير ناقض اتفاقا وقيدنا

احتلاما يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بلالا ولم يتذكر انه منى او لا لا يجب الغسل عند
اي يوسف لان ذلك لا يوجب الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندها لان الظاهر انه كان
منيا وقباصا به الهوى قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا فيد بالمستيقظ لان المعشى عليه
لو افاق او السكران لو صام وجدا بلالا لا يغسل عليه اتفاقا وكذا في الخلاء فيد بوجود الماء
لانه ان لم يربللا لا يغسل عليه اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ما رقينا اشار الى ان البلد
مشكوك غير معلوم انه منى ومدى حتى لو تيقن في الصورة المذكورة انه منى يجب الغسل اتفاقا او
يتقن انه منى ومدى لا يجب الغسل اتفاقا وقد يقول ولم يتذكر احتلاما لانه ان تذكر احتلاما
وشك انه منى ومدى ويتقن احدهما فعليه الغسل اتفاقا وان يتقن انه منى فلا يغسل عليه اتفاقا
والفرق بين يوسف بين تذكر الاحتلام وغيره ان يتذكر الاحتلام يترجح كونه منيا لكونه سبب خروجه
من الحقيق وفي الحائض انما يجب الغسل عندها في المسئلة اذا كان ذكره ساكنا حين نام واما اذا
كان منتشرا فواجب من البلية بعد الانتباه من ان تذكر الاحتلام فلا يلزم الغسل الا ان يكون كثر رايه انه
منى فيلزم الغسل **ولا لقاء الحائض** هذا معطوف على قوله لا تزال المنى اي وجب الغسل لالتقاء الحائض
على الفاعل والمفعول الحائض موضع القطع من الذكر والانشى ذكر الحائض اعتبارا بالانغليب كالقمرين او جريا على
عادتهم لانهم كانوا يجتنبون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم حتان الرجل سنة وحتان المرأة مكرمة في حق
الزوج لان جماعها يكون الذرارد من لا لقائا ان يكون بلالا انزال يقرب منه عطفه على قوله لا يزال الذي اعلم
ان لا لقائا غير موجب واما موجب الايلاج والالتقاء لا يدل عليه ولهذا قال عليه السلام اذا التقا الحائضان
وتوارت الحشفة يجب الغسل فينبغي ان يجعل الالتقاء مجازا عن الايلاج لانه سببه والموجب في الحقيقة هو
الانزال لكن الايلاج اقبح مقامه لكونه سببا له وكون السبب خفيا وكذا يجب بالايلاج في الذرير لكمال سبب الانزال
حتى ان بعض الفقهاء يرجحون الذرير على القبل في قضا الشهوة واما الايلاج في فروج البهيمة او الميتة فغير موجب
اذا لم ينزل لانه سبب ناقص **واقطاع حيض ونفاس** اي وجب الغسل لاقطاع حيض وانقطع الحيض
في هذه العبارة يجوز لان الاقطاع طهارة فلا توجب الطهارة بل موجب الغسل الحدوث السابق عند الاقطاع
اقول لو جعلوا اللام في الانزال للوقت لا للعلل كما في قوله تعالى لا تكون الشمس لا ترفع نكلمهم فيها واما وجوبه
للحيض فلهو قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن تشديدا لظاهر اي يغتسلان فكون الغسل غاية لمنع الحق الواجب
وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفاس فلا يجمع **لا مذي وودي** بالمرء فيها معطوفان على المنى يعني
لا يجب الغسل لانزال مذي وودي المذي بالذال المعجمة هو الماء الرقيق الابيض الخارج عند ملاعبة الرجل اهله
والودي بالذال المهملة ما غليظ يتبع البول اما عدم وجوبه للمذي فلهو قوله عليه السلام كل من مذي فيه الوضوء
واما عدم وجوبه للودي فلا يجمع **وبس لمخفه وعيد واحرام وفي عرفه** انما اتم لفظه في ان الغسل ليس
نعروه اي بين صلوة جمعة وبه قال ابو يوسف ويجوز ان يقدر فيه يوم الجمعة وبه قال الحسن والاول اصح
لان الصلوة افضل من الوقت ذكر في الكافي فائدة الخلاف تظهر فيمن اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال
فضل الغسل عند اي يوسف وعند الحسن هناك كلامه لكن فيه اشكال لان معنى الغسل للصلوة ان يكون متطهرا
بطهارة الغسل وقت اداها فكذا معنى الغسل يوم الجمعة ان يكون متطهرا بطهارة في ساعة الله يشي
الغسل فيه فكيف لا يكون حسنا عند الحسن بل الاول ان يقال شرع الخلاف يظهر فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم
حدث وتوضا وصلى الجمعة لا يغسل عند اي يوسف خلافا للحسن انما يغسل الغسل في هذه الاوقات لانه

وإذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بلالا ولم يتذكر انه منى او لا لا يجب الغسل عند اي يوسف لان ذلك لا يوجب الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندها لان الظاهر انه كان منيا وقباصا به الهوى قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا فيد بالمستيقظ لان المعشى عليه لو افاق او السكران لو صام وجدا بلالا لا يغسل عليه اتفاقا وكذا في الخلاء فيد بوجود الماء لانه ان لم يربللا لا يغسل عليه اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ما رقينا اشار الى ان البلد مشكوك غير معلوم انه منى ومدى حتى لو تيقن في الصورة المذكورة انه منى يجب الغسل اتفاقا او يتقن انه منى ومدى لا يجب الغسل اتفاقا وقد يقول ولم يتذكر احتلاما لانه ان تذكر احتلاما وشك انه منى ومدى ويتقن احدهما فعليه الغسل اتفاقا وان يتقن انه منى فلا يغسل عليه اتفاقا والفرق بين يوسف بين تذكر الاحتلام وغيره ان يتذكر الاحتلام يترجح كونه منيا لكونه سبب خروجه من الحقيق وفي الحائض انما يجب الغسل عندها في المسئلة اذا كان ذكره ساكنا حين نام واما اذا كان منتشرا فواجب من البلية بعد الانتباه من ان تذكر الاحتلام فلا يلزم الغسل الا ان يكون كثر رايه انه منى فيلزم الغسل ولا لقاء الحائض هذا معطوف على قوله لا تزال المنى اي وجب الغسل لالتقاء الحائض على الفاعل والمفعول الحائض موضع القطع من الذكر والانشى ذكر الحائض اعتبارا بالانغليب كالقمرين او جريا على عادتهم لانهم كانوا يجتنبون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم حتان الرجل سنة وحتان المرأة مكرمة في حق الزوج لان جماعها يكون الذرارد من لا لقائا ان يكون بلالا انزال يقرب منه عطفه على قوله لا يزال الذي اعلم ان لا لقائا غير موجب واما موجب الايلاج والالتقاء لا يدل عليه ولهذا قال عليه السلام اذا التقا الحائضان وتوارت الحشفة يجب الغسل فينبغي ان يجعل الالتقاء مجازا عن الايلاج لانه سببه والموجب في الحقيقة هو الانزال لكن الايلاج اقبح مقامه لكونه سببا له وكون السبب خفيا وكذا يجب بالايلاج في الذرير لكمال سبب الانزال حتى ان بعض الفقهاء يرجحون الذرير على القبل في قضا الشهوة واما الايلاج في فروج البهيمة او الميتة فغير موجب اذا لم ينزل لانه سبب ناقص واقطاع حيض ونفاس اي وجب الغسل لاقطاع حيض وانقطع الحيض في هذه العبارة يجوز لان الاقطاع طهارة فلا توجب الطهارة بل موجب الغسل الحدوث السابق عند الاقطاع اقول لو جعلوا اللام في الانزال للوقت لا للعلل كما في قوله تعالى لا تكون الشمس لا ترفع نكلمهم فيها واما وجوبه للحيض فلهو قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن تشديدا لظاهر اي يغتسلان فكون الغسل غاية لمنع الحق الواجب وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفاس فلا يجمع لا مذي وودي بالمرء فيها معطوفان على المنى يعني لا يجب الغسل لانزال مذي وودي المذي بالذال المعجمة هو الماء الرقيق الابيض الخارج عند ملاعبة الرجل اهله والودي بالذال المهملة ما غليظ يتبع البول اما عدم وجوبه للمذي فلهو قوله عليه السلام كل من مذي فيه الوضوء واما عدم وجوبه للودي فلا يجمع وبس لمخفه وعيد واحرام وفي عرفه انما اتم لفظه في ان الغسل ليس نعروه اي بين صلوة جمعة وبه قال ابو يوسف ويجوز ان يقدر فيه يوم الجمعة وبه قال الحسن والاول اصح لان الصلوة افضل من الوقت ذكر في الكافي فائدة الخلاف تظهر فيمن اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند اي يوسف وعند الحسن هناك كلامه لكن فيه اشكال لان معنى الغسل للصلوة ان يكون متطهرا بطهارة الغسل وقت اداها فكذا معنى الغسل يوم الجمعة ان يكون متطهرا بطهارة في ساعة الله يشي الغسل فيه فكيف لا يكون حسنا عند الحسن بل الاول ان يقال شرع الخلاف يظهر فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم حدث وتوضا وصلى الجمعة لا يغسل عند اي يوسف خلافا للحسن انما يغسل الغسل في هذه الاوقات لانه

عليه السلام كان يغتسل فيها وفي عهده الاشيا اشارة الى ان الغسل فيما اذا بلغ الصبي بالسن او

عليه السلام كان يغتسل فيها وفي عهده الاشيا اشارة الى ان الغسل فيما اذا بلغ الصبي بالسن او
اسلم الكافر غير مسنون بل مستحب **وان يبتدى غسل يده** اي يبتدى الغسل يدها او يبتدى الغسل يدها
الغسل لكونها آلة التطهير **وجملة** منة النجاسة **وازاله الحث** اي وازالة النجاسة الحقيقية
عن يده ان كانت فيه **فمن توضا بالنصب** عطف على يبتدى **الارجلية** استئنا متصلا يعني يغسل اعضا
الوضوء لا يغسل رجليه ان كان في مجمع الغسالة لان غسلها قبل افاضة الماء على راسه غير مفيد
لان المعقل محتاج الى غسلها ثانيا والشرع لم يامر بها الا بقيد لكونه سببا لاحتيا لو كان قابعا على لوح
لا يوحى غسل قدميه لان فيه فائدة كذا قاله الفقهاء لكن كلامهم انما يستقيم على احد الروايتين عن
ابي حنيفة من ان الجنابة لا تجزى واما على رواية اخرى من انها تجزى كما قال في مسألة الحث
المنع في البير للذلو من ان ماها ازال الجنابة من اول عضوه الملاقى فصار نجسا وغسلها مفيد
لان الجنابة تزول عن رجليه اذا غسلها في الوضوء ويكون طاهرا في مجمع الماء بعد غسل ساير جسده
وبثلث الصب المستوعب ثم يغسلها وتكنى المرأة بتخليل شعرها يعني لا يجب عليها ان تنقض
صغيرها بل تكفي ايصال الماء الى اصول شعرها لقوله عليه السلام لام سلمة تكفيك اذا بلغ الماء
اصول شعرك حين قالت يا رسول الله اني امرأة اشتد فقر رأسي فافاضته لغسل الجنابة فيد بالمراة
احترازا عن الرجل وقيل الحكم في الأتوال والعلوين كذا دفعا للمرجع عنهم لكن الصحيح انهم ليسوا كالنساء
لان خلق الرأس من مثله وفي نفس الفقير حرج حتى لو كانت منقوضة الفقير يجب ايصال الماء الى جميع
شعرها فلو قال المصنف وتكنى المرأة بتخليل اصول فقيرها لكان أولى فان قلت غسل جميع البدن
واجب بالايد والشعر منه فكيف جاز العمل بالخبر المتا في النص قلت النص متنا ولطاهر من البدن من كل
وجه والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصلا عنه نظر الى اطرافه فعلمنا باصله في حق من لا يلقه
الحج وباطرافه في حق من لم يلقه **وبحرم بالأكبر** اي بالحدث الأكبر **ودخول المسجد** لقوله
عليه السلام اني لا احل المسجد لجنب ولا حايض **والنلاوة** لقوله عليه السلام لا يقرأ الحائض والحايض
شيئا من القرآن قيدها الطهارة بالايد التامة وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الاكثر لان النظم والمعنى
يقصر فيها دونها وتجري مثله في مجازات الناس فتمكنت فيه شبهة عدم القرآن ولهذا لم تجز به الصلوة
ذكر صاحب الهداية في التحنيط الايه ومادونها متساوية في الحرمة وهو الصحيح لان مادون الايه
شئ من القرآن وقد دل الحديث على منعه ولو تضمنض او غسل يديه فغن ابي حنيفة انه لا بأس
بمس المصحف وقرانه هذا اذا قرأ على قصد التلاوة ولو قرأ على قصد التلاوة والدعا لا بأس به كذا
في العيون للامام ابي الليث **وبالاصغر** اي وبحرم بالحدث الأصغر وهو ما يوجب الوضوء **المصحف**
وكذا لوح فيه اية قرآن لقوله تعالى لايمسه الا المطهرون وانما منع الاصغر عن مس المصحف دون
تلاوته لانه حل اليد ومن ثم ولهذا لم يجب غسله والجنابة كانت حاله كلها **الابغلا** المراد
منه الجلد المشرب لان مسه ليس من القرآن حقيقة وقيل المراد به ما يكون متجا فبا عنه لان المتصل به
تبع له وهذا اقرب الى التعظيم والاول اقرب الى القياس واما منعه بالذو فقليل انه ممنوع لانه تابع
للحامل فلا يكون حايلا ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس وديله بينه وبين الارض حث
وقيل لا بأس به لان المس هو المباشرة باليد من غير حاييل ولهذا لا تثبت حرمة المصاهر بالمسح حاييل
فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز لما فرغ من الطهارة بين ونواقضها شرع في

عليه السلام كان يغتسل فيها وفي عهده الاشيا اشارة الى ان الغسل فيما اذا بلغ الصبي بالسن او اسلم الكافر غير مسنون بل مستحب وان يبتدى غسل يده اي يبتدى الغسل يدها او يبتدى الغسل يدها الغسل لكونها آلة التطهير وجملة منة النجاسة وازاله الحث اي وازالة النجاسة الحقيقية عن يده ان كانت فيه فمن توضا بالنصب عطف على يبتدى الارجلية استئنا متصلا يعني يغسل اعضا الوضوء لا يغسل رجليه ان كان في مجمع الغسالة لان غسلها قبل افاضة الماء على راسه غير مفيد لان المعقل محتاج الى غسلها ثانيا والشرع لم يامر بها الا بقيد لكونه سببا لاحتيا لو كان قابعا على لوح لا يوحى غسل قدميه لان فيه فائدة كذا قاله الفقهاء لكن كلامهم انما يستقيم على احد الروايتين عن ابي حنيفة من ان الجنابة لا تجزى واما على رواية اخرى من انها تجزى كما قال في مسألة الحث المنع في البير للذلو من ان ماها ازال الجنابة من اول عضوه الملاقى فصار نجسا وغسلها مفيد لان الجنابة تزول عن رجليه اذا غسلها في الوضوء ويكون طاهرا في مجمع الماء بعد غسل ساير جسده وبثلث الصب المستوعب ثم يغسلها وتكنى المرأة بتخليل شعرها يعني لا يجب عليها ان تنقض صغيرها بل تكفي ايصال الماء الى اصول شعرها لقوله عليه السلام لام سلمة تكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك حين قالت يا رسول الله اني امرأة اشتد فقر رأسي فافاضته لغسل الجنابة فيد بالمراة احترازا عن الرجل وقيل الحكم في الأتوال والعلوين كذا دفعا للمرجع عنهم لكن الصحيح انهم ليسوا كالنساء لان خلق الرأس من مثله وفي نفس الفقير حرج حتى لو كانت منقوضة الفقير يجب ايصال الماء الى جميع شعرها فلو قال المصنف وتكنى المرأة بتخليل اصول فقيرها لكان أولى فان قلت غسل جميع البدن واجب بالايد والشعر منه فكيف جاز العمل بالخبر المتا في النص قلت النص متنا ولطاهر من البدن من كل وجه والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصلا عنه نظر الى اطرافه فعلمنا باصله في حق من لا يلقه الحج وباطرافه في حق من لم يلقه وبحرم بالأكبر اي بالحدث الأكبر ودخول المسجد لقوله عليه السلام اني لا احل المسجد لجنب ولا حايض والنلاوة لقوله عليه السلام لا يقرأ الحائض والحايض شيئا من القرآن قيدها الطهارة بالايد التامة وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الاكثر لان النظم والمعنى يقصر فيها دونها وتجري مثله في مجازات الناس فتمكنت فيه شبهة عدم القرآن ولهذا لم تجز به الصلوة ذكر صاحب الهداية في التحنيط الايه ومادونها متساوية في الحرمة وهو الصحيح لان مادون الايه شئ من القرآن وقد دل الحديث على منعه ولو تضمنض او غسل يديه فغن ابي حنيفة انه لا بأس بمس المصحف وقرانه هذا اذا قرأ على قصد التلاوة ولو قرأ على قصد التلاوة والدعا لا بأس به كذا في العيون للامام ابي الليث وبالاصغر اي وبحرم بالحدث الأصغر وهو ما يوجب الوضوء المصحف وكذا لوح فيه اية قرآن لقوله تعالى لايمسه الا المطهرون وانما منع الاصغر عن مس المصحف دون تلاوته لانه حل اليد ومن ثم ولهذا لم يجب غسله والجنابة كانت حاله كلها الابغلا المراد منه الجلد المشرب لان مسه ليس من القرآن حقيقة وقيل المراد به ما يكون متجا فبا عنه لان المتصل به تبع له وهذا اقرب الى التعظيم والاول اقرب الى القياس واما منعه بالذو فقليل انه ممنوع لانه تابع للحامل فلا يكون حايلا ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس وديله بينه وبين الارض حث وقيل لا بأس به لان المس هو المباشرة باليد من غير حاييل ولهذا لا تثبت حرمة المصاهر بالمسح حاييل فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز لما فرغ من الطهارة بين ونواقضها شرع في

بيان ما حصل من به فقال **يرفع الحدث** وهو النجاسة الحكيمة المانعة عن الصلوة **بالماء المطلق** وهو الماء الذي
يقع على أصل خلقته ولم يتخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شئ طاهر كما هو السماء والعبير لقوله عليه السلام الماء
طهور لا يعصير نبات يعني لا يرفع الحدث بما يخرج بعصير نبات لأن الخارج بالعلاج يدل على أنه كامل المتزاج
بجمله فيد به لانه لو خرج من النبات بعصير كالخيط من الكر من جوزه الوضوء ليشبهه بما العين وفي الحاشية
لا يجوز التوضي بما الفواكه اذا خرج بالعصير والطبخ **ومغلوب بطاهر** يعني لا يرفع الحدث بما غلب عليه
شئ طاهر فيد به لان المخلوط اذا كان نجسا لا يجوز وان كان الماء غالبا **وعجين** اي ويجوز رفع الحدث
عندنا **بغالب** اي ما غلب على طاهر **كزبدان** واشنان ونحوها **تغير به بعض** و**وصافه** وهو الغرور واللون
والريح وقال الشافعي لا يجوز لان اسم الماء المطلق يزول عنه ويضاف الى المخلوط ويقال ان زعفران مثلا
ولما ما روى انه عليه السلام اغتسل مما فيه اثر العجين وفي تحصيله بزعفران شارة الى ان الخلاق فيما
اذا كان المخلوط من غير اجزاء الارض وان كان منها فالوضوء جائزا اتفاقا لان الماء لا يخلو عن نجاستها غالبا ولا
يزول نجاسته اسم الماء المطلق والمراد بتغير الماء بطاهر تغير بلا طبع حتى ان تغير بالطبخ لا يجوز به الوضوء
اتفاقا لان الطبخ يحصل كمال الامتزاج فيصير الماء مقيدا وهذا اذا لم يقصد به زيادة التعفيم وان تغير
كالسدر والاشنان يجوز عندنا بعد الطبخ ايضا **الا اذا غلب على الماء فصار كالسويق المخلوط** قيد بعض
او صافه اشار الى ان المتغير لو كان كمالا لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول عن الاسانيد انه يجوز فاشارة الى ان
من مياه حياض تغير لونها وطعمها من اوراق الاشجار وقت الحزيف يوافق ما ذكر في النبايع لو
نفع الحوض والباقي لا فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء اقول بغير من عبار المتان المتغير لو
كان وصفين بجوز به الوضوء ومن عبار القدوري وهي يجوز الطهارة بما خالته شئ طاهر غير جازا وطاه
انه لا يجوز لا اري في ابيد في تغيير عبارته بل يلوح منه فساد يعرف في المسئلة **الغلبة** **والغلبة**
الاجزاء باللون يعني اعتبار يوسف الغلبة بالاجزاء لانه غلبه حقيقته ومحمد اعتبار اللون لانه شاهد
اولا في الاصح يعني هذا الخلاف اصح مما نقل في المحيطان ابا يوسف اعتبر اللون ومحمد الاجزاء اقول
المفهوم من شرح المصنف ان يعتبر مجهول واعتبار الغلبة بالاجزاء باللون اتفاقا في الاصح لكن لما
وجدت في التبيين والفتاوى المظهرية ان محمد اعتبر اللون واما يوسف اعتبر الاجزاء وفي المحيط عكسه
ومصادفت في الحاشية ثم عند ابي يوسف تعتبر الغلبة بالاجزاء باللون وهو الصحيح حملت كلام المصنف
على الخلاف وفسرته كما سمعت فاخترتها ما شئت ولكان تعرف باصاحب محضر الكلام ان عبارات الفقهاء
مختلفة في هذا المقام اعتبر بعضهم غلبة الاجزاء وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كليهما لان الخلقة
اوقية زعفران باوقية ما لا يجوز به الوضوء ولو خلطنا ما الوردي بالماء لا يفيد اعتبار اللون وذكر
في تمة الفتاوى ان الماء المتغير جدا وصافه لا يجوز به الوضوء وعبارة القدوري تدل على انه يجوز
وفي القاية عن ابي يوسف انه اعتبر التخن والرقه فاحتجنا الى توجيهات تحمل عباراتهم عليها فنقول
وانه الموفق ان كان المخلوط لما جلدنا يعتبر فيه التخن والرقه فان كان جاسا على الاعضاء يجوز الوضوء
به والا فلا فيصل عليه ما ذكر في القاية يوافق ما ذكر في الفتاوى الظهيرية من ان الماء اذا اسود بالزجاج
يجوز به الوضوء لانه وان كان ما يباع فان وافق الماء في الاوصاف الثلاثة كما لما المستعمل وكما اخذ
بالتقدير من لسان الثوري لانه يعتبر فيه غلبة الاجزاء فقط وان لم يوافق فان غير الاثنين والثلاث
لا يجوز به الوضوء والاجاز فيجعل عليه عبارة القدوري وان خالفه في وصف او وصفين تعتبر الغلبة

هذا هو الصحيح
في قوله لا يعصير نبات
يعني لا يخرج بعصير
النبات لان الخارج
بالعلاج يدل على
انه كامل المتزاج
بجمله فيد به لانه
لو خرج من النبات
بعصير كالخيط من
الكر من جوزه
الوضوء ليشبهه
بما العين وفي
الحاشية لا يجوز
التوضي بما الفواكه
اذا خرج بالعصير
والطبخ ومغلوب
بطاهر يعني لا
يرفع الحدث بما
غلب عليه شئ
طاهر فيد به لان
المخلوط اذا كان
نجسا لا يجوز وان
كان الماء غالبا
وعجين اي ويجوز
رفع الحدث عندنا
بغالب اي ما غلب
على طاهر كزبدان
واشنان ونحوها
تغير به بعض
وصافه وهو
الغرور واللون
والريح وقال
الشافعي لا يجوز
لان اسم الماء
المطلق يزول عنه
ويضاف الى
المخلوط ويقال
ان زعفران مثلا
ولما ما روى انه
عليه السلام اغتسل
مما فيه اثر
العجين وفي
تحصيله بزعفران
شارة الى ان
الخلاق فيما اذا
كان المخلوط من
غير اجزاء الارض
وان كان منها
فالوضوء جائزا
اتفاقا لان الماء
لا يخلو عن
نجاستها غالبا
ولا يزول
نجاسته اسم
الماء المطلق
والمراد بتغير
الماء بطاهر
تغير بلا طبع
حتى ان تغير
بالطبخ لا
يجوز به الوضوء
اتفاقا لان
الطبخ يحصل
كمال الامتزاج
فيصير الماء
مقيدا وهذا
اذا لم يقصد
به زيادة
التعفيم وان
تغير كالسدر
والاشنان
يجوز عندنا
بعد الطبخ
ايضا الا اذا
غلب على الماء
فصار كالسويق
المخلوط قيد
بعض او صافه
اشار الى ان
المتغير لو كان
كمالا لا يجوز
به اتفاقا وفي
النهاية
المنقول عن
الاسانيد انه
يجوز فاشارة
الى ان من مياه
حياض تغير
لونها وطعمها
من اوراق
الاشجار وقت
الحزيف يوافق
ما ذكر في
النبايع لو نفع
الحوض والباقي
لا فتغير لونه
وطعمه وريحه
يجوز به
الوضوء اقول
بغير من عبار
المتان المتغير
لو كان وصفين
بجوز به
الوضوء ومن
عبار القدوري
وهي يجوز
الطهارة بما
خالته شئ
طاهر غير
جازا وطاه
انه لا يجوز
لا اري في ابيد
في تغيير
عبارته بل
يلوح منه
فساد يعرف
في المسئلة
الغلبة والغلبة
الاجزاء باللون
يعني اعتبار
يوسف الغلبة
بالاجزاء لانه
غلبه حقيقته
ومحمد اعتبار
اللون لانه
شاهد اولا في
الاصح يعني
هذا الخلاف
اصح مما نقل
في المحيطان
ابا يوسف
اعتبر اللون
ومحمد الاجزاء
اقول المفهوم
من شرح
المصنف ان
يعتبر مجهول
اعتبار الغلبة
بالاجزاء
باللون اتفاقا
في الاصح لكن
لما وجدت في
التبيين
والفتاوى
المظهرية ان
محمد اعتبر
اللون واما
يوسف اعتبر
الاجزاء وفي
المحيط عكسه
ومصادفت
في الحاشية
ثم عند ابي
يوسف
تعتبر الغلبة
بالاجزاء
باللون وهو
الصحيح
حملت كلام
المصنف على
الخلاف وفسرته
كما سمعت
فاخترتها ما
شئت ولكان
تعرف باصاحب
محضر الكلام
ان عبارات
الفقهاء
مختلفة في
هذا المقام
اعتبر بعضهم
غلبة الاجزاء
وبعضهم
اللون وكل
منهما لا
يستقيم
كليهما لان
الخلقة اوقية
زعفران باوقية
ما لا يجوز
به الوضوء
ولو خلطنا
ما الوردي
بالماء لا
يفيد اعتبار
اللون وذكر
في تمة
الفتاوى ان
الماء المتغير
جدا وصافه
لا يجوز
به الوضوء
وعبارة
القدوري تدل
على انه
يجوز وفي
القاية عن
ابي يوسف
انه اعتبر
التخن
والرقه
فاحتجنا
الى توجيهات
تحمل
عباراتهم
عليها فنقول
وانه
الموفق ان
كان
المخلوط
لما جلدنا
يعتبر فيه
التخن
والرقه
فان كان
جاسا على
الاعضاء
يجوز
الوضوء به
والا فلا
يفصل عليه
ما ذكر في
القاية
يوافق ما
ذكر في
الفتاوى
الظهيرية
من ان الماء
اذا اسود
بالزجاج
يجوز به
الوضوء لانه
وان كان
ما يباع فان
وافق الماء
في الاوصاف
الثلاثة
كما لما
المستعمل
وكما اخذ
بالتقدير
من لسان
الثوري لانه
يعتبر فيه
غلبة الاجزاء
فقط وان لم
يوافق فان
غير الاثنين
والثلاث لا
يجوز به
الوضوء
والاجاز فيجعل
عليه عبارة
القدوري وان
خالفه في
وصف او
وصفين
تعتبر الغلبة

من ذلك الوجه كما يطبخ مخالفا لما في الطعم وكما للين يخالف الماء في اللون والطعم فتعتبر الغلبة كليهما
فيحمل على ما ذكر في تمة الفتاوى لعل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد على ما ذكر في المتن يظهر في صورته يكون
المخالط ما يباع مخالفا لما في اللون فقط **ولا يرفع مستعمل** اي لا يرفع الحدث بما مستعمل **ويفسر**
اي ابو يوسف الماء المستعمل **بماء ازيل به حدث** بان توضع محذرة للنجاسة او للتعليم لان الحدث نجاسة
حكيمة فاذا زالت بالماء تفسد او **تقرب به** على صيغة المجزوء الى قصد به القربة بان توضع للصلاة او مس
المصحف او دخول المسجد او نحوها او توضع على وضوء يكون نورا على نور وفي النواذر لو غسل يده بالطعام
او منه صار الماء مستعملا لانه اقام به قربة السنة ولو غسل يده من الوضوء لا يصير مستعملا **وعين الثاني**
يعني قال محمد لا يصير الماء مستعملا الا باقامة القربة لان نجاسته تثقل جيبه اليه يعني لما المستعمل
نجاسته غليظة عند ابي حنيفة لان الماء المزيل للنجاسة الحقيقية كان نجاسته غليظة فكذلك المزيل للنجاسة
الحكيمة **ومحذرة** يعني نجاسة خفيفة عند ابي يوسف لثبوت الاختلاف في طهارته **وطاهر غير طهور**
عند محمد لان الماء طاهر لا في دناءته الا ترى انه لو حمل المصلي محذرا فصلى جازت صلواته فلا يتنجس بدون
اقامة القربة **هو الصحيح** هذا اشار الى ان قول محمد مختار للفتوى ومشهور الرواية عن ابي حنيفة كذا
نصر عليه القدوري في كتاب التعريب اعلم ان الكلام في الماء المستعمل في ثلث مواضع في صفته وسببه
ووقت ثبوته بين المصنفين اولين ولم يبين الثالث اختلافوا فيه قال بعضهم لا يكون مستعملا حتى يستقر
في مكان لكن الصحيح انه كما زائل العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال كان
للضرورة كما ضرر به بعده ولهذا قالوا الوضوء لعمدة على عضو المتوضي قبلها ببلل عضو اخر لا يجوز لانه
لما زائل ذلك العضو صار مستعملا ولو بللها ببلل ذلك العضو جاز واما الدعة في الاغتسال فجاز كيفما
كان لان الاعضاء كلها معسولة في الجنابة كعضو واحد وفي الوضوء ليس كذلك لان بعض اعضاءه ممسوحا
كذا في المحيط **ولم يحكموا بطهور** **بشيء مطلقا** يعني لم يحكم علما ونابا ان ما الوضوء طهور سواء كان مستعملا
محذرا او متوضيا وقال مالك انه طهور لانه كان طاهرا لا في طهارته فكان طهورا كما غسل به ثوب طاهر ولو قال
فيما سبق ولم يرفعوه بمستعمل لم يحتج الى قوله ولم يحكموا بطهور بنية مطلقا **ولا حكمة** اي بطهور كان
مستعملا طاهرا قال زفران كان المستعمل طاهرا فهو طهور لانه لم يزل به النجاسة الحكيمة وان
كان محذرا فهو طاهر غير طهور **والما والجنب المنعس لطلب السقا** **الحسن** يعني من انعس في البير لطلب الدلو
فما البير والمنعس الجنب كلاهما الحسن عند ابي حنيفة لان الما قد تنجس لسقاط الفرض عن بعض الاعضاء
باول الملاقاة والرجل جنب ليقا الحدث في بقية الاعضاء قيد بقوله لطلب السقا لانه لو انعس فيه
للاغتسال لا يكون الخلاف كما ذكر بل ينحس الما عند محمد لوجود بنية التقرب فيه وهو استباحة الصلوة
والرجل طاهرة في الاصح هذه رواية اخرى عن ابي حنيفة وهي اصح لان الماء لا يعطى حكم الاستعمال قبل
الانفصال فلا يكون باول الملاقاة نجسا فيظهر الرجل عن جنباته فيحمل له القرآن لو تمضمض واستنشق
قبله او دخل الما على نفسه هذا اذا لم يكن في يده نجاسة حتى لو كان مستنجبا بالحج تنجس البير ولا يظهر الرجل
وعلى حالها يعني عند ابي يوسف الرجل جنب كان صب الما شرط لازالة الحدث عنه ولم يوجد ففي
جنبه والماء طاهر لانه لم يزل من البدن حدثا **وطاهر وطهور** يعني عند محمد الما مظهر بنفسه فيظهره كان
الصعب ليس بشرط ولا يتنجس الما لان بنية التقرب شرط لتنجسه عند محمد ولم توجد **بجوز** رفع الحدث **من طرف**
عنه وهو مقطوعه من الما مجتمعة في مكان لا يتحرك الطرف **بشئ من الما** **متنجس** اجمعه صفة لطرف

هذا هو الصحيح
في قوله لا يعصير نبات
يعني لا يخرج بعصير
النبات لان الخارج
بالعلاج يدل على
انه كامل المتزاج
بجمله فيد به لانه
لو خرج من النبات
بعصير كالخيط من
الكر من جوزه
الوضوء ليشبهه
بما العين وفي
الحاشية لا يجوز
التوضي بما الفواكه
اذا خرج بالعصير
والطبخ ومغلوب
بطاهر يعني لا
يرفع الحدث بما
غلب عليه شئ
طاهر فيد به لان
المخلوط اذا كان
نجسا لا يجوز وان
كان الماء غالبا
وعجين اي ويجوز
رفع الحدث عندنا
بغالب اي ما غلب
على طاهر كزبدان
واشنان ونحوها
تغير به بعض
وصافه وهو
الغرور واللون
والريح وقال
الشافعي لا يجوز
لان اسم الماء
المطلق يزول عنه
ويضاف الى
المخلوط ويقال
ان زعفران مثلا
ولما ما روى انه
عليه السلام اغتسل
مما فيه اثر
العجين وفي
تحصيله بزعفران
شارة الى ان
الخلاق فيما اذا
كان المخلوط من
غير اجزاء الارض
وان كان منها
فالوضوء جائزا
اتفاقا لان الماء
لا يخلو عن
نجاستها غالبا
ولا يزول
نجاسته اسم
الماء المطلق
والمراد بتغير
الماء بطاهر
تغير بلا طبع
حتى ان تغير
بالطبخ لا
يجوز به الوضوء
اتفاقا لان
الطبخ يحصل
كمال الامتزاج
فيصير الماء
مقيدا وهذا
اذا لم يقصد
به زيادة
التعفيم وان
تغير كالسدر
والاشنان
يجوز عندنا
بعد الطبخ
ايضا الا اذا
غلب على الماء
فصار كالسويق
المخلوط قيد
بعض او صافه
اشار الى ان
المتغير لو كان
كمالا لا يجوز
به اتفاقا وفي
النهاية
المنقول عن
الاسانيد انه
يجوز فاشارة
الى ان من مياه
حياض تغير
لونها وطعمها
من اوراق
الاشجار وقت
الحزيف يوافق
ما ذكر في
النبايع لو نفع
الحوض والباقي
لا فتغير لونه
وطعمه وريحه
يجوز به
الوضوء اقول
بغير من عبار
المتان المتغير
لو كان وصفين
بجوز به
الوضوء ومن
عبار القدوري
وهي يجوز
الطهارة بما
خالته شئ
طاهر غير
جازا وطاه
انه لا يجوز
لا اري في ابيد
في تغيير
عبارته بل
يلوح منه
فساد يعرف
في المسئلة
الغلبة والغلبة
الاجزاء باللون
يعني اعتبار
يوسف الغلبة
بالاجزاء لانه
غلبه حقيقته
ومحمد اعتبار
اللون لانه
شاهد

دلوا ثانياً يخرج من الثانية ايضا تسعة عشر وعلى هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان المصوب
 عشرين يكون منزلة وقوعه فارة الى ثلاثين اي يستحب الزيادة من عشرين الى ثلثين وربعين اي يخرج اربعون
 دلوا الى حين استحبنا في رواية او اثنين في رواية اخرى احتياطاً للحاجة ونحوها كدجاجة وسنور
 وامثالها ومن المعبر اي يخرج من الماء الذي له عيون في البير بقدره اي بقدر الماء الذي كان فيها بان يغلب
 على ظنهم ان جميع ما فيها نزع ولا يشبه ان يتخذ في بيان القدر بقول رجلين لها بصارة في امر الماء وامر البير
 اي امر محمد بن ج مائتين دلوا في المعبر وهو رواية عن ابي حنيفة الى ثلثمائة تيسير للناس واعادة
 صلوة ثلثة ايام ليلها مؤداة من ما ير لظهور مستحب غير معلوم متى وقع في يوم وليلة اي واعادة صلوة يوم
 وليلة ليست اي لظهور حيث لم ينتفخ فيها راحة عند ابي حنيفة وهو خير لقوله واعادة وقصارا
 اعلم يعني جعلا وجوب عادتها موقوفة على علم وقوعه وادام يعلم بخلافها في الحال الا في الماضي
 له ان الانتفاع دليل التصادم فيقدر وقوعه منذ ثلثة ايام لانها اقل الجمع وعدم الانتفاع دليل على
 قرب زمانه فيقدر يوم وليلة احتياطاً لان اقل المقادير في باب الصلوة يوم وليلة ولها ان يطهر
 الما كانت ثابتة بيقين فلا تزول الا بيقين مثله وطهر اي محمد البير والدلو الاخر في حق البير
 فلو نوضا من البير انسان في تلك الحالة يجوز عنده ولا يجوز عندهما قيد بقوله يقطر لان الدلو
 لو كان في الماء بعد لم يقطر اتفاقاً له ان الدلو انفصل من وجه الماء فيمن الخس من الطاهر فيظهر
 البير كما اذا نجي الدلو عن راس البير ولم يصب ماءه ولها ان ما يتقاطر من الدلو حله حكم ما
 البير يدل انة نجس به ما البير فلا يقع به الانفصال من كل وجه بخلاف اذا نجي عن راس البير لانه
 انفصل حقيقة وحكما **فصل في الاسرار** جمع سور وهو ما بقي من الطعام والشراب **وعنه**
 في البير اسم فاعل من اسار اي ابقى اذا كان لم يمس طاهراً فسور طاهر وان كان نجساً فنجس
 او مكرهاً فمكروه ونجس **فصل في الوضوء** اي لشربه الا اي ثلاث مرات وهو قيد للفصل
 بالتراب **فصل في الوضوء** يعني عند الشا فعي يجب غسله سبع مرات بشرط ان يكون احداً من الطاهر
 ولما قوله عليه السلام يغسله ثلاثاً ولو غلب الكلب ثلاثاً ومارواه محمول على ابتداء الاسلام لزجرهم
 عن اقتناء الكلب وضع في الكلب اذ في الحاق الخنزيرة قولان وقيد الوضوء اتفاقاً اذ نجسه دمه
 وسائر اعضائه وبوله سواء يغسل سبعاً من الحقايق **فصل في الحيض** اي حكلها نجاسة السور من الكلب لما تقدم
 وقال مالك لا ينجس الحيوان لانه حياته على طهارته وانما ينجس بالموت **فصل في النجس** اي ينجس السور
 عليه السلام سئل عن الحيض التي في القلوات يشرب منها السباع قال هو لها شراب وطهور ولنا
 ان لها بها نجس لقوله من لم نجس فيه عبر سور نجس لا يختلاطه بالماء ومارواه محمول على الحيض
 الكبير **فصل في السور** اي ابو يوسف السور من **فصل في الكلب** وكرهه ماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفي
 في لانا لله فقتلته منه شر يوضا ولها قوله عليه السلام المخرج سبع المار به بيان الحكم وهو نجاسة
 سورها لكن بجله الطواف سقطت نجاسته فبقي كراهته ومارواه محمول على ما قبل التحريم اعلم
 ان الخلاف في المرة قبل كل الفارة واما بعده فسورها نجس اتفاقاً اذا كان على الفور وان مكث ساعة

[illegible]

يعلم ان البير اذا طهرت يظهر له ورشاقه التي تخرج بها كغروب الابريق
بطمانه البياض في الحرق الثالث ويبد المستقيم يظهر بطمانه الحبل والذكر
ويظهر اذا صار حرقه مثلاً في التبيين

[illegible]

ويضع يسانه على مؤخر أسفله فيجده الى الاصابع لما روى انه عليه السلام مسح اعلا الخف واسفله
ولنا ما تقدم من حديث علي **يقال** على بن الجهم **الفرج** اي ما هو المفروض من المسح **بثلاث**
اصابع من اليد في كل رجل حتى لو مسح احدى رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اربع
لا يجزئها وانما اعتبر اليد لانها الله المسح واكثر اصابعها يقوم مقام كلها وفيه احتراز عما قال الكرخي
المعتبر اصابع الرجل كما في الخرف **ومنعنا المعذور** الذي لبس خفيه على العذر من سيلان الدم ونحوه
يسمي تعريف المعذور وفي فصل الحيف منه اي من المسح خارج الوقت **الى تمامها** اي تمام من المسح
وقال في موضع خارج الوقت الى تمام مدة كذا ان طهارة المعذور طهارة كاملة في حقه حتى جازت صلواته
فكان لبسه على طهارة كاملة فيمسح كالصحيح ولنا ان طهارته ضرورية لانها حاصلة مع ما يافيه وانما
اعتبرت طهارته في الوقت لضرورة اذا الصلوة فاذا خرج الوقت تكون طهارته منتهية من اول الوقت
فصار لا يساقيه على طهارة اعلم ان هذا فيما اذا كان دم المعذور وسابلا حال الموضود واليسر او بالعكس
او في الحائض وما اذا كان منقطعاً فيها بمسح الى تمام المدة اتفاقاً **والجورب** **لا يمسح عليه** عندنا حتى
الاجلد اي قال جورب مجلد اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجورب منجل اذا وضع الجلد على اسفله
كالنعل **واجازاه على النعل المستمسك** على السابق من غير ريب هذا الوصف بيان لمعنى النعل فيه لان
الجورب لا يجوز المسح اتفاقاً لما روى انه عليه السلام مسح على جوده ولبس **ان المسح** ورد في الحديث **الاجلد**
القياس والجورب ليس في معناه لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا كان مجلداً فيكون كالخف ومارواه
محمول عليه **والاصغر رجوعه** هو ما حكى في المبسوط ان باحقيقة مسح في مرضه على جوربه ثم قال لغوا به
فعلت ما كنت امنع الناس منه فاستدلوا به على رجوعه وعليه الفتوى قال المصنف في شرحه
اكتفى بذكر المجلد مع ان النعل كذا لان الاجزاء فيه يدل على الاجزاء في النعل لا شراكمها في مكان المشي اقوله ذكر
النعل مكان المجلد واكتفا به كان اولي لان النعل ادون من المجلد فاذا عرفت جواز المسح في الادون عرفت جواز
فيما فوقه ولا يكون كذا في العكس **ولا يمسح على العمامة والقلنسوة والبرقع** بعض القاف وفتي اي الحمار والقنطرة
وهو بضم القاف وتشديد القاف ما يعمل لليدين وحشي يظن لبس البرقع وانما يجوز في هذه الاشياء لان المسح لرفع الحج
ولا يخرج في نزع هذه الاشياء **ونجيزه على الموقين** الموق هو الموق الذي لبس على الخف يعني اذا
لبس الخفين على طهارته ولم يكن مسح عليهم ما مع كونها صالحين لذلك وليس الموقين عليهما يجوز المسح على
الموقين عندنا بل يجب اذالم يبرعها لانه لو ادخل يده في الجوربين ومسح على الخفين لا يجوز وقال الشافعي
يجوز المسح على الموقين انما قيدناه بالعبود المذكورة لانه لو كان مسح على الخفين واحداً بعد لبسها ثم لبس
اليومين لا يجوز المسح عليهما بالاتفاق لان الموق حينئذ لا يكون تبعاً للخف وان لم يكن خفاءه صالحين للمسح
لخفهما يجوز على الموقين اتفاقاً كذا في الكافي نقل من فتاوى الشاذلي ان ما يلبس من الكياس المجرد تحت الخف يمنع
المسح على الخف لكونه قاصلاً وقطعه كرايس ثياب على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس لكن يفهم مما ذكر
في الكافي انه يجوز المسح عليه لان الخف اخص الصالح المسح اذا لم يكن قاصلاً فان لا يكون الكرايس قاصلاً اولي كذا
ان الجورب يدل عن الخف والخف يدل عن الجورب فلو جاز المسح على الجورب لمكان للبديل بدل الأصل عدمه
ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجوربين فيجوز المسح عليه كما جاز على خفي طافين
وفي الخلاصة المسح على الخفاف المتخذ من اللين يجوز ومن الكرايس لا يجوز والخف على الخف الجورب موقوف **واعداه**
مطلقاً لنزع احدها يعني من لبس الموقين على الخفين ومسح عليهما ثم نزع احده الموقين بعيد المسح على

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

المسح

الموق الباقي عندنا في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى يترك الموق الثاني ومسح على الخفين وهذا معنى
قيد الاطلاق كذا ذكره المصنف في شرحه يعني يعاد المسح على الخف والموق الباقي على ظاهر الرواية وعلى
الخفين في الرواية الاخرى فتكون الاعادة ثابتة عندنا مطلقاً قال زفر يعاد المسح على الخف لا على الموق الباقي
قيد نزاع احدها لان الموقين لو نزع يعاد المسح على الخفين اتفاقاً **اقول** محل الخلاف المسح على الموق لان الخف
المكتشف ممسوح اتفاقاً فلو طرح قيد الاطلاق وقال واعداه على الموق لنزع احدها لكان احسن لكون معنى
الاعادة مستغنياً في الموق وايضاً لكون محل الخلاف معلوماً لانه لو مسح على احد الجوربين في الابتداء
وعلى احد الخفين جاز في حاله البقاء اولى ولنا ان الجوربين كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسح على
الاخر فكذا هذا **ونجيزه مع يسير الخرف** اي خرق الخف وقال الشافعي لا يجوز لان البادئ من القدم
لما وجب غسله لحلول الحدث به يجب غسل الباقي لامتناع جمع المسح مع الغسل ولنا ان الخفاف لا تخلو من
خرق يسير عاده ولو اعتبر ذلك لادى الى المرجح **ومنعوه مع ظهور ثلاث اصابع اصغرها** بالجر بدل
من اصابع يعني اذا وقع الخرف في الخف غير مقابل للاصابع فانما يمنع عن المسح عند الثلثة اذا كان بحيث يظهر
منه قدر ثلاث اصابع صغار يكاملها وانما جعلوا الفاصل اليسير والكثير على قدر ثلاث اصابع لان الاصابع اصل
في القدم حتى يجب بقطعها الذي بالرجل والثلث اكثرها ولاكثر حكم الكل واما اذا وقع الخرف في مقابلة الاصابع
فالمنع فيه ظهور ثلاث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرف لا ظهور مقدار ثلاث اصابع لان كل اصبع اصل في
مرصعها فلا يقدر بغيرها كذا في الفتاوى الظهيرية هذا اذا كان الخرف في غير موضع العقب وان كان في موضع
المنع مالم يظهر اكثر العقب والخرف فوق الكعب لا يمنع اذا لم يمسح على الخفيه وذكر في المحيط الخرف
الكبير اذا كان تحت مرصع وان لم يكن بان كان الخف صلباً لا يمنع وان كان بيد واحال المشي لا حال وضع
القدم يمنع لان الخف لا الشئ **لا الشئ** هذا بيان ان المانع عند ما لا يظهر اكثر القدم لانه ان المقصود
من لبس الخف هو المشي معه والخرف الكبير لا يمنع فيجوز المسح عليه بخلاف ظهور اكثر القدم ولنا ان الحدث
لا يتجزئ فاذا ظهر بعض القدم عليه الحدث وعمل به فيه واما التليل فانما لم يمنع لان الخفاف لا تخلو عندنا
في بعض نزعها الى الحدج **ونزع الخرف من واحد** اي من خف واحد بحيث لو كانت مقدار ثلاث اصابع لا يجوز
المسح **فقط** اي لا يجمع من الخفين لان الخرف في احدهما لا يمنع قطع السفلى الخف الاخر فاعتبر كل خف على
حده ثم الخرف الذي يجمع ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر لما قاله بموضع الخرز **وبقصة** اي المسح
ناقص الاصله بدل عن الغسل وكذا **اخراج العقب** بكسر القاف وهو مؤخر القدم ينقصه عند اخراجه
لان ما فوق الكعب من الخف لا اعتبار له فاذا خرج العقب واكثر عن موضعه يكون في حكم الظاهر فيسري الحدث
اليه وذكر في الكفاية اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لسعة الخف لا ينقص مسحه
وفي المصنف هذا بشيراً الى المسئلة فيما اذا نزع الخف قصداً فنزع بعض القدم ثم بدله وترك وبعضه
خرج **الاغلب** يعني يعتبر ابو يوسف كون خروج القدم ناقصاً اكثر القدم لان لاكثر حكم الكل **والاكثر**
الكل يعني قال محمد اذا بقي في محل المسح مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل وهو المراد من الممكن لم ينقص المسح
لان المعبر هو محل الفرض وعليه اكثر المشايخ **ويغسل قدميه فقط** لغنى المدة يعني اذا مضت هذه المسح
ينقص مسحه فيغسل قدميه لسراية الحدث السابق اليهما ولا يعيد الوضوء لانه ليس بحدث مبتدأ حتى يجب
غسل باقي الاعضاء ونجيزه نسقم الطاهر اتمام مدته يعني المقيم اذا سافر بعد ما احدث قبل استكمال
مدته المقيم يتحول مدته الى مدة المسافر عندنا وعند الشافعي لا يتحول وانما قيدنا بغيره القيد لان سافر

جز

[Faint handwritten signature]

على الطهارة التي ليس حقيقته عليها تحول مدته الى مدة المسافر اتفاقا وان سافر بعد ما احدث واستكمل
مدة المقيم لا يتحول اتفاقا له ان المسح عباده فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لا تتغير بالسفر فيقيم شرع
في الصوم ثم سافر فانه يتم صومه ولما قول عليه السلام بمسح المسافر ثلاث ايام ولما يلهى وهو في
الصورة المذكورة مسافر فيتم مدته ويجوز بالعكس يعني اذا كان مسافرا ثم اقام اتم مدة اقامته لان
رحضه السفر لا ينفى مدته ومسح الجبيره وهي العود التي يحبس بها العظم الممسور وان شئت على
غير وضو وانما لم يشترط فيها الطهارة كما اشترطت في الخف لان الجبيره تربط حال الضرورة فاشترط
الطهارة فيها مقصدا الى المخرج مستحب عند ابي حنيفة لان غسل ما تحت الجبيره ليس بفرض فكذلك المسح
عليها وقالوا واجب لانه عليه السلام امر عليا ان مسح على جبيرته حين انكسر احدى زبديه يوم احد
والامر الواجب قيل مسح ثلاث مرات والاصح انه يكفي بواحدة هذا اذا لم يضر المسح فلو ضره لا
مسح اتفاقا وفي المنظومة اشارة اليه والمراد الضد المعتبر لان العمل لا يتخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يمنع
الترك عندهما وقيل الوجوب وفاق يعني مسح الجبيره واجب عنده كما قالوا وهو الصحيح ونفى
الاخلاف في خرقه الجراحه انما وجب مسحها عندهما لانه بمنزلة الخف على الرجل فلا يسقط بلا عذر وفي
المحيط انما يجوز المسح على خرقه القرحه اذا كان مضر على القرحه وان كان غير مضر يجوز المسح على خرقها
ويبطل بالسقوط المسح بسقوط الجبيره لثبوت اي لبر الجراحه حتى لو كان في الصلوة فاستقبل لانه قدر على
الاصل فبطل البدل فينبذه لانه لو سقطت لا عن الثبوت لا يبطل لقيام العذر وفيه اشارة الى ان هذا المسح
غير موقت ومسح المقصود والجزم على جميع العصابه وان زادت ثلث الجراحه لانه لا تعصى شي
وجه منحصرا على موضع الجراحه بل يدخل ما حولها تحت العصا به ولو بدلتها باخرى ولم يعد عليها المسح
اجزاء فصار كما لو مسح راسه ثم حلق ولو مسح على جبيره احدى رجليه وليس الخف على الاخرى
على طهارة ليس له ان مسح على الجبيره كالغسل لما تحتها فصار جامع بين الغسل والمسح وهذا لا يجوز
كذا في الغائبه ان مضره حكمها ان لم يضر الحلق مسح على الخرقه التي على الجراحه ويغسل جواربها
فصل في الحيض والاستحاضه والنفاس واحكامها الحيض في اللغة خروج الدم وفي الشرع
دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الدار ومن الاياس وهو سنون سنة عند الاكثر وعن الولادة والصغر
علم من القيد الاول ان ما لا يكون من الرحم ليس بحيض ومن الثاني ان ما ينفضه الرحم لم يضر ليس بحيض ومن
الثالث ان ماراته بعد لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار ان ماراته ان كان دما قويا كان حيضا
ومن الرابع ان ماراته النفسا ليس بحيض الارض الحامس ان لا تبلغ تسع سنين لا فيما لوراته بعد ما يكون
حيضا فتقضى الحايضه الصوم اذا طهرت لا الصلوة لما قالت عائشة رضي الله عنها كنا على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم تقضى صيام ايام الحيض ولا تقضى الصلوة ولم نوجب قضاها اي قضا الصلوة
حال كونها ممكنة بكسر الكاف في اول الوقت **طرو** اي لعروض الحيض يعني اذا حاضت بعد ما مضى
من الوقت قدر ما يسع فيه فرضه لم يجب قضاها عندنا خلافا للشافعي له ان الخطاب متوجه في اول الوقت
ولهذا الوادف في اوله تقع فرضا واذ اثبت الوجوب لم يبطل باعتراض الحيض كما اعترض بعد الوقت ولما ان
جميع الوقت صالح للاد ولهذا وصلت في اخره لا تكون قاضيه فاذا فات الادا في اول الوقت توجب الخطاب
الى الجزء الثاني والثالث الى اخر الوقت فاذا اعترض الحيض في وقت الوجوب لم يجب كما لو استوعب الوقت ونعكس
اي الحكم السابق **نوب** منه بعد الاهلية اي من الوقت بعد اهلية الحايض للصلوة قدر الحرمة يعني لو

لم يمتد الحايض وقد بقي من الوقت مقدار القصر منه يجب قضاء تلك الصلوة عندنا خلافا للشافعي في هذا انما يصح
لوجوب تلك الاهلية بالاقتطاع على العشرة فاما لو حصلت على اقل منها لا يجب عليها قضاؤها الا اذا بقي
من وقتها بعد الاهلية ما يسع الغسل والتيمم لانه انما غير قادره على الاداء فتسقط الصلوة ولا يكون
تكليفا بما لا يطاق ولنا ان القدر شرط لحقيقة الاداء وها هنا وجبت ليظهر اثر الوجوب في القضا
وتوهم القدر بامتداد الوقت كاف في وجوب الاداء والعجز الحالي انتقل الى القضا كمن حلف بان يسر السما
انعتقد بميته لامكانه وحدث لعجزه الحالي ولو طهرت وقد بقي من وقت العصر والعشا قدر صلوة وركعة
نلتها مما اى الظاهر باداء العصر والعشا فقط لا بالظهر والمغرب معهما يعني عند الشافعي يلزمها قضا
الظهر مع العصر وقضا المغرب مع العشا قيد بقوله وركعة لا نه لوم يكن مع قدر صلوة العصر والعشا
قدر ركعة لا يلزمها الظهر والمغرب معهما في احد قولي الشافعي لانه ان الاجماع على جواز الجمع بعينه والمركبة
يدل على اتحاد وقت الظهر والعصر ووقت المغرب والعشا الا انه فرق بينهما في حق الاداء للدلالة على
امتنازها ولنا ان الاحاديث رآه على ان الاوقات خمس ثلث وعلى بيان اول كل وقت منها واحتم
واما الجمع بعينه والمنزلة فتأيد بالنص على خلاف القياس لوجه مخصوصه للحاج فلا يتعدى عن
مورده او حاصت وقد بقي من الوقت اقل من قدر اداء الوقتية تفينا الوجوب اى وجوب
قضا تلك الصلوة وقال فيجب قضاؤها قيدنا بالاقل لانه اذا كان الباقي قدر ما يسع فيه صلوة الوقت
او اكثر لا يجب قضاؤها اتفاقا وهذا الخلاف مبنى على ان السببية في الوقت تنتقل عندنا من جز الى جز الى اخر
الوقت وعندنا فتر تستقر في الجز الذي ان شرع فيه الصلوة يسع اداؤها الى اخر الوقت فالمعتبر عنده ذلك
الجز فان وجدت طاهر فيه تجب عليها الصلوة وبعرض الحيض بعده لا يسقط ذلك الوجوب الا انه يشك عليه
ما اذا اقام المسافر في اخر جز الوقت فان عليه اربع ركعات اتفاقا من المصنف وعندنا المعتبر الجز الاخر من
الوقت فان وجدت فيه طاهر وجب القضا والا فلا ومنعوها اى الحايض التلاوة قال مالك يجوز لها القراءة لها
محتاج اليها وغير قادره على رفع الحيض عن نفسها بخلاف الجنبه لا تقدرها على زوالها ولنا قوله عليه السلام
لا تقرا الحايض ولا جنب شيئا من القرآن والقراءة غير واجبة خارج الصلوة فكيف تحتاج الحايض الى القراءة
وقرنا ما تحت الار اى ازار الحايض حرام عندنا في حقيقته لان وطبها حرام والاستمتاع بما يبدانه وما
يوقع فيه فيحرم وحسن شعار الدم اى قال محمد بن حنبل مومض الدم فقط لان الثابت بالنص حرمة دون
حرمة ما سواه واجزناه لا لنقطاع اى وطى الحايض لا لنقطاع دمها على العشرة اى على تمام عشرة ايام
بدون غسل لانها تمام مدة الحيض فبالاقتطاع يعرف الطهر قطعا وعلى الاقاييه اى واجزناه لا لنقطاع على
اقل من العشرة بالغسل او محصى وقت صلوة اراد به ادناه وهو ان يمضي من الوقت قدر ان قدر فيه
على الاغتسال والتيمم لا ان يبدل الا لنقطاع من اول الوقت الى اخره فاذا مضى هذا القدر تجب عليها
الصلوة بالاغتسال فيحمل وطبها هذا اذا انقطع فيما دون العشرة بعد استكمال عدد هالان لا لنقطاع
لو كان قبله لا يفرقها زوجها حتى تمضي عادتها لاحتمال بطلان الا لنقطاع معاودة الدم ولكنها تغتسل
وتصلي احتياط لان الا لنقطاع طهر كذا في المحيط لا بالغسل اى قال زفر لا يجوز وطبها حتى تغتسل مطلقا
اى سوا انقطاع على العشرة او اقل منها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن قلنا القراءة بتشديد اللام لا تقلد
على ما ذكر ثم لكن القراءة بتخفيفها يدل على ما ذكرنا لانها يمضي وقت صلوة تكون طاهر وحدها اقله يعنى
لاقل الحيض جده عند علمائها وقال مالك لا حد لاقله لانه نوع حدث فلا يقدر اقله بشئ كسابر الاحداث

[illegible]

1000

ولا تعين يوما وليلة وقال الشافعي قل يوم وليلة لقوله عليه السلام دعي الصلوة يوم قرأك فيجدها بعد
 ابويوسف قل الحيض يومين وأكثر اليوم الثالث لأن الأكثر حكم الكل وتقدر الأكثر بعشرة أيام ولا خمسة عشر
 يعني عند الشافعي أكثر من قدر خمسة عشر يوما لقوله عليه السلام تفعد المرأة شطر عمرها لا تصوم ولا تنكح
 والشطر هو النصف فيكون أكثر من هذه الحيض نصف الشهر لكنه إذا كان تسعة وعشرين يوما فنصفه أربعة عشر يوما
 ونصف يوم لكنه كل للضبط **فإن جاوز دم الحيض عشرة أيام ردت الحائض إلى عادتها** فإن زاد عليها يكون استحياضه
 لأن الأصل الجري على وفاق العادة وإن لم يتجاوز العشرة فالزائد على عادتها حيض كونه في أيام الحيض **وإن ابتدأت
 استحياضه** أي استحياضت مع بلوغها ابتدأت بفتح الناء واستحياضه مصدر ميمي منصوب على أنه مفعول به
قدّر بالعشرة أي حيضها بعشرة أيام من كل شهر والباء في استحياضه ونسك الحائض بالاهل يعني للشافعي
 في المبتدأ بالاستحياضه اقوال أحدها أن حيضها الحيض نساء عشرتها وهذا بعيد جدا لأن ذلك يختلف
 باختلاف الأغذية والطابع **أو الوسط** يعني ثلثها يقدر بوسط الأكثر وهو سبعة أيام لأنه هو الغالب في
 العادة فمن **وتقدر أكثر النفاس** أي الدم المنتحب للولادة وهو بالجريد من النفاس وسبيله أربعين يوما
 لقول سلمه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كرتجلس المرأة إذا ولدت قال أربعين يوما **لاستين**
 يعني قال الشافعي أكثر من ستون يوما لقول الأوزاعي عندما المرأة ترى النفاس شهرين **وتزكو استعلامه**
 من النساء وقال مالك فيقال من النساء عن قدر النفاس أنه يعرف من جهتين ولا يعرف في أحد لقله أي
 أقل النفاس اتفاقا **وجعله** أي محدد النفاس في ولادة التوأمين وهما الولدان لا يكون بينهما ستة أشهر من
الولادة **الأخير** وجعله من الأول له اتفاقا حامل والحامل لا يكون نفسا كما لا تكون حائضا ولهذا انقضت العدة
 من الأخير اتفاقا ولها أن النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة فيكون من الأول بخلاف الحيض لأن في
 الرحم ينسد بالحبل فلا يكون الذي بعده دم حيض وبخلاف انقضاء العدة لأنه متعلق بفراغ الرحم ولا فرق
 مع بقا الولد هذا الخلاف فيما إذا لم يكن قد تعين يوما وإن كان قال بعض الأئمة نفاسها من الولد الثاني
 اتفاقا وقال بعضهم لا نفاس عليها بل كما وطئته لولد الثاني تغتسل وتصلى عندها هذا هو الصحيح
 كذا في المحيط **وتزكو ما نراه الحامل من الدم في أيام عادتها** **استحياضه** **لحيضها** وقال الشافعي أنه حيض
 لأنه دم خارج من الدم وقت العادة فيكون حيضا ولما أن الحيض دم الرحم والحبل ينسد دم الرحم فكيف
 كانت كالحايل وفي المصنف ذكر في خلاصتهم لا تنقض العدة بذلك الحيض عند قيدنا بقولنا في أيام عادتها لأن ما
 رآه الحامل في غيرها استحياضه اتفاقا **ولو تخلل طهر في الأربعين فهو نفاس** يعني الطهر الذي رآه النفاس
 بين الدمين فاسد والكل نفاس عند أبي حنيفة **وجعله ما بعد أقله أي أقل الطهر وتقدر خمسة عشر**
 يوما هذه جملة معتزلة مبدئية أقل من الحيض **حيضا** وهو مفعول مجعول لا يعني قال الطهر المتخلل أن كان
 خمسة عشر يوما يكون فاسدا وما بعده يكون حيضا **أن يصلح** أن يكون حيضا بأن كان ثلثة أيام وليا لها وكان
 استحياضه وفي الصحيح صلح مثل دخل يدخل وفي المصنف صورة المسئلة مبتدأة بلغت بالحبل فترات بعد
 الولادة خمسة عشر يوما وما وحسنة عشر طهر ثم خمسة دما وحسنة عشر طهر واستمر بها الدم نفاسا خمسة وعشرون
 وطهرها خمسة عشر وحيضها عشر من أول الدم الذي استمر وقال لا نفاسا خمسة وطهرها عشرة وحيضها خمسة
 لها أن الطهر تام فيلون فاصلا بين النفاس والحيض كما كان فاصلا بين الدمين والحيض وله أن الطهر وإن مر في
 نفسه لكنه وجد في محل الدم وهو أيام النفاس وأحاطة الدم فغلب المحل عليه **وجعل** **الثلثة** أي مجرد ثلثة أيام
 في الحيض فاصلة أي طهر **أن رأت على الدمين** كما إذا رأت يوما دما وثلثة طهر أو يوما دما وقلما

هذا الحيض يومين وأكثر اليوم الثالث لأن الأكثر حكم الكل وتقدر الأكثر بعشرة أيام ولا خمسة عشر يعني عند الشافعي أكثر من قدر خمسة عشر يوما لقوله عليه السلام تفعد المرأة شطر عمرها لا تصوم ولا تنكح والشطر هو النصف فيكون أكثر من هذه الحيض نصف الشهر لكنه إذا كان تسعة وعشرين يوما فنصفه أربعة عشر يوما ونصف يوم لكنه كل للضبط

هذا الحيض يومين وأكثر اليوم الثالث لأن الأكثر حكم الكل وتقدر الأكثر بعشرة أيام ولا خمسة عشر يعني عند الشافعي أكثر من قدر خمسة عشر يوما لقوله عليه السلام تفعد المرأة شطر عمرها لا تصوم ولا تنكح والشطر هو النصف فيكون أكثر من هذه الحيض نصف الشهر لكنه إذا كان تسعة وعشرين يوما فنصفه أربعة عشر يوما ونصف يوم لكنه كل للضبط

الطهر حائضا

تخلل في مدة أي مدة الحيض تبع مطلقا أي سوا كان الطهر غالبا على الدمين أو مغلوبا أو مساويا قيد أيام
 الانقطاع بالثلاثة لأنها لو كانت أقل منها لا يفصل اتفاقا كما إذا رأت مبتدأة يوما دما ويوما طهر ويوما دما ففقدت
 الأربعه حيض اتفاقا وقيد بزائد أي على الدمين لا يقال كانت مساوية بالدمين أو مغلوبه عنهما لا تكون فاصلة
 اتفاقا كما إذا رأت يوما دما وثلثة طهر ويومين دما فالسبعة حيض وكذلك إذا تساوى الطهر بالدمين للحر
 وأما إذا رأت ففصل اعلم أن كلامنا في الطهر الزائد أما أن يكون استحياضه كما إذا رأت يوما دما وثمانية
 طهر أو يوما دما وأما أن يكون ما قبله حيضا وما بعده استحياضا كما إذا رأت ثلثة أيام دما وستة طهر أو يوما
 دما وأما أن يكون العكس كما إذا رأت يوما دما وستة أيام طهر وثلثة أيام حيضا ولا يصح أن يكون طرا فلو
 حيضا لأن محل الخلاف إنما يكون ذلك في هذه الحيض له أن الطهر غالب فلا يجعل تبعها الدم المغلوب ولها
 أن الطهر فاسد لكونه أقل من مدته فلا يعتد به فيكون ذلك في حكم الدم لكونه محفوقا **ومسح** **أه** أي بمحذ
 الحيض **وختمه** **بما** أي الطهر **وأجاز** **أي** **بذا** الحيض وختمه بالطهر **أن أكشفها الدم** يعني تقدم على أول
 أيام الحيض دم وتأخر عن آخرها دم صورته معتادة في أول كل شهر لورات قبل أيام عادتها يوما دما وبعدها
 يوما دما وفي أول العشرة وآخرها طهر أو ثمانية أيام بينهما دما فحيضها عند محمد هي الثمانية لاستحياضه جعل الطهر
 حيضا تبعها لما ليس بحيض وعندهما العشرة حيض لأن هذا طهر فاسد فكان حيضا لمعاد فتد أيام العادة وهذا
 التقدير على تقدير أن كنفها الدم وأما إذا لم يكنفها الدم بأن رأت قبل العشرة دما ولم ترق الحادي عشر ورأت
 في الحادي عشر ولم ترق قبل العشرة فحيضها تسعة عندها لأن في صورة تقدم الدم على العشرة جواز ابتداءه بالطهر
 دون ختمه وفي صورة تأخر جواز ختمه دون بدئه وثمانية عند محمد لأنه لو لم يجوز كلامها ولو لم ترق قبل العشرة
 ولو بعد ما دما فحيضها ثمانية اتفاقا **وإن زاد الدم على ذلك** وهو عشرة أيام في الحيض وأربعون في النفاس
في المبتدأ أي في التي بلغت بالحيض واستمر بها الدم أو بالحبل فاستمر الدم عند وضعها والمعتادة **بما** أي
 التي لها عادة معروفة في الحيض والنفاس **والأقرب** أي الدم من أقل الحيض لأن النفاس لا أحد
 لأقله **أن استحياضه** لأن الزائد على الحيض المقدر شرعا أو الناقص عنه لا يكون منه وكذا الزائد
 على المعتاد لأن المقدر العادي كالمقدر الشرعي إذا نظرنا العادة لا تنتقل **فصل في المقتضى**
 في وجوب الصلوة والصوم وحل قرآن الزوج لقوله عليه السلام للمستحياضة دعي الصلوة أيام أقرأك
 ثم اغتسلي وصلي قال المصنف ضمير تلحق عايد إلى المعتادة لأنها أقرب لكن لو جعله عايدا إلى المستحياضة
 المذكورة حكما لكان أشمل **فصل في الاستحياضة** أي التوقيت بثلثة أيام وقال مالك المعتادة إذا
 استمر بها الدم فثلثة أيام من الزائد تلحق بإمامها ثم ما بعدها يكون طهر **الاستحياضة** بثلثة أيام
 كان عادتها اثني عشر يوما فادونها في خمسة عشر يعني ينبغي أن يقع الاستحياضة عنده في خمسة عشر
 يوما وهي أكثر من هذه الحيض عنده وقيد به لأن عادتها لو كانت خمسة استظهرت اتفاقا **والأقرب**
 أي أن لم يمكن الاستظهار بثلثة تستظهر بيومين كما إذا كان عادتها ثلثة عشر وتستظهر بيوم كما إذا كان
 عادتها أربعة عشر له أن الحيض يزداد وينقص فإذا كثرت الزيادة على العادة لم يمكن جعله كله
 حيضا لعلمنا أنه عن أفع فلا بد من الحاق الزيادة لها والثلثة جمع صحيح فاعتبر بالحاقه في مدة الحيض
 ولنا أن الزيادة على العادة محتمل أن تكون حيضا إذا كان في مدته وإن تكون استحياضه لكن جعلناه
 استحياضة لأن المقدر العادي كالمقدر الشرعي فوجبنا عليها الصلوة احتياطاً **فصل في الحيض** **أي** **لوزن الدم**
في العشر بين دمي الحيض والاستحياضه **عند اتصال الدمين** واستمر أن بل تعتبر عادتها أو أكثر من الحيض

هذا الحيض

هذا الحيض

ويجعل ما ورأها استباحه وقال الشافعي يميز بينهما باللون فتكون حايضا في أيام قوة اللون ومستحاضه
في أيام ضعفه وقوته ان يكون اسود طريا لكن للتمييز شرط عتده وهي ان لا يزيد القوي على خمسة عشر يوما وان
لا ينقص عن يوم وليله وان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما ليتمكن جعله طهرا بين الحيضين له قوله
عليه السلام لفاطمة بنت جحش دم الحيض عكيط اسود فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان غير
فاعتسلي وصلي ولنا قوله عليه السلام المستحاضه دعي الصلوة ايام اقرب اليه فانه عليه السلام اعتبر الايام
دون اللون **فخرج عن الحيض الكذب** اي في ايام الحيض يعني قال ابو يوسف ان رأت الكذب وهي
ما يكون لونها لون الكذب رجمه او صفه فهي حيض وهذا معنى قوله **الاسبق حرم او صفه واكتفاه**
بما اى الكذب الغيب المسبوقه بهما اى التحريم والصفه في كونها حيضا له اى ليست بدم فاذا تقدمها
الدم سواراته في ايامها او لا استتبعها ولها ما روى ان عايشه جعلت ما دون البياض الخالص حايضا
وفي المصنف ايضا تعتبر الصفه حاله الطوبه حتى لو رأت بياضا خالعا على الخرقه فاذا يبس اصله لا تعتبر
تلك الصفه فلا يكون حايضا **ولا يشترط الاعاده لنقل العاده** مثلا معتادة بعشره في اول كل شهر
اذا رأت مرة خمسة من اول كل شهر فنقل عاده تمام العشر الى الخمسة في الشهر الثاني عند ابي يوسف فان العاده
الاصليه وهي المظهر تنقل الى الحيض مرة فكذا هذا وعندها لا تنتقل الا بد من التكرار لان العاده من العود فلا
تقيم بدونه وكذا الخلاف في انتقال العاده عن مكانها وهو ان يرى في غير موضع المعروف وفي المحيط الخلاف
في العادة الاصلية واما العادة الجعليه فهي ثابتة بالتكرار وتنقل بروية الدم على خلافها مرة ولا يحتاج الى
التكرار اتفاقا لا يفادون الاصلية والقوي على قوله تيسيرا **ولو رأت فيها وقبلها اى في ايام عادتها** وقبل
تلك الايام **اجتمع نصابا** يعني ما ليس بحيض بحيث لو جمع صار نصابا وهو ثلثة ايام مثلا اذا كان عادتها لرجله
ايام او كل شهر فوات اخر رجب يومين واول شعبان يومين **فهي ايامها موقوفه** عند ابي حنيفة **على نوبه**
احسن فلا تصلي ولا تصوم ولا تقضي الصلوة وان لم ترك ذلك فهي استحاضه فتقضي الصوم والصلوة جميعا **قالا**
لا يوقف بل ما رأت حياض فان ابا يوسف مر على اصله من ان العاده تنقل مرة ومجد كان لا يرى النقل انما رآه
لان المرء وقع في ايام الحيض فصار اصلا واستتبع ما قبله ولا يحنف ان الموجود في ايام العاده ليس بحيض
لانه ليس بنصاب فلا يستتبع غيره كذا في المصنف قيد بقوله ما اجتمع لانها لو رأت في ايام الحيض ما يكون
نصابا وقبلها كذلك لا يكون الكل حياضا في رواية بل ما رأت في ايامها يكون حياضا فحسب ولو رأت في ايامها ما
يكون نصابا وقبلها ما لا يكون فالكل حياضا اتفاقا **واما المستحاضه** التي ترى الدم من قبلها في زمان لا
يعتبر من الحيض والنفس مستغرقة وقت صلوته في الابتداء ولا تخلو وقت صلوة عنه في **النفاس** **فخرج**
اي معنى المستحاضه كثر به سلس البول والجرح الذي لا يبرق وغيرهما من المعدورين وفي الغايه
المعدور في النبيذ هو الذي يستغرق عذره من سيلان الدم ونحوه وقت صلوة في الابتداء ولا تخلو
وقت صلوة عنه قال الامام الزاهد ي ليس المراد دوام وجوده وقت صلوة كما لا بل المراد به كثره
في الوقت ساعة خالیه عن الحدث يمكنه الوضوء اذا القرض لكن المذكور في الجامع الكبير فخرج الاسلام
والجامع الصغير للامام الترمذي وفي المصنف ان دوام السيلان من اول الوقت الى آخره شرط في حالة الثوب
اعتبارا لظرف الثوب بطرف السفوف فان المستحاضه اذا انقطع دمها وقت صلوة كامل خرجت من
الاستحاضه وفي اقل من ذلك لا يخرج **قالا** اي لو وقت كل صلوة مفروضه حتى لو تومنا الصلوة
العبد لا ينتقض بزوال وقتها بل انه ان يصلي به الظهر كذا قاله الامام البردوسي في شرح الجامع الصغير فيصلي

اي
نحوه في من رأت

في ايامها موقوفه
على نوبه

به في الوقت ما شئت من الفريض والنوافل **لا للصلوة** يعني قال الشافعي المعدور ما موردا الوضوء لكل
صلوة مفروضه فيصلي به النوافل عما تبعا لها لا الغوايت له قوله عليه السلام المستحاضه تومنا الصلوة
ولنا قوله عليه السلام المستحاضه تومنا الوقت كل صلوة واللام فيها رواه الشافعي بمعنى الوقت **ونقضناه**
اي وضوء المعدور **والمراد** اي الخروج الوقت اعلم ان تعليل النقض به مجاز لان النافض في الحقيقة هو الحدث
السابق الذي ابتلى به المعدور ووجد حاله الوضوء وبعد في الوقت وخروج شرط النقض وانما لم يعتبر
الحدث لضرورة الحاجة الى اذا الوقتية فاخرج الوقت وزالت الحاجة عمل ذلك الحدث عمله وهذا هو
المراد بالانتقاض لان وضوء المعدور كان صحيحا فانقض **الدخوله** يعني قال زفر ينقض لدخول الوقت حتى
لو تومنا المعدور لصلوة الصبي لا يصلي به الظهر لان طهارته غير معتبره قبل الوقت لعدم الحاجة الى الاداء
فينتقض بدخوله ومعتبره بعد الدخول للحاجة فلا ينتقض لخروجه فان قلت اذا لم تكن الطهارة معتبره
قبل الوقت عندك فكيف يصفه بالانتقاض قلت المراد انها غير معتبره للوقتية لا انها غير معتبره اصلا
بل هي معتبره في حق النوافل وقضا الغوايت لا انها طهارة في نفسها **وعلم** اي ابو يوسف بالنقض
لهما اي الخروج والدخول ليس معتبرا ان اجتماعهما شرط للنقض عندك بل معناه ان ينتقض بالدخول ايضا لان
الحاجة محتضه بالوقت فلا اعتبار بما بعده ولا بما قبله قلت دخول الوقت دليل الحاجة فلا ينتقض به
والخروج دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقديم الطهارة على الوقت جائز لمروية اخرى وهي ان الشرع جعل
العزيمة للكل ان يشغل كل الوقت بالاداء اذا لا يحصل الا بتقدم الطهارة اعلم ان ما ذكر كان حكم طهارة
المعدور واما حكم نوبه الذي يصل اليه الحدث الذي ابتلى به فقد ذكر في التبيين ان عليه ان يغسل اذا لم يصبه مرة
اخرى وان اسابه لا يجب غسله ما دام العذر قائما وقيل اذا اسابه خارج الصلوة يغسله لانه قادر على الشروع
في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه فسقط اعتباره **فصل في الانجاس والطهارة عنها بخبر رفع النجاسة**
الحقيقية يعني تقول ترفع النجاسة الحقيقية **بالماء** خلافا لثالث في المراد به المايح المنزل للنجاسة كالحل
وما الورود فلا يظهر بالدهن واللين لان اثر النجاسة لا يزول بها ذكر الامام الترمذي ان الدم اذا غسل ببول ما كثر
نزول نجاسة الدم حتى لو حلف ما فيه دم لم تحث ونحوه الصلوة مالم يغش احترز بالحقيقة عن الحكمية
لانها لا تزول بمايح غير الماء **اي كما ان الحقيقة ترفع بالماء اتفاقا** لقلعه النجاسة عن محلها فكذا يرفعها
المايح لمشاركتها الماي في هذا المعنى وما كان المفهوم من قوله بخبر ان محمدا مع صاحبيه في هذا الحكم ولم يكن
معهما بل كان مع الشافعي قال **اي منع** مجرد رفع النجاسة بالمايح لانه اذا لاقى النجاسة نجس اول
الملاقاة فلا يرفع النجاسة الا ان هذا القياس ترك في الما لورود النص فيه فيقتصر عليه واطلاق الكتاب
يدل على انه لا فرق بين الثوب والبدن في طهارتهما بالمايح وعن ابي يوسف ان البدن لا يطهر الا بالماء الحذب
النجاسة لحرارته **ونجس الماء الوارد على النجاسة** وقال الشافعي لا نجس لما روى ان اعرابيا بال في المسجد
فامر النبي عليه السلام بدلو من ماء فصب عليه ولو كان الماء ينجس بالورود لما امر عليه السلام بصبه لاقضائه
الى تنقية النجاسة **كالمرور** اي كالماء الذي ورد عليه النجاسة فانه نجس بالاتفاق وهذا اشارته الى
تعليلنا يعني انما ينجس المورود لا اختلاط النجاسة به وفي الوارد كذلك فيكون نجاسة وما رواه من الحديث
محتمل انه كان لذهاب رائحة البول لا لتنظيفه من نقل ذلك التراب وان كان له منقول فصار جارا بصبه متواتر
و **عليه** اي نجاسة مريية **يعني** ولو لم يظلم مالم يغسله ثلثا بعد زوال العجز لانه
لحق محل غير المريية بعد زوال عجزها **فلا ينجس في نظهير المحل** بعد قلع المريية **بما** اي اثر النجاسة من لون

في ايامها موقوفه
على نوبه

وروي **لازم** اي شاق اذا لزمه بان يحتاج فيه الى شئ اخر كالصابون ونحوه كذا في النيس **وتعتبر غلبة الظن**
في غير ما يعنى محل غير المرئيه يظهر عندنا اذا غلب على ظن الغسل انه طهر لان غلبة الظن دليل شرعي
لا المني يعني عند الشافعي يظهر بالغسل من لان الما ظهور فاذا استعمل مع يظهر كما يظهر من الحكمة
وتعدرا اثلاث يعني غلبة الظن بقدر الغسل ثلاث مرات وبالعصر في كل مرة في ظاهر الرواية لا فاما
 تحصل عنده غالبا وفي الحاشية لا بد من المبالغة في العصر بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه
 الماء ولم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يظهر وعن محمد العصر في المرح الثالثة كاف وعن أبي يوسف
 لو جرى الماء على ثوب نجس ثم غلب على ظنه انه طهر جاز بالعصر كذا في الكفاية **ويستمر الصلح طهارته**
العنوي يعني قال أبو يوسف لا يظهر العضو اذا غسل في ثوب مملوء بالماء او في ظرف واحد يتجدد
 ماء **واكتفه بالثوب** يعني قال محمد يظهر ذلك العضو كما يظهر للثوب **حيث يغسل في تلك الاجان**
 بكسر الميم وتشد يد الجيم اي في ظرف والعامل في حيث الحق **او ثلثا** اي يغسل ثلث مرات في اجانه
عياه وعصر في كل مرة **فصل** في ذلك الثوب لمحمد ان القياس كان يقتضي ان لا يظهر العضو والثوب جميعا
 بالغسل في الاواني لان الما نجس بملاقاة النجس لان القياس ترك في الثوب وجعل طاهر في المرح
 الثالثة لدفع الحرج فترك في العضو لثقل العمل ولا في يوسف ان العادة جارية في الثياب ان يغسل
 في الاجان ولوم نظره لضاف على الناس والعضو ليس كذلك فيشترط فيه الصب ليكون كالما الحار
وفيق بطهارة غير المنعصر اي قال أبو يوسف ما لا يحتمل العصر اذا اتيجس مابع نجس كالحنطة ونحوها
 يظهر بغيره **تجفيفه** ثلثا بحيث لا يبقى للنجس بعده لون ولا رائحة حتى لو بقي لا يظهر وحد التجفيف
 ان ينقطع التقاطع ولا يشترط اليابس ولو كانت الحنطة منتفخة والتمر مغلي بالماء النجس فطريق غسله
 وتجفيفه ان تنفع الحنطة في الماء الطاهر حتى تنشرب ثم تجفف ويغلي التمر في الماء الطاهر ثم يرد ويغسل
 ذلك فيها ثلث مرات ولو كان سكين مسحا بالنجس سقى بالماء الطاهر ثلث مرات ولو كان الغسل نجسا فتطهر
 ان يصيب عليه ما بقدره فيغلي حتى يهوك الى مكانه وكذا في الدهن النجس يصيب عليه الماء فيغسلوا الدهن
 الماء فيرفع بشئ كذا يفعل ثلث مرات كذا في الكافي **نجسه ابد** يعني قال محمد لا يظهر غير المنعصر ابدا
 لان النجس انما يزول بالعصر ولم يوجد فيبقى نجسا ولا في يوسف ان للتجفيف اثر في استخراج النجاسة
 كالعصير **والنجس** من المذهب فيما لا ينحصر **لا اعتبار بالظن** اي بغلبة ظن الغسل طهرا لظاهره اذا لم ير
 الغسل فيه بعد اثر النجاسة **ولا يظهر** أبو يوسف **الاحتراق بالنار** كالرؤث اذا صار بالنار وماذا الا التغيير
 انما يحصل في وصفه والعين باقية فتبقى نجسا **وحالقه** اي محمد ابا يوسف لان العين تبدلت
 واستحوالت الى حقيقة اخرى فتبدل صفته **الا يرى** ان العصب الطاهر اذا صار حرا اتيجس وان صار خلا
 طهر وكذا الخلاف فيما اذا صار الحار والخنزير يملأ بالوقوع في الملهمة **وهو** اي ما ذهب اليه محمد **نجس**
الشيء يعني المني نجس عندنا وطاهر عند الشافعي وامامني سائر الحيوانات فله فيه قولان **الامني** الكلب
 والخنزير فانه نجس عندنا وقولا واحدا **له** قول عائشة رضي الله عنها كنت افرق المني من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه ولنا قوله عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس بول وغائط
 ودم وفيه ومنى وما رواه يحنبل القليل وما رواه محمد بن حمر فتنزع عليه **فبغسل** **فصل** **ويقال** **بأنه** لما
 روي انه عليه السلام قال يغسله طبيا وافر كيا يابس الفرك هو الحكة اليد حتى تنفقت ويظهر مجله وعن
 ابي حنيفة لا يظهر بل يقل نجاسة حتى لو اصابه ما عا نجسا والاول اصح ولا فرق فيه بين الثوب والبدن

هذا هو الوجه في قوله لا يظهر
 في غير ما يعنى محل غير المرئيه
 لا المني يعني عند الشافعي يظهر بالغسل من لان الما ظهور فاذا استعمل مع يظهر كما يظهر من الحكمة

الحدوث غارة اي
 طينا اسود

قال في الاخبار لا كذا كذا
 في قوله لا يظهر بل يقل نجاسة حتى لو اصابه ما عا نجسا والاول اصح ولا فرق فيه بين الثوب والبدن

في ظاهر الرواية لا يلزم وعن ابي حنيفة ان البدن لا يظهر بالفرك لو طويته وعن الفضلي ان منى المرأة لا يظهر
 بالفرك لانه رقيق وكذا اذا كان منى الرجل رقيقا لمرض ولو اصاب المني شيئا له بطانه فنقد اليها يظهر بالفرك
 وهو الصحيح وعن محمد ان البطانة لا تظهر الا بالغسل لان التي تصيبها بلة النجاسة دون جرمها وقال شمس
 الامم مسئلة المني مشككة لان الفرك مدي حرج مدي والمدي لا يظهر بالفرك لا ان يقال انه مغلوب بالمني
 فيجعل تبعاه ولو لم يكن راس الذكر طاهرا وقت خروج المني لا يظهر بالفرك **وكذا** **الحبيسة** اي نجاسة
 متجسدة كالرؤث والعذر سواء كان جسدها من نفسها او من غيرها فلو مشى على بول ثم على تراب وانفق
 به فحقت فمسح به الارض يظهر كذا روي عن ابي حنيفة واي يوسف **حيث حقت** ونحوه **مطلوب** عند ابي
 حنيفة لان الحقت صلب لا يتداخله اجزا النجاسة فتبقى رطوبتها على طاهره فاذا جفت النجاسة عادت
 الرطوبة الى جرمها ونزول بزواله اذا ذلك بالارض **ويعلق بها** **الرطوبة** اي قال أبو يوسف يظهر الحقت في
 الرطوبة ايضا اذا مسحه بالتراب لانه تجذب رطوبتها وتصير كالتي جفت وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا
 في النهاية **واوجب غسلها** اي قال محمد لا يظهر فيها الا بالغسل لان هذا عين نجس باصابه النجاسة فلا
 يظهر الا بالغسل كالثوب والبدن وروي ان محمد رجع عن هذا القول حين رأى كثرة السرقين في ظرف
 الرق فيقيد بالحبيسة لان غيرها كالخمر ونحوه لا يظهر بالذلك اتفاقا وقيد بالحقت لان الثوب لا يظهر بالذلك
وعنه **حيث حقت** يعني اذا اصاب الماء ونحوها نجس رطبا كان او يابس متجسدا كان وغيره يظهر بالمسح
 لما هو ان الصحابة كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها ويصلون بها فيقيد بالصليب لان المحل لو كان خشنا
 او منقوشا لا يظهر بالمسح **واجزا الصلوة** **دون** **التي** **عليه** يعني اذا اتيجست ارض وجفت بحيث
 ذهب اثر النجاسة من ثوبها ونحوها يجوز الصلوة عليها عندنا خلافا لفر وأما التيم فلم يجز اتفاقا
حلتنا بطهرها **الحق** هذه الجملة صفة ومبيان لعللة المسئلة السابقة يعني جوازنا الصلوة عليها
 لكونها طاهرة بالجفاف ولم يجوزها زفر لكونها غير طاهرة عندك **له** **انما** **عنه** **نجست** **فلا** **تظهر** **بالجفاف**
 كالثوب ولنا ان ذلك المكان كان طاهرا وطهورا لقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا
 فاذا اصابته نجاسة ارتفع الوصفان فلما وجد دليل على طهارته حين جفت وهو قوله عليه السلام
 ايا ارض جفت فقد كذبت اي طهرت جازت الصلوة عليها ولم يوجد دليل على عود طهوريته فلم يجز التيم قيد
 بالجفاف لان الارض لو لم تجف لا تظهر الا اذا اظهر عليها ما بحيث لم يبق للنجاسة اثر وهذه العبارة اكثر فائدة
 مما قاله القدرى في مختصره فحقت بالشمس والشرط اليابس فحقت وقيد بجفاف الارض لكون الام فيه يدل
 عن الجفاف اليه لان السباط لا يظهر بالجفاف اتفاقا وان ذهب اثرها والكاف القاي على الارض والاجر المروشه
 ياخذ حكمها واما المقطع من الكلا والموضوعة عليها من الاجر فلا يظهر الا بالغسل ونحوها **اي الصلوة** **بما**
دوم من النجس في التيمز من القليل حرج وهو مدفوع فقد رناه بالدرهم لان موضع الاستنجاء يظهر بالكلية
 باستداده الجهر عليه ولهذا لو دخل المستنجي في الماء القليل نجسه فلذا صار موضع الاستنجاء معفو في جواز الصلوة
 علم ان قليلها في المشرع معفو عنه لان الحال مستوية فحصر واعن المتعة بالدرهم لاستنباطهم ذكرها في
 محافلهم ولما كان قدر الدرهم محتملا للون والمساحة فقله بقوله **وزنا** **ان** **كان** **النجس** **كبيرا** **ومساحة**
ا **كان** **بائعا** **اصل** هذا الكلام ان الرواية عن محمد اختلفت في الدرهم تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر
 الدرهم الكبير المتقال وتارة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف ما ورا مفاصل الاصابع فوق
 ابو جعفر الهندواني بين كلاميه بما ذكر في المختار **مفاد** **بيان** **لما** **الموصولة** **كبول** **اراد** **به** **بول** **الابوك**

كالغسل

الفرق بين النجس
 بالطين

هذا هو الوجه في قوله لا يظهر
 في غير ما يعنى محل غير المرئيه
 لا المني يعني عند الشافعي يظهر بالغسل من لان الما ظهور فاذا استعمل مع يظهر كما يظهر من الحكمة

لان بول ما يوطل مختلف فيه وسبغ في المصنف من البول ما هو ظاهر كبول الخفاش ولما كان الوهم
ذاها الى قول من يطعم يكون طاهرا اردفه بقوله ولو من غير طعم وعائنه وهو المظهر من الارض
فاستعمل للثبوت مجازا ودر وجه **ما يحسن خفيه** هذا معطوف على قوله بما فوق درهم يعني يمنع
الصلوة بنجاسة خفيه اذا اغتسل ونجس ان يستكثرها الناظر وعن أبي يوسف ان تكون دراعا في دراع وفي
شرح الاقطيع الفخس عند أبي حنيفة ومحمد في الثوب ان يصل رداءه قبل المراد به جميع ثوب عليه وقبل ادائه
وهو ما يجوز فيه الصلوة كالبرز وقيل قطعه منه كالك والارضين والذيل الذي يفهم من قوله فلان شعر الذيل
ولو اصاب الثوب درهم نجس قليل فانبطا فاحشا فحشا والامام المرحوم في انه لا يمنع من الصلوة كذا في التبيين
لا مانع اي يعني النجاسة التي يمكن الاحتراز عنها مانعة عند الشافعي قليلة كانت او كثيرة مغلظة كانت او
خفيفة لان النهي الموجب للتطهير لا يفصل بين القليل والكثير قيدنا باسكان الاحتراز لان ما لا يمكن الاحتراز
عنه كدم البراغيش والنجاسة الحاصلة من وقوع الدباب النجسة على الثوب لا تمنع انفاقا والتوضيف **النجاسة**
منه اي النجاسة وعنده وفيه لن ونشر يعني اذا ورد نص في نجاسة شئ ونص اخر في طهارته رجع دليل
النجاسة لكن معارضة ذلك النص فوتر في تخفيف نجاسته واذا لم يعارضه نص تكون نجاسته مغلظة هذا
هو الحكم عند أبي حنيفة مثال الخفيف بول ما يوطل لحمه فان قوله عليه السلام استن هو البول يدل على
نجاسته وحديث الغريبي يدل على طهارته وهو ما روى عنه عليه السلام ان قوما من عرصة من عرصة
المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يلحقوا الراعي ويشربوا من ابوال ابل والباقي **الرجوع**
و يعني اذا اختلفت العلما في نجاسة شئ وطهارته تكون مخفية وان اتفقوا على نجاسته تكون معامه
وقايد الاختلاف تظهر في الروث فان نجاسته عند أبي حنيفة مغلظة لما روى انه عليه السلام الذي اورد
وقال انما ركس ولم يعارضه نص اخر وعندها مخفية لا خلاف العلما فيه فان ما لا يرى طهارته لعموم الدلوى
علا من بول الكمار فانه نجس مغلظة اذا لم يرد فيه فان الارض كشعة لها ان لا نجاستها دججه في وجوب العمل
فعارضته تدل على منع حكمه فسادا اذا عارضه نص اخر وله ان النص حجة بلا خلاف واختلاف العلما
لا يوتر واذا لم يوتر يكون حكم النص كالمجموع عليه فلا يصير مخففة هكذا قرر المصنف تحليل الاصل في شرحه
في الطرفين اقول لا حجة في استنباه ان النص الوارد في نجاسة شئ اذا ضعف حكمه بخالفه الاجتهاد له ثبت
التخفيف عندها فضعفه اذا خالفه نص اخر ثبت بالاولوي بشرط قوله في شرحه فسادا اذا عارضه نص اخر
فقد يقتضي ان يكون التخفيف بتعارض النصين اتفاقا وانما يتحقق الخلاف في ثبوت التخفيف بالاختلاف وعندها
ثبت وعنده لا يثبت وعبار المصنف قاصدة عن هذا المعنى فان قلت فتصورها ممنوع لما قرر
في علم المعالي ان المبتدأ المعروف بلام الجنس يعيد الحصر فاللام في الاسمية للجنس فيكون المعنى جنس
تخفيف النجاسة وتخليطها منصوص بتعارض النصين وعدمه عنده وغير منصوص عندها بالثبت
بالاختلاف وعدمه قلت لا يصح هذا ايضا لان جنس التخفيف غير منصوص بالتعارض عنده بل بالثبوت
الاولوي كثر الطيور المحرمة فغاية توحيد الكلام في تصحيح هذا المقام ان يقال ان الامام لم يعتد في التخفيف
بتعارض النصين واعتد بتجاذب الاجتهاد فاعتبارها بخالفه الفهيف دون القوى لا يتخلو من استبعاد
اي ابو يوسف **بالتحريم** اي خارج حتى اذا خسر في التور منع الصلوة لانه تولد من لحم نجس
لكن مخف حكمه لثبوت الضرورة في الاحتراز عنه وطهرا اي جلا بانه طاهر فلا يمنع الصلوة لان لهما
مشكوك في طهارته او في طهارته وعلى التقديرين لا نجس به ما كان طاهرا قبله بلا شك وهو الثوب كذا في

في قوله ولو من غير طعم وعائنه وهو المظهر من الارض
في قوله فاستعمل للثبوت مجازا ودر وجه ما يحسن خفيه
في قوله فان يصل رداءه قبل المراد به جميع ثوب عليه
في قوله وهو ما يجوز فيه الصلوة كالبرز وقيل قطعه منه كالك
في قوله والارضين والذيل الذي يفهم من قوله فلان شعر الذيل
في قوله ولو اصاب الثوب درهم نجس قليل فانبطا فاحشا فحشا
في قوله والامام المرحوم في انه لا يمنع من الصلوة كذا في التبيين
في قوله لا مانع اي يعني النجاسة التي يمكن الاحتراز عنها مانعة
في قوله عند الشافعي قليلة كانت او كثيرة مغلظة كانت او خفيفة
في قوله لان النهي الموجب للتطهير لا يفصل بين القليل والكثير
في قوله قيدنا باسكان الاحتراز لان ما لا يمكن الاحتراز عنه
في قوله كدم البراغيش والنجاسة الحاصلة من وقوع الدباب النجسة
في قوله على الثوب لا تمنع انفاقا والتوضيف النجاسة
في قوله منه اي النجاسة وعنده وفيه لن ونشر يعني اذا ورد نص
في نجاسة شئ ونص اخر في طهارته رجع دليل النجاسة لكن معارضة
ذلك النص فوتر في تخفيف نجاسته واذا لم يعارضه نص تكون نجاسته
مغلظة هذا هو الحكم عند أبي حنيفة مثال الخفيف بول ما يوطل لحمه
فان قوله عليه السلام استن هو البول يدل على نجاسته وحديث الغريبي
يدل على طهارته وهو ما روى عنه عليه السلام ان قوما من عرصة من عرصة
المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يلحقوا الراعي ويشربوا من ابوال ابل
والباقي الرجوع يعني اذا اختلفت العلما في نجاسة شئ وطهارته تكون مخفية
وان اتفقوا على نجاسته تكون معامه وقايد الاختلاف تظهر في الروث فان
نجاسته عند أبي حنيفة مغلظة لما روى انه عليه السلام الذي اورد وقال انما
ركس ولم يعارضه نص اخر وعندها مخفية لا خلاف العلما فيه فان ما لا يرى طهارته
لعموم الدلوى علا من بول الكمار فانه نجس مغلظة اذا لم يرد فيه فان الارض كشعة
لها ان لا نجاستها دججه في وجوب العمل فعارضته تدل على منع حكمه فسادا
اذا عارضه نص اخر وله ان النص حجة بلا خلاف واختلاف العلما لا يوتر
واذا لم يوتر يكون حكم النص كالمجموع عليه فلا يصير مخففة هكذا قرر المصنف
تحليل الاصل في شرحه في الطرفين اقول لا حجة في استنباه ان النص الوارد في
نجاسة شئ اذا ضعف حكمه بخالفه الاجتهاد له ثبت التخفيف عندها فضعفه
اذا خالفه نص اخر ثبت بالاولوي بشرط قوله في شرحه فسادا اذا عارضه نص اخر
فقد يقتضي ان يكون التخفيف بتعارض النصين اتفاقا وانما يتحقق الخلاف في ثبوت
التخفيف بالاختلاف وعندها ثبت وعنده لا يثبت وعبار المصنف قاصدة عن هذا
المعنى فان قلت فتصورها ممنوع لما قرر في علم المعالي ان المبتدأ المعروف بلام
الجنس يعيد الحصر فاللام في الاسمية للجنس فيكون المعنى جنس تخفيف النجاسة
وتخليطها منصوص بتعارض النصين وعدمه عنده وغير منصوص عندها بالثبت
بالاختلاف وعدمه قلت لا يصح هذا ايضا لان جنس التخفيف غير منصوص بالتعارض
عنده بل بالثبوت الاولوي كثر الطيور المحرمة فغاية توحيد الكلام في تصحيح
هذا المقام ان يقال ان الامام لم يعتد في التخفيف بتعارض النصين واعتد بتجاذب
الاجتهاد فاعتبارها بخالفه الفهيف دون القوى لا يتخلو من استبعاد اي ابو يوسف
بالتحريم اي خارج حتى اذا خسر في التور منع الصلوة لانه تولد من لحم نجس لكن
مخف حكمه لثبوت الضرورة في الاحتراز عنه وطهرا اي جلا بانه طاهر فلا يمنع الصلوة
لان لهما مشكوك في طهارته او في طهارته وعلى التقديرين لا نجس به ما كان طاهرا قبله
بلا شك وهو الثوب كذا في

في شرح المصنف اقول المصنف في المنظومة ان الخلاف بينهم في لهما اذا الفخس يمنع عنده ولا يمنع عندهما
فعلى هذا كان المناسب ان يقول ويمنع بلعابه البغل والكمار اذا الفخس حتى يحتاج الى الارداق على ان قوله
وطهرا لا يستقيم على تقدير ان يكون مشكوكا في طهارته **و** **ما يحسن خفيه** اي ما يحسن خفيه
كان نجسا لما امرهم به **خفيه** اي تعارض النصين فيه وها قوله استن هو البول ولقد يشهد ان طهرا بول
الفرس مباح اكله على اصل مذهب أبي حنيفة واختلاف العلما فيه على اصل أبي يوسف اعلم ان المذكور
في المنظومة في مقالة محمد وطاهر بول اللواتي يوكل فلو قال المصنف وطهرا بول المأكول كان اشمل
من المذكور عند أبي حنيفة لانه نجس **و** **ما يحسن خفيه** اي ابو يوسف بول المأكول وان كان نجسا
لما سبق من حديث الغريبي قيل هذا اذا لم يتعين المداوى اما اذا علم فيه المشايق يتبين ان اتفاقا كما
عمل الخمر لا دفع العطش المبرم من المصنف **فلهذا** يعني عند محمد يجوز شربه للتداوى ولغيره لانه طاهر عنده
الار **ما يحسن خفيه** عند أبي حنيفة لعدم تعارض النصين فيه ومخففة عندها لاختلاف العلما
فيها وقد سبق بيان قريبا **وطهرا** **الحكم في المأكول** يعني قلنا ارواث ما كوله اللحم غليظه عنده وخفيه
عندها وقال في روث ما يوطل لحمه خفيفه وروث ما لا يوطل لحمه غليظه لانه ان ابو المأكول ما كانت
مخففة فار والفاك ذلك ولا في خفيه وضاحية فامر من الدليل **و** **ما يحسن خفيه** اي اكلها مثل البازي
وعن **ما يحسن خفيه** عند أبي حنيفة لانها تدرق من الهوى والنجاسات عنها متعذر **وعلا** اي في هذه المسئلة
ومسئلة الاروات يعني قاله نجاسة الاروات خفيفة وخبر طيور محرمة غليظه قيد بالجرم من ان خبر
بعض الطيور الغير المحرمة طاهرا اتفاقا مثل الحمام والعصفر وخبر بعضها نجاسة غليظه اتفاقا كالدجاج
والبيط والاوز اعلم ان غليظه خبر الطيور المحرمة مشكوك على قولها لما سبق من ان اختلاف العلما يورث
التخفيف عندها وقد تحقق فيه الاختلاف فانه في طاهر رواية الكرخي عن أبي حنيفة واي يوسف **وعلا**
يعني اتحاد الروايات عن محمدان خبر الطيور المحرمة مغلظة لانه مستحيل ان ينسب فسادا فاشبه
خبر الدجاج اما افرز ذكر قوله مع انه كان معلوما من قوله وعكسا ليرد عليه قوله **وطهرا** يعني
روى الكرخي ان خبر الطيور المحرمة طاهر عند أبي حنيفة واي يوسف لان صيانه الاواني عنده متعذره فسقط
اعتبار نجاسته وقيل لا يصح الرواية السابقة من رواية القند واي من انه نجس لكنه خفيف عند أبي حنيفة
وغليظه عندها **وطهرا** **ما يحسن خفيه** اي الخبرين ما كولا لطيور كالحمام طاهرا لا ينافي خبر من الهوى والنوى
عن ذلك حرج فلا يكون نجسا **والدجاج** **والار** فان خبرها نجس لان النجاسات عنده ممكن وقال
الشافعي خبر الطيور من المأكول نجس بحالة الطبع اياه الى فساد فبيدها **النجس** **ما يحسن خفيه** يعني
يطهر بول الطيور المأكولة اذا ماتت فاخرج من بطنها بيض لم يشهد فشره كما لو اخرج قبل الموت ففعل اكله
وقال الشافعي هو غير طاهر لانه رطوبة من الميتة فالنص ببعض اجزاها **والنحلة** **الميتة** **ولبها طاهر**
النحلة بكسر الهمزة وفتح الالف مخففة كرش الجدي والحمل الصغير ما لم ياكل يقال لها بالافارسيه بيشرماية
يعني النحلة الميتة جامدة كانت او ما بعد طهره عند أبي حنيفة وكذا الميتة اما الانحلة الجامدة فلان الجياه
لم تحل فيها واما المايعة واللبن فلان نجاسته صلبة لم تكن موشة فيها بعد الموت ولهذا كان اللبن
الخارج من بين فرت ودم طاهرا فلا تكون موشة بعد الموت **وقلا** **نجس** يعني قالا النحلة الميتة مطلقا
نجس وليتها ايضا نجس لان نجس المحل يوجب نجس ما فيه **ونظير** **الجامدة** **بالنجس** فبيدها جامدة لان المايعة
لا تطهر بالغسل عندها كذا في شرح المصنف اقول لا حاجة الى ارداف قولها لانه في طهره النوى من قوله طاهر

في قوله ولو من غير طعم وعائنه وهو المظهر من الارض
في قوله فاستعمل للثبوت مجازا ودر وجه ما يحسن خفيه
في قوله فان يصل رداءه قبل المراد به جميع ثوب عليه
في قوله وهو ما يجوز فيه الصلوة كالبرز وقيل قطعه منه كالك
في قوله والارضين والذيل الذي يفهم من قوله فلان شعر الذيل
في قوله ولو اصاب الثوب درهم نجس قليل فانبطا فاحشا فحشا
في قوله والامام المرحوم في انه لا يمنع من الصلوة كذا في التبيين
في قوله لا مانع اي يعني النجاسة التي يمكن الاحتراز عنها مانعة
في قوله عند الشافعي قليلة كانت او كثيرة مغلظة كانت او خفيفة
في قوله لان النهي الموجب للتطهير لا يفصل بين القليل والكثير
في قوله قيدنا باسكان الاحتراز لان ما لا يمكن الاحتراز عنه
في قوله كدم البراغيش والنجاسة الحاصلة من وقوع الدباب النجسة
في قوله على الثوب لا تمنع انفاقا والتوضيف النجاسة
في قوله منه اي النجاسة وعنده وفيه لن ونشر يعني اذا ورد نص
في نجاسة شئ ونص اخر في طهارته رجع دليل النجاسة لكن معارضة
ذلك النص فوتر في تخفيف نجاسته واذا لم يعارضه نص تكون نجاسته
مغلظة هذا هو الحكم عند أبي حنيفة مثال الخفيف بول ما يوطل لحمه
فان قوله عليه السلام استن هو البول يدل على نجاسته وحديث الغريبي
يدل على طهارته وهو ما روى عنه عليه السلام ان قوما من عرصة من عرصة
المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يلحقوا الراعي ويشربوا من ابوال ابل
والباقي الرجوع يعني اذا اختلفت العلما في نجاسة شئ وطهارته تكون مخفية
وان اتفقوا على نجاسته تكون معامه وقايد الاختلاف تظهر في الروث فان
نجاسته عند أبي حنيفة مغلظة لما روى انه عليه السلام الذي اورد وقال انما
ركس ولم يعارضه نص اخر وعندها مخفية لا خلاف العلما فيه فان ما لا يرى طهارته
لعموم الدلوى علا من بول الكمار فانه نجس مغلظة اذا لم يرد فيه فان الارض كشعة
لها ان لا نجاستها دججه في وجوب العمل فعارضته تدل على منع حكمه فسادا
اذا عارضه نص اخر وله ان النص حجة بلا خلاف واختلاف العلما لا يوتر
واذا لم يوتر يكون حكم النص كالمجموع عليه فلا يصير مخففة هكذا قرر المصنف
تحليل الاصل في شرحه في الطرفين اقول لا حجة في استنباه ان النص الوارد في
نجاسة شئ اذا ضعف حكمه بخالفه الاجتهاد له ثبت التخفيف عندها فضعفه
اذا خالفه نص اخر ثبت بالاولوي بشرط قوله في شرحه فسادا اذا عارضه نص اخر
فقد يقتضي ان يكون التخفيف بتعارض النصين اتفاقا وانما يتحقق الخلاف في ثبوت
التخفيف بالاختلاف وعندها ثبت وعنده لا يثبت وعبار المصنف قاصدة عن هذا
المعنى فان قلت فتصورها ممنوع لما قرر في علم المعالي ان المبتدأ المعروف بلام
الجنس يعيد الحصر فاللام في الاسمية للجنس فيكون المعنى جنس تخفيف النجاسة
وتخليطها منصوص بتعارض النصين وعدمه عنده وغير منصوص عندها بالثبت
بالاختلاف وعدمه قلت لا يصح هذا ايضا لان جنس التخفيف غير منصوص بالتعارض
عنده بل بالثبوت الاولوي كثر الطيور المحرمة فغاية توحيد الكلام في تصحيح
هذا المقام ان يقال ان الامام لم يعتد في التخفيف بتعارض النصين واعتد بتجاذب
الاجتهاد فاعتبارها بخالفه الفهيف دون القوى لا يتخلو من استبعاد اي ابو يوسف
بالتحريم اي خارج حتى اذا خسر في التور منع الصلوة لانه تولد من لحم نجس لكن
مخف حكمه لثبوت الضرورة في الاحتراز عنه وطهرا اي جلا بانه طاهر فلا يمنع الصلوة
لان لهما مشكوك في طهارته او في طهارته وعلى التقديرين لا نجس به ما كان طاهرا قبله
بلا شك وهو الثوب كذا في

والشأن ما **تغيرت الشمس** لما روي أنه عليه السلام كان يوحى العصر ويصلها ما دامت الشمس فصارت قبل
 قبل المراء به تغير ضوها وقت صفا الموحى والصحيح أن يراد به تغير قمرها بحيث لا يتغير فيه البصر كما
 في الكفاية وذكر في الغاية المراد تأخير الشروع لا الإزالة إذا شئتم فقبل تغير القمر فاحذر إذا كان العصر
 لا يكون لأن الاحتراز عن الكراهة مع الإقبال على الصلوة متعذر فجعل عبدا **تجمل المغرب** لقوله
 عليه السلام بادروا بالمغرب قبل اشتباك الخمرى كثر لها وفي الأسرار تجمل الصلوة إذا وهى النفس
 الأولى من وقتها **العشا** لا يستحب تأخيرها إلى ثلث الليل وعبادة الليل ونزول العشا إلى ثلث يدل على أن تأخيرها
 تدل على أنه لا يستحب تأخيرها إلى ثلث الليل مستحبا في الشاء إلى ما قبله في الصلوة لعلية النوم فيه
 إليه مستحب والتوفيق بأن يكون التأخير إلى ثلث مستحبا في الشاء إلى ما قبله في الصلوة لعلية النوم فيه
 وأما التأخير إلى نصف الليل مباح وإلى آخره مكره **لا التقديم** يعني قال الشافعي يستحب إذا
 في صلوة في أول وقتها لقوله عليه السلام أول الوقت وضوان الله وأخره عفو الله والعفو يتبع التقصير
 لنا أن في التأخير فضيلة انتظار الجماعة وتكثير الجماعة ونحوها والعفو يعني العفو كما قال تعالى
 ويسئلونك ماذا ينعفون قل العفو يعني انفقوا مما فضل عن قوتكم وقوت عيالكم فمعنى الحديث أن في آخر
 الوقت فضل الله كثير ونواب الأداة **أقول** وقت المغرب وقع معيار الصلوة مع شروطها
 عند الشافعي فلا يستقيم التقديم فيه إلا أن يقال أنه محمول على التغليب لأن التقديم موجود في الأوقات الأربع
تستحب في يوم الغيم أي السحاب **أجر** لا يقع إلا بفتح الأداة قبل وقته **الطريق** **المغرب** حوافر وقوعها
 وقت الزوال والعروب **وتجمل العصر** لأن في تأخيرها تغليب الجماعة وعمل في حقيقته التأخير مستحب في جميع الأوقات
 لأن تلك المدة مديدة **والعشا** لأن في تأخيرها تغليب الجماعة وعمل في حقيقته التأخير مستحب في جميع الأوقات
 في يوم الغيم وهذا الخلل لأن إذا جاز بعد الوقت لا قبله **ويوتر** أي يصلي الوتر **المسجد** وهو من العت
 صلوة الليل **أخر الليل** وهو من قول يوتر بعد ركعتين **وتنزل** أي تنزل **أقول** لا بد له من نفسه بالاعتناء
 أو تر قبل النوم لما روي أنه عليه السلام قال لا يوتر متى توتر قال أول الليل بعد العتمة فقال عليه السلام
 له أخذت بالعتمة ثم قال عليه السلام لعمر متى توتر قال آخر الليل فقال عليه السلام لا تأخرت بالفضل
أما أي تارك الصلوة **علا** أي جازا **أقول** أي عامدا غير منكر وجوبها وقال الشافعي يقتل قيدا لانه لو كان
 ساهيا لا يقتل اتفاقا وكان منكر وجوبها يقتل اتفاقا لم يثبت له قوله عليه السلام من ترك الصلوة
 متعمدا فقد كفر أي استحق عقوبته الكافر فيقتل تاركها حدا وبوضع في مقام الممسكين فيها **أما** أي تارك
 الصلوة الرابع بعد أن ما دونها لا يعلم أن تركه للنها ون أم لا والصحيح من مذهبه أنه يقتل لصلوة واحد كذا في
 الوسيلة وأما خفضه الصلوة دون السورة لأنها ثابتة الإيمان لقوله تعالى والذين يؤمنون بالغيب ويقيموا الصلوة
 ولنا قوله عليه السلام لا حل حم أم مسلم إلا بأحد معان ثلاث كفر بعد إيمان وركن أحصان وقتل نفس غير
 حق وترك الصلوة ليس من جملتها **وحكم** **بأسلامه** لا **أقرب** أي يعني الكافر إذا صلى بحمدا يحكم بأسلامه عندنا
 وقال الشافعي لا يحكم به قيدا بجماعه لانه لو صلى منفردا لا يحكم بأسلامه إلا في رواية عن أبي حنيفة لا في الإسراء
 وقيد بالصلوة لأن الكافر بالسوم والركوة **والحكم** **بأسلامه** اتفاقا لأنها غير مختصة بالأسلام لانه أن
 الإيمان اعتقاد بالغيب ولا وفوق عليه إلا بالدليل والصلوة لم توضع دليله عليه ولنا قوله عليه
 السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا أراد بقوله صلاتنا الصلوة بالجماعة لأن الصلوة منفردة
 موجودة فيمن قبلنا من الكفرة **فصل** في الأوقات التي لم فيها الصلوة **وتروى**

فصل في الأوقات التي لم فيها الصلوة
 وتروى
 في الأوقات التي لم فيها الصلوة
 وتروى

أي طلوع الشمس **والاستواء** **والغروب** لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى عن الصلوات في هذه
 الأوقات ذكر في الأصل ما لم ترتفع الشمس قدر ربح في حكم الطلوع **الأعصر** **أقول** هذا الاستثناء
 منقطع أن قدر أن يغير بكم عابد إلى النوافل ومتصل أن قدر عوده إلى الصلوة مطلقا لكن على هذا
 التقدير لا يصح معنى الكراهية في حق الفرائض لأن المكره يكون جازا وقضا الفوائض غير جاز
 في هذه الأوقات وعلى التقديرين لا يستقيم الاستثناء لأن عصر اليوم في المغرب مكره وأما يستقيم
 على رواية الأيضاح والمحيط من أن إذا العصر غير مكره لأن إذا ما مور به والمكره لا يومه بل
 المكره تأخيرها أو إيراد من الكراهية الترك مجازا فيكون ترك الصلوة فرضا كانت أو نفلا في هذه الأوقات
 العصر اليوم فاتها لا ترك بل فصل مع التقصير وكذا صلوة الجنازة وسجدة التلاوة تؤدي مع التقصير
 إذا حضرت أو نلت فيها وأما الوضوء أو نلت فيها أو أخرت وأدبت فيها لا يجوز لأنها وجبت كاملة فلا تؤدي
 ناقصة **ونظر** **أي الكراهة في القضاء والتفاد** **أقول** الشافعي القضا غير مكره في هذه الأوقات
 لقوله عليه السلام من نام عن صلوة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها وكذا النوافل في هذه
 الأوقات غير مكره وهو بمكة لما روي أنه عليه السلام قال في حديث النبي عنها الأمانة ولنا إطلاق النص
 الناهي عن الصلوة في هذه الأوقات وما روي محمول على التذكير في غير هذه الأوقات وما نقله من الاشتباه
 فغيره لا يزيده على النص المشهور **وتعذر النقل بالشروع** في الأوقات المكرهه **الفرض** والفرض
 بينهما أن المنهي هو الصلاة ونفس الشروع ليس بصلوة ولهذا اختلف لا يصلي فشرع في الصلوة لا تحت ما لم
 يقيد الركعة بالسجود فيصير شروعه في النقل لعدم ورود النهي عنه لكن الأفضل أن يقطعه ويؤديه
 في وقت غير مكره وأما الشروع في القضا فلم يصح باعتبار أن الغاية وجب في ذمته كما لا يؤدي في الوقت
 الناقص **ويستحب** **يوم الجمعة** يعني قال أبو يوسف لا يكره الشغل يوم الجمعة في وقت الزوال وقال لا يكره
 له ما ورد في رواية أنه عليه السلام استثنى يوم الجمعة عند النهي وقت الزوال ولها إطلاق حديث
 النهي وما ذكره من الرواية وخبره لا يقيد بها المشهور **وتكره** أي الشغل **والعصر** أي بعد صلواتها
أقول هذا استثناء إلى ما خلفنا فيه الشافعي وقال لا يكره النقل الذي له سبب تركه في الفجر والوضوء
 والطواف ونحوه المسجد والمندور له ما روي أن قيسا صلى بعد فرض الفجر ركعتين فقال عليه السلام
 له ما هذا فقال ركعتا الفجر لم أركعهما فسكت النبي عليه السلام وسكونه يدل على التقدير وإطلاق قوله
 عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد فليحبه بركعتين والاحاديث المروية في غيرها ولنا إطلاق ما
 روي أنه عليه السلام قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب والمراد بالغروب
 هنا التغير **ولا بأس** **بالقضا وسجدة التلاوة** **صلوة الجنازة** **فهي** **أما** **أقول** هذه الأشياء في هذه
 الوقتين لأن كراهة الشغل فيها لم تكن لمعنى فيها بل كانت لحق الفريضة ليكون الوقتان كالمشغول بهما دون
 غيرها وأما اختصاص هذا الحكم لأن لها زيادة شرف على غيرها لورود الاحاديث في فضلها فظهر أثر هذا في
 مزاحمة النقل لأن الفرض التقديري أقوى من النقل ثوبا ولم يظهر في الفرض والواجب فجاء في هذا الوقتين
 أما الأول فلأن الفرض الحقيقي وهو قضا الفرض أقوى من التقديري وأما الثاني فلأن الواجب لحق الفرض
 والواجب بالواجب يعينه ولهذا جاز سجدة التلاوة فيها لأنها واجبة بإيجاب الله تعالى ولم يكن ركعتا
 الطرف لأنها ما قلنا في ذاتها وجوبها لغيرها وهو ختم الطواف بالصلوة ولهذا لم يحسن نقل شريع فيه ثم
 أفسده لأن وجوبه لصيانه المومنين عن البطلان فبقي نفلا في ذاته كذا في الكافي فعلم من هذا أن ما قاله بعض

الفتا إذا اقيم للجمعة وخاف رجل فوت الفرض بشروع السنة فيقطعها ويقضيها قبل الطلوع مردود على
ان الامر بالشروع للقطع فيجب شرعا **الطلوع الشمس في الفجر** وتغير عا في العصر وهذه العيان
اهل من عبادة القدوري حتى تغرب الشمس لان العروب فيها ما اول بالتغير **ابو يوسف** بالاشيا
المذكورة في عدم الكراهة المندرجة حتى من فذر ان يصلي ركعتين فاداهما بعد الفجر لا يكره وقال لا يكره لمان
الاشيا المذكورة كانت غير مكرهه لكونها واجبه والمندرجة واجبة فلا يكره ولها ان النهي كان للحول
فرض من هذه الموقنين عن مزاحمة غير جنسه والاشيا المذكورة كانت من جنسه لانها واجبة بايجاب الله تعالى
والمندرجة ليس من جنسه لانه واجب بايجاب العبد فيكره دفعا للمزاحمة **ولا اشيا قبل الفجر** اي لا ينقل
بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تاخير المغرب والمستحب تعجيلها اتفاقا **ولا ياكث من ركعتي**
الفجر اي ولا ينقل ياكث من سنة الفجر لما روى انه عليه السلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر
وفي التجبين المتفضل اذا صلى ركعة فطلع الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع في صلوة التطوع بعد الفجر لا عن
قصد وفي التحفة والمخاتبة الاوقات المكرهة اثنا عشر ثلثة منها وقتا الطلوع والاستواء والغروب والكراهة
فيها المعنى الوقت ولهذا اثر في الفرض والنفل وفي البواقي المعنى في غير الوقت ولهذا اثر في النوافل في الفرض
وتلك البواقي تسعة وهي بعد الطلوع الفجر وبعد الفرض قبل الطلوع وبعد العصر قبل الغروب وقبل صلوة المغرب
وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة فيه وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسفا
الى هنا كلامه لكنه غير ضابط لان ما قبل صلاة العيدين مكرهه والثالث الاخر من الليل اذا العشاء مكرهه وما
بعد شروع الامام مكرهه للتطوع للاستسفا الفجر فانه يعملها اذا لم يخف فوت الجماعة وبعد سج الانام للخطبة
كما قبل الشروع فيها مكرهه عند ابي حنيفة **فصل في الاذان بين الاذان سنة مكرهه للمكوث** وهي
تلك الصلوات الخمس احذر زب عن الموت والتمريض وصلوة العيدين وغيرها **والجمعة** خصها بالذكر ليليتها لان الاذان
لها كالاذان لصلوة العيدين لجامع انها تتعلقان بالامام والمصالح لجامع احترزا بقولنا في وقتها عن الاذان
قبل الوقت وبعد فانه غير مستنون ولا يشك الاذان بعد الوقت للقضاء لانه وقت الاذان وقت القضاء
ليس الاذان بل القضاء في وجهه قال عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **ولا يكره** يعني التجمع
ليس من سنة الاذان عندنا خلافا للشافعي وهو ان يخفف بالشهادتين ويرفع صوته له ما روى ابو
محمد ورد انه عليه السلام امره يوم فتح مكة بان يرحل في الشهادتين ولنا ان الرواية متفقة على ان لا
ترجيع في اذان بلال وعمر بن الخطاب لم يكرهوا الى ان توفيوا وما رواه انه كان تلقينا من النبي صلى الله عليه وسلم قلن
ابو محمد انه من نفس الاذان **ولم يقتض** وفي التكبير على نفسه وقال ما لك التكبير في هذا الاذان فان
قياسا على سائر الكلمات وهو رواية عن ابي يوسف وقلنا هو اربع لان المروي عن الملك النازك هكذا
والقياس من قول بالنصر **وضع المودن اصبعه في اذنه** لانه ابلغ في الاعلام فيكون افضل من وضع
معنى الادخال فعدها بقي **ويستقبل القبلة** لان الملك فعل كذا **وتحول وجهه يمنة ويسرة** على المصلحة
اي عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لان كلامها خطاب للقوم فيواجههم به وقيل اذا كان وحده
لا يحول جانبيه لانه لا حاجة اليه والصحيح انه تحول لان التحويل صوابه للاذان حتى قالوا الذي يودون
للؤلؤ فيبقي ان تحول وجهه يمنة ويسرة عند هاتين الكلمتين كذا في المحيط وليغية التحويل ان يقول
حي على الصلوة من بين عن يمينه ويقول حي على الفلاح من بين عن شماله ويختم بها عند يمنة ليكون له مخالفا
بكل منهما للزاوية هو الاول لانه منقول كذا هذا في الغاية قال الامام القرافي لا يحول في الاقامة الا الناس

هذا هو الوجه
في الاذان
في الفجر
في العصر
في المغرب
في العشاء
في الجمعة
في العيد
في الكسوف
في الاستسفا

تتطوع **ويزيد في الفجر الصلاة خير من النوم** من تين بعد الفلاح لما روى ان بلالا اتي
النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلوة فوجد راقنا فقال الصلاة خير من النوم من تين فقال
عليه السلام ما احسن هذا اجعله في اذانك **ويكره التلميح** اي التغمي بحيث يؤدي الى تغير
كلماته ولو لم يلحقه تغير لا بأس به قيل انما يكره ذلك في الاذان واما في الجهر فلا بأس به **وتحذر**
في الاقامة اي يكره كلامها بسرعة **وما تليها** اي يجعل الاقامة مما تله للاذان في ذكرها مشي مشي لا
ان اى المودن **يعقب الفلاح** بتشديد القاف اي يحيى عقيبها **بعد ود** فامنا الصلوة من تين
وقال الشافعي الاقامة تذكر فرادى لاقوله قد قامت الصلوة والتكبير في اول الاقامة من تين كما
في اخرها لما روى ابو محمد انه عليه السلام قال للاذان مشي مشي والاقامة فرادى فرادى
والفرادى جمع فرد على غير القياس ولنا ما اشهر ان بلالا كان يشي الاقامة الى ان توفي وما رواه
محمود على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة والتفريق بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان
مشي مشي والتكبير في اوله اربع قلت ذكر التكبير لما كان صوت واحد جعل حكمة واحدة وبذكرها
مرة اخرى يكون مشي **ولا تكرر هذا من غير** يعني اذا اذن رجل واقام اخر حضوره ورضاه لا يكره عندنا
ويكره عند الشافعي في حضور المودن ورضاه لانه ان غاب واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم
يرضه اقامة غيره يكره اتفاقا كذا في الكافي له ما روى انه عليه السلام بعث بلالا في حاجه وامر
غيره بالاذان **لا تحضر بلال** واول ان يقيم قال عليه السلام ان اخاك اذن وهو الذي يقيم ولنا ما
روى ان ابن ام مكتوم ربما كان يؤذن ويقيم بلال وربما كان يؤذن بلال ويقيم هو وما رواه محمود على
من لحقته الوحشة باقامة غيره **وتجوز التثويب في الفجر** وهو رجوع المودن الى اعلام المصلون بين
الاذان والاقامة وتثويب كل بلد على ما يتعارفوا اما بالتخارج او بقوله قامت ونحوها وقال الشافعي لا
يجوز له اعتبار الفجر بسائر الاوقات ولنا ان هذا الوقت وقت غفلة ومنام فيستحب فيه الاعلام
وفي التثويب يعقب المودن في الفجر بقدر ما يقل عشرين به ثم يتوب ثم يعقب كذلك ثم يقيم **ويجوز**
اي ابو يوسف التثويب في جميع الصلوات سوى المغرب **لستغفر الله** اي لمن استغفر في هذه وقضاء
في مصالح المسلمين واللام في المستغفر هو مضاف الى محموله وهو كالا ميسر وتثويبه ان يقول
المودن تحصينا السلام عليكم ايها الامير الصلاة وكذلك القاضي والمفتي لا يقر لا يقر فون وقت
الحضور لشغلهم بامور الجمهور وقال لا يخصهم لان جميع المسلمين متساوون في امر الدين لا يخص
المتأخرين التثويب للناس لزيادة غفلتهم **ولا اذان** اي لا ينادي بالاقامة ولا يصلي ليس اهل
لها حتى يدعوا غيره **يعني** ان اذان الصبي يحترق لكونه من اهل الجماعة وان لم يكن من اهل
الفرابيض فصار كمن صلى المفروض ثم اذن وكذا يكره اذان الفاسق والقاعد والسكران **واذان**
وامرأة اي اذا نجاها اذان الجنب فلان للاذان شيها من حيث ان كلا منهما مشروط بدخول
الوقت واستقبال القبلة والشروع بالتكبير والتثويب فتشترط الطهارة عن الحدث الاكبر ولا يهل التثويب
ولم يشترط عن الاصغر عملا بانه دعاء اما اذان المرأة فلا تقرأ في ركعتين صلاتها يكون معصية وان خفت
لا يحصل الاعلام باذانها **والاقامة** اي لا تعاد اقامتها لان تكرار الاقامة غير مشروع **في**
الوضوء اي للاذان والاقامة لان كل منهما لا يكره **لا تقرأ الا في** اي لا تقرأ الا في
عن ابي حنيفة في روايه يكره ان يغيب وضو لانه يصير داعيا الى ما يحجب النفسه وداخلا تحت قوله تعالى

الصلوة او يقول

بصلوة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

في صلاة

انما روى الناس بالبر وتقصون انفسكم وفي رواية لا يكره ان لا يذكر الله فيستحب الوضوء فيها ما في الفراه
والغسالة المعربة بين الاذان والاقامة سكتة عند ابي حنيفة مقدار ثلث خطوات **فالا جليسة**
يقدرون ان يتمكن مقعده من الارض بحيث يستقر كل عضو في موضعه وفيه دلالة على ان الفصل بينهما كائنا
بدمته اتفقا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالا بالافضل بينهما لها ان السكتة لا تتبع
بها الفصل لانها توجد بين كلمات الاذان فيفصل بينهما بجليسة كما يفصل لها بين الخطبتين وله ان لليلة
وان قلت تؤدي الى تاخير المعربة فيمكن في اداء الفصل وهو السكتة قال الامام اكلوا في الخلاف في
الاولوية حتى لو جلس جاز عند ابي حنيفة **ويستأنف لفائته اي الاذان** والاقامة سنة له لانه فائته
لما روى انه عليه السلام قضى الفجر ليلة التبعين باذان واقامة **ويؤذن للاول** فمن فائته صلوات يؤذن
للصلوة **والاول** في ان شأ اذن لكل منهما وان شأ اقتصر على الاقامة **ويقيم** اي لكل
واحد من الفوائت **ولم يلقوا بواحدة** قال مالك اقامة واحدة كافية لكل الخلاف معه ان ياتي اذا
فانت صلوات واحدة عن جماعة فقتضوها في مجلس بشرط لكل اذان واقامة كما ما روى انه عليه
السلام فانت صلوات يوم الخندق فقامت باقامة واحدة ولما انه عليه السلام قضى تلك على الترتيب
كل صلوة باذان واقامة وفي رواية اخرى اذان واقامة للاول واقامة لكل واحد من البواقي
والاختلف الراء بين خيرنا في ذلك **وامر بالمفردة** اي بالاذان مقبلا كان او مسافرا لانه من
سنة الصلوة فيأتيه كل مصل الا من كان له مسجد حتى فاذا نواقيم فيه فانما تركها لا يكره لان اذان المجد
واقامته تكفيه لما روى ان ابن مسعود صلى مع جماعة بلا اذان ولا اقامة فقبل له الا تؤذن فقال اذان
اخي بكفينا وقال مالك لا يسأل الاذان والاقامة للمفردة لانها من شعار الصلوة بالجماعة كما ذكر المصنف في
شرح اقول على هذا القول **وامر بالمفردة** بها كان اولى ولعله اكتفى بذكر الاذان لان الاقامة من ثم ابعه
ويكره تركها للساكن لقوله عليه السلام لا يبي ابي ملكة اذا سا فرما فاذا نواقيا ولهم مكها اكرها ساكنا ولو
ترك الاذان لا يكره لانه للاستعانة بالرفقة حاضرون واما الاقامة فمكره تركها لافلا اعلام الافتتاح
وهم محتاجون اليه **ويحيز تقدم** اي ابو يوسف تقدم الاذان في الصبح بعد ذهاب نصف الليل
قولا الشافعي وقالا لا يجوز وان قدم يعاد في الوقت قيد الصبح لان تقدمه في غير لا يجوز اتفاقا وقيد
بتقدم الاذان لان تقدم الاقامة لا يجوز اتفاقا لما روى ان بلا لكان يفعل ذلك ولها ما روى انه عليه السلام
قال لمن اذن قبل الوقت لا تؤذن حتى تری الفجر وما فعله بلال كان له يوم فظ التراب ويرجع التراب ويتبرع الصائم
لا لدخول الوقت فلهذا قال عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال فانه يؤذن بليل واما اجابة المؤذن بان يقول
مثل ما يقول المؤذن ويقول عند المبعثتين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذا فعليه وان تركها لا
يأثم واما قوله عليه السلام من لم يحجب المؤذن فلا صلوة له فعناء الاجابة بالقلم ولا باللسان فقط كذا في الخلاصة

فصل في شروط الصلوة التي تقدمها خراج بعد التقيد بترتيب الركوع على الفراه فانه شرط
لجواز الصلوة غير متقدم عليها **فصل في ان يقدّم عليها بدنه** واما
لان تطهير الثوب لما وجب بقوله وثيابك فطهر وجب تطهير بدنه ومكانه بدلالة النص لما لم يسل على الا
وجود للصلوة بدنهما خلافا للثوب ثم المعتبر في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو اقتنع الصلوة تحت
قدميه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم تجز صلوته وان كان في موضع سجوده فيجوز عند ابي حنيفة وفي رواية
عنه كذا في الخلاصة **عن النجاسة النجاسة** وهي الحدث والنجاسة النجاسة عن الصلوة قيد لما نفعه

الصلوة شرط تطهير الثوب
والثوب شرط تطهير البدن
والبدن شرط تطهير المكان
والمكان شرط تطهير القدمين
والقدمين شرط تطهير الثوب
والثوب شرط تطهير البدن
والبدن شرط تطهير المكان
والمكان شرط تطهير القدمين
والقدمين شرط تطهير الثوب

لان التطهير من غيرهما غير واجب فلهذا ذكر الحكيم لانها اقوى وغير مفيد لمصير قليلها عفووا **ويستبرع عورته**
لقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة وستر المصلي عورته عن غيره
شرط بلا خلاف واما **الستر** عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى لو كان محلول الجيب فنظر الى عورته
انفسه كذا في التبيين اعلم انه لو قال وستر عورته ليكون معطوفا على الطهارة ويعلم بانه من الشرط
التي تقدم كان اولى بفسر العورة التي وجب سترها **فالرجل** اي يستر الرجل من السرة الى الكعبين
اقول مدخول من في التحديد قد يدخل في الحد كما اذا قال قرات الكعبين من باب الركبة وقد لا يدخل فلو قال
من تحت سرة لكان احسن لان فيه دفع توهم ان تكون السرة من العورة **وتجعل الركبة** منها وقال الشافعي
ليس الركبة من العورة لقوله عليه السلام ما فوق الركبة من العورة ولما قوله عليه السلام عورة الرجل
مادون سرة حتى يجاوز ركبته وما واه يدل على انها فوقها عورة ولا ينافي كونها عورة واما السرة فهي عورة
عنده على ما ذكر في المنظومة لكن الاقوى من مذهبنا انها ليست بعورة عنده كذهبنا **والامة** اي وتستر الامة
البطن والظهر يعني ما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وكذا ظهرها وبطنها عورة لقول عمر رضي
الله عنه اكشفن رؤسكن ولا تشبهن الحر اير ولا الامة تخرج الحاجة مؤلها في ثياب خدتها فالتفت
بذات الحارم في حق الاجانب **والمرءى** وتستر الحرج **عن الوجه** واذ لقوله عليه السلام
بدن الحرة كله عورة والاجرها وكفها وفيه اشارة الى ان ظهر كفها عورة وفي المشتق تمنع الشابة عن كشف
وجهها اليلا تؤدي الى الفتنة **وفي التقدم** رواه عن ابي حنيفة في رواية انه عورة والحد يشا السابق
يدل عليه ورواية الحسن عنه انه ليس بعورة وهي اصح لان المرأة ميتلة بايديها في مشيتها اذ ربما لم
تجد الخف **ولم يفسد الصلوة لمطلق** انكشف اي انكشف العورة وقال الشافعي قليل الانكشاف وكثير
يفسد الصلوة لان السرة مطلقا شرط لصحة الصلوة ولم يوجد ولنا ان قليله معصولة واعتباره يؤدي الى
الحرج ان يكون المفسد هو الانكشاف الكثير **فتقدم** اي الانكشاف الكثير **يرفع العضو** اي انكشف ربيع
العضو لان الزرع حكم الكل اعلم ان انكشاف مادون الربع معصية عند اذا كان في عضوه واحد وان كان في
عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع ادى عضو منها يبلغ جزاء الصلوة كذا في الزيادة واذ في شرحه لو انكشف
شي من شعرها ونصف ثم فحدها ونصف ثم اذ بها لوجع يبلغ ربع الاذن يكون ما نعا **كالساق والقدم**
واليد قال صاحب الهداية في التجهيز العقد مع الركبة عضو واحد حتى لوصل وغسله مغطى وركبته ماشوق
جازت صلوته لان الركبة من العقد وهي اقل من الربع ومن المشايخ من قال الركبة عضو على حدة والاصح ان
الركبة ليست بعضو في الحقيقة بل هو ملتقى عظم الفخذ والساق وكذا لعب المرأة مع ساقها **الشعر**
قيد به احسن اذا عاقل المراد من الشعر ما على الرأس فانه عورة كراسها واما النازا التي حكم الرأس فلا يكون
عورة والمختار ما ذكر في المتن لان العورة من الشعر لو كانت على الرأس لجاز النظر الى صدغ الاجنبيه
ودوابها وهو ممنوع لانه يؤدي الى الفتنة **والذكر وحده** والانتباه انما قال في الذكر وحده احترازا لانه
انه مع الحظيئين عضو واحد لان الايلاد يتعلق بهما لكن الاولى ان الذكر وحده عضو واحد الا ترى
ان الحظيئين اعتبارا في الذب عضو على حدة فكذا في العورة وتديي المرأة حالة النفوس تابع لصدورها
ومني ليرت يعتبر عضوا على حدة وكل من الايتين عضو على حدة والذكر ثلثها وهو الصحيح وما بين شرة
الرجل وعلائقه عضو على حدة كذا في التبيين **وتحيزها** اي ابو يوسف الصلوة مع ما دون النصف يعني
انكشاف مادون عضو في رواية عنه **ومع في رايه** يعني ويحيز ايضا مع انكشاف نصف عضو في رواية

نوم

النصف

عنه وفي رواية اخرى انه لا يجوز له ان الشئ انما يوصف بالقله اذا كان ما يقابل اكثر منه فادون
 النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثير بالنسبة الى الباقي واما اعتبار ان خارج عن جرد القله
 يمنع وباعتبار انه غير داخل في حد اكثر لا يمنع ولها ان للربح حكم الكل في كثير من المواضع فكأنه
 يكون كأنكشاف الكل وما دونه قليل منع والتوقي عند فالتحقق بعدم ولو كان اي العود مقدرا ما
 يكون مانعا او قام في صف النساء **رحمة الله عليهم** او على نجاسة مانعة ان يقوم عليها فدر اركان
 اي زها فامكنه فيه اذ اركان من اركان الصلوة **بفسادها** اي بفساد صلوته لان الفساد وجدها واجازها
 محمد مالم يورده لان الفساد اذا شئ من الصلوة معه ولم يوجد قيد بقدر الاداء لانه لو ادى ركنا مع لا تكشاف
 فسد صلوته اتفاقا ولو ستر عورته من غير ان يجازت صلوته اتفاقا **وامر محمد واحد وبكله خمس**
 اذا لم يجد غيره ولا ما تروى به نجاسة بالاداء بان يلبسه ويصلي فيه بالركوع والسجدة **وخبره بينه**
 اي بين الاداء وبين لا يمانعها قايما او قاعدا والنعور افضل لانه اقرب الى الستر قيد يكون كذا نجاسة
 لانه لو كان ربه طاهر يلزمه الاداء فيه اتفاقا لانه ان خطاب الظاهر ساقت عنه العجزه وخطا الاداء
 بالكامل باق لقد رده عليه ولها ان الخطاب اذا سقط استوى تحمل النجاسة وكشف العورة في كونها
 محرمين في الصلوة فان قال محمد فيها ذهبت ترك فرض واحد وهو ازالة النجاسة وفيما ذهبت ترك الفروض
 وهو ستر العورة والقيام والركوع قلنا كل منهم مفسد فيكون الجميع كالواحد في الاقتصاد فاذا اصاب قاعدا
 فقد ترك استعمال النجاسة وقد اتي ببعض السمر وما قام مقام الاركان وهو الايمان واذا اصاب قايما مع
 الثوب الخمس فقد استعمل النجاسة واتى بالاركان فيستويان فيصير بينهما **لا يعيد ما مضى** اي بذلك
 الثوب الخمس اذا وجد ثوبا طاهرا اتفاقا لانه ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يبال بالاعادة ولا يلزم
غير واحد سائر القام يعني اذ المجد ثوبا يستر به عورته لا يلزمه القيام بالركوع والسجدة عندنا
 وقال الشافعي يلزمه **بل يفسد الاداء** قاعدا هذا بيان لمذهبنا لانه ان في القيام ترك فرض السمر وفي الاداء
 ترك فرض ولنا ان الايمان خلف عن الركوع والسجود وفي النعور اتيان بالستر من وجهه واتيان الاركان من وجهه
 فيكون والى من القيام الذي فيه ترك السمر من كل وجه **ولست ببالنقص** اي يقتصر على المصلي ان يستقبل
 انا فيقيد به لانه لو كان خائفا من عدو وسقط عنه وجوب الاستقبال وكذا لو كان من رضاء ولم يقدر على التوجه
 وليس يحضره من وجهه **عين الكعبة ان كان بمكة** لان المصلي يملكه اصابه عينها وجهتها **ان نأى**
 عنها يعني يستقبل جهة الكعبة ان بعد عن مكة لان اصابه العين منعذ به عليه **يعني** اي يطلب المصلي
 جهة القبلة باستعمال غالب ظنه **لا اشتباه** اي لا اشتباه القبلة عليه لان نقرأ من الصحابة تحروا وصلوا في
 السفر عند الاشتباه فاحذروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكرههم قيد بالاشتباه لان القبلة
 لو لم تشبهه بان وجد محلا لا يتحرى وعدم المحل قيد به لانه لو وجد من سألهم القبلة لا يجوز التحري بل
 يجب الاستنباط لانه فوق التحري ولو لم يكن حاضر اعياه لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان من غير اهل القبلة
 لانه لو كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول غالبها ولا يلزم عليه ترك الاجتهاد باجتهاد غيره وفي خلاصة
 ان الميسال والتحرى وصلى فان اصاب القبلة جاز والافلا ولو سأل ولم يتحرى وصلى فاشهر بان لم يصب
 في اعادة عليه وفي التحق لو كان يعرف الاستدلال بالخبر على القبلة لا يجوز له التحري **لا يفسد صلوته**
الا مائة في العود عن جهة التحري يعني اذا تحرى المشتبه وعدل عن جهة تحريه الى جهة اخرى فاصاب
 فيه القبلة قال ابو يوسف يجوز صلوته وقال لا يجوز له انه اتي بها هو الواجب عليه وهو استقبال القبلة

فصار كمن تحرى في الاواني فاعرض عن تحريه فاصاب الطاهر منها ولها انه كان مأمورا بالتحري لا
 باصابه القبلة لانها ليست في وسعه فلم يأت بما امر فلم يخرج من هذه الجملة وليس هذا التحري في
 الاواني لانه لو صلى يتحرى في الاواني لم يعلم خطأه ويعيد صلوته وفي تحري القبلة لا يعيد فافترقا
 ويتفرع على هذه المسئلة بانه لو ظهر اصابته في الصلوة بعد ما عدل عن تحريه بمعنى فحق صلوته عنده
 وعندنا يستأنف ويحري صلوته **لوانتم به ليلا** اي امر جماعه بالتحري في ابله مظلمة **فاختلفت**
جهاتها يعني صلى كل من الامام والمقتدين الى جهة تحريه وتختلف تلك الجهات **ولم يعلموا جهه**
الامام ولا امره قيد به من القيد بانه لو علم احد منهم جهة امامه فسدت صلوته لا عقاده
 ان امامه على الخطا وكذا اذا تقدم على امامه لتركه فرض المقام فان قلت كيف لم يعرفوا حال امامهم
 بصوته قلت يجوز ان ينسوا امام الجهر او يعرفوا بصوته انه قد امهم ولكن لم يميزوا انه الى اي جهة
 توجه **ولم يامر بالمستدبر الاعادة** يعني من صلى تحريه فظهر انه مستدبر الكعبة لا يجب عليه الاعادة
 عندنا وقال الشافعي يجب قيده بالاستدبار لانه لو ظهر ان القبلة عن يمينه او عن يساره يجوز اتفاقا له
 انه ظهر خطاه بيقين فلا يجوز كما وصلى بغير تحري واستدبر القبلة ولنا ان جهة تحريه هي الجهة التي
 خوطب باستقبالها حال الاشتباه فاتي بالواجب عليه فلا يعيد **ها ولو علم خطاه فيها** اي في الصلوة **يستقيم**
 اي يستدبر في الصلوة الى جهة القبلة ويبنى على ما مضى لان اهل قبلتنا بلغهم نسخ القبلة من بيت المقدس الى
 الكعبة استنداروا في الصلوة اليها وفي الحاشية هذا الحكم فيمن شك في القبلة وصلى بالتحري لانه لو لم يشك ولم
 يتحر في الجهة فحلم في خلال الصلوة خطاه يستأنف ولو علمه بعد ما يعيدها ولو شك فصلى بالتحري
 فعلم في الصلوة انه اصاب في القبلة او اخطأ يستأنف لان اقتناعه كان ضعيفا وان علم بعد الصلاة انه اصاب
 لا يعيدها لانه لم يمتنع الى البناء **وينوي الصلوة** اي يفترض ان ينوي المصلي صلوته لقوله تعالى وما امرنا
 الا لعباد والله محامدين له الدين والاخلاص انما يكون النبي قبل لا بد فيها من بينه عين الكعبة ايضا عند
 استقبال جهتها لان اصابه عينها فرض فلان يمكن اصابه عينها حال الغيبة عنها شرط فيه عينها والصحيح انفا
 ليست بشرط كذا في التجنيس **فيعلم ان صلاة** حتى لو سئل عنها اجاب باليد لانه اتفاقا لم وعصر قيل هذا
 العلم هو ان يد فيكون فيعلم بيانا لقوله وينوي وتوضيحه يعلم مما سبق في فصل التيمم من توضيح قوله فيغير
 بيان لقوله فيتميم وفي التيمم الاصح ان العلم لا يكون به الا ترى ان من علم الكعبة لا يكفر ولو نواه يكفر فتكون النية العلم
 اقوال مراد ذلك القائل ان من قصد صلوة فعلم اتفاقا لم وعصر او قضا يكون ذلك نية له فلا يحتاج الى
 نية اخرى لليقين اذا وصلها الى التيمم وفيما اورده لم يوجد قصد الى الكعب وهو لم يدع ان مطلق العلم بشرطه
 له فلا يرد عليه اعتراضه فان كان ما اداه نفلا او سنة يكفيه مطلق النية ونية متابعة الرسول عليه السلام
 ليست بشرط وفي العاية لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف فيه وان كان ما اداه نفلا او قضا او ادا فلان
 ان يعينه **ولا معتبر بالساعات** اي يذكر في تعيين الصلوة لانه كلام لانيه لكن الافضل ان يشعل قلبه بالنية
 ولنا بالذكر ويديه بالرفع وفي المحيط الاولى في نية الفرض مثلا ان يقول نويت ظهر اليوم لانه لو قال ظهر
 الوقت او فرضه وكان الوقت خارجا وهو لا يعلم لا يجزى به اما اذا قال ظهر اليوم فيجزيه سواء كان خارجا
 او باقيا **يخصف** **نوم** اي يضيف المقتدى الى نية الصلوة **نوم** اي متابعه الامام لانه ينوي صلوته
 على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لو لحقه ضرر الفساد من جهة امامه كان ضررا ملزما ولو قال المقتدى نويت
 ان صلى صلوة الامام لا يدل على الاقندا والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصليها ولو نوى الكعبة

للمفسر

كان

الوقت

الثنا وتكبر ويركع ليلا يفوت عنه ادراك الركعة ولو ادركه في السجود يكبر ويأتي بالثنا ثم يكبر ويسجد
يقول المصنف في الثنا بقوله **سبحان الله** الى اخره وقال ما اذا كان كبر في قراءة الفاتحة لما روى عنه عليه
السلام كان يفتح الصلوة بالحمد لله رب العالمين **نعم عليه** اي الثنا **لا على وجه** اي قال الثنا في اذا كبر
قرا الى وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين قل ان صلاتي وسكني ومحياي ومماتي
لله رب العالمين الى قوله المسلمين ويقسم على هذه الاية لما روى عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام كان
اذا كبر قال وجهت الى اخر الاية **وتجمع بينهما** اي يامر ابو يوسف بالجمع بين الثنا والاية وصداها بهما شاملا
روى جابر انه عليه السلام كان يجمع بينهما وقيل اذا بلغ اخر الاية يقول وانما من المسلمين ليلا يكذب
وتفسد صلاته لكن الاصح انها لا تفسد لانه انما يقول على انه من القرآن لا على الاخبار عن نفسه ولما
ما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام اذا افتتح الصلوة قال سبحان الله الى اخره ودليلنا ان
لانه رواه عائشة وما رواه محمول على التهجيد بالليل والامر فيه واسع والصلوة فيما رواه مالك عن النبي
من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء وقال بعض المتأخرين منهم الفقيه ابو الليث يقرأ الى وجهته قبل التكبير
لانه ابلغ في العزم منه بعمل اكثر العوام ليقوم مقام التنية لكن الصحيح انه لا يستحب ان يفتد طول الوقت
المفصلي الى ترك المسارعة الى المصطفى وقد روى انه عليه السلام قال للتوفيقين في شروع الصلوة ما لي
اراكم سامعين اي متخمين **بأنه من الشيطان الرجيم** بخلافه من القرآن في الاستعاذه
ان يقول استعبد بالله من الشيطان الرجيم وهو مختار الاكثر ورد الاخبار به ان يقول عوذ بالله من
الشيطان الرجيم كذا في الكفاية **يجعلها** اي ابو يوسف الاستعاذه **سنة الصلوة** فياتي بها من صلى في الثنا
يعني جعل محمد الاستعاذه تبعاً للقرآن فياتي بها من صلى في الثنا **فما من بها المقتدى** اي يامر ابو يوسف
المقتدى بالاستعاذه تبعاً للقرآن هذا تفريع لما قبله وقاية الخلاف نظهر في المقتدى فعند محمد يستعبد
لانه لا يقرأه عليه وعند ابو يوسف يستعبد بعد الثنا لانه مصلى **لا عند الفقهاء** يعني قال محمد يستعبد المسبوق اذا قام ليقتضي
المسبوق بان يستعبد بعد الثنا لانه مصلى **لا عند الفقهاء** يعني قال محمد يستعبد المسبوق اذا قام ليقتضي
ما فاته مع الامام لانه يقرأ جنيذا **قبل تكبيرات العبد** يعني يامر ابو يوسف بالاستعاذه قبل التكبيرات
الروايد **ابعد** اي قال محمد يستعبد بعد التكبيرات لانه جنيذ يشرع في القراءة لمحمد قوله تعالى اذا
قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القراءة ولا يوسوس ان الاستعاذه كانت عند
قراءة القرآن فوسوسة الشيطان والمصلي اخرج اليها من القاري شتمال الصلوة على الافعال والاداء والقراءة
وفي الخلاصة قول ابو يوسف اصح والخلاف هكذا مذكور في المنظومة لكن المذكور في الهداية ان بالحقيقة مع
محمد فالخلاف بينه وبينهما **نحوه** اي **الاستعاذه** لما نقل في الروايات المشهورة هكذا **وعفها**
اي التسمية وقال الشافعي يجمعها في الصلوة التي يجمعها بالقراءة فيها لانه ما روى ابو هريرة رضي الله عنه
انه عليه السلام كان يجمعها بالتسمية ولنا قوله عليه السلام قلت تخفين الامام التعمد والتسمية
والثامن وما رواه محمول على التعليم كما روى ان عمر جهر بالتأخير للتعليم **وحملها** اي **علاوة**
عند ابو حنيفة ولا يجمعها بالتسمية في غيره وهي رواية الحسن عنه **وقال** **اول** **كجه** اذا قرا فيها
لانه ان التسمية لا فتحة الصلوة وهي واحدة كالفعل الواحد ولهذا وقع الفساد في اولها يوشى في
اخرها ولهذا ان كل ركعة بمنزلة صلوة مبتداه وان كانت مضمومة الى الاولى بحكم عقد التسمية ولهذا
لو حلف لا يصلي بحث باتمام ركعة واحدة وهذا في الامام والمنفرد واما المقتدى فلا يسمى اصلا من فتاوى

جماعة

حنيفة

في التسمية في ادعاء

العناية وفي الكفاية التسمية في اول كل ركعة حسن بالاتفاق انما الخلاف في وجوبها فيه فعنده لا يجب
وعندها يجب ومن دعي انه يسمى مرة في الاولى فحسب فقد غلط غلطا فاحشا **وهو رواية** اي قولها رواية
عن ابو حنيفة **وايه** **عائش** **في السور في مخالفة** يعني قال محمد ان خافت المصلي في التسمية في اول كل سورة
لانه ادرك الى متابعة المصنف وان جهر بركعها لانه ان خافت التسمية يكون سكتة في وسط القراءة وان جهر بها يكون
جهرها يجمع مخالفة التسمية والجهر بها وقال لا ياتي بالتسمية بين الفاتحة والسورة مطلقا لانها انزلت للفصل وليست
ايه من اول كل سورة ولا من اخرها وكتابتها في المصنف لا يدل على انها اية من اولها واخرها **ثم يقرأ الحمد لله**
اي سورة الفاتحة **وعول** **مس** في اخرها وهو بالمد والقصر من اسم الافعال معناه استحب وتشديد الميم فيه خطأ
وتنبيه **اي** كلمة امين وقال الشافعي يجمعها الامام والمنفرد في الصلوة واما الماسوم فيخافت كذا في
الكفاية لانه ما روى انه عليه السلام قال امين ومد بها صوتك ولنا ان امين دعاء وسبيله اخفاء لقوله
تعالى ادعوا ربكم خفيا وخفيه وما رواه محمول على التعليم **ولم يقرأ الفاتحة** وقال الشافعي الفاتحة
فرض في الصلوة حتى لو ترك حرفا منها تفسد الصلوة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب ولنا ان الاطلاق
قوله تعالى فاقروا اما ينسر من القرآن تجوز الصلوة باي قراءة كانت والزيادة على النقص تكون نسخا لا طلاقا وهذا
غير جائز ولا يجوز ان يجعلها باللاية لانه لا يحتمل فيها اذا جعلها ما يتعذر العمل به قبل البيان واللاية ليست
كذلك فان قلت خبر مشهور بجواز الزيادة به قلت نعم اذا كان محكما وما رواه محتمل لانه يجوز ان يراد به في الجواز
كما قال عليه السلام لا صلوة الا بقرآن وان يراد به نفي الفضيلة كما قال عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **والا**
لوقوله عليه السلام كل صلوة لم يقرأ فيها بقراءة الكتاب فهي خداج اي ناقصة **مع سورة** **والا**
فما عدلوا فاستعبد عليه السلام على ذلك من غير ترك **والفرض** يعني ادنى ما يؤدي به فرض القراءة اية قصيرة عند ابو حنيفة **والا**
ولو كانت تلك الاية كلمة كدها تان او حرفا واحدا كص وق والاصح انه لا يجوز لانه يسمى عاد الاقاربا ولو قرأ نصف **اي**
ايه طويلة في ركعة ونصفيها في اخرى قبل لا يجوز والاكث على انه يجوز لان نصف الطويلة يعدل ثلث ايات قصار
فلا يكون ادنى من ايه **وقال** **الطويل** **او ثلث** **وهو رواية** عن ابو حنيفة طاعة ما روى بالقراءة وما دون هذا
القدر لا يسمى قارا عارفا فاشبه بما دون الاية وله قوله تعالى فاقروا اما ينسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون
الاية خرج عنه بالإجماع فتكون الاية مرادة وهذا الخلاف راجع الى اصل يختلف فيه وهو ان الحقيقة المستعجلة
لوني من الجواز المتعارف عنده والعكس او الى عدها وهي اي القراءة في الصلوة بالفارسية **مع** **اي** زائدة من باب
التلاوة بالعربية للقادر والعاجز جميعا **وقال** **للعاجز** **عن العربية** يعني عندها اذا عجز عن العربية يكتفي
بقراءة الفارسية واما اذا لم يعجز لا يكتفي بها واما صلواته فلا تفسد اتنا فاعلى ما ذكر في الهداية والمحيط وذكر قاضي
خان انها تفسد بالفارسية عندها ولو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد له قوله تعالى وانه لفي ذم الاولين من الذين
راجع الى القرآن ولم يكن فيها هذا النظر فدل ذلك على ان القرآن هو المعنى والفارسية مشتقة على معناه
فيكون جائزا في حق الصلاة خاصة لان المناجاة حاله دهشة واما في غيرها فالمنفعة لا يخرج جاز بقرائه
بالفارسية بل يجوزها ابو حنيفة بالفارسية فقط لقوله من العربية لكن الصحيح جوازها بلسان كان
ولها ان لقراءة اسم المنزل باللفظ العربي كما قال تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا فالتعريب يغيره يكون فحجة
لا قرأنا وانما جوزت للعاجز عن العربية اذا لم يحل بالمعنى لانه قرآن من وجه لا شتم له على المعنى فهو بمنزلة
الايام من الركوع والسجود والصبر في قوله تعالى وانه لفي ذم الاولين عابدا الى كون محمد من المنذرين مع
انه نزل عليه الكتاب المبين على النبي لا يصلح ان يرجع الى القرآن معانيه لانه مشتمل على الاحكام المحصورة

في التسمية في ادعاء

جماعة

في التسمية في ادعاء

مكنة والمدونة وعلى النسخ المثل السابقة فلا يكون ثانيا في غير الاولين وان اريد من القرآن بعضه يكون
مجازا فلا يصار اليه كما مضى في هذا اذا اتفق بان معنى العربية من غير ان يزيد عليه شيئا اما زاد على طريق
التفسير بقصد بالاجماع لانه غير مقطوع به وعلى الخلاف الخطية وجميع اذكار الصلوة من الركعة والشهد
وعبرها مما لو ذكرها بالقرسية ولو لم يكن في الاخرى او سمى عند الذبح بالقرسية يجوز اتفاقا كذا في التبيين
والاصح رجوعه اي رجوعه الى حقيقته الى قولها على ما رواه ابو بكر الرازي لان ما قاله مخالف لكتاب الله تعالى
لانه وصف المنزلة العزى **ونعت ركعتي لفرض القراءة لا الكل** يعني قال الشافعي ففرض القراءة في جميع
الركعات فرضا كانت او نفلا لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة حتى لو حلف لا يصلي
بحيث با داركوه ولنا قوله عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الاخرين وما رواه محمول على الصلوة
المعمودة في الشرع وهي ركعتان الا ترى انه لو حلف لا يصلي صلوة لا بحيث لا ياذن ركعتين اعلم ان في تكثير ركعتين
دلالة على ان الاولين غير معينتين للقراءة حتى لو تركها فيها وقرا في الاخرين جازت صلواته لكن يجب عليه
سجدة السهو لتركه الواجب وهو القراءة في الاولين وقال مالك القراءة فرض في ثلث منها اقامة للاكثر فقام الكل
وقال زفر فرض في الواحد لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار قلت ان الركعة الثانية كالاولى في كنية
الشفع الاول فلما فرض القراءة في الاولى ثبت فرضها في الثانية بدلالة النص واما الشفع الثاني ليس كالاول ففرضه
القراءة وفي السقوط بالسفر فلم يلحق به في فرضية القراءة كذا في التبيين **ونيس في الاخرين بين الفاعلة خاصة**
اي بلا ضم سور لانه عليه السلام قرا فيها الفاعلة حفظ **وان سجد فيها او سكت جاز لعدم فرضية**
القراءة فيها لكن لو سكت عما يكون مسيا ترك السجدة كذا في المحيط **وبما في جميع ذلك ان كل ركعتين**
منه صلاة الا ترى انه لا يجب بالتحريم في النقل الاربع الاربع ركعتان في ظاهر الرواية ويستغنى عن راس
الاخرين فتكون القراءة فرضا في الاولين من الفعل بالنص وفي الاخرين بمنزلة الاستدلال **والواحد** فان قلت ان
عند ابي حنيفة فرض في العمل فكيف تكون القراءة فرضا في جميع ركعاته وهو من امارات النقل قلت دليل
فرضيته لما كان قاصرا لانه من اجبار الاحاد اوجب القراءة في كل ركعته احتياطاً لان ترك القراءة في ركعة من
السنة يفسدها **والثعبين سورة لصلوة بحيث لا تجوز غيرها** فان قلت كيف اورد بصيغة الوفاق
مع ان سورة الفاعلة معينة لجواز الصلوة عند الشافعي لانه لا تجوز بدونها قلت المراد به ماسوي
الفاعلة بغيره تفريده فيها سبق ان الفاعلة فرض عنده **ونكره التبعين** يعني يكره ان يعين المصلي سورة
ويؤاخذ عليها لما فيه من هجران الباقي قال المجاور وهذا اذا اعتقد ان الصلوة لا تجوز غيرها اما اذا
لم يعتقد ذلك ولازمها لا يفسد فلا يكره **ونيس في الصبح** والظهر طوال المفصل وهي عند اكثر من
سورة الحجرات الى البروج **وفي العصر والعشاء** وساطره وهي من البروج الى سورة البقر **وفي المغرب**
ونهار وهي من سورة البقر الى اخره وقيل الطوال من اول القرآن الى عبس والاولى منها الى الفجر
والفصل منها الى الاخر فالاصل في هذه السنة ما روى ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري وامر
فيه بان يفرا في الصلوة من المفصل المذكور على التفصيل المذكور ونيس في القرآن بقرا في الاولى سبع
اسم ربك الا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد لما روى انه عليه السلام كان
يفعل كذا هكذا ذكر في المحيط **في السفر والصورة بحسب الحال** لما روى انه عليه السلام قرا في
سفره في الفجر المعوذتين وفي الحضر بقرا المصلي حاله الضرور بقدر ما لا ينفوته الوقت **ثم يركع مكررا**
وفيه دلالة على ان التكبير مقارن للاخطا لانه عليه السلام فعل كذا **معتقدا على رتبته** مفرج الانصاف

هزام

محمد بن عبد الله بن قيس

لقوله عليه السلام لا تسر اذا ركعت ضع يدك على ركبتيك وفرج بين اصابعك **باسط الظاهر مع الراي**
لما روى انه عليه السلام كان اذا ركع بسط ظهرو ولا يرفع راسه ولا يضعه **وبقول سبحان ربّي العظيم**
ثلاثا لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا **وسبح للزيادة**
مع الاشارة لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر **فخصه بالمنفرد** لان الامام لا يسب له تطويل القراءة **الزيادة**
على ما ياتي **وتسب الادعية والاذكار** اعلم انه اذا اراد مطلق الادعية في الصلوة لم يحسن لان الادعية
ما هو واجب كالقنوت وان اراد ادعية مخصوصه كما بعد الشهد والصلوة على النبي عليه السلام فليس في
اللفظ دلالة عليه وكذا الاذكار منها ما هو غير واجب كالتهجد والتسبيح ومنها ما هو واجب كالشهد
ولم يبين ذلك ايضا واستثنى في الشرح من التكبيرات التكبير الاحرام وهذا ايضا غير تام لان تكبيرات العبد
واجبه ايضا **التسبيحات والتكبيرات** لمواظبته عليه السلام عليها **وبعض ابو يوسف** التعديل وهو
الطائفة في الاركان اي في الركوع والسجود والقيام بينهما والقعود بين السجدةتين وبه قال الشافعي
وما لك واحد لما روى انه عليه السلام قال لو ترك التعديل في صلاة فمصل فقلت لم تصل **ويجابه في**
الركوع والسجود فان قلت لم يقتصر المصنف المصنف ويوجبانه بل اضاف في الركوع والسجود قلت لو
اقتصر عليه لفهم ان التعديل في القومة بعد الركوع والجلسه بين السجدةتين واجب عندها كما كان فرضا عنده
وليس كذلك بل هو سنة فيها وما ذكره في المتن على رواية الكرخي واما على رواية المجري فان التعديل في الركوع
والسجود سنة كما ان التعديل في القومة والجلسه سنة وجه رواية الكرخي ان الركوع والسجود ركعتان
مقصودان لذاتهما فيجعل التعديل الذي بينهما واجبا والقومة والجلسه ركعتان مقصودان لغيرهما
فيجعل مكرهما وهو التعديل ليعظم التقاوت بينهما وما رواه من الحديث خبر الواحد لا تثبت به الفرضية
كذا في الكفاية **وبقول سبح لله** لا يجوز لانه عليه السلام قال هكذا يعني قبل الله حمد من
حمده كما يقال سبح القاضى البيه اى قبلها اللام في من المتقنة والها في حمد للكفاية كذا في المستقصى
وذكر في الفتاوى الحمد به انما للسكنة والاستراحة كذا نقل عن الثقات **والامام** يعني به اى بقوله سمع
الله لمن حمده عند ابي حنيفة وها لا يكتفيان به بل يقولان يسم الله الامام ربنا لك الحمد فيد بالامام
لان المقندى يكتفي بالتهجد اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الاصح لما روى انه عليه السلام كان
يجمع بين التسبيح والتهجد وغالب احواله كان الامامه ولقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله
لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فسم الاذكار بينهما والقسم يقتضي قطع الشك كقوله عليه السلام البيه
على المدعي والبيه على من انكره وما رواه محمول على حاله الانفراد والوافل توفيقا بين الحديثين اعلم ان المقهور
من المتن انه لا يكبر حاله الا ارتفاع وهو الموافق لما في خزائن الفقه من ان تكبيرات قوم ومله
اربع وتسعون وانما يستقيم هذا اذا لم يكن عند الرفع تكبير لكن ذكر في المحيط وروضة
التلطف انه يكبر حاله الا ارتفاع لما روى انه عليه السلام وراى بكر وعمر وعليهما كانوا يكبرون
في كل خفض ورفع ويمكن ان يحجب عن الحديث بان المراد بالتكبير الذي فيه تعظيم الله تعالى
توفيقا **وبقول الحمد لله** ليس سبب تحريض الامام على التمجيد **وبعض ابو يوسف**
وقال الشافعي يجمع الموتر بين التسبيح والتهجد لما روى انه عليه السلام كان يجمع بينهما
فالقوم مصل بنفسه فياتي بهما كما ياتي الامام ولنا ما رواه من حديث القسم بين الاكثرين
جميع وتأتي ما للتسبيح حاله الا ارتفاع وبالتهجد حاله الانحطاط وقيل حال الاستنوا

على الثلاث

الزيادة

سنة ابي حنيفة

علامه

فالأصح أي في أصح الروايتين عن أبي حنيفة لما روي أنه عليه السلام جمعها أحسن بقوله في الأصح عما
روى عنه أن المنفرد ياتي التسبيح لأنه مستقل في نفسه كالإمام وعما روى عنده من المنفرد يكفي بالتسبيح
لأن التسبيح كان لا يخص غيره على أحد وليس معه غيره ليخوضه **وفترك رفع اليدين في الركعتين**
أي في حال الاخطأ للركوع وحال القيام منه وقال الشافعي هو سنة فيها لما روي أنه عليه السلام كان
يرفع يديه عند الركوع والقيام منه ولنا قول ابن مسعود رضي الله عنه صليت مع النبي عليه الصلاة
بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلوة وذليل على أن الرفع منسوخ **ترتيب السجود مكبرا**
ووضع ركبتيه أو لا تفرق بينهما لما روي أنه عليه السلام كان يفعل كذا وفي النهوض بالعكس وفي التقاطع
هذا إذا كان المصلي جافيا وإن كان ذا خف لم يمكن وضع الركبتين قبل اليدين فإنه يضع يديه أولا ويقدم
اليمنى على اليسرى ولم يفرق بينهما أي لم يخبر امتنا المصلي في وضع ركبتيه ويديه وقال مالك هو مخير
في البتة بوضع ركبتيه أو يديه فإن المقصود هو السقوط للسجود وأنه حاصل كيف وضع ذلك **وهذا**
الوضع أي وضع اليدين والركبتين في السجود وقال الشافعي أنه واجب لقوله عليه السلام أمرت
أن أسجد على سبعة أعضاء على الوجه واليدين والركبتين والقدمين ولما أزال السجدة لغة حاصلة
بوضع الوجه والقدمين بدون وضع اليدين والركبتين ولهذا جازت صلوة من شذبه بالاجماع
والأمر فيها رواه محمول على التذب ذكر القدر لورفع أصابع رجليه حال السجود لا يجوز صلواته
فلا تسري الزيادة مكانه أي مكان وضع اليدين والركبتين وهذه المسئلة فرع لما قبلها فتكون
ظهوره شرطا عنده ولا يقتضيه زاعية لأن النبي عليه السلام نهى عنه ويبدو سكنون إليها يظهر
ضعفه وهو يسكنون لها العضد لقوله عليه السلام وأبد ضبعيك **ومما في أي باعد** **ثلاثة** **أو أربعة**
لأنه عليه السلام كان يفعل هكذا **من عمة** فيد به لأنه لو كان في الصف في حال الأزدحام لأبدا
ضعفيه ولا يجافي بطنه خوفا من الإبداء **وتخصص المرأة في سجودها وتلقز بطنها إلى تحتها** لأن ذلك استد
لها **وأما ما بعده إلى قوله** لأن كل عضو ساجد لله فيوجهه إلى القبلة ما استطاع **ويسجد بين ركعتيه**
على أنفه وجهه قدما لأن في الذكر مع ان وضع الجبهة أقوى منه في السجدة لأن المصلي يضع أولا
ما كان أقرب إلى الأرض عند السجود **ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا** لقوله عليه السلام إذا سجد
أحدكم فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وإنما لم يذكر استحباب زيادة اكتفاء بذكره في الركوع والاقتصار في السجود
على الثلاث وهو اسم لما صلب منه جايز عند أبي حنيفة من غير عدد يمنع السجود مع الآيات أي الكراهة
وقالا لا يجوز قيد بالانف لأن لاقتصار على الأربع وهو ما لا ينه عنه غير جائز اتفاقا وعلى الجبهة
جائزا اتفاقا ولكنه يكره أن لم يكن على الانف عذر وعليه رواية الكثير وكره بأحدهما وعلى الخد والدقن
غير جائز اتفاقا وقيد بقوله من غير عذر لأن لاقتصار عليه مع العذر وعلى الجبهة جائز اتفاقا وروي
عنه أي عن أبي حنيفة **قولهما وعليهما الفتوى** لهما قوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء على
اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والخصف والانف غير هذه الأعضاء فيجوز الابتداء بوضع
الانف مجردا كما لا يتبادر بوضع الخد والدقن **ولم أن المشهود الوجه إلى الجبهة** لكن كل الوجه غير
مراد بالاجماع فيما دحضه والخد والدقن خارجان عنه بالاجماع لأن اشغيط لم يشرع بوضعهما فبقي الجبهة
والانف فكأجاز الاكتفاء بالجبهة بخلاف الانف فان قلت إذا وضع من الجبهة مقدار الانف هل يجوز
عند أبي حنيفة قلت في كره في التجنب ليس انه لا يجوز لأن الانف عضو كامل وهذا المقدار من الجبهة ليس بجزء

كامل ولا أكثر منه **ونحوه** أي السجود على فاضل ثوبه **وكبر** أي إذا وجد حجم الأرض
 وقال الشافعي لا يجوز لما روى عن ابن عباس بن الأرض أنه شكى إلى النبي عليه السلام من حر الرضا في جهنم ولم
 ياذن له بالسجدة في طرف ثوبه وقوله الذق جهنم على الأرض يارياخ ولنا ما روى أنه عليه السلام سجد
 على كوبر عمامته وعلى فاضل ثوبه فيجدنا بوجدان الحجم لأنه لو لم يجد حجم الأرض لا يجوز اتفاقا وتفسير وجدان
 حجم الأرض ما قالوا من أن الساجدان بالغ لاختلاف راسه أبلغ من ذلك ولو سجد على التلج أو القطن المخلج
 أن كان متلبدا ووجد حجم الأرض يجوز والأفلاك في المجتبى **ولم يكبره** **على جلد** **وس** بكسر الهم
 أي بلاس وقال مالك السجود على ما ابتدأ الأرض أفضل لما روى أنه عليه السلام كان يطلب الخمر
 إذا أراد الصلوة وهي سجاده صغيرة تعمل من سعف النخل ولنا ما روى أنه عليه السلام سجد
 على فروه مدبوعه ولو كان مكرها لما فعله **ولا** **ابن يوسف** **السجدة بالوضع** أي سجدة الصلوة
 بوضع الرأس على الأرض **لا بالرفع** أي قال محمد يكل برفعه لأن تمام الشيء ينتهي به وانتهى السجدة
 برفع الرأس **ولا** **ابن يوسف** أن السجدة عبارة عن الانخفاض ودائمه بوضع الرأس فمن شرط الرفع
 فقد زاد على النص وفي الحقايق يعني بقول محمد لأنه أرفق وأقرب فيدنا بسجدة الصلوة لأن سجدة
 التلاوة على ظاهر الجواب لا تتم بالوضع اتفاقا حتى لو تكلم فيها أو أحدث فعليه إعادة لها كذا في الجانبين
 وقابله الخلاف تظهر فيمن صلى الظهر جسا ولم يقعد في الرابعة وقيد الخامسة بالسجدة وسبقه الحديث فيها
 لا يمكن إصلاح صلوة عند ابن يوسف لأنه لا يجد الوضع ثم الخامسة ففسد فرضه لقراءات الفجدة الأخيرة عند
 وعند محمد لم يتم الخامسة فيتم الفرض والقعود وحكي أن سبيل سأل ابن يوسف عن هذه المسئلة
 فقال بطلت وشال محمد **عن** **هذه** **قالت** **جارت** **فأخبر** **ابن** **يوسف** **بما** **قال** **محمد** **فقال** **ابن** **يوسف** **بأنه** **فسدت**
 يصلحها الحديث **وه** **كله** **تذكر** **عند** **الاستعجاب** **والفتوى** **على** **قول** **محمد** **لأنه** **أرفق** **واقرب** **من** **جامع** **البرزخ**
م **بكره** **فقد** **ولم** **يقعد** **فبعد** **أي** **حينئذ** **أنه** **كان** **إلى** **القعود** **أقرب** **جارت** **سجدة** **الثانية** **لأنه**
 بعد فاعدا وإن كان إلى الأرض أقرب لا يجوز لأنه بعد ساجدا وهو مختار صاحب الهداية وقال القدوري
 إذا رفع رأسه مقدار ما يسمى افتحاجاز وهو مختار صاحب المحيط **ثم** **بكره** **بعض** **أنه** **قبل**
 الحكمة في تكرارها الأولى لا مثال الأمر والثانية لترغيم إبليس وقيل الأولى إشارة إلى أنه خلق الإنسان
 من تراب والثانية إلى أنه يعود إليه والأحسن فيه أن يقال أنه تعبدى فلا يطلب فيه المعنى كعدد
 الركعات **ثم** **بكره** **بعض** **أي** **يقوم** **إلى** **الركعة** **الثانية** **بما** **شرحه** **جلسة** **الاستراحة** **وهي** **الجلسة**
 الخفيفة بعد السجدة الثانية وقال الشافعي أنها سنة لما روى أنه عليه السلام كان يجلس هكذا ولنا
 ما روى أنه عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدى وقدميه وكذا عن علي وابن مسعود وابن عمر
 لأن هذه فعله استراحة والصلوة ما وضعت لها وما رواه محمود على حالة العذر بسبب الكبر **ثم** **بكره** **بعض** **أنه** **قبل**
الثانية **الأولى** **في** **التلاوة** **والقراءة** **من** **حيث** **أنها** **لا** **يوجدان** **في** **الثانية** **لأنهما** **لم** **يشرعا** **ألا** **مرة** **ومحمد**
بعض **أنه** **أي** **يجعل** **الثانية** **أقصر** **من** **الأولى** **في** **القراءة** **في** **الصلوات** **كلها** **وهذا** **الأمر** **للاستعجاب**
أي **كما** **أن** **ثانيه** **القصر** **من** **الأولى** **بالاتفاق** **وقالا** **يسوي** **بينهما** **في** **غير** **الفجر** **لأنه** **ما** **روى** **ابن** **قنادة**
 أنه كان عليه السلام يطيل الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها ولها أن الركعتين مستوئان في
 استحقاق القراءة فيستويان في قدرها وما رواه محمود على الإطالة بالتلاوة والتعوز وقياسه على الغير غير
 صحيح لأن وقته وقت نوم وعقله فيشروع تطويل الأولى فيه ليدرك الناس إجماعه أعلم أن هذا الخلاف

ومن صلي فواجب الكعبة فتوجه اليها كاف ولنا ان هو المكعبة الى السما قبله الا يري انه لو صلي على جبل
اليها جاز ولم يخطوا **الانقل** في باطنها يعني الصلوة مطلقا في الكعبة جاز عندنا وقال مالك لا يجوز
الفرس فيها لان الصلوة فيها مستقبلة لجهة منها فلا يكون مستقبلا مطلقا واما النفل فيصلي على السجدة وقد روي
انه عليه السلام صلي فيها نفلا ولنا ما روي انه عليه السلام صلي فيها الفرض يوم الفتح والاستدبارا
يعتد اذا كان من كل وجه **وتدبر** الى جهة **عجل** المأمور **وجه** الى وجه الامام لكنه مكروه
لوجود التشبه بجديد الصور بل ينبغي ان يجعل بينه وبين الامام ستره احترازا عنه **وتدبر** الى ظهره **وجه**
يعني اذا جعل المأمور ظهره الى وجه الامام لا يجوز ان يكون متقدما على امامه ويستدبره **وجوه** **وجه**
الا قرب من الكعبة اذا لم يكن في جهته لان الاقرب في جانب الامام يكون متقدما عليه والله اعلم
فصل فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها **القائمة** من بعض مفسدة عندنا اي جنيته لانه انظر
منه فصار كمن تلقى في صلوته من رجل وقال انفسد لان النظر الى القوس في الصلوة غير مفسد والنظر
الى المصنف او الى لانه عبادة الا انه يكره لان فيه تشبيها بصنع اهل الكتاب فبذلك لانه انهم منه بلا حرك
لسان غير مفسد اتفاقا **وتفسد** **الكلمة الواحدة** وان كانت في حال النوم اراد بالكلمة ما يتكلم به سواء
كان كلاما مخريا او لم يكن **واوسهوا** اي ولو كان ساهيا في كلمة وقال الشافعي ما يتكلم به الناس في صلوته **والنفل**
لا يبطلها لكنه يسجد لله سجدة في الخلاصة في مذهبه قيد بالواحد مشيرا الى قلته لا بها اذا كثرت
تفسد اتفاقا وكثيرا تعرف بالعرف وقيد بقوله سهوا لانه لو كان عمدا تفسد صلوته اتفاقا لانه قوله
عليه السلام رفع عن امتي الخط والنسيان لكن الكلام اذا كثر يصير مفسدا كالحمل ولنا قوله عليه
السلام ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس وما رواه محمول على رفع الائم وقياس الكلام بالعمل
غير صحيح لان في الحركات الطبيعية ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز عنها ففقيت ما لم تكن والكلام ليس
كذلك لانه من طبعه ان يتكلم **وتفسد** **الصلوة بالسلام** **عند** لما فيه من حروف الخطاب فاذا حصل تقصده
اعتبر من كلام الناس قيد بقوله عمدا لانه لو كان سهوا لا يفسد صلوته لانه ذكر موضوع في الصلوة غالب
الوقوع فجعل عمدا **وتفسد** **الصلوة** **عند** **الوقوف** اي مع ذكر كلمة اف **وتحرف** **كاح** **واو** **اذا** **سمع** **وان** **سمع**
الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا من الحقائق وكذا كل صوت مسموع مسموع **وتفسد** **الصلوة** **عند** **الوقوف** **عند** **الوقوف** **عند** **الوقوف**
ما روي انه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف اي الم تعدني لا تعدنهم وانهم ولو كان قاطعا لما قاله والنفع
وتحرف ليس بكلام لوجوده من الانسان والبهائم ولها قوله عليه السلام لا يحل ان يركع في صلوته اما عت ان من
نفي في صلوته فقد تكلم والنفع **وتحرف** **كلام** **لانه** **حروف** **تدل** **على** **معنى** **وما** **رواه** **محمول** **على** **الابتداء** **حين** **كان**
الكلام **مباحا** **وكذا** **التحرف** **الحاصل** **به** **الحروف** **اذا** **كان** **غير** **عذر** **تفسد** **عندها** **واما** **اذا** **كان** **بعذر** **ما** **نشا** **من**
طبعه **او** **كان** **ليتمكن** **من** **القراءة** **عند** **اتفاقا** **كالعاطس** **والجشع** **الحاصل** **فيها** **الحروف** **ولما** **ان** **عمر** **المصدر** **مضاف**
الى **مفعوله** **اي** **يجوزها** **ابو** **يوسف** **جواب** **المصلي** **من** **الخبر** **بالتحريم** **وهو** **يتعلق** **بجواب** **اي** **يقوله** **الحمد** **لله** **الاف** **الخبر**
بما **يسر** **وتحريم** **اي** **يقوله** **انا** **الله** **وانا** **اليه** **راجعون** **اذا** **خبر** **بما** **يسر** **وتحريم** **اي** **يقوله** **الحمد** **لله** **الاف** **الخبر**
وقال **الا** **يجوز** **صلوته** **قيد** **بقوله** **يجوز** **لانه** **لوم** **يرد** **بالتحريم** **وتحرف** **جوابه** **بل** **اراد** **اعلامه** **بانه** **في** **الصلوة**
يجوز **صلوته** **اتفاقا** **لانه** **انه** **ثابت** **بصله** **فلا** **يخرج** **عنه** **باراده** **الجواب** **كما** **لا** **يصير** **كلام** **الناس** **بالقصد** **ثنا** **ولها**
ان **الثابت** **بالقصد** **يكون** **كلاما** **كما** **يخرج** **القرآن** **بقصد** **الخطاب** **لمن** **يخضع** **عن** **ان** **يكون** **كلام** **الله** **ولو** **قصد** **بالسبح**
الاعلام **بانه** **في** **الصلوة** **لم** **تفسد** **اتفاقا** **بقوله** **عليه** **السلام** **اذا** **تابت** **احكام** **نائبه** **في** **الصلوة** **فليس** **يصح** **وكذلك**

اذا بكي بصوت لا يقطعها عنه لانه اما ان الخشوع الذي هو الروح للصلوة وان كان من وجع او مصيبة
قطعها اتفاقا وعند ابو يوسف ان كان يمكنه الانتعاض عن الايمن يقطع الصلوة وان كان لا يمكنه لا يقطع
ولا **اعادة** **سجود** **اي** **يجزها** **ابو** **يوسف** **لا** **عادة** **سجوده** **على** **الظاهر** **بعد** **الخبر** **اي** **يجز** **سجوده** **على**
المكان **النجس** **وقال** **الا** **يجوز** **له** **ان** **افساد** **السجدة** **لا** **تؤثر** **في** **فساد** **الصلوة** **اذا** **اعيدت** **كما** **اذا**
ترك **السجدة** **الثانية** **من** **الركعة** **الاولى** **واعادها** **في** **آخر** **الصلوة** **لا** **تفسد** **صلوته** **مع** **ان** **السجدة** **وقعت**
في **غير** **موقعها** **ولها** **ان** **السجدة** **جز** **من** **الصلوة** **فيفسد** **الكل** **يفسده** **واما** **عذر** **فسادها** **بناخير** **السجدة**
فلا **ان** **السجود** **ركن** **متكرر** **يمكن** **ناخير** **اذا** **الترتيب** **في** **افعال** **الصلوة** **ليس** **يفرض** **عندنا** **اذا** **لم** **تتغير**
هيئتها **كقصد** **السجود** **على** **الركوع** **الا** **يبرى** **ان** **الغايبة** **من** **المسبوق** **اول** **الصلوة** **وهو** **آخرها** **اذا** **ركع**
ولو **كان** **الترتيب** **فرضا** **لما** **جاز** **وفيما** **نحن** **فيه** **فسدت** **السجدة** **فلا** **يرتفع** **فسادها** **باعتدائها** **وعندها**
الصلوة **عامة** **سجد** **ميت** **اي** **محيط** **ما** **بين** **جانبيه** **محيط** **بجانب** **الطائفة** **قيد** **بالمضرب** **لان** **جوانبه**
لو **كانت** **محيطة** **ولم** **يكن** **وسطه** **محيطا** **لانفسد** **لكونه** **في** **حكم** **توبين** **وفي** **الخلاص** **لو** **صلي** **على** **خشب**
وفي **جانبه** **الاخر** **كما** **سه** **ان** **كان** **عليها** **محيط** **يقبل** **القطع** **يجوز** **ولا** **افلا** **ولو** **اعاد** **سجده** **او** **اد**
غير **اي** **من** **غيره** **اي** **فيه** **جاءت** **صلوته** **لان** **عظم** **الناس** **ظاهر** **في** **ظاهر** **المذهب** **الاف** **قيد** **لانه** **جاء**
في **روايه** **شاذة** **ان** **السنن** **المفصل** **من** **الحج** **نجس** **فاذا** **ادعى** **على** **قد** **الدرهم** **فاعادها** **ان** **كان** **سن** **نفسه**
قد **الدرهم** **فسدت** **صلوته** **عند** **محمد** **خلاف** **لا** **اي** **يوسف** **وان** **كان** **سن** **غيره** **تفسد** **اتفاقا** **والشرا** **لا** **يوسف**
ان **سن** **نفسه** **اذا** **استنكت** **في** **مكانها** **لم** **تزل** **منه** **مطلقا** **اي** **سوا** **كانت** **قد** **الدرهم** **اولا** **اقول** **كان** **ينبغي**
ان **يقول** **او** **وضع** **سن** **غيره** **لان** **الاعادة** **لا** **تستقيم** **فيه** **لعله** **غير** **عن** **الوضع** **بالاعادة** **باعتبار** **التغليب**
وقال **فيها** **الوشرب** **مطلقا** **اي** **عند** **اذا** **كان** **وسهوا** **ورد** **السلام** **بلسانه** **اطلقه** **لانه** **ليس** **من** **الاذكار**
فجده **وسهوا** **سوا** **اي** **تفسد** **صلوته** **اما** **الاكل** **والشرب** **فلا** **انه** **عمل** **كثير** **وهبه** **الصلوة** **لكنها** **مخالفة**
للعادة **مذكور** **فلم** **يعذر** **فيها** **واما** **ورد** **السلام** **فلا** **انه** **كلام** **حقيقه** **وبله** **فلا** **انه** **كلام** **معنى** **ولو** **كان** **بين** **لسانه**
شئ **فانقلعه** **لا** **يفسد** **ها** **وان** **كان** **مقدار** **حمصة** **لانه** **ليس** **يعمل** **كثير** **ولو** **اخذ** **سمسمه** **من** **خارج** **نفسه** **لانه**
عمل **كثير** **كذا** **في** **الحائنه** **والله** **اي** **محمد** **اصلية** **الصلوة** **الوقية** **لذكر** **السايرة** **فيها** **بلا** **ضيق** **الوقت** **طالع**
الشمس **بوجه** **من** **الوجه** **اي** **بطل** **صاحبا** **فرضية** **الصلوة** **ونقيت** **نفلا** **فتمكث** **كما** **هو**
فاذا **اطلعت** **الشمس** **بمنها** **نفلا** **كذا** **في** **المصنف** **قيد** **بقوله** **قبل** **لعله** **لان** **الشمس** **لو** **طلعت** **قبل** **تبطل** **صلوته**
عندنا **وحقيقة** **خلاف** **الهما** **تقدم** **بيانه** **له** **ان** **تخرجه** **الوقت** **اما** **ان** **تفقد** **للفرض** **فاذا** **فسدت** **الفرضية**
لم **تبق** **التحرر** **عند** **تبطل** **اصل** **الصلوة** **ولها** **ان** **العار** **من** **ابطال** **صفة** **الفرضية** **ولا** **يلزم** **من** **بطلان** **الوصف**
بطلان **الاسل** **لان** **الوصف** **تابع** **له** **كم** **شرع** **في** **صور** **الكفارة** **ثم** **اكثر** **يكون** **صومه** **نفلا** **وقايلة** **الخلاف**
تظهر **فيمن** **فقهه** **في** **ذلك** **الحاله** **تتقصر** **طهارته** **عندها** **خلافه** **وكذا** **اذا** **اقتصر** **به** **انسان** **فيها** **يصح**
عندها **خلافه** **قال** **الامام** **ظهير** **الدين** **سمعت** **والذي** **يقول** **ليس** **مذهب** **المحمد** **في** **جميع** **المواضع** **بل**
فيما **لم** **يتمكن** **من** **اخراج** **نفسه** **عن** **العهد** **بالمضي** **في** **تلك** **الصلوة** **حتى** **قال** **محمد** **فيمن** **صلي** **ركعة** **من** **الظهر** **ثم**
اقبعت **انه** **يضيئ** **اليها** **ركعة** **اخرى** **ثم** **يقطع** **ثم** **يشترع** **مع** **الامام** **احترازا** **للتفعل** **فانه** **يتمكن** **من** **التقصي** **عن**
العهد **بالمضي** **فيها** **خلاف** **الصورتين** **المدكورتين** **من** **الحقائق** **الا** **ان** **تكون** **المصلي** **الوقية** **عن** **الاداء** **في**
الصورتين **الثانية** **وتنقص** **نقصه** **طالع** **في** **هذا** **المسئلة** **مستشاه** **من** **قوله** **وها** **فرضيتها** **يعني** **كان**

ابو يوسف مع ابي حنيفة في انقلاب الصلوة نقل في المستلزم لكن خالفه في المسئلة الثانية بان قال اذا اثار
المصلي ان يتم فرضه بنو قف على هيئة حتى ترتفع الشمس فيصل على تمامها يتم فرضه ولا يتقبل انقلابا ماصلا
قبل الطلوع وبعد خالف الفساد فيخرج به عن العمد الواجب ولا يحنيفه انه كان مأمورا باداء وقت صلوة
لا يتقبلها وقت مكره وها هنا قد دخل فلا يخرج عن العمد **ويكره فيه العبد وهو ما ليس فيه عيب صحيح**
لغاؤه وتقبل المصلا لانه نوع من العبد مناف للخشوع **الا للسرور عليه** يعني هذا اذا لم يمكن المصلي
ان يسجد على المصلا فسواء مرة لا يكره **والزوجة** وهي عن الاصابع او مدها حتى تصوب لقوله عليه السلام
لا تقرفع اصابعك وانت تصلح **والنحو** وهو وضع اليد على الخاصر لانه عليه السلام نهى عن ذلك
والشرا هو ان يميل ثوبه على راسه او كتفه ويرسل اظرافه لانه فعل اهل الكتاب **والحقص** وهو جمع الشعر
على الراس وشده بشئ حتى لا يصل لانه عليه السلام نهى عن ذلك **والكف** اي رفع ثوبه بين يديه
اذا اراد السجود كذا في المغرب لانه نوع تجبر وفي القنية لا يرسل كفيه في الصلوة لان في ارسالها كفت
الثوب وانه مكره وفيها مسكها ويكشف كفيه وهذا احوط **والانفا** وهو عند الكرخي ان ينصب قدميه
ويبعد على عتيقه وعند الطحاوي ان يقعد على اليقبة ويتصب ركبتيه ويضع يديه على الارض وهذا اصح
لانه اشبه بفعل الكلاب **والاثنان** المراد به هاهنا ان يلوي عنقه يمينا وشمالا لاجل حاله بحيث لا يحول صدره عن
القبلة انما كرم لقوله عليه السلام ولو علم المصلي من نتاجي لما التفت قيدنا بالقبلة لانه لو التفت لاجل لا
يكره ما روى انه عليه السلام كان يلتفت في الصلوة يمينا وشمالا ولو حول صدره عنها لم يطل صلاته كذا في الغاية
والربع لان فيه ترك سنة القعود للشهادة **غيره** ولانه لو تزعج بعد ولا يكره وفي القنية اجمع بين السور في
ركعة بركه عند بعض ولو قرا السور في ركعة ثم كررها في الثانية يكره الا في التوافل ويكره ان يفصل بين ركعتين
بسورة او سورتين **كذا** عند ابي حنيفة **عند تسليم** واي في الصلوة وهو عند الامم جمع ايه **باليد** وهو متعلق
بالعد وقال لا يكره قيد باليسيع والايات لانه لو عد الناس له وما شيه يكره اتفاقا وقيد باليد لانه لو عد القلب
لا يكره اتفاقا والعد باللسان مفسد اتفاقا قيس الخلاف في الفرائض واما في التوافل فغير مكره اتفاقا وقيل الخلاف
في التوافل واما في الفرائض فغير جائز اتفاقا والاظهر ان الخلاف في ذلك في ظاهر الرواية لما قول ابن عباس راي
النبى عليه السلام بعد الاية في الصلوة ولان فيه رعاية سنة القراءة والتسبيحات ولانه ان العد ليس من اعمال
الصلوة وقد قال عليه السلام ان في الصلوة لشغلا ومار وياه فضعيف وليس ثبت لعمول على الانداجين كان
العمل بها واما مراعاة السنة فممكنه بغير الاصابع والحفظ بالقلب واما بعد التسبيح والاي في خارج الصلوة فله
بعض ما روى ان عمر رضي الله عنه قال من فعل ذلك انبئوني انه بما لا يعلم وقال ابن مسعود له عدد ذنوبك لا تستغفر
منها وفي المستصحب المصحيح انه لا يكره لانه اسكن للقلوب واجلب للنشاط **فصل** في الحديث في الصلوة
في الاستخلاف لسيوق حديث يعني من سبقه الحديث في صلوته يتوضا ويبتني يا فيها على ما معنى
عزنا كما لو كان اماما جاز له استخلاف غيره اتفاقا قالوا بل يجب عليه الاستخلاف صيانة لصلوة القوم حتى
لو لم يستخلف ولم يستخلف القوم ولم يتقدم واحد بنفسه مقام الامام وخرج الامام من المسجد او من الصلوة
في الصلوة لم يطل صلوة القوم لانه على امامته ما لم يخرج منه حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد او
في المصنوف قبل الوضوء جاز لان تحريمه قائمه وهي شرط الصلوة فلا يشترط لها الطهارة فاذا خرج بلا استخلاف
يبقى اقتداءهم بلا امام ففسد صلواتهم وفي معراج الدراية اتفاق الروايات على ان الخليفة لا يصير اماما ما لم
ينزل امامه وصورة الاستخلاف ان يني الامام واضعا يده على يده موهما انه رجع هكذا روى عن النبي عليه السلام

ويأخذ ثوبه اخر ويجزى الى مقامه ولو احدث في ركعة او سجدة يتوضا بمحذ وبالا يرفع راسه ولو ترك
ركوعا يشير اليه بوضع يديه على ركبتيه وفي السجود على الجبهة وفي القراءة على النم وفي الخائبة اذا كان
الخليفة مسبوقا ولم يعرف كم صلى الامام وكم بقي عليه ركعة يعلى اربع ركعات ويقعد في كل ركعة وقال
الشافعي لا يجوز البناء يستقبل لان الحديث يناقض في الصلوة ولا وجود للشئ مع منافيه كالا يجوز اذا
احدث عمدا ولنا ان القياس ما قاله الشافعي لكن تركناه بالاثرو وهو قوله عليه السلام من قاء او رعت
او امدى في صلوته فليصرف وليتوضا وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقياسه بالحديث العبد غير صحيح لان
سبق الحديث سماوى وتعمد ليس كذلك كما ان الاكل ناسيا لا يفسد الصوم ولا كذلك العهد فيه وفي
الخلاصة المرأة كالمراة اذا امكنتها ان تمسح على خمارها وتصل البتة الى شعرها اما اذا احتاجت الى كشف
الرأس فلا يجوز لها البناء وكشف الدراع لا يمنع البناء اتفاقا ليست بعورة عند ابي حنيفة وفي التجريد
يستفي من تحت ثيابه ان امكنته ولا يستأنف وفي الخائبة لو اصاب جرحا حثه ثوب فسترها من غير قصد
فصال منها الدم لا يني اتفاقا لان الاحتراز عنه ممكن فاذا لم يحترز صار كانه نعل وفي المحيط لو وقع
على راسه الكثرى من الشجر في صلوته فتشبه بيني عند ابي يوسف لانه لا يصنع له قنار كالسماوى وعندها
لا يني لان نبات الشجر كان يصنع العباد فلا يكون كالسماوى ثم اذا بني فان كان اماما او منفردا قالا افضل
ان يعود الى مصلاه لتكون صلوته مؤداة في موضع واحد وان كان مقتدا با فان علم ان امامه لم يضر ففعله
ان يعود الى مكانه لان الانفراد في موضع الاقتداء مفسد للصلوة ولو استأنف **كافضا** لكونه خاليا
عن شبه الخلق **وتعبر** **لجوف** **واحتلام** **واغما** **وقفقه** يعني اذا عرض بشئ من هذه الاشياء في
الصلوة يستأنف ولا يني لان النص ورد في البناء حدث خارج من البدن موجب للحديث الاصغر في راعى
جميع ما ورد فيه لكونه مخالفا للقياس ويتعين الاستيناف ايضا اذا امكنت في موضع الصلوة بعد
سبق الحديث بدلالة قوله عليه السلام فليصرف وفي المنتقى هذا اذا نوى ملكته الصلوة وان لم
يتولا ففسد صلوته لانه يصير مود باجزائها فلها البناء وكذا ما بنا في الصلوة بدلالة قوله عليه السلام
ما لم يتكلم حتى اذا اتى الخوض فوجد فيه موضعا يقدر فيه على الوضوء فجاز منه الى طرف اخر يستأنف لانه
مشا من غير حاجة والتسبيح والتفليل لا يمنعان البناء وقيل يتوضا مرة وان زاد لا يني والاصح انه
يتوضا ثلثا ويأتى بسنن الوضوء **ولو خافه** اي المصلي سبق الحديث فانصرف ثم سبقه الحديث فتوضا **بهم**
واجب اي الاستيناف متعين عند ابي حنيفة لانه ترك التوجه الى القبلة من غير ضرورة لان الحديث لم
يكن موجودا ففسد صلوته لقوات شرطها وهو الاستقبال **ومحالفه** اي قال ابو يوسف يني كما لو
سبقه الحديث قبل الانصراف ليجزى عن المضي في صلوته **وبعد البناء لا تنضاج** بول مانع يعني اذا
اصاب المصلي بول اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسل يني عند ابي يوسف وقال لا يستأنف وفي المحيط
هذا اذا كان له ثوب واحد وان كان له ثوبان يخرج منهما الخمس من ساعته ويصلي في الاخر اتفاقا قاله
القياس على سبق الحديث والجامع كونها مانعين عن المضي في الصلوة ولها ان النص ويد على غير قياس في
الحديث السابق وهذا ليس بحديث فلا يقياس عليه **ولو استخلف** **مسبوق** يعني اذا سبق الامام حدث فاستخلف
مسبوقا **فدنه** عند امام صلوة الامام يفسد صلوته اي ابو يوسف صلوة المسبوق **مع القوم واقف**
عليه يعني قالا ففسد صلوته دون القوم قيد بقوله عند اتمام لانه لو خفقه قبل التشهد ففسد صلوة الكل
اتفاقا لانه ان صلوة الخليفة فسدت ففسد صلوة القوم لانها بمنية على صلوته ولها ان صلوة الخليفة فسدت

لوجود المفسد في خلاها واستلزامه بنا الفاسد على الفاسد فاسد ولا كذلك صلوة القوم لا فاسد قدمت
ويبقى المسبوق ان لا يتقدم للخلافه لانه عاجز عن السلام وان تقدم جاز وقدم مدركا وقت السلام ليل
بالقوم ويقوم هو الى قضا ما سبق به الامام **وعجز استخلافا في بعد التلاوة في الاوليين** يعني اذا سبق
الامام حدث بعد ما قرا في الركعتين الاوليين فاستخلف اميا جاز عند أبي يوسف وقال لا فسدت صلوة
الكل قيد بقوله بعد التلاوة في الاوليين لانه لو استخلف بعد ما صلى ركعة لا يجوز الاستخلاف اتفاقا
له ان فرض القراء قد ادى في الاوليين فلا حاجة اليها في الاخيرين فصار الامام في غيرهما سواء ولها
ان الاستخلاف انما جاز لاصلاح الصلوة وهو انما يتصور بمن له صلاحية الامامة والامام ليس باهل لها
فتفسد كما لو استخلف صبيا او امراه واماما ما قيل قراه الامام في الاوليين قراءة في الاخيرين ففي حق من
يتصور منه القراء والامام ليس كذلك **وصلوة امي** ويجوز ابو يوسف صلاة امي **نعلم** ما يجوز به العلق
بلا عمل كثير بعد ما صلى الاوليين بلا قراءه **فتلا في الاخيرين** وقال لا يجوز له ان الامام كان فيما مضى غير
مامور بالقراء وفي الشفع الثاني في بما امر به فتصور صلوته كامة كانت مكشوفة الراس فتحت بعمل
يسير ولها انه كان مامورا بالقراءة مطلقا لكنه كان معذورا العجز فاذا زال العجز فهو في الصلوة
استأنف كالعاري اذا وجد ثوبا بخلاف الامه لانها لم تكن محتاطة فيما مضى **ونسطها لولا بورد رعه**
يعني لو صلى الامم ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأها فسدت صلوته عندنا خلافا للشافعي لانه
انه كان مامورا بالاداء بلا قراءه قبل التعليم وبعد صار مامورا بالاداء بلا قراءه فامتنع لئلا الامم ولنا انما
مضى من صلوته كان ضعيفا لمقارنته بعذر العجز ومنه القوي على الضعيف غير جائز **واجاز استخلافا**
مقتد به خارج المسجد يعني اذا حدث فاستخلف رجلا من قندي به خارج المسجد جازت صلوة القوم
عند محمد خلافا لها لانه ان خارج المسجد في حكم داخله بواسطة اتصال الصفوف فيصح استخلافه من
الخارجين كما جاز من الداخلين ولهما ان خلوا مكان الامام فسد للصلوة لان المسجد له حكم المكان
الواحد ولهذا لو اقتدى الامام فيه عن بعد صح اذا لم يشقه حال الامام واذا اقتدى به في الصحى وبها
قدرا الصفيين لا يصح فادام الامام فيه لم يخل مكانه حكما فيصح استخلافه فاذا خرج خلا مكانه حقيقة
وحكما ففسد استخلافه وصلواتهم واما صلوة الامام فالاصح انها لا تفسد لانه في حق نفسه كالمنفرد
لفساد استخلافه لو قدم القوم رجلا قبل خروجه فصلواتهم جميع تامه لان تقديمهم كقصد منه ولو استخلف الامام
رجلا من وسط الصف فخرج قبل ان يقوم خليفه مكانه فصلواته من كان امامه فاسد لخلوهم عن الامام اذ الخليفه
لم يصل الى مكان الامام وهو كالقيام في موضع ما دام في المسجد فلما خرج بقي مكانه خاليا وصلوة من كان خلفه
جائزه لان الخليفه متقدم عليهم **وابطلنا استخلافا في حقهم** يعني اذا سبق الامام حدث فظف رجال
ونساه فاستخلف امراه بطلت صلوة الكل عندنا ونصح عند زفر لان الحاجة الى الامام في حق المقتدى دون الامام
والمرءه تصلح اماما للنساء ولنا ان الامام متى استخلف واحدا يكون الامام مقتديا ولهذا قالوا من ام قوما فحدث
فالماموم متعين للخلافه نوى ولم ينو والامام الاول ثم صلواته مقتديا بامام ثان حتى لو كان الامام مقترضا
فاحدث فخرج من المسجد وكان الماموم متفلا فسدت صلوة الامام دون الماموم لان اتباع القرض النقل
غير جائز ولو كان خلفه امراه واحده تفسد صلواته لكونها متعينة للخلافه والاصح انها لا تفسد مالم يستخلفها
قعدا لانها غير صالحه للامامة وهاهنا لما استخلف صار مقتديا بها فتفسد صلواته ثم تفسد صلوة الكل
لان صلواتهم مبنية على صلواته **ولو انه موصوف بانه وسهى عن القعود الاول فاستيقظ الاخر بعد الفجر**

اي بعد فراغ الامام وقد فاتت ثلث ركعات **امراه** اي اللاحق **بترك القعود** في موضع القعود وعند
زفر يقعد لان القعود واجب فلا يترك قصد ابتكر الامام ناسيا كالمسبوق ولنا ان اللاحق مود باعتبار
الوقت قاضيا لما انعقد احرام الامام ولهذا صار في حكم المقتدى فلا يفرا ولا يسجد للسهر ولو قعد مع
ترك الامام يكون مخالفا له بخلاف المسبوق كانه منفرد ولهذا يفرا ويسجد وفي الحائنه المسبوق ليس
كالمنفرد من كل وجه لان الاقتداء بالمنفرد صحيح وبالمسبوق غير صحيح **فصل في قضا الفوائت**
قضا فائته اي صلوة فرض فاتت عنه **بست** اي بحسب اوقات صلوات سنت موداه في اوقاتها
حال كونه **دا** اي تلك الفائتة **معي** يعني يعيد تلك الفائتة وحدها ولا تجب اعادتها ما صلى غيرها
مع تذكرها عند أبي حنيفة **والزما** مع اي مع اعادتها تلك **معي** اي خمس صلوات وانما قيد به
لان السادسة جائزه اتفاقا لها انه ادى الخمس حال قيام الترتيب قبل بلوغ الفوائت حدا الكثرة وهو ان
تصير الفوائت ستا فوقت فاسدة فلا تنقلب جائزه فتجب اعادتها والكثرة الحاصلة بالسادسة
انما تشر فيها بعدها لا في الخمس كما ان الكلب المعلم اذا ترك لكل ثلاث مرات يثبت الحل فيما بعد الثلاث
لا فيها فتفسد الخمس لكونها موداة بلا ترتيب وكذا ان الترتيب سقط بكثرة الفوائت والكثرة قايمة
بمجموع الست مستندة الى اولها كسابر المستندات لا بالسادسة فكانت صلى الخمس حال سقوط الترتيب
فوقت بمجموعه ولهذا قيل في هذه المسئلة الواحد المفسد للخمسة التي تقضى قبل السادسة
فتفسد الخمس لكونها موداة بلا ترتيب والمصلحة لها في السادسة واما قولها وقعت فاسدة فمنهوع يجوز
ان يقال انها موقوفه لاحتمال حصول الكثرة كما لا يتوقف ظهرا المقيم الصحيح يوم الجمعة لاحتمال ادراكه الجمعة
وفي المحيط عدم وجوب الاعاده عنده اذ لم يعلم من فاتته الصلوة وجوب الترتيب وفساد صلواته بدونه
واما اذا علم فعليه اعادتها الكل اتفاقا لان العبد مكلف بها عنده **وقضا ظهر وعصر من يومين** يعني من فاتته
صلواته ظهر من يوم وعصر من يوم **غيره** يعني غير معلوم عنده ايها الاولى ولم يقع تحريمه على شيء **بعض**
يعني يكون قضا وهاهنا عند أبي حنيفة ان يصلى الظهر ثم العصر ثم العبد الظهر فان كان ترك الظهر او العصر
الظهر الثاني فلا وان كان ترك العصر او الظهر الاول يقع **فلا او الكسر** اي يصلى العصر ثم الظهر ثم العصر فان
ترك العصر او الظهر الثاني فلا ولا الاولى بطل **واقتصر عليها** يعني لا اعليه فتضاظهر وعصر لا غير قيد بقوله
يومين لانها لو فاتت من يوم بمعنى الظهر ثم العصر اتفاقا وقيد بقوله غير مرتين لان الفائتة الاولى لو فاتت
معلومه عنده تقضى على موجب علمه اتفاقا وقيدنا بعدم وقوع تحريمه على شيء لانه لو وقع تحريمه على شيء
يعمل به اتفاقا لها ان الترتيب سقط بين الفائتين لانه عاجز عن رعايته كما سقط بالنسبة الى ولية ان
رعاية الترتيب ممكن هنا بما قلنا فلم يتحقق العجز فان قلت ذكر المصنف الحكم في صورتين ولم يذكر في
الثالث كما اذا نكث في ثلث صلوات ظهر وعصر ومغرب من ثلثة ايام ولم يدربها الاولى قلت لعدم الاختلاف
فيه يسقط الترتيب لان ما بين الفوائت تزيد بست صلوات وقال بعض المشايخ يحجب الترتيب فيه ايضا
لانه يعتبر ان تكون الفوائت في نفس ساء ولم توجد هاهنا فنسقط الترتيب يقول يصلى كيف شاء ومن لم
يسقط يقول يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر فيصلى سبع صلوات والاصل
فيه ان يعتبر الفائتات فيعدها كما وصفنا بعصرين ظهرين شر ياتي بالمغرب شر ياتي بعصرين ظهرين
ولو ترك العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب شر ياتي بالعشاء ثم يصلى بعدها سبعة
كالتي قبلها وعلى هذا وترتب الفوائت يعني فوجب الترتيب فلا يفسد بتذكر الوقتية **وتستظم الترتيب**

بالنسيان وقال الشافعي لا ترتب ولا سقوط بالنسيان له ان الترتيب انما يراعى بين الصلوات لضرورة الترتيب في الاوقات والفوايت مرسله عن الوقت ثابتة في الدعة فانتهى الترتيب عنها ولما قوله عليه السلام من امر عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها يعني لا يجوز في وقت التذكير غير ما قلنا ولهذا انجز الواحد وامرنا بقضاء الفوايت جميعا حين تذكرها فان الوقتية الثابتة بالخبر المتواتر وهذا لا يجوز فاعتبرنا الترتيب عند قلة الفوايت **واسقطناه** اي الترتيب بين الفوايت وبين الوقتية عند كثرتها اذا كانت الفوايت حديثه اما اذا كانت قديمة فاشتغل باذا الوقتيات زمانا ثم فوات عنه صلوة اخرى جاز اذا الوقتية بتذكرها عند بعض لسقوط الترتيب عنه ولم يحسن عند بعض استحسانا لان القدم جعلت كالعدم ومنه زجرنا له عن التهاون اختار صاحب المحيط القول الاول والصدور الشهيد القول الثاني والفتوى على الاول يستلزم اي بفوات ست صلوات لا شهر اى اسقطناه بفوات صلوات شهر كما قال في زمان ما دونه قليل عاجل فلهذا لا يجوز جعله اجلا في السلم ولنا ان اكثر تكون بالدخول في حدة التكرار وذا حاصل بفوات ست ثم الترتيب بعد ما سقط بكثره الفوايت يعود اذا قلنا عند بعض ذوال مانع كما كان يعود حتى الحاشية اذا ارتفعت الزوجية وهو مختار صاحب الهداية وعند اكثر من لا يعود وعليه الفتوى كما قلنا بحس اذا دخل عليه الما المجاري حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا **والفتوى** اي محمد في حدة الكثرة **دخول وقت السادسة** لان بدخوله ثبت الزيادة على الخمس فيكون في حكم التكرار **وعلمنا** به يعني ما اعتبر خروج وقت السادسة لان الزيادة على اوقات صلوات يومه وليه انما يحصل بان يتكرر وقت صلوة يتأخره وذلك بخروج وجهه **ولو صلى الظهر بغير طهر ثم صلى العصر** اي الظهر حال كونه ذكرا لا دابة الظهر بغير طهران **ثم قضى الظهر وحدها** اي دون العصر ثم صلى المغرب ذكرا اجزاها اي صلوة المغرب وقال زفر لا يجوز قيد بقوله ذكرا لانه لو كان ناسيا جاز العصر اتفاقا هذا اذا علم ان العصر جاز لا يجوز له المغرب اتفاقا من المصنف لانه صلاها مع تذكر العصر وهي كانت فاسده بتذكر الظهر فلا يجوز كما لم يحز عصره ولنا ان فساد الظهر قوى لكونها بلا طهران فافسد تذكر العصر وفساد العصر ضعيف لكونها لا ترتب وهو ساقط عند الشافعي فلم يكن بالعصر في حكم الغايبة بيقين فلم يفسد تذكرها المغرب فصار كمن جمع بين قن ومدبر حيث صح في القن عصيته لان مع المدبر مختلف فيه **ولو طهر اجزا العصر** يعني لو طهر في الصورة السابقة ان العصر جاز من حين صلاها مع تذكر الظهر **امراه باعادتها** اي باعادة الظهر والعصر **الظهر وحده** يعني قال زفر يعيد الظهر وحدها لان طهره الاجزاء مع تذكر الظهر فابهر مقام نسيان الظهر فيجوز عصره ولنا ان قيد الظن غير معتبر لعدم ابتنايه على دليل شرعي حتى لو اعيد الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن ان العصر له جاز به بحرية لان طهره مستند الى ظن معتبر كظن الشافعي فان الترتيب غير واجب عنده **واسقطوا التحسين** **الحاشية** يعني اذا اصاف الوقت ولم يسع فيه شروع الوقتية والغايبة جميعا اسقطوا الترتيب وجوزوا اذا الوقتية مع تذكر الغايبة خلا فالما لك قيد الحاضر بالوقت لان تضيق نفس الصلوة الحاضر غير مفسد اتفاقا كمن صلى الجمعة اذا تذكر الفجر وكان بحيث لو اشتغل به بوقت الجمعة دون الوقت يصلي الفجر لا الجمعة وقيدنا شرعها جميعا لانه لو شرع في الوقتية مع تذكر الغايبة في سعة الوقت وطال القرائة حتى ضاق لا يجوز صلوة فيجب عليه ان يقطعها ويشرع فيها ثانيا كذا في النهاية لانه عموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولنا ان الوقتية فريضة بالنص فلا يجوز تقويتها برعاية الترتيب الواجب بخبر الواحد اعلم ان المعتبر عند محمد الوقت المستحب للحاضر وعندنا اصل الوقت حتى ان من قطع

حرمه الله تعالى
لا يقرأ الفجر في الصلاة
تذكر الفجر في الصلاة
سرى خلاص

الظهر وامكن اذا وقع قبل تغير الشمس ولكن يقع كل العصر وبعضه بعد التغير لا يلزم الترتيب عنده ويلزم عندها **وعلمنا** **بالجمل** **والجمل** يعني اذا اسلم حزني بدار الحرب ولم يعلم وجوب الصلوة ونحوها ومكث فيها ثم علم انه لا يلزمه قضاءه عندنا وقال زفر يلزمه لان الجمل بالشرائع لا يمنع وجوبها كما ان الجمل بالامان لا يمنع وجوبه وكما لو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يجب عليه ولنا ان الانسان عاجز عن الايمان بالشرائع قبل العلم بها فكيف تلزمه بخلاف الايمان لان الدلائل على وجود الصانع ظاهرة وبخلاف من اسلم في دار الاسلام لا ينادي العلم وتشرع الاحكام فلا يكون معذورا في ترك فعله **ونلزمه باعادة** **فرض ارتد عقبه** **وتاب في الوقت** يعني اذا صلى فرض الوقت ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم في الوقت يجب عليه اعادة عندنا ولا يجب عند الشافعي لان نفس الرد لا تبطل العمل الا بالموت عليها لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاوليك حبسوا في اعمالهم ولنا ان العمل يبطل بالكفر لقوله تعالى ومن يرتد عن الايمان فلهذا لا يجوز تعليق الحكم بكل من الشراطين فيجعل بالنصر المطلق وبالقيود ايضا واذا بطل جعل كانه لم يصل فاذا اسلم في الوقت يجب عليه **الا** **ولا يوجب قضا ما فاتة زمان الرد** يعني اذا مضت المدع على رده ثم اسلم لا يجب عليه قضا ما فاتة فيها من الفرائض عندنا ويجب عند الشافعي لتأخر قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وهو بعمومها يتناول المرتد وله ان المرتد مخصوص منه اذا كفر في الاصل لم يعلم محاسن الاسلام فلا يلزمه ما فيه من التكليف ولو كان واجبا عليه قضا المتركات في كفره لكان يمنع عن الاسلام فحققت لذلك ولا كذلك المرتد لانه علم بحسن الاسلام وتركه عناد فلم يستحق التخفيف **ولقد لا تقبل منه فصل** في السنن الرواتب وادراك الفريضة وفي النوافل واحكامها والتدوير **اربع قبل الظهر تسلمة** لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هكذا وذكر في الوجيز السنة عند الشافعي ان يصلي الاربع بتسليمين لا تقبل قول اخر عنه وكذا نقل مذهبه في الهداية المصنف لم يذكر هذا الخلاف فيها لانه عليه السلام كان يصليها بتسليمين رواه ابو هريرة قلنا معناه بتشهدين من باب ذكر الحال واداءه المجل وهذا التاويل مروي عن ابن سعد من اذنيه **وركعتان قبل العصر وبعد** **الظهر والمغرب والعشاء** ابتد القندوري بذكر سنة الفجر كونه اقوى وابتد المصنف بذكر سنة الظهر لان الظهر اول صلوة وجبت على النبي صلى الله عليه وسلم **ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء** **وبعد** اختار لفظ يستحب لان النبي صلى الله عليه وسلم ما واظف عليها **ولم نقتض** **التسليم في النفل** **مطلقا** اي في الليل والنهار وقال الشافعي النفل فيهما بركعتين افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى **فانما عدا** يعني عندنا في حقيقته النفل الاربع فيهما افضل **وقالاهن** **نهارا** يعني الاربع في النهار افضل **وتلك ليل** يعني الثانية في الليل افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل مثنى مثنى وله ما روى انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعا وكان يواظف على الاربع في الضحى وما رواه محمود علي ان معنى قوله مثنى مثنى سفعلا وترا ولفظ النهار في الحديث غريب رواه فلا يجعل به **والثانية** اي ثمان ركعات بتسليمه ولو قال وثمان ركعات لكان حسنا لان ثمان ركعات عكس التواتر **فقط** فيه اي لا مزيد عليها في الليل **جائزه** عندنا في حقيقته وقال غير جائزه قيد بقوله فقط اشار الى ان الزيادة على الثانية لا يجوز اتفاقا وقيد بقوله فيه متدما على عاملة لان الثانية في النهار غير جائزه اتفاقا اعلم ان المصنف اتبع صاحب الهداية في جعل الثانية بالليل جائزه عندنا بخلافها لكن ذكر في النهاية ما يذهب في تخصيص ذكرها في حقيقته لان النافلة في الليل الى الثانية جائزه بغير كراهة اتفاقا وفيما رواها مكرهه اتفاقا في عامة روايات

الكتب لهما ما روي به ولم يروى انه عليه السلام صلى ثمان ركعات في الليل بتسليمه وسجدة الشكر
غير شروعه يعني ليست بقربة بل مكر وهذه لا يثبت عليها عندنا في حقيقته خلافا لما روي في الخبرين
فمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلوة عندها ولا تجوز عندها لهما ما روي انه عليه السلام كان اذا راى
مبتلا او سمع ما يسمع يسجد لله شكرا وله ان التقرب بالركعة الواحدة منه غير فلا يتقرب بها
دونها وما روي به كان في الاستدانة فخرج بالثبوت **وبقدم اول الظاهر** فانه على ثابتهما
في الوقت **واخر** يعني من ترك السنة الاولى ليرى الظاهر بالجماعة قضاها في الوقت بالاتفاق لكن
يقدمها على السنة الثانية للظهور عندنا في يوسف لان الاولى فائتة والركعتين وقتيه فيبدأ بالفايتة
كما في الفريض وقال محمد بن يوسف لان السنة الاولى فائتة عن محلها فلا تجوز تقويت الثانية عن محلها الا انها
شرعت متصلة بالفرض **وقيل لعكس في الاصح** ذكر في الجامع الصغير ان ابا يوسف يقدم الثانية ومحمد
بن يوسف وهذا الاصح لان ابا يوسف اعتبر المحل في مسئلة اخرى وقال من ادرك الامام في الركوع يوم العيد
يا في تسبيحاته لا يقرأ في محلها ومحمد لم يعتبر وقال في تكبيرات العيد لا يقرأ واجبه والتسبيحات سنة
واسجد محمد قضا سنة الفجر **والجواب** بعد طاعة الشمس وقالا لا تقضى ولو قضى تكون سنة عنده ونفلا
عندها قيد بالفجر لان سائر السن لا تقضى بعد الوقت اتفاقا وقيد وحدها لانها اذا كانت تقضى اتفاقا
الى الزوال وفي بعده اختلاف المشايخ وقيد بقوله بعد طلوع الشمس لا تقضى قبل الطلوع اتفاقا
له قوله عليه السلام من فاتته سنة الفجر فليقضها ولها ان لقضا انما يكون في الواجب والسن غير
واجبه فلا تقضى الا ان قضا سنة الفجر جاز تبعا لفرضها بحيث يصح ليلة الغرض وفيما وراه يبقى على الاصل
اقول لو قال وجوز قضا سنة الفجر لان المذكور في المنظومة ان سنة الفجر تقضى عنده خلافا لهما والمنصف
نص بالخلاف في الاستحباب ولم يرد في قولهما فاعلم منه ان قضاها غير مستحب عندهما ويتوهم منه انه جاز
بلا استصحاب لان في الاستصحاب لا يستلزم نفي الجواز مع انه صرح في شرحه انها لا تقضى عندها **واذا ادرك**
ما صلى الامام في الثانية الفجر صلى السنة خارج المسجد لانها اقوى لقوله عليه السلام صلوا سنة الفجر وان
طردكم الخيل وجوز شأنا المفتي ترك السن لحاجة الناس الى فتواه لاسنه الفجر قيد بقوله خارج المسجد
لانه لو صلى في المسجد لصار منهما بمخالفة الجماعة وقد نفى عن مواضع التهمة وفي الثانية اذا وجد في
خارج المسجد موضع وان لم يجد صلاها في المسجد ويبعد من الصف بها امكنه حذر من التهمة **ان لم يجد موضعها**
اي فوق الركعة الثانية ليكون جامعها بين فضيلتي السنة والجماعة قيد به لانه لو خاف فوقها لم يصل السنة
واقترن بالامام لان سنة الجماعة اكمل ما روي انه عليه السلام قال لقد همت ان استخلف من يصلي بالناس وانظر
الى من لم يحضر الجماعة فامر احراق بيوتهم **وان ادركه في غير ما في غير صلوة الفجر** شرح **وتترك السنة** لان التنقل
بعد الاقامة للغير مكره **وان اقبلت الصلوة بعد الشروع في التطوع** يعني اذا شرع الامام في الصلوة بعد
شروع القاصد في التطوع **ان شق طأ** يضيف الى الركعة الاولى والثالثة سواء قيدها بالسجدة او لا ركعة
اخرى حيانه للعمل عن البطلان لان الوتر ممتزج ولا يزيد عليها ليكون مبتدأ بالتطوع بعد الاقامة او
بعد ما صلى ان اقبلت بعد ما صلى من الفجر او المغرب ركعة قطع صلوته وشارك الامام اما في الفجر
يقطعها ولم يقطع التطوع لان القطع في الفريضة لاجل ان يوفى بها على الكمال لان النقص لا كمال كمال
المسجد للبناء ولا كذلك التطوع **فان قيد الثانية فيها بالسجدة** اي ان صلى الثانية الفجر والمغرب ثم صلوة
ولا يقطعها لان لاكثر حكم الكل ولم يشارك في صلوة الامام لانه يكون مستغفرا بالتك بعد المغرب

سنة التسليم

فمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلوة عندها ولا تجوز عندها لهما ما روي انه عليه السلام كان اذا راى مبتلا او سمع ما يسمع يسجد لله شكرا وله ان التقرب بالركعة الواحدة منه غير فلا يتقرب بها دونها وما روي به كان في الاستدانة فخرج بالثبوت

وهو غير مشروع فان قلت كان الحسن ان يشارك الامام ويصلي بعد فراغه الرابعة كما روي كذا عن ابي
يوسف قلت لا يحسن ذلك لان فيه مخالفة الامام فان قلت هذه مخالفة بعد الفراغ فلا باس بها كقيم
اقتدا بمسافر يصلي ركعتين بعده قلت صلوة المسافر والمقيم كانت واحدة في الاصل وهاهنا ليس
كذلك كذا في الثانية يفهم مما سبق انه ان لم يقيد الثانية بالسجدة قطعها لا تقام ثم بعد **وان**
غيرها اي ان كان ما ذكر من الاقامة بعد ادا الركعة في غير صلوة الفجر او المغرب **اضاف ثابته**
وشارك الامام لصيانته العمل عن البطلان وادراك فضيلة الجماعة **وان عقد الثالثة** اي قيدها
بالسجدة **ان وشارك الامام للتنقل** فان قلت اليس للتنقل بجماعة مكرها خارج رمضان قلت نعم
اذا كان صلوة الامام والقوم نفلا واما اتباع التنقل بالفرض فغير مكره وعن شمس الاجم ان التنقل
بالجماعة اغنايكم اذا كان على سبيل التداعي واما الواقدي واهل اثنان بواحد لا يكره فيه وان قلنا
اربعة بواحد يكره اتفاقا وانما قيد بعقد الثالثة لانه لو لم يعقدها يقطعها لان الثالثة تحمل الرفق فيقطعها
اجزا ان الفضيلة للجماعة واختلفت في كيفية القطع قيل يعود الى القعدة ثم يسلم لان الخروج عن صلوة معتد
بها انما شرع بالقعدة وقيل يقطع قائما بتسليم وهو الاصح لان القعدة شرعت للتخفيف وهذا قطع ليس بتخفيف
الا في العصر فانه لا يشارك الامام فيه لان التنقل بعد مكره **وفوجب الاتمام بالشرع** يعني من شرع
في نافله وجب عليه اتمامها عندنا وقال الشافعي لا يجب لانه متبرع وكذا انه التزم عبادته صوم او صلوة فوجب
اتمامها صونا عن البطلان لا بما غير محتج به بهذا الاعتبار قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **والفصل في الفساد**
هذا فروع لما قبله اي عندنا يجب على المتطوع بافساد ما شرع فيه لان اتمامه واجب وعنده لا يجب الفضا
لان اتمامه غير واجب **ويقتضي بقضا رابعه تجرد عن القراءة** وهما **ثلاث** يعني من شرع في رابعه
ناقله ولم يقرأ فيها شيئا من اربع يوسف بقضا اربع وهما بقضا اثنين لانه ان ترك القراءة لا يوجب بطلان
التحرر بل جواز صلوة الا في القراءة فيصح شروعه في الاربع فيلزم منه قضاها لافسادها بترك القراءة
ولها ان افعال الصلوة لما فعلت بترك القراءة بطلت بخبر منته لانها انما عقدت لاجلها فلم يصح بها شروعه
في الشفع الثاني لانه بمنزلة صلوة على حدة ايها الطالب يظهر لك مما سبق انه لو قرأ في احدى الاخرين فقط يكون
الحكم خلافا في مسئلة المتر يعني اربعه بقضا لبقا التحريم وثنتين عندها لبطلان التحريم ولو قرأ في الاولين
لا غير فغلبه قضا الاخرين اتفاقا لبقا التحريم وصحة الشروع في الشفع الثاني ولو قرأ في الاخرين
لا غير فعليه قضا الاولين اتفاقا لمعندها فلان الشروع لم يصح في الشفع الثاني واما عنده فلانه
قرا فيما صح شروعه فيه **ولو تجردت من كل شفع ركعة** يعني من شرع في نافله رابعه ولم يقرأ في ركعة
من الشفع الاول وركعة من الشفع الثاني **افترى محمد بقضا اثنين** لان ترك القراءة في احدى الركعتين يوجب
فسادا التحريم عنده فلم يصح الشروع في الشفع الثاني **وهما بالكا** اي هما اقبيا بقضا الاربع اما ابا يوسف
فقد مر على اصله من ان ترك القراءة لا يفسد التحريم واما ابو حنيفة فقد عمل في المسئلة السابقة بالقياس
وفي هذه المسئلة بالاستصحاب وهو ان التحريم وان فسدت بترك القراءة في ركعة لان الفرض عند بعض العلماء اربعة
ركعة فقط فصارت ملازمة للشفع الثاني فوجب قضا الاربع وهذا الحكم مذکور في الجامع الصغير رواه
محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة وحكي ان ابا يوسف انكره وقال روي لك عن ابي حنيفة قضا ثنتين كما هو
مذهبك ولم يرجع محمد عن روايته وقال روي لي ونسيت والمشايع اخبروا قول محمد لان الاصل السابق
في اعلاه واعتذر لابي يوسف بان ما حفظ هو قياس مذهب ابي حنيفة لان التحريم متعذر بالفساد وبترك

وان لم يدرى الا بركعة واحدة

ولا يلزم سبيل المتبرع

فيا رخصت في الاصل

لكن ثبت وجوبه لانه

القراء في ركعتين لا يلزمه الشفع الثاني الشرع يحتمل ان ابا يوسف ذكر القياس والاستحسان فحفظ محمد
جواب الاستحسان ايها الطالب يعرف من هذا التوجيه انه لو قرأ في إحدى الأولين يكون الخلاف كما في هذه
المسئلة ولو قرأ في الأولين وإحدى الآخرتين فعليه قضا الآخرتين اتفاقا لصحة الشرع في الشفع الثاني
وفساد بترك القراء ولو قرأ في الآخرتين وإحدى الأولين فعليه قضا الأولين اتفاقا اما عنده
فلفساد التخييم واما عندهما فوجود القراء فيما صح شرعه فيه وهو الشفع الثاني **ويذكره بالبلغة**
لبنها ونقصها يعني من شرع في الصلوة بنية الاربع لزمه ادا الاربع وكذا قضاها وان
افسده كيف ما وجد القاطع عند ابي يوسف في قوله الاول قيد بينهما اي بنية الرباعية لانه لو شرع
في الثاني لم يملك البنية لا يلزمه ركعتان اتفاقا ولو نوى أكثر من الاربع لا يلزمه اتفاقا من المتعاقبات **وهي**
بشفع اي هما يلزمه ادا شفع **وبقضاها** ان وجد في خلا له اي وجد الفعل القاطع في خلال الشفع
الاول او الثاني قيد بقوله في خلا له لان القاطع لو وجد بعدما قعد قدر التشهد لا يلزمه قضا
اعلم ان القاطع لو وجد في خلا الثاني ولم يقعد في الشفع الاول يفسد الكل اتفاقا لانه ان الشرع
ملزم كالنذر فلو نذر ان يصلي اربعاً يلزمه فكذا اذا شرع في الاربع ولها ان النذر ملزم لذاته والشرع
ملزم لمعيانه المودي عن البطالان فيكون ملزماً للشرع فيه ولما لا صحة للشرع فيه الا به كالمركبة الثانية
واما الشفع الثاني فلم يتوقف صحة الشفع الاول عليه ولم يوجد ايضا الشرع فيه لانه انما يحصل بالقيام الى
الثالث فلا يلزم بشرع الشفع الاول **ولو ترك الفعلة الاولى في رباعية النفل حكم محمد بالفساد**
اي بفساد الشفع الاول ولم يحكم بفساده قيد بالنفل اذ الفرض لا يفسد به اتفاقا لانه ان كل شفع من النفل
كصلوة الظهر للمسافر وهذا وجبت القراء بكل شفع وفساد الشفع الثاني لا يبري الى الاول اذا وجد الفعلة
في الاول فتكون الفعلة في كل منهما فرضاً فيفسد بتركها ولها ان الفعلة انما فرضت اذا وجد بها الخروج والنفال
والنتفل لما ترك الفعلة وقام الى الثالثة صار الكل صلوة واحدة كصلوة الظهر فلم تضر الفعلة فرضاً **وسمي عن**
السورة في الاوامر من الفرض لم يوجب قضاها في الثاني يعني من سمي عن قراءة سورة في الشفع الاول من
الفرض لا يجب قضاها في الثاني عند ابي يوسف ويجب عندها قيد بالسورة لانه اذا سمي عن الفاعلة لا يقضيها
اتفاقا لانه ان قراءة السورة في الآخرتين غير مشروع فلا يمكن قضاها كما اذا ترك الفاعلة ولها ان الآخرتين
شبهتا المحلية بالسورة لان جملة الصلوة موضع التزامها بالكتاب والا وليتان تعينتا للقراء بخبر الواحد فلا
تخرج الاخرتان عن المحلية بالكلية ولو قضيت الفاعلة لتكررت في ركعة وهو غير مشروع ولو قضيت
السورة فيها لاجتماع الفاعلة والسورة وهو مشروع **واوجبا في القضا في وقت مباح لقطع المودي لقطع**
ما شرع فيه من الفعل في **الوقت المكروه** وقال زفر لا يجب لان الاداء فيه منهى عنه فلا يلزم بالشرع كصوم
يوم العيد ولنا ان المنهي عنه هو الصلوة والشرع ليس بصلوة ولهذا لو حلف لا يصلي بالشرع لم يثبت
ما لم يصلي ركعة فصيح ان لا يكون سببا للوجوب وقضاها في وقت اخر بخلاف الصوم فان نفس الشرع فيه
صوم ولهذا لم يثبت بالشرع من حلف لا يصوم وهو منهى عنه فلا يجب شي وعكسناه **لقطع مضمون الوجوب**
يعني ما اوجبتا القضا على من شرع في صلوة او صوم على ظن انه واجب عليه ثم تبين انه غير واجب وقال
زفر يجب قضاها لان ما شرع بعد ما تبين انه غير واجب بغيره فلا والنفل مضمون بالشرع ولنا ان
من شرع نفلاً لا اذا فعله فلهما تمامه ومن شرع على ظن الوجوب لا يلزم شي لا يسقط عنه
فاعليه فافتقرا فاذا انعدم الالتزام انعدم الوجوب **ولو اقتدى بمفترض متفعل حال من فاعله**

يعني لم يشرع في
الشفع الثاني

فافسده اي افسده ما شرع فيه مع الامام ثم اقتدى به فيه اي الامام فيها افسده بنوى قضا اي قضا
ما لزمه بالشرع **اجزأ عنه** اي اجزأنا اقتداه عن قضا ما لزمه وقال زفر لا يجوز قيد بقوله فافسده
لانه لو افسده نفلاً لا شرع فيه وحده ثم اقتدى بخبر من نوى قضا ذلك لا يصح الاقتدا اتفاقا وقيد بقوله
فيه لانه لو اقتدى بعد فراغه وشرعه في فرض اخر بنوى قضا ذلك لا يصح الاقتدا اتفاقا لانه ان قضاها
افسده واجب عليه فلا يجوز الاقتدا فيه بمفترض كما لم يجوز الاقتدا بمفترض اخر ولنا ان الصلوة التي اتى
بها قضا غير تلك الصلوة التي التزمها بالشرع الاول فلا يكون هذا الاقتدا بين فرضين متعاقبين من جنس
وحكم **والجواب** الاقتدا في **خامسة قام اليها يلزمه بالنفل** وافتى الكا يعني من صلى الظهر خمساً
ساجدا وقعد في الرابعة فاقترى به انسان في هذه الحالة يلزمه ركعتان عند ابي يوسف وست ركعات
عند محمد ولا بد من التعمد قدر التشهد لانه لو لم يقعد صلا للكل نفلاً اتفاقا وكان على المصنف ان يبين عليه
اعلم ان الخلاف هكذا مذكور في المنظومة وذكر في الهداية وخلاصة الفتاوى ان هذا الخلاف بين محمد
وصاحبه لاني يوسف انه لو اقتدى به في النفل بعد ما خرج من الفرض بتمامه فلا يلزمه غير هذا
الشفع ولمحمد انه شرع في تخريمه الامام فيلزمه ما ادى الامام بها **ولو افسد المقتدى المذكور صلوات**
نفسه وهي ما شرع فيه مع الامام **يلزمه قضا ثنتين** اي ابي يوسف قضا ركعتين **منعه** اي محمد
قضاها **مطلقاً** اي ثنتين كانت او اكثر لان هذه الصلوة غير مضمونة في حق الامام لانه لو افسد الخامسة
لا يلزمه قضا ركعتين فلو صارت مضمونة في حق المقتدى لصار بمنزلة المفترض بالنفل وهو باطل ولاني يوسف
ان الفهم سقط في حق الامام بسبب عارض وهو شرعه ساجدا على غير انه يسقط الواجب عنه ولا كذلك المقتدى
لانه عامد في الشرع وملزم للاداء فيلزم **الوجع** في وقت شرع الصلوة بنية **فرض** **ونفل** **تخرج المضرى** يخرج
ابي يوسف الفرض لان الفرض لقوى فلا يعارضه الادنى فتلغو بنية النفل **وانكأها** اي محمد صلواته لانه لا يمكن ان
تنصف بالزمين لثنا بينهما ولا باحد **هما** لعدم التعيين ولا بعضهما باحد **هما** وبعضها بالآخر لا تقبل التخييم
بهذا الاعتبار فيبطل اصل الصلوة او نذر ركعتين **بغير طهر** **نذر** **مهما** اي ابي يوسف بركعتين **بغير طهر** لان
النذر لما لزمه عليه ركعتين التزمهما بطهران لان الصلوة لا تكون الا بها وقوله بعد بغير طهر يكون مجموعاً
الترمه فلا يصح **واهدق** اي محمد لا يلزمه بشي لانه نذر معصية والنذر عما ليس بقربة غير صحيح او **بغير قراه**
يعني لو نذر ركعتين بلا قراه فيهما **او ركعة** **او ثلاثا** يعني لو نذر ان يصلي ركعة واحدة او نذر ان يصلي ثلاث ركعات
حكما اي الرمناه ركعتين بقراه **وششش** لرمناه بركعتين في صورة نذر ركعة **واربع** اي يارب ركعات في
صورة نذر ثلاثا **لا بالاهدار فيها** **وتشفع** يعني قال زفر لا يلزمه شي في الصور الاولى والثالثة لان الصلوة
بلا قراه والركعة الواحدة غير صحيحة فزعم فلا يصح نذر وفي الصورة الثانية يلزمه ركعتان لانه نذر بشفع وركعة
زاد عليه فيصح الاول وتلغو الزيادة ولنا ان التزام شي التزام عملاً لا صحة له الا به فصار كانه نذر ان يصلي
بقراءة ركعتين واربعاً لان الصلوة غير صحيحة ما لم يكن شفعاً وبقراه الا ان محمداً احتج الى الفرق بين التزام الصلوة
بغير طهارة والتزام الصلوة بغير قراه حيث اهدر الاول دون الثاني والفرق ان الصلوة بغير طهارة ليست
عبادة فلم يصح نذر الصلوة اما الصلوة بغير قراه عبادة كذا في التمهيس **وفي كان كذا فاذاها في اقل**
من شرفه اجزأها يعني اذا نذر ان يصلي في مكان شريف كالمسجد الحرام مثلاً وصلى في مكان اقل شرفاً
منه جاز عند زفر لا يجوز وكذا الصور والصدقة اعلم ان افضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي
عليه السلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحى ثم البيت كذا في المصنف لانه قوله تعالى واوفوا

بعد الله اذا اعاهدتم فوجب عليه الاتيان بما قيد به ولنا ان تخصيص العبد عبادته بممكن للعود وانما يعتبر
 التخصيص اذا كان من قبل الله تعالى فيبقى النذر مطلقا فيصلي ابن شا ولو نذر في عبادة في غد فما ضرت فيه
 الزمانا بقتضائها وقالا في لا يلزمه قضاء وها قيد بالعدل لا بالوقالت على ان اصيل كذا يوم حضي لا يلزمها
 شي اتفاقا لانه انما اضافت العبادة الى يوم لم يصلح الفعل المنذر وكما لو قالت يوم حضي ولنا ان النذر في ذاته
 قابل للاداء فيه فصرف عنه مانع سماوي فيجب قضاؤها بخلاف قولها يوم حضي لانه بمقارنته ما بينا في المنذر ولم
 يصرفها الى ما لم يجب وجوز ان تنقل القادر على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح لما روي انه عليه السلام
 كان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا بلا عذر قيد بالنقل لانه القادر على القيام ولا يجوز ان يقصر عن قاعدا واختلنا
 في كيفية النذور في غيرها حالة الشهد عند ابي حنيفة انه يعقد كيف يشاء لانه كما جاز له ان يترك اصل القيام وترك
 صفة النذور اولى جوازا وعن محمد انه يترجع لانه اعدل وعن ابي يوسف انه يحتمل لان عامة صلوة النبي عليه السلام
 في اخر عمره كانت بالاحتيان وعرف قرائنه يعقد كما يعقد في التشهد وهذا هو المختار لانه عهد مشروعا في
 الصلوة وكذا الجار والمجير وخبر مبتدأ محذوف تقديره فتعود المشغل من غير عذر جازع عند ابي حنيفة
 كما سبق بعدا فضا حجة به اي بعد شروعه في الصلوة بالقيام وقالا لا يجوز لان الشروع قائما ملزم للقيام
 كما لو نذر ان يصلي قائما وضع في النذور بعد الشروع قائما لان افتتاح النقل قاعدا من غير عذر جازع اتفاقا
 المحتايين ولنا ان ابتداء النقل قاعدا جازع فضا اولي لانه اسهل من الابتداء والجواب عنها ان النذر بالصلوة
 قائما ملزم لذاته لانه التزم القيام فضا والشروع ليس ملزما لذاته المودى وهي لا تحتاج الى القيام فاشبه
 النذر بالج ما شيا فانه يلزمه المشي حتى لو تركه لزمه دم ولو شرع في الحج ما شيا لا يلزمه المشي اذ الفرض
 قاعدا مع القدرة على القيام في مركب جازع راى سفيته جازع له غير عذر جازع عند ابي حنيفة مع اللامعة
 وقالا لا يجوز اذ بالاداء ان يكون الركوع والسجود لان الاداء بالايما غير جازع اتفاقا فضا كان او فلا وقد
 الفرض لان اذا النقل قاعدا يجوز اتفاقا وقيد بالركب لان اذا الفرض على الدابة لا يجوز اتفاقا وقد بقوله جازع ان
 المركب لو كان موقوفا لا يجوز اتفاقا وان كان مريوطا فان تحرك بالركب غير موقوف فضا كان او لا وقد بقوله جازع ان
 كذا في الغاية وقيد بقوله من غير عذر لانه لو كان محال يدور راسه يجوز اتفاقا لانه لو كان يدور راسه
 السفينة الجارية فضا رت الضرر باعتبار الغالب كالحققة ولها ان العبد لو كان فلا يسقط الا بعد
 متحقق ويوم المشي بلا عذر سواء كان مريوطا او مسافرا على الدابة لفظ المتشغل مثا لو لم يصلي السن الرواتب
 فانها جازع على الدابة وعن ابي حنيفة انه لا يجوز لسنة الفريضة اكد قيد به لان المختص لا يجوز له الايما
 على الدابة الا بعد ركنا اذا كانت دابته جوا بحيث لو نزل لم يمكنه الركوب او خاف من العدو ولم يحسن
 موضعا للصلوة ونحوها لا يلزمه الاعادة اذا قدر وفي الحائيه اذا صلى على دابة بعد ان لم يقدر على
 ايضا فها يجوز الايما عليها وان كانت تسير وان قدر لا يجوز لاختلاف المكان يسير وفي القتيبة اذا سترها والكلها
 لا يجوز له الفرض والصلوة وقيد بالدابة لان النقل بالايما لا يجوز للماشي والشيخ في البحر والامعة عن العلوية
 في موضع جلوسه في رايه من التجاسه عند الأكثرين ان اعتبار الاركان لا يسقط فظهاه المتكبر اذ لا يخلو
 يلزم منه جهو لا ركوع لان الركوع والسجود له خلاف وهو الايما واليه ولا يلزم من المشي
 الى خلف سقوطه لاختلافه واما المجده فكالدابة ان طرقها على الدابة وان لم يكن قد السجود
 قدر الليل وقيل قدر فرس متعبين والاصح انه جازع في موضع يجوز للسافر ان يخرج ان يقصر فيه رايه في النذر
 انه عليه السلام كان يصلي على جاره وهو متوجه الى خيبر يومئذ اياه

في المصنوع افتتاح الصلوة مستقبل القبلة أو مستند برأها من المحيط اعتبارا بالخارج ولما روي أنه
 عليه السلام كان راكبا على الحمار في المدينة يومى وقال لا يجوز لأن جوانه ورد على المداية خارج
 المصنوع فلا يقاس عليه غيره وما رواه شاذ **ومنع البناء بعد النزول** يعني إذا صلى
 ركعة بالأيما راكبا ثم نزل لا يجوز أن يعنى عليها صلواته عند أبي يوسف وقال لا يجوز لسهو أن المودى
 بركوع وسجود أقوى منه بالإيما ولا يجوز بناه إلا أقوى على الاضعف فلم يجز بنا الموضع المسمى إذا زال عذره
 ولها أن أيما الراكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا عنه ولهذا جاز ابتداءه بالإيما مع القدرة
 على النزول بخلاف المريض فإن أيما خلف فينبى بقوله بعد النزول لأنه لو صلى ركعة نازلا لا يبنى بعد
 الركوب **عند ما نزل** لأن أحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز البناء عليه بالإيما وأما أحرام
 الراكب فنعتقد على التخيير بين أن ينزل ويتم بالركوع والسجود وبين أن يؤمى على الدابة فلهذا جاز البناء عليه
فصل في سجود السهو إذا سهر المصلى بنقصه كان يترك ما وجب فعله في الصلوة أو يزيده أى
 بزياده فعل من أفعال الصلوة وأفع في غير محله أو مستلزم لترك ما وجب وتلك الزيادة نقصان في ينقزع
 عليها مسائل منها إذا قرأ في الركوع أو السجود أو القومة أو القعود فعليه السهو لأنه ليس بموضع القراءة
 وكذا لو كرر الفاتحة في الأولى أو سكنت بعدها مقدار ركن لم يجز رسو لأنه آخر واجب وهو السورة ومنها لو
 كرر الفاتحة في الآخر بين السهو عليه لأن الشفع الثاني موضع القراءة وكذا لو تشهد في قيامه أو ركوعه
 أو سجوده لأن هذه المواضع محل الشنا وعند محمد لو تشهد في قيامه بعد الفاتحة فعليه السهو لأنه بال تشهد
 آخر الواجب وهو السورة وهذا أصح ومنها لو كرر التشهد في القعدة الأولى أو زاد على التشهد الصلوة على النبي
 عليه السلام فعليه السهو لأنه آخر دكنا وهو القيام إلى الثالثة وأوكره في القعدة الثانية لا سهو عليه
 لأن ما قبل الذكر والضابط أن سجدة السهو واجبه بترك الواجب لا غير لأن تأخير الركن أو تقديمه أو تكراره أو ترك
 الترتيب كلها داخله فيه **سلم ثم سجد سجدتين ثم شهادتين وسلم** وهذه الأحاديث بمعنى الأمر فيفيد الوجوب
 وجعل السلام الأول أى بعد سلام الصلوة مع عن يمينه لأن الحاجد ماسية اليه ليفصل بين الأصل والزيادة
 الملحقة به وهو يحصل بتسليمه واحدا وهما ثنتين لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان
 بعد السلام والمتعارف منه ما يكون من الجانبين محتمل عليه قيل المختار للإمام قول محمد لأن الجماعة إذا
 سلمت فتنشروا عما اشتغل بعضهم بما ينأى في الصلوة والمنفرد قولها **والدعاء** أى جعل محمد الدعاء في التشهد الثاني
 أى بعد تشهد فعله السهو **وهما في الأول** أى في تشهد الصلوة قبل السلام وهذا الخلاف مبنى على أن سلام من عليه
 سجود السهو يخرج من الصلوة عندهما فيأتيه في الأول وعندنا لا يخرج فيأتي به في الثاني وصاحب الهداية اختار
 قول محمد لأن الدعاء يشرع بعد الفراغ ولا فراغ قبل الجهر **وثاني بالسلام القاص** يعني تأمر الساهل في سلم
 فيسجد وتأمرا لثا فعن أن يبسجد فيسلم لما روى أنه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه
 السلام لأن بعد السلام قال صاحب الهداية هذا الخلاف في الأولويه وهو ظاهر الرواية وفي الروايات
 أنه في سجود السهو قبل السلام لا يجز به عندنا وعليه الإعادة خلافا له ولم يرد
 بالزيادة يعني أي سجدة السهو بعد السلام مقيدة عندنا بأن يكون السهو بالزيادة وقال مالك إن كان
 السهو عن زيادة سجد بعد السلام وإن كان عن نقصان سجد قبل السلام والضابط فيه أن يكون السهو عن
 مع الغاف والبال مع الدال له أن السجد واجبه في الزيادة لرغم الشيطان فتكون بعد الفراغ
 وهي النقصان للغير فتقدم على السلام لينفع الجابر في موضع النقص ولنا ما روينا حكي أن أبا يوسف

مجلس
العلماء
والدعاة
والشيوخ
والعلماء

سلاسل النذر شرح شعوبا
حتى يصير مستعدا

البينة فتم الفرض لان الغاية عنه اصابة لفظ السلام في الاخيرة وهو ليس بفرض عندنا فيسجد للمسلم
لتمكن التقصان فيه بتأخير السلام **وتعجنا نغلا** قيل هاتان الركعتان في الظهر يتوبان عن سنته لكن
الصحيح انهما لا يتوبان عنها لان السنة لا تنادي بما هو مظنون قالوا كما اذا صلى في الفجر والعصر بعد
الفعدة الاخيرة ركعة ساهيا لا يضم اليها اخرى كراهة التعليل بعدهما والاصح انه يضم اليها لان الغاية
هو التعليل المقصود وهذا لم يشرع بالقصد **ويسجد الرجوع** في الثاني في المسئلة الثانية وهو رجوعه
الى الاخيرة يفهم منه انه اذا لم يرجع اليها لا يسجد لما مر من ان التقصان بالفساد لا يجزى بالسجود
كذا في الغاية وقيامه في الاولى اي في المسئلة الاولى بتركه الفعدة الاولى حتى لو قعد لا تجب عليه
السجدة وفيه دفع لما قيل تجب السجدة اذا رجع الى الفعود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام اخر واجبا
والاول اصح لانه مادام الى الفعود اقرب صار في حكم القاعد **وسئل** ما شغل في انه كره صلى معترض في صلوته
اراد به ان لا يكون عروضا للشك له عادة بقية قوله فيما بعده فان كثر فحيث يستأنف الصلوة لقوله
عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته انه كره صلى فليستقبل الصلوة فان كثر عروضا للشك وله ظن بخروج
اي طلب الاخرى واخذ بالكبر رايه لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليستقبل الصواب وهذا محمول
على من كثر سهو والحديث الاول على من لم يكثرتو فبقا بينهما والاى وان لم يكن له ظن **اخذ باليقين**
وهو الاقل لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليأخذ بالاقل مثلا اذا شك في صلوة الفجر انه صلى ركعة
او ركعتين صلى على ركعة وقعد قدر الشك لاحتمال انه صلى ركعتين ويضم اليها اخرى لاحتمال انه صلى
ركعة واذا شك في الاربع انما الاولى والثانية او الثالثة او الرابعة قعد قدر الشك لاحتمال انه
صلى اربعاً صلى اربع ركعات يقعد في كل ركعة قدر الشك لما ذكرنا من الاحتمال كذا في التبيين وان لم
يقع تخير بجعلها الاولى ويقعد ثم يصلى ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى ويقعد
ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى كذا في الخلاصة وان شك انه صلى الصلوة امره ان كان ذلك في الوقت فالظاهر انه
لم يصلها وان كان بعده فالظاهر انه اداها وكذا اذا شك انه ركع في صلوته ام لا فان كان في الصلوة باقياً وان
كان بعد حر وجه منها فالظاهر انه لايات به **فصل في صلوة المريض يقعد المريض** لتعذر القيام
وفي الخاتمة لم يرد به انه لا يمكنه القيام اصلا بان يكون متعذرا بل من خاف ابطاء البر او زيادة المرض او كان
راسه يبدور او وجد في القيام الماشد يد ا يكون معذورا في قيامه والاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على
القيام متكيا يقوم ويثني ولو قدر على بعض القيام بان قدر على التكبير قائما يؤمن ما قدر عليه ثم يقعد
ونامه اي المريض بالاستلقاء يستلقى على فخاه في صلوته ورجلاه الى القبلة قيل ينبغي ان ينصب ركبته
ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت راسه وساده ليمكنه الا انما **التعذر** اي في تعذر
الفعود **اعلى الجنب** يعني قال الشافعي يصلى المريض على جنبه الا يميل قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر
فان لم تستطع قاعدا فعلى فذاك توى ايماء **ولو فاع جاز** يعني لو صلى على الجنب جاز لو روى الرواية فيه
ايضا فعلم ان الخلاف في الافضلية لكن فيما قلناه يقع الإجماع الى هو الكعبة وفيما قال الى جانب قدميه فما
قلناه يكون اولى ويومئ براسه **ويجعل السجود** اخفض من الركوع لان الإيماء قائم مقامهما فياخذ حكمهما
ولا يرفع شيئا الى وجهه ولو رفعه فسجد عليه ان وجد فيه ايماء يجوز بالإيماء لا بوضع الرأس والافلا
لقوله عليه السلام اوم براسك ويوحى الصلوة المريض للقبلة **عنه** اي عن الإجماع بالرأس وفيه اشارة
الى ان المفرض لا يسقط عنه حتى لو صح يجب عليه قضا ما فاتة وهو مختار صاحب الهداية وقيل ان تراد بحركة عن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يوم وليلة لا يلزمه القضا فان كان اقل من يوم وليلة يلزمه كما في الاعمال وهو مختار شيخ الاسلام وغيرهما
وغيرها **والغيباء** اي الايمان بالقلب والعين **والغيباء** اذا عجز عن الايمان بالراس وقال قزويني حاجبه
لقربه من الراس وان عجز فبعينه لانها في الراس في اخذان حكمه وان عجز فبقليه لان اليه التي لا تقع الصلوة
بدونها انما تقام به فتقام به الصلوة عند العجز ولنا ان نصب الاندال بالراس ممنوع والنص ورد بالايمان بالراس
فلا يقاس عليه غيره **ولا يلزم القيام للعجز عن الركوع والسجود** لان ركنية القيام لكونه وسيلة الى السجود
الذي هو غاية التعظيم فتسقط الوسيلة بسقوط الاصل **فيومى بها قاعدا** ولو اومى بها قاعدا لكان الافضل
هو الايمان قاعدا لكون راسه فيه اقرب الى الارض قال شيخ الاسلام يومى بالركوع قايما والسجود قاعدا **وتم**
ان عجز عن عجزه يعني اذا صلى بعض صلواته صحيحا ثم مرض فيها يبنى عليه بحسب مرضه بان يتمها قاعدا وان
عجز عنه فهو ميا على ما مر انه اذا بنى كان بعضها كاملا وبعضها ناقصا واذا استقبل كانت كلها ناقصة فالبنا
يكون اولى وفي المحيط لو قضى للمريض ما فات في النية جاز لان وقت القضا موسع والمعتبر حال شرعه **او صحة على**
مومى استأنف يعني اذا كان مصليا بايما وعرض عليه صحه بان قدر على الركوع والسجود استأنف صلواته لان
بنا الاقوى على الاضعف غير جائز وفي جوامع الفقه لو افتتحها بالارما ثم صلى قبل ان يرفع راسه وسجد جاز له ان
يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود وقوله او صحة معطوف على عرض ولو قال وان عرض مرض ثم عجزه او صحه
على مومى استأنف لكان اظهر ليكون عطفا للشرطية على الشرطية **او على قاعدا حكم به** يعني ان عرض صحه على من يصلى
قاعدا فقد رعى القيام قال محمد بن سنان في الصلوة وقال ايمن لان اقتدا القيام بالقاعدا جائز عندنا فما جاز البنا وغير
جائز عنده فلم يجز البنا وقد مر بيانه في فصل الامامة **ولو استوعب الاعمال وقت صلوة نوجب قضاها**
وقال الشافعي لا يجب لان الخطاب ساقط عنه لعجزه عن الفهم كالمجنون ولنا ما روى ان عليا رضي الله عنه اعفى عليه
اربعة صلوات فتضاها واجنح كالاعمال عندنا في الاصح **والاعتبار في عدم لزومه** اي لزوم القضا **زيادة**
زمانه اي زمان الاعمال والجوار والمجر وخبر مبتدأ **على ساعات يوم وليلة** يعني اذا زاد الاعمال على يوم وليلة
بزمان يسير سقط عنه قضا الصلوة عندنا في حنيفة لان اعتبار الزيادة هكذا ما تورع عن علي وابن عمر والمقادير
انما تعرف سماعا **اعلى اوقات خمس صلوات بوقت سادسه** اي صلوة سادسه يعني قال محمد لا يسقط
عنه ما لم يستوعب الاعمال اوقات سنت صلوات لان المعراج المسقط للقضا يجعل بالكثرة وهي تحصل بالكرار وهو
في الحقيقة يحصل بوقت السادسه فيدبر ما في الاعمال لانه لو نام اكثر من يوم وليلة يلزمه القضا اتفاقا لانه ما
لا يخلو يوما وليلة غالبا فلا حرج في مقامه ثم الخلاف يظهر فمن اعفى عليه عند الضرورة وافاق من المحدثين
الزوال فعندنا في حنيفة لا يجب القضا وعند محمد يجب ما لم يمتد الاعمال الى خروج وقت الظهر اعلم ان الاعمال
لو لم يستوعب هذه المدة ووجد فيها افاقه فان كان لها وقت معلوم نحو ان يفتي وقت الصبح قليلا ثم يعاوده
تعتبر هذه الافاقه وبطل حكم ما قبلها من الاعمال وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتي بعينه ويتكلم كلام الصحا
ثم يعفى عليه فلا تعتبر تلك الافاقه ولو اعفى عليه بغيره لا يجب عليه القضا اتفاقا لان الحرف سبب لضعف قلبه
وهو مريض لا اعلم كذا في التبيين وذكر في المحيط لو حصل الاعمال بما هو معصيه كشراب الخمر اكثر من يوم وليلة لا يسقط
عنه القضا اتفاقا ولو حصل بالبنج قال محمد لا يسقط لانه حصل بما هو مباح فصار كما لو اعفى عليه لمرض وقال ابو
حنيفة لا يسقط لان هذا الاعمال حصل بمنع العبد والنفس انما ورد في اغما حصل بافاده سماويه **فصل**
في سجود التلاوة في اربعة عشر موضعا تركنا تعدادها لشهرتها وقال الشافعي
هي سنة لما روى ابن عمر رضي الله عنه تلا سجد في خطبته فاشترط الناس للسجود فقال علي وسلم فان هذا لم يكتب

صوابه من الشافعي

عليكم ولنا قوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكلية على الوجوب وما رواه مجهول
على اخير الادا جمع بين الحديثين **ونعيناها** وقال الشافعي ليس في سورة من سجد لان المذكور فيها
ركوع لا سجود ولنا ان النبي عليه السلام قرأ سورة من وسجد **لا تانية الحج** يعني لا تجوز من ذلك
المواضع تانية الحج وقال الشافعي في سورة الحج سجدتان لقوله عليه السلام فصلت سورة الحج بسجدة
ولنا انه عليه السلام عد سجدة القرآن وعد في الحج واحده ومعنى ما رواه ان في الحج سجدتين الاولى سجدة
التلاوة والثانية سجدة الصلوة بدلالة اقترانها بالركوع **وعدا الضم** ما رواه عنها وقال مالك سورة الضم
وما بعدها ليست من مواضع السجود لانه ما روى ان ابن عمر رضي الله عنه عد سجدة القرآن احدى عشرة
وقال ليس في السبع الاخر سجود ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام سجد في الضم
وما رواه ابو هريرة انه عليه السلام سجد في اذا السما انشقت واقرأ بسم ربك **وتجب السجدة** على من سمعها
وان كان جنبا الا الحائض والنفسا لانها ليس باهل للوجوب **بمطلق السماع** يعني سواء فصله او لا
لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها ولو سمعها من النائم والطوطى او المجنون قيل يجب وقيل لا يجب
لان السبب سماع تلاوة صحيحة وهي ما تكون بالقيين الا ان السكبان لو قرأها تجب عليه وعلى من سمعها
منه لان عقله اعتبر ثابتا واما وجوبها على النائم فعلى الخلاف ولم يشترطوا في وجوب السجدة على السامع
الركوع والتكليف في التالى وقال مالك اشترط ذلك لقوله عليه السلام للتالى عنده لو كنت اماما
لسجدنا معك والمراء وغير المكلف لا يصلح ان يكون اماما ولنا عموم ما رويناه والمراد بما رواه كنت حقيقا
تسجد قبلنا لاحقيقته الامامة الا ترى ان الحديث اذا تلاها تجب على السامع المتوضي وان لم يصلح ان يكون
اماما في الحال **وهي الفارسية موحية** عندنا في حنيفة اذا اخبر اى خبر واحد من سمعها بانفا اية
السجدة سواء فهم معناها او لم يفهم فيها لانه لو لم يفهم لم يكن تكليفا بما لا يعلم **وسمى فيها**
لان نظم الفارسية ليس بقرآن واذا فهم معناها يكون سماعا للقرآن من وجه لانه ان القرآن هو المعنى ولو
كان ينظم العربية لم يشترط فهمها وكذا بالفارسية وفي المحيط الصحيح انها موحية اتفاقا لان القرآء بالفارسية
قرآن معنى لانها فبا اعتبار المعنى بوجوب السجدة وباعتبار النظر لا بوجوبها فتجب احتياطا بخلاف الصلوة عندها
فانما تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظر فلم تجز احتياطا **وسمى الموت** الامام اذا تلا في الصلوة اية سجدة
فبعد لانه التزم متابعتها **وامرأاد ابها بعد الصلوة عن تلاوة** يعني اذا تلا الموت في الصلوة اية السجدة فسمعها
الامام امرها محمد باء السجدة لان سبب وجوبها وجد وكان المانع عن ادائها في الصلوة لزوم قلة في موضع
الامامة فلما زال المانع بالافراغ عن الصلوة يودونها **والغيا حلهما** اي قال لا يحكم لقراءة الموت بعد صوته فلا
يودونها بعد ذلك لان الموت محجور عن القراءة وتصرف المهر لا حكم له قيد بقوله بعد الصلوة لان ادائها في الصلوة
غير جائز اتفاقا لانه ان سجد الامام وتابعد التالى يكون خلاف موضع التلاوة وان سجد التالى وتابعد
الامام يكون خلاف موضع الامامة وان سجد التالى وحده يكون خلاف موضع الاقتدا وقيد بقوله عن تلاوة
لان التالى لو كان الامام يودونها في الصلوة اتفاقا **وتؤدى بعدها عن تلاوة خارج** يعني اذا سمعوا في
الصلوة اية سجدة من رجل خارج عنهم يودونها بعد الصلوة لتحقيق سببها وهو السماع **ولا تجزى** اي يعني لو
سجدوها في الصلوة لا تؤدى لهن النبي عليه السلام عن الادخال في الصلوة سجدة تلاوة وجدت في الخارج لا تقبلها
لانها غير منافية للصلوة **وسجد الخارج عن تلاوة** مصلح لان اعتقاد السبب في حقه وهو السماع **وتكنا**
بالاجاز في الاداء على حسب الوجوب يعني اذا قرأ اية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد قاعدا

وقت الزوال والغروب تجزئ به عندنا وقال في فراجوز لانه اذا لم يسجد حتى خدح الوقت المكروه وجب
الاداء في ذمته كاملا فلا يودي في الوقت الناقص كما لو قضى عصر امسه حال الغروب لم يجز ولنا انه وجب
عليه ناقضا فيجوز كما وجب بخلاف قضا العصر وقت الغروب لان السبب في وجوب الصلوة هو الوقت
وكان الاصل ان يكون كل الوقت سببا لانه عند السبب الى الجز ليلا ينع الاداء خارج الوقت فاذا خرج
ولم يودها زال المانع فصار كل الوقت سببا وهو وقت كامل لانقصان فيه واما سبب السجود فالنلاوة
وهي وجدت في وقت مكروه فتقررت في الدمة بوصفها فيصير اذا وها في الوقت المكروه وعلى هذا
اذا تلاها وهو راكب فلم يسجد بها بالا بما حتى نزل ولم يسجد لها ايضا تركب واومى لها لم يجز عنده وجاز
عندنا لما ذكرنا اقول معنى الخلاف معروف مما سبق من التفريق لكن كلام المصنف لا يوافق لانه يلزم منه
ان زفر لم يحكم بالاجزاء في الاداء على حسب الوجوب وليس كذلك لان هذا الاصل متفق عليه حتى لو تلاها وقت
طلوع الشمس فسجد في ذلك الوقت يجوز عندنا ايضا والمسئلة هكذا مذكورة في الحقايق ولو قال وجعلنا
الواجبة في وقت مكروه مودة في مكروه اخر كان انب **ونعكسه لادائها بالاجزاء كما بعد تلاوها**
راجلا يعني اذا تلاية السجدة على الارض تركب واومى لها راكبا لا يجوز عندنا لانا وجبت كاملا فلا يودي
بالناقص ويجوز عند الشافعي لانها سنة ولو تركها لم يلزمه شيء لاجواز الاداء بها بالايما الى **وتجوز تلاوته اية**
واحدة **اتحاد المجلس** لما روى انه عليه السلام كان يسجد واحدة لتكرار اية سجدة في مجلس واحد ولان الاحتياج
الى تكرار الحفظ والتعليم غالب فاتخذت دفعا للرجح ولا كذلك اذا اختلفت الاية وفي الثانية اتحاد المجلس ان لا
يفصل بين التلاوات بعمل كثير فالواحدة كلمات تكون كثيرا ولو اكل حتى شبع او نام مضطجعا او سدا ثوبا او دار
حول الرخا او انتقل من غصن الى غصن في الاصح وفي المحيط اذا كرر على دابة اية سجدة وهي تسير ولم يكن في الصلوة
تختلف لان سيرها مضاف الى راكبا فيدنا به لانه لو كان في الصلوة وكررها تكتفيه سجدة لان حرمة الصلوة تجعل
امكنة السير كما كان واحدا لضرورة صحتها ولو اختلفت مجلس السامع دون الثاني فنكر الوجوب ولو تبدل
مجلس الثاني دون السامع فالاصح انه لا ينكر الوجوب اعلم ان هنا تدخل في السبب اذا جعلت التلاوة ان كلها
كلاوة واحدة لا تدخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجودات فاكفينا بواحدة كما تدخلت
الحدود اذا تكرر الزنا والفرق بينهما ان السبب الواحد المتدخل ينوب عاقبه وما بعده حتى لو تلا في مجلس فسجد
ثم تلا اخرى تكفي تلك السجدة الواحدة عنهما ولا ينوب الحكم الواحد الاعا قبله حتى لو زنا فحذر ثم زنا في المجلس بعد
ثانيا وانا جعل التدخل في السجود في السبب وفي الحد في الحكم ولم ينعكس لان السجدة عبادته وتركها مع وجوبها شفيح
والحد عقوبة والعرض منه الزجر وهو يحصل بواحدة والكره يعفو مع تحقق موجب العقوبة **وستتبع الصلاة**
وبها السجدة التي وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة **الخارجية** وهي ما وجبت بتلاوة في خارجها يعني من
تلاية السجدة فلم يسجد حتى دخل في صلو فاعادها وسجد فيها اجزائه عن التلاوة وتبين فتكون الخارجية تأييدا
للمصلاية لكونها اقوى لان لها حرمتين حرمة التلاوة وحرمة الصلوة ولهذا لو ضحك في الصلاة تنقض طهارته
ولو ضحك في الخارجية لا هذا اذا لم يختلف المجلس فان اختلفت يسجد الخارجية بعد الصلوة **لا بالعكس** يعني لو
تلا خارج الصلوة فسجد لها ثم تلاها في الصلوة لا تجزئ تلك السجدة عن التلاوة بل وجبت لها سجدة اخرى لان الاقوى
يكون مستتبعا لا تابعا **ولو كررها في ركعتين يفتى بواحدة** اي ابو يوسف بسجدة واحدة لا تسين يعني عند محمد
عليه سجدتان فيد بركعتين لانه لو تلا في ركعة وسجد ثم قام فاعادها في تلك الركعة فليس عليه سجدة اتفاقا
وارادها ركعتين صلو واحدة لانه لو كررها في صلاة اخرى فعليه سجدة اتفاقا لمحمد ان القراء هنا متعذر

فقد دلت السجدة اذ لو جعلناها متحدة لزم اخلا احدى الركعتين عن القراءة ولا يبي يوسف ان المجلس
متحد فتداخل التلاوة وليس من ضرورة للاتحاد في حكم بطلان التعدد في حكم اخر قلنا بالتعدد في حق
جواز الصلوة والاتحاد في حق سبب السجدة لا مكان العمل بالوجهين وتكبر للوضع والرفع يعني تكبر
في سجدة التلاوة لوضع راسه ورفع فحسب من غير تكبير والتكبير يعني عند الشافعي تكبير لتكبير
الافتتاح ثم يسجد ثم يرفع راسه فيفقد ويسلم تسليمين له اتمها عباده بنفسها فاعتبر لها ما يعتبر
للصلوة من الدخول والخروج ولنا ان المأمور به هو السجود فلا عيب بالراي والسجدة فعل واحد فلم
يخرج فيه الى تجزيم وتحليل كما احتاجت الصلوة اليها لكونها افعالا متغايرة **فصل في صلاة**
المسافر يعني امدد السفر الذي تتعلق به الرخصة من قصر الصلوة واباحة الفطر وسقوط وجوب
الجمعة وغيرها **سبب ثمانية** **واربعين ميلا** وهو ثلث الفرسخ وما لك قدره بذلك لما روى انه عليه السلام
قدرة هكذا **تقدرون بثلاثة ايام** من اقصر ايام السنة مع الاستراحات في خلال النزول والاستراحة
الحق بالسير في حق تكميل مدة السفر يسيرا كذا في الغاية **وسقط** حال من المسيرة المقدرة قبل ثلثة ايام
وهو سير الابل ومشي الاقدام بسيرا القافلة لان سير البريد سريع وسير الجملة بطي جدا وخير الامور واساطرها
والسير الوسط في البحر باعتدال ولو كان لموضع طريقان احدهما مسير ثلثة ايام والاخر اقل منها ففي الطريق
الاول يقصر وفي الطريق الاخر لا كذا في الغاية **لا يبرأ** **وايلة** يعني عند الشافعي اقلها مقدار يوم وليلة لما
روى ابن عباس قال انا اخرج الى الطائف واقصر الصلوة مقدار يوم وليلة ولنا قوله عليه السلام يمسح المسافر
ثلثة ايام ولياها الام فيه للاستعراق لعدم المعهود فعماه يمسح كل مسافر ثلثة ايام وذلك يقتضي ان يكون
مدة السفر ثلثة ايام لانها لو كانت اقل منها يكون المسافر المقيم في مدة السج في بعض الصور وذلك غير جائز لان
التسوية بين حكم الراحة والمشقة خلاف موضوع الشرع **ورخص للعاصي** يعني قطاع الطريق اذا سافر
للقطع يترخصون بدخول السفر من العصر وغيره عندنا وقال الشافعي لا يترخصون لان الرخصة تخفيف
كرامة فلا يستحقها العصاة ولنا ان النصوص الواردة في القصر عامة لم تفصل بين المطيع والعاصي وانهم
بالاسلام يستحقون الكرامة ونفس السفر ليس فيه معصية فلا يعتبر عزه فيه وفي الحقايق الخلاف في انشا
السفر على المعصية اذ لو انشا سفر ما حاثم غير القصد الى معصية فانه يترخص لثباته لان الشرط انما يعتبر عند
ابتداء الاسباب وكذا الخلاف اذ لم يكن للمسافر عرض صحيح لطواف الصوفى لزمه البلاد **وسقط**
عنه يعني المفروض على المسافر في الرابعية ركعتان فقط عندنا **لارخصه** يعني المفروض عند الشافعي
عليه اربع الا انه رخص ياد ركعتين وقابله الخلاف نظهر فيما اذا اتم المسافر في كل الشفع الثاني عندنا
نفل او فرغ عنه وفيما لو فات عن المسافر رابعة يقضى عندنا ركعتين وعنده اربع او لم يقعد على الركعتين فطلانه
قاسدة عندنا لتركه الفعلة الاخيرة وتامه عنده لانه ان الوقت بسبب الازرع والسفر سبب للقصر فيختار بينهما
شاكماخير بين الصوم والافطار ولنا قول ابن عباس ان الله فرض على لسان بنكم الصلوة للقيم اربعاً والمسافر ركعتين
اما الصوم في السفر فشقته من وجه لواقفته المسلمين وخلوصه عن القضا فصار التحجير مقيدا لان الناس في
الاختيار متغا وتون **في** **المسافر** بالقصر في فرضه الرابعي قيدنا بالراعي لانه لا يقصر المغرب والوتر واما
السفر فليسافر ان يتركها عند البعض كذا في الجانبين **من مفار** **فنه البيوت** اي بيوت الموضع الذي اقام
لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا الحصن لقصرنا اعلم ان المعتبر هو مفارقه بيوت الذي
يتخرج منه حتى لو فارقه او كان محذاه من جانب اخر ابيه قصر وان كانت قربة مفصلة بربض المعتبر مفارقتها

هو الصحيح وأنه لا بد للقصر من قصد مسافه السفر حتى لو سافر لطلب الحق بلا قصد او قصد السفر
بلا سبب لا يبرئ نفسه واما الاقامة فتثبت بمجرد النية لا بفعل السفر وفي الترتيب يكفي مجرد النية الى ان يدخل وطنه
لا يتصور علم ان كونه غايه مشروط بشرطين احدهما ان يدخل بعد ما سار منه السفر واما الاخر فليس شرطه
مجرد الرجوع الى وطنه وان لم يدخل فيه لانه نقض السفر قبل الاستحكام وثانيهما ان لا يبطل وطنه
وتوضيحه انما يكون ببيان الاوطان وبطلان احدهما بالآخر وهي ثلثة وطن اصلي وهو موطن الرجل والبلد
الذي تاهله ووطن الاقامة هو الذي نوى المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما ووطن السكنى هو الذي
نوى ان يقيم فيه اقل منها هذا الذي ذكره عامة المشايخ لكن المحققين منهم طر حوا من البيه ووطن السكنى وهو الصحيح
لان حكم السفر فيه باق فلم يبرئ وطنه فكيف يبرئ عليه البطلان والوطن الاصلي بطل بمثله لما روي انه عليه السلام
عد نفسه مكسفا فدا وقال اتوا صلاكم فانا قوم سفر وهذا اذا انتقل عن الاول باهله واما اذا لم ينتقل لكن استقر
اهلا ببلد اخرى فلا يبطل وطنه الاول بل يثبت فيهما ولا يبطل الوطن الاصلي بوطن الاقامة لان الشيء لا ينقض ما دونه
ووطن الاقامة يبطل بمثله وبالوطن الاصلي **ولو سجد** اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد اي سجد
ان قدر انه اسم مغفول فمعناه ولو كان ذلك الوطن مأخوذا جديدا وان قدر انه اسم فاعل فمعناه ولو كان
المسافر متخذا وطنه جديدا فانه اذا دخل فيه لا يفصل عنه باطلاقه ابطال الوطن السابق لما روي انه عليه السلام لما
استوطن المدينة عد نفسه في مكة من المسافرين **ويبقى الاقامة في غير خمسة عشر يوما**
فيمد به لان نية الاقامة في المكان غير معتبرة لانها ليست بمحل الاقامة واما اهل المكان الذين يسكنون فيها فيثبت
الشعر فيمنع نية اقامتهم فيها لان الاقامة اصل لم فلا تبطل بالانتقال من موضع الى موضع الا اذا ارادوا من موضع
اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسيرة ثلاثة ايام ويصيرون مسافرين وفي المحيط
اذا نوى الزوج الاقامة تصير الزوجه مقيمة تبعه اذا كانت مستوفيه مهرها وان لم تستوفيه فالعبر لثبوتها
لان لها ان تحبس نفسها مع الزوج وكذا الجيش اذا كان رزقه من رزقهم وان كان رزقهم من مالهم فالعبر لثبوتهم لانهم
ان يدعوا حيث شاءوا وكذا الاجير مع مستأجره **وقدر** اي اي هذه الاقامة خمسة عشر يوما **ايام** اي اي
عند الشافعي اربعة ايام بخلاف عثمان من اقام اربعة ايام يصلي اربع ركعات في هذا المذهب ان تكون هذه الاربعة
غير يومي الدخول والخروج ولما روي عن عمر بن الخطاب انها اقل مدة الاقامة خمسة عشر يوما واخذ
بقوله اولى لان القصر كان ثابتا بيقين فلا يزول الا بيقين في الاقامة **ولو سجد** اي اي الاقامة بمكة وفي
معا قصر ولا يتم الفرض فيها لان الاقامة لو اعتبرت في موضعين لا يمكن اعتبارها في مواضع فلا تخرج جنيذ
في السفر الا اذا نوى قبل الدخول بان يقيم بالليل في احدها وبالها في الاخر فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المقيم
تضاف الى مبيته وان دخل اول الموضع الذي عزم الاقامة فيه بالنهار لم يصير مقيما اعلم ان هذا اذا كان كل من الموضعين
اصلا ببلده وان كان احدهما تبعيا للاخر بان يكون قريبا من المعبر بحيث يحجب الجمع على ساكنه فانه يصير مقيما
فيها بدخول احدهما لهما كان لانها في الحكم وطن واحد كذا في القبيين **والعسكر المحاصر** اي اي
الاقامة خمسة عشر يوما العسكر الذين حاصروا حصنا للكفرة في دارهم واللبغاة في دار الاسلام اذا كانوا
في غير مصر وعندنا اي يوسف تصح اقامتهم اذا كانوا في بيوت المدد **ماهم** اي اي بالقصر وقال زفر بن مهران
في الوجعين لانهم متمكنون من القرار في ذلك الموضع بشئوكتهم ولما ان حال العسكر من تردد بين القرار والفرار
فلا تصح نيتهم الاقامة لمخالفتها حالهم **ويوم** اي اي المسافر الاقامة في موضع بل تقرب السفر في موضع قصر
لما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يترقب فيها الخروج وفي المحيط لو وصل الى الشام وعلم ان القارة

انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج معهم لا يقصر لانه كذا روي الاقامة ولو بقي من الوقت اي
وقت الصلوة الرابعة اقل من قدر ركعتين **مسافر** اي اي **الاربعة** اي اي يعني قال زفر بن مهران اربع
ركعات قيد بقوله اقل لانه لو بقي من الوقت مقدار ما يسع ركعتين فعليه صلوة السفر اتفاقا
وقيد بقوله مسافر لانه لو اقام فيه فعليه اربع ركعات اتفاقا وهذا الخلاف مبني على اصل مختلف
وهو ان المعتبر عنده الجز الذي يسع فيه فرض الوقت لان السببية تستقر فيه وعندنا المعتبر اخر
الوقت لان السببية تنتقل اليه الا انه يشك على اصل فرض ما اذا اقام في اخر جزء من الوقت فان عليه
اربعة ركعات اتفاقا **واذا اقتدى** اي اي المسافر مع غيره في وقته **اي** اي المسافر في الصلوة معه لان فرضه
تغير الى اربع باتباعه للمقيم لكن ان افسده يصلي ركعتين لان لزوم الاربع انما يكون للمتابع وقد
زال الخلاف ما لو اقتدى المسافر بنية النفل ثم افسده حيث يلزمه الاربع لانه شرع بالاربعة قصد
وقيد بقوله في وقته لانه لو اقتدى به في فائتة عنه لا يجوز لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت
فيكون اقتدا المقصر من المنتقل في حق القعدة لان القعدة الاولى نفل في حق المقيم وفرض في حق المسافر
اواسر اي اي اذا لم المسافر بالمقيم **فقد** وانه المقيم فرضه لانه التزم الموافقة في الركعتين فينفر في
الثاني لانه لا يقرأ فيه في الاصح كما يقرأ المسبوق لانه وافق الامام في التخييم وفرضه لانه قد نادى
معه فيترك القراءة في الباقي وانما اطلق هذه المسئلة ولم يقيد بها بالوقته لان اقتدا المقيم في قراءة المسافر
صحيح اذا اتحد الفرضان لان قعدة المسافر فرض في حقه نفل في حق المقيم واتباع الضعيف على القوي جائز
ويستحب اي اي اعلام الامام كونه مسافرا بان يقول اتوا صلاكم فاني مسافر لانه لما سلم على راس
الركعتين في الرابعة ظهر انه مسافر حملا لامر على الصلاح فيكون قوله بعد هذا زيادة اعلام بكونه
مسافرا ولهذا صار مستحقا **للاخبار** اي اي ليقم القوم صلاحهم **واذا ادرك** اي اي المسافر المقيم في شفعه **الثاني**
امرو **ما لا** اي اي بان تمام المسافر صلواته اربع وقال مالك لا يكل لان فرضه كان ركعتين وخاصة فذلك
فاذا سلم الامام سلم معه ولما انه بالاقعدة التزم متابعتها فيما انعقد له احرام الامام واحرامه انعقد له اربع
فيلزمه اربع **وامر** اي اي المسافر باللاحق المقتدى بالمسافر بالقصر **ودخل مصر** اي اي لو دخل مصر او احدى
صلواته وقال زفر بن مهران اربع ركعات في هذا الخلاف فيمن دخل بعد فراغ الامام من الصلوة واما اذا دخل قبله اربع ركعات
اتفاقا وفيما لم يتكلم فلو تكلم صلى اربع ركعات اتفاقا لان المسبوق او المدرك لو دخل مصر لوصي يصلي
اربعا اتفاقا قاله انه بدخول المصر مقيما ومن ضرورية انتقال فرضه الى ربا عه وقصار كالمسبوق ولما ان
اللاحق خلف الامام حكما ولهذا لا يقرأ فيخرج عن الصلوة بخروج الامام حكما فتقرر الصلوة في ذمته ركعتين
فما ياتي به بعد فراغ الامام قضا عما لمزم مع الامام والاقامة انما تعجل في الادا لا في القضا بخلاف المسبوق لانه
منفرد بحقيقته وحكما ولهذا يقرأ وكذا الخلاف لو نوى باللاحق الاقامة في حال اقامته او شرع في عصر
هذا عطف على قوله دخل يعني امرنا بالقصر لو شرع المسافر في صلوة العصر واداه القصر اليه بادني ملاسه
فخرجت الشمس فنواها اي الاقامة بعد الغروب وقال زفر بن مهران اربع ركعات لان نية الاقامة وجدت في خلال
الصلوة فينتهي اربع ركعات لانها وجدت بعد خروج الوقت فلا يتغير الفرض لما مر من ان المعتبر انما يعمل في
الاداء لا في القضا ولو اخلاها اي المسافر الاولين عن القراءة ونوى في القعدة **افسد** اي اي محمد
صلواته فيستأنف صلوة المقيم وصيرها ارباعا **وتغلاها** اي اي الثاني يعني قال لا يتبها اربع ركعات ويقرأ في
الشفع الثاني له ان الضميمة قد بطلت بترك القراءة فيها وقصار كما لو تركها في الفجر ولما ان تحمها المسافر

موقوفه ان ثبت على السفر نفسه صلواته بشرط القراءة وان نوى الإقامة لا تقصد صلواته لان فرضه يكون اربعاً
بنيته الإقامة كما ان سجدة السهو موقوفه ان ثبت على السفر بمجد بعد الركعتين وان نوى الإقامة بسجد
بعد الأربع وفي الحقايق فيند القعدة اتفاقاً لان الحكم به كذلك لو وجدت نية الإقامة في قيام الثالثة او ركوعها
او قومة ركوعها غير انه يفيد القراءة لانه وقع فلا فلا ينوب عن الغرض اما اذا نوى في السجود فيستقبل اتفاقاً
وعلى ان يشابهه **الفصل السادس عشر** يعني اذا فاتته صلوة في السفر فمضى في الركعتين واذا فاتته
صلوة في الحضر فمضى في السفر اربعاً لان الواجب على المسافر في الوقت كان ركعتين وعلى المقيم اربعاً وبالنسبة
تقرر على ذلك فلا يعتبر بخلاف المقيم المصلي بالامثلة اذا فاتته صلاة بغيرها في الصلاة فاما لا بالامثلة لان المعتبر
فيه وقت الموضع ولو كان المعتبر حال الغوات لم يجر جواز قضاء الصحيح مستلقياً بالامام مع القدرة على
القيام وهذا امر شنيع **فصل في صلاة الجمعة** بضم الميم اسم من الاجتماع اصناف اليه اليوم والصلوة
تركزت الاستعمال حتى حذف منه الصلوة **الجمعة للجمعة** اي عقد ركعة الاولى بالسجدة عند
اي حيفة لان ما دون الركعة ليس بصلوة فلا بد من وجود الجماعة الى تمام الركعة وهذا الموضع يعني
الجماعة شرط لشرع الامام في صلوة الجمعة فيكون وجود الجماعة فيه لان حاجة الامام الى الجماعة كحاجة
الجماعة الى الامام والامام كان كافياً في مجرد الموضع في حق الجماعة حتى لو اقتدى به رجل في الجمعة ثم
سبقت له الحدث فتوضا وخرج الامام منها يتم المقتضى بالجمعة اتفاقاً وكذا الجماعة تكون كافية في مجرد الموضع
في حق الامام وقام به الخلاف يظهر فيما اذا نفر الجماعة بعد شروع الامام قبل اتمام الركعة فعنده يستقبل
الظهر وعندهما يتم الجمعة **وتركنا اعتباراً** اي معنى ما شرطنا الجماعة لاداء الجمعة وشرطها ان يرضى
لوفاء الجماعة قبل فعود الامام قدر التشهد تبطل الجمعة **عنده** فيبقى الظهر وعندهما يتم الجمعة ليدان الجماعة
من شرائط الجمعة فيشترط دوام الطهارة وغيرها ولنا ان الجماعة شرط لانعقادها وقد حصل شرط الاداء
كالطهارة بدليل ان المسبوق بركعة يتمها جماعة اتفاقاً ولو كان الجماعة شرطاً لادائها لما جاز ذلك **ولم نعتبر**
اي اقل الجماعة للجمعة **او يعين احداً** اي يرشحون عن ذلك الموضع صيفاً ولائناً الحاجة وقال الشافعي
لا تقام الجمعة الا بمرور ما روى ان باهر من اقام الجمعة بربعين احداً مقيمين ولنا ما روى ان الناس يقرءون النبي
عليه السلام لينظروا الى العبر ويقيم منهم اثنا عشر رجلاً فصل في يوم الجمعة وما رواه لا يدل على شرطه **فيجعل**
القل اي ابو يوسف اقل الجماعة اثنين **فيها** اي في الجمعة **وفي الحاداه** اي محاداة المراتب **وحيلولة**
الطريق **وهما ثلثاه** ثلث مسابيل الاولى ان اقل الجماعة التي تقام بها الجمعة اثنا عشر رجلاً
وثلثة عندها الثانية ان امرأتين عشرتين في صلوة الامام اذا وقعتا الى صف الرجال فتفسد صلوة رجل من
بينهما ورجل من يسارهما ورجلين من خلفهما الى اخر الصفوف عند ابو يوسف ولا تقصد صلوة رجلين عندهما
الى اخر الصفوف بل تقصد صلوة رجلين من خلفهما عداً فاما ان وقت ثلث تقصد صلوة ثلثة ثلثة من
خلفهم الى اخر الصفوف اتفاقاً لان ثلث جمع صحيح فيصير بمنزلة صف حائل بين المقتدين وامامهم وان وقعت واحدة
تفسد صلوة رجلين من جانبها وصلوة رجل من خلفها عداً فاما اتفاقاً وبيان الثالثة ان الطريق التي تسع فيه
العجلة اذا كان بين الامام والقوم او بين الصفين يمنع صحة الاقتداء اتفاقاً **فان** **اقام ثلثة** على الطريق لا
يمنع صحة اتفاقاً وان قام اثنا عشر لا يمنع ايضاً عند ابو يوسف ومنع عندهما لانه ان ثلثي حكم الجمع في الميراث
والوصية ولها ان الثلثة اختصت باسم على حدة فحين ان يكون حكمها مغايراً لحكم الجمع فاما اعطاء حكم الجمع قيام
بدليل على ذلك فلا يلزم الاطراء **وسلطان** لاقامة الجمعة **المصر** وهو عند ابو حنيفة كل بلدة فيها ملك واسواق ولها

رسايق ووال لدفع الظلم وعالم يرجع اليه في الحوادث هذا هو الاصح كذا في التبيين وعن ابى يوسف انه
كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام وهو مختار الكرخي وعنده ايضا انه يبلغ سكانه عشرة الاف او ثمانية وهو
اعدل لو اجمع المصرين وكذا الخيل والخروج للرعي وغيرها وفي المناينة لا بد ان يكون متصلاً بالمصر حتى لو كان بينه وبين
المصر فرجة من المزارع والمراعي لا تكون فناؤه ومقدار الفتا عند محمد اربعة دراهم وعند ابى يوسف مبلان
وفنا المصر في حكمه في حق اقامة صلوة الجمعة والعديد من فلا يجوز اقامتها في القرى عندنا هذا يقتضي لما قبله
وعند الشافعي ليس بشرط لما روى ان باهر من اقامها في جواتا وهي قرية من قرى البحرين ولنا قوله عليه السلام
لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وفي المحيط اذا دخل ونوى ان يبيت يوم الجمعة تلتزم الجمعة لانه صار كواحد
من اهل المصر وان نوى ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة او بعده لا تلتزمه والاشافعي لا يبيد
لاقامتها الوالي وهو السلطان او نايبه وهو الامير او القاضي وقال الشافعي انه ليس بشرط اعتبارا بسيار
الصلوات ولنا قوله عليه السلام من ترك الجمعة وله امام جابر او عاد لا يجمع الله شمله شرط فيه ان يكون
له امام **ومنعهما** اي محذورة اقامة الجمعة في ايام التواسم **ممنوع** وضع في الجمعة لان العبد لا يصلي من اتفاقاً وقد
منع لا نقول انما في عرفات اتفاقاً من الحقايق **مطام** اي سوا كان فيه امير مكة او الحجاز او الخليفة او لم يكن وقالوا
تقام فيه الجمعة اذا كان فيه احدهم واما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة اتفاقاً وفي المحيط امير الموسم ان يستعمل
على مكة يقيم الجمعة عندهما وان لم يستعمل فان كان من اهل مكة يقيم الجمعة ايضا عندهما لانه من القرى فلا
يقيم فيه الجمعة كما لا تقام صلوة العيد ولها ان من تضمن في ايام الموسم لا يجتمع شرائط المصر من الامير والابنية
والاسواق ويقاوم مصر ليس بشرط لان الدنيا على شرف الزوال واما عدم اقامة صلوة العيد فلا تشتغل الحاج
بالمناسك لا لعدم المصير **وحجوا** وقتها اي وقت الجمعة عندنا **الى العصر** **المغرب** اي قال مالك يمتد الى
الغروب وهذا بنا على ان وقت العصر والظهر واحده عندنا **واخرج الوقت** وهو فيه اي الامام في الجمعة
نامع **بما يتبين** **الظهر** لان الجمعة غير الظهر اسما وقد روى شرطاً فلا يجوز اذ فرض بغيره فرض اخر لا
بتمامها **ان** **اي** يعني قال الشافعي يتمها اربعاً لان الجمعة تظهر بمقصور لاجل الخطية لما روى ان عمر رضي
عنه قال انما قصرت الصلوة لمكان الخطية لكن قصدت ان مشروطاً بالوقت فاذا فات عادت اربعاً
وعقب **بتمامها** اي الامام قبل الجمعة وبعد الزوال لانه عليه السلام فعل كذا **ولم نشر** **الفصل الحاشي**
خفيفه مقدار تلك ايات **الخطيبين** في الجمعة وقال الشافعي هو شرط لانه منقول متواتر فصارت المتواتر
ولنا ما روى ان عثمان لما استخلف فصعد المنبر قال الحمد لله فحضر فقرأ فلي فلم ينكر عليه احد من الصحابة
والاقتصار على ذكر الله تعالى كالتكبير والتفليل ونحوها **مجي** اي كاف عند ابو حنيفة عن الخطبة وقال الاصح
الا اذا كان كلاماً يسمى خطبة عرفاً قيل اقلها مقدار قوله التحيات الى اخره وفي الغاية الخلاف فيما اذا ذكر
الله لقصد الخطبة لانه لو ذكر الله لغيرها كما اذا عظم محمد الله لا يجوز به عن الخطبة اتفاقاً لهما ما روى انه
عليه السلام صلى الجمعة عقيب الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتوني وله ما سبق من حديث عثمان
ولم نشر **القيام** اي قيام الامام في الخطبة **والطهر** **والستر** اي طهارة الخطيب وستر عورته **وتلاوة** **اي**
والطهارة **بالنوى** واصله قوله اوصيكم بتقوى الله **والصلوة** **على النبي صلى الله عليه وسلم** وقال الشافعي كل
ذلك شرطاً اما الطهر والستر والتلاوة فلان الخطبة قايمة مقام شرط الصلوة فيشرط لها ما يشترط للصلوة
واما الايضاً والصلوة على النبي عليه السلام فان الخطبة متواترة بها ولنا ان ذكر الله في قوله تعالى فاسعوا
الى ذكر الله مطلق والمراد به الخطبة بنقل لغة التفسير فتحوز الخطبة قاعداً او محذورا للحصول المقصود

صوته علم انه ياتيه بالبشارة فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسماعيل كلامها علم انه قدى فقال
الله اكبر والله الحمد هكذا ثبت عن الاجلا فلا ينبغي ان يترك بعضه كذا في المحيط **ثالثا** فقط يعني عند الشافعي
يقول ثلاث تكبيرات الله اكبر ولا يزيد عليها لان المنصوص عليه هذا التكبير **فصل في صلوة الكسوف**
والخسوف يجمع **امام المجمع** الناس في الجامع او في المصلى ويصلي بهم بغير خطبة ولا اذان واقامه للكسوف
لما روى انه عليه السلام صلى بالناس في الكسوف بغير خطبة ودعا حتى تجلجت الشمس **الحنفية** يعني
لا يصلي الامام بالناس في الكسوف ليعذر اجتماعهم ليلا والاى وان لم يجمع الامام في الكسوف صلى الناس
فرادى بركوعين لا باربعة يعني عند الشافعي بركوع في كل ركعة ركوعين بقيامين بغير الفاتحة والبقر
لما لفته في القيام الاول ثم بركوع ثم يقوم ثم يقرأ الفاتحة ويقرأ في القيام الاول من الركعة الثانية
سورة النساء وفي قيامها الثاني المائدة كذا في خلاصتهم وغيرها وعلى هذا كان على المؤلف ان يرد في قوله
ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف هكذا ولما روى انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف
هكذا ولما روى انه عليه السلام صلى صلاة الكسوف بركوعين واطال في قيامه وركوعه وسجوده والتمحان
لهذه الرواية كونها موافقة للاصول لا لمجد ركعة الا بركوع واحد **ويطول القراءة** وتعنف الدعاء وهذا بيان
الافضل **والامام شافعي** في صلوة الكسوف عند أي حنيفة لما روى انه عليه السلام خافت في صلوة الكسوف
ويامر بالجرس اي ابو يوسف بجر الامام لما روى انه عليه السلام جهن بالقراءة في صلوة الكسوف ولكن الرجحان
للمرواية الاولى لقوله عليه السلام صلوة النهار عجا اي ليس فيها قراءه مسموعة كذا في شرح المصنف وقال فيه
الجملة الاسمية الواقعة حاله لان ذلك على الخلاف لكن ذلك عليه هاهنا بآراء قول ابو يوسف اقول ويامر بالجر
يدل على ان الامام لا يجهر عند صاحبه فلا تكون قرينه على ان الجملة الاسمية الواقعة حاله تدل على قول ابي حنيفة
بعد قصره في صدر الكتاب بانها لا تدل على الخلاف والاردان انما يكون بعد فهم الحكم من الجملة عجبا من المصنف
انه جعل الاردان قرينه على فهم المذهب والحاصل ان جعل الجملة الاسمية حالهنا غير مناسب وعلى تقدير مناسبة
غيره الى على الخلاف وعلى تقدير دلالة كان عليه ان يشر اليه في ديباجته فينبغي ان لا يجعل الجملة الاسمية حالا
بل كلاما مستثناة لان قوله ويطول القراءة شامل للمنفرد ايضا **فصل في الاستسقاء وهو طلب المطر**
عند طول انقطاع الاستسقاء **استسقاء** ودعا ليس فيه صلوة مسنونة عند ابي حنيفة لما روى انه عليه
السلام استسقى من غير ان يصلي **وامر بركعتين** كالجمد بقراءة جهرية وخطبة وتكبيرات رواه كافي
صلوة العبد **ويستقبل الدعاء** الى القبلة قايما والناس في سجود مستقبل القبلة **والامام ردا** عند
أي حنيفة لان المشهور عن النبي عليه السلام في الاستسقاء الدعاء بلا صلوة ولا قلب ردا **وامر بركعتين** اي قال محمد
بقلب الامام ردا وصفته ان كان من عجا جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا جعل جانب اليمين على اليسار
لما روى انه عليه السلام صلى في الاستسقاء وقلب رداه لعل قلبه عليه السلام كان للتناول لينقلب حاله من
الخط الى الجذب **ومنعوا منه** اي من قلب الردا **الماموم** وقال مالك بقلب القوم اريدتهم موافقة للامام فيكل
ينبغي ان يخرجوا ثلثة ايام متتابعه مع الصبيان وجميع دوابهم والنعور ويقعد كل من الرجال والصبيان والنساء
في موضع وينصرون ويصعدون الاطفال عن امهاتهم **والذي المحذور** يعني منعوا الذي من حضور الاستسقاء مع
الناس واجاز ما لك لان الكفار قد يستجاب دعاءهم في الشدة قال الله تعالى فلما ركوا في ذلك دعوا الله مخلصين
له الذين فلما نجاهم الى البر ولنا ان الاستسقاء طلب الرحمة والكفار من اهل السخط والنقمة فلا يصلح حضورهم في ذلك
الوقت **فصل في التراخي** ذكر هذا الفصل عقيب فصل النوافل لكان النسب بين الناس الاجتماع

في صلاة الاستسقاء

اختار لفظ يسر وقال القندوري يستحب ان التراخي سنة في الاصح لمواظبة الخلفاء الراشدين عليها
وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي **في شهر رمضان بعد العشاء**
قيد به لان اداءه قبل العشاء لا يجوز في الصحيح واما قبل الترتيب فجاز وهو مختار صاحب الهداية
ليصلوا اي يصلوا وهو معطوف على الاجتماع وفي بعض النسخ ان يصلوا خمس ركعات غير الترتيب
والتركية اسم للجلسة التي بعد الاربع لاستراحة الناس ثم يسمي كل اربع ركعات تركعة مجازا
نسلمات ويجلسوا بين كل تركعة قدر واحد اي تركعة واحدة ثم يوتر واجماعه وهذا اللفظ يدل
على ان التراخي يصلي قبل الترتيب وهو مختار مشايخنا وقال الامام الغساني الصحيح انه لو صلى التراخي قبل
العشاء لا تكون تراخيا **وتختص** اي الترتيب بجماعة شهر رمضان لا تعقاد الاجماع عليه **فصل**
في صلوة الخوف **اعزاي ابو يوسف صلوة الخوف بعدد عليه السلام** اي بعد النبي عليه السلام **الحاف** اي
شرعت بخلاف القياس لاجاز فضيلة الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا المعنى انعدم بعده ولما روى ان
حديثه صلى صلوة الخوف بطريقتان وكان ذلك بحضرته الصحابة فلم يتركوها ولو كانت مخصوصة وجوازها خلف
النبي عليه السلام لم يكن لادراك الفضيلة بل كان لقطع المنازعة عند قول كل انا اصلي مع الامام والمنازعة
محتمل ان توجد بعده **وتصورها** اي صلوة الخوف **ان يفسر** **وقاها** اي بان يجعل الامام العسكر الطائفتين
للصلوة **والعدو** يعني طائفة يقفون في وجه العدو وطائفة يقفون بالامام **فصل في احداها** وهم الذين
اقتدوا بركعة وتخصي يعني اذا اتم الامام الركعة الاولى تمضي هذه الطائفة وتقف في وجه العدو
وبالآخرى الاخرى يعني ثاني الطائفة الواقفون فيصلوا الامام بهم الركعة الثانية بتشديد ويسلم ولم يصلوا
وتخصي الى وجه العدو وثالثي **اللاحقة** وهم الذين يصلوا مع الامام الركعة الاولى فتودي ركعتها الثانية
بغير قراءة لان اللاحق في حكم المتقدمين ويتشهدون ويسلمون ومضون الى وجه العدو **ثم المسبوقه**
يعني ثاني الطائفة التي صلوا مع الامام الركعة الثانية **ركعتها** اي اي يصلوها بقراءة المسبوق في
حكم المنفرد في تشهدون ويسلمون لما روى انه عليه السلام صلى صلوة الخوف هكذا لان ينتظر يعني
يصورها الشافعي بان الامام اذا اتم الركعة الاولى ينتظر لتتم الاولى **ركعتها** يعني حتى تصل الطائفة
الاولى ركعتها الثانية ويسلمون ويذهبون **فصل في الثانية** اي بالطائفة الثانية وهم الواقفون **ركعة**
الثانية **وعلى ركعتين** ثم ينتظر الامام اذ رفع راسه من السجدة الثانية حتى يصلوا ركعتهم الثانية **ويسلم**
على الامام بالطائفة الثانية بعد تشهد ولم يامر واهذه اي الطائفة الثانية وحدثها ركعتها بعد ليفهم
منه ان مذهب مالك في الطائفة الاولى كذهب الشافعي في الانتظار وانما المخالفة في الركعة الثانية
حيث ينتظر الامام عند الشافعي حتى تصل الطائفة الثانية ركعتهم ولا ينتظرهم عند مالك
فيسلم الامام وحده ويقومون لقضاء الركعة وهذا المذهبان روايتان عن النبي عليه السلام لكن
فيهما انتظار الامام للماموم وركوع العزم وسجوده قبل الامام وكلاهما خلاف الاصل فيكون ما
رويناه ارجح **ولم نوجب حمل السلاح** في صلوة الخوف لخطا اي لشدة خوف وقال الشافعي يجب قيد
بالخط تحقيقا لمذهب الشافعي لكون الوجوب متعلقا به عنده له قوله تعالى ولياخذوا حذرهم
واسلحتهم ولنا ان الحمل ليس من اعمال الصلوة فلا يكون واجبا فيها والامر في الآية محمول على التذنب
ويطلبها اي الصلوة للقتال **فيها** وقال الشافعي لا ينطل لان الامر باخذ السلاح ليس للجواز القتال
ولنا انه عمل كثير مناف للصلوة والاخذ لارهاب العدو ولا يجوز القتال فيها **ويصلي بالاولى** **ثنتين**

من المغرب وبالثانية الثالثة يعني يصلي الامام المغرب بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة
لان الركعتين شرط المغرب ولهذا شرع القعود عقيبها ولو اخطا الامام فصلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين
ففسدت صلاته الطائفتين كذا في الكافي واذا كان الامام مقبلا صلى بكل اي طائفة شفعها في الرابعة
وسقط التوجه الى القبلة والنزول عن دوابهم والجماعة فودون ايما عند سدة الخوف المراد بها ان
لا يدعهم العدو وان يصلوا نازلين بل يهجمون بالمحاربة فعلم منه ان نفس الخوف كاف في جواز صلواته
حتى يوروا اسودا فظنوا انه العدو وفضلوا فان ظهرا العدو جازت والا فلا كذا في الحديث **فصل**
في الجنائز بوجه الى القبلة المختصر وهو من حضرته ملايكه الموت وعلامته ان تسترخي قدماه وتخرج
الغنة وتحنسف صدغاه **بمعنا** اي على جنبه الايمن لان في القبر كان يوضع كذا وهذه الحالة قريبة منه
في اخذ حكمه واختار بعض مشايخنا الاستلقاء على فناءه لانه اسهل لتخفيف عينيه وشده لحيه وخروج
روحه وهو المعتاد في زماننا لكن يرفع وجهه قليلا ليصير وجهه الى القبلة **ونقطة** الا ان في حال
كونه مختصرا **لا بعد التجهيز** يعني قال الشافعي يلقن بعد الدفن لقوله عليه السلام ليقنوا موتاكم
شهادة ان لا اله الا الله ولنا ان الاحتضار وقت يتعرض فيه الشيطان لفساد اعتقاده ويحتاج الى مذكر
والمراد بقوله موتاكم من يقرب الى الموت مجازا **فاذا قضى يعني مات شديدا** **وعرض عيناه** لتخمين
صورته وغسل ثلثا لانه يقتصر على الموت كسائر الحيوانات الدمويه لانه يظن بالغسل كرامته ولو
وجد ميتا في الماء فلا بد من غسله لان الخطاب بالغسل توجه لبي آدم ولم يوجد منهم فعل كذا في الحديث
على من يحترق وسر كيفيته ان يدار السنن بالمحرم من او ثلثا او خسا ولا يزداد عليها ويفعله عند ارادة
غسله ايضا للراحم **بما اعلى فيه سدا** واشارتان مبالغه في التطهير **وامر** **بغيره** **اي** **بجعل الميت عريا** ما
غير العورة يعني يستتر من السرقة الى الركبة كعورة الحي كذا قاله القنوري وفي الحديث انه الصحيح ان المراد
بها العورة الغليظة **تيسر** لكن يغسلها بخرقة في ذلك وقال الشافعي يغسل في قميصه لانه عليه السلام
غسل في قميصه ولنا ان الغسل بالتجهيز يكون لطف ومارواه فخصوصا النبي عليه السلام لانهم لا يداو
تجهيزه نودوا من الهاتفت لا تجردوا فيكم وفي الخافية الصغير والصغير اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلها الرجال
والنساء لانه ليس لعضائهما حكم العورة واعلم ان ما قاله الشافعي اذا كان كم القميص واسعا بحيث يدخل يد
الغاسل فان كان ضيقا مجرد بالاتفاق **منع من شدة** **وتشبهه** **اي** **الغاسل عنها حين وماء للماء** قال
الشافعي بمحض الميت ويستثنى لان تمام الغسل للميت كان بها فكذا الميت ولنا ان ادخال الماء في الميت
وانفه خرج فمضغ عنه اعلم ان الميت ان كان صبيا لا يعقل لا يوضئه الغاسل لانه كان لا يصلي **ويغسل**
راسه **وطيئته** **مطوي** لانه ابلغ في استخراج الوسخ **ومنعه** **تسريحه** **اي** **عن تسريح لحيه الميت** وراسه
بالمشط **وقص شاربه** ولفظه والشافعي لا يمنع عنها لقوله عليه السلام امنعوا بموتاكم كما تستعون
بعر وسكم ولنا ان هذه الاشياء للزينة والميت مستغن عنه ومارواه محمول على التجهيز والحديث على
التطهير **ويشع** **بسا** **اي** **في غسل البداهة بالشق** **لايمن** **بمعنا** **اي** **يضيغ على اليمين** فيغسل
ثم يجلس **فيمسح** **بطمته** **برفق** **نحر** **اعن** **لويث** **الكفن** **لانه** **ربما** **يكون** **في** **بطنه** **نجاسة** **منعقة** **قليل**
بالغسل **مرتين** **بما حار** **ويكفي** **غسل** **الخروج** **اذا** **اخرج** **منه** **شي** **ولا** **يعيد** **الغسل** **ولا** **الوضوء** **لان**
غسله **ما** **كان** **واجبا** **لرفع** **الحديث** **بل** **كان** **لتطهير** **عن** **نجسه** **بالموت** **وقد** **حصل** **ويشع** **اي** **ياخذ**
بلله **بثوب** **ليلا** **ينزل** **الكفن** **ثم** **يلف** **الميت** **في** **كفانه** **ويجعل** **على** **راسه** **وطيئته** **جنود** **وهو** **عطر** **مركب**

من اشياء طيبة ولا بأس بساير الطيب غير الزعفران والورس لانها كانا مكرهين للرجال في الجاهلية وكذا بعد
المات **وعلى مساجده** وهي جبهته وانفه ويدها وركبته كذا في قوله لما روي ان ابن مسعود فعل كذا وفي
التجهيز توضع يدا الميت في جانيه ولا يوضعان على صدره لانه من عمل الكفار **ونعطي** **من** **الحرم** **وهو** **وجهه**
اذا مات وقال الشافعي لا يخطيان فان قلت هذا مشكل لان احرام الرجل في راسه لاني وجهه عند وفاته
نفس في الهداية انه يجوز للمحرم الحي تغطية الوجه قلت يحمل ان يكون ترك تغطية الوجه حال التكفين
عنده كما في حال الحياة لانه الاحرام اثر محمود فيبقى كدم الشهيد ولنا قوله عليه السلام غطوا رؤس
موتاكم وكيف يتميز المحرم من غير والناس يحشرون عرا **ومنعه** **من** **غسل** **زوجته** **وقال** **الشافعي**
يجوز ان يغسل زوجته بعد الموت لان لها ان تغسل زوجها فكذا له ان يغسلها ولنا ان الزوج اذا مات انقطع
وصلة النكاح بالكيفية فلا محل ما هو من توابعه من اللبس والغسل وغيرها واذا مات الزوج فالزوج في ملكه حكم
ولهذا يجب عليها العدة ولو جات بولد ثبت منه النكاح فيحل لها غسله **ويامر** **اي** **ابو يوسف** **الزوج** **بالتجهيز**
اي **بتجهيز زوجته الميتة معسرة** **وحالها** **معد** **قيد** **بتميزها** **لانه** **لو** **كان** **الميت** **هو** **الزوج** **لا** **يجب** **عليها** **بتميزها** **اتفاقا**
بل **بتميزها** **من** **بيت** **المال** **وقيد** **باعتبارها** **لانها** **لو** **كانت** **موسرة** **لا** **يجب** **عليها** **بتميزها** **فيكون** **في** **المال** **وهو** **مختار**
صاحب **الموتى** **وذكر** **في** **الحائنه** **على** **الزوج** **بتميزها** **عند** **اي** **يوسف** **وان** **تركت** **مالا** **وعليه** **الفتوى** **اي** **يوسف**
ان **الغريم** **بالغنم** **ولو** **تركت** **مالا** **يرثه** **الزوج** **فيكون** **غرامه** **بتميزها** **عليه** **ولم** **يجز** **ان** **الزوج** **صار** **اجنبيا** **بالموت**
فتجهز **من** **بيت** **المال** **والفتوى** **على** **قول** **اي** **يوسف** **ومنعهما** **من** **غسله** **اذا** **ارتدت** **بعده** **اي** **بعد** **موت** **الزوج**
ايوسف **اي** **بشبهة** **لا** **يجوز** **لها** **غسله** **عندنا** **خلاف** **الزوج** **قيد** **بقوله** **بعده** **لانها** **لو** **ارتدت** **قبل**
موتها **ثم** **اسلمت** **بعدها** **موتها** **ليس** **لها** **غسله** **اتفاقا** **من** **الحقايق** **واجزاه** **لو** **اسلمت** **فمات** **فاسلمت** **يعني**
اذا **اسلم** **الزوج** **المجوسى** **ولم** **تسلم** **زوجته** **المجوسية** **حق** **مات** **فاسلمت** **بعدها** **او** **وطيت** **بشبهة**
فانقضت **عدتها** **بعد** **موت** **زوجها** **يعني** **اذا** **وطيت** **المنكوحه** **بشبهة** **فوجب** **عليها** **العدة** **من** **هذا**
الوطي **فمات** **الزوج** **ثم** **انقضت** **عدتها** **بعدها** **او** **وطي** **اختا** **من** **انه** **بشبهة** **فانقضت** **عدتها** **بعدها**
يعني **اذا** **وطي** **الزوج** **اخت** **امراته** **فمر** **عليه** **قربان** **امراته** **حتى** **تنقض** **عدها** **اختا** **الموطوع** **بشبهة** **فمات** **الزوج**
وانقضت **عدها** **الاخت** **بعدها** **يجوز** **لها** **في** **هذه** **المسائل** **ان** **تغسل** **زوجها** **عندنا** **خلاف** **الزوج** **قيد** **بالارتداد**
المسألة **لو** **لم** **يوجد** **واحد** **منها** **لا** **تمنع** **من** **غسله** **اتفاقا** **وقيد** **بسلام** **المجوسية** **لانها** **لو** **لم** **تسلم** **لا** **تغسله**
اتفاقا **وقيد** **بافتقار** **عدتها** **بعدها** **موتها** **لانها** **لو** **انقضت** **في** **حياته** **كان** **لها** **ان** **تغسله** **اتفاقا** **الاصل** **في** **هذه**
المسائل **الثلاث** **وفيما** **قبلها** **ان** **المعتبر** **في** **جواز** **الغسل** **حالة** **الموت** **عند** **زفر** **وحالة** **الغسل** **عندنا** **لان** **استحقاق**
الغسل **ثبت** **بالموت** **فيعتبر** **اهلية** **الغسل** **عند** **الموت** **كالارت** **ولنا** **ان** **الغسل** **بعده** **فيعتبر** **اهلية** **الفعل**
عند **وجوده** **لا** **قبله** **كما** **في** **الاستمتاع** **وعكسناه** **وامر** **الولد** **يعني** **منعنا** **امر** **الولد** **ان** **تغسل** **مولاها** **اذا** **مات**
واجازه **زفر** **قيد** **بامر** **الولد** **لان** **الامه** **والمدبره** **لا** **تغسل** **مولاها** **اتفاقا** **والزوال** **ملكه** **عنها** **لان** **امر** **الولد** **معدلة**
من **فراش** **مصحح** **فيحل** **لها** **غسله** **كالمدبرة** **من** **نكاح** **صحیح** **ولنا** **انها** **اعتقت** **بالموت** **فصار** **زك** **لاجنبيه**
وعندها **لا** **استنرا** **للا** **لنكاح** **كالمدبرة** **من** **نكاح** **قاسد** **فصل** **في** **التكفين** **ببسن** **تلفين** **الرجل**
في **ثلاث** **اثواب** **اذا** **ارو** **لقائه** **وكل** **منها** **يشمل** **الميت** **من** **فرقة** **الى** **قدمه** **اي** **قدمه** **يلبس** **من** **عنته** **الى**
قدمه **ويكره** **الجديد** **والزعرور** **في** **تلفين** **الرجل** **اعتبار** **بالكفن** **يلبس** **الجنازة** **ولا** **يجعلها** **لقايف** **وقال**
الشافعي **يكفن** **في** **ثلاثة** **لقايف** **ليس** **فيها** **قيصر** **لما** **روى** **عائشة** **انه** **عليه** **السلام** **كفن** **في** **ثلاثة** **ثواب**

من اشياء طيبة ولا بأس بساير الطيب غير الزعفران والورس لانها كانا مكرهين للرجال في الجاهلية وكذا بعد المات وعلى مساجده وهي جبهته وانفه ويدها وركبته كذا في قوله لما روي ان ابن مسعود فعل كذا وفي التجهيز توضع يدا الميت في جانيه ولا يوضعان على صدره لانه من عمل الكفار ونعطي من الحرم وهو وجهه اذا مات وقال الشافعي لا يخطيان فان قلت هذا مشكل لان احرام الرجل في راسه لاني وجهه عند وفاته نفس في الهداية انه يجوز للمحرم الحي تغطية الوجه قلت يحمل ان يكون ترك تغطية الوجه حال التكفين عنده كما في حال الحياة لانه الاحرام اثر محمود فيبقى كدم الشهيد ولنا قوله عليه السلام غطوا رؤس موتاكم وكيف يتميز المحرم من غير والناس يحشرون عرا ومنعه من غسل زوجته بعد الموت لان لها ان تغسل زوجها فكذا له ان يغسلها ولنا ان الزوج اذا مات انقطع وصلة النكاح بالكيفية فلا محل ما هو من توابعه من اللبس والغسل وغيرها واذا مات الزوج فالزوج في ملكه حكم ولهذا يجب عليها العدة ولو جات بولد ثبت منه النكاح فيحل لها غسله ويامر اي ابو يوسف الزوج بالتجهيز اي بتجهيز زوجته الميتة معسرة وحالها معد قيد بتميزها لانه لو كان الميت هو الزوج لا يجب عليها بتميزها اتفاقا بل بتميزها من بيت المال وقيد باعتبارها لانها لو كانت موسرة لا يجب عليه بتميزها فيكون في المال وهو مختار صاحب الموتى وذكر في الحائنه على الزوج بتميزها عند اي يوسف وان تركت مالا وعليه الفتوى اي يوسف ان الغريم بالغنم ولو تركت مالا يرثه الزوج فيكون غرامه بتميزها عليه ولم يجز ان الزوج صار اجنبيا بالموت فتجهز من بيت المال والفتوى على قول اي يوسف ومنعهما من غسله اذا ارتدت بعده اي بعد موت الزوج ايوسف اي بشبهة لا يجوز لها غسله عندنا خلاف الزوج قيد بقوله بعده لانها لو ارتدت قبل موته ثم اسلمت بعد موتها ليس لها غسله اتفاقا من الحقايق واجزاه لو اسلمت فمات فاسلمت يعني اذا اسلم الزوج المجوسى ولم تسلم زوجته المجوسية حق مات فاسلمت بعدها او وطيت بشبهة فانقضت عدتها بعد موت زوجها يعني اذا وطيت المنكوحه بشبهة فوجب عليها العدة من هذا الوطي فمات الزوج ثم انقضت عدتها بعدها او وطيت اختا من انه بشبهة فانقضت عدتها بعدها يعني اذا وطى الزوج اخت امراته فمر عليه قربان امراته حتى تنقض عدها اختا الموطوع بشبهة فمات الزوج وانقضت عدها الاخت بعدها يجوز لها في هذه المسائل ان تغسل زوجها عندنا خلاف الزوج قيد بالارتداد المسألة لو لم يوجد واحد منها لا تمنع من غسله اتفاقا وقيد بسلام المجوسية لانها لو لم تسلم لا تغسله اتفاقا وقيد بافتقار عدتها بعدها موتها لانها لو انقضت في حياته كان لها ان تغسله اتفاقا الاصل في هذه المسائل الثلاث وفيما قبلها ان المعتبر في جواز الغسل حالة الموت عند زفر وحالة الغسل عندنا لان استحقاق الغسل ثبت بالموت فيعتبر اهلية الغسل عند الموت كالارت ولنا ان الغسل بعده فيعتبر اهلية الفعل عند وجوده لا قبله كما في الاستمتاع وعكسناه وامر الولد يعني منعنا امر الولد ان تغسل مولاها اذا مات واجازه زفر قيد بامر الولد لان الامه والمدبره لا تغسل مولاها اتفاقا والزوال ملكه عنها لان امر الولد معدلة من فراش مصحح فيحل لها غسله كالمدبرة من نكاح صحيح ولنا انها اعتقت بالموت فصار زك لاجنبيه وعندها لا استنرا لا لنكاح كالمدبرة من نكاح قاسد فصل في التكفين ببسن تلفين الرجل في ثلاث اثواب اذا روي لقائه وكل منها يشمل الميت من فرقة الى قدمه اي قدمه يلبس من عنته الى قدمه ويكره الجديد والزعرور في تكفين الرجل اعتبارا بالكفن يلبس الجنازة ولا يجعلها لقاييف وقال الشافعي يكفن في ثلثة لقاييف ليس فيها قيصر لما روى عائشة انه عليه السلام كفن في ثلثة ثواب

ليس فيها قبيح ولا عمامة ولنا ما روى عن عمار بن ياسر انه عليه السلام كثر في ثلثة اوثاب فيها فيصه الذي
الذي مات فيه ومارويناه اولي لان الحال اكشف على الرجال لخصوهم دون النساء بعدهم **ويكفي بالليل**
يعني كفن الكفاية ثوبان ازار ولنا فيه لقوله عليه السلام في محرم مات كفون في ثوبين وفي الثاني طوكان
غير البالغ حد الشهوة في ثوب واحد جاز والمراهق كالبالغ في الكفن وفي كتابنا التجهيز كفن الكفاية روى
اذا كثر الورثة وقل المال **ولو بقي اقل من عضو امرئ منعه** وعسله يعني اذا علم بعد التكفين ان اقل
من عضو الميت لم يحصل امر محمد بن زرع الكفن وعسل ذلك خلافا لما لان التسليم لم ينه اما علموا بعد
ما اهلوا التراب عليه فلا يخرج ويصلى على قبره ثانيا لان الصلوة على غير المغسول انما لم يعتد بها اذا
امكن غسله والآن زال ذلك الا مكان فسقطت فرضية الغسل فيه صلى على قبره لان صلوة الجنائز قد دعا
من وجه له ان الغسل لم يتم فصار كما لو ترك عضوا ولها ان قبله من العضو قد يتسارع اليه الجفاف
فيحتمل انه اصابه الماء جف فلا يخرج بالشك بخلاف العضو الكامل لا تتفاد الاحتمال فيه فيبدأ بالانشر
لغيره يعني لثوب الكفن من سائر الميت شرع عنه لكونه لا يكون الا من فوقه لا يسر ويجوز الكفن حرقا بشرط
وتراذ المراهق حمارا فوق القبر تحت اللقافة وحرقه ليربط يديه فوق الاكفان وعرضها من الذي
الى السم وقيل الى الركبة فيكون كفن السنة خمس لما روى انه عليه السلام امر به ذلك **ثلاثة** يعني
كفن المراهق للكفاية ثلثة وهي ثوبان وخمار ويجعل شعرها على صدرها ونحو الاكفان **وتراذ** ان يدرج
فيها **فصل في الصلوة على الميت** **وتقدم الوالي الى السلطان في الصلوة عليه** لانه نائب النبي
عليه السلام وهو كان اوليا لمؤمنين من أنفسهم فكذلك نائبه **ثم القاضي** وامير المصرا لم يحضر الوالي
لانه نائبه وله الولاية العامة **ثم امام الحج** اي الجماعة ان لم يحضر القاضي لانه اختاره امام نفسه في حوزة
فيكون مختارا له للصلوة عليه بعد موته ولو اوصى ان يصلى عليه غيره فلا ان فالوصية جائز وفي الشافعي عليه
باطله **الوالي** يعني قال الشافعي الوالي اقدم من السلطان وغيره لانه الاقرب **ويجوز** هو اي الوالي ان شاء
في الصلوة على غيره ما ذكره من ان حق التقديم بعدهم كانه وفي فتاوى الوالي على هذا اذا لم يرضه وان تابعد
وصلى معهم لا يعيد وفي الفتية لو اعادها الوالي ليس من صلى عليها مع غير الوالي ان يصلى مع الوالي مرة اخرى
وكذا يعيد السلطان اذا صلى غيره لانه مقدم على الوالي فاذا ثبت حق الاعادة للادنى فثبوته للاعلى أولى ثم
ترتيب الاوليا في الصلوة كترتيبهم في العصبية والاتحاح الا ان الميت وابنه اذا اجتمعا كان الاب اولي لان الاب
افضل لكونه اسن وان لم يكن الميت والى فالزوج اولي ثم الجيران **وتنفع تعديها** اي تعدد الصلوة على
الميت وقال الشافعي يجوز تعدد صلواتها على الجنائز بجماعة ثم حذر اخرون فلهما ان يصلوا عليها
جماعة وفرادى وصلواتهم تنفع فيها كالاولى لان من صلى مرة لا يصلى ثانيا لما روى ان الناس صلوا على النبي
صلى الله عليه وسلم مرارا فوما بعد فومر ولنا ما روى ان عبد الله بن سلام لما فاته الصلوة على عمر رضي
الله عنه قال ان سبقت بالصلوة فلم اسبق بالدعاء وتكرار الصلوة على النبي عليه السلام كان مخصوصا
به لانه في قبره لان كما وضع لكونه حورا لا يتباعد حراما على الارض وفي المحيط لو صلى على الميت واحد يكفي
ويصلى على القبر المفوات يعني اذا دفن الميت بعد غسله ولم يصلى عليه يجوز ان يصلى على قبره اتفاقا
لما روى انه عليه السلام صلى على قبر امه لكونه جوارها بمسند الى ان يغلب على الظن انفساخه وهو الاصح
هذا اذا اهيل التراب عليه وان لم يهل التراب يخرج ويصلى عليه لان التسليم الى الله لم يتم كذا في الكفاية
وتيقن الامام جدا الصدر مطلقا اي في الرجل والمراه لان الصدر محل الايمان فالقيام بآزايه اولي

في كفن الميت

اشارة الى ان المشقة وقعت لا يمانه ولو اجتمع الجنائز يجوز ان يصلى عليهم دفعة واحدة كذا في المحيط
ويكره اربع لانه عليه السلام كبر اربعاً في اخر صلوة على الجنائز **وتنفع رفع ايديهم** في تكبيراتها
اسوي التخمير وقال الشافعي يرفع لما روى ان ابن عمر كان يرفع في كل تكبير ولنا ما روى انه عليه السلام
كان لا يرفع يديه في صلوة الجنائز سوى في تكبير الافتتاح **عند الله** في الاثر اي عقيب التكبير الاولى
وفي عبارته تنساع **وتنفع الاثر** وقال الشافعي يقرأ فيها الفاتحة لانه صلوة من وجه ولا صلوة الا
بالفاتحة ولنا قول ابن مسعود انه عليه السلام لم يوقت في صلوة الجنائز قراة **ويصلى على راسه**
في الثانية ويدعو له اي للميت وللنفسه وللنفس في الثالثة لما روى انه عليه السلام قال
اذا اراد احدكم ان يدعو فيلجأ الله ويصلى على النبي ثم يدعو وليس فيها دعاء معين وفي الصبي والمجنون
لا يستغفر لها لعدم ذنبها بل يقول اللهم اجعله قزفا واجعله لنا دخرا واجعله لنا شافعا مستغفرا وسلم
في الرابعة تكبير اي تسليمتين ينوي بها الرجال والحفظة كما في الصلوة وينوي الميت كما ينوي الامام
فيها لانه هو المشهور والمتوارث لكن لا يرفع صوته بالتسليم في الجنائز كما في سائر الصلوات **لا واحد**
اي قال الشافعي يسلم تسليمه واحد بيداه عن يمينه ويضع يده عن يساره مدورا وحده لما روى كذا في بعض
الاثر **وتنفعه من المتابعة او خمس** يعني اذا كبر الامام فيها خمسا لا يتابعه الموتر في الخامسة عندنا
بل يسلم وقبل بل ينظر حتى يسلم امامه فيسلم معه وهو المختار وقال في تنابعه كما لو زاد الامام في
تكبيرات العيد ولنا ان الخامسة منسوخه لما روى انه عليه السلام كبر اربعاً في اخر صلوة الجنائز
ولا متابعة في المنسوخ بخلاف تكبيرات العيد لان الزيادة مطلقة مجتهد فيها لاختلاف الصحابة في عددها
حتى لو زاد ذكر عدد لم يجتهد فيه لا يتابع وفي نظم الزندوسني الخلاف اذا سمع التكبير من الامام نفسه
اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه في الزيادة اتفاقا قالوا وينوي الافتتاح عند كل تكبير لجواز ان يكبر
الامام الافتتاح لان واحدا المنادي انما وضع في صلوة الجنائز اذ في العيد يتابعه المقتدى في الزيادة
من الخاتمة **وبيام المسبوق به الاله** وهما **بانتظار تكبير** يعني اذا ادرك الامام في صلوة الجنائز
وقد سبق بعد تكبيراتها يكبر في الحال ويشترع معه عند اي يوسف وقال لا ينظر تكبير اخرى فيتابع الامام
فيها ثم ياتي ما سبق به بعد سلام الامام متواليا لدعا فيها قبل ان ترفع الجنائز فاذا رفعت فقد فات واما
اذا ادرك بعد الرابعة لا يكبر عندها الفوات الصلوة عليه ويكبر عند اي يوسف فاذا سلم الامام قضى ثلث
تكبيرات قيد بالمسبوق لانه لو كان حاضرا ولم يكبر مع الامام للافتتاح فانه يكبر ولا ينظر تكبير الامام اتفاقا
كذا في الخاتمة لانه انه ادرك الامام فيتابعه في اي حال كان كما في سائر الصلوات ولها ان كل تكبير في صلوة
الجنائز كره بعد اذ ليس لها ركن سواها ولو كبر قبل الامام ثانيا كان ثانيا بالتكبير الثانية فلا يجوز لان المسبوق
بعد ما ادرك الامام لا يبتدىء بالركعة الثانية **وتنفعها** اي صلوة الجنائز **في مسجد** اذا كان الجنائز والامام
والقوم فيه وان كان الجنائز خارج المسجد قيل لا يكبر لان احتمال تلويث المسجد مفقود وقيل يكبر لان المسجد
بني لاد المكتوبات والنوافل شرعت فيه تنعها لكونها من متماتها ولا كذا في صلوة الجنائز **وعلى** اي الصلوة
على عضو الميت اي عضو كان غير جازم عندنا وغاب اي الصلوة غير جازم على ميت غاب وخالفنا الشافعي في
هذه المسألة الثلاث اراد بالمسجد مسجد الجماعة لانه لو بني مسجد خاص للصلوة على الجنائز تجوز الصلوة اتفاقا
وقيد بالعضو لانه لو وجد اكثر بدن الميت جلا راس او نصفه مع الراس يغسل ويصلى عليه اتفاقا واذا وجد
نصفه بلا راس واقله مع الراس لا يصلى عليه عندنا وفي الحقايق محل الخلاف لغايب عن البلد اذ لو كان

عليه

في البلد لم يجز ان يصلي عليه حتى يحضر عنده اتفاقا لعدم المشقة في الحضور له ما روى انه عليه
السلام صلى على جنازة النجاشي وهو مات بارض الحبشة والنبى عليه السلام بالمدينة ولنا ما روى انه
عليه السلام نفى عن صلوة الجنان في المسجد واما صلوة النبي عليه السلام على جنازة تسهيل في المسجد
فكان احذر المظهر وان الصلوة تتعلق بمجموع الميت واذا كان كثر معد وما كان كله في حكم العدم وان
الميت له حكم الامام ولهذا لو وضع المصلي خلفه لا يجوز صلوةه فالبعد بين الامام والمتقدم كان مانعا
من الجواز فكذلك بين الميت والمصلي واما صلوةه على النجاشي فمن خصوصاته صلى الله عليه وسلم لان الارض
كانت تطوى له فيكون البعيد حاضرا **ويغسل تسهلا** وهو الذي ما يكون منه ما يدل على حياته من البكا او حركة
لقوله عليه السلام اذا استقبل مولود غسل والتعبير في ذلك خروج الاكثر حيا حتى لو خرج اكثر الولد وهو يتحرك
صلى عليه والا فلا **ويصلي عليه وياثره لسقطه** يعني اذا سقط مولود فاعضاه وهو ميت
صلى عليه عند ابي يوسف اكراما لادم عليه السلام لانه نفس من وجه وقال لا يغسل بل يدبر في حرقه
لان الغسل لاجل الصلوة ولا يغسل عليه ولا يغسل ايضا قيد الاما لغسل لانه من لا يغسل لا يصلي عليه اتفاقا
وفيد بن تمام الخليفة لانه لو لم يكن تام الخلقه لا يغسل اتفاقا **فصل في حمل الجنائز والدفن**
ونعني اربعة حملها اي اربعة رجال حمل الجنان من جوانبها الاربع لان الحمل بهذه الهيئة هو المشهور
المؤثر **لاهم** ولو قال لا ايام كان اولى **او ثلثا وخمسة** يعني عند الشافعي رجلان متعينان لحملها
او ثلثه بان يقوم رجل فيضع العود بين علي عاتقه وحمل موخرها رجلان او خمسة بان لم يشغل المتقدم بالحمل
فاعانه رجلان بالخشبة المعتزلة خارج العود بين الرجلان كان يحملان موخرها فتكون الجنان محمولة على
خمس وهكذا روى في حمل جنازة سعد بن معاذ **يسرعون** اي يمضون بالجنان **دون الحبيب** وهو نوع من
العدو لانه عليه السلام امره كذا **ونقصا تقديمها** اي تقدم الجنان والمشى خلفها **لا تقدمها** يعني عند الشافعي
المشى امامها افضل لانهم يشعروا والشيعي يتقدم على المشقوق له في العادة ولنا قوله عليه السلام الجنائز
متبوعة الا انه لا بأس ان تقدمها نغيا للزحام قال ابو يوسف رايت ابا حنيفة يتقدم الجنان وهو راكبة فوجد
حتى تاتيته كذا في النوادر ولانه ابلغ في الايقاظ بها والتعاون في حملها ان اخبر اليه وقول ابن مسعود فصل
المشى خلف الجنان على امامها افضل المكتوبة على النافله **ويكره الجلاس قبل وضعها** اي وضع الجنان
عن اعناق الرجال لانه الى الخياط الى التعاون في الوضع او لاحتراهما قيل بكرة ورفع الصوت بالذكر في
تشيعها لان فيه موافقة لاهل الكتاب **ويحذر القبر** اي يجعل شق في جانب القبر الى القبلة لقوله عليه السلام
المجد لنا والشوق لينا وهو ان يجعل حفيره في وسط القبر فيوضع فيها الميت وفي التبيين ان كانت الارض
رخوة فلا بأس بالشق واتحاد التابوت ولو من جديد ولكن السنة ان يفرش فيه التراب وقيل يحفر القبر نصف
القائمة وقيل الى الصدد وان زادوا فحسن **ونام يوضع** اي يوضع الميت على شفير القبر مما يلي القبلة ويوضع
منه في الحد **سلا** يعني عند الشافعي السنة ان يوضع راس الميت بازا قدميه من القبر فيؤخذ راسه ثم يسيل
الى القبر اي يحرق ما روى انه عليه السلام شل الى قبره ولنا ما روى انه عليه السلام ادخل ابا دجانه في قبر
من جهة القبلة وما رواه غير جهة لانه عليه السلام ادخل في قبره من جانب القبلة **والسنة الايتار في الواقع**
يعني من دخل في القبر لدفن الميت فكونه وترا ليس بشرط عندنا وعند الشافعي سنة وقاسم على التكفن
والاجار ولنا ما روى انه عليه السلام ادخله في قبره اربعة العباس والفضل وعلي وصالح مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم **ويقال الواضع** اسم الله وعلى مله رسول الله لانه عليه السلام قال كذا

باب الجنائز

حين وضع ابا دجانه في قبره **ويوجه الميت في القبر الى القبلة** لانه عليه السلام امر بذلك **وحمل عليه**
اي عقده الكفن لانه من الانتشار **ويسوي لينة** اي لين القبر **ويسجي قبرها** اي يستتر بمؤب حتى
يصل الى اللبن على لحدها لان مبنى امرها على المستر **ويكره ارجل خشب** لانهما موضوعان لاحكام السراويل
التي يثاقبه ذكر الامام القسري تاشي هذا اذا كان حول الميت واذا كان فوقه خشب لا يكره لانه يكون
عصية عن السبع قالوا اذا كانت الارض رخوة لا بأس بالاجر والخشب وكره ايضا ان يني عليه **لا تقب**
اي لا يكره قصب عمودا كان او غيره لذهابه سريعا وقيل المعمول كبريا وللخشب مكره لانه لم يند
السنة به كذا في النهاية ولو بلى الميت وصار نرايا جازد فن غيره في قبره وجاز زرعه والبناء عليه
كذا في التبيين **ترابا** اي يصب له ان الوجه يحفظ من التراب بلبنتين او ثلثا ويكره ان يزد
على التراب الذي اخذ من ولا بأس بوضع الحجر عليه لما روى انه عليه السلام وضع على قبر ابي
دجانه حجر وقال هذا لاعرف قبر اخي وان اخذ الى الكتابه عليه حتى لا يمتحن فلا بأس واما الكفاية
من غير عذر فمكره كذا في المحيط **ويسمى راد من تسيم القبر** ان يرفع عن الارض مقدار شبر او اكثر
منه قليلا لما روى ان قبر النبي عليه السلام كان مسننا هذا القدر ولا يسطح ولا يربع لان الكفار فعلوها
في قبورهم **فصل في الشهيد من قتله مشركا** اراد به الحرى **مهاجرا** بالة او غيرها وبما شق
او بسبب كما اذا وطئ امة الحر في مسل لان هذا نوع من الحرب والاصل فيه انه عليه السلام لم يغسل
شهيدا احدا ولم يكن كلهم قتيلا سيف ولو لحا حربي مسلما الى ما وقع فيه لا يكون شهيدا لانه من قتل نفسه
وكذا لو حفر الحريون خندقا فوقع فيه مسلم ليل لا يكون شهيدا لان ذلك يراد به الدفع لا القتل وفي الغاية
اهل النبي كاهل الحرب قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تاتي الى امر الله وكذا قطاع الطريق قال الله تعالى
انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الاية فياى شئ قتلوه لا يغسلوا المكابرون
في المصر لانه بمنزلة قطاع الطريق **ومسلم** اي قتله مسلم وكذا من في حكمه **فلا لا يوجب** فيه قتله
لانه لو وجب مال لا يكون شهيدا **بنفسها** اي بنفس القتل قتله ليدخل فيه قتل الاب ابنه وقاتل بوجوب
القتل ما لم يقتل ما لا بالصلح فان القتل فيها شهيدا لان كلامها لا يوجب به بنفسه بل بوجوب قصاصا
وانما وجبت الذية بعارض وهو حرمة الابوة في الاول والصلح في الثاني **فلا** فانه في معنى قتلى احد
فالحق بهم احقر من عمن يقتل في حد او قصاص فانه ليس شهيدا **او وجد في المعركة** هو موضع الحرب ووجه اثر
اي به اثر يكون علامة للقتل كالجرح او صعود الدم الصافي من جوفه الى فيه او خروج من عينه او اذنه
لانه لا يكون الا من شدة الضرب **كان شهيدا** ولو خرج الدم من انفه او ذكره او دين او نزل من راسه او
خرج من جوفه لا يكون شهيدا لان الجأمة محتمل ان يكون سودا محرقه ولا انسان برعف والجبان يبول دما
وصاحب الناسور يخرج من دين دم من غير ضرب قيد بالمعركة لان القتل لو وجد في المصر ولم يعلم قاتله لا يغسل
والغمر لكونه شهيدا **قتل المعركة غازيا** وقال الشافعي ليس للشهيد الامن قتل في المعركة مجاهدا في سبيل الله
فغيره يغسل فيكفر بدمه وثيابه **ويخرج عنه ما ليس من جنس الكفن** كالقز والخف ونحوها لانه عليه
السلام دفن شهيدا احدهما بدمه ودماء بدمه **ويغسل عليه ما** اي الشهيد وقال الشافعي لا يصلي عليه لان السيف
محال الذنوب وهو مستغنى عن الاستغفار له ولنا ان الصلوة لتعظيم الميت ولهذا صلى على النبي عليه السلام
والصبي وقد صح انه صلى على قتلى احد واحدا بعد واحد والصبي والمجنون والجانين **والنفسا**
والمقتول بالقتل يغسلون عند ابي حنيفة اذا استشهدوا اخلا فالصالح في الصبي والمجنون ان ترك

لا يكره ان يركب

دم الشهيد كان للشهادة وهما مستغنيان عند طهارتهما عن الذنب فيغسلان ولهما انكرامة الشهيد
وهما اول الكرامة لعدم ذنبهما ولله في الحايض والنفساء والجنب ان الغسل كان واجبا عليهم فلا ترفع
الشهادة ما وجب عليهم قبل الموت ولهما ان يغسلهم سقط بالموت وغسل الموت لم يجب بالشهادة فبعد
بقوله بعد الانقطاع لا يغسل اذا استشهدا قبله لا يجب غسلهما اتفاقا في رواية عنه لان الاغتسال لم يكن واجبا
عليهما قبل الانقطاع وفي رواية عنه انه يجب غسلهما وهو الصحيح لانقطاع الدم عند الموت ولما يقتول
بالقتل فيغسل عنه لانه ليس بشهيد ولا يغسل عندهما لانه شهيد **ومن اراد ان يغسل** الارثاقان ان اكل
الجرح او يشرب او يسهام او يداوى او ينقل من المعركة لا خوف ان تغاه حيول المقاتلة او مضى عليه وقت صلو
وهو يقتل او يقدر على ادائها بالا لانه لا يكون في معنى شهيد احد فلا يلحق به **ولو اوصى في امور دينه**
او اوصى به او عاش اكثر **نهارا او ليلا من يومه** اي ابو يوسف الغسل **وخالفه محمد** لان لاكثر حكم الكل
قيد بالاكثر لانه لو عاش تمام يوم ولو ليلة غسل اتفاقا لانه ارتفع مدة معتبر قتل خلافا لما بالوصية بامور
دينيه ولو اوصى بامور اخر به لم يغسل اتفاقا وقيل خلافا في الاخر به ولو اوصى بدينيه يغسل اتفاقا
وقيل لا خلاف بينهما فيقول اني يوسف في الوصية الدينيه لا يفرض امور الاحياء فقد اصابه من احوالها
وقول محمد في الوصية بالآخر به لا يفرض ما يصير من ايسر من نفسه وفي التيسير هذا كله اذا وجد بعد انقضاء
الحرب واما قبل انقضاءه فلا يكون مرتبا بشئ مما ذكرنا وفي الحائيه الوصيه بكاتبين لا تبطل الشهاده
وشرط كماله **غير عاقل فيه** اي شرط محمد في وجوب الغسل ان يعيش يوما كاملا غير عاقل لان
ما دونه حياه قليله لا تعتبر قيد بكمال لانه لو مضى عليه وقت صلو وهو يعقل يغسل اتفاقا **ولا يغسل**
على باع قاطع طريق يعني اذا قتل لاجل رغبه وقاطع الطريق لقطعته لا يغسلان وقيل يغسلان ولا
يغسل عليهما للفرق بينهما وبين الشهيد وكذا الكافر الذي له ولي من المسلمين يغسل ولا يغسل عليه لما روي
انه عليه السلام امر عليا يغسل ابي طالب كغسل الثوب النجس وقيل هذا اذا قتل في حال المحاربه اما
اذا قتل بعد ثبوت يده الامام عليهما يغسلان ويغسل عليهما لان القتل يكون بمحض السياسه ومشائخنا
جعلوا حكم المقتولين بالعصيه حكم اهل البغي على هذا التفصيل كذا في التوازل **ويخلق بها قال الله**
يعني من قتل نفسه لا يغسل عليه عند اي يوسف زجل له كالباعى وقال لا يغسل عليه لانه فاسق غير صالح هذا
اذا كان هذا اما اذا كان خطا يغسل ويغسل عليه اتفاقا وفي المتن من قتل خطا لم يغسل ولم يغسل عليه لانه غير صالح
بالفساد **كتاب الزكوة** **تقرر من اي اداؤها على كل مسلم** قيد به لان
الزكوة عبادة والعبادة لا تصح من الكافر ولم يقيد بالبالغ اتفاقا بل يجب على الصبي والمجنون وقيد
به لان كمال المالكه انما يحصل بالحريه احترامه عن الرق والمدبر وام الولد والمكاتب **مالك للنصاب** اراد به ملكا
واما فلا تجب على المشتري فيها اشتراؤه قبل القبض ولا على المكاتب فيها في يده من النصاب لانه غير مملوك
رفقه ولا على المولى في عبده المعد للضمان اذا البق لا يصير مملوك له يدا ولا في مال في يده عند الماذون الغير المدينين
لانه غير مملوك له يدا لان الماذون يدا اصالة لا يبايه من مولا **حول** اي تمام عليه حول لقوله عليه السلام لا
زكوة في مال حتى يحول عليه الحول **فاصل عن المواج** الاصليه وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا
كالنقعه ودور السكنى والات الحرب والشباب المحتاج اليها لدفع الحوائج والبرء والتقديرا كالدينار والمدينين
محتاج الى قضاء دينه مما في يده من النصاب دفعه عن نفسه الحيسر الذي هو كالهلاك وكالات الحرقه واثاث
المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان كتب العلم لو كانت للتجاره وبلغ قيمتها نصابا فلا زكوة فيها

من قبل اراد
بالمقتول
وكان المقتول
من اهل البيت
او من اهل البيت
ناترا

الزكوة
والزكوة
والزكوة
والزكوة

اذا احتاج اليها صاحبها فان الجمل عندهم كالهلاك وان لم يحتج كما اذا اشتراها للبيع ففيها الزكوة
فاذا كان له درهم مستغنى فصرها الى تلك المواج صارت كالمعدومه كما ان الما المستحق صرفه للعطش
لان كالمعدوم وجاز معه التيمم **ولنعمر اي مال** **يبيع** هي التي تكتفي بالزكوة في اكثر الحول للدر والنسل
حتى لو لم تنزع النسل لاحتج فيها الزكوة وصفها بالسايمة لان النقص ورد بتقيد هاتين الصفتين وجوب
الزكوة **حولية** **فيه** الجار والمجرور متعلق بالاداء المقدراى يقتض من اداؤها بنيه **مع الغزل** اي
عزله مقدار الواجب **او الواجب** اي مع دفعه الى الفقير وذلك لان الزكوة عبادة فلا بد من بنية مقارنه
لادائها لكن لما ثبت الحرج في اشتراط النية وقت كل دفع مع تفريق زمانه اكتفي بالنيه عند الغزل
تيسيرا كالنيه المتقدمه على الصور ولودفعها بلا نيه ثم حضرت النية ان كان المدفوع قائما في يد
الفقير جاز والا فلا **وتسقطها بهلاك** يعني اذا هلك النصاب بعد تمام الحول والتمكين من الاداء سقطت
الزكوة عندنا خلافا للشافعي قيد بالتمكين لان الزكوة قبله تسقط اتفاقا قولا واحدا ولو هلك قبل التمكن
فله بنيه قولا والتمكين في الاموال الباطنه بالظن هاهنا الاستحسان وفي الظاهر بالظن بالساعي كذا
في النهاية وثبت التمكن عنده محض المال لانه لو غاب لا يجبر اخراج الزكوة من مال اخر ما لم يتيقن بقا المال
من الحوائق قيد بهلاكه لان الزكوة لا تسقط باستهلاك النصاب اتفاقا وفي المتن لو اقرض النصاب بعد
الحول فتوى عليه يكون هلاكه لانه لم يخرج من مال الزكوة ولو اشترى به عبدا للخدمة او جعله ممر يكون
استهلاكه وفي الحوائق العشر والخراج على هذا الخلاف اما الجريه وصدقه الفطر لا تسقط اتفاقا لانه ان
الزكوة دين في ذمته فلا تسقط بهلاك المال كصدقه الفطر وكما لو استهلك النصاب ولما ان الواجب
جزء من النصاب ونفا الجز بعد هلاك النصاب محال كصدقه الفطر لان وجوبها في الذمه والمال شرط
وجوب الزكوة في المال نفسه فافترا بخلاف الاستهلاك لان الواجب دخل في ضمانه بالاستهلاك فيصار
دينا في ذمته ولو هلك نصاب السايمة بعد طلب الامام الزكوة وعدم دفعها اليه فالصحيح انه لا يغسل
لانه كان مختارا في ان يودي من نفس السايمة او من غيرها فحبسه يجوز ان يكون يودي من محل اخر **وقسمها**
على النصاب والعفو ليسقط منها بقدر المالك وحقها بالنصاب **ليكون لها من العفو** يعني اذا
اجتمع في المال نصاب وعفو يتعلق الوجوب بها عند محمد وما هلك هلك منها وقال لا يتعلق الوجوب
بالنصاب دون العفو مثلا كان لرجل ثمانون شاة فنصفه نصاب ونصفه عفو فاذا هلك منها اربعون
فعلية نصف شاة عنده وشاة عندها فان قلت اذا انحل الوجوب بكلاهما فكيف سمي محمد الزايد من النصاب
عفو قلت سماه باعتبار ان الزكوة كانت واجبه بدون تلك الزيادة فلما وجبت شاة في الكل لانه ان
الزكوة وجبت شكر النعمة المال والكل نعمة فتعلق به الوجوب ولها ان لا يدا على النصاب جعل عفو اقل
يرديه الوجوب ثم لو زاد الهلاك على مقدار العفو يصرف الى كل النصاب شايعا عند اي يوسف والى
النصاب الذي على العفو ثم الى ما قبله عند اي حنيفة مثلا اذا كان لرجل اربعون من الابل فهلك
منها عشرون ففي الباقي يجب عشرون جزا من سنة وثلاثين جزا من ابنة لبون عند اي يوسف لان الاربع
عفو وبقي الواجب في سنة وثلاثين ففي الواجب بقدر الباقي ويجب اربع سياه عند اي حنيفة لانه
صرف الهلاك الى النصاب الذي على العفو فبقي النصاب الاول واما محمد فقد مر على اصله فقال يجب
بنت لبون لان الواجب متعلق بالكل عنده اعلم ان صرف الهلاك الى العفو متصور في جميع الاموال
عند اي حنيفة واما عند محمد فلا يتصور الا في السواوير لان ما زاد على ما بقي درهم لا عفو فيه عندها

او السهم

ولو تصدق بالنصاب ولم ينوها أي الزكوة سقطت عن دفعه لأن الواجب كان خزانة الكل فإذا انصرفت
به دخل الخزانة فيه فلم يحتج إلى التعيين وكذا لو أبرأ النصاب من فقير سقطت زكوة فقائه نواها ولم ينوها لأنه
أدى الدين عن الدين فكلاهما ناقصان إذا الدين ناقص بالنسبة إلى العجز فيجوز أدواها ولو أبرأه بنو الزكوة
مال آخر لا تسقط لأنه أدى الناقص عن الكامل فيصدق أنه لو دفع كل النصاب بنو بنو عن النقد
أو واجب بفتح عا بنو ولا تسقط الزكوة بل تضمن قدر الواجب فإن قلت الزكوة إنما تؤدي بالنسيئة فكيف
سقطت عنها فلا ينبغي قلت لفظ التصديق مشعر بأن نية أصل العباد وجرت وتلك كافيته وإن لم يدر تعينها
وبه الغرض إنما تشترط التحصيل لليقين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة إلى التعيين ومصاركا إذا
نوى الصوم مطلقا في رمضان **وبعكس في البعض** وأسقط منها بغيره يعني إذا تصدق ببعض النصاب
قال أبو يوسف لا يسقط شيء من الزكوة لأن الواجب غير متعين فالبعض الباقي يصلح أن يكون محلا له وقال
محمد يسقط منه زكوة ما تصدق به اعتبارا للجزء بالكل **ولا نوجبها على مدين مستغفر** في أي مشغول
لما في يده من النصاب وقال الشافعي يجب عليه لتحقيق سبب الوجوب وهو ملك نصاب تام ولنا أن
الزكوة إنما تجب في المال الفاضل عن الحاجة ومال المدين ليس كذلك لأنه محتاج إلى أن يقضي دينه من ذلك المال
فاعتبر مال المدين بقدر دينه معد وما وضع في الزكوة إذا الدين لا يمنع الخراج اتفاقا من الفقهاء قيد مستغفر
لأنه لو بقي بعد الدين فقد نصاب تجب الزكوة في الفاضل اتفاقا المراد دين له مطالب من جهة العباد سوا كان
الدين لله تعالى كدين الزكوة فإن مطالبه هو الإمام في السوابق ونائبه في أموال التجار وسبب بيانه وللعباد دين
النذر والكفارة لا يكون ما يتخلل من الإمام لا يطالبه ولا نائبه وفي الكافي لا فرق في الدين بين الموجل والمحال وقال
الإمام البرقي وإن كان الدين مهورا موقفا لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة وقيل إن كان الزوج على عزم من قضاء
بمنع والا فلا لا يتحدد ما في زعمه وقال القدروري وجب النفقة ماله يقض بها القاضى لأنه ليس بحكم الدين
وقال الإمام الترمذي إن الدين الموجل الذي لا يكون مهورا لا روية فيه أن قلنا لا يمنع فله وجه وإن قلنا منع فلا وجه
صحيح يجوز لأهل الزكوة عليها وقال الشافعي تجب بامر الولي أو غيرها عنهما وإن لم يكن لها ولها أخذها
الإمام وينصب لهما وليا له أن الزكوة موند ماله فوجب عليها كما تجب الموند من النفقة والعشر وصدق الفطر
ولنا أن الزكوة عبادة محضه فلا تجب عليها كالصلوة والصوم ولا يلزم ما استشهد به لأن النفقة حق العبد
ولهذا شاذي بدون النسيئة والعشر موند الأرض فيه غالبه ولهذا تجب في الأرض الوقت وصدقه فيها حتى الموت
ولهذا تجب على الغير كالنفقة **ويشترط في عارضها فاقه أكثر المول لا أقله** يعني إذا جاز صاحب نصاب جنونا
عارضها وهو أن يبلغ مقيما فخرج قال أبو يوسف إن كان مقيما في أكثر المول فعليه الزكوة والأقل وقال محمد إذا
أفاق شيئا من السنة وإن قل فعليه الزكوة قيد بالعارض لأن الجنون الأصلي وهو أن يبلغ مجنونا يعتبر فيه ابتداء المول
من حين فاقته اتفاقا لأن التكليف لم يسبق هذه الحالة وقيد بالافاقه لأنه لو استمر جنونا سنة لا يجب عليه اتفاقا
كما في الأصلي لأن يوسف لأن أكثر يقوم مقام الكل فالمحقق في أكثر السنة كما لمحقق في كلها فكذلك الجنون في أكثرها
كالجنون في كلها ولحمد أن السنة للزكوة كالشهر للصوم فلوانه أفاق شيئا من الشهر وإن قل يلزمه الصوم فكذلك هذا
ولو فقه عا يشترط بدلالة وفقهها من فلسه الحاكم إذا نادى في الناس أنه مفلس مقرر ما عليه **بعد أعوام أفتى**
بعدم الوجوب عنها يعني من كان له دين على مفلس مقرر دينه فقضاء بعد سنتين فلا زكوة عليه للسنتين الماضية
عند محمد وقال عليه الزكوة قيد بمفلس لأن المدين لو كان غنيا أو معسرا مقرر غير مفلس فعليه الزكوة اتفاقا
لأن الدين على المعسر ليس كالحالك وقيد بقوله مقرر لأنه لو كان جاحدا أو لم يكن له دينه لا تجب اتفاقا وعن أبي يوسف

في الزكوة
إذا كان
المدين
مفلسا
فلا زكوة
عليه

إنما تجب فيه ماله محله القاضى لاحتمال أن ينكر عن ماله فيتوصل إلى ماله فإن كانت له دينه لأن الدين قد انقضى
والقاضى قد لا يعدل وقد لا يظفر بالخصوص بين يديه لما منع فيكون في حكم الهالك ذكر في النسخة هذا هو الصحيح
أما محمد فقد جعل ذلك المال منزلة الهالك لعمة التقليل عنده وأما أبو حنيفة فقد مر على أصله من
أن التقليل غير صحيح لأن المال غادر وراجع فلا يكون كالحالك وأما أبو يوسف فقد كان مع محمد في تصحيح
التقليل لكن خالف أصله وجعل الدين هنا بمنزلة المال رعاية لجانب الفقير المستغنى **وطر دفتوا** أي
محمد في عدم جواز الزكوة **فما إذا الحق** أي صاحب النصاب وسط المول فاكسب ما قضاه في آخره يعني
اكتسب ما لا قضاه دينه في آخر المول وقال لا تجب عليه الزكوة لأن حقوق الدين من ماله هلاك النصاب
وهلاكه في ثلث المول كان مانعا وكذا اشتغاله بالدين وكما أن اشتغاله بالدين بمنزلة نقصان سعره لا
كهلاكه لأن المال باق حقيقته واعتبار الكمال في كل ساعة المول حرج على صاحب المال فاكسب كماله
في أول المول وآخره لأن أوله وقت الاعتقاد وآخره وقت الوجوب **ولو أفتى أي مضت أعوام على ديون**
أو عرض كانت للفتاة **ففيخت** تلك الديون أو تخت أي تخت تلك العرو من وجوبها على الكل
أي عن كل الأعوام الماضية **عام القرض** يعني قال مالك عليه زكوة السنة التي قبض فيها الديون والافاقان
لأن العروض ليست من جنس مال التجارة قبل النقد وكذا الدين ليس مال حقيقته وإنما يصير مالا بالقرض
فيعتبر عام قبضه لا ما قبله ولنا أن مال عروفا ولهذا يجوز الشراؤها فكان يجب عليه عند تمام كل سنة أن يركب
منها لكن لم يكن متمكنا من صرف جزء منها إلى المستحق فعند القبض تمكن من الأداة فوجب أدائها وجب قبل ذلك
ولو أبرأه عن دين ساق لنصاب معه في بعض المول فم لم يوجبها وخالفه يعني من كان له نصاب عليه
ملكه فأبرأه الطالب عن الدين في بعض المول فم المول الأول قال أبو يوسف لا زكوة عليه حتى يرضى من موله
الابرا لأن مال الديون لم يتحدد سببا للوجوب لا يشتغاله بالحاجة الأصلية لأنه ملك المال من وقت الأبرأ
وقال محمد عليه الزكوة لأن الدين كان مانعا بواسطه احتمال المطالبة والأخذ وبالأبرأ يبطل ذلك الاحتمال
فنصار كان له دين أصلا **ولم يجعل دينه زكوة** ماله مستهلكا مانعا عن وجوبها في مستغاد يعني من
كان له نصاب ولم يركب بعد تمام المول فاستهلكه فاكسب نصابا آخر وحال عليه المول فزدين زكوة النصاب
المستهلك لا يمنع عن وجوبها في النصاب الثاني عند أبي يوسف وقال لا يمنع قيد بدين الزكوة لأن غيره من
دين المعاد يمنع اتفاقا ودين النذور والكفارات لا يمنع اتفاقا كذا في المصنف وقيد مستهلكا ومستغاد
لأن دين زكوة العجز يمنع وجوبها ذلك النصاب اتفاقا لأن جزءه صار مستغادا فنقص النصاب له
أن هذا الدين لا مطالب له من جهة العباد لأنه بعد الاستهلاك يستحيل أن يرضى على المعاشر ولها أن له
مطالبها من جهة العباد نظرا إلى الأصل لما في السوابق فالإمام يأخذها وأما في أموال التجار وكان يطالبه الحال
إلى زمان عثمان رضي الله عنه وأما قوض عثمان بإجماع العباد زكوة الأموال الباطنة إلى ماله أحذرا من القسمة
فلم تبطل المطالبة بالكلية ولهذا إذا علم الإمام من أهل بلدة ترك زكوةهم يطالبهم بها إذا في الغاية **وما أوجبها**
في الدار وهو المال الذي يكون عينه قايما ولا يرجع الانتفاع به كالمغصوب والمال المحجور إذا لم يكن عليه دين
والمعقود والابق والمال الساقط في البحر والمدقوز المنسي مكانه وقالت زفرية الزكوة للسنتين الماضية
إذا وصلت يد إليه **لأن سبب الوجوب** وهو ملك النصاب التام وجد فيه وفوات اليد غير محل
كمال ابتداء السبيل ولنا أن الضمان ليس مال تام لأن النما يحصل بالتصرف ومال الزبيل
منتهى به لتمكنه من بيعه ودليل على القدر وفي المنتقى لو مر بغيره فإن قدر على طلبه أو التوكيل به

فعليه الزكوة والافلا ولا عز اعوام مرت على نصاب مقبوض يعني من كان له نصاب غير لا دين ومضت سنون ولم ينصل النصاب فيها ولم يركبها فعليه الزكوة عن السنة الاولى فقط عندنا وعن تلك السنين عندنا فله ان الزكوة عبادة فلا تمنع دينها كدين النذر ولنا اننا قد نزل له مطالب من العباد كما قررنا قريبا اعلم ان المقهور من الممن ان دين الزكوة غير مانع عنده مطلقا ولكن فصل بعض على قوله فقال دين الزكوة عنده مانع في الاموال النافقة لان له مطالبها وغير مانع في الباطنة اذ لا طالب للممن العباد ولا نوجب في نصاب سائمة لا تملك فيه وهي ضمن الخا الشركة يعني اذا كان لرجل مثلا عشرة اشياء ولا عشرة من صخلط ما بان يشتركا في المخرج وهو مجموع المواشي في الغداة والمخرج اي البيت والمخرج اي الطريق والمرعى والراعي والفحل والمجلب والكلب وزاد في الاسرار ان يجمعها بغير واحد والاختلاف في جميع السنة والقصد في الخلط هل يشترط فيه قولان ويشترط ايضا ان يكون الخليطان اهلا للزوج وبما ان للخلط مع المكاتب فعليه ما شاء عند الشافعي خلافا لابي حنيفة بالسائمة لانه لو كان لاثنين ما يتاد رهم لا زكوة فيهما اتفاقا لان الخلط في ثمار رجلين اذا اختلفت فيهما ومكانها فطما ودكان بيعها غير واجبة في اعتبار بلوغها خمسة وسوق يخرج منها العشر لانه قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع معناه تجب فيه الزكوة لانها لو لم تجب يكون فيه تقربا للمجتمع ولنا قوله عليه السلام لا يجمع من مفرق في الملك لان النصاب اذا كان ملكا لواحد ومتفرقا في ملكة فوجد فيه الزكوة ومعنى ما رواه لا يفرق بين مجتمع في الملك كمن ملك ثمانين شاة ليس للساعي ان يفرقها وما خذ منها شاتين ونوجب ما عني من نصاب عن نفسه يعني اذا كان نصاب المضارب من الزرع نصابا تجب عليه الزكوة عندنا خلافا للشافعي فيقيد بالمضارب لان الزكوة تجب على رب المال من حصته من الزرع اتفاقا وفيه بقوله قبل القسمة لانها بعد القسمة تجب عليه اتفاقا لانه استحقاق المضارب للزكوة ليس بطريق الاجرة لان العمل مجهول ولا يبين في الشركة لانه لا مال له بل طريق القسمة فلا يمكن قبل الاقرار بالقسمة كعامل الصدقات ولنا اتفاقا شركا في الزرع يقتضيهما في العقد بان يكون رأس المال من اجدها عملا ومن الاخر بالمال فيملك المضارب نصيبه قبل القسمة كما ملك رب المال وهي واجبة عند قبض اربعين درهما من مال التاجر او ما يثمنه لغيرها وما يتبع مع الحول بعده من بدل غير مال توضح هذه المسائل موقوف على تفصيل الديون وبيان مراتبها الدين ثلثة انواع قوى كبذل عروض التجارة وضمن السوايم ووسط كبذل ما ليس للتجارة كضمن عبيد الخدمة وثياب البدل واجرة دار التجارة وضعيف كبذل ما ليس بالمال كالمهر وبدل الخلع والطلاق والكتابة والدية اذا عرفت هذا فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا وحال عليه الحول عند المدين ثم قبضه الدائن فاعتبر اي حقيقته ان كان المقترض من الدين القوي يجب عند قبض اربعين درهما درهم ولا يودي عما نقص عنه لان في الكسور لا زكوة عند مو ان كان من الدين الوسط فعند قبض ما يتي درهم تجب خمسة دراهم بلا اشتراط الحول وان كان من الدين الضعيف فعند قبض ما يتي درهم مع مضي الحول بعد القبض تجب خمسة دراهم لانه ان الدين ليس بالحقيقة لانه عرض والمال هو عرض شرعا لان من خلف ان لا مال له لا يجت اذا اذنت له ديون غير مقبوضة فاعتبر الدين بما هو بدله فان كان بدلا عن مال تجارة اخذ حله فصار قويا فلا يشترط فيه الحول ولا قبض النصاب وباعتبار ان المال ليس للتجارة يشترط كل منهما فشرطنا النصاب دون الحول عملا بالشبهين وان كان بدلا عما ليس به لا يكون ضعيفا فاشترط الحول والنصاب لانه ليس بالاعتبار اذ ان لا باعتباره بدله والحق الاول لا يلا خيرا وما به يعني روى المخرج ان ابا حنيفة الحق الدين الاوسط بالدين الاخير في اشتراط الحول بعد قبض المائتين نظر الى انه ليس بمال في ذاته وترجيها لا اعتبار ذاته على اعتبار بدله واوجبا عن القبض

مطلقا يعني لا يجت زكوة ما قبض من دين كان قبل او كثر لان الديون كلها في الما اليه سوا الدين ملحق ولهذا يجوز ان يبرح عليه ويشترى به وتماز الحول عليه في الذمة كتمامه وهو عين يهودي ربح عشر ما قبض وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان فيضم ما قبضه الى ما عنده اتفاقا لانه بمنزلة القابض وشرطا الحول بعد النصاب اي بعد قبضه في الدين والارث وبدل الكتابة يعني استقيا من حكم الديون دين بدل الكتابة لانه ليس بد من حقيقة فلهذا لا تصح الكفالة به كالدية تكون واجبة على العاقلة بطريق القتل والصلوة لا تملك قبل القبض ولهذا لا تستوفى من تركه من ما ضمن العاقلة والنصاب المعين من السائمة لا تجب فيه بعد الحول قبل القبض يعني اذا تزوج رجل امرأة على نصاب معين كخمس من الابل المعينة واربعين من الشياه المعينة فما عليه الحول في هذه ثم قبضته بعد تمام الحول لا زكوة فيه عليها عندنا في حقيقته وقال لا عليها الزكوة قيد بالمعينة لانه لو لم يكن معين لا زكوة عليها حتى يتم الحول بعد القبض اتفاقا وفيه بالسائمة لانه لو لم تكن سائمة لم تجب الزكوة عليها اتفاقا اعلم ان قيد السائمة وكونها معينة على تقدير ان يكون المهر من المواشي لانه لو كان دراهم او دنانير المسئلة مصونة بحالها فالخلاف كذلك كذا في الكافي وقيد بقوله مهر لان النصاب لو كان مشتق او موروثا او موصى به تجب الزكوة عليها اتفاقا وفيه بقوله قبل القبض لان النصاب لو كان في يدها تجب عليها اتفاقا لانه ان ملكها فيه ضعيف لا يتطل بردها وتقبل ابن الزوج ويتصف بطلانها قبل الدخول فلا يكون سببا لوجوب الزكوة كالدية وبدل الكتابة قبل القبض ولها اتفاقا تملك التصرف كيف تشاء بدل وغيره وبورث عنها فتجب الزكوة فيه فبا سائمة ما بعد القبض والزمنها زكوة النصف المردود بعد الحول من ألف فثبت هذا المطلاق في السائمة يعني اذا تزوج المرأة على ألف فقبضتها فتم الحول عليها في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها فعليه رد نصفها اتفاقا لكن زكوة النصف المردود لا تسقط عنها عندنا وتسقط عند زفر وفي الخواص وضع المسئلة في التقدي لان المهر لو كان عينا او سائمة بعينها او بغير عينها والمسئلة تحالها فتسقط عنها زكوة ما عدا الى الزوج اتفاقا وفي المحيط الصحيح انه لا يتفاوت بين ان تنزل زوجها على ابل بعينها او بغير عينها لانه ان النصف لما وجب رده صار كافيا لانه تملك عليه من الاصل لا نفسا خ اخذها ولنا ان الواجب عليها رد نصف لا ألف دينيا عليها لانه نصف ما قبضته عينا فلم يزد الاستحقاق على ما وجب فيه الزكوة فلم تسقط بعد وجوبها واستقضاها عن الموهوب له في مجموع فيه مطلقا بعد ما عني من وجب نصابا لرجل فلما حال عليه الحول رجوع فيه تسقط عنه الزكوة عندنا سوا رجوع بقضا القاضي او بدونه لان كان بقضا اي لا استقضاها ان كان الرجوع بقضا يعني قال زفر تسقط عنه ان رجوع بقضا القاضي ولا تسقط ان رجوع بغيره فيد بالموهوب لانه لا زكوة فيه على الواهب اتفاقا لانه غير مال الموهوب في ذلك الحول لانه انه فسح العقد براضى قابض ملكه باختياره فصار كعنه جديد ولنا ان مال الزكوة استحق في يده بغير اختياره فينزل منزلة هلاكه والموهوب له مضطر يعني لانه لو لم يقبضه يقبضه القاضي جبرا لانه لا مانع له عن رجوعه فيكون القضا وعده سوا وقطعنا حول السائمة لاستيفادها مطلقا اي عن من كان له نصاب من السائمة فاستبدل لها في اخر الحول من جنسها من السائمة او خلاف جنسها وهذا معنى قوله مطلقا انقطع حكم هذا الحول عندنا فيبدل الحول اخر ما استبدل به لان كان بخلاف الجنس يعني قال زفر ان استبدل من غير جنسها انقطع الحول وان استبدل بها من جنسها لم ينقطع فاذا تم الحول تجب عليه الزكوة لانه ان البدل المختار اخذ حكم الاصل فيكون الحول الاول باقيا في حقه ولا كذلك غير المختار كما ان المستفاد في ثانيا الحول اذا

مطلبا

اي حول الحول او ك
المصدر والاعلام اذا
مضت فبغيره لم
ولم يلزمه من

اي قبل السائمة

اتفاقا له ان التعجيل من المستفاد كان قبل ملكه فلا يجوز ولما ان النصاب الاول هو الاصل في المسببة
والمستفاد تبع له في حق الوجرد فيكون الاول **ولم يضمن الساعي لتعجيله الى فقير استغنى آخر الاول**
يعني اذا عمل الساعي الزكوة فدفعها الى فقير فليس قبل تمام الحول ومات او ارتد جاز ولم يضمن الساعي
ما عجل به عندنا وقال الشافعي بضمك الا ان يكون اليه من ذلك المال هذا اذا لم يكن سوالا من المالك
او الفقير من الساعي فان كان فالضمان على من سألته ان وقع المعجل زكوة ثبت عند تمام الحول فاذا ثبت
انه غير مصرف كان الساعي له دفع مستهلكا ولما ان كان حيزا لدفع مصرفا ومات او ارتد لم يضمن
فيه من الساعي جهنايه فلا يضمن والمأمور اذا اراد الزكوة للساعي **لا يبعد الامر** اي بعد اداء المالك الزكوة
ضامن لما لك عند اي خفيته سواء علم باءا الموكل ولم يعلم **وشروطه العلم** يعني لا انما يضمن اذا اعطاها
بعد ما علم اذا الامر لانه لو ادى الوكيل قبل اداء الموكل لا يضمن اتفاقا **لعم** ان الوكيل انما يضمن وسعه وهو مصرف
مقتدار الواجب من ماله الى الفقير او ما وقع زكوة فلم يكن في وسعه واما اذا علم باءا كان مستهلكا كذلك
المقدار فيضمن اعلم ان المذكور في المتن موافق لما في الاصل مخالف لما في المنطوقه من ان المأمور لا يضمن عندنا سواء
علم او لم يعلم قياسا على ان الوكيل يذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد زوال الاحصار عن الموكل لا يضمن علم او لم يعلم
ولما ان الوكيل كان مأمورا باءا زكوة الموكل ودفع الوكيل لم يقع اذا فضمن لمخالفته فيما امر به على ان الوكيل
صار معز ولا حكمة الا اذا الموكل وعلم الوكيل بالعرف الحكي ليس بشرط في ان نزع له كالموكل بالبيع اذا باعه الموكل بفعل
وان لم يعلم واما دم الاحصار فعلى الخلاف ولين سلم فلا يضمن بواجب لانه يمكن ان يزول الاحصار فيجب ولا يذبح
واما اذا الزكوة فواجب فصار استقاطه مقصودا فيضمن اذا لم يحصل مقصود الموكل **واستغننا نعين**
التأذير اليوم والدرهم والفقير يعني اذا قال للتأذير على ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير
فتصدق غدا درهما اخر على غير محسن به عندنا ولا يجزئ عند زفر لانه انما يصير ما التزم بصدقه ولا يضمن عنه
ولما ان ما هو قربة وهو اصل الصدقة فيجعل تحت التذير وقد اعطاه والفقير ليس بقربة فيبطل
فصل في سائمة الابل تقدم معنى السائمة في اول الكتاب **حب شاة في خمس من الابل**
حبنا كانت او عن ابلان اسم الابل شاة ولها والبنت جمع حنثي وهو الذي تولد من العربي والبالغ وهو الحبل
الضمير والسمامة منسوب الى تحت نصر والعرب جمع عربي كذا في التيسير **وشا نان في عشر من الابل**
وثلاث في خمس واربع في عشرين الى خمس وعشرين فثبت محاض اي اذا بلغ الابل خمس وعشرين
حب فيها بنت محاض وهي التي تملأها الحول وطعت في الثانية **وبنت لبون** وهي التي طعت في الثالثة
في ست وثلاثين وخفة وهي التي طعت في الرابعة **في ست واربعين وجذعة** وهي التي طعت
في الخامسة **في احدى وستين ابل** **وبنت لبون في ست وسبعين** وحقنان في احدى
وتسعين **الحمايه** وعشرين ابل وهذه المقادير اشهر كتب الصدقات من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي الخفة الواجب في الابل هي الاناث فلا يجوز الذكر الا بالقيمة **ستنا نف الفريضة**
الى فرض خمس وعشرين يعني اذا اراد على مائة وعشرين من خمس ابل ففيها شاة مع الخفة واذا
راد عشر فشاة مع الحفتين واذا اراد خمسة عشر فثلاث شياه مع الحفتين واذا اراد عشرين
فاربعة شياه مع الحفتين واذا اراد خمس وعشرين فثلاث محاض مع الحفتين فمبلغ النصاب
يكون مع الاربعة وخمسا واربعين **وحب ثلاث حقائق في مائة وخمسين** يعني اذا اراد على
مائة وخمسا واربعين حب ثلاث حقائق **ثم الى مائة وستين واربعين** يستأنف الفريضة في كل

خمس ابل واذا زدت على مائة وخمسين شاة مع ثلاث حقائق الى خمس وعشرين فيكون مع الاول مائة وخمسين
ففيها بنت محاض مع ثلاث حقائق فاذا زاد عليها احدى صارت مائة وستين وفيها بنت لبون وثلاث
حقاق فاذا اراد عليها احدى صارت مائة وستين وفيها بنت لبون وثلاث
ثم تستأنف ابد يعني تستأنف الفريضة عندنا **كيفية الحبس** على حذف المضاف كما يستأنف هذه الحبس
وهو الاستئناف الكاين بعد مائة وخمسين احسن من الاستئناف الاول وهو الاستئناف الذي بعد مائة
وعشرين والفرض بينهما ان في الاستئناف الثاني ايجاب بنت لبون وفي الاستئناف الاول لم يكن لافترام
نصابه وان الواجب في الاستئناف الاول تغير من الحبس الى الحبس الى ان تستأنف الفريضة وفي
الاستئناف الثاني لم يكن كذا فيجب **مصحح المائتين** في كل خمس شاة الى خمس وعشرين ثم بنت محاض الى
ست وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم خفة الى خمسين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين
والخمسين هكذا **الافى كل اربعين بنت لبون** وفي كل خمسين خفة **من غير استئناف** يعني قال
الشافعي اذا زادت واحده على مائة وعشرين فيجب فيها ثلاث بنات لبون لانه ثلاث اربعينات الى
مائة وثلاثين ففيها خفة وبنت لبون لانه اربعينات وخمسون الى مائة واربعين ففيها حقنان وبنت
لبون لانه خمسين **فان يقول** فيدور هكذا لما روى عنه عليه السلام قال اذا زادت ابل على مائة
وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين خفة ولما روى عنه عليه السلام كتب الى عمر بن حزم
ان ما زاد على المائة والعشرين ففي كل خمس شاة والاستئناف الذي ذكرنا مذهب ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما
وكانا من افقة الصحابة وكان على من الله عنه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة وكان اعلم
بحال الزكوة وما رواه الشافعي لا ينبغي الواجب اذ منه وما روي ما ثبت لزيادة الواجب فالتعجيل بالمشيت اولى
فصل في زكوة سائمة البقر **حب سبع او ثمانية** وهي التي طعت في الثانية **في ثلثين من**
البقر **او الجواميس** وهي صنف من البقر وعند الاختلاف يجب ضم بعضها الى بعض لتكميل النصاب ياخذ
الزكوة من اغلبها ان كان بعضها اكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ اعلى الادنى والاعلى وهذا على حكم
البنت والعرب والضأن والماعز **ومسته** وهي التي طعت في الثالثة **في اربعين** هكذا روى عن النبي
عليه السلام **والزائد بحسابه كربع عشرها في الراحدة** يعني اذا اراد على الاربعين فعن الى
خفيته ثلاث روايات احداها انه يجب في الزايد جزء من اربعين جزءا من مسته ببيان ان تقوم المسته
وتجعل قيمتها اربعون جزءا واذا زادت واحدة يعطى جزء منها وهو ربع عشر مسته فاذا زادت ثمان
يعطى جزءان منها وهو نصف عشر مسته واذا زادت ثلث يعطى ثلثه منها وهو ثلثة ارباع عشر مسته على
هذا يزيد الواجب على صاحب الزايد الى ان يبلغ **ستين** قوله عليه السلام ها تواربع عشر امواكم الا ان ما
دون النصاب ومواضع العموم مستثناء بالنسبة وانص في كون ما بين الاربعين والستين مختلفا
او عفو الى خمسين وهذه هي الرواية الثانية يعني لا شيء في الزايد حتى يبلغ الى خمسين **فمسته**
وربع يعني اذا بلغ خمسين يجب فيها مسته ورابع لما روى عنه عليه السلام قال لمعاذ لا تأخذ صدقة
البقر ما بين الاربعين الى الخمسين وما بين الخمسين الى الستين فجعل الخمسين حدا كالستين **او ستين**
كقولها يعني وعفو الى ستين وهذه هي الرواية الثالثة وهي قول صاحبها لما روى عنه عليه السلام
قال لمعاذ من اوقاص البقر شيئا فقد فسدت بما بين الاربعين الى الستين واجاب عنها الامام بانها فسدت
بصغارها ومن الجواميل فلا تكون حجة **فمسته** **او ثمانية** يعني اذا بلغ الى ستين يجب فيه ثمانية

يضمن الواجب

او تتبعه ثمان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة اتبعه وفي مائة
بستان ومسنة ويتخير الفرض هكذا في كل عشر يعني اذا صارت مائة وعشر ففيها مستان
وتبيع واذا صارت مائة وعشرين فثلاث مسنات او اربع اتبعه وعلى هذا القول عليه السلام في
كل اثنين من البقر تبيع او تبعة وفي كل اربعين مسنة ولم يوجبوا فيها وفي الابل في حال كونها
عوامل وهي المعدل للأعمال وحوامل وهي المعدل لحمل الاثقال وقال مالك يجب الزكوة فيها الاطلاق
النصوص الواردة في البقر والابل ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل صدقة والنصوص
الواردة مقيدة بالاسامة ولما في حديث اخر في اثنين من البقر السائمة تبيع **فصل في زكوة سائمة الغنم**
يجب سائمة ذكر الكاثر او اثني في اربعين من الغنم الى مائة وعشرين ولا تجوز المجدعة اي احدى ما في
الزكوة وعند الفقهاء التي في عليها اكثر الحول وعند اللغويين ما طعت في السنة الثانية بل انما يجوز
عندنا الثاني وهو عندهم ما تمت له السنة وعند اللغويين ما طعت في السنة الثالثة وقال الشافعي
يجوز المجدعة في الزكوة كما جازت في الاصحية ولنا قوله عليه السلام لا يؤخذ في الزكوة الا الثاني والثالث
اي يجب شاتان في الزايد الى مائة وثلاث اي يجب ثلث شياه في الزايد الى اربع مائة **فاربعة**
اي يجب اربع في اربع مائة **فصل في زكوة سائمة الخيل وهو اي مالك الخيل مخير عند اخيصة**
بين اخراج دينار عن الفرس او الفرس السائمة من الخيل السائمة للفصل بين من يفرق ما بين من يفرقه
يعني بين اخراج الزكوة وهو ان يقوم الخيل ويعطى عن كل مائة درهم خمس درهم وفيه هذا الصغير في
الافراس المتسابة واما في الافراس المتفاوتة فقيمة والزكوة باعتبار القيمة وفي الكفاية لا يأخذ الا امام صدقة
الخيل جيرا كما يأخذ صدقة سائر السواير ولم يوجبوا شيئا اي قال لا زكوة في الخيل السائمة فيد بالمتسابة
لا بها لو كانت للتجارة يجب فيها الزكوة اتفاقا وان كانت غير سائمة لا يجب فيها اتفاقا وان كانت سائمة الزكوة
والجهاد لا يجب اتفاقا وفي الامانات والذكور الخالص واثبات عن ابي حنيفة في روايه عنه
يجب في الامانات المفردة الزكوة لا مكان التماسك بالفضل المستعار وفي روايه عنه لا تجزئ لعدم التماسك
وكذا اذا كانت الخيل ذكورا مفردة في روايه عنه يجب قياسا على سائر السواير وفي الاخرى لا يجب
وهي لا تنبه لعدم التماسك ذكورا لابل والبقر والغنم المفردة لان لحمها ما كول وهو يزداد بالسن ولم
الخيل ليس لذلك لها قوله عليه السلام ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه وله ما روى ان عمر بن
الخطاب كتب الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خير اذ بها فان شاء اذ واعى كل فرس دينار او الا فومها فخذ من كل
ما بين درهم خمسة دراهم والفرس فيما روى محمول على فرس الغازي لما روى يزيد بن ثابت كذا في الشايع والفتوى على
قولها ولا شيء في البغال والحمير **فغير تجارة لقوله عليه السلام ليس في الكسعة صدقة الكسعة الحمير**
فاذا لم يجب في الحمير لم يجب في البغال لانها من نسلها ووجب اي ابو يوسف في الفعلان جمع فصيل وهو ولد الثاثة
والحمير جمع حمل يفتح الميم وهو ولد الغنم والحمير جمع حمول مكسر العين وتشديد الكيم وهو ولد البقر
واحد منها ومنعنا اخذ ما يجب في المسنات تصوير المسئلة بان يكون لرجل مثلا خمس وعشرون
ناقة وثلثون بقره اربعون شاة فولدت او لا فقبل تمام الحول ففلكت الامهات وبقي الاولاد او استعاد
صغارا ففلكت المسنات فتم الحول عليها ففي وجود الزكوة فيها ما سمعت من الخلاف حكى عن ابي يوسف انه
قال سالت ابا حنيفة عن اربعين حملا قال يجب فيها شاة مسنة فقلت له اتوجب ما هو اكثر من قيمة
الحمل وفيه اضرار وخلاف السنة فامل ساعه فقال بل فيها حمل فقلت له اتوجب الحمل في الزكوة فامل

ثم تاتي في رواية
لأبي حنيفة

ساعة ثم قال لا شيء فيها فاخذ بقوله الاول ذكره بقوله الثاني ابو يوسف ويقول الثالث محمد وفي الحقايق من
الشايع من رد هذا وقال مثل هذا من الصبيان محال فاطنكا في حقيقته ومنهم من قال لا معنى لردده لشهرته
بل انه امتحان باب يوسف انه هل يفتدي الى طريق المشاطرة فلما عرف انه يفتدي قال قولا محمولا قيل هذا
من مناقب ابي حنيفة حيث لم يصعب من اقاويله شيء فاخذ كل مجتهد قولا منها ووجه قول ابي يوسف
انه لو وجب فيها ما وجب في الكبار لتضرر به المالك ولولم يجب لتضرر به الفقير فوجبت واحدة رعايه
للجبايين ووجه قول محمد ابي حنيفة انه لو اخذ من الصغار ما يؤخذ من الكبار لكان اضرارا ولو اخذ
واحدة منها لادى الى تقدير المقادير الشرعية بالراي وذامموج فلا يجب فيها شيء ووجه قول زرارة اسم الابل
والبقر والغنم ثلثا والاعشار والكبار حتى لو حلف لا يأكل من الابل حذفت باكل الفصيل وتعد الصغار
مع الكبار لتكميل النصاب فيجب فيها ما يجب في الكبار اعلم ان ايجاب واحدة من الفعلان انما ياتي في
خمس وعشرين واما فيما دونه فعن ابي يوسف لا يجب شيء وفي روايه عنه يجب في خمس وعشرين فصيل وفي الخبر
خمس فصيل هكذا الى خمس وعشرين **فصل في زكوة النخيل يجب خمسة دراهم في اربعين درهما**
لما روى انه عليه السلام كتب الى معاذ خذ من كل مائة درهم خمسة دراهم **توزن عشرين نائبا بسبعة**
يعني الدرهم المعتبر في النصاب هو ان تكون وزن عشرين نائبا بسبعة مثاقيل اعلم ان المثال وهو الدينار
عشرون قيراطا فبسبعة مثاقيل تكون مائة واربعين قيراطا فحشرة دراهم تكون كذلك وكل قيراط
خمس شعيرات قيل كانت الدرهم مختلفة الى من عمر بن عبد الله عنه صنف منها كل عشرة دراهم عشرة مثاقيل
وصنف منها كل عشرة خمسة مثاقيل وصنف منها كل عشرة ستة مثاقيل كل درهم ثلثة الخماس مثقال فشاو
عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فاجتمع رايعهم ان يجمعوا من كل صنف عشرة دراهم ويأخذوا ثلثة فصار المجموع
احد وعشرين مثقالا وثلثة سبعة مثاقيل فصار الدرهم اربعة عشر قيراطا وتعلق الاحكام به كالزكوة
والخراج ونصاب السرقه والديانات والمهور **وتعتبر غلبة الفضة** كان الغالب في الدرهم المعشوشبه الفضة
حيث لو اخرجت لا يتخلص الغش من الفضة بل يحترق تكون في حكم الفضة **فان غلب الغش** بحيث لو احترقت
لا يتخلص منها فضة كالموهبة **التحقت بالذهب** لو كان الفضة هالكة فيها فبشرط فيها بئذ التجارة واما اذا
كان حال لو احترقت يتخلص منها فضة فلا تلتحق بالعرض حتى اذا ابيضت بفضه خالص فلا يجوز حذرا
عن الربا الا ان يكون الخالص اكثر مما في الدرهم من الفضة ولو عرف ان الفضة المتخلصة عند الاذابة
تبلغ نصابا يجب فيها الزكوة وانما لم يذكر المصنف حكم الذهب لعدم معلوما من الفضة فزان كان الفضة والغش
سوا قيل يجب فيها الزكوة احتياطا وقيل لا يجب وقيل فيها درهمان ونصف **وربع العشر** اي يجب ربع العشر
وهو نصف مثقال في عشرين مثقالا من العينة اي من الذهبية الواجب في اربعين دراهم
يعني اذا زاد على المائتين لا زكوة فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعين دراهم ثم في كل اربعين دراهم
وفي كل اربعة قيراطان اذا زاد على عشرين مثقالا من الذهب لا زكوة فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعة مثاقيل
يكون فيها قيراطان ثم في كل اربعة مثاقيل كذلك **وقالا بالحساب فيها** يعني يجب الزكوة عند ما في الزايد
على النصاب بقدره قلالا وكثيرا اذا زاد على المائتين درهم يجب فيها خمسة دراهم وجرم درهم وان زاد
درهمان فغيرها جزاء منها وان زاد ثلثة فقلته وعلى هذا القول عليه السلام فاذا بلغت مائة درهم فيها
خمس دراهم وما زاد عليها فبحسابه وله ما روى انه عليه السلام قال لا شيء فيما زاد على المائتين
حتى يبلغ اربعين وما روى به محمول على ان يكون الزايد على المائتين الاربعينات توفيقا وان في ايجاب

ثم تاتي في رواية
لأبي حنيفة

الزكاة على الكسور حرجا بينا ويزكيها وهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة **وانما يجمع**
انما كاسورة وسوار ونزكي الحلي جمع حلي كندى وندى وهو ما يتقلى به من ذهب وفضة **مطلقا** اي
سواء كان مباح الاستعمال او لم يكن وقال الشافعي لا تجب الزكاة في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال
لانه مال مباح الاستعمال فتشابه ثياب المبدله ولما ماروى عنه عليه السلام قال لا امر بترك ايديها سواران
من ذهب اتوديان زكوتها قالنا فقال عليه السلام ادبار زكوتها **ونظم الورق** وهو بكسر الراء المعجمة الفقه الى العين
اي الى الذهب لتكميل النصاب كمن له مائة درهم وعشر مثاقيل ذهبيا يضم احدها الى الاخر عندنا
وقال الشافعي لا يضم قيد الورق والذهب لان اموال التجارة لا تنضم الى اموال السائمة اتفاقا لانه
انها جنسان مختلفان ولهذا لا يجوز بينهما الربا فلا تنضم كالسوايم المختلفة الجنس لانهما غير متحدة في
وصف النماء وهو اى ضم الفضة الى الذهب او بالعكس اذ لم يبلغ كل منهما نصابا بالقيمة عند ابي حنيفة
وقال الاجزا اي القدر بان يكون ثلث نصاب فضة ثلثا نصاب ذهبا مثلا وعلى هذا اعتبار
ساير الاجزا كالنصف والرابع وغيرها وثمة الخلاف فيها اذا كان لواحد مائة وخمسون درهما
 وخمسة دنانير وقيمة الدنانير تساوي خمسين درهما فعلى قولهما تجب الزكاة في كل من النصابين
بقدر اثنى عشر مائة وخمسين درهما ثلثه ارباع نصاب الفضة وخمسة دنانير ربع نصاب الذهب فاعتنا
نصابا وعلى قوله لا تجب في نصاب الفضة لانها من حيث القيمة لم تبلغ نصابا واما في نصاب الذهب
فضم فواجبه عنده ايضا لان قيمته خمسة دنانير اذ لم تساوي خمسين درهما فقيمة مائة وخمسين
درهما تساوي خمسة عشر ديناراً وزباده ولو كان له في الصورة المذكورة ان بعد دنانير لا تجب فيها
الزكاة اتفاقا لانها لم يبلغا نصابا بالقيمة ولا بالاجزاء ولو كانت قيمة خمسة دنانير تساوي خمسين
درهما تجب الزكاة اتفاقا على اختلاف التمايز لهما ان القدر يعتبر في وجوب الزكاة بالقيمة ولهذا
وجبنا الزكاة في المردية اذا بلغ القدر نصابا بحالة الانفراد فلا تعتبر القيمة في حاله الضم كما لا تعتبر في
المعز والضمان ولما ان الضم لا اتحادهما في الثمنية وهي اعتبار القيمة ويضم احدا النقدين الى الآخر
بالقيمة كما ان مبلغ التجاره يضم كذلك خلاف حالة الانفراد لان الجوده ساقة اذا قولت كل منهما
بجنسها واما اذا قولت بغير جنسها فتعتبر القيمة بخلاف الضمان والمعز لان اسم الغنم شامل لهما
والنفس ورد فيهما باعتبار العجز لا القيمة **ومن السوايم المزاكاة** لا يضم اليها يعني اذا باع سائمة
بعد اخراج زكوتها وعنده نصاب من النقدين قد مضى عليه بعض الحول ثم تم الحول وذلك التمر فذا
او كان عن وضلا يضم الى ذلك النصاب عند ابي حنيفة وقال يضم ويركي معه قيد بالتمر لان غير السوايم
لا يضم اتفاقا وقيد بالسائمة لان عمرها اذا لم يكن للتجارة يضم اتفاقا وفيه اشارة الى انه لو جعلها علوفه بعد
ما ادى زكوتها ثوبا عفا يضم ثوبا اتفاقا وقيد بالمزاكاة لانه قبل اداء الزكاة يضم اتفاقا ومن الارض المودى
عشرها وخراجها ومن العبد الذي ادى صدقة فطره يضم اتفاقا كذا في الحقايق اعلم ان قوله اليها ليس
بقيد لان ذلك التمر لا يضم الى عرض التجاره عنده وخمس النقدين بالنظر لكثرة استعمالها لهما ان يضم
المستفاد الى النصاب هي المجاشة وهو موجودها هنا فيضم . **ولما** ان معنى اداء الزكاة في الحول ان
يُعبد المزاكاة عن وجوبها في صل النصاب وبدله كيلا يفضى الى تكرار الزكاة المنفى شرعا فلا يضم كذا ادى
زكاة مبلغ التجاره ثوبا عفا بدرهم لا يضم الى نصاب في يده **ونظم** الى نصاب فضة او ذهب **قيمة** اي لان
الزكاة فيها تكون معدة للتجارة والنقدان كذلك وان اختلفت جهة الاضداد بان كانا في العروض وجعلنا في النقدين خلقه

فصل في زكاة العروض جمع عرض بفتح عيم وهو متاع الدنيا **يركي** اي يجمع **مال التجارة اذا باع**
قيمتها نصابا من احدا النقدين اراد مال التجاره غير النقدين والمال لما يكون للتجارة اذا عمل فيه
للتجارة مع النية الا اذا اشترى بعض التجاره عرضا اخر فيكون الثاني للتجارة بلا نية وكذا اذا قتل عبد
عبد للتجارة خطأ فدفع به يكون المدفوع للتجارة بلا نية لان حكم البذل حكم الاصل وكذا الاسامة
لا بد فيها من العمل والنية وانما قيدناه بالعمل لانه لو ملك شيئا بارت لا يكون للتجارة وان نواها اتفاقا
ولو ملكه نية او تكاح او نحوها يكون للتجارة اذا نواها عند ابي يوسف لا قترانه بالعمل وعندنا لا يكون
لان هذه الاشياء ليست بعمل التجارة اذ التجارة مبادلة المال بالمال وانما قيدناه بالعمل بالنية لان من اشترى شيئا
للخدمة ثم نواه للتجارة لا يكون للتجارة حتى يبيعه بعرض وينوى فيه التجارة ولو نوى في مال التجاره ان لا
يكون للتجارة فمجرد النية كاف فيه كما ان اقامه المسافر تحصل بجر النية لانه ترك وسفر المقيم يحصل
بالنية مع العمل وفي الثانية لو اشترى الصباغ شيئا ليصبغ به ثياب الناس بالاجرة ان كان مما يبي
اثره في المحمول كالعصفر وغيره يكون في حكم مال التجاره لان ما اخذه من الاجرة مقابل بالعين وان
كان مما لا يبي كالصابون والخطب للخيار لا يكون في حكم مال التجاره لان اجرة يكون مقابلا بالخدمة
لا بالعين ولا يعتبر حرج المكاتب والائتم وان اشترى بها لياجرها وتقوم بالخدمة **في مال التجاره**
اي ينقد بكل النصاب اذا قومه بعينه لمصارف الزكاة ونظرهم ونسبهم **كما ان النصاب في مال التجاره**
ونقصانه في ثيابه لا يمنع وجوب الزكاة عندنا **لا** كذا بالجر الى لا يشترط كماله في كل الحول **في السوايم**
والنوعين اي في اخرى **والعرض** يعني عند الشافعي اذا كان النصاب من السوايم والنقدين
شرط ان يكون في الحول واذا كان من العروض شرط ان يكون في الحول قيد بكمال النصاب لان وجود الاصل
في كل الحول شرط اتفاقا حتى لو هلك في اثابه تسقط الزكاة لانه ان النصاب سبب للزكاة بقدر معلوم وصفه
معلومة وهي الاسامة وزوال السفة في اثنا الحول يمنع الزكاة فكذا يمنع ذهاب القدر لان اعتبار الكمال في
عرض التجاره متعذر لانها باعتبار القيمة وهي لا تثبت على حال في كل الحول فاعتبر في اخرى فقط لكونه زمان
الوجوب ولما ان السبب هو النصاب وانما اعتبر القدر ليصير المالك غنيا واهلا لوجوب الزكاة فشرط
في ابتدا الحول لينتقد السبب وشرط في اخرى لانه زمان الوجوب وفيما بين ذلك لا حاجة اليه بخلاف صفة
الاسامة لانها انما شرطت ليصير المال مال الزكاة فلا تجب بقوتها **فلا توجبها في عبد تمت قيمته نصابا**
في اخرى هذه المسئلة فذرع لما قبلها من الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة قيمته ما دون النصاب فمكثت
قبل تمام الزكاة لا تجب فيه الزكاة عندنا لانعدام الكمال في اول الحول وتجب الزكاة عند الشافعي لوجود
الكمال في اخرى **ولو حال** اي الحول على ما ياتي فغير حنطه مثلا محصلة للتجارة ومقومه ما ليس اي مديتي درهم
فليرد زكوتها فعلا اي نراد قيمتها الى اربعمائة مثلا **او رخص** يعني نقص قيمتها بسبب الخصب مائة مثلا **فادى**
من غيرها اي عين الحنطة **زكاة** اي على زكوتها خمسة اقتره منها اتفاقا **او قيمة** بالجر يعني لو ادى
الزكاة من قيمتها فالمعتبر يوم الوجوب يعني المعتمد عند ابي حنيفة قيمتها يوم تمام الحول فيودى خمسة دراهم
في صورة الزيادة والنقصان لان قيمتها في اخر الحول كانت مائتين **وقال الاملا** اي يعني المعتمد عندنا يوم الاداء
فيودى درهمين ونصفا في صورة النقصان وعشر دراهم في صورة الزيادة وفي الحقايق كذا الخلاف في كل
ما يوزن ويعد واما في السوايم فتعتبر القيمة يوم الاداء اتفاقا حتى ان من وجب عليه في ابله اربعة مخاض
ففيها خمسة دراهم ثم تغير السعر فصارت تساوي درهمين ونصفا لا اتفاق لهما في الاصل في اموال

التجارة اذا جاز من النصاب كما في السوايم و جاز للمزكى النقل الى القيمة بدلا عن ذلك الجزاء اذا كان
فتعتبر القيمة يوم النقل وهو وقت الاداء ان القيمة تعتبر تاصلا كالعين في الوجوب لان النصاب هنا
تكمل باعتبار القيمة فتعتبر قيمتها يوم الوجوب بخلاف السوايم فان العين اصل فيها لان نصابها يكمل
بالعين دون القيمة ولو تعتبر العين **بأدى قيمة اعتبر يوم الحول في الزيادة** يعنى اذا كانت زيادة
القيمة وانقصها في الزكوة المذكورة بواسطة صفة راجعة الى الذات بان كانت مثله وقيمتها ما كان
فيه حتى صارت قيمتها اربع مائة درهم فادى من قيمتها فالمعتبر قيمتها يوم الحول فيودى خمسة دراهم
لان المستفاد بعد الحول لا يعم اتفاقا وهذه الزيادة كالمستفاد بعد الحول فلا يعم اتفاقا **والاداء في النقص**
يعنى اعتبار يوم الاداء في صور النقص فان ابتلت الخطة بعد الحول حتى صارت قيمتها ما يتادى درهم فاذا ادى
من قيمتها ادى درهمين ونصفا بلا خلاف لان النقصان من جهة الصفة الراجعة الى الذات كمالا كغير
النصاب بعد الحول فيسقط بقدره فتعتبر قيمتها يوم الاداء **ونزكى بالقيمة نصاب ما يدره**
للتجارة مثلا اذا اشترى خمسا من الابل السائمة للتجارة بها وحال عليها الحول تقوم وتودى الزكوة من
قيمتها عندنا لا بالسوم يعنى قال الشافعي يجب فيها زكوة السائمة وهي شاة لان اعتبار السومة للفقير لان
الساعي باخذ الزكوة من السائمة جزمها واذا زكوة العروض مفوض الى مالكها وقد يقرض في الاداء ولنا
لو جاز التساوي بينهما ان صفة الاسامه بطلت بالنشر للتجارة لانها من الاموال الظاهرة ولو اشترى بها للتجارة ثم جعلها سائمة تغير
اذا التجار انما يوزن الحول من وقت الجعل لان زكوة التجارة وزكوة السائمة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الاخرى
باعتبارهما من وقت الجعل **و** باع النصاب بخمسة مائة درهم فادى باع نصابا وجب فيه الزكوة يجوز بيعه عندنا وقال
الشافعي لا يجوز وفي بيع الزايد عليها قولان والاصح ان البيع باطل في الكل وهذا هو الموافق لما في المنظومة وهو قوله
ولا يدرى الا بغير السوم وبيع ما فيه الزكوة داخل في حصةها ويجوز في الباقي وقد خصه الزكوة لانه لو باع الطعام الغدير
المعشور لم ينفذ بيعه في مقدار العشرة لانه للنقل ولهذا منع المالك من الانتفاع به قبل الاداء ويؤخذ العشر
من الزكوة ان لم يوزن به و جاز للمصدق ان ياخذ عشر من المشتري وان تفرقا كذا في المحيط لانه ان قدر الزكوة حق
الغنى فلا يجوز بيع احد الشريكين حصة الآخر ولنا ان لكل باق على ملكه حتى لو كانت للتجارة حاربة يجوز
ولها له وحق التغير وان كان في النصاب لكن المالك ولا يه نقله الى مال اخر ولهذا لو باع المصدق زكوة
نصاب لم يجر لانه ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من رب الارض ومن غيره قبل قبضه جاز لانه شريك
كذا في المحيط **فصل في العشر وهو قربة فيها معنى المونة ولهذا وجب في ارض المكاتب والصوم والحجر**
العشر واجبة عند ابي حنيفة في كل خارج من الارض كشوا كان مما يبقى سنة كالحنطة او لا يبقى كالنفل
وكان قليلا او كثيرا **احمد** انما احقره عن التبن والسعف فان المقصود من الزرع والعرض هو التمر والحطب
لا غيرها وعن الحطب والنصب والحشيش لانها لا تصب الناس عدة حتى لو قصد ان ياتيها بالخذ ارضه مشجور
او مقصيه او مبنيا للحشيش يجب فيها العشر ويجوز في الكنان ويترك لان كل واحد مقصود ويجب في البطيخ
دون يزره ان الاول مقصود والثاني في المحيط لو كان في دجلة شجر ثم لا عشر فيها لان بيعه دار البيت
بعشره **سفيان** الاحقر يزره عاقل ياله كالتى تسقى بالبر وغيره والدواب فان فيه نصف العشر **والا**
يجب العشر في كل شئ باقيا الى اخر السنة بلا معالجة كسيرة والحب والتبن وخوها يبقى بالتخفيف منه فاذا بلغ
الربط منها مقدارا يكون خمسة اوسق بالتخفيف يجب فيها العشر والخوخ والكمثرى وخوها لا تبقى غاللا بحيث
فيها العشر باع خمسة اوسق الوسق ستون صاعا بصاع التبن عليه السلام وكل صاع اربعة امانا والتمن

لو جاز التساوي بينهما ان صفة الاسامه بطلت بالنشر للتجارة لانها من الاموال الظاهرة ولو اشترى بها للتجارة ثم جعلها سائمة تغير اذا التجار انما يوزن الحول من وقت الجعل لان زكوة التجارة وزكوة السائمة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الاخرى باعتبارهما من وقت الجعل و باع النصاب بخمسة مائة درهم فادى باع نصابا وجب فيه الزكوة يجوز بيعه عندنا وقال الشافعي لا يجوز وفي بيع الزايد عليها قولان والاصح ان البيع باطل في الكل وهذا هو الموافق لما في المنظومة وهو قوله ولا يدرى الا بغير السوم وبيع ما فيه الزكوة داخل في حصةها ويجوز في الباقي وقد خصه الزكوة لانه لو باع الطعام الغدير المعشور لم ينفذ بيعه في مقدار العشرة لانه للنقل ولهذا منع المالك من الانتفاع به قبل الاداء ويؤخذ العشر من الزكوة ان لم يوزن به و جاز للمصدق ان ياخذ عشر من المشتري وان تفرقا كذا في المحيط لانه ان قدر الزكوة حق الغنى فلا يجوز بيع احد الشريكين حصة الآخر ولنا ان لكل باق على ملكه حتى لو كانت للتجارة حاربة يجوز ولها له وحق التغير وان كان في النصاب لكن المالك ولا يه نقله الى مال اخر ولهذا لو باع المصدق زكوة نصاب لم يجر لانه ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من رب الارض ومن غيره قبل قبضه جاز لانه شريك كذا في المحيط فصل في العشر وهو قربة فيها معنى المونة ولهذا وجب في ارض المكاتب والصوم والحجر العشر واجبة عند ابي حنيفة في كل خارج من الارض كشوا كان مما يبقى سنة كالحنطة او لا يبقى كالنفل وكان قليلا او كثيرا احمد انما احقره عن التبن والسعف فان المقصود من الزرع والعرض هو التمر والحطب لا غيرها وعن الحطب والنصب والحشيش لانها لا تصب الناس عدة حتى لو قصد ان ياتيها بالخذ ارضه مشجور او مقصيه او مبنيا للحشيش يجب فيها العشر ويجوز في الكنان ويترك لان كل واحد مقصود ويجب في البطيخ دون يزره ان الاول مقصود والثاني في المحيط لو كان في دجلة شجر ثم لا عشر فيها لان بيعه دار البيت بعشره سفيان الاحقر يزره عاقل ياله كالتى تسقى بالبر وغيره والدواب فان فيه نصف العشر والا يجب العشر في كل شئ باقيا الى اخر السنة بلا معالجة كسيرة والحب والتبن وخوها يبقى بالتخفيف منه فاذا بلغ الربط منها مقدارا يكون خمسة اوسق بالتخفيف يجب فيها العشر والخوخ والكمثرى وخوها لا تبقى غاللا بحيث فيها العشر باع خمسة اوسق الوسق ستون صاعا بصاع التبن عليه السلام وكل صاع اربعة امانا والتمن

درهما وثلاث دراهم فاذا لم يبلغ كل نوع من الحبوب خمسة اوسق لا يعم عند محمد ويضم عند ابي يوسف فاذا بلغ خمسة اوسق يجب العشر فيودى من كل نوع حصته وعنه ان ما ادرك في وقت واحد كالحنطة والشعير والحب يضم والا فلا كذا في المحيط لهما قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وقوله عليه السلام ليس في الحنطرات حنطة المراد منها العشر لا الزكوة لان صاحب نصاب اذا اشترى به حنطرات في اخر الحول للتجارة فتم عليها الحول يجب فيه الزكوة اتفاقا ولنا عموم قوله عليه السلام ما اخر حنطة فيه العشر وهذا حديث مشهور فالأخذ به اولى او يقال الحدشان اذا وجررا على شئ واختلف حكمهما ولم يعلم ارجحهما فالأخذ بالعام اولى احتياطا ولكن خص منه ما يقصد ان ياتيه لان سبيل العشر الارض النامية ولهذا يجب على الفقير والتسقي بالحطب ونحوه عادة وفي المحيط وقت وجوب العشر عند ابي حنيفة اذا ظهر التمر وعند ابي يوسف اذا ادرك وعند محمد اذا جعل في الحنطرات وشمق الحنطرات يظهر في وجوب الضمان بالانلاف وما تلت من الخارج بغير ضعة فالعشر ساقط عنه **ويجب نصفه** اى نصف العشر في المسقى بالقر يعتبر اكثر السنة فيما سقى سحوا اى ما جازى او انتصابه على انة مفحول ثان لسقى كقوله تعالى وسقوا ما حنما وباله يعنى ان سقى الزرع في اكثر السنة بالسبح فيه العشر وان سقى باله ففيه نصف العشر وان سقى نصف السنة بالنصف بغيره فيل فيه ثلثه ارباع العشر ولا يحسب مونة اى مونة الخارج **والحج عليه** وهذا معطوف لبيان معنى المونة كاجرة العمال ونفقة البقر وكري الانهار واجرة الحافط ونحوها لاطلاق قوله عليه السلام فيما سقته السبا العشر فيما سقى بالسائمة نصف العشر **ويجوز** اى ابو يوسف العشر فيما لا يوسق ولا يدخل تحت الوسق كالزعفران والقطن اذا بلغ ما لا يوسق يعنى فيه **قيمة نصاب من ادى المونة** في ذلك الزمان من اى نوع كان كالذرة في زماننا لان التقدير الشرعي لما اشترى فيه ينبغي ان يرجع الى التقدير المعنوي وهو القيمة في اموال التجار واعتبر قيمتها في الزكوة لعدم امكان اعتبار النصاب فيها واعتبر ادى المرسوق لنفع الفقير واعتبر خمسة امانا على ما يقدر به نوعه يعنى قال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلى ما يقدر به نوعه لانه عليه السلام اعتبر الوسق في زمانه لكونه اعلى ما يقدر به المكيات فينبغي ان يعتبر فيما لا يوسق في كل نوع من اعلى ما يقدر به في العادة فيعتبر في القطن خمسة امانا كل حمل ثلثا ية من العراق وفي الزعفران خمسة امانا **ويجعل ابو يوسف المسقية من الارض العظام كالقنات** وهو نهر الكوفة ودجلة وهو نهر بغداد وجهمون وهو نهر ترميد وسيمون وهو نهر جند حراجه لانها كانت منسوبة الى الكفار فاسمولى عليها المسلمون ويمكن اثبات اليد عليها بالتخاذ السفن والقناتر عليها فاشبهت بالانهار الصغار التى تنبعثها الاعمال كنهج نهر دجلة لعشره يعنى عند محمد هي عشره لان الخراجية ما كانت في ايدي الكفرة ثم صارت في ايدينا بالفتوح العلوية بامكان اتخاذ القناتر هذا الامكان فيها نادر فاشبهت ما البحار ونحوه اى ناخذ **الحب** **اللا** الى ما اخذ من العشر وقال الشافعي لا يؤخذ العشر منه قيد بالعشرة لان العشر لا يؤخذ من العسل المحصل من الخراجية اتفاقا لانه انه مقول من الحيوان لا خارج من الارض فاشبهه الابريسم ولنا قوله عليه السلام في العسل العشر **وهو** اى العشر واجب فيه اى في العسل عند ابي حنيفة **مبلغا** اى سوا مبلغ نصابا اولى يبلغ **العشر** يعنى لا يجب في العسل العشر عند ابي يوسف ما لم تبلغ قيمته خمسة اوسق كما كان هو الاصل عنده فيما لا يوسق او عشره ربع جمع قربة يعنى رواية عنه لا يجب للعشر فيه ما لم يكن عشر قربة كل قربة منها خمسون مائة لقوله عليه السلام في كل عشر قربة من العسل قربة او خمسة امانا يعنى في رواية عنه لا سق قيد حتى يكون خمسة امانا **احمد**

لو جاز التساوي بينهما ان صفة الاسامه بطلت بالنشر للتجارة لانها من الاموال الظاهرة ولو اشترى بها للتجارة ثم جعلها سائمة تغير اذا التجار انما يوزن الحول من وقت الجعل لان زكوة التجارة وزكوة السائمة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الاخرى باعتبارهما من وقت الجعل و باع النصاب بخمسة مائة درهم فادى باع نصابا وجب فيه الزكوة يجوز بيعه عندنا وقال الشافعي لا يجوز وفي بيع الزايد عليها قولان والاصح ان البيع باطل في الكل وهذا هو الموافق لما في المنظومة وهو قوله ولا يدرى الا بغير السوم وبيع ما فيه الزكوة داخل في حصةها ويجوز في الباقي وقد خصه الزكوة لانه لو باع الطعام الغدير المعشور لم ينفذ بيعه في مقدار العشرة لانه للنقل ولهذا منع المالك من الانتفاع به قبل الاداء ويؤخذ العشر من الزكوة ان لم يوزن به و جاز للمصدق ان ياخذ عشر من المشتري وان تفرقا كذا في المحيط لانه ان قدر الزكوة حق الغنى فلا يجوز بيع احد الشريكين حصة الآخر ولنا ان لكل باق على ملكه حتى لو كانت للتجارة حاربة يجوز ولها له وحق التغير وان كان في النصاب لكن المالك ولا يه نقله الى مال اخر ولهذا لو باع المصدق زكوة نصاب لم يجر لانه ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من رب الارض ومن غيره قبل قبضه جاز لانه شريك كذا في المحيط فصل في العشر وهو قربة فيها معنى المونة ولهذا وجب في ارض المكاتب والصوم والحجر العشر واجبة عند ابي حنيفة في كل خارج من الارض كشوا كان مما يبقى سنة كالحنطة او لا يبقى كالنفل وكان قليلا او كثيرا احمد انما احقره عن التبن والسعف فان المقصود من الزرع والعرض هو التمر والحطب لا غيرها وعن الحطب والنصب والحشيش لانها لا تصب الناس عدة حتى لو قصد ان ياتيها بالخذ ارضه مشجور او مقصيه او مبنيا للحشيش يجب فيها العشر ويجوز في الكنان ويترك لان كل واحد مقصود ويجب في البطيخ دون يزره ان الاول مقصود والثاني في المحيط لو كان في دجلة شجر ثم لا عشر فيها لان بيعه دار البيت بعشره سفيان الاحقر يزره عاقل ياله كالتى تسقى بالبر وغيره والدواب فان فيه نصف العشر والا يجب العشر في كل شئ باقيا الى اخر السنة بلا معالجة كسيرة والحب والتبن وخوها يبقى بالتخفيف منه فاذا بلغ الربط منها مقدارا يكون خمسة اوسق بالتخفيف يجب فيها العشر والخوخ والكمثرى وخوها لا تبقى غاللا بحيث فيها العشر باع خمسة اوسق الوسق ستون صاعا بصاع التبن عليه السلام وكل صاع اربعة امانا والتمن

يعني عند محمد لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة اوراق لانه اعلى ما يقدر به نوحه والفرق بين محمد ومالك في اخذ عشرة
عشر طلاقا في الصحاح ولا يجمع الخراج معها ولا يؤخذ العشر مع الخراج من ارض خراجيه وقال الشافعي
يجمع بينهما فيقيدنا الارض بالخراجية لانها لو كانت عشرة لاجل الخراج كذا في الحقايق وله انهما مختلفان
ذاتا وسببا لان سبب العشر هو الخراج وسبب الخراج الارض النامية ولهذا يجب الخراج بدون الخراج
ولنا قوله عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشر وخراج وفي المحيط لا ياكل المالك من الارض
الخراجية ما يخرج قبل ادا الخراج لان الامام ان يحبس الخراج للخراج فلو اكله قبل الاداء يصير مبطلا
حقه في الحبس كالمشتري لا يحل له اكل الطعام قبل القبض وقد التزم بغير اذن البايع ولو ترك الامام
الخراج للمالك يجوز عند ابو يوسف اذا كان مصر فانه وعند محمد لا يجوز لانه لجماعة المسلمين ولو ترك
العشر له لا يجوز اتفاقا لانه حتى الفقهاء على الخلو من وجوب الزكاة مع العشر
اي الارض العشرية وقال ابو دى العشر من الزكاة لان سببها واحد وهي الارض النامية ولهذا ينكح عشر
الارض وكان في الجمع بينهما اجتماع وظيقتين بسبب واحد فينبغي قوله معه لان الزكاة لا يجمع مع الخراج اذا
انخر بالارض الخراجية اتفاقا لان سبب الخراج الارض النامية حكما وحقيقة وسبب الزكاة ملك الارض المعونة
للتجارة فيلزم اجتماع الظيقتين بسبب واحد ولنه ان سبب العشر الخراج وسبب الزكاة ملك الارض المعونة
للتجارة فلا يلزم اجتماع الظيقتين بسبب واحد ومنع تضعيف محمد بتضعيف العشر على الخراج
وقال ايضا علف عليه عشرها وهو بشر اللام وفتحها فوم من فصارى العرب بسبب الى من تغلب والكسرة
روى عنهم قالوا عمر رضي الله عنه عن قوم لنا شوكة فانف ان تؤخذ منها الجز بمقدار ما ضعف ما تأخذ من
المسلمين والا تلحق باعدايك بارض الروم فصالح عمر رضي الله عنه على الصدقة المضاعفة فقال هذا جرد
سبورها ما شئتم ولو شكر عليه احد فحل حال الاجماع فينبغي تضعيف العشر لان الزكاة تؤخذ مضاعفة من
سائرهم اذا لم تكن للصبي اتفاقا والمؤخذ منهم زكاة في حقهم بشرائطها وخراج في حقنا لانه حق متعلق بالمال
لنه ان العشر كان وظيفة اصلية للارض فلا يتبدل بتبدل المالك كالخراجية التي اشتراها مسلم فنصرت
مصارف العشر لان الواجب لما لم يتغير من غير مصرفه لتعلق حق العشر به وفي رواية عنه يبر في مصارف
الخراج لان الكافر لا يملكه ولهم ان عمر رضي الله عنه صالحهم على ان ياخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين
من الجعوف الواجبة في الاموال فلو كانت هذه الارض لمسلم يجب عشر واحد واذا كانت لتغلب يجب عشران
والله اعلم بالتغلب بعد ان ضوعف عليه العشر فالواجب حاله يعني يؤخذ منه العشر مضاعفا على حاله عند
ابن حنيفة لان المأخوذ منزلة الخراج والخراج لا يتبدل بالسلام فكذا هذا ويرفع ابو يوسف التضعيف
لان الداعي الى التضعيف كان كونه تغلبا وقد زال قال صاحب الدرر اية اختلاف في بيان فوائد الجمع والاصح
انه مع ابن حنيفة الا ان قول محمد لا يتأني الا في التضعيف الاصل بان كانت ارض تغلب موروثة مضاعفا عشرها
لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده كما في قوله **لو سلم** اي الارض العشرية **الدمية** اي عند ابن حنيفة
لان في العشر معنى للعبادة والكافر ليس باهل لها والارض لا تخلو عن الواجب ويقتضي بقصد التوزا
يضاعف ابو يوسف العشر على الذي لانه لا سبيل الى ابقاء العشر عليه ولا الى تبديله الى الخراج لان الخراج غير
مشروع كرها وللتضعيف نظير كما في التغلب فيقول **وقوله** يعني قال محمد عليه عشر واحد لان طبيعة
الارض لا يتبدل بتبدل المالك كما من اصله **وعشرها** اي عشر الارض العشرية **اذا اجرها** ما لكها عليه اي واجب
على المورث عند ابن حنيفة **وقال الاعلى** قيد العشر لان الخراج على مورث الارض اتفاقا لان الخراج متعلق بالتمكن

الله

من الزراعة لا حقيقة الخراج وفي الحقايق هذا في خراج موظف واما خراج المقاسمة وهو ان يكون
الواجب جزا من ارباح الخراج كالدفع ونحوه فعلى الخلاف وقيد بالاجارة لان العشر في الاجارة
على المستعير اتفاقا لهما ان العشر لما يجب في الخراج وهو حاصل للمستعير صوره ولنه ان الخراج
حاصل للمورث معنى لانه اخذ بدله فصار المستعير كالمشتري غلة ارضه فيجب العشر على المورث **واذا ارجع**
بها فهو على رب الارض يعني اذا دفع ارضه العشرية من ارضه فعشر جميع الخراج على رب
الارض عند ابن حنيفة لان المزارعة فاسدة عنده فالقدر ان كان من قبل رب الارض فجميع الخراج
له والمزارع اجر عمله وان كان من قبل المزارع فالخراج له ولرب الارض اجر مثل ارضه فكله اجرا
يه وقال ابن الخراج يعني العشر عليها بالحصص لان الخراج سلم لها حقيقة **واوجبه على المستعير**
المعبر يعني من اعار ارضه من مسلم ليزرعها فعشر الخراج على المستعير عندنا وعلى المعبر عند
زفر هذا اذا اعارها من مسلم ولو اعارها من ذي فاعشر على المعبر اتفاقا لانها باعارتها من الكافر صار
مفوتا حق الفقهاء **ان الخراج** حاصل للمعبر معنى لانه اقام المستعير مقام نفسه فلزم عشره عليه
لما لزم على المورث ولنا ان المستعير قام مقام المالك في الاستئجار لاني حصول الخراج له وليس
هذا كالمورث لانه اخذ الاجر وهو عوض منفعة ارضه فصار الخراج له **ولو اشترى زراعا وتركه**
باذن البايع فادرك يعني ابو يوسف عشر قيمة القصيل على البايع والبايع اي يوجب عشر البايع
على المشتري **وقال الاعلى** وحده يعني كل العشر على المشتري قيد بقوله وتركه لانه لم يتركه المشتري
وقصده يكون عشر القصيل على البايع اتفاقا لهما ان الحب سلم للمشتري فحل شراء الزرع كشر البذر ولو
ان بدل القصيل حصل للبائع فله عشره عليه والله اعلم **فصل** فيمن يبر على العاشر **بابه**
الامام لا حد المداقات هذا تفسير للعاشر سمي عاشر لاختلاف العشر من الحرب **ياخذ من المسلم**
عشر العشر لان المأخوذ من المسلم زكاة فيكون على قدرها **ومن ادمي فمئة** اي نصف العشر لان هذا الاختلاف
لحماية الامام امواله والادمي حوچ الى حمايته من المسلم لكثرة طمع اللصوص في ماله **ومن ارضي العاشر**
لان الحرب احتياجه اليها اكثر من احتياج ادمي فيضعف ما يؤخذ من ادمي **ومن ارضي ارضي وجوب**
الزكاة عليه بان قال هذا المال ليس لي وانما هو ودعيه او مضاعفه او مضاربه او انا اجير فيه او عبد
ما ذوق لصاحبه فلا بد ان يحل انكار الوجوب على هذه الطرق لان انكار تمام الحول او الفراغ من الدين
انكار للوجوب ايضا فكيف يحمله مقابل له بقوله **واما ارضي او ارضي من ارضي** بان قال على دين
له مطالب من جهة العباد وغيره فارع دمي منه **وجاز** على ما ادعاه **صدق** لانه منكر للوجوب
ويأمر اي ابو يوسف العاشر يتصدق اي يتصدق صاحب المال **اذا ادعى المسلم الى ان** **في سجنائه**
لانه ينكر حقا له مطالب من العباد والساعي كذبه فيحلف بخلاف سائر العبادات لانه لا مكر له
ولا مطالب فيه **اخر ارج البراءة** اي الخط من العاشر الاخر على اخذه منه شرط في تصديقه عند ابن حنيفة
في روايه عنه ليكون علامة على صدق دعواه كالمراة اذا اخبرت بالولادة انما تصدق بالعلامة وهي
شهادة القابلة والاصح انه ليس بشرط لان الخط يشبه الخط فيصدق بمجرد الخلف وان في البراءة ولم يحلف لم يصدق
في قياس ابن حنيفة ويصدق على قياس ابن يوسف ومحمد بناء على ان الشهادة بالخط اذا لم يذكر الحادثة لا يجوز عنده ادعاء
لان الخط يشبه الخط ويجوز عندها لان الاختلاف الخط نادر ولو ادعى الاداء اي اذا الزكاة في الاموال الباطنة
بنفسها الى الفقراء في مصر صدق لان الاداء كان مفوضا اليه في مصر وقد ادعى وضع الامانة في موضعها

هذا هو الوجه في قوله لا يجمع الخراج مع العشر لان سبب العشر الخراج وسبب الخراج الارض النامية ولهذا يجب الخراج بدون العشر

فيصدق مع اليقين انه منكر ثبوت الحق عليه معني وان كان مدعيها صور قيد بالمعنى ولو ادعى
اداءها بعد الخرج من مصر الى السقل فيصدق بل ياخذها العاشر وان كان في السابعة نصيبه وان خلف
يعتبر اذا ادعى تسليم زكوة السابعة الى الفقير في مصر لا يصدق عندنا وان خلف بل تؤخذ منه ثانيا وعند
الشافعي يصدق لانه اوصل الحق الى مستحقه وهم الفقراء فيجوز كالمشتري من الوكيل اذا دفع الثمن الى الوكيل
ولنا ان حق الاخذ للامام فلا يملك انطاله كالدين للصغير اذا دفع المديون اليه فان الولي ان اخذ منه فانما اخذ
الدفع الى الموكل لان الموكل حق الاخذ ولهذا لو اختنع الوكيل من قبض الثمن اجمع عليه ثم قيل الاول زكوة
والثاني سياسة وقيل الثاني زكوة والاول ثأفه وهو الصحيح ويصدق الذي كالمسلم يعني في زكوة
يصدق فيها المسلم يصدق الذي ايضا لان ما يؤخذ منه ضعيف ما يؤخذ من المسلم وانما يتحقق التضعيف
اذا اتخذ شرايط الوجوب والا يكون تبديلا ضعيفا وما يؤخذ من الذي وان لم يكن زكوة لانه ليس باهل
لها لكنه كالزكوة في الشرايط اعلم ان قوله ويصدق الذي ليس محرم على عمومته لان الذي لو قال ادعها
الى الفقير في مصر لا يصدق كما يصدق المسلم لان ما يؤخذ منه جزية وممفها مصا لم المسلمين وليس له
ولا به الصرف الى الفقير ولا يصدق الحر فيهما يصدق فيه المسلم اما في قوله انما مديون فلا لانه لا عبرة
بديون اهل الحرب حتى لا يسمع قاضيا حصروهم في المداينات واما في قوله لم يتم الحول على فانه لا يمكن حولا
فيبطل اعتبار الحول في حقه واما في قوله ادعها الى عاشر اخر فلان ما اخذ منه كان اجرة لنفس الامان وقد حصل
فيبطل عاشر اخر للحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر بكذبه اذا الانتقال الى غير داره يكون
للتجارة غالبا اعلم ان اجرا قوله لا يصدق الحر على عهده مشكل لانه لو قال ادعها الى عاشر اخر يصدق
فيه لانه لو لم يصدق بودى الى الاستيصال والاعوج فذكر صاحب الهداية وان مر جري على عاشر فحشره ثم مر
مرة اخرى لم يحشر لان الاخذ في كل من استيصال المال الا اذا مر بعد العود الى داره فيعنه لان النفع حاصل له
بالعود اليها كل مرة فلا يستأصل ما لا في مهابت الاولاد يعني اذا قال الحر في جارية هي ام ولدى يصدق
ولا يؤخذ لاجلها شي لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فان عودت المالة فيها باقراره وانما استثنى امهات
اولاده لانه لو قال لعبيده هم مديون لا يصدق لان التدبير لا يسمع في دار الحرب كذا في التبيين وذكر في المتقى لو
قال لعبيده هاتين مثلهم لا يولد وزل يعتقدون ويعشرون لانه اقراره بالعتق فلا يصدق في حق غيره ولو كان
مثلهم يولدون له لا يعشرون لثبوت نسبهم منه ولو مردى بحر او خسر بره فيناه اى العاشر عن نه شيرها
اى عن اخذ نصف عشر قيمتها غير منه بالعتق غير اطلاق الاسم الكل على النصف وقال في ربع عشرها جميعا كيف كان
لانها سواء في المالة في حق اهل الذمة ولهذا يجب الصان على عتق خنزير الذمي كما وجب على متلف خنزير فباخذ
اى العاشر نصف العشر من قيمة الخنزير فباخذ من قيمة الخنزير بر كان الاخذ للحماية والاصل في الولايات
ولا به المر على نفسه ثم يتعدى الى غيره والمسلم يحرم الخنزير حتى ان من غصب خنزير من مسلم فله ان يستردها
فجاز ان يحبسها الامام لغيره ولا يحرم المسلم خنزيره كما اذا اسلم ذمي عليه ارساله فلا يحبس الامام وفي الغاية يعرف
قيمة الخنزير فاسقين با او ذميين اسلا وفي الكافي يعرف بالرجوع الى اهل الذمة لكن الاول اولى وجوب الميثة
كالخنزير على ما روى عن الكرخي وباريه فيهما اى ابو يوسف بالتعشير في الخنزير والخنزير بران فيهما معا لان الخنزير جعل
تبع الخنزير اذا انصا كما ان الشرب لا يباع واذا انصم الى الارض يباع وفي الخنزير فباخذ من قيمة الخنزير يبيع
على الاقل ادعها الخنزير والخنزير بر قيد بالذمي لان الصاشر لا يباخذ من المسلم الا ما امر به الخنزير فباخذ من اقلها وان من نصيب
من الرطاب جمع رطبه اراد بها هاهنا الخنزير اوف كالثقالب والبطيخ والعنب والتين ونحوها يعني لو كان له نصيب

من الرطاب

فاشترى به في قرية اخر الحول وطابا للتجارة فتم عليها الحول فهو اى العاشر ممنوع من الاخذ منه اى من
جنس الرطاب عند اى حقيقته بل بامر صاحبها بان يودى زكوةها بنفسه وقال لا يباخذ منه لان الرطاب دخلت
تحت حماية الامام وصارت من اموال التجار وكذا ان الرطاب لم يتم عليها الحول وانما يباخذ الزكوة منها
باعتبار انها بدل مال اخر وهو النصاب ولم يكن معه وقت المرو ولم يدخل تحت حمايته **فصل**
في المعدن والركاز فللعبد اسم لما خلقه الله تعالى في الارض والكنز اسم لما دفنه بنوادم والركاز يعني
اذا وجد مسلم او ذمي معدن ذهب او فضة او حديد او صخر او نحاس في ارض غير مملوكة او غير مملوكة
فيه الخمس وياخذ الباقي وصف الارض بحشيرة او خراجية احتراز عن داره لان المعدن الموجود فيها الخمس
باتفاق اجماعنا بل على الخلاف كما سيجي قريبا وقال الشافعي لا يخمس لانه مباح سبقت اليه بدار الواحد فكان له
كالصيد ولنا انها كانت في ايدي الكفر فحوتها ايدينا بطريق الغلبة فتشابه الغنيمه فيها الخمس بخلاف ما ذكر
من الصيد لانه لم يكن في يد احد ولما كان للواحد يد حقيقته وللغائبين يد حكم والمحققه اقوى جعل الخمس
للتغائبين واربعه الاخراس للواحد سواء كان حرا او عبدا او ذميا ولو كان حريا يؤخذ منه الكل لان الذي يجوز
ان يرضخ له من الغنيمه فكذلك افيها حكم الغنيمه ولا كذلك الحرى وان وجد في داره اى في دار مملوكة
فهو ساقد اى الخمس غير واجب عند اى حقيقته وقال لا تخمس لانه لو وجد في المفارة كان يجب فيه الخمس
وكذا اذا وجد في داره وارضه قياسا على الذمى ولنا ان المعدن جزا ارضه خلقه ولا مونه في سائر اهل الدار
فلا في الجزا لئلا يخالف الجزا الكل بخلاف الكنز الموجود في الدار حيث وجب الخمس فيه اتفاقا لانه غير مملوكة
وفي الارض واثبات عن اى حقيقته الا في الارض فيها بدل عن المضاف اليه اى في ارضه المملوكة فذبه
لان في الارض المباحه يجب الخمس اتفاقا وهي في روايه عنه لا تخمس الدار فانها كانت مملوكة بالشرا او
بالهبة او بالارث ولا تخمس في المملوك بهذه الاسباب فكذلك في الارض لانها مملوكة بها وفي روايه تخمس والفرق
بين الارض والدار على هذه الروايه لانها ملكت خاليه عن المون حتى قالوا لو كان في الدار نخلة لا عشره ثم ها ولا
خراج فيها والارض ملكت بها مشغولة ولهذا يجب العشر والخراج فيها وان وجد كنزا اسلاميا اى مملوكة
فيه علامه تدل على ان المسلم وضعه كالكتاب عليه كلمة الشهادة وآه اى وان لم يكن اسلاميا بان كان نقوشه اصناما
او اسم المملوك المعروف فجزا الكنز اخذ منه وياخذ الباقي اى اخذ الواحد ما بقى من الخمس ان كان الارض مباحه
قيد به لان الحكم في المملوك مختلف فيه وان لم يعرف ضربه جعل جاهليا في ظاهر المذهب لان الكنز الجاهلي هو
الاصل وقيل يجعل اسلاميا اذا تقدم زمان النفع لان الظاهر انه لم يبق من وضع اهل الحرب شي ونظر الحكم
في المملوك يعني ان وجد في ارض مملوكة تخمس وياخذ الواحد ما بقى منه عند اى يوسف وقال الباقي من الخمس
لصاحب الخطه وهو الذي حقه الامام لتمليك تلك البقعة اول النفع حين خط لكل واحد من الغائبين تاجيد
وان كان ميتا فلورثته وان لم يعرف فهو لا فني مالك يعرف في الاسلام بالورثه لانه من دفن الكفار ولم تقل
ايدي الغائبين اليه بالاحراز فصار من اخرجيه اول محرمه فكان احق به كما اذا وجد في غير المملوك ولما ان ذلك
البقعة صارت مملوكة بما في اطلها لصاحب الخطه او لا ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه كمن باع سمكة في اطلها داره تكون
الدره للمبايع بخلاف المعدن لانه من اجزا الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزاها وبوجه اى ابو يوسف
الخمسة في الولو والعنبر وهو زبد البحر وقيل خني جابله راحه كراحة السمك وقيل حشيشه فيه لما روى
ان عمر رضي الله عنه كان ياخذ الخمس منها دون الزبيب وهو بكرس الباعد ههنا ساكنه وهو فارسى معرطه
يعني لا يوجب ابو يوسف في الزبيب الخمس لانه جوهر سبيل فلا تخمس كالنقط والقيرو عكسا فيهما اى في المسكينين

الدار

الارض

يعني قال لا يحسن في اللولو والعنبر لانه انما يكون في الغنمة وهو اسم لما يكون في ايدي الكفرة وخوف ابيدينا عليه وفيه الهولم ترد عليه بياحد وفي الزبيق الحشر منه من جواهر الارض كالصاغر والجديد اعين ان الخلق في الزبيق الذي اصيب في معدنه لان الزبيق الموحود في خزائن الكفاة خمس اتفاقا **فصل في مصارف الزكوة** الاساقية قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وكلمة انما تعيد المصروف **الفصل في فقير** وهو من له ادنى شئ ومساكين هم من لا شئ له وكل من الوصفين كاشف عن معنى موصوفه وعكس الوصف **رواه** يعني روى عن ابي حنيفة ايضا ان الفقير هو المعدوم والمساكين هو المتقل وجده الاول قوله الشاغر اما الفقير الذي كانت حلوبته سماه فقيرا مع ان له حلوبه وقوله تعالى او مسكينا اذا اغتر به يعني النقص بطنه بالتراب من الجوع ووجه الثاني قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين والفقير يعني الفقير وهو المكسور الفقار وهو اسوا حالا وقابله هذا الخلاف في الوصية للفقراء والمساكين **وعامل على الزكوة** وهو من نفسه الامام لا سيفا العشر وزكوات المواشي **فقد روي** وفيه استاذن الى ان ما ياحلولة العامل اجرة ماعله فلا يستحقها بدونه ولهذا لو اعطى المالك بنفسه زكوة الامام لا يستحق العامل شيئا ولكن فيما اخذه بشبهة الصدقة ولهذا لم يحل للعامل الماشي اخذها ولم تقدر اجرة بشئ عندنا فيعطيه الامام ما يكتفي به جاله واعوانه لانه يسعى للفقراء كما يعطى الفقراء ما يكتفيهم من اموال المسلمين وفي التبيين لو استغرقت كفاية الزكوة لا يبراد على نصفها لان التصفيف عين الانصاف **وعارم لزوم دين لا يفصل بعده نصاب هذه الجملة** صفة دين والمجموع وصف كاشف لغارم قيد بقوله لا يفضل لانه لو فضل عن دينه نصاب يكون غنيا وهو ليس بمصرف **وفي سبيل الله** اي نصفت الى من هو في سبيل الله **ويجوز** اي ابو يوسف من في سبيل الله **منقطع في الغزاة** يعني فقاوم لقوله عليه السلام احتبس خال الدار عنه في سبيل الله ولا شك ان الدرع للحر والالح **الحاج** يعني فسر محمد منقطع الحاج يعني فقاوم لما روى ان رجلا جعل يعبر في سبيل الله فامر عليه السلام ان يحمل عليه الحاج **واين سبيل** **منقطع عن طاعة** وهذا الوصف كاشف ايضا وهو غنى من جهة المال فقير من جهة الحال لانه لا يمكن دفع حاجته بحاله فخل له ان يخذ من الزكوة قدر حاجته ولو اخذ اكثر منه فهو حرام لكن الاول ان يستقر ان وجد من يقضه وهو غائب عن ماله ملحوظه وان كان في بلد كذا في التبيين سبيل المسافر ابن سبيل لما رفته له فصار كانه ولده ومنه قوله الصوفي ابن الوقت **وقل رتبة المكاتب** يعني به معاونه المكاتب على ادب الالكاتبه وهو المراد من قوله تعالى وفي الرقاب ثم ان عمن المكاتب وانتقلت الصدقة الى مولاه الغنى فخل له وكذا الفقير اذا استغنى وابن السبيل اذا قدر على ماله لان الصدقة وقعت في مصرفها عند الاخذ **وسقطت المواقفه** وهم قوم كان النبي عليه السلام يعطيهم ليسلوا او يسلم قومهم باسلامهم او كان يعطيهم لدفع شرهم وهذا الدفع كان قائما مقام الجهاد في ذلك الوقت وصنف منها كانوا مسلمين وكان عليه السلام يعطيهم ليقرهم على الاسلام لعلمه ضعف قلوبهم فبعد ما قبض عليه السلام بذلك ابوبكر لم يخطه لسهامهم فلما راي عمر ذلك الخط من رقه وقال كان عليه السلام يعطيهم ليولفهم على الاسلام فاليوم اعز الله دين الاسلام فليس بيننا وبينكم الا السيف والاسلام فلم ينكر عليه ابوبكر فبطل حقهم من ذلك فخل محل الاجماع وهذا من قبيل انتهاء الحكم لانها علته لانه شيخ اذا شخ بعد النبي عليه السلام اعلم ان المذكور ان مصارف العشر والزكوات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان مصارف مجلس الغنايم والمعدن والركاز ثلثة لانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وسهم الرسول وذوي القربى ما قلن فبقى ثلثة واما مصارف

فما من الصدقات لغيرهم فلم يرد عليهم وهم ثلثة اصناف منها
 لا تؤمن الكفر وكان النبي عليه السلام يعطيهم

ما اخذ من اخرجته الارض وجزءه الزكوة وما اخذه العاشر من تجار اهل الذمة والمستامن في مصالح المسلمين من سد الثغور وعمارات الرباطات والجسور وادراك العلماء النافعين والقضاة العادلين والمقاتلة المحتسرين اما مصارف بيت المال ومعالجة الرهن واكفان المولى ونفقة اللقيط ومن عجز عن الكسب والواجب على الامر ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا على حدة فيصرف كل منها في مصرفه ولو اخذوا منها لانفسهم زائدا على ما يكتفيهم او خلطوا المصارف ولم يراعوها يكون ظلما كذا في مختصر شرح الطحاوي **وعجز الاقتصار على احدى** اي احدى الانصاف المذكورة في اعطاء الزكوة **ولا يوجب القسمة على ثلثة من كل صنف** وقال الشافعي يجب ان تصرف الزكوة الى ثلثة انفس من كل صنف لان الله تعالى اضاف الصدقات الى الانصاف بلام التملك في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فتصير مشتركة بينهم كمن اوصى للانصاف المذكور ذكر كل صنف بلفظ الجمع واقله ثلثة ولنا قول ابن عباس لمن سأل عن ذلك في اي الانصاف وضعت اجزاك واللام في الآية للعاقبة ولانه اذا لم يوجد صنف منهم يصر الى اخر ولو كانت اللام للتمليك لوجب مساكنه والجمع المحلى باللام يرايه الجنس **واجزنا اخراج نصاب** نام ارا من اجزائه اعطاه الفقير **مع الكراهة** وقال من لا يجوز لان الغنى قارن الادا فحصل الادا الى الغنى ولنا ان المدفوع اليه كان فقيرا حاله التملك فصار غنيا بعد ومانع الشئ ما يستغنى لاما بالحقة وانما كره لان الانتفاع به صادف حال الغنى ولو صادف حال الفقر لكان اكمل حتى لو كان مديونا او ذاعمال لا يكره لانه لا يكون غنيا **ولا تصرف الى ذي اى الزكوة** والحق لها العشر لقوله عليه السلام لمعاذ خذها من اغنيائهم وردوها في فقرائهم وصغير اغنيائهم راجع الى المسلمين وكذا صغير فقرائهم ولا تحتل نظر الكلام قيد بالزكوة لان دفع صدقة الفطر اليه جائز وامادفع ساير الصدقات الواجبة كالكنارات وصدقة الفطر والنذر فجاء بقوله عليه السلام تصدقوا على اهل الديار وعن ابي يوسف انه لا يجوز اعتبارا بالزكوة **وبنا مسجد** **والفقير** يعني لا يجوز ان يبنى بالزكوة مسجدا ولا يكتف بها ميتا لانعدام التملك وكذا لا يقتضي بها دين الميت والحى بخير امر لانعدام التملك وان قضاهما دين الحى امره جائز ويكون القايض له كالوكيل له في قبض الصدقة **واعتاق** يعني لا يشتري بالزكوة رقيقه تعتق لعدم التملك فيه ايضا فان قلت من اين شرط التملك وقد جعلت اللام في الآية للعاقبة قلت للام تدل على الملك لكنه يحصل بعد الصرف اليهم في العاقبة ولا يحصل قبله لانهم مجهولون والمجهول لا يستحق شيئا واسم المولى وفروعه **وجه** يعني لا يدفع الزكوة الى ابيه وان علا ولا الى ولده وان سفل لان منافع الاملاك بينهم متصلة ولا الى امره وجته لا شراك الزوجين في المنافع عادة **ومصرفها** اي صرف المراه زكوتها الى زوجها **بالخل** عند ابي حنيفة وقا لا يجوز قيد بقوله صرفها لان صرف الرجل زكوته الى امراته باطل اتفاقا وقيدنا صرفها بزكوتها لان اعطائها التطوع الى زوجها جائز اتفاقا لهما لانه تملك من الخير من كل وجه لانه نفقة الزوج ليس عليها وله ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا تقبل شهادة احدى للآخر فلا يكون تملك من الغير من كل وجه **وعبد ومكاتب** **واه** ولده لان اكسابهم للمولى فلا يتحقق التملك ولهذا لا يجوز دفع جميع الصدقات كصدقة الفطر والنذر والكنارات والعشر الى مملوكه واصوله وفروعه كما لا يجوز دفع زكوته **ومعنى البعض** **المكاتب** عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذا شامل لهما اي للصورتين احدهما ان المالك اذا اعتق بعضه وجبت السعاية في البعض للآخر فلا يجوز للآخر ان يدفع زكوته اليه لانه كمكاتبه وعندنا لا يجوز لانه صار كله خيرا باعتاق بعضه وثانيهما ان احدا الشريكين اذا اعتق نصيبه من العبد لا يجوز للشريك الساكن اذا اختار السعاية

اصرفك

ان يدفع زكوة اليه عند ابي حنيفة لانه كالمكاتب ويجوز عندهما واما اذا اختار المساكين المتضمنين
 كان اجنبيا من العبد وجاز له ان يدفع الزكوة اليه لانه كمكاتب الغير **وغيرهما اي الزكوة والمراد اخذها**
على من علك قدر نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية من اي حال كان بلا اشتراط التمافيه حتى لو
 كان له كتاب مكر بحسب احدهما من النصاب ولو كان يتعلق به الاحكام الاربعه من حرمان الصدقة
 وجوب الاصحيه وصدقة الفطر ونفقة الاقارب انما قال قد رخصت ان من علك قدر نصاب فاضل عن الحاجة
 لانه يكون ناميا لا قدر الكفاية ولا كسوب ولا كسوف ولا قدر الكفاية لكان احسن
 ترتيبا يعني عند الشافعي يخرج من الصدقة على من علك قدر ما يكفيه وعلى من يكون مستغنيا بكسبه لما
 روى انه عليه السلام قال من سأل الناس عن ظهر غني فاما يستكثر من جهنم قبل وما ظهر غني قال
 يكون عند اهله ما يغنيهم ويغنيهم ولما انه عليه السلام جعل في حديث معاذ الناس
 صنفين غنيا وفقرا ومن لم يملك نصا يكون من جملة الفقرا فيحمل له الاخذ وما رواه يدل على المنع
 عن السؤال فلا يغنيهم منه المنع عن الاخذ فيجوز له الاخذ وانما وضع في الصدقة الواجبه لان النقل
 يجوز للغني من الحقيق **ولا تصرف الى ولد غني صغير** لانه تحت ولايته ويجوز غنيا بغني ابيه سواء
 كان في عياله اولم يكن في الصحيح قيد بالولد لان صرفها الى زوجته غني جاز اذا كانت فقيرة وقيد
 بصغير لان صرفها الى ولد الكبير جاز وان كانت نفقته واجبه عليه بان كان زنا او اعشى لانه لا يبعد
 غنيا بغني ابيه **وعبد** اي عبد غني لان تملكه يقع تملك كالمكاتب واما اذا كان ماز وناميا يوجب
 برقيقته وكسبه يجوز الصرف اليه عند ابي حنيفة خلافا لهما **وبني هاشم** اي علي وعباس وجعفر
وعترة اي بنو العترة و**حارث ومواليهم** اي الجرحيد بن هاشم وبالفرض خبز مبتدأ محذوف واما الجرح
 صرفها اليهم لقوله عليه السلام ان الصدقة حرام على محمد وآله وقوله عليه السلام ان موالى القوم
 من انفسهم اعلم ان عباسا وحارثا عان النبي عليه السلام وجعفر وعقيل اخوان علي بن ابي طالب وكلهم يسمون
 الى هاشم لان رسولنا عليه السلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف خصهم بالذكر لان بعض بني
 هاشم وهو هاشم بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف خصهم بالذكر لان بعض بني
 الوقف لا عمل لهم ذكر في البداية ان سمي الواقف بنو هاشم يجوز الوقف عليهم كما لو سمي الواقف الغنياء وان لم يسمهم
 لا يجوز وقال بعض المشايخ يحمل النقل لان الوقف لا يزول به كما يزول بالفرض وفي شرح الآثار عز وجل
 ان الصدقات كلها جازية على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي عليه السلام لوصول النسر اليهم فلما سقط ذلك
 بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوي والجواز ناخذ **ويوجب الاعادة على من كان له ان كان له الصدقة**
 يعني اذا دفع زكوة الى رجل على ان له صالح للاعطاء فظهر انه غني او دني او هاشمي او ابيه او ابنه يوجب
 ابو يوسف الاعادة يعني دال الزكوة ثانيا وليس معناه انه يوجبها ستراد ما ادى لانه لا يريد اتفاقا وهل
 يلزم للقائض اختلاف فيه على قول من لا يطيب يرد على المعطى ليعيد الا يتا على وجه التملك ولا ينفذ
 به كذا في النهاية وقال لا يسقط عنه الزكوة لانه ان خطاه يفتقن فصار كما اذا اؤتمن عليه وحصل ثم تبين انه
 كان نجسا بعبد صلواته ولما انه اذا اهابا جهاده فيصير وان خطا كما ان الصلوة جازية بالتمسك من الاستباه
 وان وقعت الى غير القبلة قيد بالظان الدال على اجتهاده في انما لم يرد في انه مصرف فظهر خلافه بعيد اتفاقا
 وقيد الظن بقول المحلل لانه لو وقع ظنه على انه ليس بمسلم لا يجزئ عندها الا اذا ظهر انه مصرف **ويجب اعادة**
 الزكوة لو ظهر مكاتبه اي الدافع انما وجب الاعادة هنا اتفاقا مع ان وجوبها في الصورة السابقة كان على

له داران سكن
 احدا واحدا لم يسكن
 والآخر لم يسكن
 الثانية سواء كان
 اولا واولا كان
 لم يسكنها الى قوته
 وتوقع عائلته لا يغني
 ومنها ان هذا العترة

ومما يوجب الزكوة
 من شئ ما كان له
 من شئ ما كان له
 من شئ ما كان له
 من شئ ما كان له
 من شئ ما كان له
 من شئ ما كان له

الخلافا لان التملك الذي هو ركن في اداء الزكوة كالتصديق في الصورة السابقة كان شرط الاداء فابتدأ
 فافتقر ويجوز ان يكون التملك كسوته منها اي من الزكوة اذا ملكه بالتسليم اليه قيد به لانه لو اطمع التملك
 على وجه الاباحة لا يجوز عن زكوة هذا اذا كان لا يقيم من اهلها او كان يعقل القبيح بان لا يرمى بطلان الخلع
 عنه وان كان صغيرا لا يعقل او مجنونا لا يجوز كما لو وضع زكوة على دكان شرعيا فقير وقبيح لا يجوز كذا
 في الخاتمة **ويكره نقلها** اي نقل الزكوة الى بلد اخر رعاية لحق الجوار **او زيادة حجة** يعني لا يكره
 نقل الزكوة الى قريته في بلد اخر او الى قومهم اخرج من اهل بلده لان فيه صلة الرحم او دفع زكوة الى الحاجة
 اعلم ان عدم الكراهة في النقل غير مضمرة في هذه الصور بل لان مسلما لو دخل دار الحرب بايمان ومكنت
 فيها سبب فعليه الزكوة في حاله الذي خلف وفيما استغنى فيه لكن يغني بالاداء الى من سكن في دار الاسلام
 من الفقرا وان وجد المسلمون في دار الحرب وكذا لو نقلها لكون فقرا بلدا اخر او دفع او انفع للمسلمين بتعليم يجوز
 بلا كراهة لما روي ان معاذ كان ينقل الصدقة من اليمن الى المدينة لهذا المعنى كذا في النهاية وذكر في الخلاصة
 لو نقلها الى فقرا بلدا اخر قبل تمام الحول ثم الحول يجوز بلا كراهة ثم المعنى فيه فقرا مكان المال لا ان نقل الزكوة
 ولهذا تسقط بطلانها وقالوا الا فضل في صرف الصدقة ان يصرها الى اخوته ثم اعلم انه ثم اخواله ثم ذوي
 الارحام ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم اهل مصر **فصل** في صدقة الفطر ومقدارها ووقت وجوبها
 تجب صدقة الفطر على الحر المسلم لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير وكبير نصف صاع من بر
 او صاعا من شعير بشرط الحرية ليققق التملك والاسلام ليقع ما اعطاه **وتشترط** في وجوب صدقة الفطر ملك
 نصاب **فاصل عن الحاجة الاصلية** لقوله عليه السلام اعنهم عن المسئلة في هذا اليوم والاعانة انما يكون
 من الغني والغنا حله الشرع بملكه مادكر في المتن **لا ملك ما يفضل عن قوت يومه لنفسه وبعياله** يعني
 قال الشافعي بشرط وجوبها ان ملك ما يفضل عن قوت نفسه وبعياله لقوله عليه السلام صدقة الفطر طهر للصائم
 فاستوى فيما الغني والفقير **وزاد محمد** على ما شرطنا **البليغ والعفا** لا تجب على العبي والمجنون لانها عبادة
 ليس بها اهل وجوبها كالزكوة **وقال الامام** **الولي من اهلها** اي من مال العبي والمجنون لانها واجبة بسبب
 الغير فيكون جهة الموت فيها غالبة فتجب في مالها كالنفقة الا انها ليسا باهل الخطاب فخطب ولهما بالخارج
 او وصي منصوب قبل الفاتح عند عدم وصي الاب او وصي وصيه او وصي الجد **ويؤديه عن نفسه واولاده**
المصادر ان لم يكن لهم مال وان كان ففي وجوب الاداء عنهم خلاف كما مر وعبيده اذا كانوا الخدمه لانهم اذا كانوا
 للتجارة فقيه خلاف سيجي وكذا تجب في عبيده المأذون بدين مستغرف لان المولى يملك اكسابه ولا تجب عند
 ابي حنيفة بناء على انه لا يملك اكسابه **ومدبره وامر ولده اعز المكاتب** اي لا يؤد بها المولى عن مكاتبه لا نظام
 ولا يته عليه **ولا تجب عليه** اي صدقة الفطر على المكاتب لانه فقير لا يملك له حقيقه **ولا توجبها عن النساء** وقال
 الشافعي تجب على الزوج صدقة الفطر عن زوجته لانه مؤتمرها وقال عليه السلام ادوا عن تموتون ولنا
 ان المراد منه تموتون بالولاية لا بالانسان صدقة الفطر لا تلتزمه عن اخيه وذوي ارحامه اذا ما تم له ذم ولا يته
 عليهم والزواج لا يلبى على زوجته ولهذا لا يملك بيع مالها ولا مؤتمرها ايضا على الكمال لانه لا يملك عليه الموت
 العارضة كالادوية المحتاجة اليها زوجته وان ادى عنها بخير اذا لها الثوب الاذن علاه **واولاده الكبار**
 الفقرا وقال الشافعي تجب عن عبيده الابن لاطلاق قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد ولنا انه حال الاطلاق
 لا بموته ولا يلبى عليه فصار كالمالك ولا تجب عن نفسه ايضا بسببه بخلاف العبد المهرهون حيث تجب عنه
 ان فضل بعد الدين قدر النصاب او لم يفضل والفرق ان الدين في الرهن على المولى وفي المستغرف

انما العبد المستغرف بالدين والاعادة
 بها انما هي من النصاب او لم يفضل
 في الزكوة او لم يفضل في

انما العبد المستغرف بالدين والاعادة
 بها انما هي من النصاب او لم يفضل
 في الزكوة او لم يفضل في

كتاب الصوم

يوم العيد كالاضحية لانها انما تكون قربة في وقتها والصدقة ليست كذلك وهو في اللغة الامساك وفي الشرع امساك النفس عن الاكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب بنية من اهله فخرج بهذا الفيد الحايض والنفساء والكافر بفرضه صوم شهر رمضان على كل مسلم عاقل احسن ربه عن المجنون المستغرق جميع الشهر لانه غير اهل للاداء فاستغنى الوجوب عنه واما اذا لم يكن مستغرقا ففي الوجوب على خلاف سياتي بالبحر وهذه الاوصاف شرط لوجوبه اذ ان لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وقطاع لقوله تعالى فعدة من ايام اخر وصوم المندور اي يفترض صوم المندور وهذا من باب اضافة الموصوف الى الموصوف كسجد الخائف فان قلت المندور واجب لان وفاء ثابت بقوله تعالى ولو فوا نذورهم وهو غير قطعي الدلالة لان النذور لا تكون من جنسه واجب كعبادة المرنين مخصوص منه فان وفاء غير لازم بالاجماع فكيف مع عطف الواجب على المفروض قلت بجعل يفرض معنى يجب مجازا فيشملها او نقول المندور فرض ايضا لان لزوم وفاءه ثابت بالاجماع وهو قطعي غايه او يكون سنة ظنا في الدلالة فلا يثبت في فرضيته فيصح عطفه والكفارة اي وصوم الكفارة ككفارة اليمين والظهار والقتل وجزا الصيد وتحريم العبدان اي صومهما واما بالشرع لورود النهي عن صومها ويشمل اي يصير الصوم نفلا فيما عدا ذلك اي في غير رمضان والنذور والكفارة ونحوها السابرة اي فاصد الصورة من الجزاء فمردى

عن الاكل والشرب والجماع مع النية وهي شرط لصحة الاداء التي هي من العبادات عن العادة واراها بمعية النية معية الوجوب لا معية الاستمرار وسياتي البيان في كيفية وجودها معه والخلاف فيه ويشترط لوجوب الاداء اي ادا صوم رمضان الصيغة والاقامة لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وحصل الشرع لها في ترك صوم رمضان تحقيقا عليها فعلم ان اداءه غير لازم لها واما قال لوجوب الاداء لان نفس الوجوب ثابت في ذمتها لوجود السبب وهو شهر رمضان في حتمها ولهذا صح ادائها فيه والظهار عن الحيض والنفساء بالجماع يعني لا يشترط لوجوبه اذ ان الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى قالن يا شروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبينوا لكم الحظ الايسر لما قال الله تعالى لا يصوم من الحيض والنفاس فاذا صار الفجر الثاني غايه للفظات حصل حرم من الصوم مع الجنابة بالضرر وهو فاذا صح جز منه معها صاير اجزا لان الصوم لا يتجزى صحه وفسادا وفرضنا النية على الصحيح فلا يتبادى صوم رمضان عندنا بالنية وقال فرقتا في قيد الصحيح المقيم لان المريض والمسافر لا يبدله من النية اتفاقا لان الوقت غير متعين للصوم في حتمها لكن عند زفره يبدلها من النية بالليل وعند ناهيها كالصحيح كذا في النظم ان النية انما احتيج اليها للتعيين وهذا الشهر متعين لهذا الصوم حتى لو نوى فيه النفل يقع عن الفرض فلم يبق احتياج الى التعيين ثانيا ولنا ان تعيين الوقت باعتبار ان غير هذا الصوم مشروع فيه لان ما وقع فيه من الامساك اعم من ان يكون للاحتياط او لعدم الاشتباه بغيره اذ حبر اكله والواجب عليه عبادته ولا عبادته بدون النية والاختيار وعده هو ما يعني لا يشترط لكن يوم نية على جده عندنا وقال مالك يكفي لصوم رمضان نية واحدة وفي المحيط النية ان يعرف انه يصوم له ان صوم الشهر عبادته واحدة فكيفها بنية واحدة لكون جميع اوقانه صالحة له ولم تشتر تعيينها اي تعيين النية عن فرض الوقت وقال الشافعي انه شرط لاداء هذا الصوم فرض لا يتبادى الا بالنية فلا يتبادى لا بتعيين وصفا كالقضاء ولا يكون مجورا في صفة العبادته ولنا ان النية لا بد منها لتبين العبادته من العادة واما صفة الفرضية فتعينة لم يشترع فيه وصف اخر والمتعين لا يحتاج الى التعيين فيصاير بمطلق النية والخطا في وصفها كالمندور في النذر يصاير باسم جنسه مع الخطا في وصفه

اي عجز او سبى
والطعام والشراب
والجماع ونحوها

من الجزاء فمردى
الاخرى

اي الطعام دها
الا فمساك
لما قال الله تعالى
لا يصوم من الحيض
والنفاس

اي من صوم
على اكله

لا يصح له ان يصوم
في وقتها ولا في غيره
ولا في غير وقتها ولا في غيره

ولا يفتتها اي لم يشط ان تكون نية رمضان من الليل وقال الشافعي انه شرط لان الجزاء الاول من الصوم اذا خلا عن الصوم به ضد فيفسد الباقي لعدم التجري في الفرض واما النفل فخرج من هذا الحكم لان مناه على التحقيق ولنا ان قتران النية بجميع اجزا اليوم ساقط بالاجماع لعدم امكانه واذا جاز هذه العلة تقدم النية على الصوم مع انفصالها عنه حقيقة وانصالها به تقديرا فجاز تأخيرها مع انفصالها بالصوم حقيقة يكون اولى وانصالها باكثر الصوم اقيم مقام انفصالها بكونه **فتبادى رمضان والنذر المعين مطلقا** اي مطلقا للنية عندنا ولا يتبادى عندنا هذا تقديرا لقوله ولم يشط تعيينها **وقبل الزوال** اي ويتبادى نية قبل الزوال هذا تقديرا لقوله ولا يفتتها و**رمضان بنية واجب اخرا المعين** بالرفع عطف على رمضان يعني لو نوى في رمضان واجبا اخر كالفضا والكفارة وقع عن رمضان وفي النذر المعين وقع عما نواه والفرق ان تعيين رمضان قوى لحصوله بتعيين الشارع فابطل كلما عداه وان تعيين النذر المعين ضعيف لحصوله من النذر فابطل صلاحية اليوم المندور وماله وهو النفل لما عليه وهو الفضا ونحوه **وجب التبييت في القضاء والكفارة والنذر المطلق** اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين ابتداء من ذلك اليوم عن صلاحية النفل و**اجاز والنفل بنية قبل الزوال** وقال مالك لا يجوز الا بنية من الليل وتقر بالدليل من الطريقين مفهوم ما سبق في تقرير قوله ولا يفتتها اعلم ان المصنف اتبع القدرى في قوله قبل الزوال والمذكور في الجامع الصغير قبل نصف النهار وهذا صحيح من عباد القدرى لان وقت ادا الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضيق الكبري فتشترط النية قبلها للتحقق النية في كل النهار واما الزوال فنصف النهار وهو ما بين طلوع الشمس الى غروبها فلو نوى قبل لا يجوز لاحلا الا الشارح عن النية والمراد من النهار المذكور في الجامع الصغير اليوم **ولا يجزى بها بعدة** اي لا يجوز صوم النفل فيه بعد الزوال عندنا ويجوز عند الشافعي لان النفل متجزى عنه فيجوز ان يحدث نشاط المتنفل بعد الزوال لان من شرطه ان يتقدم الامساك من اول النهار فجعل صايما من حين نوى فيتأب عليه بقدره كذا في الحقايق ولنا ان اقترانها بكل الصوم حكما انما يثبت اذا اقرئت باكثره **وبفضل الصوم السافر** اورده بصيغة المجهول مع ان في المسئلة خلافا نص عليه في المنظومة لان الاصح من ربه انه يوافقنا واما فضل الصوم للسافر لان الصوم عن همه والتأخير رخصه والخذ بالعزيمة افضل لما في ان النبي عليه السلام قال ايسر من البر الصيام في السفر فحصل على ما اذا كان يضعفه الصوم حتى يتجاوز عليه الهلاك ويثبت اي فيه المسافر في رمضان **عن واجبا اخر معتبرا** عندنا بنية جنيته فيفتح عما نواه ولا يقع عن الفرض لان رخصته كانت لدفع المشقة عنه فاذا عملها التحق بالمقيم لوجود السبب في حقه وهو شهر رمضان ولنا ان الترخص اذا جاز لرعاية دينه فاولى ان يجوز لرعاية دينه وهو ان يقضى ما كان لازما عليه في تلك الحالة وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل انما يجب اذا ادرك بعدة من ايام اخر ولهذا لو مات قبل ادراك بعده فلا اثر عليه بخلاف القضاء وفي النفل اي ان رواية عن ابي حنيفة ان المسافر لو نوى النفل يقع عنه لان اليوم في حقه كشعبان في حق المقيم في كونه غير امير ان يصوم او يفطر وفي رواية اخرى لا يقع عن النفل لان اهم له استقاط الفرض عن ذمته والذواب فيه اكثر فيفتح عن الفرض رعاية لمصالح دينه **والمنزل في النية** عندنا بنية جنيته ان صومه يقع عن الفرض وان نوى نفلا او واجبا لان رخصه انما يثبت لعجز عن الصوم فاذا اصام يبين انه غير عاجز فالتحق بالصحيح في الاصح احتراز به عما رواه الكرخي ان المرنين كالمسافر في الحكم عندنا بنية جنيته

فعلية القضاء من غير فصل بين القليل والكثير وإذا أعاده يوجد منه الصنع في الإدخال إلى الجوف
 فيفسد به صومه وإن قل القى اعلم أن خلاصة المفهوم مما سبق أن في صورة الاستنقاء فيفسد الصوم
 عند أبي يوسف إذا كان ملائمة سوا عاد التي بعد أو لم يجد أو أعاده لا تصافه بالحرج وعند محمد يفسد
 على كل الأحوال لوجود التعبد فيه وأما إذا غلبه القى فإن كان ملائمة يفسد عند أبي يوسف سوا
 عاد أو لم يجد أو أعاده لما مر وعند محمد لا يفسد عاداً ولم يجد لا نعدام الصنع منه ويفسد إذا أعاد
 وإن لم يكن ملائمة لا يفسد إذا عاد أو لم يجد باتفاق ويفسد عند محمد إذا أعاده **ولم يوجد أي القضاء**
بالأنزال من أدائه نظر أو قل وقال مالك يجب القضاء لأنه أفطر بشهوة أفطار كالأنزال بالنس
 ولنا أن المفسد قضاء الشهوة بفعل في المحل فصار كالاحتلام وأما إذا عالج ذكره حتى أمنى يجب عليه
وكلاهما والشرب والجماع ناسياً يعني إذا فعل الصائم هذه الأشياء ناسياً لا يجب عليه القضاء عندنا
 وقاله مالك يجب لأن الشيء يبقى مع من فيه وهذه الأشياء تنافي الصوم فلا تجامعه حكاهم الناسي
 في الصلوة ولنا قوله عليه السلام من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة فإذا ثبت هذا الحكم
 في الأكل والشرب ثبت في الجماع بتسوية النص بينهما في وجوب المسألتين بخلاف الصلوة فإن فيها هي
 مذكورة ولا اعتبار للقياس في مورد النص **لوطن فطر به** يعني لوطن من أفطر ناسياً أن صومه فسد به **فمنه**
أو أفطر على طن فاسد في الطلوع أي في غيبه والغروب أي في وجوده يعني إذا أكل على طن أن الصائم لم
 يطلع وكان طالعاً أو أفطر على طن أن الشمس غربت وقد كانت لم تغرب **قصي** وهو جواب لو وكان الوشك
 في الطلوع فافطر وقد كان طالعاً وإنما يجب الكفارة لقصور الجناية في هذه المسائل لعدم القصد في الإفطار
 فيد بقوله به أي كلفه ناسياً لأنه لوطن فطر بالاحتضار ونحوه فغلبه الكفارة لأنه شيء لا يكون مفطر على حال
 وقال أبو يوسف إذا سمع في الفطر حديثاً نبوياً ولم يعرف تأويله لا كفارة عليه وأما إذا تجهل الجاهل
 بعد افتنا المفتى بالفطر فلا كفارة عليه اتفاقاً إنما فطرنا في الطلوع لعدم لوطن في وجوده
 الطلوع فافطر فظهر أنه لم يوجد فلا قضاء عليه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء لأن غالب الرأي دليل على
 العمل به وقدرناه في الغروب بالوجود لأنه لوطن في عدم الغروب أو شك فيه فافطر ولم يبين الحال فغلبه
 الكفارة لأن النهار كان ثابتاً فلم يعرف زواله وإن بين أنها غربت فلا قضاء وفي الثانية أن شهد على
 غروب الشمس وأخبر أن عدمه فافطر ثم ظهر أنها لم تغرب فعليه القضاء وإن شهد أنان على طلوع الفجر
 وأخبر أن عدمه فافطر ثم ظهر أنه طالع فعليه الكفارة لأن الشهادة على الإثبات مقبولة فلا يعارضها
 الشهادة على النفي **وأوجبنا أي القضاء على الموطوءة نائمة وعلى من صب في فيه ما نأبأ** وقال في لا يجب
 عليها لأن صومهما ياف لا نعدام القضاء منهما وكانا كالناسيين ولنا أن مفسد الصوم وجد فوجب القضاء
 وحكم الناسي ثبت على خلاف القياس فلا يفتاس عليه غيره **ونظرة لدخوله أي بجعل الحجاب القضاء مطرداً**
فيما إذا دخل المائ في حلق الصائم من مضضة وأن لم يبالغ وقال الشافعي لا يجب إذا لم يبالغ ويحجج أبا الخ
 له قوله عليه السلام رفع عن أمي الخطأ والسيان **ولنا** أن المفطر وصل الجوف به بسبب فعل عمد
 فيفسد صومه وأما الحديث فالمراد منه رفع الأثر في النهاية هذا إذا كان ذاكر للصوم وإن لم يذكر لم
 يفسد وفي الحقايق كذا الخلاف في الاستنشاق إذا وصل إلى جوف الراس لعل تخصيص المضضة بالذكر
 لأنه يخلط وقوعه فيها وفي الاستنشاق يندرج لأن طبع الماء التسفل لا التعلل **ولو قطر في أذنه وهذا**
يقال قطر الماء وقطرته يتعدى ولا يتعدى **وأحقن يفتح** التاء إذا وضع الحقنة في اللب أو استعملت فيفتح

الأثر

أي لا يفتاس

التاء أي صب السحوط وهو الدوا في الأنف ولا يقال يضم التاء **ودخل حلقه مطر أو تلج افطر**
 أما إذا فطر أو استعطف فلوصل الدهن والدوا إلى الدماغ لأصلاح البدن والدماغ كالجوف لأن قوام
 البدن بهما فيد بالدهن لأنه لو قطر في أذنه ما لا يفسد لأن الماء لا يصلح الدماغ بل يفسده كذا في الهداية
 وذكر في الثانية أن صب الماء في أذنيه فالصحيح أنه يفسد لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتذر فيه صلاح
 البدن كما لو أدخل خشبة في دبره وعينها ولو استنشق ووصل الماء إلى دماغه ففطر وفي جوامع الفقه
 لو أدخلت الصابئة أصبعها في فرجها أو دبرها لا يفسد على المختار إلا أن تكون بمبلولة بما أودهن وكذا
 لا يجب الغسل في الأصح **لذباب ودخان وغيرها وطعم الادوية** يعني لا يفسد في هذه الأشياء لعدم
 التضرع عن ذلك **ولو افطر في حلقه** وهو يخرج البول ويخرج اللبن من المخرج أو الثدي ما أودهن
حكم أبو يوسف يفسد بقطره لأنه وصل إلى الجوف من منفذ فاشبه الخشب **ورأى في رواية** وافق
 محمد أبي يوسف في روايه وفي رواية وافق أبي حنيفة في أنه لا يفسد ولهم أنه لا منفذ بين المثانة والجوف
 وإنما يجمع البول فيها بالترشح هذا الاختلاف فيما إذا دخل إلى المثانة وأما إذا لم يصل إلى المثانة كان في قضية
 الذكر بعد لا يفسد اتفاقاً وكذا الخلاف فيما إذا فطر في قنبرها وقال الإمام الأسيدي في الصحيح أنه
 يفسد اتفاقاً **ووصول دواء** إليه الرطب لأن الدوا اليابس ينشف برطوبة الجراحه فيضيئ ذلك فتفادها
 فلا يصل كذا في الكافي وأكثر مشائخنا على أن العبرة للوصول حتى إذا علم أن اليابس وصل إلى جوفه
 فسد صومه كذا في التقریب للقدور **من أمية** بالمد والتشديد وهي جراحة وأصله إلى الدماغ أو جافية
 وهي جراحه وأصله إلى الجوف **إلى الدماغ والجوف مفطر عند أبي حنيفة** وهو يشدد الطاهر
 لقوله ووصول وقال لا يفسد لأن وصول الدوا غير متيقن لأن مجرى الجراحه يفتح تارة وينضم أخرى
 فلا يفسد الصوم بالشك وله قوله عليه السلام الفطر مما دخل وقد دخل جوفه ما يصل بدنه فيفسد
 صومه ووصوله متيقن لأن رطوبة الدوا تلاقى رطوبة الجراحه فيزداد طبعه ميلاً إلى الأسفل فيصل
 إلى الجوف **وعلم به أي أبو يوسف** بوجوب القضاء إذا نزع التمه من كان مجامعاً جازئته **لطلوع الفجر**
مخالفة محمد لأنه أمر خفي لا يمكن الاحتراز عنه بالاتفاق فلا يفسد كاتساع الناسي ولا يفسد أن
 النزع جزء من الوطى وأحق وقد وجد طلوع الفجر فيفسد صومه وأول جزء من جماع الناسي كان غير مفسد
 بالحديث واعتبر أجزءه بأوله **وعكسناه في نزع** التذكر يعني إذا جامع ناسياً فترع ذكره للتذكر
 صومه لا يفسد وقال في يفسد لأن النزع جزء قليل وقليل من الوطى وجد حالة التذكر فيفسد ولنا
 أنه لم يوجد منه إلا الامتناع عن الوطى وهو ركن الصوم فكيف يفسد **وأنبأه أي عكسنا في أنبأه اليسير**
من بين أسنانه يعني إذا ابتلع قدر يسير من الطعام من بين أسنانه إذا لم يفسد عندنا وقال
 في يفسد قيد باليسير لأنه لو كان كثيراً يفسد اتفاقاً وهو مقدار الحصة في روايه عن أبي حنيفة وقيل
 ما يبلغ بخير ذوق وقيد بقوله ما بين أسنانه لأنه لو أدخله من خارج فابتلعه بخير مضغ يفسد قل وأكثر
 وإن كان بمضغ فإن كان مقدار الحصة يفسد اتفاقاً وإن كان أقل لا يفسد اتفاقاً لأنه يكثر في أسنانه
 ولا يصل إلى جوفه شيء له إطلاق قوله عليه السلام الفطر مما دخل فإله حكم الظاهر وهذا لا يفسد
 المضضة الصوم ولنا أن القليل لا يمكن الاحتراز عنه عذرة فصار بمنزلة دبره والكثير يمكن الاحتراز عنه
 لأنه لا يبقى بين الأسنان غالباً ولو ابتلع قدر الكثير فلا كفارة عليه لأنه يعافه الطبع وعليه الكفارة عند
 نزع لانه طعام متغير ولو كان الخارج بين أسنانه دماً غالباً على ريقه أو مساً وباله يفسد أن ابتلعه

وهو يشدد الطاهر
 لوجه السك
 وهو يشدد الطاهر
 لوجه السك
 وهو يشدد الطاهر
 لوجه السك

فيجب عليه القضاء والكفارة **ويوجب قضا اليوم المنذر وصومه لقدره فلان وقد قدم بعد**
أكله وخالفه يعني من قال لله علي أن أصوم يوم يقدم فلان يقدم قبل الزوال بعد الأكل النذر أو بعد الزوال
ولم يأكل قال أبو يوسف يجب عليه قضاء ذلك اليوم وقال محمد لا يجب لأن المعلق بالشرط كالمفوض عند وجود
الشرط فنصار كما لو قال بعد الأكل وبعد الزوال لله علي أن أصوم هذا اليوم ولا يبي يوسف أنه واجب
عليه يوم القدر وما تعرض ليوسف يتأني إذاه فضع في ذمته وإذا اعترض عليه ما ينافي إلا بذكره
قضاؤه كما لو نذرت امرأة أن تصوم شهرا يلزمها قضا أيام حبسها **ونكروا بالشرع في النفل** يعني من شرع
في صوم نفل يلزمه إتمامه عندنا وقال الشافعي لا يلزمه لما روى أنه عليه السلام قال لامرأته في حين كانت صائمة
وأفطرت إن كنت قاضية فاقضي يوما مكانه وإن كان صومك نفلا فان شئت فاقضي وإن شئت فلا ولنا قوله
تعالى ولا تبطلوا أعمالكم **والأقضاع** في الموطوع غير مباح عندنا بلا عذر في إحدى الروايتين والضيافة عندنا
تأذي صاحبها بعدد أكله وقيل إن وثق على نفسه القضاء يطر وإن لم يثق لا يطر **ولو شرعت متطوعة**
ثم أفطرت ثم حاضت أوجبنا القضا وقال لا يجب عليها قضا ذلك اليوم لأنه بالحض يبيح أن ليس بمحلا
للصوم والمفسد في آخره وأوله سواء ولنا أن شرعها للصوم كان صحيحا فلزم واعتراض المنافي بما ينافي في الصوم
لا بقاء دينه في ذمته فنصارت كما لو نذرت صوم الغد فأفطرت ثم حاضت فيه لا يسقط عنها القضا
ويحكم به أي أبو يوسف بوجوب القضا **لشرعه متنفلا يوم العيد** ثم أفسده لأن الشرع ملزم كالنذر
ولو نذر يلزمه القضا بالافساد فكذا هذا وقت الأكل لا يجب لأن الشرع غير ملزم لذاته بل يكون عمله مصونا عن
البطلان وصوم العيد حرام للنهي عنه فلم يجب تمامه بالشرع فلا يجب قضاؤه بالافساد فينبغي قوله
متنفلا لأنه لو شرع ناذرا يجب قضاؤه اتفاقا **ونهي نذره** **ويوجب قضاء** يعني إذا نذر صوم يوم
العيد مع نذره ووجب قضاؤه بالافساد عندنا وقال الشافعي لا يصح لأن النذر في غير المشروع باطل
ولنا أن صوم يوم العيد مشروع بأصله وممنوع عنه من حيث أن فيه معنى الاعتراض عن صيافته
الله تعالى فيصح نذره نظرنا إلى أصل الصوم ولو صام مع عن نذره لأنه إذاه كما التزمه ولكن منع عن إدايه
نظرا إلى معنى النهي فيه عار إلى خلفه وعن أبي حنيفة أن نذره إنما يصح إذا لم يصح يوم العيد بل قال غدا
وكان الغد يوم العيد ولو صرح به لا يصح لأنه قالن به ما هو منهى عنه كما لو قالت لله علي أن أصوم يوم
حبس لم يصح نذرها ولو قالت لله علي صوم غد وصار الغد يوم حبسها لم يصح نذرها **ولو قال لله علي صوم**
كذا ينوي النذر واليمين بحمله أبو يوسف **للاول** أي النذر حتى لو لم يصح بحمله يجب القضاء والكفارة لليمين
وهما أي بعض صاحباه بحمله لأنه النذر واليمين معا فيد إقوله ينوي النذر واليمين لأنه لو لم ينو أحدهما
أو نوى النذر لا غير أو نوى اليمين لا يكون ميمنا يكون نذرا اتفاقا ونوى اليمين ونوى أن لا يكون نذرا
يكون ميمنا اتفاقا أو نوى اليمين لا غير يكون ميمنا عند أبي يوسف ويكون نذرا ويمينا عند هاتين
الصفة حقيقة في النذر مجاز في اليمين ولهذا لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين على الفعل
بالحقيقة أحقت ولها أن هذا الكلام نذر بيمينته ميمن بوجبه لأن حكمه تحريم نذر المنذر وهو كان مباحا
قبل النذر وتحريم المباح حين فإذا نوى أن يكون الصوم مقصودا فقد نوى ما أحتمل الكلام فيعتبر ويجوز أن
يثبت الحكم باللفظ واحد كشر القرب فانه تملك بصيغته تحريم بوجبه وكألمية بشرط الحوض فإما هيته
ابتدأ مع انتهاء الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه كلام لكن لا يحتمل هذا المقام **ومنع تقديمه** **وقال النذر قبل**
حلول وقته يعني إذا نذر أن يصوم رجب أو يعتكف فيه مثلاً معينا أقسام شهر أو اعتكف قال محمد

صم

لا يحرمه وقتا لا يحرمه قبل بالصوم والاعتكاف وهما العبادتان الدينيتان لكن يدخل النذر في الصلاة ويخرج
النذر في الصدقة لأنه لو نذر أن يتصدق في رجب فتصدق قبله يجوز اتفاقا أنه أن تعين العيد
معتبر حتى لو نذر أن يصوم يوم العيد وصام مع ولو نذر أن يمسك فقام يوم العيد عنه لا يصح ولها
أن النذر في الحجاب الفعل في الذمة من جهة أنه قربة لا من جهة وموقعه في شهر معين فيصير التقديم على
عينه كما لو نذر أن يتصدق في رجب فتصدق قبله يجوز **ويكره للصائم مضغ علك** **رطب** أي مضوغ
لأن من يراه من بعيد يظنه أكلا قال علي رضي الله عنه أياك وما يسبق إلى القلوب أنك إن كان عندك
اعتكاف وقيد بالرطب لا في غير المضغ يطر لأنه قد تفتت ويصل إلى جوفه وقيل الأسود منه يفسد وإن
كان ممضوغا لأنه قد يذوب بالمضغ ويكسر للرجل الغير الصائم إذا لم يكن من علة لما فيه من شهية النساء
وذكر الطعام لما فيه من تعرض للصوم على المفاسد وفي الخائبة أن كان ذوق المرأة أو مولى الأمة سبي
الخلق لا يكره ذوقها وفي التجنيس هذا في الفرض وأما في التطوع لا يكره لأن الإفطار فيه بعد مباح اتفاقا
وكذا بغير علة في رواية عن أبي حنيفة وفي المحيط لا بأس للصائم بدوق الحسل والطعام يعرف جيد
ورديه كيلا يغيب منه **ومضغ** أي كرم مضغ الطعام **لا مضغ** **لغيره** **فقد** به لأنه لو كان لها ضرر إلى
المضغ بأن لم يجد من مضغ لصيدها الطعام لا يكره ولو خاف قتلها ولا يجوز لها الإفطار بالمضغ أولى
والاستنشاق والاعتساف والتلف **يثرب** **للشرب** **مذوق** عند أبي حنيفة لما فيه من التضرع في إفاته
العبادة **وخالفه** أبو يوسف لما روى أنه عليه السلام صاب الماء على رأسه من شدة الحر وهو صائم
وهذه الأشياء عون على العبادة ورفع التحيز الطبيعي **وقيل كرم المضغنة** **لغيره** **وضوء** لما فيه من
نوم الإفطار ولا وهم في الوضوء لأنه مقيم للسنة **ولراة المباشرة** **والمعانة** **رواية** عن
أبي حنيفة لما فيها من ارتكاب المحظورات وأما فعل النبي عليه السلام هذه الأشياء في صومه فلكونه
مصونا عن ارتكاب المحظورات **فإنه لا يكره** **الاعتساف** **لأنه** **يكره** **المساك** **ولم يكره السواك**
الرطب **أعم** من أن تكون رطوبته أصلية أو عارضية بالما وقال مالك يكره لما فيه من التعريض على الفساد
بسبب رطوبته قيد بالرطب ليمتنع خلاف مالك لأن المبلول هو المكروه والأفالسواك عندنا غير مكروه
رطباً كان أو بابسا لقوله عليه السلام حين خلل الصائم السواك **ولا يكره** **أي السواك** **أجل النهار** وقال
الشافعي يكره لقوله عليه السلام لا تخوف في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والسواك يزيله فيد باخر
النهار لأنه في أوله مستحب اتفاقا ولنا إطلاق ما رويناه والمراد بما رواه هي كراهة المكالمه لا استنباط الخلاف
في نفسه **ويستحب التحنن** لما فيه من التقوية للعبادة **ولم يكره هو اتباع الفطر** أي إيفال عند الفطر **سنة** من
شوال إلى صومها وقال مالك يكره لما فيه من شهية أهل الكتاب في زيادتهم على المفروض ولنا قوله عليه
السلام من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال فكان صام الدهر كله والتشبه ممنوع لو قوع الفعل يوم
الفطر وفي الثانية أن فرقا فها بعد من الكراهة **فصل في الكفارة يجب مع القضا الكفارة**
أي كفارة الصوم **كالظهار** أي عكفارة الظهار في وجوبها على الترتيب بأن يجب عليه تحريم رقبته أن يجدها
والأقضية شهرين متتابعين وإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لقوله عليه السلام من أقطع عدا
في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر **كاليمين** **يجب** جعل ما لك كفارة رمضان عكفارة اليمين في وجوبها على
التحريم حتى من أفسد صومه بالجماع فعند مالك أن شاء عتق رقبته وإن شاء أطعم ستين مسكينا وإن شاء
صام شهرين متتابعين لأن الخيار ثابت في كفارة اليمين وجزا الصيد فكذا هذا لأن الكل كفارة وجعل واحد

المسك

وفي التجنيس لو صام احد او اثنين يوما للقضا والكفارة ولم يعين اليوم للقضا جاز لان العاقل ان الذي يصوم
عن القضا والكفارة يبدأ بالقضا على من جامع وهو متعلق يجب ولم يشترط معه الا نزال لانه ليس من عام
ما فيه الجماع ولهذا يجب الغسل وان لم ينزل في احد السبيلين فبذلك لان من جامع فيما دونها لا
يجب عليه الكفارة لان جنابة رمضان ابلغ عامدا لا كفا لا تجب على من جامع ناسيا لان النسيان حاصل من
جهة صاحب الشرع فالقضى وجود الجماع بعده **ولم يوجبها بالنسيان** وقال مالك تجب الكفارة
على من جامع ناسيا لعموم قوله عليه السلام من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر فلا المصنف
في شرحه والمشتهور من مذهبه في الناسي كذهبتا افوك على هذا الخلاف كان من غير الانصاف لان بيان
الخلاف في غير المشهور مفضل الى المتطويل المجهور مع انه ذكر في شرحه في كثير من المواضع انه ترك الخلاف
المذكور في المتن لانه لا يفتقر الى غير مشهور **والنسيان** اي الكفارة **لتنه** اي لتعدد الجماع في ايام
رمضان الواحد وقال الشافعي يلزم عليه كفارات متعددة بحسب تعدد الوقوع فتد بتعدد الجماع
لانه لا كفارة عنه بالاكل والشرب وتجدد الجماع يكون في ايام لا يترك في يوم واحد تكفيه كفارة
واحدة اتفاقا وتجددنا رمضان بالواحد لانه لو تكرر في ايام رمضان من تعددت الكفارة اتفاقا كذا
في الحقايق لانه ان المسبب يتعدد بتعدد السبب كما تتعدد الكفارة بتعدد اليمين وكما لو كثر الاول
ولنا ان كفارة رمضان شرعت لمجرد العقوبة لان جبر نقصان حصل باجماع القضا والعقوبات اذا
اجتمعت تداخلت بفضل الله لان الزجر حصل بواحدة كما ان الحد ودخلت بتكرار الزنا بخلاف
اليمين لان كفارته شرعت لمجرد حرمة الاسم وما شرع جزا لا يدخل كقضا رمضان وخلاف ما لو كثر
الاول لانه تبين ان الكفارة الاولى لم تقع زاجر **ونوجبها على المطاوعة** وقال الشافعي لا كفارة على
المراة اذا طاعت بالجماع لان الكفارة جزا للفعل وهو ثابت للفاعل فيجب عليه والمرأة ليست فاعله
بل محل للفعل فلا يجب عليها ولهذا يقال جامع ولا يقال جامع وتبين انها مشاركة للرجل في الاثم
فشاركتة في وجوب الكفارة ثم ان كانت غيبه فبذلك الزوج عنها كثر ما لا يغتسل وان كانت فقيرة لا يجازيها
لان الواجب عليها الصوم دون الاعناق لعدم استطاعتها الصبر والتباعد لا تجزى في الصوم وفي الحقايق
محل الخلاف المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في الابتداء لم تطاوعته لا كفارة عليها اتفاقا واما لو
اكرم الزوج على الجماع فجامعها فابو حنيفة كان يقول تكريمه الكفارة لان انتشار الله اماراة الاختيار
ثم رجع عنه وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان انتشار الله غير مفسد وانما فسد صومه بالايجاج
وهو كان مكروها فيه **ونسقطها لعروض حيض ومريض** يعني اذا وجبت الكفارة عليها بالوقوع ثم
حاضت في ذلك اليوم او مرضت سقطت الكفارة عندها وعند الشافعي في روايه عنه لا تسقط لان الكفارة
ثبتت دينيا في ذمتها وعرضها في تمكن شبهة في ان اليوم غير مستحق بالصوم في اوله فتسقط الكفارة لا يجب
بالاظهار في يوم مستحق بالصوم بخلاف السفر فانه غير مناف للصوم ولهذا اذا عرض السفر في النهار لا يباح
له الاظهار لانه متعلق باختياره فجعل كالمعدوم وعكسنا **لوسوقه** ايها يفتق الكاف يقال اقامني
فلان على كره اذا اكرهه عليه **بعد لزومها** يعني من افطر في رمضان ولزمته الكفارة ثم سوفقه بالاكره
عليه لا تسقط اتفاقا لانه ان الحذر وحيد في اخر اليوم فتكن فيه شبهة عدم استحقاق الصوم فتسقط
الكفارة كما لو عرض مريض بعد لزومها لنسائها وجبت في الذمة فلا تسقط الا بعد من جهة من لم يفتق
بخلاف المريض فانه لاحق من جهة صاحب الحق فصارت منزلة الابراء ونوجبها بالاكل والشرب عاذا فيه

لا يباين الله ان فضا
جاءوا بها ذرا ولنا
انهم من الماني

بما اذا لم يدا وقال
ان سقطت فيه بقوله
في الاية لو سافر واختار
لا تسقط

اي في نهار رمضان وقال الشافعي لا تجب لانها ثبتت لنصر على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولنا
قوله عليه السلام من افطر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر **وشروط** في وجوب الكفارة على من افطر
في رمضان **كونه** اي يكون المأكول **عدا** **ودا** خلافا لما لا يفتق اذا ابتلع حصاة عدا او جيت الكفارة عنده
لانه ان الكفارة شرعت جزا عن هتك حرمة الشهر وذات يحصل بالافطر عدا وان لم يكن عدا ولنا ان الجنابة في
اكل ما ليس بعدا ناقصة فلا تجب الكفارة لانها شرعت للكاملة وفي المحيط كلها لا يوك كل عادة ملحق بها لا
يتعدى به حتى لو اكل شعير غير مقل او كان عدا او بزاقا او سرجلا لم يدرك ولم يطبخ لا كفارة عليه واما اذا
كان طينا او مينا فففيه الكفارة لانه يوك للدا **وتجدد فطر بعد نسيانه** **علما ببقائه لا يوجبها** يعني
اذا افطر العايم ناسيا فعلم ان صومه باق ثم افطر فتجدد لا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه
الكفارة قيد بقوله بالتجدد لانه لو افطر ناسيا بعد نسيانه لا تجب الكفارة اتفاقا وقيد بقوله علما لانه لو
كان طانا ببقائه لا تجب الكفارة اتفاقا لهما انه لما علم حال صومه انتفت الشبهة فصارت كمن افطر متعمدا
قبل عرض النسيان ولنا ان شبهة الحال وان كانت لكن شبهة الدليل باقية لان القياس كان يقتضي
ان يفسد الصوم بالاكل ناسيا وبه اخذ مالك فلا تجب الكفارة لهذه الشبهة **وكذا** اي وكذا الخلاف **لنوع**
اي بعد الافطار **قبل الزوال ولم يكن نواه** اي الصوم لا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه الكفارة
قيد بقوله قبل الزوال لانه لو افطر بعد الكفارة عليه اتفاقا لانه ان افطار لم يقع على الصوم لان الماسك
بلايته لا يكون صوما ولها انه كان ممكنا من الصوم بالنية وتقويت الافطار ذلك التمكن كقوته نفس
الصوم كما ان غاصب الغاصب يضمن لقوته مكتة رد الغاصب كقوته المصوب **او تفطر** **والزوال**
يعني من اصبح غير ناه للصوم فتوى قبل الزوال لانه لو كان من الليل فتجدد الفطر تجب الكفارة اتفاقا لهما
ان الصوم بنية من النهار جاز فيكون جانيا على صوم صحيح ولنا انه بنية النهار لا يكون جانيا عند الشافعي
وعنده الشبهة النسيان من الدليل اندرات الكفارة بها **فصل** في قضا رمضان مجزئ في القضاين
الجمع والتفريق اي بين ان يقضيهما متتابعة او متفرقة لانه موقت بوقت معين **ولا نوجب قضا للقضا**
بعد حتى العام يعني اذا اخر قضا رمضان حتى مضى رمضان الثاني لا قضا عليه عندنا للتأخير وقال
الشافعي يفتى بمد من الطعام لكل يوم لما روى عن ابن عمر كذلك ولنا اطلاق قوله تعالى فاعل من
ايام اخر من غير ذكر القدي **ولا يجب** اي القضا **على المريض والمسافر** **لوما** في حال المرض والسفر
لان الخطاب بالاداء متأخر في حقهما الى ادراك عده ايام اخر ولم يدركا **فان صح او اقام ثم مات**
فوجب الا ايضا بالطعام يعني يجب عليه عندنا ان يوصي بان يطعم وليه لما فات من صومه **كالقطرة**
عن كل يوم اي كالاطعام في صدقة الفطر وهو نصف صاع من بر او صاع من تمر لان في القدية يجوز
اباحة الطعام اكلان خشب عذبان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر كذا في الجنابة وفي قوله كالقطرة احتراز
عن قول الشافعي بان الاطعام مقدر عنده بمد لكل يوم وهذا الاطعام عندنا بعد الايضاح انما يخرج
من ثلث ماله حتى لو زاد على الثلث لا يلزمه ذلك وان وصي بقدرها اي بقدر حصته واقامته لانه ادرأفت
القضا فوجب عليه وعجز عن الاداء في اخر عمره فصار كالشيخ الثاني فان قلت جواز القدية في الشيخ
ثبت على خلاف القياس فكيف يقاس عليه غيره قلت ما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره اذ لم يكن
ذلك الخبر من وجه واما اذا كان قاضا فيه ثبت بطريق الدلالة لا بالقياس وما يجب فيه كذلك لان كلامنا
فيمن عليه قضا رمضان فكذلك من ايام ولم يصم ثم مرض فاستمر مرضه الى ان مات كذا في النهاية

بعد نسيانه لا
كان قديم على ما
وقد يقول

وقال الشافعي لا يجب عليه الا يصلي يودي من جميع التركة وله بقدرها كما كان يودي دين الجار
منها بلا ايضا ولنا انها عبادة فلا بد فيها من الاختيار ولو اديت بلا ايضا تكون جبرية **ولا تجزئ الصوم عنه**
يعني لا يجوز لوليها ان يصوم عنه عما وجب عليه من القضاء عندنا وقال الشافعي يجوز لقوله عليه
السلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه ولنا ان الحديث المشهور لا يصوم احد عن احد والمراد ما رواه
هو الاطعام لانه بدل الصوم نوفيها بين الحديثين **ولو نذر صوم شهر مثلا لو نذر من يرضى في رجب ان**
يصوم شعبان فصا اياما من شعبان الزمه محمد قضا ما نذر بقدرها اي بقدر ايام صحته لانه
لو لم يصح لم يلزمه شي ولو صح شهر الزمه كله واذا صح بعض شهر لزمه بقدره اعتبارا بقضاء رمضان
وهذا بدل اي صاحباه بقضاء كل الشهر فيجب عليه الا يصلا بالطعام عن الكل الصحيح اذا نذر صوم شهر
ثم مات قبل تمامه فانه يلزمه الا يصلا بكله اتفاقا لان الكل وجب في ذمته بقدره فوجب عليه تفرغها
بالفدية عند عجزه بخلاف رمضان فان نفس الوجوب انما يثبت باذراك عدة ايام اخر بقدرها والمرض
المبيح للفطر عندا اي حنيفه خوف **ازد ياد** اي خوف زباده مرضه بالصوم **وقال** المرض المبيح **عجز عن القيام**
في العمارة ثم معرفة ازد ياد المرض ما يغلبه فله او يقول طبيب حادق بمراس المرض ولكنه ضعيف
لا يفطر لان المبيح هو المرض لا الضعف وكذا اذا خاف من المرض لا يفطر وفي قوله خوف ازد ياد
اشارة الى هاتين المسئلتين له قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فليست عليه الحجة ولما كان السفر
مظنة المشقة اذ بعض المرض ينقص الصوم قلنا المرض المبيح ما هو مفضل الى الخرج في الصلوة عذر في ترك
فرض القيام فيعتبر في المرض عذر في ترك الصيام اعلم ان خوف ازد ياد المرض مبيح اتفاقا والخلاف غير
مذكور في الكتب المشهورة من الهداية والمنظومة وغيرهما لعل المصنف وجد روايه ولو ترك ذكر الخلاف لكان
اولى **وشهر الام** اي التي لها حمل وهو يفتح الحامل المولد الذي في البطن **والمرضع** وفي الصحاح يقال امرأة
مرضع بلانا اذا كان لها ولد ترضعه والرضيع الذي يرضع اللبن **الحرف على الولد ويقضيان** وفي الكفاية
المراد من المرضع الظاهر لا النائم من الامتناع لوجوبه عليها بالاجماع واما الام فليس عليها ارضاع
الا اذا امتنع الاب من استجار مرضع اخر **ولا تجزئ عليها فدية** وقال الشافعي تجزئ لان نفع افطارها
حصل لشخصين الام والولد فيجب لتفهما القضاء ونفع ولدها القدا قيد بالحرف على ولدها لانها لو خافت على
نفسها لا فدية عليها اتفاقا من الخفافين له ان الولد عاجز عن الصوم فيكون الافطار لاجله كافطار الشيخ
الثاني ولنا ان الفدية خلف عن الصوم فالحجج بين القضاء والفدية جمع بين الهدى والاصل والشيخ الثاني
وجب عليه الصوم ثم انتقل الى الفدية لعجزه فالطفل لم يجب عليه الصوم فكيف يقاس هو عليه مع ان الفدية
في الشيخ ثبتت على خلاف القياس **واجبوها** اي الفدية على الشيخ **العاجز** عن الصوم بشرط ان يستمر
عجزه وقالت مالك لا تجزئ لعجز الشيخ لا يزول عادة فصار كالصبي ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية قال ابن عباس اي يطيقونه المراد منه الشيخ الثاني بالاجماع وفي الثانية من وجب عليه صوم شهر من
من كفارة الصوم فلم يصح حتى صار شيخا فانما تجزئ عنه الفدية لان ذلك الصوم بدل عن التكفير بالمال لانه
يصار اليه الا عند العجز عن التكفير بالرقبة والفدية انما تجوز عن من هو اصل نفسه وفي الفدية لو تصدق
الشيخ الثاني في الليل عن صوم اخر يجزئ به **ومسك عن المفطرات** على وجه الاستحباب من بلغ او اسلم
في رمضان بقبلة يومه قضا الحق الوقت تشبها بالصائم لكن المصلي التطوع اذا بلغ قبل الزوال لانه اهل
قبل البلوغ والكافر ليس باهل له **ولا يقضه** لان القضاء يستلزم سبق الوجوب ولا وجوب عليه ما لعدم اهليتها

فان وصفتها بالارضاع الولد قلته مضطرب

والصوم لا يجزئ بخلافه الصلوة حيث يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان السبب فيها
الجزء المتصل بالاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الحجز الاول من اليوم والاهلية
منعده عنه **ولو قدم المسافر بعد الاكل او افاق المجنون في بعضه** اي في بعض اليوم او تسعد
وهو لا يعلم طلوع الفجر **وطهرت** الحايض والنفساء في بعض اليوم **نوجب امساكه** اي امساك ذلك
البعض وقال الشافعي لا يجب فيه بالقدم والطهارة لان الامساك لا يلزم المسافر في سفره
ولا الحايض في حيضها اتفاقا وفي الثانية لو افطر خطأ او عدا او مكرها او افطر يوم الشك ثم ظهر
انه من رمضان يلزمه الامساك اتفاقا له ان الصوم لم يكن واجبا عليهم في اول الايام فلا يجب
الامساك للتبعية الذي هو خلف عنه لان الخلاف انما يجب على من يجب عليه الاصل ولنا ان امساك
بعض اليوم واجب عليهم تعظيما للوقت على وجه الاصل لا التبعية لانهم كانوا اهلا للصوم الا
تري ان المسافر اذا صام يقع عن الفرض والحايض اذا طهرت يجب عليها قضا الصوم ولو لم تكن الاهلية
لها ويقضى المعنى عليه ما بعد يوم الاغما يعني من اغمى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه
الاغما لان ظاهر حال المسلم وجود النية فيه ويقضى ما يغلبه لعدم وجود النية فيه **ولو استوعب** اي لاغما في رمضان
قضاء في كل الشهر لانعدام النية وكون الاغما نوع مرض لا ينافي الوجوب هذا اذا حدث الاغما في اخر شعبان لانه
لو حدث في اول ليلة من رمضان لا يقضى يوما حدث في ليلة الاغما لان ظاهر حال المسلم يدل على وجود النية
كذا في المنهين **وعاشع** لو استوعب المجنون يعني من جن رمضان كله لم يقضه عندنا وقال مالك قضاء
لان اغما كل الشهر لم يكن منافيا لوجوب قضايه فكذا المجنون ولنا ان الممتد من المجنون تتبع الوجوب دفعا
للخرج فجعل استيعاب الشهر حدا فاصلا بين الممتد وغيره بخلاف الاغما لانه لا يمتد شهر غالبا كاليوم
وفي النهاية المراد من استيعاب الشهر ان لا يمكنه صوم يوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر
من رمضان لا يلزمه القضاء مع ان جنونه لم يكن مستوعبا من جهة الاوقات وذكر في الفصول الصحيح
انه يلزمه **ولو جن بعضه** بضم الجيم اي لو صار مجنونا في بعض الشهر ثم افاق سوا كان جنونه اصليا
بان كان بلغ مجنونا او عاصيا بان كان عقيما تخرج من نكته **قضا ما مضى** وقال الشافعي لا يلزمه لانه اذا
استوعب المجنون الشهر منع وجوب الكل فاذا استوعب البعض منع بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجد
في حقه كما قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهود جميع الشهر
لوقع الصوم في شوال فان قلت لو كان السبب بغير الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهد وليس كذلك
قلت فليصمه عايدا الى الشهر لقوله لا الى البعض مع انه غير مذكور **فصل في الاعتكاف**
يسن الاعتكاف قال القدوري الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لمواظبته عليه السلام والخوف ان يقال
انه على ثلثة اقسام واجب وهو المندور وسنة وهو ما يكون في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون
في غيره من الارمنة **ان يلبس في المسجد** وهو في موضع الرفع بدل من الاعتكاف **مع النية** لانه عبادة **اداملوة**
جماعة **والخمس فيه شرط** يعني روي عن ابي حنيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد يصلي فيه بعض الصلوات
جماعة كمساجد الاسواق لقول جديفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وروي عنه ايضا انه لا
يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وقال يجوز في كل مسجد لاطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون
في المساجد **ولزمه بالصوم** يعني من نذر اعتكاف يوم يلزمه بالصوم عندنا وقال الشافعي يلزمه بالصوم لقول
علي ليس على المعتكف صوم الا ان يوجبه على نفسه فيجوز عنه نذر اعتكاف ليلة لان الصوم ليس من شرطه ولنا

ولما ان الصوم كان شرطا للاعتكاف وانما يسقط لاصاقته الى شهر رمضان فاذا فات عنه شرفه في كل وقت
 بقى الاعتكاف مضمونا باطلاقة فوجب قضاؤه بالصوم المقصود **كتاب الحج**
 بقدر ما لم يلق لقوله تعالى والله على التماسح اليه سبيلا وكلمة على لا يجاب في العزم مرة
 لانه عليه السلام لما سئل عن الحج افي كل عام ام مرة قال عليه السلام مرة فما زاد تطوع وبوجوب اي ابو يوسف
 الحج وجودا مضيئا اي بان يفعله في العام الاول حتى لو اخر عنه ياتر وهو صحيح الراي بين عن اي حنفية
 لا مستحبا يعني عند محله يجب وجوبا موسعا لانه فرض العزم وجميع العزم بمنزلة الوقت للصلاة فاذا
 اخرها الى اخر الوقت كان جازيا فكذا اذا اخرها الى اخر العزم لكن جواز مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج
 ثم عتده ايضا ولا ييوسف ان الحج وقتا متعينا في كل عام فاذا اخره عن العام الاول لا يمكن فعله الا
 باذراك وقته الاخر في العام الثاني واذا رآه موهوما لان الموت في سنة ليس بنا در فيضيق الوجوب
 احتياطا بخلاف وقت الصلوة فان الموت فيه فحالة نادر على كل مسلم **حرفا قايما** فلا يجب على كافر
 وعبد ومجنون لقوله عليه السلام ايما صبي حج ثم بلغ فعليه حجه واما عبد حج ثم اعتق فعليه حجه
 فاذا زرع على الزاد والراحلة اي على ملكها حتى ان من قدر عليها على وجه الاباحه لا يجب الحج عليه كذا
 في الخلاصة اقول على هذا الوفاق على ملك الزاد والراحلة لكان اولي والمراد بالراحلة تمامها حتى من
 قدر عليها ليتناول مع اخر لا يجب عليه والراحلة ليست بشرط على من حول مكة لانه لا يلحقه شفعته
 السعي الى الكعبة واما الحمل فله جانبان فالقدرة على احدها **وتفقد الذهاب والاياب** الى الرجوع الى اهله
 ولا تقير **واقعة حواشي الاصلية** من ربنا وما فضل عنها في باب الزكوة ونفقة عيال يعني قادر على
 نفقة من يجب عليه نفقته وانما شرط القدرة عليها لان حقوق العباد مقدمه على حق الله تعالى الى حين عجزه
 مع امن الطريق قيل هو شرط لوجوب الحج وهو مروي عن اي حنفية لان الاستطاعة منفيه بدون الامن
 وقيل هو شرط لاداءه لانه عليه السلام فسرها بالاستطاعة بالزاد والراحلة وفايدة الخلاف في وجوب
 الايباه فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال ابو بكر الاسكاف لا اقول الحج فريضه في زماننا
 قاله سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال ابو القاسم الصغار السادة عندي دار الحرب وقال ابو الليث
 ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب والا فلا وعليه الاعتماد **ونشر الحجة** يعني حجة القادر
 على الزاد في وجوب الحج عليه **فلا يجب على مقعد غني** هذا تعريض لما قبله وقال الشافعي لا شرط للصحة
 فيجب على المقعد لانه مستطيع بغيره ولما ان الاستطاعة بدون صحة الاعضاء والمجنوس والخائض من السلطان
 كما لم يضر لوجود المانع فيه كذا في الغايه **والوجوب روايه** يعني وجوب الحج على المقعد روايه عن اي حنفية
 وعن صاحبيه ايضا روايتان فيه ولم يعتد **واقعة المشي** اذا كان قادرا على المشي لا يجب عليه الحج عندنا
 وقال مالك يجب لانه مستطيع اليه بواسطة قدرة المشي ولما ان عليه السلام فسرها بالاستطاعة بالزاد
 والراحلة فيتعلق الوجوب بهما وفي الحقايق الخلاف فيمن بعد عن الكعبة واما اهل مكة ومن حولها اذا قدر
 على المشي فعليه الحج اتفاقا اعلم ان هذه الشروط معتبره في وقت خروج اهل بلده حتى اذا كان قادرا
 على الزاد والراحلة ولم يتبق المقدرة وقت خروجه لا يجب عليه الحج وعلى العكس يجب كذا في التبيين
 ونشر في حج المرأة كانت او عجوزا والصبيبة المشتهة بمنزلة البالغه في هذا الشرط من سفر اي
 من موضع بينه وبين مكة مسافة سفر زوج او محرم وهو من يحرم عليه نكاحها ابدا بسبب قرابة او رضاع
 او مصاهرة لقوله عليه السلام لا تسافر امرأة ثلثة ايام الا ومعها زوج او محرم قيد بقوله من سفر لانه لو كان اقل

منه يجوز حجه بلا زوج ومحرم بالخ عاقل غير مجوس ولا فاسق شرط في المحرم هذه لان الصبي والمجنون
 عاجزان عن صياقتها والمجوس يستحل مناعتها والفاسق غير امين ويشترط في المرأة ايضا ان تكون خالية
 عن العدة اي عده كانت حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلدها لا يجب عليها الحج لقوله تعالى لا
 تخرجوهن من بيوتهن واما المرأة المسلمة فيجوز لها سفر الحج من دار الحرب بلا محرم وان كانت معتدة
 لانها مضطمة حاجفة وفي المحيط لا تقصد السفر بل مرحلة والاختلاف في ان الزوج والمحرم شرط الوجوب
 والاداء لا اختلاف في اشتراط امن الطريق مع النفقة عليها مع وجوب نفقة المحرم عليها لانها تنقل
 به الى اداء الحج فصار كالرحلة ولم يعتبر **النساء الامينات** لفقدها اي لا تجز المرأة مع النساء الصالحات
 اذا لم يكن لها زوج او محرم وقال الشافعي حج لان الامن يحصل من كما يحصل باحداها ولما امار وبناه واذا
وجدته اي المرأة المحرم منع **زوجها من منعها عن الفرض** اي الحج الفرض وقال الشافعي له منعها
 قيد بوجودها محرم لانها لو لم تجده له منعها اتفاقا وقيد بالفرض لان منعها عن الفرض جازم اتفاقا وكذا اعن
 الحج المنذور لان وجوبه عليها كان بالترامع فلا يظهر ذلك في حق الزوج فصارت نفلا في حقه فجاز ان يمنعها له
 ان في خروجهما تنوبت حقه فيمنعها ولما ان حقه انما يظهر في الفرض لا في الفرض واعتبرنا ايضا صبي بلغ
 وكافر اسلم وكان لكل منهما استطاعة الى الحج به اي ان حج عنهما وهو متعلق بايباه قبل وقته اي قبل وقت
 الحج وقال زفر لا يصح ايباه لان الحج لم يكن واجبا عليها لعدم اهليتها وبعد ما صار اهلا له بدركا وقت
 الحج ولما انها كانت اهلا للوجوب وقت الفرضه فيصحب ايباه بها بان حج عنهما في وقته لعجزهما عنه
فصل في وقت الحج وموافقت الاحرام ويكره تقديم الاحرام على شهر الحج **شوال**
وذي القعدة وعشر ذي الحجة ولم يكملوه يعني اشهر الحج عندنا كما هو للمسلمين في المتن وهذا البيان مروي
 عن النبي عليه السلام وقال مالك ذو الحجة بكامله من شهر الحج لقوله تعالى الحج اشهر معلومات والمراد وقت
 الحج وثلاثة اشهر انما يكون اذا اكمل ذوا الحجة وشمع الخلاف تظهر فيما اذا لم يصح الممنوع ثلثة ايام في الحج حتى
 اتى يوما لم يجز له ان يصوم ثلثة ايام الى اخر ذي الحجة عنده خلافتنا اعلم ان هذه الاشهر وقتا للحج ليس
 باعتبار ان بعض افعالها يعتد به فيها دون غير كما ان الاقافي اذا قدم مكة في شوال فطاق طواف القدوم وسعي
 بعده ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو فعل كذلك في رمضان لا ينوب **وتفقد** اي الاحرام
 المتقدم بتفقد الحج ويكره لانه لا يامر في التقديم عن وقوع محذور ولا **تجاء عرف** وقال الشافعي يتعقد
 للحج لا للحج وهذا الخلاف مبني على ان الاحرام ركن للحج عنده ولا يجوز قبل وقته كالوقوف والطواف بشرط
 لادائه عندنا فيصور تقديمه على وقته كتقديم الطهارة على وقت الصلوة كذا في شرح المصنف اقول كذا فيهم
 من قوله ويكره ان التقديم جازم عند الشافعي ايضا وليس كذلك فلو قال ويجز تقديم الاحرام مع الكراهه على
 اشهر الحج لكان احسن من قوله ويتعقد له ان اعتقاده للحج وفاقا وليس كذلك اذ الاحرام لا يتعقد للحج ولا للحج
 في قول والى هذا اشار في المنطومة بقوله وباطل احرامه بحجته قبل شهر حجه ومدنه وفي قول الشافعي يتعقد
 حتى ان عمم الاسلام تسقط به وفي عبارته تسامح اخر لان الاحرام لا يجعل عمرة بل للعمرة وحذف اللام في قوله
 غير متعارف اذ لا يقال جعلت هذا الثوب زيدا ولو قال وتجعله للعمرة لكان أولى وضع الخلاف في الحج
 اذ الاحرام بالحج يجوز اتفاقا **وتحرم اهل المدينة والعراق والشام** **وتجوز واليمن من ذي الحليفة**
وهو يضم الحام المهيمة ميثقات للمدنيين **وذاق عرف بكر الحين** وهو للعراقيين **والحج** وهو يضم الحين وسكن
 الحام المهيمة للشاميين **وقرن** يسكنون المرا وهو للنجديين **والم** وهو لليمنيين **وتجوز تقديمه عليها**

والعاما في دفع
 او اسلم

في قول مالك لا يجب على المقعد لانه مستطيع بغيره
 في قول الشافعي لا يجب على المقعد لانه مستطيع بغيره
 في قول ابو بكر الاسكاف لا اقول الحج فريضه في زماننا
 في قول ابو القاسم الصغار السادة عندي دار الحرب
 في قول ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب والا فلا
 في قول مالك يجب لانه مستطيع اليه بواسطة قدرة المشي
 في قول الشافعي لا شرط للصحة فيجب على المقعد لانه مستطيع بغيره
 في قول الشافعي لا شرط للصحة فيجب على المقعد لانه مستطيع بغيره

اي تقديم الاحرام على المواقيت لما روي ان ابن مسعود احرم من الشام وابن عمر احرم من بيت المقدس
 بل هو افضل اذا امن على نفسه من الوقوع في المخطورات **ونلزمه في العقاب من الميقات لا من حيث**
احرم لو قدم يعني اذا قدم الاحرام على الميقات ثم فسده فحجه فاذا اراد ان يقضيه في العام الاخر يحرم
من الميقات عندنا وقال الشافعي يحرم من مكان احرامه الاول لان القضا يحكي الاداء ولنا ان تقدم الاحرام
 لم يكن واجبا في ادائه حتى تجب رعايته في قضائه **ونفع الاقافي** وهو من كان خارج المواقيت اذا قصد مكة
مطلقا اي سواء كان قصد الحج او العمرة او التجار اقل يقصد شيئا من مجاوزتها اي من ان يتجاوز المواقيت
 غير محرم وقال الشافعي يجوز له ذلك اعلم ان المواقيت فناء الحرم وهو فناء مكة وهي فناء المسجد الحرام
 وهو فناء للبيت شرفه الله تعالى ومن قصد مكة لا يتجاوز من هذه الا فنية غير محرم تعظيما للبيت قيد
 بالاقافي لانه يجوز للمكي ولمن كان داخل الميقات ان يتجاوزها غير محرم الا اذا قصد الحج او العمرة وقيد
 بقوله اذا قصد مكة لان الاقافي اذا قصد موضع من الجبل يجوز له ان يتجاوز الميقات غير محرم له قياس
 الاقافي على المكي ولنا قوله عليه السلام لا يتجاوز الميقات احد الا محرم او ائما خص المكي ومن كان داخل الميقات
 لا يلزم دخوله مكة لحاجتهم وفي اجاب الاحرام كل من خرج بخلاف ما اذا قصد الحج او العمرة لانه نادر الوقوع فان
جاء من الميقات بالاحرام نلزمه عدم هذا تفريع للمسئلة السابقة لان الاقافي كان ممنوعا عن المجاوزة عندنا
 فاذا جاوز لزمه جبر الجنابة والشافعي لا يلزمه بدم لجواز مجاوزته عنده **وان دخلها اي مكة فيحرم او عمره**
 اي يلزمه بحج او عمره تعظيما لبيت الله تعالى وقال الشافعي لا يلزمه شي لان الله تعالى لم يوجب بدخول
 مكة احدا للنسكين ولم يوجب الدخول على نفسه ايضا **والزمن القارن بعد المجاوزة لا بد من** يعني
 من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم ونوى القران فعليه دم واحد عندنا ودما من عند زفر لانه ادخل النفس
 في الاحرامين فيجب عليه دمان ولنا انه لم يقع منه جنابة على احرامين حتى يواخذ بدمين بل وقع جنابه واحدا
 وهي المجاوزة غير محرم فيجب عليه دم **ولو عاد بعد احرامه بحج او عمره مليا** يعني اذا جاوز الميقات غير
 محرم وجب عليه الدم ثم احرم بحج او عمره وعاد الى الميقات مليا **وهي اي التلبية مع العود شرط في سقوط**
الدم عندنا اي حنيفة وقال المسعودي العود يسقط الدم وهذه الجملة الاسمية وقعت معترضه بين جوابه
 لها ان الواجب كان الاحرام عند الميقات لا التلبية وقد تدارك ما وجب عليه الاقران انه لو احرم قبله فجاوز محرما
 غير ملب لم يلزمه شي وله ان التلبية للاحرام كالقربة للصلوة فلا يكون متداركا ما فات بمجرّد العود بخلاف ما اذا
 احرم قبله لانه قضى حقه بتعظيمه بالاحرام والتلبية **او عاد الى الميقات بالاحرام قايما حرمة منه او عاد بعد**
احرامه قايما من عامه يعني اذا جاوز من الميقات غير محرم فاحرم من داخله بحج او عمره ثم افسد ذلك الاحرام
 ثم قضاه باحرام استغفاره وهو جواب لو يعق يسقط عنه الدم عندنا في هذه المسائل الثلاث بخلاف زفر
 الخلاف في المسئلة الاولى اذا عاد قبل ان يشرع في الطواف لانه ان عاد بعد لا يسقط عنه الدم اتفاقا لانه لا
 يمكنه التدارك بعد الشروع في افعال الحج فتقرر الجنابة ولزم الدم عليه وفيد بقوله بعد احرامه لانه لو عاد
 الى الميقات قبل ان يشرع في افعال الحج ففسد احرامه لزم الدم عليه وفيد بقوله بعد احرامه لانه لو عاد
 اشتباها لانه ذكر في المصنف في الحقايق ان خلاف زفر فيما اذا احرم داخل الميقات واما اذا احرم وعاد
 اليه قبل دخول مكة وانشا الاحرام منه يسقط عنه الدم اتفاقا لانه ان الدم لزم بالجنابه وهو ترك انشا الاحرام
 من الميقات ولم يثبت الاحرام منه ولم يتدارك ما فات وتلك الجنابة لا ترفع بالعود كما لو افاض قبل الغروب من
 عرفه شرعا بعد الغروب اليها كذا في المحيط وفي هذا لالة ظاهرة على ان المسئلة الثانية اتفاقية ولنا في

بغير

المسئلة الاولى انه قد اركه ما فات من تعظيم بيت الله تعالى بالعود الى الميقات فتسقط عنه الجنابه
 وفي الثالثة انه قد اركه العود ما تركه في وقته بالقضاء كمن سعى في صلواته ففعل ما اعداه باسها وانما يتدارك
 بالعود ما فات في عرفه من الوقوف لذهاب وقته حتى لو عاد قبل الغروب يسقط عنه الدم ولا يسقط
 دم المجاوزة **بعد الشروع في الطواف** كما سمعنا في المسئلة السابقة **ولو عاد بعد دخول مكة** يعني قصد مكة
 وجاوز الميقات بلا احرام فعليه دخول مكة بحجة او عمره فاذا عاد الى الميقات سواء كان الميقات الذي جاوره
 او ميقاتا اخر فاحرم بالقرض اي بحج او عمره كانت واجبة عليه قبل تلك السنة وفيه اشارة الى انه لم يحرم بالقرض
 بالمجاورة ولا بالقضاء من عامه استغفارا لزمه **بالمجاورة مطلقا** من الدم واخذ النسكين الواجب بدخول مكة وقال
 زفر لا يسقط عنه شي مما لزمه اعلم ان الاقافي لو جاوز الميقات قبل دخول مكة لم يغير احرام لزمه لكل حجه او عمره
 ثم اذا عاد فاحرم بالقرض من عامه يسقط عنه ما لزمه لاجل المجاوزة الاخير لان الواجب قبل الاجتياز صار دينا فلا يسقط
 الا بتعيين قيد بالعود لانه لو احرم بالقرض من عامه ولم يعد الى الميقات لا يسقط عنه الدم اتفاقا ولكن يسقط عنه
 احد النسكين عندنا خلافا لغيره كما عرفت في المسئلة السابقة وفيد بقوله من عامه لانه لو اقام بمكة واخرج الى السنة
 الثانية فاحرم بالقرض لم يجرى عامه اتفاقا لانه انما وجب عليه بدخول مكة صار دينا في دمه فاذا
 الفرض في ذلك العام لا يتوب عنه كما ان الحج او العمرة المنذورة لم تكن موداة بالقرض وكما انه اذا
 تحولت تلك السنة وادى الفرض فيها ولنا انه تدارك المترك في وقته لان الواجب عليه تعظيم تلك السنة
 بالاحرام وقد فعله فينادى ما وجب عليه بالدخول ياد الفرض كما ان صوم الاعتكاف المنذور في شهر
 رمضان فينادى بصوم رمضان بخلاف العمرة المنذورة لانها واجبت باحرام مقصود فلا تنادي بخبر
 وبخلاف ما اذا تحولت السنة لانها تقررت في ذمته كحجبة المسجد تسقط باءا الوقتية قبل المروج من
 المسجد فاذا اخرج شرعا عاد وادرك الوقتية لا تسقط عنه تحية المسجد **ولو اهل اي رفع صوته بالتلبية**
في الاحرام محتجين معانير بحجة الزممة محمد بحج **وهي اي صاحب الزممة محتجين** وكذا الواهل
 بمحتجين قيد محتجين لانه لو احرم بحجة ثم بعمره يكون قارنا ان لم يات بشي من افعال الحج لكنه يكون
 مستباحا لدخول الحج على العمرة وهو غير مسنون ولو احرم بعمره ثم بحجة لم يمتد اتفاقا فيكون قارنا
 محسنا لانه ان الاحرام شرط شرع للاداء كالتحجمة ولو احرم بمصلائين لم يكن مكشرا لها فكذا الاحرام
 ولها ان الاحرام التزام محض في الذمة ومنفصل عن الاداء فيلزم في ذمته محتجان كما لو نذر بها بخلاف
 التحجمة بالصلواتين لانها اما تفصح منصلة بالاداء ولا يتصور الاداء من غير التحجمة بها لكن
 روض هذه عند الشروع في الاخرى يعني عند اي حنيفة لا ترفع احدي المحتجين الا بعد الشروع في
 الاخرى لان تعذر جمعها باعتبار الاداء فيكون ارتفاع احدها عند فسخ الاخرى **لو احسن قبله** يعني لو كان
 اهل محتجين محصرا قبل الشروع في الاداء بخلاف دميين هذا تفريع لقول اي حنيفة وعكره الحال يعني عند اي يوسف
 لما فرغ من اهلال الاحرامين بصير افعال الاخرى لان ادائها معا ممتنع فيرفع احدها عقيب الاهلال كمن حلف
 على من السباحة عقيب عقيب سببه لتعذر فسخ احدها من هود اخل بالنصي في داخل الميقات
 من الجبل وهو يكثر الحال المواضع التي بين المواقيت والحرم فصور من اي موضع منها ومن مكة اي ومن
 هو ساكن فيها للعمرة من الجبل والحج من الحرم لان النبي عليه السلام امر بذلك **فصل في الاحرام**
ومن اراد الاحرام فوضا وان اغتسل كان افضل لكون التثاقف قيدا وليس ثوبين جديدين او
 عسليين غير مخيطين ازاوا وردا لانه عليه السلام فعل كذا او الجديدا افضل لانه اقرب الى الطهارة

ويحرم التمدد من ارض طيبة
 ١٥٠ مائة اذ ارسلنا
 وسعدا بالاعوان على
 وجهه عشر من حج

ويجزي توب سائر العورة اي يكفي الازار وتطيت ان وجد وكرهه بما تبقى عينه يعني كم محله ان
يتطيت بطيب تبقى عينه على المحرم بعد احرامه لان بقا عين الطيب بعد الاحرام كالطيب فيه وقال الاطاع
لقول عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم اري وميض الطيب
اي لمعانه في راسه ولحيته بعد الاحرام ثلثة ايام وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي
وتقبله مني لما روى انه عليه السلام فعل كذا انما ورد سؤال التيسير في الحج دون الصلوات لان
الحج عسير لتعرف اركانه على الارزمنة والامكنة فلا يامن فيها من اعتراض مانع واد الصلوة عادته اجزائه
من غير ان تخطت شيئا **وان كان الغرض هو الله** وهي عمل القلب ولا اعتبار باللسان وكان القياس ان
يتادى الحج الابنية فريضته ليمتاز بها عن فائتة كما في الصلوة الا انهم استحسنوا وجعلوا اطلاق البنية فيه
تعيينا بدلالة العرف اذ الظاهر من حال الانسان ان لا ينوي النقل وعليه حج الفرض ثم يلي عيشها يعني
يقول بعد الركعتين **اللهم ليبيك ان احج والنعمه لك وانما لك ان لا يبيك** لا يبيك
وهذه الالفاظ منقولة عن النبي عليه السلام ومعنى ليبيك اجيب لطاعتك اجابة بعد اجابه روى ان ابراهيم عليه
السلام لما بنى البيت شرفه الله تعالى وقال الله تعالى واذن في الناس الحج بانترك رجالا وعلى كل ضامن ان يقصدهم
فوقف في الختام ونادى يا عباد الله سمعوا بي ربكم واجيبوا داعي الله فابلغ الله صوته الناس في اصلاص ابايهم
فاجابوه بقولهم **ليبيك اللهم** وكان ذلك اول التلبية فمن اجاب منهم من حج ومن اجاب من تبت حج من بين
وعلى هذا اما قوله ان الحجة بكسر الحاء وقصها لكن الكسر اول لانه بقصها يكون بناء على ما تقدم لكونه علة فلا
يكون فيه كثرة مدح مقصود وعلى تقدير كسرهما يكون الابتداء لا يقال بكسرها ايضا كما جاء في قوله عليه السلام
انما من الطوافين لان استعجالها في الابتداء **وتجوز الزيادة على هذه الالفاظ لان المقصود هو التماس روى ان**
رضي الله عنه زاد عليها وقال ليبيك وسعديك واخير كله في يدك قيد بالزيادة لان النقص عنها مكره اتفاقا فلذا
نوى ولي قد احرم اي صار محرما وان اعتاد الاحرام مختصا بالتلبية عند النبي يوسف ويعقوب عند ابي حنيفة
بكل ذكر فيه تعظيم الله تعالى فارسيما كان وعنها وكذا عند محمد فانه لم يحج القصصه بخير العربية لكن اجاز التلبية
لان باب الحج واسع حتى قام غير الذكر كقتليل البدن مقام الذكر **ولا تكفي بالتلبية** يعني اذا اقتص على التلبية ولم
يلب لا يعتد احرامه عندنا وقال الشافعي يعتد لان الحج نقص ترك الاشياء تنبيه الصوم فيجوز بمجرد التلبية ولنا
ان الحج تضمن شيئا مختلفا فعلا وتركها فاشبه الصلوة فلا يحصل الا بذكر في اوله **فلينق** الرقعة اي يلبسها الجماع قبل
الرفث ذكر الجماع في حفرة النساء روى ان من عباس اشهد في احرامه فمن مشير بها عيسا ان احرم بالمرتبك
ليسما قيل له اترفت وانت محرم فقال اما الرفت تحضر النساء **والسوق** وهي المعاصي فانما اشهد حرمه في الاحرام
والى ال وهو الخفاصة والسباب لقوله تعالى من فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والنفق
معنى النهي وفي المحيط اذا رقت بفسد حجه واذا فسق وجدال لان الجماع من محظورات الاحرام والطيب لقوله
عليه السلام الحاج الشعث الثوب وهو بكسر العين معنى مغبر الرأس والتفك بكسر الفاء تارة الطيب **والادمان**
لان استعمال الدهن يزيل الصفة المذكورة **والغسل بالحلي** لانه يقتل الهوام **والحق مطلقا** اي من الرأس واليدين
وتغطية الرأس ليقية عليه السلام عنها **ونعمه من تغطية الوجه** وقال الشافعي يجوز للمحرم ان يغسل وجهه
لقوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولو لم يحج للرجل تغطية الوجه لما خص
ذكر المرأة ولنا ان تغطية الوجه اذ لم يحج المرأة مع ان في كشفها فتنه فبالجزم ان لا يجوز للرجل والغرض مما
رواه بيان ان تغطية الرأس لا تجوز للرجل وتجوز للمرأة **ولا يقتل صيد البر** لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد واستمر

بالدار من راس
سلبا شيئا اخره

ليبيك

مراى

هذا الحديث
في صحيحه
والله اعلم
بالحق

البيت
وهو انما هو الاحرام

حرم قيد بالبر لان صيد البحر حلال للمحرم سوا كان ما كولا او لا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر
ويشتر اليه اي الى صيد الحاضر بيده او غيرها **ولا يدل عليه** اي على الصيد الغائب بقوله هو في
مكان كذا لما روى ان باقنادة كان حلالا اصطاد حمار وحش واصحابه محرمون فسالوا النبي عليه السلام
عن لحمه فقال هل استترتم هل دلتهم فقالوا لا فقال كوا **ولا يلبس قميصا ولا عمامة ولا قنسوة ولا**
قباء ولا خفين ليقية عليه السلام عن هذه الاشياء فان فقدت الخفين قطعها **اسفل من الكعبين**
الكعب العظم الذي في وسط القدم عند معتد الشراك لا الكعب المذكور في الوضوء **وامصوبا**
يورس وهو نبت اصفر طيب الرائحة **ولا زعفران الا ان يكون غسلا** بحيث يخرج راحته فيجوز
للمحرم لبسه حينئذ لان النفع كان لطيفة لا لونه **ومنع من المعصلي** من المصوبغ بالعصفر لان له
رائحة طيبة وقالت الشافعي لا يلبس للمحرم بلبسه وكذا مذهبهم فيما يشبه مما يلبس بنفسه كالبنفسج
والقنصوم ونحوها **ويغتسل** **ويستح** المحرم ان عمر رضي الله عنه استمر وهو محرم ولم يكن هو **اشد المحرمان**
وهو بكسر الهاء ما يوضع فيه الدراهم ويشده المسافر في وسطه **مطلقا** اي سوا كان فيه نفقة نفسه او
نفقة غيره وقال مالك يكف اذا كان فيه نفقة غيره لانه يشبه اللبس الا ان في نفقته ضرورة فلم يكن
ولا ضرورة في نفقة غيره ولنا ان هذا كاستئمان الا زار وليس بلبس ولا يكره فان قلت لو لم يكن الشد
لبسا لما كره الا زار محرم مع انه مكروه اجماعا قلت ثبت كراهته بالحديث وهو انه عليه السلام راي
رجلا شدا فوق زار محبلا فقال **لولا هذا الحبل ولا الاستئمان المحل** **والفسطاط** وهي الخيمة الكيرة
وقال مالك كره لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ما روى ان عمر رضي الله عنه كان يلقى على راسه ثوبا
ويستغل وان عثمان ضرب له فسطاطا منى والمنوع ما يمس راسه بالسنة **ويكثر من التلبية جهرا**
عقبت الصلوات وكلما تخلص فابغضت اي كانا نفعنا او هبط **واذا ما الى** **وكما جمع ركب وبالا سحر**
وهو عطف على قوله عقبت لما روى ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون جهرا في هذه الاحوال والله اعلم
فصل في صفة افعال الحج واذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام لان المقصود هو البيت فيدخل
مليما من باب في شبيهه **فاذا شاهد الكعبة كبر** **وهلل** **وابتدا** بالحج الاسود واستقبله **وكبر في ربه**
حلا **تلبية** **كالم** **اي** كما يرفع فيها ويكون يده الى الحجر **وقيل ان تمكن** من تقبيله لما روى انه عليه
السلام قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه **وكي طويلا والا** اي هان لم يكن وضع يده على الحجر فقيل
لما روى عمر رضي الله عنه انه عليه السلام فعل كذا وان لم يتمكن منه ايضا مس الحجر بعصا في يده فقيل
لما روى انه عليه السلام كان يطوف بالبيت ويستلم الحجر بحجته ويقبل المحج **وان عجز عنه** ايضا للترخ
الا زحام **اشار اليه** اي الى الحجر بيمينه ويجعل يمينه نحو الحجر كانه يضعها عليه لان استسلام الحجر سنة وترك
الاداء واجب اقوت قهر لك مما سبق لان المصنف طرح من البيت الحجر بين المراتين **ثم يطوف الا فاقى**
طواف القدوم **سبعة اشواط** اراد بالشوط طواف البيت مع قيد بالافاقى لان عدم القدوم في حق اهل
مكة **ولم يوجبه** اي طواف القدوم وسمى طواف التحيه وهو سنة عندنا وواجب عند مالك حتى يحج مرة
الدم عنده على الافاقى لقوله عليه السلام من اتي البيت فليحج به بالطواف **والامر للجوب** ولنا ان الله
تعالى امر بالطواف بقوله وليطوفوا بالبيت والامر لا يقتضي الشكر ارفقا لما اراد منه طواف التزاور بالاجماع
اتفق وجوب غيره وفيما رواه دالة على سنينته لانه سماء تحية وهي اسم احسان يتبدى به الانسان منطوقا
كالسلام وهو سنة لا واجب فكذا الطواف فان قيل الامر في قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن

هذا الحديث
في صحيحه
والله اعلم
بالحق

وهو انما هو الاحرام

واراد بلفظ التحية مع ان رد السلام واجب قلنا المأمورية احسن التحية وهو ليس بواجب لكن التحية ليست في معناها بل فكرت المشاكلة فيبدأ من الحجر هذا بيان لكيفية الطواف على وجه السنة بمبدأ اي من محين الحاج بمبدأ الى الباب **وراء الحطيم** وبسمى الحجر وهو لان ما شاهدناه بحوطة عمدة وده على نصف داره خارج عن الجدار من البيت من جهة الشام تحت الميزاب وانما قال وراء الحطيم لقول ابن عباس من طاف بالبيت فليطف من وراء الحطيم ولما روت عائشة عن النبي عليه السلام انه قال الحجر من البيت لكن كله ليس من البيت بل مقدار سنته ادرع منه لحديث عائشة انه عليه السلام قال سنته ادرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولو لم يطف بالحطيم من داخل الفرجه التي بينه وبين البيت لا يجزى به ويعيد الطواف كله ولو تعد بل طاف بالحجر وحده اجزاء والحطيم وان ثبت انه من البيت بذلك الحجر لكان تجزى الصلوة باستقباله وحده لان فرضية الاستقبال ثبت بنص الكتاب ولم يكن فيه بما ثبت بالحجر اخذ ابا الاحياط وقد **اضطبع** من قبل اي قبل الشروع في الطواف والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه اليمن ويلقيه على كتفه اليسرى **فصل من الحجر الى الحجر** وهو ان يحرك كتفيه في شبيه كهيئة ميلاد ينحني بين المصنبتين في **الثلاثة الاولى** اي في ثلاثة اشواط من اول تلك السبعة لما روى انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاولى كان سببه اظهار الجلالة لطعنهم المسلمين بالضعف من حمى شرب فيبقى الحظ بعد زوال سببه فان زاحه الناس في الرمل وقف قائما فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بد له خلاف استلام الحجر حيث لا يتوقف فيه عند الازحام لان الاشارة اليه بدل له ثم **عش على هينته** اي على سكينه **ويستلم الحجر** اي يتناول به باليد والقبلة ان تمكن من استلامه كلما مر به لان هذه الاشواط كالركعات للصلوة كما يستفتح الركعة بالنكيس يستفتح الشوط بالاستلام ونعم به اي بالاستلام **الطواف** لانه عليه السلام فعل كذلك **وتعبر** اي الطواف **عربا** قال الشافعي لا يعبر لقوله عليه السلام طواف البيت صلوة فيشترط له ما يشترط للصلوة من اللبس والطهارة والترتيب ولنا اطلاق قوله تعالى وليطوفوا بالربان عليه بخبر الواحد غير جازم ليلال لم نسخ الكتاب به واما شبهه بالصلوة فيما رواه من حيث الثواب وقابلية الخلاف فظهر في ان قايت الحج بتحلل بالطواف عاريا عندنا ولا يتحلل عنده ثم يصلي بعد الفراغ من الطواف **ركعتين عن المقام** اي مقام ابراهيم **او حيث تيسر من المسجد** ونوجبها اي الصلوة المذكورة وقال الشافعي لا تجزى بها ليست من الطواف ولا دليل على وجوبها فتكون سنة ولنا قوله عليه السلام ليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب **وتحيز الوصل بين الاسابيع** اسبوع سبعة اشواط والاسابيع جمعه اذا صعد عن وتر وكراهه يعني اذا جمع بين ثلاثة اسابيع او خمسة اسابيع او سبعة من غير ان يصلي ركعتين بين الاسابيع لا يكف عنده اي يوسف ويكف عندها فينبذ قوله عن وتر لان الاسابيع لو كانت شفعاءكم الوصل بينهما اتفاقا لان الاصل في الطواف ان لا يركع الاصل في الصلوة الشفع لسه ما روى ان عائشة رضي الله عنها طافت ثلثة اسابيع ثم صلت لكل اسبوع ركعتين ولها قوله عليه السلام ليصل الطائف الحديث وفيما رواه يحمى لثافت كذا الثبوت الكراهة في وقت الصلوة اقوال الجواز لا ينافي الكراهة ولا بد ان يعقد لفظ في قوله ويجزى حتى يخالف وكراهه ولو قال ولم يكف الوصل كان اولي ولم يحتج الى قوله وكراهه ثم يعود فيستلم لما روى انه عليه السلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر فاستلمه ونحج الى الصفا فيعقد عليه قدر ما عاين البيت لانه هو المقصود من الصعود **ويستقبل البيت ويرفع يده** وفيها **الحطيم** على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوا لم يذكر الدعاء فيما سبق عند استلام الحجر لانه كان ابتدا العبادات وذكر الدعاء هنا حالة اختتامها اليق كما في الصلوة ثم **يخطي** اي ينزل من الصفا على هينته اي يسكنه ووقار

ولا يقرأ
وقرأه سراجنا
اولا ومنه
اربع الطواف والبار
ويقرأ في الطواف
الناقص انما يقرأ
اي وان لم يقرأ
جبر بالدم

لا كراهة

قاصدا نحو المروة فاذا **واقي الميلى** اي بلغ احدها يقال للاعلام المبينة في طرف مكة اميال وهما شيان مفتوحان من نفس جدار المسجد الحرام علامتان لموضع السعي ثم من بطن الوادي بين الصفا والمروة ولم يبق اليوم بطن الوادي لان السيول كسسته **الاحصر** وهذا التوضيف على طريق التغليب لان الميل الواحد اخضر والآخر احمر سعى اي هروك بينهما **سعيان مشي الى المروة ففعل كالصفا** يعني يفعل في المروة كما يفعل في الصفا من الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغيرها وفي التحفة الافضل للحاج ان لا يسعى بعد طواف القدوم لان السعي واجب لا يلحق ان يكون تبعا للسنة بل يوحى الى طواف الزيادة لانه ركن واللايق للواجب ان يجعل تبعا للعرض **وقدم شوط** يعني قدماه من الصفا الى المروة شوط وكذا رجوعه من المروة الى الصفا شوط في قوله وقدم شوط لقول الطحاوي من ان الشوط الواحد هو الذهاب من الصفا الى المروة مع رجوعه الى الصفا فيطوف **سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة** يعني يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم السابع بالمروة ويسعى في كل شوط بين الميلى لما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام ابدأوا بما بدأ الله **ويخطي** اي يسعى بين الصفا والمروة **واجبا لا ركنا** يعني قال الشافعي انه ركن لما روى انه عليه السلام قال اسعوا بين الصفا والمروة فان الله تعالى كتب عليكم السعي والمكتوب يكون ركنا ولنا ان ما رواه دليلنا لانه خبر الواحد وبه يثبت الوجوب لا الركنية لانها انما تثبت بدليل مقطوع به **ومكث بمكة حراما** اي محرما لان المحرم بالحج لا يتحلل قبل الاثنيان ففعاله **فيطوف بالبيت ما بدا له** اي كلما ظهر له قصد الطواف لانه مقطوع به كالصلوة الا انه لا يسعى عقيب هذه الاطوفه في عده مكثه بمكة لان التنفل بالسعي غير مشروع **فاذا كان اليوم السابع من عشر ذي الحجة خطب الامام** وهو الخليفة او نائبه **خطبه** واحدة بعد صلوة الظهر **يعلم الناس فيها الخرج الى منى والصلوات بعرفة والوقوف بعرفات والا فاصه** اي الرجوع من عرفات **وعينا الخطبة** السابع كما سبق بيانه **والثاسع** وهو يوم عرفة **خطب** فيه بعرفات خطبتين مجلسيهما يعلم فيهما ما يجب من الوقوف من دلة ورمي الجمار والخر وطواف الزياره **والحادى عشر** يخطب فيه معنى كما في اليوم السابع محمد الله على ما وفق من قضا مناسك الحج ويحذر الناس عن الخطايا ويحثهم على الطاعات **يوم الترويه وعرفة واليوم** يعني قال في خطب في الثامن والتاسع والعاشر متواليات لانها هي ايام الحوسم واجتماع الناس فخطبة فيها اولي ولنا ان اذا الافعال واقع في اليوم الثامن والتاسع فينبغي ان يخطب قبل يوم الادا فيكون الناس على شعور فيه والخطبة الثالثة وهو الشكر بعد اداء المناسك اوفق واليق فاذا صلى في الترويه بمكة وهو اليوم الثامن سمي ترويه لان ابراهيم عليه السلام تفكر فيه ان روياه الحرام لا يخرج الى منى فاقام بها الى فجر عرفة ثم يتوجه من منى بعد طلوع الشمس او قبله والاولى لانه عليه السلام فعل كذا الى عرفات **ويقيم بها فاذا زالت الشمس خطب وعلم الناس الوقوف** وانما علم الوقوف في هذه الخطبة بعد تعليمه في خطبة اليوم السابع لا خيال ان يكون بعض الناس غير حاضر في تلك الخطبة او لكونه ركنا اعظم الحج بعرفة والمن دلة ورمي الجمار **والحلق والخر وطواف الزيارة ثم يصلي الظهر والعصر باذان واقامتين** لما روى انه عليه السلام صلاهما باذان واقامتين **ولو فصل** يعني اذا تنفل بين الظهر والعصر عشرين سنة الظهر ثني الاذان يعني اعاد الاذان للعصر لان اشتغاله بعمل اخر يقطع فور الاذان الاول **والجماعة** اي الجماعة مع الامام الاكبر وهو السلطان شرط **الجمع** اي الجمع بين الصلواتين بعرفة عند اي حفيظه رضي الله عنه حتى لم صلى الظهر وحده او الجماعة بدون الامام لا يجوز وقت لا يجوز لهما ان الجمع بينهما لتفصيل اعداد الوقوف حتى

يكثرفيه التضرع والدعاء فيكون الجمع حائزا لكل من وقت سواصلي مع الإمام أو وحده ولكه أن
 الجمع بينهما وقع مع الجماعة على خلاف القياس ولا يترك ما في مورده وفي التبيين ومن شرط الجمع أن
 تكون صلوة الظهر صحيحة حتى لو تبين فساده بعد ما صلاها أعاد الظهر والعصر جميعا وفي المحيط
 لو نفر الناس عن الإمام بعد الشروع أو قبله فصلي وحده الصلوتين جاز اتفاقا لأن الجماعة ليست
 بشرط في حق الإمام عند أبي حنيفة لأنه لا يملك إحداث جعل نفسه أماما للخير وأما الإمام فشرط
 في حق غيره لأن كل واحد مملوك أن يجعل نفسه معتقدا بغيره **ولو أنفرد بالظهر ثم أحرز منعه**
من إذا العصر جمع أي جماعة مع الإمام في وقت الظهر وقال في جواز له لأن الإمام لما صار شرطا
 لأداء العصر وقت الظهر لا ينافي المغيرة عن وقتها إلا إذا الظهر لها مفعول في وقتها ولنا أن التقدير
 والجمع كلاهما على خلاف القياس فوجب مراعاة جميع ما فيه والسنة وردت بإدائها مع الجماعة فلا يجوز
 لمن انفرد بالظهر الجمع وفي قوله ثم أحرز منعه إشارة إلى خلاف آخر وهو أن تقدم الأحرار عليها بشرط
 جمعها عندنا وقال في تركه محرم في العصر فقط كما في الجمع والدليل من الطرفين معلوم مما سبق والحاصل أن
 جواز الجمع معلق بالأحرار لا غير عندها وبالأحرار عند الجماعة عند أبي حنيفة وذكره الأنا في سقطها في
 العصر وأبو حنيفة يشترطها فيهما ثم يتوجه **والناس معه إلى الموقف الأعظم** وهو الموقف الذي يقرب
 جبل الرحمة عند الصخرات السوداء الكبار أسفل الجبل وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات **وعجوز أن وقف**
بعرفة كلها إلا بطن عرفة وهو واد في عرفة لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن
 بطن عرفة وقال الإمام القشيري المسجد الذي يصلي فيه الإمام يوم عرفة هو في بطن عرفة فإذا خرج
 الإنسان منه يريد الموقف فقد صار بعرفة **وليستحجب أن يقف على راحلته** لأنه عليه السلام استوى
 على راحلته مليا يقرب **جبل الرحمة** ويستقبل **الكعبة** ويستطير به لما روى أنه عليه السلام
 يدبره فيه كالمستطعم المسكين **ويثنى على الله ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم** ليكون أقرب
 إلى الإجابة **ويجهد في الدعاء** ويلبي في أشاد عوانه ساعة بعد ساعة ولم يفرضوا الوقوف حراما من
 الليل وقال مالك هو فرض في جن منه لقوله عليه السلام من فاته الوقوف بليك فقد فاته الحج
 ولنا أقوله عليه السلام من وقف بعرفة ساعة من الليل أو النهار فقد تم حجه وكلمة أو للتصغير
 والمراد مما روى أن يفوت الوقوف بليلا ولم يكن وقفه نهارا ومن أدرك الوقوف ما بين الزوال والفجر
الفجر يعني وقف في وقت الوقوف بعرفة وهو ما بين الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر لما
 روى أنه عليه السلام وقف بعد الزوال وقال من أدرك عرفة بليلا فقد أدرك الحج فكان فعله بيانا
 لأول وقته وقوله بيانا لآخره **ولو ما رأى ولو كان المذبح ما رآه عرفات أو تأيما أو مخيما** فقد
 أدرك الحج لقوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه يعني خلص عن البطالة علق تمامه
 بمطلق الوجوب والمراد بالخلوع قليل وقعة والنوم والأعمال المنع الوقوف فان قلت كيف جاز
 الوقوف بلائيه ولم يحرم الطواف حتى لو طاف البيت هاربا من العدو ولا يجزيه مع أنها مكان الحج
 قلت لأن الطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشتراط النية وإن كان غير محتاج إلى
 تعيينه حتى أن الحرام إذا طاف يوم النحر ونوى به التذبح بغيره عن طواف الزيارة لا عا وجب عليه وأما الوقوف
 فلا ينحصر بعبادة مقصودة فلذلك لا يتنفل به فوجوب النية في أصل العبادة وهو الأحرار يعني عن اشتراطه في
 الوقوف ومن فاته **فدله فاته** يعني من فاته وقوف عرفة فقد فاته عنه الحج لقوله عليه السلام من فاته عرفة

أي لا بد من نية في كل صلاة
 فلو لم ينو في الصلاة لم
 يجرى له ولو نوى لم
 يسقط أصله ولو نوى
 أو اجازها لم يجرى له
 وما ذكره من أن
 الوقوف لا يشرط
 النية

فقد فاته الحج فيلزم من فاته الوقوف ويسعى ويختلج ويقضي حجه من قابل ولا نوجب دما وقال
 الشافعي عليه دم لأنه لا يخلو قبل أو أنه فيلزم منه الدم كالمحصر ولنا أن ما فاته من الحج يقضيه بالمثل فلا يجب
 عليه شيء كالصوم والصلوة وأما دم الإحصار فإما كان لتحصل فائدة التخلل وفي فاته الحج وقع التخلل
 بافعال المعركة فلا يلزم دم **فإذا عزيت الشمس فاض للإمام والناس معه على هيتهم إلى مزدلفة**
 سميت بفعل أهلها لأن الحاج فيها يزددون إلى الله تعالى ويتقربون وقيل لأن آدم أزدلف فيها إلى جدي
 أي دنأ منها **ولو أقام قبل الإمام وقبل عزوب الشمس خوفا من الزحام وجاوز عرفة أي حدودها**
 قبل العزوب **نلزمه بدم** وقال الشافعي لا شيء عليه لأن الوقوف قد حصل وأما أنه غير لازم فلا يلزم
 بفواته ولنا أن الوقوف في جزء من الليل وإن لم يكن فرضا لكنه واجب مكل للركن فيجب تركه دم
 جبر النقصانه قيد بقوله وجاوز لانه لو لم يجاوز عرفة قبل العزوب وجاوز بعد فلا شيء عليه اتفاقا
فلو عاد إلى عرفة قبل العزوب وكان الإمام فيها بعد ثم أقام معه سقط عنه الدم وفي سقوطه إجماع
 سقط الدم إذا عاد بعد فرائض الإمام عن جدي **روايتان** عن أبي حنيفة ففي رواية يسقط لأنه استأنف ترك
 ما فات عليه بالعود وفي رواية لا يسقط لأنه ترك سنة الدفع مع الإمام **ويستحب التزول بعزبة فخرج**
 لأن نية عليه السلام وقف عنده وهو بضم القاف وفتح الزاي المعجم وبالحاء المهملة الجبل الذي عليه
 الميقات قبل أن يركب دابة عليه السلام وهو غير منصرف للعلمية والعدل من قارح بمعنى من رفع فيصلي
 بهم المغرب والعشاء باذان وإقامته **ولم يشها أي يجعل الإقامة ثنتين** وقال الشافعي يجمع بينهما
 باذان وإقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر أنه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء
 باذان وإقامة واحدة وأما لم يشترط أبو حنيفة الجماعة في هذا الجمع كما شرطها في جمع عرفة مع أن
 كلاهما ورد بالجماعة إلا أن المغرب فيه مخرج عن وقتها والصلوة بعد وقتها معقولة بخلاف الجمع بعرفات
 فإن فيه تقدم الصلوة على وقتها وهو مخالف للقياس من كل وجه فدعي فيه جميع ما في مورده ولم يراع فيه حج
 مزدلفة وتركنا **أعادنا أي إعادة الأذان للعشاء لفصل نفيل** أي يكون النفل فاصلا بين المغرب والعشاء
 وقتنا بعيد الإقامة فقط وقال فيعيد الأذان لأنه لو فصل فنفل في عرفات كان بعيد الأذان وكذا هذا
 ولنا أنه عليه السلام صلى المغرب من دلفه ثم أكل العشاء ثم أعاد الإقامة للعشاء وإذا لم يوجب ذلك للأكل
 إعادة الأذان فتخلل النفل أولى وضع في الأذان فانه بعيد الإقامة للعشاء اتفاقا ووضع في فرضي المزدلفة
 اذ في فرضي عرفات يؤذن ثانيا اتفاقا **بحر أبو يوسف إذا المغرب في الطريق عرفة مع النساء**
 لأنه إذا هاتفي وقتها فلا يجب إعادة بقا لكنه متى لم ترك السنة **وقال عليه إعادة ما لم يطلع الفجر**
 يعني لم يطلع الفجر قبل إعادة عاد إلى الجواز اتفاقا من الحقايق وذكر الخلاف هكذا في الهداية ولم يذكر
 العشاء وتبعه المصنف ولكن الخلاف ثابت فيهما وذكرهما في كتاب النظر لها ما روى أنه عليه السلام
 قال لا سامة في طريق مزدلفة الصلوة أمامك حين فيه النبي عليه السلام على صلوة المغرب فظاهر أن
 نفس الصلوة التي هي فعل المصلي لا يمكن أن تكون إقامته فيكون المراد وقتها فيصحب تأخيرها عن فعل صلوة
 الفجر يغلس ليحصل امتداد الوقوف وهو يفتح اللام ظلمة آخر الليل ويقفون بمزدلفة بعد طلوع
 الفجر من يوم النحر إلى أن يسفر جدا لأنه عليه السلام فعل كذا ولو من مزدلفة بعد طلوع الفجر من غير
 أن يبيت بها جاز ولا شيء عليه لأن النية في الوقوف ليست بشرط كما في غيرها **لا في طريق مكة** وهو ترك السنين
 المهملة وفتح الحاء المهملة ولا يسار مع عرف على يسار مزدلفة لنتيجه فيه **وبك هذا الوقوف**

وهي ما سئلها
 عنها في قوله تعالى
 ثم لا تروا في شعاعهم
 ويكبرون ولا يذوقون
 الموت وهم مراءون
 وأولئك هم الذين
 كفروا وهم الذين
 كفروا وهم الذين
 كفروا وهم الذين

الاستدلال على
 وجوبه

لقوله عليه السلام من وقف من دفعة فقد فرجه وهذا يدل على الوجوب لان تمام العبادة بواجبها
 ويجب تركه الا ان تركه بعد ضعف او مرض لما روى انه عليه السلام قدّم من من دفعة الى منى ضعفه
 اهله ليلا وباني اذا الشرف الصبح **منى فيلندى برمي جمره العقبة من بطن الوادي** لانه عليه السلام فعل ذلك
سبع حصيات وهو يدل من رمى على تقدير المضاف اي برمي سبع حصيات ياخذها من قارعة الطريق
 يغسلها بالما ماروى انه عليه السلام امره ان يفعل كذا **الحصاة الخذف** وهو بالخاء والذال المعجسين رمي
 الحصاة بالاصابع لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام قال ابتني سبع حصيات مثل حصاة الخذف بكنز
معجن ولا يفت عنده لان عليه السلام لم يفت عندها فبأي هيئة رماها يجوز ان يكون الاولى ان يضع اليدها
 على ظهر راسه اليمنى ويستعين عليها بالمسحوق ويضعها عند مقدار خمسة ادرع ولو طرحتها جاز لانه
 رمى الى قدومه ولو وضعها لم يحرم لانه ليس يرمى ولو وضعها لم يحرم لانه ليس يرمى ولو وضعها لم يحرم لانه
 من موضع الجمر لا يحرم لانه لم يكن قدرة الا في مكان مخصوص ولو وقعت قريبه يجوز لان هذا التقدير مما لا
 يمكن الاحتراز عنه ولو رمى بسبع حصيات جملة لا يحرم لانه لا منصوص عليه تفريق فعل الرمي وقطعوا
الثانية مع اولها اي عند اول رمي كل حصاة من حصيات جمره العقبة **لامع الرجوع من عرفات**
 يعني قال ما لك يقطعها الحاج اذا رجع من عرفات لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 قطعها لما رجع من عرفات ولما روى ابن عباس قال لم يزل يلقى حتى رمى جمره العقبة وما رواه ماؤل
 او يحتمل انه عليه السلام قطعها ثم عاد اليها وما رواه ابنه محمدا بن عيسى في قوله وفي المحيط المعتمر يقطع التلبية
 اذا استلم الحجر لان الطواف ركن في العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيه وقاب الحج كالمعتمر ويقطع
 الفارن حين يخذ في الطواف الثاني لانه يتحلل بعده ويقطع الحجر اذا خرج هديه لان الذبح للتحلل ولو
 حلق الحاج قبل ان يرمي جمره العقبة قطع التلبية لانه يتحلل بالحلق **ويحرم بطيئة بئسه ومكلا**
 وقال الشافعي لا يجوز الا رمي الحجر لانه هو المنقول المتوارث ولما ان المفرد هو التلبية بابرارهم عليه
 السلام في هاتين الشيطان وانه حاصل برمي ما هو من جنس الارض ولو رمى خشبة لا يجوز لانها ليست
 من جنس الارض وكذا الورى ذهبها وجوهره لانه نثار لا رمي **في الحج** اي رمي جمره العقبة قبل طلوع
الفرج يوم النحر وقال الشافعي يجوز في النصف الاخير من ليلة النحر لانه عليه السلام امر بملء
 ان يرمي جمره العقبة قبل الفجر ثم يقبض من منى الى مكة ولما قوله عليه السلام لا ترموا جمره
 العقبة الا مصحين وما رواه محمد بن علي كوفي ما تذكروا اعلم ان اعمتنا انفقوا على اول وقت هذا
 الرمي واختلّفوا في اخره قال ابو حنيفة يرميها الى طلوع الشمس لقوله عليه السلام ان اول شركنا
 في هذا اليوم جمره العقبة وقال ابو يوسف يرميها الى الزوال لا فيما بعده كما ان الرمي في سائر الايام
 جائز بعد الزوال لا قبله **ثم يذبح ان اوجب** وفيه تنبيه على ان الدم على المنفرد مستحب ولا اخصيه عليه
 لانه مسافر ثم يحلق ان لم يكن حتى لو كان على راسه قدح ولا يمكن امره بالموسى عليه ولا تقصير فقد
 حل بالاحلق وعجب احوال موسى على اذرع لانه عليه السلام امره باليس على راسه شعره بالحرق الموسى
 عليه وقبله لانه سنة لان اجراه لم يجب لعينه بل لا لاله الشعر يدل لانه لو ازال الشعر لكانت بسقط
 عنه اجرا الموسى فيجعل الامر على الاستحباب ولو حلق راسه بكنة به لكن حلقه اولى اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم **وبفضل الحلق على التقصير** لقوله عليه السلام رحم الله المحلقين قبل
 يا رسول الله والمقصرين فقال عليه السلام رحم الله المحلقين حتى قال الرابع والمقصرين ونكرهه عليه

الذي لا ينجى ولا ينافى
 ما في غير من اجزاء الواجب
 بما والا في التحلل ما عر
 الحج يقطع في سائر الطواف
 الجزء الثاني من اجزاء
 الطواف الثاني وهو الطواف
 الرابع من اجزاء الواجب
 اذا دخل الى مكة من غير
 ارتكاب السابح وهو ان
 الفار من الجاهل بطلع عنده
 الطواف الثاني من اجزاء
 فانه ليس له ركن

السلام الله على المحلقين ثلث مرات يدل على ان الحلق افضل ومقدار التقصير ان يأخذ من رؤس الشعر
 مقدار الاثنية **وقد حل** اي جاز له ان يفعل كل شي كان حراما في احرامه **الا في النساء** يعني لم يعمل وطيفهن
 ودواعيه وفي الخاتمة الصحيح ان الطيب لا يحل لانه من دواعي الجماع لما روى انه عليه السلام
 قال اذا رميتهم وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شي الا النساء **ولا تجعل هذا الرمي سبب التحلل** وقال
 الشافعي اذا فرغ من جمره العقبة يتحلل من غير النساء لانه جواز الحلق بعد الرمي مع كونه محظورا
 يدل على انه محلل ولما ما روى ان اذ رميت الحديث **ثم ياتي مكة في ايام النحر** وهو العاشر والحادي عشر
 والثاني عشر من ذي الحجة **لا اقرض طواف الزياره** لكن اولها افضل لانه عليه السلام طاف في اولها
سبعاً وسعي ورمل ان لم يكن قد رمى بها يعني ان لم يكن رمل في طواف القدوم ولم يسع بعد بين الصفا
 والمروة رمل في طواف الزياره وان كان رمل وسعي في طواف القدوم لم يسع ولم يرمل فيه لانها لا يتكرر ان
وتحل له النساء بالخلق السابق لا بطواف الزياره لان المحلل هو الحلق لكن عمله في حق النساء كان متاخرا
 الى الطواف فاذا طاف عمل عمله كالطلاق الرجعي اخر عمله الى انقضاء العدة فاذا انقضت بانته والدليل
 على ذلك لانه لو لم يعلق حتى طاف بالبيت لم يحل لمحتى حلق ثم يعود الى منى لانه بقي عليه الرمي وموضع
 منى فاذا زالت الشمس من ثلثي يوم النحر **رمي الجمار الثلاث** وهي الاحجار الصغار والمراد بها مواضعها
 التي يرميها بدليل قوله **يقتدى بالتي تلي مسجد الخيف** لانها تلي المسجد وهو الموضع لا الحصاة وهو
 مسجد في ذيل الجبل قيل بينه عايشه رضي الله عنها **يسبع** اي برمي سبع حصيات يكر مع كل حصاة
ثم بالاخري اي بالجرم الاخرى وهي الجمره الوسطى **كذلك** اي بسبع حصيات **ويقف عندها** ليدعوا
 لانه في وسط عبادات الجمار والدعاء في اثنائها لما سكت بسبب **عبد الله تعالى ويهمل ويكسر ويهمل**
على النبي عليه السلام رافعا يديه لنفسه وللمسلمين لقوله عليه السلام اللهم اغفر للحاج
 وللمن استغفر له الحاج وكذا يفعل في سائر المواضع الشريفة **ثم يحرم الله فيه يسبع** اي يرميها
ولا يفت عندها اي عند جمره العقبة اذا رماها لان عبادة الجمار انتهت ولهذا لم ترم فيها سبق
 بالوقوف بعد جمره العقبة في يوم النحر لانه لم يكن رمى بعدها **وسقط الترتيب** اي ترتيب المكان
 في الرمي اي في رمي الجمار كما ذكر في المتن حتى لو بدأ بجمره العقبة ثم الوسطى ثم التي تلي المسجد جاز
 وقال الشافعي الترتيب المذكور شرط حتى لو بدأ بالوسطى ثم التي تلي المسجد لا يعتد به لانه شرع عمرتها
 غير معقول المعنى فاذا ترك الترتيب يفعل كما اذا سعى قبل الطواف ولما ان كل جمره قريبه بنفسها فلا
 يكون بعضها تابعا لبعض وغايته ان يكون الترتيب افضل ولا كلام فيه **ويجعل كذلك** اي كما
 رمى الجمار الثلاث على الترتيب **في الثالث** من ايام النحر **وان لم يرمي** اي يخرج من منى الى مكة **في الرابع**
 اي يفعل كذلك في اليوم الرابع وهو اخر ايام التشريق وفيه اشارة الى انه ان نفر قبل طلوع فجر اليوم الرابع
 جاز لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه معناه من تعجل في النفر الى مكة في اليوم الثالث بعد الرمي
 لان تعجله في اليوم الثاني غير جائز وان تأخر حتى طلوع فجر اليوم الرابع لا يجوز له ان ينفر لدخول وقت الرمي
 وان رماها ركنها لم يحصل فعل الرمي لكن الافضل في كل رمي بعده رمي ان يرميه ما شيا ليكون قريب الى
 النضج والدعاء بعده كذا روى عن النبي **ويستدق قدمه** فيه اي يقدّم رمي الجمار في اليوم الرابع **على الزوال**
بعد الفجر جائز عند أبي حنيفة وقال لا يجوز الا بعد الزوال لما لا يجوز الرمي في اليوم الثاني
 والثالث الا بعد الزوال ولما ان الرمي اذا جاوز تركه في اليوم الرابع تخفيفا فلا يجوز قبل الزوال

اولى خلاف اليوم الثاني والثالث لان ترك الرمي لا يجوز فيها فبقى على اصل الرمي ولا توجب المبيت مصدر
مبنى من باب بيت اي البيوت في هذه الليالي اي ليالي الرمي وهي ليلة الاحدى عشر والثاني عشر والثالث عشر
مبنى وقال الشافعي يجب حتى لو ترك المبيت في كل ما بلا عذر يلزمه دم وان تركه في ليلة يلزمه ثلاث دم
وفي التبيين ثلاث دم وكذا يجب المبيت عند من دخل ليلة العبد ولو تركه يلزمه دم له ما روى ان
النبي عليه السلام بات مبنى كل ليالي الرمي وفعله موجب كأمه ولنا ما روى ان العباس استاذ رسول
الله صلى الله عليه وسلم في البيوت فمكة ليالي الرمي فاذن له ولو كان واجبا لما رخص واقباله عليه
السلام غير موجبة عندنا كما تقر في الاصول **وكذلك تركه اي ترك المبيت وتقدم النقل الى مكة** واقباله
مبنى حتى يتم الرمي وهو يقتضين مناع المسافر وخلفه قبل **فراغ الرمي** لان قبله يكون مشغولا بمناعه
فيصير كانه في مكة ثم ينزل اذا فرغ **بالمحيط** وهو يقتضيد الصاد المأملة بعد الحاك المأملة اسم موضع
ذات حصن من منى ومكة يقال له خيف وكان الكفار اجتمعوا ونحالفوا على اضرار رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزل عليه فيه اشارة لطيف صنع الله وتكرمه بتصره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف ثم يدخل
مكة فيطوف للصدر يعني طواف الصدر لانه يصدر عن البيت اي يرجع وطواف الطواف ايضا
لارمل في اي في تلك الاشواط واجمله صفة سبعا وانما لم يرمل في هذا الطواف لانه لم يشرع الامر **ونوجه**
علم الاقافي احتج به عن المكي اذا وداع عليه وانما يجب على الاقافي اذا اراد الرجوع الى اهله لانه
لو نوى الاقامة بمكة لا وداع عليه هذا اذا نواها قبله واما اذا نواها بعده ففي لزوم الوداع خلاف
بين ابن يوسف ومحمد سمعي عن قريب والمراد بالحاج الاقافي لانه لو كان معتبرا ليس عليه طواف الصدر
اتفاقا وقال الشافعي طواف الصدر غير واجب لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكي اذا الاقافي
والمكي في واجبات الحج سوا ولنا قوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن اخر عمره بالبيت
الطواف وباني من اي يهرق فشر منها لما لانه عليه السلام فعل كذا **ويستحب ان ياتي بالماء يابس** بالجمع
ويقابل العتقة ويضع صدره **وجمعه على الملتزم** وهو ما بين الحجر والباب ويشتت اي متعلق **بأشار**
الكعبة ويعنه وهو يشي راء ويصر الى البيت متاكيا متحرا **مورد** عا حقي يخرج من المسجد وهذا تمام الحج
او يعود الى اهله والمجاورة بها اي مكة **مكره** عند ابن حنيفة وقال لا يكفر لقوله تعالى وطهر بيتي
للطائفين والعاكفين والمجاورة هي العكوف وله ان المجاورة في العادة تنفي الى الاخلاص باجلال بيت الله
لكثرة المشاهدة والعكوف في الابه بمعنى اللبث دون المجاورة **وسقط طواف القدوم** وعن الاقافي بالوقوف
في عرفات بلا دخول مكة من غير منى اي من غير لزوم دم او صدقة لانه سنة وشركا لا يجب الجايز **وسقط الصدر**
لا يستلزم مكة بعد النية وخالفه يعني ان نوى الحاج الاقامة بمكة بعد النية الاول وهو الرجوع
الى مكة في اليوم الثالث من ايام النحر وقبل النية الثاني وهو الرجوع اليها في ايام التشريق قال ابو يوسف
يسقط عنه طواف الصدر اتفاقا لان فيه الاقامة انما سقط الصدر اذا كان قبل وجوبه واما بعده فلا يكون
مقبيا لاجل انه ان يقطر في ذلك اليوم بالسفر لمجد انه ادرك وقته فتأكد ادائه عليه فصار كما لو توطن بعد الشروع
فيه ولا ييوسف ان طواف الصدر انما يجب عن الصادر وهو مستوطن بخلاف ما اذا شرع فيه لانه لزمه
بالشروع **وتوافق المرأة الرجاء في جميع افعال الحج الا في كشف الرأس** فانها لا تكشف راسها
لانه عورة **ورفع الصوت** فانها لا ترفع صوتها لاشتماله على الفتنه **والرمل** والسجدة بين الميادين
لانها لا ترمل ولا تسعي لان كلا منهما محل بالسحر والحكوف فانها لا تخلق لانه يقع في حلق الحلق اللينة

في حق الرجل وليس المحيط فانها تلبس المحيط لانه استقر لها **وتكشف وجهها** لقوله عليه السلام
احرام المرأة في وجهها ولها ان تفسد على وجهها شيئا وتجافيه عنه لانه بمنزلة الاستقلال **وتقصير**
المرأة لانه عليه السلام امرهن بالتقصير وتمنع من الطواف فقط للحيض فيد بالطواف لان سائر
افعال الحج جازي لهن لما روى انه عليه السلام قال لعائشة حين حاضت بسرف وكانت محرمة بالحرج
اذا جاء يوم النسيء اغتسلي واهلي بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير انك لا تطوفي بالبيت **ولو**
حاضت بعد طواف الزيادة سقط عنها طواف الصدر يعني لانها عليه السلام رخص للنساء
الحيض في ترك طواف الصدر من غير الزام من شيء **فصل في الحج** عن الغير اعلم ان جعل
الانسان ثواب عمله لغير صلوة كان او صدقة او غيره مما جاز عند اهل السنة خلافا للمعتزلة
لهم ان الثواب هو الجنة فلا قدره للانسان على عملها ولنا انه عليه السلام صلى بكشين امسين
احدهما عن نفسه والاخر عن امته المؤمنين فالاعتراض على الشارع باطل وان العبادات انواع
برتبة محضة كالصلوة والنيابة لا تجوز فيها لان الغرض منها هو اتعاب النفس الامارة وهذا لا يحصل
بالنيابة ونوع منها مركب منها كالحج فمن حيث انه متعلق بالبدن لا تجوز فيه النيابة عند الاختيار ومن
حيث انه متعلق بالمال جاز فيه النيابة عند الاضطرار وهو العجز الدائم عن ادايه هذا في الحج الفرض
واما في النقل فالنيابة جازية مع القدرة لان في النقل سعة وفي النهاية اكثر العلماء على ان الحج يقع عن
المأمورية وللامر ثوابا نفاقة ولكن سقط اصل الحج عنه وفي المحيط ان المأمور بالحج اذا حج بغيره
تطوعا وسقط الحج عن الامر ايضا ولهذا التثنية عن الامر ان يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي ويقبله
مني ومن فلان ويحج النائب في الحج عن الموصى به اي بالحج **راكبا من ممره** لان الحج كان واجبا على الموصى
بلده فكذلك يفعل من يوب عنه ان **كسب النفقة والآدمي** ان لم تكف النفقة بالايجاج من بلده **فمن حجته**
بضم التاء من مكان تكفيه النفقة لان نفقته وصيته واجب مما يمكن واذا مات المأمور به اي الحج عن غيره
في بعض المسافة اي في بعض الطريق **فالانسان منزه** يعني من هذا الاجاج عنه من منزل الامر عند ابي حنيفة **وقال الامام**
اي من المسافة التي بلغها او مات فيها **وكذا الخلاف** بين ابي حنيفة وصاحبيه لو مات الحاج اي الحاج للحج نفسه
لا لعينه في بعض الطريق **واوصى بان يحج عنه** فند بالحاج لانه لو خرج تاجر ثمرات واوصى بان يحج عنه يحج
عنه من وطنه اتفاقا كذا في المحيط لها ان ما مضى من قطع المسافة لم يبطل لقوله تعالى ومن حج من بيته
مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله واذا لم يبطل وجب ان يبنى عليه وكذا ان
ما مضى من السفر لم يمنع عقيد عدم انصاله بالمقصود فصار كانه لم يخرج وعدم بطلانه كان من جهة
الثواب في الاخرة واما عقيد الوصية فمن احكام الدنيا فيسقط في حقها فيسقط من وطنه **ولو امر بالافراد**
فدون المأمورية **فخر مخالف** عند ابي حنيفة يجب عليه رد النفقة الى الامر وقا لا يصح حجه عن الامر
وتكون العرة لنفسه هذا اذا امر بالامر اما اذا ادعى العرة لنفسه او لعينه يصير مخالفا لانه لم يخلف السفر
وعن ابن يوسف انه اذا نوى الحج عن نفسه لا يصير مخالفا ولكن يرد من النفقة بقدر حصة العرة التي
ادها عن نفسه ولو حج عن الامر ولا تراه في العرة لنفسه لم يكن مخالفا اتفاقا لانه مادام مشغولا بالحج
نفقته في ماله واما لو كان مأمورا بالحج فاعتذر بخرجه عن نفسه لا يصير مخالفا لكن النفقة في مقدار
مقامه للحج يكون في ماله وان حج اولاً ثم اعتمر يصير مخالفا لانه جعل المسافة للحج ولم يؤمر به كذا في المحيط

لها انه اني بعين المأمورية وزاده خيرا فلا يصير مخالفا لوكيل البيع بالف اذا باع بالغين وله انه
 كان مأمورا بتجديد السفر الحج ولم يفعل فيضمن قياسا على ما لو منع لانه كان مأمورا بالحج ميقانا وفي التمتع
 لم يوجد ذلك ولو امره به يعني لو امر رجلا ان يحج عن كل منهما حجه فاهل على الايهام ثم عيق
 قبل المضي بجعله عن نفسه يعني قال ابو يوسف هو مخالف فيقع الحج عن نفسه **وقال لا عن عتيق** يعني
 يقع الحج عن عتيق منهما قيد بقوله عن احدهما لانه لو احرم عنها صار مخالفا اتفاقا ويقع الحج عن نفسه
 فيضمن النفقة ولو احرم ولم ينو احدهما لان فيه قالوا ينبغي ان يصح تعيينه اتفاقا من المحيط بما وضع
 المسئلة في المأمور لانه اذا حج عن ابويه متطوعا فله ان يجعل عنهما شاة اتفاقا لانه انعقد لنفسه
 وله الخيار في هبة ثوابه متطوعا وقيد بقوله قبل المضي لانه لو ادعى الحج على ذلك الايهام صار مخالفا اتفاقا
 لعدم اولوية احدهما على الآخر لانه ان كلامهما لم يرد بان يعين عند الاحرام حجه له وقد خالفه بتقويت التعيين
 فيقع عن نفسه ولها ان الاحرام ليس بركن بل وسيلة الى افعال الحج فاذا عيق لاحدهما قبل الشروع
 في افعال الحج يكون موافقا له عند المقصود لان احراما كان عن احدهما فوافق تعيينه احرامه بخلاف ما اذا
 احرم عنها معا حيث لا يمكنه تعيينه لانه اذا عينه يصير مخالفا للاحرام ولو هلكتا النفقة بعد الافراز
 يعني اذا اوصى رجل بان يحج عنه فمات فافرز وصيه من ثلث ماله نفقة لمن يريد ان يحج عنه فملك قبل
 التسليم او بعده **حج عنه من ثلث الباقي** يعني عند اي حليفة يحج عنه من منزله من ثلث ما بقي
 من ماله هكذا يفعل متى هلك الى ان يحج ثلث ماله عن الوفا بالحج فيبطل الوصية لان افراز الوصي انما يعتبر اذا
 حصل بالنفقة مقصود الوصي فصار هلاكها قبل المقصود كهلاكها قبل الافراز **ومن باقى الثلث** يعني عند
 اي يوسف الحج عنه من باقى الثلث الذي افرزت منه النفقة لان محل نفاد الوصية هو الثلث الاول
 فاذا انقضى منه شئ بعد الافراز حج عنه والا فلا وبطل ما يعني قال محمد لا يحج عنه من ثلث الباقي بل ان بقي
 من مال النفقة شئ حج به والا بطلت لان افراز الوصي وتعيينه كععيين الوصي ولو كان عنه الوصي لملك
 فملك بطلت الوصية فكذا هذا وهذا من قبيل ذكر الاحكام الثلاثة مرية **ولو حج من لم يرد وصيه** ما كان
 مفروضا على من حج عن غيره بجعله عما نواه لا عن فرضه يعني قال المشافعي يقع عن فرضه لا عما نواه لما
 روى انه عليه السلام سمع رجلا يلبي عن شربة فقال له هل حججت عن نفسك فقال لا فقال له حج عن نفسك
 ثم عن شربة ولما سار وروى انه عليه السلام لجاز حج الخمسة عن ايها ولم يسألها عن حج نفسها وان
 الوقت غير معين لاداء الفرض وكان يجوز له ان يخليه من الحج فكذا يجوز ان يشغله بغير الفرض وما رواه
 لا يدل على ان حجه وقع عن نفسه بل يدل على انه يفتسخ احرامه عن شربة ويستأنف احراما لنفسه
 نظرا لوقد كان ذلك مشروعا ثم نسخ **والاحرام عن المعنى عليه** جاز يعني اذا اعني عليه قبل الاحرام
 فلي عن رقبته نيابة بلا امر منه بعد ما احرم عن نفسه اصاله جاز عندنا في حقيقته فصار المنوب
 في الحكم محررا وقت الا لا يجوز قيد بالاحرام عن المعنى لانه لو اعني عليه بعد الاحرام فظا فواه ووضعوا
 احراما على يديه ورموا بها بمن به اتفاقا لان هذا اعانه ولو طاف وهو حامل لغيره بامر مجزبه عنها
 لان المقصود من الطواف حاصل لها فيدنا بقولنا بلا امر منه لانه لو امر انسانا بان يحرم عنه اذا نام او
 اعني عليه جاز اتفاقا لها ان الاحرام عنه ايجابا لافعال عليه فليس لغيره ولاية الا لزام عليه وله
 ان اذن الاحرام عنه ثابت لرفقائه دلالة لان عقد المرافقة يدل على معا وتكملهم الاخر فيما هو المقصود
 عند العجن والاثابت دلالة كالثابت صرحا فعلم منه انه لو احرم عنه من ليس من رفقته لا يجزبه وقيل

مجزبه لان الاذن وجد دلالة لانه انفق ولا عظميا فالظاهر انه يكون اذا نكل واحد بالاحرام عنه كمن
 اشترى شاة للاضحية فذبحها غير جاز لوجود الاذن دلالة كذا في المنتقى **فصل في احرام**
الامة والعبد والواحدة امة باذن مولاهما فباعها اجزا المشتري تحللها بفعل من محظورات
 الاحرام لكن لا ولي تحليلها بغير الجماع كالقصر وغير تعظيها لامل الحج ولا يجب التحليل بقوله حللتك
 فاذا اعتقت فقتل ما احرمت لاجله **لاردها** يعني قال زفر يرد بها المشتري بعيب الاحرام اذا لم يرد بها
 وقت الشراء قيد بقوله باذن المولى لانه لو كان بغير اذنه فله المشتري تحليلها اتفاقا لان البايح كان له ان
 يحللها بغير اذنه فله المشتري لكون الاحرام بغير اذنه وقيد بقوله فباعها لانه لو لم يبعها كره له
 تحليلها اتفاقا لانه ان المشتري وجد فيها وصفا لا يبيع ابطاله فيرجعها بالعيب كالمواشري امة زوجت
 باذن مولاهما ولنا ان الحقير جتمع فيها حق الله في حق الاحرام وحق العبد في تحليلها فزوجنا جانب العبد
وتحليل حرة يعني اجزا تحليل حرة **احرم** **لنقل** **من زوج** وقال زفر للمتنوع ان يرد نكاحها ولا
 يحللها لان احرامها صحيح فليس للغير ابطاله ولنا ما مر في المسئلة السابقة قيد بقوله لنقل لانها
 لو احرمت لفرض لا يحللها زوجها اتفاقا لان حق الزوج لا يظهر في الغايض **وعبد باذن** اي لو احرم عبد باذن
 مولاه غير اي يحيز ان يحللها المولى وقال الشافعي لا يجوز له قيد العبد اتفاقا اذا حكم في الامة كذلك
 ان الاحرام لما صار باذنه ليس له ابطاله كما لو اذن لزوجته بذلك فاحرمت ولنا ان ذات العبد ملوكة
 للمولى فكذا منافعها فاذا اذن بالاحرام صار كانه اعار منافعها منه فله ان يرجع حتى لو احصر لا يجب الدم
 على المولى بل على العبد بعد العتق واما الزوجة فليست ملوكة له فكذا منافعها الا ان له فيها حق
 الاستمتاع فتى ابطاله بالاذن لا يصح رجوعه او زوجه او زوجته لا يصح رجوعه لئلا **فحللها** زوجها
 لكون احرامها بغير اذنه فوجب عليها هدى الاحصار وقضا حجة وعرق ثم اذن زوجها بان يحج في ذلك
 العام **فحج من عامها** **اجلنا** اي ذلك الحج قصا عن الحجة التي رفضتها وان لم تنو اي تلك الزوجة القضا ان
 هذه الموصلة واستقطنا الحرة **واحد** عنها جميعا وقال زفر لا يكون قضا اذا لم تنو ولا تسقط عنها الحجة
 ولا العرق وان نوت القضا اسقط عنها الحجة دون العرق قيد بقوله النقل لانه ليس له ان يحللها في الفرض قيد
 بقوله من عامها لانها اذا حجت من المعام الثاني بزمها العرق اتفاقا لانه ان الحج صار دينيا في ذمتها فلا
 يسقط الابنية القضا كما اذا تحولت السنة لانه قد فات عنها تدارك المفروض في وانه فتعذر القضا فلم
 يقع في السنة القابلة عن القضا بالنية **فصل في القران** وهو مصدر وفرض من باب نصر
 وفعال يحى مصدر من الثلاثي كلباس **نقلا القران** مطلقا يعني يقول القران افضل من التمتع والافراد لا
 الافراد يعني قال المشافعي الافراد افضل من القران والتمتع اعلم ان المسئلة انما تقع بعد تصور معنى
 القران والتمتع وبيان ما مر من الافراد وانه الموقوف القران هو ان يجمع المحرمين العرق والحج في احرامه بان
 يقول ليبيك حجة وعرق وباقى بافعال العرق او لا ثم بافعال الحج من غير ان يحلل بينهما والتمتع هو ان يحرم العرق
 وباقى بها في اشهر الحج ثم يحرم ما يحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلبس اهلها المما صبحا سو اهل من عمرته
 او لا والمرا دبا لافرادها هنا ان يفر كل واحد من الحج والعرق باحرام والمما صبح يدل عليه دليل
 الشافعي كذا في الكفاية لانه ان في الافراد اذا النسكين باحرام واحد وسفر واحد وتلبية واحدة
 والاداء الذي كثر فيه الاعمال اولى ما فيه تعظيها ولنا قوله عليه السلام يا اهل محل اهلوا الحجة
 وعمره معا وما اختار لاهله عليه السلام يكون افضل ولا ترجيح ما ذكره لان التلبية غير محصورة

بذبح العرق والنية
 من اراد ان يحرم بالقران
 والحج ما لم يرد اذنه
 الحج في وقت الحج العام
 واول اذنه وقت
 عام ولا يحتاج الى نية
 القضا فسطحان
 محللها اذا عرق

بالمرعوف على الناس يعني لا يجب على الصبي المحرم في جنابته شيء وقال الشافعي يجب عليه تعظيما للثبات
 الاحرام كالبايع ولنا انه غير مكلف وفعله غير موصوف بالمحرم فلا يكون جنابا ونعكس الحكم السابق
 وهو الوجوب يعني لا يجب **في شئ** اي شئ المحرم طيبا وقال الشافعي يجب عليه دم لان العرض من الطيب الرأفة
 وقد وجدت فيه قيد بالشئ المشعور القصد لا زاد المحرم ان حصلت له لا بقصد لا بغيره اتفاقا ولنا ان المنهية عنه
 عين الطيب واشهر معنونه بدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس المحرم شيئا مسه زعفران الا ان يكون غسلا
واكل كثيرا اي اكل المحرم كثيرا من الطيب بحيث يلزق بكل فيه او اكثر **مرجبا** اي في كل قليل من الطيب صدقة
 بقدره اي بقدر رطله يعني ان الشرفا الطيب ثلثت فيه يلزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان الشرفا نصفه صدقة
 تبلغ نصفه عند المنيح وفيه وقال الشافعي في اكل الطيب فلا ولا كراهة استعماله ولا استعماله فصار كاعله
 مع الطعام فان طيبا لم لا يكون جنيته مقصودا **وجب دم بغير خطية** **راسه** وليس بغير خطية الواديه معنونه او يعني
 يجب دم بكل منهما **ونستر لهما** اي لكل من التعظيم واللبس وجوب الدم به **كان يوم حتى لو لبس خطايا**
 غطى راسه اقل منه يلزمه عندنا صدقة وقال الشافعي يجب لهما دم وان وجد في ساعة لا تركاه المخطور
 فلا يشترط امتداده كسائر المحظورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم بلبس خطايا فقال
 عليه السلام عليه دم اذا لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبدن يوما ولم يترعه فعليه دم اخر لان
 الدوام عليه الجنابة مبتدأة وهو ليس بالخطية اياما ولو لبس في يوم او ايامه كالفلسفة والقبول والقبول
 والجورب يلزمه دم واحد لانه جنس واحد وفي المحيط لو كان به حتى يلبس الثوب يوما لا جنبا
 وبوم لم يلبسه وامتد على ذلك فعليه كفارة واحدة لان تلك الحكي ما دامت قائمه فاللبس متحد الفروقة
 ومضى زان وحدت حتى اخرى اختلف حكم اللبس فزومه كفارة اخرى **ولو لم يجد المحرم ما يترديه الا**
السر او بلبس **ولم يفتق** حرق المضارعة وضرب النار ولم يفتقه **نوجسه** اي يجب عليه دم عندنا وقال
 الشافعي لا يجب لانه مضطر الى لبسه ليستريح ربه وفي فتقه اضار له بتنقيص ماله بخلاف الخفين حيث
 وجب قطعهما اسنار من الكعبين لانه غير مضطر الى لبسهما بل هو لدفع الاذى ولنا ان لبس الخط من محظور
 الاحرام والعذر لا يسقط حرمة فيه يجب عليه الجزاء في الخلق لرفع الاذى **واجزنا وضع التبا على المنكبين**
من غير ادخال اليد وقال زفر لا يجوز فيلزم به دم لانه ارتفع بلبس المحيط وقد يلبس هكذا اعاده ولنا
 انه ارتد الى لبس ولهذا احتاج في حفظه الى التكلف وليس المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاشتغال بالعمل
 ولو زده عليه من غير ادخال يديه كان لا بأس لانه لم يكن محتاجا في حفظه الى التكلف **والحسل بالخطي**
والادهان **مرجبا** **وقال الصدقة** يعني اذا غسل المحرم راسه ولحيته بالخطي او دهن عضوه يدهن
 فعليه دم عندنا جنيته **وقال الصدقة** وفي التبريد لو ادهن بالشئ او بالسم لا شئ عليه هذا اذا اتيكف منه اما
 اذا استقل فعليه صدقة اتفاقا من المفايد لانه ان الخطي لا يتخلو عن طيب ولهذا يتطيب به اهل
 العراق وكذا الزيت ونحوه لانه يتطيب به ويزيل الشعث ويقتل الهموم فينكأ مل به الجنابة ولنا ان كل من
 الخطي والادهان لا يتطيب به عادة الا ان فيه ارتفاقا من جهة ازالة الشعث فتقصر به الجنابة قبل
 الخلاف في الخطي العراقي لان له راحة ولا شئ في استعمال غيره اتفاقا وكذا الخلاف في الدهن الخالص واما
 المطيب منه فيجب فيه دم اتفاقا وفي المصفي الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه
 دم اتفاقا وكذا الخلاف فيما اذا استعمله على وجه التظيف وان استعمله على وجه التداوي فلا شئ عليه
 اتفاقا بخلاف المسك فان في استعماله دما وان كان على وجه التداوي لانه طيب بنفسه كذا في التبيين

والمراد بالمرعوف على الناس يعني لا يجب على الصبي المحرم في جنابته شيء وقال الشافعي يجب عليه تعظيما للثبات الاحرام كالبايع ولنا انه غير مكلف وفعله غير موصوف بالمحرم فلا يكون جنابا ونعكس الحكم السابق وهو الوجوب يعني لا يجب في شئ اي شئ المحرم طيبا وقال الشافعي يجب عليه دم لان العرض من الطيب الرأفة وقد وجدت فيه قيد بالشئ المشعور القصد لا زاد المحرم ان حصلت له لا بقصد لا بغيره اتفاقا ولنا ان المنهية عنه عين الطيب واشهر معنونه بدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس المحرم شيئا مسه زعفران الا ان يكون غسلا واكل كثيرا اي اكل المحرم كثيرا من الطيب بحيث يلزق بكل فيه او اكثر مرجبا اي في كل قليل من الطيب صدقة بقدره اي بقدر رطله يعني ان الشرفا الطيب ثلثت فيه يلزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان الشرفا نصفه صدقة تبلغ نصفه عند المنيح وفيه وقال الشافعي في اكل الطيب فلا ولا كراهة استعماله ولا استعماله فصار كاعله مع الطعام فان طيبا لم لا يكون جنيته مقصودا وجب دم بغير خطية راسه وليس بغير خطية الواديه معنونه او يعني يجب دم بكل منهما ونستر لهما اي لكل من التعظيم واللبس وجوب الدم به كان يوم حتى لو لبس خطايا غطى راسه اقل منه يلزمه عندنا صدقة وقال الشافعي يجب لهما دم وان وجد في ساعة لا تركاه المخطور فلا يشترط امتداده كسائر المحظورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم بلبس خطايا فقال عليه السلام عليه دم اذا لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبدن يوما ولم يترعه فعليه دم اخر لان الدوام عليه الجنابة مبتدأة وهو ليس بالخطية اياما ولو لبس في يوم او ايامه كالفلسفة والقبول والقبول والجورب يلزمه دم واحد لانه جنس واحد وفي المحيط لو كان به حتى يلبس الثوب يوما لا جنبا وبوم لم يلبسه وامتد على ذلك فعليه كفارة واحدة لان تلك الحكي ما دامت قائمه فاللبس متحد الفروقة ومضى زان وحدت حتى اخرى اختلف حكم اللبس فزومه كفارة اخرى ولو لم يجد المحرم ما يترديه الا السر او بلبس ولم يفتق حرق المضارعة وضرب النار ولم يفتقه نوجسه اي يجب عليه دم عندنا وقال الشافعي لا يجب لانه مضطر الى لبسه ليستريح ربه وفي فتقه اضار له بتنقيص ماله بخلاف الخفين حيث وجب قطعهما اسنار من الكعبين لانه غير مضطر الى لبسهما بل هو لدفع الاذى ولنا ان لبس الخط من محظور الاحرام والعذر لا يسقط حرمة فيه يجب عليه الجزاء في الخلق لرفع الاذى واجزنا وضع التبا على المنكبين من غير ادخال اليد وقال زفر لا يجوز فيلزم به دم لانه ارتفع بلبس المحيط وقد يلبس هكذا اعاده ولنا انه ارتد الى لبس ولهذا احتاج في حفظه الى التكلف وليس المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاشتغال بالعمل ولو زده عليه من غير ادخال يديه كان لا بأس لانه لم يكن محتاجا في حفظه الى التكلف والحسل بالخطي والادهان مرجبا وقال الصدقة يعني اذا غسل المحرم راسه ولحيته بالخطي او دهن عضوه يدهن فعليه دم عندنا جنيته وقال الصدقة وفي التبريد لو ادهن بالشئ او بالسم لا شئ عليه هذا اذا اتيكف منه اما اذا استقل فعليه صدقة اتفاقا من المفايد لانه ان الخطي لا يتخلو عن طيب ولهذا يتطيب به اهل العراق وكذا الزيت ونحوه لانه يتطيب به ويزيل الشعث ويقتل الهموم فينكأ مل به الجنابة ولنا ان كل من الخطي والادهان لا يتطيب به عادة الا ان فيه ارتفاقا من جهة ازالة الشعث فتقصر به الجنابة قبل الخلاف في الخطي العراقي لان له راحة ولا شئ في استعمال غيره اتفاقا وكذا الخلاف في الدهن الخالص واما المطيب منه فيجب فيه دم اتفاقا وفي المصفي الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه دم اتفاقا وكذا الخلاف فيما اذا استعمله على وجه التظيف وان استعمله على وجه التداوي فلا شئ عليه اتفاقا بخلاف المسك فان في استعماله دما وان كان على وجه التداوي لانه طيب بنفسه كذا في التبيين

وتأخير المسك اي تسك الحنج عن زمانه كناخير الحلق والطواف للزيارة عن ايام الضحى وتأخير الحج
 الثلاثة الى اليوم الثالث والرابع وتأخير القارن الذبح عن الحلق **وتقدمه** اي تقدم تسك على تسك
 كتقدم الحلق على الرمي والحلق على الذبح او تقدم القارن الضحى على الحلق **مطلقا** اي ملزم
 له دما عند ابي حنيفة سواء كان التأخير والتقدم من جهة الزمان كما مر ومن جهة المكان كما
 ان الحلق مختص بمكان الحرم فاحرم عنه فالحق في كل ما روي انه عليه السلام قال من قدم تسكا على تسك
 او اخر عنه فعليه دم **وتخالفه** مطلقا اي قال ابو يوسف لا يلزمه دم في تأخير تسك او تقدمه في الزمان
 او المكان لما روي انه عليه السلام لما سئل عن تقدم تسك وتأخير قال فعل ولا يخرج واجيب عنه ان
 الحديث محمول على الابتداء حيث لم تستقر افعال الناس كذا في المحيط **واعترض في المكان دون الزمان**
 يعني قال محمد يجب دم اذا غير المسك مكانه دون زمانه لان اختصاصا لمنا سكتها اكثر من
 اختصاصها بزمانها ولهذا تودي في غير افعالها على وجه القضاء ولا تودي في امكنتها وكذا خلق موضع
المحاجر جمع محجر وهو كسر الميم قاروة الحجام يعني اذا خلق المحرم شعر محجره فعليه دم عندنا جنيته
وقال الصدقة لان المحجر انما خلق للحجامة لانه مقصودا في نفسه والحجامة ليست من محظورات الاحرام
 فكذلك ما يكون وسيلة لها وله ان خلقه مقصودا لم يحتمى وكونه وسيلة لا ينافي كونه مقصودا كالامان
 فانه وسيلة لصحة العبادات مع انه اعظم المقاصد والمحجر عظمها من حق الحجامة وقد زال عنه
 التفت فيجب الدم وفي المحيط لو خلق ابطيه فعليه دم واحد لانه ليس بارتفاق كامل لان خلق بعضه
 ليس بجوارك الرأس ولو خلق شاربه فعليه صدقة لانه ينع للحية **ونلق الربيع** **بالدافيه** اي في
 الراس **ثلاث شعرات** يعني اذا خلق ربع راسه يلزمه دم كما اذا خلق كله وقال الشافعي خلق تلك
 شعرات كخلق راسه لان الشعر استغاد امتا بالاحرام فيجب في تقوية تلك شعرات دم سواء ارادها
 من راسه او بدنه وفي واحدة منها تلك دم في قول ولنا ان الربيع قد خلق للارتفاق في العادة فخلق
 هو كله ولا يلحق مادونه ولهذا لو طيب ربع العضو يلزمه شئ لانه غير متعاد وكذا خلق ربع الحية
 يلحق بكاملها لانه متعارف بالعراق وارض العرب **ولو جلد غيره** اي المحرم عضو غيره **نلزمه** اي يلزمه الحلق
 صدقة عندنا وقال الشافعي لا يلزمه لان الارتفاق حصل للمحلق لا للمحلق فصار كاللباس المحيط وغيره ولنا
 ان الارتفاق حصل له من وجهه لان الانسان يتأذى بتفت غير كما يتأذى بتفت نفسه لان الجنابة تكمل في شعر
 نفسه لحصول الارتفاق فيلزمه دم ويقتصر في غيره فتكفيه الصدقة **او خلقه** اي المحرم رجل اخر **غير امر**
منعناه اي المحلق فيما نفع به اي من المحلق بغرامة الدم لكونه عضو محلقا **من الرجوع على المحلق** وقال
 زفر يرجع بمخرمه على المحلق لانه صار سببا لغرامته قيد بقوله بغير امر لانه لو كان امره لا يرجع
 اتفاقا ولنا ان الارتفاق انما حصل للمحلق فلا يرجع ما عجز ولا حله على غيره كما لا يرجع المخور
 بما ضمنه من العتق على من عزم لانه بدل ما استوفاه من الوطى اعلم ان قوله بخرمه يدل على خلاف الشافعي
 فانه يقول لا غرامة على المحلق لانه لو كان مكرها يرجع حكم الفعل على المكر وان كان ياما فالطريق
 الاولى يرجع فعله على المحلق لان التايم لا اختيار له اصلا والمكر له اختيار فاسد ولنا ان اثر الفعل
 وهو الارتفاق انما حصل للمحلق فيجب الجزاء وبالاكرام يقتضي المانع دون الحكم ولهذا يجب ما لا يغتسل
 على المكر اذا وطى ولو تطيب وليس **او خلق بعد ذبح** ان شاء في الحرم لان هذا الدم غير مختص بالزمان
 فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه فريه انما يكون باحدها **او صام ثلثة ايام** **او صدق ثلثة اصوع**

هذا ما مر من ايام
 فليس بمكر او امر
 مطلقا لانه ابطيه
 لا يلزمه لانه ليس
 بالامان

او جلد غيره
 لانه ليس
 بالامان

على وزن رجل جمع صاع من طعام على ستة مسائل في أي موضع شالما روى أنه عليه السلام
قال لكعب بن عجرة أبو ذر هو أم راسك فقال نعم فقال عليه السلام إذا شاة وأخلق أو صر ثلثة
أيام أو اطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر ويجوز أبو يوسف أيا حنة أي إباحة الطعام
في الغدا والعشا لأن لفظ الحديث ورد بالأطعام فالإباحة تكون كافيته فيه وشرط محمد بن عبد
لأنه صدقه فلا بد من التملك كالزكوة ويجب جمع بقصر كل الألفاظ من يديه ورجليه لأنه رفق
به ارتفاقا كاملا وبها أي ويجب جمع بقصر كل الألفاظ من يديه ورجليه لأنه رفق
بالمجموع من اليدين والرجلين والربع يقوم مقام الكل وأوجبتنا على محمد بن قيس الألفاظ عن ثلثة
اصابع من يده الواحدة صاعا ونصفا أي عن كل اصبع نصف صاع لا دما يعني قال روى عليه ده
قيدنا بولنا من يده الواحدة لأنه لو كان من يديه لأوجب الدم اتفاقا لأن الارتفاق لا يحصل عند
افتراق العضدين أن الدم كان واجبا في قصر اصابع يده في ثلثة منها لاعتدائها ولنا أن الدم واجب
في يد واحدة لا في أربع فلو جعلنا أكثر الربع قليم مقام الربع كان نصب البدل للبدل الذي وأنه غير جائز
وأوجبه أي محمد بن دما في خمسة أي في فصة خمسة أظفار متفرقة أي من يديه ورجليه لأنه رفق بجمع أظفاره
فصار كما إذا قصها من يد واحدة فالاصدق لأن الجنابة في النفس لكونه سببا للمراحم وهي إنما تكمل إذا
كانت مجتمعة وكذا الخلاق إذا قص أكثر من خمسة متفرقة فعند محمد عليه دم وعندها لكل ظفر نصف
صاع من بر إلا أن تبلغ قيمة المجموع دما فيقتصر منه مائتا وينتدق بما فيه ودما في يدين وأرجلين في
مجلس يعني إذا قصر أظفار يديه في مجلسين أو رجليه في مجلسين ولم يتخلل بينهما مكانة يجب عليه دم
واحد عند محمد وقال دما أي يجب عليه دما أنما قيد بانعدام التخلل لأن الكفارة لو تخللت يجب عليه
دما اتفاقا لارتفاع الجنابة الأولى بالتكفير وفي مجلسين لأنه لو كان في مجلس واحد يجب دم واحد
اتفاقا من الخفافين أنه إن المجلس واحد فيدخل كما تدخلت كفارة الأظفار في أيام رمضان فترك
الجوار في أيام الضر ولما أن معنى العبادة غالب في كفارات الأحرار حتى وجبت فيقتدر التداخل في الجوار
المجلس كما في سجدة التلاوة والحنى كفارة الأظفار فعني العقوبة غالب ولهذا يجب على المكر والمخيط
فيستدري بالشبهات فيدخل ورعى الجوار كلها وأوجب واحد فيتركها تكون جنابة واحدة ونفسه
بالجماع قبل الوقوف بعرفات ولو ناسيا أحرامه وقال الشافعي جماع الناس في النائم والمكره غير مقصد
للجم لأنه إنما يفسد الجنابة وهي إنما تحصل بالقصد ولا قصد في أفعالهم ولنا أن المحذور فيه عين الجماع
وهذه الاعتدال لم تثبت عينه فيجب عليه الدم والنماء من عام قابل والأقسام يعني إذا أفعال الجماع ويجب عليه
في تلك السنة كمن لم يفسد حجه لما روى أنه عليه السلام شغل عن وضع امرأته وهما محرمان بالجم فقال عليه
السلام برهان دما ومضبان في جمعهما وعليهما الحج من قابل وبعد يديه أي يجب يديه إذا جامع بعد الوقوف
لما روى أنه عليه السلام قال من جامع بعد الوقوف فعليه بدنه ولا فدية إذا جامع بعد الوقوف
لا يفسد حجه عندنا وقال الشافعي يفسد لأن الفم إذا وجد في آخر العبادة يفسد كما إذا وجد في أولها
كالصوم ولنا قوله عليه السلام من وقف بحرفة فقد نهجه لم يرد به التمام من جهة الأفعال اتفاقا
لأن بعض الأركان باق عليه فيكون المراد التمام من جهة الأمر عن الفساد أعلم أن الجماع بعد الوقوف
إنما يفسد الحج عنده إذا كان قبل الرمي ولما بعده فلا يفسد إقامة للأكثر من أفعال الحج مقام الكل كما
في النهاية وتحدد الحج في تعدده بعد ما يعني من وطئ بعد الوقوف فمرار يجب كالأول بدنه

ولكل وطئ بعد ما شاء عبدا وقال الشافعي لا يجب لكل الأجزاء واحد لأنه جنس واحد فيدخل ولنا
أن الأجزاء على حسب الحنانيات والجماع الأول جنابة كاملة لمصادقته أحراما متاكدا فيغلظ موجب
والجنابات بعد ما صارت قاصرة لمصادقته أحراما ناقضا بالجماع فلم يغلظ موجب ويجب بدني
بالجماع يوم بعد الخلق لأن أحرامه باق في حوا النساء لا في غيرهن فحقت الجنابة فأكتفى فيها بشاة وبوطء
الشهوة يعني يجب على المحرم دم إذا قبل أو لمس بشهوة انزلا ولم ينزل في كل منهما ارتفاقا من جهة الاجتماع
بالمرأة ولكن لا يفسد الحج به لأنه ليس بجماع صوره أقول لو قتل ونقيلده أو لمس بشهوة لكان أولى لا في النظر
إلى فرج امرأة بشهوة من دواعي الجماع لكن لا يجب به شيء ولو أنزل في النهاية ولم يوجعوا الفرج
من الزوجين اللذين أفسدا جمعا بالجماع قبل الوقوف في الوضوء من قابل من حين مفاد قتمها
المسرة وقال مالك يفتقران من وقت مفاد قتمها مصرهما لما روى أن ابن عباس قال كذا ولا عتبا حالة
الأحرار يعني قال روى يفتقران عند الأحرار لأنه وقتا للحرز ولم يغير مكان الجنابة يعني قال
الشافعي إذا وصل موضع جنابتهما بالجماع يوم الزنا لا في وقت عقوبته لما على صنعتها السابق ليعتد عنه
فلا يعتد به عندنا لأن ما لحقها من التعبد في القضاء موجب لتذكر الجماع في التحرر عنه عند الاجتماع والحاجة
إلى الافتراق من أن خوف الفساد على المرأة إذا فرقت عن زوجها أكثر مما إذا اجتمعت معه وما روى
عن ابن عباس محمول على الاستحباب إذا احتشيت معاودة وتسلية أي بالجماع العرة قبل طواف أو بعد أسواط
فحب الدم والتمام والقضاء وبعد ما أي بعد طواف أربعة أسواط إلى جامع المعتمر نوي دما لا بدنة
ولا نكاحها وقال الشافعي يفسد عمرته لأن الفسد في أول العبادة وأخرها سوا وتجب عليه البدنة
في العرة فريضة عنه كالحج ولنا أن الطواف ركن للعمرة كما أن الوقوف بعرفة ركن للحج فالجماع قبل أكثر
الأسواط يفسد ها وبعد لا يفسد ها كما كان الجماع قبل الوقوف يفسد الحج وبعد لا يفسد والعمرة
لما روى أنه عليه السلام قال من سأل عن العرة أن تعمر حيس لك فها بدنه كما وجبت في الحج خطا لم تفته
السنة عن الفريضة ونحو الطهارة أي بشرط للطواف والإصحاح أي أصبح الأقوال احتشيت به عما قبلها فاستند
لأن قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة أي كالصلوة يدل على أن الطهارة واجبة فيه فان طاف للبدنة
أو للعبادة يجب صدقة لأن طواف الصدر واجب وطواف القدوم وإن كان سنة لكن بالشرع
صار واجبا فدخل النقص فيما يترك الطهارة فوجب جبرم بالصدقة وجبنا دم أي أن طاف الطوافين
المذكورين جنبا فعليه دم لأن النقصان فاحش فغلت في جابرته وللبدنة صدقة دم أي أن طاف طواف الزيادة
محمدنا يجب دم لأن طواف الزيارة ركن الحج والنقص فيه المحسن من النقص في الواجب وجبنا بدنه أي أن طاف
جنبا يجب بدنه لأن الجنابة بالجنابة أغلظ تجبر نعمانها بأعظم الدماء وأكبرها أي أن طاف راكبا من غير دم أي
محمد دم وإنما جاز لأن فعل البدنة مضاف إلى ركائها ولكن أدخل فيه نقصا بقوته صورة الطواف فيصير الدم واجب
الاعادة أي إعادة الطواف مادام مكة في الحديث أي طوافه محدثا قيد بقوله مادام مكة لأنه إذا رجع إلى أهله
والمنسحب عنه شاة لا الاعادة لأنه انفع للفقراء وفي نقصا نه حقه ويجب الاعادة في الجنابة أي في طوافه جنبا
حتى إذا رجع إلى أهله فعليه أن يعود إلى مكة بأحرار جديد إن جاوز الميقات ولو لم يعود وبعت هديا
أجواء في الأصح احتشيت به عما قبل يجب الاعادة في الحديث أيضا وإنما صار ما في المتن أصح لأن النقص في الحديث
يسير وفي الجنابة كثير فيمتنع أن يتفاوت بينهما في حكم الاعادة ولا دمع عليه فيما إذا أعاد طواف الزيارة في
أيام النحر وقد طاف محدثا أو جنبا لأنه أعاد في وقت وفي الطواف الطهارة هذا إذا أعاد السعي معه وإن لم يجر

فعلية دم لان الطواف الاول لما انتقض واعتبر الثاني كان السعي واقعا قبل الطواف المعتمد فيجب دم تركه
الواجب وذكر الامام المجهول في غير السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط وانما الشرط فيه
ان يوق على اثر طواف معتد به من وجه ولهذا لم يتحلى به ولم اخبر صاحب الهداية وان اعاده بعد ايام
الخير لزمه دم عندنا في حقيقته لتأخير المنسك عن وقته والواجب عليه او لا كان يدينه لكن باعادة سقطت
بالانفاق فلزمه عنده اعلم انه اذا عاود الطواف فاعتبر هو الثاني والاول انفسح لان وجوب
الدم عليه عندنا في حقيقته اذا اعاده بعد ايام التحليل عليه لتحقيق التأخير في اصل الطواف لا وصفه
وقيل المعتد به هو الاول والثاني يرتفع نقصانه بتمتع بالدم ولو ترك من طواف الزيارة الشرح بقى محرم
اي اكثر الصدرا والسعي بين الصفا والمروة والوقوف في المزدلفة او رمي الجمار في ايامها او يوم او جمع
العقبة يوم النحر وجب دم قيد بقوله او اكثر لانه لو ترك اقل الصدرة فعليه صدقة اما وجوبه في تركه اقل
طواف الزيارة فلان نقصانه قليل فاشبه بنقصانه مع الحدث واما في تركه الصدرة والسعي او الوقوف
من دفعة فلافها واجبات واما في تركه رمي الجمار كلها بان فات ايامها بغروب الشمس مع اخرا ايام النحر
فلانه واجب ولا تخار جهنمه الكفر يدم واحد ولو ترك بعض الجمار الثلاث فعليه صدقة لكل حصاة
نصف صاع من بر الا ان يكون المتروك اكثر من نصف فيجب الدم لان الاكثر حكم الكل وان لم يقسم اياما فاعاد
فيها ما ترك من الرمي فعليه متابعه دم عندنا في حقيقته خلافا لهما واما في تركه رمي يوم واحد فلانه نسك
كامل واما في تركه رمي جمرة العقبة فلانه نسك تام وحده في ذلك اليوم ولو ترك اقل الصدرة واحد
الجمار الثلاث فصدقة اي فعليه صدقة **فصل في جزا الصيد وحجب الجزا على المحرم**
بقتله الصيد اي صيد البر وهو ما يكون تولده في البر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم
وحرر عليكم صيد البر ما دمتم حرما والصيد هو المتوحش في اصل الخلقة فيدخل فيه الاحكام المسرول
والابل المتوحش لان اسقياس الاول واسقياس الثاني عمادان **ناسا او عامدا** في قتله لانه ضار بمحمد
وجوبه الا تلاف فاشبه غرامات الاموال واما تنبيهه بالتعبد في قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزا الاية
فلان مورد الابية فيمن تعبد او اجل الوعيد المذكور بعد هذا وهو قوله تعالى ليدوق وبال امره والحاطي
والناس لا يستحقان الوعيد مستندا وهو الذي قتل الصيد مرة او عابدا وهو الذي قتله مرة بعد اخرى واما
استنوبان لان الجنابة لا تختلف بالعود والبداهة بل العابد استنوبان للعل القابدة في ذكره دفع قوله من قال الجزا
على العابد لان الله تعالى قال ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم ومن عاد فيقتل الله منه جعل الجزا
العابد الاستنابة في الاخر فلا تجب الكفارة ويمكن ان يجاب عنه بان وجوب الكفارة في العابد مستفاد من الابية
بدلالة النص والمراد من قوله ومن عاد العود مستحلا **ونوحية** اي الجزا على المحرم **بالدلالة** اي بدلالته
على الصيد وقال الشافعي لاجز اعلى الدال بل على القاتل المحرم لان الجزا متعلق بالقتل في قوله تعالى ومن
قتله منكم متعمدا والدلالة ليست بقتل ولنا قوله عليه السلام للمحرم من السائلين عن لحم صيد صاده حلال
هل للتم ولولم تكن الدلالة محظورة لم يتجه السؤال مع ان في الدلالة عليه تقويتا لامنه وهو قتل معنى علم
ان الشرط في كون هذه الدلالة موجبة ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد لانه لو كان عالما لا يكون قتله بعلمه
لا بدلالة الدال وعلى هذا لو اعاد المحرم قوسا لم يصيد فعليه الجزا اذا لم يكن مع المستعبر قوس وان كان
فلا شيء عليه وفي المحيط لو اعاد سكين لا جزا عليه لانه يتوصل الى قتله بدون سكينه بان تحققه وان صدقه

لا ريب في ان
الصيد لا يملك

(الاص)

المدلول في الدلالة وان يبقى الدال محرم الى ان يقتله وان لا ينفلت الصيد لانه اذا افلتت قوسه
المدلول فقتله لا شيء عليه لان ذلك صار كما لو جرحه ثم اندمل وفي المنتقى لو قال يخلط هذا صيد
فاذا خلطه صيود فاحذهم فعلى الدال في كل واحد جزا لانه اعلم بمكانه ولو دله على صيد فاذا اغداه
صيدا اخر فقتلها المدلول فعلى الدال جزا واحد لانه اعلم بصيد واحد ولو دل حلال عليه اي الصيد
محرم او غيره في الحرم الزمان **المباشرة الدال** وقال في غير ذلك الجزا على الدال ايضا لانه فون من الصيد
بدلته كما لزم الجزا على المحرم الدال على قتل الصيد ولنا ان المحرم كان ملتزما باحرامه ان لا يتعرض للصيد
الا من وقد خالف ما التزمه بدلالته فيضمن كالمودع اذا دل سارقا على الموديعه والحلال لم يلزم شيئا
فلا يضمن بدلالته كغير المودع اذا دل سارقا على الموديعه والحلال لم يلزم شيئا
اي في المكان الذي قتل فيه لان القيمة تختلف بالامكان او **قرينة** ان كان في سائر موضع القتل
لم يباع فيه الصيد ولا يشتري يقوم في موضع قريب منه يباع فيه اعلم ان الخلاف بين محرم وصاحبه
في جزا الصيد في موضعين احدهما فيمن ثبت له الخيار بين اقتسام كفارة الجزا والثاني في تفسير المثل في
قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم بين المصنف الموضع الاول بقوله **خيرها**
وهي القاتل يعني قال محمد الحذلان الحذلان محرم في الحكم على القاتل احدي الكفارات وقال القاتل محرم
في اختيار احدهما **ان يشترط** هذا متعلق بما قبله على نزاع الفاعلين وهما الفعل المذكور وهو خير
والفعل المقدر بعلم اي وما خيرا القاتل بها اي قيمة الصيد هذا **ان يشترط** فان ذكره في الحرم
يخرج عن عمدته بالارادة حتى اذا تلقى بعده لا يجب عليه شيء وان اعطى كله فقيرا واحدا وان ذكره
في غير الحرم يجوز ايضا من جهة التصديق فيجب تغريمه على المساكين بان يصل لكل مسكين من اللحم ما قيمته
نصف صاع فان بلغت نجيب قيمته كفا في التبيين **وبلوغها ما يجزى في الاضحية** شرط وهذه المسئلة تعرفه
بين ذكر الخيار في اقتسام الكفارة يعني اذا لم تبلغ قيمة الصيد ما يشتري به الاضحية فبلغت قيمة حل او
عناق وهو الاثنى من اولاد المعن مما لا يجوز ان يصحى قال ابو حنيفة يشترط ولا يذبح بطريق الهدى
وقال لا يذبح لا طلاق قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فيتناول الصغير والكبير وله ما روى انه عليه السلام
قال ليس الهدى الجذع من الضان والشئ من المعن معناه اقل ما يجزى من الهدى **وطعاما** هذا ما عطف
على قوله هديا **فيتصدق به على كل مسكين نصف صاع** من بر او صاعا من بر او شجيرة في اي موضع
كان او يصوم بالنصب عطف على قوله يشتري عن كل مسكين يوما يعني اذا وقع الاختيار على الصوم يقوم
المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما فان فضل اي بقى من تصدقه على كل مسكين اقل من نصف صاع
اولم يبلغ قيمة صيد نصف صاع بان قتل عصفورا فهو مخير ان يشترط اى تصدق به او صام عنه يوما
لمحمد قوله تعالى حكم به ذوا اعداء فلم يهديا بالغ الكعبة او كذا في طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما فاذا وقع حكم
العدين على الهدى وقطع الطعام والصيام لانها معطوفان عليه بكلمة او ولهما ان الخيار شرع فيهما من
وجب عليه وانما يكون دفعا اذا كان التعيين مفوضا اليه كما فرض التعيين في كفارة اليمين الى الحائث قوله تعالى
او كفارة معطوف على قوله فجزا وكذا قوله او عدل فلا يذبح حلال تحت حكمها **واجب ان يحكم** هذا بيان للموضع
الثاني يعني اوجب محمد ان حكم العدل ان الهدى **نظير** اي نظير الصيد من الاهلي صورته ان كان له نظير في الظلي
والضيق شاء وفي الاربع عناق وفي النعامة جمل وفي جمار الوحش بقرة فاذا احكاما بالهدى يجب ان يشتري بقيمة
الصيد ما هو مثله من النعم صورته وان لم يوجد مماثلة صورته فيضرب مماثلة قيمته وفي الخنايق المأكول وغير المأكول واليه

سوا غير انه لا يجوز عن الهدي في غير المأكول في ظاهر الرواية والمأكول يجب قيمته بالغة ما بلغت
وقالوا بالرفع اي يجب قيمة في المثل كافي غير المثل والاي وان لم يكن له نظير **فكما قال** يعني
يجب لقيمة عنده ايضا ولقابل ان يقول قوله كما في غير المثل كان يعني عن قوله والاف كما قاله ان الله
تعالى اوجب المثل في قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل الابه فجزا بالنون ومثل صدق
اي فعليه جزا مماثل للمقتول من النعم حال كونه يحكم بذلك الجزا عدلان منكم في حال انه هدي ينتفع
الكعبة وحقيقة المثل ما يماثل الشيء صور ومعنى وانما يصار الى المماثل معنى وهو القيمة اذا اعتد
العمل بالحقيقة بان لم يوجد للمقتول نظير صور وكما ان المماثلة صورة غير معتبرة في المشرع حتى
اذا اختلف دابة لا يجب عليه دابة اخرى فشاة اذا لم تماثل الشاة مع اتحاد الجنس فكيف تماثل الظني
فوجب حمل المثل في الابه على المثل **وجاء** اي الجزا على التخيير كما بين في المسئلة السابقة لا يجب
اي قاله في يجب الهدي ولا يبر الا طعام من الصيام لان التخيير تخفيف والملازم حال الجاني الترتيب كونه
او في الابه مستعمله كفي المرتبة كما في اية قطاع الطريق ولنا ان حقيقة او تكون احد الشئين لا ترتب
فلا يعدل عنه مع امكانه بخلاف اية قطاع الطريق لان جنايا فاهم مختلفه فوزعت غليظا لغلظها
وخفيفا لخفيفها وما نحن فيه الجنابة متحدة فلا يصار الى الترتيب ولو اشتركا في قتله اي في قتل الصيد بانه
كلا اكل واحد منها جزا **وقال الشافعي** يجب عليها جزا واحدة لانه ضمان المقتول فيكون جزاؤه واحدا
كجاعة اتلفوا شاة انسان ولنا ان هذه جنابة على الاحرام فيكون كل منهما جانيا على احرامه جنابة
كاملة بخلاف لشاة المتلفة لانه ضمان المحل وهو واحد **وخلالا** اي لو اشترك جلالا في صيد الحرم كان عليه
جزا واحد لان الضمان بدل عن المحل لا جزا عن الفعل فتحد با اتحاد المحل ولا ينظر الى تكرار الفعل او محرم
اي لو قتل محرما صيدا الحرم في كل واحد اي فيجب جزا واحد لا جزا ان كما اقتضاهما القياس لانه جنى على
احرامه والحرم جميعا وجبة الاستحسان ان الجنابة هاهنا تقويت امن الصيد فاذا اعتبرت الضمان مرة
لا حاجة الى اعتبار ثانية فيكفيه جزا واحد **وجب ضمان النعمان** بحججه اخرج الصيد وقطع عضو او
تلف نعمة لانه حيوان مضمون فيضمن بعمته بالتلفه كما يضمن الكل هذا اذا ابراء وتولى امره وان مات بعد الجرح
يضمن كله وان لم يبق له اثر بعد اثره لاشي عليه **وقال ابو يوسف** يلزمه صدقة ولو غاب الصيد ولم يعلم انه
مات او براء ضمن نقصانه فقط لان موته مشكوك وفي الاستحسان يضمن جميع قيمته احتياطا كذا في المنيين
والقيمة اي يجب قيمة الصيد بقطع قوائمه وتلف ريشه لانه فوت عليه الامن بتقويت الاله الامناع فصار كمنوت
كله **وكسر** بضم مثالا لو كسر بيض نعامه فعليه قيمة البيض لا قيمة النعامه كذا في النهاية فظاهر المشرع
وجوب قيمة الصيد هذا اذا كان بيضا للصيد صحيحا وان كان مدرا فلا شيء عليه لانه لم يتلف اصل الصيد
وان خرج منه اي من البيض بعد ضربه فخرج ميت وكذا لو خرج من الصيد جنين ميت فميت قيمته جاز
لان ما في البطن والبيضة مفعلة لان تكون حيوانا غالبا فصار الضرب سببا لموته فاضيف الحكم اليه احتياطا
ونوجب على الحلال ان يرسله اي ارسال صيد اصطاده في الحلال اذا دخله الحرم **وقال الشافعي** لا يجب قيده
بالحلال لان دخل الحرم لو كان محرما يجب ارساله اتفاقا وقيدا لا دخالا لانه لو كان في حله لا يجب عليه ارسال
اتفاقا لانه صيد حل وبيع سابقه عليه فلا يضاف الى الحرم فله ان يتصرف فيه كيف يشاء ولنا انه بعد ما دخل
في الحرم صار من صيده فوجب الامتناع عن اخذه ومنعه عن امتناعه الطبيعي لحرمه الحرم ولو احرم بعد
اوجبه يعني الحلال اذا اخذ صيدا ثم احرم لزمه ارساله عندنا **وقال مالك** لا يلزمه ملكه فلا يجب

ابطاله بواسطة الاحرام ولنا انه بالاحرام التزم عدم التعرض للصيد وفي مسأله تعرض له وجب ارساله
ولا يبرول ملكه حتى لو ارساله واخذ انسان يسترده اذا تحلل من احرامه **ولا نوجب ارسال ما في المنزل**
للأحرار يعني اذا احرم وفي بيته صيد لم يجب ارساله عندنا وكذا لو كان في قفص في يده لان الطير لا
يكون في يده حقيقته كالجند اذا اخذ مصحفا بخلافه **وقال الشافعي** يجب قيده بالمنزل لانه لو كان في
يده يجب ارساله اتفاقا لكن على وجه لا يضيع لان تسيب الدابة حرام لانه ان ما في بيته في يده حكما
فيجب ارساله كما لو كان في يده حقيقة فاحرم ولنا ان المنه هو التعرض للصيد بعد الاحرام ولهذا
لو جرح صيدا ثم احرم ثم مات الصيد فلا شيء عليه وقايله الخلاف انه لو لم يرسل حتى مات في بيته يضمن
عنده ولا يضمن عندنا قيده بقوله الاحرام لانه لو كان في بيته صيد اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله اتفاقا
كذا في الحقائق والمرسل من يده ضمان يعني من ارسل من يده المحرم صيدا فعليه ضمانه عندنا في حديثه **وقال**
لا ضمان عليه اراد من يده الحقيقه لانه لو ارسل من يده احكاميه اي من بيته يضمنه اتفاقا واراد من
الصيد ما يكون ما اخذ قبل الاحرام لانه لو ارسل ما يكون ما اخذ بعد لا يضمنه اتفاقا كذا في الكافي لهذا
ان ارساله كان واجبا على المحرم فنرسله فقد احسن وما على المحسنين من سبيل ولك ان الواجب
على المحرم ترك التعرض للصيد لا عين ارساله لانه كان له ان يرسله الى بيته برسوله فم ارساله اتلف مال الغير
بغير اذنه فيضمن ولو قتل ارضا اي احد المحرمين صيدا الاخر اي صيده الماخوذ بعد الاحرام وضمانا اي
ضمن كل منها جزاه الكامل اما ضمان الاخذ فلتقوية بيته الامن عن الصيد واما ضمان القاتل فلتقوية ذلك **حكما**
برجوع الاول على القاتل اياه **وقال** زفر لا يرجع لان كل واحد منهما مواخذ بصنعه فلا يرجع على
غيره ولنا ان جنابة الاخذ كانت على شرف السقوط لا مكان ارساله فالقاتل فتر عليه الضمان فيرجع عليه
لان التقدير كالاتي بالتصريح كتهديد الطلاق قبل الدخول اذا رجعا ويرجع الزوج بما ضمنه من نصف المهر عليهم
ولا نوجب من كل لو قتل صيدا قاصدا للتخلل يعني اذا قتل المحرم صيدا على قصد التخلل فم الاحرام
يجب عن الكل جزا واحد عندنا **وقال الشافعي** يجب عن كل واحد منهما جزا كامل لان الاحرام لا يرتفع بقتل
الصيد فيكون قصد لغوا فتعذر جناباته فتعذر جزاؤها ولنا ان ظن جزا وجهه عن الاحرام بفعله ما
هو محظور فيه وهذا التاويل وان كان فاسدا لكن اعتبر في حق اشياء الجزا كما اعتبرنا وابل الباغي
اذا اتلف مال العادل فسقط عنه الضمان **ونعزم الحلال القيمة في قتل صيد الحرم** بالتكفير
يعني اذا قتل حلالا صيدا الحرم فعليه قيمته عندنا بتصدق بها على الفقراء والايصوم عنه **وقال الشافعي**
يكفر كما اذا قتل المحرم صيدا ويجوز له ان يصوم يرا كل نصف صاع من الطعام من قيمته يوما اذا كان معسرا
لان كلامنا ضمان صيد وجب حق الله قيده بالحلال لان التكفير في حق المحرم جازا اتفاقا وقيدا بصيد الحرم
لان صيد الحلال يجب فيه شي اتفاقا ولنا انه ازال الامن عن صيد كان امتناعا حق الله فيلزمه اثبات الامن من
الجوع للفقير وذلك يحصل بالا طعام فلما صار هذا الضمان باعتبار المحل اشته ضمان الاموال فلم يجر فيه
الصوم بخلاف المحرم فان ضمانه كان جزا لفعله والصوم فعل قربة يصلح ان يكون جزا لفعل المحرم وفي الهدي
اي في جوارحه لصيد الحرم روايتان عن مشايخنا في رواية لا يجوز تبيين وجهه من دليلنا السابق بشرط ان
يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمته فلا يتبادر الواجب لانه اذا سرق المذبح وفي رواية يجوز وهو ظاهر الرواية
يشترط ان يكون الهدي قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتبادر الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف
وجه هذه الرواية انه اشبه بضمان الاموال كما سبق بيانه واشبه بضمان الاحرام لانه واجب

حقا لله تعالى فوفى من المشبهين حظه فلم يحسن الصوم نظر الى الاول وجاز الهدي نظر الى الثاني ومنعنا
 الصوم وقال ذفر عجزه كما قاله الشافعي وقال صاحب المختلف لا يجوز الصوم عند ذفر ابطه عليه
 رواه ابن ابي شيبة واوجنا الزاوية اي على الحلال اذ ارمي في الحرم صيدا كائنا في الحلال فاصاب في الحلال فقتله وقال
 زفر لا يلزمه شيء لانه قتل صيد الحلال فلا يلزمه كما لو رمي في الحلال ولنا ان التعرض للصيد في الحرم حرام والذى
 فيه تعرض في الحرم الحلال وفي النواذر لو كان في الحرم فاما في الحلال ورأسه في الحرم فقتله انسان لا شيء عليه لان
 المتعرض في الصيد قوامه حتى لو كان في الحلال ورأسه في الحرم ضمن لانه غير مستغرق بقوامه ولا فوجب
 التصديق بقيمة ما ذبح من اجزاء الصيد ولو شق المذبوح بعد التمكن من الاطعام وكذا لو شق
 الحرم حرجي وقال الشافعي يجب التصديق بوجود النقص ولو لم يكن من الاطعام وكذا لو شق
 محله وهذا الخلاف في سقوط الركعة اذا هلك النصاب نسيق عندنا خلافا له **واكله من اكله**
 القائل من لحم الصيد بعد الجزاء اذ اجزأه **مضمون** يعني يضمن الاكل قيمة الجزاء عند ابي حنيفة
 وقال الا لضمان عليه قيد باكل المحرم لان الحلال لو ذبح صيدا في الحرم فادى جزاء ثم اكل منه لا شيء عليه
 اتفاقا لان وجوب الجزاء لقوات الامن الثابت بالحرم للصيد لا لحمه وقيد بالقتل لانه لو اكله محرما خلا
 بحرم الا التوبة وقيد بقوله من لحم الصيد لان ما اكل المحرم لو كان يرضع صيدا بعد ما كسره وادى جزاء لا شيء
 عليه اتفاقا لان وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى لان ما كوله لو كان لحم
 جزاء الصيد يضمن قيمة ما اكل اتفاقا وقيد بقوله بعد الجزاء لانه لو اكل منه قبل اداء الجزاء لا يضمن اتفاقا ليدخل
 ما اكله في ضمان ما قتل له لانه ان حرمة لكونه ميتة ولهذا لا يحمل تناوله بعد زوال احرامه فيكفيه الاستغفار
 كما لو اكله محرما اخر ولنه انه يتناول من محظورات احرامه لان عليه كون الصيد المذبوح ميتة احرامه والحكم
 كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة بخلاف محرم اخر فان حرمة تناوله لكونه ميتة لا لاحرامه ولهذا
 لم يحسن اكله للحلال ايضا **وليس في قتل غراب** اذ ما باكل الحبيف فلا يقتل غراب الذرع **وحداة وذيب وجبة**
وعقرب وفارة اهلية كاسلم وحشية **وكل عقور جزا** لما روي انه عليه السلام قال يقتل المحرم الفارة والغراب
 والحداة والعقرب والحية والذيب والكلب العقور فان قلت كيف تقوم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد ثم
 حرم بهذا الخبر قلت خصوا ولا بالنص القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر فجاء ذلك يجوز تخصيصه
 بالقياس وكيف يحرم الواحد واوجناه اي الجزاء في جزاءه وقيل **وقيل** وقال زفر لا يجب لانها مما تمسك في البيوت
 فكانت كالا هلى ولنا انها متوحشة بطبيعتها وممنوعة بقوامها وانباها فكانت صيودا **واش في جزاء**
وقراة ويجوز ومنه موزبه كانت او غيرها لا انها ليست بصيود ولا متولدة من الصيد **ونجسه**
في السبع الا اذا اصال اي حمل الا يصال الاذي يعني يجب الجزاء بقتل السبع الغير الصايل عندنا
 وقال الشافعي لا يجب لان اسم الكلب يتناول السبع لانه فيكون من المستثبات ولنا ما روي ان
 عمر رضي الله عنه قتل سباعا فاهدي كلبا والكلب لا يتناول السبع لانه وعرفا وانما يجب الجزاء الصايل
 لان تعرضه حينئذ لدفع الاذي لا للصيد والمحرمانا منع عن الصيد وفي المحيط ان امكن دفع الصايل
 بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وكذا اذا كان الصايل حملا الا انه يضمن لما كره قيمته لانه لا ذن له من
 جهته بخلاف العبد الصايل اذا قتله المصول عليه بالسيف لا يضمن قيمته لما كره لانه لا ذن له من
 في حق نفسه وكذا لو ارتد فقتل ولا ينظر الى حق ما كره **ويجب في الصبيغ** لقوله عليه السلام الصبيغ صيد
 وفيه الكرش واوجنا فيه اي في قتل الصيد حال كونه غير ما كوله **قيمة لا تجا وزد ما** اي قيمة شاة

لا ما بلغت

لا ما بلغت

لا ما بلغت

لا ما بلغت

لا ما بلغت اي قال رضى عليه قيمته بالغة ما بلغت كما لا كوله لان كلاهما اصطاده محرما ولنا
 ما روي في الصبيغ فلما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يزداد عليها **ويقتدى** بما شاع من قلة ولم يقدّر
 الصدقة في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة في قلة كسره وفي قملتين قيمة من يرو في اكثر نصف صاع من يده
 لان في ازالة انما ارتفاقا قيد به لانه لو قتلها من غير يد لا شيء عليه والقاء قلة كقتلها وكذا اوضح الثوب
 في الشمس ليقتل حرمها ولو وضعه ولم يقصد به القتل لا شيء عليه **وجزاة** اي ما وجب في قتلها صدقة
 لانها من الصيد وفي هذا قال عمر رضي الله عنه ترمق خير من جزاءه **ولو نزل اظلي على شاة فولدت تلحق**
ولدها بها يعني لا يجب بقتل المولود جزاء كما لم يجب بقتل المشاة لان الولد يتبع الام كما في الرقية والحريم
 لانه يعني قال الشافعي المولود تلحق بالظبي فيجب بقتله جزا لان الولد ينسب الى الاب وباكل المحرم صيد
 الحلال اي لحم صيد اصطاده حلال وذبحه ان قد صنعته اي لم يوجد من المحرم ففعل كاسم باصطباة
 او دلالة عليه لقوله عليه السلام لا بأس باكل المحرم لحم صيد **ويذبح الابل والبقر والغنم والدجاج**
والبط الاحل لا يذبح لانه ليس بصيود **وجزوا الحماة** اي ذبحها على المحرم **المسولة** وهي التي في رجلها ريش
 كالفارس او بيل وقال مالك يجوز ذبحها لكونها مستأنسة لا امتناع لها معها لبطها وضربها ولنا انها صيد لا
 متوحشة باصل الخلقة وممنوعة بخلافها وهذا الاستيناس عارض فلا يرفع الاستيناس الاصل **وتحرم الظبي**
السناسل لانه صيد باصل الخلقة ولا يسلط باستيناسه العارض كما لا يجزأ لانه باخذ حكم الصيد **وتحرم**
ذبحته يعني ما ذبحه المحرم من الصيد لا يحمل كلة المحرم ولا الغنم وكذا ما ذبحه الحلال في الحرم **مطلقا** اي
 سواء ذبحه لنفسه او لغيره وقال الشافعي يجوز لغيره اذا كان حلالا الا انه اذا ذبحه لغيره يقتل فعله اليه
 فصار كأن الحلال ذبحه ولنا ان الاحرام اخرجته عن اهلية الذكاة كما قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
 فصارت ذبحته ميتة كذبحته المحرم **والميتة** اي تناولها **او في الصيد** اي من تناوله عند ابي حنيفة للظن
 اي للمحرم اذا اضطر واحتاج الى اكل الميتة او الصيد **وتحريمه مكلفا** يعني قال ابو يوسف يجوز للمحرم المضطر
 ان يصيد وباكل ويكفر وهذا اهلون لان الكفاية تجمع ولا جابر لكل الميتة ولا في حنيفة ان في اكله الصيد كتاب
 محظورين محظورا الذبح ومحظورا كل الميتة لانه ميتة حلال او في الميتة ارتكاب محظور واحد وهذا اول وان وجد
 صيدا وماك مسلم باكل الصيد دون مال المسلم لان الصيد حرام حقا لله تعالى والمال حرام حقا للعبد فكان الترخيص
 لحق العبد **ومتحريمه** اي الفاطم ان كان مكلفا **يقطع النامي** من شجر الحرم وهو ما ينسب الى الحرم على الكمال بان
 يثبت بنفسه ولا يكون من جنس ما يثبت الناس حتى لو ائتمته الناس سواء كان ما يئتمه او لا يحمل قطعه لانه منسوب
 الى المالك وكذا لو ثبت بنفسه ولكن من جنس ما يثبت الناس بان ثبت بغير وضع فيها منهم **قيمتهم** اي قيمة المقطوع
 وقال مالك لا ضمان لانه يئتم بالنامي لانه لو قطع ما يئتم منه لضمان عليه اتفاقا لكونه في حكم الموات له ان قطع
 شجر الحلال كان جائزا للمحرم وكذا يجوز قطع شجر الحرم ولنا ان ثبت الحرم استحق الامن لقوله عليه السلام لا
 تخنل حلالا اي لا تقطع بياضا وان ثبت بنفسه في ملك انسان وقطعه قاطع فعليه قيمتان قيمة ما كره وقيمة
 اخرى لحق الحرم واذا ادى القيمة ملك المقطوع ولكن يتصدق به على الفقراء لانه ملك بغير حق محظور ولو
 باعه جاز مع الكراهة بخلاف الصيد فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته **وتحريمه** يعني حشيش الحرم
 يجوز بيعه عند ابو يوسف لان منع الدواب عنه مستعذر وقال لا يجوز لقوله عليه السلام لا تخنل حلالا
 فاذا قطعه الدواب باطلا فهو واجب للمسلمين لكونه لقطعه بالمناجل وحمل الحشيش من الحلال ممكن
 فلا ضرورة لان الضرر ترفع الثم ولا تسقط الضمان **ولا يقطع منها** اي من نبات الحرم **الاخر**

لا ما بلغت
 لا ما بلغت
 لا ما بلغت
 لا ما بلغت

لانه عليه السلام جوز قطعه ولا بأس باخذ كفاة الحرم لانها ليست بنبات وانما هي مودعه **ولم يحترم**
 المدينة اى لا حرم المدينة عندنا وقال الشافعي لها حرم وقطع شجرها حرام لقوله عليه السلام ان ابراهيم
 حرم مكة وانا احرم المدينة ولنا قول عائشة رضي الله عنها كان لا يحرم بالمدينة وحوش محسوكها
 وانا الصحابة لم ينقل عن احد منهم ايجاب الجزاء بقطع شجرها واخر قريمار واه من الحرم مكة من التحريم يعني
 اعظم المدينة **ويبطل بيع المحرم** صاده **وشراؤه** لصيد صاده محرم لانه ان كان مذبوحا يكون كالبيته
 وان كان حيا يكون تعرضا للصيد والحاكم ينفذ البيع ان كان المبيع قايما وان استهلكه المشتري منظران
 كانا البايع صاده حلالا فباعه محروما على البايع ان يكفر عنه وعلى المشتري ان يعطى قيمته لانه كان صاده
 محروما فليس على المشتري قيمته للبايع **وتحريم نكاحه** اى نكاح المحرم وقال الشافعي لا يجوز له قوله
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح وفي تزويج الحاكم بولاية الحاكم وجهان عنده ولنا ما روى عنه عليه
 السلام تزويج ميمونة وهو محرم وما رواه محمود على الوطى لان النكاح حقيقة في الوطى ويجعل الانكاح
 في الدلالة على فعله وضع في النكاح اذا رجعه يجوز اتعاقا **ونكح القارن بدين في كل ما فيه**
 اى في كل جنابة يلزم فيها **على المفرد دم** وقال الشافعي يلزم دم لان احرام القارن واحدا وسفر
 واحد فكذا جزا جنابته يكون واحدا ولنا ان احرام القارن واحد صورة لكنه متعدد معنى سبلة
 لعبادتين فيكون جنابته في احرامه جتايتين ولو قطع نبات الحرم فعليه جزا واحد لانه بدل المحل لا
 جزا الفعل قاله شيخ الاسلام **وتحريم الاحصار** بالعدو يعني ان منع المحرم مرض من المضى الى البيت
 يكون محصرا عندنا ويجوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو لان قوله تعالى فان
 احصرتم فما استيسر من الهدى خطاب للتي عليه السلام واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو ولنا ان الاحصار
 هو المنع والاعتبار لعدم اللفظ لا حصول السبب **فبعت المحرم** شاه لان المنصوص عليه هو الهدى وادناه
 شاه ليس المراد بعت الشاة بعينها لان ذلك قد ينعذر بل له ان يبعث قيمتها حتى يشتري لها شاه فتذبح في
 الحرم **والقارن دمين** لان المحصر القارن محتاج الى الضلعين لاسر امين معا ولو بعثهما ولم يعين احدهما للبحر
 او للعرمة لم يضر ولو اهل عريتين وسارا الى مكة يلزمه هدى واحد عن عرمة واحد اذا احصر لانه حين سار
 صار رافضا احدهما ولو لم يضر حتى احصر لزمه هديان اعلم ان المفهوم من المتن ان الشافعي ما ضاع في حرم
 الدين على القارن المحصر مع انه جعل احرام القارن واحدا اذا جنى في المسئلة المذكورة فوق هذا الفصل **ولو كان**
المحرم مائورا بالبحر وجبا عليه اى ابو يوسف الشاة على المأمور لا يضر امتداد الاحرام محصره فيكون خلاصه
 بالدم عليه **وهما على الام** لانه هو الذي وقع المأمور في الورطه فتخليصه يكون عليه وهذه المسئلة من
 الزوايد ولم ينفه عليه **المنع** في المتن ولا في الشرح **ولا يغير نكاحها في مكانه** اى مكان الاحصار وقال الشافعي
 يجوز لما روى انه عليه السلام احصر بالحديبية وذبح الهدى لها ولنا قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر
 من الهدى وهو اسم لما يهدى الى الحرم وما رواه لا يكون حجة لان بعض الحديثية من الحرم فاعله ذبح فيه
بالاواعدية يعني بواعد المحصر من بعثته بان يذبحها في يوم معين **في الحرم ثم يتحلل** **ويوجب ابو يوسف**
 على المحصر الحلق بعد ذبحها لانه عجز عن ما يبر المناسك ولم يعجز عن الحلق وهو من جملة ما ولها ان
 الحلق انما كان للتحلل وقد حصل التحلل بذبح هديه فلا حاجة الى الحلق **وهو اى دم الاحصار**
 يعني ذبحه قبل يوم النحر جازي عند اى حقيقه **كالمحصر بالعرمة** يعني كما ان ذبح دم الاحصار في العرمة
 جازي قبل يوم النحر اتقا وعندها لا يجوز وانما قال مشيرا الى دم الاحصار لان دم المنعة والقارن موجب

ان كان محرم
فردا وكذا الثاني

من الهدى 9

ودون الهدى على ان كان
فما اذا كان من الهدى
في الطواف ما روى عن
سنة الطواف ما روى عن
احرام العرمة انما يوشى
التحلل عند ما استسلم
فصل

والزهد يا واهدا

بايام النحر اتقا ودم الجزا غير موقت اتقا وانما قال قبل يوم النحر لان دم الاحصار مختص بالمكان
 وهو الحرم اتقا لهما انه دم يتحلل به وقام مقام الحلق وهو قبل ايام النحر جازي فكذا ما قام مقامه خلاف
 دم الاحصار عن العرمة لان التحلل عنها بايتان افعالا غير موقت فكذا الذبح عن احصارها وله اطلاق
 قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى بلا اشتراط زمان واما اختصاصه بالمكان فعرف بان
 النص لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم **ولا يغير الصوم** يعني تحلل المحصر بالصوم غير جازي عندنا فيبقى محروما اذا
لو اعسر ما ردا عسر حيث عجز عن الهدى وقال الشافعي يجوز ان يقوم شاه وسطا بالطعام فيصوم بازاكل
 مذبوحا لانه عجز عن الهدى فيصوم مكانه كالممنوع ولنا ان الهدى لا يكون له بدل والهدى بدل عن الحلق او العرمة فلا
 يكون الصوم عنه بذلا **واذا تحلل المحصر بامر** **بالفضا** نفلا كان وفرضا وقال الشافعي لا قضاء عليه لانه ممنوع
 بعذر ليس من حقه فيه تقصير وفي احد قوليه ان القضاء ساقط عنه في النقل دون الفرض كذا ذكره صاحب
 والمذكور في الحواشي والوجيز ان لا قضاء عليه مطلقا وهو مختار المصنف فيقضي القارن المحصر عندنا حجة **وعجز**
 اما قضاء احدي العريتين فلا نه احرم لهما وتحلل بلا ايتان افعالا واما الاخرى فلا نه فابت الحج ومن فات عنه
 الحج لزمه ان يتحلل عن احرامه بالعرمة لان الاحرام الصحيح لا سبيل الى طريق الخروج عنه الا باحد التمكنين
 وهما عجز عن الحج فيتعين عليه العرمة **والفرد اى** ويقضي المحصر المفرد بالحج **وحجة وعمره** علته ظاهرة ما سبق
واذا زال الاحصار بعت الهدى فالمسئلة على اربعة اوجه اما ان لا يدرك الهدى والحج او لا يدركهما او يدرك
 الهدى دون الحج او على العكس فان كان لا يدركهما لا يلزمه التوجه لان مقصوده وهو التحلل يحصل بهديه
 ولم يذكر المصنف هذا القسم لوضوحه والقسم الثاني هو قوله **فان قدر على ادراك الهدى والحج** **فالتحلل** **فمضى**
 اى توجه لاداء الحج لرواى العرمة عنه ثم اذا ادرك هديه فله ان يصنع به ما شاء لانه ملكه **او الهدى وحده** اى
 ان قدر على ادراك الهدى دون الحج هذا هو القسم الثالث **تحلل** بذبح الهدى بعجز عن الحج الذى هو افضل
او الحج دون هذا هو القسم الرابع يعني ان قدر على ادراك الحج دون الهدى **اجنبا** اى التحلل وقال القدر
 لا يتحلل بل معنى لانه قدر على الحج الذى هو الاصل وبطل الخلف ولنا ان المضى او وجب عليه لضاع ماله
 لان الهدى ملكه وقد بعته لمقصوده وهو التحلل فاذا لم يدركه ولا يتحلل بذبحه يصنع ماله والمال حرمه كونه
 النفس فلو خاف على نفسه لا يلزمه المضى فكذا اذا خاف على هلاك ماله اعلم ان هذا القسم لا يستقيم في
 المحصر بالحج على قولها لان دم الاحصار موقت بايام النحر عند هاقم ادراك الهدى وانما يستقيم على قولنا
 حقيقه لان دم الاحصار غير موقت عنده واما في المحصر بالعرمة فيستقيم بالاتفاق لان دم غير موقت **ولا**
تحقق الاحصار بمكة **الا لمنع من الطواف مع الوقوف** يعني من عجز بمكة عن طواف الزيارة والوقوف
 بعرفة يكون محصرا اتقا وانما اذا عجز عن احدها لا يكون محصرا عندنا فلا يتحلل بل يمكن فيها فان قدر
 على الطواف دون الوقوف طاف وتحلل وعليه قضا حجة وان وقف وعجز عن الطواف يكون حيا ويبقى
 محروما حتى يطوفه وقال الشافعي يكون محصرا فيتحلل وعليه دم له اطلاق قوله تعالى فان احصرتم ولنا
 ما روى في حق المحصرين وهو قوله تعالى ولا تعلقوا روسكم حتى يبلغ الهدى محله يعني الحرم جعل بلوغ الهدى
 غاية للنهي وهذا يدل على ان الاحصار تحقق خارج الحرم **فصل في العرمة ولا نفرض العرمة**
 وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام العرمة فريضة كغيرها الحج ولنا قوله عليه السلام الحج
 فريضة والعرمة تطوع وانما غير موقت وهذا يدل على نفيها وما رواه محمود على ان معناه العرمة
 مقدرة بافعال كتحدير الحج بافعال توفيقا بينهما على ان الفريضة لا تثبت مع التعارض في جميع الاحرام

والطوائف والسعي والمحاق اقول في عبارته مواخذه لان هذه الاشياء اجزا للمعزة والكل يحرم اجزاء
لا اجزاء الكل ويمكن توجيه عبارته بتكلف وهو ان الجمع يحكي لا ما قال الجوهري الجمع ضد التقرب فتكون في
مقدرة في الضمير المنصوب يعني يجمع في المعزة هذه الاشياء ولو قال وتتحقق بالاحرام الى اخره لكان أولى
ولا تنوزل المعزة وتجوز في كل العالم في كل يوم بلا كراهة **الا يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق** لما روى
ان عابشة رضي الله عنها كانت تكرر في هذه الايام **فصل في الهدى** وهو ما يتقل من الذبائح من
النعم الى الحرم **هدى من الابل والبقر والغنم** وهذه الانواع متقولة ويجزى فيها النحر وهو من الابل ما ناله
خمس سنين ومن البقر اربع سنين ومن الضان اربع سنين **والجدع من الضان** وهو جمع ضاين وهو خلاف المعز
كل كب وراكب والجدع يفتح الذال المعجمة من الضان ماله ستة أشهر فيد بالضان لان الجدع من الابل هو ابن
اربعة سنين ومن البقر ابن ستة أشهر غير جائز لما روى انه عليه السلام قال ضحوا الشيا بالابل ان يصير عليكم
فانحروا الجدع من الضان والهدايا كالغضا بالان كلاً منها قربة تعلقت بالاراقة فتكون في الجواز كذلك
لا مطلق الا الذي لا يجوز في الهدى مقطوع الاذن ولا يحسن وقه طولا كان او عرضا انتهى عليه السلام
عن فضيلة كل منهما **وقطع رجبها اي ربيع الاذن** وهو مبتدأ **وتلثها او الزايد عليه اي على الثلث**
او على النصف وبه قال امانع وهو خبره اقول لو قال مانع وبه قال لان احسن لان الاراد اف
انما يكون بعد المشعر بعدم الخلاف وهذه اربع روايات عن ابي حنيفة في مقدار المقطوع من الاذن المانع
من التضحية وجه الاول ان الربيع قايماً مقام الكل ووجه الثاني ان الثلث كثر لقوله صلى الله عليه وسلم
في الوصية الثلث كثر ووجه الثالث ان الزايد على الثلث كثر ولهذا لا ينفذ في الوصية الا بالاجازة الورثة
ووجه الرابعة وهو قولها ان الزايد على النصف كثر حقيقة بالنسبة الى النصف لا اخر **مطلوع الذب**
والهدى ولا العورا والعجفاء المهر وله تضحية عليه السلام عن فضيلة هذه المذكورات **والعرجا**
التي لا تبلغ المنك فيده لانه عليه السلام قال حين سئل عن تضحية العرجا اذا بلغت المنك جازت
ولو نذر بدنه لم يخلص الابل وقال الشافعي يختص بدنه لان البدن غير البقرة لما روى عن جابر رضي الله عنه
انه قال كنا نضرب البدن عن سبعة والبقرة عن سبعة والعطف يدل على المغايرة فلا يفتاؤها لفظ البدن
هذا اذا لم ينوبها الابل وان نوبها اختصت بالابل اتفاقا **ولا عينوا البقر** فقد هاء اي لعدم وجدان الابل
وقال مالك اسم البدن صادق على الابل لان الضامه فيها اكثر يقال بدن الرجل اذا ضم وعند العجز عنها
تقوم البقرة مقامها لا شتر كما في الضامه **فيتخير اي التاخير** عندنا بين هدا الابل والبقر لما روى عن علي رضي
الله عنه انه قال **البدن من الابل والبقر ويخص ذبحها بالحرم** يعني قال ابو يوسف ذبح البدن المذكور ولا
يجوز الا في الحرم وقت الاجوز قيد بذبح البدن لانه لو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفاقا لانه اسم لما يهدى
الى الحرم ولو نذر جزوا وهو ما يذبح ليصدق بلحه يجوز في غير الحرم اتفاقا لقوله تعالى والبدن جعلناها
لكم من شعائره الى قوله العتيق ولما ان التذر مطلق فلا يختص واما الابه فوارده في بدن المتعة
والقران لا التذر ويجزى البدن **عن سبعة** لما روى انه عليه السلام قال شرك سبعة في بدنه نسل
فصد هم القرية يعني التذرية عن سبعة عندنا اذا قصد كل منهم التقرب الى الله تعالى ولو
قصد بعضهم التذرية لا يجوز عن الكل وقال الشافعي يجوز لان عدم قصد القرية عن بعضهم لا يمنع القرية
عن نواها ولنا ان الذبح في المسجد واحد فلا يمكن ان يجزى ويكون بعضه عن القرية وبعضه عن الغنم والعجاء
انما ذبحها يعني اذا اشرك سبعة في بدنه واختلقت جهات فصد فان قصد احدهم جزا الصيد والاخر ذبح القران

يجوز عن الكل عندنا وقال في الاجوز لان الذبح واحد لا يقبل التجزى ولنا ان الاراقة متحدة وهي القرية
واختلاف جهات القرية متعلقة بمن عليه الاراقة فلا يلزم منه التجزى في الاراقة **وتجيز الاكل اي اكل**
المتع أو القارن من ذبيحة المتعة والقران وقال الشافعي لا يجوز لان اكل من التسكين على حدة افضل
عنده وفي جمعها نقصان فيكون كل من الامين ذم جبر فلا ياكل منه كدم الكفار ولنا انه ذم شرك على
جميعه بين العبادتين في سفر فصار كدم الاضحية **ولا تجزى ذبحها اي ذبح ذبيحة المتعة والقران قبل يوم النحر**
وقال الشافعي يجوز لانه ذم جبر فيجوز تقديمه كقتله دما للكفارات ولنا انه ذم شرك فاشبه الاضحية
وتفضل قدامه في يوم النحر ذبح التطوع في الاصح قد به دفعنا ما قاله القدوري من ان هدى التطوع
لا يجوز قبل يوم النحر والاصح انه يجوز لان القرية في التطوع تتحقق بتبليغه الى الحرم فاذا وجد ذلك
جاز ذبحه في غير يوم النحر ولو ذبح فيه كان افضل لان معنى القرية في اراقة الدم اظهر والحاصل
ان الذم على اربعة اوجه منها ما يختص بالزمان والمكان كدم المتعة والقران ودم الاحصار عندها
ومنها ما يختص بالمكان دون الزمان كدم الجنائيات ودم الاحصار عندها ومنها ما يختص بالزمان
دون المكان كدم الاضحية ومنها ما يختص بالزمان والمكان كدم المنذور عندها وعند ابي يوسف
يتعين بالمكان **وهو كل منها اي من هدى التطوع** يعني يجوز ان ياكل المهدى والاغنيا منه لما روى
انه عليه السلام اكل من هديه هذا اذا ذبح في الحرم لان القرية انما تحصل بالاراقة فيه فيبقى اللحم
طيبا واما في غيره فالقرية انما تحصل بالتصدق فلا يجوز اكله لصاحبه ولا يغبر من الاغنيا ويجوز ذبح
بقية الهدايا كدما الكفارات قبل اي قبل يوم النحر لها واجبة جبراً للنقصان وتجييل الجابر اول
ولا يوكلم منها الا نفاصدا قات فلا ياكل منها الاغنيا ولا صاحبها **وتتبعين الحرم لذبح الهدايا** بالقوله تعالى
هدايا بالغ الكثرة **وتجيز التضيق على مساكين غير الحرم** يعني اذا ذبح ذم الجبر او الجنابة يجوز تصدقه
على مساكين غير الحرم وقال الشافعي لا يجوز لان الذبح انما شرع في الحرم توسعة على فقرائه فلا يصدق
على غيره ولنا ان الشرع عين الحرم ليقع الدم قربة على خلاف القياس لا للتصدق على فقرائه والتصدق
قربة محقولة المعنى لا اختصاصها بالمكان **ولا تحب التعريف بها اي الهدايا** وهو ما يذهب بها
الى عرفات بعلاقة من القلادة وغيرها لان الهدى انما ينبغي عن النقل الى الحرم لا الى عرفات ولوعرف هدى
المتعة أو القران أو التطوع فحسن لانه ذم شرك وتشهير اجود تحقيقا لمعنى الشعائر **ولا يغدر الا الدين**
بضم الباء جمع بدنه لان تقليد الشاة غير مستوف لما مر من ذم الشرك كدم المتعة والقران **لا الجبر والجنابة**
يعني لا يغدر ذم الجبر كدم الاحصار ولا ذم الجنابة كدما الكفارات لان السنن بها البقر ويفضل نحر الابل
وهي قايمة وهو قطع موضع القلادة من صدرها **وذبح البقر والغنم** مع اجتماعها لما روى انه عليه السلام
فعل كذا **وبنفسه ان عرف** يعني الافضل ان يفعلها بنفسه ان عرف ذلك لانه اقرب الى الخشوع **ويصدق**
علاها جمع جل وهو ما يلزم على الدابة وخطاها وهو ما يجعل على انفس البعير لان النبي عليه السلام امر
عليه بذلك **ولا يعلى اجر الجزار منها** لانه عليه السلام نهي عليا عن ذلك وتجيز ركوبها اي ركوب البدن
المضطر اي المسافر المضطر الى ركوبها لا مطلقا يعني قال الشافعي يجوز ركوبها اضطرارها او
لم يضطر لما روى انه عليه السلام رأى رجلا يسوق بدنه فقال عليه السلام ويحك لا ركوبها ولنا ان
الدابة بعينها خالصة لله تعالى فلا يصرف شيئا من عينها ومنافعها الى نفسه الا اذا اضطر وما
رواه محمول على حالة العجز دل عليه قوله ويحك لا تفعل كلمة ترجم وفي رواية ويحك وهي كلمة وعيد

لان عدم ركو به كان يفضي الى هلاكه **ويصح ضرب اللبني لما البارد** لينقطع لبنها كيلا يضر بغيره
الحلب اذا كانت قريبة من زمان الذبح **فان كانت بعيدة حلب وتصدق بلبنها** وان اشفع به
شرا او بيعا او دفعه الى غنى **صحته** لانها صارت بجميع اجزائها خالصة لحق الله فصرفه الفقرا فان
ولدت تصدق بولدها او دفعه معها **ولو عطي اي هلك في الطريق هدى تطوع سقط** عن المهدى
تعويضه لانه محل القرية وهو فاق **او واجب** اي عطي هدى واجب **وتعيب** بحيث يمنع الجواز كذهاب
العين والاذن ونحوهما وفي بعض النسخ او معيب على وزن مشيب عطف على قوله او تطوع **اعاض** عنه
اي اقام غيره مقامه لان الواجب باق في الذمة فلا يسقط عنه حتى يذهب محله **وضم** به اي بالعب
ما شاع لانه خالص ملكه او يد به يعني وعطيت بدنه في الطريق اراد به القيمة الى العطب **فان كانت**
تطوع نحوها وصيغ بدنها **قلادتها وضرب بها** صفتها اي ضرب بتلك القلادة صفة سنامها يعلم
الناس انها هدى مخصوص بالفقر دون الاعنيا **وتصدق بها على الفقرا او واجبه** اي ان كانت
الدية واجبا **عاض عنها وفعل** بتلك اي بالدية الاولى ما شاع لانه ملكه والله اعلم

كتاب البيوع البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي اما جمعه بغير
انواعه من بيع العيز بالعيز وهو المقايضة سمي بها لتساوي العوضين في العينة يقال فاقطان
اي متساويان وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع العين وهو المداينة وهو بيع مطلقا وبيع الثمن بالثمن
وهو الصرف **ينعقد البيع بايجاب** وهو ما ذكرنا ولا من لفظ بعث واشترى وقول وهو ما ذكرنا ايضا وفيه
اشارة الى ان البيع معنى يظهر اثره في محل عند الاجاب والقول حيث لم يقل البيع هو الاجاب والقول هو
ينعقد بمجرد الاجاب فيما اذا اشترى الاب من ابنه الصغير او باع منه بان يقول اشترى هذا من ابني فلان
بكذا او يقول بعث منه هذا بكذا فان الاب لو فور شفقتة اقيم عبارته مقام عبارتيين فلم يحتاج الى القول ثانيا
فيكون اصيلا في حق نفسه ثانيا عن الصغير حتى لو باع الصغير كانت العهدة عليه لا على ابنه بخلاف ما
اذا باع مال ابنه الصغير من اجني فبلغ الصغير كانت العهدة على الاب فاذا لزم عليه الثمن في صورة
الشغل من ابنه الصغير لا يبرأ من الدين حتى ينصب القاضي وكذا لا يقضه للصغير فيرد على الاب فيكون امانه
عنده كذا في القريد **بصيغة المضى فيها** حق لو كان احدهما مستقلا لا ينعقد وانما شرط صيغة المضى لان صيغة
المستقبل لا تدل على الوجود جز ما يفصل على الجهة فلا يدل على الانشأ واما صيغة المضى فالدالة على الوجود
فاذا لم يستحق الحيز به محل على الانشأ لضرورة تصحيح كلامه اعلم ان عدم انعقاد البيع بالمضارع فيما اذا لم
يوجد فيه نية الاجاب في الحال واما اذا وجدت ينعقد فان صيغته تحمل الحال كذا في الكفاية فان قيل
يرد على هذا ما اذا قال خذ هذا بالثمن فقبله المشتري ينعقد البيع بلا نية في الحال قلنا انه امره بالاختيار وليس
له ولاية الاختيار بالبيع الثابت اقتضا فكانه قال بعثك هذا بالثمن **وبكل لفظ يدل على معناها**
اي معنى الاجاب والقول اما في الاجاب فكقوله اعطيتك هذا بالثمن او جعلت هذا بكذا فانه في معنى بعث
واما في القول فكقوله اجرت واخذت وما اشبهها وقد يقوم القبض مقام القول كما لو قال بعثك
هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كذا في الكفاية **وبالتعالي** اي اعطا المبيع والثمن من الجانبين لا اجاب
وقبول مطلقا اي في فناء بئر السلع وحسابها في **الاصح** احسن ربه عما قاله الكرخي من انما ينعقد بالتعالي
اذا كان خميسا قليل الثمن لان العادة جارية فيه لا في النفس لكن الاصح انه جائز في الجميع لوجود التراضي
بينهما وهو المعين في الباب وقيل تكفي في التعالي لا اعطى من احد الجانبين كمن وضع قلما واخذ قلما

مقدرة به **وعين القابل** اراد به من هو في صدق القول مجازا لان القابل حقيقة لا يبقى فيه خيار القبول
في المجلس اي في مجلس الاجاب اعلم من ان يكون بالخطاب او بالرسول كما اذا قال لرسوله قل فلان بعثت بك
منه بكذا فذهب الرسول فاخرج فقال المشتري في مجلسه ذكرا اشترىنا او بالكتاب لان كلامهما سفير
فجلسه كجلس العقد بالخطاب فلو قال بعث هذا من فلان بكذا فبلغه الحين بغيرها فقبل لا يجوز لان شرط
العقد لا يتوقف **فان شاقبل** الاجاب وتم البيع **وان شارد** من غير ثمن **فان صغفه** وهو ضرب اليد على
اليدين البيع ثم جعلت عيانا في العقد فيد بغير ثمن لان ان قبل الاجاب ينقضي ثمنها كما اذا قال بعث
هذا من القين من بعثتم فقال المشتري قبلت احدهما بخمس فلا يجوز لان البائع قد يضم الجهد الى الردى
فيبيعها معا وفي تعييبها اوجه اضرار **الا بالرضا** استثناء من حكم مقدور مفهوم ما قبله وهو لا يبرأ قوله
ينقضي بها الا برضي البائع فيه فيصح قوله فيكون ذلك من المشتري في الحقيقة استثناء من اجاب لا قبول فاذا
رضي به البائع في المجلس يصح هذا اذا كان لمبيع من المشتريات لان حصة بعضه من الثمن تكون معلومة
واما اذا كان من الثمنيات كما اذا اضاف العقد الى عبيدين بالدين فقبل المشتري احدهما لم يصح وان رضيه
البائع لان الثمن منقسم باعتبار القيمة وقبول المشتري في بعضه كان كابتداء عقد بالحصة وانه لا يجوز
ونقصيل الثمن يعني اذا فصل البائع الثمن بان قال بعث هذين العبيدين بالثمن وهذا بالثمن فقبل
المشتري في احدهما يجوز اتفاقا واما اذا لم يذكر لفظ بعث مع التفصيل لا يجوز قبوله في احدهما عند الخيفة
ويجوز عند ما بنا على ان البيع يتكرر بتفصيل الثمن عندها ويكرر بعث معه عند كذا في التبيين **فان قام**
احدهما قبل القول بطل الاجاب يعني لو كانا عاقدين فقام احدهما فقبل بعه لا يجوز العقد لغيره
يدل على الاعراض فان قلت كان ينبغي ان يرجح من يحق القول على دلاله الاعراض قلنا بطل الاجاب بما يدل على
الاعراض فلا يؤثر الصريح بعده وكذا لو كانا واقفين فصار احدهما او كل الثمنين قبل لا يجوز في ظاهر الرواية
ولو كان احدهما في اداء الفرض فقبل بعد الفراغ منه او كان في ركعة من التطوع فاضاف اليها اخرى فقبل جاز
ويلزم حملها اي بحصول الاجاب والقول **فان خيار المجلس** اراد به غير خيار الروية والعيب بقرينة قوله
في المجلس لا سيما غير متعديين به وقال الشافعي لكل من المتعاقدين خيار الفسخ مادام في مجلسهما وليس للمشتري
ان ياكله ان كان طعاما قبل التفريق او قطع الخيار من كفاية لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار
ما لم يتفرقا ولنا قوله عليه السلام لا اضرار في الاسلام وفي ثبات الخيار لاحدهما اضرار الآخر
فلا يثبت والخيار بينهما رواه محمول على خيار القبول وتفرقها محمول على التفرق بين القول لما جاز في رواية
عن النبي عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما **ونكتي بالاشارة** في الاعراض لاجتماعها
لا يفضي الى المنازعة بعد معرفتها بالاشارة والاموال الدوية مستثناة من هذا الحكم فان بيع الخنطة بحسبها
لا يجوز بالاشارة **ويشترى في حقه معرفة المبيع** بما ينبغي اليها لان المعاملات شرع تقطع المنازعات
وجهاة قدره وصفه تفضي الى المنازعة وفي القضية هذا فيما يحتاج الى التسليم واما فيما لا يحتاج اليه كما
اذا اقران فلان متاعا عنده فاشتراه منه ولم يجر فامقداره جاز **وقد الثمن** ووصفه من جهة الجودة والبراء
لان تسليم الثمن واجب في العقد فجاءت تفضي الى المنازعة ايضا اذا كان في الذمة فنده لان كلامها اذا
كان مشار اليه لا يحتاج الى معرفته كما سبق بيانه **ولا تعيب الثمن** فيه اي في البيع الصحيح **ولم يثبت** الوهنا
للوصل بمعنى ان بين فان عيب الثمن قد انفق ما هو غير مصوغ من الذهب والفضة وقال الشافعي الثمنان
يتعنان بتعيب الثمن حتى لو تضرقا وعين كل منهما الدراهم ليس له ان يسلم على غيرها ولو هلك

قبل التسليم أو استحققت بعده أو قبله ينتقض العقد عنده ولا ينتقض عند نائبه بطالب التسليم مثلها عند التقديس
لأن ما هو موضوع منها كما يتعين التعيين بالثبوتات تتعين بالتعيين اتفاقا وقيدنا البيع بالصحيح
لأن التقديس يتعين في الفاسد من المصطفى أن التعيين صدر من أهله مضافا إلى محله فيعتبر كالمعتبر
في التقود في غير المعاوضات كالهبة حتى إذا هلك بطل الرجوع فيها فكذلك في المخصوص به حتى إذا أراد
الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز كالصدقة والشركة والمضاربة والوكالة فإن الدراهم المسئلة
إلى الوكيل إذا عينها الموكل فملكك يتحمل عن الوكالة ولو هلكك بعد البيع قبل التسليم بنفسك البيع
ولا يبقى الوكيل مطالبا بالتسليم مثلها من الحقائق ولست أنا أن التقود اثمان والأصل في جانب الثمن يجب في
الذمة لأنها وسيلة إلى الاعيان المقصودة والتعيين في الثمن مخالف ذلك وإنما تعينت في الهبة لعدم وجوبها
في الذمة كذا في المخصوص به إذا قامت عينها **وتعين نقد البلد** وهو ما يكون غالب الدواجن بين التقود المختلفة
للألف أي لاطلاق الثمن طلب الجواز البيع قدما أمكنا ولو باع إلى أجل معين بشرط أن يحطيه
المشتري أي نقد بدمج يومه كان البيع فاسدا **فان اختلف النوع في البلد** وكلها في الزواج مستنوبة
وفي المالية مختلفة **عقود** أي لا بد من تعيينه لأنه لو لم يعينه يقتضي إلى المنازعة المانعة من التسليم
وجوز بالحال وإلى أجل معلوم لما روي أنه عليه السلام اشترى ثمن موجد ودرهم لأجله درهمه
قيد معلوم لأن جهالة الأجل تقصد العقد وفي الدروضة لومات البايح لا يبطل الأجل ولو مات المشتري
حل للأجل لأن فائدة التأجيل أن يفرض في ثمن من المال فإذا مات من له الأجل تعبر بالثمن وكذا الذي
فلا يبيد التأجيل **والمشتري أجل سنة** تأنيده لمنع البايح السلعة أراد به عدم القبض للمشتري
المبيع مجازا لكون منعه سببا له **سنة الأجل** يعني إذا اشترى ثمن موجد إلى سنة غير معينة ولم يقبض
المبيع حتى مضت السنة فلا يشتري سنة أخرى بعد قبضه عند أي حيفه وفلا اليسر ذلك لأن
الأجل من وقت العقد ثم ولا أجل له غيرها فصار كما لو قال في رمضان وله أن التأجيل التوفية المشتري
بناخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فيعتبر الأجل منه بخلاف التأجيل إلى رمضان لأنه معين
وقد جاءه **وجوز بيع الجوز ببعض المتعدي** أي المختلفة الجنس **جرا** فاف وهو فارسي معرب أي كذا
وهو البيع بالحدس بلا كيل ووزن **وكيلا** لقوله عليه السلام إذا اختلف النوعان فيسوي كيف شئت وقيد
بالمجموعة لا بها لو كانت متحدة الجنس لا يجوز بيعها جزأ فالان تكون قليلة وهي مادون نصف صاع فيجوز جزأ
ويأثم ويجزى مجهول المقدار لأن هذه الجهالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبل
هذا إذا لم يحتمل الجمل الثقت والانا الزيادة أما إذا احتملها لا يجوز **بيع صبرة طعام كل قنير** بكذا
كل بدل من صبره ويرفعها حال من فاعل البيع أي قابلا كل قنير كذا **مجهول المجموع** صفة الطعام صحيح في فرد
أي قنير واحد عند أي حيفه لأن ما ساء وهو القنير الواحد معلوم القدر والثمن فيجوز البيع فيه وما
وراه مجهول القدر والثمن فلا يجوز فيه **والمشتري الخيار** عند أي حيفه **وأجازاه في الكل** أي في جميع
القنيران لأن زالة هذه الجهالة يبيدها بالكيل فلا تكون مانعة من صحة العقد كما إذا باع أحد العبدتين على أنه
بالخيار في تعيينه أحدها بقوله مجهول المجموع لأنه لو كان معلوما في مجلس تسمية جملة القنيران وبكيلها
جاز في الكل اتفاقا لأن الإعلام فيه كالإعلام في نفس العقد أطلق قوله والمشتري الخيار ولم يقل والمشتري
في ذلك القدر لأن الخيار ثابت له عنده سواء سمى جملة القنيران أو لم يسمها اتفاقا في تسميتها في المجلس فلا الثمن
كان مجهول المقدار في ابتداء بيع الصبرة وكان يحتمل أن يكون الثمن في ظنه أقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال

بتسميته ثبت له الخيار في عدم تسميتها فلان الصفة تفرقت على المشتري لأنه اشترى صبرة وانفرد
البيع على قنير **فاسد في صبرين من جنسين** وهو معطوف على قوله صحيح على معنى أن البيع فاسد يعني
إذا باع صبر في جنطة وشعبين مثلا كل قنير بدرهم مجموعها مجهول فسد البيع فيها عند أي حيفه وجاز
عندها وفي قطع معطوف على صبرين يعني البيع فاسد عند أي حيفه إذا باع قطع عن كل شاة
بدرهم ومجموعها مجهول وقال الأصحح لها في المسئلة مأمور من الدليل وله أن جهالة المبيع مانعة
وإنما يصح البيع في المسئلة الأولى في قنير واحد لتفاوت الصبرتين وفي الثانية في شاة واحدة لتفاوت
أفراد الشاة **وثوب** معطوف على صبرين مدارعه يعني إذا باع ثوبا بشرط الدراع كل دراع بدرهم
ولم يبين جملة الدرعان ولا جملة الثمن فالبيع فاسد عند أي حيفه للجهالة ولا يصح في دراع واحد
للتفاوت بين أحاد المدروع وقال الأصحح لما مر من دليلها قيدنا موضع الخلاف بقيدتين لأنه لو
بين جهالة القنران ولم يبين جملة الثمن كما إذا قال بعث هذا الثوب وهو عشرة أدرع كل دراع
بدرهم أو بين جملة الثمن ولم يبين جملة الدرعان كما إذا قال بعث هذا الثوب بعشرة دراهم كل دراع
بدرهم فالبيع جائز اتفاقا لأن بيان جملة الدرعان صار الثمن معلوما وبيان الثمن صار جملة الدرعان
معلومة كذا في الجامع الصغير لقاضي خان **وعشر أدرع** معطوف على صبرتين يعني البيع فاسد في
بيع عشرة أدرع من مائة دراع **من أرمائة** عند أي حيفه وقال لا يجوز قوله مائة متعلق ببيع
مقدرا مضاف إلى عشرة لهما أن عشرة أدرع من مائة دراع عشرها فصار كما لو اشترى عشرها وله أن
الدراع هنا استعبر للمدروع وهو موضع معين لكنه مجهول فإنه من أي موضع من الدراهم فيفسد
كما لو قال بعث منك أحد هذين العبدتين بخلاف عشر الدراهم لأنه اسم للتبايع لا للجزء المعين قبل
قوله من مائة قيد الخلاف حتى لو لم يقبل يفسد البيع اتفاقا فيصير ثمنه مائة مائة سهم من الدراهم لكن الأصح أنه قيد اتفاق
والبيع جائز عندها وإن لم يقل من مائة لأن هذه الجهالة لا ترفع لأن بينهما يكون من سهمين نصفان ومن عشرة
عشر كذا في الكفاية وله أن **سما** جاز يعني لو باع عشرة أسهم من مائة سهم من دراجار اتفاقا لأن السهم
اسم للتبايع الغير معين فكان صاحب عشرة أسهم شريكا لصاحب تسعين سهمهما فيأخذها من أي موضع
كان من الدراهم فلا يودي إلى المنازعة **ولو قابل الثمن جملة القنران** بأن يقال هذه الصبرة مائة قنير
بعثها مائة درهم فنقصت الصبرة عن مائة حين كملت **تخير** المشتري في أخذها **بالحدس** أي شاة أخذ
ما وجد من الصبرة بحسنة من مائة لأن القنران هو المعقود عليها ونقصان بعضها لا يفسد فيقسم عليها
الثمن **والفسخ** عطف على أخذها يعني إن شاء فسخ البيع لتفرق الصفة لأنه إنما رضي لشاة لأن سلم حملها
له فاذ لم يسلم تخير فإن زادت الصبرة عما ساء **رد الزايد** لأن القدر الزايد على المائة غير معقود عليه **أو كجملة**
ثوب أو أرض يعني لو قال هذا الثوب وهذه الأرض مائة دراع بعثها مائة درهم فنقصت عن الدراع المسمى **تخير**
في أخذها بالكل أو تنجزها يعني إن شاء المشتري أخذ الأدرع الموجودة بكل الثمن وإن شأته لكان الأدرع
في المدروع وصفه ولهذا تزيد قيمة الثوب بزيادة الدراع وتنفق بنقصانه والثمن لا يقابل الوصف
فإن زادت لم يرد يعني إذا وجد المدروع أكثر مما سمى فهو للمشتري بلاش لأن الوصف لا يقابله الثمن
ولا خيار للبائع كما إذا باع ماعيا فوجده المشتري سليما **أو كجملة** يعني لو قابل الثمن بجملة الدرعان
كان باع مائة دراع مائة درهم **وأجزأها** بأن يقال كل دراع بدرهم فنقصت عن المسمى **تخير** في الحصة

او التركة يعني المشتري انشا اخذ المدد وعحصته من الثمن وان شارك في الدرع وان كان وصفا
كاملا الا انه اصل من وجه لانه غير منتفع به بانفاده فلو افرد بها وقبول الثمن اعتبر حصة كونه اصلا
فانقسم الثمن عليها **او زاد** الدرع عن المسمى **في اخذ الجميع** اي يتخير في اخذ الجميع **على وفق**
الاجزاء او النصف يعني ان شا المشتري اخذ الجميع على وفق الاجزاء يعني كل دراع بدرهم وان شافى
لان الزايد لم يحصل للمشتري مجانا والزامه عليه بدون التزام غير صحيح فيتخير **فصل**
يدخل في البيع تبعا وبيع الثمار يدخل في بيع الدار وما بها لان البنائيات فيها ثبوت قرار فيتبعها
ومما يتبعها لان الانتفاع بالدار انما يحصل بالمفاتيح اراد بها ما يتبع الاغلاق المتصلة بالباب
لانها لو كانت منفصلة لا تدخل في الاغلاق ولا مفاتيحها وكذا السلم والسرطان كان متصلا به وان كان من حطب
وان لم يتصل لا يدخل كذا في الكافي وذكر في التبيين هذا في عرفهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل السلم
وان كان منفصلا لان يورثهم طبقات ولا ينتفع به بعد وفاته فان قلت طريق الدار لم لا يدخل في بيعها لان انتفاع
لا يحصل الا بالطريق قلت شرا الدار بدون الطريق قد يكون مقصودا اخذ الشفعة بها بخلاف اجارة
الدار حيث يدخل الطريق بدون ذكرها لان مقصود المستاجر ليس الا الانتفاع **وفي الاصل** الشجر اي يدخل
في بيع الارض لانه يشبه بنا الدار في القرار وليس لقراره حد معلوم وقيل لا يدخل الشجر الصغير لانه ينقل
وشجر غير منتم لانه يعلق للمطبخ **الزرع الا بالقسمة** اي لا يدخل في بيع الارض الزرع بدون ذكره كانه كالتناع
الموضوع فيها خلاف الحمل حيث يدخل في بيع الام وان اتصل للفصل لانه جزءها ومن جنسها فصار متعلقا وفي
شرح القندوري الزرع انما لا يدخل اذا لم يثبت بعد او ثبت فصار له قيمة اما اذا لم يثبت ولم يصير له قيمة يدخل
في الاصل **ولو اطلق شرا نخلة** اي لم يبين انه اشتراها للقطع او للقرار **ملكه** اي ملك ابو يوسف المشتري
عين النخلة **اعترى** اي ملكه ارضها لانها اصل النخلة تتبع لها ولو دخلت الارض في بيعها استمر ملكها الاصل تبعا
واذا حصد ارضها اي ارض النخلة في شراها بما يتدار غلظها لان الشجر اسم المستقر ولا قرار بدون الارض فتدخل كماله
افترى الشجرة لفلان تدخل ارضها وقالوا قسمها وفي الكتابية نقطة الشرا اهل الحجاز عمدونه واهل نجد بقصر ونه فيد الخلاف
الشرا لانه لو اشتراها للقطع لا تدخل الارض اتفاقا وان اشتراها للقرار دخل ما تحت الشجر من الارض بقدر غلظها
دون ما يفتقر اليه العروق اتفاقا **وهو المختار** يعني قول محمد رواية عن ابي حنيفة وهو المختار وفي التبيين لبيع
علاما يدخل ثوبه للبدلة عرفا فاشترى البايح بالجار ان شا اعطى ثوبه الذي عليه وان شا اعطى غيره لان الدار حكم العرف
كسوة مثله لا عينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البايح بشي اذا لم يكن له حصة من الثمن واكاف الحمار يدخل العرف
وفصيل الناقة وقلو الرمكة وحشش الاثان والعجول والحمل ان ذهب به مع الامر الى موضع البيع دخل فيه للعرف
والافلا **لو باع نصيبه من فاعلم العاقدين** بمقداره بشرط عند ابي حنيفة لان الجاهل مانعة من الحوائز
في اي ابو يوسف البيع مطلقا اي سوا علمه او لم يعلم لان هذه الحالة لا تنقض الى المنازعة لرضاها بذلك
وبشرط علم المشتري وحده من المبيع يصير له فيشترط علمه وهذا القولان روايتان عن ابي حنيفة ذكر المصنف
شرحه ان ثبات الروايتين من الروايد فلهذا سهر منه لانها المذكوران من محقق المنطوقه **وشرا الدار وما بها**
وهو سعة امام الدار **فاسد** عند ابي حنيفة لان النماجهول المتعارف **ويجوز** اي ابو يوسف لانه يراى به حق
المورد فصار كذا كذا **بها** اي يبيع الدار **بها** لانه يراى به ما هو المستحق للمالك من الطريق وقال في
لا يجوز لانه حق العامه ولو اشترى لرضا بشيها فاشترى قبل قبضها وقبضها اي قيمة الارض والشجر والثمار
مثلا اذا كان قيمة الارض والثمار والشجر اتفاقا اشتراها بالغير فاشترى ثمن قيمته الف فاستهلك البايح ثمرها

قبل القبض **يسقط** اي يوسف عن المشتري ربع الثمن وهو خمسا به وهما ثلثه اي ثلث الثمن
وهو ستمائة وستة وستون درهما وثلثا درهم قيد بقوله فاشترى قبل قبضها لان الثمن لو كان
موجودا وقت العقد بشرطه للمشتري ينقسم اثلاثا اتفاقا وقيد باستهلاك البايح لان الثمن لو
هالك لا يسقط من الثمن شي اتفاقا لانه ان الثمن يتولد من الشجر حقيقة حتى لو كان الشجر لرجل
والارض لآخر فالثمر لصاحب الشجر فينقسم الثمن اولا على الارض والشجر نصفين ثم ينقسم النصف
الذي اصاب الشجر عليه وعلى الثمر نصفين فيكون حصة الثمن من الثمر ربعا فيسقط ولها ان الثمر
تبع الشجر والارض جميعا لاستحالة تولد من احدها وحده فينقسم الثمن على الارض والشجر
فيصيب الثمن ثلث الثمن فيسقط **او ثمنين** يعني في الصورة السابقة لو اشترى ثمنين قيمتهما الفان
قتلته اي فيسقط ابو يوسف ثلث الثمن لانه لما انقسم الثمن على الارض والشجر فما اصاب الشجر وهو
الفان ينقسم بينه وبين ثمرتيه اثلاثا فيسقط ثلثاه وثلثا النصف ثلث الكل **وهما نصفه** لان الثمن
وهو الفان انقسم على الارض والشجر والثمرتين سوا فما اصاب الثمرتين وهو ربعان يكون نصفا
فيسقط نصف الثمن **ولا تدخل الثمرة** في بيع الشجر **الا بالاشتراط** اي بشرط المشتري ان تكون الثمرة له
لقوله عليه السلام من باع غلظها ثمره فالثمر للبايع الا ان يشترط المتنازع والورد وورق القوت والماس
وغوها كالثمار **ونوجب التسليم بقطعها** اي تسليم البايح الشجرة بقطع ثمرها وقال الشافعي لا يجب بل
المشتري ابقاؤها الى اوان الغطاف اعتبارا للعرف كما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع يستعمل
ولنا ان المشتري ما رضى باختلاف ملكه ملك البايح فوجب تسليمه ابتداء بحكم العقد لا كذلك
الاجارة فان المورث كان راضيا باختلافه او لا فامكن ابقاؤه بعد المدة لانه اسهل من الابتداء **وبحيز شرا**
خير المدا اي من الثمر بعد ثمره **مطلقا** اي سوا ظهر صلاحه ليشا ولا يبيد دم وعلف دوابهم او لم يظهر وسوا شرط
فيه القايح او لم يشترط كالمدرج وقال الشافعي لا يجوز بيعه قبل ظهور الصلاح اذا شرط فيه القطع لان
الثمار متعوضة للافات ولا يعتمد بالقدرة على التسليم اي الغطاف وبعد بدق يجوز بشرط او لم يشترط
ولنا ان الثمار قبل بدو صلاحها مال متقوم في الحال ومنفعة به في المثال فيجوز بيعها كالخشب والظاهر
من حال البايح الاذن في تركها على الشجر الى حين الانتفاع بها **وعجب قطعها للحال** ليقض ملك البايح عن
ملك المشتري **الا ان يرضى البايح بتركها على الشجر** الى الغطاف فيطيب للمشتري **الفضل** اي الزايد الحامل
فيها بسبب تركها لانه حصل بطريق مباح وان حصل الفضل في ذات الثمر بخير اذن البايح يتصدق به
المشتري لحصوله بطريق محظور ويعرف المقدار الزايدا بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الادراك
وما تفاوت بينهما يكون رايها وان كان قد تركها بخير اذنه بعد تناهي عظمها لم يتصدق بشي لان الثمر
ما زاد من الشجر بل تغير حاله بانضاج الشمس **وان شرطه** المشتري في العقد بتركها على الشجر **فان** البيع
شرط لا يقتضيه العقد واذا اطلق الثمر ثرا استاجر الشجر الى وقت الادراك فيطيب الفضل للمشتري لان الاجارة
بطلت لعدم التعارف فلم تصلح ان تكون متضمنة للاذن فيبقى الاذن فيها مقصودا اصليا بخلاف ما اذا اشترى
زرعا واستاجر الارض الى وقت الادراك فان الفضل لا يطيح لان هذه الاجارة فسدت لجهالة الاجل والفاصل
صلحت ان تتضمن الاذن لانها موجودة باصلها وفسادها سرى الى ما تضمنه من الاذن **واجاز** **تركها** **استأجره**
العظم يعني اذا اشترى فأكده تناهي عظمها ولم يبق الا النضج بشرط تركها على الشجر قال محمد يجوز لعقل العرف
وقالا لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا أحد المتعاقدين منعه والمتعارف شراؤها لا بشرط لا بشرط تركها

شراها

هذا هو الحق في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء
والتي هي في البيع والشراء

فقد تناهى العظم لانه لو لم يتناهى لا يجوز اتفاقا لان الاجزاء الزائدة بعد الترك كانت معدومة حال البيع
فيكون شرا المعجود مع الموجود فيفسد وقيد الترك لانه اشتراها مطلقا وشرط القطع يجوز اتفاقا
وبفسد باستتانا ابطال معلومه يعني اذا باع ثمرة في شجرها او بعد الجراد واستثنى منها اوطالا معلومه
لم يكن البيع لان الباقي بعد المستثنى مجهول وزنا قيد بالاطال لانه لو كان استثنى شجر معينا يجوز لكون
الباقي معلوما بالمشاهدة وما ذكره في المتن رواية الحسن عن ابي حنيفة واما في ظاهر الرواية فالبيع
صحيح لان المستثنى معلوم بالعبارة والمبيع معلوم بالاشارة وجماله قدرة لا تمنع الجواز الا ترى ان
بيعه مجاز في جابر **وكجوز بيع الباقي** وهو يشهد باللام والقصر واذا قلت الباقي لا يملك حقيقة
اللام كذا قاله الجوهري **الحلقة في قشره** الاخضر الجار والمجر ورجال من الباقي لا يملكها اي حال كون الحلقة
في سبلها لانه هو المقصود بالنسبة الى غلافه فلا يجوز بيع الحب في القطن والنواة في التمر ونحوهما فعلى
البائع تحليصها من القشرة وتسليمها الى المشتري وقال الشافعي لا يجوز وكذا الجوز واللوز والفسق وله
في بيع السنبلة قوله ان كذا في الهداية ولم يذكر المصنف قوله اما لا يضطر ارفيد او لما يذكر بعد ان الشرايف الروي
غير جازع عنده ويورد في البايح اجرة الكيال واجرة الدراع والوزان والعداد ايضا لان تسليم المبيع
واجب على البايح وهو يتحقق بالكيل وغيره **وناقد الثمن في روايه** يعني اجرة نقد الثمن على البايح في روايه
عن ابي حنيفة لانه هو المحتاج الى تمييز حبه من رديه وفي رواية اخرى عنه ان اجرة على المشتري لان تسليم
الثمن جيدا واجب عليه وذا انما يعرف بالنقد فيلزمه اجرة **والمشتري** اي يودي المشتري اجرة **وزانه** لانه هو
المحتاج الى تسليم الثمن وذا يكون بالوزن وسيله اي الثمن المشترك الى البايح او لا لتعين حق البايح في الثمن
تعين حق المشتري في المبيع لان الثمن انما يتعين بالقبض لا بالتعيين هذا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا
فالمشتري لا يسلم الثمن حتى يحضر البايح المبيع على مثال الراهن مع المرفق وكذلك بشرط في التيسر ان لا يكون
المبيع مشغولا بحق غيره حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع لا يكون تسليمها كذا في المحيط **وان تقايضا**
سلعتين او ثمنين يعني اذا اشترى سلعة بسلعة او ثمنين بثلث سلعة او ثمنين بثلث سلعة او ثمنين بثلث سلعة او ثمنين بثلث سلعة
وجده في بوف **منه** من استرد اذ السلعة **وحبسها عليه** يعني اذا سلم المبيع وقبض الثمن ثم وجده
في بوف ليس له ان يسترد السلعة ويحبسها بالثمن عندنا وقال قوله ذلك لان حق البايح كان جيادا ولم يصل اليه
وقبضه الزبوف جعل لا قبض فلا يجب عليه تسليم المبيع وله حبسه بالثمن ولنا ان الزبوف باعتبار اصلها
جنس حقه ولهذا يجوز قبضها في ثمن الصرف وباعتبار وصفها غير حقه ولما قبض الزبوف صار اخذ جنس حقه
باعتبار الاصل فلا يكون قبضه كذا قبض لغوات الوصف لان الاصل راجح الا ان له حق الرد يعيب الزيادة
وفي النكلة اذا كان الثمن موجلا ليس للبائع ان يمنع المبيع حتى قبض ويامر **برد مثل زبوف** او ثلثها
نفسا والمطالبة بحيا عند علمه يعني من كان له على اخر درهم جيادا فاستوفى زبوف على ظن انه جياد فالتلف
ثم علم انها زبوف قال ابو يوسف ويرجع بالجياد وفي الايراد قيد بالزبوف لانها
لو كانت ستوفة او رصاصا يرد اتفاقا وقيد بالاثلاف لانها لو كانت قائمة ببردها ويسترد الجياد اتفاقا
ووضع في العلم بعد القبض اذ لو كان عالما عند القبض بصفة المستوفى بسقط حقه عنده من جامع المختص
له ان حقه من جهة الجودة لم يصل اليه فلا يسقط طلبه كما لا يسقط اذا قصر الاصل لان قصده متخذ
لان قيمة الوصف ساقط عند المقابلة بحسبها فيرد عين الزبوف ان كانت قائمة ومثلها ان كانت هالكة لحياتها
ولها انه استوفى دينه بقبض جنس حقه والوصف تابع له فلما نقص قبض الاصل لاسترداد الوصف لم يجعل

الاصل بحالتيه فلهذا قلب المعقول ولم نجعله **احق بالمبيع** اذا مات مفسدا يعني من اشترى
شيئا وقبضه ولم ينفذ الثمن حتى مات مفسدا فالبايع لا يكون احق به عندنا بل يبيعه الغرماء ويقسمونه
وقال الشافعي هو احق ببيعه واخذ ثمنه قيدنا بقبض المبيع في الصور المذكورة فالبايع احق بالمبيع
اتفاقا فيمحل الخلاف بعد قبض المبيع وكان على المصنف ان يبيعه عليه لانه ان الثمن احد البديلين في البيع فاذا
تعذر تسليمه يثبت حق البايح في المبيع كما لم يقبضه المشتري ومات مفسدا ولنا ان البايح بالتسليم
ايطل حقه بخلاف ما اذا لم يقبضه المشتري لان البيع يكون محبوسا كالرهن والمرئ احق به من غيره
ونفس الثمن على الاصل **والزائد عند القبض** يعني زوايد المبيع قبل القبض مبيعة عندنا ولهذا
يملكها المشتري بواسطة تملكه على الاصل ويقسم الثمن على قيمة الاصل يوم البيع وقيمة الزوايد يوم
القبض فيصاب كلاهما من القسمة يكون ثمنه وقال الشافعي لا ينقسم من الثمن شيئا وهذا اصل مختلف فيه
يترتب عليه مسائل احدها قوله **فلو اشترى بخلاف ثمن معلوم** فاشترى اكثر منه قبل القبض اي من
الثمن وثانها قوله **او اردت قيمة جارية قبله** يعني لو اشترى جارية فزادت قيمتها قبل القبض
فقبلت اي قبلها قائل خطأ فمن مات اي عزما القائل قيمتها واختار مشتريها البيع اي امضاء وتعيين
القائل لا يحل الفضل فيها اي في المسئتين وقال الشافعي محل فيفسد فهو المشتري ما فضل عندنا مثالا في المسئلة
الاولى اذا كانت قيمة الثمن الحادث خمسة وقيمة الثمن عشر وكان الثمن الذي عشر قبيل فاذا قسم عليها الثلاثا
يصيب الثمن الحادث اربعة اقصر فينصف قبض عندنا لانه فضل عن الثمن الذي يكون ربا وعندنا محل ذلك
القبض وفي المسئلة الثانية مثالا اذا كان قيمة الجارية يوم البيع الف والزيادة اذ كانت قيمتها الف والزيادة
المشتري من قائلها الثمن لا تطيب له الالف الزائدة عندنا وتطيب عنده وثالثها قوله **ويقسم الثمن عليها** **على**
ما قبل قبضه اذا اولدت الجارية ولذا قبل القبض فقبضها المشتري يقسم الثمن على قيمة الجارية والولد عندنا
وقال الشافعي لا يقسم قدر **احدهما معيبا بالخصه** يعني اذا وجد باحدهما عيبا برده بحصته من الثمن عندنا
لا الام بكمه يعني قال الشافعي يرد الام اذا كانت معيبة بكل الثمن ويكون الولد بغير ثمن ورابعها قوله
ومنعها العيب للزيادة **المنفعة بعد** يعني اذا زاد الاصل بعد قبض المشتري زيادة منفصلة
قائمة متولدة منه كالولد ونحوه وكالارش والعقر فان كلاهما يبدل بعرض المبيع جعل كالمتولد منه ولو
وجد المشتري في الاصل عيبا لا يجوز رده عندنا بل يرجع حصه العيب لان رد الاصل بدون الزيادة
ينال الثمن يودي الى الربا وان ردها مع الام لا يجوز ايضا لان البيع لم يرد على الزيادة فصدا فلا يرد عليها
الفسخ وقال الشافعي يجوز ان يرد بكل الثمن ويملك الزيادة لان البيع لم يرد على الزيادة فيرد بالعيب
لانه لو كان بسبب فساد المبيع فالزيادة كيف ما كانت لا تمنع الرد والفسخ اتفاقا الا اذا كانت متصلة غير متولدة
كالبيع فالبايع يحبر ان شاخذه وضمن المشتري ما زاد وان شاخذه وضمن قيمة المبيع او مثله وقيد الزيادة بالمنفصلة
لانها اذا كانت متصلة بعد القبض وقبضه غير متولدة من الاصل كالصبي تمنع الرد اتفاقا وان كانت متولدة
منه كالسمن لا تمنع الرد اتفاقا لان الفسخ في الزيادة ممكن هاهنا تبع الاصل وقيد بالمنفصلة بالقائمة لانها
ان كانت هالكة باقية سماوية فلهذا الرد بالعيب اتفاقا وقيد بالمتولدة لانها لو لم تتولد من الاصل كالنسيب
لا تمنع الرد اتفاقا وقيد بقوله بعد لان الزيادة المنفصلة المتولدة قبل القبض لا تمنع الرد عندنا فان
شاردها جميعا او رضى بها جميع هذا خلاصة ما القينه **فصل** في ثمرات البيع للوكيل
بالبيع لا يجوز ابو يوسف للوكيل بالبيع هبة الثمن للمشتري بعد قبضه ولا الا برأيه اي ابرا المشتري

عن الثمن **ولا الخط منه** أي حط البعض من الثمن **ولا تلجئ له** أي جعل الثمن موجلا **ولا قبول حوالته** أي حوالته
المشتري بالثمن على من أحاله لأن هذه تصرفات في مال الموكل مستندة أضارده إذا كان الموكل مقلدا **وقالا**
يبيع ويضم كل الثمن للموكل في الحال لأن هذه التصرفات من حقوق العاقد فيملكها الموكل لأنه عاقد ويضع
ضرر الموكل بالتقصير وفي الخلاصة الخلاف في هيئة الثمن فيما إذا أطلق الموكل البيع وقال وهبت منك
ثمن هذا المبيع ولم يشتر الوكيل الثمن المقبوض أما إذا أشار إليه لا يجوز اتفاقا وصنع الخلاف في الوكيل بالبيع
وقيد إلا برأيه أن يكون عن الثمن لأن الوكيل لو كان بالشرا وأبرأه البايع عن عيب المبيع يجوز اتفاقا أذ ليس
فيه ضرر للموكل لأنه مخير بين شراؤه بالعيب وإن شاهده على الموكل **ولو أقاله** أي الوكيل بالبيع العقد
صح قيد به لأن الوكيل بالشرا لا يملك الإقالة اتفاقا هذا إذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم أقال لا يصح ولا
إذا كان على الوكيل دين لرجل فأحاله على المشتري ليأخذ الثمن ثم أقال لا يصح لأنه بالحالة صار قسما
دينه وضامنا وبأقالته أراد إسقاطه فلا يعتبر كذا في الخلاصة **ولا يسقط الثمن عن المشتري** إذا
أقاله الوكيل لأنه أضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري إلا أن الإقالة لما كانت عنده بيعا صار
الوكيل مشتريا من المشتري المبيع فكان الوكيل مديونا للمشتري مثل الثمن الأول **واسقطاه والزمه الوكيل**
لما من أنه عاقد فيصح تصرفه فيضمن الثمن للموكل **ولو وكل بشر** موصوف غير عين فاشترى أي الوكيل ذلك
الموصوف من غيره أي من غير أن يؤول الوكيل عند شراؤه أنه له أو للموكل يعتبر بقوله أي أبو يوسف وجعله
أي محمدا اشتراه **لأنه كبل** قيد بقوله غير عين لأنه لو وكله بشر معين يكون للموكل اتفاقا إذا كان غالبا وإن
صرح أنه اشتراه لنفسه لأن فيه عزل نفسه وهو لا يملكه في غيبة الموكل حتى لو كان حاضرا وصرح به يكون للموكل
قيد بقوله من غير نية لأن الوكيل والموكل لو تصادقا على وجود النية للموكل عند العقد يكون كمن يولي اتفاقا
وإن تكاد يافصم العقد اتفاقا كذا في التبيين له أن الأصل في تصرفات العاقد أن تكون له ما لم ينو عاقد
غيره ولا في يوسف أن الشرا المطلق محتمل أن يكون له والموكل على الشرا فيصك العقد كما حكم عند تكاد هما
اتفاقا اعتمادا على الظاهر **ولو باع متاعا فقبضه المشتري ولم ينفذ الثمن فوكل البايع من يشتريه له** أي
يشتري المبيع للبايع **بأقل ما باعه** أي ثمن يكون أقل قدر من الثمن الذي باع به الموكل بطل أبو يوسف **لو كان**
فيكون المبيع للموكل **وجعله للأمر** أي جعل محمد المبيع للموكل بحقد فاسد هذا يدل على أن الوكيل صحيح عنده
أيضا في هذه المسئلة أعلم أن هذا الخلاف مبنى على أصل مختلف فيه وهو أن الوكيل بالمال يملك الموكل ما اشتريه
كوكيل المسلم الذي بشر المحرر جازر عند أبي حنيفة خلافا لما ذهب إليه في الفصل الذي هو عيب هذا الفصل ما شر
البايع لهذا الشرا ترك جازر فلم يبيع فوكيله عند أبي يوسف وصح عند أبي حنيفة وكل منهما مروي على أصله لكن
مختلف بينهما وقال لو اشتراه الموكل بأقل مما باعه يملكه فاسدا فكذلك إذا وكل به بخلاف الوكيل بشر المحرر
فإن الموكل لو اشتراه لنفسه يملكه أصلا فيبطل توكيله قيد بتوكيل البايع لأنه لو اشتراه لنفسه بأقل مما باعه
لم يجر اتفاقا وقيد الوكيل بالشرا بأقل مما باعه لأنه لو وكله مطلقا جازر من أوده بأقل اتفاقا وقيد
بالأقل لأنه لو وكله بأن يشتري عبد بالثمن الأول أو بالثمن منه جازر اتفاقا وقيد بقوله قيد الثمن
لأن التوكيل المذكور لو كان بعد جازر اتفاقا وقيد بالأقل بأن يكون قيدا لأن الثاني لو كان أقل من
الأول سعل جازر اتفاقا كذا في الخلاصة ونمجه أي البايع من **بأقل ما باعه** أي من الثمن الأول
فإنه الثمن سوا اشتراه من المشتري أو وارثه أو وكيله لأن كلامهما قايما مقام المشتري في بيع تلك
العين بحكم الارت والاذن وأما إذا مات البايع واشترى وارثه هكذا يجوز لأنه لم يبرث عنه هذا الشرا

فصار كالأجنبي فلا يجوز أيضا لمن لا تقبل شيئا دته للبايع كولد أو زوجته أو غيرها إن يشتري ما
باعه البايع هذا الشرا لأن شراؤه لشراؤه لا اتصال منافع المال بينهم عند أبي حنيفة وقال أصحابه
يجوز لغير عبد للبايع ومكاتبه لأن المال متباينة بينهم بخلاف العبد والمكاتب لأن كسبهما مملوئهما
وقال الشافعي يجوز شرا ما باعه بأقل منه قبل نقد الثمن وفي العيون للأمام أي للثمن هذا إذا لم ينقص
المبيع بعيب لأنه لو انقص بأقل من الأول جاز اتفاقا ولو باع بألف نسبة سنة ثم اشتري به نسبة سنتين
فأنه فاسد لأن الثمن الثاني في حكم الأقل قدره أنه انقص صدر من أهله مضاعفا إلى محله فيجوز كما لو
اشترى بمثل الثمن الأول أو بأكثر ولنا أن في هذا العقد شبهة الرافعة لجور بيبانه أن الثمن الأول وهو
الف مالا كان بعرضية الزوال لاحتمال أن يرد المبيع بعيب فيسقط الثمن وإذا اشتراه بتسعة مائة ناك ذلك
الملك فصار كأنما اشتري المبيع ومائة فيفسد خلاف ما لو اشتراه لخاله عن المشبهة لأنه إذا اشتراه مثلا
بألف ومائة جعل الألف في مقابلة والرايد في مقابلة المبيع **ولو باع بدرهم منعناه من شراؤه بدرهمين**
أقل قيمة منها أي من الدرهم قبل قبضها أي قبض الدرهم وقال في يجوز قيد بدرهمين لأنه لو اشتراه بعرض يكون
قيمته أقل من الثمن الأول يجوز اتفاقا وفي المحيط لو تعينت الدرهم عند المشتري يجوز لأن نقصان الثمن يجعل
بازالجزء الثاني فيصير ثرا الباقي مثل منه اختيارا للجواز له القياس وهو أن جنسها مختلف فلا يجري فيه
ربا ولنا أنها جنس واحد باعتبار القيمة وقضا الدين فيجرم اختيارا ولو باع المولى نفسه عبده منه أي
من العبد جازر بنية معينة **فهلك قبل القبض** واستحقها مستحق قبل القبض أو بعده قال محمد **يرجع**
عليه أي المولى على العبد **بقيمتها** **وقالا** يرجع عليه بقيمتها له أن يبيع نفسه العبد منه اتفاقا والجلالة
بدل العتق فإذا عجز عن تسليمها تقوم قيمتها ما قاما كما في النكاح والخلع ولها أن الجارية بدل العبد فإذا
عجز عن تسليمها بهلاكها قبل القبض يرجع البايع عليه بقيمتها كما إذا اشترى الجارية فهلك قبل القبض
يرجع البايع عليه بقيمتها لا بقيمة الجارية **ولو دفع أحد مشتريه كل الثمن لغيره الآخر** أي المشتري الآخر
حكم له أي أبو يوسف المشتري الحاضر يقبض نصيبه دون نصيب الآخر وعدم رجوعه أي الآخر بما أداه عن الآخر
لأنه لم يكن وكيل عنه وقد تبرع بما أداه من نصيبه فلا يرجع عليه بشي ولا يحبس نصيب الغائب عن المبيع
كخذ ما أداه من حصته إذا حضر ولا يحبس البايع على قبول ما أداه الحاضر **وخالفاه فيها** يعني قال أصحابه
يقبض كل المبيع إذا دفع كل الثمن ويرجع على الغائب ما أداه من حصته وكذا يحبس نصيب الغائب لأجله ويجبر
البايع على القبول لأن الحاضر اضطر إلى دفع حصته الآخر يتمكن من قبض نصيبه إذا كان للبايع حبس المبيع
بقبض كل الثمن فيرجع عليه كالموكل بالشرا إذا أدى الثمن من ماله وقابلة الخلاف تظهر فيها إذا قبض الحاضر
العبد كان له أن يحبس نصيب الغائب حتى يستوفي ما نقد عنه ولو حبس لا يصير غاصبا في قوطها ويصير غاصبا
في قوله من الحقائق **ولو اشتري المفسر عبدا فحسبه البايع للثمن فاعتقه** المشتري قبل قبضه حكم أبو يوسف
بأن يستسعا البايع أي أن يطلب البايع سعاية العبد له في قيمته ورجوع العبد به أي ما أداه بالسعاية
على المشتري **وقالا** يستسعي البايع العبد وضع في غير المقبوض أو في المقبوض لا يستسعيه اتفاقا بل للثمن
على المشتري من الحقائق له أن مالية العبد احتسبت عند العبد فيلزم بالسعاية عليه كالعبد المهرن
إذا اعتقه لراهن المعسر ولها أن الضمان إنما يجب بالتعدي ولا تعدي من العبد فلا ضمان عليه وأما
حق المهرن أقوى من حق البايع ولهذا لا يبطل حقه إذا أعاده الراهن ويطلب حق البايع في المحبس عنه
إذا أعاده المشتري **ولو أمر عبدا فارقا بالرق رجلا بشرائه** يعني إذا قال له اشترني فاني عبيد لهذا البايع

فاشتره فدفع الثمن وغاب البايع بحيث لا يعرف موضعه فظهر حرامه اي ابو يوسف الشري من الرجوع
على العبد بشئ وقال لا يرجع عليه به اي على العبد بالثمن ثم هو اي يرجع العبد على بايعه ان ظهر به قيد
بالامر والقرار كانه لو امرع بالشر او لم يقر واقص ولم يامر لا يرجع على العبد اتفاقا كذا قاله الثوري في قوله
للبايع لانه لو كان حاضر لا يرجع عليه بالثمن ولا شئ على العبد اتفاقا وقيد بمحالة موضع البايع لانه لو كان حيا
كان في حكم الحاضر لانه ان العبد لم يوجد منه سبب الرجوع من الكفالة وغيرها فلا يرجع عليه كما لو قال العبد
ارفضني فاني عبده ولها ان البيع معاوضه وهو يقتضي سلامة العوضين والمشتري انما قدم على الشرع محملا
على كلام العبد فلم اعتبر جهته صار العبد ضامنا للثمن عند التعذر في استيعابه من البايع دفعا للضرر عنه بقدر
الامكان ولهذا قالوا اذا قال البايع للمشتري قيمة متاعى كذا فاشتره بنا على ذلك فظهر خلافه فله الرجوع
التعذر وهذا هو الصحيح وكان صدر الاسلام يفتي به كذا في النهاية والتبيين بخلاف الرهن لانه لا يشترط
معاوضه ولم يجعل العبد باقرا ضامنا سلامة العوض ثم اذا ضمن العبد يرجع على البايع لانه في
دينه عليه وهو مضطر فيه كعبر الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن يرجع على الراهن فان قلت كيف
تصور هذه المسئلة على قول ابي حنيفة فان الدعوى شرط عند قبول الشهادة بالحيدة والتناقص من
من العبد كمثل صحة الدعوى قلنا التناقص معفو عنه لان المولى قد يستبد بالعق وحق الحال على
العبد فيقر بانه رقيق ثم اذ اعلم عتقه فادعاه تسمع دعواه كالمختلعة اذا اقامت بينة ان زوجها
طلقها تسمع دعواها كذا في الخاتمة **فصل في الاستبراء وما يتبعه يستحب لبايع امته** يعني
لمن يريد بيع امته الموطوء ان يستبراء او هو طلب براءة الرحم بحيث يترك الوطى ولم يوجبه اي استبراء البايع
وقال مالك يجب احتمال ان تكون حبل ولنا ان ملك البايع قائم وهو يقتضي جواز وطئها واما المشتري فاما لونه
الاستبراء لان ملكه حادث والشرع لم يجوز فيه الوطى الا بعد فراغ رحمها وهو بالاستبراء وما ذكره من الصيانة
محصل بالاستبراء المشتري وهو واجب عليه اذا تقابلا قبل القبض يعني اذا باع جارية ببيعان تامم تقابلا قبل
القبض فعلى البايع الاستبراء عند ابي حنيفة خلافا لما قيد بقوله اذا تقابلا اشارة الى ان الخلاف فيما اذا
باع الجارية ببيعان تاما لان البيع لو كان بالخيار لا يجب الاستبراء اتفاقا وقيد بقوله قبل القبض لانها اذا
تقابلا بعد بيعها تقابلا كذا في الخاتمة لها ان الاقالة فسخ من الاصل فصارت كأن لم تنزل عن ملكه فلا
يجب عليه الاستبراء ولنا انها فسخ في المتعاقدين وبيع جديد في حق ثالث والجارية تالها فيثبت
فيها شبهة تجدد الملك فيجب الاستبراء احتياطاً **ونفيها عنه** اي الاستبراء عن المولى لزوجها (اي لزوجها)
امته وقال في من يجب عليه الاستبراء لو روى عن النبي عن سفيان حماد بن زرع وغيره ولنا ان الزاني غير
محترم فلم يعتبره الشرع زرعاً لا تقطاع النسب فلا يكون ساقياً بالوطى واجزأ له وطئ من تفرقة الخيض
الا بايس قبل حولين يعني من اشترى جارية فارفع حبيبها من غير ان تكون ايسة من الخيض جاز وطئها
عندنا قبل ان يمضي حولان عليها وحدث كونه ايسة ان تبلغ خمساً وخمسين سنة وقال في لا يجوز لان الولد
لا يبقى في البطن اكثر من حولين فلا يجوز قبل مضيه لاحتمال الحمل ويجوز بعد ظهوره الخاوعته **فحرم**
اربعة وعشرين في رواية يعني روى عن محمد انه قال ينتظر لها اربعة اشهر وعشرين لا تقامه فراغ
الرحم من المرأة الحرة المتوفى عنها زوجها ونصبها في اخرى يعني في رواية اخرى عنه انه قال ينتظر شهرين
وخمسة ايام لانها يعرف فراغ رحم الامه المتوفى عنها زوجها **وهاتلثة اشهر** لا تقامه الايسة والمغيرة
والنقد بالحولين **واية عن ابي حنيفة ومثمنها من اذ يبعني من اشترى جارية من عبده الماذون له**

في التجارة **المديون** يدين مستغرق للرقبة **وقد حاصت عند** اي عند العبد **مشتريها بعد قبضها**
عند ابي حنيفة وقالا لا يكتفي بحبضها عند العبد ولا يستبرأها فيد بالمديون لانه لو لم يكن مديونا
لا يجب الاستبراء اتفاقا وقيد بقوله حاصت لانها لو لم تحض يجب الاستبراء اتفاقا وهذا بناء على ان
الدين المستغرق للماذون يمنع ملك المولى في اكسابه عنده ولا يمنع عندها وسيجي بيانه **ولو اشترى**
مكاتبه اخيه فحاصت ثم عجز فردا المكاتب الى المولى فعلى المولى استبراء اوها عند ابي حنيفة
خلافا لما قيد بالاخت اشارة الى ان كل من له قرابة متوسطة كذلك واحترار اعز كل من لها قرابة
قريبة كالولد حتى لو اشترى المكاتب امه وان علت وابنته وان سفلت فحاصت عنده لا يستبرأها
المولى اتفاقا وهذا الخلاف مبني على ان القرينة المتوسطة للمكاتب اذا اشترىها تصير مكاتبه لمولاه
عندها والمكاتبه اذا عجزت لا يجب على المولى استبراءها ولا تصير مكاتبه عنده وصارت كالاجنبية
للمكاتب فاذا عجز وردا الى الرق حدث الملك فيها للمولى فيجب عليه الاستبراء وفي الحقايق لو اشترى
محاربه من الرضاع يجب الاستبراء اتفاقا لعدم تكاثره عليه **ويكتفي بحبضها في يد البايع** يعني
من اشترى جارية فحاصت في يد البايع قبل قبضها قال ابو يوسف يكتفي بشك الحبيصة لان رافقها
عرفت وقال لا يجب عليه استبراءها بعد القبض لان ملك المشتري قبله كان على شرف الزوال وانما تأكد
بالقبض فيعتبر حبيبها بعدد وعلى هذا الخلاف اذا اشترى جارية من امرأة او من بايع حره عليه
وطئها او جاريه بكر او اكساب **المبيعة التي ماتت قبل القبض للمشتري** يعني من باع امه ببيعاً صحيحاً
فاكتسبت اكساباً فملكك عنده فالاكساب للمشتري عند ابي حنيفة وكذا اذا باع عبداً **وقالا للبائع**
لان البيع لما انتقض يملك المبيع جعل كان لم يكن فبين ان الكسب على ملك البايع وله ان المبيع كان
للمشتري فاكسابه تكون له والانتقاض ورد على محل العقد لا في اكسابه قيداً بالبائع الصحيح من اكساب
المبيع البيع الفاسد للبائع اتفاقا اذا رد المشتري المبيع قيد بالاكساب لان زوالها المتصلة والمنصولة
للبائع اتفاقا وقيد بالمبيعة لان اكساب المهرهونه الحاصلة في يد المهرهون له لا تكون للواهب اتفاقا واكساب المغصنة
ان ضمن الغاصب اتفاقا وقيد بالتي ماتت لانها لو لم تمت وتم العقد بالتسليم للمشتري اتفاقا من الحقايق **ولو اقر**
ان حمل جاريته من فلان فكذب به ثم ادعاه المولى فهي اى دعوة المولى باطله عند ابي حنيفة **وقالا صححة**
لان المقر له لما كذب جعل الاقرار كأن لم يكن فيصح دعواه وله ان الاقرار بالنسب لا يبطل بتكذيب المقر له لعدم
احتمال النقص من اقر بحرية عبد في يد اخر فكذبه المالك لا يبطل اقراره حتى لو اشتره المقر يعتق ولا تنفع دعواه بعد
ما اقر بالحمل لعينه اقول ليراد هذه المسئلة في كتاب البيع غير مناسب لعل ترجمته بان مولى جارية اذا اراد
بيعها بيع عنده ولا يصح عندها ولو وطئ البايع امته المبيعة قبل التسليم الى المشتري فالثمن كامل عند
ابي حنيفة **ولا شئ عليه** اي لا يجب العقد على البايع وهو احر الوطى لو كان جازراً وقيل مهر مثلها وقيل في المهر عشر
مهر مثلها ان كانت بكر او نصف عشر ان كانت ثيباً وفي الامة عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه ان كانت ثيباً
ان لم ينفصها بان كانت ثيباً وقسمها اي الثمن على العقر الواجب للبائع والقيمة اى قيمة الجارية واستقطا
ما اصابها من العقر مثلاً اذا كانت قيمتها الف والعقرها مائة ينقسم الثمن على احد عشر سهماً فيسقط سهم واحد
عن المشتري اقول الجملة المنفية كانت من الاوضاع الموافقة وانت ترى ايرادها في موضع الخلاف فان
قلت الخلاف عرف من قوله فالثمن كامل والجملة المنفية تأكيد له قلت لو كان كذا الماذون كرها بالواو او لاها
موضع الفصل حينئذ وان نقتضها فهو اي الثمن مقسوم عند ابي حنيفة على المقضان من قيمتها بزوال البكارة

وعلى قيمتها أي قيمتها ناقصة **فيسقط ما أصابه** أي أصاب النقصان مثلا إذا كانت قيمتها بكذا ما يبيع
 وقيمتها بكذا ما يبيع سقط ثلث الثمن من غير اعتبار العشر ولا خيار له كذا في الأصل والزيادات وعن أبي حنيفة أنه
 الخيار وكثير من مشايخنا اختلفوا هذه الرواية كذا في الحقايق **وإدخلا الأقل في الأكثر من النقصان**
والعقر وقسماء أي الثمن على الأثر وقيمتها واستقطا ما أصابه أي أصاب الأكثر مثلا إذا كانت قيمته
 الجارية ألفا والثلث ألفا ونقصان البكارة مائة والعقر مائتين يقسم الثمن على قيمتها ناقصة وهي تسع مائة
 وعلى الأكثر وهو مائتان فيصير أحد عشر سهما فيسقط سهما من وجب الباقي لغيره أن منافع البضع
 كالجزء منها ولهذا لو وطبها المشتري ثم ظهر عيبها لا يجوز ردها فيسقط بالانقضاء من الثمن كسائر
 أجزائها وله أن منافع البضع ليست بمال فلا يقابلها شيء من الثمن **ولو استعمل ما واد**
الشاة قبل القبض فهي للمشتري فيسقطها من غير خيار وأبقاها يعني إذا باع شاة فولدت
 ولد قبل القبض فثلث البايع الولد يقسم الثمن على قيمة الشاة يوم العقد وقيمة الولد يوم الانقضاء
 فما أصاب الولد يسقط من الثمن اتفاقا مثلا إذا كان قيمتها ستة والولد ثلثة والثمن تسعة يسقط ثلث الثمن
 ويأخذ الشاة بستة اتفاقا لكن لا خيار للمشتري عند أي حقيقته وقالا له الخيار أن يأخذها بعينها من الثمن
 وإن شاء تركها فالخلاف في الجملة الاسمية راجع إلى القيد الأخير فينبغي أن يرجع إلى قولهما لأنه في كل الإثبات
 قيد باستهلاك البايع لأنه لو هلك ولدها أو ألقاها جنيلا خيار له ولا يسقط شيء من الثمن اتفاقا وقيد الشاة لأن
 المبيعة لو كانت جارية فاستهلك ولدها تخير المشتري اتفاقا فنقصان الجارية بسبب الولادة لها أن يرد
 المبيع لها حكم المبيع حتى يجعل لها حصصة من الثمن كما يبيع فيخبر المشتري بقوات الولد كما لو كان موجودا عند العقد
 فاشترى لها مائة وألفه أن المبيع قابض بحاله فلا يتخير كما لو مات الولد بألفه بل ولدت له ثمة يأخذها المالك من الثمن
 ببعضه وعلى هذا الخلاف إذا اشترى الشجر فاشترى قبل القبض فأنلفه البايع **فصل في عقود**
أهل الذمة ويجوز للذمي أن يعقد على الكفر والخمر وكسائر البهائم جمع البياعات وهي السلعة
لما روي أن عمر رضي الله عنه أمر بحاله بالنعش من ثمان الكفر والخمر بكذا لا يبيع صيده الذي اصطاده قبل الإحرام
بذلك لا يبيع خمر وخمريرا وشراهما وعمر أي توكل بمرحله لا يبيع صيده الذي اصطاده قبل الإحرام
صحح عند أبي حنيفة خلافا لما قيد بالتوكيل لأنه لو كان له عبد كافر فمأذون له فاشترى خمر لا يجوز
 اتفاقا لأن المأذون ليس بتأيب عنه وقيد بتوكيل المسلم لأن الذمي إذا وكل مسلما بشرى كحرام لا يجوز اتفاقا
 كذا في الفوائد البرهانية وقيد بقوله خلافا لأنه لو كان التوكيل يبيع الصيد محرما لا يجوز اتفاقا
 أن التوكيل تأيب عن الموكل فتصرفه ينتقل إليه فصار كأن الموكل يشر بنفسه فلا يجوز وله أن التوكيل أصيل في
 التصرف لا تأيب عن الموكل ولهذا لو حلف لا يبيع ولا يشترى فوكله غيره لا يحلف والذمي أهل هذا التصرف
 فصح توكيله وثبت الملك للموكل حكما والمسلم غير ممنوع عن ملك الكفر والخمر بكذا ما يشره كما إذا كان له مكاتب
 كافر فاشترى خمر وخمريرا ثم عجز شئت الملك للموكل لكن في صورة التوكيل بالبيع يملك ثمنها ملكا خبيثا لأنه عجز
 حرام فيقتصد فيه وفي صورة التوكيل بالشراء يملك الخمر ويسبب الخمر ويرى **ويجوز أبو يوسف للمجوسى بيع**
الخمر من مثله أي من مجوس آخر لا يملكه ومال عندهم فصار كالكفر والخمر بكذا **ومنه** عند أبي حنيفة
 ولا قيمة لها عند أحد من أهل الأديان **ولو أسلم دميان قبايعا خرا قبل قبضه فتخلان قبل الحكم**
بنقصه أجزأنا البيع **وخبرناه** يعني إذا اشترى خمر من ذمي ثم أسلم قبل قبض الخمر ثم تخلت قبل أن
 يقضى بنقص عقدها يجوز البيع عندنا وله الخيار أن شاء قبض الخمر أو أن شاء نقض البيع وقال لا يبيع بينهما

ولا خيار لأن البيع لما قصد باسلامها لا يتقلب جازا يتخلل الكفر ولنا أن الفساد ارتفع بالتخلل قبل تقرر
 بقضا القاضي فينتقل جازا **فصل في خيار الشرط مدة خيار الشرط لأحد المتعاقدين أو لهما**
 أو لغيرهما **ثلاثة أيام والزيادة عليها في الخيار مفسدة** عند أبي حنيفة **وقالا يجوز إذا كان معلوما**
 قيد بمعلومية لأن الخيار إذا كان مجهولا كان قال اشترت علي أي بالخيار أياما أو قال موبدا فإنه غير جائز
 اتفاقا وفي الخلاصة لو أثبت الخيار ولم يذكر وقتا قلده الخيار مادام في المجلس لهما أن الخيار شرع لرفع
 العجز وقد احتج في التفكير إلى مدة مديك وروى أن ابن عمر رضي الله عنهما أجاز الخيار بعد شهرين وله
 أن البيع سبب الملك والأصل أن لا يتراخي الحكم عن سببه إلا أن الخيار بالنقص على خلاف القياس فيقتصر
 على مودعه وهو ما روي أنه عليه السلام قال لحيان بن منقذ إذا باععت فقل لا خلاصه وفي الخيار
 ثلثة أيام فلا تجوز الزيادة عليها عملا بالأصل وأما جواز مادونتها من كونها من أجزائها **واستقام**
خيار الأبد المشروط بعد الثلثة أي بعد مضي ثلثة أيام لا يرفع الفساد ولا يتقلب البيع جازا عند أبي حنيفة
 خلافا لهما وهذا الخلاف فرع الخلاف السابق لأن الزيادة على الثلثة جاز عندنا والمفسد إنما هو شرط
 الأبد فإذا سقط ارتفع الفساد قبل تقرر وعنه الزيادة مفسدة وبعد الثلثة تقرر الفساد فلا يرتفع
 بعد تقرر **ورفعنا أي الفساد للمبيع باستقامتها أي باستقام خيار الأبد قبل ثلثة أيام** ويتقلب البيع
 جازا **وقال** تقرر العقد فاسد فلا يتقلب جازا كما إذا باع بثمر وشرط فيه خرا فاسقطها ولنا أنه استقط
 المفسد قبل تقرر فيرتفع بخلاف شرط الخمر لأنه شرط ممكن في صلب العقد اعلم أن عبارة المتن تدل على
 أن الفساد كان ثابتا فارتفع وإليه مال أهل العراق والأوجه أن يقال أنه موقوف لأن شرط خيار الأبد
 غير مفسد وإنما المفسد انقضاءه بجزء من الرابع فإذا مضى جزء من الرابع فسد وإليه مال أهل خراسان أما
 حكما ففساده في الحال فيحكم الظاهر لأن الظاهر وأما على الشرط فإذا سقط قبل الرابع تبين أن الأمر بخلاف
 الظاهر كذا في الخبر **ولو قال إن لم أنقذ الثمن إلى أربعة أيام فلا يبيع بينهما فهو فاسد** عند
 أبي حنيفة لأن هذا في معنى الخيار من حيث أن المقصود منها التفكير وشرط فوق الثلث مفسد وكذا هذا
وبوافقنا أي أبو يوسف **أبا حنيفة في الأصح** عن أبي يوسف روايتان أحدهما أنه مع الإمام **وأجازنا** أي محل
 البيع المذكور منا على أصله من أن الخيار فوق الثلثة جازا أما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل
 لكن خالفه في هذه المسئلة عملا بالنهي الوارد عن البيع بشرط وهو يقتضي أن لا يجوز البيع بهذا الشرط
 ولا بشرط الخيار إلا أن النص ورد في شرط الخيار فجاز في الحكم في المسئلة على مقتضى النهي **ولو قال**
إلى ثلثة أي إن لم أنقذ الثمن إلى ثلثة أيام فلا يبيع بينهما أجزأنا أي ذلك البيع **وقال** لا يجوز قيد
 بقوله إلى ثلثة لأنه لو لم يبين الوقت أصلا كان قال يعتك كذا وإن لم تنقذ الثمن لا يبيع بينهما أو يذكر وقتا مجهولا
 بأن قال إن لم تنقذ الثمن أياما فالباع فاسد اتفاقا لأنه أنه يبيع بشرط فيه أقاله فيفسد ولنا أن ابن عمر رضي
 الله عنه باع ناقه بهذا الشرط ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ولأنه في معنى شرط الخيار فلا يفسد **والغد**
غاية في الخيار داخل يعني أن شرط الخيار في الغد قلده الخيار في الغد كذا عند أبي حنيفة **وأخرجنا**
 يعني قال لا يدخل الغد فيه كما لو باع وأجل ثمنه إلى رمضان لا تدخل الغاية في الأجل لأنه أن الغاية تارة
 تكون للحكم كقوله تعالى ثم أمروا الصيام إلى الليل وتارة لاستقامه إذا تناذ لها صدر الكلام كالمراق في الوضوء
 ومثلنا من هذا القبيل لأنه لو اقتصر على قوله على أي بالخيار كان موبدا وإذا قال إلى الغد سقط ما وراءه
 وما استشهدنا به من القبيل الأول لأنه لو باع موبدا ولم يقل إلى رمضان لا يكون موبدا إلى ثلثة أيام

عند بعض ويقتضيان تناجلا الى شهر اقول رداف قولهما مستدركا لانه في طرف النفي من قوله داخل ولو
شرط الخيار لغيره اي لغير العاقد **اجزأه** وانما الخيار لذلك الغير خلافا لقرينة ان الخيار من احكام
العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كما شرط الضمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد انما ثبت
بنيابه عن العاقد فيثبت الخيار للعاقد او لا ثم يجعل الغير نائب عنه بطريق الاقتضا تصحيحا للكلامه
وفي التوازل لو شرط الخيار لغيره ان عداساهم يجوز والا فلا ويثبت الخيار **لكل منهما** اي لكل من العتر
وللشارط من اجاز منهما البيع جاز ومن رده بطل **فان اخل** **تمهما** اي ان اجاز احدهما العقد ونسخه
الاخر **اعتبر السابق** لعدم المزام **وان حصل** اي الاجازة والنسخ معا **العقد** اي تصرف العاقد
نفعا كان واجاز لانه اقوى والنائب يستفيد منه الولاية ولو قال رجع العاقد لكان اولي كما هو
رواية الهذلي في **رواية** **والنسخ** اي رجع النسخ في **اجزأه** وهذه الرواية اقوى لان اثر الاجازة اثبات
الحل للمشتري واثبات النسخ ايقاؤه في البيع رفع الشك الا نفا اولي من الاثبات **واذا باع بشرط**
الخيار لم يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وان قبضه المشتري باذن البائع لان خروجه انما يكون
برضى البائع والخيار بنافيه فيصح تصرف البائع في المبيع في مدة الخيار تصرف الملاك من الهبة والوطى
وغيرهما وبصير فصح للمبيع **والتميز غير مملوك له** يعني الثمن يخرج عن ملك المشتري اتفاقا لانه
لا يدخل في ملك البائع عند اى حقيقه وقال لا يدخل **فهلك عند المشتري بالقيمة** يعنى في صورة
كون الخيار للبائع اذا هلك المبيع في يد المشتري في مدة الخيار بنفسه البيع بالهلاك لانه لو كان موقفا
ولا نفاد بدون فينتهي كونه مقبوضا على سوم المشر فيهضمه بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان
قيما فيند بالهلاك لانه لو تعجب في يد المشتري والبائع على خياره فله ان يفسخ البيع ويضمن
المشتري نقصان العيب لانه مضمون عليه بجميع اجزأه كما لم يصب فبطل بقوله عند المشتري لانه لو
هلك في يد البائع يفسخ البيع ولا يثنى على المشتري كما لو لم يكن في البيع خيار ولو تعجب في يد البائع
يفعله ينقص البيع بقدره ويسقط حصته من الثمن وان تعجب لا يفعله فالمشتري ان شاء اخذ بجميع
الثمن وان شافى فسخ **واذا اشترى بالخيار لم يخرج الثمن عن ملكه** اي المشتري اتفاقا ولو تصرف في
الثمن سواء كان في يد البائع او في يده يجوز اتفاقا ويكون فسخا للبيع ولو تصرف فيه البائع لا يجوز اتفاقا
وخارج المبيع عن ملك البائع اتفاقا **واشترى في ملكه** اي المبيع عند اى حقيقه وقال لا يملكه
فان قيل اذا بيعت دار بحطب الدار المبيعة بالخيار فالمشتري الشفعة اتفاقا ولو لم تكن ملكا لما استحق
الشفعة بها كما لا يستحق الشفعة بدار السكنى قلت انما استحق المشتري الشفعة بها لانه بشرائها
صار احق بها فملكها كالعبد المادون والمستغرق بالدين اذا بيع الدار بحطب ارضه فله الشفعة هناك
المعنى لهما ان الثمن لم يخرج عن ملك المشتري في المسئلة الاولى والمشتري يخرج عن ملك البائع في
المسئلة الثانية وجب ان يدخل في ملك صاحبه والا لزم ان يبقى مملوكا بلا مالك وهو غير معهود في الشرع
اذ لم يكن الشراء من مال الوقف للوقف وله ان المبيع في المسئلة الاولى لم يخرج عن ملك البائع ولو دخل
الثمن في ملكه لزم ان يخرج الثمن والمثمن في ملك واحد وهذا لا يقتضيه العقد وقابضة الكلاص
تظهر في مسائل منها انه لو اشترى زوجته بالخيار لم يفسد النكاح عنده ولا يملكها ويفسد عندها
ومنها انه اذا اشترى دارا محرمة لم يعتق عليه عنده ويعتق عندها ومنها انه لو اشترى امه
فحاضت عنده في مدة الخيار واجاز المشتري العقد لا يعتبر بذلك الحيض من الاستبراء عنده ويعتبر عندها

ولوردها المشتري يحكم الى البائع لا يجب عليه الاستبراء عنده لانه لم يدخل في ملك غيره وعندها يجب
ومنها انه اذا اشترى منكوحته فولدت في مدة الخيار في يد البائع فعنده لا تصير ام ولد له ولا يبطخ خياره
فيملك الرد عنده وعندها تصير ام ولد له وانما فيها بقولنا في يد البائع لانها لو ولدت في يد المشتري
تصير ام ولد له اتفاقا واما اذ كان الخيار للبائع والمشتري جميعا وهذا القسم غير مذكور في المتن فحكمه
ان المبيع لا يخرج عن ملك البائع ولا الثمن عن ملك المشتري وتصرف كل منهما في بدل ملكه باطنا او علنا ملك
قبل التسليم بطل البيع وان هلك بعد بطل ايضا ولزمه القيمة وابها فسخ في مدة الخيار بنفسه **ولو نعت**
المبيع في يد المشتري اذا كان الخيار له بفعله او بفعل اجنبى باقة سماويه او هلك نوجب الثمن بالقيمة
وقال الشافعي يجب القيمة ولو كان الخيار للبائع وقبضه المشتري ولنا ان المشتري لما عجز عن رد المبيع لم يرد
العيب عنده بطل خياره وقدر العقد وتاكيد الثمن قيدنا يكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض فلا يثنى عليه
اتفاقا ولو اخلت فمضى في وجود شرط الخيار في العقد **فالمقول المدعيه** اي يدعي الخيار عنده اى حقيقه لانه منكر
لزوم البيع معنى والاعتبار للعاني **وقالا لم نكره** لان الاصل كون البيع باثنا والخيار زائد عليه فيكون القول لمن انكره
ونقله بالمواعين عن من له الخيار وقال الشافعي لا يبطل انما قيدنا لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا لانه
ان الخيار يورث كخيار العيب وخيار النعيين ولنا ان خياره وهي مشيئة وهي تنقطع بموته كقدرته فلا ينتقل الى
الوارث فان قلت كان ينبغي ان ينتقل الخيار الى الوارث لا انتقال المبيع اليه كما انتقل ملكية المورث الى الوارث تبعاً
للاعيان المورثة قلت الملكية من لوازم المملوك لا تعاقير متصورة بدونه واما الخيار فليس من لوازم المبيع حتى
ينتقل بانتقاله اليه واما خيار العيب فتثبت للوارث من حيث انه مستحق ان يأخذ المبيع سليما كورثته واما خيار
النعيين فاما ثبتت للوارث لان ملكه اختلط بملك غيره والخيار كان تابعا لمورثته برضا العاقد الاخر فيثبت لوارثه
لانه خلفه واما خيار الروية فالصحيح انه لا يورث ولو مات من له الخيار **ومضت المدة ولم يخرج المبيع**
ولم يفسخه اي قال مالك يفسخ لان الخيار وجد في البيع وتعذر ايقاؤه فيفسخ ولنا ان عدم لزومه كان مانعا
وهو ممكنه من الفسخ في المدة فاذا ارتفع المانع لزم البيع **ولو باع الوصي مالا صبي بالخيار او خيار الشرط فبلغ**
اي مالا صبي بالغ **المدة حكم بتمامه** اي ابو يوسف تمام البيع لانه انقطع ولا يثمة عنده فلم يملك ففسخه
فصار كما لو مات الوصي في المدة **واقاؤه** اي محله الخيار **للموصى** **وملكه الفسخ فقط** لانه لو يكن خادجا
عن ملك الوصي والفسخ امتناعه عن اخراجه وله ولاية ذلك واما الاجازة فيضمن الا لزاما على الوصي البالغ
بتقليد ملكه لغيره بلا رضاه ولا ولاية للموصى عليه **وان غلب المدة اي مدة الخيار في الصورة السابقة حكم بفنائه**
اي محله بفنائه البيع في رواية لزوال المانع كما سبق ببيان **وباجازة المالك** يعني حكم بان البيع ينفذ باجازة
المالك وهو الوصي البالغ فيها في **اجزأه** اي في المدة في رواية اخرى عن محمد ان بيع الوصي بعد بلوغ الوصي
كان كبيع المفضولي فلا يثم بلا اجازة اقول نعم بعض ان قوله وباجازة المالك معطوف على فنائه فقال
فيبطل لعدم استقامة معناه ولم يظن انه معطوف على مقدار تقديره حكم بفنائه بلا اجازة في رواية وباجازة
المالك فيها في اخرى وفي المختلف والمصنف روى عن محمد ايضا ان للعاقد ان يضمن في الثلث لانه كان تابعا
المالك كالوكيل واضيف فيها الاجازة الى العاقد دون المالك **ولو اشترى عبد بشرط الكتابه اي بشرط**
انه كاتب **فلم يكن العبد كاتبا** **خبر** **المشتري في اخذه** **بالحجج** اي بجميع الثمن او التكاليف اما الخيار فلا يثنى
به بهذا الوصف المرغوب وقد فاته واما اخذه بالجميع فلا يثمة وصف لا يثابله شيء من الثمن اذا امكن رد
الجميع واما اذا امتنع بسبب من لا سبب رجع المشتري على البائع من الثمن بحصة الوصف فان قلت

كيف لم يفسد العقد بهذا الشرط كما فسد اذا باع شاة على انها حامل قلت هذا شرط يقتضيه العقد لان البيع
ينبغي ان يكون معلوما باوصافه وتوصيفه سبيل للبايع لانه وصفه غوب فيه فيكون كما لو باع وزيرا على انه
هلالج او بقر على انها بوز او كلبا على انه صياد ولما اكمل في الهائم فمحول لاحتمال ان يكون انتفاع بطنه من
ولهذا فسد شرطه ولو اشترى على ان لبها كذا الاجوز اتفاقا ولو باع حانوتا على ان اجرة خمسة دراهم فيما مضى
يجوز ان قال في المستقبل او اطلق يفسد كذا في الخلاصة **واذا اجاز من له الخيار في المدة بالقول**
بالفعل كتصرف البايع في الثمن والمشتري تصرف الملاك من وطى وغيره الا باستخدام مرق فانه لا يدل
على الاجازة لانه لا امتحان ولو استخدم مرة اخرى في ذلك النوع يدل على رضاه كذا في النهاية **بغير علم الاخر**
وهو من عليه الخيار **جاز وان فسح في المدة بغير علم الاخر** اي ابو يوسف الفسخ لانه كان مسلطا
على التصرف فيه من جهة الاخر فلا يشترط عليه كالموكل بالبيع اذا باع فله الفسخ من غير علم الموكل **وطا**
علم الاخر لانه اذا لم يعلم بالفسخ فربما يلحقه ضرر واما اذا كان الخيار للبايع فلان المشتري اذا لم يعلم بالفسخ
عسى ان يتصرف في المبيع فيلزمه قيمته للهلاك وقد يكون اكثر من الثمن واما اذا كان للمشتري فلان البايع
لا يظلم لسلعته مشتريا اخر اعتمادا عليه فيتصرف فان قلت لم يفسد من له الخيار بالفسخ بل يضر اخر وهو
ان يخفى من عليه الخيار حتى مضى مدته فيلزم العقد شاة ولم يشأ قلت هذا الضرر بغير علم لانه انما لم يفسد
من جانب حيث لم يأخذ كميلا من صاحبه ليحضر في المدة او وكلا اليرد عليه اذا غاب وفي الثانية ينص للقاضي خصما
عن عليه الخيار ليرد عليه وفي الثانية اختلاف فيما اذا فسح بالقول واما اذا فسح بالفعل فالعقد يفسخ
حكما سواء علم الاخر او لم يعلم لان الشئ قد ثبت صما وان ثبت قصدا وهكذا الخلاف في فسح خيار الروبة واما خيار
العيب فالمشتري اذا فسح بلا علم البايع لا يجوز اتفاقا لانه لا يثبت الا بالقضاء وفي جامع المحبوبي لو كان قبل
القبض يصح الفسخ بغيره الاخر **المشتري بالخيار لا يفسد احدها بالفسخ** اذا اختار احدها للبيع
عند ابي حنيفة وقال لا يفسد وعلى هذا الخلاف المشتري بالخيار الروبة بان اشتريا شيئا براه فاراد
احدها ان يرده وخيار العيب قيد بالمشتري لان البايع لو كان اثنين والمشتري واحد وفي البيع خيار
شرط او عيب فسح المشتري نصيب احدها دون الاخر يحكم الخيار اتفاقا كذا في جامع المحبوبي لهما ان
اثبات الخيار لكل منهما فلو لم يملك فسحه لزم العقد عليه بغير رضاه ولما ان المبيع خرج عن ملك البايع غير
معيب يعيب الشرا فلوردا احدها دون الاخر رده معيبا يعيب الشركة فيفسد ردا لا يمكن الانتفاع له الا بطريق الحياة
فلا يجوز وليس من ضرورة الرضا بخيارها الرضا بغير احدها **فصل في خيار الروبة من اشتري**
ما لم يره غير عقد مع الخيار وقال الشافعي لا يجوز العقد وفي الكفاية الخلاف فيما اذا كان
المبيع قائما بين يديهما موجودا كما اذا اشتري زينا في الزق او ثوبا في جوارق او ثوبا في سمر ونحوها حتى
لو لم يكن كذلك لا يجوز البيع وضع الخلاف في المبيع اذا خلا في الثمن الدين اتفاقا واما الثمن العيني
ففيه الخيار عندنا لانه بمنزلة المبيع لانه ان المبيع مجهول الوصف وجهاته تمنع الجواز ولما
قوله عليه السلام من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه قبل هذا موقت بوقت امكان الفسخ اذا
راه والصحيح انه ثابت في جميع العبر ثرا ان اجاز بالقول قبل الروبة لا يزل خياره لانه ثابت عند الروبة
فلا يبطل قبل وقتها وان اجاز بالفعل بان تصرف فيه بزل كما سبق واما الفسخ بالقول فجاز قبل الروبة
لعدم لزوم العقد لان اللزوم بعد تمام الرضا وتماه بالعلم باوصاف مقصوده وهو غير حاصل قبل الروبة
والخيار للبايع فيما لم يره فانه لو ردا البيع فانما يرده لظنه ان البيع بمأظنه فلا يجوز رده لذلك

لا يرد اذا باع على زعمه معيب فظهر سليما ويسقط خيار الاعنى اي خيار رويته لمعرفته المبيع
سما في جوابه بان يحسن بيده ان كان يعرف المبيع بالمسح كالعنم او بشبهه ان كان يعرف بالشئ او بوزنه
ان كان يعرف بالذوق **والوصف في الخيار** لان التوصيف له منزلة رويته ولو وصف له ثرا بصرا خيار
له لان العقد قد تم ولو اشترى بصرا ثم عمى انتقل الخيار الى التوصيف كذا في الدخيرة **او ينظر وكيل**
اي وكيل الاعنى اقوال لا حاجة الى هذا اللفظ لانه كان في بيان ما يختص بالاعنى ونظر الوكيل غير مختص
به لان الوكيل اما ان يكون بالقبض او بالمسح وكلاهما معلوم من المسئلة التي عتبه **وطا** الوكيل بالقبض
المبيع **مسقط عند ابي حنيفة** خيار رويته الموكل **كالموكل بالشرا** يعني كما ان نظر الوكيل بالشرا يسقط
خياره **وقال هو الرهول** يعني نظر الوكيل بالقبض كمنظر الرسول في انه لا يسقط الخيار اقوال كان ينبغي
لما لا يردت قولها لانه في طرف النفي لا يقال اردت لبيان مسئلة اخرى وهو ان نظر الوكيل غير مسقط اتفاقا
لانه لو كان كذا كان عليه ان يبيعه في المديا حقه قيد الوكيل بالقبض لانه لو كان وهجلا بالروبة لا تكون رويته
كروية الموكل اتفاقا كذا في الخاتبة وصورة الرسول ان يقول المشتري كن رهولا عني في قبضه او يقول انك
تقبضه وفي المصنف الخلاف فيما اذا قبضه وهو براه اما اذا قبضه مستورا ثم اراد بعد ما نظر اليه ابطال
الخيار فمدا ليس له ذلك اتفاقا بل الخيار لهما **ايه** وكيل بالقبض لا يسقط الخيار فلا يمكن مالم يصر وكلايه
ولما ان الوكيل بالقبض وكيل تامه وتماه تمام الصفة وتماه تمام خيار الروبة فصار قبضه قبض
الموكل مع الروبة بخلاف الرسول لانه غير نائب عن المشتري **ويكتفى بروية ما يدل على العلم بالمقصود**
لان نظر جميع اجزا المبيع تجعل معذرة تجعل رويته ظاهر الثوب مثلا الدلالة على العلم بحودته كروية جميع اجزائه
لما لا تتفاوت غالبا **فاذا راي بعض ما لا يتفاوت احاده** وهو ما يعرف بالهودج كالشعر والحلقة
كان كروية فله ان يكون الباقي ردي مما رآه ثبت له خيار العيب لخيار الروبة سواء كان في
وعا واحدا وفي روية مختلفة هذا اذا اختلفت وصفها وان اختلفا فان لم يبر كل الجنس او النوع فله خيار
الروبة كلها فيثبت له الخيار فيما اذا لم يره من احادها واما العودي المتفاوت فما يتفاوت عند الكري
وقال صاحب صاحب الهداية ينبغي ان يكون ما لا يتفاوت **فاذا نظر الى ظاهر الصبر او وجه الامة**
وهذا القيد اتفاقا في الحكم في العيب كذلك **او جمل شاة اللحم** اي شاة لحمها مقصود قيد به لان في شاة القية لا يد
من رويته غيرها لانه هو المقصود **او راي صبي شاة القنقار** اي اللب او ذاق ما يطعم **سقط الخيار** هذه فروع
الحاصل المقدم **ويضمن** اي يوجب سفا الى الوجه في الدابة الكفاية يعني يقول لا يسقط خياره بروية وجهها
حتى ينظر الى كملها لانه موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح كذا في المحيط **وطا** اي محم بالنظر الى الوجه
لانه هو المقصود اعتبارا بالامة والعبد وشرط بعض العلماء روية القوام واستقطناه بروية ظاهر ثوبه
الا ان يكون في باطنه ما يقصد بالنظر كالحلم ونحوه من النقوش وان كان شيئا فلا يد ان ينظر الى ظاهر كل
ثوبه **صحن دار** اي استقطناه الخيار بروية صحن دار **وان لم يشاهد البيوت** قال زفر لا بد من روية باطن الثوب
مطلقا ومن روية بيوت الدار لان النظر الى ظاهر لا يعرف اوصاف الباطن ولما ان روية جميع اجزا
متعذر فيكتفى بروية ظاهره مالم يكن ما يقصد بالنظر **ويشترط رويته في الاحص** يعني مشاهدة البيوت
شرط في زمانها قال زفر وعليه الفتوى لان البيوت في زمانها متفاوتة تفاوتا فاحشا ولم تكن كالبيوت
الكاينة في زمان ايتنا وعلى هذا اذا اشترى بستانا فلا صح انه لا يكتفى بالنظر الى خارجه **ولو راي دهن**
في زجاج فهو على خياره يعني اذا اشترى دهن لم يره ثم رآه من وراء زجاج لا يسقط خياره عند ابي حنيفة

لانه لم يره حقيقته وكذا اذا ارى سمكا في الماء فاشترى به بعد صيده لانه في خارج الماي يري متفاوتا واسقطه
اي محمد خياره لان هذا الحابل لا يمنع معرفة صفته في رواية اي في رواية الحسن عن محمد وفي رواية هشام
عنه ان قوله موافق لقول الامام **ومحمد بن يحيى** اي ابو يوسف البيهقي في قوله **في صدقة** لانه قادر على تسليمه فخير
اذا رآه **وابطله** محمد لانه كبيع الولد في بطن الجارية **واذا انصرف** المشتري قبل الروية **او تعذر رد**
بعضه بسبب هلاك بعضه او مات المشتري **بطل الخيار** اي خيار الروية لسا في صورة تصرفه اللازم
فلتعلق حق الخيار به واما في صور تعينه فلا نه اخذه سليما فيمنع رده معيبا واما في صورة هلاك بعض
المبيع فلا نه لو رد بعضه الباقي لزم تفريق الصفقة واما في صورة موت المشتري فلان خيار الروية لا ينقل
الى الورث فينبذ بقوله لا نه لان تصرفه لو كان غير لازم كبعضه بشرط الخيار وهبته بلا تسليم لا يبطل الخيار
ولو باع بشرط الخيار للمشتري بطل خيار ربه لانه من جانبه لازم ولو تصرف بعد رده بطل خياره
وان كان غير لازم لا نه يدل على رضاه ولو طلب بالمبيع الذي لم يره شفعه لا يبطل خياره بخلاف خيار الشرط
وخيار العيب كذا في النهاية **ولا يبطل بيع الفضل** وهو العاقد بلا اذن من يحتاج الى اذنه **فقط المالك** ان اجاز
تصرفه ولا فلا وقال الشافعي يبطل لانه تصرف لم يكن مالا كاعليه اصاله ولا وكاله فلا ينعقد ولنا انه تصرف
صدر من اهله مضافا الى محله فينفذ ولا ضرر فيه لما لا يملكه من خياره فيه نفعا اجازة والا فلا هذا اذا
كان اهلا للاجازة وان لم يكن كالصبي فانه يبطل بيعه واما في شراء الفضولي فينفذ على نفسه اذا صلح ان ينفذ
عليه ولا يتوقف على اجازة من يشتري له وان لم يصلح كما اذا كان عبدا محجورا يتوقف على الاجازة ايضا وفي
الخاتمة الشرا على الفضولي انما ينفذ اذا قال المبيع بعث بكذا فقال الفضولي قبلت ونوى الشرا فلان
واما اذا قال المبيع بعث هذا فلان كذا او قال الفضولي قبلت لا ينفذ على الفضولي ولا على فلان انما يحكم
وتسليم الاجازة اي اجازة المالك فيدنا به لان اجازة وارثه به غير جائزة وفي الخلاصة اذا اخذ الثمن
او طلبه يكون اجازة وان قال احسنت واهنت لا يكون اجازة لانه يذكر على وجه الاستعانة **قيام المحل**
يعني موقوفه على قيام المعقود عليه لان اجازة المالك كالمبيع محكما وذلك يقتضي قيام المحل ولو اجازته وهو يعلم
حال المبيع جاز في قوله اي يوسف او هو قول محمد لان الاصل بقاءه ثم رجع عنه وقال لا يبيع لوقوع الشك في شرط
الاجازة **والمعاذ** اي قيام المشتري فلان الثمن لم يلزمه وهو محلي لزمه بعد موته واما قيام المبيع فلان التسليم
لم يكن لازما عليه فلا يلزمه بعد موته **اذا كان الثمن** ياراد به مالا يتعين بالتعيين فاذا اجاز المالك مبيع يكون الثمن
ملوكا له حتى لو صاح قبل الاجازة او بعدها لا يضمنه الفضولي لان الاجازة الاخيرة كالوكالة السابقة **وان كان الثمن**
عينا فقيامه اي تسليمه فقيام الثمن ايضا اي كاشتراط قيام المحل لان الثمن في بيع المتعاقبة بيع من وجه كما اذا
باع عبد غيره بثوب فان الفضولي كان مشتريا ثوبا بعبد الغير والشرا لا يتوقف على الاجازة لان الثمن يلزم في ذمة
المشتري بالشرا فيلزمه بالتزامه بخلاف البيع لان تمامه بالمبيع وهو ملك الغير ويتقرر الخيار بتمام العقد فقلنا
بالوقوف لا يتقرر الخيار فاذا اجاز المالك المبيع كان مجبرا بقدر ملكه عوضا عما اشترى فصار الفضولي مستقضا
من المالك ما باعه وان كان حيوانا لان استقضا بضعه بضعه في ضمن المشتري وان كان لا يبيع فصدقا فرجع المالك على
الفضولي بقيمة العبد لكونه قبيحا ومثلا ما باعه ان كان مثليا ومثلا **الفضولي فسخ البيع قبل الاجازة**
دون النكاح لان الفضولي في النكاح صغير ومعبر ولهذا لم يشترط بقاءه في اجازة النكاح حتى لو اجاز بعد هلاكه
جاز ولو اجاز احد المالكين الشر يكتفي في شيا بعه فضولي **خيار المشتري** اي يجعل ابو يوسف المشتري خيرا
في حصته اي في حصة من اجاز العقد منها لان المشتري يرغب في شرايه ليسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم

خيار لكونه معيبا يعيب الشركة **والرهن** اي الزم محمد المشتري حصة احدهما منقرا فيلزمه لانه رهن يفرق
لصفقة عليه لعلمه انهما لا يجتمعان على الاجازة **ومن راي احد ثوبين فاشترى اهما ثوبا اخر**
شرا ردهما لانه لو جاز رده دون الآخر تفرق الصفقة على البائع قبل الاتمام لان خيار الروية في احدهما يمنع تمام
الصفقة والتفريق قبل تمامها غير جائز كما لم يجز في ابتدا الصفقة وكذا اذا كان خيار الخيار والشرا بخلاف ما اذا وجد احدهما
تجد القبض معيبا حيث رده لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة فلا يوجد تفريق قبل تمامها **ومن اشترى ثوبا**
رأه من قبل اي قبل شرايه فان **تغير المبيع** غير المشتري اذا رآه لان المبيع بوصفه حين العقد محمول له وخيار
الروية انما يثبت لجهالة الوصف فينبذ بالتغير لانه لو لم يتغير خياره لكونه معلوما الوصف واذا اختلفا فالقول
للبائع لان المدعي يدعي امر عارضا الا اذا بعدت المدة فينبذ يكون لقول للمشتري **فصل في**
خيار العيب اذا وجد المشتري المبيع عيبا كان عند البائع ولم يشاهده ولم يرض به بعد رده ولم يتعيب
عنده بعيب اخر فان **شأ اخذه بكل الثمن** وان شاردة كان مطلقا المبيع يقتضي سلامة المبيع عن العيب فاذا
فات بخيار المشتري **ولا يحسبه** ويأخذ النقصان لانه لو اخذ نقصان العيب عن البائع مع امثال العيب يخرج
المبيع عن ملكه باقل من الثمن المسمى وفيه اضرار له لانه لم يرض بخير وحده باقل منه واما ضرر المشتري في دفع
بالروية **وكما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار** كان عيبا لكون المبيع ناقصا في المالمية **واذا اسرق**
صغير بعقل او بال في الغرر او ابق عند البائع **ثم المشتري** يعني ثم وجد هذه الاعمال عند المشتري
رده ان شاق بقوله يعقل لانه لو كان صغيرا يعقل لا تعد هذه الاعمال منه عيبا لانها صادرة عن اختيار محج
وعدم عقله هناك لا ياكل ولا يشرب وحده فينبذ بقوله عند البائع ثم المشتري لانه لو وجد عند البائع ولم
يوجد عند المشتري او بالعكس لا يردده واما الجنون فهو عيب مطلق لا يختلف في حالتي الصغير والكبير لان سببه وهو
محل الدماغ واحد واما شرط معاودة العيب عند المشتري لان الله تعالى قادر على ازالة الافة فلا بد من المعاودة
وان فعل كما في فعل الصغير كما من هذه الاعمال عند المشتري **بعد بلوغه** لم يردده لاختلاف السبب فان
البول في الفراش ضعف في المثانة وبعد البلوغ لداء في البطن والابق من المولى او مودعه عيب وان كان
مادون السفر ولو ابق من الغاصب الى المولى فليس بعيب وان ابق الى غيره ولم يخرج من البلد ان كانت
البلد صغيرة لا تحصى الا بقى على اهله لا يكون عيبا كذا في التبيين وذكر في الفوائد البرهانية ليس المشتري ان يطالب
البائع بالثمن قبل عوده من الاباق وان كان البائع اقربه **الا ان يوجد عند البائع بعد البلوغ** فينبذ
يرده بذلك لا بخلاف السبب **وردد الامة** البالغة بالاستحاضة **والنقطاع** الحين لان كلاهما علامة الداء
وفي الكافي لا يقبل قول الامة فيه في ظاهر الرواية ولو اقام المشتري يمينه على ثبوت النقطاع عند البائع لا يسمع لانه
لا يعرف ولو اقامها على الاستحاضة تقبل لانه لا يهاون الدم فيطلع عليه وفي النهاية دعوى النقطاع لا يسمع اذا لم
يذكر مدة مدبره وهي سفتان عند ابي حنيفة وثلاثة اشهر عند ابي يوسف واربعة اشهر عند محمد وكذا لا يسمع
مالم يدع ان النقطاع بسبب الحمل او لدا لانه بدون هذين السببين لا يعد عيبا والمرجع في الحمل الى قول النساء
وفي الداء الى قول طيبين عدلين وفي الغاية انما يثبت بشهادتين في حق الخصومة في توجيه اليمين على البائع لا
حق الفسخ لانه قوي وشهادة ثمن ضعيفة وروى عن محمد انها ترد بشهادتين من غير عيب البائع والدف وهو
نقل الابط **والبيع** وهو نقل الثمن **والزنا** ولد الزنا **بما يعني** نرد الامة بواحد من هذه الاوصاف لان الغالب
ان الافتراض مقصود منها وهذه الصفات محالة به وفي المالم الى الزنا في الجارية عيب وان لم تعد عند المشتري
للعوق العاريا ولا دها **وكذا في الغلام** وعادة وفيه لف وشريعتي الدفر والخير في الغلام انما يكون عيبا

اذا كان عن كافي باطنه وكذا الزمانا يكون عيبا اذا كان عادة لها وذلك ان وجد كسرة في يده وفي القينة
اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لا تعد ليل الاثنية وان كان باجرا فلا خلاف الجاريد
فانه يكون عيبا كيف كان **والكفر والخون** فهما اما الكفر فلان المسلم ينفر عن صحبة الكافر للعداوة الدينية واما الخون
فلونه مزاحة في الدماغ ولو اشترى على انه كافر فوجده مسلما لا يردده عندنا خلافا للشافعي **واذا وجد عند
المشتري عيب واطلع على عيب قديم اخذ النقصان** لانه اخذ منه سلما عن العيب الحادث فتعذر
مشعولا به وطريق معرفة النقصان تقوم بالمبيع بالعيب القائم وسليما عنه فانقصه العيب لكان عشر
من القيمة السليمة يرجع على المبيع بعشر الثمن وان كان خمسا يرجع به كما اذا باع ثوبا بعشرة وقيمته ما يقا
نقصه العيب ان كان عشرا يرجع من الثمن درهما وان كان عشرا من قدرهين **ولا يردده الا برضى البائع**
لان امتناع رده كان لحقه فاذا رضى بالعيب فقد رضى اسقاط حقه فجاء **ولم يجزى الرد اى بالمبيع مع ضمان**
النقصان اى ضمان المشتري نقصان العيب الحادث واجازة مالك لان يجوز الرد فاقام وهو الاطلاع على عيب قديم
فبراعى حق البائع بضمان النقصان ولما ان المبيع بعد ما حدث فيه عيب لم يكن عيبا اخذ من البائع فيمنع رده
اليه فتجوز الرجوع بالنقصان رعاية لحق المشتري **وحكم ابو يوسف تخليف المشتري** اى ان خلف القاصي المشتري
على نفي رضاه بالعيب اى على نفي فعل بطل لمحق الرد كالوطي والاستفهام بعد العلم بالعيب انما لم يذكر
هذا القيد لانه مذكور في المنظومة لان فعل ما يسقط به الرد كانه جعله رضى بالعيب فاقصر عليه
وان لم يردعه البائع اى رضى البائع لانه حكم بالرد بلا تخليف فربما ظهر منه ما يمنع الرد وانقص قضاؤه
وقالا لا خلفه ما لم يطلب البائع لان المبيع حقه فلا يثبت بدون طلبه **ولو قطع الثوب فوجده معيارا رجح**
بأنقصانه لان القطع عيب حادث فامتنع به الرد وورد **اى المشتري الثوب** ان رضى اى رضى المبيع واخذ ثوبه
مفقودا وان رآه اى المشتري الثوب بعد ما قطعه لم يرجع به اى بنقصان العيب لانه بيعه صار حاسبا
للمبيع معنى ولو حبسه واراد ان يرجع بالنقصان ليس له ذلك **ولو خاطب اى المشتري الثوب** بعد قطعه **او صغره**
احمر فقد به لتكون الزيادة في المبيع ثابتة اتفاقا لانه لو صغره اسود يكون نقصانا عند اى حقيقته وقال يكون رده
اولا لو خوطب اى رضى لو كان المبيع سويا فخطبه بمن ثم وجد به عيبا يرجع به اى بنقصان العيب لم يكن
للمبيع اخذه وان رضى لان الرد بدون الزيادة غير ممكن ومعه ايضا لان العقد لم يرد عليها فلا يرد الضع اعلم
ان القياطة ان كانت لولده الكبير رجح بالنقصان ما لم يسل اليه وان كانت لولده الصغير لم يرجع لانه بالقطع
لاجله صار راضيا له فصار حاسبا للمبيع ولا يرجع به فان باع اى المبيع بعد ما زاد فيه الخياطة او غيرها رجح
اى بنقصان العيب لان الرد امتنع قبل المبيع بالزيادة فلا يكون بالمبيع حاسبا للمبيع **ولو وجد العبد مباح الدم**
لكونه قاطع الظن من او من ثا فقتل عنده اى عند المشتري **قله كل الثمن** يعنى ينقص المبيع ويرجع المشتري على
البائع بجميع الثمن عند اى حقيقته **ولو قطع اى عضوا العبد عند المشتري سرقة** عند البائع فهو محترق
عند اى حقيقته **ان شاور العبد واسترد الثمن او امسك العبد واسترد النصف** ثمنه من البائع
لان اليد من الاذى نصفه فيجب عليه من يده له بحسابه **وقالا يرجع بالنقصان** فهما اى في المشتري
بان يقوم العبد في المسئلة الاولى جلال الدم وحرامه وفي المسئلة الثانية واجبا لقطع وغير واجبه فيرجع
المشتري من الثمن بفصل ما بينهما قيد بالقتل لانه لو مات كان الثمن مقررا على المشتري وقيد القتل بكونه عند
المشتري لانه لو قتل عند البائع بطل المبيع اتفاقا كذا في المبسوط وذكر في الحقايق لو وجده واجبا لحد واقيم
الحود عليه عند المشتري فانت لا يرجع بشئ على البائع اتفاقا علم به ام لا لها ان وجوب القتل لا ينافى المالمية

ولم يصرح بوجوب القتل عند المشتري لانه عيب حدث عند المشتري غاية الامر
ان سبب كل منهما وجد عند البائع فتعذر الرد وتجب الرجوع كما اذا اشترى جارية حبلى او محبوسة فانت
تريد المشتري يرجع بالنقصان وله ان كل هذا القتل والقطع مضاف الى سببه فكان لنفس العبد او يده
مستحق حال كونه عند البائع فينقص به قبض المشتري فيرجع بالثمن كله في القتل وينصفه في القطع
ومثله الولادة والحكمى ان علم انها ماتت بها فعلى الخلاف ايضا يرجع بجميع الثمن عنده كذا رواه ابن منذر
عنه ولين سلم انها وفاقيه فالسبب غير موجب اذا غلب فيها السلامة واصل الخلاف ان وجوب القتل والقطع
استحقاق عنده وعيب عندهما وشرع الخلاف تظهر فيما اذا اشترى وهو عالم بوجوب القتل او القطع لا يبطل حقه
عنده لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عندها لان العلم بالعيب رضى به وفيما اذا اسرق عند البائع ثم
عند المشتري فقطع بهما يرجع ببيع الثمن عنده والنقصان عندها **ولو ظهر بعد موت اى العيب بعد موت المبيع**
او عتق او قد يبرأ او استبلا **رجح بالنقصان** اى اى الموت فلان امتناع الرد ثبت بغير صفة وامافى
الاعتناق فلان الملك انتهى به فاشبه الموت وامافى الذبير والاستبلا فلان تعذر الرد مع بقا الممل امر حكى ثبت
بغير صفة او بعد كتابة او عتق على مال او اباى يعنى لو ظهر العيب بعدما كاتبه المشتري واعتقه على
مال او اباى من عنده **فهو اى رجوع النقصان ممتنع** عند اى حقيقته **وحكم ابو يوسف** ويقول يرجع به
في الكتاب وهو العتق على مال له ان البدل والمبدل ملكه فلا يكونان بدلا حقيقته فصار كالاعتناق بغير مال وفي
الاعتناق ان العتق عن المرد ممتنع والعود موهوم فيرجع بالنقصان ولاى حقيقته فهما ان كلامهما
ازالة الملك وفي الاباق ان عود الابق ورده ممكن وذلك مانع من الرجوع وهو بعد قتله وليس القرب
واكل الطعام ممتنع يعنى المشتري اذا اكل المبيع او ليس الثوب فخرقوا اكل ما اشتراه ثم علم العيب لا يرجع
بالنقصان عند اى حقيقته **وقالا يرجع** لان هذا القتل لا يتعلق به حكم دينوى كالضمان والنقصان فصار كالموت
وان اكل واللبس تصرف مشروع ومقر ملكه كالعتق فلا يمنع الرجوع وله ان هذا انلاف للمبيع وهو فعل
مضمر وسقط عنه الضمان بالملك وسقط الضمان كالبطلان له فصار كالمبيع وشرط الرجوع ان لا يكون مسكا
للمبيع وامساكه البطلان كاساكن العين معنى فيبطل معنى الرجوع بخلاف الاعتناق لا انها الملك وليس بانلاف
ولو اكل بعض الطعام ثم وجد عيبا فيه فالرد والرجوع يعنى رد ما بقى والرجوع فيما اكل خلاها
ممتنعان عند اى حقيقته **وحكم به** اى ابو يوسف بالرجوع **وبالرد ان رضى به** البائع لان استحقاق الرد
في الكل وراى البعض فتوقف على رضاه **لا مطلقا** يعنى قال محمد يردا لها في رضى البائع به او لا
لان رده ممكن والتعويض لا يضرم ويرجع بالنقصان فيما اكل لتعذر رده وفي الحقايق الخلاف فيما اذا
كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فاكل احدهما او باع ثم علم بجيبه كان بكل ذلك رده الباقي
محضه من الثمن اتفاقا وفي شرح الجامع الصغير للفقهاء اى الليث المدرك في عشر بيضاء تكون عيبا
وسبعة فاشده في مائة جوزه لا يكون عيبا لانها لا تخلوا عنها عادة وانما سئل عنها لانها
ويجى في الكل عند اى حقيقته ويرجع بكل الثمن لجمعه في العقد بين ما قصه وبين ما لا قيمه له
فصار كبيع حر وعبد معا وعندهما يبيع العقد فيما كان صحيحا وفيما يفسد العقد في الكل
اتفاقا لان الثمن لم يفصل كلافصل ثمنه قالوا هذا اذا وجزها خاوية وان كان فيما لم يبيع
للحلف او لكل بعض الفقر لا يفسد العقد اتفاقا لان لها قيمة فيرجع بنقصان العيب فيما
كسره ولا يرد الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي عيب **ولو وجد احد عبد بن محبوس**

فيلقبض من غير ردده وحده بل يرددها معا او يقبضها وقال زفر يرد المعيب خاصة يقول احد
عبد بن اشارة الى ان الخلاف فيما اذا كان المبيع قبيحا حتى لو كان مثليا وكان من جنس واحد وجد في بعض
عيبا لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وفيما اذا لم يكن افرادا حدهما بالاشفاق لانه لو لم يكن كما اذا اشترى خفين
ووجد في احدهما عيبا لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وقد يقول قبل القبض لانه بعد قبضها يجوز له رد المعيب
خاصة اتفاقا له قياس قبل القبض بما بعد القبض ولنا ان تمام الصفقة بقبض المبيع ورد احدها قبل
القبض تفريق الصفقة قبل تمامها فلا يجوز كما لو باع شيئين فقبل احدهما دون الاخر وذكر في الهداية خلافا
زفر فيما قبل القبض وجعل ما قبل القبض مقدسا عليه والجامع دفع الضرر عن البايع لعل الرواية كانت
مختلفة عن زفر ومنعناه من الرجوع بالقبض ولو باع نصف عبد اشتراه ثم وجد به عيبا يعني
اذا اشترى عبدا ثم باع نصفه من رجل ثم وجد به عيبا منع علما وانما الرجوع بنقصان العيب في النصف الباقي
وقال زفر يرجع بالتمسك بحصة نقصان النصف الباقي لان العيب سبب الرد لكنه تعذر لحدوث عيب في الشركة
الشركة فيه عند المشتري فتعين الرجوع ولنا ان العيب الحادث حصل بنصفه وهو مبيع بعضه فلا يرجع كما
لو باع كله ونعني بالرد بالمعيب لو طهرنا اننا وجدنا بالامانة المشتري العيب بعد وطهرنا لا يرد عينا
وقال الشافعي يرد ما قبل القبض بالثيب لانه لو كانت بكر فوطيها لا يرد لها بالعيب اتفاقا له ان وطيها كان طلالا ولم يقبض
منها لثيبا شيئا ولنا ان بوطيه استوفى ماها وهو جزؤها فاذا ردها صار كأنه امسك بعضها ورد باقيها ولو باع ما
اشتراه على اخر فارد المشتري المتأخر رده بعيب اي يدعي عيب موجود عند البايع الاول يحدث مثله فانكر
المشتري الاول ثبوت العيب عنده فبرهن ان المشتري الثاني يبرهنه على ما ادعاه ورده المشتري الثاني المبيع على
المشتري الاول بقضا القاضى علم له به على الاول ابو يوسف للمشتري الاول بان يردده على بايعه وهو اي قول ابو يوسف
رواية عن ابي حنيفة ومنعه اي قال محمد لا يردده لان المشتري الاول انكر عيب المبيع فاذا اراد الرد على بايعه صار
ثبوت العيب فيه وهذا يناقض مانع عن صحة الدعوى ولها ان المشتري الاول صار مكذبا باليمين فجعل انكاره
كعده فيصم دعواه وقال صاحب الحقايق موضع الخلاف دعوى وجود العيب عند البايع الاول اذ لو اقام
بيئته عند المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يخاصم بايعه اتفاقا فانه ما جعل مكذبا في اقراره بكونه سليما
عند البايع الاول من المحيط فيدنا العيب بان يحدث مثله لانه لو لم يحدث يرد المشتري الاول على بايعه اتفاقا
وقيدنا الرد بالقضالة لو كان الرضا ليس للبايع ان يردده على بايعه الاول اتفاقا سواء كان عيبا يحدث مثله
اولم يكن كالاصبع الزايدة لان الرد به فسخ في حقها مبيع جديد في حق ثالث والبايع الاول التمسك في الكفاية
وذكر في المحيط من اشترى دارا بدارهم وقبض الدار فباعها من ثالث فزدها على الاوسط بغير قضا كان للاوسط ان
يردها على الاول ولا يشبه هذا العرض لان الدينار لا يتعين بالتعيين وكان العقد واقعا على دينار واللغة
واما في الملك في هذا الدينار بالقبض وقد انتقض القبض بالرد فتعاد الى قديم الملك وكان له ان يردده واما
العرض فانما ملك العقد عينا والرد بغير قضا عقد جديد في حق ثالث فلا يردده وذكر في التبيين هذا اذا كان الرد
بعد القبض وان كان قبلا فله ان يردده على الاول وان كان بالرضا في غير العقار لان مع المبيع قبل القبض لا
فلا يمكن جعله بيعا في حق غيرهما واما في العقار فلا يردده لان بيعه قبل القبض جائز وقال محمد له ان يردده في
العقار ايضا لانه كما لا يتقوله عنده ولو مات احد البايعين والاخر البايع الاخر وارثه فارد المشتري الرد
على البايع بعيب فانكر ثبوت العيب بامر بخليفه اي ابو يوسف بان يخلف القاضى البايع على التثبت في حق نفسه
فقط بان يقول والله بعث هذا وما للمشتري حق الرد على من الوجه الذي يدعيه لان اليمين على العلم بحصول في

من اليمين على التثبت قال محمد وعلى العلم في حق مورثه يعني بخليفه في حق نفسه على التثبت
وفي حق مورثه على عدم العلم بالعيب لان المورث لو كان حيا فله تخليفه على التثبت فيخلف وارثه
على ما يلقى به وهو عدم العلم لانه قايما مقامه ولو باعه على انه يورث من شجرة فاذا به شجرتان بعثته
اي ابو يوسف البايع في تعيين الميراث عند اي في تعيين الشجرة التي يراها منها لان البري هو البايع وكان الخيار في
التعيين اليه وجعله اي محمد خيار التعيين للمشتري لان حق الرد بالعيب له وانما يسقط هذا الحق برضاه وكان
تعيين ما رآه اليه وشرع الخلاف تظهر فيما اذا تعذر رد المبيع بعيب حادث او بغيره ولو وجد رطل السلم
المسلم فيه معيبا وقد حدث اخر اي عيب اخر عند رب السلم فان قيل اي المسلم اليه المسلم فيه
بالعيب الحادث عاد السلم وانتقض القبض وله الا بالبيع يعني المسلم اليه ان ياتي عن المقتول عند اي حقيقته
من غير لزوم شيء لان المعقود عليه في السلم الدين والعين غير الدين فاذا قبض رب السلم المسلم فيه
ثبت في ذمة المسلم اليه مثل ما قبضه ثم يصير ذلك قضا صافيا فلو اخذ رب السلم للعيب شيئا بعد و فزع
المقاصة كان ذلك ربا وبامر ابو يوسف رب السلم اذا اي المسلم اليه عن المقتول يرد مثل المقبوض
اي ان يرد المسلم اليه مثل ما قبضه والوفاء بالشرط اي ما شرط في عقد السلم من ابقاء العيب لما مر من
اصله من ان الدين اذا استوفى من غيره ريوفا فاقبضها ثم علم انها زبوف يرد مثل الزبوف ويرجع بالحياد
وحكم بالرجوع بالنقصان في راس المال يعني قال محمد اذا اي المسلم اليه عن قول ما اعطاه يدفع الى رب
السلم حصة العيب القديم الذي في السلم فيه من راس المال عشرة دراهم والمسلم فيه مائة فغير من الحنطة الجيدة
فلا قبض الحنطة عند حلول الاجل حدث فيها عيب واطلع على عيب كان فيها فان اي المسلم اليه ان قبضها
وجب على رب السلم من راس المال بقدر النقصان حتى لو كان قيمة هذه الحنطة عشرة دراهم يرد ذلك
العيب وسبب ذلك العيب انتقص عليه ان يرددها واحدا من راس المال لمجد ان بعض المبيع منع
عنه فترجع بعض الثمن ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح لان مقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع
سواء كان معيبا او سليما بشرط البراءة يكون مقرا لاحد نوعيه فلا يفسد به العقد وعكر ابو يوسف في الصورة
المذكورة بدخول الموجود اي العيب الموجود في المبيع عند القبض والحادث قبل القبض ان عرض البايع ان يبرهن
العقد على المشتري وذلك انما يبرهن بان يبرهن الحادث والموجود واخرج محمد الحوادث لان البراءة انما تكون عن العيب
الموجود دون المعدوم وقت البيع هذا اذا اطلق وقال من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث اتفاقا
بقوله قبل القبض لان الحادث بعده غير داخل اتفاقا ولم يفسد البيع ولا الا براء وقال الشافعي يفسد كلاهما
لان في الا براء معنى التملك ولهذا يرد بالرد وتمليك المجهول غير صحيح فيفسد البيع بعد الشرط ولنا ان هذا
الا براء ليس فيه معنى التملك لانه ليس يبرهن عن المال بل عن الوصف وليس سلم فقه جهالة لا تقتضي المنازعة فلا
تمنع صحة التملك كما جاز مبيع فغير من صريح ولا اجزاء مع فساد الشرط المجهول يعني جاز عندنا البيع بشرط
البراءة ايضا وقال زفر جاز والشرط فاسد اما فساد الشرط فمعلوم من دليل الشافعي واما جواز البيع فمعلوم من
دليلنا اقول يعلم من الجملة الشرطية وهي قوله ولو باع ان صحة البيع بهذا الشرط اتفاقا به ومن قوله ولم يفسد البيع
اتفاقا به وجهها اخر مناسب وكان الاولى ان يقول ولو باع بشرط البراءة من كل عيب لم يفسد ولا الا براء
ولا اجزاء مع فساد الشرط المجهول فيحكم بدخول الموجود والحادث قبل القبض واخرج الحوادث ولا فرق
المصراة اي لا يجوز للمشتري ان يرد ما اشتراه اذا وجدها مصراة وهي ما كانت قليلة اللبس وشد البايع
منعها ليجمع بينها فيظن المشتري انها غير لينة اللبس مع لينةها ولا مع صاع ثم نقده وقال الشافعي

يجوز له ان يرد لها ان كان قايما مع صاع من تمر وان كان هالكا قليلا كان او كثيرا **فصل في بيع الفاسد** وان كان هالكا قليلا كان او كثيرا
عليه السلام قال من اشترى محفلة فهو بخير النظرين ثلثة ايام ان شامسكها وان شاردتها ودمها
صاعا من تمر والمحفلة هي التي اجتمع لبنها في خرعها بالتمرية او بترك حبلها حتى يجمع فيه ولنا ان الزيادة
المنفصلة المتولدة عن المصرة وهي اللبن ما يخرجه عن رد هالما من بيانه قبيل فصل الوكيل بالبيع وحديث
ابي هريرة مخالف لقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والصاع ليس قيمة اللبن
حتى يكون مثلامعنوبا ولا يجعل به **وفي الرجوع بالنقص** في رجوع المشتري بنقصا فاعا لتعذر ردها عندنا
روايتان عن ابي بصير في رواية الاسرار لا يرجع لان المشتري لم يصر مغرورا يقول البائع بل اغتر بكى خرعها
وعغل عن تفنيدها وفي رواية الطحاوي يرجع وهو المختار لان البائع بفعل التصرف غير المشتري فصار كما
اذ اغتر بقوله ابقا لبونه **فصل في بيع الفاسد والباطل اذا كان احدا العوضين غير مال كالحمل**
والحيث وهي التي ماتت تحتها والدم فان هذه الاشياء ليست بمال واما جلد الميتة فجعله صاحب المحيط
كالخمر لانه مرغوب فيه بين الناس وجعله النزدوي كالميتة لانه من ذهابها وفي الايضاح لو نفي العوض وقال
بعث هذا بخير من سطل ولو قال بعته وسكت عن التمر يفسد لان البيع يقتضي المعاوضة فعند السكوت
يجوز على قيمته فصار كانه قال بعته بقيمته وهي مجهولة فيفسد **فبطل البيع ولم يعد الملك** اي ملك البيع
المشتري وان فصل به قبضه كما اذا باع بوباء ميتة **ويكون المبيع امانة لان العقد لم يفسد** فصار المبيع
مقبوضا باذن البائع فيكون امانة في يد المشتري فاذا هلك الاضمان عليه قيل هذا قول ابي حنيفة وعندنا
يكون مضمونا كالمقبوض على سومر الشرا وهو ما يخله ليوديه بعد ما ان التمر حتى اذا لم يبينه البائع قال اذهب
به ان رضىته اشترى به فذهب به فذلك لا يضمن كذا في العيون وفي فتاوى النسفي المقبوض على سومر الشرا
وان قال البائع ان هلك الاضمان عليك **فاذا كان مبيعك باصلا** باعتبار ان كلا من عوضيه ماله **في وصفه**
اي غير منعقد بوصفه وثبوت الفساد فيه من ان احد عوضيه ماله عند البعض ومن الكل كالحمل والتمر
والحيث التي لم تمت حقا فاعا مثل الموقودة والمختقة فان هذه الاشياء ماله عند بعض اهل الذمة او من
حيث جعلته او من حيث مقارنة المبيع شرطا لا يقتضيه العقد وهو من ماله وسيجب تفصيله **ان فاسدا**
كما يقال فساد الجوهر اذا تغير وصفه وبقي اصله **فيفسده** **كل من العاقدين عند بقا العين** لو قال في بيعه
على كل من العاقدين لكان اقيدا لان اعدام الفساد واجب حق الشرع **ولو بعدد القبض** فيدبه لان
البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفسد الملك فيفسده يكون امتناعا عنه وهو ظاهر واما بعد القبض فيفسد
العقد مع افادته الملك اعدام الفساد المجاوز له **ان كان الفساد قويا بان كان في احد العوضين كما اذا باع**
درهما بدرهمين وثوبا بالخمر وان كان فساد البيع بشرط فسخ من له الشرط يعني من له منفعة في الشرع
نحو من له الاجل الى الحصاد او من له الخيار المطلق فيفسد بشرط فسخ من صاحبه وان لم يقبله الاخر وان كان
الفسخ من ليس له منفعة لا يفسد الا بقبول الاخر وبالقضاء ذكر في الايضاح والكافي ان هذا قول محمد ووجهه ان
منفعة الشرط عائدة اليه فكان فسخه صحيحا واما اذا فسخ الاخر فقد ابطال حق من له الشرط لانه كان له
ان يفسد الاجل فيفسد العقد وقال الكل من العاقدين الفسخ لانه حق الشرع ولهذا لم يشترط قضاء القاضي
ولو مات البائع والمشتري فلوارثه ان يفسخ على المختار **وتحرم باقادة الملك عند القبض باذن البائع**
وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفسد الملك بالقبض فيدبه لانه بدون القبض لا يفسد الملك اتفاقا لانه سبب
ضعيف لا يفسد الملك لا يفسد بالقبض كالميتة وقيد باذن البائع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفسد الملك اتفاقا

واذ يفسد بكونه دلا ايمان يفسده المشتري في حصة البائع ولا يمنع ان يقبض البائع الثمن الصالح لان
يكون مملوكا له انه يبيع محظور فلا يكون سببا للملك الذي هو بوجه ولنا ان البيع الفاسد مشرووع
باصلة لانه مبادلة مال بمال فيفسد الملك بهذا الاعتبار فيقال انه يقيد ملك التصرف في البيع لا ملك
العين بدليل ان من اشترى امة بشرافاسد لا يحل وطها او طعاما لا يحل اكله او دارا لا يحل المنفعة بها
والاصح انه يقيد الملك بدليل جواز اعتاقها واما لم يحل التصرفات المذكورة لان في الاستغناء بها اعراضا
عن الرد **ويكون المبيع في البيع الفاسد اذا امتنع رده او هلك في يد المشتري مضمونا بالقيمة فيما يتصور وبالمثل**
في المثل اي فيما له مثل واما لورده المشتري على البائع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فذلك في يد
لا يضمن كالعاصي اذ ارد الغصوب الى الغصوب منه فلم يقبله فخله الى منزله فضاء عندنا لا يضمن لانه
يكون امانة وفي الثانية هذا اذا كان فساد البيع متفقا عليه وان كان مختلفا فيه لا يبرأ المشتري عن الضمان
لا يقول البائع او يقض الفاضي على الفسخ **فلو اراد بيعه في قيمة المبيع في البيع الفاسد بعد ما قبض**
فاستهلك المشتري او جبهها اي محمد قيمته يوم الهلاك لان قبل ذلك اليوم كان قادرا على الرد والفسخ
وبالهلاك تقدر القيمة عليه فيعتبر يوم تقررها **وهما يوم القبض** لان سبب ضمان قيمته يوم القبض
فيعتبر يوم قبضه لانه لو اراد عينه يقضي عليه بقيمته يوم القبض اتفاقا وكذلك الحكم
في الهلاك كذا في المصنف وضع في الاستهلاك لان اتماما للمقومة **واذا باعه اي ما اشتراه**
بالبيع الفاسد **المشتري يفسد** ببعده وكذا اذا تصرف فيه من الاعتاق والجهة ونحوها وليس لاحد
من العاقدين فسخه لتعلق حق لعبد به واما الواجر او زوجها لا يقطع حق الفسخ منهما لان الاجارة
عقد ضعيف يفسخ بالاعذار وفساد الشرا عذر والنكاح لا ينافي فيفسخ ويرد على البائع والنكاح على
حاله كذا في النبيين واما البقاء عليه فيمنع الفسخ عند ابي حنيفة خلافا لهما وسياتي بيانه في باب الشفعة
ان شاء الله **واذا بيع الخمر يتعد بطلان المقصود في البيع غير المبيع** لانها هي الشفعة بها لا عين الثمن واما
هي وسيلة اليه ولهذا يجوز ثبوته في الذمة واذا جعل الخمر مبيعة تكون مقصودة وفيه اعراضا والشرع
امر باهانتها ولهذا يبطل بيعها **ويعين او عين** يعني اذا بيع الخمر بثوب او ثوب بخمر مثلا فساد البيع
فيما يقابل الخمر في الصورتين لانها جعلت وسيلة اليه فيملك بالثوب فيهما بالقبض ويبطل في الصورة
الاولى في حق الخمر حتى لا يملك ولا يضمن بالقبض لانها غير مقومة في الشرع **وبطل بيع امر الوالد** لان
استحقاق العتق ثابت لها لقوله عليه السلام اعتقها ولدها يعني صار سببا لعتقها وهذا المعنى
مراد بالاجماع **والكاتب** ما يبطل ببعده لان المكاتب استحقاق اللام في حق المولى فلا يجوز واذا رضى المكاتب ببيع نفسه
من فسخه وفي بيعه ابطال ذلك الاستحقاق اللام في حق المولى فلا يجوز واذا رضى المكاتب ببيع نفسه
في رواية عن ابي حنيفة في جواز بيعه وعدم جواز اطلاقها **الجواز** لان رضاه به من ضمن تعجيل نفسه
وبطل بيع المدير المطلق وهو الذي علق عتقه بالموت بلا قيد لقوله انت حر بعد موتك وان مت فانت حر
وقال الشافعي يجوز بيعه قيد المطلق لان بيع المدير المقيد جائز اتفاقا كما لو قال انت حر في مائة هذا وان
مت في هذه السنة لانه ان المدير يعلق بامر معدوم فلا يكون مانعا من التصرف فيه قبل وجود الشرط
كسائر التعلقات ولنا قوله عليه السلام المدير لا يباع ولا يوهب ولا يورث اعلم ان المراد من بطلان
بيع هو ان المشتري لا يملكه بقبضه كما يملك البائع في سائر البياعات الفاسدة لان بيعهم باطل
في نفسه اذ لو كان كذا السر الفساد الى القن اذا بيع مع احدهم كما كان سرى اليه اذا بيع مع اخر وليس

كذلك **ولو جمع بين حر وعبد** اود كية وميته فباعهما بصفقة واحدة **فصل الثاني** بان سمي لكل منهما
ثمن على حدة **فالفساد** سار عند ابي حنيفة من الحر الى العبد وقال البيهقي جاز في حصة العبد قال
المصنف في شرحه الفساد هاهنا مجاز عن البطلان وهو من لفظ ان يفسد واقول ذهب الى هذا القول
لان في الحر كان باطلا فاسدا لكن لزم منه محذور اخر وهو ان البطلان لو كان ساريا الى الفتن يلزم ان يبطل
معده كالحس وليس كذلك بل الوجه ان يراد من الفساد عدم الجواز ليقينا وللحر قيد تفصيل الثمن لانه لو لم
يفصله وسمى لكلاهما واحدا فالبيع باطل اتفاقا لهما ان اصفقه متعدده مع تفصيل الثمن فلا يبرئ من احدها
الى الاخرى كما لو جمع بين اخيه واخيه بتر وجهها ولسه ان ركن العقد وهو الاتجاب والقبول مفصل فيهما
فاستحال جعله متعددا فيهما فاذا فسد العقد في بعض المبيع فسد في البعض الباقي بالمزوجة وانما فسد
الغن لان قبول العقد في الحر كان شرطا في قبوله في الفتن وانه شرط فاسد لان الحر ليس مال فكان بدله خاليا
عن العوض فاذا قال يعتقها بالف صار كانه قال يعتق هذا العبد تخسامة على ان يسلم الى خسامة اخرى وهو
عين لما خلاص النكاح فانه لا يبطل بالشروط الفاسدة **او بين عبده وعبد غيره** يعني لو جمع ما فباعها
صح العقد في عبده **بالخدمة** من الثمن اتفاقا لان عبد الغير محل للبيع فدخل في العقد ثم توقف على اجارة
المالك وصرح في ملك نفسه بالخدمة **او مدين** يعني لو جمع بين عبده ومدين **او مكاتب** او ام ولد اي لو جمع بين
عبده ومكاتب وام ولد **اي ناله فبطل** اي جاز البيع في عبده بالخدمة عندنا وقال في الجوز لا يبرأ لیسوا
محل للبيع فصار كما لو جمع بين حر وعبد ولما ان بيع المدين وام الولد جاز بقضا القاضي وصرح المكاتب جاز
برضاه في الرواية الطاهرة فدل هذا على انهم مال فدخلوا ابتداء في العقد ثم خرجوا عنه لاستحقاقهم انفسهم بانفس
الحرية من وجه فصار جمع العبد مع كل منهم بمنزلة بيع عبد من استحق احدهما وفي الحقايق الجمع بين العبد وبين بعض
البعض كالمجمع بين الحر والعبد لان كتابة معتق البعض لا يقبل النسخ وان عجز عن السعيه ونحو **شرا كافر**
مسلم او معينا مع الاجبار عن اخر اجهما عن ملكه وقال الشافعي لا يجوز لان جوان اذا لا
لها من جهة ملوكيتها الكافر ولهذا لم يجز نكاح الكافر المسلمة ولما ان البيع صدر من اهله مضى الى محله
فوجب انعقاده ولكن يجب على الاجاز دفعه الى المذکور كما لم ير اذا اخذ صيدا بملكه ويومئ برسالة قيد
بالشرا لان الكافر لو استاجر مسلما للتدمنة جاز لانه ياخذ الاجر فيكون عاملا لنفسه معني ولكن يكره لان فيه
امتناعه صورة **ولو عقد على جنس فظهر خلافه** **بما قوت ظهر** زجاجة بطلا لاني المسمى معدوم والعقد
تعلق به فيبطل لعدم المحل **او اختلفا في الوصف** يعني لو كان ما ظهر من جنس ما عقد عليه واختلف وصفها
والثنا **وقين** الوصفين في الاعراض فاحش وهذه الجملة اسمية حال كغلام اي جميع اشتراه على انه غلام ثم ظهر
جارية او هر اي كذب اشتراه على انه هر ويى منسوب الى هراء فكان **مرويا** اي ثوبا منسوبا الى مروا وهو اسم ملك
ابطالاه وقال في جوز بيعه لان جنسهما واحد لكنه يخبر لغوات الوصف المرغوب ولما ان المقصود من البيع
حصول عجز المشتري عن البيع فاذا لم يحصل عجزه صار كانه ليس من ذلك الجنس قيد الثنا وبالقاض لانه لو لم
يكن فاحشا لا يفسد البيع كما اذا اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغه وكبشا فظهر نية لان النية
من الاول والخدمه ومن الثاني الاكل وعن ابو حنيفة رضي الله عنه انه انبت الخيار فيما لم يقش لغوات الوصف المرغوب
فيه وفي الخلاصة لو اشترى رصا على انها خالية عن النوات الديوانية او على ان قانونها كذا فاذا هو اكثر
فله ان يردّها ولو اشترى ثوبا على انه خز فاذا الحمته خز وسداه قطن لا يردّه لان اللزمة اصل **وتوقف**
الرهن **والمستاجر** يفتح الجيم يعني اذا باع الراهن والموجر العبد المستاجر فانه يتوقف على اجازة المرتهن

والمستاجر الا ان المستاجر ملك قبض المبيع وملك اجازته والمرتهن ملك الاجازة ولا يملك القبض
وان لم يجز المستاجر ان يفتح الاجازة بينهما ونقد البيع السابق كذا في الحاشية **في الاصح** قيده اخذ
عما قال بعض اصحابنا انه فاسد لان المبيع غير قادر على تسليمه لتعلق حق الغيبة وانما اختيار قول من
قال انه موقوف لان العقد ورد على ملك نفسه فيجب ان ينفذ وتعلق حق الغير انما يوثق في عقد
لزومه دون افساده والقدرة على التسليم عقيب العقد غير لازمة فان قلنا الرهن وفسخ الاجازة
يمكن واذا اجاز المستاجر والمرتهن ورد المشتري المبيع بعيب قيل لا يعود عقد الرهن والاجازة
وقيل يعود كما اذا انتمى الرهن بطل حكمه ثم اذا انحلت عاد رهنه ورد **ويفسد بيع ما تعدل ثمنه**
لغوات المقصود من العقد لغوات التسليم **كالابن عند غير المشتري** قيده لانه لو كان عند المشتري
صح بيعه لزوال المانع وهو العجز عن التسليم لكن لا يكون ذلك بالقبض نايبا عن قبض المبيع كما اذا شهد على نفسه
انه اخذه ليرده على مالكه لان قبضه ذلك قبض امانته وهو ضعيف وقبض البيع قوى لانه مجبور عليه
والضعيف لا ينوب عن القوي وان لم يكن اشهد على نفسه عند اخذه بكونه نايبا عنه لان قبضه ذلك قبض
عصبي وهو مضمون كقبض المبيع فينوب عنه وعند ابي يوسف قبضه لا يكون نايبا عنه في هذا القسم ايضا
لانه يثبوت امانته بلا شرط للاشهاد عنه **والسك والطير** اي يفسد بيعهما **قبل صيدهما** لان كلاهما غير
مملوك قيده لانه لو اخذ السك والقاه في حفرة او هتاله موضعا فدخل فيه حيث لا يمكنه الخروج بملكه فلا
يفسد بيعه اذا لم يخرج في اخذه الى تكلف وكذا اذا باع طيرا له يطير في الهواء ان كان بحيث يعود الى بيته وباعه
بلا تكلف يجوز **وافسد** **وامتلكه الدين من غير من هو الدين عليه** وقال مالك يجوز لانه مال قابل للملك
ولهذا يجوز الشرا به فيصور تملكه كما لو ملكه من الدين ولما انه تملكه فلا يفسد بيعه
لانه عاجز عن تسليم ما في ذمة الغير فاما تملكه من عليه فاسقاط لا يقتضي التسليم وفي الغيبة لو هبت
دينا على زوجها من ابنة الصغير صح لان هبة الدين من غير من هو عليه يجوز اذا سلطه على القبض والاب
ولاية القبض لولد الصغير وكان قبضه كقبض الغير وكذا سلطت الصغيرة على قبضه وفي الحقايق فان
قلت جوزتوه في الحوالة قلت نكر في الجامع الكبير لقاضي خان انما يجوز لانه تملكه حكما لا فسادا فكم من شيء
يقتضيه ضمنا ولا يثبت قصدا **وبيع الاوصاف والاتباع** **كالية شاة حية** الية الشاة بفتح الهمزة
وسكون اللام ذنبها واذا ثبتت قلت البان بدون التاكاد في الصحاح هذا مثال للاوصاف فيبيعها قبل الذبح حرام
والامر الذبح على البائع امترار **وكالحمل والنتاج** فانما اتباع الحمل بفتح الحاء وسكون الميم ما كان في البطن
من الولد والنتاج ما يسهل في البطن فيعمل ان يراد بالحمل حمل الانسان وبالنتاج نتاج غيره وان يكون لالف
واللام في النتاج بدلا من المضاف اليه اراد به نتاج الحمل لما روي انه عليه السلام نفى عن بيع الحبيطة
وحمل الحبيطة **والا يبيع الضرع** لانه عليه السلام عن بيعه فيه **وليز المرأة** في قدح **وليز** **وليز**
يعني بيع لبن امرأة في القدح حرة كانت او امه غير جاز عندنا وقال الشافعي يجوز لانه مشروب طاهر
تعلقت به منفعة فيجوز بيعه كالعصير ولما ان جزا الادى مكر مروي في بيعه اهانتة **فبيع من الامه**
يعني بيع لبن الامه جاز عند ابي يوسف لان البيع يرد على نفسها فيجوز ان يرد على جزائها **لها ماسر**
من الدليل واما ايراد البيع على نفس الامه لان الرق وصف جميعها لكونه اصل القوة والدين لاجية فيه
فلا يحله الرق **ويجوز** **ابو يوسف** **بيع الصوق على ظهر الغنم** لانه مال معدور والتسليم في الحان يجوز
كبيع التفصيل وقال لا يجوز لان الصوق يفسد من اسفله ان يرى انه اذا اخضر في تركه لما نافع الحفظ

على رأسه لا على أصله فيلزم الاختلاط وانما جاز بيع اغصان الخلاق ان يمتد موضع قطعها لانه
ينمو من اعلاه الا يرى انه اذا ربط خيط في رأسه غصن وترك انما يبقى الخيط اسفل مما في راسه
واما بيع الكراث فجائز وان كان ينمو للتعامل كذا في التمه **ويفسد بيع ما لا يتبعه** لا يشترط
على البائع كذا **من ثوب وجازع في سق** كانه لا بد له من تسليمه فاذا الحقه ضرر فيه رعاها
فيمرر عن قوله فيبقي الى النزاع قيد بالضرر لانه لو باع ما يتبعه من بلاضر كقفيز من صبرة او دراع
من كر اس غير مهيأ للبرج جاز فلو قطع الدراع او قلع الجذع قبل القسح عدا العقد صحيحا بخلاف ما
اذا باع جلد حيوان وذبحه وسيله او باع نوى ثم وشقه وسيله حيث لا يعود صحيحا لان اتصال الجلد الذي
خلق فصارا العن عنده اصليا بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه يصنع المخلوق **والحي الذي يفسد ببيع بحاله**
المبيع اذا لم يكن فيه خيار التعيين للبائع او المشتري **كمن اشترى او كسب ثوب من ثوبين او من ثلثة اثواب ولو باع**
ثوبا من اربعة اثواب لا يجوز وان شرط فيه خيار التعيين كان الحاجة الى التعيين تندفع بالثلاث لوجود الجيد
والوسط والردى فلم يجز فيما وراها كذا في التبيين **وضربة القانس وبالثا الحجر والملاسة والمنابذة**
هذه يبيع كانت في الجاهلية كان الرجلان يتساويمان المبيع فاذا التى المشتري عليه حصاة او لمسه او نبذه
البائع اليه لزم البيع ففسدت لورود النهي عنها لما فيه من معنى التعلق فصار كانه قال اذا القيت عليه حجر
فذلك **بيع المماثلة** وهي بيع الكنفة في سبلها كمنطة مثل كيلها تقديرا لان المماثلة في المماثلة تقضى الى الرضا
ويفسد بيع المزابنة وهو بيع الرطب على النخل فمجرد ود مثل كيله تقديرا **ولو فساد من خمسة اوسق**
يعنى هو فساد عند ناسوا كان ما قدم اقل من خمسة اوسق او اقل وقال الشافعي يجوز اذا كان اقل من خمسة
اوسق وان زاد عليها لا يجوز اجماعا وفي خمسة اوسق قولان له ما روى انه عليه السلام نهى عن الزاينة
ورخص في العرايا وهو بيع الرطب كما ذكر فيما دون خمسة اوسق ولما قوله عليه السلام التمر بالتمر مثله
وهنا لا تعرف المماثلة فلا يجوز والعن به فيما رواه بحولة على ان رجلا اعرضى وهب ثمرة نخلة من سبانه لرجل
ثم شق على الواهب دخول الموهوب له في سبانه ولم يرض رجوعه فوهب ثمرا مجدودا عوضا عنه فمن خص
عليه السلام في ذلك لان الموهوب لم يكن ملكا للموهوب له مادام متصلا بنخله وانفق ذلك فيما دون خمسة
اوسق فنقل الراوى لذلك وسماها بيعا مجازا لثبوت صورة المعاوضة بينهما **وتجيز بيع الدهن النجس**
المراذبه ما خالط نجسا لا نجس العين **والافتقاع به في غير الاكل** كالاستصباح والديباجة وغيرها
وقال الشافعي لا يجوز لانها موهبة ما موردها لغيره لقوله تعالى والرجز فاهجر وذلك مشعر بسقوط مال الله
وكونه كودك المبيته ولما ان عين الدهن مال وانما حرما كله لمخالطة النجاسة وبها لا يخرج الدهن عن كونه
مالا بخلاف التوك فانه من المبيته فلا يكون مالا **ومنعوا بيع ما اصله غاييب كالسليم ونحوه وبعضه معدوم**
كالورد ونحوه **تبعنا لاننا جزمنا** اي الظاهر فيما اصله غاييب **والموجود فيما بعضه معدوم** وقال مالك يجوز لتعامل الناس
عليه وبه اثنى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان وعن محمد جواز بيع الورد في الاشجار وفي الغاية هذا
اذا ثبت السليم ولم يعلم وجوده واما اذا علم بجوزوله خيار الروية ولا يبطل خياره ما لم يبرأ الكل عند اثنى جنيته
ويبطل عند هاتين روية البعض وعليه الفتوى وورد في الرضا كذا لورد **واجاز محمد بيع النخل المحرق** اي المجموع
في انا وود **والقرب وبقيته مطلقا** بانقرادها وتبعها غيرها **وهما الاولين تبعها** اي ما احبها اجاز بيع النخل
تبعها لكونه وود القرب تبعها لقرب ولم يجز بيعها على الانفراد ولا بيع الورد مطلقا قيد بالحي لانه لو لم يكن
محررا لا يجوز بيعه اتفاقا لان كلامهما مالى يظن فيه ويتولد منه ما ينتفع به كبر البليغ وكما ان النخل

والورد من الهوام فلا يجوز بيعهما كالزناير واما بيضة فلا تبيح غير منتفع به باعتبار ذاته ولا باعتبار
غيره لان ذلك الغير معدوم او رد الكرخى على قولها بان الشئ انما يدخل في العقار تبعه الغير اذا
كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس كذلك والفتوى على قول محمد كذا في الخير **ويفسد**
بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد من البائع والمشتري والمبيع لا دمي كذا في التبيين
واما قول صاحب الهداية وفيه منفعة لاحد العاقدين او للمعتقد عليه فيعمل على اعتبار الغالب
وانما فسد لما روى انه عليه السلام نهى عن بيع وشرط وفي الغاية استثنى من هذا الحكم ما ورد
الشرع بجواز كسر الخيار والاجل وما جرى التعامل فيه كسرى النخل على ان يحدوها البائع اي
يسويها بصاحبها او يجعل لها شركا وما كان مقتضى العقد كسر ملك المشتري وما كان ملائمة له
كسر الرهن والكفالة لكن انما يصح هذا الشرطان اذا كان الرهن معلوما والكفيل حاضرا ولم يسلمها
المشتري لا يجز عليه وللبائع ان يفسخ العقد وفي المشتري انما يفسد البيع بشرط اذا ذكره بكلمة على
واما اذا ذكره عرف الشرط كما اذا قال بعث ان كنت تعطيني كذا انا البائع غير باطل وفي الفتاوى اذا
اختلفا في الصحة والفساد فالخيار ان القول لمن يدعى الصحة واذا اختلفا في الصحة والبطلان فالقول
لمن يدعى البطلان لانه منكر العقد **ففسد بشرط العتق** هذا تفريع للاصل السابق وقال الشافعي
لا يفسد به البيع قبل بشرط لانه يوافقنا في فساد البيع بسائر الشروط وانما جوزه بهذا الشرط قياسا على جواز
البيع ممن يعلم انه يعتقه ولما روى انه عليه السلام نهى عن بيع وشرط وهذا الشرط فيه منفعة
للمعتقد عليه وفيما قاله الشافعي ان عدم الشرط **فان عتقه** المشتري بعد ما اشترط في عقد
العتق **فالتميز لزم** يعنى واجب والعقد انقلب صحيحا عند اثنى جنيته **وقال قيمته** واجبه عليه
لان العقد فسد بالشرط اعتق ولم يعتق **وهو رواية** عن ابي حنيفة وله ان الشرط وان لم يلازم
العقد لذاته لكن بشرط العتق لانه من حيث الحكم لانه مثبت للملك ومقرره وهذا هو الاستحسان
وفي الخاقاني هذا فيما اذا عقد المشتري قبل القبض اما قبله فلا يصح الا عتاق **ويفسد بشرط تدبير**
وثابة واسفيلاد لان هذه شروط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للمعتقد عليه فيفسده واستخدام
البائع شهر اي يفسد بشرط ان يستخدم البائع المبيع او المشتري شهرا ويجوز ان يجعل المصدر
مضافا الى مفعول اي استخدام المشتري للبائع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
وقرض وهدية وسكنى دار سوا كانت هذه المنافع مشروطة للبائع او للمشتري **وحياطة البائع**
المبيع وحدوم اي تقديره وتسويته بشئ اخر وهذه الشروط تفسد البيع لانها غير متعارفة وفي النوازل
قال بعث منك هذا على ان احط من ثمة كذا جاز ولو قال على ان اهب منك كذا لم يجز بيعه لان الخط ملحق باصل
العقد ويكون البيع مما ورا الخطوط **وبيعها بشرط وطى المشتري فاسد** عند اثنى جنيته وقال لا يفسد
هذا الشرط لان جواز التصرف في المبيع بلا مانع من مقتضيات العقد وله ان لزوم وطى الجارية المشتراة لا
يقتضيه العقد وفي هذا الشرط منفعة للبائع لانه اذا وطىها المشتري تمتع الرد بالحيث فيفسده **واجاز**
محمد بشرط عدمه اي بشرط ان لا يطاها المشتري وقال لم يجز البيع والشرط له انه شرط لا نفع فيه لاحد
فلا يفسده العقد ولها ان فيه منفعة للبائع لو ولدت من المشتري وظهر لها مستحق واخذ الجارية
وقيمة ولها الغايم يوم الخصومة يرجع المشتري على البائع بما اداه واذا لم يلد من المشتري لا يكون على
البائع قيمة الاولاد **ويفسد باسقاط الحجر** كما اذا قال بعث هذه الاحملها لانه من منها ومنصل بها

خلقة وتسليم المبيعة بدونه غير ممكن ولو استثنى قبيضا في بيع صبرة لا يجوز لامكان تسليمه ولو باع
قطيع غنم واستثنى منها شاة لا يجوز لان تسليمها مفضى الى المتارعة **وبالتأجيل في البيع المعين**
لان الاجل شرع للترفيه في التحصيل والمبيع المعين حاصل فلا يفيد التأجيل فيه قيد بالمعين اجتزأ عن
السلم فان المبيع فيه غير معين وتأجيله جائز **فكما انما يجهالة الاجل لانها تقضى الى المتارعة اذا كان**
التمتع فيها قيد لان الثمن لو كان عينا لا يجوز التأجيل فيه لانه مبيع من وجه **فلا يجوز تأجيل الثمن**
سواء وجد في العقد او بعده لان الموجود بعد في مجلسه ملحق به **الى التبرؤ وصوم النصارى وفطرهم**
والحصار وهو يفتح الحيا وكسرها قطع الزروع في اوقافها **والديار** وهو انطا الطعام بالمد واليد ليعطى
للندرية **وقدوم الحاج والعطاء** أي وقت وصول العطاء من السلطان الى اهل الديار **وان اذا انقض**
الوقت قيد لانه ان كان معلوما عند المتعاقدين لا يفسد به العقد **فان سقط المشتري الاجل**
انما اسندنا الاجل الى المشتري لان الاجل حقه فبغيره باسقاطه وامامنا قاله القدرى في مختصر
فان تراخيا باسقاط الاجل فواقع اتفاقا لا خارج مخرج الشرط لان رضاه له الحق كان قبل ذلك اي قبل مجي
ذلك الاجل المفسد وقبل التفريق **اجزاء** وقال زفر لا يجوز قيد بقوله قبل ذلك لان بطلان الاجل لو وجد بعد
تاكيد الفساد ولا يفتلج جائزا اتفاقا لانه ان العقد وقع فاسدا فلا يفتلج جائزا كما اذا باع درهم بدرهمين
وفي الحاشية لو قال يردت من الاجل لا يكون اسقاطا ولو قال تركته او بطلته يكون اسقاطا **وبكره**
الجنس وهو يفتحين ويسكون الجيم ايضا ان يرد في الجنس ولا يريد الشرا لقوله عليه السلام
لا تناجشوا وفي شرح الطحاوي هذا اذا طلب الراغب في السلعة من صاحبها بمثل مثله او اما اذا طلب
بما دونه فلا يكمن ان يرد رجل في ثمنها الى ان يبلغ قيمتها وان لم يرد شرا **والسوم** وهو طلب المبيع
بالثمن **على سبيل غير** لان فيه اضرار على الغير هذا اذا اضرار على المساومة على ثمن معين واما اذا
لم يتراضيا فلا يكره لانه بيع مزيد **ونقل الجلب** أي المحبوب وهو ما يجاذبه من بلد الى بلد للتجارة **اذا**
اضربا للبلد وليس عليه أي على الوارد من السفر وغيرهم فاشترى منهم بدينار ففقد بالاضرار والقبض
لانها لو انعدما لا يكمن التلوي **وبيع الحاضر للبادي** أي التلوي كما اذا اجاز من سكن البادية بالطعام فيتوكل
الحاضر للبادي لبيع طعامه بالسعر العالي وانما كره لان فيه اضرار باهل البلد بقيد بقوله في القيد لانه في
الرخيص غير مكره **وقد التدا** يعني كرم البيع وقت اذان الجمعة لانه محل بالسعي اليها هذا اذا وقف
واستغل اما اذا باع وهو يسعي لا يكره والمعتبر الاذان بعد الزوال **والترقيق الغير المستحق**
وكبير او صغير من احدهما **ودرجم محرم من الاخر** وهما في ملكه وانما كره التفريق بينهما بالبيع لان الصغير
يستأثر بالكبير والصغير ايضا وفي التفريق انما كره التفريق بينهما بالبيع لان الصغير
من له درجم صغير فليس منا قيدنا التفريق بالبيع لانه باعنا في احدهما غير مكره لانه انفع له وقيد
بقوله الغير المستحق لان التفريق لو وقع باستحقاق بان ظهر في احدهما عيب او جنى فدفع الى وفي
الحاشية اخرج مستحق لا يكره التفريق دفعا للفرع عن صاحب الحق واما اضرار الصغير فثبت هنا
فلا يفتلج اليه لانه كرم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وقيدنا بان يكون احدهما صغيرا لانها لو كانتا
كبيرتين فله ان يفرق لما روى انه عليه السلام فرق بين مارية وشيبرين وكانتا اميتين اخنتين كبيرتين
وكذا لو كان ثلثة اخوة في ملك رجل واحد صغير والاخران كبيران يجوز للمالك ان يبيع احدا الكبيرين
وان لم يرد منه التفريق لان حق الصغير يكون مرجيا بالكبير الباقي وقيد بان يكون احدهما دارم محرم من الاخر

لانه لو كان قريبا غير محرم كابن العم او محرم ما غير قريب كما مرارة الاب لا يكره التفريق ولو كان الصغير
قريبا محرم ان احدهما بعد من الاخر كما مر وعه لا يكره بيع الا بعد لانه في مقابلة الاقرب كما لمعند
وقيد بان يكونا في ملكه لانه لو لم يجتمعا في ملكه لا يكره وكما يكره التفريق المذكور يكره للمشتري شراؤه لان كونه
في دارنا انفع له من عودته الى دار الحرب **وبحوز البيع** وبأثر البايع لا يكره النهي **وبفسده** أي ابو يوسف
البيع بالتفريق في الولاد لقوة قرابة الولاد وقد قال عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما
ايضا يوم القيامة **ومطلقا في رواية** يعني روى عن ابي يوسف انه فاسد في كل قرابة محرمه ولاده كانت
اولم تكن لما روى انه عليه السلام وهب من علي رضي الله عنه اخوين صغيرين من مرساله ما فعل الغلامان فقال
عليه السلام اردوا رددواهم بالرد على فسادهما ولهما ان البيع صدر من اهلها الى محله فينفذ والنهي عن التفريق
انما كان لمعنى مجاوز فلا يفسد العقد كالتنهي عن السوم على سوم غير **فصل** في الاقالة وهي في
اللغة الاسقاط ولهذا يقال في الادعاء اقل عشر في اي اسقاط زلتى وارفعها وكذا العاقدان يرفعان العقد **فصل**
الاقالة بغير احدهما مستقبل بخوان يقول احدهما اقلنى وقال الاخر اقلت وشروطه صيغة **المضى**
فيها اعتبارا بالبيع ولها ان لفظه يعني في البيع كانت محمولة على المساواة ولم تدل على التحقيق ولهذا لم
ينعقد بها البيع واما لفظه اقلنى في الاقالة فمحمولة على التحقيق لانها تكون بعد نظر وتامل كل فظة زوجه
نفسك في النكاح **وتوقف على القبول في الجاهل** حتى لو قيل الاخر بعد زوال المجلس او بعد ما صدر عنه فيه
ما يدل على الاعراض كما سبق بيانه في البيع لان الاقالة وفي المحيط لو اشترى حنطة وقبضها وسلم بعض الثمن
ثم قال البايع انه اقاله على من غال فرد البايع عليه ما قبض من الثمن فاحله المشتري لا ينقص البيع لان الاقالة
كالبيع لا تنعقد الا بالاجاب والقبول **وبالتعاطي** وهي **فبيع مطلقا** أي عند قبض المبيع او قبله ومثل
التمن الاول او باقل او باكثر منه **فحق العاقد** عند الحقيقة تظهر فائدة في مسائل منها انهما لو سميا
في الاقالة خلافا للتمن الاول تكون باطلة كما يذكر في المتن ومنها انها لا تفسد بالشروط الفاسدة كما
يفسد البيع ومنها انها اذا اتفقا لا جاز للبايع بيع المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض وجازيته
وكانت الاقالة بيعا في حقها لما جاز كل منهما هذا اذا امكن جعلها فسخا وان لم يمكن بان زادت
المبيعة بعد القبض زيادة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا تنص الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قيدنا
بالقيد لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا تمنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المتصلة
بعد القبض بيع في حق ثالث تظهر فائدة في مسائل منها ان المبيع لو كان عقارا ففسل الشفعة في
بيعه جازله ان اخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من اخر ثم نقلا فاطلع البايع على
عيب كان عند البايع الاول ليس له ان يرد عليه لانه بيع في حقه ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب
من اخر ثم نقلا فليس الواهب الرجوع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب منزلة المشتري من المشتري
منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن ثم نقلا فاجاز للبايع ان يشتري منه باقل مما
باعه لانه في حق البايع كالمملوك يشر جديد من المشتري الثاني ومنها انه اذا اشترى بغير وض التجارة
بعد تمام الحول بعد الخدمه ثم رده بعيب فيه بغير قضا فملكك العوض في يدك لا تسقط عنه الركون لانه
بيع جديد في حق ثالث وهو القيد لان الرد بعيب بغير قضا اقاله **وبحوز الاقالة مثل الثمن الاول** وفي فتاوى
القضلي اذا باع المتولى والوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول **فلو شرط**
منه او اقل او خلاف جنسه او اجل البايع في رد المشتري الثمن فالشرط باطل والاقالة صحيحة عند

اي جنيفه الا ان يحدث بالمبيع عيب فتجوز الاقالة باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون
 لاجل الثابت بالعيب **وجعلها** اي ابو يوسف الاقالة **بعد القبض** اي قبض المبيع **بيعه** ووافقت
 بمثل الثمن الاول او باقل او بأكثر او بنوع آخر **وقبله** **ففسخا** لان بيع المنقول قبل القبض غير جائز
الا في العار فان الاقالة قبل القبض تجعل بيعا لان بيعه قبل القبض جائز ولو لم يكن جعلها
 بيعا وفسخا تبطل كما اذا تقابلا في المنقول قبل القبض على خلاف الجنس الاول **وجعلها** اي جعل الاقالة
 بمثل الثمن الاول او اقل منه **ففسخا** وبالاكثر اي جعل الاقالة بأكثر من الثمن الاول **وخلاف الجنس** اي
 بخلاف جنس الثمن الاول **بيعا** لان جعلها فسخا متنع وان لم يمكن جعلها بيعا وفسخا تبطل الاقالة
 كما اذا تقابلا قبل القبض على خلاف جنس الثمن الاول والحاصل ان الاقالة فسخ عند الا اذا تعذر
 فيبطل وعند ابو يوسف بيع الا اذا تعذر فتجعل فسخا الا اذا تعذر فتبطل وعند محمد فسخ الا
 اذا تعذر فتجعل بيعا الا اذا تعذر فيبطل من جامع المحبوس اي جنيفه ان الاقالة في اللغة اسقاط
 فتجعل فسخا في حقها اعمالا موجبا لان لها ولاية على نفسها وبيعها في حق ثالث بحكم الاقالة وهو مبادلة
 ما مال التراضي لانه ليس لها ولاية على غيرها ومحمد وافق هذا الاصل الا انه جعل الاقالة اذا
 كانت على خلاف جنس الثمن او على الزايد عليه بيعا صونا للفظ عن البطلان واما اذا نقص عن الثمن
 فقد جعلها فسخا لانه سكوت عن بعض الثمن ولو اقال وسكت عن كل الثمن كان فسخا فهذا الحق وكذا لو اجل
 يكون فسخا ويبطل تاجيله لانه سكوت عن وصف الثمن وهو كونه حالا ولا في يوسف ان في الاقالة معنى البيع وهو
 مبادلة ما مال التراضي فاعتبار جانب المعنى اولى اذ المثل اذا لم يمكن جعل فسخا اعلم ان الخلاف فيما اذا
 ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المناقصة او المتاركة لا يجعل بيعا اتفاقا اعلا مقتضى موضوع الفسخ
 كذا في النهاية **وسمى** اي الاقالة **هلال المبيع** لان الاقالة رفع العقد وهو ما يقوم بقيام كله وهو المعقود عليه
 او بعضه **فقد** يعني اذا هلك بعض المبيع بطلت الاقالة وصحت في باقيه **هلال الثمن** يعني تيمم الاقالة بعد هلاك
 الثمن لان الثمن انما ثبت له حكم الموجود في الدمة بالعقد وما يكون وجوده بالعقد لا يكون محلا للعقد فاذا انقضى
 تيمم الاقالة بعد هلاك احداهما لان كلاهما معقود عليه فيكون العقد قائما به ولو هلك العوضان لانقضى الاقالة
 الا في بيع الصرف فانما يقع فيه بعد هلاك البديلين لانها غير متعينين والمعقود عليه ما استوجب كلاهما
 فذمة صاحبه كذا في النهاية اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقالة اذا ارد البائع الثمن والناس سموه بيع الوفا
 وفي المصنف يسمونه بيع الامانة فلم حكم الرهن عند اكثر المشايخ فلا يباح للمشتري ان يتنع بالمبيع بدور اذن
 البائع ويسقط الدين بملكه وبعض المشايخ جعله باطلا اعتبارا بالهازل وبعض جعله في حكم بيع
 المكرم فينقضه المشتري ان شاء لانه لم يكن راضيا به وقال القمام بحم الدين الفسخ انفق مشايخنا في هذا
 الزمان على جوازها وافادته بعض الاحكام وهو الانتفاع به لحاجة الناس اليه وتعاملهم والقواعد قد ترك
 بالتعامل كما في الاستصناع قال صاحب النهاية وعليه الفتوى وفي كفاية الصريح ان العقد الذي جرى بينهما
 ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنما ينظر ان ذكر الشرط فيه يفسد وان ذكر قبله او بعده على وجه المواعيد وعنده
 خالف عن الشرط يصح العقد ويلزم الوفاء بالعهد لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وفي المفاتيح الظهير
 لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق بالعقد عند اي جنيفه ولم يذكر ان في مجلس العقد او بعده **فصل**
 في المراجعة والتولية **وجوز التولية** **البيع بالثمن الاول** بالزيادة ونحوه وهو بالرفع بدل من التولية
 وبيان له وفي عبارته تسامح لان الثمن الاول صار ملكا للبائع فلا يمكن البيع به ولعله اراد به مثل الاول

٨

٩

١٠

وفيه ايضا اشتباه لما سيجي من ارجح الصبح والفقار وغيرها يضم الى الثمن الاول فلا يكون الثاني مثالا في
 المقدار فيكون المراد بمثل الثمن مما قام عليه وفي ذكر الثمن اشارة الى ان المراجعة والتولية لا تجوز في بيع
 الصرف لان احد بدل به غير متعين للمبيعه والاخر للثمن ويدخل فيه ما هو من حكا كمن عصب عبد
 فابق منه فقطى القاضي عليه بالقيمة ثم عاد العبد فللخاصة ان يبعه تولية ومراحمه كذا في الخاتمة
والمراجعة **بزيادة** وهي البيع بالزيادة عن الثمن الاول ان لم يكن من جنسه **والوضعية** **بمنقصة** يعني هي
 البيع بالنقص عن الثمن السابق **ولا يبيع ذلك** اي كل من التولية والمراجعة والوضعية **حتى يلزم العوض**
منها لانه اذا لم يكن كذلك لا يعرف كون المبيع بمثل الثمن الاول او بالزيادة عليه او بالنقص عنه
او ملوكا للمشتري كما اذا اشترى عبدا بثوب فاراد ان يبعه مراحمه عليه لا بد ان يكون ذلك الثوب ملوكا
 للمشتري حتى يبيع به وبزيادة ونحو معلوم عليه واذا لم يكن كذلك يقع عقد المراجعة على قيمة ذلك
 الثوب وهي مجهولة فيفسد **والبيع** **مطلوب** وهذه الجملة الاسمية حال قد بد لانه لو باعده بالتوب
 المملوك للمشتري بعشر قيمته لا يجوز لان البيع يكون مجهولا **ويضم** الى راس المال **اجرة القمار** **والصبيغ**
 الصاد وبكسرهما يصبح به **والطراز** وهو الكسر علم الثوب **والقتل** **وحمل الطعام** **والسمسار**
 وفي المحيط اجرة السمسار ان كانت مشروطة في العقد تضم والافا كاش المشايخ على انها لا تضم واما اجر
 الدلال فلا يضم اتفاقا **وسايق الغنم** لان هذه الاشياء تزيد في عين المبيع كالصبيغ واخوانه وفي قيمته
 فقط كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فيلحق اجر قمار راس المال وفي التبيين ان فعل المشتري
 بيده شيئا ما ذكر من القتل ونحوه لا يضم ما انفقته المشتري على نفسه في سفره وقت شرايه المبيع فيد به لان
 نفقة المبيع وكسونه وكراه يضم كذا في المحيط **وجعل الابن واجرة طبيب** **ومعلم** اي لم يضم هذه الاشياء
 لانه لا تزيد في قيمة المبيع شيئا واما شئ في الزيادة في التعلم فللعن فيه وهو دهنه وشعله لان ما انفق
 على العلم غايته ان التعليم وقع شرط ولم تزد اجرة التعليم ما لينة المبيع ويقول البائع اذا ضم الثمن الى ما يجوز
 ضمه تقوم على يكد **لا اشتريته** اي يقول اشتريته بكذا ثم اخرج راعا الكذب **والمشتري** **الخيار** عند اي جنيفه
للحيانة اي الحيانة البائع في راس المال **في المراجعة** **بين الاخذ بالثمن** **والترك** **والخط** **في التولية**
 اي المشتري عند الخط من الثمن قدر ما خان البائع في بيع التولية **ويامر** به اي ابو يوسف بالخط
فيهما اي في صورتي الحيانة في المراجعة والتولية مع حصتها اي مع حصنة قدر الحيانة من المراجعة
 المراجعة مثلا اذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه مراحمه خمسة عشر فظهر ان البائع كان
 اشتره بثمانية بخط قدر الحيانة من الاصل وهو درهمان ونحوه من المراجعة ما قابلهما وهو درهم واحد واخذ
 الثوب باثنى عشر درهما ولو خان في الاجل بان لم يبين انه اشتره بثمينة او يمين وخان في قدر الاجل
 فللمشتري الخيار في المراجعة لان الموجل انقص في المايه من الحال كذا في المحيط وخبره اي محمد المشتري
مطلعا اي سوا كات الحيانة في المراجعة او التولية لا يبيعه ان الخط لولم يوجد في التولية يكون قدر
 الحيانة زائدا عن الثمن الاول فيبصر مراحمه لا تولية واما في المراجعة لولم يخط يبقى مراحمه عاينه ان
 المراجعة يكون اكثر مما ظنه المشتري فيثبت له الخيار لغوات الرضا ولا في يوسف الاصل هو لفظ المراجعة
 والتولية وذكر الثمن في العقد جرى مجرى التفسير له فلا بد من ثبوت العقد الثاني على الاول فيخط قدر الحيانة
 ليكون الثمن الثاني كالاول ولمحمد ان الاصل ما هو المذكور في العقد لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم
 فذكر المراجعة والتولية محل على الترتيب فيجوز مجرى الوصف فاذا ظهرت الحيانة فيها يتخير المشتري لغوات

١١

الوصف المرغوب في المبيع فلو هلك المبيع عند ظهور الحيانة في المراجعة قبل الرد اشنع الفسخ بسبب عيب او زيادة
في المبيع سقط الخيار ولزمه جميع الثمن سقوط خيار الروية والشرط بهما ولو اشترى ثوبين صفقة كذا خمسة
يعني لو اشترى كل ثوب خمسة بعقد واحد كره له اي محمد للمشتري بيع احدهما مراوحة بخمسة من غير
بيان اي من غير بيان انه اشترى خمسة مع ثوب اخر لان الجيد قد يضم الى الردى وتوجه فتكثرت التهمة
وقال لا يكره فيد يثوبين لان المشتري لو كان مما يكال او يوزن او يعد يجوز اتفاقا وقيد بقوله بصفقة لانه
لو كان بصفقتين يجوز اتفاقا وقيد بقوله كذا خمسة لانه لو لم يسم لكل واحد منهما الاجور اتفاقا لهما ان كل
ثوب معلوم ولا اعتبار للجردة والرداة مع تعيين الثمن فلا تهمه ولو اسلم فيهما اي في ثوبين متساويين في الجنس
والصفة بحسرة فقبضهما وقت حلول الاجل فبيعه احدهما مراوحة بخمسة مكره عند اي حنفية مالم يبين
وقال لا يكره لانه لو اشترى كل واحد منهما مراوحة اتفاقا وقيد بثوبين لانه لو كان المسلم فيه ثوبا واحدا
يجوز بيع نصفه مراوحة اتفاقا وقيد بالتساويين جنسا وصفة اذ لو اختلفا جنسا لا يجوز السلم الا باليمين
حصة كل منهما من راس المال وان اختلفا صفة واتحد جنسا نحو السلم لكن لا يجوز بيع احدهما مراوحة اتفاقا
لها ان حصة كل منهما من الثمن معلوم لتساويهما فصار كانه سمي لكل منهما خمسة وله ان الثمن انما يقسم
على الثوبين باعتبار قيمتهما والقيمة تختلف باختلاف المقومين وباعتبار الصفة في العين لغو فيكم بيعه مراوحة
بلا بيان لان فيه شبهة الجناية ولو اشترى ثوبا بالعشر فباعه بخمسة عشر ثوبا بعشر فالمراوحة
فيه خمس يعني بيعه مراوحة على خمسة عند اي حنفية ويقول قام على خمسة ولو باعده الى الثوب الذي
اشتراه بعشر بعشرين ثم اشتراه بعشر فالمرحمة متشعبة يعني بيعه مراوحة اصله عند اي حنفية
وقال يرجع بعشر فيهما اي في الصورتين جميعا لهما ان العقد الثاني عقد جديد منقطع عن الاول فهو
بنا المراجعة عليه كما لو باعه بعرض يساوي خمسة عشر ثم اشتراه بعشر فانه يبيعه مراوحة بعشر وله
انه في البيع الاول كان على احتمال السقوط بان يرد المشتري المبيع بظهور العيب فيه فكذا بالشرا وذلك
بالبيع وللتاكيد حكم الاحتياط فصار كانه اشترى ثابا ما باعه وخمسة بعشر فتقابلت الخمسان في
الثوب في المسئلة الاولى خمسة فيبيعه مراوحة عليها وفي المسئلة الثانية بقي ما اولا يبيعه مجانا
مراجعة حذرا عن شبهة الحيانة وفي المحيط ما قاله ابو حنيفة او ثق وما قاله ارقى ولو تعيب
بنفسه اي المبيع بلا صنع احد عنده اي عند المشتري وتعمد معلوم فراجع به اي باعه مراوحة على الثمن
المعلوم من غير بيان اي من غير بيان انه اشترى سليما بكذا ثم تعين عنده اجزائه وقال في ليس له ذلك
قيد بقوله بنفسه لانه لو تعيب بفعل المشتري او الاجنبى يبيعه مراوحة من غير بيان اتفاقا وفي المحيط كذا
الاخلاف اذا وجد معيبا له ان هذا العيب نقصان بعد العقد فصار كنقصان حاصل بفعله او بفعل اجنبى
ولنا ان القايمة بالعيب بعض الوصف والاصاف لا يبايلها شي من الثمن ولهذا الوقت وصف المبيع
قبل التسليم لا يسقط به شيء من الثمن بخلاف ما قاله عليه لانه بالاتفاق صار مقصودا وفي الثانية
لو اشترى جارية فاجرها ثم باعها مراوحة على ما اشتراه ولا ينقص اجرها لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن
شي من الذات ولو اشترى دجاجة فباعته قبل قبضها بحسب بعضا ونقص قيمتها من الثمن عند المراجعة ان
لم ينقص عليها مقدار ثمن البصر لان البصر من اجزاء الدجاجة **فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض**
منعوا بيع المنقول انما يبيع المشتري المبيع المنقول قبل القبض مطلقا اي سوا كان طعاما او غيره وقال
مالك مبيع ماسوي الطعام قبل القبض جائز وبيع الطعام قبل القبض غير جائز كذا نقل المصنف مذهب

مالك في شرحه اقول مذهب غير معلوم من مخالفتنا فكان ينبغي ان يبين مذهبه على التفصيل له انه صار ملكا
للمشتري فيجوز تصرفه فيه واما بيع الطعام فلم يجرى لقوله عليه السلام من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه
اي يقبضه ولنا ما روينا انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر وهو البيع الذي فيه خطر انفسا حقه لهلاك
المبيع وهو متحقق في المنقول قبل القبض فيد بالبيع لانه لو وصي به لرجل مات قبل القبض صح الوصية
اتفاقا ولو وصيه من البايع قبله انقص المبيع لان قبضه لا ينوب عن قبض المشتري فتجعل الهبة مجازا عن
الاقالة ولو وصيه من غيره او تصدق به او اقترضه فالاصح انه يجوز فيكون ذلك الغير باياله في القبض
يكون قابضا لنفسه وقيد بالمنقول بالمبيع لانه لو كان مهورا او ميراثا او بدل الخلع يجوز بيعه قبل القبض اتفاقا
لان العقد لا ينسخ به لانه كذا في التبيين وذكر في الاجناس التخلية بين المبيع والمشتري تكون قبضا بشرط
احدها ان يقول البايع خليت بينك وبين المبيع والثاني ان يكون المبيع محض للمشتري بحيث يتمكن من
اخذ بلا مانع ولو باع ضيعة في المحرك وسلمها اليه فان كانت قريبة منه بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي
في الحال يكون قبضا والا فلا والناس عن هذا غافلون وهو الصحيح وظاهر الرواية والتاكيد ان يكون المبيع مفرا غير
مشغول حتى يخرج حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل من مناع البايع لم يكن تسليمها حتى يسلم فارغة
ولو خلى البايع في داره بين المبيع والمشتري لا يكون تخلية عند اي يوسف حتى لو هلك المبيع بعد ما هلك
مال البايع وعند محمد يكون تخلية فيملك من مال المشتري وعليه الفتوى **طرده في العقار** يعني قال محمد لا يجوز
بيع العقار قبل القبض كالمنفقول وقال لا يجوز لان بيع الغرر غير متحقق في العقار لان الهلاك فيه نادر والناس
لا يحكم له حتى لو تصور هلاك العقار قبل القبض بان كان على شرط النهر ونحوه لا يجوز بيعه اتفاقا كذا في التبيين
واما اجارة العقار قبل القبض فيقبل على الخلاف والصحيح انه لا يجوز اتفاقا لان المعقود عليه هو المنافع
وهلاكها غير نادر فصار كالمنفقول ولو وقع هلاكه فالامر موقوف ان قبضه نقد ولا فلا كذا في الكافي
وايطلوا المبيع بهلاك المبيع سوا كان المبيع بائنا او فيه خيار البايع او المشتري قبل اي قبل القبض
فلا يلزم الثمن ولا الضمان على المبيع وقال مالك لا يبطل فعلى المشتري الثمن وعلى البايع ضمان قيمة المبيع
هذا اذا كان هلاكه بافة سماوية او بفعل البايع او بفعل المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري
لا يبطل البيع وعليه الثمن اتفاقا لا قيد بقوله قبل القبض لان الهلاك لو كان بعده لا يبطل اتفاقا لانه
ان المبيع في ضمان البايع فيملك قيمته المشتري فتقوم القيمة مقامه كما في العصب ولنا ان
المبيع كان محبوسا عنده على الثمن فلو ضمن كان ضامنا لنفسه وهو باطل فاذا تلف المبيع بلا بدل يبطل العقد
ضرره ومن اشترى مكيلا او موزنا ببديل ووزن فباعها مكايلة وموازنة اعاد للمشتري منه
اي للمشتري الاول **الكيل والوزن** ولا يكتفى بكيل بايعة في عينه لاحتمال ان يكون زائدا على اسماء
فلا يمتنع من المكيل لنفسه وفي التجرد لو باعه بلا اعادة الكيل يكون البيع فاسدا لقوله عليه
السلام من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله معناه اذا اشترى شيئا مكايلة فلا يبيعه حتى يكتاله
وقيد الطعام اتفاقا وفي الهداية الصحيح ان لو كاله بعد البيع من محضه المشتري يكتل ولا يحتاج
الى الاعادة لان المبيع صار معلوما وقيد بالتكالي لانه اذا ملك مكيلا او موزنا بمكيلة او موزنا بمكيلة
جاز له ان يتصرف قبل الكيل والوزن كذا في الكفاية وقيد بقوله فباعها لانه لو جعلها ثمنيا بان اشترى
ثوبين بمجرز البايع التصرف فيما قبل الكيل والوزن لا يتصرف في الثمن قبل قبضه جاز وقيدنا
بقولنا مكايلة وموازنة لانه لو باعها المشتري من محض المشتري الثاني الى الاعادة الكيل والوزن لان

الا اذا كان الخيار بالبيع او المبيع فاسدا قبل قبضه الضمان اتفاقا
كذا في الخلاصة فيمنع هلاك المبيع كذا في الروايات

كذا في

لان الزايد يكون له والعقد المتقارب **عند كالموزون** عند ان يشتري معدودا بشرط المعد فباعه
بشرط المعد لا يبيعه الثاني ولا ياكله حتى يعبه لان شبهة اختلاط غير المبيع بالمبيع تائبه في المعدود وكافي
الموزون **وقال كالموزون** لان الزايد يجري في المعدود كما في المذروع فله ان يبعه بلا عقد فيكون الزايد
المشتري كما لمذروع الزايد اذا اشترى ثوبا مذارعه يكون له ويجوز التصرف في الثمن بعبه او يبيع غيرها
فيما اذا كان عينا واما اذا كان دينيا فالنصرف فيه تمليكك ممن عليه الدين بعوض او بغير عوض لان
تمليكك ممن غير من هو عليه جائز قبل قبضه لان الاثمان لا تتعين في العقود وليس فيها غير انفساخ العقد
بهلاكه في غير الصرف فيد به لانه لو تصرف في بدل الصرف قبل قبضه فان باع دينارا بدراهم واشترى بها ثوبا
او بدراهم عنها او براه عنها او تصدق بها وقبل الاخر لا يجوز اذ لو جاز بطل الصرف لغوات شرطه وهو القبط اعلم ان
السلم داخل في غير الصرف مع ان التصرف في راس المال قبل القبض غير جائز وكان عليه ان يستقيبه فان قلنا عالم
بذكره اعتمادا على ما سياتي في فصل السلم قلنا بذكر الصرف ايضا في فصله فلم يملك بغير الصرف ويجوز الزايد من
العقد او من اجتنبي عليه اي على قدر المذكور في الثمن سواء كان الزايد من جنس ما زيد عليه او من غير جنسه
في غير الصرف فيدنا به لان الزايد من طرف في الصرف باطل عندنا في يوسف ومحمد لما سيجي في فصله وفي النظر
الزيادة في الثمن انما يجوز حال قيام المبيع حتى لو هلك وتصرف فيه المشتري بحيث تغير اسمه بحيث لو كان حظه
قطعه او نحو ذلك وخرج عن كونه محلا للمبيع كقديريه وكنايته وامثالهما لا يجوز الزيادة في الثمن لانها ثابتة
في مقابلة المبيع وهو هالك وفي حكمه فلم يبع الثمن **والحط منه** اي من البائع حط الثمن **ولحقها** اي الزيادة
والحط المذكور وهو حط البعض **العقد** فيصير كأن اصل العقد ورد على ما بعد ما حتى لو قدم بعد الزاد
يجوز على مفعه **ولو بعد لزومه** اي وان كان الحط والزيادة بعد لزوم العقد وقال الشافعي وزفر لا يلحق
كل منهما صلة مبتداه فيدنا بحط البعض لان حط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا لانه لو الحق بقى العقد بلا ثمن
وهو غير مشروع لانه ان التقابل بعد ما وقع بين مجموع البيع والثمن لا يملك ان نقضه وتغييره ولنا انها كالا
ما لكن لرفع اصل العقد فاولى ان يملك تغيير وصفه بالحط والزيادة وضع الخلاف في الهداية والمحيط في الثمن
والثمن ووضع في الثمن في الثمن تباعا للمنظومه وثمة الخلاف نظرية المراجعة والتولية وفيما اذا استحق المبيع حيث
يرجع المشتري على البائع بالزيادة وفي الشفعة حيث ياخذها الشفع بما بقي بعد الحط لا بالزايد لان في ذلك انطواء
لحقة الثابت في الثمن المسمى **يجوز تأجيل الحال** منه اي جعل ما لزم اداءه في الحال من الثمن موجلا **وتأجيل الدين**
الحال من الثمن لان ابرا الدين من المدين كان جائزا للدين فاولى ان يجوز له تأجيل مطالبته **وصحوة** اي التأجيل
في القرض وقال كالموزون تأجيله لانه دين كسائر الديون فلا اجله لا يطالبه قبل الاجل ولنا ان القرض
اعارة ولهذا لا يبيع الا قرض الا من اهل التبرع ولو جاز تأجيله بمنح المقرض من مطالبته قبل الاجل
ولا جبر على التبرع بخلاف ما لو اوصى ان يقرض من ماله فلانا الف درهم الى سنة حيث يلزم ان يقرض
من ماله ولا يطالبه قبل المدة لانه وصفه بالتبرع كالوصية بالخدمه فصح تأجيله نظر الموصي له
فصل في الربا وهو في الشرع فضل مال لا يباينك عوض في مقابلة ما مال محرم الربا بعلة القالة
وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن **مع الجنس** الاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمط بالمط مثلا مثل لا يبيد فمن زاد فقدا في هذا
حديث مشهور وللقاء الجمهور بالقول ثم اتفقوا على ان الحكم ليس بمقصود على هذه السنة بل النص محل
وعلمه عندنا القدر مع الجنس **واللحم** يعني عظم الشاة في علمه الطعم فيما يطعم والقيش فيما يكون عظاما

مطلقا وهو الذهب والفضة لانهما خلقتا لذلك فلا يجوز ان يرا في الفلوس عنده فالخلاف فيما اذا باع حصا او
حديدا بجنسهما متفاضلا فانه لا يجوز عندنا الوجود الكيل والوزن مع الجنس ويجوز عنده لعدم الطعم
والشمية وفيما اذا باع درة من ذهب بدرتين او حفنة من طعام بحفنتين فانه يجوز لان القدر لا يشرع
لم يقدر المعيار بمادون نصف صاع وبالدرة لا يجوز عنده لوجود الطعم والشمية وفي النهاية هذا اذا لم
يبلغ كل منهما نصف صاع فان بلغ احدهما كما اذا باع حفنة بغير لا يجوز وفيما اذا كان كل منهما
موجودين فان كان احدهما شية لا يجوز لان الجنس بافرا دة محرم النسالة ان النص شرط التماثل في الاشياء
السنة وهذا يدل على عرقها وخطرها وصف الطعم فيها وصف شريف لان عرق الانسان به فناسيات
تلون علة وكذا الشمية لان ماله الاموال التي هي مصالح الانام متصلة بها وانما تعرف بالاثمان فالأ
يقابل من لا يكون مالا ولا اثر للجنسية فيه فيكون شرط العمل العلة ولنا ان النص واجب الماثلة ذاتا في
الاشياء السنة والتماثل انما يقع باعتبار الصورة والمعنى والقدر نسوي العوضين صور والجنس وبهما معنى
فناسيات كون كلاهما علة على ان قوله عليه السلام اذا اختلف الجنس فيبيعوا كيف شئتم يدل على ان المعتبر
هي الجنسية ونسأوي العوضين فيما مانع من التفاضل **ولم يجعلوا الجنس مع القوت** وهو بالضم ما يقو
به بدن الانسان من الطعام **والادخار** وقال مالك علة الاقتيات وهو اخذ قوتا والادخار بشرط الحاجة
كذا في الكافي والشيخان لكن المفهوم من عبارة المتن ان الجنسية علة ايضا والله اعلم لانه عليه السلام
خصه بذكر كل مقتات ومدخر ولان العزة والحظيرة فيهما اكل فكان بالاعتبار النسب ولنا ما سبق من
الدليل **ولا فرق بين الجيد والردي** اذا اتساويا **عند اتحاد الجنس** لقوله عليه السلام في الاموال الربوبية
جيدها ورديها سواء **فاد اعد ما** اي الكيل والوزن مع الجنس وهو يكسر الدال من باب علم **او وجد** اي القدر
مع الجنس **حرما** اي التفاضل والنسأ **واحد** اي اذا وجد احدا العوضين كالقدر وحده كما اذا السلم
كبر في كرشعير والجنس وحده كما اذا السلم ثوبا هرويا في ثوب مروي محرم النساء وحل التفاضل لان الحكم
لما يتعلق بوصفين موشين كان مجزعا علة حقيقة فخرمها ما فيه حقيقة الفضل وشبهته ايضا وكان لكل
منها شبهة العلية فخرم ما فيه شبهة الفعل فقط وهو النساء لان في التفاضل شبهة الفضل على الشية
اذا اتساوى ذاتها فان قلنا انه بعض العلة فينبغي ان لا يثبت به الحكم قلنا انه علة تامه لمرة النساء
وان كان بعض علة لمرة ربا **التقدي** **الافى اسلام** **منقود** كالدرهم والدنانير **موزون** كالزعفران ونحوه
فان النسالة محرم به مع وجدان احد العوضين وهو الوزن فيها وانما جاز لان الوزن لم يحكم بها من كل
وجه فان النفود بالسجيات والزعفران ونحوه يوزن بالامنا فلم يتفق في صفة الوزن وكذا في المعنى
لان النفود لا يتعين بالتعيين والزعفران يتعين **وتعرف الكيل والوزن** **بالنظر** فان الحنطة والشعير
والتمر والمط كيلي والذهب والفضة وزن لورود النص من النبي عليه السلام على ذلك فلو باع حنطة
بحنطة وزنا لا يجوز فان ورد العرف على ذلك لان النص أقوى من العرف الا اذا علم انها متماثلان في الكيل
وما لا نص فيه اي يعرف ما لم يرد فيه نص انه كيلي او وزني **بالعرف** والعادة لان الشرع اعتبر عادات الناس
وجعلوا البر والشعير جنسين فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وان كان في كل منهما احبات من الآخر فهي
كالسنة لانهما مغلوبه **وقال مالك** في حكم جنس واحد فلا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لانها متقاربان
في الميت والمحصود والصورة ولنا انها مختلفتان لانها ومعتنى فكانا جنسين حقيقة والتقارب لا يدل على
الاتحاد **ويشترط في الصرف** وهو عقد وقع على جنس لاثمان قبض العوضين **في المجلس** لقوله عليه السلام الفضة

بالفضة ها وهما يدا بيد والمراد به القبض كقوله **في غيبه** اي بشرط في غير عقد الصرف
من الروايات اي مما يجري فيه الرضا **التعيين** دون التقاض ولا **تشتط** التقاض في بيع الطعام **مثله عينا**
 صورته باع براس بعينها وتفرقا قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي فيد بقوله **مثله** اذ التقاض لا يجوز
 اتفاقا وقد بقوله عينا اذ لو لم يكن مبيعا لا يجوز اتفاقا اما عندنا فلعدم التعيين واما هذه فلعدم القبض
 له قوله عليه السلام الطعام بالطعام يدا بيد ولنا ان المقصود من العقد التمكن من التصرف وهذا يحصل
 بالتعيين واما النقود فاشتراط القبض فيها لا يتحقق بالتعيين والتعيين هو المراد بقوله يدا بيد وانه عينا بعين
 لما رواه عبادة بن الصامت **كذا ولا يجوز بيع الحنطة بالذيق ولا بالسويق والحنطة** لان الحنطة باقية
 من وجه باعتبار اجزا الحنطة **والذيق** لا يسوي لا يجوز بيعه عندنا **حنيفة** مطلقا اي لا متساويا ولا
 متفاضلا وقالا يجوز مطلقا فيد بالسويق لان بيع الحنطة بالذيق متساويا كذا كانا مكسورين جاز
 اتفاقا لهما انهما جنسان ولهذا اذا اكلوا احدهما لا يضمن الاخر **وله** ان السويق اجزا الحنطة العقلية او المتسوية
 والذيق اجزا العقلية وبيع الحنطة العقلية بغير العقلية لا يصح بحال لعدم التسوية بينهما لاكتناز احدهما
 اي اجتماعه وتخلط الاخر فكذا اجزاها اما اختلافهما في حكم العنان فلان الاصل فيه المماثلة من كل وجه
 وكذا **الحنين** الحنطة يعني بيع خبز الحنطة بالحنطة متساويا او متفاضلا غير جائز عندنا **حنيفة** لا اتحاد
 جنسهما وجاز عندنا وقاما **المذهب الجواز** وعليه **الفتوى** لان الجنس عددي وموزون والحنطة كلية
 فلم يتحقق العلة **واستقرض الحنن** لا يجوز عندنا **حنيفة** مطلقا اي لا عددا ولا وزنا لان الاستقراض انما يكون
 في المثلي ولا مماثلة بين احاده عددا لتفاوتها ولا وزنا لان وزنها يتفاوت بتفاوت الحنن في الطبع واذا قصدت
 يكون مضروبا بالقيمة كما يبيع بها فاستد من الحنن **حنيفة** اي ابو يوسف استقرض الحنن وزنا فقط لان احاده
 انما تتساوى **ولا بالعدد والطلاق** جواز محمد استقرضه وزنا وعدا لتعارف الناس على هذا والتفاوت بين
 احاده كما اهدروا بين الموزنين وعليه **الفتوى والطب** اي بيع الرطب **والعنب** اي بيع العنب **ان يبيع جاز**
 عندنا **حنيفة** كذا **متساويا** وقالا لا يجوز فيدنا بقولنا اكله لانه لو باع بمقادير لا يجوز اتفاقا وقد رتب
 لانه لو باع البسر لا يجوز اتفاقا كذا في المصنف لهما ما روى انه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه
 السلام لا ينقص اذا جفت فقبل نعم فقال عليه السلام فلا اذن وفيه اشارة الى ان المماثلة لا بد منها عند الجفاف
 واما بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب فاما جاز عندنا وان ظهر التفاوت بعد الجفاف لان التفاوت ظهر بعد
 خروج الدلين عن اسم عقد عليه العقد فلم يكن ذلك تفرقا في المعقود فلم يعتبر **وله** انهما جنس واحد
 والتساوي بينهما ثابت عند العقد فيصير **مدارا** ما روى به علي بن زيد بن عياش وهو مطعون الرواية عند
 النقلة **وليس** صحيح فمحول على ان التساوي كان في حال القيمة فلم ياذن عليه السلام به نظر القيمة قبل بيع العنب بالرطب
 غير جائز اتفاقا فلما اضطربت الاقوال لم يورده صاحب المنظومة في هذه المسئلة **ومنع من حنطة وزبيب**
 رطبين **يا بسين** او رطبين يعني بيع حنطة رطبة او مبلولة بمثلها او يابس وبيع زبيب نفع مثله او يابس غير
 جائز عند محمد لانه اعتبر التساوي في الحال والمال وفي المحيط حنطت الرواية عن محمد ان هذا انما لا يجوز اذا
 ابتلت الحنطة وانتفتحت واما ادا لم تكن كذلك فجاء بزيده متساويا وقالا لا يجوز لان في حال البيع يعتبر وقت العقد
 فيعتبر التساوي فيه واما ابو يوسف فلم يعتبر في المماثلة السابقة وقت العقد لورود الحديث في الرطب
ومنعنا الزيتون اي بيعه بالزيت **والسمسم** بالسمسم حتى يعلم بزيادة الدهن فيها يعني حتى يعرف
 زيادة الدهن المحرر على الدهن الكاين في الزيتون **والسمسم** فيكون المصدر مضاعفا الى فاعله ولو قال زيادة

الذيق

المسألة

على ما فيها كان اوضح **ليقابل الحنن** اي يكون الدهن مقابلا مثله والزائد بالتخير وهو ما خرج من النقل ولك
 ان تعرف ان هذا الشرا فيها اذا كان لتقله قيمة واما اذا لم يكن كثر ابيع بالذهب فزيادة الذهب غير
 مشروطة لان الثمن لا قيمة له لا مع **الجهالة** يعني يجوز عندنا بيعه مع الجهالة بان الذهب اكثر منه او اقل
 فيد بالجهالة لانه اذا علم زيادة الدهن واذا علم عدمها لا يصح اتفاقا لانه ان الاصل في البيع هو الجواز والفساد
 لا يثبت بالشك ولنا انه يقصد اذا كان الزيت الخالص مساويا او ناقصا ويصح اذا كان اكثر فلما غلب جهة الفساد
 صار الحكم للغالب فان قلت الزيتون كيل والزيت موزون فكيف يحرم التفاضل بينهما قلت المقصود منه دهنه
 والدهن موزون والحكمة باعتبار وعلى هذا الخلاف اذا باع شاة على ظهرها صوف او القطن المحلوج المحب القطن
 واشترط ببيع **الحنن** المفرد بالحيوان فضل اللحم على اللحم المفصل بالشاة ليكون الزائد مقابلة بالعظم والجلد
 كما اذا اشترى في بيع الزيت بالزيتون **واطلاعا جواز** اي جواز صاحبه البيع المذكور مطلقا فيد بالحم لانه لو
 باع باحدى الشاتين المذكورتين الغير المسلوختين الاخرى جاز اتفاقا بان يجعل لحم كل منهما عدلا لآخر ولو كانتا
 مسلوختين يجوز اذا تساوا وزنا ولو اشترى شاة بناة مذبوجة جاز اتفاقا كذا في المصنف موضع الخلاف ببيع اللحم
 من جنس ذلك الحيوان لهما ان الحيوان لحمه ليس مال لا ينتفع به انتفاع اللحم وما البته معلقة بالدكاه فيكون جنسا
 اخر بخلاف الزيت مع الزيتون لانهما من جنس واحد **وحين اللحم** يعني جاز بعض اللحم والالبان المختلفه
 ببعضها عندنا **نقد** يتميز يدا بيد **انفت** اي متساويا كان او غير متساوى والسمن في حكم اللحم
 وقال الشافعي لا يجوز الا متساويا وقد بقوله نقدا لان بيعه نسبة غير جائز اتفاقا لانه ان اسم اللحم واللبن يطلق
 على الكل فيكون جنسا واحدا ولنا ان اصولها مختلفة الاجناس حتى لا يبيع بعضها البعض في الذكوة وكذا اجزاها
 ولو باع لحم مع لحم غنم متفاضلا لم يحز لانها من احدها الى الاخر ولكن شعر الغنم وصف اللحم لا اختلاف المقاصد
 وكذا اشحم البطن والالبان فان قلت على هذا كان ينبغي ان لا يجوز لحم الطير بغيره ببعض متفاضلا اذا اتحد الجنس
 وقد جازوه قلت انما جاز لانه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا والربا لا يظهر في غير المقدر كذا في المحيط **ولا ربا**
بين المولى وعبد المادون غير المديون لان ما في يد العبد ليس له فقيده بالماذون لانه لو لم يكن ما ذونا لا يمكن
 جديان العقد بينهما وقد بغير المديون لانه لو كان مديونا مستغنى فاقرب قبضته يتحقق الرضا بينهما اتفاقا اما
 عندنا **حنيفة** فلان ما في يده ليس ملكا له فصار كملكنا واما عندنا فلتعلق حق الغرماء به وكذا
 المتعاضدان لا يبايعان لان الكل مالهما وكذا اشترى العنان اذا تباعا من مال الشركة كذا في التبيين **ولا يثبت**
 اي الرضا بين المسلم والحري في دار الحرب وقال الشافعي يثبت لان المسلم بالامان لا يملك مالهم الا بعد جمع
 وهذا العقد فاسد فلا يثبت الملك فيثبت الرضا بينهما كما ثبت بين المسلم والمستامن منهم في دار الحرب ولنا قوله عليه
 السلام لا يبايع المسلم والحري في دار الحرب **فصل في السلم** وهو بيع موجد معدوم في ملكه موجود
 محجل وهو ثابت بالسنة واجماع الامم **واجزنا السلم** بلفظ **البيع** وقال زفر لا ينعقد السلم لانه عقد بخلاف
 السارورد بلفظ خاص وهو السلم فلا يجوز بغيره ولنا ان البيع اسم جنس والسلم نوع منه فجاز ان يوصل اليه باسم جنسه
 كما يقال لزيدا رجل وفي المحيط في انعقاد السلم بلفظ البيع روايتان وفي انعقاد السلم بلفظ البيع اتفاق الروايات
 ويصح في كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفته **مقدار** قيد بان مكانهما لانه فيما لا يمكن كالمحرم لا يجوز كمكبل او
 موزون **ومدرج** الجار والمجرور متعلق بالمعرفة في الايضاح في الدباج والحبر من المدر وعان لا يكفي
 ذكر الدرع والعتة بل لابد من بيان الوزن لانهما مختلفان باختلاف الوزن لان الدباج كلما ثقل وزنه ازدادت
 قيمته والحبر كلما خف وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيان **واجزناه** في **ورد متقارب** وهو ما

التميز

يتقارب في احاده في القيمة **كالجوز والبيض عدا وكلا** وقال من فز لا يجوز السلم فيه بالكيلية لانه
عددي ولا بالاعد لان احاده مختلفا ونه اقول كان عليه ان يردف قوله فز لانه ذكر في المصنف قيد بالاعد
لان السلم عنده يجوز ككلا وزنا وذكر في المبسوط وفي فتاوى الاقطر اجمعوا على ان السلم يجوز في البيض
وزنا ولنا ان كون المعدود والمتقارب من العدديات ليس منصوص عليه فيكون كيليا اذا اطلق عليه
وان هذا التقاوت ساقط الاعتبار عرفا فصار كالمثل في قيد بالمتقارب لان السلم في المتفاوت كالبيض
لا يجوز اتفاقا ولا يجوز السلم في الفلوس عدا عند محمد لانها اثمان ويجوز عندها لان القيمة ليست عليه
وانما هي بالامسلاح فلما جاز في بطلانها **ولا يدخله خيار الشرط** اي لا يجوز السلم اذا كان فيه خيار الشرط
لما او احدها لانه مانع عن انعقاد العقد في حق الحكم فلا يتم القبض في راس المال لان تمامه مبني عليه
وقبضه شرط على ما ساقى قيدها بخيار الشرط لان خيار العيب يدخل فيه لكونه غير مانع من تمام الصفقة
واما خيار الروية قيد خل في راس مال السلم اذا كان مما يتغير لانه يقيد الفسخ وغيره اخل في السلم فيه
لانه دين في الذمة وروية غير متصور مع ان رتب السلم كلما رد المسلم فيه فسلم اليه ان عطيه غير
لانه غير متعين فلا يقيد فيه خيار الفسخ ولو اسقطه اي خيار الشرط **قبل التفرق** ورأس المال قائم اجزأه
لا ارتفاع المفسد قبل التفرق وقال من فز لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا اراد بالتفرق التفرق بالادان
لان مجلس العقد لو تفرق ولم يتفرقا بالبدن فاسقطه جاز كذا في النهاية قيد بقوله قبل التفرق لانه لو
اسقطه بعده لا يجوز السلم اتفاقا وقيدها بقولنا ورأس المال قائم لانه لو اسقطه قبل التفرق بعد هلاكه
لا يجوز اتفاقا لان رأس المال صار دين عليه والمسلم برأس المال الدين كان غير جائز عند ابتداءه فكذلك
يجوز عند انما به باسقاط الخيار **ومنع** اي السلم في الحيوان لتفاوت التقاوت بين افرادها وقال
الشافعي لا يجوز لانه يمكن ضبطه بمعرفة جنسه وسنه ووصفه **ومنعوه في روضه واطرافه وفي**
الجلود عدد الان في افرادها تعاونا فاحشيا وفي المقدس لانها خلقا انما والسلم فيه مبيع وقال
مالك لا يجوز لان ضبطها بالوصف ممكن قيد بقوله عدد لان السلم فيها بالوزن غير جائز اتفاقا وهو اي
السلم في اللحم غير جائز عند ابي حنيفة وفي رواية عنه ان السلم في اللحم الذي يزرع عظمه جائز لزال التقاوت
بالاعتبار الاول وفي رواية اخرى عنه لا يجوز لثبوت التقاوت بالاعتبار الثاني **صحيحا المنع** لان جواز
السلم في اللحم يجوز ان يكون معلولا بعلمين مستقلين فبانعدام احدهما لا يثبت الجواز وقال لا يجوز وعليه
الفتوى لان اللحم موزون مضبوط اذا بيع وصفه وكذا اقتضى اللحم جائز عندهما وعند ابي حنيفة فيه روايات
وفي فتاوى الولوالجي السلم في غير منزوع العظم من لحوم الطيور جائز بالاتفاق لان التقاوت في لحوم الطيور
جائز بالاتفاق لان التقاوت في لحوم الطيور بسبب كثرة العظم غير معتبر عند الناس فكانه صار منزوع عظم
لالا به وفي المحيط السلم في لحم طيور لا تقتضي اي لا تمسك في البيوت ولا تحبس النواذر لا يجوز لانه يقتضي القطع
ولا يجوز في الخشب حزم حزمة وهي قطعان خشب مشدود في وسطها حبل والروية حزم
وهي جمع حزم وهي تقدم المراهمة على الزاي المججمة هي القبضة وانما لم يثبت التقاوت بين افرادها
ولو بين ما يشد به الحزمة او الجزمة انه شبرا ودرع بحيث لا يودي الى النزاع يجوز او **مكيا** اي
لا يجوز السلم مكيا لرجل **يعينه** وهو صفة كمال ودراعه المتعين **المجهولين** اي مجهول القدر
لانه ربما يضيع فيؤدي الى المنازعة قيد بالسلم لان بيع مجهول المقدار جائز وقيد بهما مجهولان اذ لو كان
مقدارهما معلوما يجوز **وطعام فز** اي لا يجوز السلم في طعام فز **ونزع نخلة بعينها** وهو صفة قرية وعمله

هذا هو الوجه في منع السلم في الحيوان والجلود والسمك والبيض والخبز والتمر والتمر والتمر والتمر

وانما لم يجز لانه ربما يعتز بها اذ فتنه راسا التسليم قيد به لانه السلم في طعام ولا به يجوز لان وصول لاقته
لطعام كل الولاية نادر وهذا اذا نسب الى قرية ليؤدي من طعامها واما اذا نسب اليها لبيس وصف الطعام فاسلم
جائز وفي الجواهر والخز بالتحريك جمع خزن وانما لم يجز السلم فيها للتفاوت الفاحش بين افرادها **وجوز**
في صغار الدلوون لانها انما يعلم وفي اللبن **والاجر اذا عين المثلين** وعدد هالان التقاوت حينئذ يكون
اقل ولا يخير السلم الحال وقال الشافعي يجوز لما روي انه عليه السلام رخص في السلم وهو باطلا فله يتناول
الحال ولنا ان في لفظة رخص إشارة الى اشتراط الاجل لان الرخصة حقيقة انما تكون مع قيام المحرم وهو
هاهنا كون المبيع معدوما وانما رخص في السلم بتيسير الفلوس واذا كان السلم جالا لا يكون المسلم اليه قادر
على تسليم المبيع فلا يكون السلم مخصصا فان قيل لو كان مشروع السلم لدفع حاجة الفقير لما جاز
عقد السلم للفقير قلنا الشرايع عادة بالافل ولا يقدم على مثله الا المحتاج فاقبض الحاجة مقام الفقر
لتعذر الوقوف عليه **ولا المتعلق** اي لا يجوز السلم عندنا فيما ينقطع من حين العقد الى حين الاجل حتى
لو كان منقطعاً عند العقد حتى لو اسلم في حنطة جديدة قبل وجودها او عند الاجل او فيما بين ذلك لا يجوز وقال
الشافعي يجوز اذا كان موجودا عند الاجل لانه وقت وجوب التسليم ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك ولنا ان
القدرة على تسليم المسلم فيه حال وجوبه شرط لجواز العقد وكل وقت بعينه محتمل ان يكون وقت
الوجوب بان يموت المسلم اليه فيجعل الاجل فيشترط دوام وجوده لتدوم القدرة على التسليم وحل الانقطاع
ان لا يوجد في الاسواق وان وجد في البيوت **ولو لم يقصر** بالسلم المسلم فيه **بعد الاجل حتى انقطع**
حكما بالتحجير اي يجعل بالسلم محجرا **من الاخذ** اي اخذ المسلم فيه **عنده وجوده** وبين الفسخ اي فسخ العقد
واخذ راس المال **لا بالانفساخ** يعني قال من فز يفسخ العقد لغوات محله كما يفسخ المبيع بفسخ المبيع قبل
التسليم ولنا ان تعذر تسليم المعهود عليه حدث بعد تمام الاجل ففسخ العقد كما اذا اقبل المبيع قبل
القبض بخلاف هلاك المبيع لانه فات قبل التمام قيد بقوله بعد الاجل اذ الانقطاع وخلا لا يفسد اتفاقا
والشروط التي ذكر في العقد سبعة عند ابي حنيفة احسن بقوله التي ذكر عن الشرطين اللذين يتوقف
عليهما جواز السلم لكن لا يجب ذكرهما في العقد وهما تجهيل راس المال والقدرة على تحصيل السلم فيه **معلوما**
قيد به لترفع الجهالة المانعة عن تسليم المسلم فيه **جنس** كقوله انه بر او شعير وهو وما عطف عليه بذلك
من سبعة ونوع كقوله انه مسقي او برى وصفه كقوله انه جيد او ردي وقد ركز قوله كذا وكذا ككلا
او وزنا **واجل** ذكر في شرح الوافي اقله شهر وما دونه حكم العاجل وقيل ثلثة ايام والاول اصح وبه يتبين لان
من حلف ليقتضيه من اخيه عاجلا فقصاه قبل تمام الشهر فالواو بر في ميمته **وسمية راس المال في المكمل**
والموزون والمعدود يعني اذا كان رأس المال مكلا او موزونا او معدودا امتقار بالابد من مائة او اقل
ولا يكتفى بتعيين قيد براس المال لان الثمن اذا كان معلوما بالاشارة لا يحتاج الى بيان قدره واحترز بذكر هذه
الاشياء عن كون راس المال مدر وعافان بيان درعانه ليس بشرط لان المدرع وصف له فلا يتعلق العقد
بمعرفة قيمته لانه لا يقتضي الى المنازعة كما تقدم بيانه في اوائل هذا الباب **وسمية محل الايفاء** اي ايفاء السلم فيه ان كان
له محل **مطلوع** ومونه قيد به لانه لو لم يكن كذلك كالمكمل والكافور فيان محل الايفاء ليس بشرط اتفاقا فيؤديه في
اي موضع شاء لم عينها مكانا في هذه الصور لا يفياءه في لا يتعين لان هذا الشرط غير مفيد فلا يعتبر وقيل يعتبر
لانه يفيد سقوط خطر الطريق عن راس السلم فيدنا بالابد المسلم فيه لان مكان العقد يتعين لايفاء راس المال
اتفاقا وكذا مكان القبض والاستهلاك والعقد يتعين لايفاء اتفاقا من المحيط **واخر جاهد** يعني

أي السرطين الأخيرين عن الشروط التي يذكر في العقد **عند تعينها** أي عند المكيل والموزون والمعدوم معناه
لأنها صارت معلومة بالاشارة فلا يشترط إعلام قدرها كما لو كان رأس المال ثوباً **وسيله** أي المسلم إليه المسلم
فيه عند هاهنا في موضع العقد لأن التسليم وجب بالعقد فتعين مكانه وله أن جهالة قدر رأس المال قد يفتى
إلى الجهالة في المسلم فيه بأن يجد المسلم إليه بعض رأس المال معينا فبرده ولا يستبدل له رب المسلم في مجلس
الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غير فكون المسلم فيه مجهولا فيما بقي فتعين أن يحتر عنه باعلام قدره
لأن الموهوم في هذا العقد كالحق ولذا لم يحتر في ثمنه بخلاف احتمال الهلاك ومكان العقد انما
يتعين بالتصريح أو بوجوب التسليم في الحال ولم يوجد كلاهما فبقي مجهولا فلا بد من البيان لرفع النزاع
وكذا الخلاف في محل أيضا الثمن الموجب الذي له مؤنه كما إذا باع ثوبا بمد خطه موحله **وكذا الآخر**
كما إذا استاجر دارا بمد موحله **والقيمة** كما إذا اقتصد أرا وشروط أحد هاهنا على صاحبه أن يعطيه مد خطه
لزيادة في نفسه فعند أي حنيفة يشترط في كل منهما بيان مكان الإبقاء عند هاهنا يتعين موضع العقد والقسمة
وشروط قبض رأس المال في المجلس أي في حال عدم افتراقهما إذا ولم يرد به اتحاد المجلس لأن العاقد زل
مشيا فترسخا بعد العقد بقبض رأس المال قبل أن يفرق بجور والافتراق إنما يقع بتوازي أحدهما عن غير
صاحبه حتى لو دخل رب المسلم بينه لأخراج الدرهم ولم يرغب عن عين صاحبه لا يكون افتراقا كذا في
الحائنه هذا شرط بقا السلم على الصحة لا شرط انعقاده لأنه يتعقد صححا إذا وجد سائر شرطه ثم يبطل
إذا افتراقا لا قبض ثوبا **مطلقا** أي سواء كان رأس المال عينا أو ديناً كذا ذكر في الشرح وهو أن يكون معنى
الافتراق أن قبض رأس المال شرط من تفصيل الأخير في القبض وهو الذي يذهب مالك وقا يأنه يجوز تأخير
قبضه إلى يوم موعين بلا اشتراط تأجيل لأنه بعد عجل ولأن السلم أخذ عاجل والمسلم فيه أجل فوجب أن
يكون رأس المال أجلا ليكون حكمه على وصف ما يقتضيه اسمه **ولا يتصرف فيه** أي في رأس المال **والأولى في السلم فيه**
قبل القبض أي في رأس المال فلان التصرف فيه قبله بنوب عنه القبض وأما في المسلم فيه فلأنه مبيع والشرف
فيه قبل القبض غير جائز ولو أسلم عينا **ودينا على السلم إليه نوع** أي جنس كما إذا قال أسلمت إليك درهم
العين والعشر الدائير التي كانت لي عليك **في كراو حنطة** بالنصب أي لو أسلم حنطة في شعير وزرع ففساد
شايع **وإن لم يبين فسطر كل منهما** أي من العيين والدين يعني ففسد السلم باتفاق المنافي حصه الدين لا لعدم
القبض وكذا في حصه الشعير لأن الحنطة والشعير مكيلان فالنسبة بينهما غير جائزة وأما في حصه الدرهم
العين في الكر وحصه الحنطة في الزنت كذا إذا فسد عند أي حنيفة لجهالة قدر رأس المال أما في المسئلة الأولى
فلان رأس المال شيان مختلفان فينقسم على المسلم فيه بطريق القيمة وذا يعرف فيبقى مجهولا ومعرفة مقدار
رأس المال بشرط عقده وأما في المسئلة الثانية فلان الحنطة ذكرت غير معروفة القدر **وقال صح السلم في**
العين والزنت بالحصه لأن معرفة قدر رأس المال ليس بشرط عند هاهنا قيد بالعين والدين لأن رأس المال
لو كان دينين من نوعين يفسد اتفاقا وقيد بنوعين لأن العين والدين إذا كانا من جنس واحد لا يشيع الفساد
اتفاقا كما إذا قال أسلمت إليك درهم هذه المايه والمايه التي لي عليك لأن النوعين لا يتعين في العقد عينا
كما تله ودينا حتى لو باع عينا بدين للمشتري عليه على نعم أنه مديون ثم تصادف أن لا دين له يبطل المبيع فاذا
لم يتعين بفقد السلم صححا ففسد لوجود الاتفاق قبل القبض حتى لا يفتد الدين في المجلس يصح قبل
الفساد فيه طاريا والفساد الطاري لا يشيع اتفاقا ولو باع عيين وهالك أحدهما قبل التسليم وقيد بقوله
أن لم يبين لأنه لو لم يبين ففسد كل واحد منهما يفسد في حقه الدين والحنطة خاصة اتفاقا وقيدنا الدين بكونه

على المسلم إليه لأنه لو أسلم عينا ودينا على غير كما إذا قال أسلمت إليك هذه المايه والمايه التي لي على فلان
يفسد العقد في الكل اتفاقا وان فقد الدين في المجلس لأن فسادهما معان ففسد العقد فيتعدي والمسئلة
هكذا مذكون في الكافي وعلة فسادهما أن تسليم غير العاقد يكون شرطا فيه **ولو رد** المسلم إليه بعض
وجده **موقوف من رأس المال في غير مجلس العقد منعنا الانتقاض** أي انفساخ السلم بقدرها أي بقدر
الدين المردود مطلقا أي قل ذلك المردود أو أكثر وقال زفر انتقض من السلم بقدر ما رده ولو استبدل
بها الجياذ في مجلس العقد يجوز اتفاقا وان رده وان استبدل في مجلس الرد بطل بقدر ما رده اتفاقا وان
استبدل بعد الافتراق عن مجلس الرد فهو على الخلاف كذا في الكافي لأنه أن القبض انتقض من الأصل
برده فصار كأن المردود لم يقبض فيه فبطل العقد بقدره كما لو وجد رصاصة أو مستحق أو ستوقه بطل
مطلقا قل أو أكثر استبدل به أو لم يستبدل **فله الاستبدال** إذا لم يقبض المسلم عندنا والمسلم إليه أن يستبدل
الزيتون بالجياذ عند أي حنيفة **فما دون النصف** لأنه قليل والدرهم لا تخلو عنه فترك القياس فيه دفعا
للعرج وقبض الزيتون قبض جميع لأنه جنس حنفة ولهذا يجوز أن يجوز له أن يخاص به ليس من جنس حنفة
والاستبدال لزم عند أي حنيفة أن جاز رأى المردود من النصف لأنه كثير فيجعل فيه القياس وأما في النصف
ففي رواية عنه لا ينتقض لأنه ليس بغير وفي رواية أخرى ينتقض لأنه ليس بقليل **وقال لا يستبدل في مجلس**
الرد مطلقا أي جاز والنصف ولا لأن قبض الزيتون لما انتقض بردها بقي العقد موقفا على استبدالها
فيكون مجلس الرد في حكم القبض كجلس العقد **ولو نقابل السلم منعنا من الاستبدال** أي من أن يشتري
رب السلم براسه شيئا من المسلم إليه وقال زفر لا يجوز لأن رأس المال صار ديناً في دمة المسلم إليه بالانفساخ
فيجوز أن يستبدل به كسائر الديون ولنا قوله عليه السلام لا تأخذ الأسلك أو راس مالك معناه لا
تأخذ إلا ما أسلمت فيه قبل الإقالة أو راس مالك بعدها **ولو اختلفا في مكان الإبقاء** أي أيضا المسلم فيه
كما إذا قال رب السلم عينا مكان الإبقاء وأنكر المسلم إليه قال يقول للمطلوب أي للمسلم إليه مع عينه والبينة
المطالب عند أي حنيفة **والاستبدال** فيبيع السلم وهذا الخلاف مبني على أن تعين مكان الإبقاء عند هاهنا
يثبت بالعقد فصا والاختلاف فيه كالاختلاف في القرض وعنده يثبت الشرط فصار كالاختلاف في شرط
الخيار **أو في الاجل** أي لو اختلفا في مقدار الاجل في السلم **ففيما التخالف وجعلنا القول المدعى الأقل**
أي أقل الاجلين وقال زفر فيهما أن الاجل ما يتوقف على صحة السلم كوصف المسلم فيه فيصالحان
كتمانها إذا في وصف المسلم فيه ولنا أن التخالف يثبت فيما إذا اختلفا في الثمن على خلاف القياس فلا
يتجاوز عن موده والاجل ليس مال فصار القول للدينك **أو في المسئلة** أي لو اختلفا في المسلم فيه مع اتفاقهما
على رأس المال كما إذا قال رب السلم أسلمت إليك درهما في قفيزير وقال المسلم إليه أسلمت في نصف قفيزير
أو في قفيزير شعير **قبل التفريق والقياس** أي قبض رأس المال وبرهنا أي أقام كل منهما البينة على ما ادعاه
عني أبو يوسف **بعقد واحد وثبت الفضل** يعني ترجيح بيعة زب السلم وحكم محمد **بعقدين** أي
بسلمين سلم درهم في قفيزير وسلم درهم آخر في نصف قفيزير بقوله قبل التفريق والقبض لأنهما اختلفا
بعدها فنقبل بيعة رب الأصل اتفاقا لأنه يدعي قفيزير حكم السلم المرتب عليه قبض رأس المال لا قبل بيعة
المسلم إليه لأنه يدعي على رب السلم شيئا لأن السلم بالتفريق **أو في رأس المال** أي لو اختلفا في قدر رأس
المال مع اتفاقهما على السلم فيه كما إذا قال رب السلم أسلمت إليك درهما في كبر وقال المسلم إليه أسلمت
درهمين في كبر **قبل التفريق وبرهنا** أي أخذ الخلاف يعني يقضي أبو يوسف بعقد واحد ويرجح بيعة السلم

ساقطه في الاموال الربويه مثلا اذا جاء المسلم اليه خمسة اقترع حنطه جوده خمسة اقترع حنطة
 رديه ودرهم فيودي الى الربا وكذا الاعتبار في نقصان قيمته مثلا في الصورة المذكورة اذا كان المسلم
 فيه جوده فما المسلم اليه برديه واعطاه درهمين كان ربه المسلم اشترى خمسة اقترع رديه ودرهما
 خمسة اقترع جوده واقا اعتبار الجوده في الثوب لا يودي الى الربا لان بيع ثوب جيد بثوب ردي ودرهم
 جايز وفي المسئلة الثانية ان لدرع كالوصف لم يجعل له حصه من الثمن ولو حط لنقصه شيء من
 الثمن يكون اقاله على مجرد الوصف وذا غير جايز وذا لم يجز بيع الوصف ولو وكله في اسلام
 له في ذمته كما اذا قال الدائن للمدين سلم مالي عليك في طعام او شرابه كما اذا قال اشترى مالي عبد
فتعين المسلم اليه والعبد او يبيعه شرط عندنا في حقيقته حتى لو لم يعين المسلم اليه في المسئلة الاولى
 ولو لم يعين عبدا او يبيعه في المسئلة الثانية لا يصح التوكيل ويكون المسلم فيه والعبد لا امر في قوله ما
 له في ذمته لانه لو وكله بان يسلم او يشتري بعين كانت عنده وديعه يكون الامر اتفاقا لما انفق
 لا يتعين بالتعيين في العقود عينات كانت او دينا فصار كانه اطلق الدرهم وهناك يصح التوكيل فلا هذا
 وله ان في هذا التوكيل ثلثا الدين من غير من عليه الدين لا توكيل ذلك الغير على قبضه وهو غير جايز وهذا لا يصح
 توكيل المسلم اليه لانه مجهول واما اذا عين العاقد فيصير العاقد وكذا على الامم قبضه او لا ثم ملكه تاييها
 هذا التوكيل وكذا اذا عين العبد بعينه ما لكه فيصير وكذا
فصل في الصرف اذا باع ثمنين
 اراد بها التقدير عينات بالثمنية صحبه الباء او لا واما المكيل والموزون فانما يصير ثمنيا اذا صحبه الباء
 كان صرفا سمي هذا البيع صرفا لاحتياجه الى النقل في بدائه من يد الى يد قبل الافتراق والصرف المغفل ولا
 يتعين ان يكون العرضان في هذا البيع حتى لو استقرضا يعني اذا انقارفا ولم يكن عندهما شيء فاستقرضا واديا قبل ان
 يتفرقا او استقر كل من العرضين فاستبدل اي عطي كل منهما صاحبه بدلهما استقر من جنسه او امساك اي امساك العاقدان
 ما اشار اليه في العقد واديا المتلجر ايا في الصور الثلاث خلافا لفرق وهذا الخلاف مبنى على ان العقود لا تتعين
 عندنا خلافا للشافعي وزفر معه سبب ما نه في اوائل كتاب البيوع في قوله ولا تعين التقدير في شرط المثل
عند اتحاد الجنس وان كان بيع مصوغ بمصوغ لقوله عليه السلام الذهب بالذهب مثلا مثل يد بيد الحديث
 فان قلت لو باع انا مصوغا من نحاس بمصوغ اخر قالوا انه جايز وان لم يبيع النحاس مثلا متفاضلا فلم يذكر في
 مصوغ الفضة كذلك قلت الموزونية ثبتت في الذهب والفضة بالنقص ولا يخرج عنه بكونه مصوغا واما في
 النحاس وغيره فالموزونية ثابتة بالعرف فاذا تعارف الناس ببيع المصوغ منه عددا وان لم يخرج من ان
 يكون موزونا وفي المكنايه العلم بقسما واما حالة العقد شرطا حتى لو تبايعا ذهبا بذهب مجازفة واقترا
 بعد التقابض ثم علما بالوزن انهما كانا متساويين لا يجوز عندنا خلافا لفرق حتى صح **الحق في الاختلاف**
 لجواز الربا عند اختلاف الجنس لا في الاوصاف يعق المائلة في الاوصاف ليست بشرط لقوله عليه السلام جيبها
 ورد بها سواء **والقبايض** اي شرط تقابض العرضين وهذا شرط لصحة الصرف عند بعض وليقايه عند المتأخرين
قبل التفرق اي بالادب ان قيد به لان التفرق بالمكان غير مانع كما كان كذلك في السلم سبق بيانه في فصله
 مطلقا اي سواء كان العرضان من جنس واحد او لا في اربوا ولعل عمر رضي الله عنه بيع ورقة واسترد ورقه
 ولا تفرقه حتى تستوفي وان وثب من سطح فثبت مع **ولا يصح خيار الشرط** لانه الحياء يمنع عن تمام
 المستحق بالعقد شرعا فيقيد به لان خيار العيب وخيار الربوية محجبان فيه **الاجل** لانه يقوت القبض من عا
 فان سقط البض الهزم سقط الخيار والاجل في المجلس **اي** لزوال المفسد **اي** كان بعض البض الهزم

هذا هو الوجه في البيع
 وهو ان يبيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

ينقصوا العقد في غير المردود بل ينقص في المردود فقط وقال مالك ينقص في كله لان العقد
 واحد لا يتجزى ولنا ان الانتقاض انما يحصل بالمرد فيقتدر بقدره وبيع بجارية مطوقة اي في غنطها طوق
 يذهب نسيئه فاسد فيها اي في الجارية والطوق عندنا اي حقيقته وخصما اي فساد البيع **الطوق**
 قيد بقوله نسيئه لانه لو باعه بذهب نقد يجوز اتفاقا لهما ان فسادا وهو الربا موجود في الطوق
 لا فيها وله ان الصفقة مخدقة فتفسد كلها بفساد بعضها ولو باع **سيفا على مائة** وهو متعلق ببيع
 وحلته فصفا وهذه الجملة حاله قد دفع **خمس من الثمن** ولم يقل شيئا او عندها اي عن الحلبة والسيف
 معطوف على مقدار وهو قد دفع خمسين عن الحلبة ولا يجوز ان يكون معطوفا على قوله من الثمن وهو ظاهر
 ولو قال دفع خمسين عنها او عنها او مطلقا كان اول صح العقد لان قبض حصه الحلبة في المجلس واجب
 والتاخر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فيحل عليه وان لم يبره كما اذا ترك سجدة صلاته في الصلاة
 وسهل ايضا ثم اني يسجد في السهو وسلم بصر فاحدى يسجد في السهو الى الصلاة وان لم يبرهها لتصح الصلاة كذا في
 النهاية فيكون قوله عنها بمعنى عن الحلبة كما قال تعالى نيا حوزتهما والناسي كان يوشع وفي المحيط ولو قال
 خذ هذه من ثمن السيف خاصة ينظر ان لم يكن التميز لا يضر يكون النقود ثمن الصرف ويصحان جميعا لان قصد
 صحة البيع ولا صحة له الا بجواز الصرف فحكمنا بجوازه تصحيحا للبيع وان امكن تمييزها بغير ضرر صح في
 السيف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع ويجوز البيع بدون جواز الصرف **ويفسد بالتلف**
قبل القبض يعني لو اقترقا بلا قبض في بيع السيف المجل يطل العقد في الحلبة لانه صرف في مقداره وفات
 شرطه **الا في السيف** فان بيعه صحيح صحبه من الثمن ان **خلص** السيف عن الحلبة بغير ضرر فيقيد به لانه
 ان تخلص بضرر ففسد العقد فيه ايضا كبيع الكدع في السقف لان تسليمه يستلزم الضرر في غير العقد
 عليه فيكون شرطه مخالفا لمقتضى العقد **وحكم بنقصه** اي محرم بفساد بيع الصرف لو اختلف اي اختلف احد
 البديلين كقلب ففسد مثلا قبل التفرق **والقبض** اي قبض القلب **واختيار المشتري** اي تعيين من اطلق القلب
 وهو معطوف على اختلف فارقا اي المشتري البايع قبل قبض القيمة اي قبل ان ياخذ المشتري قيمة القلب
 من المستهلك وقالا يفسد بيع الصرف قيد بقوله قبل التفرق والقبض لانه لو اختلف بعدهما لا يفسد البيع
 اتفاقا وقيد باختيار المشتري تضمن الحائي لانه لو لم يجزه واختار ففسد العقد يرد البايع ما اخذه وبطل
 من المتلف قيمة القلب اتفاقا وقيد بقوله فارقا لانه لو فارق الحائي لا يفسد اتفاقا وقيد بقوله قبل قبض
 القيمة لانه لو فارق بعد صح الصرف اتفاقا لانه ان قيمة القلب نزلت منزلة عينه فيشترط قبضا ايضا
 ولهما ان اختيار المشتري تضمن قبض فالمعارقة بعد تكون بعد تمام الصرف ومنع محمد من الاستدانة اي
 بقيمة القلب شيئا اخر قبل قبضها كما مر من ان قيمته نزلت منزلة عينه وقال الصح الاستدانة اي بالاختيار
 الضمان صار كقاييس القلب **والخط** من ثمن القلب بعد اي بعد قبضه صحيح **والعقد** فاسد يعني من باع
 قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم ثم حط عن الثمن درهما صح الخط وفسد العقد عندنا اي حقيقته لان الخط
 يغير لصفقة العقد وهما يملكان نسخة فاو الى ان يملكا تخيره لان ابطال الوصف اهلون من ابطال الاصل فاذا
 صح العقد وقع جميع عشرة بفساد بفساد الوصف **اي** قال ابو يوسف لا يصح الخط ويصح الصرف لان في
 تصحيح الخط ابطال للعقد التقدم **وجازها** اي الخط العقد كلاهما لان الخط هيئة مشداه فيصح كهيئة كل الثمن
 وما لا يلحق بالعقد لا يفسده ومن الخلاصة باع درهما با درهما واحد ها اكثر وزنا فهو بفساد الفضل لا يجوز لانه هبة
 المشاع فيما لا يحتمل القسمة **اي** في الزيادة **كالا** يعني مع الزيادة في ثمن القلب وفسد العقد عندنا اي حقيقته

هذا هو الوجه في البيع
 وهو ان يبيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

فی مسئلہ

فَقِيدِ يَا لِعَمَلِكُمْ

المسألة ١٠

1771

متقد ما كان أو متأخر لأن المسلم فيه دين ولو صحت المقاصة برأس المال يصير اقرا بدين عن دين وهو أولى
عنه **وخلطه** **دراهم غير** يعني خلط المودع الدراهم الوديعه **ممثلها من دراهمه** يعني بدراهم نفسه المائنة تلك
الدراهم بحيث لا يمكن تمييزها **استهلاك** عند أبي حنيفة فيجب عليه ضمانها وليس للمالك المخلوط أن يشاكره وكذا
الحنفية والمتعجب ونحوها **وخبراه بين التضمين والاستهلاك** يعني عندها أن ضمانه ويلزم منه مثلا وإن
شأنا شاركه بقدر دراهمه ولو هلك قبل التضمين هلك منها جميعا فيد بالخلط لأنه لو اختلطت بدراهمه من غير ضلها
شر كان اتفاقا وقد يقول مثله لأنه لو خلطها بالدنانير لا يكون استهلاكا اتفاقا لما أن عين حقه قائم حقيقة لكن
تعدر تمييزه فصار استهلاكاً من وجه فيتخير المالك أن يشاكره أو لا يشاكره وإن شأنا مال إلى جهة الهلاك
فيضنه وله أن يخلط استهلاكاً من كل وجه لا يقطع انتفاع المالك بها فكان خلطه كخلطه بالدراهم ولو
استهلك دراهم غيره فضمها إلى التزم ضمانها فأجبت أي لأجله الطالب في أدائها **أجزاء التاجيل** وقال زفر لا يجوز لأنه
في معنى الصرف فيشترط القبض في المجلس ولنا أنه ضمان عد وإن لانه مجبور عليه فيجوز تأجيله ولو باع **انافضة**
فاقر أو قد قبض **بعض ثمنه** صح أي فيما قبض ثمنه من الأنا لا أنه صرف وبطل فيما لم يقبض وكان شركته أي
صار الأنا مشتركة بينهما ولم يشهد الفساد لأنه طار حصول بالتفرق فلا قبض فإن قلت فيه تفرق الصفقة فينبغي
أن لا يجوز قلت التفرق جام من جهة الشرع لا بشرطه القبض لأن العاقد فصار كهلاك أحد العدين ولو استحق
بعضه أي بعض الأنا **بغير المشتري** في أخذ الباقي أي ما بقي من الأنا بقسطه من الثمن **أورده** أي في رد
البيع لظهور أن الشركة كانت في يد البائع وهو عيب في الأنا لا انتقاصه بالتبعض بخلاف ما مر لأن الشركة
إنما تثبت بصنعه وهو الافتراق أو **بعض ثمنه** أي لو استحق بعض ثمنه وهي قطعة فضة لا صياغة فيها **نعم**
الأخذ أي أخذ ما بقي **بالجدة** أي بسقط من الثمن لأن الشركة في التفرق ليست بعيب وهذا إذا استحق بعضه بعد
قبضها وأما إذا استحق قبله فله الخيار لتفرق الصفقة عليه قبل التمام **وخبز مع درهمين ودينار يد يارث**
ودرهم واحد عشر أي بغير بيع أحد عشر درهما بعشر دراهم ودينار ودرهمين أو بغير بيع درهمين **بدرهمين**
ودرهم علة وهو ما يرد به بيت المال وبأخذه التجار **بدرهمين علة** ودرهم صحيح وكذا بيع كبر وشعير
بكبرى بروكرى شعير وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس لأن هذا عقد مشتق على بدلين مختلفين فوجبان
يكون الكل مقابلاً بالكل على سبيل إقسام الأجزاء بطريق الشروع فيحقق فيه شبهة الربا بشبهة مقابلة
الجنس بالجنس ولنا أن العقد يقتضي مطلق المقابلة وهو محتمل مقابلة الجنس بالجنس بخلاف الجنس فوجب
أن يحمل على خلاف الجنس تصحيحاً لصرفه وعن هذا قالوا إذا باع ورقاً بوزن متفاضلاً وجعل في الجاهل الذي فضل
فيمنع لا يجوز بحكم الزيادة باز الفاس لكن كرهه محمد لأنه إذا حاز على الوجه ألف الناس المتفاضل فاستعملوه فيما لا يجوز
كذلك المحيط ويعتبر في التقدير **علة الذهب والفضة** لأن الدراهم والدنانير لا تخلو من غش فبالباع والبايع هلك
عند الأذية فلم يعبر فاعتبر ما هو الغالب فيها فلم يحرم بيعها بحسنها متفاضلاً كما لم يحرم في الجياد **فاز غلب الغش** فيها
على الذهب والفضة بحيث لا يميز عن الغش لا بغير جازي **بالحسن** وهو المعشوش متفاضلاً صرفاً بالجنس إلى خلافه لأنه
في حكم شئين فيه وغش لكن يشترط التفاضل في المجلس لو جود الفضة من الجانبين ومتى شرط القبض في الفضة
اعتبر في الخامس لعدم تمييزه وقيد بقوله بحسنها لا بقاها لبيعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر من الغش
والمعشوشة ليكون قدر ما يمشيها والزيادة بالغش **أما** **البيع** **الزيت** بالزيتون هذا إذا عرف أن الفضة تجتمع
عند الأذية المعشوش ولا تفرق وأما إذا عرف أنها تختلف فلا يجوز بيعها بحسنها متفاضلاً وأما متساوي
الغش والفضة فكغالبها أنه حتى لا ينتقص **الغش** يهلكها لا انتقاماً من وكغالب الغش في الصرف حتى

اذا بيعت بحسبها متفاضلا جاز كذا في السهام **وكسادها مبطل للبيع** يعني اذا اشترى بالدرهم للثمن
 شيئا كسدت بطل البيع عند اي حقيقه وجد الكساد ان لا تزوج في جميع البلاد عند محمد وعند هان لا تزوج
 في بلد العاقدين كذا في العيون وقال لا يبطل البيع بالكساد قيد بكسادها لانها لو رخصت لا يبطل اتفاقا
 فيطالبه بما وقع عليه العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في الفوائد للظهور به ان ما ان التمس به
 لما يعارض الاصطلاح فاذا كسدت رجعت الى اصلها ولم يتبق منها فبطل البيع لبقائه بلا ثمن ولها ان الثمن يعلق
 بالذمة والكساد عرض على الاعيان دون الذمة ولما لم يتمكن من تسليم الثمن لكساده يجب قيمته **ويوجب له يوم القيمة**
يوم العقد لانه مضمون بالبيع فتعبر قيمته في ذلك الوقت كما اعتبر قيمة المعصوب يوم الغصب **والآخر**
التامل وهو بالجر معطوف على العقد يعني قال محمد عليه قيمته يوم ترك الناس المعاملة بها لان القول من
 رد المسمى الى قيمته انما صار بالانقطاع فيعتبر يومه وحده الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان وجدت في الساحة
 واليوت **وتجوز البيع بالفلوس النافذة** اي الراجحة **فالتقدير** لانها لما صارت ثمن بالاصطلاح اخذت حكم
 النقود الموضوعة للتمنية فلا يعتبر في العقد ان يعطى غيرها وان عيها لان التعيين يحتمل البيان بان يكون قدر
 الواجب ووصفه وان يكون لتعلق الحكم بعينها فلا يبطل الاصطلاح بالتحتمل الا ان يصحح باطلاله بان يقول
 اردنا به لتعلق الحكم بعينها فيزيد تعلق العقد بعينها **وتجوز التعيين في الكاسد** لانها صارت سلعا بالكساد
ومنع عمل بيع فليس بفلسين باعيانها وقال لا يجوز ذلك البيع قيد بقوله باعيانها لانها لو كانت دينين او احدهما
 دين والآخر عين او بالعكس لا تجوز اتفاقا للناس لانها اثنان والاصل فيها ان التعيين والاصطلاح المعاملة لا يتطاول
 باصطلاحها على خلافه فاذا قبل فليس مثله يبقى الاخر ربا ولها ان الفلوس في الاصل عرض وتمنيها تثبت
 بالاصطلاح والعاقدين ولا يميز ترك ذلك الاصطلاح على انفسهما وان اجتمع غيرهما عليه فيعتبر تركهما لكونه موافقا
 للاصل فاذا بطلت التسمية فعددية الفلوس باقية فيجوز بيع الواحد منها باثنين كبيع جوزة بجوزتين واما اذا
 اصطليا على ان يجعل الفلوس اثنا اذا كسدت عند الكل فلا يعتبر لانه وقع مخالفا للاصل **ولو استقرض اي**
الفلوس كسدت رد عينها ان كانت قائمة اتفاقا وان **هذه** **فعلية** **رد عينها** عند اي حقيقه وقال يجب عليه
 رد قيمتها لانه تغذر ردها كما قبضها لان المقبوض كان ثما او امرأه وذا اليسر ثما وله ان الردود في المقرض جعل
 عين المقبوض حكما ولا يلزم مبادلة جنس بعينه لانه حرام فلا يشترط فيه الزواج **ويوجب له يوم القيمة**
يوم القبض اي قيمة الفلوس يوم قبضها **لا يوم الكساد** يعني عند محمد يعتبر قيمتها يوم كسادها قبل هذا القول انظر
 للمستقرض لان قيمتها يوم الانقطاع اقل وقول ابو يوسف ايسر ان قيمتها يوم القبض معلومه ويوم الكساد لا يعرف الا
 بخرج وفي المشتق لو كانت الفلوس ثمن فخرخت او غلت قبل القبض قال ابو يوسف عليه قيمتها من الدرهم يوم وقع البيع
واجزا الشرا بنصف درهم فلوس ويؤدى منها الى من الفلوس ما يباع به اي بنصف درهم من الفلوس وقال محمد
 لا يجوز لان العقد ان تعلق بالفلوس فانما مقدرة بالعدد وان اراد به ان يشتري بنصفه على ان يعطى بدلها فلوسا فانه
 شرط معسود ولنا ان المراد به ما يباع من الفلوس بنصف درهم وهو معلوم عند الناس فصار كأنه صرح بقدر فلوس
 ويحتمل اي ابو يوسف الشرا بدرهم فلوس لانه معلوم عند الناس ومنعه محمد لان القياس كان ياتي عن جواز مثل هذا
 الشرا لان القياس فيها دون درهم لبيان العادة عليه والاصح انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفا ولو اعطاه
 صراقا درهما فقال اعطيت بنصفه فلوسا ونصفه **تقاضي الاجبة** اي درهما جدير ايساوي نصف الدرهم الا
 حبه فهو اي البيع في الكل فاسد مطلقا عند اي حقيقه لان ساد البيع في القصة سرعة والفلوس **لجاءه في الفلوس**
 لانه غير سار عندها **ولو كرر الاعطاء** بقوله اعطيت بنصفه **لا حبه** **فالحكم كقول** **يحيى** يجوز في الفلوس اتفاقا لان

يبيع

العقد يفرق بتكررا الاعطاء كذا قالوا لكن فيه اشكال لان قوله اعطيت مساومة كلفظ يعني وبالمساومة لا
 يعتقد البيع فكيف يتكرر بتكرره لعل الوجه ان يقال تكررا اعطيت يدل على ان مقصوده تفرق العقد فحل على انهما
 عقدان عقدين او قال حين اعطاه درهم نصف درهم فلوسا ونصفه **الاجبة جاز اتفاقا** لانه قابل الدرهم ما يباع
 من الفلوس بنصف درهم ويتصف درهم الاجبة فكان نصف درهم الاجبة مقابلا مثله والباقي مقابلا بالفلوس
 والله اعلم **كتاب الرهن** وهو في اللغة الحبس وفي الشرع جعل العين رهنا
 بحق يمكن استيفاءه كالديون ويطبق على الرهن تسمية المنعول باسم المصدر **ينعقد بالاجابة القول**
ويمن بالقبض وفيه اشارة الى ان القبض شرط للزوم كما في الهبة لانه قبض لعقد مشروع فاشبه البيع وقال
 بعض انه شرط الجواز وبه قال محمد كذا في المعنى **وتكفي فيه اي قبض الرهن بالتحليله** اي برفع الموانع
 بقبض المرفوع في زمان يمكنه القبض في الاصح اشارة الى ما روي عن اي يوسف انه لا يثبت الا بالنقل
 لان قبضه موجب للزمان ابتدا فلا يثبت الا بالنقل كالغصب قلت قبض الرهن مشروع فاشبه البيع دون
 الغصب فلا يقاس عليه **فاذا قبضه المرفوع الى الرهن جال كونه محورا** اي مقسوما احترز منه عن رهن المشاع
 فانه غير جائز **مفرغا** عن الرهن ومناعه حتى لو رهن دارا وسلمها وهو فيها لا يتم حتى يسلمه ثانيا بعد خروجه
 منها لان التسليم الاول لم يصح لشغلها به **ممن** عن اتصاله بغير اتصال خلقة احترز به عن رهن الثمن
 على راس الشجر دون الشجر فانه غير جائز **لانه العقد فيه وما لم يقبضه اي ما دام لم يقبض المرفوع الرهن**
يتخير الرهن فيه بين التسليم اي تسليم الرهن الى المرفوع والرجوع عن الرهن لانه عقد تبرع ولهذا
 لا يجبر عليه فلا يتم بلا قبض كما في الوصية **ولم يلزمه اي امتنا الراهن بالاقتاض** وقال مالك لزم عليه محمد
 العقد ان يسلم الرهن الى المرفوع ولو امتنع من ذلك جبر عليه لانه وثيقة فاشبه الكفالة ولنا قوله
 تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممن ما منكم من احد حتى يرجع الى الجوف جواما الشرا يريد
 به الامن يعني رهنه هو كقولنا تعالى فغرب الرقاب والامر بالشئ الموصوف يقتضي ان يكون الوصف شرطا فيه
ولا يصح الا بالدين لان الرهن استيفاءا والاستيفاء انما يتحقق في الواجب في الذمة ظاهر او باطنا
 وفيما هو عن لته او فيما هو دين ظاهر والاول معلوم والثاني كالدين الموجود كما اذا رهن رجل رجلا
 ليقرضه الف درهم فانه صحيح اذا الظاهر ان الخلف لا يجري في الوعد وكان مقصدا الى الموجود عاليا بخلاف
 الرهن بالدرل لان الدرل لا يكون موجودا غالبا اذ الظاهر ان المسلم يبيع مال نفسه فيجبر على المرفوع باسمي
 من المال اذا كان الموعود مساويا لقيمة الرهن او اقل منها اما اذا كان اكثر من قيمة الرهن فيجبر على المرفوع
 بمقدار قيمة الرهن لانه يقع الاستيفاء بهذا القدر بقدره وكذا ان لم يكن سمي قدره فيعطيه المرفوع ما شأنا
 ولا يصدق في اقل من درهم والثالث كما اذا اشترى عبدا ورهنه بالثمن فلهذا الرهن شرط ان العبد حر يجب على البائع
 ان يضمن الاقل من قيمة ثمن العبد ويجوز الرهن بعدل الكفاية وان لم تجز الكفاية كذا في التبيين **والاعيان**
المضمونة بانفسها وهي ما يجب مثله اذا هلك ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت قيمية كالمغضوب وبطل
 الخلع والمهر بدل الصلح عن دم العبد فيصح الرهن بها فان قلت هذا مخالف لما قاله القذوري في منصرفه قال يصح
 الرهن بالدين قلت الموجب الاصل في الاعيان المضمونة القيمة على ما عليه الجمهور ورد العين فخلص عنه وهو
 دين ولهذا تصح الكفاية في الرهن حال قيام الرهن مع اتفاقا غير جائز من العين كالوديعة بالايجاع فيكون الرهن
 بالاعيان رهنا بالدين واما حصة حصة الرهن الاعيان المضمونة على ما عليه بعض المشايخ من ان الموجب الاصل
 فيها رد العين ورد القيمة فلهذا الاعيان انما يكون مضمونة عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعتبر قيمتها

الرجوع

الرهن

يوم القبض فتكون رهنا وجوب سبب وجوب الدين فيصح قيد بالمضمونة لان الاعيان الغير المضمونة
كالودائع والحواري لا يجوز الرهن بها لعدم وجوبها في الذمة بالقبض وقيد بقوله بانفسها لان
المضمون يغيرها كالمبيع في يد البائع لا يجوز الرهن به لان البيع يبطل بفسادها ويسقط الثمن ويجعل
حكم الرهن حبسه بالدين اي يرد المرهن **انما يرد الا استيفاء عليه** اي على المرهن من وجه هذا هو اصل
عندنا **لا تخلو الدين** يعني حكم الرهن عند الشافعي يخلو الدين به استيفاء من عينه بالبيع هذا
هو الاصل عندنا **له** ان الرهن لا يستيفاف الدين كالكفالة وهو انما يتحقق اذا استوفى المرهن الدين من غيره
كاستيفاف الدين من دمة الكفيل ولنا ان الرهن هو حبس الشيء بحق فيملك المرهن حبسه فحبس ليكون
الراهن عاجزا عن انتفاعه فيسارع الى قضاء الدين ثم ذكر المصنف مسائل تفريعها على هذا الاصلين
منها قوله **فجعل مضمونا** يعني الرهن عندنا مضمون وعند الشافعي امانته لئلا انه محبوس للدين
ومقبوض لاجله فلو كان الدين مقبوضا كان مضمونا لان الدين اذا اخذ ما على المدين من الدراهم يجب
عليه رد ما اخذ فينتفعا فان هذا هو الطريق في قبض المدين فاذا كان قبض الدين مضمونا لم يبق
ما هو مقبوض لاجله كما جعل المقبوض على سومة الشرا كالمقبوض بعد البيع دفعا للضرر عن مال المدين
وله ان الرهن للاستيفاف فاذا صار مضمونا وسقط الدين بفسادها فانتفى عن الرهن **فان ساقطته**
اي قيمة الرهن الدين هذا تفريع على كون الرهن مضمونا صار المرهن **مسوقا حقا او زادا كان**
العقل اي ما فضل من الدين امانته في يد المرهن لا يضمن ما لم يتعد في هلاكه او نقصت اي كانت قيمته اقل
من الدين **يسقط بقدره** اي من الدين بقدر الرهن **رجع بالتفصيل** اي طلب المرهن من الراهن الزائد على
قيمة الرهن وفي الاجناس لا شرط ان لا يسقط الدين ان هلك الرهن كان شرطا باطلا وكان الرهن جازيا وكذا لو
نقص الرهن من حيث العين سقط من الدين بقدره ولو نقص من حيث السعر لا يسقط ومنها قوله **وتعدى**
حكمه الى الزائد كالولد فيكون رهنا مع الاصل عندنا لان حكم الرهن لما كان هو الحبس بالدين سرى الى
الفرع وقال الشافعي لا يتعدى لان تعيين عين الرهن للبيع لا يستدعي تعيين عين اخرى وفي قوله كالولد
اشارة الى ان الخلف في الزوايد التي هي اعيان متصلة متولدة من الرهن لا ينفك عن الرهن كذلك كخبرة الرهن
وكسبه وغلة الارض لا تكون رهنا مع الاصل اتفاقا ولو كانت متصلة كالسمن والكبر تكون في حكم الاصل
اتفاقا **واضاف التمار الحاصلة** من الاستثمار الموهوبة اليها وجعلوها رهنا معها **ايضا** اي كما جعلوا
الولد رهنا مع اصله وقال مالك لا تنضاف التمار لانها مما خالف اصولها في الصورة فتكون ككسب
الرهن ولنا انها متولدة منها حال كونه رهنا فيسرى حكمها اليها **فان هلكت الزوايد** فيفسد
اي فلا يسقط بمقتضاها شيء من الدين سواء هلكت مع الاصل او بدونه لان الاتباع تكون موجودة وقت الرهن
هذا اذا هلكت بافة ولو استهلكها المرهن باذن الراهن ثم هلك الاصل يكون لها حصص من الدين فيقسم على قيمة
الزيادة التي تلحقها المرهن وعلى قيمة الاصل ما اصاب الاصل يسقط وما اصاب الزيادة اخذها المرهن من
الراهن لانها تلقت بتسليم الرهن فصار كانه اخذها وانلقا كذا في المحيط **او الاصل** يعني ان هلك الاصل بقي
النما **افك النما** وفي الصحاح يقال افك الرهن فكا وفكوكا وافكته اي خلاصه الراهن بحضته بتقويم الرهن يوم
قبضه لانه كان مضمونا بقبضه فاعتبر قيمته يومه **والنما** اي تقويم النما يومه **فانه** لان النما انما صار مقبوضا
ومقابلا شيء وقت الفك ولهذا لو هلك الولد بعد هلاك الرهن قبل الفك هلك بغير شيء وفي الصحاح فكاك الرهن بالفتح
ما يفك به والكسر فيه **فيسقط ما اصاب الاصل** يعني قيمة الدين على قيمة الرهن والنما يسقط وما اصاب الاصل

شرح

اي لا يبيح

اصولها

من الدين

لانه كان مقابلا بالدين ومقبودا ويفتك الراهن ما اصاب النما مثلا اذا كانت قيمة الاصل الفا وقيمة
الولد الفا فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب بغير شيء ونفقت الامر بجميع الدين فان ماتت الام
وبقي الولد فان افكته افكته بنصف الدين طر هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء فذهب كل الدين بغير
الام ولو لم تمت واحد منهما ولكن نقصت قيمة الام فصارت خمسمية او زادت فصارت الفين والولد على
حاله فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانقصت قيمة الولد فصارت خمسمية
فالدين بينهما اثلاثا ثلثان في الام وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت الفين فثلثي الدين في الولد
والثلث في الام حتى لو هلك الامر بقي الولد ثلثي الدين كذا في المحيط **وعبر ابو يوسف الزيادة في الدين**
كما اذا حدث للمرهن على الراهن دين اخر فاتفقا على ان يكون الرهن رهنا بالدينين وقال لا يجوز اي لا يكون الرهن
رهنا بالزيادة لان نفس زيادة الدين غير جائز لانها صحيحة اتفاقا له القياس على جواز الزيادة في الرهن
ولهما ان الزيادة في الدين تقضى الى شيوخ الرهن لان بعضه يصير مقابلا بالدين الاول وبعضه بالثاني والشيخ
فيه غير جائز واجزاها اي الزيادة في الرهن وقال زفر لا يجوز كالا يجوز في الدين ولنا ان الرهن اذا زيد يصير
الشيخوع في الدين بان يصير الزايد مقابلة بعض الدين والشيخوع فيه لا يبطل ولهذا جاز الرهن ببعض الدين
ولا كذلك الزيادة في الدين كما بيناهم اذا صححت الزيادة في الرهن قسم الدين على قيمتهما يوم قبضها وعلى قيمة
الاول يوم قبضه لان كلاهما دخل في الضمان يوم قبضه ومنها قوله **ونحو انتفاع الراهن به اي الرهن**
مطلقا اي سوا ارض ذلك بالمرهن ككسب الثوب اذا نقص به او لا يضر ككفي الدار وقال الشافعي يجوز للراهن
ان ينفع بالرهن اذا لم يضر المرهن لان تعيينه للبيع لا يمنع انتفاع المالك به ولنا ان حكم الرهن هو الحبس لتعجز
الراهن فلا يملك الانتفاع به لانه ينافي قيد بالراهن اذ ليس المرتهن ذلك اتفاقا وانتفاع الراهن بالطرف يمنع
اتفاقا من الحقايق **ومضمونه بدعواه اهلاك** يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يغم البينة عليه ضمنه
عندنا **مطلقا** اي سوا كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان او الباطنة كالنقدين والعروض **في**
الاموال الباطنة اي قال مالك يضمن في الباطنة لانه مضمون فيه وقول المتهم غير مقبول ولنا ما قدمناه من
الدليل في قوله **فجعل مضمونا** ولو ابقى اي الرهن في محل **بالدين** اي جعله القاض مستوفيا بالدين واستغله
به ثم عاد الا يبق **اعدناه رهنا** لان قبض الرهن انما يكون استيفافا حقيقة اذا هلك ولما علم انه لم يهلك بقي
محبوسا على الرهن **لا ملكا للمرتهن** يعني قال زفر عاد ملكا للمرتهن لان القاض ملكه اياه فصار كالمقبوض
اذا ضمنه الغاصب بعد اباقة ثم عاد **ولو هلك الرهن في يد المرتهن بعد ابراه** اي ابر الرهن **الراهن**
من الدين بعد رآه اي لا يبرأ فلا يضمن المرتهن شيئا من الرهن وقال زفر يضمن قدر الدين اذ كان قيمة
الرهن قدر الدين واكثر منه فاما اذا كانت القيمة اقل من الدين لا يجب عليه الا قدر قيمة الرهن كذا في المصنف
وكان عليه ان يبين كيفية الضمان له ان قبض المرتهن استيفافا من وجه فلما هلك الرهن بعد ابراه ثم ذلك
القبض فصار مستوفيا حقيقة من حين القبض فيرد ما استوفى كما كان يرد لو هلك بعد استيفاف الدين
ولنا ان الدين ما رآه لا يبرأ كان لم يكن واذا بطل الدين بطل الرهن فلم يكن قبضه قبض استيفاف بل كان امانته
مخلاف ما اذا هلك الرهن بعد استيفاف الدين لان قبض الرهن استيفافا موقوف فاذا هلك فعذر ذلك الاستيفاف
فانتقض الاستيفاف الثاني فيضمن ما استوفاه او **بدعي** اي لو شرع اخر بشي عدا شرا ثم وجد به عيبا فزده
او **مهر** ثم طلقت قبل الدخول يعني لو تنبخر اخر با داهم امرأة فطلقها زوجها قبل الدخول بها

اموال

منه

بطل السلم بهلاكه يعني صار مستوفيا للسلم فيه فاذا استوفاه بطل السلم واطلاق البطلان عليه تسامح
ولو تفاخرا وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا براس المال استغنا فالله بدل المسلم فيه مقامه ولو هو ان كان التسامح
بذلك المسلم فيه لانه كان رهنا به وان كان محسوبا براس المال فيجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى السلم
اليه وبما اخذ راس المال من حكم الرهن باق الى ان يهلك فلما هلك صار ربه السلم مستوفيا للسلم فيه حكما ولو استوفاه
حقيقته ثم تقابلا لزمه رد المستوفى واسترد راس المال فكذلك هذا **ولا يصح** رهن التابع عند المشتري شيئا بالمسلم لانه غير
مضمون كما سبق بيانه في قوله لا يصح الا بالدين والاعيان المضمونه **فان هلك** رهن المبيع **فبغير شيء** لانه امانة في يد
المشتري **ولا رهن من الخبز المصدر** معاقب لمفعوله **والمدبر والمكاتب** وام الولد لان حكم الرهن يشوب بالاستيفاء
حكما فلا يصح هو الا بالاستيفاء حقيقته فلا يصح للاستيفاء حكما **ويجوز رهن النقدين والكيل والموزون** لانها
محل الاستيفاء **وان رهنها بحسنها كان هلاكها مثلهما** وتسقط الجوده اي اعتبارها لافلا قيمة لها
عند المقابلة بحسنها من الاموال الربويه او رد المسئلة على صورة الرفاق لكن هذا قول ابي حنيفة دل عليه المسئلة التي
بعدها وبما ترك التنبه على الخلاف اعتمادا على ما ياتي بعد **ولو رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمته**
ثمانية دراهم بعشر فذلك هو رهن يعني يصير رهن العشر مستوفيا بالقلب لانه عند ابي حنيفة **وقال لا يضمن**
قيمته ذهبا فكون رهنها مكانه اي مكان القلب قيد بان يكون قيمة القلب اقل من الوكالت مساوية للدين او
زايدة عنه يسقط الدين اتفاقا وارايد بقوله بعشر عشرة دراهم لان الدين لو كان عشرة دراهم بعشر قيمته
اتفاقا وقيد بهلاك القلب لانه لو انكسر فهو على التقاضيل كما يسبح لهما انه لو اعتبر الوزن بطل حو الرهن
في الجوده فينظر ربه الرهن ولو اعتبر القيمة نصير العشر مستوفيه بثمانية وهو رافق ضمن قيمته من خلاف
جنسه فيجعل مكانه كما لمقبوض على سوم الشراء والمغصوب ولكه ان ضمان الرهن ضمان استيفاء والاستيفاء يكون
بالوزن والجوده غير مغيرة في الاموال الربويه ولهذا لو اخذ الناس من يوفى مكان الجاهل يصير مستوفيا حقه ولو ساد
القائم بالوزن كما اذا رهن قلب فضة قيمته عشرة دراهم وزنه كذلك **فان اشترى القلب عند الرهن ثمانية دراهم**
والدين رهنه بدينار او جعلاه به بالجرع عطف على فكه يعني قال محمد ان شئت فقل رهنه بدينار او جعلاه به
شاجعله مضمونا بالدين بدينار من الدين كله لان فكه بعض الدين لا هباب الجوده غير جائز اتفاقا اذا الجوده على
الانفراد لا قيمة لها **ومنهاه قيمته ذهبا وجعلاه رهنها مكانه** وعمل الرهن المكسور **بالفضة** اقول لو قال
وجعلاه به لكان اولى لان بينه تقضي شيئين ولو جعله او عطفه او اوفى او اوفى فائدة وكان المناسب لما قبله فيقول
وجعلاه به فكه وتضمن قيمته لان التخيير ثابت عندها ايضا اذ جبر الرهن على الفكاك بكل الدين ولو منع
عنه غير جائز اتفاقا لتضرع بقوات حقه في الجوده او تحذف من الدين التخيير لظهوره ويقول وجعلاه به
ومنهاه قيمته اعلم ان قوله ذهبا قيد اتفاقا لان تضمن قيمته من جنسه جائز ايضا لانه لو كان هالكا
حقيقته لصار مضمونا بالدين ولم يضمن قيمته اتفاقا فكذلك اذا انكر لانه لا يحكم ولهما ان الرهن انما جعل
بالدين اذا هلك وجعل عليه قيمته فتقع المقاصد بين الدينين وهما من عين الرهن فقيمة فكه رهنه بالدين
فتضمن ان يضمن قيمته **ادنا من قيمته** اي قيمة القلب الذي كان رهنه بعشر وزنه عشرة **فان رهنه**
الجوده وصباغته وانقصا الى القلب في القيمة **الاسدية** اي على الرهن **فان رهنه**
رهنه رهنها مكانه عند ابي حنيفة مثلا اذا كان مثقال الذهب مشتركا بعشر دراهم يضمن الرهن
قيمة جميع القلب مثقالا وخمس مثقالا فيكون رهنها مكانه وعمل المكسور بالفضل فاذا الرهن
الدين ياخذ هذا الذهب مكان القلب الا ان يرضى الرهن بقول المكسور مع التقصان **ابو يوسف**

السلم

في

الدين في فائه
الواو

فان رهنه رهنها مكانه

قيمة خمسة اسداسيه وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم ذهباً ويجعله اي المضمون مع سدس القلب
وهو درهم وثلاث دراهم رهنها وطريق مع فته ان يقدر كل درهم سنة اجلا فاسداس عشرون دراهم تكون عشرة
اسداس فسته منها يكون درهما بقية اربعة اسداس وهي ثلث درهم فتبقى نصف من العشر درهما وثلث
درهم يبقى ثمانية دراهم وثلاث دراهم وهو خمسة اسداس القلب فان قلت اذا كان سدس القلب رهنها وخمسة
اسداسه ملكا للرهن الضمان يلزم رهن المشاع قلت يفرز ذلك السدس حتى لا يبقى الرهن مشاعا لان
الشروع الطاري في ظاهر الرواية كالشروع المفارن وعن ابي يوسف ان الشروع الطاري لا يمنع الرهن عند
تخلو محتاج الى الاقرار وقال محمد ان نصفه الكسور من قيمته سدسا وهو درهمان او اقل من السدس اجبر
الراهن على الفكاك بجميع الدين لان الجوده او الصباغة تابعة للاصل والامانة تابعة له فيمضى النقصان
اولا الى الجوده التي هي امانة لان الاستيفاء يقع بالمضمون لا بالامانة فتعين البيع ان يكون مضافا الى الهلاك
كالرهن في المفارقة فيجبر الراهن على الفكاك لانه لم ينقص من الاصل شي اذ زاد النقصان على السدس بانقص
اكثر من درهمين فذلك وجعله بالدين يعني الراهن بخير ان شئت فقل الرهن ينقصه بكل الدين ولا يلتزم
استيفاء جز من الدين وان شاجعله بالدين كله اعتبارا بحال الكسور حال الهلاك ولا يجبر على الفكاك لان الاصل
انقص فلواجب على الفكاك لتضرر ولا في جميعه ان المضمون هو الوزن بقدر الدين ويتبعه جوده ذلك
الوزن المضمون اذ لا قيمة للجوده على انفرادها فاذا اصل الاصل مضمونا استحال ان يكون للتابع امانة فتكون القيمة
مضمونة بتعال الوزن ولا يبرهن ان الجوده او الصباغة متقومة في ذاتها ولهذا يعتبر في تصرف الرهن والرجوع
حتى لو باع الرهن بربق فضة وزنه مائة وقيمته مائتان مائة يعتبر من الثلث كما لو تبرع بعين المائة فجعل
كمال العين وزيادتها كزيادة وزن قصار كانه رهن اثني عشر درهما بعشر دراهم فيكون خمسة اسداس القلب
وزنا مضمونة فقط لانها مضمونة ببيع قدر الدين والباقي من الوزن والجوده يكون امانة فيقسم نقصان القيمة وهو
درهمان على العشر فيصير كل درهم خمس فتصير خمسة اسداس القلب ثمانية اخماس وثلث خمس خمسة
اخماس منها تكون درهما والخمسان ونصف خمس تكون نصف درهم فيبقى من الاخماس نصف خمس وثلث خمس ونصف
الخمس مع ثلثه يكون سدس مثالا خمسة عشر ثلثه ونصف ذلك الخمس مع ثلثه يكون اثنين ونصف وهو سدس
خمس عشر واذا ضم السدس الى النصف يكون الثلث فصار حصة الجوده درهم والثلثين فاذا ضمت الى الاصل
يكون المجموع عشرة دراهم فيضمنه بدينار فقط ويكون مع سدس القلب رهنها اعلم ان التفاوت بين القولين ان
ابا يوسف جعل سدس القلب الراهن وهو في معنى سدس دينار لان كلامه من التقدين في معنى الاخر في التخيير
للتخيير فصار القلب في المعنى مضمونا عنده بدينار وسدس دينار وعند الامام بدينار وخمس دينار وسدس دينار
التي اقل من خمسة اما توضيح كونه في معنى سدس دينار فهو ان كل دينار اذا بيع بعشر دراهم كان كل درهم مضمونا
بعشر دينار وثلثا درهم مضمونا بثلثي دينار والعشر مع ثلثي العشر يكون سدسا مثالا العشر من ثلثي ثلثه
وثلثا العشر اثان فاذا اجمعه ثلثه الى اثنين تكون خمسة والخمسة سدس الثلثين وهذا التفاوت ناشئ من حصة
الامانة من الجوده وهي ثلث درهم لم تضمن عند ابي يوسف لان حصتها من الاخماس كانت خمساً وثلثا خمس
وخمس الشيء مع ثلثي خمسة يكون ثلثه ولو كان ديناراً ثلثي دينار او قيمته ثلثه عشر دينار او كان
رهنها عشرة دراهم فذلك القلب كله اي الراهن عند ابي حنيفة فكه بالدين او تضمنه خمسة اسداسه
فكده وجعلها سدس اي الراهن ان يجعل ثلث القيمة مع سدس القلب رهنها لان الجوده عند هلا
تعتبر على الانفراد وانما يتضمن في ضمن الوزن فاذا قسم الجوده وهي دينار على الاصل وهو اثني عشر ديناراً

وهو غير جائز

في الرهن

درهم ودرهم

الرهن ملكا للرهن قال محمد هو رهن يباع للرفاء لو فادى الرهن وما فضل للغافل يعني ان فضل شيء من
ثمنه فهو للغافل سري لم يرد ان الاسر كالموت وبه لا يبطل الرهن فكذلك بالاسر وكان كود بعة المستامن ولا يرد
ان استيلا الرهن سابق عليه على استيلا الغزاة وكان ولي لان السبق من اسباب الترجيع بخلاف المودع فانه
امير لا مستولى **فصل في الرهن بوضع على يد العبد وفي التصرف فيه والجنابة منه وعليه**
اذا انقضى الرهن والرهن على وضع الرهن عند عدل جاز فيكون في حق الحفظ كيد الرهن
لكونه امانة عنده وفي حق المالك كيد الرهن حتى يتم الرهن بقبضه فيجوز ان يجعل اليد الواحدة في حكم
اليدين كيد الساعي فاجعلت كيد المالك حتى اذا قدم الزكوة فانقص النصاب فصار عند اخر الحول
يتم ما في اليد من الزكوة وجعلت كيد الفقير حتى لا يملك استرداده **وليس لاحدهما اخذه من يد العبد**
لتعلق الحفظ به اما حق الرهن فظاهر واما حق الرهن فيكون ماله محفوظا بغير احد من ابطال حق
الاخر ولود فعه العدل الى الراهن او الى الرهن لانه مودع الراهن في حق العبد وهو مودع الرهن في
حق المالك وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع بضمير بالدفع الى الاجنبي فادفع الى الرهن ملك
العدل الرهن فلا يضر الرهن اذا هلك في يد ماله يتعد فيه **فان هلك الرهن في يد العبد الرهن يعني**
يعتبر ذلك الهلاك منه فيكون كالهلاك عنده لان كيد الرهن فيكون مضمونا عليه **واذا وكل الراهن**
الرهن او العدل او غيره بابيع عند الحول الى حلول الاجل لقضاء الدين جازت وكذلك لان الرهن
ملكه فيملك التوكيل ببيعه فاذا باعه الوكيل يكون الرهن مأكنا ماله يقضى به الدين لقائمة مقام الرهن المتوفى
فاذا هلك هلك من مال الرهن ولو شرطت في العقد ان الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل **بحله لانه**
تعلق به حق الرهن وفي العزل ابطاله ولهذا يجبر القاضي على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصوص بطلب الخصم اذا
امتنع عن الجواب فلان الوكيل عن بيعه ببيعه القاضي قيد بقوله في العقد ان التوكيل له ووجه لا يتعلق به
حق الرهن فينعزل بعزله وقبل يتعلق به حق الرهن ويطبق اصل العقد فصار كالمشروط فيه قال محمد
الاسلام وهذا صحيح ولهذا اطلق الجواب في الجامع الصغير ولم يفصل بين كونه مشروطا في العقد وغير
مشروط وما يرد من ان لا ينعزل موثقا للرهن ولا يجوز للرهن ان لا يتوكيل صارت به الرهن ولا ماله والرهن
لا يبطل بغيرها فكذلك اما الزمة **ولان ما لا يملك الوكالة ولا يبطل الرهن فيمنع ان يبيع** يعني لا يبيع
المرهون الا برضى الراهن والرهن لان كلاهما مودع وحق **وان مات الراهن وكان له وصي باع وصيه الرهن الوفا**
اي لا يملك الدين فان لم يكن له وصي نصيب له من بيعه اي نصيب القاضي له وصا ببيعه وامر ببيعه احيا للمعتق
ولو باع الراهن بغير اذن الرهن توقف البيع على اجازته فني اجاز صار ثمنه رهنا لان حصة كان
في ماله فني لم يمتح فولاية فسخ البيع الى القاضي اليه اعلم ان المصنف ذكر هذه المسئلة في فصل البيع العاليه
وقيد توقف الصحة وها هنا ترك القيد او **وقال الدين** يعني اذا ادى الراهن دينه جاز البيع ايضا لان المانع
وهو تعلق حق الرهن بغيره ارتفع به **وان اعتق الراهن الرهن سوا كان موسرا او معسرا** يعني ان اعتاقه
عند لانه تصرف في ملكه وبطل الرهن بالدين **ان كان جالا والا احذت** فانه من الرهن ان كان جالا
رهنا مكانه الى ان يحل الدين فعلا للضرر عن الرهن **ولو كان الراهن معسرا استسعى العبد في قيمته** لانه
محال له حظه وفي قوله في قيمته اشارة الى انه لا يسعي لجميع الدين وفي قوله الوفا اشارة الى انه لا يسعي لها اكثر
من قدر الدين لكنه يرجع على مولاه بما اداه اذا اسر لانه قضاه بالامر الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطر فيه
يرجع عليه كمن عار ثوبه بدين كذا فاذا قضى الخبير يرجع على الراهن بما اداه لكونه مضطرا فيه بخلاف العبد

وصى بدينه

المستعنى اذا اعتقه احد الشرهين فيه حيث لا يرجع على مولاه لانه سعى في دين نفسه ليحصل العتق له
عند اي حيفه او لتكيله عندها وقال الشافعي لا ينفذ اعتاقه لتعلق حق الرهن وهذا هو المفهوم من المتن لكن
الاظهر من اقواله المذكورة في كتبهم انه ينفذ اذا كان موسرا لا مكان قيمته ولا ينفذ ان كان معسرا لانه لو رد الرهن
او كانت امانة فاستولدها ينفذ اتفاقا اما عندها فظاهر واما عنده فلان التدبير لا يمنع البيع ولا يبطل حق الرهن
وكذا الاستيلاء لكنهما يسعيان في جميع الدين ولا يرجعان على مولاهما وان كان موسرا لانهما يوديان الدين من
كسبهما وهو مال للمولى كذا في الحاشية **وان استهلكه الراهن ائخذ حكمه** يعني حكمه حكم اعتاقه يطالب الراهن ان كان
خالوا والا اخذت قيمته فتجعل رهنا لانه لا سعاية لاستئصاله وجوبها على المالك قيد بالرهن لانه لو استهلكه الرهن
والدين حال يكون مستوفيا ولا تؤخذ قيمته منه فيجعل رهنا واجنبي اي استهلكه اجنبي كان الرهن خصمه لانه
كان احق بالرهن فكذلك استرداده بدل قيمته اي الرهن الاجنبي القيمة وبقية مقامه وتكون رهنا فيه اعلم
ان الواجب على المستهلك قيمته يوم هلك حتى اذا كانت قيمته يوم الرهن الغاو يوم استهلكه خمسمائة وكانت
رهنا وبسط خمسمائة من الدين فصار كالهلاك باقية والمعتبر في ضمان الرهن قيمته يوم القبض **وجنابة**
الرهن على الراهن والرهن وماله اي على ماله هو رهنا اي حيفه لا يلزم فيها شيء عليها **واعلم** ان اذا
وردت على الرهن ان شا الراهن دفعه بالجنابة الى الرهن فيبطل الرهن وان قال الرهن لا اطلب الجنابة
يكون رهنا على حاله اراد بالجنابة مالا يوجب القصاص لانه لو كانت موجهة له فهي معتبره اتفاقا بقبض
من الرهن اذا حضر الراهن ويسقط الدين لان ماله ينفذ بقبضه في ضمان الرهن وقيد بقوله على الرهن
لان الجنابة على ماله غير معتبره اتفاقا اذا ساوت قيمة الدين لان الجنابة غير موجهة للدفع فلا يملك الرهن
بها العبد ولا فائدة في اعتبارها في ايجاب المال للرهن لان الجنابة حصلت في ضمانه وتعليقه تخليصه منها
فلا ينفذ وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه واما اذا كانت قيمته اكثر فعن اي حيفه انما تعتبر
الامانة لان ذلك الفضل ليس في ضمانه وعنه انما لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا لكن حكم الرهن ثابت فيه
وهو الجبر بالدين فصار عملة المضمون كذا في الايضاح والهداية وفي الحقائق اختلفوا على ان العبد اذا كان
نصفه مضمونا ونصفه امانة بان كانت قيمته ضعف الدين بجنابته على الرهن معتبره فيقال للراهن ان ثبت
فانصفه فان دفعه وقبل الرهن بطل الرهن وصار العبد كله للرهن وان اختار فذاه فنصف الفضل على الراهن
ونصفه على الرهن فما كان حصة الرهن يبطل وما كان حصة الراهن بقيد في العبد رهنا على حاله لانه ان
في اعتبار الجنابة على الرهن فائدة وهي ان الرهن قد يختار ملك رقبته العبد ويدفعه الراهن وتكيد العبد
كله مشغول بدين الرهن وهو كالمالك في حكم الجنابة حتى صار حاصل الضمان عليه والجنابة على المالك فكذا هذا
ولا فائدة في اعتبار جنابته لان في اعتبارها سقوط الدين اقول محل الخلاف جنابة الرهن على الرهن فقط لا جنابته
على ماله وعلى الراهن وماله هدر اتفاقا فلو قال وجنابة الرهن على الرهن لكان اخضر وتصل الجنابة من الراهن عليه
اي على الرهن لتعلق حق الرهن بغيره فعمل المالك كلاجنبي ويسقط من دينه بقيد رها اي بقيد الجنابة لان الرهن يغوى
في ملك الراهن بالجنابة عليه فيضمنه فيسقط من دينه ذلك القيد فصار ماله لو قتل العبد المرهون جلا عن الرهن
ضعف الدين فذاه الرهن و **الراهن غايب** فله اي الرهن الرجوع بالنصف اي نصف ماله على الراهن
عند اي حيفه دقلا لا يرجع قيد الضعف اتفاقا لان الرهن يرجع بما فضل عن الدين من قيمته عنده وان كان
مادون المصنف ولا يرجع عندها قيد بفضل القيمة لانها لو لم تغضل فضان الجنابة كله على الرهن اتفاقا وقيد
بالعدلان الرهن ليس له دفع الرهن الى الجنابة عند غيبة الراهن اتفاقا وان اتفاقا على الدفع فذعه

وان سب فانه

تعد

رهن

رهن

رهن

رهن

رهن

بالجناية يبطل الرهن ويسقط الدين وضع المسئلة في هذا المرقع لان الرهن لو فداه يرجع على المرقع بحسب
حاضر كان او غايبا اتفاقا لان سقوط الدين لازم فدى الرهن او دفعه لكون الرهن في حكم المالك فاذا فداه
كانه خلعه بالثمن فلم يجعل الرهن متبرعا اتفاقا من الحقائق لها ان المرقع متبرع في فدا نصيب الرهن فلا يرجع
عليه كما لو كان الرهن حاضرا وله ان المرقع يحتاج الى فدا المضمون ولا يمكنه ذلك الا بقدا الامانة لانها متصلة
بالرهن وهو يحتاج الى حبسه فلا يكون متبرعا لانه مضطر فيه بخلاف الرهن اذا كان حاضرا لان القاضي يحرم
على الفدا اذا رفع الامر اليه فلا يكون المرقع مضطرا فلا يرجع ولو كان العبد مرقعا بالالف وقيمة الف
فقدناه اخر اى عبد اخر قيمته مائة قد دفع به اى دفع العبد الجاني الى المرقع بسبب قتله خيرة محمد بن
فقه بالالف وتركه بالدين واجبا فكاكه بالالف له ان المرقع يختار ضمان المرقع فصار هالكا من
وجه قائما من وجه فخير نظر الى الجنتين كالمبيع اذا تغير في يد البائع او قتله عبد قيمته اقل من
قيمة المبيع ودفع به المشتري خيرا فكذا هذا ولها ان العبد الثاني قيمته مقام الاول وما كان في كونه
رهن فصار كان الاول موجودا فانقصت قيمته بالسعر ولو كان كذلك لامر الرهن بالفكاك فكذا هذا والله اعلم
كتاب العبد وهو في المشرع المتع من التصرف حكما قيد به لان الفعل المتع
لا يمكن رده اذا وقع فلا يتصور ان يحرقه غيره **نصف العبد** هو القاضي ومن له ولاية التجار
في مال الصغير كالأب والجد والوصي فلا يجوز باذنه الام والاخ والعمة وقال الشافعي لا يجوز اراد بالصبي الذي
يعقل البيع لانه لو لم يكن يعقل لا يجوز تصرفه اتفاقا واراد بالتصرف ما هو متردد بين النفع والضرر لان الضرر
محتمل كالطلاق لا يجوز الا باذن اتفاقا وما هو نفع محض كقبول العبد يجوز بدونه اتفاقا لانه ان عقله ناقص
لا يشك بالاذن ولنا انه قادر على التصرف ونقصانه بخير بالاذن **ويصح من العبد باذن المولى ان يحرقه**
كان حق المولى لخص من نفعه فاذا اذن فقد نفي باطل حقه **ويصح التصرف من المجهون** الذي لا يفتق اطلاقا لان
المولى ويخير لانه لا اهلية له اصلا لفقدان عقله واما المجهون الذي يكون قليل النعم مختلف الكلام الا انه لا يضرب ولا يشتم
فتصرفه صحيح بالاجازة ونفاله معنوه ومن قد من هولا من افراد الصبي والعبد وذكر الجمع واراد منه التسمية
كان قوله تعالى فقد صغت قلوبكم كايضا **واشراى ثوبت حكمه** وهو القتل **الحسين للمسلمة** اى اجازة المولى او الولى اذا رأى فيه
مصلحة والاى ان امره فيه مصلحة فصح قيده بقوله قصد احترام عن الهزل لانه لا يقصد به الحكم واشتاق الى ان كلامهم
انما يجوز تصرفه اذا عطل البيع بانه جالب للثمن مالم يبيع والشراى بكنس وابق العين الفاضل فيه من غير البيع وله
باع صبي مجهول بغير اخ **فاجازة** اى اجازة بيعه **اجزائه** وقال في المجهول ان بيعه كان موقفا على اجازة وليه
فلا يقيد باجازة نفسه ولنا انه لما بلغ صار قادرا على ايجاد العقد فقد تقررته على تقيده اولى **ولا يصح اقرار البهائم**
والمجهون لشتم نقصان عقلها ولا يصح طلاقها لقوة عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق والصبي المعتبر لانها
لانه مضطرب محضه فحقها فلا يوثق فيه **ويزل مما ضمان ما التلغاه** لان اعتبار الفعل لا يتوقف على العقد
كالنكاح اذا انقلب على اساسه وفي الخاتبة اذا استقرض للصبي الا فان له لا يواخذ به في الحال ولا بعد البلوغ
لانه ليس من اهل الالتزام **ويصح طلاق العبد والمكاتب شيئا الا بالطلاق** ونقد اقراره **على نفسه**
وكذا يعتبر استقرضه لقيام اهليته وكونه مكلفا **دون مودة** اى لا ينفذ اقراره على مودة لان اقرار الانسان
على غيره غير معتبر الا بولاية ولا ولاية للعبد على المولى حتى لو اقر المولى على عبيده الغير المدينون صح اقراره بطل
كاقرار العبد نفسه لان غيره اقرار العبد مقدم على غيره اقرار المولى عليه **ولا يبرأ المالك من المانع**
على ادائه ارتفع بعده **والحد والقصاص في الحال** يعني اذا اقر بما يوجب الحد والقصاص لمناه في الحال ولم يبرأ

هذا هو المرقع
هذا هو العبد
هذا هو المجهون
هذا هو الصبي
هذا هو المالك
هذا هو المولى
هذا هو القاضي
هذا هو الشافعي
هذا هو مالك
هذا هو احمد
هذا هو ابو حنيفة
هذا هو ابو يوسف
هذا هو ابو حنبل
هذا هو ابو ثور
هذا هو ابو داود
هذا هو ابو عبيد
هذا هو ابو حنبل
هذا هو ابو ثور
هذا هو ابو داود
هذا هو ابو عبيد

الى ما بعد الحق لانه متى على اصل الحرية في حقها لانه من خواص الاشياء وهو غير مملوك من حيث انه ادنى للان
حضرة المظلم ليست بشرط في اقراره ولم يقر ولكن اقيمت عليه البيعة فخص المولى بشرط عندنا في حقيقته ومحمد
ولو استعمل كمالا يواخذ به في الحال ولا يصح اقرار المولى بها عليه فينفذ اقرار العبد فيها ولا يعتبر بطلان
حق المولى لانه ضيق **ولا يحجز على الفاسق المصلح ماله مطلقا** اى سوا كان فسقه طاريا او اصليا وقال الشافعي
يحجز عليه زجر له عن الفسق كما منع عن الشهادة والولاية للرجس ولنا انه اذا كان مصلحا لماله يكون الرشيد
ما توسع فيه فبذل ماله اليه لقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم والمراد منه الرشيد في
المال اجماعا فلا يكون الرشيد في الدين مراد الا ان المشروط رشدا واحدا **والحرر البالغ العاقل لا يحجز عليه**
عندنا في حقيقته **لا يبرأ** اى لم يبرأ منه سفيها بعد البلوغ والسفه هو العقل بخلاف موجب الشرع والتدبير وهو
ان يتلف ماله لا لغرض او لغرض لا بعد العقل من اهل الديانة غرضنا كثر الحكم الطائفة بشتم غال نحو ونشره
جائز **وان خلاص ماله** عندنا في حقيقته لان السفيه مكلف عاقل وفي جميع اهدار ادميته وهو اضر له
من تدبير ماله فلا يحجز عليه الا ان يكون ضرا على كماله كالتدبير الجاهل والمفتي الجاهل وهو الذي يفتى عن جهل
او بعلم الجبل والمكاتب الغلس **ولا يحجز عليه** نظرا له كالصبي اراد به تصرفا محتملا للتصرف كالبيع والشرا
واما ما لا يتكفل للتصرف كالنكاح فحجز غير جائز اتفاقا اما عنده فحائز واما عندنا فلان كلام السفيه
كالهزل من جهة اخرى وجهه على غير صحيح العبد لا يوثق فيه الهزل لا يوثق فيه الحجر فينوقف تصرفه على
اجازة الحاكم لانه نصب ناظر فان رأى المصلحة اجازة والا فلا واما ما تصرف في ماله قبل الحجر لا يجوز عند
محمد بن السفة كالتصا عنده ويجوز عندنا في يوسف لانه كالمدين لا يحجز الا بقضاء القاضي اقول لو قال وتوقف
اجازته على اجازة الحاكم ولم يردف قولها في المسئلة الاولى لكان اولى واوجز لان قولها كان في طرف الاشياء
عن قول اى حقيقته ونقد عتقه **ويسقط عني العبد** لان الحجر عليه كان للنظر له فلم يمكن رد اعاقفه وجب
على العبد رد قيمته نظرا له **فيجوز نكاحه** وان تزوج اربع نسوة او تزوج كل يوم واجدة فظلم لان من
خو العبد الاصليه وتسمية المهر اى مهر شملها لانه من ضرورات النكاح **وبطلان الفسخ عن ماله** لانه لا ضرورة
فيه ولا مصلحة في بطلان **رؤيته** اى ركة السفيه الا ان الفسخ يدفعها اليه ويبعث معه ام بنا اى ماله في ماله
لان الركة عبادة ومن ضرورتها اليه **ويستحق على اولاده وزوجته وذوي ارحامه** لان السفه غير مانع
من احياء حقوق الناس **ولا يمنع من فرض الحج** لانه واجب للحج باب الله تعالى لا يضيعه حتى لو حلف وحشا وظاهر من
امراته لا يكره بالمال بل بالصوم لانه ما يحجز بفعله ومنع من واحدة لاختلاف العمل في وجوبها ونفق عايله في
النفقة يعني يصرف القاضي نفقة السفيه الى امين بنفقها عليه حذرا عن اضرارها ويعطى ما يلزمه مالا
تقمة فيه عكارة الاداء ودم الاحمار ولا يكره بختامة في امره ويقعد وصاياه في القرب جمع قربة وهي ما
تقرب به الى الله تعالى من التلذذ في تنفيذها نظر له من تحصيل الثواب في الآخرة والتشا في الدنيا قيدها في القرب
في غير القرب لا تقدر **ان العتق** لانه غير رشيد اى سفيها يسلم اليه المعتد اى حقيقته لمن عتق سنة يعني يحجز القاضي
عن ماله فاذا بلغ ذلك السن سلم اليه **وانه لو عتق** لانه لا يمنع كان له رجاء التلايب واذا بلغ ذلك السن ولم يتأذب القطع
عنه الرجاء غالبا فلا معنى للحجز بعده **وقال يمنع** اى لا يسلم اليه ماله حتى **يونس** شكه **ولا يصح تصرفه** فيه لان
علمها هو السفه فلا بد ان يبقا مانع السفه كالصبي ويبلغ **الغلام باجتماع** واحبال **الماله** جعله الماله جلي وانزاله
والاى وان لم يظهر من هذه العلامات شي ففواى بلوغ الغلام تمام ثمانية عشر عنده اى حقيقته لموت
تعالى ولا تقر بامال اليه لانه لا ياتي هي احسن حتى يبلغ استكده فسر ابن عباس ثمانى عشر سنة **ولا يصح** اى تبلغ

الناظر
اى طريقا للعدالة

يعلم بان

ابا

هذا هو المرقع
هذا هو العبد
هذا هو المجهون
هذا هو الصبي
هذا هو المالك
هذا هو المولى
هذا هو القاضي
هذا هو الشافعي
هذا هو مالك
هذا هو احمد
هذا هو ابو حنيفة
هذا هو ابو يوسف
هذا هو ابو حنبل
هذا هو ابو ثور
هذا هو ابو داود
هذا هو ابو عبيد

الجارية بحبس واختلام وحبل والافواه ان لم تظهر هذه العلامات حتى يبلوغ الجارية بتمام سبع
 عشرة سنة لان نشو الاثاث وبلوغهن اسرع فنقص عن ذلك سنة **وقدره خمسة عشر** فيما اى في بلوغ
 الغلام والجارية وهو اى قولها **رواية** عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ
 لا يتأخر عن هذه المدد **واذا ادعى المراهق منهما اى من قارب الاحتلام من الغلام والجارية وهو من سنه اثنا**
عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية **البلوغ صدق** انه امر لا يعرف الا من حفته ولا يكذب الظاهر والمبين
 لا يحجر عليه عند ابي حنيفة وان طلب عن ما في الحجر عليه لان فيه ان فيه اهل الادمية وهو اضرار لم يحبس
 ابدا اليومي دينه بالاستقراض او يبيع ماله ودفعه عن عزمه يطم مظهره ويقضى عنه اى يقضى القاضي دينه
 من ماله بغير امره **وباع احد التقدين بالآخر** يعنى اذا كان له دينان ودينه درهم او بالعكس باع القاضي احدهما
 بالآخر لا يباذله اى اما عندهما فظاهر واماعنه فلعومه **استحسانا** او كان القياس ان لا يجوز له ذلك كما في العروض وجه
 الاستحسان ان التقدين جنسان مودة وجنس واحد معنى من حيث ان كلامهما وسيلة في الاعتبار الاول لم يحجز
 للدين ان ياخذ احدهما مكان الآخر جبراً وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقضى به دينه عملاً بالشبهين بخلاف العروض
 لان الاعراض متعلقة باعيانها **وقال لا يحجر عليه لطلب الغرماء فيمنع من التصرف** لان في محرمه نظر الغرماء **وباع ماله**
 لا متناعه اى يبيع القاضي مال المدين الحاضر لادائه ان امتنع عن البيع كما اذا سلم عبداً واشتد عن بيعه باعه
 القاضي فيبدأ ببيع نفود المدين الحاضر لانه معتدة للتقليب شرعاً ورضه ان لم يرض منها بالدين لا ينفذ تعدد التقليب
 بعقار فبدل المدين بالحاضر لانه لو كان غايماً لا يبيع القاضي ماله اتفاقاً **اقول** في كلامه سوء الترتيب لان اذا الدين
 عند التجانس وبيع احد التقدين بالآخر اتفاقاً ذكرها من قول ابي حنيفة واراد اى قوله عليه مع انه لا احتياج
 اليه لكونه في طرف الاثبات ولو قال المصنف والمدين يحبس ولا يحجر عليه بطلب الغرماء ولا يباع ماله لا متناعه
 لكان او لانه اخضر واسنى وعن ارداف قولها **اسنى** ويقسم ثمنه بين الغرماء **بالخصم** اذا باعه المولى والقاضي
 اتفاقاً **وان اقر المدين بدين رجل وهو محجور** لزم ما اقر به **بعد قضا الدين** لان المدين لما حجر لغرماء ما تعلق به
 حقهم بما في يده فلا يمكن ابطاله بالاقرار لغيرهم لكن ينفذ اقراره على نفسه اعلم ان اقراره في حالة الحجر من الصور الخالفة
 ذكر في المحيط اقرار المحجور ببيع عند ابي حنيفة ولا يبيع عندهما في المال الذي في يده وانت ترى ان المصنف ارداه بصيغة
 الوفاق وفيه اشارة الى انه لو استناد ما لا آخر بعد الحجر فند اقراره وتبرعته فيه ان حقهم تعلق بالمال القائم بالاستفاد
 قيد بالاقرار لانه لو استند المالك لغيرهم فله ان يشاركهم فيما في يده لان الحجر انما ثبت في القول لا الفعل وكذا التزوج امره
 مهر مثلها فله ان يشاركهم فيه لان النكاح من جوارحه الاعلية **ويستحق على الفليس المحجور المدين من ماله واذا داه**
وزوجته وذو الرحم لان حقوقهم متقدمة على حقوق الغرماء **وعبس لطلب الغرماء بحبسه** **وانكاره والمال**
جما التهمة اى كل دين التهمة بعقد كالم والكفالة او لزمه بدل ماله اى لزمه عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبذل
 القرض يعنى الحاكم بحبسه في هاتين المصورتين ولا يلتفت الى انكاره وقوله لا مال له ظهور مظهره اما في الاول فلان اقراره
 على العقد باختياره يدل على غناه واما في الثانية فلان ما في يده من المال يدل على غناه **وفي غير هذه** الدينين
 كدين العوض المغضوب وارث الجنابة اذا انكر المدين المال بما يحبس الحاكم **البيعة** يعنى بعد ما يقيم الغرماء فيه بان له
 مالا ولا يحبس قبله لعدم الدليل على يساره حتى يظهر **افلاسه** وهو متعلق بقوله بحبس بيته اى بان يقول الشهود
 انه فقير لا تعلم له مالا سوى كسوته ولفظ الشهادة ليس بشرط فيه وقبل شرط او حصى شهرين **واللغة** على الخلق الذين
 اء ما **اه الحاكم في الصحيح** يعنى ظهور افلاسه برأى لقاضي اصح الاقوال اخلاقاً احوال الناس في الهبة وتحمّل
 الشدة واذا اظهر افلاسه والدين غريب باخذ منه القاضي كفى لا يحجز بعض الجبس ولو اقام بيته على افلاسه قبل

عند اذنا له درم من ربح
 دراهم من ربحه
 بالدين او بغيره
 جنى

الجبس لا يقبل في ظاهر الرواية **والغرماء** اى لغرماء المدين بعد خروجه من الحبس لا رفته عند ابي حنيفة لان
 ظاهر الحال يصلح ان يدفع الاضرار ولا يسطل الحق في الملازمة لقوله عليه السلام لصاحب الحق يد اى ملازمة لكن
 اذا دخل داره لحاجته لا يتبعه بل يجلس على بابه فاذا خاف ان يهرب من جانب اخر فله ان يمنعه من الدخول
 او يدخل معه من غير ان يمنعه **من التصرف** والسفر لئلا يهرب من الاكشاف وقضا الدين **واقسام فاضل كسبه**
 اى الغرماء ان يفسدوا دينهم ما فضل من كسبه عن جوارحه **بالخصم** متاعاً من ماله لا رفته لان القضاء بالافلاس
 صحيح عندها فاذا اثبت العسرة يمنع غرماء عنه **الى بيته يساره** فاذا اقام الغرماء البيته على يساره تخرج
 على بيته الاعسار لان الاصل هو العسرة وبيته اليسار اثباتاً ولو قد مر المدين بعض الغرماء على بعض في
 القضاء جاز لانه يتصرف في ملكه ولو زاد على حصته فيخرج من الغرماء ان اخذه **كتاب الماذون**
 الاذن في الشرع وكما يحجر فابذله اقتدا العبد والصبي الى الاموال **اذا اذن المولى اذا ناعا ما في التجارات جاز**
مطلقاً في جميع انواعها **اذا اذن ان كان خاصاً** كما اذا قال اذنت لعبدى فلان ولم يشترط بين الناس فعلم العبد به
 شرط لصيرورته ما دون وان كان عاماً كما اذا قال المولى لاهل السوق يا يعبدى فلانا يصير ما دوننا قبل العمل
 ولو اذن لعبد الا ان لا يصير ما دوننا ولعبد المغضوب يكون ما دوننا لان بيع الايق غير جائز وبيع المغضوب جائز وكذا
 اذنه كذا في الثانية **واقتضاى الاذن بالادلة** كما اذا اراد ان يخطبه او الوصى يبيع ويشترى وسكت عن النبي سوا كان
 المبيع مملوكاً لهما او لا لكن فيما عاينه المولى ان كان شرطاً ينفذ عليه لان البيع يدخل في ملكه فلا يتضرر وان كان يباع
 لا ينفذ عليه لان البيع يزول عن ملكه فلم يجعل سكوتة اذنا في ذلك البيع وانما جعل اذنا بعده **كالصريح** كسوته بالاذن
 الصريح وقال في ماله لا يكون سكوتة اذنا الاحتمال ان يكون عن خطه كما لا يثبت اذا اراد بيعه بزوج فسكت وكما
 اذا اراد ان يبيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بان من لا يرضى ببيع عبده يهني عنه ولو لم يجعل
 سكوتة اذنا لادى ذلك الى اضرار الناس لغرض ورهم به ومعاملتهم معه في جعل سكوتة رضى عرفاً وفي الخلق
 انما جعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما يوجب نفي الاذن حالة السكوت اذ لو سبق منه ذلك لا يكون
 اذنا اتفاقاً كما اذا قال المولى اذ اراهم عبدي بغير فسكت فلا اذن له في التجاره ثم راء بغير فسكت لا يصير ما دوننا
 وفي المحيط لوراء القاضي صبياً او معتقها يبيع ويشترى لا يكون اذنا واذا اذن القاضي للصبي جاز وان ابي يوه او
 وصيه فاباوه باطل وانما يحجر القاضي والثاني لانه مثله في الولايه **ولو سعى له اى المولى لعبده نوحاً** كما اذا قال
 اذنت لك الى وقت كذا **المقتضى في الكل** يعنى يصير ما دوننا في جميع التصارات وفي جميع الاوقات فيقول
 نوحاً لانه لو سعى شيئا معينا واذن له في بيعه او شرايه لا يكون ما دوننا الا ان يقول مع هذا الثوب واشتره ثمنه
 ثوباً او يقول اشتر هذا الثوب فبيعه فيفيد يكون ما دوننا لانه اذن له في عقد مكرر وقال في عقيد ما قيده
 المولى لان الاذن توكيل واناقة من المولى لانه يتصرف له فيختص بما خص به كما لو اذن القاضي للصبي وقيد ببيع
 عقيد به لانه بمنزلة التوكيل ولنا ان الاذن اسقاط لعقيد الحجر ولهذا جاز تعليقه بالشرط ولم يحجز تعليق الاسقاط
 متى وقع لا يقبل التعقيد وفي الحقايق هذا اذا اصادف الاذن بالتصرف عبداً محجوراً اما اذا اصادف عبداً ما دوننا
 فيقتصر كما اذا اذن لعبد في التجاره ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى له الدقيق يصير مشترياً
 لنفسه لا بشر **ايجاب الكسوة وطعام الاذن** يعنى اذا اشترى العبد هذه الاشياء باذن مولاه لا يكون ما دوننا لانه
 استخدام ولو صار ما دوننا لاسد باب الحذعه **محجور بعه** اى بيع الماذون **وشراؤه** بغيره **بغيره** بغيره **بغيره** بغيره
 عنه **وكذا ما لفاحش** يعنى عند ابي حنيفة محجور بالعين لفاحش ايضا وهو ما لا يتعاب عن مثله وقال لا يجوز لان
 المقصود من الاذن الاسترباح والعين لفاحش ثلاث فلا يدخل تحت الاذن فلا يجوز كما لم يحجز العبد لفاحش

اكتسابه

ظ

ان يحجزه او يوهه
 قال المولى لاهل السوق

واقدره بالفسخ

ولو جهر الماذون وفيه ان يشترط له فاقرب الف لزمته ديننا في الاذن الاول فهو اى اقرض من الدين
مقتضى هذه الالف التي فيها عند الحنفية وقالوا هي الاولى ويقديه او يبيعه يعنى مولاة مخير ان شاء
ما ذونه وان شاء باعده فاعطى منه الدين قيد بالجر لانه لو لم يجز يقض الدين مما في يده وقد تكون الالف في يده
لا نقول لم تكن في يده لا يعتبر اقراره في حق مولاة اتفاقا وقيد الاذن الاول لانه لو اقر بدين كان في الثاني يلزم
قضاؤه بما في يده اتفاقا لها اقراره بالدين السابق فسد بالجر لكن لما وجد في حالة الاذن تعلق الدين
برقبته فيبيعه المولى ويقديه ولسه ان يصح الاقرار هو البذل وهو باقية بعد الجهر فيصح فيودى الدين
مما في يده **ولو اقر باقتضا حرة او امة** فقال اقتضاها بالاتفاق لان كان لها باصبعه **يلزمه** اى ابو يوسف
الضمان للحال قيد فعه مولاة او يقديه لان اقراره بضمان المال صحيح وقال لا يواخذ به في الحال لان
اقراره وان كان ضمان مال ولكنه لم يجز عوضا عن مال فليس في معنى التجارة فلا يواخذ به الا بعد العتق
قيد الاقتضا باصبعه لانه لو اقر انه كان بذكر بغير احدى ولا يجب المال اتفاقا **او اقر به اى اقتضا حرة**
او امة باصبعه مكاتب فحجز عن ادب الكفاية **فرد الى الرق فالضمان** اى ضمان المهر في الحر والعنف
في الامة **منا حرة عند اى حنفية** الى ما بعد العتق لانه اقر بجنابة وما لزمه من المال ليس من التجارة فلا
يلزم المولى **يلزمه اى ابو يوسف للحال** لانه دين ظهر وجوبه باقراره حال نقاده فيعتبر كسائر الديون
ووافق اى محمد اى يوسف ان قضيه قبل العتق اى ان قضى القاضى بوجوبه عليه قبل العتق وان لم يقض
وافق ابا حنيفة لان الدين بقضا القاضى صار مقررا في حتمه فوجب للحال وقبل القضا لا يصير مقررا فيستند
في الحال في حق المولى فيلزمه بعد العتق **كتاب الإقرار وهو في الشريعة**
اخبار بما عليه من الخوف وفي قيد الاخبار دلالة على انه ليس بانشا وظلوا اقرارا لغيره والمقر له يعلم
انه كاذب لا يحل له في الباطن الا ان سلمه بطيب من نفسه فيكون هبة مبتدأ ولو اقر لا تسان بغير مولاة
لغيره لا يصح لان الاخبار في ملك الغير صحيح دون الانشا واذا ملكه نقد في حق نفسه ولو اقر بالطلاق لم يكن
لا يصح ولو كان انشا يصح وقيد الاخبار بما عليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار **اذا اقر جرب بالغ**
عاقل طابعا معلوما بحق وصدقه المقر يلزمه **مطلقا** اى معلوما كان المقر به او مجهولا وكان يدل مال ولو لم يكن
احترز بالقبول الاول عن اقرار العبد والصبي والمجنون فانه غير لازم مطلقا قيدنا بقولنا طابعا لان اقرار المكن
غير ملزم بقولنا وصدقه المقر له لانه اذا كذب لا يلزمه وقيد بقوله معلوم لانه لو كان مجهول فانه غير لازم
تفاحشت جهالة كما اذا قال لواحد على درهمان لم تتعاضدا كما اذا قال لاحد دين على درهمان لان المجهول لا
يصلح للاستحقاق لكن قال صاحب الكافي انه يجوز للمجهول اذا لم يتعاضدا مكان ان يتفق المقر له على الاحتد ومطلما
بينهما فكذلك لا يجوز الاقرار بجهالة المقر عليه كما اذا قال لك على احدى الف درهم لان المجهول لا يقضى عليه **ويبين**
المجهول فان امتنع المقر عن بيان ما اجمله اجبر على بيانه **ولو شرط المقر الجبار** كما اذا قال له على الف على الجبار
ثلاثة ايام **بطل الشرط** لان الاقرار لا يحتمل الفسخ **وان اقر بشئ قسم عالة قيمة** لان مالا قيمة له لا يثبت في
الامه واذا قسم به يكون رجوعا عن اقراره فلا يصح **عن** فاقيد به لانه لو قسم بحجة من جنسة لا يصح لانه
لا قيمة لها في العرف وان كان لها قيمة في نفس الامر **وحلف المقر اذا غور في اكثر** اى ان ادعى المقر له ان المقر به
اكثر مما يقفه ولا يثبت له او يسهم من الدار فهو سدين يعنى ان اقر بسهم من داره يكون اقرارا بسدسها عند اى
حنفية **وامر ابا البيان** لان السهم مجهول كالجز وله ما روى ابن مسعود شيل بمن اقر بسهم من ماله فقال له السدس
او يعنى اى فلان عبد على يوجب ابو يوسف عليه قيمة عتقه **وسقط** لانه اقر بعتد دين والعبد لا يثبت في الامه

الا في عتق مضمونة كالنكاح والصلح عن دم العبد والخلع وفي هذه العتق يجب عبد وسط فيجب
عليه قيمة **اما ما شأ** يعنى اوجب محمد على المقر ما شأ من قيمة العبد لانه اقر بضمان قيمة عبد مجهول او اذا
تضمن الوسط فيكون البيان اليه ولو اقر بعتد وسط بغيره على القول **او مال رجوع الى بيانه** فيقبل قوله
وان ذكر قليلا وقيل لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد في العرف مالا **او مال عظيم لم يصدق في اقل**
من ايتى درهم او من عشرين دينار لان المال العظيم هو النصاب لكون صاحبه عظيم عند الناس **والعشر**
رواية اى روى عن اى حنفية انه اذا اقر بمال عظيم يصدق في عشر دراهم لانه نصاب عظيم تقطع بسرقته اليد
المحرمة او بدرهم كانت **ثلاثة** فلا يصدق في اقل منها لانه اقل الجمع او كثيرة يعنى اذا اقر بدرهم كثير
ففي عشره عند اى حنفية لانه اقصى ما ينتهى اليه اسم الجمع وبعدها يذكر الترتيب يقال اقر بعشره **قالا**
نصاب لانه كثير وبث الغنا ولو قال له على درهم مضاعفه يلزمه ستة ولو قال مضاعفا مضاعفة
يلزمه ثمانية عشر **وبكذا اذا كانت احدى عشر** لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعتد دين مجهول
ليس بينهما حرف عطف او اقل من ذلك العدد المفسر احدى عشر وفي المحيط لو قال كذا ادركها فعليه درهمان
لان هذا كناية عن العدد واقل للعدد اثنان او ثمانية يعنى اذا قال على كذا او كذا **اقر بعشر** لانه ذكر
عدد بين مابين حرف عطف واقل ذلك من العدد المعتبر احدى وعشرون فيحمل كل منهما على نظيره ولو قال كذا
وكذا او كذا يلزمه مائة واحد وعشرون لان الواو بين يوجدان فيها ولو كرر ثلث واوات يلزمه الف ومائة
واحد وعشرون **او يشرك في عتد** يعنى اذا قال له شرك في هذا العتد **يجعل له** اى ابو يوسف المقر له النصف
لان الشريك بمعنى الشركة وهى تسمى عن النسبة **وامر** محمد بالبيان لان الشريك يعنى النصيب وهو محتمل
فعليه بيانه ما شأ **ودرهم كانت دراهم** لان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الدرهم يكثر استعماله
واستقلوا انكران في كل عدد واكتفوا بذكر مئة وكذا لو قال له على مائة وقفية او **مؤتب** يعنى اذا قال له على مائة
وثوب **فتر المائة** يعنى يلزمه ثوب وعليه بيان للمائة لان الثوب لم يكثر استعماله ولا يذكر لبيان للمائة فتبقى المائة على
انعامها او مائة وثلاثة اوثاب يعنى اذا قال مائة وثلاثة اوثاب **كانت اوثابا** لان الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف اليها لاستقلالها في الحاجة الى التفسير او بالخصب يعنى ان قال غصبت هذا الشئ من هذا او هذا
فادعياء اى ادعى كل واحد منهما المعضوب لنفسه فانكر المقر واستحلها اى طلبها حلف المقر فان كان لها
جميعا قضى بالشئ بينهما وقيمته ايضا بينهما وان نكل لاحدهما لا يومر بالتسليم اليه مالم يحلفه الاخر فان حلف
احدهما ونكل للاخر قضى به للذى نكل له فان حلف لهما فلا شئ عليه من الخفاق **واراد ان يتسما** اى المعضوب
بعد الحلف لهما بينهما **بالصلح** يبطله اى ابو يوسف الصلح لانهما كانا مخيرين بين ان يصطلحا او يحلفاه فلما
اختر الخليفة ابطل احقهما في الصلح فلم يكن لهما ذلك وخالفه اى قال محمد لا يبطل الصلح لانه لما اقر لاحدهما بلا
تعيين فقد اثبت لهما حق الاصطلاح وحلفه لا يبطل اقراره لاحدهما فبقى لهما هذا الحق **او ان كان** اى قال هذا الشئ
لفلان بل **او دعينه** **فلان** اى المقر به الاول بالاتفاق ولا يضمن **ان سلمه اليه** ايضا يعنى قال ابو يوسف لا يضمن المقر
للمقر له الثاني ان سلم المقر به الى الاول بقضا القاضى **وخالفه** اى قال محمد يضمن قيد بقوله بقضا لانه لو سلم اليه بغير
قضا يضمن الثاني اتفاقا وفي الخفايا الخلاف في الاقرار بالمعبد بالوديعة والعارية اذ في الاقرار المطلق بان قال هذا
لفلان بل فلان ودفع الى الاول بقضا لا يضمن الثاني اتفاقا وفي الاقرار بالمعبد بالخصب بان قال غصبت من فلان
بل من فلان يضمن قيمته للثاني اتفاقا دفع بقضا او بغير قضا لمحمد انه لما اقر فلان الثاني كان متلفا حقه
بدفعه الى الاول فيضمن ولا يضمن يوسف انه لما اقر بالوديعة للثاني كان مادونا في القبض ودفعه الى الاول بقضا

القاضي وهو مضطر فيه فلا يضمن **اول فلان والا لآخر** يعني ان قال لزبد على الف والا لبيك **بطله ابو**
يوسف هذا الاقرار لان مثل هذا التركيب يستعمل للتشكيك فلا يلزم كلاهما شي **وحكم به اي** يحرم المال الاول
ولاشي الثاني لان مثل هذا التركيب يستعمل للتأكيد يقال ان فعلت كذا والافعل على جهة يريده تأكيد الشرط
لا التشكيك بين وجوده ووجوب الحجج ولو قال فلان على مائة درهم والفلان على دينار فعلى هذا
الخلاف ولو قال فلان على مائة درهم والفلان على دينار لزمه الدرهم اتفاقا كذا في المحيط **ومن قال فلان**
على او قبلي فقد اقر بدين لان كلمة على تستعمل للايجاب وللفظ قبلي بكسر القاف وفتح الباء تستعمل في
النفي او عند اي من قال له عندى الف ونحوه مما يستعمل في الامانة كلفظ في بيتي او معي **فيا مانه**
اي فقد اقر بكونها امانة ولو قال لي عندك الف فقال المظالم **انتم يا اوتقوها او اجلني بها او**
قضيتكم اوتقوها لان الضمير في انتم يا راجع الى الالف انتم يا اعتبار الدرهم فكانه قال انزل الالف
التي لك على حتى لو قال انزل بلا ضمير لا يكون اقرار لان انزل محتمل ان يكون مصروفا الى الالف وإلى
غيره ولا يكون اقرارا بالتشكك وفي الخلاصة اذا تصادق على انه قال انتم يا على وجه السخرية لا يكون اقرارا
وطلب التاجيل ودعوى القضا كل منهما يدل على سبق الوجوب ولو قال لا تخبر فلانا انه على الف درهم
الصحيح انه لا يكون اقرارا ولو اشترى منه فدا كشف وجهها قال هي جارية لا اسمع دعواه في الاصح
لان شراها اقرار منه بانها للبايع وكذلك الاستيداع ونحوه **ويدين موجلا كذب في التاجيل** اي كذب
المقر له في كونه موجلا **كان حاله** اي الدين لانما فيه وادعى حقا زائدا عليه وهو الاجل **ويستعمل**
المقر له على الاجل اي على نفيه لانه ينكر ما ادعاه المقر من حق الاجل **وتعدد الشهود** بضم الميم موضع
الشهاد **والشاهد بين العدين** يعني اقراره بماله في مجلس عند شاهدين واقراءه في مجلس آخر عند
شاهدين عدلين اخرين **للمدين** عند اي حبيفة تساوى المال او تقاوتها وقال اعليه مال واحد والرهام
الاكثر اي اكثر المدينين **ان تفاوتا** هذا اذا لم يسبب فان بينه متعديا بان قال في المرتين له على مائة من
هذا العبد يلزمه مال واحد اتفاقا وان بين في كل مرة شيئا مختلفا يلزمه المالا اتفاقا فيعدد الشهود
والشاهدين لانه اذا اتحد احدها او كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا وفي الخلاصة لو اقر الف عند القاضي في
مجلس اخر بالف واشهد عليه شاهدين او فعل بالعكس يلزمه واحد اتفاقا **الحال** ان الاقرار اخبار محتمل للصدق والكذب
والعقل فاذا تساوى المالا ان يحمل على تأكيد جانب الصدق واذا اختلفا يحمل على تدارك الغلط لكنه اذا ذكر المدينين
اولا لا يسمع تداركه لثبوت التخييف وهو قد ينكر جانب الصدق ويحمل الثاني على الاول وله انهما اقراران من
مختلفان بالمجلس والشاهدان الظاهران الثاني غير الاول لان المال قد يجب وقتا بعد وقت **وقد لم يلق** على اول
الجدار ماله عليه ما اقر به عند اي حبيفة وقال لاشي عليه لانه تردد في الوجوب بادخال كلمة او فلا يجب
عليه شي بالتشكك وله انه اضاف الوجوب الى ما يصلح والى ما لا يصلح فيثبت الوجوب فيما يصلح كما اذا
اوصى بثلث ماله لمي وميت فانه للمي وكلمة التشكك دخلت فيما وجب عليه **الوجوب ويلزمه بقوله** يعني
في علي اي اذا قال له على مائة في علي يلزمه ما اقر به عند اي يوسف وقال لا يلزمه شي فقد بقوله في علي لانه
لو قال في علي لا يلزمه شي اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا لانه ان قوله في علي يذكر للتأكيد فصار كما
لو قال علمت ولهما ان هذه الكلمة تذكر للشك عرفا ولهذا لو قال الشاهد على هذا في علي لا تقبل شهادته بخلاف
قوله قد علمت لانه للتخييف دون التشكك **والزفاه** يعني بقوله فلان ان الزفاه لا يثقله وقال في يلزمه ثلثة
الاف لانه اقر بالف فصح ترجع عنه بلفظ بل لانه يذكر للاعراض عما قبله فاقرب الدين فصح اقراره الثاني



قبطل رجوعه الاول كما لو قال انت خالق واحدة بل ثنتين فيلزمه ثلثة الاف ولنا ان الاقرار اخبار محرم
فيه الغلط فيذكر بل لا يثبت ما بعده والاعراض عما قبله كما يقال سني ستون بل سبعون بخلاف الطلاق لانه
انشا لا يرتفع بعد وقوعه وبخلاف ما لو قال له على مائة درهم بل الف دينار حيث يلزمه كلاهما لان المذكور
ثانيا لم يتضمن الاول فلم يمكن حمله على الاستدراك باعادة الاول والزيادة عليه **وبالكا** اي الزمنا المقر كل
الالف **بقوله غصبا** الظاهر غصبا من فلان الف درهم **وكنا عشرة** والمطالب اي والحال ان المعصوب منه
يعينه اي يدعي ان غصبا لالف هو وحده **بالعشر** يعني قال زفر يلزمه عشرة الاف وعلى هذا الوقال
اقرضا لانه اضاف الاقرار الى نفسه والى غيره فيلزمه محصنه كما اذا قال غصبا كلنا ولنا ان هذا الصغير
يستعمل في الواحد كما قال تعالى انا ارسلنا فيهم عليه لان الظاهر ان الانسان يخبر عن فعل نفسه دون غيره
فيكون اقرارا على نفسه فيكون قوله كنا عشرة رجوعا عنه فلا يسمع بخلاف قوله غصبا كلنا لانه لا يستعمل في
الواحد ولو قال اوصى لي لزيد بالثلث اي ثلث ماله **بالعشر** اي لزيد **اهدنا الاخير** يعني كون الثلث لزيد
وليس للاخيرين **في الوارث** بالنصب يعني قال زفر لكل منهم ثلث المال وليس للابن شي لان الاقرار بالمال صح
ولم يصح رجوعه عنه بكلمة بل ويصح اقراره للثاني والثالث ايضا فاستحسنا الثلثين كالواحد هذا بالدين ولنا
ان الوصية انما تنفذ من الثلث ولما اقر به الاول استحققه ولم يصح اقراره للثاني والثالث لانه لا حق له في الاول فحمل
على من شفع محمد الباقر من الورثة ثبوت الدين عليه **بذلك** اي يلزم بكل الدين **لا يحميه** اي قال الشافعي يلزم
قد حصته من الدين لانه اقر به في كل الشركة وفي يد بعضها فعليه ان يودي منه ما يصيبه من الشركة ان كان
نصيبه نصف ما يودي نصف الدين وان كان ثلثا فثلثه ولنا انه اقر بالدين وهو مقدم على الارث قاله
يقض جميع الدين مما في يده لا يكون له شي من الميراث فيلزمه كل ما اقر به ان كان مما في يده واعيانبه وله اقر بتمس
اي بعصب تمر في قومه وهي تشدد يد الواويعا التمر بتجد من فصب وفي التعريب انما يسمى بها مادام فيها تمر والافعال
زبيل او بعصب ثوب في عند **الزفاه** اي لزمه الطرف والمطرف لانه اقر بعصب شي موصوف بالمطرفة فيه
وذا لا يتحقق بدون عصب الطرف هذا اذا صلح الثاني للطرفة واذ لم يصلح كما اذا قال غصبت درهما في درهم لم
يلزمه الثاني بخلاف ما لو قال غصبت تمر من قومه لانه يكون اقرارا للزوجه منها او بدابة **في اصطبل** اي في قفص
لان الاصطبل عفار لا يتحقق فيه الغصب عندها وعند محي يتحقق الغصب فلزمه جميعا كذا في التبيين اقول على
هذا كان ينبغي ان يقول او بدابة في اصطبل الزمها بها وبها بدابة خاصة وان ادعى ان محمد خالف اصله ووافقه
في هذه المسئلة فعليه الاثبات ووجه العدد ولعن اصله او ثوب في عشرة يعني لو اقر بعصب ثوب في عشرة
اثواب يلزمه اي ابو يوسف المقر ثوب واحد لان الثوب الواحد لا يصاب في عشرة اثواب عادة فيحمل
على بيان هذه كما لو قال غصبت اكا فاعلى حمارا **بالحد عشر** يعني عند محمد يلزمه احد عشر قويا لان العشر
قد تكون وعاء للثوب النعيس فصار كقوله حنطه في جوالق وفي التبيين ما قاله محي منقوض بما اذا قال غصبت
كرباسا في عشرة اثواب حرم يلزمه الكل عنده مع انه ممنوع عرفا ولو قال غصبت ثوبا في ثوب لزمنا اتفاقا
من الخفاق **او خمسة في خمسة** يعني مع يعني لو قال له على خمسة في خمسة وعني به مع خمسة
لزمه عشرة لان في محي مع كما قال تعالى فاذا دخل في عبادي اي معهم وان اراد ما قاله الحسائب
الزفاه **خمس** لا خمسة وعشرين اي قال زفر يلزمه خمسة وعشرون لانه هو الحاصل من ضرب خمسة في
خمس ولنا ان المقر خمسة مضروبه والخمسة اذا ضربت خمسة تكسر اجزاوها لان عيبتها تكسر وتبلغ خمسة وعشرين

او من درهم الى عشرة يعني اذا قال له على مز درهم الى عشرة هي اى مالز منه من الدراهم تسعة
عند اى حنيفة لان اجزا العشرة غاية والغاية قد تدخل وقد لا تدخل فلا تثبت بالشك وقالا عشرة
لان العشرة المذكورة في الاقرار صرحا فلا يستقطب من مما اشتملت عليه او يحذف اى لو اقر بكذا لم يثبت له العشرة
والفصل او سيف فالنصل اى لو اقر سيف فبالنصل وهو حد يدينه والجفر وهو حد والمايل وهو جمع
الحاملة بكسر الحاء وهي علاقتها او محملة وهي بالتحريك اسم بيت العروس من بنات الثياب والسنير والعبدان
اى فطرهما العبدان وهي جمع عود والكسوة لان كل اسم من هذه الاشياء مشتمل على اجزائه المذكورة عرفا
او محمل جارية او شاة صح لان له وجهان اوصى رجل بالحل لآخر ومات فاق وارثه بان هذا الحل لفلان
او للحمل بان قال الحمل فلان على العدم فان سببا صحيحا كالوصية بان قال اوصى له فلان ومات وارثا
بان قال ورث الحل من ابيه الف فاستفادها صح اقراره ولزمه المال ثرا ولدا الحل في مدة يعلم انه كان قائما
وقت الاقرار يكون للمال له وان ولد ميتا يرد المال على ورثة الموصى والمورث وان مات بولدين ففي الوصية
يقسم بينهما على السوية كذا في المحيط وان بن شيئا فاسدا كما اذا قال اقرضني حمل فلان لا يصح فان قلت كان ينبغي
ان يصح اقراره في هذه الصورة لان هذا البيان جوع عن اقراره قلت ليس هذا مرجع بل بيان سبب محتمل
لا احتمال ان احدا من اوليائه اقرضه عنه فظن انه صحيح فاضافه الى الحل مجازا وان اصرى لم يثبت بطلان
اى ابو يوسف اقراره لان جواز وجهين الوصية والارث وفساده وجوها واجازه محله لانه عمل الجواز والفساد
فيحل على السبب الصالح تصحيا للكلام **فصل في الاستثناء وما في معناه اذا استثنى مما اقر به**
الاكثر والاول متصلا باقراره صح استثنائه ولا يثبت في من المستثنى لان استثناء البعض من الكل قل او اكثر
صح فيعتبر ان اتصل باقراره ولو انفصل عنه يكون رجوعا عن اقراره بعد صحته وذا لا يجوز فان استثنى الكل
كما اذا قال له على قفيز الاقفيز بطل الاستثناء وان ذكره موصولا لانه يكون بيانا للكلام بل يكون رجوعا عن
اقراره وذا اعتبر جاز وفي زيادات صاحب الهداية ان استثناء الكل فبطل اذا كان بعين لفظ المستثنى منه واذا
كان بعينه فصيح كما اذا قال ثلث مالي لزيد الف الف فيصح الاستثناء ولا يكون لزيد شي كالموقوف
نساء طوائف الالهة الاربع صح الاستثناء ولا يقع الطلاق ولو قال نساءى لانسائى لم يصح **ولو قال ان شاء الله**
منع بطل اقراره وكذا الحكم في كل اقرار على بشرط بخوله على الفان دخلت لدا لان للزوم
حكم التعذر لاحكام المعاق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بوجود في تلك الحالة بخلاف علق
الطلاق والعنق لانه موجود من حيث انه يمين وله حكم في الحال وهو الحل او المنع فابقيناه فوقع عند
مجي الشرط كذا في الغاية ولو قال له على مائة درهم اذا مت او جاز اس الشهر صح لانه ناجل لا يتعلق حتى لو اقر
المقر له الاجل يكون لما جالا **وان كتب لفظ ان شاء الله في اخر الصك اى في اخر الكتاب** الذي كتب فيه
اقر فلان ان فلان على كذا درهم موحلا الى سنة وكتب في اسفله ومن قام بهذا انكره ولم يما
فيه ان شاء الله اى من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الخوف له ذلك وهو وكيل فيه بكلامه اى كل الصك
بالحل عند اى حنيفة لان ما في الصك متصل بعينه فصار كشي واحد فيصرف الاستثناء الى الكل
فيبطل اقراره حتى قالوا لو ترك فرجة في الصك لا يتعلق الاستثناء بالكل فيصير كالفصل بالسكوت
في النطق كذا في المصنف **واعاد اى صر فلفظ ان شاء الله الى ما بعده من الكلام لان الاصل في الكلام**
الاستنباد والظاهر انه لم يرد به الحاق الكل لان الصك كتب للاستيثاق فيصرف الى ما يليه فان قلت
ما فائدة هذا الكلام في الصك قلت بيان ان المقر بالرضين وكله المقر له بالخصوصه معه في قدر الدين

وغير معونه

او امله فان التوكيد بغير رضى الخصم غير جائز عند اى حنيفة وانما صح الرضا بتوكيد مجهول لانه يتضمن اسقاط حقه
في دفع الوكيل كاجاز اسقاط الاجل مع الجمالة **وابطل محمد استثناء قفيز وديار من درهم** كما اذا قال له على
عشرة دراهم الاقفيزا وديارا لان الدراهم لم تتناول المستثنى فلم يصح اخراجه منها كما لم يصح استثناء الثياب
وصحاه بالعمى جعله لا قدر قيمة المستثنى خارجا عما قبله وان كان مساويا له تصحى كالكلام فيما اذا كان
المستثنى من المثليات والعدديات المتقاربة لا تجانس المستثنى منه معنى وهو صلاحية وجوبها في الزمة
خلاف الثياب فانها لا تثبت في الزمة فلم تجانسها صريح ومعنى فبطل **وبطل استثناء ثوب وشاة من درهم**
لان كلامهما غير مجانس للمستثنى منه كما مر به وقال الشافعي يصح باعتبار انه مجانس المستثنى منه في الماهية
ولو قال فلان على كرجنة وكرجنة لا كرجنة وقفيز شعير فالاستثناء اى استثنى قفيزا بطل
عند اى حنيفة واجازاه في القفيز قيد به لان الاستثناء في الكرجنة لا ينافى لانه استثناء الكل من الكل اقول على
هذا القول فاستثنى قفيزا بطل كان اخصر ولم يحتاج الى رداف قولها الكرجنة لا قفيزا او القفيز ثمانية
مكاكيك والمكوك صاع ونصف قيد بتقديم الكرجنة لوقد مر القفيز بان قال الاقفيز شعير وكرجنة يصح
استثناء القفيز اتفاقا لعدم الفاصل لهما ان قوله الا كرجنة لا يكون فاصلا بين استثناء القفيز والاقرار
لانه استثناء لفظا فصلا كما لو قال فلان على الف يا فلان الاماية وكه انه فاصل لانه كلام لغو فصار كالسكوت
بينهما بخلاف النداء لانه يعيد التسمية فيلحق بالاقرار **ويصح الاقرار بالعرضه واستثناء البنا كما اذا قال**
عرضة هذه الدار لفلان وشاوهما الا بالعرضه اسم للبيعة الواضحة بين المذور وبيننا قيد بالعرضه لانه لو
قال مكانا الارض كما اذا قال ارض هذه الدار لفلان وشاوهما بطل استثناءه لان الارض اصل والبنا تبع
فيكون الاقرار بالاصل اقرارا بالتبع واما لو قال بنا هذه الدار لزيد وارضا لعمرو فيكون لكل منهما ما اقر به
لان البنا لما صار ملكا لزيد باقراره فلا يخرج عن ملكه باقراره لعمرو **وبطل استثناء البنا من الدار كما اذا**
قال هذه الدار لفلان وبناوها الى ان البنا تابع للدار وصف لها اذا الاصل فيها ارضها والبنا لقر عليها ولعل
يقال دار معجوز قيد حل البنا في اقراره بالدار فلا يصح استثناءه والظروف في الجارية والفصل في الخاتم والتملة في
البنا نظير البنا ولو قال له على الف من عمر عبد اشترى منه لم يقبضه فان عتبه اى ذكر عبد بعينه صدقة
المقر له في شرايه وعدم قبضه سلم المقر الثمن الى المقر له وسلم اى اخذ العبد منه اتفاقا لان ما ثبتت تمامها سار
كالثابت عيانا قيدنا بتسديده لانه لو كذبه في شرايه المعين وقال هذا لي يا بعتك هو بطل المقر شي وقال ابو وانا
بعتك عبد اعني لزم المال على المقر لسلامة العبد باقراره في اليد ولا يعتبر الاختلاف في السبب بعد اتفاقهما
على وجوب اصل المال ولو قال هذا لي ولما بعتك بغيرهما فان لان كلامهما مدع ومنكر فاذا بطل المال فلا
اى لم يعين عبدا ولم يصدق المقر في عدم قبضه فعليه الف **ولا يصدق المقر في عدم القبض مطلقا**
مطلقا وقيل عند اى حنيفة **صد قاه ان وصا** ولم يلفاه شيئا اقول لا يصدق في معنى مجهول
فلا يدل على الخلاف مع ان المصنف رد فقولها عنه فعلى هذا كان المنا سلبا لاجاز كلامه ان اقول هو
لا يصدق في المعنى الى قوله فعليه الف او يقول فعليه الف مطلقا ولم يرد به ان وصا ولم يرد به
الى قوله لا يصدق لان الف اذا لم تكن عليه يعلم انه مصدق في عدم قبضه قيد وصح المسئلة
فما سبق اقراره وجوب الثمن لانه اذا لم يرد به وقال اشترى بتمبيع من فلان لا اى لم اقبضه
كان المقول قوله اتفاقا لانه اقر بوجود الشرايه اوجب الثمن لاحتمال ان يستترى بشرط الخيار
فلا يجب عليه الثمن الا بالقبض **فان قال الزمه في اى ان اقراره وقوله لم اقبضه**

وغير معونه

بيان غير الكلام فيه موصولا لا مفصلا وانه ان التمر في غير المعين لا يجب عليه الا بعد القبض لان البايع متى
اتى بعبد فملكه بشرى ان يقول المبيع غير هذا فلا يلزم مما المال فيكون اقرار بلزوم المال في غير المعين اقرارا
بالقبض وان كان القبض يكون رجوعا عنه فلا يصح مطلقا **او من ضمن خيرا وعليه الالف** يعني اذا قال له
على الف من ضمن خيرا تلمزه الالف عند ابي حنيفة ولم يقبل تفسيره وصل او فصل لان عنه لا يجب على المسلم
فيكون رجوعا عن اقراره وقالوا اذا وصل صدق ولم يلزمه شيء كانه بين باخر كلامه انه لم يرد به الايجاب
وهو بيان مقبول فيقبل اذا وصل ولم يردف المصنف قولها لانها مائة مما سبق ان عدم لزوم الالف ليس على
الاطلاق بل اذا وصل **او من ضمن مائة** يعني لو قال له على الف من ضمن مائة او قرض وهي نفوف وهي مائة
بيت المال ولكنها تروج بين التجار او بغيره وهي التي يرد بها التجار ولا يرد بها غيرهم او بنوف وهي التي
يكون منها فقه واحد فاحس قبل اخذها العربي سدا **او رصاص** قال **الا فانه يوفى او بغيره او بغيره**
وقال له هي جياذ **فالجياذ لازمة** عند ابي حنيفة وصل او فصل **ورصد قاء** ان وصل قبل بقوله من ضمن مائة
لانه لو قال من غصب او ودعيه وهي نفوف او بغيره وان فصل اتفاقا ولو قال وفي نفوف او رصاص لا
يصدق اذا فصل اتفاقا وان لم يذكر السبب وقال على الف درهم زبوف قبل يصدق اتفاقا اذا وصل
لانه لو لم يصرح بالعقد واستحقاق الجوزة كان به وقيل لا يصدق ايضا عند ابي حنيفة لان مطلق الاقرار
ينصرف الى العتود اذ هي مشروعة لا الى الاستهلاك والغصب المحرم لهما ان الدرهم عند اطلاقها
تنصرف الى الجياذ لو وقع التعامل بها ويكون هذا بيان تغيير فيص موصولا وانه ان العقد يقتضي
سلامة التمر فطلق الدائم لم يتناول التزويف واخوانها لانها معينة ودعواها يكون رجوعا عن
مقتضى ما اقر به فلا يصدق اذا وصل **او بغيره ثوب** وجانبه **مجييا كان القول له** لانه هو القابض
والغصب لا يقتضي سلامة المخصوص **ويلزمه** اي ابو يوسف ما اقر به بقوله دفع فلان **الى المالك قبل قبض**
متصلا اي حال اتصال قوله لم اقبض ما قبله **وخالفه** محمد لان الدفع كما يستعمل في الاقباض يستعمل في التولية
فيصدق في قوله لم اقبض وكما يصدق فيما اذا قال اقرضني او اعطاني او اودعني فلم اقبض ولا يوجب سلف الدفع
فعلق ثم بالقبض والتقابض فيكون قوله لم اقبض رجوعا عنه ولا يسمع خلاف الاقراض واخوانه لانها لا تقتضي
القبض **لو اقر له بغيره** اي بغيره زبوف فقال **المقر له بل هو جياذ او اقر بالثمن** فقال **المقر له**
بل من ضمن جاريه او قرض اي فيقال المقر له على الف فقال **المقر له** بل لان حكما باقراره **لا يطلانه** يعني
قال زبوف بطلان تكذيب المقر له ولنا ان التوكيد يحصل في الوصف ولا يلزم من بطلان الوصف بطلان الوصف
وفي صورة تكذيب المقر له ان الالف له ياخذها ويدفعها الى فلان **ولو قال هو لك ابتعته منك** فقله
ابتعته ما قبله **وبرهان** اي اقام البينة على شرايه منه **قبلناه** اي قبلنا برهانه وقصينا به وقال فلا
يصل لانه اقر المالك في الحال بمزادعي المشرقة وهو تناقض وكنا ان الكلام يتوقف على اخر اذا كان فيه ما
يغير اوله ويحمل قوله هو لك على انه كان لك في الصحة لانه خلاف الظاهر فلا يصدق فيه الا باليقين **فصل**
ولو ادعى التركة دينيا اي قال هذه التركة لي لان لي دينيا على مورثك **واخر ودعيه** اي ادعى اخرا هذه التركة لي
ودعيه عند مورثك **وصدقها الوارث** فيما يقسمها عند ابي حنيفة فتكون التركة بينهما بصيغتين
الوجاهة اي لا صاحب الودعيه احق كما لو كان المورث جياذ صدقها وانه ان ذمة الميت حوت فتعلق للدين
بالتركة باقرار الوارث فيقتسمان بخلاف المورث لانه ذمه **ولو ادعى قيمته** **الف** يدعي اعتاقا او يقول
العبد للوارث اعتقني مورثك في الصحة **واحد** بينا **مخرج** التركة اي يدعي رجل اخرا ان له على مورثه

الف درهم فصدقها الوارث **فالتدين** **الى عند ابي حنيفة والعبد يسعي** في قيمته فيصرف في الدين
واستقياه اي الدين **واطلاقه** اي الاعتاق يعني قال لا يعتق العبد ولا يسعي ولا شيء لصاحب الدين لان
العتق **فان اقرار الوارث** قصار كما لو وجد ما عاق في الصحة والعنف في الصحة لا يوجب السعاية ولو كان
المولى مديونا وكما ان اقرار الدين يعتبر في المرض من جميع المال والاقرار بالعتق يعتبر من الثلث فلا يفي
يدفع الا لاني لان العتق لما يحتمل الرفع صورة دفع معنى بايجاب السعاية او قال **اسكتته دارى** ثم اخذها
او وضعت قولي عنده ثم اخذته منه فانك المقر له ذلك فقال **بل هي الى المولى** والثوب **المقر له** عند ابي
حنيفة وقال له اي القول للمقر له وفي النهاية هذا اذا كانت الدار والثوب غير مرفوعة للمقر ولو كانت
مرفوعة له فالقول قوله اتفاقا فان قلت كيف سماه مقر مع انه يدعي الملك والمقر من يدعي على نفسه لغيره قلت
لانه اقر باليد عنده وبذلك عند **ها وعلى هذا** الخلاف **الاجارة** **والعادية** كما اذا قال خاط ثوبي فلان بدرهم
ثم اخذ ثوبا وعنه اياه ثم قبضته فقال فلان الثوب لي لهما انه اقرار بالملك له لان اليد دليل الملك ثم ادعى
عليه بالاستحقاق وفلان يتكلم بالقول قول الملك كالمقر له هذه الالف كانت ودعيه لي عندك فاخذها
فقال فلان ثوبي عندها وكما ان المقر يريد ثابتة من جهة فيكون القول له في صفها وامام مسئلة الودعيه
فلم يقر بآثار اليد منه بل قال كانت ودعيه لي وقد ثبتت الودعيه بلا صفة كما اذا هبت الريح والفتا
في داره حتى لو قال او دعيها كان على هذا الخلاف قال المصنف في شرحه والاشارة الى الاجارة والاعارة
من الزاوية واقول هذا مسلم في الاجارة لا في الاعارة المذكورة في المنظومة ومنوع في الاعارة لانه ذكر فيها
بعد ذكر مسئلة اسكتته وهكذا كل العوارى محملة **واقر** **واضعا** **على البيع** تجبده وهي العقد الذي
يباشره الانسان عن ضرورة وتبصر كالدفع اليه صورتها في البيع ان يقول الرجل لغيره اسع دارى منك
بكذا في الظاهر ولا يكون بيعا في الحقيقة ويشهد على ذلك وهو نوع من الجزل **ثم اطلقناه** اي قال البايع في مجلس
اخر بعثتك بكذا وقبل الاخر **واختلفا في البناء والابتداء** قال احمدها بيننا على تلك النخبة وقال الاخر ابتداء البيع
فالقول مدعي الجواز عند ابي حنيفة لانها اختلفا في صحة البيع وفساده والظاهر يشهد مدعي الصحة لان العاقل لا
يرتكب المحرم وابطلاه ما لم يتقنا على الصحة لان الواضحة تثبت باتفاقها وكان الحكم لها ظاهر امام يتقنا على
الابتداء والآخر من عندهما قيد بالاختلاف فيهما لانها لو اتفقا على الابتداء يصح العقد اتفاقا ولو اتفقا على البناء
يفسد العقد اتفاقا لكنه لا يفيد الملك وان فصل به القبر لان الرضا حكم العقد وهو الملك كان موجودا في ما يبر
اليوم القاسدة ولم يوجد في النخبة لاهازل اقول لقائل ان يقول هاهنا صورة اخرى وهو ان يتقنا على انها لم
يحضرها شيء من البناء او الابتداء فالعقد جائز عنده خلافا لهما ثم ان كان غرض المصنف بيان الخلاف في صورة اختلافهما
فقط كان يكفي ان يقول اذا اختلفا في البناء والابتداء فالعقد جائز ولم يحتج الى ايراد قولها لانه في كل النسخ وان كان
غرضه بيان الخلاف في صورتين من الصور الاربع كان ينبغي ان يبين مذهبه في الصورة التي لم يحضرها شيء من البناء
مذهبها فيها بقوله وابطلاه ما لم يتقنا على الصحة ويمكن ان يتكلف في جوابه بان غرضه بيان الخلاف في
الصورتين لكن حكم تلك الصورة كان معلوما من عبارة لان جميع الامام مدعي الجواز اذا اختلفا بطلان على الصحة
اصل عندك في كل عقد اذ هو الظاهر والمواضحة تفصح به ما لم يتقنا على الفساد وهو البناء فلم يحتج الى طرح تلك
الصورة واكتفى بآراء قولها نعم لو قالوا اختلفا في البناء او اتفقا على ان شيئا منهما لم يحضرها فالعقد
جائز كان اظهر واجمل واخصر **الف** اي لو قواضعا على البيع بالف **س** **والقبض** **جها** **وعند ابي**
اي القين في العلابية وتصادق على ان الالف الاخرى **هنا** **الثن** **هما** اي القين عند ابي حنيفة **وقال ابي**

كيفية

مشكل لانه لو كان كذلك لما جاز بخلاف جنس المنفعة ايضا مع انهم قالوا يجوز ولا ان العقد على المنافع
يتعقد ساعة فساعة على ما قالوا فقبل وجود المنفعة لا يتعقد العقد ويعد وجودها لم يبق ديناً
فكيف يتصور فيه النسيب فالاولى ان يقال الاجارة انما اجيزت للحاجة فلا حاجة الى استيفاء المنفعة بحسبها
لاستغنائه بما عنده عنها فلم يحسن على الاصل ولا كذلك عند اختلاف الجنس **وعلم بانفساخها** هذا فرع آخر يعنى
تنفيع الاجارة عندنا **بموت المتعاقدين** **واحد** **والاخر** **لا ينافي** **تعدد** **ساعة** **فساعة** **وبالموت** **انتقال** **المنفعة**
او الاجارة الى الورثة **فبطل** **الاجارة** **لان** **العقد** **لم** **يوجد** **منهم** **وعند** **الشافعي** **لا** **تنفك** **لا** **في** **كسب** **العقد**
والبيع **لا** **ينفك** **موت** **المتعاقدين** **واحد** **ها** **فلذا** **هذا** **اذا** **عقد** **لنفسه** **قيد** **به** **لا** **يقل** **لا** **تنفك** **موت** **من** **عقدها**
لغير **لعدم** **الانتقال** **الى** **الورثة** **كالباب** **والواقف** **والموكل** **بالاجارة** **واما** **الموكل** **بالاستيجار** **اذا** **مات** **فبطل** **الاجارة**
لان **الموكل** **لا** **يستطيع** **توكيل** **بشر** **المنافع** **فصار** **كالتوكيل** **بالشر** **الايمان** **فيصير** **مستاجر** **النفس** **ثم** **يصير** **موجرا** **من**
الموكل **كنا** **في** **الدخيرة** **ما** **ينبغي** **عقد** **الاجارة** **بقوات** **النافع** **كتاب** **الدار** **والانتفاع** **شرب** **الضبعة**
وما **الموجر** **لان** **المنفعة** **هي** **المعقود** **عليها** **فلذا** **اذا** **مات** **لم** **يتصور** **بقا** **العقد** **حكما** **وبعض** **متأخرا** **قالوا** **لا** **ينفك** **عقد**
الاشياء **لان** **المنافع** **فان** **على** **وجه** **يمكن** **عودها** **فان** **شبه** **الاباق** **حتى** **لو** **انقضى** **فبناه** **الموجر** **اذا** **ان** **سكن** **في** **منه**
المدة **ليس** **له** **ان** **منعه** **ولو** **انقطع** **ما** **الرجي** **والبيت** **ما** **ينفك** **به** **لغير** **الظن** **فعلية** **من** **الاجرة** **محسنة** **كذا** **في** **البيان**
ونفسها **الاول** **لان** **تعدد** **ساعة** **فساعة** **فصلح** **العقد** **ان** **يمنعه** **كالعبد** **كما** **تنفك** **الاجارة** **بالعيب** **كمن**
استاجر **اذا** **وجد** **بها** **عيبا** **بعض** **السكنى** **فله** **ان** **يصفه** **مستاجر** **حاشا** **لنا** **في** **الشرعية** **فافتقر** **ودا** **الشافعي**
ثم **يدل** **اي** **فهم** **المستاجر** **راي** **ترك** **السفر** **اذا** **ما** **قصد** **الحج** **فكان** **وقته** **او** **سافر** **لا** **حضور** **الغزيرة** **فدحر** **ووجرى**
على **موجب** **العقد** **يلزم** **منه** **ضرر** **زاد** **لم** **يلزم** **به** **بالعقد** **لا** **للموجر** **يعنى** **اذا** **ابدا** **للكاري** **راي** **ترك** **السفر** **لا** **يكون** **عذرا**
لانه **يمكن** **ان** **يبحث** **دايته** **على** **يد** **غيره** **وفي** **التجريد** **لواجب** **نفسه** **في** **عمل** **وهو** **مما** **يجابه** **فله** **الفسخ** **وفي** **الموازل**
لو **استاجر** **بلا** **مقار** **شري** **بغلا** **لا** **يكون** **عذرا** **في** **الفسخ** **ولو** **اشترى** **بلا** **يكون** **فسخا** **ومن** **اجر** **هنا** **ما** **لزمه**
دين **ولا** **مال** **له** **سواء** **يفسخه** **ويبيعه** **لقضائيه** **وهذا** **مثال** **آخر** **قال** **القيمي** **ابو** **البيت** **هذا** **اذا** **كان** **الدين** **ظاهرا**
فان **لم** **يكن** **وكذا** **في** **الدين** **وكذا** **به** **المستاجر** **جاز** **اقراره** **ويكون** **عذرا** **عندنا** **في** **حقيقة** **خلافا** **فالها** **ثم** **الفسخ** **له** **من**
الاعداد **لا** **يكون** **للقضا** **القاضي** **على** **رواية** **الزيادات** **حتى** **لو** **اعلم** **المزكور** **وكانه** **قبل** **القبض** **لا** **يجوز** **وعلى** **رواية** **الاصل**
يكون **الفسخ** **يدونه** **في** **جور** **برجعة** **واصحها** **الاول** **لان** **الفسخ** **مختلف** **فيه** **فتوقف** **على** **القضا** **كالرجوع** **في** **الهيئة**
ومن **المشايخ** **من** **وقف** **بينهما** **بان** **العذر** **ان** **كان** **ظاهرا** **لم** **يخرج** **الى** **القضا** **وان** **كان** **غير** **ظاهرا** **كالدين** **الناشئ** **اقراره**
يحتاج **الى** **القضا** **ليصير** **العذر** **بالقضا** **ظاهرا** **كذا** **في** **المجهول** **ونسقط** **بالضمان** **للتعدي** **هذا** **فرع** **آخر** **يعنى**
اذا **تعدى** **المستاجر** **على** **المدينة** **المستاجرة** **مثلا** **فهلك** **قصتها** **تنسقط** **عنه** **الاجرة** **عندنا** **لانها** **ملاك** **الضمان** **وهي** **معها**
لا **يجوز** **وان** **لا** **تنسقط** **عند** **الشافعي** **لان** **المبيع** **هي** **المنافع** **والعجز** **غيرها** **فلا** **تنسقط** **الاجرة** **بهلاك** **العجز** **كما** **لا**
ينسقط **الشر** **عن** **المشتري** **اذا** **جنى** **على** **مال** **آخر** **للبايع** **وهي** **منه** **وتجيز** **أضاحقها** **المستقبل** **هذا** **فرع** **آخر** **مثال** **ان**
يقول **في** **شعبان** **اجرت** **داري** **في** **اول** **يوم** **من** **رمضان** **وهي** **جارية** **عندنا** **لما** **مات** **ان** **العقد** **ينقضي** **عسب** **حدوث** **المنافع**
فما **زاد** **الاضافة** **خلافا** **للساقي** **لانها** **ببيع** **الايمان** **عنده** **ولا** **يجوز** **اضافتها** **الى** **وقت** **كسب** **العجز** **قيد** **بالاضافة** **لان** **التعلق**
غير **جائز** **اتفاقا** **فمن** **جمل** **بصحته** **خيار** **الشرط** **فيها** **ادخل** **فيه** **الغالب** **يدل** **على** **ان** **هذه** **المسئلة** **فرع** **الحلاق** **في** **جواز** **الاضافة**
فلما **جاز** **اضافتها** **جاء** **خيار** **الشرط** **فيها** **فيكون** **في** **المعنى** **اضافة** **الاجارة** **الى** **وقت** **سقوط** **الخيار** **فيعتبر** **اول** **المدة** **من**
ذلك **الوقت** **لم** **يجز** **خيار** **الشرط** **عند** **الشافعي** **لعدم** **مرجو** **الاضافة** **في** **الاجارة** **عنده** **وما** **استاجر** **دارا** **اسكنها** **من**

المستاجر

لا يبعد تمام العقد لان خيار
الشرط لا يفسد العقد لان خيار
الشرط لا يفسد العقد لان خيار

ومنع **فيها** **ما** **شأن** **المصانع** **والعمل** **لا** **تعد** **انعدام** **التفاوت** **في** **السكنى** **والعمل** **حتى** **لو** **قيد** **بان** **يسكن** **واحد** **في** **منه**
فله **ان** **يسكن** **غيره** **وكذا** **في** **المصانع** **والالحق** **والحداد** **لان** **هذه** **الثلاث** **توحد** **بوجوب** **المنا** **وهي** **اضارة**
ولو **استاجر** **ها** **ليتعقد** **قصارا** **فله** **ان** **يقعد** **حدادا** **اذا** **كان** **مضرتها** **واحدة** **ثم** **استاجر** **ها** **وقفل** **فيها** **القصار**
وان **تعد** **منه** **فعليه** **الضمان** **ولا** **اجر** **عليه** **لانه** **لا** **يجتمع** **مع** **الضمان** **وان** **لم** **تهدم** **وجب** **عليه** **الاجرة** **استحسانا** **لان** **العقد**
عليه **هو** **السكنى** **وفي** **القصار** **وجد** **السكنى** **وزاد** **فيجب** **عليه** **الشرط** **السلامة** **ويجب** **تسليم** **الاجرة** **بنفس** **القض**
اي **قبض** **المعقود** **عليه** **كالدار** **وان** **لم** **يسكنها** **لان** **تسليم** **عن** **المنفعة** **غير** **منصور** **فاقيم** **التكليف** **من** **الانتفاع** **مقامة**
وتسقط **الاجرة** **بالغصب** **اي** **بغصب** **العين** **المستاجرة** **سواء** **كانت** **عقارا** **او** **لا** **لعدم** **ممكن** **المشتق** **المستاجر** **من**
الانتفاع **فيها** **المراد** **بالغصب** **هنا** **البات** **اليد** **المبطل** **مطلبا** **فينا** **اول** **العقار** **لان** **حقيقة** **الغصب** **غير** **محققه**
في **العقار** **عندنا** **في** **حقيقة** **واي** **يوسف** **كما** **يسمى** **في** **الغصب** **او** **ارض** **اي** **من** **استاجر** **ارض** **للازراعة** **عين**
المزروع **لان** **بعض** **افراد** **بعض** **الارض** **فتعينه** **ترفع** **الجمالة** **المفضية** **الى** **المنازعة** **او** **على** **ان** **يزرع** **ما** **شا**
اي **لو** **قال** **استاجر** **ها** **على** **ان** **اذرع** **فيها** **ما** **اشاء** **لان** **تفويض** **الامر** **اليه** **يرفع** **النزاع** **ويدخل** **الشرب** **والطريق**
فيها **اي** **في** **اجارة** **الارض** **للازراعة** **وهي** **احترار** **عن** **البيع** **حيث** **لا** **يدخل** **الطريق** **والشرب** **فيه** **تدعى** **اي**
بغير **تسمية** **لان** **عقد** **الاجارة** **للمتكمين** **من** **الانتفاع** **والشرب** **والطريق** **ما** **يتوقف** **عليه** **الانتفاع** **فيذل** **حلال**
بمطلق **العقد** **او** **ساحة** **اي** **استاجر** **ارض** **خالية** **للبناء** **والغرس** **فانقص** **المدة** **اي** **من** **الاجارة** **وجب** **تسليم**
اي **تسليم** **الارض** **فارعه** **عن** **البناء** **والغرس** **فان** **نقصت** **الارض** **اي** **عرف** **ان** **الارض** **تنقص** **القلع** **عزم** **الاجر**
وهو **على** **وزن** **فاعل** **معنى** **الموجر** **وفي** **الاساس** **لا** **يقال** **هو** **اجر** **على** **وزن** **فاعل** **خطا** **بل** **يقال** **هو** **موجر** **وذكر**
الصحيح **العامة** **تقول** **اجرته** **بلامد** **قيمة** **ذلك** **البناء** **والغرس** **مقتضا** **اي** **ما** **مور** **بقلعه** **ومعرفة** **قيمة** **ذلك** **ان**
تقوم **الارض** **مع** **الشجر** **المأمور** **بالك** **بقلعه** **لكون** **الموتة** **مقتضية** **للقلع** **كذا** **في** **الكفاية** **وملكه** **بغير** **رضاه** **لان** **الغرس**
مستحق **القلع** **فصاحب** **الارض** **ينصرف** **به** **فيضمنه** **قيمتها** **كدار** **عناية** **للمتكمين** **وان** **لم** **تنقص** **الارض** **بقلعه** **توقيت**
تملكه **اي** **رضاه** **او** **تراخيا** **على** **ان** **يبقى** **الغرس** **مكانه** **وتترك** **الاجارة** **على** **حاله** **فتكون** **الارض** **له** **وان** **لم** **يكن** **اي** **ان**
فان **زود** **فانقصت** **اي** **منه** **الاجارة** **ترك** **الزروع** **باجر** **المثل** **الى** **نهايته** **لان** **له** **نهاية** **بخلاف** **الشجر** **اذا** **لا**
غاية **بقاياه** **وفي** **التمتع** **اذا** **انقصت** **الاجارة** **وفي** **الارض** **طابت** **ترك** **فيها** **اجر** **مثلها** **حتى** **يجز** **وهو** **على** **وجز**
بدر **بعد** **انقضاء** **الاجارة** **او** **دائه** **اي** **من** **استاجر** **داره** **او** **ثوبا** **او** **ما** **يختلف** **اي** **الذي** **يختلف** **باختلاف** **المستعملين**
كالغراس **والقوس** **وخوها** **وهذا** **يجوز** **مساو** **والثوب** **والداية** **فيكون** **تجما** **بعد** **التقصير** **فان** **اطلوع** **العقد**
اركب **واليس** **من** **تجما** **او** **ركب** **وليس** **بنفسه** **اذا** **ان** **يتم** **المفعول** **ويقول** **استاجر** **ها** **على** **ان** **اركبها** **من** **اشاء** **واليس**
من **اشاء** **ولم** **يرده** **ترك** **التقصير** **حتى** **لو** **لم** **يقيد** **نفسه** **لجأ** **للمهالة** **وكان** **القياس** **ان** **يجب** **الاجر** **المثل** **في** **عدم**
تقصيره **لكن** **وجب** **المسمى** **استحسانا** **لان** **رفع** **القضاء** **وهو** **بجملته** **بركوبة** **واركابه** **فان** **ترك** **ركبه** **واركبه** **واحد**
لانه **ان** **يكون** **مرادا** **من** **الاطلاق** **فصار** **كانه** **نصر** **عليه** **وان** **خص** **اي** **عجز** **الراكب** **فاركبه** **غيره** **فعلينا** **اي** **هلك**
الداية **ضمن** **لان** **الناس** **متفاوتون** **في** **اللبس** **لان** **لبس** **القصاب** **ليس** **كلبس** **البنار** **وكذا** **في** **الركوب** **فان** **الخالف**
صار **متعديا** **وكذا** **اذا** **عجز** **الملاسر** **فان** **سمى** **توعا** **وقدر** **احمله** **الجملة** **حال** **تقصيره** **اي** **ان** **سمى** **توعا** **حال** **كونه**
مقدرا **احمله** **فمن** **جملته** **جاز** **اي** **بداله** **مما** **له** **اي** **ما** **يساويه** **في** **الضرر** **من** **غيره** **كما** **اذا** **استاجر** **لحمل** **عليها**
عشرة **افق** **من** **الحنطة** **الحمر** **فحمل** **عليها** **حنطة** **اخرى** **او** **لحم** **اي** **بداله** **ما** **هو** **اخر** **من** **الحنطة** **كاشه**
والسهم **فان** **سمى** **جملته** **فحمل** **عليها** **سهما** **او** **شعير** **جاز** **وانما** **لم** **ير** **مخالفا** **استحسانا** **ان** **يكون** **مخالفا**

المستاجر

بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتكمين من الانتفاع والشرب والطريق
فيها اي في اجارة الارض للزراعة وفيه احتراز عن البيع حيث لا يدخل الطريق والشرب فيه تدعى اي
بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتكمين من الانتفاع والشرب والطريق ما يتوقف عليه الانتفاع فيذل حلال
بمطلق العقد او ساحة اي استاجر ارضا خالية للبناء والغرس فانقص المدة اي من الاجارة وجب تسليم
اي تسليم الارض فارعه عن البناء والغرس فان نقصت الارض اي عرف ان الارض تنقص القلع عزم الاجر
وهو على وزن فاعل معني الموجر وفي الاساس لا يقال هو اجر على وزن فاعل خطا بل يقال هو موجر وذكر في
الصحيح العامة تقول اجرته بلامد قيمة ذلك البناء والغرس مقتضا اي ما مور بقلعه ومعرفة قيمة ذلك ان
تقوم الارض مع الشجر المأمور بالك بقلعه لكون الموتة مقتضية للقلع كذا في الكفاية ومملكه بغير رضاه لان الغرس
مستحق القلع فصاحب الارض ينصرف به فيضمنه قيمته كدار عناية للمتكمين وان لم تنقص الارض بقلعه توقيت
تملكه اي رضاه او تراخيا على ان يبقى الغرس مكانه وتترك الاجارة على حالها فتكون الارض له وان لم يكن اي ان
فان زود فانقصت اي من الاجارة ترك الزروع باجر المثل الى نهايته لان له نهاية بخلاف الشجر اذ لا
غاية بقاياه وفي التمتع اذا انقصت الاجارة وفي الارض طابت تركت فيها اجر مثلها حتى يجز وهو على وجز
بدر بعد انقضاء الاجارة او دائه اي من استاجر داره او ثوبا او ما يختلف اي الذي يختلف باختلاف المستعملين
كالغراس والقوس وخوها وهذا يجوز مساو والثوب والداية فيكون تجما بعد التقصير فان اطلوع العقد
اركب واليس من تجما او ركب وليس بنفسه اذا ان يتم المفعول ويقول استاجرها على ان اركبها من اشاء واليس
من اشاء ولم يرده ترك التقصير حتى لو لم يقيد نفسه لجا للمهالة وكان القياس ان يجب اجر المثل في عدم
تقصيره لكن وجب المسمى استحسانا لان رفع القضاء وهو بجملته بركوبة واركابه فان ترك ركه واركبه واحدا
لانه ان يكون مرادا من الاطلاق فصار كانه نصر عليه وان خص اي عجز الراكب فاركبه غيره فعلينا اي هلك
الداية ضمن لان الناس متفاوتون في اللبس لان لبس القصاب ليس كلبس البنار وكذا في الركوب فان الخالف
صار متعديا وكذا اذا عجز الملاسر فان سمي توعا وقدر احمله الجملة حال تقصيره اي ان سمي توعا حال كونه
مقدرا احمله فمن جملته جاز اي بداله مما له اي ما يساويه في الضرر من غيره كما اذا استاجر لحمل عليها
عشرة افق من الحنطة الحمر فحمل عليها حنطة اخرى او لحم اي بداله ما هو اخر من الحنطة كاشه
والسهم فان سمي جملته فحمل عليها سهما او شعير جاز وانما لم ير مخالفا استحسانا ان يكون مخالفا

بالاطلاق

بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتكمين من الانتفاع والشرب والطريق
فيها اي في اجارة الارض للزراعة وفيه احتراز عن البيع حيث لا يدخل الطريق والشرب فيه تدعى اي
بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتكمين من الانتفاع والشرب والطريق ما يتوقف عليه الانتفاع فيذل حلال
بمطلق العقد او ساحة اي استاجر ارضا خالية للبناء والغرس فانقص المدة اي من الاجارة وجب تسليم
اي تسليم الارض فارعه عن البناء والغرس فان نقصت الارض اي عرف ان الارض تنقص القلع عزم الاجر
وهو على وزن فاعل معني الموجر وفي الاساس لا يقال هو اجر على وزن فاعل خطا بل يقال هو موجر وذكر في
الصحيح العامة تقول اجرته بلامد قيمة ذلك البناء والغرس مقتضا اي ما مور بقلعه ومعرفة قيمة ذلك ان
تقوم الارض مع الشجر المأمور بالك بقلعه لكون الموتة مقتضية للقلع كذا في الكفاية ومملكه بغير رضاه لان الغرس
مستحق القلع فصاحب الارض ينصرف به فيضمنه قيمته كدار عناية للمتكمين وان لم تنقص الارض بقلعه توقيت
تملكه اي رضاه او تراخيا على ان يبقى الغرس مكانه وتترك الاجارة على حالها فتكون الارض له وان لم يكن اي ان
فان زود فانقصت اي من الاجارة ترك الزروع باجر المثل الى نهايته لان له نهاية بخلاف الشجر اذ لا
غاية بقاياه وفي التمتع اذا انقصت الاجارة وفي الارض طابت تركت فيها اجر مثلها حتى يجز وهو على وجز
بدر بعد انقضاء الاجارة او دائه اي من استاجر داره او ثوبا او ما يختلف اي الذي يختلف باختلاف المستعملين
كالغراس والقوس وخوها وهذا يجوز مساو والثوب والداية فيكون تجما بعد التقصير فان اطلوع العقد
اركب واليس من تجما او ركب وليس بنفسه اذا ان يتم المفعول ويقول استاجرها على ان اركبها من اشاء واليس
من اشاء ولم يرده ترك التقصير حتى لو لم يقيد نفسه لجا للمهالة وكان القياس ان يجب اجر المثل في عدم
تقصيره لكن وجب المسمى استحسانا لان رفع القضاء وهو بجملته بركوبة واركابه فان ترك ركه واركبه واحدا
لانه ان يكون مرادا من الاطلاق فصار كانه نصر عليه وان خص اي عجز الراكب فاركبه غيره فعلينا اي هلك
الداية ضمن لان الناس متفاوتون في اللبس لان لبس القصاب ليس كلبس البنار وكذا في الركوب فان الخالف
صار متعديا وكذا اذا عجز الملاسر فان سمي توعا وقدر احمله الجملة حال تقصيره اي ان سمي توعا حال كونه
مقدرا احمله فمن جملته جاز اي بداله مما له اي ما يساويه في الضرر من غيره كما اذا استاجر لحمل عليها
عشرة افق من الحنطة الحمر فحمل عليها حنطة اخرى او لحم اي بداله ما هو اخر من الحنطة كاشه
والسهم فان سمي جملته فحمل عليها سهما او شعير جاز وانما لم ير مخالفا استحسانا ان يكون مخالفا

قياسا فان عطيت الدابة من ذلك ضمن قيمتها ولا يجب الاجر كذا قاله قاضي خان **لا باضري** لا يجوز ابدال
الخطبة بما هو اضر من الحمل **المخاوق** الى ان سمي المالك قدرا من القطن **لم يكن** ابداله **معد** بمثل
وزنه لان القطن ينسب على ظهر الدابة والحديد يجمع في مكان واحد فيؤذيها ولا يرضى احبها الا
بالاذن ولو عطيت بركة في سبب راكب خلف الراكب سواء كان الرديف مستاجرا او غيره **ضمن النصف**
اي نصف قيمتها وعليه الاجر كاملا ان عطيت بعد بلوغ مقصده ثم المالك ان شايع من المستاجر وان شايع الرديف
ولا اعتبار فيه بالشغل الرديف لان الادمي غير موزون فاعتبر فيه العدد كما اعتبر في جنابة الجنابة
هذا اذا كانت الدابة حمل الاثني وان لم تنطق بغير قيمتها كذا في الكافي قالوا هذا اذا كان الرديف يستمسك بنفسه
وان كان صغيرا لا يستمسك بغيره بقدر ثقله وفي ذكر الرديف حمل الزعماء اذا حمل الراكب على عاتقه فانه يضمن جميع
القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان نقل الراكب مع الذي حمله على عاتقه يحتمل ان في مكان واحد فتكون
اشق على الدابة كذا في النهاية **ولو زاد على المستاجر** على ما ساءه من مقدار معلوم والحمل فعطيت **ضمن الزيادة**
مثلا اذا زاد عشر المسمى بضم عشرة الدابة هذا اذا حمل عليها من جنس المسمى ولو حملها من خلاف جنسه وجب جميع
القيمة وهذا اذا حمل الزيادة مع المسمى حتى لو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها فعطيت ضمن جميع قيمتها
وهذا اذا كانت الزيادة في الحمل ولو كان في غيره كما اذا استاجر بفرقة ليحيط بها حنطة مقدرة فزاد وجب جميع القيمة
وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل الزيادة وان كانت لا تطيقه يضمن جميع قيمتها لان خارج عن العادة كذا في التبيين
والكفر هو جذب الدابة بغيرها **والضرب** يضمن كل منها قيمتها اذا عطيت عند اي حنيفة متعارفا فعلة او لا **وقالا**
غير المعتاد يعني اذا كسبه وضربه خارجا عن العادة يضمن والا فلا اراد بالضرب ضرب الدابة ليس بغيره
الكبح لانه لو ضرب لعبد المساجر للعلل يضمن اتفاقا لانه يضمن ولا حاجة الى الضرب وفي الخاقاني موضع الخلاف في فتح
معتاد بغير امر صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا بامر او بغير امر وفي الضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا
لها ان الضرب ليس بغيره بل للسير منه في العرف والتعارف يكون مادونا فيه كما اذا قصد القصاص والمعتاد بغير امر
عن الموضوع المعتاد وكذا ان فعله وان كان مادونا فيه شرعا لكنه مشروط بوصف السلامة فاذا
عطيت به الدابة يضمن كما يضمن القصاص اذا تلف الثوب بدقه وعلى هذا الخلاف ضرب الدابة والوصي المغير
للتأديب اذ المبتدأ وزعم المعتاد فتح الدابة عنده ولا يجب عندها كما لا يجب اذا ضرب المعتاد بالاب ولعمري ان
الاب يضربه لنفسه لان منفعة عابدة اليه والمعلم ليس كذلك وانما يضربه اعانه للاب والمعين لا ضمان عليه **ولو انكر**
من استاجر دابة لم يركبها الى موضع **الاجارة** في بعض الطريق فركبها بعد الانكار **بوجوبها** اي ابو يوسف الاخر
عن كونه من قبل الانكار لانه محذور صار غاصبا ولم يرضه الضمان فلا يجمع الاجر معه **لا عن الكل** يعني قال
محدث عجب الاجر عن كل ركوب لانه لما فرغ من استئجارها وسلمها الى صاحبها سقط عنه الضمان والعقد لم يفسخ
بانكاره فيجب الاجر ولو ادعاهما بعشرة الى كذا يعني ادعى المستاجر انه استاجرها بعشرة وراهم لركبها الى موضع
كذا فقال الموجه استاجرها بعشرة **الي نصفه** ولم يركبها المستاجر بعد التراجع ولا يبينه لهما **ثالثا** **وقرأ** **ا** قيد بقوله
لم يركب لانه لو ركبها لم يبينها لهما والقول للمستاجر مع البين وان برهننا اي قاما اليه قصينا **المستاجر** بان يركبها
الى مقصده بعشرة **لا خمسة** عشر اي قال رفر يقضي له خمسة عشر لان الموجه ان يبينه ان الاجر عشرة الى
نصفه وانكر الاجارة فيما وراء النصف والمستاجر يدعيها ويثبتها بخمسة فتقبل البينان فتصير خمسة
عشر ولنا انهما اتفاقا على انه ما جرى بينهما الا عقد واحد ولا خلاف وقع في زيادة المسافة وبينه المستاجر
لثبته فتقبل بشفته لانها اكثر ثباتا **ولو تعدى المسمى** اي ما ساءه من المكان الركوب **فما لم** ضمن قيمتها لانه صار

ليكون

لو ذكر الكافي

غاصبا وكذا الوعد طريقا فسلك طريقا اخر لا يكون مقوله **ولم يخبر** اي من التضمين بينه وبين فضل الاجرة
يعني قال مالك الموجه بخبر ان شأضه وان شأخذ فضل الاجرة ولم يضمنه لانه ان يخبر له وجهان في تضمين
دأبته اما قيمتها او منفعتها الزائدة على المسمى فيختار بينهما شأولنا ان المنافع لا تضمن بالاتفاق فله ان يأخذ
قيمتها فقط **ولو عاين** المستاجر المكان **المسمى الزمان** به اي المستاجر بالضمان وقال زفر لا يضمن لانه لما عاد
الى الوفاق يرى عن الضمان كالمودع ولنا ان يدا المستاجر ليست يدا المالك ولا يد من الرد اليه بعد التعدي والحو
لا يكون رادها اليه بخلاف المودع فان يد يدا المالك في الحفظ واذا عاد المودع الى الوفاق عاد الى يد المالك
حدا **ولو بدل سرجها با كافي** يعني لو اكرى دابة بسرجها ففزع السرج وكفها با كافي **وكف** مثله **الحجر**
فهلكت فهو ضامن عند اي حنيفة كل قيمتها **وقالا بقدر الزيادة** يعني يضمن ما زاد ثقل الاكاف على
السرج وزاد حق لو كان السرج اربعة امنا والا كافي ثمانية يضمن نصف قيمتها وقيل يعتبر بزيادة من جهة
المساحة حتى لو كان السرج ثلثة اشبار والا كافي اربعة يضمن ربع قيمتها قيد بالتقدير لانه لو استاجرها عريا
ليركب الى خارج المرفق سرجها لا يضمن اتفاقا من الخاقاني لانه لا كافي من جنس السرج فيكون مادونا فيه
لان يكون فيه زيادة على السرج فيضمن قدر الزيادة وكذا ان الاكاف ليس من جنس السرج لان الاكاف كالمحمل
وينسب على ظهر الدابة والسرج للركوب ولا ينسب كذا افكان محالفا باستعماله فيضمن **ولو استاجر فسطاطا**
وهو الحنطة العظيمة **فدفعها الى اخر اجارة** او اعارة فنصبه وسكن فيه فذلك **ضمنه** اي ابو يوسف الدافع لان
الناس متفاوتون في نفسه وضربه وناداه فصار كالسراذاد فعه الى اخر فذلك **وخالفه** اي قال محمد لا يضمن لانه
للسكنى والناس لا يتفاوتون فيها فصار كالدار المستاجرة للسكنى اذا دفعها الى غيره **واجزنا للجمال ورب الدار**
المطالبة لكل من رحلة ويوم يعني اذا وقعت الاجارة على قطع المسافة كالحال يجوز له ان يطالب بحصة بعض
المسافة اذا قطعها كرحلة او على المدة كما في اجارة الى شهر فالموجه ان يطالب باجرة بعض المدة كيوم قيد بـ
ويوم لان حصة مادونهما لا يعرف الا بخروج فلم يعتبر **الا لتوقيت** يعني اذا ذكر في العقد وقتا لطلبه كنصف
الطريق او نصف الشهر لم يكن له ان يطالب قبله **وقال** زفر لا يجوز لهما طلب الاجرة الا بعد انهما السفر اتفاقا
لمدة قيد بالجمال ورب الدار لانه ليس كسائر العمال كالحياط والقصار ليس له طلب الاجر الا بعد الفراغ من العمل اتفاقا
لانه ان المعقود عليه حيلة المنافع ولا يطلب بد لها حتى يسلم اليه جميعها كسائر العمال ولنا انه استوفى بعض المنفعة
فيجب بقدره من البدل نسوية بين المعاقدين كما لو بعت المبيع واسمه ملكه **ويطالب القصار ونحوه بالفراغ**
من العمل الذي استمر حمله ولا يطلب قبله **الا بشرط التجهيل** لان بعض العمل غير متفرغ به ولا يصير مسلما الى صاحبه
وان عمل في بيت المستاجر هذا هو المفهوم من الهداية وفي الذخيرة اذا اخاطب البعض في بيت المستاجر بحيلة الاجر بحسابه
لان خطا طنه في بيت المستاجر يحمل التسليم كما لو استاجر انسانا ليعمل له حيا طاف في بعضه وانهدم فله اجر ما بقى **وبفراغ الحيا**
هذا شروع لبيان فراغ الاجرة في الاعمال الذي يستحق به المال **في بيت المستاجر** باخراج الخبز من الثور لان المستاجر متفرغ
به بعد الاخراج وفي بيت الحيا **بالسليم** لان نفس الاخراج من الثور لا يكون تسليما وفي القنية لوم يسلم الطمان الدقيق
بعد الطبخ مع القدرة عليه فسر في منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلبه المالك منه او لم يطلبه وقيله لا **والطعام** اي
يفرغ الطباخ **للوليمة** وهي طعام العرس **بالعرف** يعني العين المعجمة مصدر اي اخراج الطعام من المذبح والقصاص
لان الانتفاع بطبخه اما عمل بالغرف فغير قيد بالوليمة لانه لو استوجرت لطبخ قدر خاص فغرفه ليس عليه كذا في
المحيط والمرجع في الجميع الى العرف **والفراغ** اي فراغ الاجرة لضرب اللبن من ضرب اللبن وهو كسر اللد وفتحها ويكون
الباقية كذا في البدريه **باقا** منتهى اقامة اللبن عن محله عند اي حنيفة حتى لو فسد بالخطر قبلها فلا اجر له

وان استاجر الدابة بغير امر صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا بامر او بغير امر وفي الضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا
لها ان الضرب ليس بغيره بل للسير منه في العرف والتعارف يكون مادونا فيه كما اذا قصد القصاص والمعتاد بغير امر
عن الموضوع المعتاد وكذا ان فعله وان كان مادونا فيه شرعا لكنه مشروط بوصف السلامة فاذا
عطيت به الدابة يضمن كما يضمن القصاص اذا تلف الثوب بدقه وعلى هذا الخلاف ضرب الدابة والوصي المغير
للتأديب اذ المبتدأ وزعم المعتاد فتح الدابة عنده ولا يجب عندها كما لا يجب اذا ضرب المعتاد بالاب ولعمري ان
الاب يضربه لنفسه لان منفعة عابدة اليه والمعلم ليس كذلك وانما يضربه اعانه للاب والمعين لا ضمان عليه
من استاجر دابة لم يركبها الى موضع الاجارة في بعض الطريق فركبها بعد الانكار بوجوبها اي ابو يوسف الاخر
عن كونه من قبل الانكار لانه محذور صار غاصبا ولم يرضه الضمان فلا يجمع الاجر معه لا عن الكل يعني قال
محدث عجب الاجر عن كل ركوب لانه لما فرغ من استئجارها وسلمها الى صاحبها سقط عنه الضمان والعقد لم يفسخ
بانكاره فيجب الاجر ولو ادعاهما بعشرة الى كذا يعني ادعى المستاجر انه استاجرها بعشرة وراهم لركبها الى موضع
كذا فقال الموجه استاجرها بعشرة الي نصفه ولم يركبها المستاجر بعد التراجع ولا يبينه لهما ثالثا وقرا ا قيد بقوله
لم يركب لانه لو ركبها لم يبينها لهما والقول للمستاجر مع البين وان برهننا اي قاما اليه قصينا المستاجر بان يركبها
الى مقصده بعشرة لا خمسة عشر اي قال رفر يقضي له خمسة عشر لان الموجه ان يبينه ان الاجر عشرة الى
نصفه وانكر الاجارة فيما وراء النصف والمستاجر يدعيها ويثبتها بخمسة فتقبل البينان فتصير خمسة
عشر ولنا انهما اتفاقا على انه ما جرى بينهما الا عقد واحد ولا خلاف وقع في زيادة المسافة وبينه المستاجر
لثبته فتقبل بشفته لانها اكثر ثباتا ولو تعدى المسمى اي ما ساءه من المكان الركوب فما لم ضمن قيمتها لانه صار

وقال بتشريحه أي ينقل اللبن من مكانه حتى لو فسد بعد الإقامة وقبل النقل فلا أجر له لأن عمله إنما يتم بالنقل إذ وما يفسد منه والقرن شاهد عليه وله أن نفس الفراع يحصل باقامته ولهذا يشترط به بعدها والتشريح عمل زراعي فلا يجب عليه كالنقل إلى بيت هذا إذا ضرب اللبن في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه لا يجب الاجرة عليه إلا بالعد عليه بعد اقامته وعند ما العد عليه بعد التشريح كذا في النظر **وحبس العين** على الاجرة منزله فيها تأثير أي الصانع الذي له أثر في العين كالقصار والمبايع يجوز له حبس العين لاستيفاء الاجرة لأن المعقود عليه وهو الصانع لا يملك العين فليس له حق الحبس عند بعض مشايخنا وفي الجامع الصغير لقاضي خان التتأ واما إذا زال الدرن فقط فليس له حق الحبس عند بعض مشايخنا وفي الجامع الصغير لقاضي خان الأصح أن له حق الحبس على كل حال لأن البياض كان هالكا بالاستقار وإنما ظهر عمله وفي الخلاصة هذا إذا عمل في مكانه أما إذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الحبس احتراز بقوله منزله فيها تأثير عن كثره فيها كالحال فإنه لا يحبس الاجرة لأن أثر عمله غير قائم بالعين فاشتقت ولا يسه عنها ثم إن حبس فصاعته فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة لأنه أمانة ولا أجر له لئلا كالمعقود عليه قبل التسليم وعند ما يضمن قيمتها غير معروفة فلا أجر له أو يضمن قيمتها معروفة وله الاجرة **لا يستعمل الصانع غيره أن شرط عمل نفسه** لأن عمله يكون هو المعقود عليه **فإن طلق العقد** ولم يقيد به عمله جاز استعمال غيره لأن المعقود عليه يكون عملا في الذمة فيمكن أيضا وبمنه وبغيره **ولا يضمن الاجير الخاص المستحق للاجرة** وهذه صفة كاشفة بمعنى الاجير الخاص هو الذي يستحق الاجرة بنفسه في المدة عمل ولم يعمل لأن العقد فيه واقع على المدة ولو ذكر معها العمل وقال المستاجر تك شغل العنم يكون ذكره لبيان غرضه لا لكونه مقصودا سمي خاصا لأنه في تلك المدة لا يجوز عمله لغيره واما لو قال المستاجر تك لعمي العنم شغل فلا يكون اجير خاصا لأنه واقع العقد على العمل إلا أن يشترط أن يسمى غنم غيره كذا في المحيط وذكر في الحاشية رجل اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لا تصح الاجارة فان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان سمي له عملا معلوما جازت ويجبر على العمل وأن فسح الاجارة فعليه اجر مثل ما مضى وبعد ما مضى يوما لا يطلب العمل لأنه انقضى الاجارة **مطلقا** أي لا يضمن سوا تلف العين عمله أو غيره لأن يد امانته ومنافعه مملوكة له فصار هو نايبا مانباه في العمل فلا يضمنه الا اذا تعطل الفساد **والشخص المستحق بالعمل** يعني الاجير المشترك هو الذي لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالقمار سمي مشترك لأن له ان يعمل للعامة **أي في الساعة** يعني إذا هلك المتاع في يده أو في يد تلميذه بلا تعد وعمل فيه لا يضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه لكن إذا ضمن استأده لا يرجع على تلميذه بما ضمن لأنه اجير خاص في حقه لكونه المعقود عليه وهو المنفعة مضمونه باجر المثل إنما لم يضمن عنده إذا لم يشترط عليه الضمان وأن شرط أن يضمن لو هلك عنده يضمن اتفاقا كذا في الجامع وذكر في الحاشية والتمتع القسري أنه لا يضمن بواشر الضمان ولم يشترط وفي الظاهر أنه اختار المتأخر من الصلح على نصف القيمة لهما في القيمة مستحق عليه كالعمل إذا لم يكن العمل إلا به فإذا هلك بسبب يمكنه الاحتراز عنده ضمنه كالمودع باجر وبه يفتي ولكنه أن المقبوض اما تعلقه لقصده بأذن المالك فلا يضمنه بلا تعد فيه والحفظ مستحق عليه تعالى لأن المذكور في العقد العمل لا الحفظ بخلاف المودع باجر لأن الحفظ صار مقصودا لكون الاجر تقابله وفي الفتاوى الصغرى لو حلف الراعي المشترك العنم بغنم غيره فالهول له في التعيين له مع يمينه وان جهل فهو استهلاك يضمن قيمة الكل ولو ندغم تخاف أن يضع الماني أن طلب لا يضمن وان دغم عن الأثر حتى حياته لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح ولو كان تقارا فادخل البقر في السد ففزع أحدها قبل أن يصل إلى مرصاحها وكان المتعارف ذلك أو قال صاحب العين ما يجب

وإن أمانة
فإن أمانة
فإن أمانة
فإن أمانة

بها إلى السد كحلف البقر ولا يضمن **وضمناه** أي الاجير المشترك **ما الله به** كما إذا ذوق القصار الثوب فخر قد أو رلق الحال ففسد المحمول ونحوها وقال لا ضمان عليه أقول لو قال مثلث بعوله كان أولى وأخصر لأن سيغدا تلف محمول متعديا غالبا ود الأعلى العمل وزفر معنا في تعيينه يدل عليه النسبة الآية قيد بالاجير المشترك لأن الاجير الخاص لا يضمن اتفاقا وقيد بعمله لأنه لو تلف بلا ضعه فهو مختلف فيه كما سبق **الاما غرق من آدمي** أي عمد الملاح حبس السفينة أو سقط من الدابة يعني لو كان في السفينة أو على الدابة عبد فمات العبد بعمل الاجير المشترك لا يضمن العبد اتفاقا لأن ضمان الادمي لا يجب بالعقد بل بالحناية الامري أنه يجب على العاقلة وضمان العقد لا يجب عليهم وفي الحية لو كان على الدابة عبد وضاع فهلكا إنما يضمن المتاع عندما إذا لم يكن العبد صالحا لحفظ المتاع وان كان صالحا لا يضمن المتاع أيضا لأنه يكون في يد العبد ويده كيد المولى وقصار كالوكان وكيد المولى مع المتاع لزمرته على ما ذن المالك فلا يضمن ما تلف به ولنا أن الماذون فيه العمل المصلح دون الفساد فيضمن لأنه ألتف مال الغير يضمن إذا نه هذا إذا لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو أو وكيله فيها لا يضمن لأنه لم يسلم المتاع إلى الملاح وكذا لو كان صاحب المتاع وأكاد على الدابة وصاحب الدابة يسوقها فستقطت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة اتفاقا من المتعاقب **ولو كسر الخيال عمدا ما حله في بعض الطرق** قيد بقوله عمدا لأنه لو كان خطأ لا ضمان عليه عند زفر لما مر أو **تكسر لوقعه** أي لو وقع الحال من رلق في بعض الطرق أو لوقع المحمول من غاربه بانقطاع الحبل يضمن لأن كل ذلك من قلة اهتمامه فكان من صنعه فصار في معنى العهد وينبغي أن يحمل الوقوع على هذا والا لا يصح قوله خير لأنه لو وقع من الازدحام بلا تقرب منه فلا يضمن عند أبي حنيفة بخلافهما وفي الخلاصة وكذا يضمن إذا ساق المكارس دابة فحزب فسمطت المحمل لم يجز المالك **أن شأ ضمته** قيمته غير محمول أي ضمن الممال قيمته في المكان الذي حمل منه ولا أجر له أو في موضع الكسر أي ان شأ ضمته قيمته في مكان كسره وله اجر ما حمل بحسبه حتى له كان حمل إلى نصف الطريق اعطاه نصف أجره **لا هذا فقط** يعني قال زفر يضمنه قيمته في مكان كسره بلا خيار وله اجر ما حمل ولا ضمان عليه لذا في القول له أنه الله في هذا المكان فبعض قيمته في مكان كسره في بعض العمل فيستحق الاجر بقدره ولنا أن الحال وافق المالك من وجهه لأنه حمل بامر وخالفه من وجهه لأنه امره بالحمل إلى مكان معين ولم يأت به فحق المالك أن شأ مال إلى جهة وفاته وضمنه قيمته موضع اتلافه واعطاه الاجر بحسب ذلك وان شأ مال إلى جهة وفاته وضمنه قيمته في المكان الذي حمل منه ولا أجر له لأنه لم يسلم إليه الكل ولا يضمن لفساد إذا هلك المقصود بالسراقة لأن منشاها ضعف المزاج وقوته وذائقه عنه بخلاف ذوق الثوب لأن قوته ورقته تعرف بالحبس **لا أن يتجاوز العتاد** لأنه إذا تجاوز ظهر منه التقصير والمستاجر يفتح الجنيه بصال كتاب إلى فلان **ورد جوابه** أي لا يتيان جوابه منه يعود به أي حال كونه يعود بالكتاب إلى من استاجر لكونه ميتا أي لو وجد فلان فلان ميتا الجار والمجرور متعلق بيعوده وفي المعنى لو كان فلان غائبا أو حاضرا ولم يوفح إليه الكتاب فالحكم فيه كما لو جده ميتا **لا أجر له** عند أبي حنيفة مطلقا أي اجر ذهابه وأجر اياه **وقال على العود** أي لا أجر له عن عوده بل اجر ذهابه عند اصال الكتاب لأنه لو استاجر لا يبالغ طعم إلى فلان فوجدته قد رده إلى المستاجر ونسي الكتاب في موضعه ولم يصله لا أجر له اتفاقا وقيد بقوله ورد جواب لأنه لو لم يكن مشروطا في العقد ونكر الكتاب عنده ليوصل إليه يستحق تمام الاجر اتفاقا وقيد بقوله يعود به لأنه لو ترك الكتاب في يد وارثه أو وصيه يستحق اجر ذهاب الكتاب اتفاقا لأن عمله لم ينتقص باعادته لهما أن نقل الكتاب ليس بحمل ذي مشقة ولم يقابل الاجرة وإنما قيل بقطع المسافة وهو حاصل له في الذهاب بخلاف نقل الطعام لأنه عمل ذو مشقة مقابل الاجر وقد نقصه بالرد وله أن المقصود من الكتاب حصول العلم بما فيه وإذا عاد بالكتاب

لو كان
لو كان
لو كان
لو كان

فقد نقصه فلا يستحق الاخر بخلاف ما لو ترك الكتاب من الحمل لم ينقص فيه بالعود وفي المدخيرة لو قال المستاجر
من المصلح تحمل الخطة من القربة لا يجب شي لان العقد في الاول على الذهاب والحمل في الثاني على الحمل فقط **وطعام**
يعني المستاجر لا يصال طعام اليه الا اذا حمل اليه فرده اى اعاده الى المكان الاول **اسقطناها** اى اخرجنا لنقصه
عمله بالرد وقال زهرية الاجر لانه ائى بما التزمه بالعقود **لا يسافر بعيد استاجره للخدمة** لان خدمة
السفر اشق فلا يقتضاها الاطلاق للخدمة لان المتعارف فيه خدمة الحضر ولو سافر فيه ضمن لانه صار غاصبا
البيشطر يعني انما يجوز السفر به اذا شرط خدمته للسفر في عقد الاجارة ولو غصسه اى عبدا **فاجر**
العبد نفسه وقبض الاجر فانكف الغاصب جرت به فهو اى الغاصب يرى عن ضمانها المالك عند ائى حنيفه
وقال عليه ضمانها فيجوز اجارة العبد لانه لو اجره الغاصب لا يضر اتفاقا وفيد بالانلاف لان اجرة لو تلفت لا
يضمن الغاصب اتفاقا لها انه ائلفه لغيره غير اذنه فعليه ان يضمن ولله ان وجوب الضمان يعتمد التقوم
والنقوم بعقد الاحرار وهذا غير محرم في حق الغاصب لان العبد لا يحرم نفسه عنه فكيف يحرم ما في يده ولا في جسده
المالك لان يد الغاصب مانعة عنه **فصل** فيما يجوز من الاجارة وما يقصد منها **وتفسد بالشرط** التي
لا يقتضيها العقد ولا يلائمها كما يفسد البيع **وعلى المثل** اذا فسدت وفي المحط ما اخذته الزانية
ان كان بعقدا لاجارة فخلال عند ائى حنيفه لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان السبب حراما
وحرام عند ها وان كان بغير عقد فمما اتفقا قالها اخذته بغير حق **ولا تجوز** المسمى اى اجر مثل من الاجر
المذكور في العقد عند نا وقال الشافعي يتجاوز بالغاما ببلغ كما تجب القيمة بكماله في بيع الاعيان اذا فسد
ولنا ان المنافع غير متقومة لكونها غير محركة وانما اعتبر قيمتها في العقد عما سميها لضرورته تجوز به فاذا
فسدت اعتبر قيمتها في قدر المسمى للصحيح وفيما وراه كافها تلفت بغير عقد وتقوم الاعيان بضرورته فلا يناس
عليه وفي الخلاصة هذا اذا كان الفساد لجمالة الوقت وكان المسمى معلوما واما لو كان الفساد لجمالة المسمى
كما اذا جعل الاجرة ثوبا يجب اجر المثل بالغاما ببلغ وفي المحيط لو استاجر ارا كل شهر عشرة على ان يجره فانفسد
يجب فيه الاجر بالغاما ببلغ لانه رضى هناك لزيادة على المسمى بخلاف غيرهما من الاجارة الفاسدة لانه لم يرض بالزيادة
عليه **واجارة المشاع** سواء كان يحمل النسخة او لبا ن ويحرم نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك فاسده عند ائى حنيفه
والعتوى على قوله وحيلة جوارها عنده ان يلحقها حكم حاكم او حكم من الحقايق **الامر** اى يترك الموكل العبد المستاجر
فان اجارها منه مجازيره اتفاقا ان بين نصيبه وان لم يبين لا يجوز في الصحيح اعلم ان الخلاف فيما اذا كان مشاعا
فقبل وقت العقد واما اذا كان شبيوعه طاريا كما لو اجر دارا ثم فاسدا في النصف لا ينطلي في النصف الاخر اتفاقا
في ظاهر الرواية وعن ائى حنيفه ان الطارى والمقارن سواء ولو كان البناء للرجل والعرصة وقفا لآخر او
ملكها فاجر صاحب البناء به قبل لا يجوز لانه في معنى المشاع والعتوى على انه يجوز **واطف الحوان** اى ائى بيان
ويحرم ان على ذلك ويحرم المسمى اقول لو قال واجارة المشاع من غير الشريك فاسده لكان لخصر لم يحج
الى ايراد قولها لى ان المشاع منفعه وتسليمه ممكن بالخلية والانتفاع به بالنهاى فيجوز بيع المشاع
ولنا ان الاجارة لا انتفاع بالعين المستاجر وذلك لا يتصور في المشاع بخلاف بيع المشاع لان المقصود
فيه ملك الرقبة وبخلاف مالواجر من شريكه لان كل المنفعة تحدث على ملكه بلا شيوخ ولا يعتبر اختلاف السبب
عند اتحاد الحاجة **ولو مات احد موجرين** والمستاجر من ائى ثنائها في الحي وقال زهرية ففسد في كلاهما لانه
صار اجارة المشاع ولنا ان هذا الشيوخ طارى وهو غير منفسد لانه انما كان يفسد لكونه مانعا من القبض
واذا حصل له لا يضر والشيوخ الثابت قبل العقد انما كان يفسد لان الانتفاع بالجزء الشايع غير ممكن

فدوم اوجدها خطه بحیث
از قاصد و مال سزاوارست
تعلیم را اویزد

Handwritten text in a cursive script, likely a personal letter or note, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines crossed out or heavily scribbled over. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

في الطلب بحكم الغلط مع الشريك ونفسها على الروس والتمها يعني الشفعة تثبت عندنا على قدر روس
الشفعة وعند الشافعي على قدر سهمها مهم مثلا اذا كان دار بين ثلاثة لاحد هم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر
سدسها فباع صاحبه النصف فعلى الشفعة بين الآخرين اثلا لتعده على قدر ملكها ونصفيين عندنا
على قدر روسها واذا باع صاحب الثلث فعليه تكون الشفعة بينهما اثمانا لصاحب الثلث خمسها ولصاحب
النصف ثلثه الاخماس كذا في المصنف ان الشفعة من مرفق الملك فثبت بقدره كالزوج والكسب ولنا ان سببها
اتصال الملك وقليل الملك حكيم ولهذا لو اقر صاحب القليل فله كل الشفعة بخلاف الزوج والكسب لانها
من نتائج الملك فيكونان بقدره اعلم ان كلامنا من الشفعة قبل القضا بالشفعة لم يستحق لجميع الدار المشفوعة
والقسمة بينهم للمراحمه فينبغي ان يطلبه كذلك حتى لو طلب واحد منهم بغيره بطلت شفيعته عند محمد لما سيجي
تجب الشفعة بعد البيع الصحيح فنبه به ان الفاسد مستحق الفسخ ولا تثبت فيه الشفعة دفعا لفساد
الحالي عن خيار البائع لانه يمنع خروج المبيع عن ملك البائع فلا يمكن الشفيع التملك في خيار البائع لانه
لو كان للمشتري فله الشفعة اتفاقا اما عندها فلكونه مالكا للمبيع وقت الشراء واما عنده فليثبت حق التملك
له وهذا كاف لثبوت الشفعة كما جاز للمالك الشفعة وكذلك خيار العيب والروية لا يمنعان من الشفعة وما في
معناه يعني الشفعة بعد ما في معنى البيع كالصالح على مال والهبة بعوض **وسقوط الخيار** يعني تثبت الشفعة
بعد سقوط الخيار عن البائع **والفسخ في الفاسد** اي بسقوط الفسخ في البيع الفاسد لان حق الفسخ فيه كان
للمشتري فاذا تعلق به حق المشتري بالبناء والعرض سقط الفسخ وزال المانع عن الشفعة قال المصنف
في شرحه انما قال تجب بعد البيع لانه لو قال بالبائع لكان موهما ان البيع سبب وليس كذلك بل البيع
شرط والسبب لشركه بنوعيهما او الجار اقول على هذا كان ينبغي ان يقول وسقوط الخيار بلا عطف
على البيع اذ بالبائعه ان سقوط الخيار سبب **وقسنت على الاشهاد** لان الشفعة حق ضعيف لا بد من طلبه
لثبوت رغبته في الشفعة ومن الاشهاد على الطلب ليثبت ثبات طلبه عند القاضي **وله** الدار المشفوعة
بالجوار اذ اسلم اليه اي سلمها المشتري الى الشفيع لان الملك ثابت للمشتري حتى لو اجره نظيره له الجرح فيقتل
برضا او جبره وهو الجرح معطوف على الاخذ يعني ملك الشفيع باحد من ابا الاخذ بالراضى او بحكم الحاكم
للمشفيع **اي** الشفعة وقايد هذين القيدين لان الشفيع اذا مات بعدا للطلبين قبل الاخذ او الحكم
لم يورث عنه الدار المشفوعة ولو باعها لاجوز **لا يحل** الشفعة في غير العقار لقوله عليه السلام لا شفعة
الا في بيع او حايط حتى لو بيع الفل وحده او البناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرارهما دون العرصه وكان الحق
المنقول بخلاف العلو مستحق به الشفعة في السفن لجواره اذا لم يكن طرقيها مشتركا لان له حق القرار فالحق بالعقار
وفي اليد به لو باع العقار مع العبيد والذواب يثبت في الكل تبعها للعقار وفي التجريد لا شفعة في الوقف
ولا جواره **عليه** **فما لا يثبت** كالبيع والرحى والحمام وقال الشافعي لا تثبت الشفعة في هذا الخلاف مبني
على ان الشفعة تدفع ضررا لقسمه عنده ولا دفع ضرر الجوار على الدوام عندنا **والكفاية** وهي التي
احيط في جدارها على حايط الدار المبيعة وطرفها الاخر على حايط الجارة لا تدخل عندنا في جنيفه
فلا ياخذها الشفيع **حي** يقول **كل حق** هو لها وقال لا يدخل اذ بالظلمة ما تكون مفتوحة في
الدار المبيعة لانه لو كانت مفتوحة الى غيرها لا يدخل اتفاقا قلنا ان الظلمة من مرفق الدار
ينفتح بها صاحبها كالكنيف المشروع الى خارج الدار وله ان يفتح للدار من كل وجه لان قرارها
بها وبغيرها فان قال بكل حق لا دخلت ولا فلا خلاف للمفيس عليه لانه اتصال له بملك الغير

سید مصطفیٰ حسین

10

100

وإذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت أي ثبتت الشفعة فإن ملكها بلا عوض كالحبة المطلقة والصدقة لا تثبت وكذا إذا ملكها بعوض ليس بمال وعليه يتفرع قوله **ولا تثبت** أي الشفعة في دار تزوج عليها أي تكون مهر المنكوحه وإن قال جعلتها مهر كفتيها الشفعة لا ينافي بعوض عن المهر أو تخالف بها أو يستلج بها أو يبيعها **عن دم عدا ويعتق عليها** وقال الشافعي ثبتت الشفعة فيها لأن هذه الأشياء متقومة في الشرع فتكون لها قيمة المقوم ولنا أن قيمة الشيء ما يقوم مقامه لا اتحادها في المقصود ولا اتحادها في المال وهذه الأشياء فيه فلا يكون لها إلا أن الشارع جعل للبائع قيمة في النكاح لصورة تعظيم قدره وسبغ بيانه في النكاح والمنافع قيمة في الإجارة لصورة حاجة الناس إليها وللدم قيمة لصورة صيانه عن الهدر وما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن موضعها فلا تكون متقومة في حق الشفعة والاعتناء بالمالية فكيف يقوم المال مقامه **فإن تزوجها على دار على أن ترد إليه** ألفا إذا تزوج امرأة وامرأها دارا على أن ترد إليه ألف درهم **فالشفعة غير ثابتة عند أبي حنيفة مطلقا** أي في خمسة آلاف وفي خمسة الصداق وأوجبها في خمسة آلاف لأنه مبادله مال بمال أقول لو قال والشفعة غير ثابتة في خمسة آلاف لكانا خيبر وأولى لأنه لم يحتج إلى قوله مطلقا وأوجبها وعدم الشفعة في حق الصداق قد كان عرف من المسئلة ولنا أن البيع مشروط في النكاح والشروط اتباع فيكون معنى المعوضة تبعا للصداق وإذا لم تثبت الشفعة في الأصل لا تثبت في تبعه أو رد بعض المشتايخ هذه المسئلة في كتاب النكاح وبعضهم في كتاب الشفعة والمصنف أوردها في كلاهما لكن ينافي إجمار الكتاب **ولو صالح عنها بانكار أو سكوت نكح** يعني من ادعى دار رجل وألك صاحبها أو سكنت ثم صالح عن ترك الدار على مال لا شفعة فيها ما في موق الأنكار لأن زعمه أن الدار لم تنزل عن ملكه وأما في السكوت فزعمه أنها أعطاه اقتدا ليمينه فلم تثبت المبادلة بالمالية أو بالقرار يعني لو صالح عنها بعد إقراره ثبتت الشفعة لأن الصلح بعد الإقرار يكون مبادلة بمال أو عليها أي لو صالح عن دعوى خصمه على دار مطلقا أي سوا كان ذلك الصلح باقرا أو سكوتا وانكارا **وحينئذ الشفعة** لأن زعم المدعي أخذها عوضا عن حقه فيؤاخذ بزعمه ولا تحجب الشفعة بالارث والوصية لأن الملك الحاصل بكل منهما حاصل بخبر عوض وطردوا ذلك أي عدم ثبوت الشفعة في الحبة إذا عوض عنها لأن التعويض عنها تبرع ولا شفعة في التبرعات **لا بعوض مباشر** يعني إذا شرط العوض في الحبة تثبت الشفعة فيها عندنا لأن العوض يكون واجبا عليه ويكون بيعها انتها وقال مالك ثبتت الشفعة في الحبة متى عوض عنها وإن يكون العوض مشروطا فيها لا ينافي نصرة الحبة البيع ولنا أن الحبة من الجائز لأنه لو لم يشترط في العقد عوض فلا شفعة في الحبة بخلاف ما إذا شرط العوض حيث صارت معاوضة أعلم أن إتمام قول مالك عن المتبرع فيه نوع خفي يعرف بالتأمل وفي المحيط الشفعة في الحبة المشروطة بعوض متعقد معاوضة أيضا عندنا وعندنا نتعقد تبرعا ابتداء وتم معاوضة إذا تعاقبا **ولا تثبت الشفعة للجار أو قسما** **كتاب العقار** **باب** **الشفعة** لأن في القسمة معنى الإقرار ولهذا يجري فيها الجبر على القسمة إذا كانت في المثليات بطلب أحد الشرا والشفعة لم تثبت إلا في المبادلة المطلقة **ولا يرد المشتري** أي لا تثبت الشفعة للجار إذا رد المشتري **شرط أو رويها** عيب أي سبب خيار شرط أو خيار روي أو خيار عيب بقضا أي بقضا القاض وهذا قيد للرجاء العيب سوا كان الرد بعد القبض وقبله **بعد التمسك** أي تسليم الجار الشفعة وقت الشراء لأن الرد دفع من الأصل **فإن رد بعيب بعد القبض بخير قضا أو قسما لا البيع** وجبت الشفعة لأن ذلك دفع في حقها وعقد جديد في حق الشفعين إذا لا ولاية لها على غيرها فتكون معاوضة مالية في حقه فيرد بعقبه بعد القبض

ثبت إذا تعاقبا فان قبض أحد ما دون الآخر فلا شفعة طافا لغير هذا بناء على أن الحبة المشروطة

لأن الرد بالعيب قبل القبض فخرج من الأصل **ولو استثنى دارا عما يليه** أي من الجانب الذي للشفيع **استثنى** الشفعة لعدم اتصال الملك وكذا لو وهبه وسلمه إليه **ولو ابتاع** سهما قليلا من العقار بمن كثير بحيث لا يرغب إليه الجار أصلا ثم ابتاع الباقي ثبتت الشفعة للجار في الأول أي في السهم الأول دون بيع الباقي لأن المشتري السهم صار شريكا للبائع في الباقي والشفيع جاور الشريك مقدم عليه وهذه الحيلة لدفع الجار عن الشفعة **أو بمن أي لو ابتاع** العقار الذي قيمته ما به مثلا بمن غال كالألف **ثم عود** أي المشتري البائع عن ذلك الألف بثوب قيمته ما به ثبتت الشفعة **بأن** لأنه هو العوض عن العقار والتعويض الثوب عقد آخر وهذه حيلة تتم دفع الجار والشريك إلا أن فيها أضرارا للبائع عند الاستحقاق لأنه باع الثوب من البائع بالف ووقعت المقامضة بينهما فإذا استحق الثوب بطل ثمنه لكن بقي للمشتري على البائع ثمن الثوب وهو الألف لأن بيع الثوب صحيح فالأولى أن يباع بالدرهم الثمن فثمنه بقدر قيمة العقار فيكون صرفا ما في ذمته فإذا استحق العقار وثمنه لا دين على المشتري يبطل العرف للافتراق قبل القبض فيجب رد الثمن بالغير فلا يتضرر بها البائع وكرهه أي محمد **الحيلة في إسقاطها** أو قال لا لا يكره له أن يثوبها لدفع الضرر فإذا بيعت الحيلة في إسقاطها يكون إيقاع الضرر الجار فيكون حراما وطها أن هذه امتناع عن إثبات الحق وهو مشروع قيد بقوله في إسقاطها لأن الحيلة في إبطالها مكروه اتفاقا كما إذا قال المشتري للشفيع بعد ما ثبت حقه أنا أبيعها منك ما أخذت وقال الشفعين نعم تبطل كذا في النهاية لكن قال شمس الأئمة لا بأس بالحيلة لإبطال حق الشفعة إذا كان قصد الدفع عن نفسه لا الذي كان في أخذ داره بخبر رضاه ضررا عليه وأضرار الغير بدفعه ولا يخبر **فصل في الشفعة والخصومة فيها وإذا علم الشفعين بالبيع أشهد في مجلس علمه على** **الطلب** يسمى هذا طلب المواثبة لأنه لا بد للشفيع منه وإن لم يكن محضرته من يشهد كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله عليه السلام الشفعة لمن وأنها أي طلبها على المنازعة وليمكنه الحلف إذا استخلف ثم هذا الطلب إنما يجب عليه إذا أخبر رجلا أو رجل عدل عند أبي حنيفة وعندنا يجب إذا أخبر واحد حر كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا إذا كان الخبر حقا ولو أخبر المشتري بنفسه يجب عليه الطلب اتفاقا فكيف ما كان لأنه خصم فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم كذا في التبيين وعن محمد أنه الجبار إلى آخر المجلس ما لم يشتغل بما يدل على الاعراض وهو محتار أو كره لا لأنه لا بد فيه من التأمل كمن المشهور عن امتنانه على الفور حتى قالوا لو سكنت بعد علما وتكلم بلخو بطلت شفيعته وفي الواقعات الصحيح أن الشفعة تثبت بكل كلام يفيهم منه طلبها السنية كانت أو فعلية **ثم على البائع** أي ثم يشهد على البائع أن كان المبيع **في يده** لكونه خصما فيه نص محمد في إجماع الكبراء أنه يرضع الإشهاد على البائع بعد تسليم المبيع استخفا سانا لأنه عاقد لا قايما أو على المشتري لأنه مالك المبيع **وعند العقار** لتعلق الحق به ويسمى هذا طلب التقرير صورته أن يقول إن فلانا اشترى دارا أو هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأنا طالبها الآن فاشهد وأعلى بذلك قال شيخ الإسلام **لو علم** عند أحد هذه الثلاثة فطلب الشفعة عليه يكفي ولا حاجة إلى طلب الإشهاد ثانيا وهذه هذه الطلب تفعله المكن من الإشهاد مع القدرة على أحد هذه الثلاثة فإن ترك الأقرب من هؤلاء وطلب الأبعد في مكان آخر بطلت شفيعته إلا أن يكون في مصر وعن محمد أنها مقدر بثلاثة أيام وعن الشافعي أنه الطلب في جميع عمر **والأخير** المخصوص يسمى طلب التخليك **بعد الإشهاد** لا يسقط أي الشفعة عند أي حنيفة لأن الحق متى تقر لا يسقط إلا بإسقاط صاحبه بلسانه كما في سائر الحقوق وعليه الفتوى **ويسقط** أبو يوسف **بشك المحاكم** والمرافعة إلى القاضي مع القدرة على ذلك لأنه دليل الاعراض

عنه والعين المملوكة تبقى بعد موت المالك وفي المحيط لرباع حق الشفعة من فاسان لا يكون تسليمها لان البيع لم يصادق
 محله ولو قال اجنبي للشفيع سلم حق الشفعة للمشتري فقال سلمت لك صح استحسانا لان الامر للتحويل فكانه قال سلمتها
 للمشتري لم يشترى **وان مات المشتري لم تبطل الشفعة** لان سبب الاستحقاق قائم حتى لا يباع في دين المشتري
 لان حق الشفعة قائم ما على المشتري فكذلك يكون مقدما على من تلقى الحق من قبله ولو بيع فالشفيع نفسه وان اعاد
 القاضي **ولا شفعة لو كمل البايع** ان كان شفيعا لان البايع لو كان شفيعا لم يكن له الاخذ بالشفعة لان البيع
 تمليك والاخذ بالشفعة تمليك وبينهما منافاه فكذلك الوكيله القاير منقاه **ولا لمن ضمن له الدرك** يعني من ضمن
 للمشتري عن البايع الدرك وهو تبعه الاستحقاق ان كان شفيعا ولا شفعة له لان ضمان الدرك يقتضي البيع
 ففي اخذ بالشفعة ابطال ذلك فلم يصح **مخلاف وكيل المشتري** حيث له الشفعة لان المشتري لو كان
 شفيعا لم تبطل شفعته فكان له ان يشترك سائر الشفعاء ان لم يتقدموا عليه لان الاخذ بالشفعة تمليك كالمالك
 فيكون مقرا له فكذلك لو كان الخيار للبايع وشروطه ثلثا فاجاز فهو كالبايع لشفعة له وان كان
 الخيار للمشتري وشروطه ثلثا فاجاز فهو كالمشتري فله الشفعة **ولو باع المريض مرض الموت من وارثه**
دارا بمثل القيمة او اكثر واخذ الاخر منه الشفعة بائنا **والشفعة بائنا** لان عند الحي جنيته وقال الجوز بعد
 ونصح الشفعة منه وعلى هذا الخلاف اذا باع وصي الميت من الوارث ذكره في الفصول لهما ان حق الورثة تعالى
 بمالية امواله لا باعيا لها ولهذا جاز للمورث استبدالها بما شاؤ وبهذا المبيع لم تنقص ماليتها فلم يقع تصرفه ملافا
 لحق الورثة وله ان الوصية لم تجز لوارث لان فيها اضرار بعض الورثة على الباقيين فيؤدي ذلك الى العداوة
 عرفا والبيع من الوارث كالوصية له لان عين بعض المال قد يكون اولى من ماله فاذا لم يصح البيع لم
 تصح الشفعة لبايها عليه الا ان يجيزه بقية الورثة لا يضر رضوا بسقوط حقهم **او باقل** يعني لو باع المريض
 من وارثه دارا باقل من قيمتها كالبايع داره بالفين وقيمته ثلثة الاف ثم مات والاجنبي شفيعها **ولا مال**
له غيرها فلا شفعة له اتفاقا ذكر في المحيط في هذه المسئلة لشفعة للاجنبي عند ابي حنيفة وله الشفعة
 بثلثة الاف عندنا بنا على ما مر من ان بيعه لوارثه لا يجوز عنده ويجوز عندنا سوا كان المريض مال غيرها او
 لا انظر كيف اورد المصنف الخلافه على صيغة الوفاقية وقيد بقيد الاحتياج اليه **ولو باعها له المريض**
 داره من اجنبي بالمثل اي مثل القيمة او اكثر ووارثه شفيعها **والوارث بائنا** عند ابي حنيفة لان تلك
 الصفة تنقل الى الوارث بالشفعة فيصير كانه باعها من وارثه وذات جواز يرد وقال له الشفعة لا يجرى هذا البيع
 جائز عندهم **وباقل** يعني لو باع المريض داره من اجنبي باقل من قيمتها فلا شفعة له اي للشفيع الوارث اتفاقا
 وفي المحيط من باع داره من اجنبي بالفين وقيمته ثلثة الاف ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيعها لا
 شفعة له اتفاقا وفي رواية الاصل قالوا ياخذها بقيمتها لان المريض صار باعيا للدار من الشفعين حكما
 فصار كالبايع منه حقيقة بالفين وقيمته ثلثة الاف كان للوارث ان ياخذها بثلثة الاف عندها في **البيع**
 احتريزه عما قيل يجوز له الاخذ عندنا بمثل القيمة كما مر انما احتريزه عنه لان الشفعة انما شرعنا الثمن
 وتامر القيمة لم يكن منه فلا يجوز الاخذ به ولا بالثمن لان فيه محاباة للوارث ولا تفعل اجازة الوارث
 لانه لا يعمل في حق المشتري لان المحاباة تخرج من الثلث وهاهنا لا مال له غيرها واجازة الوارث تنقض
 ابطال مال المشتري لانما متى صحت اخذها الشفعين بطل ملكه ولو كان له مال غير هاهنا فاجاز الوارث
 فله الشفعة اتفاقا انظر كيف ترك المصنف هذا القيد مع انه مفيد **واذا اخبر انها** اي الشفعين بالدار
بيعت الف وان المشتري فلا ينسلم الشفعين الشرا **ثم علم انه غير** اي ان المشتري عيس فلا

هذا هو الحق في البيع
 من اجنبي بالمثل
 اي مثل القيمة
 او اكثر
 ووارثه شفيعها
 والوارث بائنا
 عند ابي حنيفة
 لان تلك الصفة
 تنقل الى الوارث
 بالشفعة فيصير
 كانه باعها من
 وارثه
 وذات جواز
 يرد
 وقال له
 الشفعة لا يجرى
 هذا البيع
 جائز عندهم
 وباقل
 يعني لو باع
 المريض داره
 من اجنبي باقل
 من قيمتها
 فلا شفعة له
 اي للشفيع
 الوارث
 اتفاقا
 وفي المحيط
 من باع داره
 من اجنبي
 بالفين
 وقيمته
 ثلثة الاف
 ولا مال له
 غيرها
 ثم مات
 وابنه
 شفيعها
 لا شفعة له
 اتفاقا
 وفي رواية
 الاصل
 قالوا
 ياخذها
 بقيمتها
 لان المريض
 صار باعيا
 للدار
 من الشفعين
 حكما
 فصار
 كالبايع
 منه
 حقيقة
 بالفين
 وقيمته
 ثلثة الاف
 كان للوارث
 ان ياخذها
 بثلثة الاف
 عندها
 في البيع
 احتريزه
 عما قيل
 يجوز له
 الاخذ
 عندنا
 بمثل
 القيمة
 كما مر
 انما
 احتريزه
 عنه
 لان
 الشفعة
 انما
 شرعنا
 الثمن
 وتامر
 القيمة
 لم يكن
 منه
 فلا
 يجوز
 الاخذ
 به
 ولا
 بالثمن
 لان
 فيه
 محاباة
 للوارث
 ولا
 تفعل
 اجازة
 الوارث
 لانه
 لا
 يعمل
 في
 حق
 المشتري
 لان
 المحاباة
 تخرج
 من
 الثلث
 وهاهنا
 لا
 مال
 له
 غيرها
 واجازة
 الوارث
 تنقض
 ابطال
 مال
 المشتري
 لانما
 متى
 صحت
 اخذها
 الشفعين
 بطل
 ملكه
 ولو
 كان
 له
 مال
 غير
 هاهنا
 فاجاز
 الوارث
 فله
 الشفعة
 اتفاقا
 انظر
 كيف
 ترك
 المصنف
 هذا
 القيد
 مع
 انه
 مفيد
 واذا
 اخبر
 انها
 اي
 الشفعين
 بالدار
 بيعت
 الف
 وان
 المشتري
 فلا
 ينسلم
 الشفعين
 الشرا
 ثم
 علم
 انه
 غير
 اي
 ان
 المشتري
 عيس
 فلا

او ان البيع باقل من الف او بمكيل اي علم ان البيع كان بمكيل **او موزون قيمته الف او اكثر لم تبطل**
 شفعته لان تسليمه حين سح الف كان لاستحقاقه واذا ظهر الثمن اقل منه فله الاخذ وفي المحيط هذا اذا كان
 التفاوت في الثمن ولو كان في البيع فقط كما اذا سح ان يبيع كل الدار بالف وسلم ثم علم انه يبيع بعضها بالف بطلت
 شفعته لان من رغب عن ثرا الكل وليس فيه عيب الشركة كان رغب عن ثرا النصف وفيه عيب الشركة ولو كان
 بالعكس لا تبطل لان الرغبة عن ثرا النصف المحجب لا تكون رغبة عن ثرا الكل السليم وكذا التسليمه اذا سح ان
 المشتري فلا يضره بجزائه واذا باع بعينه فله الاخذ خذنا عن اضراره وكذا التسليمه في الف يجوز ان يكون
 له جزء واذا ظهر انها بيعت بجنس اخر مما ثبت في الذمة كمكيل وموزون وعددي متقارب فله ان رغب
 في اخذها فقد رتب على ذلك **او بمائة قيمتها الف** يعني لو اخبر انها بيعت بالف درهم وسلم ثم علم انها بيعت
 بمائة دينار قيمتها الف درهم ابطالناها اي حق شفعته وجعلنا تسليمه صحيحا وقال زفر وهو القياس هو
 على شفعته اتفاقا له ان الدرهم والدينار جنسان مختلفان ولهذا لو اكره على احدها فاق بالآخر كان
 مختارا فلا يكون التسليم في احدهما تسليميا في الآخر ولنا انها كالجنس في الثمنية ولهذا يبيع في الزكاة وكلامنا في
 الثمن فيكون الاختلاف راجعا الى القدر دون الجنس **ويجوز من غير مثلي** يعني لو اخبر انها بيعت بالف وسلم
 ثم علم انها بيعت بعرض قيمته الف بطلت شفعته وصح تسليمه لان الوجه في القيمي القيمة فلم يظهر فيه
 اختلاف الجنس **او اقل** يعني لو كان قيمة العرض اقل من الف لم تبطل شفعته لان تسليمه حينئذ يكون
 لاستحقاقه الف **ولا تجزى قوله اخذ نصفها** تسليميا اي اذا قال الشفعين اخذ نصف الدار لا يكون تسليميا
 للنصف الاخر عند ابي يوسف لان طلب بعض الحق لا يكون رضى بسقوط الباقي عرفا وعادة **ومخالفة محمد**
 لانه لما سلم في النصف الاخر صار مسلما في الكل لانه غير متميز وفي المحيط الاصح قول ابي يوسف **وايضا**
تسليم الاب والوصي شفعة الصبي فيما اذا بيعت بمثل قيمتها فله ان ياخذها بعد البلوغ وقال اصح
 تسليمها فلا ياخذها الصبي بعد وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شرا دار صبي فلم يطلبا فبالتسليم
 لانه لو لم يكن له ولي تعطف على بلوغه اتفاقا لقوله عليه السلام ينقل الشفعين اذا كان عابيا وكذا اذا كان عاقل
 كذا في المحيط لانه حق ثابت فلا يمكن ابطاله كالعقود عن القصاص ولها ان الشفعة انما تملك الثمن فصار
 في معنى البيع وهاهنا كان الاستناع عنه بخلاف العقود عن القصاص لانه شرع وهاهنا لم يثبت
 الشفعة للملح بداره القى ورثها من ابيه فان وضعت لاقل من ستة اشهر من البيع فله الشفعة **ولو بيعت الدار التي**
شفيعها صبي ثمن يسير اي باقل من قيمتها فتسليمه اي تسليم كل من الاب والوصي صحيح عند ابي حنيفة لان الاستناع
 عن ادخاله في ملك الصغير لا ازالة عن ملكه **وابائنا** محمد لما فيه من ترك النظر للصغير فيد بقوله يسير لانها لو
 بيعت باكثر من قيمتها ما لا يتعاضد الناس في مثله جازا التسليم اتفاقا والاصح انه لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك
 الاخذ فلا يملك التسليم كلاجنبي **لو اشترى الاب الدار لابنه الصغير اجزأه** اي اخذها اي لا يجرى اخذ
 الدار بالشفعة قبل بلوغه وقال زفر لا يجوز انما قيدنا به لان الشفعة بعد بلوغه جائزه اتفاقا وقيدنا بالثمن
 لان الاب لو باع ملك نفسه ليس له الشفعة لابنه الصغير لان البايع لا شفعة له وللمخير الشفعة اذا
 بلغ اتفاقا وقيد بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشرا ولا يجوز للوصي ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة وقيد بقوله لابنه لانه لو اشترى الاب لنفسه والصبي شفيعها
 فليس له الشفعة لابنه اتفاقا لانه ان يكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبيا ممنوع ولنا ان ولاية الاب
 قامت مقام شخصين ولهذا جاز له ان يشتري من مال الصغير شيئا بمثل القيمة **ومنعناه من اخذ احد**

حب
 عن كذا

قد يشترط قيمته الف
 اذا كان فيه الدينار
 اقل لانه على شفعته

دارين بيعتا في مصر من بصفقة واحدة اذا كان شقيقهما واحدا وقال فخره ذلك وكذا الخلاق لو كانا
 ارضين او قريتين قبيد مصر من لانه لو بيعت داران في مصر واحد فقولنا كذا في الحقائق وذكر في المصنف
 والايضاح ان التقييد بالمصر من وقع اتفاقا وقبيد بصفقة واحدة لانها لو بيعتا بصفقتين كان لهما ان يأخذ
 لهما شتا اتفاقا وقبيدنا بقولنا اذا كان شقيقهما واحدا لانه ان كان شقيقا احدهما يأخذ التي هو شقيقها
 اتفاقا لان الصفقة وان اختلفت فقد استتمت على ما ثبت فيه الصفقة وعلى ما لا يثبت فاختصت الصفقة
 بالدار المجاورة كذا في المصنف لانه ان تفرق المكان كتفرق الصفقة ولا ضرر على المشتري في اخذ احدها
 فقط فيجوز ولنا ان في اخذ احدها دون الاخرى تفرق الصفقة على المشتري فلا يجوز ولو اشترى رجل
 دارا من اثنين **منعه** اي الشقيق من اخذ نصيب احدهما وقال الشافعي يجوز له ذلك ولو باع من اثنين جاز
 للشقيق ان يأخذ نصيب احدهما اتفاقا لوقوع العقد متفرقا في حق المشتري لانه قياس المسئلة الاولى على هذه
 المسئلة وانما ان الجار في الاولى واجد فراضا وجوارا للمشتري في نصيب احدهما يكون احدهما رضى في الاخرى فافترقا
فصل وبنا المشتري واتخاذ مسجدا قاطع الحق البايع في الفسخ يعني من اشترى دارا
 شرافا سدا وقبضا ونسب فيها او اتخذ مسجدا ينقطع عنها حق البايع في الفسخ عند ابي حنيفة وعلى المشتري
 قيمتها وللشقيق **الاخذ بالقيمة في الاول** اي في البناء عنده وقال لا ينقطع عنها حق البايع في المستلثين
 فليس له الاخذ اتفاقا اما عندها فلعدم انقطاع حق البايع عنها واما عنده فله حصة كونه مسجدا او مسجدا
 لا يملك ذكر في مبسوط شيخ الاسلام الخلاف فيما اذا جعله على هيئة المسجد ولم ياذن للناس بان يصلوا
 فيه حتى تكون رتبة الارض والبناء باقية على ملكه اما اذا اذن للناس بان يصلوا فيه ينقطع عنه حق البايع اتفاقا
 فعلم من هذا ان تعليل المصنف في شرحه بان المسجد لا يملك غير صحيح لانظر اذ ما هو مسجد حقيقة فليس
 هو محل الخلاف وان اراد ما هو في هيئة المسجد فانه يبيع ان يملك ولعله اراد بان المشتري يبيته ان يجعله
 مسجدا توجه ان يكون حقا لله تعالى ومثله لا يملك عادة فلو اخذ الشقيق يلزم ان يكون مملوكا اعلم ان
 قيد البناء اتفاقا لان الخلاف كذا لو اخرجهما عن ملكة بالهبة او بملكهما معا او بالبيع والشقيق ان ينقص ثمنه ويأخذها
 بالقيمة عنده فان اخذها بالبيع الثاني اخذها بالثمن الاول لان البيع الثاني صحيح لهما ان هذا التصرف لا يفسد
 حق البايع كما لا يفسد حق المالك اذا وجد في المصوب وكذا اتخاذ مسجدا لا يفسد حصة لانه تعالى لا يفسد
 لكون الفسخ واجبا عليه فاذ لم ينقطع حق البايع لا تجب الصفقة لان حقه اقوى من حق الشقيق ولما ابيته بالناظر
 دون حق البايع ولما ان البناء حق المشتري وحق الفسخ في الغاسد حق الشرع وحق العبد مقدم عليه وباتخاذ
 مسجدا لم يقبض المشتري وزال ملكه فيها الى الله تعالى فانقطع حق البايع كما لو كان المشتري عيدا فقبضه فلعنه
واذا اشترى المشتري بالشر الصحيح او غير ثمن قصي اي بالشفقة للشقيق اخذ الشقيق بالثمن وقيمتها
 اي اخذ الشقيق المبيع بالثمن والبناء والغرس بغير ثمنها مقلوعا او كلفه اي الشقيق المشتري قاطع بها اي قاطع بناه
 وعرضه **فكثير** اي ابو يوسف الشقيق بين الاخذ بذلك اي اخذ الشقيق المشتري او البناء والغرس بغير ثمنها قاطع
او الترك اي ترك الاخذ ولا يكلفه الفسخ كما لو بني الموهوب له في الارض الموهوبه ليس للواهب ان يقطع بناه
 ويرجع في الارض لانه بناه في ملكه ولما ان هذا التصرف وقع في حق الغير من غير تسليط من جهة فله ان
 ينقصه كما راهن اذ ابيع في الموهون بخلاف ما استشهد به لان التصرف فيه حصل بتسليط من جهة فله الحق
ولو بنى الشقيق او غرس في الدار المشفوعة ثم استخضع جمع الشقيق بالثمن على من يضمن البايع لو المشتري
 اتفاقا لانه بين انه اخذ بغير حق لا يقيمتها اي لا يرجع بقيمة الدار والغرس على من اخذ منه اذ اذ يحق

ما حصره حجب

لان جوارا لو اريد لا يجرى
 واما في المسئلة الثانية
 انما في قوله ان يرضى

في قوله ان يرضى
 في قوله ان يرضى

اذا اشترى الشقيق في الدار المشفوعة او غرس في قاطع المشتري الشقيق لا يرجع بقيمة ما وبقيت به اي ابو يوسف
 يرجع القيمة بينهما اي البناء والغرس لان الشقيق مع من اخذ منه صار كالمشتري المخرور من جهة البايع
 ولها الفرق بان المشتري كان مخرورا من جهة البايع ومسلطا على التصرف في المبيع والشقيق غير مخرور
 لانه متملك على صاحب اليد جبرا من غير اختيار فلا يرجع على احد ويختار اي الشقيق بين الاخذ في الدار المشفوعة
جميع الثمن والترك اذا اصاب المبيع افضاوية كما اذا كان دارا فاقدم بناه والبناء تابع
 للعرصة حتى يدخل في بيعها من غير ذكر الثمن لا يقابل الا ثباع مالم تكن مقصوده وفي التبيين هذا اذا اهدى
 البناء الكلية ولم يبق له نقص لانه لو بقي منه شيء واخذ المشتري لانفسه من الارض حيث لم يكن تبعا
 للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن لانه مال قائم بغير محتسب عند المشتري فيكون له حصة من الثمن
 فينقسم على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ **وان قضى** اي الدار المشتري بخير الشقيق
بين اخذ العرصة بالحصة اي حصتها من الثمن والترك لان التابع صار مقصودا بالانطلاق فبالباقى من
 الثمن ولا يأخذ الشقيق النقص بكسر النون وهو المنقوض لانه صار مقصولا ولم يبق التبعية ولا شفقة
 في المنقول ويأخذ الشقيق ثمن النخل مع الارض اذا ذكر الثمن في المبيع اما قيد نابه كان الثمن يدخل
 في بيع النخل من غير ذكر وهذا استحسان وكان القياس ان لا يأخذ الشقيق لانه ليس بتابع فصار كالمناقع
 الموضوع في الارض وحده الاستحسان انه بالانفصال خلقة صار تبعا للنخل من وجه الا ان يقال لما كان
 للقطع لا البقا صار كالزرع لم يدخل في البيع الا بالذكر **وان حدث عند المشتري** الثمن ولم يكن على النخل
 حين البيع ان هذه للوصلي يعني اخذ الشقيق الثمن في هذه العورة ايضا لانه مبيع تبعا للنخل **فلو جدها**
 اي قطع المشتري الثمن سقط حصتها اي حصة الثمن من الثمن في غير الحادثة اي في الثمن التي كانت عند
 البايع ولم تكن حادثة عند المشتري لان شيئا من الثمن قالها لكونها مبيعة قيد به لان الثمن لو كانت حادثة عند
 المشتري وجدها لا يسقط حصتها من الثمن لانها لم تكن موجودة عند العقد فيأخذ الارض والنخل جميع الثمن
ولو اهدى علفا في بيع السفلى اي يوجهها اي ابو يوسف الشفقة للعالي اي لصاحب العلو بل تكون الشفقة لمن
 يجاور السفلى وخالفه اي قال محمد الشفقة لصاحب العلو ولو بيعت الى جانبها دار الجار والمجرور حال
 اي بيعت دار منفصلة الى جانب عرصة السفلى فطلبها اي صاحب العلو والسفلى الشفقة **والهدى العلو**
والسفل قبل الاخذ يعني اي ابو يوسف الشفقة للسافل اي لصاحب السفلى لانه يعني قال محمد الشفقة لهما
 اي يوسف في المستلثين ان حق الشفقة زالا بعد ادم العلو ولمحمد ان صاحب العلو اعاد معلوم اذ اني صاحب
 السفلى وله ان يرفع الامر الى القاضي ليأمر بينا السفلى فيبني عليه علوه واذا كان حقه قائما استحق الشفقة
 في السفلى في الدار المجاورة لهما وفي المحيط لو بنا السفلى صاحب العلو لا يكون متبرعا فعلى صاحب السفلى ان يعلمه
 بيمينه لانه كان مضطرا في البناء اجاره فصار مادونا شرعا ولو بني احد الشريكين جدارا مقبدا لم يرجع على شريكه
 بشيء نعمه مضطرا في البناء فان لم يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى تقسم الساحة **فصل** في الاختلاف
 وما يؤخذ به المشفوع **ولو قال المشتري اشترى الارض والبناء في صفقة** يعني اشترى البناء او الثمن اشترى
 الارض دون البناء وقال الشقيق بل اشترىتهما معا في صفقة واحدة والدار بيننا اي لم يكن له بينه كان
القول لا شفع اتفاقا لان حق الشفقة قائم به والمشتري يدعي ابطاله بلا دعا الصفتين والشقيق يتكلم فيكون
 القول له مع عبته على العلم لانه حلف على فعل الغير فان برهننا اي قام كل منهما بالبينة على ما ادعاه ولا مرجح
 بيننا ابو يوسف بينة المشتري لانها ثابت امر ازيد على الشرا وهو تفرق الصفقة وكانت اولى في الشقة

أي قال محمد بن يعقوب بن عيسى إن البينة للثبات وبينة الشفيع مثبته للاستحقاق وكانت أولى ولو اختلفنا
أي المشتري والشفيع في الثمن كان القول للمشتري مع المميز لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند
نقد الأقل والمشتري ينكره فإن مرهما بقدمه أي أبو يوسف برهان المشتري لأنه أكثر ثباتا وقد ما بينة
الشفيع لأنه مدعى كما ذكرنا فكانت بينة أولى من بينة المدعى عليه وفي المحيط لو تصادق المتبايعان بعد
طلب الشفيع أن البيع كان تلبية لا يصدق أن على الشفيع إلا إذا كان الحال يدل عليه بأن كان المنزل
كثير القيمة وبيع بثمن قليل فلا شفيعه ولو ادعى المشتري ثمنًا والبائع أقل منه ولم يقبض البائع
الثمن أخذ الشفيع يقول للبائع وجعل أي قول البائع خطأ عن المشتري من الثمن فان قبض البائع الثمن
فيقول المشتري ياخذ الشفيع لأن البائع صار كالاجنبى فلا يلتفت إلى قوله فبقى الخلاف بين المشتري
والشفيع وقد سبق بيانه وأما البائع عن المشتري بعض الثمن نسقطه عن الشفيع وقال التافعي
لا يسقط بل على الشفيع الثمن المسمى وهذا الخلاف فرع الخلاف في أن الخط لا يلحق عنه بأصل العقد
بل هو هيئة أخرى للمشتري وعندنا يلحق مرتبة المسكة في كتاب البيع أو انكل أي لو حط البائع كل الثمن لصفقه
ولا يلحق ذلك بأصل العقد اتفاقا لأنه لو التحق صاريها بلا ثمن وأنه باطل أو زاد فيه أي في الثمن
المشترى لم يلزم الشفيع فيلحقه بالثمن الأول لأن في اعتبار الزيادة إضرارا للشفيع وإن كان الصغر عرضا
أو عقارا أخذ بالقيمة أي بقيمة الثمن وفي الجامع لو وجد البائع الثمن العرض عيبا فرضي به يأخذ
الشفيع بقيمته سليما أو مكسلا أو موزنا فماثل أي فيأخذه بمثله كما جاز في الألفاء وموجلا أي أن كان
الثمن موجلا فإن شأ الشفيع سيرا إلى اقتضا الاجل ثم يأخذها وهذا الانتظار ليس في طلب الشفعة لأنه
على الفور بل في أخذها والإيا أي أن لم يشأ الصبر أخذ بثمن حال لكن البائع يرجع على المشتري بالثمن
الموجل لأن شرط التأجيل بينهما لم يبطل وفي المحيط أن استحق الثمن بعد أخذ الشفيع ينتظر أن كان
أخذها بالقضاء يرد المشفوعة على البائع لأنه تبين أنه لم يكن له حق الشفعة لكون الشرا فاسدا فلا ينفذ
قضاؤه بالملك لو قوعه خطأ وأن كان أخذها بغير قضا لا يرد لها بل يرد قيمتها للبائع لأنه وجد الثمن
بالتملك فجعل بيعا مستأنفا ومنعه منه مع التأجيل أي لا يأخذ الشفيع بثمن موجب عندنا وقال
مالك يأخذه كما في الزئوق ولنا أن الاجل ليس بوصف للثمن ولهذا لا ثبت بلا شرط أو مثلا أو
حتى برا أي إذا كان الثمن حراما أو خنزيرا أو غلاما أي البائع والمشتري فيما قبل فالتلف فيها أي يأخذ الشفيع
بالتلف الخمر لا تقام ذوات الأمثال بالقيمة فيه أي في الخنزير أو الشفيع مسلم وهو معطوف على مقدمه بعد قوله
وهذا ضمان وهو الشفيع ذي قيمة فيهما أي إذا كان الشفيع مسلما يأخذ بالقيمة في الخمر والخنزير لأن
تسمية الخمر بالسلم متنع فالصحة في حقه بخلاف التمسك

كتاب الشركة

وهي اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز فيه ثم يطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد اختلاف
النصيبين لأن للعقد سبب الاختلاط ثبت جوارها بما روى عمر بن قيس بن أبي السائب أنه كان شركا لبني
صلى الله عليه وسلم في تجارة البر والادوم وكان عليه السلام يقول في حقه شركي وخير شركي لأمارتي ولا
يمانع وتكون على نوع غير أملاك وعقود فاذا ورعا عينا أو اشترياها أو اتفقا أي قبلا هبة
رجوعا واستوليا عليها أي كالكاتب الاستيلاء واختلط مالها او خلطاها بحيث يحسن التمييز كخلط
البر بالشحيرة فهم منه أن ما يتعدر التمييز أو أن يكون شركة فيه كانت شركة ملك وشركه زكاة
فهذه الشركة بيع حصته من شركة وغيره أي ومن غيره ومن متعلق بالبيع بخبر أدنه إلا في الخلط

والاختلاف هذا الاستثناء من قوله وغيره يعني لا يجوز بيع نصيبه من غير شريكه في هاتين المورتين
الا باذن شريكه لان في الخلط والملك المختلط الى الخلط لوجود التعدد منه وفي الاختلاف شبهة زواله
الى شريكه فصار سببا لزوال الثبات من وجه دون وجه فصار نصيب كل واحد الى الشريك في حق البيع
من الاجنبي غير زائل في حق البيع من الشريك عملا بالشبهين وهذا اولى من علسه لان التصرف مع الشريك
اسرع نقادا من التصرف مع الاجنبي بدليل جواز تملك معتق البعض من الشريك ومن الاجنبي كذا في
الذاتية فلم يجز بيع نصيبه من الاجنبي الا برضى شريكه واما في ما عداها فكل كل واحد قائم في نصيبه من
كل وجه فجاز له التصرف فيه مطلقا ولا يتصرف في نصيب صاحبه الا باذنه لانه كالاجنبي فيه لشريكه
واذا عذر لها اي لشريكه **بالاجاب** بان يقول شاركك في كذا والقول فيما يقبل الوكيل له قيده ليكون له
واحد منها في الشراء والحل أصليا في نفسه ووكلا عن صاحبه في النصف فيكون المشتري مشتركا بينهما
واحترازه عن الاحتطاب والاحتشاش فان الشركة فيه غير جائزة لعدم جواز التوكيل فيه اذا التوكيل الثابت
ولاية التصرف فيما كان ثابتا للوكيل والاحتطاب ثابت للوكيل قبل التوكيل فكان فعل الوكيل واقعا
لنفسه كمن وكل بالانقلاب والاستفراض مطلقا وقع الفعل للوكيل دون الموكل كذا في المحيط فان قلت
يشكل هذا بالتوكيل بشرط غير معين فانه يجوز مع ان التوكيل كان يملك الشراء لنفسه قبل التوكيل
وبعد قلت بالتوكيل يلزم الثمن في ذمة الموكل ولا يلزم قبله ولم يكن الوكيل قادرا هناك على الزام
الثمن في ذمة الموكل قبل التوكيل فضع ما قلنا ان التوكيل انما يصح فيما لا يملكه الوكيل قبل التوكيل فظهر
الفرق وعلل سمسر لانه عدم جواز التوكيل في الاحتطاب بانما كسب في الحل المباح وهو موجب للملك
فيكون كل واحد منهما شرط لنفسه بعض كسب صاحبه فيكون كالمفوض مع صاحبه من غير واسطة فلا تكون
مصححة من اذنه هذا شروع في تعداد انواع الشركة وانتصاها على التمييز ان يكون عند الشركة تارة من جهة
ان يفوض كل منهما التصرف الى صاحبه او عينا بفتح العين اي تارة تكون شركة فيما ظهر لهما من مال الشركة
واستتفاقة من قولك غير كذا اذا اظهر وفي الاصح ظهور المال ليس بشرط وقت العقد حتى لو دفع الى رجل
الذوا وقاله اخراج مثلها فبيع واشترى بها ففعل عند الشراء جاز الشركة او في المصانع اي شركة في الاعمال
كالجبايين اذا اشتركوا على ان يتقلا الاعمال ويعملوا على ان يحصل من العمل فعمليهما او بالوجه اي شركة
وهو جواب اذا علم بصحتها اي الشركة في العقود المذكورة صحيحة عندنا ولا نعين العنان يعني قال
الشافعي انما يصح من الشركة شركة العنان اما المفوضة فغير جائزة لانها تقتضي المساواة بينهما في التصرف
وهي غير مملنة اذ لا بد لكل منهما حصول مال غائب وغيره وكذا تضمن الكفالة المحجول فانها فاسدة واما الاخريات
فلا شركة وصفت لتغيير المال وذا لا يتصور بلا مال ولنا قوله عليه السلام فافوا فانها اعظم بركة
والقياس بتركه وان الشركة غير مختصة بتميز مال بل قد تكون لتعميله ولا تصح المفوضة الا بين المسلمين
الاخير العاقلين المسلمين او الذين ليس انما شرط التساوي في هذه الاوصاف لان المفوضة تقتضي المساواة
في التصرف والتساوي بين الحر والعبد والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والذمي والمسلم في التصرف
يفهم من هذا الميراث انما لا تصح ايضا بين المجدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتب لعدم صحة الكفالة
من هؤلاء هي من واجبات التجار وتخصها اي ابو يوسف المفوضة مع اختلاف الذين فتصحيح بين مسلم وكافر
لتساويهما في اهلية الكفالة والوكالة وزيادة احدهما في التصرف لا يمنعها كما ان المفوضة جائزة بين المجنب
والشافعي مع انه يتصرف في متروك التسمية عمدا دون الخفي مع انه لا يملك الذي لا يفتدى الى الحقود

تلاوت و لم یکن
أنا ناصر

فمن جئت وهو في السجن فبادرني بالان
فمن جئت وهو في السجن فبادرني بالان

والجملات

لا بد من العلم بالحق في كل شيء

الجابيزه فربما يصير سببا لوقوع المسلم في الحرام وقال لا يجوز لانعدام التساوي بينهما في التصرف فان الذي لو
اشترى براس المال خراجه ولو اشترىها مسلم لم يصح والشريك الشافعي يمكن الترامد بالدليل الشرعي في متروك
القسمية لان ذلك مجتهد فيه ولا كذلك الذي ادليس لفاو لاية الارام عليه ولا بد من لفظة **المفاوضة**
لان هذه اللفظة معن عن تعداد شرائطها **او بيان جميع مقتضاها** يعني لو لم يذكر لفظ المفاوضة وبقينا
جميع مقتضاها صح اعتبار المعنى **وتعقد المفاوضة على الكفالة والوكالة** لانها تقتضي المساواة
فيما هو من مواعيد التجاره فان قيل كيف جاز تا مع جهالة المكفول والمداة اقلت لم يكونا جازين
مع الجهالة مقصودا وانما جازتا هنا ضمن العقد فلم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا حتى يدخل في
الشركة كمالا يشترط احدهما في المقر في الطعام اهله وهو متنا والادام وكسوفهم وكسوة نفسه
ايضا فانها تكون خاصة له وكان القياس ان تدخل في الشركة لانها من عقود التجاره الا انهم استحسنوا
استثنائها لان كلا منها هو العالم بحاجته الراتبه من الطعام والكسوة ولا يقصد ان يكون ذلك على
شركه عادة والاستثنا المعلوم بدلالة الحال كاستثنا المشروط بالثقال وبالطال البايح بالثمن
اهما شتا من المفاوضين اما من المشتري فبالاصاله ومن صاحبه فبالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
ليؤدي من مال الشركه بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصه **ويضم كل منهما ما لزم الاخر بدلا عما**
تقع فيه الشركه بالتجارة كالبيع والشرا والاحابة والاستجار تحقيقا للمساواة فيما يجب لهما وعليهما احترار
به عما يكون بدلا عما تقع فيه الشركه كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العبد فانه لا يضمن مال المهر الا بالثابت
من التجاره **ولو كان احد المفاوضين جنسيا مانا ذنه** اي اذن المكفول عنه **فهي لا رقة لشركه عند ابي حنيفة**
وقالا لا يلزمه قيد بالكنانة بالمال لان كفالته بالنفس لا تلزم شركه اتفاقا وقيد بقوله باذنه لانها لو لم تكن باذنه
لا تلزم صاحبه اتفاقا لهما ان الكفاله تبرع وتبرع احد المفاوضين لا يلزم الاخر وكذا ان الكفاله تبرع
ابتدا لكما تجارة بقاء لكونها بامر المكفول عنه **او غصب احد المفاوضين شيئا وهلك في يده محضه ابو**
يوسف الغاصب **بضمانه** ولا يلزم شركه لانه ليس من ضمان التجاره وقال لا يلزم شركه لان المضرب يكون
مملوكا عند الضمان مستندا الى وقت القبض فيلحق الى ضمان التجاره **وافراده** اي اقرار احد المفاوضين
اللاب لمن في معناه من لا تقبل شهادته له لو اذ او زوجيه **بدل عن غير شركه عند ابي حنيفة**
وقالا لا يلزم بالمفاوضة لان احد شركي العنان لو اقر به لا يلزم اتفاقا وقيد بقوله للاب لان اقراره لمن تقبل
شهادته له لازم اتفاقا وقيد بقوله لشركه لانه في حق نفسه لازم اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل لا
يملك العقد مع هولا عنه وملك عندها **وهو اي احد المفاوضين لشركه جارية لنفسه من المال** اي مال الشركه
باذنه اي اذن صاحبه **غير ضامن للاخر لنفسه** بل هو له بغير شئ عند ابي حنيفة وقال يرجع عليه بصف الثمن
قيد بالاذن لانه لو كان بدونه فهي على الشركه اتفاقا لهما انه فقد الثمن من مال الشركه فيضمن لشركه نفسه كما
لو اشترى لنفسه طعاما وكسوة ونقد ثمنها من مال الشركه وله ان الاذن بالشرا للوطى صار اذا اذن الشريك من مال الشركه
وبه صاروا هيا نصيبه منه لان الوطى لا عمل الا بالملك ولم يذكر العوض فكان تملكها بغير عوض فكانه قال جاريه بيننا
وقد وهبت لك نصيبى منها فلا يرجع بشئ بخلاف الطعام والكسوة لانها من المباح اللزوم فهي مستثناة
وفي النوازل لو قال احد المفاوضين شئ هذه الجارية لنفسى فسكت شركه لا يكون اذنا ولو قال الوكيل شئ اشترى
بجنيته اشترى هذا النفسى فسكت الموكل يكون اذنا والفرق ان احد المفاوضين لا يملك بغير موجب للمفاوضة
الا بصرى صاحبه وفي المسكوت احتمال فلا يثبت والوكيل بالشرا يملك لنفسه بعلم الموكل بغير الموكل ام لا وقد وجد

العلم **ولو ادعى مفاوضة على اخر وان المال الذي في يده مال الشركه فانكر الاخر فبرهن المدعى واثبت**
الشركه ثم ادعى ذوال اليد ملكية عين من ذلك المال بانها ملكه بارت او هبة وليست بداخله في الشركه
فان ادانها ببيته بردها اي ابو يوسف البيته لان ذوال اليد بالبيته الاولى صار مقضيا عليه بان ما في يده مال
الشركه ولو قبلت بيته ذى اليد على دعواه لزم ان يصير مقضيا له في تلك الحادثة وهو غير جائز الا بتلقى المالك
من جهة خصمه **وقيل** اي محمد بيته ذى اليد لانه انما صار مقضيا عليه بالمفاوضة الماضية الا بان ما في يده
من المال يقفان بينهما وانما يأخذ نفسه باستصحاب حال المفاوضة لا بالتصا فلا يلزم صبره والمضى عليه مقضيا له
في شئ واحد هذا اذا لم يذكر تلك العين في دعوى المفاوضة وان ذكرها لا تقبل بيته ذى اليد اتفاقا من المصنف **والمصنف**
وحل عقارا واثبت دعواه بيته **فبرهن ذى اليد على تحديده ما فيه** اي في ذلك العقار **اطرد الخلاف** اي
قال ابو يوسف لا تقبل بيته لان العقار اسم للعروة والبناء جميعا عرفا ولو قبل بيته لصار ذوال اليد مقضيا عليه
ومقضيا له وقال محمد تقبل لان العقار اسم للعروة فقط ولم يصرد ذوال اليد مقضيا عليه في البناء اذا لم يذكر
الدعى البناء في دعواه وان ذكره لا تقبل بيته ذى اليد اتفاقا وهذه المسئلة ليست من الشركه لكن ذكرها استطرادا
ولو اشترى رجل من اجدها اي اوجد المفاوضين شيئا **ثم وجد به عيبا فانكر بايعه** وجود ذلك العيب فيه فاراد
رده على غير البايح يعني ابو يوسف بتخليفه **على الثبات وحده** اي لا يستحلف شركه على العلم لان الثبات لا
يحرى في الحلف وكل واحد منهما كالوكيل والنايب عن الاخر في الخصومة والوكيل والنايب لا يستحلفا وحده
الى حلفه الثبات **ممن الاخر على العلم** لانه كفيل والكفيل يحلف على العلم اذا انكر سبب المطالبة لكنه يحلف على العلم
لانه استحلف على فعل الخير فتدنا بقولنا فاراد رده على غير البايح اذ لو رده على البايح يستحلف على الثبات
اتفاقا من المصنف **اذا املك احد المفاوضين ما تقع فيه الشركه** كالدرهم والدينار ورثها او هبت له وقبضها
صارت عتانا لغوات شرط المفاوضة وهو المساواة فيما يصلح راس المال ابتداء وتقاء ولو ملك ما لا تقع فيه
الشركه كالعروض والعقار والديون لا تبطل المفاوضة **ولو فاقضاه** اي شارك مسلما بشركه مفاوضة **مرئ**
نوعت شركته اتفاقا لانعدام شرط التساوي فان سلم نقدت **فان قيل فهو باطله اصله عند ابي حنيفة** وقال الاعنان
اي ذلك الشركه صارت عتانا شجرة الخلاف تظهر فيما قبل الموت لان المفاوضة تبطل بعد اتفاقا قيد بالمفاوضة
لان العنان من المرتد جازا اتفاقا هذا هو المذكور في الثاني وشرح المنظومة لكن ذكر في المحيط ان عنان المرتد على هذا
الخلاف لان تصرف المرتد موقوف عند ابي حنيفة فيبطل عتانه اذا اقبل وعندها نافذ فلا يبطل عتانه فعلى هذا
لا يكون قوله لو فاقضاه احترازا عن العنان وقيد بالمرتد لان المرتد لو فاقضاه يعبر عتانا اتفاقا لانها لا تبطل
ونعم اتفاقا نافذ وفي المحيط ينبغي ان يجوز مفاوضة المسلم مع المرتد ويكره كفا ومضة المسلم مع الذي عند ابو يوسف
فهما ان تصرفات المرتد نافذة مما امكن وجعلها عتانا مكنها وله ان المرتد اذا اقبل بطل تصرفه من حين الارتداد
لان هو السبب لهلاكه **ولا تقع المفاوضة والعنان الا بالنقد بين ونبرهما ان جرى** به بالتبرع وهو ما يكون غرض
التعامل قيد به لانه ذكر في الميسول ان التبرع يصلح ان يكون راس مال الشركه لانها مخلوقة للثمنه وذكر في
الحامع الصغير انه بمنزلة العروض وقال صاحب الهداية هذا هو الاصح لانها وان خلقت للتجارة لكن الثمنية
تختص بالضرب المخصوص ولهذا قبل الضرب يعرف الى شئ اخر من صياغة الحامع وغيره وبعده لا يصرف
ظاهرا فيعتبر فيه العرف ان جرى التعامل باستعمال التبرع ثانيا يكون كالمضروب وان لم يجز يكون كالعروض
وانما يصح العروض ان تكون راس مال الشركه لان اول تصرف في العروض بعد الشركه يكون بيعا ان يبيع احد
ماله على ان يكون الاخر شركا في الثمن وفي النقد ان اول تصرف يقع بعدها يكون شرا وجاز ان يشترى انسان ماله

شيئا يكون بينه وبين غيره واجازة في الشركة والمضاربة بالناوس المتأففة لا تخرج كالاتان حتى لا يتعين
 بالتعيين عنده وقال لا يجوز لان القيمة ليست بلازمة لها وانما ثبتت رواجا بالاصطلاح اذا تبدل ساعة يصير سلعة
 فلا يصح ان يكون راس المال يوافق ما يوافق في رواية وتختلف في المضاربة في اخرى يعقروا عنه ان
 المضاربة بالناوس المتأففة غير جائزة ولو كسدت محتاج الى اخذ راس المال بالقيمة وهي مجهولة والشركة لها جارية
 لا ينفك لو كسدت في الشركة باخذ راس المال بعدد واجازة اي الشركة مع اختلاف التدوين ومن دون
 خلط اي لا خلط المال اذا كانا من جنس واحد وقال لا يجوز لان محل الشركة هو المال ولا شركاء في العمل
 فيه بالخلط ولهذا لو هلك مال واحد قبل الخلط هلك من نفسه ومع اختلاف الجنس لا يتصور الخلط للشركاء المتساوين
 بينهما فلا يجوز معه الشركة ولما ان معنى عقد الشركة ان يكون كل منهما وكيل عن صاحبه في الشرا بالمال الذي
 عينه للشركة وهذا يحصل بدول الخلط ويجوز الشركة بالكيل والموزون والمعدود المتقارب قبل
 الخلط اتفاقا لانه يتعين كغيره من العوض ويجوز بعده اي ابو يوسف الشركة بعد الخلط وهو جنس
 واحد شركة ملك لانها تتعين بالتعيين بعد الخلط كما تتعين قبله وما يتعين لا يصلح ان يكون راس مال الشركة
 لا عقد اي بال محمد رحمه الله تجوز الشركة فيها شركة عقد قيدنا بقولنا وهو جنس واحد لانها اذا خلطت جنسين
 ثم عقدا الشركة لا تتعد شركة العقد اتفاقا لانه من وجه ولهذا جاز البيع بها في الذمة وممع من وجه
 لانها تتعين بالتعيين فعملنا بالتعيين فعملنا هاكا لعروض قبل الخلط لان معنى الوكالة لا يتحقق قبله اذ لا يصلح
 ان يقال اشترى منك شيئا على ان يكون الربح بيننا وكان العقد بعد فمجرد الشركة بها ونعم الخلاص ظهر فيما اذا
 تساوى في الماين واشترط التفاضل في الربح فعند اي يوسف لا يجوز لان الربح يكون بقدر المال وعند محمد يجوز
 ويجوز الشركة بالعروض اي يكون مالهما عرضا وهو جمع عرض يسكون لرا ويجوز تجزئتها فليلا وفي الصحاح العروض
 الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا **البيع النصف** اي نصف عرض نفسه بالنصف
 اي نصف عرض صاحبه عند تساوي القيمة حتى يصير مال كل منهما مشتركا بينهما شركة ملك ولو كان بينهما
 تفاوت في القيمة بان يكون قيمة احدهما مائة مثلاً وقيمة الاخر اربع مائة يبيع صاحب الأقل اربعة اخماس عرضه
 بخمس عرض الاخر فيصير المتاع كله بينهما اخصاسا ويكون الربح بينهما على قدر راس المالهما ثم اختلف في تعيين
 هذه الشركة قال صاحب الهداية هذه شركة ملك لان العروض لا تصلح مال الشركة وذكر في شرح الاقضية
 انها شركة عنان كما اذا اشتركا بالدرهم وانما يتابعها على هذا الوجه ليكون نصف عرض كل منهما مضروفا على صاحب
 فيكون الربح من مالهما ربع مال مضمون ولولم يتابعها على هذا الوجه لكان عرض كل منهما غير مضمون عند صاحبه
 فيكون ربع مال صاحبه ربع مالم يضمن ولا يجوز **ويعقد العنان على الوكالة** لان المقصود من الشركة وهو التفرق
 في مال الغير لا يكون الا بها عند عدم الابدان **الكفالة** لانها انما تثبت في المفاوضة خروفا المساواة والقياسات
 لا يقتضيها ولو شرط **افضل الربح مع تساوي المال او بالعكس** بان شرط التساوي في الربح مع التفاضل
 في المال اجزائة وقال لا يجوز لان الربح قد يقع للمال فيكون بقدر الشركة في الاصل ولما قوله عليه
 السلام الربح على ما شرط والوضعية على قدر الماين وفي الثانية شرط التفاضل في الربح مع تساوي
 الماين لما يصح اذا شرط العمل عليهما او على من شرطه فضل ربح وان شرط العمل عليهما بان لا يجوز
 فالربح لهما على قدر مالهما لان الربح لا يستحق الا بمال او بضمان عمل وليس لصاحب فضل ربح فضل مال ولا ضمان
 عملا والتفاضل في الموضعية اي لو شرط ان يكون الخسران بينهما اثنائاً مثلاً والمال سوا اي والمال انما لهما
 متساويا وان شرط الشرط لان كل منهما أمين على الآخر وشرط زيادة الوضعية على احدهما يكون تضمينا للأمين

ولا جواز الربح

وهذا لا يجوز وانما هو بهذا الشرط في بطلان الشركة لانه شرط يتعلق بغير المقعود عليه لا العقد **ويصح**
 عقد العنان **بالبيع** اي بعض المال من احدى هاد **ون البعض** من الاخر لان تساوي المال ليس بشرط فيه
ونما يفتح اللام المشتري منها بالتمن اي من باع من احدى هاد يفتح منه لمن شركة لان العنان
 تضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل اصيل في حقوق العقد ويرجع المشتري على شرطه **محضته** من الثمن
 اذا اداءه من مال نفسه قيد به لانه لو اداءه من مال الشركة لم يرجع له قيد بقوله شركة لان الرجل الذي
 ولي المضاربة يجوز ان يجهله في النصيبين عند الحقيقة ومحمد رحمه الله من الحقائق **ولو باع احدها**
فاجل شركته الثمن من المشتري الى موه معلومة فهو باطل اي تاجيله عند اي حقيقة مطلقا **واجازة**
في نصيبه ضمير احدها راجع الى شركتي العنان لان احدها مفاوضين من كل التاجيل اتفاقا عليه لانه
 تصرف في نصيب نفسه وغيره فينفذ في نصيبه دون نصيب غيره ولما ان تاجيله لو جاز في نصيبه لزم قسمته
 الدين قبل القبض بان يتميز نصيبا احدهما عن الاخر في تعجيل المطالبة وهذا لا يجوز **ويصح في الكل** اي التاجيل في
 كل الثمن اذا قال لشركته **اعمل براك** لان التاجيل في نصيبه يكون بالاصالة وفي الاخر بالنيابة **ولو هلك**
للالان اذ احدها قبل الشراء بطلت الشركة لانها عقدت لاستئثار المال فلا يتصور بعد هلاكه وان
 اشترى احدها الشركتين ماله فهلك الاخر اي مال الاخر كان **المشترا مشتركا** بينهما على ما شرط لان عقد
 الشركة كان قايما وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الاخر ويرجع **محضته** من الثمن على شركته لانه
 اشترى نصفه بالوكالة ونقد الثمن من مال نفسه قيد بقوله ان اشترى ماله فهلك لانه لا يملك مال احدهما
 ثم اشترى الاخر كان ما اشتراه لمن استراه خاصة لان الشركة بطلت وبطل ما في ضمنها من الوكالة الا ان يهرق بالوكالة
 في الشركة بان ما اشتراه من جهة الوكالة يكون مشتركا بينهما فيمنع كان ما اشتراه مشتركا بينهما لان بطلان الشركة لا
 يوجب بطلان الوكالة المصوح بها ويرجع على شركته **محضته** ولا يجوز شرط **تسمية دراهم من الربح** لاحدها
 لان ذلك الشرط مغير موجب للشركة اذ قد لا يربح الا ذلك القدر **ويضع** اي يعطى من مال الشركة رجلا
 ويشترط ان يكون كل الربح لرب المال **كل من شره في النوعين** وهما العنان والمفاوضة **ويؤدع** ويضارب
 اي يد مع المال مضاربة واما الواحد مضاربة فان كان مضاربة فان كان لا يتصرف فيما ليس من جنس تجارتهما فهو له
 خاصة وان كان يتصرف فيما كان من جنس تجارتهما او مطلقا حال غيبة شركته يكون الربح مشتركا بينهما كذا في الحجة ويؤكد
 ويقتضيه ويتأخر لان كلاهما من انواع التجارة ولكن احد شركتي العنان ليس له ان لا يربح ويرفع وكان لا احد المفاوضين
 ذلك لانه كان يملك الايضا والاستيفاء من نصيب شركته حقيقة ويملك حقا ولا كذلك شركتي العنان وفي الحقيقة لو اشترى احد
 شركتي العنان ما هو من جنس تجارتهما في النصف بمنزلة الوكيل بشري العين والوكيل بشري عينه لا يملك ان يشتري
 لنفسه اذ لم يشتر بالعرض او بخلاف جنس الثمن الذي سمى المثل فكذا هذا ولو اشترى شيئا ليس من جنس تجارتهما
 فهو له خاصة ولو قال احدهما فيما باعه الاخر جازت الاقالة لانها معنى البيع في تحصيل الربح لانه يتحقق بالبيع
 وبالاقالة اخرى ويكون مينا اي الوكيل لانه قبض المال باذن مالكه **واذا اشترك الصانعان** المتحاران في العمل
 على مقبلا **للاعمال** ويتنسبا **للكسب** جاز وهذه الشركة في الصناعات الخاف في جوارها مع الشافعي
واجزائهما مع اختلاف الصنعة وقال لا يجوز لعجز كل منهما عن الصنعة التي يتقبلها شركته ولما
 ان محضته الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقيل العمل صحيح والعمل ليس بلام على الموكل فله ان يقيم بامر
فيجوز التفاضل في الربح مع استواء العمل لان هذا الربح بدل العمل وهو متفاوت في القيمة فيصح التفاوت
 في بدله ويلزمهما اي الشريكين في الصناعات ما يتقبله احدهما يتقبله لنفسه بالاصالة ولشركته بالوكالة

لا يتقيد به لأن البلدة كبقعة واحدة فتفاوتت أوقافها قليل إلا إذا صرح بالنهي أن قال عمل في هذا السوق ولا تعمل
في غيره والمراد من تخصيص البلدة أن تقع التجارة فيها حتى لو عامل مع غير أهلها فيها جاز كذا في التبيين أو عدة أي
لو خصها بوقت معين بطلت المضاربة لمضيتها لأن التقيد بالزمان مفيد كقيدته بالمكان ولا يزوج المضارب عبدا
والأمر من مال المضاربة لأن ذلك ليس من التجارة ولا يشترى مال المضاربة **من يحق على المالك** أي على رب المال بقرابة
أو عين كالمخلوف بعقده لأن الغرض من هذا العقد الاسترباح بتكرار التجارة وهذا الشرايط فيه **فإن فعل أي اشترى**
من يحق عليه ضمن لأنه صار مشتركا بنفسه وناقدا شئ من مال المضاربة **ولا من يحق عليه أي لا يشترى من يحق**
على المضارب أن كان دمج في مال المضاربة لأن نصيبه يحق عليه ويفسد نصيب رب المال فيبقى ما هو المقصود
وفي التبيين المراد من كون الدمج في المال أن تكون قيمة العبد المشترا أكثر من رأس المال سواء كان في جملة مال
المضاربة دمج أو لا لأنه إذا كان قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل لا يصير ملك المضارب بل يجعل مشغولا برأس
حتى إذا كان رأس المال ألفا وصار عشق ألف ثم اشترى المضارب من يحق عليه وقيمته ألف أو أقل لا يعق
عليه لأن كل واحد مشغول برأس المال وإذا زادت قيمته حتى صارت أكثر من رأس المال عتق نصيب المضارب لأنه
ملك بعض قريبه فوجب أن يحق بقدرة ولم يضمن لرب المال شيئا لأنه لا يصنع له فيه وسعى العبد في نصيب رب المال
وإن لم يزل في المال دمج فاشترى من يحق عليه فأرداد القيمة ما اشتراه **عن نصيبه** لأنه ملك لبعض قريبه
ولا ضمان عليه لأنه لا يصنع له في زيادة القيمة **وسعى العبد في قيمة نصيب رب المال** الاحتباس بالثبته عنه ولو
اشترى بألف المضاربة عن وضوا **قرض مائة لملها أي** لتكون أجره لحمل العروض **فله بيعها** عند
أي حقيقته **مراعاة على الكل أي** على الألف ومائة وخمسة المائة له يعني ينقسم الدمج على أحد عشر سهما عشر
اسم من ذلك حصص المضاربة على ما شرطوا سهم واحد للمضارب والكر أي ماله أعلم أن ما يفعل المضارب أنواع
نوع يملكه مطلق المضاربة وهو ما يكون من ثوابها كالوكالة بالبيع والاستيجار والمشا واليداع وغيرها ونوع
لا يملكه مطلقا بل يملكه إذا قيل له عمل براك كدفع المال مضاربة وشركة المضارب مع غيره شركة عنان ونوع
لا يملكه إلا أن ينص عليه رب المال كاشتراط في إقتضاء متاع المضاربة ونقله والعتق والأقراض وإذا كان
كذلك صار مستقرضا المائة لنفسه فيكون حصته ذلك من الدمج خاصة له **وقال على الألف** يبيعها مراعاة لا غير
والدمج كله على المضاربة لأن المضارب سيرج فيما أكرى لملها لأنه فعله بخير إذن فصار كاستكره العبد فذا
لا يضم فكذا هذا **ولم** أن المضارب أصل في العقد كالوكيل فيبيعها مراعاة بما قامت عليه وهو ألف ومائة
لأن العمل أثر في قيمة العبد واستقرضه بعد على نفسه فصار مائة ملكا له فحصة من الدمج تكون له كما
لو اشترى بماله متاعا فخلطه في مال المضاربة **ولو تصرف بما نهي عنه أي** اشترى المضارب ما نهي رب المال عنه ثم
باعه فجاز رب المال تصرفه **لم يجبره** فيكون ما اشتراه للمضارب ورجحه أيضا وقال مالك يجوز فيكون المال والدمج
على المضاربة لأن الإجازة في الامتناع كالإذن له من الابتداء **ولم** أن ما اشتراه المضارب صار له بشرائه بخير إذن
رب المال فتصرفه بعد ذلك يكون في مال نفسه فلا يتوقف على إجازة غيره **ولو ادعى رب المال** التقييد أي تقيد
عقد المضاربة بنوع أو مكان **والمضارب لا يطلع جعلا القول له أي** للمضارب لأن الأصل في المضاربة
الاطلاق ورب المال يدعي التقيد العارض عليه وهو منك **لأن الأول أي** قال من قال القول لرب المال لأن المضارب
يدعي وجود الأذن منه ورب المال ينكره وإن أقام البينة أخذ ببينة رب المال وقت أحداهما أو لم يوقت وإن
وقتا يؤخذ ببينة صاحب الوقت الأخير وإن ادعى كل واحد نوعا قال القول لرب المال كذا في المحيط **ولو باع**
المضارب من رب المال ما اشتراه به أي مال المضاربة جزاء وقال زفر لا يجوز لأن ما اشتراه المضارب مال لرب المال

وشر الإنسان مال نفسه باطل ولنا أن مال المضاربة كالمملوك للمضارب لثبوت حق التصرف له فيه فيموت وشره
كما جاز شر المولى من مكانته شيئا من كسابه **أو دفع المضارب المال إليه أي** مال المضاربة إلى رب المال مضاربة
حكما ببقاء المضاربة **الأولى** **بأنفسها** أي قال زفر ينسخ العقد الأول قيد بالدفع لأنه لو كان المال
نقدا فآخذ به رب المال بخير إذن المضارب يجعل به اتفاقا لأنه لا عمل على إعادته لعدم إذن المضاربة فيكون لنفسه
ومن ضروره نقض العقد وقيدنا بكون المال نقدا لأنه إن كان عروضا فآخذها وباعها رب المال لا ينتقض
المضاربة اتفاقا لأنه متى كان المال عروضا لا يملك رب المال نقض المضاربة نصا فكذا لا يملك ضروره وقيد
بقوله مضاربة لأنه لو دفعها استعانه منه في العمل فالعقد باق اتفاقا فإن رب المال تصرف في ملك نفسه
فتنسخ الأولى كما لو آخذ بخير أمره ولنا أن هذا الدفع توكيل لرب المال على التصرف بالعقد مضاربة
حقيقته إذا لم يملك المضارب فلا ينسخ به العقد الأول بخلاف ما لو آخذ بخير أمره لأنه فيصح فصد
ولو دفع المضارب المال إلى آخر مضاربة بخير إذن أي بخير إذن رب المال فملك المال في الثاني **والأول**
أي المضارب الأول **من هنا من عند أي** حقيقته **المال لرب المال** **أن دمج** المضارب الثاني **وقال أن عمل** لأن
مجرد الدفع إلى الثاني يداع في الحقيقة فلا يخالف به رب المال وإنما يخالفه إذا تقررت الثانية صحيحة
ولم أن مخالفته لا تظهر بالحل لأن الثاني صار وكيل فيه وأما يصير مخالفا إذا دمج وثبتت شركة الثاني
فيه فاثبات الشركة في مال الغير تكون سببا للمضاربة كما إذا خلط مال غيره وهذا إذا كانت المضاربتان صحيحتين
لأن الأولى لو كانت فاسدة فسدت الثانية أيضا لأنه لما لم يكن للأول شركة في الدمج لا يملك أن يثبت للثاني
شركة فيه فلا ضمان على واحد منهما لأن المضاربة متى فسدت انقضت اجازة معنى فصار كأن الأول استاجر
الثاني للجل في مال المضاربة وما لم يخل الأول من ضمان أجر الثاني يرجع على رب المال لأنه أجبر والآخر من استاجر
أجيرا للجل الذي استوجر عليه يكون أجر الثاني على الأول خاصة وإن كانت الثانية فاسدة لا يضمن الأول
اتفاقا وله دمج الثاني لأنه لا يستحق الدمج وله أجر مثله فبعد ما استوفى الثاني أجره يكون الدمج بين الأول
 ورب المال على الشرط كذا في المحيط **وما ضمنه بنفسه التسليم أي** تسليم المال إلى الثاني وقال زفر يضمن به لأن
هذا الدفع لم يكن على وجه الإيداع بل كان على وجه المضاربة وهو غير ما ذور فيه فصار به مخالفا
ولنا ما سبق من البيان **وقيل** **تخير** رب المال **في نصيب أي** من الأول والثاني اتفاقا أو رده بلفظ
إشاعة إلى قول آخر وهو أن المضارب الثاني يضمن عند أي حقيقته لأن مودع المودع كان لا يضمن عنه
فالتخير أشهر والفرق له أن مودع المودع كان يقبضه لتفح الأول وهاهنا المضارب الثاني يقبض لنفسه
بخير إذن ماله فيضمن فإن ضمن الأول صحت المضاربة بين الأول والثاني على ما شرطوا ولكن الدمج لم يطب
لأول لأنه ملك المال الصانع مستندا إلى حين مخالفته فلا يخلو عن نوع حدث لكونه ثابتا من وجه دون
وجه ويطلب الدمج للثاني لأنه لا خيئت في عمله وإن ضمن الثاني رجح على الأول لأنه مغرور من جهته في
ضمان العقد فيرجع عليه بما لحقه من النقص **ولو دفع البها أي** رب المال إلى المضارب **المال وقال ما رزق**
الله بيتنا نصقان وأرسله أن صار بفضارب بالثلث أي أعطى المال إلى آخر على أن يكون ثلث الدمج
للمضارب الثاني كان نصف الدمج لرب المال لأنه شرط لنفسه نصف الدمج من جميع ما رزق الله
والسودس الأول والثالث للثاني لأن المضاربة الثانية صحيحة لكونها باذن رب المال فيكون ثلث جميع الدمج
للمضارب الثاني فليبق للمضارب الأول **السودس** **أو قال** رب المال حين الدفع ما رزق الله بيتنا **فلي نصف**
فأذن له أن يضارب فضارب **بالتصنيف فلا شيء** أي للمضارب الأول لأن نصف الدمج لرب المال والنصف

المضارب

المضاربة

مباشرة جازية فيما وكل فيه ولا يجوز ان يوكل غيره وبالمستفرض فانه يجوز له ان يباشر الاستفرض لنفسه
ولا يجوز له ان يوكل فيه غيره حتى لو وكل به في استفرضه يكون للوكيل لا للوكيل قلت المراد ان يباشر بنفسه لنفسه
والوكيل يباشر للغير وكذا المراد به مباشر العقد وما يباخره المستفرض لا يكون مدبونا بالعقد بل انما يكون
بالقبض والتوكيل يقبض مال الغير غير صحيح **وجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وبأفعالها**
واستيفانها لان الموكل قد يفتدى الى وجه الخصومة والى طريق الايقاف والاستيفاء **الا في الحدود والقضا**
فلا يجوز التوكيل استيفاء وما عند غيبة الموكل لانها يندرجان بالشبهة وشبهة العفو ثابتة عند غيبة
الموكل لكونه مندوبا بخلاف غيبة شاهد الاصل حيث لم تكن شبهة رجوعه مانعة لان الظاهر فيه عدم الرجوع
والثقل اثباتها اي اثبات الحدود والقصاص جازين عند ابي حنيفة فريستوفى الموكل **ومخالفة ابي يوسف**
ابا حنيفة في هذا الحكم **وقيل الخلل بينهما في الغيبة** اي غيبة الموكل لانه لو كان حاضرا يجوز اتفقا لان كلام
الوكيل ينتقل الى الموكل فيصير كأنه تكلم بنفسه لانه ان خصومة الموكل يدل عن خصومة الموكل في البدل شبهة
فلا يثبتان بها كالاتيان بالشهادة على الشهادة ولا في حقيقته انما اثباتا عند القاضي بحجة كاملة لا شبهة
فيها والخصومة شرط محض والشبهة فيها لا تمنع ثبوتها **وروي الخصم في التوكيل بالخصومة** سواء كانت
من جانب المدعى او المدعى عليه **شرط التزم** اي بشرط سقوط حق الخصم عند ابي حنيفة فلو لم يرض خصمه
بتوكيله يرد تيممه ولا يترتب عليه الجواب بخصومة الموكل ولا يستفرض حقه في طلب حضور الموكل والجواب
بنفسه ولو رضى ثم مضى يومه فقال لا ارضى له ذلك ذكره في الغيبة **الا ان يكون الموكل مسافرا** اي غائبا
مدة السفر ومردا للسفر **ومرخصا** لا يقدر على المشي **او محدرة** لم يكن البرز عاداتها ولا يراها غير علمها
فحينئذ يجوز بغير رضا الخصم اتفقا وقالوا رضاه ليس بشرط فهد بالخصومة لان التوكيل يقبض الدين ولا يرضاه
الخصم جازين اتفقا وقيد الزوم لان الخلاف فيه اما التوكيل فجاز اتفقا لهما انه وكل بما هو حقه فيجوز
بلا رضى خصمه كالنوكيل يقبض الدين ولما ان التوكيل قد يكون اشتد خصومة وان كانا اذ به ضرورة
خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالحوالة بالدين بخلاف التوكيل بالقبض فانه لا يختلف والاختار للقوي ان
القاضي ان علم من التوكيل قصد الاضرار بخصمه جعل يقول ابي حنيفة وان علم من خصم الموكل التعنت والاباء
من قبول التوكيل جعل يقول صاحبه **ولو اقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم اعتراه**
وقال زفر لا يعتبر لانه ما موردا لخصومة لا بالاعتذار ولما ان حقيقة الخصومة محبوبة شرعا فيقبل على الجواب
اقرارا كان او انكارا عملا بهجوم المجاز والموكل كان مالكا لكلا الجوابين فكذا نأيه **ولا يشترط** ابو يوسف في صحة
اقرار الوكيل بالخصومة على موكله **المجلس** اي مجلس الحكم وقال هو شرط لانه ان اقرار الموكل كان نافذا على نفسه
اي كان فكذا اقرار نأيه ولما انه ما موردا للجواب عنه عند دعوى الخصم في مجلس القاضي بدلالة العرف فلا يفتد
في غيره لانه غير مأمور به **وجعلنا الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض** لان تمام الخصومة به والمالك التي
مالك لتمامه وقال زفر لا يكون وكيل بالقبض لان الخصومة غير القبض **وبقي يقول** زفر لظهور الحياة
في الوكلا وقد يضمن على الخصومة من لا يضمن على القبض وفي الفتاوى الصغرى لوقال وكذلك بالخصومة في
كل حق فيقبل اهل بدله كذا يكون وكيلانها في حق الموجود وفيما يحدث بعد التوكيل ولو قال قبل فلا يكون
وكيلان في الموجود فقط **والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة** عند ابي حنيفة كالوكيل يرد الغصب
حتى لو اقام المدين بدينه ان صاحب الدين ابراه واستوفاه قبلت بيته **وقالا لا يكون وكيلانها**
قيد يقبض الدين لان التوكيل يقبض العجز لا يكون توكيلا بالخصومة اتفقا وقيد بالقبض لان الوكيل الذي بالجيب

وبالقسمه وبأخذ الشفعة وكيل بالخصومة اتفقا كذا في الكافي لهما ان القبض غير الخصومة فلم يكن
الرضاه رضاهما فلا يكون خصما كالوكيل يقبض الوديعة اعلم ان الخلاف فيما اذا وكل الدين اما
اذا وكله القاضي يقبض دين الغائب لا يكون وكيل بالخصومة اتفقا كذا في الخاتمة **وقوله ارواية**
عن ابي حنيفة وكذا ان قبض الدين حقيقة غير متصور وانما يقضى مثله لان المقبوض يد ابي حنيفة
فكان التوكيل يقبض الدين توكيلا تملك بدله بطريق المعاوضة فلا يتمكن من ذلك الاثبات بالخصومة
فصار كالوكيل بالقبض ويقبض الشفعة والرجوع في الهبة فان لهم ان يخاصموا ويقبضوا **ويقبض العجز**
اي الوكيل يقبضها **لا يكون وكيلانها** اي بالخصومة اتفقا لان قبض العجز ليس بمبادلة فاشبه الرسول وفي
عبارة مواخدة لان قوله ويقبض العجز معطوف على قوله يقبض الدين تقديره والوكيل يقبض العجز
لا يكون وهذه جملة اسميه فكيف دل على الوفاق **ولو ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه**
فصدقه الغريم امر بالتسليم اليه اي امر الحاكم بتسليم الدين اليه **فان احضر الغائب فان صدقه**
اي الوكيل فلا كلام فيه **والا** اي ان لم يصدق سلم الغريم الدين تسليماتنا **لان الغائب لما انكر التوكيل**
لم يثبت استيفاء الدين **ورجع الغريم على الوكيل ان كان ما دفعه اليه فابا في يده** لان غرض الغريم
من الدفع الى الوكيل ان يتراد منه من دين الغائب ولم يحصل **وان هلك** في يد الوكيل بلا تدوير منه **لم**
يرجع عليه بشي لان بتصدقه كان معترفا بان قبضه حق فلا يرجع عليه بعد زواله **الا ان يكون**
دفعه اليه مضمنا له ذكر في جامع الزدوي معنى التضمن ان يصدق الغريم الوكيل وقال لا يضمن ان
يخصر الغائب فينكر فحلف فيضمن فاذا فعل ذلك صار غاصبا فهل انت وكيل عنه لما يجب عليه فتشغل بملك
الرجوع بذلك على الوكيل **او غير مصدق** هذا متناول لصورتي السكوت والتكذيب اي او يكون الغريم
عند الدفع لم يصدق في الوكالة ودفع اليه على ادعاء الوكالة فحينئذ ان رجع صاحب المال على الغريم
رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء ان يحضر الغائب فلا حضرم
يجز انقطع رجاءه فيرجع **ولو انكر الغريم الوكالة عن الغائب في قبض دينه واقبال الدين** اراد الوكيل
تخليفه على ذلك **فخلفه على نفق العلم** بوكائه **ساقط** عند ابي حنيفة لان التخليف حق الخصم فيكون
الوكيل خصما لم يثبت فلا يكون له التخليف **وتخلفه** اي قال ابو يوسف للوكيل تخليفه فان حلف الغريم
يرى وان نكل قضى عليه بالمال وهو الظاهر لان الوكيل ادعى على الغريم امر الواقريه بلزمه الدفع فاذا
انكر تخلف كسائر الدعاوى **ولو ادعاهما** اي الوكالة عن الغائب **بقبض دينه** كانت في يد الحاضر
لم يرد فعهما اي المودع يدفع الوديعة الى الوكيل **وان صدقه** في انه وكيل يقبضها لان ذلك اقرار
بمال الغير فلا يعتبر بخلاف الدين لانه كان خالصا له واذا لم يورث بالتسليم حتى ضاع في يده قبل لا
يضمن وكان ينبغي ان يضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه كالمنع من المودع والمنع منه موجب
للعثمان فكذا من وكيله ذكره في الفصول ولو سلم مع هذا ثم اراد الاسترداد ذكر شيخ الاسلام في
شرح الجامع الصغير انه لا يملك له ساع في قبض ما اوجبه **وتعلق حقوق العقد فيما يضاف**
الى الوكيل اي يضيف الوكيل الى نفسه به اي بالوكيل وهو متعلق بقوله تعلق وان باع عصفه الموكل وفي
الفتاوى الصغرى لا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا
لا بالموكل اي قال الشافعي الحقوق متعلقة بالموكل لا نأنا بعبه الملك وهو ثابت للموكل فكذا توابعه وكذا
ان العقد صادر من الوكيل حقيقة وحكما ولذا استغنى عن اضافته العقد الى موكله في حقه تعلق به

والمالك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع او الشراء الواضف العقد
الى الموكل لا ترجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كما ذكرنا في الفصل كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن
اقرار والطلاق والعناق وهذا تمثيل للعقد المضاف الى الوكيل **فيسلم المبيع** اذا كان وكلا بالبيع هذا
الى قوله وتعلق تفرع لذهبا والتمن اذا كان وكلا بالشراء **فيسلمها** اي قبضها ونحوها في العيب وفي
المحيط لو وكل الوكيل غيره ببيع او بشراء والوكيل حاضر تكون العهدة على الوكيل الثاني **ولو لم يملك الموكل الشراء**
تمن ما باعه وكيله **من المشتري جازله المنع** لان الموكل اجنبى عن العقد **والدفع** اي دفع الثمن الى الموكل
وتقطع عنما عن المشتري مطالبة الوكيل **اذا دفع** اي الثمن الى الموكل لان الحق وصل الى صاحبه فلا فائدة
في ارجعه منه ثم رده اليه **وتعلق الحقوق** لتسليم المهر وبدل الخلع وحق الرجوع في الهبة والقبض اذا وكل قبول
الصدقة وقبض المعارية وغيرها فيما يضاف الى الموكل من العقود به اي الموكل وهو متعلق بتعلق كالتكاح
ولو اضاف الوكيل التكاح الى نفسه تكون المتكوجة له **والخلع والصلح عن انكار قيد به** لان الصلح عن اقرار بمنزلة البيع
وهو مضاف الى الوكيل **وعن عدم عدوكا** العتق على مال **والكتابة والهبة والصدقة والاعارة**
والايداع والرهن والاقتراض قيد به لان التوكيل بالاستقراض باطل الامر قريبا والشركة والمضاربة
فان الوكيل يضيف هذه العقود الى موكله كان قال خالعك موكلي بكذا او كذا في مثاله لان احكام هذه العقود
لم تنفصل عنها ولم تقبل الانتقال فاذا اوجد عقد منها وجد حكمه فلم يستغن عن الاضافة اليه بخلاف البيع
وامثاله فان حكمه يقبل الانفصال عنه كما في البيع بشرط الخيار فثبتت الملكية للوكيل فينتقل بخلاف ان يجعل الوكيل املا
في حقوق العقد من تسليم الثمن وغيره فاستغنى عن الاضافة الى الموكل **فصل في التوكيل بالشراء واذا**
وكل وجلا بشرأى ذكر الموكل **حسبه** كلونه عبدا او ثوبا لا بد من ذكره اذ لو لم يذكره كانت الجهالة فاحشة ولا
يصح التوكيل وان من مبالغ منه **ونوعه** يكون العبد ركبنا او حبشيا والثوب هر ويا او مرويا او ذكر **حسبه** ومبلغ
ثمنه كقوله اشترى فرسا بكذا فان جهالة نوعه تندفع بذكر مبلغ ثمنه لكونها مبني على قول قاض خان قد تندفع
جهالة النوع بحال الموكل وان لم يبين الثمن كما اذا قال واحدا من العوام اشترى فرسا فاشترى فرسا يليق للموكل
لا يلزم الاجر وفي المشتري اذا قال اشترى دارا بالف درهم لا يجوز وان قال بالكوفة يجوز **الا ان يوضعه** اي الشراء
الحري اي يري الوكيل ان قال اشترى ما رايت ولو قال اشترى بالف ولم يزد عليه فانه تقويض استفسانا **وان عين**
له **اشترى** بان قال الموكل اشترى هذا الشيء **لم يكن الوكيل شرأوه لنفسه** لانه يشتمل على عين نفسه
وليس له ذلك الا بحضور من الموكل قيد يتعين ما يشترى به لانه لو وكله بان يزوج امرأه معينه جازله ان يشترى بها
لانه كان ما مورأه مضافا الى الموكل ولما اضافه الى نفسه صار مخالفا فاعتزل واما الخاموس والشر كان ما مورأه
بشرأه مطلقا فبالاضافة لا يكون مخالفا فان **اشترأه بخلاف جنس الثمن الذي سواه** الموكل كما اذا وكله
بان يشتري الف درهم فاشترأه بالف دينار او غير النقود كالهكيل والموزون او وكل الوكيل رجلا اخر
بشرأه اي بشرأه الذي عينه موكله فاشترى الوكيل الثاني **بغير حصة** الوكيل الاول وقعه **اشترأه**
اي للوكيل الاول لانه خالف الموكل قيد بغير حصة الاول ولو اشترى الثاني بحصة الاول دفع الشراء للموكل
رايه في ذلك الشراء فلم يكن مخالفا وان لم يعين اي ان وكله بشرأه موصوف غير معين فاشترأه الوكيل كان له
اي ما اشترأه للوكيل **الا ان يضيف العقد الى مال الموكل او يشرأه** اي الشراء للموكل فيكون في الصورة
كما اشترأه الموكل لان الثمن وان كان لا يتعين الا ان العقد اذا اضيف اليه يكون فيه شبهة التعيين ولهذا
لا يطيب له الرجوع اذا اشترى بالدرهم المخصوص به فيكون المشتري لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الى مال

اشترأه بالدرهم المخصوص به فيكون المشتري لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الى مال

الموكل ولم يقل نقد منه لان الوكيل لو اشترأه لنفسه او نواه لنفسه ونقد الثمن من مال الموكل يكون كما
اشترأه له لا للموكل فيكون الوكيل غاصبا فيضمن ولو تكاد با في الميتة يحكم النقد اتفاقا **واذا اطلع الوكيل**
على عيب فيما اشترأه **وهو في يده رده** به اي بسبب العيب الى بايعه وان رضى الوكيل بالعيب لم يرد
العقد والموكل ان شارضى به وان شا الزمه الوكيل ولو هلك المبيع قبل ان يلزمه يملك على الموكل **وان سلمه الى**
الموكل فبماذ نه يرد لان الوكالة انتهت بالتسليم ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل يرد له الموكل انه
يكن للوكيل وارث او وصي **وان توكل في اسلام** اي صار وكلا في ان يحق السلم مع الغير من جهة الموكل
ويخرج راس المال قيد بانه ان التوكيل من المسلم اليه في قبول راس المال غير جائز لان الوكيل اذا قبض راس المال يبقى
المسلم فيه في فقهه فيكون بايعا ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهو المسلم اليه وذلك لا يجوز لان من باع ملك
نفسه من الاعيان على ان يكون الثمن لغيره لا يجوز وكذا في الدين وعليه منه المصنف بقوله في اسلام ولم يقل
في اسلام اليه **او صرف** لان كلامهما عقد مملوك بنفسه فيملك **فان فارق** الوكيل في الاسلام والعرف صاحب قبل
القبض **وطل العقد** لغوات شرط صحته هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس العقد فان كان حاضرا في
مجلس العقد فلا يضر مفارقة الوكيل **ولا تختبر مفارقة الموكل** لانه ليس بعاقبة **واذا انقذ الوكيل**
من المبيع من ماله وقبضه اي المبيع **رجع به** اي الوكيل بالثمن على الموكل لان توكيله اياه مع علمه
بان الحقوق تتعلق به اذن منه بدفع الثمن عنه من ماله فصار كما لو اذن من محال فيرجع به عليه واذا
لم ينقد الثمن وسامحه البايع وسلم المبيع اليه هل له حق الحس من الموكل الى ان يستوفي الثمن منه حكمي
عن الامام الحلواني انه ذلك لان حق الحس للوكيل في موضع نقد الدراهم ليس لاجل ما نقد بل لاجل
بيع حكمي ان عقد بين الوكيل والموكل وهذا المعنى لا يختلف بين نقد الوكيل الثمن وعده **واجرا** **حسبه** اي
حس الوكيل المبيع **لا يستفاد به** اي الثمن من الموكل سواء دفعه الى البايع او لم يدفع وقال في ليس له ذلك
لان يد الوكيل كيد الموكل معفى فكانه سلمه اليه فسقط حق الحس وكذا ان الوكيل كالدراهم والموكل كالمشرك
وبينهما ما دلة حكمية ولهذا لو اختلفا في الثمن تخالفا ويرد الموكل بالعيب على الوكيل فله الحس **فان**
هلك المبيع في يد الوكيل قبله اي قبل حس الثمن **فمن الموكل** اي هلك من مال الموكل لان يد الوكيل كيد
ولا يسقط الثمن **وتعد** اي ان هلك بعد حسبه جعلناه **مضمونا** لا كالعيب يعني قال زفر
هو مضمون كضمان المخصوص لانه ليس له ان يحسبه عنده فبالحس صار متعديا **فجعلناه كالمهر**
اي قال ابو يوسف هو مضمون كالمهر لان حسبه للاستيفاء وهذا هو معنى الرهن فيكون مضمونا بالاقل
من قيمته ومن الدين مثلا اذا كان الثمن خمسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الموكل
عند من يقول بضمان العيب ولا يجب شي عند من يقول بضمان الرهن والمبيع **وهما كالمبيع** لان بينهما ما دلة حكمية
كما ذكرنا في نسخ العقد لهلاكه **ولو وكله بشرأه عشرة ارطال لم يدرهم** فاشترى به عشرة من
ذلك اللحم اي من اللحم الذي باع عشرة منه بدرهم **فاللحم للموكل** **عشرة ارطال** بنصف درهم
عند ابي حنيفة **والزماه** **العشرة** بدرهم قيد بقوله من ذلك اللحم لانه لو اشترى عشرة من اللحم الذي
يساوي عشرة من منه يدرهم يصير مشترقا منه منه لنفسه اتفاقا لانه كان ما مورأه بشرأه السمير فخالقه واشترى
الغزير لهما ان الموكل ظن ان سعره عشرة ارطال يدرهم فاذا اشترى به عشرة من فقد رآه خيرا فبطل منه
كما لو امره ببيع عبد بالف فباعه بالدين ولبيد ان الوكيل ما مورأه بشرأه ارطال لا بالزيادة عليها فتكون الزيادة
له بخلاف بيع العبد لان الزيادة هناك بل ملك فيكون له **ولو وكله بشرأه امة فاشترى عيها او شلا**

المالك

ارادها فاسدة اليد بين او الرجلين فهو اي شراؤها نافذة على الموكل عند اي حيفه وقال لا ينفذ وكذا
الخلاف لو كانت مقعدة او مجنونة فيد بالعيا والشلا لانه لو اشترى عورا او فاسدة اليد الواحد او
الرجل الواحد بلا غبن فاحش ينفذ على الموكل اتفاقا لهما ان المتعارف بشر الحاربه للخدمه فيصرف الموكل
اليه لا الى مثل هذه وله ان حقيقه الجارية صادقة على العيا وتتناولها الامر عملا بالحقيقه وضلها
قد يشترى للعتق ترجماعها او شرا عبيد بيا عيانها اي حال كونهما عبيد ولا يسم ثمنها فاشترى
احدهما جاز لانه اطلق التوكيل وقد لا يتفق الجمع بينهما او بالفلى لو وكل بشرانها بالف وقيمتها
ستوا فاشترى احدهما باكثر من خمسماية فهو غير لازم على الموكل عند اي حيفه وقال يلزم
اذا اراد ما يتجاوز به اي اذا كان الزائد على قيمة احدهما ما يتجاوز الناس فيه وقد بقي ما يشترى مثله
اي بقي من الالف ما يشترى به العبد الاخر قيد بالاكثري لانه لو اشترى خمسمائة او اقل منها لزم على الموكل
اتفاقا وقيد بقوله وقد بقي ما يشترى لانه لو لم يبق لا ينفذ على الموكل اتفاقا لهما ان غرضه تملك العبد
فاذا بقي ما يمكن شرا الاخر به يحصل غرضه فلا يكون مخالفا له وله ان مقابلة الالف بالعبد المتساوي
في القيمة بدل على انه اراد قسمه الثمن عليهما وكأنه قال اشترى هذا خمسمائة وهذا خمسمائة فاذا
اشترى باكثر منها يكون مخالفا للامر بخلاف ما لو اشترى اقل منها لانه مخالفا الى خير وبخلاف شرا
الثاني ما بقي لان غرض الامر حصل من شرا فالعمل بالصرح اولى واما اذا لم يشتر الثاني وجب العمل بالدلالة المطلقة
عن المعارضة او وكل بشر هذا العبد او ببعه بالف فاشترى معه عبدا اخر بالغير او باع مع العبد
الذي وكل فيه عبدا اخر بالغير وقيمتها سوا فهو اي شرا الموكل او ببعه غير نافذة على الموكل عند اي حيفه
وقا لا ينفذ بقوله بالف لانه لو لم يسم الثمن يجوز توكيله اتفاقا اذا كان حصه المشتري للامر من الثمن مثل
قيمته او اكثر ما يتجاوز فيه من الخفاق وقوله بقيتها سوا ليس ينفذ لانه لو كان حصه عبدا لامر في صورة
الشرا اقل من الف وفي صورة البيع اكثر من الف فعلى هذا الخلاف لهما انه لما تساوت قيمتهما انقسم الثمن عليهما
نصفين وكان ايتاما امر به من شرا العبد او ببعه بالف وله ان القيمة انما تعرف بالظن فجاز ان يكم قيمة
احدهما اكثر من الاخر في نصف الامر فيكون مخالفا لم ينفذ بالشك عليه او بشر العبد بالف فاناه الموكل
بعيد وقال اخذته اي اشترى بتهلك بالف فادى الف التي كانت ثمنه فقال الموكل بل اخذته انفسا
فالف للامر اي لا ينفذ عند اي حيفه وقال لا ينفذ بقوله بالتكثير لانه لو كان مبيعا فان كان جيا
واختلفا فالقول للامور سوا كان الثمن منقودا او غير منقود وان كان هالكا والثمن منقودا فالقول للامور وان
كان غير منقود فلا ينفذ وقيد بقوله فادها مشيرا الى ان الثمن غير منقود فلن كان منقودا فالقول للامور هذه
ثان مسائل فواحدة باختلافه الباقي على الاتفاق لهما انه امين القول للامين مع الغبن كما لو اعطاء الالف
واختلفا كذلك وله انه ادعى الزام الثمن على الموكل وهو منكرو والقول للمتكبر بخلاف ما لو دفع الالف للموكل
يكون مديعا فان الالف عليه والتوكيل ينكره او بشر شي معين فاشترى بمكيل او موزون في الزمة
انفذه على الموكل وقال قد ينفذ على الموكل قيد بالشرا لان التوكيل بالبيع اذا باع ينفذ على الموكل
بأي ثمن كان عند اي حيفه وقيد بقوله في الزمة لان المكيل والموزون اذا كانا عبيد لا ينفذ اتفاقا لانه
يباع من وجه وله ان الكيل والوزن اذا كانا دينافه من كالدراهم ولنا ان المطلق ينصرف الى المتعارف
وهو الشرا بالاثمان المطلقة وهي المقدار فصل في الوكالة بالبيع وغيره والتوكيل بالبيع
والشرا لا ينفذ عند اي حيفه مع اصوله وفروعه وزوجته وعبدته ومكاتبه واجاراه

هذا هو الوجه في البيع بالكيل والموزون في الزمة

الا في العبد والمكاتب فان عقد الوكيل مع عبده ومكاتبه غير جائز اتفاقا هذا اذا لم يقبل الموكل له بيع
من شئيت ولو قال يجوز ببعه لهما اتفاقا قيد بمثل القيمة اذ لو باع باكثر منها يجوز اتفاقا ولو اشترى باكثر منها لا يجوز
اتفاقا وان باع باقل منها بغش فاحش لا يجوز اتفاقا وان كان بغش يسير لا يجوز عنده ويجوز عنده لهما ان املاكهم
غير ملك الوكيل ومنافعهم غير منفعتهم والتمه من ثمنه يكون البيع بمثل القيمة فيجوز معاملته مع هؤلاء خلاف
عبد لان ما في يده ملكه ومكاتبه لان كسابه حقا وبالعجز تكون له حقيقة معاملته معها تكون حاملة مع نفسه
من وجه فلا يجوز وله ان المعاملة مع هؤلاء لا تعزى عن التهمة وكذا لا تقبل شهادته لهما والمنافع بينهم متصلة
عرفا فكان البيع منهم ببعه من نفسه من وجه وبيعه اي بيع الوكيل من غير هؤلاء جائز عند اي حيفه مطلقا
اي القليل والكثير وقيداه ثمن المثل وينقصان سبب متعاضدين الناس فيد وهو رواية عن اي حيفه وهو العرض
جائز عند اي حيفه وخصا بالثمن لهما ان البيع بغش فاحش بيع من وجه وبيعة من وجه وكذا الوصية من
المريض يعتبر من الثلث والبيع بالعرض شر من وجه فلا يتناول الامر بالبيع وله ان التوكيل وقع مطلقا فيجوز
على اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع بالغبن الفاحش بيع عرفا حتى لو حلف لا يبيع فباع به بحت والبيع بالعرض
متعارف عند شدة الحاجة اليه فيتناول الامر بالبيع وكذا الاجارة اذا وكله ان يوجر ارضه فاجرها بغيره مطلقا
او بعرض جاز عنده وعندها يتقيد بالنقد والمثل واستجار الارض بكيلى او وزنى بغير عينه جائز اي
اذا وكله ان يستاجر له ارضا فاشترى بها بالمكيل او بالموزون دينافا في الزمة مع عنده عملا باطلاق الوكالة
وخصا بالثمن لانها في المتعارف وبعض الخارج اي من غلة الارض لانه حينئذ يكون مزارعه فهي جائز عندها
قيد بقوله بغير عينه لانه لو استاجرها بكيلى او وزنى بغيره لا يجوز اتفاقا ولو استاجر اي التوكيل الارض مزارعه
وقد اطلق اي والحال ان الموكل امر بالاستجار مطلقا يعني حقيقة وهي ان يستاجرها بالدراهم دون المزارعة
لان المزارعة في معنى الاستجار فهو اي التوكيل مخالف عند اي حيفه فلا يجوز لان المزارعة فاسدة
عنده والامر المطلق انما يتناول العقد الصحيح وقال يجوز لان المزارعة في معنى الاجارة ومتعارف في صحته عندها
وبغير بعه نسبة وقال الشافعي لا يجوز بيع الوكيل نسبة لان الاصل في الثمن ان يكون حالا فاذا باع بالاجل صار
مخالفا فلا يجوز ولنا ان التوكيل مطلق والبيع بالنسبة متعارف وفي العيون لو قال بعه بالنقد فباعه بالنسبة
يجوز ولو قال لا يبيع الا بالنقد فباع بالنسبة لا يجوز وفي المشتى هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة
اذا دفعت غنلا الى رجل لبيعه وهذا اذا باع بما يبيع به الناس نسبة فان اطلال المدة متجاوزا عنه لا يجوز وبه يفتى
ولو ضمن الوكيل بالبيع لموكله الثمن عن المبتاع اي عن المشتري بطل ضمانه لانه امين في الثمن وبالشرا لا يكون مضونا
عليه كالوديعة والمضاربة ويجوز للتوكيل بالشرا العقد بمثل القيمة وزيادة يتعاضد في مثلها
كنصف درهم في عشرة في العروض ودرهم في الحيوان ودرهمين في العقار هذا بيان الغبن
اليسير وبحمل هذا المقدار من الغبن في هذه الاجناس على الترتيب وانما قدر هكذا لان كثرة الغبن توجد
في ما يكون قليل التصرف وبيع العروض كثير والحيوان متوسط والعقار قليل وما زاد عليه يكون فاحشا
والا قوى منه ان يقال الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين قيد بقوله يتعاضد لانه لو اشترى
عملا يتعاضد لا ينفذ على الموكل لمكان التهمة لجواز ان يشترى لنفسه ولما راي حصرنا نسبة الى الموكل هذا اذا
كان ما وكل به غير معين فان كان مبيعا ينفذ على الموكل لانه لا يجوز ان يشترى به لنفسه فان نقت التهمة وهذا
اذا كان سعرة غير معروف بين الناس وبحاج فيه الى تقويم المقومين واما اذا كان معروفا كالحن والتمر ونحوها
لا يعنى عنه غبنه وان كان فلسا واحدا ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه فهو جائز عند اي حيفه مطلقا

بيعه عبد ثم باعه بنفسه **بطلت** الوكالة لفوات المحل وان لم يجز عن الامتثال به كما اذا وكل بطلاق امرأته
وطلقها واحدة ولم تنقضي عدتها فلم يوكيل ان يطلقها اخرى لقفا المحل ولو وكله ببيع امرأة فترجها بنفسه
فطلقها ليس للوكيل ان يزوجهما باعها لان الحاجة قد انقضت **فلو باعه الموكل فرد عليه بعيب بقضاء**
جمع ابو يوسف **الوكيل من بيعه** مرة ثانية فيد بقوله بقضاء لانه لو رده بعيب بغير قضاء او اقاله لا
تعود الوكالة اتفاقا لانه بيع في حق ثالث والوكيل ثالثهما والوكالة تعلقت بالملك الاول وهذا ملك
جديد واذا رد عليه بقضاء يكون فسخا وكذا لو رده بخيار الروية او خيار الشرط او فساد البيع لانه
بصرف الموكل صار من ولا **واجاز له** اي اجاز محمد البيع للوكيل لان الموكل لم يرض له قضاء او اقاله
تصرفه فيما وكل بسلط وجه عن ملك الموكل فاذا اعدا الموكل عاد بحقوقه بخلاف ما لو وكله ببيعة شي
فوهبه المالك ثم رجع فليس للوكيل ان يهبه لان الواهب رجع باختياره فان الحاجة الى الوكالة واما
الرد بعيب بقضاء فاصل بغير اختيار فلم يكن دليل على الحاجة وان عاد بميراث لم يكن للوكيل بيعا اتفاقا
كتاب الكفالة وهي في اللغة مطلق الضم قال الله تعالى وكفلها
ذكرها اي ضمها الى نفسه **وتفسي** في الشريعة بضم الهمزة دمة الكفيل **اي الذمة في المطالبة** اي مطالبة الدين
لا في الدين هذا نفي لما قاله بعض المشايخ من انما الضم الذمة في الدين لان مطالبة الدين فرع بثبوته ولا
ينصور الفرع بدون الاصل واستدلوا عليه باحكام وهي ان الطالب لو وهب الدين من الكفيل واشترى
به شيئا منه صح ولو لم يكن الكفيل مديونا لما جاز ذلك والاصح ما ذكره الاول لان وجوب المطالبة بدين على
غيره موجود كما لو كفل بالشرا فانه يطالب بدين على الموكل ويجعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة فلا
يصار اليه وفيما ذكرنا من الاحكام جعل الدين كدينين لصورة تصحيح التصرف فلا حاجة في غيرها اليه واصل
المطالبة فرع لاصل الدين واما استحواضا فلان فليس يفرع بل ينفصل عنه كما ان البنا لا يتصور انفصاله عن العروة وجوا
ويتصور استحواضا ولم **يسقطوه عن الاصيل** **بالكفالة** يعني قال مالك الاصيل ميراثا من الدين الكفالة لان الدين واحد
فلا يفتى في ذمة الاصيل لئلا يصير الدين الواحد دينين كما في الحوالة ولنا ان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة
فيقتضي قيام الدين في الذمة الاولى بخلاف الحوالة لا يفتى عن النقل **ولا تصح الكفالة الا من ملك التبرع** لانه عقد تبرع
ابتدا فلا يصح من البصير والعبد لا يملك ان التبرع لعدم اهليته **وتجيزها بالنفس فيضمن احضارا المكفولة**
وقال الشافعي لا يجوز اذ ليس للكفيل ولاية على غيره حتى يسلمه بخلاف الكفالة بالمال لان له ولاية على مال الضمة
ولنا ما روي ان ام كلثوم رضي الله عنها ضمنت نفس علي بن ابي طالب فمعه غير رضي الله عنها والصحيحة اجازوها
وتسليم المكفولة به مقدور له بان يعلم مكانه فيضلي بينه وبينه او بان يستعين باخوان القاضي وفي الحقايق
الكفالة بالاعيان **المضمونة** كالمغصوب على هذا الخلاف لانه لا تصح الكفالة بالنفس فولا واحدا وله
في العين فولا ان وفي الجامع الصغير لو كفل بنفسه عبدا فمات كان هو المذموم عليه بيري الكفيل وان كان هو
المذموم ضمن قيمته **وتعقد الكفالة بالنفس اذا قال تكفلت بنفسه او بما يعبر به عنه** اعلم ان هذا معلوف
على قال تنقذ بر العامل فيه يعني تنقذ اذا انكفل بمصوب يعبر به عن النفس لا على قوله بنفسه لان الكفيل لا
يقول تكفلت بما يعبر به عن النفس بل يقول تكفلت بروحه **كالروح والوجه والجسد والراس** انكفلا
فيده لانه لو قال تكفلت بيده او رجله لا تصح لانه لا يعبر بها عن النفس **وتجيز شايخ** كان قال تكفلت
بثلثه او ربه لان الكفالة لا تجزى فذكر الحجر الشايخ منها كذا كلها **وموتة** **موتة** لانه من جرح في الكفالة
او هو على اي بقوله هو على لان صبغة على الا لزام **او الخ** اي وقوله هو الخ لان الخ يجرى مجرى على ولا يستعمل

كفيل

بقوله الذي لك على فلان انا اذ فحه اليك وتنعقد بقوله ان لم يود فلان فانا اذ فحه اليك نظيره
ما ذكر في المناسك لو قال انا اجمع لا يلزمه شي ولو قال ان فعلت كذا فانا اجمع يلزمه كذا في الخلاصة **وان اذ اجمع**
به او قيل كلاهما يعني الكفيل **ولو علق تسليمه** اي تسليم المكفولة **به بوقت معين احضره فيه اذا**
طالبه المكفول له في ذلك الوقت لانه التزمه كذا وكذا لو دفعه قبل ذلك الوقت برى وان لم يقبله المكفول
له ولو كفل الى شهر لم يبرأ من مضمون ما لم يسلم نفسه لضم اليه وفاضة التاجيل تأخير المطالبة ولو قال على ان يبرأ من
الكفالة بعد الشهر يكون مبرا بعد كذا في النازل **والاحبس** اي ان لم يحضر في ذلك الوقت حبسه الحاكم قال
الشيخ الزيلعي شارح الكفر ينبغي ان يفضل هنا ويقال ان ثبت كفالته باقراره لا يحبس بل يامر بالدفن
لان الحبس جزاء المظلم **لم يظفر من اول الامر** وان ثبت بالبيينة حبسه كما وجب لظهور مطلبه بالانكار
وهكذا في الحبس بالدين وفي الايضاح هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه بان لا يعلم الكفيل مكانه
او يشتري اخر لا يحبس وفي الذخيرة اذا اراد المكفول له ولحق يدار الحرب بومر الكفيل احضارا ان لم ينعوه
ولا تسقط كفالته لانه انما اعتبر ميتا حكما في قسمة ماله واما في نفسه فهو حي **واذا سلمه** اي الكفيل او
وكيله المكفول **به في مكان بقدر** المكفول له **على ما كتبه** كما اذا سلمه في المصر برى الكفيل من الكفالة سوا
قبله الطالب او لانه انما التزمه وفي التبيين ان سلمه بغير طلب المكفول له لا يبرأ حتى يقول سلمته اليك
بجهة الكفالة وان سلمه بعد طلبه برى وان لم يقبل كذا وكذا يبرأ اذا دفع المكفول به نفسه الى الطالب
او سلمه فصرى الكفيل فقبله الطالب منه ولو لم يقبله لا يجبر على القول **وان عجز عن مجلس الحكم** اي شرط
تسليمه في مجلس القاضي **فسلمه في السوق برى** ان المقصود حصول التسليم وقيل لا يبرأ وهو قول زفر بن يحيى
في زماننا لقول الناس في اعانة الحق **وكذا يعني** كذا تسليم الكفيل عند اي حبيته حيث برى به اذا سلمه **في مصر**
غير المسمى اي غير المصر الذي سماه للتسليم وقال لا يبرأ لانه لم يات بما التزمه وهذا القيد مفيد لاحتمال ان يكون شهوة
فيه وله ان يعتبر تسليمه على وجه يتمكن من محاصره وقد حصل والاحتمال هو مضمون غير محتمل في التسليم
سالا عن العارض ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي الحقيقة هذا
اذا كان السجن سجن قاض اخر في بلد اخر اما لو كان سجن هذا القاضي او سجن امير البلد في هذا المصر يبرأ وان كان قد
حبسه غير الطالب لان سجنه في هذه فيضلي سبيله حتى يجيب خصمه شرعيه الى السجن **لا في بؤرة** اي لا يبرأ
الكفيل اذا سلم المكفول بنفسه في بؤرة او في قرية ليس فيها حاكم لعدم قدرته على خصومه **وبر الكفيل** بوجهه اي
موت الكفيل لا امتناع التسليم منه **وموت المكفول** به لعجز عن احضاره بالضرورة **لا المكفول له** اي لا يبرأ الكفيل
موت المكفول له لقيام وصيه او وارثه مقامه في طلب حقه **ولو قال الكفيل ان له اواف به** اي المكفول بنفسه
غدا فانا ضامن **الا لئن اتي عليه فلم يواف به** في الغد ضمنه اي لزمه ضمان المال عندنا وقال الشافعي
لا تصح هذه الكفالة لان تعليق وجوب المال بشرط وهو غير جائز كالبيع ولنا ان هذا التعليق ليس في وجوب
المال واما هو في وجوب المطالبة كما سبق بيانه فيجوز لكونه متعارفا **ولم يبرأ من الا** اي من الكفالة
بالنفس لانها كانت ثابتة قبل الكفالة بالمال فلا تبطل لوجودها اذ لا منافاة بينهما وكذا لو كفلها جارية في وقت
واحد صحت **ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف به غدا فانا كفلت بنفسه** **غيره** والحال ان عمره لا يواف
اخر الطالب او **عالمك على غير** يعني لو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف غدا فعلى ما اواف على غيري **او فعلى**
الف يعني لو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف غدا فعلى الف درهم **مطقة** اي لا يقيد لالف فانها في ذمة
فلان با **مجرد** الثانية اي الكفالة بالمال او النفس وقال لا يحجب يلزمه المال والنفس ان مضى الغد ولم يواف

له في المستلزمين الاولتين ان هذا التعليق غير متعارف اذا لا اتصال بين الكفالتين فلا يجوز الكفالة الثانية
لتعلقها بشرة كما لو قال ان دخلت الدار فانا اكفل بنفس فلان ولها ان بين الكفالتين اتصالا لكونها للطلب
واحد في نصيب الثانية تأكيد موجب الاول لا نه لولم يوافق به الحق في رتبته وما الثانية فيجوز وله في
الثالثة انه باطلا فله الكلام اخرج مخرج الاقتصار فلا يصح تعليقه ولها ان كلامه اذا حمل على الكفالة
يصح واذا حمل على الاقرار لا يصح فيحمل على الكفالة صونا للكلامه عن اللغو والكفالة **جبراً في القصاص**
فوجد القذف باطله يعني لو طلب مدعي القصاص او حد القذف من القاضي ان يأخذ كفيل لنفس المدعي عليه
حتى يحضر بينه والقاضي لا يجبر على اعطاء الكفيل عند ابي حنيفة رحمه الله **كسائر الحدود** وقال لا يجبر
عليه فيد قوله جبراً لانه لو اعطاه بلا جبر صحت الكفالة اتفاقاً وفي الجراحه خطأ والقفل خطأ يجبر على اعطاء
الكفيل لان موجب الماله في التبعين يزجور للقاضي ان يطلب منه الكفيل لانه من حقوق العباد ولا يسقط
بالشبهات من الايضاح لها ان كلامه من القصاص وحد القذف حق العبد فيجبر فيه على اعطاء الكفيل كسائر
حقوق العبد بخلاف سائر الحدود لانها خالصة لله تعالى وهو مستغن عن التوثيق قال الامام الترمذي
جواز الجبر عندها غير محقق بالقصاص وحد القذف بل يجبر في حد السرقة ايضا لان الدعوى شرط فيه فاما
هو شرط فيها فالمدعي يحتاج الى ان يجمع بين شهوده ومطلوبه بخلاف سائر الحدود وله ان يثبت الحد وكفاها على
الدرا بالشبهة فلا يجبر على استيفائها بالكفالة اعلم ان المراد بالجبر هنا هو الامر على امرته لا الجبر بالحس وغيره كما
في التبيين **والمحس** اي المدعي عليه حد القذف والقصاص **للمهمة** اي فقه القذف او القفل الثانية **بشهادة**
مستورين اي غير معلوم فسادها **او عدل** حتى يظهر الحق بحجة تامة لا روى انه عليه السلام حسن جلالته القضاة
وعن ابي يوسف ومحمد انه لا يحسن هذه الاشياء للحصول الاستيفاء بالكفالة ولا تصح الكفالة بنفس **الحدود والقصاص**
لان النيابة لا تجرى في العقوبات **ولو ادعى قذفا على عبد فبرهن بغيره** **فادع** فالحكم عند ابي حنيفة
حبسه الى حين الزكية اي حبس العبد لتبوء التهمة بنفس الشهادة الى ان تركي البيعة **وخذ كفيل من المولى** يعني
المولى فقام الحد عليه بمحض مولا **وامر ابي يوسف** باخذه اي باخذ الكفيل بنفس العبد لا بنفس مولا له حضور
المولى في اقامة الحد على العبد ليس بشرط عنده بعد ثبوت القذف بحضرة **لا بنفسها** اي قال محمد يوجب الكفيل
بنفس العبد والمولى جميعا لان حضور المولى لاستيفاء الحد شرط عنده وفي الفتاوى الصغرى اذا اطلب المدعي من المولى
عليه كفيل لا يجبر على اعطائه وعن محمد لا يجبر اذا كان معروفا وهذا اذا كان المدعي عليه مقيما وان كان غريبا لا يجبر
الكفيل بل حقه في العين فقط ولرب الدين طلب الكفيل من المدين وان كان دينه موقفا او ماله في السيرة
في الكفالة بالمال **وتجوز بالمال معلوما كان له مجهولا** لان ميناها على التوسعة فيتحمل فيها الجهالة اليسيرة
اذا كان دينها مجهولا وهو الذي لا يسقط عن المدين الا بادي او بالبراعته فيند به احترازا عن بدل الكتابة لا يسقط
بدونها وهو عن الكاتب عن اديه فلا تجوز الكفالة به **كنكفالت عنه بالف او ماله عليه او بما يدرجك**
في هذا البيع اي من غرامة الثمن اذا استحق المبيع من يد المشتري والاول مثل المعلوم والثاني المجهول واذا
كفر بالدرك فاستحق المبيع لم يوجب الكفيل حتى يقضي به على البائع وقال ابي يوسف في المشتري الكفيل بالدرك
ياخذ باخذ المشتري بالثمن اذا قضى عليه بالاستحقاق وان كان البائع غائبا **وتجوز للمكفول ان يقر** بماله
ايها شاملا للاصيل والكفيل لا يبر الا من يطلبه من احدهما فان شرط **برائة الاصيل** انعقدت الكفالة
حوالة كما اذا شرط في الحوالة **مطالبة المحيل كانت الحوالة كذالة** لان الاعتبار للعني دون اللقطة
وتجوز تعليقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق وامكان الاستيفاء وتعدوه كما يابعت

من وجوب الكفالة
على المدين
ان كان له مال
او مال غيره
او مال غيره
او مال غيره

مطلوبه من المدين
مطلوبه من غيره

اي قوله ما بعت فعلى ثمنه او ماد او يوجب **لك عليه فعلي** وكل من الشرائع ملام للكفالة لدلالته على ثبوت
الحق **واذا قدر المكفول عنه** يعني لو قال اذا قدر المكفول عنه فعلى ما عليه وهذا شرط امكان الاستيفاء
لا تجوز الشرط اي لا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم كهبوب الريح **ومجي المطر** لانه تعليق وجوب المال
بالمطر فلا يصح ولكن يصح كماله كاصح الطلاق اذا علمت به **المطر ولو جعله** اي كل واحد من هبوب الريح
ومجي المطر **اجله** كما اذا قال كفلت بكذا الى ان تمطر السماء وتب الريح **وجب الماله حالا** لان تأجيله بطل فله
حالا **ولا يصح تعليق البرائة منها** اي من الكفالة **بالشرط** لان فيه معنى عليك المطالبة وهي كمال الماله وسبيله اليه
والعليك لا يتقبل التعليق **ويصح التعليق في رواية** لان الابرا عن الكفالة اسقاط محض ولهذا لا ترتد برد الكفيل
بخلاف التناخير عن الكفيل حيث يرتد بده لانه ليس باسقاط وبخلاف الابرا عن المصل حيث يرتد بالرد لان
فيه معنى التملك **ولو كفله ما عليه** اي على فلان **فقامت البيعة بالف ضمنها** اي الكفيل تلكم الالف **الاى ان**
لم تتم البيعة **كان القول للكفيل على ما يعترف به** لانه منكر للزيادة قال صدر الشريعة ينبغي ان يحلف على
العلم بانه لا يعلم اكثر من هذا واجبه على الاصيل فان اعترف **المكفول عنه** باكثر مما اعترفه الكفيل **لزمه** اي ذلك الزيادة
على المكفول عنه **دون كفيله** لان الاقرار حجة قاصرة لا تعدو واعن المقر **وتجوز الكفالة باسم المكفول عنه**
وبغير اسمه لا لطلاق قوله عليه السلام الزعيم غارم **ويرجع في الاول اذا ادعى** اي يرجع الكفيل
على المدينون بالمال المكفول به فيما اذا كفله باسم لا بما اداه حتى لو كان المكفول به جديلا فاداه رد يابرجع
بالمكفول به لانه ملكه بالاداء فنزلت الطالب **دون الثاني** اي لا يرجع اذا كفله بغير اسمه لانه متبرع فيه
اعلم ان الامر اذا كان ميبيا او عبدا مجبورين لا يرجع الكفيل عليه لان الامر بالكفالة استقرض منه واستقرضها
غير صحيح والمال انما لزم الكفيل بالتزامه فيكون متبرعا فيه واما اذا كانا مالا فانهما يرجع الكفيل عليهما لان
امرهما صحيح وان لم يملك ان يتكفلا **ولو قال الخبير خليفه** اي لمن لم يكن من الطالب في الاخذ والاعطاء **اقض**
فلانا القاولم يقل عنى فادى المأمور **القاضي يحكم له** اي ابو يوسف المأمور **بالرجوع** وقال لا يرجع قيد غير
خليفه اذا لو كان خليفه يرجع اتفاقا لقيام قربة على الدين الامر وقيد بقوله اقض لانه لو قال لا يرجع اتفاقا
وقيد بقوله لم يقل عنى اذا لو قال عنى يرجع اتفاقا وقيد بقوله لا يقرض لانه لو كان في عياله او امره عيال
المأمور يرجع اتفاقا من المتعاقب له ان القضا انما يكون بدين واجب والطاهر ان الانسان انما يامر بتعاضد عليه
لا على غيره فصار كأنه قال اقض عنى ولها ان قوله القاضى يحكم له ان يكون دين المأمور وان يكون دين المأمور لان الانسان
اذا راي غيره يماطل في دينه يامر بالقضا فلا يرجع بالشك **وليس للكفيل مطالبة الاصيل قبل الاداء عنه**
لان المطالبة تستلزم سبق المالك وانما يملك الكفيل بالاداء انما هو الوكيل بالشر حيث يرجع قبل الاداء
لانه نزل منزلة البائع من المشتري في الحقوق والمطالبة من حملتها **الا ان يلازمه** اي الكفيل يطلب
الدين **فيلازمه** اي الكفيل المكفول عنه حتى تخلصه اي الماله لان الحق كان لاجله فله ان يعامله مثله
ويبر الكفيل ببرائة الاصيل اذا ابراه الطالب **وبالاستيفاء منه** لان الدين اذا سقط سقطت مطالبة
يبر الاصيل ببرائة الكفيل لان الكفيل ليس بمدين وانما عليه المطالبة وبسقوطها لا يسقط الدين **وان اقر**
الدين عن **المشترى** **اخبر عن الكفيل** لان المطالبة تتبع الدين فتأخر متأخر **لا بالعكس** اي لا يتأخر عن الاصيل
تأخر عن الكفيل لان الاصيل لا يتبع الزرع في الوصف هذا اذا اقره الطالب واما اذا كفله بالمال لم يجل
الى شهر مثلا يتأجل عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة على الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كما
في التبيين **ولو قال الطالب الكفيل من له بائع الاصيل يرتد الى يرجع الكفيل على الاصيل بالمال** اي

او قال عن البائع
او قال عن البائع
او قال عن البائع
او قال عن البائع

او قال عن البائع
او قال عن البائع
او قال عن البائع
او قال عن البائع

او قال عن البائع

بالمال المكفول به لان قوله الى يدل على البراءة المنتهية الى الطالب المبتدأة من المطلوب وهذه البراءة لا
تتعلق بالايجاب فيكون ذلك اقرارا منه بالاداء او **ابو بكر** يعني لو قال الطالب للكفيل المذكور انك **ارجع**
الكفيل على الاصيل بشئ لان هذا يكون استقاطا لا اقرارا بالاداء **ابو بكر** اي لو قال يردت ولم يقل الى
الحقة ابو يوسف بالاول اي بقوله يردت الى فيرجع به لانه تسبب البراءة الى المطلوب وذلك لما يكون
بالاداء **الابا الثاني** اي قال محمد هو ملحق بقوله ابرئك لان براءة الكفيل تحتمل ان تكون باذنه وان تكون بغيره
الطالب فلا يرجع بالشك هذا اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيان مراده اتفاقا **والا**
اي لا بد من الميت عن دينه **فرقة وارثة** **حكم** ابو يوسف **بانه** اي بان ابراهم يرد لان ردة وارثه كرده
وخالفه اي قال محمد لا يرد لان الدين على الميت لا على الوارث فلا يعتبر رده وانما اوردته في هذا الكتاب
لان الدين لما كان باقيا صح الكفالة **ولو كفل ما دة** غير مديون **عن مولا** **بانه** فادى المال المكفول به
منعناه من الرجوع به على مولا وقال من يرجع قيد باذن المولى لانه لو لم يكن باذنه لا يرجع اتفاقا وقيد كون
ادائه بعد غنقه اذ لو كان قبله لا يرجع اتفاقا لانه ان المانع عن رجوعه قبل الغنق كان الرق وقلة المال
فيرجع ولنا ان الكفالة حال انعقادها لم تكن موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة كمن كفل عن غيره بغيره
فاجازته **ولو ادعى على رجل انه كفل له عن فلان بامر** **بكذا** من المال فانكر المدعي عليه **في ههنا**
اقام المدعي **بشهادة** ما كفل بالامر انما قضى حكمه **بالرجوع** على الاصيل وقال لا يرجع لانه اذا رجع
يكون مدعيا بالكفالة وقد جحد بها او لا فيتناقض ولنا انه صار مكذبا بشرا بقبض القاضي فصار محمودة
كعدمه **ولو تجل الدين الموجل على الاصيل بموت الكفيل فادى وارثه** من تركته **حكمنا له بالرجوع**
على الاصيل **وقت حلول الاجل** **الحال** اي قال من يرجع عليه في الحال قيد بموت الكفيل لانه لو مات المطلوب
قبل الاجل حل الاجل عليه لا على الكفيل اتفاقا لانه ان الاجل لما سقط بموت الكفيل صار الدين حالا فيرجع كما
لو ادى مورثه ولنا ان الدين حل في حق الكفيل لا انتقاله من المذمة الى التركة وهي عين واما في حق الاصيل
فالدين كما كان ولم ينتقل الى العين فلا يسقط حقه في الاجل بغير رضاه **ولا تصح الكفالة الا بقبول**
المكفول له في مجلس العقد وان كان غائبا فقبل عنه فضولي يصح ويتوقف على اجازته لكن للكفيل
ان يخرج عن الكفالة قبل اجازته قيد بالمكفول له لان بغية المكفول به او المكفول عنه تصح اتفاقا من
الحقايق **الا في قول الرضا لو ارثته تكفل عني ما عني من الدين** **فتكفل به مع غيبة الغريم** اتفاقا
جائزة بلا قول لان هذه وصية منه لو ارثته بقضاء دينه ولهذا قالوا لا تصح هذه اذا تخلف بالاول والجماعة لا تصح
صححة الوصية قيد بالوارث لانه لو قال لا جني لا تصح لانه غير مطالب بدينه فكان المريض في حقه كالصحيح
وقيل تصح لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين بامر من يرجع به في تركته **وعنه**
ابو يوسف مطلقا اي قبله المكفول له او لا لان الكفالة التزام المطالب به وله ولاية على نفسه فتصح كذا
وقيل يشترط القول عندك لكن لا يشترط المجلس ولما ان في الكفالة معنى تمليك المطالب له المكفول له فشرط عند
تمليك لا يتوقف على ما ورا المجلس **وهي** اي الكفالة **عن الميت** **بطله** عند ابو حنيفة وقال لا تصح لان الدين باق
على الميت ولهذا يطالب به في الاخرة فتصح الكفالة كما لو تبرع انسان فادى دينه صح وله ان الموت عز المذمة
ويسقط عنها احكام الدنيا من العبادات والمعاملات فان ترك ما لا ينتقل الى تركته ولا يسقط فلا يجوز
الكفالة بالدين لساقط بخلاف التبرع لانه لا يعتمد قيام الدين وفي القسمة كفل عن ميت مغفل فظهر له
مال صحته الكفالة بقدره **ولا تصح من المادون المديون عن مولا** **بانه** لان في صحة كفالته بالمال

لا يملك الرجوع

اضرار للمغرم لكن لا التزام منه صحيح في حق نفسه حتى اذا عتق كان مطالبا بقيد المديون لانه
لو لم يكن مديونا فكفل باذنه تجوز قيد باذن المولى لانه لو كفل باذن الغرماء تجوز وقوله عن مولا
قيد اتفاقا اذ لو كفل عن غيره فالحكم كذا **افان عتقه** اي المولى ما ذونه المديون الكفيل عن مولا باذنه
في المرض اي في مرض موته ومات **عن العبد** **لغنا** اتفاقا **ثم اذا عتق** **فالكفالة نافذة** عند ابو حنيفة يعني
العبد ما دام يصح كالما كتب عنده فلا تنفذ تلك الكفالة فاذا ادى عتق فتبطلت عند العتق **وانما**
عند عتق المولى لانه حرم مديون عندها وسنقر ذلك في باب العتق ان شاء الله تعالى وهذا بناء
على ان المستسعى كالما كتب عنده وكفالة الما كتب لا تصح ما لم يرجع عتق وعندها تصح فتبطلت كفالته حين
اعتقه مولا قيد بالاعتاق لانه لو لم يعتقه لا ينفذ اتفاقا وقيد بالاعتاق من مرض الموت لانه لو اعتقه
في الصحة لا تجب السعاية والكفالة جائزة اتفاقا فيضمن المولى اقل من قيمته ومن الدين كذا في المصنف **وتصح**
الكفالة بالقرن لا بالمبيع لانه غير مضمون **ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها** **كالقبرض على سائر الشرائع**
او ببيع فاسد اي كالمقبوض ببيع فاسد **والمعصوم** فان الكفالة بهذه الاشياء صحيحة بل لم الكفيل
رد عنها حال بقائها ودفع قيمتها بعدها كما لا يصحها اي لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بغيرها **كالمبيع**
والرهون في يد البائع والمرفق فان الكفالة بعينها غير جائزة لانها لا تنبت في الذمة واما الكفالة بتسليمها
فجائزة يطالب الكفيل به ما بقى المبيع والرهون **ولا بالامانة** ان كالموديع والمستاجر والمشتار وامثالها
لانها غير مضمونة والكفالة عند ضمان وفي الحقة الكفالة بامانة غير واجبة التسليم كالوديعة ومال المضاربة
والشركة لانها اصل الكفالة بامانة واجبة التسليم كالجارية جارية وعلى الكفيل تسليمها فان هلك الاجنبى
وهي عما اي الكفالة عن المتاع الذي **في يد الاجير المشترك باطله** عند ابو حنيفة لان الاجير امين عنده
وقال الاجازة لانه ضامن عندها سبق بمانه في باب الاجارة **ولا يصح الحمل على دابة مستاجر** **وبعينا**
لانها لو ملكت بعجز الكفيل عن الحمل عليها **وتصح بغير عينا** لان الحمل على اي دابة كانت مقدور للكفيل
ولا تصح بمال الكفاية لانه دين على الما كتب بحيث لو عجز سقط عنه ولا يمكن اثباته مطلقا لانه ينافي معنى الضم
اذ من شرطه الاتحاد وكذا لا تصح بمال السعاية عند ابو حنيفة **وتصح عندها** **واذا كان دين على اثنين فكفالا**
اي كفل كل منهما صاحبه **واذا ادى احدهما زيادة على النصف رجع بالزيادة على صاحبه** لان كلامهما في
النصف اصيل وفي النصف كفيل فباي يوده او لا يقع عن النصف بالاصالة فاذا زاد على النصف يقع عن الكفالة
ولو تكفلا عن اثنين عن رجل اخر يالف مثلا **وكل منهما كفيل عن صاحبه** اي كفل كل منهما جميع الدين
الكفيل الاخر والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الاصيل **رجع كل من الكفيلين بنصف ما يوده**
على الاخر مطلقا اي سوا زاد على النصف والآن احدهما اذا ادى شيئا وقع ذلك شيئا بعينها لا سواها اذ كل منهما
كفيل عن صاحبه بكل الدين فلا رجحان لاحدهما على الاخر بخلاف ما سبق لان هناك كان النصف بحقة الاصل والنصف
الاخر بحقة الكفالة وما ادى احدهما كان مصر وفا الى نصف الاصيل لكونه اقوى فيرجع الكفيلان على الاصيل لانها
ادبا عنه دينه احدهما بنفسه والاخر بناية وان شارح المودي على الاصيل بكل ما ادى لانه كفل بكل المال عنه بامر
وانه لعلم **كتاب الحوالة** وهي اسم معنى الحوالة وهو النقل وفي

الشرع نقل الدين من ذمة الى ذمة وهي مشروعة لقوله عليه السلام من اجل على اى عني فليتبع
والامر بالاتباع دليل الجواز **وتصح الحوالة بالدين دون الجواز** **وتصح** الحوالة نقل دين من الذمة الى الذمة وهو نقل
حلي فلا يتصور في العين لان نقله حسي **برضى المحيل** وهو المديون لانه توجد منه الحوالة لان المال عليه ينصرف

في الحوالة لا في الجواز
في الجواز لا في الحوالة

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 في كل ما يتعلق بالدين والحاكمية

في نفسه بالتزام الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة تصح بدون رضا المكفول عنه الا ان يشترط رضاه للرجوع
 عليه ولا يرجع عليه اذا لم تكن بامر **والمحال عليه** وهو الذي يقبل الحوالة انما شرط رضاه لان الناس
 متفاوتون في الطلب **واذا ثبت الحوالة حكما براءة المحيل من الدين** حتى لو مات المحيل لا يأخذ المحتال من
 تركته فان قيل المورث لما اجبر المحتال على القبول لا اذ قضى المحيل الدين كما لو قضاه الاجنبى لا يجبر قلنا المحيل غير
 متبرع لاحتمال عود المطالبة بالتوى فلم يكن كالاجنبى المتبرع وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة لان كلامهما عقد
 مشروع للتوى ولنا ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية فمعنى الحوالة وهو النقل انما يتحقق بواجب
 دمة الاصيل ومعنى الكفالة وهو الضم يقتضى ثبوت دمة الاصيل ومعنى التوى في الحوالة اختيار من هو احسن من
 المحيل في القضاة **فلو ابراهه المحيل عن الدين المحتال بطله** اي ابو يوسف ابراهه لان المحيل ليس بمدين لا انتقال
 الدين الى دمة المحال عليه **واجازة محمد** لان الدين باق في دمة المحيل عنده وانما انتقلت عنه المطالبة كما ذهب
 اليه زفر ونقلت للرجوع اي يرجع المحال على المحيل بالتوى اي يهلك الحق المحال وقال الشافعي لا يرجع لان دمة
 المحيل مبرئة بالحوالة فلا يعود الدين اليها الا بسبب جديد وكذا قوله عليه السلام اذا مات المحتال عليه فملا
 عا د الدين وفرض الجود مع الحلف بفسخ وبراءة عن بعض مشايخنا وعند بعضهم لا يعود الدين بنفسه من الخلف
وهو اي التوى ثبت عند ابي حنيفة بثبت باحد الامور لا غير **ان يحجزها** اي ان ينكرها المحال عليه الحوالة **وكلف**
ولا يبينه للمحيل ولا للمحتال على ثبوته **او يموت** المحال عليه **مفلسا** هذا اذا ثبت موته مفلسا بفساد قضاها
 فان اختلفا فيه فقال المحتال مات مفلسا وانما الاخر فاقول للمحتال ان العسر هو الاجل **الا يثبت التوى**
بها وبالحكم به اي يحكم الحاكم فلاسه **في حياته** لان المحتال يحجز عن اخذ حقه منه **حيثما كان** عند
 موته وهذا الخلاف مبنى على ان الخلاف في ان لا فلاس لا يتحقق بتفليس الحاكم عنده ويحقق عندها **واذا**
مات المحيل مديونا قبل اداء المحال عليه ما التزمه فسمنا المال المحال به بين الغرما اي عا المحيل
 على قدر حصصهم **ولم ينفرد به المحتال** وقال زفر المحتال الحق لان الدين صار له بالحوالة كالدين ولنا ان الحوالة
 تمليك الدين من غير من عليه الدين فلا يملك المحال قبل القبض فبقى الدين ملكا للمحيل فيستوى فيه الغرما بخلاف
 الرهن لان الرهن ضرر مستوفى دينه عند القبض **ولو احوال البايع غرما له على المشتري** **فمن ثم**
رد البيع بعيب على بايعه بعد القبض وقبله بقضا او بغيره او بقبول العقد او بملك المبيع قبل القبض **حكما**
ببغايها ولان الغرما ان يطلب المال المحال به على المشتري وقال زفر لم يملك الحوالة وليس له ذلك لان الحوالة كانت
 مقبلة بالتمن وقد بطل التمن فبطل الحوالة كما لو استحق المبيع ولنا ان التمن كان واجبا ثم سقط بانقضاء
 المبيع فيختص ذلك بالمنعاقدين فلا يظهر ذلك في حق الغرما المحال عليه بخلاف الاستحقاق لانه ظهر فيه ان
 التمن لم يكن ثابتا **واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل احواله فقال المحيل انما اخلت يديني**
عليك ولا رجوع لك على المحيل لان سبب الرجوع وهو قضا دينه بامر فحقق باقرار المحيل
 فيرجع عليه بمثله **واقرار المحال عليه بالحوالة لا يستلزم اقرار الدين** لوجودها بدونه ثم المدعي
 يدعي دينا على المحال عليه وهو منكر فاقول للمكر **او المحيل اي اذا طالب المحيل المحال بمثل احواله بان**
قال انما اخلت لك بقضائك فاعطى ما اخذته فقال المحتال **انما اخلت يديني** عليك لم يقل قول
 المحتال بلا يمين لانه يدعي على المحيل الدين وهو منكر والقول قول المنكر **ولا يكون اقرار المحيل بالحوالة اقرارا**
 منه بان عليه دينا للمحتال لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة فلم يكن الدين له رواتقا وبكره **قرض**
يستفاد به من الطريق ويقال له السفايح صورته ان يقرض ماله خوفا من ضياعه في الطريق ليرد عليه

من اخذ قرضا من الرزق
 او الموما فانه لولي
 يحضر

مس
 عند

اذا شرط في اذنه
 سلفه
 من اذ قال المحال عليه
 اي انما اخلت بك
 المحال عليه
 الباطل في بعض
 ياستم

المستقرض في موضع كامن وانما كرم لما روى انه عليه السلام نفى عن قرض جرنفعا وقيل اذا لم تكن
 المنفعة مشروطة فلا بأس به انما اوردته في الحوالة لانه اذا احوال الخط المتوقف على المستقرض فيكون
 معنى الحوالة والله اعلم **كتاب المصالح** وهو في اللغة المصلحة
 والمصلحة خلاف المخاصة وفي الشرع عقد يرفع النزاع ثبت جواز بقوله تعالى **والصلح خير ويجوز**
مع الاقرار ويجوز مع السكوت اي سكوت المدعي عليه بان لا يقر ولا ينكر **والانكار** وقال الشافعي
 لا يجوز معهما لان المدعي عليه اذا لم يقر فما يدفعه يكون لقطع الخصومة وهذا رشوة فلا يجوز ولنا اطلاق
 قوله تعالى **والصلح خير** ويدل الصلح فيهما بعض حقه في زعم المدعي واقتدا اليه في زعم المدعي عليه
 وكل ذلك جاز فيليس برشوة ولين كان رشوة قد جعل دفع الظلم جازا ولهذا قالوا لا يدفع الوصي الى السلطان
 شيئا من مال اليتيم لا دفع ظلمه وكان لا يقدر على دفعه الا بدفع المال لا يضمن كره في الفصل **فان وقع الصلح**
على اقرار عا من مال اعتبره بالبيع لوجود معنى البيع فيه وهو مبادلة الما للما الذي ارضى المصالحين
 فينتج بطلان ذلك ما يثبت على البيع من الخيار والشفعة في العا وغيرهما اعلم ان هذا اذا وقع الصلح
 على خلاف جنس المدعي وان وقع على جنسه فان كان باقل من المدعي فهو حط وبراء وان كان اكثر فهو ربا
او عا من مال وان وقع الصلح على اقرار عا من مال او عن منافع عا كما اذا ادعى سكنى دار سنة وصلىه
 من مالها فاقربه وارثه فصالحه على مال **فبالاجارة** اي اعين بالاجارة لان العبرة للمعاني فشرط فيه العلم
 بالمدة وببطل الصلح بموت احدها في المددة لانه اجارة بمعنى ويرجع المدعي في دعواه بقدر ما لم يستوف
 من المنفعة كذا في النهاية **وان استحق فيه اي الصلح** عن اقرار بعض المصالح عنه **رد المدعي حصته**
من العوض وان استحق الجميع اي جميع المصالح عنه **فالجحج** اي في جميع حصص العوض **او كل المصالح**
 اي استحق كل العوض **رجع المدعي على المدعي عليه بكل المصالح عنه او بعضه** اي ان استحق بعض
 المصالح **فبعضه** اي يرجع ببعض المصالح عنه لان حكم الاستحقاق في المبيع يكون كذا وهو اخذ حكمه
 لكونه في معناه هذا اذا لم يكن التشقيص فيه عينا وان كان عينا فله الخيار **وان وقع عن سكوت**
او انكار كان معاوضه في حق المدعي لان في زعمه انه اخذ عوضا عن ماله **ولاقتدا اليمين**
وقطع الخصومة في حق المدعي عليه لان في زعمه ان المدعي كاذب في دعواه وانما يدفع المال لئلا
 يخلف هذا في الانكار ظاهر واما في السكوت فلان جهة الانكار راجحة اذا اصرق فراغ الذمم فلا يثبت كونه
 عوضا بالشك ومنه زان يكون لشي واحد مكان مختلفان باعتبار شخصين كالشكاح موجه الى المستلحقين
 والحرمة في اصولها **فان صالح عا ر لم تجب فيها شفعة** يعني اذا ادعى رجل داره فصالح عنها
 بدفع شي لم تجب فيها الشفعة لانه يدعي انها داره كما كانت وانما المدفع الى المدعي ليس بعوض عنها
 وانما هو لاقتدا اليمين **او صالح عليها وجبت** يعني لو ادعى على رجل شيئا فصالح عنه على داره فباعها
 الى المدعي وجبت فيها الشفعة لان المدعي يدعي انه باخذها عوضا عما ادعى فكان معاوضة على زعمه
 فتجب فيها الشفعة لان كل انسان يواخذ بزعمه **فان استحق فيه اي في الصلح** عن انكار المصالح عليه
رجع المدعي الى الدعوى في كل ما في كل المصالح عنه او بعضه اي ان استحق بعض المصالح عليه ففي
 بعضه اي فهو يرجع في بعض المصالح عنه لانه ترك دعواه ليسلم البذل فاذا لم يسلم رجع بالمبدل وهو
 الدعوى **او المصالح عنه** اي ان استحق كل المصالح عنه وهو المدعي رد المدعي العوض لان المدعي عليه
 انما يبدله ليقضي المدعي فيه من غير خصومة فاذا استحق امر يحصل مقصوده فيسترده **ورجع بالخصومة**

مع المستحق لانه قام مقام المدعى عليه حين اخذ منه المدعى **وبعضه** اي ان استحق بعض المصالح عنه رد
حصته اي حصته ذلك البعض **ورجع بالتصوم فيه ويجوز الصلح عن حق مجهول** لانه اسقاط فلا يقع
فيه منازعة ولا يصح **الاعلى معلوم** بالاشارة او بيان القدر والوصف اذا كان في الذمه هذا اذا كان بدل
الصلح محتاجا الى القبر لانه تمليك فيفضي الى المنازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن محتاجا الى القبر كمن ادعى
حقا في دار وادعى المدعى عليه حقا في جافوته فتصلح على ان يقطع كل منهما دعواه عن صاحبه صح وان لم يكن
مقدار حق كل واحد منهما معلوما وفي المنازعة الصغرى اذا كان له على آخر الف درهم فاعطاه دراهم مجهولة الوزن
على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل ولو اعطاه على وجه القضا لا يجوز **الاذا ولو استحق بعضه رد**
صلح عن بعضها مجهولا يعني ادعى حقا في دار ولم يبينه ووصلح من ذلك الحق على شيء معلوم ثم استحق بعض
تلك الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان تكون في البعض الباقي فيقيد ببعض دار لانه لو استحق
كلها يرد كل العوض لمعوض عن شيء يقابل **ولو ادعى دارا فصول على بعض منها معلوم مقداره جازان**
ابراه عن دعواه في الباقي او زاد في بدل الصلح درهما ليكون عوضا عن حقه في الباقي فيقيد بقوله دار لانه
لو ادعى بتمامه على بعضه جاز صلحه وبطل دعواه ويقيد بقوله ببعض منها لانه لو صلحه على شيء اخر لا
تسمع دعواه ويقيد بالابرا لانه لو لم يرد له الجوز صلحه لان المصالح عليه عين حق المدعى وهو مقيم على دعواه في الباقي
ويقيد بالابرا عن دعواه لان الابرا عن الاعيان غير صحيح كذا في المبسوط **او شاة اي لو ادعى شاة فصول على صوفها**
يجزه للمال بحجة ابو يوسف ومنعه محمد والمنع روايه عن ابن حنيفة فيد بالصوف لانه لو صلح
على لبنها او ولدها لا يجوز اتفاقا ويقيد بقوله على صوفها لانه لو صلح على صوف شاة اخرى لا يجوز اتفاقا
وفي الحقايق جواز مشروط بان يشترط ان يجز من ساعته لان ما جاز بيعه جاز الصلح عليه وانما يجوز بيع
المصوف على ظهر العنم اذا شرط ان يجز من ساعته لانه صلح على بعض المدعى فلا يجوز كما لو صلح على لبنها
وله انه صلح على بعض حقه وهو معلوم ظاهر ترك الباقي عليه فيجوز بخلاف اللبن والولد لانهما باطنان
غير معلومين وبخلاف صوف شاة اخرى لانه ليس بموجود حقه ولا يجوز تعليق الصلح كان قال اذا
جافلان فقد صالحتك على كذا **والاضافة** كان قال صالحتك على كذا عند الان فيه معنى التمليك فلا يجوز تعليق
ولا اضافته **ولو قال صلح لمسلم انت الحكم بيننا غدا او ان سلمت لي لو قال الذي ان سلمت فانت الحكم**
بيننا غدا او سلم الذي تمنعه ابو يوسف ولا يجعله حكما **واجازة** محمد فجعله حكما لان هذا نوع تقويض
فيصح تعليقه كالتمليك وتقليد القضا ولا يوجب ان الحكم من باب المصالحه اذ الصلح يحصل به ولا يجوز
تعليقه بخلاف التمليك وقولية القضا لانها ليسا من المصالحه وفي الخلاصة الفتوى على قول ابو يوسف **لا يجوز**
الصلح من دعوى مال ومنفعه مال ومنفعه مال سابق من ان الصلح عن المال المال او بالمنفعه في معنى
البيع والاحازة لكن الصلح عن المنفعه على المنفعه اذ يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصلح عن السكنى
على خدعة العبد واما اذا اتحد جنسهما فلا يجوز كما لا يجوز استيفاء المنفعه بحسبها من المنفعه **وجناية**
عند لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا فاتباع بالمعروف يعني من هذا له من دم اخيه المقتول مال فليبيع
المطلوب بما صلحه ولا يطلب اكثر منه وليود الى غير العافي حقه وايقاعه ناقص كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه
وخطا في النفس لا يوجبها المال والصلح عنه كالصلح عن سائر الديون لانه لا يجوز بالزائد على قدر
الدية وفي الجوز لان القصاص ليس بمال ولو فسدت التسمية في الخطا بان صلح على خمر وجبت الدية
وان فسدت في العبد يستقط القصاص ولا يجب شيء لا تقدم على الصلح يتضمن الابرا عنه **ومادونا** يعني

حدث
الخطا

حدث
المسلم

يجوز الصلح من الجناية فيما دون النفس ثم ان كانت عدا بلحق بالعبد في النفس وان كانت خطا فبالخطا
فيها وهذا الحكم لا يختلف في هذه الاشياء بين ان يكون عن اقرار او اقرار او سكوت **لا حدة اي لا يجوز الصلح**
عن دعوى حدة اي حدة كان لان الحد ودعوى الله تعالى والاعتصاف عن حق الغير لا يجوز وفي حدة القذف جهة الشرع
غالبه **ولو صلح عن دم عد على هذين العبدين فاذا احدهما حر فله العبد الا غير عند ابن حنيفة**
لانه سمي بالصالح بدلا وما لا يصلح فلغاما لا يصلح **وبعضه** اي ابو يوسف الى العبد قيمة **الم لو كان عبدا**
لانه سمي المال وعجز عن تسليمه فتجب قيمته وبالاشارة اليه تعرف حصته كما لو قال وعبد هذا صفته
واضاف تمام الدية نقدا يعني اوجب محمد العبد والزايد عليه الى تمام الدية لانه انما رضى بالصلح
ليس له ما سواه ولا يمكن تسليم تسليم الزائد على العبد لانه مجهول فيصار الى الدية لكونها معلومة **ولو عفى**
او صلح عن شجرة او جريحة فانت من الشجرة فالدية واجبه عند ابن حنيفة والصلح والعفو باطلان
وعليه القصاص في القياس في الاستحسان عليه الدية من ماله وان كان خطا فالدية على عاقلة **في مال الجاني** وقالوا
لا يجب شيء لان العفو عن الشجرة عفو عن موجبه والسرايه من موجبه فيكون عفو كما لو قال عفوت عنها وعما
حدثت معها وله انه عفى عن الشجرة فلا يكون هذا عفو عن النفس لان الشجرة غيرها لكن سقط القصاص بشبهة
العفو فتجب الدية بخلاف ما قاله ساعليه لان لفظ ما يحدث متناول للموت وانما وضع في السرايه اذ لو
برى بحيث بقي له اثر فالصلح ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اتفاقا ولو كان صلحه من ذلك ما كانت
منه فالصلح ماض مات من ذلك او براقان قلت كان ينبغي ان ينتقض بعض الصلح لان الصلح عن القايه
وعن الحادث وقد سلم للجراح احدها ولم يسلم الاخر قلت تاويله ان يبرأ وقد بقي منها اثر لم يوجد
القايه والحادث منها جميعا من الحقايق **ولو قتل مدبر محررا خطا فصالح مولاه ولي القتل على**
عبد بعينه بغير قضا القاضي ودفعه اليه او على قيمته بغير قضا في الاصح ثم قتل ذلك المدبر محررا اخر
فولي القتل الثاني مجبر عند ابن حنيفة ان شاعرجع على ولي القتل الاول بالنصف اي نصف ما صلح عليه
كما قالوا اي صاحبه بلا تخيير وان شاعرجع على المولى بنصف القيمة اي قيمة المدبر يرجع هو المولى على
المولى اي ولي القتل الاول فيقيد بالمدبر لانه اذا كان قنا ودفعه الى ولي الجناية الاولى فولي الثانية
بشارك الاول اتفاقا ويقيد بقوله في الاصح لانه قالوا في قولها نظر على تقدير ان يكون المصالح عليه عبد
لان صلح ولي الاول لا يلزم الثاني اذ لو فرض ان قيمة العبد عشرة دراهم وقيمة المدبر الف فعلى قولها يلزم
ان يرجع ولي القتل الثاني على الاول بحصة دراهم ولو لا هذا الصلح كان حقه خمسماية درهم فيكون هذا
اضارا عليه بغير رضاه فالاصح ان خلاهما فيما اذا دفع المولى قيمة المدبر الى ولي القتل الاول بغير
قضا فتقوله كقولها هذا كله اذا دفع القيمة الى ولي الاول ولم تكن الجناية الثانية موجودة فان دفع اليه
والجناية الثانية موجودة فان دفع بغير قضا فان اوليا الاخرها هنا بالخيار بين ان يرجعوا الى المولى وبين
ان يشارك المدفع اليه بالاتفاق لهما ان المولى لم يتلف حق المولى الثاني لانه حين دفع كل قيمة المدبر الى
الاول كان كل القيمة حقه فلا يرجع الثاني على المولى كما لو دفع بقضا القاضي وله ان جنايات المدبر ولو
كثرت لا توجب الاقيمة واحدة على المولى فلما جنى المدبر جناية اخرى تبين ان المولى دفع باختياره
نصيبه الى المولى الاول فيرجع بخلاف ما اذا دفعه بقضا لانه مجبور على الدفع كالوصي اذا صرف
التركة الى الغريم بغير قضا وظاهر غريم اخر يضمن فان كان بقضا لا يضمن **ولو غصب عبدا فانت**
العبد عندك فصالح مولاه على اكثر من قيمته فهو اي الصلح جائز عند ابن حنيفة وقال لا يجوز قيد

يكون الصلح على أكثر من قيمته بعد موته اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ووضح الخلاف في العبد واراد به
عينا ذات قيمة لان المصوب لو كان مثليا فهلك فالصلح عليه ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة
اتفاقا فان كان من خلاف الجنس جاز اتفاقا اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الصلح على أكثر من قيمته القضا بالقيمة
اذ لو كان بعده لا يجوز اتفاقا ولو صلح على عوض قيمته أكثر من قيمة المصوب جاز اتفاقا لها ان قيمة المصوب
الهالك ثابت في ذمة الغاصب فاذا صلح على أكثر منها يكون ربا وله ان العين بعد الهلاك باقية على ملك
المصوب منه ما لم يضمنه او يتقرر حقه في القيمة بحكم الحاكم الا يرى انه لو اختار ترك التصديق بقي العين في
ملكه حتى يحجب الكف عن عليه فيكون المأخوذ من الغاصب قبل القضاء بدلا عن المصوب لا عن قيمته فلا
يكون ربا ولو ادعى نكاحها فجدت ثم صالحت على مال لترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع
في جانبها لزمه ان النكاح قائم والدفع لترك الخصومة في جانبها ولو كان المدعي مبطلا في دعواه بحكم عليه
ما اخذه ديانة ولو ادعت هي نكاحها فصالحها على مال لترك دعواها جاز ويكون المدفوع من
جانبه لدفع الخصومة ومن جانبها زيادة في مهرها وقيل لم يحجز هكذا في بعض نسخ القدوري ووجهه
ان ترك دعواها ان جعل فرقة لا يجوز للزوج اعطاء شيء لاجلها وان لم يجعل فرقة بقي الحال على ما كان
عليه من الدعوى فلم يكن في مقابلة هذا العوض شيء او عبودية رجلى لو ادعى عبودية رجل فصالحه على
مال لترك دعواه جاز وكان في زعم المدعي في معنى العتق على ان لا يملكه عليه انكار العبد ذلك
وفي زعم المدعي عليه يكون لدفع الخصومة والهاء اي تناوب المشركين في علي عبد يزعم ان يأخذ
هذا غلة هذا العبد اي بدل خدمته شهرا وذاك غلة ذاك العبد شهرا بالاطار عند أبي حنيفة
يعني لا يجوز ان يجبرها القاضي عليه الا اذا اصطفاها عليه فيجوز كذا في المنتقى وقال لا يجوز جبر ابي الهيثم
لان الغلة على الشيوخ جارية اتفاقا او قيد بغلق عبيد لان التماثل في غلة عبيد اودابة لا يجوز اتفاقا وفي
خدمة عبيد وعبيد او غلة دار ودارين او سكنى دار ودارين يجوز اتفاقا لها ان الغلة بدل الخدمة ويجوز
المهاياة في خدمتهما وله ان التسوية في القسمة واجبه ولم توجد في علق عبيد لان احدهما قد يجد ساجل
ولا يجد الاخر فيكون كسبه اكثر منه واملا خدمة عبيد لا تتفاوت وظاهرا وتفاوت قليلا واما التماثل في
غلة دارين فاما جاز لان العقار لا يتطرق اليه التغيير ظاهرا فامكنت المعادلة وهو اي التماثل في ركوب
دابة او غلتها او غلتى دابتيين او ركوبهما اصطلاحا اي على وجه الصلح بينهما جاز عند أبي حنيفة
لا جبر الا لا يجوز التماثل على وجه الاكراه عنده ومنعاه اي التماثل في غلة دابة سواء كان على وجه الصلح او الجبر
كما لم يحجز في غلة عبيد واحد واجازاه في الباقي جبراً وهذا بناء على ان القاضي لا يقسم الحيوان جبراً عند التفاوت
فيهما فكذا في غلتها وعندهما يقسم جبراً فكذا يقسم منافعهما وبدل منافعهما اعلم ان هاهنا ثمان مسائل
اربعة في العبد غلة عبيد او عبيد بن ووجه عبيد او عبيد بن واربعة في الدابة ركوب دابة او دابتيين وغلة
دابة او دابتيين في اثنين منها لا يجوز اتفاقا غلة عبيد واحد وغلة بغل واحد وفي اثنين جاز اتفاقا خدمه
عبيد او عبيد بن في اربعة خلاف غلة عبيد بن وركوب بغل او بغليين وغلة بغليين ومعنى عدم الجواز انه
لا يجبر عليه القاضي واما الجواز صلحا فثبت في جميع الصور كما قال به ابو حنيفة في قسمة الرقيق وهذا
عرفت ان اطلاق البطلان على عدم الجبر ليس كما ينبغي ولو جمع حكم غلق عبيد بن وركوب دابة او دابتيين
لكان اولي واخصر اذ افتراق الحكم وزيادة الجبر والاصطلاح في الثانيه يوم الاختلاف وليس كذلك المعرفت
ولو اسلم عشرة في كثر اصطلاحا على زيادة نصف كذا اخر اي على ان يزيد المسلم اليه لو اسلم نصف كذا اخر

الى اجله لم يصح الصلح اتفاقا لانه لو صح بطل عقد السلم لان بعض راس المال يجعل بزيادة يصير
دينا على المسلم اليه فصار كانه اسلم براس مال هو دين فانه لا يجوز فعله **رد ثلث العشرة** عند أبي حنيفة
يعني اذ لم تجز الزيادة فعلى المسلم اليه رد حصة الزيادة من راس المال الى راس السلم **وايضاً ذلك الكراي**
المسلم فيه على التمام **وقالا لا يرد شيئا** من راس المال لانه لو حكم بالرد لزم الحكم بحصة الزيادة وهي لم يصح
ونفي العقد الاول على حاله فصار كما لو زاده نصف كره بعض انقضاء المدد وله ان السلم اليه قصد زيادة
شئين اخراج ثلث راس المال عن السلم الاول وجعله مقابلا لاهل الزيادة فلما لم يصح الثاني لما منع سبق بيانه في
اخراج صحبها اذا ما منع له فيرده بخلاف زيادته بعد تمام المدد لانها العقد الاول بانقضاء الاجل وانما وضع
في الزيادة في السلم فيه اذ لو صلح على ان يزاده راس السلم عشرة دراهم في راس المال جاز لان المعقود
عليه قائم في الذمة فتجوز الزيادة في بدل له ملحقا باصل العقد من الحقائق **ولو وجد طعاما اشتراه**
عينا فصالحه على ان يزيد طعاما من غير جنس المعيب الى اجل فهو باطل عند أبي حنيفة
مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا في المجلس او لا **وقالا ان لم ينفذ الثمن في المجلس** بطل صلحه وان
نفذ صح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزايد من جنسه يجوز اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان اطلاق قوله
راس المال شرط عندك وغير شرط عندها وفي الاصل اذا صلح على عيب على دراهم ثم زال ذلك العيب
بطل الصلح ودد عليه ما اخذه لان الخصومة قد زالت وكذا اذا صلح على مال فتيين انه لم يكن عليه ذلك المال
او على خدمه عبده يعقوب او ادعى حقا اخر فصالحه على خدمه عبده او سكنى داره او زرع ارضه او لبس ثوبه
او ركوب دابته **شهر ففكك المدعي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطله** اي ابو يوسف الصلح فيستوفى المدعي
المنافع لان ذلك نزل منزلة الوصية اذ هذه المنافع لم يقابلها بدل في الظاهر وموت الموصي لا يبطل العقد
فكلا هذا والمدعي اي لو هلك المدعي يبطله اي ابو يوسف الصلح في الركوب واللبس لا غير اجازة في الدابة
لان الناس متفاوتون في الركوب واللبس والمدعي عليه رضى بها من المدعي لا من وارثه بخلاف الزيادة
والخدمة والسكنى اذ لا تفاوت فيها فيقوم الوارث مقام المدعي **وابطله** اي محمد الصلح في الكل لان العقد
ورد على المنفعة وكان في حكم الاجارة فيبطل بموت احد المتعاقدين **او محل المنفعة** يعني لو هلك العبد والذات
او الارض او غيرها بفعل ضامن اي ان اهلكه اجنبى **فاخذت قيمته** منه بخبره اي ابو يوسف المدعي في مطالبته
عبد **لخدمته** يعني ان يشا طلبة من المدعي عليه ان يشتري له عبدا فيستوفى منه الخدمة لانه في حكم الوصي
عنفته فلا يبطل هلاكه او نقص الصلح يعني ان شاتق الصلح ورجع الى دعواه لتغير محل ما صلح عليه
وابطله اي محمد الصلح لما مر انه في حكم الاجارة عنده فينسخ بتعذر تسليم المعقود عليه قيد بفعل ضامن لانه
لو هلك بنفسه او اهلكه المدعي عليه يبطل الصلح اتفاقا اما عند أبي يوسف فلا لانه كالبيع من وجه لكونه في مقابلة
شيء فيبطل كما يبطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض واما عند محمد فلتعذر تسليمه كما مر ولو اهلكه المدعي على
الاخلاق المذكور لكن قال بعض المشايخ لا يتخير بل يستوفى المنفعة من العبد المشتري بقيمة الهالك لان التغيير
حصل فعليه فصار راضيا به ولو باعه المدعي عليه يجوز عند محمد اذا باعه بعدد كما في الاجارة ولم يحجز عند أبي
يوسف لانه قد باع ما فيه حق المنفعة كذا في الكافي **فلو استأجر منه اي المدعي عليه العبد من المدعي بعد ماصالحه**
على خدمته مدة معلومة وسلمه اي المدعي عليه العبد الى المدعي بحجره اي ابو يوسف عقد الاجارة لانه كالبيع ولا
يبطل الصلح **ومعه** محمد اي قال لا يجوز الاجارة ويبطل الصلح لان العبد كالمستأجر عنده فلو اخرج المستأجر من المحل
في مدة الاجارة لا يجوز فكذا هذا واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك **او الرد**

هذا هو الوجه في رد ثلث العشرة عند أبي حنيفة

متلا اذا قال الراعي الخاص ملكت شاة من الغنم او قال يرددتها اليك وكذا اذا قال المودع ضاعت الودعة
او قال دفعتها اليك فانك لما لك الرد او الهلاك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز فيه الاخير
الخاص لان العين في هذا الاجير المشترك مختلف في وجوب ضمانها وقيد بدعوى الهلاك لان المودع لو ادعى
على المودع الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا كذا في الفصول هذا اذا لم يخلف واما اذا خلف على
ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقا كذا في الاصل له ان الصلح لقطع الخصومة وقد تحققت هنا الادعاء المالك للضمان
وانكار الاجير المودع وهذا ان كلامنا الاجير الخاص والمودع امين فيصدق في قوله فصار كالمودع المالك
على الهلاك او الرد فلا يجوز **ويصح الرد بعيب حادث قبل القبض بعد صلحه عن ابراهيم من كل**
عيب يعني اذا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى صالحه المبيع على ابراهيم من كل عيب ثم عثر عيب بعد الصلح قبل
القبض لم يكن المشتري ان يردده به عند ابي يوسف **وخالفه** محمد لان ابراهيم استأجر لحقه في الرد بالعيب فيصرف
الى الموجود دون ما استحدث كالابراهم الدينون وكذا يوسف ان غرضه من الصلح ان يلزم العقد كالحادث قبل
القبض بعد العقد كالحادث قبل العقد **فصل في المصالحة في الدينون والتوكيل به والتبرع واذا**
صالح عن دين بمعهذه جاز ولم يكن معاوضة لان في جعله كذلك ربما بل يكون استيفاء لمعهذه واستيفاء
للباقى تصحيا لكلامه مهما امكن كمن صالح عن الف على خمسمائة او عن الف جيات خمسمائة زبوف
فيجعل المطالب مستقلا للقدر والصفة ومستوفيا لبعض حقه واما عكسه وهو ان يكون الصلح عن الف زبوف
على خمسمائة جيات فيكون معاوضة فيلزم ربا **وعن حاله** بمثلها اي صالح عن الف حالة بالف موجه فانه
جائز فيجعل كانه اجل نفس حقه ولا يجعل معاوضة لان بيع الدراهم بمثلها نسبة غير جائز **لا عن دراهم**
اي لا يجوز الصلح عن دراهم حاله بدين فاني موجه لانه لا يمكن حمله على ما خرج حقه اذا الدنانير لم تكن حقه فتعين
حمله على المعاوضة فلا يجوز لكونه ربا **لا عن الف اي** ولا يجوز الصلح عن الف موجه خمسمائة حاله لان المعجل خير
من الموجل فيكون الخط معاوضة لاجل فيكون ربا لان الاجل صفة كالجودة والاعتباس عن الجوده لا يجوز فان قلت على
هذا جاز صلح المولى عن مكاتبه على الف موجه حالة قلت لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا
يكون هذا معاوضة للاجل ببعض المال بل يكون ارفاقا من المولى بخط بعض المبدل ومسا هله فيما بقي قبل حلول الاجل
ليتمصل الى شرف الحرية وهو مندوب شرعا **لا عن سود** وهو جمع اسود **خمسمائة** ببيض لان البيض غير الحق
المعقود عليه وهي زيادة في الوصف فيكون معاوضة للالف خمسمائة وزيادة وصفه وانه ربا ولو قال للمدبونه
اذا لي غدا خمسمائة على انك بري من الباقي يحكم ابو يوسف ببرائه مطلقا اي ادى غدا او لم يود كان
على المعاوضة والاداء الصلح عوضا لانه واجب عليه قبل الصلح فيكون وجوده كعدمه **وقالا ان قد في غدا**
يكون ربا والاما ان لم يقد عادت الالف عليه لان على تحمل الشرط فتحمل عليه تصحيا للتصرفه او للتعاقف
والاداء في الغد يصلح عوضا لانه قد يجعل للتعاقف الراحة ولو لم يقيد الاداء بوقت يصح ابراه اتفاقا لان اطلاق
الاداء لا يصلح عوضا ولو قدم ابراهيم ان قال ابراهيم عن خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة غدا يصح
الابرا اتفاقا اعطاها ولم يعط لانه اطلق ابراهيم الاول ووقع الشك في تقييده باذا الخمسمائة لان كلمة على ليس
لشرط صريحا بخلاف ما تقدم لان قيد الاداء ذكر او لا ولو قال ان اديت الى غدا خمسمائة فانت بري من الباقي
يكون ابراهيم باطلا لان في ابراهيم معنى التملك فلا يصح التملك بتصرح الشرط وفي ابراهيم معنى الاستقاط وهو
يقبل التعليق فاعتبرناه في شرط غير صحيح كما اذا قالت وهبت مائة على ان تقبض مائة في كذا اقل عليه
فالتحذير ان المهر باق ولو كان له عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه **على ما به درهم وعشرة**

دراهم على ان يقد خمسين ويوجب الباقي فنقد ما اى الخمسين قبل التفريق **بحسب** اي ابو يوسف
ذلك الصلح **وخالفه** محمد لان التاجيل في بدل الصرف مقصد له ولذا اجل بعضه صار التاجيل شرطا في الصرف
فافسده ولا ييوسف ان نقد ما هو بدل الصرف واجب عليه فيصرف المقنود اليه ثم زاعز الفساد وذكر التاجيل
ليس على وجه الشرط حتى لو صرح بالشرط فقال على ان يكون الباقي موقفا الى كذا كان الصرف باطلا اتفاقا قول
قوله ويوجب الظاهر انه معطوف على بقية هذا لا يكون محل الخلاف كما سمعت فينبغي ان يكون معطوفا
على قوله فصالحه ولو وكله رجلا في الصلح عن دين اودين اي في صلح دين بمعهذه فصالح يلزم
الوكيل ما صالح عليه لان الصلح في هاتين المصورتين ليس مال عن مال حتى يكون كالبيع فيطالب الوكيل به وهو
استقاط محض فيكون الوكيل سفير عن الموكل فلا يصح كالموكل بالنكاح الا ان يصح ان يضمن الوكيل ما صالح
عليه فيواخذ بعقد الضمان لا بعقد الصلح **ولو تبرع به** عندها لوصالح عن المدعي عليه رجلا بغير امره فان صالح
مال وضمنه او قال صالحتك على الف وسلمها او على الف هذه ينسب المصالح المال الى نفسه او على هذه
الف بالاشارة فقط صح الصلح في هذه المصورتين تسليمها الى المدعي ولا يرجع مئى منها على المدعي عليه
لانه متبرع وصار كالمقالة بغير امر المديون **وان قال على الف** ولم يشير اليها ولم ينسبها الى نفسه توقف الصلح
على اجازة المدعي عليه لانه هو الاصيل في عقد الصلح لعود النفع اليه فاذا اطلق المصالح المال كان عاقدا لنفسه
فتوقف على اجازته واذا اضاف الى نفسه كان املافا فلا يتوقف على اجازته **فصل في الدين**
المشترك والتفادح **ولو صالح احد الشريكين في دين اشتركا فيه على السوا من نصيبه على ثوب فان شأ**
شريكه اتبع المديون بنصفه اي نصف الدين لان حقه كان عليه ولم يستوفيه فبقى في ذمته وان شأ اخذ
نصف الثوب لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مشاع ولو كان المقبوض كله للمصالح بلا اجازة الاخر
لزم قسمة الدين قبل القبض وهي غير صحيحة لان المقبوض ادخ من الدين فله شريكه حق المشاركة في المقبوض
الا ان ضمن له اي المصالح لشريكه ربع الدين فلا يكون له سبيل على الثوب يعني اذ لم يرجع الشريك على المديون
ورجع المصالح للمصالح الخيار ايضا بين ان يدفع نصف الثوب او ربع الدين اذ لو الرضا ربع الدين لتصرف
المصالح لان مبنى الصلح على الخط وقد لا تبلغ قيمة الثوب ربع الدين فالتسليم الخيار قيد نابكون المصالح
عنه دينا لانه لو كان الصلح عن دين مشترك مختص المصالح ببذل الصلح وليس لشريكه ان يشارك فيه
لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين فانه حين القبض يكون مالا قيد يكون
المصالح ثوبا مراده منه خلاف جنس الدين لانه لو صالحه عن جنسه ليس للمصالح فيه خيار بل لشريكه
ان يشاركه فيما قبضه ويرجع على المديون لانه بمنزلة قبض بعض الدين ولو اراد القابض ان يختص بما
قبضه ولا يرجع عليه شريكه فالخيلة فيه ان يهبه الخريم قدر دينه وهو يبريه عن دينه **ولو استوفى**
احدها نصف نصيبه شريكه الاخر فيه لا يلزم قسمة الدين قبل القبض ثم يرجعان بالباقي اي يباقي
الدين على الخريم لا استويا بهما في الانقضاء ولو سلم احدهما المقبوض للقابض وتابع الخريم ثم تولى نصيبه بان
مات الخريم مفلسا رجع على القابض بنصف ما قبض لانه تسليم مقيد بشرط سلامة الباقي له فاذا لم يسلم
رجع عليه كما في الحواله لكن ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها يفسد بالتسليم
بل يعود الى ذمته بمثلها ولو اشترى نصيبه سلعة ضمنه الشريك الاخر ربع الدين ان شأ التفتين
لانه اتلف من نصيبه ذلك المقدار وان شأ باع المديون وانما لم يحلوه مشاركا في الثوب المشتري كما جعلوه
كذا في الثوب المصالح عليه لان الشرا مباداة من كل وجه وليس باستيفاء العين الحق والصلح استيفاء العين الحق

من كل وجه ولهذا قالوا اذا صالح من الدين على عيب وصاحبه مفر بالدين ثم تصاد فان لا دين يبطل الصلح
ولو كان مكانه شر لا يبطل كذا في الكفاية فان قلت لزم من هذا قسمة الدين قبل القبض فكيف جاز قلت
لانه في ضمن حصة الشرا فكم من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا وكذا المخرج والمشتري في دفع ربح الدين كما
خير والمصالح فيما سبق لان الشرا مبني على الماكسة والمضايقة لا على المساواة كالصلح فلا يتضرر المشتري بالزام
دفع ربح الدين ولو اخرجها الى احد الشريكين **على المديون** ولو باقلم ضمانه فمفاسا بقبضة الثوب وحصة من
الدين **منع ابو يوسف شريكه من الرجوع على المحرق بحصته** وهو ربح الدين لانه لم يصل الى المحرق بهذا الفعل
مال فلم يكن قابضا فلا يرجع عليه كما اذا جنى عليه جناية موجبة للارض فصار قصاصا وخالفه اي قال محمد يرجع
لانه ملك العين بالانكاف فصار كقبض الدين فيبيعه اعلم ان الخلاف فيما اذا احرق الثوب في يد المديون
اذ لو عصبه شر احرقه يرجع عليه اتفاقا لان الضمان حصل بالقبض وقيد بالاحراق اذ لو تزوج احدهما بنصيبه
امراة بان كان لها دين عليها فلا يرجع شريكه في ظاهر الرواية اتفاقا لانه انكاف فصار كما لو ابرأ وصالح به عن
جناية عمد لانه لا يملك مقابله شيئا يمكنه المشاركة فيه هذا اذا ضاق عقد النكاح اليها ما اذا سمى واهم مطلقه
فوقع المقامته بنصيبه يرجع عليه شريكه اتفاقا لانها لم تملكه وانما ملكت غيره فالتقيافصا كذا في الشيرازي
ولو صالح احد الشريكين في سلم من نصيبه على راس المال بحصة اي ابو يوسف الصلح ومنعاه اي عملا
لا يجوز مطلقة فيتوقف على اجازة صاحبه فان اجازة فقد علمها ويكون المقبوض بينهما وكذا ما بقي من السلم وان رد
يبطل ويبقى السلم كما كان قيد براس المال لانه لو صالح على غير لا يجوز اتفاقا لما فيه من الاستبدال بالسلم فيه اقوال
كان قولها في غير النفي من قوله كما هو الظاهر كان ينبغي ان لا يردف وان كان عندها ان الصلح جائز ان اجاز صاحبه
وهو الحق كان ينبغي ان يبين قولها ويقول ومنعاه ان لم يجر صاحبه اعلم ان هذه المسئلة مرت في باب السلم
وسبب تكرارها انه لما راهي في بيع المنظومة كتبها في كتاب البيع ولما راى في صلي القدوري ودعا من ذكره
لطول العهد ذكرها من له انه تصرف في خالص حقه فيجب ان يتقدم كما لو استبرأ شيئا فقال لحيدي في بيعه
فيصير شريكه بالخيار ان شاشا ركة فيما قبض ويكون الدين بينهما وان شارجع على المسلم اليه واه ان هذا
تصرف في ابطال العقد وهو ما انعقد بهما فلا يفرد احدهما باطلا لانه كلامهما كسطل الحلة فلا يرتفع
العقد الا برفعهما بخلاف الاقوال لان العين اصل لوجود عقد البيع حتى لم يجر الا بوجودها فتكون احدهما
رفعه فتكون الاقوال في حكم العقد لا بطلاله **ولو صالح الورثة فاخرجوه من التركة وهي عقار او غيره**
ما جاز قليلا كان المال او كثر الاله في معنى البيع ويجوز بيع العقار والعروض بالقبول والكثير قيل لو كان
الايمان مجهولة لا يصح الصلح لانه بيع مبيع المجهول غير صحيح لكن لا يصح انه صحيح لان الجهالة فيه غير
مفضية الى المناداة كلفا في يد حقيقة الورثة فلا يحتاج فيه الى التسليم كمن قرأه عصب من فلان
شيئا فباعه المقر له من المقر جاز وان لم يجر فاقد رة حتى لو كان الاعيان كلها او بعضها وفي المصالح
لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما لما جاز التسليم **ولو صالح على ذهب فاعطيه فضة او**
بالعكس بان كانت التركة ذهبا فصار للموهوب على فضة جاز الصلح مطلقا اي قليلا كان ما اعطاه او كثيرا لانه بيع
الجنس بخلافه لكن بشرط التقابل في الجنس لا تصرف فان استعملت التركة على التقدود وغيره فصار
على نقد لانه اي لا بد ان يكون ما اعطاه من النقد ازيدا على نصيبه من ذلك النقد اي من الغضة او النسب
الكاف في التركة ليكون قدر نصيبه متقابلا مثله والزيادة عليه حصة من قيمة التركة لكن لا بد من التقابل فيما
يقابل التقدير هذا اذا اتصلا على كونه وارثا وان صالحه على تقديره لانكار يجوز كيف ما كان لانه لا يكون

في معنى البيع ولو كان بدل الصلح عرضا في هذه الصورة جاز مطلقا لعدم الربا وان كان فيها اي في التركة
دينه واخرجوه منها اي المصالح من الدين على ان يكون الدين لا يجوز الصلح لان فيه تمليك الدين
الذي هو حصة المصالح من غير من عليه الدين وهم الورثة فيبطل ثم يرد الى البطلان الى الكل لان الصفة
واحدة سواء بين حصص الدين ولم يبين عند اي حصة رضي الله عنه وينبغي ان يجوز عندها في غير الدين
اذا بين حصته فان شرطوا ان يبرأ الغريم من نصيبه من الدين جاز لان ذلك تمليك الدين من عليه
الدين وانه جائز وهذه حيلة للجواز وحيلة اخرى ان يعطى الورثة نصيب المصالح من الدين من غير عين
ثم صالحوا غاي من التركة لكن في هذه الوجهين ضرر للورثة لان في الوجه الاول لا يمكن الرجوع على الغريم بقدر
نصيب المصالح وفي الوجه الثاني ان العين خير من الدين والاوجه منها ان يقرضوا المصالح مقدار نصيبه وبصالحوا
عمورا الدين ويحلب المصالح على استيفاء نصيبه من الغريم كذا قاله صاحب الهداية لكن ما اختاره لا يتخلوا عن ضرر
التقديم في وصول مال والاوجه منه ان يبيعوه كذا من ثم او نحوه بقدر الدين ثم يحلبه على الغريم والله اعلم
كتاب الهبة وهي في اللغة التبرع وفي الشرع تمليك العين بلا عوض
تتعلق بالاعجاب والقبول وشرطها **القبول للملك** اي لا يصير الموهوب ملكا للموهوب له وقال مالك
ليس بشرط لوجود التمليك او الملك مجرد العقد كما في البيع ولما ماروى ان ابا بكر رضي الله عنه قال لعائشة
رضي الله عنها في مائة كنت مملكتك جداد عشرين وستا من ثمر بالعبادة ولم تكن قبضته انما هو مال الورثة ولعلم يكن
القبض شرط لما قال ذلك وكذا الخلاف في الصدقة من الكافي شرح الوافي **فان قبض اي الموهوب له الموهوب**
والجنس اي مجلس عقد الهبة بغير اذن من الواهب جاز لان الاعجاب في الهبة يكون اذ ناله بالقبض دلالة
هذا اذا لم يكن متصلا بملك الواهب ولو كان متصلا كما اذا وهب ثمر في ثمر او فقي من صبر فان جده او اثناله في
المجلس لا يجوز لان القطع والاكتيال تصرف في ملك الغير فلا يصح الا باذنه صراحة وفي النوادر لو قال الموهوب له قبضته
والموهوب حاضر صار قابضا لملكه منه كالتولية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بيده
لا بعد الاقتراض اي لا يجوز القبض بعد اذ اذ من الواهب لان القبض في باب الهبة ملحق
بالقبول حتى لو قبض الموهوب له ولم يقل قبض صح وملك الموهوب والقبول كان مختصا بالمجلس فكذا ما
لحق به وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعد اعلم ان جهة الدين
والايرار يرد بالرد وقبولها ليس بشرط حتى لو مات قبل العلم او سكت يبرأ وقال في قبول الهبة شرط
لا يرد الا بالرد لان الايرار استقاط الدين وهو مال حكما لا حقيقة فجعلنا بها في لفظتين فاعتبرنا بها
لا في حق الهبة لانه موضع التمليك فلم يصح من غير قبول واعتبرنا استقاطا في حق لفظ الايرار لانه
موضع الاستقاط فيتم من غير قبول ولا يرد بالرد ولما ان التصرف في الدين تمليك حكما استقاط حقيقة فلو كونه
تمليكا يرد بالرد ولو كونه استقاطا يصح من غير قبول توفير على الشبهين خطهما ولو قال كل انسان تناول من غلاتي فهو
حلال فيلحق بالحل لان تناول له لزمه الضمان والابرار من المجهول غير جائز وقيل محل لان هذا ابلخة والاباخة
لمجهول جائز قال الصدر الشهيد وبه يعني **وان كانت في يده اي العين في يد الموهوب له فالودع والغاصب**
والاستعبر ملكها مجرد الهبة وان لم يجردها فيها قبضا لان القبض ثابت فيها اما حقيقة وحكما كالمغصوب
في الغاصب او حقيقة فقط كالوديعة في يد المودع وفي الحقيقة القبول بشرط في الصورة المذكورة حتى لو لم
يقبل قبلت لا يجوز الهبة واطعمتك هذا الطعام لان الطعام اذا اضيف الى ما يطعمه عينه يراد به تمليك
العين واذا اضيف الى ما لا يؤكل كقوله اطعمتك هذه الارض ان اريد به العارية فينتفع بها كذا في الهداية

لكن ما ذكر في المحيط اذا قال اطعمتك هذا الطعام فاقبضه ففيه شبه لان الطعام يحتمل التملك والاباحة
 فاذا ذكر القبض عقبه دل على انه اراد به التملك لان الهبة هي المحتاجة الى القبض يدل على ان الطعام يدون
 ذكر القبض على ان يكون وصية هبة **وجملة ذلك** لان الامر فيه للتمليك ولو قال جعلته باسم ابني لا يكون هبة
 لانه لا يستعمل للتمليك عرفا ولو قال اطعمتك بهذا الثوب ففيه شبه كذا في المشتق وذكر في النوادر لو دفع ثوبا وقال
 اكس نفسك ففعل ففيه شبه ولو دفع درهمه فقال انفقها ففعل فهو قرض والفرق ان كلا الامر من عن التملك وهو
 ان يكون بالقبض وبالهبة والقبض ادناها لانه تملك النفعه فقط فيحمل عليه لتيقنه وفي الدرهم كان القرض مكملا
 فحمل عليه وفي الثوب لم يمكن فحمل على الهبة **واعلم** لان معنى الهبة هو الهبة بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب
 له فتمليك صحیح بشرط باطل وفي المحيط لو قال ادري لك عمري سكني ففي عاربه ولو قال ادري لك عمري نسكنها ففيه شبه
 والفرق ان سكني هو محكم النفعه وصالح ان يكون تفسير القوام ادري فكانه قال سكني ادري واما قوله نسكنها ففعل
 وهو لا يصلح ان يكون تفسيره ولهذا لا يستقيم ان يقال لك تسكن ادري فتبقى الفعل مشروطة ولم يغيره اول الكلام
وحملك على هذه الدابة اذا نوى الهبة اي في هذا الكلام قيد بالنية لان الحمل مراد به العاربه والهبة فاذا نوى
 الهبة تعتبر لان الحمل محتملها واذا لم ينو حمل على اقلها والعاربه وكذلك قوله اخذ منك هذه الجارية فتمتلك هذه
 الارض اذ لو قال منحتك هذا الطعام او الدرهم يكون هبة بلا نية لان النية اذا اضيف الى ما يمكن الانتفاع به مع قيام
 عبته كالارض حمل على العاربه لانها الادنى فاذا اضيف الى ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه حمل على الهبة
 كذا في المحيط **وعبر هبة المشاع فيما لا يقسم كالبحار والرحى ولا تجزها فيما يقسم الا بعد القسمة**
كسهم في دار اي كما لم تجز هبة سهم في دار وقال الشافعي يجوز لان الهبة عقد تملك والشاع قابل للملك
 فتجوز هبته كبيعته ولما ان القبض في الهبة منصوص عليه مطلقا فيصرف الى الكامل والقبض في
 المشاع ليس بكامل لانه في حيز من وجه وفي حيز شريك من وجه وتمايزا عما يجعل بالقسمة بخلاف
 المشاع في ما لا يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فاكتفى بالقبض وفي القول بشرط كون الموهوب
 مقسوما وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف الدار شيئا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم
 الكل جاز والمعنى بعدم الجواز انه لا يقيد الملك وان فصل به القبض حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم
 ودفع الدار اليه فباع الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه وهو بمنزلة من باع حله بقبضها وفي المرد
 اعطى رجلا درهما فقال احدها لك لم تجز استويا في الوزن واختلغا لجماعته فان قال نصفها لك فان
 استويا في الوزن والجودة لم تجز لانه مشاع محتمل القسمة وان اختلفا في الوزن والجودة جاز لان
 شيوعه فيما لا يحتمل القسمة وهو الدرهم المصروبة واما في القطعة فلا يجوز ذلك حتى تفرز **وان وهب**
دقيقا في جنط ياد هبنا في سسم لم تجز وان استخرجها وسلمها الى الموهوب له لان الموهوب معدوم
 وقت التملك فلم يكن محلا له فتبطل هبته بخلاف هبة المشاع حيث لو قسمه وسلم يجوز لانه موجود ومحل للملك
 لكن لم يمكن تسليمه واذا زال المانع جاز فان قيل لو كان الدهن معدوما في السهم لما جاز بيع الدهن بالدين
 فيه مع انه جاز فقلت حدوث الدهن يضاف الى العصر واما قبله ففيه شبهة قيامه بالسهم والشبهة
 كالحقيقة في باب الربا ولكن لا تكفي في صحة الهبة اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل بمحل
 الواهب اتصال خلقة وامكنه فصله لا يجوز هبته ما لم يوجد الاتصال والتسليم كما اذا وهب الدرع والشمع
 بدون الارض والشجر او بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم تجز
 كما اذا وهب للشرح على الدابة لان سبعا لاسمى ان يكون الدابة وكان للواهب عليه يد مستعجلة فيجب

فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم تجز

فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم تجز

نقلا

نقصانا في القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لان الدابة تستعمل
 بدونه ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز لانها مستعملة بالحمل ولو وهب الحمل عليها دون سرجها جاز لان
 الحمل يستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم تجز وان وهب ما فيها وسلمها دون سرجها جاز
 كذا في المحيط **واذا وهب اثنين من واحد دارا جاز لان الموهوب له قبضها جملة ولا شيوع فيه لان**
قبض كلما قبض نصفها واستعمالها عليه **وهبة الواحد دارا من اثنين** بان يقول وهبت لكاهذه الدار جميعها
 او بين فقال هذا نصفها وهذا نصفها كذا في المصنف **لا تجوز** عند ابي حنيفة ولا تجوز قيد بهبة الواحد لانه
 الاثنين من اثنين غير جارية اتفاقا وفي المحيط اما الصدقة على اثنين فجازة اتفاقا على رواية الجامع الصغير لان
 الصدقة تقع لله تعالى والفقير ياب عنه في القبض ولا شيوع في حق الله تعالى وغير جارية على رواية الاصل
 لان الصدقة تكون لله في ضمن ملك الفقير لا ابتدا والملك لا يقبض في الشايع فلم يقع لله في ضمنه لهما
 ان هذا تملك واحد منهما فلم يتحقق الشيوع كما لو رهنها عند رجلين وكذا ان هذه هبة النصف من
 كل منهما فيصرف قبض كل منهما الى نصيبه وهو شايع فيكون القبض ناقضا لخلاف الرهن لان حكمه احبس الدائم
 وقد ثبت لكل منهما كاملا ولهذا الوقي احد هاديه كانت كلها رهنا عند الاخر حتى يستوي **ولو وهب**
لأحد هاتين اي تلقى داره والاخر الثلث اي ثلث داره اجازها محمد وقال لا تجوز وفي الحقايق انما وقع
 في التفصيل اذ في الاطلاق لا تجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما ووضع في التفصيل مع التفصيل اذ لو قال علي ان
 يكون النصف لهذا والنصف لهذا دون التفصيل يجوز عند ابي يوسف ومحمد والوضع في العقار اتفاقا فانه لو
 وهب لرجلين الف درهم لاحد هاستقاية والاخر اربعائة فالحلاف هكذا عند ابي حنيفة ومحمد فقد مر كل منهما
 هاهنا على اصله السابق من تجوز هبة الواحد من اثنين وعدم تجوزها واما ابو يوسف فلم تجزها هاهنا مع
 تجوز هبة الواحد من اثنين فيما سوا لان الواهب في هذه المسئلة افرد سهم كل منهما فلم يمكن جعل السهمين
 هبة دفعة فصار واهما المشاع وفيما سبق كان ممكنا لانطلاق الهبة **اجاز محمد هبة الاب مال ابنة الصغير**
 بشرط عوض **مسألة** قيمته الموهوب وقال لا تجوز قيد بالاب لان هبة غيره مال الصغير والعوض غير
 جاز اتفاقا وقيد بشرط العوض لان هبته بغير عوض غير جارية اتفاقا وقيد بكون العوض مساويا لان هبة الموهوب
 لو كانت اكثر فاحتا من العوض لا يجوز اتفاقا لانه هبة الهبة بيع اشياء فملك الاب ولها انما هبة ابتدا وهو
 تبرع فلا يملكها **واذا وهب ابو اي** وهب الصغير اب الخير شيئا ملكه بالعدل لانه في قبض الاب فينبغي قبضه
 عن قبض الصغير فلا فرق في ذلك بين ان يكون الموهوب من يد الاب او من يد مودعه لان يد المودع كيد المالك وان
 كان في يد الغاصب والمتمتع لا يجوز لان كلامهم قابض لنفسه فلا يكون قبضه لقبض الاب **ابن جني** اي
 اذا وهب الصغير اجني قبضه **ابو** لاجله وان لم يكن في عياله لانه ولاية التصرف في مال ابنه وقبض الهبة من
 التصرف فيه **بقبض الولي** وهو الاب ووصيه والمجد الصحيح ووصيه ولا يجوز قبض غيره مع وجود واحد منهم
 سوا كان الصغير في عيال القابض او لم يكن ولو غاب هو لا عينة منقطعة جاز قبض من يملوهم في الولاية ان
 كان الصغير في عياله كذا في التجريد **عن النبي** قيديه لانه لو كان للصغير اب فليس لغيره القبض وفي المحيط
 يجوز قبض الزوج لزوجته الصغير مع وجود الاب اذ ابنيها لان الاب ليس له امتناع الصغير من الزوج
 فصار حصة كحبيته ولا كذلك غيرهما اما الام فليس لها ولاية القبض مع الاب وان لم يكن له حق امتناع الصغير
 منها لان الولاية مطلوبة عنها وكذا الابيع قبض الاجني مع وجود الاقارب لان القريب ان يبيع الصغير منه
 وان كان في حجره **او حجر اجني جاز قبضها عند** اي عن النبي سوا كان يعقد او لا لان لكل منهما

ولو لم يكن له حق امتناع الصغير من الزوج

يد معتبرة عليه حتى لم يصب انتزاعه من يده فله حق التصرف النافع له فيجوز قبضه له **ولو قبض الصبي ما وهبه**
بنفسه جاز قبضه وان كان ابوه حيا اذا كان عقله لانه تصرف نافع له فيقتد نظرا له **ولو وهب لابنه وبنته**
يا مرة ابو يوسف الاب بالقسمه اي بقسمه الموهوبين **لان تفضيل احدهما في الهبة مكروه** وفي المحيط
اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين فلا بأس بما روي ان ابا بكر رضي الله عنه فضل عائشة على
غيرها من اولاده في الهبة حالة الصحة وفي الخفافين وضع المسئلة في الهبة لان التفضيل في الهبة لا يكون
اتفاقا **لا كالميراث** اي قال محمد بن محمد بن ابي ثعلبة الثالث والابن الثالثان اتباعا لقسمه الشرع بعد
موته **فصل في الرجوع في الهبة وبكره الرجوع فيها** لقوله عليه السلام العايد في هبته
كالكلب يعود في قبضه وفعل الكلب بوصف بالقبض لا بالحرمة **ونجيزه** اي الرجوع **بعبء الاجنبي** ولا
يوجد فيه شيء من موانع الرجوع **بتراضهما** اي الواهب والموهوب له على الرجوع **او بحكم الحاكم** لان
العقد بعد تمامه لا يتفسخ الا بفسخ من له ولاية الفسخ وهو القاضي والمتعاقدان ولو استرح الواهب
بدون احد هما يكون غاصبا وقال الشافعي لا يجوز الرجوع الا بالاب لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في
هبته الا الوالد فيما لهب لولده ولنا قوله عليه السلام الواهب احق بعبئته ما لم يثبت عنها امر يعرف عنها
وتاهل ما دام وان الواهب لا يستفيد بالرجوع من غير تراض ولا حكم حاكم الا الوالد فان له ان يأخذ من ابنته عند
الحاجة من غير رضى ولا قضاء كسائر اموال ابنته **اقول** لو اردت المصنف قول الشافعي بقوله لا للوالد فقط فيما به
لذلك لكان له لان قوله غير منهم من قولنا **فان ملكك** اي العيب في يد الموهوب له **بعد الحكم** اي حكم القاضي بالرجوع
لا يضره لا يضره امانة في يده بعد القضا فلا يضمنها الا بالتعدي **ومتنع الرجوع** اي لا يجوز **الحرمة** لان الرجوع
به دى الى القطعية اراد بها الحرمة مع الرحمة لكانت بدونه كالرضاع وغيره لا يمنع الرجوع والزوجة
لان الرجوع معها يودي الى النفقة الداعية الى الفزقة والمعتبر فيها حالة الهبة حتى لو وهبت زوجته لانه لا يرجع
اذا كانت مبانة ولو وهبت له ثمر وزوجها ترجع **والمعاوضة** لان الواهب لما اخذ العوض ظهر ان مراده من
هبته ذلك فلزم العقد له لكن شرط فيه ان يقول دافع العوض خذ هذا بدل من هبتك كما سيجي بشرط ايضا
ان لا يكون العوض بعض الموهوب حتى لو عوضه ببعض الموهوب عن البعض الباقي لا يستطبه الرجوع خلافا
لوفر له انه ملكه بالقبض فصار كسائر املاكه ولنا ان حق الرجوع كان ثابتا له في الكل فيوصول بعضه اليه
انفسحت الهبة في قدره فلا يسقط حقه في الباقي **وخبر وجهها عن ملك الموهوب** يبيع او هبة او غيرها لان
تصرفه كان بتسليمه من الواهب فلا عمل ابطاله وكذا يمنع تدبيره عن الرجوع لان المدبر لا يقبل الانتقال من
ملك الى ملك وفي المحيط لو باع الموهوب له الموهوب من اخر فرده المشتري بعيب ليس الواهب ان يرجع ولو وهبه
من اخر فرجع فلا بد ان يرجع والفرق ان الفسخ في المثل المثل حق المشتري واعتبار مقتضى العقد وانما
ثبت له لقوات سلامة المبيع فلم يظهر حكمه في حق الثالث وهو الواهب وفي الهبة كان حقا للموهوب له
الاول بمقتضى عقده فظهر الفسخ في حق الكل **وموت احد المتعاقدين** اما يموت الموهوب له فلا الرجوع
خرج عن ملكه منتقلا الى ورثته واما يموت الواهب فلا متناع الرجوع منه ووارثه ليس بواهب فلا يرجع
وحدوث **زيادة متصلة** اراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب زيادة القيمة كالسمن والجمال
والاسلام والعلم وغيرها حتى لو زاد من حيث السعر فقط فله الرجوع ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد
في القيمة كما اذا وهب امة فتشبت وكبرت فلا رجوع لانه زاد من وجهه وانقص من وجهه وحينئذ لا
سقط الرجوع ولا يعود بعد ذلك من الكفاية وانما لم يصرح بالرجوع مع الزيادة لانها ليست موهوبة حتى

سواء كانت

تسترد ولانها لم تعد وانقصا لها عن الموهوب ولو منع القاضي الرجوع لقوت الزيادة ثم
زالت علل الواهب حق الرجوع كذا في المحيط وذكر في المتن لو نقله الموهوب له من مكان الى مكان
بالكر حتى ازدادت قيمته يرجع عندها يوصف لان الزيادة لم تحصل في العيب ولا يرجع عندها لان الرجوع
ابطال حق الموهوب له في الكا قيد بالمتصلة اذ لو كانت الزيادة منفصلة كالولد والارث والعقر فانه يرجع
في الاصل دون الزيادة لان الرجوع فيه يطل ملك الموهوب في الزيادة بخلافه وانما المبيع حيث تمنع الرد
بالعيب لان البيع معاوضة فلورد الاصل بدون الزيادة يودي الى الربا **لا نقصان** بالجر عطف على زيادة اي لا يمنع
الرجوع بحدوث نقصان في الموهوب سواء كان في ذاتها او في قيمته الا ان الهبة الموهوبة اذا ولدت انتقصت
بالولادة لم يرجع فيها حتى يستغنى ولدها ولو وهب خلقه فركب فيها فاصلا ان امكن نزعه بلا ضرر
يرجع والا فلا كذا في المتن **ولو وهب لعبد اخيه** او لعبد غيره من كل ذي حم محرر منه او لعبد زوجته
فله الرجوع عند ابي حنيفة وقال لا رجوع له لان حكم الهبة وهو الملك ثبت لاجنبيه وكذا ان الهبة
واقعة للعبد ولهذا اعتبر قبضه والملك ثابت له اولا ثم ينتقل الى مولاه حتى لو كان العبد مديونا لا ينتقل ولا
حرمة بين الواهب والعبد كما **ولو وهب لاجنبيه** وهو عبد لاجنبي يرجع وهذه المسئلة وفاقية ووجهها
ان عقد الهبة وان وقع بالاصاله لا لاخ لكن حكمه ترتب لغيره والمنع عن الرجوع كان لصلة الرحم وهي لم
تحصل هنا لعدم انتفاع المحرم به فثبت الرجوع ولو كان العبد ومولاه ذارحم محرر من الواهب فليس
لما الرجوع اتفاقا من الخفافين **ولم كانت** يعني لو وهب للمكاتب اجنبي **فنجيزه** فردا الى الرق **نجيزه** اي ابو يوسف
الرجوع **كالمراعتن** لان الهبة وقعت للمكاتب من وجهه ولمولاه من وجهه فلو اعتق المكاتب صار ملكا له من كل
وجه وجاز الرجوع بالاتفاق فكذا اذا اعجز وصار ملكا لمولاه من كل وجه **وخالفه** اي قال محمد لا يرجع لان الهبة
وقعت للمكاتب حقيقته ولهذا كان القول بالقبض اليه وبقيت الملك له ابتدا وبالعجز انتقل الى مولاه فصار
كانتقاله الى اجنبي وقيد بالعجز لانه ما دام مكاتب او ادى فعقود له الرجوع اتفاقا من الخفافين
قيدنا المكاتب بكونه لاجنبي لانه لو كان لذي حم محرر لم يرجع اتفاقا وان عجز كذا في المحيط **وابطلوه**
في القيمة الزيادة المتصلة يعني لا امتنع الرجوع في الموهوب بزيادة متصلة او يتخوها لا يرجع في
قيمتها عندنا **وقال مالك** يرجع لان حق الرجوع كان ثابتا له صورة وماله فاذا امتنع استرداده مؤثر
لا يمنع في ماله فليس يرجع كما في الغصب ولنا ان حق الرجوع متعلق بعين الموهوب لا بقيمته بخلاف
الغصب لان وجود رد المصوب كان ثابتا في صورته وماله فثبت له الرجوع فاذا عجز عن رد
صورته رد قيمته **وجعلنا القول للواهب المنكر للموهوب له في دعواها** اي دعوى الموهوب له
في ان الموهوب راد في يد زيادة متصلة وانكر الواهب عليها **وقال** فيما القول للموهوب له لان الواهب يدعي
حق الرجوع والموهوب له يتركها لقوله ولنا ان الموهوب له يدعي بطلان حق الرجوع والواهب يتركه
فيكون القول **ولو قال خذ هذا بدل من هبتك وفي مقابلتها او عوضها** او خذها في مقابلتها
او عوضه عنها اجنبي متبرعا بان قال خذ هذا بدل من هبتك فقبض العوض في الصورة المذكورة فلا
رجوع للواهب له ايضا في عوضه وان كان كسرا او بخلاف جنسه لان مقصوده وهو تارك ملكه في الهبة
حصل له قيد بتصرفه انه بدل او عوض لان ما اخذه الواهب اذا لم يكن مشروطا في الهبة لا يكون عوضا
في الحقيقة ولهذا لا ثبت فيه الشفعة وجازا التعويض باقل من الموهوب من جنسه في الربويات ولو كان
معاوضة لما جاز ذلك فلا بد من بيان الموهوب له ان ما اعطاه عوض حتى لو لم يبينه كان هبة مبتدأ فصح لكل

منهما ان يرجع في هبته ولو قال وهبتك بكذا فهو بيع اتفاقا من الحقائق وفيد بالقبض لان التعويض
تمليك مبتدأ فشرط فيه ما شرط في الهبة من القبض والافراز وفي المحيط لا يرجع المعوض الاجنبى على
الموهوب له فان تعويضه بامر لان الامر ما هو تبرع في نفسه لا يوجب النقص الا اذا قال عوض عني على
انى ضمان **ولو استحق نصف الهبة** الى الموهوب رجح الموهوب له بنصف العوض ان كان قائما بقيمة
ان كان هالكالا لان مقصوده من الهبة التردد وقد حصل **او كل العوض** لو استحق نصف العوض **معناه**
لرجوعه الا ان يرد الباقي اى ابقى العوض فيرجع في الموهوب وقال يفر يرجع في الموهوب بقدر
المستحق قياسا على رجوعه في العوض اذا استحق نصف الموهوب ولنا ان بعض العوض اذا استحق
يكون باقية عوضا عن كل الموهوب لان ثبوت اصل الملك للموهوب له مستغن عن العوض فيصير
كل جزء من العوض مقابلا لجميع الهبة فلا يرجع ولكن يثبت للواهب الخيار لانه ما رضى بسقوط حقه
في الرجوع الا بسلافة كل العوض له وفي الاسرار هذا اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد وان كان
وقد استحق بعض العوض فانه يرجع بقدر ما استحق وفي الحقائق انما وضع في استحقاق النصف لانه
لو استحق كله يرجع بكل الهبة اتفاقا **واذا تلف الموهوب فاستحق** يعني اذا هلك الموهوب في يد
الموهوب له ثم ظهر مستحق **ضمن الموهوب له** قيمته المستحق بهلاكه عنده لم يرجع على الواهب
بما ضمنه لان الهبة عقد تبرع فلا يشترط فيه **واذا شرط العوض** بان قال وهبتك على ان تعوضني كذا **اعتبرنا**
حكم الهبة قبل القبض فبشرط التقاض في العوضين وبطل بالبيع **والبيع بعد** اى اعتبرنا
حكم البيع بعد القبض فيرد بالعيب وخيار الروية **لا البيع** مطلقا اى قال رد له حكم البيع قبل القبض وبعده
لان التملك بعوض في معنى البيع والمعتبر في العقود هو المعنى ولنا انه اشتمل على جهتين فيصح بينهما ما يمكن
عملها بالشبهين فيكون ابتداءه معتبرا بلفظ الهبة وانتهاه معتبرا بمعناه **ولو ضي الموهوب ونذر التصديق**
به يعني من وهب شاة لرجل فقبضها ثم ضيها اى او قال لله على ان تصدق بهذه الشاة فاداد الواهب الرجوع
يسقطه اى ابو يوسف الرجوع لانها خرجت من ملكه الى الله تعالى بتعديدها للزهد فصار كما لو تصدق بها وسلمها
وقال لا يسقط الرجوع لانها لم تخرج عن ملكه بالتعيين فيصح رجوعه كما في النصاب الموهوب اذا وجبت فيه
الزكاة بخلاف ما لو سلمها لغير وجهها عن ملكه حينئذ فاذا رجح الواهب لضمان على الموهوب له لان الاستحقاق
بمنزلة الهلاك كما في نصاب الزكاة بخلاف ما لو نذر بصدق بدنه فصح بدنه موهوبة له فاذا رجح الواهب
فعلى الموهوب له قيمتها محضرة لانه بالنذر التزم عليه تصديق لم فارغ وهذا المحل مشغول بحق الواهب فلم
يوجد الوفا بالمندور كذا في المحيط قيد بالتضيعة اذ لو دعي من غير تضيعة يبقى حق الرجوع اتفاقا واذا
صح الرجوع بالتضيعة جازت الاضيعة عن الموهوب له لان رجوع الواهب فيها بمنزلة هبته الموهوب له
الشاة الموهوبة من الواهب من الحقائق **ولو وهب عبده المدين من ماله الدين** فقبضه فسقط
دينه اى الدين عن العبد لا متناع ان ثبت للهولى على عبده دين ثم رجح فيه اى الواهب في العبد بعبده
اى ابو يوسف الدين على العبد لان بطلان الدين كان لعله المالك فاذا بطل الملك الرجوع بطل معلوله **وابطلد**
اى قال محمد لا يعود الدين لان الساقط لا يعود كما تجس اذا دخل عليه الما حتى كثر وسال ثم عاد الى الفقه
لا يعود نجسا **ومنع محمد من الرجوع** اى من رجوع الواهب في العبد في رواية اى رواية هاشم عنه ان
سقوط الدين عن العبد صار كزيادة متصلة به فيمنع الرجوع فيه **او جازته** اى لو وهب جارية لاجلها صحت
الهبة **لا الاستثنا** فيدخل الحمل في هبته لانه تبع لها لثروله بمنزلة الوصف فيكون استثنائه شرطا فاسدا

والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لانه عليه السلام اجاز العري وابطل شرط المعري ولو اعتق الحمل ثم
وهب الامراز ولود برة ثم وهبها لرجل والفرق ان الحمل لا اعتناق خرج عن ملك الواهب فلم تنقل
الموهوبة بملكه والمدير مملوك للواهب وانصاه بالموهوبه يمنع صحة الهبة **فصل في**
العري والصدقة ونحو العري وهى هبة شئ ملة عن الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليه اى ورثته
اذا مات الموهوب له **للمعري** وهو ينفذ الميم من وهب له هذه الهبة يعني يكون الموهوب للمعري في حياته
ولو رثته من بعده وبطل الشرط اى شرط العود الى الواهب لقوله عليه السلام العري ميراث لمز وهى له
وعبر ابو يوسف الرقيق وهى ان يقول دارى لك رقيقى معناه ان مت قبلى فمولى وان مت قبلك فمولى لك كان كل
واحد منهما يراقب موت الآخر وينتظم وانما جازت لان قوله دارى لك هبة وتملك في الحال كالعري فيبطل
اشرط استردادها **واطلاها** لان معناه تملك مضاف وتعلقن للملك غير جائز فتكون المدا عارية عندها
والموهوب ما دونها في الانتفاع بها بخلاف العري فانها تملك في الحال والتعلق ببعده لا يفسدها وعلى
هذا الخلاف لو قال دارى لك حبس وهى من مسايل المنظومة وقد اهلها المصنف ولو لم يردف قولها
لكان احسن لكونه في طرف التبرع من قوله **ولو قال جميع مالى او ما املكه لفلان كان هبة** لان ملكه
انما يكون ملكا لغيره بالتملك وفي النوازل لو قال جميع مالى في منزلة لفلان وله دوان وعملان في الرشق
ان كانوا يذهبون بالنهار ويا ورن الليل الى ذلك المنزل يدخلون في اقراره او ما ينسب الى ويخرج
بى معنى لو قال ما هو منسوب الى ومعرفة بانه في يدى فهو لفلان **كان قرارا** لانك لا يبيعهم منه التملك
وانما المفهوم منه انه ملك لفلان ولكنه منسوب اليه فيكون اقرارا **ويشترط القبض في الصدقة** لانها
تبرع لا تصح الا بالقبض او رده بصيغة الوفاق مع ان المالك فيه خلافا كما سمعت في اول الباب **ولا تصح**
في شئ يحصل القسم كالهبة **ولا رجوع فيها** اى في المصدقة لان المقصود منها الثواب وقد حصل **بعد**
القبض ولا في الهبة اى لا رجوع في الهبة **للفقير** لانها في معنى الصدقة اذ المقصود منها الثواب **ولا الصدقة**
بالجرى لا رجوع في الصدقة **على الغنى** لانه يرد به الثواب اذ قد يكون لما لك نصاب عيال كثير والناس
يتصدقون عليه لنيل الثواب **ونحو الصدقة على فقيرين** لان الفقير مصرف والاخذ واحد وهو
الله تعالى كما قال الله عز وجل في شأنه ويأخذ الصدقات **وهى اى الصدقة** ما يقسم على غنيين
لا يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز قياسا على الصدقة على فقيرين ولنه ان الصدقة على الغنى
هبة معنى والهبة من ائتمن لا يجوز عنده اعتراض في هذا المقام بان هذا الكلام مناسى لان الصدقة على
على الغنى اذا كانت كالهبة له معنى كان القياس ان يجوز الرجوع فيها كما جاز في الهبة له مع انه قال فيما
سبق لا رجوع في الصدقة على الغنى اقول يمكن ان يقال في الصدقة على غنى من جفنان من جهة لفظها
يقوم ان غرض المتصدق الثواب ومن جهة معناه ان غرضه العوض اذ هو الظاهر فاعتبر الامام الاعظم جانب
المعنى لانه هو المعتمد في العقود وفيما سبق اعتبر جانب اللفظ ولم يجوز الرجوع لكونه مكرها ولم يعينوا
الثلاث على من نذر التصديق ماله او ملكه وقال مالك يجب عليه اخراج الثلاث لان في اعجاب الكل
اضرار به والثالث هو المتقدر في الوصايا **ولا عمننا** يعني ما اوجبنا اعطاء الجميع وقال يفرح بعبادتهم
اللفظ كما في الوصية **بل يخرج من المال** اى الناذر عندنا في نذر ماله **جنس ما ينزى** اى جنس ما
يجب فيه الزكاة كالنقدين وعروض التجارة والسوايم فيتصدق بها دون غيرها لان الله
تعالى وجب الصدقة فاعتبر اعجابه باعجاب الله تعالى بخلاف الوصية لان الشرع لم يوجبها

في المال وفي المحيط لو كان له ديون على الناس لا تدخل في الصدقة لانه ليس بمال مطلق واما الارض
العشرية فداخله عند ابي يوسف والارض الخراجية فغير داخله بالاجماع وفي **الملك الكل** يعني
يخرج النادر في نذر ان يتصدق بملكه جنس ما يترك وغيره لان الشرع لم يوجب للصدقة في الملك
حتى يعتبر احباب العبد به واعتبر عموم اللفظ **وتجسس النادر قدر نفقته** لنفسه وعياله الى ان
يكسب مالا لانه لو تصدق بالكل من اول الامر لحاج الى السؤال والموت جوعا وهو ضرر فاحش
فيخرج مثله اي مثل قدر النفقة لانه استهلك من مال لزمه التصديق به فصار دينيا في ذمته
كما لو استهلك مال الزكوة فبقى الزكوة دين عليه قالوا ان كان دهننا يمسك قوت سنة في القوت
لم يجز في كل سنة وان كان تاجرا يمسك قوت شهر لان التجار تفق في بعض الاحيان فقد يشهر
وان كان محترفا يمسك قوت يومه والله اعلم **كتاب الوقف**
وهو في اللغة الحبس وفي الشرع حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند ابي حنيفة
فيجوز رجوعه كالعارية ويورث عنه وعندهما حبس العين عن التملك مع التصديق بمنعها فتكون
العين رابطة الى ملك الله من وجه **الوقف جازر** روي عن ابي حنيفة انه غير جائز لان الوقف تصدق
بالمنفعة وهي معدومة فتصدقها غير متصور لكن الرواية الصحيحة انه جائز فان قلت اذا كان جواز
اتفاقا على هذه الرواية فكيف اوردته بالجملة الاسمية الدالة على خلافها قلنا هذه الجملة في معنى
نسبة رواية فلا تدل على الخلاف لان قوله ولزمه يدل على جواز الوقف عند فقهاء قول الوقف جازر
في معنى ترجيح هذه الرواية عنه **ولزمه** اي لزوم الوقف بان لا يصح للواقف رجوعه ولا لقاض
اخر ابطاله **بالقضاء** اي يحكم الحاكم وطريقه ان يريد الواقف الرجوع بعد ما سلمه الى المتولى محققا
بعدم اللزوم عند ابي حنيفة فيختصم الى القاضي فيقضي باللزوم على قولها فيلزم لانه قضى في محل
مجتهد فيه ولو حكما رجلا فحكم بلزومه فالصحيح ان الوقف لا يلزم به او بعد الموت اذا علق به
اي بالموت كان اذا مات فقد وقت دارى على هذا وهذا الوقف انما يكون لازما بعد الموت بالاتفاق
لا قبله لانه بمنزلة الوصية بالغلة ولزوم الوصية انما يكون بعد الموت وفي الثانية قال الطحاوي
الوقف في مرض الموت كالمعلق ما بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف في الصحة فلا يلزم عنه ويلزم
عندها من الثلث لان حق الورثة يتعلق بماله بخلاف وقف الصحة الا ان يقول وقتها في حياته وبعد ماتي
مويدا فينبذ يكون لازما عنده ويصير لا بد فيه كغير الموصول بالحكمة في لزوم الوصية بعد الموت فعلى
هذا لا يكون لزوم الوقف منحصرا في القيد المذكور من ذكر الامام السرخسي والذي جرى الرسم في زماننا
انهم يكتبون اقراء الواقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف فليس بشي لان اقراره لا يصير حجة على القاضي
الذي يريد ابطاله وفي المحيط لو قال ان مت من مرضي هذا فقد وقت دارى على هذا لا يصح لان تعليق الوقف
بالشرط غير جائز لما فيه من معنى تعليق الغلة من الفقراء ولو قال ان مت فاجعلوا هذه الدار وقفا يصح لان هذا
تعلق التوكيل بالشرط وهو جائز **وقالا هو لازم مطلقا** اي سواء وجد احد القيدتين ولا لانه قصد بالوقف
استدامة الخير فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى كما لو جعل دار مسجد يكون خالصا لله تعالى
ولم ان عرضه للتصدق بمنفعة ماله وذا يقتضي بقاءه على ملكه ولهذا اعتبر شرط الواقف فيه وفي نذر
يعن في نصيب القيم وتوزيع الغلة بخلاف المسجد فانه خالص لله تعالى ولهذا لا يلتفت به بشي من موانع
الملك فيخرج **ابو يوسف الوقف عن ملكه بالقول** اي بمجرد قوله وقتته من غير تسليم الى ولي لان الوقف

ازالة الملك التقرب بالتمليك من الله تعالى حقيقة لانه غير متصور فيصح بدون التسليم كالاتفاق
ومشائنا اخذوا به ترغيبا **وشرطها** اي قال محمد لا بد من التسليم الى المتولى لان تملكه من الله
قصد غير متحقق فانه ان يتفق ضمن التسليم الى العبد كالصدقات ومشائنا بخارى اخذوا بقوله
وفي الثانية الى الموقوف عليه كالتسليم الى المتولى **وكيفية** اي ابو يوسف الموقوف **في المشاع لان**
الوقف عنده استقاط الملك والشيوع لا يمنع **ومنعه** اي محمد وقف المشاع فيما تحتل القصة
لان القبض عند شرط وهو لا يتم مع الشيوع كالصدقة والهبة **ولا يجوز** اي وقف المشاع اتفاقا
في المسجد والمقبرة لانه لو جاز لاحتيج الى المهاداة بان يصلي فيه يوما ويكون اصبلا يوما ويدفن
في المقبرة سنة وتلبس وتزج اخرى وذا قيل في خلاف ما يرا الا وقاف لان المهاداة في استخلاصه غير
بيع **وتجس شرط المنفعة والولاية لنفسه** يعني جاز للواقف عند ابي يوسف ان يشترط اشغاعه
من وقفه وتوليه لنفسه لما روي انه عليه السلام كان يأكل من مدينته اي وقفه ولا عمل ذلك الا بالشرط
فعلم انه مشروع الا انه ان لم يكن امينا فلقاضي عزله ولو كان شرط الواقف ان لا يعزله احد لا يلتفت
اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء ولو صار عدلا لم يحل لا يتنقل الولاية اليه كذا في المحيط
وخالفه فيها اي محمد في الشرطين ولم يجوزهما اما في شرط المنفعة فان في الوقف معنى التملك عنده
والتملك من نفسه غير متحقق فلا يجوز واما في شرط الولاية فلان التسليم عنده شرط فاشترط الولاية
لنفسه بما فيه ذكر محمد في السير الكبير ولاية للواقف والولاية للقيم وكلام المتن مشعر بان الخلاف
فيما اذا شرط الولاية لنفسه وكلام المحيط والهداية والتمنه وغيرها يفتي بان لا خلاف انه اذا شرط
الولاية لنفسه يصح واما الخلاف فيما اذا لم يشترط لنفسه وعلم ان يقال وضخ الميسل فيما اذا شرط
الولاية لنفسه وسلم فلا يكون اشترط الولاية لنفسه متافيا للتسليم **وكيفية** اي ابو يوسف الوقف
من غير ذكر تبايد ويكون للفقراء وان لم يستهم فقالا لا يجوز قيد بالفقراء لان الغنى ليس بمصرف للوقف
حتى لو صرح بالوقف على الاغنياء وحدهم لا يجوز ولو وقف على طائفة من الاغنياء ثم بعدهم على الفقراء لا يجوز
فيعتبر شرطه فيكون صلة للاغنياء كذا في المحيط لانه ان الوقف ازالة الملك الى الله وذا يقتضي التبايد
والاحاجة الى ذلك كالاتفاق ولما ان الوقف تصدق بالمنفعة وذا يقتضي ان يكون موقفا وموينا
فلا بد من التصيب اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله
تعالى او لفظ الصدقة حتى لو قال هذه موقوفة لله او قال هذه صدقة موقوفة على فلان جاز الوقف
اتفاقا لان المراد من ذكر اسم الله تعالى ان يكون الفقراء عادة وكذا يعرف من ذكر الصدقة انه اراد به
الوقف على الفقراء لانه لا الصدقة انما تكون للفقراء فذكر فلان يدل على انه يختص بالغلة مادام
حيات في مات يصرف الى الفقراء كذا في المحيط **ولا تدخله في ملك الموقوف عليه** وفي احد قول
الشافعي يدخل الموقوف في ملك الموقوف عليه ان كان معيئا لكن ليس له ان يبيعه اذ لو لم يكن كذلك كان
مسيئا لان ملك الواقف زال وقد لا يجوز ولما ان الوقف ليس بملك ولهذا لم يحن للموقوف عليه ان يبيعه كسائر
املاكه فلا تدخل في ملكه وما ذكره منقوض بالعبد المشتري لخدمته الكعبة وقايدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا
كان الموقوف عبدا وتعتل عن الكسب فنفتته على الموقوف عليه عند الشافعي وفي بيت المال عندنا
ونزيل ابو يوسف ملكه عن المسجد يعني عما يراه على كونه مسجدا **بقوله** جعلته مسجدا لان
الوقف عنده استقاط الملك **وشرطا** في زوال الملك عنه **اقراره** اي تمييزه عن ملكه لان المسجد يجوز

السلام

الاهل

في الوقف
الوقف
شرط اتفاقه

الله ولهذا لم يشترط ابو حنيفة فيه القضا او الاضافة الى ما بعد الموت ولا يكون خالصا لله تعالى الا
بالافراز **وصلوة واحدا وجماعة فيه باذنه** يعني شرط ايضا في صيرورته مسجدا ان يصلي واحد فيه
بعد اذنه للناس بالصلوة فيه لان صلوة كلهم فيه متعذر فباب الواحد من باب الكل وفي رواية عنهما
الشرط هو الصلوة بجماعة جهرا باذان واقامة حتى لو صلوا سرا بلا اذان واقامة لا يصير مسجدا ولو جعل
له اماما وموذا وهو رجل واحد فصلي فيه باذان واقامة صار مسجدا اتفاقا لان الصلوة على هذا
الوجه كالجماعة الا يرى ان الموذن لو صلى في المسجد على هذه الهيئة ليس من يحججه ان يصلي بالجماعة في
ذلك المسجد على هذه الهيئة وهذه الرواية صحيحة لان المسجد انما يتنزل في اقامة الصلوة بالجماعة
اعلم ان هذا الشرط فيما اذا لم يسلمه الى قيم حتى لو سلمه فالاصح ان قيمه ينوب عن قبض الناس ويصير به
مسجدا بلا ان يصلي فيه كذا في المحيط **وافراز الطريق بشرط** يعني اذا جعل وسط حارة مسجدا فاذن للناس
بالصلوة فيه لا يكون مسجدا ابو حنيفة الا ان يمتنع طريقه لان ملكه مختلف بحدوده فاما ما ذكره عن جرح العبد
لا يكون خالصا لله تعالى ولهذا لو جعل ارضه مسجدا ثم استحق منها جزا شايع يعود الباقي الى ملكه وقالوا
يصير مسجدا بدون الافراز لان الانتفاع به انما يكون بالطريق فلما ارضى بكونه مسجدا دخل فيه طريقه بالضرورة
كما يدخل في الاجارة بلا ذكر ولو جرح **ما حوله** اي ما حول المسجد لملك اهلله واستحق عنه لا يعيده
ملك اي قال ابو يوسف لا يكون المسجد ملكا لثبانه لان ملكه سقط عنه فلا يعود الا يرى ان الكعبة في
زمان الفترة خربت ما حولها بعبد المصنام ولم يرجع الى ورثة الباني وخالفه محمد لان ما هو المقصود منه
وهو الصلوة انقطع فخرج عن ان يكون مسجدا كما لو خرب اذ بعث الهدي ثم زال الاحصار وادرك الحج
يفعل ما يشاء فيسبب الخلاف فيما اذا لم يطمع ان يعود اليه اهلله واما اذا طمع فلا يكون ملكا اتفاقا كذا في
المحيط حكى ان محمدا بن محمد بن عيسى قال هذا مسجد ابي يوسف ومروان بن يوسف على اصطبل فقال هذا مسجد محمد
وقال كفاية هذه احكاية من وضع المجلة وليس من شأنهم الطعن فيه بحول المسجد لان الموقوف لو كان حارة
او مغسلا في حلة فلهذا لا يرد الى الورثة اتفاقا بل يحل الى حلة فربما لا يقدرون على نقله ممكن فيمنع الناس
به والمسجد ليس كذلك **الزوم** اي لزوم الوقف في الرباط وهو ما بين السككني **والخان** وهو مبنى
للجنار كذا قاله الجوهري **والسقاينة** هو الموضع الذي يسقي منه **المقبرة بالحكم** اي يحكم القاضي عند ابي حنيفة
كما مر بيانه **فجعل بالقبول** اي ابو يوسف يلزم الوقف في الاشياء المذكورة بقوله وقتهما لما مر من ان التسليم
عنده ليس بشرا لا باستعمالها فيها وضعت لها اي قال محمد اذا سكن في الخان والرباط وشرب من السقاينة
ودفن في المقبرة يكون وقفا لا يرد الى الورثة لان قبض الكل متعذر فاقبض قبض الواحد مقام الكل ويستوى
فيه الغني والفقير لانها في المعرفة تكون عامة والمعروف كالمشروط وكذا الوقف دارة لسكنى طلبة العلم
واما الوقف ارضيا يصرف غلتها الى طلبة العلم لا تصرف الى الغني منهم لا في تحميل الغلة بمراد به الفقر اعادة
خلاف ما لو اوصى بثلت ماله لطلبة العلم وهم يحصون يستوى فيه الغني والفقير لان المراد من الوصية
الصلة وهي تحقق ايضا وان كانوا لا يحصون تصرف الى ذوي الحاجة منهم كذا في المحيط اقول المقصود من التسليم
ان الزوم في وقفية الاشياء المذكورة يثبت بالاستعمال عند محمد ولا يكفي فيه التسليم الى المتولي كما في باب الاوقاف
وهو مختار شمس الدنمة المرخسي فعلى هذا القول شرط في الزوم استعمال الرباط والخان والسقاينة والمقبرة
فيما وضعت له لكان احصا واسم لان قولها كان معلوما ما سبق واما قول المصنف في الشرح في هذا المقام ولو سلمها
الى المتولي جاز لان فعله ينوب من باب الموقوف عليه فمشعر بان تسليم هذه الاشياء الى المتولى كاف فيها مخالفة

او اوردته

للعق

في

في

ولا يجوز وقف كاعين معبئة مملوكة قابلة للنقل يعني العين الموصوفة بالاوصاف المذكورة لا
يجوز وقفها كليا عندنا بل انما يجوز اذا كانت عقارا عند ابي حنيفة لان وقف المتقول لا يابى ولا بد
من التأييد فيه فيجوز في بعض المنقولات ايضا عندنا وقال الشافعي يجوز وقف كل عين موصوفة
بالصفات المذكورة لان المقصود من الوقف الانتفاع وكلما يمكن ان ينتفع به يجوز وقفه عرف من القيد
الاول والآخر وقف في النعم لا يجوز وكذا وقف المنازع ومن الثاني ان وقف المجهول لا يجوز ومن الثالث ان وقف
غير المملوك لا يجوز ومن الرابع ان وقف ام الولد لا يجوز ومن الخامس ان وقف ما لا ينتفع به لا يجوز ومن
السادس ان وقف الطعام والدرهم لا يجوز لانها لا تبقى عند الانتفاع بها ولا خلاف لنا في هذه القيود
الا في القيد الرابع فنحن نأخذ بالوقف ينتقل الى ملك الموقوف عليه فلا يشترط كونه قابلا للنقل وعنده ينتقل
فيشترط كونه قابلا اقول لوقال ولا تجله ملكا للموقوف عليه لكان أولى واي حاجة الى ايراد هذه
القيود المتفق عليها بل الحاجة الى ايراد هذه المسئلة وعن زفران وقف الطعام والدرهم جاز
بان يباع الطعام فيدفع ثمنه مضاربة وكذا تدفع الدرهم ويصرف ما ربح على الوجه الذي وقف
عليه فيجوز وقف العقار اتفاقا لانه متايد **وقف المتقول باطل** عند ابي حنيفة لعدم تحقق التأييد
وقالا يجوز ما كان تبعا كالات الحث والبقر وعبيد الاثمة بالصفات جميع الاكر وهو الاربع
مع الضيعة وهو المزرعة كما جاز بيع الشرب تبعا للارض قيد بالضيعة لانه لو وقفها بجميع ما فيها
وفيها ثمة قائمة وقت الوقف لا يدخل في الوقف لانها ليست من نواحي العقار وكذا يلزم التصديق
بها على الفقهاء على معنى التذكرة كذا في المحيط **ولجاز محمد وقف ما يتعارف وقفه كالمصاحف والكتب**
والقاسم والقدر بفتح القاف وهو ما ينحت به الشجر والقدر جمع قدر **والجنازة** بكسر الجيم
وقيل بفتحها هو السرير لحمل الميت وكذا تأنيها **والدراع** وهو الخيل في حكم الابل **والسلاح** وكذا
الذروع انما اجاز مع ان القياس لا يجوز لانعدام التأييد والتبعة في هذه الاشياء لوجود تعامل الناس
في وقفها والقياس قد يترك بالتعامل كالاقتضاء اقول يفهم من المتن ان وقف الكراع والسلاح غير
جائز عند ابي يوسف والمذكور في الهداية ان وقف الكراع والسلاح والذروع جائز عند ابي يوسف
لورود الاثر في هذه الثلاثة وهو ما روى ان عمر بن الخطاب عنه شكى من خالدين بن الوليد حين منع منه الركوة
فقال عليه السلام لا تظلموا خالدا فانه حيسر كراعه واعتده في سبيل الله ويروي ذروعه الاعتدال الحرب
والقياس انما يترك بالنص والنص ورد في هذه الثلاثة فبقي فيما رواه على القياس **ويقتى به** اي يقول محمد
ولا يجوز عليه اي عليك الموقوف لغير الموقوف عليه قيد بانه لا يكون اتفاقا لان الوقف ازالة الملك لا الى
مالك لا اتفاق **ويجوز ابو يوسف القسمة في الشاع** يعني اذا كان الوقف مشاعا وطلب الشريك القسمة
تصح مما سنده عند ابي يوسف خلافا لها لان في قسمة معنى البيع وتطيل في غير الموزون معنى المصادرة
الا انه حاسل في قسمة الوقف معنى الاقرار غالبا نظر الوقف فلم يجعلها في معنى البيع والتمليك **ويجوز**
بجارتها بجارة الوقف **مطلقا** اي سوا شرط الاوقف ذلك اوله بشرط لان مقصود الاوقف الانتفاع
بما وقفه على التأييد وهو انما يحصل ببقاءه في فعل الاوقف بشرط دالة ولو كان شرط الاوقف لا يزيد
على ما شرطه وان **وقف دار على سكنى ولد** عمرها ساكنها لا تنفع بها فان امتنع اي الولد
عن عمارتها **واضطر** ولم يقدر عليها **اجرها** الحاكم وعمرها باجرتها ثم ردها اليه اي الى الولد
ليكون حق الاوقف والموقوف عليه مرعا قيد بالحاكم لان من له السكنى لا ولاية له على اجارها **ويصرف**

الان لا يفتيا

شأنها

فيما اذا كان التمسك
بما لا يملك في
الملك والتمليك
المسألة في الموزون
منه

ما انهدم من الوقف في عمارته فان استغنى اي ان لم يكن للوقف حاجة الى صرفها القدم
اليه حيسر للحاجة اي يحفظ ذلك المنهدم الى وقت الحاجة فيصرف اليه فان تعدد إعادة
العين بعين صرف غير المنهدم الى موضع في الوقف بيع في العارة اي يبيعه الحاكم ويصرف ثمنه
في المزمة صرفا للبدل مقام المبدل ولا يقسم ذلك الثمن بين مستغنيه اي بين الذين استحقوا الوقف
لان حقهم في المنفعة دون العين اذ العين ملك الواقف او حق الله فلا يصرف اليهم ما ليس خالصا
فصل في اجارة الوقف ببيع شرط الواقف في اجارته مثلا اذا شرط الواقف ان لا
يوجر وقفه اكثر من سنة برأعي شرطه لانه انما اخرجته عن ملك نفسه بشرط معلوم فينتقده
وان امله اي ان لم يشترط الواقف شيئا فيها قيل بطلان اي قال المتقدمون جاز للتولي ان يوجر
من المستين ما شاؤوا منزلة الواقف وقيل بقيد سنة اي قال المتأخرون لا يجوز اجارته
اكثر من سنة خوفا من ان يتخذ الوقف ملكا لعلبة الظلمة المستاكلة وتختار للفتوى ان يوجر
الضياع جمع صيغة اي ضياع الوقف ثلث سنين لان رغبة المستاجر لا تتوفر في اقل من هذه المدة
وغيرها اي يوجر غير الضياع سنة وهو قول الامام ابي جعفر الكبير ومقصوده منه رعاية جانب
الوقف حتى اذا دعت المصلحة في الضياع ان يوجر اقل من سنتين وفي غيرها اكثر من سنة يفعل كذا لان
هذا امر يختلف باختلاف الموضع والزمان كذا في المحيط ولا يوجر الا بالمثل لان اجارة الوقف
نقص من اجر مثله اضرار للفقراء ولا تنقض اجارة الوقف اذا كان باجر المثل ان زادت الاجرة
لكنه الرغبة اي رغبة الناس في استيجار لان المعتبر هو اجر المثل وقت العقد فيد بكثر الرغبة
لان الاجرة لو زادت في نفسها الغلو سعرها عند الكل تنقض الاجارة وتنفذ ثانيا ويجب بالعقد
الاول المسمى الى حين الزيادة وبالعقد الثاني في اجر المثل الى انتهاء المدة مثلا اذا كان اجر مثل دار
اثني عشر درهما واعطى المستاجر اثني عشر اقعة حنطه وكان قيمة كل قعير وقت العقد درهما
وازداد قيمتها بعد ما سكن نصف سنة وصار قيمة كل قعير ثلثة دراهم ينقض العقد الاول ويحل
ثانيا ويجب بالعقد الاول ستة اقعة وبالثاني قعيران وليس للموقوف عليه ان يوجر الوقف
الا بانابة اي الا من جهة ان يكون ناسبا عن الحاكم او الواقف او ولاية بان كان قاصدا ولا يملك الوقف
عليه الا الغلة دون غيرها قال الفقيه ابو جعفر ان كان الاجر كله للموقوف عليه يصح فان مات
الموقوف عليه وقد عقد اي والحال انه عقد اجارة الوقف بانابة او ولاية لم تنفسخ وكذا القاضي
اذا اجره ثم عزل قبل مضي المدة لا تبطل الاجارة لان كلا منهما بمنزلة الوكيل عن الفقراء وهو الكل
لا ينفسخ عقد الاجارة وكذا ان مات الواقف وهو الذي اجر ولا يباع راي لا يعطى الوقف عاريه
لان في عارته ابطال حق الفقير ولا يبرهن ان فيه تعطيل منافعه وان تلفت منافعه وغصب
عقاره وتعلل عن النفقة بغير وجوب الضمان اي ضمان اجر المثل واجب على المتصرف والغاصب
وبه يفتي نظر للوقف ويجوز الشهادة بالشبهة اي التماس لا ثبات اصل الوقف لانه
لو لم يحز ذلك لادى الى استهلاك الاوقاف القديمة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهذه الشهادة
انما تقبل اذا لم يفسر للشاهد بان شهادته بالتسامع فان فسرها لا يقبلها القاضي قيدنا باصل الوقف
لان الشهادة على شرط الوقف وحشة لا يجوز التماس كذا في كافيته كتاب الغصب
وهو في اللغة اخذ الشيء قهرا ما لا كان وغيره وفي الشرع اخذ مال متقوم بغير اذن المالك بالارادة

لم
لم

يده عنه او قصرها كما اذا استخدم عبدا في يد ماله ولو جلس على بساط غير لا يكون غاصبا
لان يد المالك لم تنزل عنه ولا قصرت لان فعل المالك وهو البسط باق بحسب الغاصب
عين المغموص ما دامت باقية في مكان غصبه قيد به لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن
فان هلك المغموص اطلق لها لك ليتناول ما اذا هلك بفعل الغاصب او غير ضمن مثله ان كان
مثليا لان فيه رعاية حق المالك صورة ومعنى والا فقيمة بالنصب اي ان لم يكن له مثل ضمن قيمته
ورعاية لجانب المعنى وهو المالك لان سبب الضمان وجد فيه فان نقص
المغموص ضمن النقصان اعتبارا للبعث بالكل هذا اذا كان النقصان في عين المغموص وكان غير
ربوي حتى لو كان النقصان بتراجع السعر لا يضمن بعد رده الى مكانه او كان النقصان فيما حرق فيه
الربا لا يضمنه لانه لو ضمنه مع استرداده لاصل ان لا يعبأ من المصنعة ولا قيمة لها في الاموال
الربوية وان انقطع المثل عن الاسواق او عن الناس بان كان المغموص رطبا فانفق او انه فوجب
عليه القيمة فوجبه يوم الفناء يعني بتغير قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة لان وجوب القيمة انما
يظهر بقضا القاضي فتعتبر قيمته يومه ويعتبر ابو يوسف يوم الغصب لان سبب وجوب القيمة هو
الغصب فتعتبر قيمته يومه لا الانتفاع يعني عند محله تعتبر قيمته يوم انقطاع جنسه لان العجز
عن اداء المثل يحق به واذا ادعى المالك هلاك العين المغموبة حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت
باقية اظهرها لان الاصل هو البقاء ولا يعتبر قوله فيه ثم قضى عليه بالبدل وهو القيمة لسقوط رد العين
عنه كما علم هلاكها واذا غيب المغموص اي جعله الغاصب او غيره غائبا حتى صار كالمالك فقتضى عليه
بالقيمة ملكه اياه اي يحكم بانه صار ملكا للغاصب حتى لو ظهر المغموص صار للغاصب احق به وقال الشافعي
لا يصير ملكا له لان الغصب عدوان محض فلا يكون سببا للملك الذي هو نعمة كما ان المدير لا يصير مملوكا وكذا
ان المغموص منه ملك بدل المغموص اذا فوجب ان ملك الغاصب ذات المغموص بتحقيق العدل كما في
سائر المبادلات والمالك بالغصب لم يثبت مقصودا بل ثبت في ضمن الضمان واما المدير فلم يكن قابلا
للتقليل فما البدل مقابل لفوات يد المالك عنه فقط وقيل قوله اي قول الغاصب مع مبيته في القيمة
لانه ينكر ما يدعيه المالك من زيادة قيمة المغموص الا ان يبرهن المالك انها اكثر مما يقول الغاصب
من المقدار فيعمل بالبيينة فان اقام الغاصب البيينة لا تقبل لانها تنفي الزيادة والبيينة على النفي لا تقبل
وفي النهاية قال بعض مشايخنا تقبل لاستسقاط البيينة ما قبلت من المودع اذا ادعى رد الوديعه
وهذه المسئلة مستقلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوديعه وهو الصحيح فان ظهر
المغموص وقيمته اكثر من المضمون وقد ضمنه بكتوله اي بكتول الغاصب عن البيينة او بقول المالك او بيينة
اقامها المالك فلا يخبر راي المالك في نقضه لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر فتكون العين ملكا للغاصب ويقول
الغاصب يعني اذا كان مضمونا يقول الغاصب مع مبيته خيرا المالك بين الضمان والاخذ
اي اخذ العين ورد العوض سواء كان قيمة العين اكثر مما ضمنه او مثله او اقل لان المالك لم يخذل ما ادعاه
من القيمة فجاز ان تكون قيمته مثل ما ضمنه او اقل منه عند المقروضين ولا يكون كذلك عنده فيظهر لان
رضاء بهذا القدر لم يتم ولو برهن كل منهما على هلاكه عند الاخرى لو اقام الغاصب بيينة على انه رد
المغموص الى المالك فهلك عنده واقام المالك بيينة على انه هلك عند الغاصب يبرح ابو يوسف المالك
يعني بيته لانها مثبتة للضمان ورجح محمد بيته الغاصب وهذا ظاهر المذهب لان الضمان ثابت

بالغصب

بنفس الغصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب يدعي رواله والمالك ينكره فبينه الغاصب تكون ولي
ويضمن الغاصب ما نقص العتار بفعله وسكناه كما اذا نقل زراية ولم يصلح للزراعة لانه فعل في العين
او اهدم الدار بسكناه لانه ائتلاف وبه يضمن العتار اتفاقا **وضمنه اي محمل الغاصب يهلكه اي**
يهلك العتار كما اذا غلب المسيل على الارض او اهدم بنا الدار يافة سماوية وقال لا يضمن له ان الغلب
لما اثبت لنفسه يد ازال عن المالك يد المستفعة به فصدق عليه جدا الغصب فيلزم ضمانه ولها ان
ازالة اليد عن العتار غير متصورة لانه لا ينقل وانما يتصور فيه منع المالك عنه وهذا تصرف في المالك لا في المحل
فلا يجب ضمانه كما لو جعل المالك عن مواشيه بجيدا فتلقت **واذا تغيرت العين بفعل الغاصب حتى**
زال اسمها وعظم منافعتها وهو بكسر العين وفتح الظا المحبة بمعنى عظم ملكه **اياها اي محمل الغاصب**
ما لكا لشك العين وقال الشافعي لا يملكها لان المالك صاحب اصل وهو العين والغاصب صاحب وصف وهو
الصنعة فيخرج صاحب الأصل فلا يزول حقه ولما ان الغاصب احدث في المخصوص صنعة متقومة في نفسه
قايم فيها من كل وجه فيخرج على الأصل الذي قايت من وجه تفاوت اسمه وعظم منافعتها **ولا ينفع بها**
اي الغاصب بذلك العين حتى يودي البذل اذا اتراسيا على مقدار او ابراه المالك عنه او يحكم الحاكم بالقيمة اذا
المبادلة تكون حاصلة هذه الاشياء وانما يجوز الانتفاع قبلها لان في اباحة الانتفاع بها قيمتها اليها بالغصب فيخرج
الانتفاع لكن جاز للغاصب بيعها وهبتها لانها مملوكة له بحكمة محظورة كالمنقول من بيع الفاسد وهذا
وجه الاستحسان **والقياس المحل وهو رواية عن ابي حنيفة** وقول الحسن وزفر لان الغاصب ملكه
بأحداث الصنعة وهو في نفسه مشروع وانما حرمه هنا لانه في مال الغير فاشبه الاصطبار بقوس الغير
فيحل انتفاعه بها والتصرف فيها ولهذا الواعى او وهبها جاز كما لو ذبح شاة **وطبخها او شراها**
او طحن حنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل الضفارية بمدا الحرج جمع انا والمحدث
سيفا او بنى على ساجنة وهي خشية مضمونة بمائة توضع تحت البناء **وعصر زيتونا او غلبا او غلب**
قطنا او شجر غزلا وهذه الاشياء تحميلات للاعيان المخصوصة المتقربة بفعل الغاصب بغيرها
ظاهرا فيما عدا الساجنة واما تغيرها فيها فلا يملكها كانت ثقلية ولا ان صارت من العتار ولهذا استحق
بالشفعة فيكون لها كامن وجه ومتغير والتغير بوجوب انقطاع حق المالك وهو ملكها بهذه التغيرات
عندنا خلافا للشافعي وهو يضمنه النقصان وفي الدخيرة انما يزول الملك عن الساجنة اذا كان قيمتها اقل
من قيمته البنا واما اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عنها **ولو غصب ثبرا** وهو ما كان من الذهب غير مضروب
فاذا ضرب يكون درهما ولا يقال ثبرا الا الذهب وبعضهم يقول للفضة ايضا كذا في الصحاح **فصاعه اينة**
او ضربه دنانير فحق للمالك عند ابي حنيفة **قالا ملكها الغاصب وعليه المثل** لانه احدث فيه
صنعة متقومة كما سبق بيانه فربما وكه ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنهما وكذا لا يزول معناها
وهو الثمنية فلا يكون في حكم المالك على ان الصنعة غير متقومة في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حليا
فكسر ثم رده الى المالك لا يضمن **ولو ذبح شاة غيره او قطع عضوا منها فان شال المالك اخذها**
وضمنه نقصانها او سلمها الى الغاصب وضمنه قيمتها لان في الذبح ائتلاف لبعض الاعراض من الشاة
وهو الدر واللسل وبقا لبعضها وهو اللحم وفي ذكر الشاة اشارة الى ان هذا الحكم في ما كوله اللحم واما
اذا لم يكن كذلك يضمن جميع قيمتها الا اذا قطع طرف العبد المخصوص فلما كان زيا خله مع
ارش المقطوع لان الايدي تنفع به بعد قطع عضوه ولذلك كذا في الدابة الغير المأكولة **وان خرق ثوبا**

اي المحل

دخول

مخرج

خرقا فاحشا وفي المحيط هو ما استنكف اوساط الناس من لبسه مع ذلك الخرق واليسير ضده وفي الحديث
الصحيح ان الفا حشر ما يقوت به بعض العين وجنس المنفعة بان كان يصلح للقبلا قبله وبعد لا يصلح له
ويصلح للقبير واليه اشارة بقوله **فا بطل عامة منفحته** وانما يقوت به بعض العين من حيث الظاهر
لان الثوب اذا يقوت من اجزائه شيء لا محالة **ضمينه اي المالك الغاصب قيمته** لانه استهلك معنى ولو اخذه
المالك وضمن نقصانه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع قايم **وان كان الخرق يسيرا** وهو ما لا
يقوت به شيء من المنفعة بل يدخل فيه نقصان عيب مع بقا المنفعة وهو تقويت الجودة لا غير
ضمن نقصانه لان الغاصب ادخل فيه عيبا ما وهكذا الحكم في كل عين من الاعيان لا في الاموال الربوية فان تضمن
النقصان متعذر فيها لانه يودي الى الرافا فان المالك مخير فيها بين ان يسلك العين ولا يرجع بشيء على الغاصب وبين
ان يسلم العين اليه ويضمنه مثله او قيمته والى اخراج الاموال الربوية اشارة بقوله ان خرق ثوبا لان المراد بالخرق
فيه وفي الدخيرة هذا اذا لم يجد فيه صنعة وان جددتها بان خاطه قيمتها يضمن قيمته لا انقطاع حق
المالك عنه **وان عني الغاصب في ارض او غير فرغها اي الغاصب الارض المخصوصة** لانه شغل ملك الغير
ببنائه او غيره بغير اذنه وذا غير جاز **وسلمها الى المالك فان نقصت به اي الارض بسبب التقصير** كان
للمالك ان يضمن قيمة عقره او بنائه متلوغا اي مستحقا للقطع ومعرفته ذلك ان تقوم الارض بلا بناء
وتقوم بنا ما موردا صاحبه بقلعه فيضمن للغاصب ما بينهما من التفاوت **ويكون لها اي البناء والخرس**
لما ملك الارض وفي النهاية هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واما اذا كانت اكثر منها يضمن
الغاصب قيمة الارض ولا يومن بقلعه كما اذا اتبع دجاجة زيد لولوع عمر فان كان قيمة الدجاجة
اكتر يضمن زيد قيمة لولوع عمر وان كانت بالعكس يضمن عمر قيمة الدجاجة **ونضمن المسلم**
ما ائلف من خمر ذي وكذا اذا ائلف خنزيره والذمي اي يضمن الذي مثله اي مثل الخمر اذا ائلف خمر ذي
وان ائلف خنزيره يضمن قيمته وقال الشافعي لا يضمن قيد بالخمر لانه لو ائلف ميتة ذمي لا يضمن اتفاقا وقيد
بالذمي لانه لو ائلف خمر مسلم لا يضمن اتفاقا لانه ان تقوم بها سقط في حق المسلم فكذا في حق الذمي لا يضمن اتفاقا
لنا في الاحكام ولما ان الخمر والخمر يرميان في حق الذمي وحق ما مورون يتركم وما يدنون
فيكونان مضمومين اذا ائلفا الا ان المسلم يضمن الخمر بقيمتها لانه ممنوع عن ملكها وتملكها اهانة والذمي يضمن
مثله لكونها من ذوات الامثال **فلو اسلم بعد ائلا فيها اي لو اسلم ذمي بعد ائلا فيها يبرأه اي يبرأ**
المتلف عن الضمان **واجب محمد القيمة** قيد باسلام المتلف لانه لو اسلم صاحب الخمر يرى المتلف
اتفاقا لا يبرأ يوسف لما كان واجبا عليه وهو ضمان مثلهما واجب عليه قيمتها كما لو ائلف المسلم
خمر الذمي **والقولان برأيه** ان ابي حنيفة ولا يضمنه اي ابو يوسف المتلف زرق خمر يعني
زقا فيه خمر لمسلم **شفقة لراقتها** فيها عن المنكر **وخالفه محمد** قيد بالزرق لان الضمان لا يجب
في الخمر اتفاقا لا في يوسف انه كان ما ذونا في الاراقة وقد لا يتيسر ذلك الا بالشر فيكون ما ذونا فيه
ولما ان الاراقة ممكنة بدون المشق فيضمن الزرق لانه مال متقوم والقوى على قول ابو يوسف **ولو كسر**
معز او هو نوع من الطنائير يتخذ اهل اليمن والمراد به هنا ما كان له لصوصا للمزار والدف ونحوها يعنى
ان كسر معز فالمسلم **لغيره فهو ضامن** عند ابي حنيفة اقوال المفهوم من شرح المصنف ان الحار والمجور
صفه لمعزنا يعنى معزنا كائنا في البيت لا للهو فيلزم منه ان يكون المقتنى في البيت للهو لا يكون مضمونا
بالاتفاق والحال انه على الاختلاف ايضا على ما فهم من المتن والشرح بل الوجه ان يكون الحار والمجور

فيها

متعلقا بغيره من بعض قيمته غير صالح للهو وقالوا ايضا قيدنا المعرف بكونه لمسلم لانه لو كسر وعرفنا
لذمى بضمين اتفاقا بالغا قيمته ما بلغ وكذا لو كسر صلبه لانه مال متقوم في حقه واما طيل العزاء او الدف
الذي يباح ضربه في العرس فكذلك صان اتفاقا بالغاما بلغ وفي النهاية لا يضمن الدنانير الكسرا اذا كان باذن
الامام ولا بأس بان يهدم على من اعتاد العسوق وسرا في عصير قبل ان يشرب والفتوى على قولها لهما ان العرف
معدل للفساد فسقط تقوم كالحجر وله ان لا يلتفت به فيقتضيه من وجه اخر سوى اللهو والمعصية
فيضاف الى فعله فيضمن قيمته غير صالح للهو كما اذا استهلكه من غيبة **ولو ابق المصوب** من يد الغاصب
فرد على المالك وهو على بنا المجهول اي رده رجل من مسير سفر فادى **الجعل** بغيره اي ابو يوسف المالك
من الرجوع اي رجوع ما اداه على الغاصب وقال محمد يرجع لان سبب الجعل وجد عند الغاصب
فيرجع عليه كما اذا فدى المالك من جنابة وجد عند الغاصب ولا يبي يوسف ان المراد عمل المالك
فكان اجر عمله عليه وهذا ليس بضمان والقد كان ضمانا محضا **ومشترى به منه** اي من اشترى العبد
المغصوب من الغاصب **ولو اعنته ثم اجاز المالك البيع** **فالعق** جازع عند اي حنيفة **وابطله**
اي محمد العتق قيد مشترى به منه لان الغاصب لو اعنته فضمن المالك قيمته لم يجز عتقه اتفاقا ولا ان
المشتري من الرهن اذا باع او اعنت ثم اجاز المرفوع نقد البيع او العتق اتفاقا وقيد باعتاق المشتري
لانه لو باعه من اخر ثم اجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني اتفاقا ولو باعه اغاصب من رجل ثم اشترى
ثم اجاز البيع الاول لا ينفذ البيع الاول ولا الثاني لما عرف في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع باي وجه
وصل بفسخ البيع وقيد بقوله ثم اجاز لان المالك لو لم يجره ومن الغاصب قيمته بعدما اعنى المشتري منه لم يكن
عتقه في رواية عن اي حنيفة لان الملك ينتهز المشتري في صورة الاجاز من جهة المالك وفي صورة البطلان
من جهة الغاصب وتملك الغاصب للمغصوب ناقص لثبوته مستندا والمستند ثابت من وجه دون وجه
ولما يملك بعد العتق كسابه دون ولاده والملك الناقص يكفي لنفوذ البيع دون العتق وكذا في المكاتب
لمحمد قوله عليه السلام لا عتق الا فيما يملكه ابن ادم والمشتري من الغاصب لم يملك العبد ولا ينفذ
ولا في حنيفة ان بيع الفضولي قيد ملكا موقوفا فلما اجاز المالك البيع نقد من غير العقد فجاز اتفاقه
لمصادقة الملك **وقطع يديه** اي لو قطع الغاصب يدي المغصوب **فالملك فمضنه** عند اي حنيفة
اي اخذ قيمته **ان سلمه اليه** اي ان سلم المالك المقطوع الى الغاصب الجاني وان مسكه فلا شيء له
من النقصان **وقالوا بمسكه** **ويضمن النقصان** قيد بالدين لانه لو قطع احداها لم يمسك الجزء ويأخذ
النقصان اتفاقا لهما ان الغاصب حتى على ماله فيقتصر المالك بدين يدين فعه اليه ويضمنه قيمته ويمنه مسكه
ويأخذ منه ما نقصته الجنابة كما اذا خرق ثوبه وله ان يمان الدين مساو لثمان كل الدين فاذا ضمت
الدين لزمه تسليم الجنة اليه لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد بخلاف تحريق الثوب
لان قيمة النقصان لا تبلغ قيمته اقوال في عبارة المصنف مساهلة لان تضمين القيمة عند التسليم اتفاقا
شهد عليه تقريره في شرحه موافقا لما سبق واما الخلاف في امساكه مع تضمين النقصان فلو قال فالملك لا مسكه
مع تضمين النقصان لكان اولي ولما احتاج الى رداف قولها **او ديع الغاصب جلد منه** **بماله قيمة** كالتبر
ثم استهلكه فهو يرضى ضمان الجلد عند اي حنيفة **وقالوا ايضا قيمته طاهر** اي قيمة جلد حيوان مذك
غير مدبوغ او معناه يضمن قيمة جلد مدبوغ ويأخذ ما زاد الدباغ فيه بماله قيمة لانه لو دبغه بماله فله
له كالتبر والتشبيس واستهلكه صمته قيمته مدبوغا وقيد بالاستهلاك لانه لو استهلك لو اراد المالك ان

المعصية

بالت

في عمل

الاراد ان يمسك على
الاراد ان يمسك على
الاراد ان يمسك على

يتبركه على الغاصب ويضمنه قيمة جلد ليس له ذلك اتفاقا لان جلد الميتة قبل الدباغ لا قيمة له وقيدنا
باستهلاك الغاصب لانه لو هلك لا يضمن اتفاقا لهما انه اتلف مالا متقوما للمالك فيضمن كالمودب
بماله لا قيمة له او استهلكه غيره وله ان تقوم الجلد حصل بمال الغصب وحقه قائم فيه والجلد
تبع لماله في حق النقوم لانه لم يكن متقوما قبل الدباغ فلا يصل وهو المالك غير مضمون عليه بالاتفاق
فكذلك اتبعه بخلاف المدبوغ بمالا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم بخلاف ماله واستهلكه غير الغاصب
لان الاصل مضمون عليه فكذلك التبع وفي النهاية لو جعله الغاصب بعد دباغته فوافان كان جلد كذا وجب
عليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان كان جلد ميتة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعل
الغاصب وفي التبيين ينبغي ان يكون هذا على الخلاف ايضا لانه اسم كذا يعني **والسواد في الصبغ**
نقصان يعني من غصب ثوبا وصبغه اسود ادخل فيه نقصانا عند اي حنيفة فلما كان يضمنه قيمة
ثوب ابيض كما اذا خرقه وقال انه ليس بنقصان فيأخذ المالك الثوب المصبوغ ويغرم ما زاد
الصبغ فيه **وقيل هو اختلاف زمان** لا اختلاف برهان لان الناس كانوا يلبسون السواد في زمانه
ويعدونه نقصانا وفي زمانها كانوا يلبسونه ويعدونه زيادة **ولو صبغه احمر اولت** اي خلط
السويق بسم فان شال المالك اخذها **وردمازاد الصبغ** **والسبز فيها او ضمنه قيمة**
ثوب ابيض وانما يخبر لان في اثبات هذا الخبر رعاية للجانين **ومثل السويق** لانه مثلي وقيل يحجب القيمة
في السويق ايضا لانه تخبر بالثمن فيلحق بمثليا كالحبس كذا في المبسوط لكن التقاوت فيه قليل فلم يخرج
عن كونه مثليا **وسلمها** اي الثوب والمخلوط الى الغاصب قيد بالصبغ لان الثوب لو اصبغ بالثمن
لا خيار له في الثوب بل يوم دفع قيمة الصبغ الى صاحبه لانه لا جنابة منه حتى يضمن وكذا الجواب
في التبر **ولو المهر الغاصب المالك ما غصبه منه ولم يعلمه** اي الغاصب المالك انه طعامه **ثم يرد** عند
اي يكون الغاصب يرد عن ضمانه عندنا وقال الشافعي لا يبرأ عنه لان هذا ليس يرد بل غرره لانه لو علمه
ما اكله اذا اشترى غيب في اكل مال الغير بالبرع في مال نفسه ولنا ان عين ماله وصل اليه فلا يضمنه ثانيا والثوب
انما وقع من جهله بانه طعامه فلا يعتبر وكذا الخلاف فيما اذا ليس الثوب المغصوب ماله ولا فمضنه
زوايد المغصوب يعني ما زاد عند الغاصب على المغصوب اذا هلك لا يضمنه عندنا مطلقا اي سوا كان
الزيادة متصلة به كالسمن او منفصلة عنه كالولد والشر وغيرهما **الا بالتعدي** اي تعدي الغاصب في تلك
الزوايد بان اتلفها او بالمنع **بعد الطلب** اي منع الغاصب مالها عنها بعد طلبه اياها وقال الشافعي
عليه الضمان مطلقا لان الغصب عنده اثبات اليد على ملك الغير غير اذنه وهو صادق على الزوايد المتكامل
مضمونه ولنا ما بيناه من ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله على الشيء وذا غير صادق
على الزوايد لانها لو لم تكن في يد المالك حتى يزيلها فتكون امانه فلا يضمن الا بالتعدي **ولا النافع**
اي منافع المغصوب غير مضمونة عندنا **استوفاه او عطلها** اي سوا صرف تلك المنافع الى نفسه كما اذا
غصب دارا فسكن فيها شبرا او عطلها على مالها كما اذا امسكها شبرا ولم يسكنها وقال الشافعي هي
مضمونة في الحالين فعليه اجر المثل لان المنافع مضمونة في العتق والمازح والفاسد فتكون مضمونة في المغصوب
ولنا ان الغصب غير متحقق في منافع المغصوب لانها حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازالة يد المالك عنها
فلا تكون مضمونة **والزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم** يعني اذا زاد المغصوب عند الغاصب
زيادة متصلة كالسمن والجمال ثم باعه وسلمه الى المشتري فان كان قابلا اخذ صاحبه وان كان

هالك فهو بالخيار ان شأ من الغاصب قيمته يوم الغصب وان شأ من المشتري قيمته يوم القبض
وان قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة من الحقائق فليس للمالك ان يضمن الغاصب قيمته يوم التسليم
عند ابي حنيفة وقال له ذلك قيد بالمتصلة لان المتصلة مضمونة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت
امانة في يده وبما التسليم الى الغير صار متعددا وقيد بالتسليم لانه اذا باعها يضمن ولو سلمها لا يضمن
اتفاقا لهما انه بالتسليم فوت عن المالك ملكته استرداده المعصوب مع الزيادة فصار متعددا
فيضمنها كما يضمن المتصلة بالتعدى وله ان يبيع لم يرد على الزيادة لان الوصف لا يتبادل شي
من الثمن فلا يضمن بخلاف المتصلة لانها مقصودة بالبيع فلها حصصة من الثمن **ويضمن على من المجهول**
ما تنقصت لان ما تنقصت لا يرد ما ومتعددا وها هنا لان **المجاورة** التي جبلت عند الغاصب **بالأداة**
الا ان يولد غيره اي يكون في قيمة الولد وما يجبر نقصانها **فتسقط** اي الضمان عن الغاصب اذا الجبر
بالولد وقال **الشافعي** لا يسقط وهو القياس لان الولد ملكه وما فات من ملكه لا يجبر به كما اذا خصي
عبد غيره وازدادت قيمته ولنا ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا يظهر نقصان
كما ان البيع يزيل المبيع عن ملكه ويدخل الثمن فيه فلا يعد نقصانا حتى لو شهدا على بيع شي مثل
القيمة ثم رجعا لم يضمن شيئا والخصي ليس من عتق عند العامة وانما يرغب فيه بعض المجال الظاهر
ان الخصي كالمحرر يجوز دخوله على الاجنبية فلا بعد زيادة في المالية لانها انما تحقق برغبة العامة ولو
كان قيمة الغلام يوم خصاه خمسمائة فصارت القابيل المير فصار حبه ان شأ من الغاصب خمسمائة
وان شأ اخذ الغلام فلا شيء **ولو جيلت بكافة** المعصية من زنا عند الغاصب **فردده** اي الغاصب الى
مالكها **فان رتب في نفسه** فعلى الغاصب ضمان قيمتها **يوم العلق** عند ابي حنيفة **وقال ان نقصان**
المجلى عليه نقصانه كذا روي قولها قاضي خان لان الرد ودفع مع الجبل ولكنها معيبة فيجب عليه
نقصان العيب ثم هلاكها بعد حصول سبب حادث في يد المالك فلا يبطل به الرد كما لو زنت عنده
ثم ردها فجلدت وماتت لا يضمن قيمتها قيد بالامة لان الحق لو جبلت فردت لا يضمن اتفاقا وقيد
بالجبل بكونه من زنا لانه لو كان من زوج لها ومن المولى لا يضمن **انه اقا في الاصح** قيد به احتراز
عما ذكر في المختلف انها قال لا يضمن شيئا لانها تعجبت في يد الغاصب بالجبل فلما احل بردها وولدت
زال العيب فزال الضمان انما صار المذكور في المتن اصح لان الولادة حصلت بسبب الجبل فلا يحكم بزوال
العيب عنها لان اثره باق وكما انه غصبها خالصة عن سبب الهلاك وردها مشغولة به فلم يصح الرد
فيضمن قيمتها كما لو جنت عند الغاصب فردها على المالك فقتلت في يده يضمن قيمتها واما في الجارية فانما
لم يضمن لان الزنا كان سببا للجلب غير متلف شرعا والجلب الواقع غيره **كتاب الوديعة**
وهي في الشريعة ما يترك عند الامين مشتق من الودع وهو الترك يقال له **الوديعة** بفتح الدال وتنازلها
مودع بكسر هاء من **استودع** على من المجهول اي ترك عند الوديعة **كان مينا** حتى لو سرق عند
ولم يسرق معها مال الامين لا يضمن لقوله عليه السلام لا ضمان على المودع وعن مالك يضمن لانه مكان
الثمنه **فحفظها بنفسه** ومن **في عياله** لانه مضطرا الى ان يتركها عند من في عياله اذا خرج من بيته فيكون
مادونا فيه دلالة وفي الخلاصة اذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم اتفاقا كمينه **فضمن**
اعلم ان حفظ الوديعة انما يلزم على المودع اذا قبل الوديعة او سكت عند وضعها واما لو قال
لا قبل فتركها المالك عنده ولم يحفظها فصاحت لا يضمن كذا في المحيط وفي شرح الجامع الكبير للامام

هذا هو الوجه في ضمان المودع عند المالك

خواجه زاده يجوز لمن في عياله المودع ان يدفعها الى عياله **وتعتبر المساكنة وحدها** يعني
المراد من في عياله من هو ساكن معه لا من يجب نفقته عليه حتى لو دفعت الوديعة الى زوجها
الساكن معها لا يضمن **وقيل مع النقص** يعني قال بعض المشايخ من في عياله هو الذي سكن معه ويجب
نفقته عليه كغلامه وامرأته وولده الصغير اذا كان يعقل الحفظ واجبره الخاص شهر لا يوما اذا كان
ساكنا معه وعن محمد اذا دفعها الى امين من امنايه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كشر بكنه العنان
وعبد الماذون لا يضمن وعليه الفتوى كذا في النهاية ولهذا لم يشترط في النكحة كونه في عياله **فان حفظها**
غيره اي غير من في عياله **ضمن** اذا تلفت لان صاحبها انما رضي بحفظه في يده اذا ايدى بحفظه في
الامانة ويد غيرهم لسر كونه **الالحاق** عرق او حرق يعني اذا وقع في دار المودع نار وخاف من احتراق
الوديعة فسلمها الى غير من في عياله او خاف من عرقها في سفينة فالتقاها الى سفينة اخرى فصاحت
لا يضمن لان الحفظ في تلك الحالة انما يكون بالدفع الى اي رجل كان وفي التبيين هذا اذا لم يمكنه في
ذلك الوقت ان يدفعها الى من في عياله واما اذا امكن دفعها الى غيره يضمن ولو وقع الوديعة
في البحر وقت القائها الى السفينة الاخرى لان الا تلف حصل بنقله ولو قال دفعتها اخر خوفا
من الخرق لا يصدق ولا يبيته لانه يدعي اسقاط الضمان عنه **وان نجاه عن التسليم الى واحد**
منهم اي من في عياله **ولا بد له** منه اي المودع من الدفع اي والحال ان المودع مضطرا الى دفع الوديعة
ليجبر نفسه كما اذا كان المودع غلاما يسلمها اليه لا يفيد نفيه لانه عاجز عن حفظها وفي المحيط لو
قال لا تدفعها الى فلان في عياله لم يكن له عيال سواء لم يجر نفيه لانه لا بد له من الدفع اليه وان كان
له عيال غيره فدفعه اليه ضمن **وامر** اي المالك المودع **بالحفظ في بيت من داره** في بيت اخر
منها مساو له في احرار الوديعة **لم يضمن** لان التبيين في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز غالبا فيلحق الشرط
كما اذا قال احفظها في هذا الصندوق فحفظها في صندوق اخر قيد بالمساواة لان البيت الذي امر
بالحفظ فيه اذا كان حرزا واحدا حكم من غيره يضمن **بخلاف المخالفة في الدار** يعني لو امر بالحفظ في دار وحفظها
في دار اخرى يضمن لهما مختلفان في الحرز غالبا فيعبد التقييد وفي المحيط اذا كانت الدار التي
حفظها فيها احرز من الدار التي امر بالحفظ فيها يضمن اذا هلك الوديعة كما لو قال اودع مالي زيد اودع
عمر وان كان عمر اعدل واوثق وفي المحيط لو قال المودع كانت الوديعة بين يدي ثم قتلت فليسبها يضمن
لان نسيانه تضييع منه ولو قال كانت بين يدي في دارى ثم قتلت فليسبها ينظر ان كانت الوديعة مالا
حفظ في عرصه الدار كصرة الذهب يضمن لانه لا يجد حرزا لها والا فلا وان **خلطها** اي المودع الوديعة
بجنسها حتى لا يتميز فهو ضامن عند ابي حنيفة **وقال ايشار** كذا ان شاء المشرقة في الخلوط وان شاء
ضمن لخالط مثله قيد الخلط بجنسها لانه لو خلطها بخلاف جنسها كخلط الجن بالزيت يضمن اتفاقا وقيد
بقوله لا يتميز لانه لو تيسر التمييز كما اذا خلط الجوز بالزيت لا يضمن اتفاقا ولو تيسر كما اذا خلط البر بالشعير
يضمن اتفاقا لان المتعسر كالتعذر ذكر المصنف هذه المسئلة في فصل الميراث بالانظومه وذكرها هنا اتفاقا
للتعسر داهلا عن ذكره في الصرف فتوقع التكرار لها ان هذا الخلط اسهل من وجهه لتعذر التمييز حقيقة
دون وجهه لعدم تعذر حكمه لان القسمة فيما يكال ويوزن من جنس واحد تعيين فان شأ مال الى
جانب الهلاك وضمنه وان شأ مال الى جانب القيام وشاركه وكما انه استهلاك من كل وجه لتعذر
وصول المالك الى عين ماله واستهلاك العبد يكون هكذا لان عدم الحمل غير مقدور له والقسمة غير موصلة

هذا هو الوجه في ضمان المودع عند المالك

الى عين حقه ولكن جعلت طرفا لا تتفادى للضرورة وتتم الخلاق في حل تناول الخاط من المخلوط قبل اذا
 الضمان فعنده لا جعل وعندها جعل وفي الايراد ايضا فان المالك اذا ابر الخاط فعنده سقط ضمانه وعندها
 سقط اختيار الضمان فتعين المشتركة وان اختلط جنس الوديعة بغير صنعه اى صنع المودع كما اذا
 اشق الكيس فاختلف دنايته كان شريكا اتفاقا لا تعدا والتعدي منه **وان انفق المودع الوديعة**
بعضها او رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع لان ما انفق ما رد بينا في ذمه والدين لا يودي الا بالتسليم
 الى صاحبه ولم يوجد وكان هذا خلطا لما بقي ملك نفسه فيكون استهلاك الكل هذا اذا لم يجعل على ماله علامة ولو كان
 جعله لا يضمن الا ما انفق كذا في الفصول **او رفع بعضا** اى بعض الوديعة فانفق **ثم هلك الباقي ضمنه**
بقدر يعنى قالوا يضمن المودع بقدر ما انفق لان التعدي لم يوجد فيما بقي وقال مالك يضمن الكل
 لانه صار خايضا ولا يبقى امينا **او اودعها** اى المودع الوديعة **عند اخر** من غير ضرورة فهلك
 عنده **فالاول ضمان** عندنا اى حقيقه **وختاره** اى جعل المالك تخيرا فيه يضمن من شأ منهما لان الاول
 خان بالدفع والثاني بالقبض فيضمن المالك لهما شاك مودع الغاصب لكن الثاني يرجع على الاول اذا ضمن
 لكونه عاملا له وله ان ابدع المودع جائزا لم يفرق بين المودع الثاني بخبر رايه في حفظها ولهذا هلك
 قبل ان يفرقه لا يضمن واحد منهما فلما فرقا الاول تعدى لشرك رايه في الحفظ فيثبت له الثاني لان تخاينه
 لا خلة الامين ومودع الغاصب لم يأخذ من الامين فلا يكون مثله **او طوّل** يعنى اذا طلب المالك من المودع
 في الوديعة اليه **فمنسها** اى المودع الوديعة عن صاحبها ولم يعطها وهو بقدر على تسليمها اليه ضمن لانه بالبيع
 صار غاصبا انما قيدنا الطلب بمرور الوديعة لان الطلب لو كان لطلب لو كان يحمل الوديعة اليه فلم يحملها فماتت
 لا يضمن لان مونة الحمل ليست على المودع وفيدنا الرد بالقدر لان الطلب لو كان وقت الفسخ ولم يرددها خوفا
 على نفسه او على ماله بان كان مدفونا معها لا يضمن كذا في الخاتمة او تعدى **نزول الضمان** وقال الشافعي يزول
 قيد التعدي المودع وازالته لانه لو تعدى المستعير والمستاجر في العين المستعارة والمستاجر ثم ازال التعدي
 لا يبرأ عن الضمان لان قبضها كان لانفسها بالاستيفاء بها المتافع عنها فبازالة التعدي عن المعين لم يوجب الرد
 الى صاحبها بخلاف المودع لان ردّه كان كيد المالك حكما لكونه عاملا له في الحفظ فبازالة التعدي ارتدت اليه
 صاحبها حكما له ان حكم الوديعة ارتفع بالتعدي فلا تعود اليه الاسباب جديدة فلم يوجد فلم يبرأ عن الضمان
 ولنا ان الشيء انما يبطل بما فيه والاستعمال لا ينافي الابداع ولهذا صح الامر بالحفظ مع الاستعمال ابتداء
 فاذا ازال التعدي عاد حكم العقد **او محمد** اى المودع الوديعة حين طلبها صاحبها **ثم اعترف له** **بمؤل**
 الضمان وفي المحيط هذا اذا انكر الابداع بان قال لم يودعني ولكنها هلكت لا تقبل بيته على هلاكها فبالحجر
 فيضمن لانه جازما قضا في الدعوى فلا يسمع واما لو انكر ان الوديعة عند قبضه بيته انها اذا هلك لا تكون
 عنده فلا يضمن بصير متا قضا كمن انكر الدين ثم اقام المدعى عليه البيه على انه اوفاه تقبل بيته لانه يكون
 عليه دين متى اوفاه **ومنعنا الضمان** عن المودع **بالجور** اى انكار المودع في غيبة المودع وهو يكسر
 الدال المالك وقاله يضمن قيد بغيبة المودع لانه لو كان حاضرا وقت الانكار يضمن اتفاقا لانه انه بالجور
 صار غاصبا فيضمن ولنا ان انكاره عند غيبة المالك لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع لئلا يبرأ فلا يكون
 موجبا للضمان بخلاف حضرته **ولو تصرف فيها فزع بطيبه** لاهى يجعل ابو يوسف المودع طيبا المودع اذا
 ادى الضمان وسلم عينها بان باعها ثم اشتراها او دفعها الى مالكها وسلم له فضل الثمن له ان شرط الرجوع عنده
 الضمان لا غير وقد وجب بالتصرف فيها فيكون هذا ربح ماله فيطيب له **وامراه بالتصدق** انما يصير ملكا

بادا الضمان مستند الى وقت وجوبه والمستند ثابت من وجه فيكون الذبح حاصلا من ملك غيره
 من وجه فيتصدق به لخبثته ثم تراه نظهر فيما اذا دفع المودع خمسمائة من مال الوديعه وهي الف
 الى الخبير فانفقها ثم جاء بخمسمائة من مال نفسه فخلطها بالباقي من الوديعه صار ضمانا للوديعه
 كلها فاذا اتى بالالف كلها ورجع الف اخرى لا يطيب له رجح الخمسمائة الباقيه لا يطيب عندها
 ويطيب عنده من الخفاف **ولا تمنع من السفر** اي بالوديعه وقال الشافعي يمنع منه حتى لو سافر بها
 وهلك بضمن عنده له ان كل المفاز مهلكه والمتعارف ان الوديعه تحفظ في المصر فيستفيد به الا بداع
 وان كان مطلقا ولما ما سمي في تفرير مذهبا فله ذلك اي للمودع السفر بالوديعه عند ابي حنيفة
 سواء كان لها حمل او لا مع الامن اي من الطريق **وعدم النهي** اي لغير صاحبها عن السفر بها وان كان لها
 حمل فليس له ذلك حتى لو سافر بها وكان قريباً فله ان يسافر بها لان مؤنتها بسيرة ساقطة الاعتبار وعند
 محمد لا يسافر بها في الحالين اعلم ان خلاف المتن فيما اذا لم يكن له يد من السفر بها لانعدام من يحفظها
 حتى لو كان له يد منه فليس له السفر بها اتفاقا وكذا فيما لو كان الايداع غير مفيد ممكن لانه لو كان هذا
 به فليقل السفر بها اتفاقا لها ان الوديعه التي لها حمل صاحبها غير راض بالسفر بها دلاله لما يلحقه من
 ضرر لا جرة رد الوديعه فصارت كمالونها وصحاحا عن السفر بها وكذا ان المودع مأمور بالحفظ على
 الاطلاق فاذا لم يمكنه حفظها الا بالسفر يكون ماذوناً فيه دلاله **ولو ادعى مكبلا او موزونا**
وغائب واحدا من المالكين وطلب الاخر نصيبه فدفع اليه فهو اي المودع ضامن عند ابي حنيفة وقال
 لا يضمن قيد بالمكيل والموزون واراد بهما ما يكون مثليا لان الدافع في غير المثلي ضامن اتفاقا لان غير
 المثلي مبادلة من كل وجه وفي المثلي معنى الاقرار غالب ولهذا اجاز للاحد الشريك في المثلي ان يأخذ
 نصيبه بلا رضا الاخر واقضا لهما ان الحاضر طلب نصيبه فيجب دفعه اليه كالدين المشترك فلا
 يضمن بدفعه وله ان المودع قسم المال بغير اذن الغائب وهو كان مأمورا بالحفظ لا بالقسمه
 فيضمن نصيبه بخلاف الدين المشترك لان المدين يسلم اليه مال نفسه لان الدين يقتضي ائتمنا لهما
 وليس له فيه قسمه على الغائب ولهذا الوقال رجل المدين وكلني فلان يقض الدين منك قصده
 بجميع القاضى على الادا وان قال المودع وكلني يقض الوديعه منك قصده ثم ائتمني عن التسليم لم يجبر
 القاضى او ادعيا ما يقسم يعني لو ادع رجل شيئا مما يقسم عند رجلين **فانقسم** ودفع احدهما
فقسمه بكسر القاف اي نصيبه اليه **فله** فهو اي الدافع ضامن وقال لا يضمن واما القاضى فيضمن اتفاقا
 لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده لهما ان المالك جعل راضيا بهما في حفظ جميع الوديعه
 لعلمه ان اجتماعهما في مكان واحد للحفظ متعذر كما جعل راضيا بقسمتهما لهذا المعنى فلا يضمن بالدفع
 وعلى هذا الخلاف المرتضاه والعدلان والوكيلان بالقبض اذا دفع احدهما ما يمكن قسمته الى صاحبه
 وله ان المالك امرهما بالحفظ وحفظهما فيما يقسم انما يكون بالقسمه فنجعل راضيا لهما ولا
 يقاس عليهما المهاياه لان في المهاياه يوجد حفظ احدهما لا حفظهما وان كان اي جعل وديعه لاثنتين
 ما لا يقسم جاز حفظ احدهما باذن الاخر اتفاقا لان اجتماعهما على حفظ الجميع متعذر فجعل
 المالك راضيا بالمهاياه **ويضمن** بتشديد اليهم **الصبي والعبد المودع** عني ما ائلفه الحال يعني
 اذا ودعها رجل شيئا وائلفه حكم ابو يوسف بهما في الحال فيباع العبد فيه وقال لا يضمن **العبد**
وحده بعد العتق ولا يضمن الصبي اصلا اراد بهما المحجورين لانها لو كانا ماذونين باخذها الوديعه

خليفه
 فان لما
 روعند
 يحفظها
 ان قيد
 عقد من
 ا على
 رونا
 وقال
 ان غير
 باخذ
 فل
 لقسمه
 الى
 سدة
 لم يحبر
 حدها

يضمان في الحال اتفاقا قيدنا المادون ياخذ الوديعه لان المادون له في التجارة ليس ماذون في اخذ الوديعه
لانها ليست من التجارة وقد يكونان مودعين لانهما لو اتفقا ما اودع عند الاب والمولى يضمنان اتفاقا وقيد
بأن لا ينفك لاني الوديعه لو تلت في ايديهما لا يضمنان اتفاقا وفي المبسوط لو كانت الوديعه عند فقته لا يضمن
اتفاقا والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يملك تسليطه بخلاف المال والمراد من العبد الذي
يعقل فاما الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقا كما ذكره في الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب المحيط طريحي
مشايخنا ان الخلاف في صبي يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في المالك واحد وعلى هذا الخلاف لا فرق بين العبد
وفي الاتفاق العبد يشتمل المدير وام الولد اما المالك فيضمن في الحال له ان محجور بينهما في الاقوال فقط ولهذا
لو استهلكا عينا قبل الايداع يضمنان ولها ان المالك يستحق من ليس باهل التزام الحفظ اما الصبي فلم يصح
التزامه اصلا فصار المالك كانه اذن بطلاقه واما العبد فالزام له لم يصح في حق المولى نظرا له فلا يضمن في
الحال وصح في حق نفسه لكونه مكلفا فيضمن بعد العتق **ولو دفع العبد الوديعه الى مثله الى العبد**
محجور فملكك عند الثاني فللمالك ان يضمن الاول اي العبد الدافع بعد العتق عند حقيقته فقط
اي ليس على العبد الثاني ضمان لانه مودع المودع ولا ضمان عليه عنده اذ لم يبعد **وتحريم** اي يوجب في
شأ اي في تضمين من شامن العبد من اما الاول فلا يضمن بالدفع واما الثاني فلا يضمن مودع المودع وهو ضامن
عنده في الحال لما مر من ان المحجور عنده يضمن في الحال فان عتق الثاني او لا وضد رجوع على الاول وان عتق الاول
او لا وضد رجوع على الثاني **ووافق الاول اي وافق محمدا با حقيقته في الاول** اي في تضمين العبد الاول
يكون بعد العتق **والزم الثاني اي محمدا العبد الثاني يضمن ما اقلقه للحال** لان ضمانه ضمان فعل لقبضه ملك
غيره بخلافه فلم يدر في الحال وفي الاتفاق محل الخلاف اذ ادفع العبد الاول الى الثاني فانه لو
امر الاول الثاني بقبضه فقبضه ووديعه وضاع ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق اتفاقا وقيل بعد
العتق يعني في رواية عن محمد ان الثاني يضمن بعد العتق لانه لو ضمنه في الحال كان له ان يرجع على
الاول لانه استعجله ولزم منه تضمين المودع المحجور قبل العتق وهو لا يقول **او عند ثالث** يعني لو
اودع العبد الثاني الوديعه عند عبد آخر محجور **فالاول كالاول** يعني عند اي حقيقته حكم العبد الاول
في هذه المسئلة حكم العبد الاول في المسئلة السابقة في انه يضمن بعد العتق **والثاني ضامن في الحال** عند حقيقته
لانه تعذر التسليم الى الثالث فيضمن في الحال فقط اي لا ضمان على الثالث وان عتق لان مودع المودع غير ضامن
عنده **وتحريم اي ابو يوسف في ايهام** شيء اي في تضمين من شامن احد الثلاثة المذكورين في الحال لكون
ضامهم ضمان فعل اما الاول والثاني فلو جردا اودع منهما واما الثالث فلا يضمن مال غيره بخلافه
ووافق الاول في الاول اي وافق محمدا با حقيقته في الاول لا يضمن مالم يعتق لان ضمانه ضمان عقد
الحفظ وخبر اي محمدا المالك في الاخير اي في تضمين الثاني او الثالث في الحال لان ضمان كل منهما ضمان
فعل كذا في الصحاح **وتفشي بهية النافع** يعني في اباحه النافع لان ملكها مع اجماله
غير جائز لكن المختار في تفسيرها ما ذكره المتن ولهذا فسرهما المصنف اشارا اليه لان المستعير ان يعجز
لا يختلف باختلاف المستعجل ولو كان اباحه لما جاز لان من ايج له شيء ليس له ان يهوه لغيره وملكه النافع
بعوض مع جماله جاز في الاجارة فيجوز بغير عوض مع ان هذه الجملة لا تقضي الى المتنازع لان المعبر
ان يرجع في كل ساعة ولهذا لم يجز للمستعير ان يوجر **ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقائه عينه**

فاذا اعار مكبلا او موزونا كان قرضا معني لان الانتفاع بها انما يمكنه باستهلاك عينا ولا يمكنه الا
بتسليمها وذلك يكون بالهبة او القرض لكونه اذ في ضرها هذا اذا المرهين جهة الانتفاع بالملك والموزون فان
بينها كان يرضى بها كانه او يجازي بها ميثا انه صادت عاربه **وتجعلها امانه** حتى لو هلك المعار لم يضمنه
المستعير اذ لم يتعد فيه وقال الشافعي يضمن اذا هلك في غير حالة الانتفاع قيدنا به لانه لو هلك في حالة
الانتفاع لا يضمن اتفاقا هذا اذا كانت العاربه مطلقه فان كانت حقيقه في الوقت مطلقه في غيره نحو ان
يعين يوما ولم يودها بعد ما مضى الوقت ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحلى
وشيوخ الاسلام انه انما يضمن اذا انتفع به بعد مضى الوقت لانه حينئذ يكون غاصبا اما اذا لم ينتفع به في اليوم
الثاني فلا يضمن كالمودع اذا امسك بعد انقضاء المدة ومنهم من قال يضمن على كل حال لان المستعير يمسك
مال الغير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع له قوله عليه السلام العاربه مضمونه ولنا قوله عليه السلام
ليس على المستعير غير الغل ضمان اي غير المتعدي وما رواه محمول على ضمان الرد توفيقا بينهما **وتصح باعترتك**
لانه صريح في العاربه ومنحك هذه الدابة وجعلك عليها اذ لم يرد بها اي بقوله منحك وحملته الهبة
لنا كلامهم في ملكك العين واذا لم يرد منه ذلك حمل على ملكك المنافع مجازا كذا ذكر المصنف في شرحه
اقول في كلامه استنباه لان المنفعة على ما هو المفهوم من صحاح الجوهر مشتركة في الهبة والعاربه فلا يكون
ارادة العاربه منها مجازا لان المشترك موضوع لكل واحد من معاين فلا يدل عليه مجازا وانما يوجب في المنفعة
في المشترك لتعيين ارادة احد معاينه لا لتعيين الدلالة كما في المجاز ولانه قال في باب الهبة وجعلك عليها
يدل على الهبة اذ انوى الهبة ولو كان هذا اللفظ لملك العين حقيقة لقوله فيه اذ انوى الهبة مستنابا لان الهبة
لا تحتاج اليها في المعنى الموضوع له حقيقة **واخذت منك هذا العبد لانه صريح في اعادة الاستخدام وداري لك**
سكني في قوله سكني محكم في ملكك المنفعة فحمل عليه المحتمل ولتملك العين وهو قوله **داري لك سكني** عني
اي سكني داري لك الهبة عني المحسنة لكونه محكما في العاربه حمل عليها **وتحريم المستعير ان يعجز** الاستعارة اذا
كان ما لا يختلف كالسكنى والحمل والزرعة وان شرط المالك ان ينتفع هو بنفسه لان التضييق فيها
لا يختلف غير معينه قال الشافعي لا يجوز اعادة المستعارة لان العاربه اباحه المنافع عنده فلا يمكن ايجازها
ولنا انما تملك المنافع فيما كان يعجزها كالموصى له بخدمة العبد ملك ان يعجز قيد بقوله ما لا يختلف لانه لو
كان مما يختلف باختلاف المستعجل كالركوب واللبس فليس له ان يعجز غيره دفعا للضرر عن المالك وفي الباقي
لو كان قال حينئذ دفع اليك الثوب من ثيبت فله ان يعجز اذا كان لم يلبسه لنفسه وان كان لغيره كان متجيزا
به فلو عاربه يضمن وهو مختار امام الرد ويؤثر في بعضهم لا يضمن وكذا الخلاف في الابتداء لو اركب غيره
واراد ان يركب **وليل ان يوجر** لان الاجارة لازمة والعاربه غير لازمة فلو جاز اجارة المستعارة لزم منه لزومها
لا يلزم وهو العاربه او عدم لزومها يلزم وهو الاجارة وكلاهما ممنوعان **وان استعاره لغيره** مجاز لان المستعير
يكون ماذونا فيه قيد بقوله لغيره لانه لا يستعارة لو لم تكن لاجله لم يجز رهنه لان في الرهن ايقاع الدين وليس
له ان يوفي دينه مال غيره بلا اذنه ثم ان اطلق الرهن بغيره ما شاء وان قيد المعبر بان يرهن المستعير ماله
بمقدار وجب له **ومكان لم يتجاوز** حتى لو قدر ان المعبر ان المستعير ان يرهنه بخمسة دراهم في الوفاء
فرهنه بأكثر من خمسة او خمسة دراهم او بخمسة دراهم في البصة يكون ضامنا وكذا لو عجز المرهين فرهين
غيره **ولو هلك المرهين المعار بعد الفكاك او قبل الارهان فلا ضمان لان قبض المستعير غير مضمون او في**
يد المرهين ضمن الرهن للمعبر قدزما سقط عنه بالهلاك من الدين مثلا لو هلك نصف الدين

لشانه

فاذا اعار

وكرر فثبت ما ينفعه وهو النسب ويرد ما يضره وهو الكفر وفي المحيط هذا اذا كان عليه ذى المسلمين
وان كان عليه ذى الكفر كصليب في رقبة وزنار في وسطه يكون كافرا وان كان في رقبة مشكلا فالنقطة
بصراني فادعاه فهو ابيه وان كان **وجده في سجد** وفي قرية لاهل الذمة **او بيعة** وهو معبد النصارى
اوليس هو معبد اليهود **والواحد في كان اللقيط ذميا** تبعه الكان والواحد **وان كان مسلما فماله في قرية**
اهل الذمة او ذميا هنا كاي ان كان الواحد ذميا كاي في امصار المسلمين **فاستبصار المكان والواحد**
او الاسلام روايت عن ابي حنيفة في رواية اعتبر المكان لكونه اسبق اليه من يد الواحد حتى لو وجد
في دار الاسلام يكون مسلما ولو وجد في مكان اهل الذمة يكون ذميا سواء كان الواحد مسلما او ذميا
وفي رواية اعتبر الواحد لان يد ذميا عليه يتقله حيث شا وفي رواية اعتبر الاسلام نظر للصغير
وان ادعاه عبد ثبت نسبه منه اي نسب اللقيط **وكان حرا** لان الحرية هي الاصل وكون امه امه مشكوك
فلا يثبت به الرقبة **ولا يقبل دعوى عبودية** لانه محكوم عليه بحريته لكونه في دار الاحرار الا ان
يقوم المدعي بینه عليها فيكون الملتقط خصما له باعتبار يد المدعي اذا لم يقم واقر اللقيط بعد بلوغه بانه رقة
وصدقه المقر له ينظر ان كان ذلك قبل اجراء احكام الاحرار عليه من قبول شهادته وضرب قاذفه يكون
رقيقا وان كان بعد لا يصح افرازه لانه اتصل به تكذيب من جهة الشرع باجراء الاحكام عليه فصار
ككذيب المقر له كذا في المحيط **وان كان عمال** يعنى مشدود عليه او على دابة هو عليها **كان له اعتبار**
اللقط ولا يزوج **الواحد ولا يتصرف في ماله** لانعدام ولايته بالقرابة او بالملك او بالتسليم من غيره
لو امر الملتقط بختان اللقيط ففعل بغير ولور وجه الامام ولم يكن له مال فالمر من بيت المال **يقبض عنه** اي
لاجل اللقيط **المهبة** لانه نفع محض **وسيله في صناعة** لانه من باب تاديبه وحفظ ماله **ولا يواجره في الاخ**
قيد به احتراز عن رواية القدوري من ان اجارته جائز كاجارة الام الصغير لان فيها صونا عن الفساد
بكونه مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يسلك اطلاق منافعه فلا يواجره كالعمر خلاف
الامر لانها تسلك اطلاق منافعه مجانا فتملكه بعوض **ويمنع ابو يوسف الامام من استيفاء القصاص**
لو قبض اللقيط عمدا وقال له ذلك قيد باستيفاء القصاص لانه ليس له ولاية العفو اتفاقا لانه ابطال
لحق المسلمين وله ولاية الصلح على الدية اتفاقا لانه نفع لمصر لانه ولاية الاستيفاء كان للولي
ووليده مجهول فلا يستوفي ولها قوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وولي اللقيط مجهول
فصار كالمعدوم **وقبلوا شهادته** اي اللقيط اذا بلغ على رجل **الزنا** وقال مالك لا تقبل لثمة لكونه
غير محرر ولللاب ولنا ان الهممة ترفع بالعدالة فتقبل بالزنا كما قبلت في غير ذلك والله اعلم
كتاب اللقطة وهي مال وجد على الارض ولا يعرف له مالك وهي على
وزن تحكده مبالغة في افعال وهي لكونها مال امر غريب فيه جعلت اخذها مجازا لكونها سبيلا لا خدشا لادها
اذا شهد الملتقط انه اخذها ليرد ما الى مالها كان امينا حتى لو هلك في يده لا يضمن ولم يشترط
ابو يوسف الا **شهاد** على انه اخذها ويكن فيه ان يقول من سمعتموه ينشك قد لوع على والقول قوله مع حيث
ايضا اخذها ليرد ما وقال لا يضمن اذا لم يشهد قيد بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه ضمن اتفاقا ولو فاضلا
انه اخذها ليردها لا يضمن اتفاقا لان نصادقها كالبيعة وفي الحاجة هذه الخلاف اذا امكنه ان يشهد اما اذا
لم يجد احدا يشهد عند الرقع او تخاف من انه لو اشهد ياخذ منه النظام فترك الاشهاد لا يكون ضامنا اتفاقا
هذا اذا اتفقا اتفاقا وان اختلفا فقال صاحبا اخذتها غصبا وقال الملتقط لا بل اخذتها لقطه لك

ويعني حرا
ماله

بضمن اتفاقا له ان اخذها مندوب ان لم يخف ضياعها واجب ان خاف وكان ما دونها من
الشرع والمادون منه كالمادون من المالك ولها ان اذن الشرع مقيد بالاشهاد لقوله عليه
السلام من اخذ لقطه فلا يشهد عليه ذوى عدل وان لم يشهد عليه الملتقط ففعلت في يده
فقال مالها اخذتها لنفسك وقال الملتقط بل اخذتها لاجلك لا يضمن عند ابي يوسف خلافا لها
وفي النوادر لو ضاعت من يده ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة له معه بخلاف المودع حيث
له ان يخام اذا وجد الوديعة في يد اخر لان حق اخذ الوديعة ثابت للمودع لا للرجل الثاني وفي
اللقطة ثابت حق اخذ للثاني كالاول لانها سياتر في الالتقاط **ويعرفها اي الملتقط اللقطة**
في الاسواق والشرائع مدة تغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك اي ذلك الزمان
الذي عرف فيه **هو الصحيح** اي المختار من الاقوال الواردة في حق التعريف **وتعرفه لادون عشر دراهم**
اي تعرفه لقطه لا تبلغ قيمتها عشر دراهم **اياما** يعنى بلا نقد يحسب ما يرى الملتقط رواية
عن ابي حنيفة **وهي في اوقتها** اي تعرفه اللقطة اذا كانت قيمتها عشر دراهم فصاعدا **خولا** رواية
عن ابي حنيفة لان مقدار العشر مال يتعلق به القطع ويستعمل به البضع اعلم ان هذه المدة
فيما لم يتسارع فان تسارع فمدت تعرفه مقدرة الى خوف الفساد وعند الشافعي يدعيها ويربط
ثمها خولا **ان يتصدق بها** ان يتصدق بها لانه لما عجز عن ابطال اللقطة الى صاحبها جاز له ان يوصل
حسبه لله وبين ان يتصدق بها لانه لما عجز عن ابطال اللقطة الى صاحبها جاز له ان يوصل
عوضها وهو الثواب على اعتبار اجازته فان جازها فامضاها اي الصدقة يكون ثوابا له
والا اي لم يرضها ضمن الملتقط لانه سلم ماله الى غيره بغير اخذ او **المسكين ان شا** اي لو هلك
في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وهذا التصديق من جهة كونه لانه قبض ماله بغير اذنه وهذا التصديق
من جهة كونه ماذونا من الشرع بملكه الفقير قبل الاجازة ومن جهة انه غير ماذون من المالك ثبت
الفقير ملك غير لازم قبضها له فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير لانه ملكها من وقت الاخذ بالضمآن
وتعدت الصدقة عليه وان ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط لان الفقير اخذها لنفسه فصار كغائب الغائب
اعلم ان هذا في لقطتها قيمه وان كان شيئا لا يعاد الى اخذه عادة كالكسرة والسائل بعد ما حصد
الزرع فالنقطة رجل فاكلها لا يضمن لان تركها اباحة دلاله لكن لصاحبها ان ياخذ منه اذا وجد
في يده لان الاباحة لا توجب سقوط الملك عن العين كذا في المحيط **وان كانت اللقطة في يد الملتقط**
او المسكين فاجبة اخذها منه لانه وجد عين ماله **وان تلف العبد الملتقط ما اللقطة قبل التعريف** مع
لقضا قيمته كاي باع سبيلا لافاته **او قدى** على بنا المجهول اي قراه مولاة بفضا ما يوجب عليه من
الضمان **وبعد طوبى له للحال** يعنى ان تلفها العبد بعد تعرفه بطلابه المالك بضمانه في الحال فله
المالك او يبيعه لانه ضمان استهلاك **ولم يوجبه الى عتقه** وقال مالك يطالب العبد به بعد العتق
لان الشرع اذن له في ذلك بشرط الضمان فيكون محصوما به فلا يظهر في حق المولى **يجوز للفقير الملتقط**
ان يتصدق بها لان صرفها الى فقير اخر كان للثواب وهو مثله وفي النوادر لو انفقها على نفسه ثم ايسر
لا يلزمه ان يتصدق بمثلها على فقير اخر لانه وضع اللقطة في موضعها **ولا يجبره اي الانتفاع بها**
للغنى الملتقط وقال الشافعي يجوز حكم القرض لانه عليه السلام قال لا يفتك بعد
ما عرف لقطه تلك سبيل اخطاها بما لك فان جازاها فادفعها اليه والافانفع بها وانه

ويعني حرا
ماله

كان من المياسير ولنا ان تناول مال الغير بغير اذنه غير مباح بلا ضرورة باطلاق النصوص وانما
 جاز للفقير بالحديث فبقي فيما وراءه على الاصل واما انتفاع اي من كعب بها كان حكم القرض باللفظ
 الامام ولا كلام في جوازها وانما الكلام فيما كان بغير اذن الامام ولا يتصدق بها عليه اي على غنى
 لقوله عليه السلام فان جاسا حياها والا فتصدق بها والصدقة لا يجوز على الغني **ويعجز**
ان يتصدق بها الغني على اهل الفقر لما فيه نظر للملئق والمالك ويجوز الالتقاط في الشاة
والبقرة والابل والفرس اعلم ان المذكور في شرح الاقطاع ان التقاط هذه الثلاثة غير جائز
 عند الشافعي والمذكور في الهداية بخلافه في ولو ثبت التقاطها او تركه فعندنا التقاطها اولى اذا
 ائتم على نفسه عن وقوع الحرام لغلبة الخيانة في زماننا وعنده تركه اولى لانه متاح الاخذ جوف الصاع
 وهو قليل في هذه الثلاثة لا منها عن الديار وانما عدا المصنف هذه الحيوانات اشار الى جواز التقاطها
 متفق عليه في الاصح فان **اذن له الحاكم في النفقة والا كان ديناً على صاحبها** لان امر القاضى كامر
 المالك لعمومه ولاية النظر له اطلاق الاذن هنا وهو قول بعض اصحابنا لكن الاصح ان القاضى اذا لم
 يشترط في الاذن الانفاق بالرجوع لا يرجع وفي انفاق اللقيط باذن القاضى فيما سبق فيه بشرط
 الرجوع وهذا لم يقيد لعله اكتفى به **والاى ان لم ياذن كان متبرعا في انفاقه** اذ لا ولاية له على المالك
 وفي الدخيرة اذا جاز حل الى القاضى بالذابة وقال في لقطه لا ادرى صاحبها لا يامر بالانفاق ولا
 بالبيع مطلقا لجواز ان تكون الذابة مخصصة وقد احتل هذه الحيلة لتكون النفقة ديناً على المالك
 او يبرأ عن الضمان بالبيع لان الغاصب اذا باع المخصوص بامر القاضى يبرأ عن الضمان كما لو باع بامر
 المالك بل يقول القاضى ان كان الامر كما قلت امترك بالانفاق او بالبيع **ويوجرها الحاكم ويمنع**
عليها من الاجرة لمصلحة بقا العين وعدم لزوم الدين ان كان لها اي الملقطه منفعة **ولا يبيعها ان كان**
يبعها اصلياً وحفظ الحاكم ثمنها لا يفتاعها معنى بخلاف الا بقر المدود الى القاضى حيث لا يوجرها
 لانه غير امين من باقة ثانياً وان راى الاتفاق مدة قصيرة كيومين او ثلثة بقدر ما يراه الحاكم اصلياً
 مفعول ثان لراى مربه اي الحاكم الملئق بالانفاق **وجعلها اي النفقة ديناً على المالك** رجال
 يظهر مالها وان لم يظهر يبيعها ويحفظ ثمنها لان النفقة في مساكها تستخرج قيمتها فتضرب بصاحبها
فحبسها اي الملئق بالنفقة عن المالك اذا حضر لاستيفائها اي ليقبض نفقتها فلو هلك بعد الحبس
 شابه الدهن ولو هلك قبله لا يسقط **واذا ادعاه اي رجل اللقطة بانها له لم تدفع اليه الا بينة**
 فاذا دفعها بينة فما اخر واقام بينة افعاله ان شاخص لاخذ وان شاخص المدافع وفي الخاتمة هذا
 اذا دفعها بغير قضا القاضى وان دفعها به لا يضمن وفي الدفع بالبينة الصحيح انه لا يخذل كفيلا
 من مدعى اللقطة **وحل له اي الملئق دفعها اليه بذكر علامته** كذكر عدد الدراهم ووزنها وصف
 وعابها **ولا يجبر اي لا يجبر على الدفع عندنا بذكر العلامة** وقال الشافعي يجبر لقوله عليه السلام فان
 جاسا حياها وعرف عفاها وعندها قد دفعها اليه ولنا انه يدعى بالان في يد غيره فيحتاج الى البينة
 لقوله عليه السلام للمدعي البينة فيحمل الامن بالدفع على الاباحه جمع بين الحديثين **ونسوي بين لقطة المملوك**
والحر يعني لقطه الحر يكون مملوكه اذا لم يوجد صاحبها لقطه الحر وقال الشافعي لا يملك بل يجب
 تعريض لقطه الحر الى ان يجي صاحبها لقوله عليه السلام في ذكر اوصاف الحر المختص به لا يحل لقطتها
 الا لمنشد المراد منه طالبها وهو المالك ولنا قوله عليه السلام عن فما سته تم استغفها بلا فصل من لقطه

من لقطه
 يسجد الامم

اللقطة

الحق في النفا
 والوفاة

الحل والحرم والمراد من المنشد عندنا المعروف بقربة حديث آخر لا يلتقط لقطته الا من عرفها
 فان قلت هذا الحكم عام فلم ذكر في اوصاف الحر قلت لدفع وهم من نوه من لقطه الحر
 لا تحل اصلاً كالا تقطع شجرة وان لقطه الحر غير محتاجة الى تعينها لانها تكون للحر
 غالباً او يكون مالها ذاهباً فيمن ان الحر كالحل في حكم اللقطة **كتاب الخنثى**
اذا كان للولد في جان قبل من احدها او سبق اعتربه يعني اذا بال من الذكر او سبق
 خروج البول منه يكون غلاماً واذا بال من الفرج او سبق منه يكون انثى لان كلاهما يدل على قوة
 ذلك العضو **وان كانا معاً اي كان البول والسبق صادراً من العضوين فهو مشكل** يعني خنثى مشكلاً
 احكامه عندنا حنيفة حتى قال لا علم له به **واعبر بالاكثـ** يعني قال لا اي الفرجين كان اكثر
 حين خروجه منهما يكون معتبراً لان كثرة بوله يدل على قوته واصلته روى ان ابا حنيفة قال يا
 ابا يوسف هل رايت قاضياً يكيل البول الاواني فتوقف ابو يوسف في الجواب ويمكن ان يقال
 كان لابي يوسف ان يقول في حنيفة هل رايت عالماً يزن العود حيث ذهب الى ان وزن
 الدرهم مانع عن المصلحة وان لم يقبله تاذباً مع استاده وان تكون هذه من حكايات الجهلة
 وكسبه ان اكثر في احدهما يحتمل ان تكون لصيق يخرج الآخر فلا تدل على القوة وان كانا في الذكر سواء
 فهو خنثى مشكل اتفاقاً لا لعدم المخرج **واذا بلغ فظهر له امارات الرجال كالحيمة ووطئ النساء**
او النساء اذا ظهرت علاماته كالتدنى والحيض وامكان الوصول من فرجه **اعتبر بها وان لم تظهر**
او تعارضت بان يكون له تدنى ولحيمة كان مشكلاً فيؤخذ فيه بالاحوط فيقدم على صف النساء
ويؤخر عن الرجال هذا تفصيل للاخذ بالاحوط فان صلى مع من اعاد صلواته لاحتمال كونه رجلاً او مع
 الرجال اي ان صلى معهم اعاد من عن يمينه اي الذي في جانبه يمينه **وشماله وخلفه** صلاتهم لا احتياط
 كونه امرأة ويصلي بقتاع ويحتجب لبس الحرير والقلبي بحلى النساء لا احتياط كونه رجلاً ولا غلو
 به غير محرم ولا يسافر الا معه اي مع الحرير الخنثى ويحتسبه امة تشتري له من ماله **والاى ان**
ليكن له مال فمن بيت المال اي تشتري امة منه لانه معد لمصالح المسلمين بقرتباع تلك الامة بعد ما
 ختمته ويرد ثمنها في بيت المال ولو ورث مع ابن فهو انثى اي له نصيب انثى عندنا حنيفة فله
 سهم وللان سهمان لان الاقل ميتين **وقالاه نصف ميراثي ذكر وانثى** وهو قول الشعبي واتفا
 عليه لكن في التخرج مختلفان فيعلمه اي ابو يوسف الخنثى ثلثة اسهم من سبعة يعني جعل المال
 بينهما سبعة اسهم للخنثى ثلثة وللان اربعة لان الخنثى ابن في حال وثلث في حال والبنيت في
 الميراث نصف الابن فيجعل له نصف كل حال فيكون للخنثى ثلثة ارباع ابن فكانه اجتمع ابن وثلثة
 ارباع ابن واذا جعلت كل ربع منهما يكون للان اربعة اسهم وللخنثى ثلثة **لا خمسة من اثني عشر**
 اي قال محمد يجعل المال بينهما اثني عشر وللخنثى خمسة منها لانه ان كان ذكر افا مال بينهما نصفان وان
 كان انثى فالمال بينهما اثلاثاً فيعطيه نصف كل حال وللان كذلك فاحتجنا الى حساب بقسم نصفه
 نصفين وثلثة نصفين واقوله اثني عشر وللخنثى نصف ستة ونصف اربعة فيكون خمسة وللان نصف
 ثمانية ونصف ستة فيكون سبعة اعلم ان نصيب الخنثى على تخرج الى يوسف اكثر من نصيبه على
 تخرج محمد لان ثلثة من سبعة اكثر من خمسة من اثني عشر لان الواردنا نصف سبع على ثلثة اسباع
 يصير نصف المال والخمسة لا نصير نصف المال **واذا مات الخنثى قبل ان يبين حاله بمم** بضم الميم

حكايته
 قد تهلوس واحسان
 امر الخنثى فعليه
 حكم كالحال واثني احكام

وكسر الميم المشددة ان جعل ذاتهم لتعذر ان يغسله رجل او امرأة وفي الصحاح يقال تمت الميراث
 فنتم ثمن ان الميت كان محرما في الحنفي فدون الحرقه وان لم يكن فبالخرقة **وكيف كان الميراث**
كتاب المفقود وهو غائب لم يدبر موضعه **اذا جمل**
مكان المفقود وحياة نصيب القاضي من حفظ ماله من القاضي ناظر لكل عام عن نفسه
 ويستوفي حقوقه اي غلاته ودبونه التي اقربها عن ماله وكذا القاضي ماله الذي خسر من
 اعليه اذا علم وجوبه ولا يطلب حقوقه من المعتار والعروض التي في يد رجل لانه محتاج الى الخصومة
 وهو ليس بمخصص اتفاقا لانه وكيل من جانب القاضي والخلاف في ان الوكيل يقبض الدين ويكيل المفقود
 اما جرى في وكيل منصوب من المالك وليس للقاضي ان ينصب ويكيل الغائب بالخصومة له او عليه
 خلافا للشافعي ولو فعل القاضي وحكم بعد اتفاقا لانه قضى في مجتهده فيه كما لو حكم بشهادة
 المحدث وفي قدف **وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره** اي حال حضور الغائب
بغير قضا القاضي كزوجته ووالديه واولاده الصغار والكبار الزمنى حتى اذا امكنوا من ماله جاز
 لهم ان ياخذوه لتنفقهم المراد من ماله الذي يتفق منه النقدان والمكيل والموزون واما عروضة
 فلا تباع لتنفقهم اتفاقا لا اعتدا الى حنيفه فانه جوز بيع عروضة نفقة نفسه احسن بهذا القيد عن
 لا يجب نفقة على الغائب حال حضوره الا بقضا كالاخ والاخت والحال والحالة فلا يتفق عليهم من
 مال المفقود لان نفقتهم محتاجة الى القضا وهو على الغائب غير جائز لان القضا لقطع الخصومة وهي
 من الغائب غير متصورة اعلم ان الاتفاق من مال المفقود اما يجوز اذا كان المال في يد القاضي او كان
 دين او وديعه او اقر المديون او المودع بالنكاح او النسب واما اذا انكرها لا يتفق عليهم وليس
 لاحد من مستحق النفقة ان يثبت النكاح او النسب بالبيعة لانه دعوى على الغائب **ويبيع منه**
 اي وكيل المفقود من ماله ما يخاف هلاكه لا يبيع **فاذا مضت مدة لا يعيش مثله اليها** اي الى تلك المدة
 بالخوف لان ما لا يخاف هلاكه لا يبيع **فاذا مضت مدة لا يعيش مثله اليها** اي الى تلك المدة
 بان مات جميع اقرانه في المدة لا في الدنيا حتى لو بقي واحد منهم لا يحكم بموته كذا في الخلاصة **حكم**
بموته لان عيش انسان بعد اقرانه نادرا وهذا هو ظاهر الرواية وهو الاقيس اذا لم يرد نص في المقدار
 وعن ابي حنيفة انها مقدرة بمائة وعشرين من وقت ولايته لانه نهاية اعمارنا وقيل مقدرة بتسعين
 سنة لانه غاية اعمارنا غالبا وهو الارفق بالناس قال الصدر الشهيد وعليه القوي لانه اقل
 المقادير وفي شخص موت الاقران حرج **واعندت زوجته وقسمت تركته** بين ورثته الموجودين
 وقت الحكم لانه كانه مات في ذلك الوقت فلم يرث منه من مات قبله ولم يعينوا **اربعة اعوام**
ولم يقطعوا نكاح الاول بدخول الثاني يعني قال مالك اذا ملكت امرأة المفقود لاربعة سنين
 يفرق القاضي ان سالت ويعتد عز الوفاة ثم تزوج من ثبات فان جاز الزوج الاول قبل دخول الزوج
 الثاني فهو احق بها وان جابعد فلا سبيل له عليها لانه ان عمر رضي الله عنه قضى هكذا ولنا ان عليا
 رضي الله عنه قال في امرأة المفقود هي امراته حتى ياتيها البيان من موت او طلاق فادعى ان عمر رضي الله
 عنه رجوع الى قول علي **ويجعل المفقود حيا في ماله** فلا يرث عنه احد لكن ورثته لو اقر واموته وفي
 ايدهم مال قسمه القاضي بينهم ولا يعتبر اقرارهم في دينه ووديعة اذا جحد العزير والمودع موته
 لانهم يدعون حق القبض ولا تنزع عن ايديها فلا يقبل بلاينة كذا في المحيط **ميتا في مال غيره**

يودى

كتاب الاباق

فلا يرث عن احد لان كونه وارثا مشكوك فيه لكون حياته مشكوكا فيها فتورث الوارث المتيقن اولى
كتاب الاباق وهو مرد العبد في الانطلاق فمن وجده فهو بالخيار
 ان يشاد فعه الى الامام وان شاخضه بنفسه وكذا الضال وهو من ضل عن طريق منزله من غير قصد
 اذا ارد الايق من مسيرة السفر فصاعدا **من اشهد عليه اي على الايق قوله من فاعل رد**
 انه اخذه ليورده **وجب له الجعل** بضم الجيم وهو ما يجب للعامل على عمله **اربعين درهما**
 وفي المالك في هذا اليسر على الاطلاق لان الايق لو رد عبدا بانه لا يجعل له لان خدمته واجب عليه وكذا احد
 الزوجين مع الآخر لانه كلامهما يحفظ مال صاحبه عادة واما الاب لو وجد عبدا ابنته فان كان الاب
 في عياله فلا جعل ولا اقله الجعل **فيما دونها بحسابه** يعني ان يردده فيما دون مائة سفره
 عليه عشرين درهما وفي الاصل اذا وجد في المصر او خارجه وورده يرضخ له وعن ابي حنيفة
 لا شيء له في المصر واذا خلت في مقدار الرضخ يرد له المهر قيد بمادونه لان الرد اذا وجد من المهر
 مسيره السفر لا يزداد عليه بحسابه لان الزيادة على مقدار الثابت شرعا بالراي غير جائز حتى لو
 صالح على اكثر من اربعين بطرح الفاضل كي لا يكون ربا كما لو صالح من اربعين دراهم دين على خمسين
 درهم وفي المحيط لو قال المولى ارسلته ولم يابق لا جعل له لان اباقة يعرض من جهته **لان**
 الراد يبيعه على ان مولاه اقر به وفي الدخيرة اذا قال المولى لآخر عبدي ابق ان وجدته فخله فقال
 نعرقلو وجده وورده فلا جعل له لانه اشتد عزمه وقد عد له الاعانة فوافاه **ولا نفقة**
على الشرط يعني عروضة الجعل غير موقوفة على شرط المولى عندنا وقال الشافعي موقوفة لان
 الراد اذا عمل لغيره من غير شرط كان مثيرا كما لو رد العبد الضال ولنا ان ابن مسعود رضي الله
 عنه قدر الجعل في مدة السفر اربعين درهما من غير بيان شرط اما رد الضال فلم يسرع فيه لاجاب
 شيء فبقى على اصل القياس **فان كان في قيمته الايق اقل منه** اي من اربعين درهما وقدره
 من مسيره سفره **جمل له** اي جمل له لاد ببقية **الاد ببقية** الاد ببقية اي ابو يوسف بالجعل كمالا لانه
 مفدر شرعا ولا تعرض لقيمة الايق فيجب اتباعه ولهم ان اجاب الجعل كان لاجبا حقوق الناس
 نظر المهر ولا نظر في اجاب اربعين درهما لا يساويه ولا في اجاب الجعل المستغرق للقيمة فوجب
 ان ينفق معناه درهم ليحصل شيء من المنظر للمالك **وان ابق من المولى الذي اخذه فلا عليه**
 اي لا شيء للمولى عليه من النصيب بل لا يبق ان كان في يده امانه على تقدير اخذه بالاستهاد وفي القيمة
 راد الايق اذا استعمله في حاجه نفسه في الطريق ثم ابق منه بضمن **ولا كمال** اي لا اخذ على المولى لانه
 في معنى البايع من المولى ولهذا كان لراد الايق ان يحبس الايق من المولى لاستيفاء الجعل فيسار كالمبيع
 المالك في يد البايع **ولو رد اي الايق الى المصرفات المالك وهو ورثته** اي والحال ان مالك
 الايق كان مورثا للمرد قبل قبضه **يبطله** اي ابو يوسف الجعل وقالا له الجعل في التركة قيد بموت
 المالك لا نفومات العبد يبطل اتفاقا وقيد بقوله قبل قبضه لانه لو مات بعد القبض لا يبطل
 الجعل اتفاقا وفي المحيط هذا اذا كان معه وارث اخر ولو كان الوارث هو الالد وجده فلا جعل له
 اتفاقا لانه ان وجوب الجعل مضاف الى التسليم لا الى الاخذ ولهذا لو هلك قبله لا يجب الجعل وفي
 وقت التسليم صار العبد مشترك بينه وبين وارث اخر فصار عاملا فيما هو مشترك فيه فلا يستحق
 الاجر كما لو اخذه والمورث ميت ولها ان الوجوب مضاف الى العلم واثار التسليم في باب المفقود

باروي
 على
 كتاب المفقود
 في باب المفقود

لا جعل

فإن كبد البذل في إيجابه وهذا التسليم فان في حصته لا في حصته وارث اخر فصار كما لو صبح ثوبا
للورث ثم مات قبل التسليم لا يسقط الأجر في حصته شريكه لأن الحركة لم تتمكن في العمل وإنما قلنا
في التسليم وذلك لا يسقط الأجر بخلاف ما لو أخذ المورث ميتا لأن العمل وقع في محل مشترك
وتجعل المدبر وأما الولد المالك كالفن يعني إذا أبق المدبر وأما الولد فكذا إلى
مولاهما وجب الجعل كالفن لأنهما مملوكان فان قيل إنما يجب الجعل لأحيا المالكين وأما الولد
لأنه ماله له عند أبيه حقيقته قلنا أن ماله له باعتبار كسبه لأن المال لا يحق به فان مات المورث قبل
أن يصل إليه فلا جعل له لأنها يعتقان بموته بخلاف الفن هذا في المدبر الخارج من الثلث
ظاهر أما في غير الخارج منه فلا نه حرمدون عندها والمكان عنده فلا جعل لبرد المالكين
لأنه أحق بكسبه والمورث يستفيد بهذا الرد لأجل الكتابة وكان منزله رده غير له عليه دين
كتاب إحياء الموات وهي الأراضى المنقضية عن المشقة
إذا أحيى مسلما أو ذميا رضاء أراد به أحياءها صورة بحيث يكون سببا للحياة النامية لا
يقتنع بها العقلية الماعليها أو لا تقطعه عنها أو تكون فاسدة ونحوها من الأسباب المانعة عن
الزراعة سميت مواتا تشبهها لها بالهيئة غير المنقضة بها **وليس مملوكه لمسلم ولا ذميا**
قيد به لأنها لو كانت مملوكه لا تكون مواتا وإن لم يعرف مالكها بل تكون لجماعة المسلمين فلا يكون
لواحدان تملكها على التخصيص فتعرف مالكها ردت إليه وضمن زارعها نقصان الأرض **وهي**
بعيدة من القرية الواو فيها الحال إذا **صاح** بأقصى العامر يعني المجرور كما يقال ماذا فوق
أي مد فوق يعني يكون بعد ما من القرية بحيث إذا صوت من قمار منتهى الأرض المجرورة لا يسمع فيها
أي تلك الأرض **قيد به** لأن ما كانت قرية من القرية يرتفع أهلها بها حقيقة أو دالة فلا تكون
مواتا **ملكها جواب** لقوله إذا أحيى لقوله عليه السلام من أحيى من أحيى رضاء ماله **وإذن الإمام**
شرط عند أبي حنيفة في إحيائها بغير إذن مالكها **وقال** ليس بشرط بل بملكها بدونه لأنها كانت مباحة وبه
سقت إليها بالخصوص في ملكها كما في الخطب والصيد وله أن الأرض مضمومة لاستيلاء المسلمين عليها
فلم يكن لأحد أن يختص بها دون أحد الإمام كسائر المغنم **ومن حرج رضاء** أي وضع الأحجار حولها والمزاد
به نصب علامات في حدودها منع الغريم عن إحيائها كالحرق ما فيها من الشوك وغرز الأغصان حولها
ولو حوطها أو سنها بحيث يعصم الما يكون أحياءا لأنه كالبناء وكحيز الأرض ليس بأحياء إلا أن يند فيها
وحفر ليس يكون أحياءا إذا لم يبلغ المالك في المحيط وأهلها أي لم يعمرها **ثلاث سنين** فعت إلى
غيره لقول عمر رضي الله عنه ليس لمنحى ثلاث سنين حتى وأما الواحياها غير قبل انقضاء هذه المدة ملكها
لأن الأول كان مستحقا لها من جهة التعلق لأم من جهة التملك كما في السوم على سوم غيره **وحرر**
ببر الناضح أي نواحيها والناضح البعير الذي يستقي عليه الماء **اربعون** يعني من حفر بئر في موات
يستقي منها بالبعير يكون حريمها من كل جانب **اربعين** ذراعا اتفاقا **وقال استون** ذراعا لقوله عليه
السلام حرر بئر العطن **اربعون** ذراعا وحرر بئر الناضح ستون ذراعا وله قوله عليه السلام من حفر
بيرا فله ما حولها **اربعين** ذراعا من غير فصل ولما تعارض الخبران أخذنا بالأول لثبوتة وفي المحيط إذا
كان عن البير زيدا على **اربعين** يزداد عليها **ويقدر العين خمسمائة** من كل جانب لما روى عنه عليه
السلام قال حريم العين خمسمائة من كل جانب **ومن منع غيره من الحفر فيه** أي في حريمه لاحتمال

لنقلها

بئر الناضح هو البئر الذي يستقي عليه الماء من حفر في موات

أن ينفق ما البير الأول بالحفر الثاني يذهب ولو حفر فيها وراح حريمه فذهب ما وقفه لا شيء عليه ويلحق
ما امتنع عود **دجلة** وهي نهر الكوفة **والرافد** إليه بالموات الجار والمجرور متعلق بلحق يعني
إذا ترك دجلة ونحوه مكانا وعدل عنه إلى غيره وامتنع عوده إلى مكانه الأول يكون مواتا لأن
قهر المافات عنه فصار في قهر الإمام **إذا لم يكن حريم العامر** أي كان مجرور **وان جاز عوده**
أي عود الما إلى مكانه الأول **لحجر أحياء** لأن حق المسلمين قائم فيه لجواز العود وكونه قهرا
والنهر في ملك الغير لا حريم له عند أبي حنيفة **الابنية** أي بأن يقيم بينه على نهر الحجر له **وقالا**
له حريم بقدر القاطنين ونحوه لأن النهر إنما يفتح بالحريم لا يحتاج صاحبه إلى المشي في جانبه
لتسليمه فصار كالبر وكذا أن الحريم ثبت في البير بالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد وكذا
الاختلاف لو حفر في أرض موات كذا في المحيط وذكر في الكفاية الاختلاف في حريمه لا يحتاج إلى كرمي
في كل حين أما الأتجار الصغار التي يحتاج إلى كرميها في كل حين فلها حريم بالاتفاق **وقيل هذا بالاتفاق**
وفي المحيط قال المحققون النهر حريم بقدر ما يحتاج إليه بالاتفاق لضرورة الاحتياج إليه **وفي رواية**
يقدره أي أبو يوسف الحريم ينصب عرض النهر من جانبه لأن طينه يلقى من جانبه فيقسم عرضه
عليها **وقدره** أي محرم الحريم بكلمة أي حريمه من كل جانب لأنه قد لا يمكن القاطنين من جانبه فيقتدر
عرضه من كل جانب **فصل** في الشرب وهو النصب من الماء قال الله تعالى ولستم شرب يوم
معونه **وحجز قسمة الما بين المشرك** وباعتبار ثبوت الحق كقسمة الغنائم **ودعوى الشرب**
بغير إجازة يجوز أن يكون حقه في الشرب فقط بأن باع الأرض وبقى شربها وكان القياس أن لا يجوز
لأنه غلام المدعى في الدعوى شرط صحة الدعوى والشرب مجهول لا يقبل الإعلام ولكن جاز استحسانا
ولو أقام بينة على ذلك تقبل **ويورث** أي الشرب لأنه حق مالي كالنقصان **ويوصى** بمنفعة من الوصية
اخت الميراث فيجوز أيضا كالأثر **لأرقبته** يعني لا يتصدق الشرب من فلان لأنه باطل ووصيته
باطلة أيضا لأن لا يجوز تملكه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته **ولا يباع ولا يوهب ولا**
يتصدق به لأشتماله على الجهالة الفاحشة وامتناع قبضه مع كونه غير متقوم حتى لو سقى
شرب غيره لا يضمن **ويشترك الناس في ما لا وديه والأقارب العظام في الشفة** وسقى
الأرض أي أن يحيى مواتا ويشق نهر السقيها **ونصب الأرحية** بأن يشق منها ساقية لينصب
عليها الأرحية والية وكل منهما جائز إذا لم يضربا لعلمه **وفي الشفة** لا غير أي يشترك الناس في
حق الشفة فقط **في النهر الخاص بالقرية** يعني يجوز لأهلها أن يشاركوهم في ذلك لما بالشرب
منه وسقى الدواب وأخذ الوضوء وغسل الثياب وغيرها لشدة الحاجة إليها ولا يسقى أرضه
من الماء إلا بآدمه **والبئر والحوض** يعني حكمهما حكم النهر الخاص **وليس** **أحدان** بأخذ شاة للشفة
ولغيرها مما أحرز منه أي من ذلك الما في حيز ونحوه **الابرض** **صاحبه** لأنه كان مباحا سبقت إليه
بده بالحرار فصار ملكه كالخشيش ولهذا جاز بيعه إلا أنه لا يقطع في سرقته لشبهة
الشركة فيه وفي الأخير إذا ماعبد أو وصى الكون من ما الحوض وأرق بعضه في الحوض
لا يحل لأحد أن يشرب من ذلك الحوض لأنه خلط ملكه بالمأباح ولا يمكن تمييزه وكذا لو
جاءه الكون من مأباح لا يحل لأبويه أن يشربا من ذلك الما إذا كانا غنيين لأن المأباح
مملوكه ولا يحل لها إلا كل من ماله بغير حاجه **وإذا كان النهر والعين في ملك رجل**

لغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

جازه منع غيره من دخوله فان لم يجد غيره اى النهر وجد المحتاج الى الماء غيره كالمالك
ملكته منه اى من دخوله الماء او اخرجته اليه فان منعه اى المانع منه وهو خوف العطش على نفسه
او على من يتبعه فانه بالسلاح لانه قصد ان يملكه ويمنع عنه وهو الشفعة عنه وفي الخبر سلاح
يعنى اذا منع ما هو المحرز في انايه فلا طالب ان يقاتله بعضا ويحرم لانه منع ما ملكه بالاجر اذ كنه ان يملك
معصية فقام مقام ثلثه مقام الترخيل وقوله **وتكرى الانهار العظام من بيت المال** لان منعه بالعمامة
وبيت المال معدل منعه وان لم يكن في بيت المال شيء لغير الناس على كونهما احياء لهم والمشتري من النهر
يعنى كرى النهر المشتري للملك لجماعة مخصوصه من ما هو من اى منهم يحرم عليه دفعا للضرر عن النهر
دونه الكرى يعنى لغيرهم قسط من الكرى لان شركتهم عاقبة ولا يحرم الايام على الكرى أصحاب الشفعة
وقال كرى كلى على كلهم مثلا اذا كان النهر مشترك بين عشرة انفس فعلى كل واحد منهم عشرة مونة الكرى
فاذا اجماعا وزاعا من ارض احدهم فعلى كل من الباقيين قسمة فان اجماعا وزاعا من ارض اخرى فعلى كل منهم
ثمنها وعلى هذا عند ابي حنيفة وقال الاعلى كل من الشراكا اعشار من ارض الكرى الى اخره لانهم كانوا
مشترايين في حق الشفعة بدليل ان واحدا من المشتريين لو اجماعا وزاعا من ارض احدهم فلا يصح ان يملكها
ان ياخذها بالشفعة فكذلك يتساوون في مونة الكرى لان العزم بالخير والى ان اهل الاعلى لا
يحتاج في سقى ارضه الى كرى الا سفل فلا يشترط في مونة خلاف اهل السفل لانهم كانوا
محتاجين الى كرى الاعلى في سقى ما يجره فشاركهم فيه فعلم ان مونة الكرى انما هي لجهة سقى
ارضه لا لشركته بدليل ان من استغنى عن سقى ارضه من ذلك النهر لم يشترط ان كان له ما
من موضع اخر لا يجرى عليه كرى النهر المشترك بخلاف الشفعة لانها انما تثبت بالاستشراك
وفي الحقايق الاختلاف في النهر الخاص واما النهر العام الذى عليه فري بشرط من منه اذا انفرد
على كرىه فلا يجره فوهة فخر فيه ترفع عنهم مونة الكرى اتفاقا وعلى هذا الخلاف اذا احتاجوا
الى صلاح حافى النهر واذا كان الجرى اى جرى النهر في ارض غيره فليس لرب الارض
منعه لان منعه اضرار للناس واذا اختلفوا في شرب من نهر اشتركوا فيه كان بينهم على قدر
اواضهم لان الحاجة مختلفة اليه بقلة الاراضى وكثرتها فيقدر بقدرها وليس للاعلى ان يشترط
ليستوى يعنى اذا كانت الارض منهم مرتفعة والمافى لحيث لا يمكنه سقى ارضه بنهرها الا بسكة لم يكن
له ذلك لان الماء يكون محبوسا عن الباقيين في بعض المدة وفيه منع لهم **الامتراض** يعنى ان رضوا
ان يسكروا ولا يسلطوا على ان يسكروا كل منهم في نوبته جاز وفي التولد ولو طلب اهل الاعلى حقهم واهل
السفل منهم من احدث السكر فالقاضي يجعل المايه لهم واهل الاعلى يسكرون في نوبتهم بوضع اللوح
ويحسبون به ولا يسكرون ولا يشترط احدهم منه **نهر او لا يتخذ جسر** لان موضعه مشترك بينهم
وشغله ببناءه غير مشروع ولا ينصب رعى لما فيه من كسر جانب النهر وتغيير جري الماء عن مسنته
ولا يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها شرب وان صاحبها يحتمل ان يدعى بتقادم العهد
ان له حق في الشرب **الانبار** اضمهم استئصال الاعمال المنفعة يعنى ارض الشراكا يشترط احدهم
وفي اتخاذ الجسر عليه واخوانها يجوز لاسقاطهم حقوقهم برضاءهم **كتاب**
المزارعة وهي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي باطلة عند ابي حنيفة اى فاسدة

شعده ان كان البدر من رب الارض كان الخارج الزرع من المزارع اجر مثل عمله والزرع كله بطيبه
لانه حصل في ملكه كذا في الحقايق **وقال الاجابة** لما روى انه عليه السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج
من تمر او زرع ولما روى ان النبي عليه السلام نهى عن المخابرة والمخاطلة وهما المزارعة ومعاملة عليه السلام
اهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق الميزان والصلح وهو جائز واختار الفتوى للاحتياج اليها وتعامل الامة
بها والقياس شرع كما في الاستصناع قال المصنف في شرحه انما صرح بقوله وان كان يفهم من اطلاق
الجملة الاسمية لانه لما اعقب باختبار الفتوى فذكره صريحا اوضح من ان يدل على المختار بالا لزام اقول
على هذا ان ينبغي عليه ان يستثنى في دليله بان يقول فان اقسام القولان طريقه النفي والاثبات اقتصر
عليها الا ان يكون قولها مختارا للفتوى على ان انهما قولها من الجملة الاسمية ليس باللائم بل بالحقيقة
نظرا الى اصطلاحه الى وضعه ولو قال وهي باطلة فيفتى بقولها كان وجزو خبرها اى المزارعة منفردة
من غير تبعية المساقاة واتحاد العامل **والعقد** وعسر الافراد **بالعمل** وتخلل البياض بينهما
شوقي عليه وقال الشافعي انما يجوز المزارعة ببيع المساقاة وفي شرح الحاوى لو قال ساقيتك وزراعتك
يصح ولو قال زراعتك وساقيتك لم يصح عنده بشرط ان يكون العامل بينهما واحدا بشرط ان تكون
الارض المتخللة بين الاشجار متعصرة زراعتها على الافراد لان المساقاة جائزة لشبهها بالمضاربة من
حيث ان الشركة قائمة في الزيادة دون الاصل والمضاربة لا تشبهها لانه لو شرط فيها الشركة في الزيادة
بعد رفع البدر الذي هو الاصل يفسد فتجوز المزارعة بتبعية المساقاة كما جاز بيع الشرب ببيع الارض
ووقف المنقول ببيع العقار ولما ما من من دليل الجواز من غير نقل الشروط المذكورة وتشتت اهل حجة
الارض يعنى لصحة المزارعة على قولها بشرط ثمانية معدودة في المتن احدها ان تصلى الارض
للمزارعة لان ما هو المقصود من الزرع انما يحصل **واهلية العاقد** لان العقد انما يصح من اهله
والخلف بينهما اى بين الارض وبين العامل حتى لو شرط فيها العمل لرب الارض يفسد لان العقد انما يتخلل
والشركة في الخارج على الشروع اراد به ما يخرج مقصودا لانها لو شرطوا التبرع نصفين والحب
لاحداهما لا يجوز لان المقصود من الزرع هو الحب لا التبرع حتى يفسد المزارعة هذا تقديره للشرط
الرابع باشتراط قفران معلومة لاحدهما لاحتمال ان لا يخرج الامتداد ما شرط اراد
بالحاجة فان تكون معلومة بالعدد لا يقالوا كانت مجهولة بالعدد ومعاملة من حيث السهم كما
اذا شرط صاحب البدر عشر الخارج لنفسه لا يفسد ويرفع البدر **واقسام الباقي** اى يفسد
ايضا باشتراط ان يرفع صاحب البدر ثلثه يفسد ما بقي منه **واشتراط ما على الماديات**
بجمع الماديات وهو ثمر اعظم من الجدول ونحوه لانه يتولد منه اثمار صغار وهو فارسي معرب
والسواقي وهي الانهار الصغار يعنى تفسد المزارعة بهذا الشرط ايضا وهو ان يشترط ان ما يثبت
على جوانب الانهار يكون لاحدهما لاحتمال ان لا يثبت الاعلى ما عينه من الموضع **وبشرط**
بيان المدة لان المزارعة منعقدة على منافع الارض ان كان البدر من قبل صاحب الارض
والملك معيار لها فلا بد من ذكرها **وجنس البدر** ليس بضرر الا ان لا يجر جز الخارج
فلا بد من بيان ان الاجر من اى خارج واذا لم يبين فسد المزارعة فاذا زرعها اقلية جاز
كذا في الفصول **ومن هو عليه** يعنى بان من يكون عليه البدر بشرط ايضا ليعلم ان المعقود عليها
منفعة الارض والعامل ونصيب من لا بد له هذا هو الشرط الثامن فان كانت الارض

بالا منعه
عنه ارضه
وغيره
منه وقال
لغيره
بغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والبدن لو اُخذوا العمل والبقر والاخر والارض وحدها والعمل وحده من احدها
والباقي من الاخر جازت المزارعة لان الصورة الاولى تقع للاستيجار على العمل والبقر الله نصار
كما اذا استاجر خياط ليخيط بابتنة كان الاجر كله بازاخياطته لا بابتنة وفي الصورة الثانية وهي ان
تكون الارض لو اُخذوا العمل والبقر والبدر من الاخر يقع الاستيجار ببعض معلوم من الخارج فيجوز
اذا استاجرها بدارهم معلومه وفي الصورة الثالثة وهي ان يكون العمل من واحد والارض والبدر
والبقر من اخر يقع الاستيجار على العمل باله المستاجر نصار كما اذا استاجر خياط ليخيط
بابتنة المستاجر والارض والبقر والبدر والعمل الاخر لم يجز المزارعة لان صاحب
البدر استاجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض ففسد الاجازة لان منفعة الارض الايات
ومنفعة البقر المشق ولا تجانس بينهما حتى يجعل تبعا للارض فيقع الاستيجار على البقر ببعض الخارج
وانه باطل لان الشرع انما ورد باستيجار الارض والعامل ببعض الخارج لا غير فبقي ما وراءه على
البطلان اذا استيجار الشئ باجر غير مشار اليه ولا في الدمة لا يجوز ولا اثر ورد في استيجار العامل
او الارض فيقتصر عليه **فيجوزها** اي ابو يوسف هذه الصورة **في رواية** عنه لوجود النعمان
هكذا بين الناس والقياس ترك به ومنعه مما ذكرنا اعلم ان هاهنا تلك صور غير ما ذكر في المتن
احدها ان تكون الارض والعمل من واحد والبدر والبقر من اخر وثانيها ان يكون البدر من احدها
والباقي من الاخر وثالثها ان يكون البقر من احدها والباقي من الاخر وكل هذه الصور غير جائزة
تصرف مما سبق فاذا صحت المزارعة كان الخارج على الشرط من النصف والثلث وغيرها وان لم
يخرج شئ فلا شئ للعامل لان اجرة كانت مسماة بان يكون من الخارج فاذا لم يخرج لا يستحق شيئا
بخلاف المزارعة الفاسدة لان اجر المثل كان في الدمة ويقوت الخارج لا تقوت الدمة واذا فسد كل
الخارج لصاحب البدر لانه تمام ملكه ولا يستحق الاخر لان تسميته فسدت **ولجر المثل للاخر عن عمله**
او ارضه لا يزداد على المسمى اي لا يزداد اجر المثل على قيمة ما شرط له من نصف الخارج او غيره لانه
رضي به واجازها اي مجاز الزيادة على المسمى بالغاما ببلغ لانه استوفى المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر
مثلا كاملا ولو شرط النبي لرب الارض بعد شرط الحب نصفين جاز عقدا لمزارعة لانه لما
ملكه وهذا الشرط بلا يرحم العقد الاخر يعني لو شرط النبي للعامل لم يجز لانه شرط يورث
قطع الشراكة بان لا يخرج للارض الا النبي او سكتا عنه يعني لو سكتا عن اشتراط النبي لاجدها
كان لرب البدر لان النبي تمام بذر ولا يحتاج الى المشرط والمفسد هو الشرط المعين وقيل يعني قال
مشايخ بلخ النبي بينهما لانه تابع الحب فيدخل في شرطه واذا امتنع صاحب البدر من العمل
اي من اعطى البدر لم يجز عليه لان الحب يستلزم الضر عليه بان لا يوافقه كمن استاجر لحي البهره داره
فلا يجز على هدمها او الاخر اجبر يعني العامل من العمل اجبر عليه لانه لا يتلف ماله واذا امان احدها
بطلت اعتبارا بالاجازة وفي التبيين هذا على اطلاقه جواب القياس وفي الاستحسان اذا امان احدها
وقد ثبتت الزرع فبقي عقد الاجازة حتى يستحصل ذلك الزرع من الارض ثم يبطل في الباقي لان في انفا
العقد حتى يستحصل من اعادة للعتين فيعمل العامل او ورثته فاذا احمده يقسم على ما شرطوا ولا
ضرورة في الباقي فيبطل ولو مات رب الارض قبل الزراعة بعد كوت الارض انتقضت المزارعة ولا
شئ للعامل لان المنافع انما تقوم بالعقد وتقوم بها بالخارج واذا انعدم الخارج لم يجز شئ

ولا يجوز ان يجر
الارض والبقر
من احدها

واذا انتقضت المدة اي مدة المزارعة قبل الادراك اي ادراك الزرع كان على المزارع اجر مثل
نصيبه من الزرع يعني يعطى المزارع صاحب البدر اجر مثل الارض في حق نصيبه من الزرع رعاية
للباقيين وعليهما النصفة على الزرع **على مقدار حقوقهما الى ان يستحصل** لان العقد انتهى بانتهاء
المدة المضروبة وبقي الزرع وهو مال مشترك بينهما فتكون مودته عليهما بخلاف ما اذا مات رب الارض
والزرع بقل حيث يكون العمل على العامل لان مدته لم تنقض والعقد باق في مدته **ويستاجر ان الحصاد**
والرقاع اي دفع حصد من موضعه وجمعه في مكان **والدياس** وهو اذ ان البقار بالوطى عليه ليصلح
للقدريه **والنذر** فهو هي تمييز الحبوب عن ثمنها بالربح **بالحصر** وهذا الحكم غير مختص بما اذا انتقضت
مدة المزارعة قبل الادراك بل عام في جميع المزارعات لان الواجب على العامل قبل الادراك مالا
بدل للزرع منه كالسقي والحفظ واما بعد الادراك انتهى بانتهاء الزرع فيكون عليهما مالا بدله من العمل
فان شرطه اي العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره **على العامل فسد** لانه شرط
لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فهم منه انها شرط عملا تقتضيه المزارعة وهو كل عمل
يقتضي ويؤدي ويؤيد في الخارج لا يفسد وقيد بقوله على العامل لانها لو بشرط شيئا من الاعمال المذكورة
على رب الارض فسد اتفاقا **ويجوز** ابو يوسف **اشتراط الحصاد** عليه اي على العامل لان
الناس تغار فواذا ذلك ونعاما لو اعليه كالا صنعاع وهو مختار ببعض المشايخ للفتوى قيد
بالحصاد عليه لان شرط الجداد في المساقاة على العامل او الحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع
كذا في التبيين وفي الحقائق الفتوى على قول ابو يوسف وضع في جانب المزارع اذ لو بشرط ذلك
على رب الارض لا يجوز اتفاقا وفي الثانية عن ابي حنيفة ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد
وكذا عن ابي يوسف ولزمته عليه حكم العرف ومنعه اي محمد هذا الاشتراط لانه شرط لا يقتضيه
العقد فيكون فاسدا والمزارعة مما تنفسد بالشرط الفاسدة **فصل ولو شرط**
النصف بالعمل في شهر كذا والثلث في شهر كذا اي اذا قال ان زرعت هذه الارض في شهر رجب
فلك نصف الخارج وان زرعتها في شعبان فلك ثلث الخارج **فالاول** اي الشرط الاول صحيح
عند ابي حنيفة على قول من يجز المزارعة **وقالا هما اي** الاول والثاني صحيحان لانها عقدا
فبدلين معلومين فيعتبران لصدرهما من اهل العقد وكذا الشرط الاول عن المزارع فيصير في
الشهر الثاني فاجتمع بدلان لان التسمية الاولى باقية فيه اذ لم يذكر الشرط الثاني فزرعه كان له
نصف الخارج فاجتمع في الثاني قسميتان فيفسد العقد لجماله الاخير **ولو اختلفا اي رب الارض والمزارع**
عقدا للعامل شرط في زيادة عشرة اققع على نصف الخارج وانكرها رب الارض ذاك
اي ذاك الاطلاق كان قبل العمل **فالقول له اي** لرب الارض عند ابي حنيفة لانه يورث عمى صحة العقد
في الظاهر شاهد له **وقالا للعامل** لانه ينكر لزوم العمل عليه والقول للمنكر حتى لو اختلفا
بعد العمل فالقول لرب الارض اتفاقا لا متناع جعله منكرا ولو اقاما البينة فيبينة المزارع
لا يورثها تثبت الزيادة وانما وضع في الزيادة اذ في النقصان بان قال المزارع شرط لي نصف
عشرة اققع ورب الارض يقول شرطت النصف فقط فالقول لرب الارض اتفاقا لانه
ينكر وجوب اجر المثل عليه من الحقائق **ولو شرط رب الارض والبدر منه اي والحال ان**
البدر كان من قبل رب الارض الثلث للعامل والثلث لعبد العامل المأذون المدينون

ولا يجوز ان يجر
الارض والبقر
من احدها

وفي هذا الأخير احتراز عن البيع ونحوه لأن المقصود فيه تمام الرقبه وملاك المنفعة داخل فيه
 ضمنا فيس جال الاعتدال لقوله عليه السلام النكاح سنتي فمن رغب عني فهي فليس مني **وحيثما التوفان**
 أي في حالة شدة الاشتياق إلى الوطى وتمكنه منه ليحتمل من الزنا ويكره الخوف الجور من شدة
 خلقه لأن ممنوع عن الحيف لما تعارضت سنة النكاح قلنا بكر اهتبه عملا بالشبهه **وتفصله** أي
 النكاح **على التحلي للزوافل** أي على أن يكون جاليا عن النكاح وشواغله ومشتغلا بالزوافل وقال
 الشافعي التحلي أفضل وفي الحقايق الاشتغال بالعلم والتعلم على هذا الخلاف له أن النكاح
 من المعاملات حتى صح من الدافق لا اشتغال بالعبادة المقصود لذاتها تكون أفضل منه ولما
 ما روى أن قوما هربوا بطلاق النسوان والتحلي لعبادة الرحمن فرد عليهم النبي عليه السلام وقال
 تناكحوا فوالدوا فإن قبل مدح الله يحيى عليه السلام بكونه سيدا وحضورا والحضور من لا ياتي
 النساء مع القدرة وهذا يدل على أن التحلي أفضل من النكاح قلنا يحتمل أن يكون ذلك محذورا في بعض
 فسمي في شرب عنتنا وجعل النكاح أفضل منه كما سجدت الرهبانية **ويعقد بالانجاب والقبول**
وهما أي والمحال أن الانجاب والقبول يكونان بلفظ الماضي كقولها زوجت وتزوجت لأن عزمها
 انشاء الاثبات فاجتزأ بلفظ الماضي الدال على الثبوت **واحد** أي يكون بلفظ الماضي كما إذا قال الخنزير جئت
 وقالت قبلت لأن النكاح إنما يعقد بعد تقدم الرسالة والخطبة غالبا فيكون قوله تزوجتك عار
 عن التحقيق في الحال بخلاف البيع حيث لا يعقد بلفظ البيع لأن البيع يقع بغتة غالبا فلا يجعل الحال
 وكذا إذا قالت زوجني وقال الآخر تزوجتك يعقد النكاح بينهما لأن قولها زوجني يوكل بالنكاح
 والواحد يتولى طرفي النكاح لكونه سفيرا ولهذا لا يرجع الحقوق إلى الموكل بخلاف ما إذا قال بيع هذا
 بكذا وقال الآخر اشترت به حيث لا يعقد لأن الحقوق في البيع ترجع إلى العاقل فيقع بالتمام
 وهو أن يكون الموكل طالبا ومطلوبا لا يقال لو قال كذا وكذا زوجني أو كذا لا نكاح لما اقتصر على المجلس لها
 نقول هو توكليل في ضمن الأمر بالفعل فيكون قوله يتحصل الفعل في المجلس فإذا قام قبل
 القبول وفي النوادر لو قال جئتكم خاطبا فقالت زوجت نفسي **مما يعقد ولا يقتصر على لفظ**
النكاح والتزوج وقال الشافعي يقيم انعقاد النكاح عليهما وفي الحقايق هذا إذا ذكر المهر ولو
 لم يذكر لا يصح إلا إذا اراد من المتزوج النكاح **فينعقد بالتملك والصدقة والمهنة والبيع**
والشراي أي يعقد النكاح عندنا بهذه الألفاظ وفي المحيط لو طلب من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي
 منك حفصة الشهود وقبل الزوج لا يكون نكاحا لأن هذا جواب لما التمس بها النكاح كما أن الزوج
 إذا ملك زوجته فسد نكاحها فلا يكون ما يدل على التملك موجبا له بل الأصل في المتناكحين
 معنى الانضمام وهذا في اللفظان حقيقان فيه فلا يعقد بغيرها ولما ما وردت عليه السلام
 قال في نكاح امرأة مملكتها بما معها من الثمن والبضع مملوكة للزوج في حق الاستمتاع ولهذا
 لم يمنع عن برؤها فثبتت الحبل في غيرها متعلما فان قلت الموضع ليست بمال فلا تقلل الملك
 قلنا غير المال قد يكون مملوكا كالقصاص حتى جرى فيه الارتفاع والاعتراض وفي جوامع اللغة
 كل لفظ موضوع لتمليك العبد في الحال يعقد به النكاح إن ذكر المهر والمهنة ولو قال
 أوصيت لك بنتي بعتك لانه تملك في الحال ولو لم يقل في الحال لا يعقد وأما بلفظ القرض
 يعقد لانه يفتد التملك كلفظ الهبة وقبل لا يعقد لأن الاستيفاض غير جائز في الحيوانان

في قوله تزوجتك يعقد النكاح بينهما لأن قولها زوجني يوكل بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح لكونه سفيرا ولهذا لا يرجع الحقوق إلى الموكل بخلاف ما إذا قال بيع هذا بكذا وقال الآخر اشترت به حيث لا يعقد لأن الحقوق في البيع ترجع إلى العاقل فيقع بالتمام وهو أن يكون الموكل طالبا ومطلوبا لا يقال لو قال كذا وكذا زوجني أو كذا لا نكاح لما اقتصر على المجلس لها نقول هو توكليل في ضمن الأمر بالفعل فيكون قوله يتحصل الفعل في المجلس فإذا قام قبل القبول وفي النوادر لو قال جئتكم خاطبا فقالت زوجت نفسي مما يعقد ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزوج وقال الشافعي يقيم انعقاد النكاح عليهما وفي المحيط لو طلب من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك حفصة الشهود وقبل الزوج لا يكون نكاحا لأن هذا جواب لما التمس بها النكاح كما أن الزوج إذا ملك زوجته فسد نكاحها فلا يكون ما يدل على التملك موجبا له بل الأصل في المتناكحين معنى الانضمام وهذا في اللفظان حقيقان فيه فلا يعقد بغيرها ولما ما وردت عليه السلام قال في نكاح امرأة مملكتها بما معها من الثمن والبضع مملوكة للزوج في حق الاستمتاع ولهذا لم يمنع عن برؤها فثبتت الحبل في غيرها متعلما فان قلت الموضع ليست بمال فلا تقلل الملك قلنا غير المال قد يكون مملوكا كالقصاص حتى جرى فيه الارتفاع والاعتراض وفي جوامع اللغة كل لفظ موضوع لتمليك العبد في الحال يعقد به النكاح إن ذكر المهر والمهنة ولو قال أوصيت لك بنتي بعتك لانه تملك في الحال ولو لم يقل في الحال لا يعقد وأما بلفظ القرض يعقد لانه يفتد التملك كلفظ الهبة وقبل لا يعقد لأن الاستيفاض غير جائز في الحيوانان

تكون اختجده أب الأب واخت أب الأب حرام لا نفاعتها وإن كانت القرى عمة لام فحمة العمة
 لا تحرم لأن أب العمة يكون زوج أم أبيه فحمتها تكون اخت زوج أم الأب واخت زوج الأم
 لا تحرم واخت زوج الجد أو الجد لا تحرم كذا في المحيط **وبنت الأخ والأخت** وأما
 بنات العمة فخلال لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وهن غير مذكورات في المحرمات
وأما المرأة بالعقد الصحيح سواء دخل بها أو لم يدخل قيد بالصحيح لأن الفاسد لا عبرة له إلا
 إذا دخل بها فحينئذ يحرم الموطون **وبنت المدخول** أي تحرم بنت أمه لأنه المدخول بها لقوله
 عليه السلام من تزوج امرأة حرمته عليها ما دخل بها أو لم يدخل وحرمته عليه بنتها إن
 دخل بها ولا بشرط فيها أي في حرمة بنت المدخول الحرة أي كونها في حجر الزوج بأن تزف مع أمها إلى
 بيته إنما قاله فيها لما قبل كونها في حجر الزوج لأن الله تعالى قيد حرمتها به في قوله تعالى وربناكم
 اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن والمقيد بشرطين لا يشترطهما ولما أن هذا التقيد عرفي
 لا تقيد للحكم بدليل قوله تعالى فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم عليهن إلا باحذ بعد ما تدخلن فقلن ولو
 كانت الحرمة متقدمة بها لتعلقت إلا باحذ بعد مهاب **وحليلة أبيه وأجداده** أي زوجته **وبنيه**
وبني أولاده يعني يحرم عليه حلال أولاده وإن سفلوا دخلوا بهن أو لم يدخلوا لا إطلاق لقوله تعالى
 وحلالين ابتاعكم الذين من أصلاكم فثبتت الأصلا لاخراج الابن المبتنى فان حليلته حايضة لا يخرج
 الابن رضاعا لأن حليلته حرام لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اعلم
 أن هذه المحال يحرم نكاحها ودواعيه على التأييد وفي أسناد الحرمة إلى ج وإقن دلالة عليه
 وثبتت حرمة **المصاهرة بالزنا** وقال الشافعي لا تثبت به وضع في الزنا وهو في الشرع طي الرجل
 المرأة في المقبل في غير الملك وشبهته ليتضح محل النزاع فإنه لو جامع رجل رجلا لا يحرم على القاعل
 أم المفعول به وبنته وكذا لو طام امرأة لا يحرم عليه أمها وبنتها اتفاقا والخلاف في جانب الزنا
 إذ لو ولدت من الزنا ابتاعها نكاحه اتفاقا والفرق أنه يفصل عن الأم وهو انسان وبعض منها
 ويفصل عن الفحل وهو نطفة ولو وطئها ملك عيب أو نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ جارية مثنته أو
 جارية بعد ما زوجه من غير أو وطئ الأب جارية ابنه فإنه تثبت به المصاهرة اتفاقا من الجاهل
 له أن المصاهرة نعمة إذ بها تلحق الاحتميات بالامهات حتى يجوز الخلوة بهن والمسافة معهن والاعتناء
 لا تكون مبينا للنعمة كي لا يقتضي إلى تلذذها ولما ما سبق من الدليل قريبا وفي المحيط لو كان لرجل فحل وطئها
 لا عمل لبيته وإن كانت في غير ملكه محل لبيته أن كذا به لأن لظاهره شهد له **وبالمس والنظر إلى الفرج**
 أراد به الداحل وهو ما يرى عند استلقاها بشهوة وحدها إن كان شابا إن تنشأ له به أو يزاد
 انتشارا إن كانت منتشرة وإن كان شيخا أو عينا فحدها إن يتحرك قلبه أو يزاد بحركة ولا يعرف ذلك
 إلا بقوله وحركة الشهوة من أحدهما يكفي ولوراي فرجها من وراء الزجاجة ثبتت الحرمة ولوراي في المرأة
 لا تثبت ولو مسها محال لأن أصل حرارة البدن إلى ما تثبت الحرمة والأفلا وعلى هذا الخلاف إذا
 مسته امرأة بشهوة سبوا كان لمس عدا أو خطا أكرها أو نسيانا أو نظرت إلى ذكره قال قاضي خان
 هذا إذا صدق الرجل ألفا مسته بشهوة ولو كذبها ينبغي أن لا يحرم عليه أمها وبنتها فيد بالفرج
 لأن النظر إلى سائر الأعضاء لا تثبت به حرمة المصاهرة اتفاقا أراد منه القتل لأن النظر إلى الذكر لا يثبت الحرمة
 من الحقايق له أن النظر والمس ليسا في معنى الدخول ولهذا لا يجب بها الاعتساف والحد ولا تثبت بها

وتقال وتقال
 بقاينة الضابط
 نكاح الشاخص
 وحالة الأم
 شرط لحرمتها

بارد
 في الشاخص

حتى تنقضي عدة العدة اثر الفراق و فراش ام الولد حال قيامه لا يمتنع نكاح اختها بعد
 زواله لا يمتنع انزه بالطريق الاولى وله ان فراش ام الولد ضعيف قبل العتق لان مولاها مالك تزوجها
 فجاز تزوج اختها وبعد العتق قوي حتى لا يملك تزوجها حتى تنقضي عدة نكاحها كذا في المعتبر عن نكاح
واجزنا الاربع فيها يعني جاز لمن اعتق ام ولده ان يتزوج اربع عتقها وقال لا يجوز
 كالمجن نكاح اختها لكونها كالمعتدة من النكاح ولنا ان تزوج الاربع كان جازا للمولى قبل عتقها مع قيام
 حل وطبها فجاز به بعد عتقها مع انعدام الحول يكون اولى **وصدقنا المخبر عن معتدته بانقضائها**
لتزوجه باختها يعني اذا اخبر رجل عن زوجته المطلقة المعتدة انها قالت انقضت عدتي فانكرت
 اخبارها به يصدق المخبر عندنا اذا كان اخبارها في عدة تنقضي في مثلها العدة وقال لا يجوز
 وضع في الاسناد اليها لانه لو قال انقضت عدتي في الميسرة وذكر خواهر زاده لارويه فيه وذكر العام
 الشهيد اتفاقا على الخلاف ايضا وقيد بانكارها لانها لو صدقته او كانت ساكنة او غايبه فله ان يتزوج اختها
 اتفاقا من الخفاف اعلم ان الغرض من التصديق ان يحكم القاضي بحل تزوج اختها ومن عدمه حكمه واما
 الحل في نفس الامر فتثبت على ظنه صدقها اتفاقا وقيد بقوله لتزوجه لان الزوج المختبر لا يصدق فيما يختص
 بحجج الحق من النفقة والسكنى اتفاقا واما في حق الميراث فباطل لو كان صحيحا وقت الاخبار لانه مادام صحيحا
 بقدره على ابطال حقه في الميراث بان يقول جعلت تلك المطلقة باينة ولو كان من صا وقت الاخبار لا يبطل
 حقه في الميراث كما في النكاح من الخفاف له انما امينة في الاخبار على رجمه وقبل قولها على زوجها
 فلا يحل له تزوج اختها وكنا انكار المعتدة انما يعتبر فيما يتعلق بحقوقها كالنفقة والسكنى واما فيما
 يتعلق بحقوقه كجواز التزوج بالاربع واخت معتدته فلا يعتبر فيصدق الزوج في اخباره للسلامة
 عن المعارض فيما يتعلق بنفسه والحاصل ان خبر كل منهما يقبل في حقه دون الآخر **وتجوز الكتابيات**
 اي نكاح كافرات يعتقدن كتابا كالنصرانية ونحوها لعموم قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم بعد اخذ
 منها المحوسبة ونحوها **وتجيز الامة الدمية ومع طول الحرة** يعني يجوز نكاح الامة الدمية عندنا
 لمن استطاع ان يتكلم الحرة وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان يتكلم المحصنات
 المومنات فمن ما ملكن ايما كن من قنبا كن المومنات علق نكاح الامة بوصفين يكونان مومنات ويعدم قدره
 المتزوج على الحرة فينتفي الحكم بانها احداهما لان ذكر الوصف كذكر الشرط وكنا عموم قوله تعالى فانكروا
 ما طاب لكم من النساء وذكر الوصف قد يكون للترغيب فلا يستدل بعدمه على عدم الحكم كوصف المحصنات
 ونسبه المفسرون والعقاييف وهذا ليس بشرط حتى جاز نكاح غير العقاييف من المسلمات اتفاقا على ان نكاح الامة
 لو لم يكن جازا مع طول الحرة لم يكن لغيره عليه السلام عن تزوج الامة على الحرة **والاربع منهن**
 اي يجوز عندنا تزوج اربع من الامة وقال الشافعي لا يجوز لان نكاحها ضروري لما فيه من ارفاق الولد
 والضرورة تنفذ بالامة الواحدة قد يجوز اكثر منها وفي المصنف هذا في الحر واما العبد فينكح امير ولا يجز
 في وصفه العجز عن الحرة بل له ان يتكلم حر وامة وان يتكلم الامة على الحرة عندنا وعندنا لا يجوز ولنا عموم
 قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم اليه ولا ارفاق فيه لان ارفاق يستدعي تقديم الحرة والنطفة لا
 توصف بها ولا بالرقة على انه يمكن ان يحصل الولد اصلا بان يتزوج امه عاقرا **وجازية ابنة**
 اي يجوز لاب عندنا تزوج جارية ابنة وقال الشافعي لا يجوز وفي الخفاف الخلاف في الاب الحرة لانه لو كان
 عبدا وتزوج جارية ابنة يجوز اتفاقا وقيد بجارية ابنة لان الابن لو تزوج بجارية ابنة او اخيه يجوز

ارباب

تجوز

حقة

له ان نكاح الرجل مملوكته غير جاز و جازية ابنة مملوكته من وجه لقوله عليه السلام
 انت وما لك لا يملك ولهذا لو وطبها مع العلم بالحرمة يسقط الحد عنه ولنا ان الاب لو كان مالكا
 جازية ابنة من وجه لما جاز لابن وطبها وهو جاز لاجتماع ما رواه مجهول على الاستحسان والتمالك
 عند الحاجة وسقوط الحد ظاهر الاضافة في الحديث المورثة للشبهة **وتحرم الامة على الحرة والعكس**
 اي لا يحرم تزوج الحرة على الامة لقوله عليه السلام لا تنكح الامة على الحرة وتنكح الحرة على الامة
وهي في عدة الحرة من ابين حرام يعني من ابان زوجته الحرة لا يحل له ان يتزوج في عدة الامة
 عندنا حنفية وقالا يجوز قيد بعدة الحرة لان عدة الامة لا تمتنع تزوج الحرة اتفاقا وقيد بالابين
 لان العدة من طلاق رجعي تمتنع نكاح الامة اتفاقا لهما ان التزوج في عدةها ليس تزوجا عليها
 ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها فتزوج في عدةها لا يثبت وله ان النكاح باق في العدة من وجه
 لبقاء بعض احكامه من النفقة وغيرها فحرم نكاح الامة فيها احتياطا كما لم يحرم نكاح اختها في عدتها
 واما في البين فغرض من الحلف ان لا يشرك غيرها في قسمها فالتزوج في عدتها لا يحصل الاشراك فلا يثبت
 ولا يترجى **المولى ابنة** لان مولا المنة ثابت عنده ولو ثبت ثانيا بالنكاح لادى الى اثبات الثابت **ولا المرأة**
عندها لانها مالكة ولو كانت مملوكة لصارت مملوكة وبطنتها تناف ولو لم يكن بنت مولاة يجوز لانه
 لا مملوك لها في مال ابها **وتحرم المحرسة والوثنية** اي نكاحهن لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا
 ومن يعتقدن الوثن او النار انه يكون مشركا والمشرک يغاير الكتاب لان الله تعالى عطف المشركين على
 اهل الكتاب في قوله تعالى لم تكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشرکين والمعتق يقتضي المغاير
والصايات ان لم يكن اهل كتاب قيد به لانهم لو كانوا كافرا زعم ابو حنيفة في حقه انهم قوم من النصارى
 يقولون الذبور ويعطون الكواكب كتعظيم القبلة محل التزوج منهم اتفاقا وان كانوا كافرا زعم صاحباه في
 حقه انهم خرجوا من النصرانية وعبدوا الكواكب والملائكة يحرم التزوج منهم اتفاقا **وتحرم ابنة**
الحامل من الزنا اي نكاحها وهاوطبها يعني جوز صاحباه نكاحها ومنعها وطبها **حتى تضع قنبا** لانه
 لان نكاح الزانية جاز اذا لم تكن حلي اتفاقا وقيد بالزنا لان الحلي من النكاح يحرم تزوجها اتفاقا
 وفي التبيين الخلاف فيما اذا تزوجها غير الزاني وان تزوجها الزاني يجوز اتفاقا وفي النهاية قيل في الخلاف
 في تزوج الزاني اذا لم يقرب بالرجل منه فان اقرب من النكاح اتفاقا فتستحق النفقة لانه غير ممنوع عن وطبها
 لانه ان هذا الحمل غير من اذ لا ذنب له فصار كذا ثبت النسب ولها قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم
 واما حرم وطبها لان سفي زرع الغير حرام كما قال عليه السلام من كان يوم من يائه واليوم الآخر فلا
 يستعين ماء زرع غيره فان قيل فم الرحم ينسد بالحبل فكيف يوجد سفي الزرع قلنا قد جاز في الخبر
 ان سمع الحمل وبصر يزداد حدة بالوطئ وفي الوافحات رجل تزوج امرأة فحان بسقط استبان خلقه
 ان جاز به لافل من اربعة اشهر لم يكن النكاح لان خلق الولد انما يستبين في اربعة اشهر فتعجز
 ان الولد من الاول **وتبطل النفقة** اي نكاح المنة وهو ان يقول الرجل لامرأة خدي هذه العشرة اتمتع بك
 ويبين عدة معلومة فتقبله ولا بد فيه من لفظ التمتع وهو كان جازا في الابتداء فتسحق البني عليه
 السلام بقوله كذا ثبت لكم في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم القيامة زواجه مسلم
وابطلنا الوقت يعني النكاح الى مدة معلومة باطل عندنا **لا التوقيت** اي قال في زرع وقتته باطل وعقار
 جاز لان معنى النكاح اسقاط حرمة البضع لكن جعل ملكا للصورة شرعية الطلاق وما كان من

د
ال
كم غيبها

ليس الاطلاق التوقيت

غير الاطلاق التوقيت امره وادركه في النكاح يعني

إذا لم ينفى

الاسقاط لا يبطل بالشروط الفاسدة فصار كما إذا تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر وكذا ان
 النكاح الموقت منقذ معنى ان النكاح عقد عزم وتوقيته يكون صريحا بان الغرض منه المنقذ فيبطل
 النكاح كما اذا قال جعلتك وكذا بعد موتى يكون وصيا وعن أبي حنيفة انه اذا ذكر مدة لا يعين مثلها
 الباطل النكاح لا نه في معنى الموكد لكن الظاهر ان الفرق بين طول المدة وقصرها لما ذكرنا خلافا ما اذا
 شرط ان يطلقها بعد شهر لان اشتراط الطابع يدل على انعقاده موقدا **ونحو الشغار** وهو ان يقول
 الرجل ازوجك حتى علي ان تزوجني اخذك على ان يكون يضع كل واحد منهما صداقا للآخرى وعند انعقاد
 العقدان جائزان **ونحو مهر المثل على كل منها** وقال الشافعي للعقدان باطلان قيدنا بقولنا
 على ان يكون لانه لو لم يقل على ان يكون يضع كل واحد منهما صداقا للآخرى لا يكون شعارا لتفادقا
 ولو قال احدهما على ان يكون يضع اخفى صداقا لاختلف وزوج المخاطب اختف ولم يجعل يضعها صداقا
 فنكاح من جعل على الخلاف ونكاح من لم يجعل جائزا اتفاقا كما في المصنف له فقيه عليه السلام
 عن الشغار وكذا ان النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة وهما هنا شرط فيه ما لا يصلح مهر فيبطل
 شرطه ويصح عقده كما لو سمي خمر والشغار هو المخلو سمي شغارا لمخلوه عن المهر **ويبطل شرط الخيار**
 يعني من تزوج بشرط الخيار انعقد نكاحه ويبطل شرطه عندنا **الا العقد اي** قال الشافعي يبطل
 عقده لان اشتراط الخيار فيه معنى توقيته على تقدير الفسخ ومعنى اضافته الى المستقبل على
 تقدير الامتناع وكلاهما باطلان ولنا ان اشتراط الخيار في معنى الهزل والهزل غير مانع لقوله
 عليه السلام ثلث هن جد النكاح والطلاق والعناق فتى انعقد لزوم ويبطل شرطه **ولو**
تزوجها اي امرأتين يعقد واحد **بالي** **واحدا** **احرام** بان كانت مجوسية او معتدة الغير او نحوها
 صح اي النكاح اتفاقا في **الحلال** **ولها اي** التي صح نكاحها تمام **الالف** عندنا اي حنيفة **وقالا**
حصة من مهر مثلها يعني قسم الالف على مهر مثلها مثلا اذا كان مهر مثل احداهما ضعف مهر مثل
 الاخرى يقسم الالف بينهما اثلاثا وان كانا سوا يقسم سواهما اصاب مهر الحلال يكون لها وما اصاب مهر
 المحرمه يسقط هذا اذا لم يدخل بالمحرمة وان دخل بها فعلى قياس قوله لها مهر مثلها بالغاما بلخ
 وعلى قياس قولها مهر مثلها ولا يحا وزحمتها من الالف قيد يكون احداها حراما لانه لو صح نكاحها
 يقسم الالف على مهر مثلها اتفاقا لها **انه جعل الالف بدل البضعين** ولم سلم له **الا احدها** فيجب
 عليه قدر ذلك من العوض كما لو قال لامرأتين تزوجتكما على الف فاحبت احدها وله ان احدها
 ساقط شرعا لعدم محلها فصارت كالساقط حقيقته فيجعل الالف مقابلا للحلال وتكون النسبة مجازا
 عن الواحد **فصل في الاوليا والاكفا والوكالة في النكاح** **ونحوه اي النكاح بعبارة**
النساء فلو زوجت نفسها **ومر حرة عاقلة بالغة او وكلت غيرها او وكلت بغيرها** **او وكلت بغيرها** **او وكلت بغيرها**
 بالزوج جائز **وعن** **ولي** عندنا **وقال الشافعي** **ينعقد بعبارتها** **ولا بد من الولي** **والخلاف في انشا**
 النكاح اما اقرارها بالنكاح يصح اتفاقا من الحقايق **اقول** ان كان النكاح بعبارة النساء جائزا عنده
 باذن الولي كان ينبغي ان يقول ونحوه بعبارة النساء بلا اذن الولي حتى يمتنع فلو زوجت الى اخره
 تغريعا لمذهبنا وان كان غير جائز عنده على ما يشعر به شرح المنظومة كان عليه ان يطرح قوله
 من غير ولي ليصح التفريع **ويشترطه اي** **ابو يوسف** **الولي في رواية** **وارفعه اي** جعله محمدا موقفا
 على اجارته **اي اجازة الولي في اخرى** اي في رواية اخرى عن أبي حنيفة سوا كان الزوج كفوا لها

جار

ابو يوسف وقال

اولم يكن للشافعي ما روت عائشة انه عليه السلام قال يا امرأة نكحت نفسك بغير اذن وليها
 فنكاحها باطل ولنا قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره فان اضافة النكاح اليها يدل على انعقاده
 بعبارتها وقوله عليه السلام الامر احق بنفسها من وليها فانه متفق على صحته وما رواه سقيم
 لانه نقل عن عائشة زوجت بنتا اخيها عبد الرحمن وهو غايب وعمل الراوي بخلاف ما رواه يلد على
 سقم روايته وقال البخاري لم يصح في باب النكاح حديث دل على اشتراط الولي ليحوان وان سلم
 فيكون محمولا على الامة والصغير **وتسناد البكر فيكي صماها** يعني اذا استاذن ولي البكر في
 انكاحها فسكتت فهو اذن لقوله عليه السلام البكر تستاذن في نفسها فان سكنت فقد رضيت
 واما اذا نكحت فقيل ان كان معها جارا فهو رد وان كان باردا فهو رضا وقيل ان كان بلا صوت فهو رضا
 وكذا الحكم اذا بلغ الكبر ويصح اليها قيل لا بد في الاستيذان من سمية الزوج ومقدار المهر لان غيبها
 تختلف باختلافها والصحيح ان المزوج ان كان غير لاب والجدة فلا بد من تسميتها حتى لو لم يسمها
 لا يكون سكوتها رضا كما في شرح الوافي وذكر في التبيين اذا سمي المهر اقل من مهر مثلها لا يكون سكوتها رضا
 وفي المحيط السكوت يجعل رضا في احد عشر موضعا في هذا الموضع وفيما اذا قبض الاب والجد ومهر
 البكر اليها فانه فسكتت وفيما اذا سكنت وفي بيع التلمية اذا قال احدها الى اجعله بيعا صحيا
 فسكتت ما جبه وفيما اذا اسر المشركون عبدا فوقع في القينة فبيع ومولاة الاول حاضر فسكتت المشتري
 فرأى عبده يبيع ويشترى فسكتت يبطل خياره فلو كان الخيار للبايع لا يبطل وفيما اذا بيع مجهول النسب
 فسكتت يكون قرارا وفيما اذا حلف لا ترك غلاما في دارى كيزل في دارا حالف فسكتت حلف وفي نكاح
 الفضول اذا اهانها فسكتت **وتعرب الثيب اي** تبيع هي اذا استاذن من الثيب فلا بد من رضاها بالقول
 لقلة حياها بالممارسة فلا يكتفى بسكوتها ولو قبلت المهر او القينة يكون رضاها كذا في المحيط **وتزوجها كالبكر**
 يعني يكتفى بسكوتها عند الاستيذان ان رأت بكارتها بوثبة او حيزا **وتعرب الثيب** يقال عشت الحاربه
 اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد بلوغها وقال الشافعي تستنطق لانها ثيب لزوال عذرتها ولنا
 ان بكرة الشيء وله هذه امراه توطا ولا فتكون بكر حقيقته ولا تكون عذرا لزال العذرة وهي الحارة
 ولهذا الواو صلي بكارتها ولان استحققت الوصية **وكذا ابن ناحي** يعني اذا رأت بكارتها من ناحي
 يكتفى بسكوتها كالبكر عندنا اي حنيفة **وقالا** لا يكتفى بل تستنطق لانها ثيب كما تستنطق اذا نكح زناها
 او وطئت بشبهة وله ان الشخص عن حقيقة البكران فيصح فادبر الحكم على منطقتها وفي منطقتها
 اظهر لافحشتها وقد ندد بالشارع الى السنن بخلاف ما لو نكح زناها لانها لا تستنطق بعد ذلك
 عادة وبخلاف ما لو وطئت بشبهة لان الشارع اظهره بالحجاب العدة عليها **ولو ادعى سكوتها**
 وقت الاستيذان **وهي الرد** اي ادعت انفارذت النكاح ولم تاذن ولم يقيم كلاهما بينه **وحجنا**
قوله **بلا يمين** عندنا اي حنيفة ومع يمين عندها وان قام احدها بينه فابها اقام قبلت بيمينه فان قلت
 اليه على السكوت كيف صح والشهادة على النفي غير مقبولة قلت اذا تضمن النفي امر وجودا بخبر اليه
 عليه **قوله** **اي قال** **زفر قول الزوج مرجح** ولو اقام كل منهما بينة على ما ادعاه فبينتها اولى اتفاقا
 لانها ثبتت الرد والزوج يثبت عدما وهو السكوت قيدنا بسكوتها بوقت الاستيذان لان الزوج لو ادعى
 ان زوجته التي لها خيار البلوغ سكنت حين بلغت وادعت رد النكاح فيه فالقول قول الزوج اتفاقا
 لان ملكه كان ثابتا كذا الزوج ينكر زوال الملك عنها كذا في المحيط لزوم ان الزوج منكر ما هو عارض على

وإذا كان الزوج
 مجهول النسب
 فسكتت المشتري
 فرأى عبده يبيع
 ويشترى فسكتت
 يبطل خياره
 فلو كان الخيار
 للبايع لا يبطل
 وفيما اذا بيع
 مجهول النسب
 فسكتت يكون
 قرارا وفيما اذا
 حلف لا ترك غلاما
 في دارى كيزل في
 دارا حالف فسكتت
 حلف وفي نكاح
 الفضول اذا اهانها
 فسكتت

على السكوت وهو الرد فيكون القول ولنا انه يدعي عليها تلك البضع والمرأة تنكره فيكون القول
لها كما لو دعي اذا ادعي رد الوديعة فالقول قوله لانه منكر معنى **وانكاح ابنته** اي اذا ادعي
تزوج ابنته من رجل فجد **فيشهد ابناه** اي ابنا المدعي على النكاح وهي كبيرة **يرد هاهنا** اي يرد
شهادتهما **وسمعهن** فجد فيجوز الزوج لانها لو وجدت رضاها في الصورة المذكورة فشهد
ابناء ترد اتفاقا لانها شهادة للاب بتفديد قوله وقيد بدعوى الاب لان المدعي لو كان هو الزوج
تقبل شهادتهما اتفاقا وقيد بقوله وهي كبيرة لان البنت لو كانت صغيرة لا تقبل اتفاقا لاني يوسفان
هذه الشهادة شهادة للاب صورة لان صدقه يظهر عند الناس وهو منفعة له فلا تقبل ولما كان
هذه الشهادة شهادة لاختلاف الحقيقة فيجعل دعواه كالدعوى ويتولى العصبة المسلم الحر
البالغ العاقل لقوله عليه السلام **النكاح الى العصبات شرط في كونه وليا ان يكون مسلما لان**
الكافر لا ولاية له على المسلم وان يكون حرا لان العبد لا ولاية له على نفسه فلا يتولى على غيره وان يكون
بالعاقا فلا لان الصبي والمجنون لا نظر لهما والولاية شرعت للنظر **ولا تمنعه** اي التولي **بالفسق**
وقال الشافعي لا يتولى الفاسق لان الولاية من باب الكرامة والفاسق من اهل الاهانة فلا يكون
اهلا للولاية ولنا انه ولي على نفسه وماله فيلبي غير كالعبد وقيد بالفاسق لان المستور يلى
بلا خلاف **والكافر عطف على قوله العصبة** اي يتولى الكافر على مثله من اقربائه الكفار لقوله
تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا لبعض **تزوج الصغير** وهو منقول لقوله يتولى قديهما
لان العصبة لا يتولى البالغ والبالغة ولاية النكاح لهما كالأب والجد **وكجبالا** اي
بعض ترتب العصبات في ولاية النكاح كترتيبهم في الارث فيكون اقرب الاوليا الابن ثم ابن الابن
وان سفل لكن هذا متصور في المحتوية لاني الصغير ثم الاب واب الاب وان علا ثم الاخ
ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكر والانثى ثم عصبة المولى لكن ثبت **لها** اي للصغير والصغيرة
خيار البلوغ يعني اذا بلغ كل منهما ان شاقا قام على النكاح وان شافسخ **بتزوج غيرها** اي غير
الاب والجد وان كان امها **ويسقطه مطلقا** اي قال ابو يوسف لا خيار لهما في غير الاب والجد
لان النكاح عقد لازم وقد صدر من المولى فلا يفسخ قياسا على الاب والجد ولها ما روي ان
النبي عليه السلام زوج بنت عمه حمزة وهي صغيرة وقال لها الخيار اذا بلغت وغير الاب والجد
فاصر الشفقة بالنسبة اليها فلا يقاس عليهما والامر وان كانت وافرة الشفقة لكن عتقا قصور
والزور يعني **تزوج القاضي رواية** عن ابي حنيفة يعني اذا زوجهما القاضي يكون العقد لازما
ولا خيار لهما بالبلوغ لان ولاية القاضي كاملة ملزمة كالاب والجد لكن ولاية تزوج الصغار
انما تثبت اذا شرط السلطان للقاضي في مشوره ولو لم يكن مشروطا فيه فزوجهم القاضي
فاجاز السلطان ما صنعته يجوز على الاصح استحسانا **والخيار هو المختار كما افتى به** يعني المختار
للقوى ان خيار البلوغ ثابت في تزويج القاضي كما افتى به محمد لان ولايته متاخرة عن ابن العم فاذا
ثبت الخيار في تزويج الحاجب فاولى ان يثبت في تزويج المحجوب وهو القاضي اعلم ان التي لها خيار
البلوغ ينبغي ان تختار نفسها مع روية الدم وقت البلوغ وان رأتها الليل تقول فسخت نكاحي
وتشهد عليه اذا اصبحت ولو لم تفسخ بلسانها لزمها النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ مع الشفعة

في تزويج المحجوب

في وقت تقول اطلب الحقيق ثم تنقضي في التفسير بخيار البلوغ ثم الفسخ ان وجد بعد الدخول
فلها المهر كاملا وهذا لا يكون طلاقا لانه يقع من الانثى ولو وجد قبل الدخول لا يجزئ نصف المهر
المسمى فان قيل النكاح لا يحتمل الفسخ قلنا نعم اذا كان تاما ولا يكون تاما اذا فعله غير الاب
والجد لقصور ولايته هذا مختص ما في التبيين **فلهما تزويجهما** اي يجوز للاب والجد تزويج
الصغير والصغيرة عند ابي حنيفة **بغير فاحش** وهو ما لا يتغاضى الناس فيه **في المهر كما**
اذا زوج بنته مائة درهم ومهر مثلها الف درهم او زوج ابنته امرأة بالف درهم ومهر مثلها مائة
درهم **وبغير كفوء** وقال لا يجوز تزويجهما كذلك وفي مجموع النوازل الخلاف فيما اذا كان
الاب صاحبا ولو كان سكران لا يصح بالاتفاق وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا اذن او نقص عن مهر
المثل فعلى هذا الخلاف قيد بالاب والجد لان تزويج غيرهما هكذا لا يجوز اتفاقا وقيد بالتزويج
لان بيع الاب مال ولده بالعين الفاحش لا يجوز اتفاقا والجد كالأب عند عدمه وقيد بالعين
الفاحش لان اليسر لا يمنع الجواز اتفاقا بل بعض الزيادة لا يجوز ويجوز النكاح بمهر المثل والاصح
ان النكاح غير جائز من الحقائق لهما ان هذا النكاح تضمن الاضرار لهما فلا يجوز وله ان الاب
وافر الشفقة فلعل هذا الاضرار كان جلب منافع اخر من كون الزوج حسن الخلق والالفه واسع
النفقة والعنف فعقد هذا العقد ينظر الولد لا ضرارا عليه حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لفسده
اول طمعه لا يجوز عقده اتفاقا ولم يقصر **والولاية على الاب في الصغيرة** وقال مالك لا يلى الصغيرة
غير الاب لان الولاية على الحرة تثبت على خلاف القياس والنصر انما ورد في ولاية الاب لما روي
ان ابا بكر زوج النبي صلى الله عليه وسلم عاتشته وهي بنت ست وزفت اليه وهي بنت تسع وكانت
عنده تسعا ولنا قوله عليه السلام **النكاح الى العصبات والولاية موافقة للقياس** لان
النكاح مشتمل على مقاصد لاثم الابن المتكافين والكفو لا يتفق في كل وقت فثبت الحاجة
الى اثبات الولاية لئلا يفتر الكفو الخاطب لو انشطر الى البلوغ **وتدبر الاجبار على الصغير** يعني
ولاية النكاحها بدون رضاها انما تثبت عندنا اذا كانت صغيرة بكر اكانت او ثيبا **لا البكر** يعني
عند الشافعي انما تثبت الولاية عليها اذا كانت بكر بالغة او صغيرة لان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يشترط في النكاح البكر مطلقا اذ نكح المولى النكاحا بدون رضاها متزجنا ولنا ان الولاية في مالها انما
تسقط اذا بلغت فكذا تسقط الولاية على نفسها والنكاح البكر البالغة انما يكون برضاها لكن النبي
عليه السلام اقام سكونها معام رضاها وانما وضع في البنت اذ في الابن يجوز الاجبار في الصغير
اتفاقا من الحقائق **واعدا ولاية الاب لجوز الولد بعد البلوغ** يعني من جن بعد بلوغه ثبتت
لايه الولاية في تزويجه عندنا حتى لو زوج رجل من ابنته الكبيرة امرأه بغير اذنه ثم جن الابن قبل
الاجاز فلا باب ان يجيز ذلك النكاح لانه يملك انشاء النكاح عليه فيملك الاجازة فيه وعند زفر لا تثبت
الولاية قدينا الولاية بان تكون في تزويجه لان ولايته في ماله تعود اتفاقا لتحديد الحاجة اليه في كل وقت
وقيد بالجنون بعد البلوغ لانه لو بلغ مجنونا لا تزول ولاية ابيه عنه اتفاقا لانه ان الولد لما بلغ عاقل اصاب
ولي نفسه فزال ولاية ابيه عنه فلا تعود ولنا ان سبب الولاية قبل البلوغ كان عجز الولد عن تحصيل كفوء
ومجنونه صار عاجزا ايضا فتعود الامر وافا كما في الجدة والحال والحالة **وددوا الاجام** الاقرب فالاقرب
اوليا للنكاح عندنا في حقيقته **بعد العصبة** اي بعد ان لم يكن لها من العصبات النسبية احد فولاية الزوج

في تزويج المحجوب

الامر ثم للاخت لآب وامر ثم لآب ثم للاخت ثم للاخت ثم للاخت
ثم للخالات ثم لبنات الاعمام وهذا عند ابي حنيفة وهو استحسن كذا في شرح الوافي ومنهم من
قال محمد ليس لغير العصبة ولاية لقوله عليه السلام لا نكاح الى العصباء ذكر الكرخي ان ابا يوسف
مع محمد في هذه المسئلة واكثر الروايات على انه مع ابي حنيفة ولها ان استحقاق الولاية بالقرابة
الباعثة على الشفقة وهي موجودة في الام ودون الارحام فيقومون في النكاح مقام العصباء عند
عدمهم كما قاموا في الارث مقامهم وماروا به على ان لا نكاح للعصباء عند وجودهم واما
عند عدمهم فالحديث ساكت عنه **ثم يقول مولى الموالاة** لانه وارث موخر عن ذوى الارحام فكذا
في الولاية **ثم القاضي** يقول الولاية لمولى الموالاة ثابتة عند ابي حنيفة خلافا لمحمد يشعره دليله
فيما سبق وانت ترى المصنف اورد ولايته على صيغة الوفاق ولو قال هنا اصحاب الفروض النسبية
وذوى الارحام ومولى الموالاة اوليا بعد العصبة ومنهم من كان اجمل واوجز واشمل لان للاخت لآب
ولاية على الخلاف المذكور مع انها خارج من كلامه لانها ليست من ذوى الارحام
والجد اول من الاخ في ولاية النكاح عند ابي حنيفة **مطلقا** سواء كان لآب وام او لآب وابنه **واثبتنا لكل**
منهما اي ثبت الولاية لكل من الجد والاخ عندهما واراد بالجد الجد الصحيح لان الفاسد لا ولاية له عند
محمد وفي الحقايق الخلاف في المسئلة من الكرخي اما الاصح ان الولاية للجد اتفاقا واجد الفاسد والاخ
لام معن عن مسئلتنا انهما ذكرهما مطلقا والمطلق ينصرف الى الكامل وهو العصبة لهما ان الجد يدلى الى
الصبي بواسطة ابيه وابيه والاخ يدلى اليه بواسطة ابنه ابيه وفي الجد رجحان من حيث انه اصل وفي
الاخ رجحان من حيث ان الابن في العصرية او لم يكن من الاب فاستوى في الولاية نظر للصبي ولما ان الجد اقوى
قرابه ولهذا منع ابن الابن والاخ لا يرث معه ولا وجه لتسوية بينهما مع اختلاف سبب عصونتهما لان سبب
عصونة الجد لجنه وسبب عصونة الاخ لهما ووجه في الصلب والرحم **ورجح ابي المجنون على انها عكسا**
يعني اذا كان المجنون اب وابنه يولى نكاحها ابوها عند محمد وابنها عندهما وكذا الخلاف لو كان مكان
الاب جد لانه كالآب وضع المسئلة في المرأة لان الرجل لو كان مختلا وله اب وابن فالزوج الى الابن عند
ابي حنيفة وعندهما الى الاب من المحبة لانه ان الاب لها نظر وشفقة عليها او فروع ولهذا ثبت الولاية
فيها لآب دون الابن فكان اولي ولها ان ولاية النكاح تقتضي على العصرية والاب مقدم على الابن
في العصرية والحبر المتقدم فيها للزيادة في الشفقة بدليل ان ابن الاخ مقدم على اب الام لانه اشق
وعن ابي يوسف ان الاب مقدم اذا اجتمع مع الابن احراما له **وتخير لآب تزويج عبد الصغير من امته**
يعني اذا كان للصغير عهد وامته فزوج امه امته من عبده يجوز عند ابي يوسف خلافا لهما والاصح
على هذا الخلاف من الميسر له ان الاب كان يملك تزويج امه الصغير من غير عبد الصغير فملك تزويجها
من عبد الصغير ولها ان الاب لا يملك تزويج عبد الصغير لا ينفق بل يزوم المهر عليه فلا يملك تزويج
من امته ايضا لان احد جزئي هذا المجموع اذا لم يكن جازا له لا يكون هذا المجموع جازا له بالضرورة
واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة فعقد الاعداء جزاء ولا يبطل عقده اذا جازا الاقرب
وقال زفر لا يجوز عقده لان الاقرب هو الاصل والابعد خلف واذا وجد الاقرب يبطل عقد الاعداء
كالما اذا وجد يبطل حكم التيمم ولنا ان الاقرب كان في حكم المعدوم لعدم الانتفاع به فتعين ان
محصل المقصود بالخلف وهو بعد ما حصل المقصود به لا يبطل حكمه بالاصل كمن تيمم مع وجود الماء

عند محمد

النفس فصل في شروجه ما طاهر لا يبطل صلوة **ونقله** اي الولي لا بعد بعد ما غاب الاقرب غيبة منقطعة على
القاضي وقال الشافعي القاضي مقدم على الولي لا بعد لان ولاية الاقرب في النكاح لم تبطل بغيبته كمال
تبطل ولايته في ماله لكن بغيبته صار كانه منع حق الصغيرة في تزويج الكفو فيقوم القاضي مقامه دفعا
لظلمه ولنا ان الولاية شرعت للاوليا القرابة الداعية الى شفقتهم فلما لم يتفع بالاقرب لم تنتقل الولاية الى
الابعد نظر للمولى عليه فصار كالومات الاقرب او جن وبنايه القاضي كيف يتحقق ولم يوجد من الاقرب ظلم
اقول ان كان قول الشافعي في طرف النفي كان ينبغي ان لا يردف قولها في قوله ورجح ابي المجنون على
ابنها وعكسا وان لم يكن في طرف النفي كان عليه ان يردف قوله لان المراد من التقدير والترجيح هاهنا
واحد **وفسرناها** اي الغيبة المنقطعة **بان يقول الكفو الخاطب** ان يستأخر الى ان يعرف الامر
بأستطلاع رايه اي باستعلام راي الولي الخفي لو كان محفيا في البلدة لا يوقف عليه تكون غيبته
منقطعة لان الكفو لا يتفق في كل وقت وهو مختار بعض المشايخ وصاحب العقد **لا يجهل**
مكانه اي عند زفر هي مفسرة بان لا يعرف مكان الاقرب لانه اذا عرف مكانه يتفع برأيه فلا
يثبت الانقطاع ومختار اكثر المتأخرين انهما مقدرة عمدة السفر وهو مروي عن محمد وعليه الفتوى
كذا ذكره صاحب الكافي **وتعبر الكفاة** اي كون الزوج نظير للزوجة وفي الفتاوى والظهير به
الكفاة معتبرة في ابتدا النكاح حتى لو زال بعد كفوئته لهما لا يفسخ النكاح وانما اعتبر الكفاة
فيه لقوله عليه السلام لا يزوج النساء الا اوليا ولا يزوجن الا من الكفاة **في الدين** اي
في التقوى فلا يكون الفاسق كفوا للصالح **وجعله** اي محمد الفاسق كفوا للصالح لان التقوى من
امور الاخوة فلا يفوت بفواته مقاض النكاح **الا اذا استخف به** اي بالفاسق بحيث يخرج سكرانا
ويستخف به الناس فلا يكون كفوا للصالح لانهما تعين به فيفوت بعض المقاصد وفي المال اي
تعتبر الكفاة في المال ايضا **مالك المهر المجل** اي بان يملك الزوج المهر المجل وهو ما تعارفوا على تجليه
لانه بدل البضع فلا بد من ملكه **والنفقة** اي بان يملك نفقة الزوجة لان الزوج انما تقوم بها وهي مقدرة
بنفقة كل يوم وقيل نفقة شهر وقيل نفقة ستة اشهر قيد المال ملك المهر والنفقة اشارة الى ان الكفاة في
كثرة المال غير معتبرة كما اعتبر بعض المتأخرين لان كثرة مدمومه وفي الدخيرة هذا اذا كانت كثيرة
وان كانت صغيرة لا تطبق الجماع لا تعتبر نفقتها لانه لا نفقة لها ولو كان يملك نفقتها ولا يملك نفقة نفسه
فهو كفو **وتعبرها** يعني ابو يوسف في رواية النفقة في كفاة الحال **ودونه** اي ابو يوسف الزوج
بملكه اي يملك المهر والنفقة **كفو القايقة الغني** وقال لا لا يكون كفوا لانهما في صالح النكاح تنقطنهما
وما عداها لا يعتبر لكونه زائدا عن قدر الحاجة ولها ان الناس يفتخرون بالغنى ويعيرون بالفقر قالت
عائشة رضي الله عنها راي الغني مهيأ وذا الفقر مهين اقول فمهما سبق ان مالك المهر المجل والنفقة
يكون كفوا لفايته الغنى اتفاقا ومن هذه المسئلة انه لا يكون كفوا عندها وبينهما تناف فينبغي ان يخل
هذا الحكم على غير ظاهر الرواية عنها ولوربما المصنف كان احسن **واعبر فيها** اي محمد في الكفاة **الصانع**
لان الناس يفتخرون بشرفها وشجرونها بناتها كيطار لا يكون كفوا للعار **وعن الامام** اي حنيفة **روايات**
وتعبرها اي ابو يوسف الصانع في رواية **ويجس** اي لا يعتبرها في اخرى لان الحرقة ليست بلازمة
والقول ممكن من الدنية الى الشرف **فقال لا ان تجس** التقاوت بين الحرقتين كالذباغ والبراز **واعبروا**
النسب في الكفاة ولم يقتصر عليه يعني اعتبار الكفاة غير معصور على الدين عندنا وقال مالك الغنى

الباينة هو من قولنا

في النكاح
في المهر
في النفقة
في الكفاة
في الدين
في التقوى
في المال
في النكاح
في المهر
في النفقة
في الكفاة
في الدين
في التقوى
في المال

عليه لان الدين افضل من غيره ولنا قوله عليه السلام قرئتم بعضكم لبعض الكتابين سبطن والعرب
بعضهم اكفا لبعض والموا الى بعضهم اكفا لبعض رجل اراد بالموا الى العجم انما سبوا موا الى الان لا دم
فتحت غنوة يابدي العرب فكان للعرب استرقاقهم فلما تركوهم على حالهم كانوا معتقوهم وانما قال
في الموا الى رجل لا يهرض عوا انسابهم ولا يفتشون بها واما التفاضل فيما بين قرين فلا يعتبر لا طلاق
النص **وتجعل ذاب في الاسلام والحرة كقول الذي ابو بن** يعني قال ابو يوسف من كان له اب مسلم
او حر يكون كفوا لمن له اب وجد مسلمان او حران الحاقا للواحد لاثنين وهو مذهبه في قبول الشاهد
وقالا لا يكون كفوا لان تمام النسب بالجد قيد بقوله ذاب لان من سلم بنفسه ولم يكن له اب في الاسلام
لا يكون كفوا لمن له اب مسلم اتفاقا وفي الكافي هذا الخلاف في العجم لان معاخرتهم بالاسلام والحرة
الا بالنسب واما العرب فمن سلم بنفسه منهم يكون كفوا لامرأة لها ابوان في الاسلام لان معاخرتهم
بالانساب ونسب كلهم شريف لا يخالهم بغيرهم عليه السلام **ويستوي الابوان والاكثر** يعني من
كان ابواه مسلمين يكون كفوا لمن له اب واحد مسلم لا يعرف غالبا فلا يشترط اسلامه **واذا تزوجت بغير**
كفوا جاز لا وليا الترتيب بينهما ومعنى بغيرهما ان يطلبوا ذلك من الحاكم للحوار العار بهن مصاهر
غير الكفو لهم وهذا يدل على ان نكاحها صحيح باق مع احكامه الى ان يفترقا القاضي وعزى حنفية انه
غير صحيح وفي الثانية هذا القول صحيح واحوط والمختار للفتوى في زماننا اذ ليس كل ولي حسن
المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فسند هذا الباب يكون اسد وفي الحقايق المطلقة قلنا
اذا تزوجت نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار
وهذا مما يجب حفظه وسكون الولي لا يكون رضى ولو خاصه في نفقتها او قبض مهرها يكون رضى ولو
فارقت بعد رضى الولي بنكاحها من تزوجت منه بدون رضاه فله ان يفترق بينهما لان حق الفسخ
يحدد بتحدد النكاح كذا في الميسر ولا يكون هذا الترتيب طلاقا لانه فسخ لاصل النكاح ولهذا يجب
عليه شي اذا لم يدخل بها وفي الكافي هذا اذا لم تلد لانها اذا ولدت منه ليس الا وليا حق الفسخ
كيلا يضيع الولد عن يديه **ويجوز** اي ابو يوسف الترتيب لبعضهم اي لبعض الاولياء المتساوين
في الدرجة **ان اختلفوا** فرضى بعضهم بنكاحها بغير كفو وقال ليس لغير الراضين منهم حق الاعتراض
له ان الكفاة حق لكل فلا يسقط الا باسقاط الكل كما لو كان لهم دين فباستسقاط احد هر حقه لا يسقط
حق الباقيين ولها ان الاعتراض حق لا يتجوز كالايمان والعفو عن القصاص فبا بطل احدهم يبطل حق
الباقيين **والولي الاعتراض عند** اي حنفية حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها منه **اذا انقضت** الحق بالانكاح
العاقلة في تزويج نفسها من كفو من مهر مثلها مقدار ما لا يتجاوز فيه **ومنعه** اي ابو يوسف الولي
والاعتراض لان المهر خالص حقه فله ان يقبضه كما بعد التسمية وله ان تمام مهر المثل حق الولي
كأنه يعبر بنقصانه فله الاعتراض دفعا للعار عن نفسه وانما حق المرأة الاستيفاء وان اكرها اي
المرأة ووليها جميعا على النكاح بدون مهر المثل **ثم زال الاكراه فرضيت** بذلك النكاح ولم يرض الولي **فله**
ايضا اي للولي حق الاعتراض عند اي حنفية كما سبق **ومنعه** محمد كافي يوسف انما ورد هذه المسئلة
بناء على ان نكاح امرأة ينقض عن مهر مثلها موقوف على اجازة الولي عند محمد فلا ينصرون الاعتراض له
لا في صورة الاكراه وروى انه رجوع عن هذا القول وقال يجوز بلا موقوف ولكن ليس لوليها الاعتراض
وبه الرواية عمل صاحب الهداية فذكره مع ابن يوسف في خلافه اي حنفية **ويجوز تولي في النكاح**

اوان يكون واحد عاقد من الطرفين **وليها كان** ذلك العاقد من الجانبين كمن زوج ابن ابنته بنت
ابنته الاخرى ان قال زوجت فلانة من فلان وهذه العيارة تكفي وتقوم مقام القبول **او وكلا** من
الجانبين وهو ظاهر الرواية **او وليا** من جانب **او وكلا** من جانب وكلا رجلان يزوجه
بنته الصغيرة **او وكلا** كمن وكل امرأه بان يزوجهما من نفسه فتر وجهها وفي التوازل اذا تزوج امرأة
عند شاهدين ولم يعرف اسمها ونسبها لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بنين من رجل
فزوجهما من نفسه لم يحسن لانها امرأت له بالتزويج من رجل نكح وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا
تدخل تحت النكح **او وليا** **او اميلا** كمن زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه بان قال تزوجت فلانة
وقال الشافعي لا يجوز في الجميع لان النكاح يقتضي ايجابا وقبولا وتسلطا ومملكا والواحد لا يصلح
لكلاهما لانها متنافيان كما في البيع ولنا ان العاقد في النكاح معبران قوله زوجت فلانة من فلان تتضمن
شطين فلا حاجة الى القبول والواحد يصلح ان يكون نائبا عن اثنين في الكلام فان الحقوق لا ترجع فيه
الى العاقد فلا يودي الى حكيم متضادين من ان يكون الواحد لها ومطلوبا وضع الخلاف في النكاح
اعتبر به عن البيع فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرف في العقد واحد من الحقايق **واقرار الولي والوكيل**
ومولى العبد بالنكاح غير نافذ يعني اذا اقر ولي الصغير والصغيرة بنكاحها واقروا وكيل رجل وامراه
بنكاحها واقروا مولى العبد بنكاحه لا ينفذ اقرارهم عليهم في الحال عند اي حنفية **الابينة** او
نصفين حتى لو لم توجد بيعة على نكاح الصغير والصغيرة يكون اقراره موقفا على بلوغها فاذا بلغا وصداها
ينفذ والا فلا ينفذ في الحال بلا بيعة فان قلت النكاح الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البيعة عليه
قلت ينصب القاضي خصما عنها لها ان المهر بالنكاح لو انشا النكاح ينفذ اقراره كما ينفذ اقرار
الوكيل بالبيع واقرار الولي والوصي بيع مالها وله ان النكاح له علامة شرعا وهي الشهود وعلاقة عادة
وهي الاعلان فلا يصدق في اقراره بدون العلامة بخلاف الاقرار بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط
فيه **وينفذ في الامه** اي اذا اقر المولى بنكاح امته ينفذ اقراره عليها اتفاقا لان منافع بضعها مملوكة
له فاذا اقر بها لغيره ينفذ اقراره عليه **ويجوز عقد الفضولي** وهو من لم يكن وليا ولا اميلا من
جانبها كذا اذ زوج امرأة بغير امرها رجلا فقبل **موقفا** يعني ينفذ موقفا على اجازة عند
وقال الشافعي لا ينفذ وهذا بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عند وجابز عند موقفا تقدم
التعليل من الطرفين في اواخر فصل خيار الروية **ويجوز** اي ابو يوسف عقد الفضولي من الجانبين
كما اذا قال زوجت فلانة من فلان وهما غايبان بغير امرها فينفذ عند موقفا على اجازة لهما
وقالا لا ينفذ وكذا الخلاف فيما لو كان العاقد اميلا او وليا او وكلا من جانب وفضوليا من
جانب وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بكلام واحد وان تكلم بكلامين بان قال زوجت فلانة
من فلان وقبلت منه يتوقف اتفاقا له ان كلام الواحد في النكاح يقوم مقام الكلامين فنصار
كما اذا كان وليا لها او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا من جانب وقال زوجت فلانة من
فلان وكما لو قال الزوج خالعت امرأتى على كذا وهي غائبة فبلغها الخبر فرضيت جاز وكذا الطلاق
والاعتاق على حال ولها ان العقد التام موقفا على ما ورد المجلس وسنط العقد لا يكون موقفا
على ما ورد لان الرجوع ممكن فيه قبل قبول الآخر كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان الولي
حكم ولايته من الجانبين صار كمتخصص وكذا الوكيل انقل كلامه الى الزوجين وخلاف الخلع

اي ان يكون واحد عاقد من الطرفين
وليها كان ذلك العاقد من الجانبين
كمن زوج ابن ابنته بنت
ابنته الاخرى ان قال زوجت فلانة من فلان
وهذه العيارة تكفي وتقوم مقام القبول
او وكلا من الجانبين وهو ظاهر الرواية
او وليا من جانب او وكلا من جانب
وكلا رجلان يزوجه بنته الصغيرة
او وكلا كمن وكل امرأه بان يزوجهما من نفسه
فتر وجهها وفي التوازل اذا تزوج امرأة
عند شاهدين ولم يعرف اسمها ونسبها
لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بنين
من رجل فزوجهما من نفسه لم يحسن لانها
امرأت له بالتزويج من رجل نكح وهو معرفة
بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكح
او وليا او اميلا كمن زوج بنت عمه الصغيرة
من نفسه بان قال تزوجت فلانة وقال الشافعي
لا يجوز في الجميع لان النكاح يقتضي ايجابا
وقبولا وتسلطا ومملكا والواحد لا يصلح
لكلاهما لانها متنافيان كما في البيع
ولنا ان العاقد في النكاح معبران قوله زوجت
فلانة من فلان تتضمن شطين فلا حاجة
الى القبول والواحد يصلح ان يكون نائبا
عن اثنين في الكلام فان الحقوق لا ترجع
فيه الى العاقد فلا يودي الى حكيم متضادين
من ان يكون الواحد لها ومطلوبا وضع
الخلاف في النكاح اعتبر به عن البيع
فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرف في العقد
واحد من الحقايق واقرار الولي والوكيل
ومولى العبد بالنكاح غير نافذ يعني اذا
اقر ولي الصغير والصغيرة بنكاحها واقروا
وكيل رجل وامراه بنكاحها واقروا مولى
العبد بنكاحه لا ينفذ اقرارهم عليهم في
الحال عند اي حنفية الابينة او نصفين
حتى لو لم توجد بيعة على نكاح الصغير
والصغيرة يكون اقراره موقفا على بلوغها
فاذا بلغا وصداها ينفذ والا فلا ينفذ في
الحال بلا بيعة فان قلت النكاح الصغير
والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البيعة
عليه قلت ينصب القاضي خصما عنها لها
ان المهر بالنكاح لو انشا النكاح ينفذ
اقراره كما ينفذ اقرار الوكيل بالبيع
واقرار الولي والوصي بيع مالها وله ان
النكاح له علامة شرعا وهي الشهود
وعلاقة عادة وهي الاعلان فلا يصدق
في اقراره بدون العلامة بخلاف الاقرار
بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط فيه
وينفذ في الامه اي اذا اقر المولى بنكاح
امته ينفذ اقراره عليها اتفاقا لان
منافع بضعها مملوكة له فاذا اقر بها
لغيره ينفذ اقراره عليه ويجوز عقد
الفضولي وهو من لم يكن وليا ولا اميلا
من جانبها كذا اذ زوج امرأة بغير امرها
رجلا فقبل موقفا يعني ينفذ موقفا على
اجازة عند وقال الشافعي لا ينفذ وهذا
بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عند
وجابز عند موقفا تقدم التعليل من
الطرفين في اواخر فصل خيار الروية
ويجوز اي ابو يوسف عقد الفضولي من
الجانبين كما اذا قال زوجت فلانة من
فلان وهما غايبان بغير امرها فينفذ عند
موقفا على اجازة لهما وقالا لا ينفذ
وكذا الخلاف فيما لو كان العاقد اميلا
او وليا او وكلا من جانب وفضوليا من
جانب وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي
بكلام واحد وان تكلم بكلامين بان قال
زوجت فلانة من فلان وقبلت منه يتوقف
اتفاقا له ان كلام الواحد في النكاح يقوم
مقام الكلامين فنصار كما اذا كان وليا
لها او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا
من جانب وقال زوجت فلانة من فلان
وكما لو قال الزوج خالعت امرأتى على كذا
وهي غائبة فبلغها الخبر فرضيت جاز
وكذا الطلاق والاعتاق على حال ولها ان
العقد التام موقفا على ما ورد المجلس
وسنط العقد لا يكون موقفا على ما ورد
لان الرجوع ممكن فيه قبل قبول الآخر
كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان
الولي حكم ولايته من الجانبين صار كمتخصص
وكذا الوكيل انقل كلامه الى الزوجين
وخلاف الخلع

الاصل يدونه غير ممكن ايضا فترد المرأة نصف قيمته الاصل يوم قبضه ولو امرها بعد اقباضه
ثم طلقها قبل الدخول فاعتقه اي الزوج العبد قبل رد النصف اي قبل ان ترد المطلقة نصف
المهر على الزوج بحكم او تراخي اي بحكم القاضي بالرد او تراخيها **العنفاء** اي لا ينفذ اعتاقه عددا
او هي اي لو اعتقته قبل ان ترد النصف على الزوج بالحكم او بالتراضي **انقضاءه في كماله** اي ينفذ
اعتاقها في كل العبد عند نالها في نصفه باعتاق كل منهما اي قال زفر ينفذ اعتاقه واعتاقها في
نصف العبد اذا خرج الكلامان معا قيد بنصفها لانها لو لم تقبضه والمسئلة بحالها يكون قولنا
كقولنا ان نصف العبد على ملك الزوج بمجرد الطلاق قبل الدخول لانه منصف المهر فينفذ اعتاق
كل منهما في نصفه كالعبد المشترك ولنا ان العبد بعد ان قبضته الزوجة كان ملكا لها من كل وجه وبالطلاق
قبل الدخول يجب لغيره في نصف العبد لكنه لا ينفذ الا بالقضاء والتراضي كما ان ملك الموهوب له
لا ينفذ برجوع الواهب الا باحدهما فلا ينفذ اعتاق الزوج لمصادفته ملكا لغيره وينفذ اعتاقها
لمصادفته ملكا فيجب عليها نصف قيمته **ولو رهن عندها اي الزوج** عند الزوج وجه **ما يساوي قيمته**
المهر ثم طلقها قبل الدخول فملك المهر يعني عندنا صارها كالصنف المهر الذي
هو حقا فلا تغرم المرأة نصف المهر **لا كماله** اي عند زفر صارها كالصنف المهر لان الرهن صارت مستوفيه
مهرها حقا فيجب عليها رهنه نصفه كما لو كانت مستوفيه حقيقة ولنا ان نصف المهر سقط عنه بطلاقة قبل
الدخول فيبقى جميع الرهن رهننا بنصف المهر فاذا هلك هلك نصفه مضونا ونصفه امانه **ولو رهن عنده**
المثل شيئا قبضته ثم طلقها قبله اي قبل الدخول يبطله اي ابو يوسف الرهن فلا يجعله في ماله
المثل شيئا قبضته ثم طلقها قبله اي قبل الدخول يبطله اي ابو يوسف الرهن فلا يجعله في ماله
شي حتى لو هلك لا يملك بالمتعة بل يملك امانه ويرجع على الزوج بالمتعة **وجعلها رهننا بالمتعة** اي قبضته
لاستيفاء المتعة ولو هلك يملك مضونا بالمتعة ولو كانت قيمته اقل من قيمة المتعة يرجع الى قيمته
المتعة قبل مهر المثل لان الرهن لو كان بالمسي وطلقها قبل الدخول يكون رهننا بنصفه اتفاقا لانه
ان الدين الذي وضع الرهن به وهو مهر المثل يسقط بالطلاق قبل الدخول فيبطل الرهن والتمتع دين
حادث فلا يكون الرهن مشغولا به ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل فيكون الرهن هنا خلفه كالرهن
بالمسلم فيه يكون رهننا براس مال المسلم لو انسخ المسلم ولو امرها **النا قبضته ثم وهبته النصف**
اي نصف المهر **ثم طلقها قبله اي قبل الدخول يرجع بنصف المهر** اتفاقا لانه يجب عليها ان ترد نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ولم يصل اليه بالمهر غير ما يستحقه لان الدرهم لا يتعين في العتق فصار كونه
مالا اخر ولو امرها الف وتسلم اليها نصفه ثم وهبت منه اي من الزوج النصف الباقي في ذمته ثم طلقها
قبله اي قبل الدخول **فرجوعه اي رجوع الزوج عليها بنصف ما قبضت بالحل** عند اي حقيقة اي
يرجع بشي وقال لا يرجع عليها بنصف ما قبضت وهو ربع الصداق ولو كان ما قبضته في هذه المسئلة
اكثر من النصف كستمانية مثلا فعنده يرجع عليها بما به ليصير ما وهبت له نصفا وعندها يرجع عليها
بقلمانية كذا في المصنف لانه ان هبة النصف الباقي حط فيلحق باصل العتق كافي السبع فصار العتق كانه
ورد على خمسها به فينصف بالطلاق قبل الدخول وله ان الحط في النكاح لا يلحق باصل العتق كالمطعمه
له اذنه ولهذا لا ينفذ الزايد بالطلاق قبل الدخول فاذا لم تلحق بحقه وهو نصف جميع المهر وصل
اليه فلا يرجع بخلاف السبع لان الحط والزيادة فيه يلحقان باصل العتق لا مكان الاقالة فيه فكانها
فسخا العتق الاول وجرد العتق واما النكاح فلا يقبل الفسخ بالاقالة فلا يلحقان فيه باصل العتق

ولو كان الف المهر دينا على الزوج فوهبته قبل القبض **وعينا اي لو كان المهر عرضا معيانا**
كان او ثابتا في الذم فوهبته منه اي ذلك العرض من الزوج **مطلقا** اي قبل القبض او بعده ثم
طلقها قبل الدخول منعناه من الرجوع بالنصف عليها وقال زفر وهو القياس يرجع عليها بمثل نصف
الالف ونصف قيمته ذلك العرض لان حق الزوج ان يسلم له نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وهما هنا
سلم له بالامرا والهيبة واختلاف السبب بمنزلة اختلاف العيب ولهذا لو قال وهبت لي جاريتك
فقال المولى تزوجتكها لا يحل له وطبها وان اتفقا على حله ولنا ان حق الزوج في الطلاق قبل الدخول
ان يحصل له نصف المهر من جهتها بلا عوض وقد وجد فلا يباي بالاختلاف السبب عند حصول المقصود
كما اذا باع بيعا فاسد وقبض المشتري المبيع ثم وهبه للبائع لا يضمن لحصول المقصود ولا يباي بالاختلاف
السبب واما الميراث في الجارية لان كلامها لم يثبت ما ادعاه وانكر مدعي الاخر اقول ذكر في
المختلف والهداية كذا الخلاف لو وهبت منه المهر بعد القبض فعلى هذا وقع قوله قبل القبض اتفاقا لا يقيد
بقيده او ذكر في الجامع الرها في ان وهبت قبل القبض لا يرجع عليها باختلاف وبعد القبض فيه خلاف زفر
فعلى هذا فقولنا قبل القبض مستدركا **ولو سمي خيرا او خيرا او خيرا** **صح النكاح** لان اشتراط قبولها في
العقد شرط والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد **ووجب مهر المثل** لان العقد لا يجوز اخلاؤه عن المال والمستحق
ليس مال في حق المسلم وهذا اذا لم يكن قيمة طرف الخمر عشرة دراهم ففي رواية عن محمد بن عبد الله بن كعب
فصار كما لو جمع بين الحل والخمر وفي رواية اخرى لها مهر المثل لان المقصود بالعقد هو المظروف فاذا غي
التسمية فيه لغوي في ظرفه كذا في المحيط **او هذا العبد او الخلل فكان خيرا او خيرا** يعني لو تزوج على
هذا العبد وكان خيرا او على هذا الخلل فكان خيرا فلهما مهر المثل عند اي حقيقته **وعلم ابو يوسف على**
الزوج بقيمة المهر لو كان عبدا ومثل الخمر اي بوجوب مثل الخمر وذا خلا **ووافق الاول في الاول**
اي محمد ووافق ابو حنيفة في مسئلة العبد ووجب مهر المثل **والثاني في الثاني اي وافق ابو يوسف**
في مسئلة الخلل ووجب مهر المثل خلا اعلم ان معنى هذه المسائل ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعا
والمسئلة اليه من جنس المسمى لا تعتبر مخالفة الوصف لانه تابع للذات وان كان من خلاف جنسه
فالعبدة للتسمية لانها تعرف بالهاية والاشارة تعرف بالصورة وهذا الاصل متفق عليه لكن
الخلاف في التخرج فعند اي حقيقته المهر والعبد جنس واحد وكذا الخلل والخمر فيعتبر الاشارة
فيها وعند اي يوسف الخمر والعبد جنسان مختلفان وكذا الخلل والخمر فيعتبر المسمى
وعند محمد العبد مع الخمر جنس واحد لقلة التفاوت في المنافع والخمر مع الخلل جنسان لغش
التفاوت **او على هذا من العبد يعني لو قال تزوجت علي هذين العبدين فكان احدهما خيرا**
فالعبد هو المهر عند اي حقيقته وليس لها غيره **ان ساوي عشرة دراهم** وان نقص قيمته
عنها فلهما تمام العشرة لان الاشارة معتبرة عنده وكأنه قال تزوجتك علي هذا الخمر وعلى هذا
العبد ولا يصار الى مهر المثل لانه لا يجتمع مع المسمى **ويوجب معه اي ابو يوسف مع العبد**
قيمة الخمر لو كان عبدا لان تسمية العبدين معتبرة عنده على موجب اصله لكنه عجز عن
تسليم احدهما فتجب قيمته **وجم بالعبد اي قال محمد يجب العبد ان ساوي مهر المثل فان نقص**
عن مهر المثل فمهر اي اعطى محمد لها العبد وذاذ عليه الى ان يتم مهر مثلها لانها لو كانا خمرين وجب
تمام مهر المثل فاذا وجد احدهما حرا اكمل مهر المثل نظر المثل لانها ما رضيت بدون مهر المثل الا بامره

هذا المهر من جنس المسمى لا يعتبر مخالفة الوصف لانه تابع للذات وان كان من خلاف جنسه
فالعبدة للتسمية لانها تعرف بالهاية والاشارة تعرف بالصورة وهذا الاصل متفق عليه لكن
الخلاف في التخرج فعند اي حقيقته المهر والعبد جنس واحد وكذا الخلل والخمر فيعتبر الاشارة
فيها وعند اي يوسف الخمر والعبد جنسان مختلفان وكذا الخلل والخمر فيعتبر المسمى
وعند محمد العبد مع الخمر جنس واحد لقلة التفاوت في المنافع والخمر مع الخلل جنسان لغش
التفاوت

العبد بن لها او على هذا الخمر والميتة فكان خلا او ذكية يعني لو تزوج امرأه على هذا الدف
من الخمر فكان خلا او تزوج على هذه الميتة فكانت مذكاه فلها مهر المثل في رواية اي في رواية
محمد عن ابي حنيفة لان تسمية ما ليس بحال كسكوته عن تسمية المهر فيجب مهر المثل والمشار اليها
الكل والذكية في الاصح اي في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهي رواية ابي يوسف عنه اذا خالف المشار اليه
الرواية اصح لانها هي الواقعة لما مر من اصله من ان الاشتان معتبر عنه اذا خالف المشار اليه
المسمى كما يقتضي به اي ابو يوسف هذا القول اما اختاره وترك ما مر من اصله من ان التسمية معتبر
عنده لان التسمية في هذه المسئلة وقعت فاسد فكيف ترجح على المشار اليه الصحيح واقتضى محمد
بالذكاة لانه اعتبر فيها الاشتان لكون الميتة من جنس المذكاة اذا التفاوت بينهما ليس الا في الخل
والحرمة ومهر المثل في الخمر لانه اعتبر فيها التسمية لان الخل والخمر جنسان اذا التفاوت بينهما فاحس
او على هذه الثياب العشرة فكانت تسعة في المهر اي الثياب التسعة مهر المثل ولا شيء لها
غيرها لما مر من اصله من ان الاشتان معتبر عند اجتماعها بالتسمية وحكم بها اي محمد بالثياب
التسعة ان زادت قيمتها على مهر المثل او ساوتها فان نقصت عن مهر المثل ثم مهر المثل لانها
انما رويت بالمسمى لا باقل منه فيجب مهر المثل نظر لها لكن التسعة المشار اليها تكون لها الثياب
على ذلك فترا د على قيمتها الى تمام مهر المثل وفي المحيط هذا اذا لم يصف الثياب ولو وصفها بان
قال تزوجتك على هذه الثياب العشرة المروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب اخر هو وسط
اتفاقا والفرق ان الثياب اذا طلقت لا تحب مهر المثل اذا لم تكن مشار اليها والثوب العاشر لم يكن
مشارا اليه فلم يجب واما اذا وصفها بالثوب الموصوف بصلح ان يكون مهر وان لم يشير اليها
هذا ثوب موصوف في الذمة فاني قيمته اجبرناها على القبول وقال زفر لا تحب في
بالثوب لانه لو تزوجها على مثلي وبين وصفه فاني قيمته لا تحب على القبول اتفاقا وقد يكونه في
الذمة لانه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم اتي بالقيمة قالها لا تحب اتفاقا وقد باثبات القيمة
لانه لو اتي بالثوب الموصوف اجبرت على قبوله اتفاقا لانه ان الثوب بالمباينة في توصفه يلحق
بذوات الامثال وبقيت في الذمة صحيحا ولهذا جاز التسليم فيه فاذا صح بثوب لا تحب على قبول
قيمتها ولما ان الثوب اذا لم يكن متعينا فهو بقيمتة في المالية سواء لانه انما يعرف بقيمتة
والقيمة نصير اصلها فيه من وجه فابها اتي به تحب الزوجة على القبول وفي المحيط هذا اذا
ذكر الثوب الموصوف في الذمة مطلقا فاما اذا ذكر مضافا الى نفسه بان يقول تزوجتك على
على ثوبي هذا ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة كالاشارة وبالحكم به اي ابو يوسف بالثوب
الموصوف ان اجل اي ان ذكر الاضافة لان الثوب الموصوف انما يكون دينيا اذا كان موجلا ولهذا لم
يجز استقراضه لان القرض انما يصح وحاز السلم فيه لكونه موجلا وان لم يذكر الاجل اجبرت
على قبول القيمة لان ثوبها الثوب في الذمة بدون الاجل لا يكون صحيحا وعدم الاجبار على
قبول قيمته مرفى عن ابي حنيفة وهو الاصح لان ثبوته في الذمة صحيح لما سبق وقيمتة خلف
عنه فمع القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف او على عبد او فرس منهم اي غير معلوم وصفه
توجب الوسط او قيمته وكذا لو تزوج على كثر حنطة مطلقة ولم يصفها اعلم انه ذكر في المنكح
مسئلة في هذا الموضع وهي انه اذا تزوجها على خادم صحت التسمية عندنا وله الخيار ان شاء اعطى

خادمًا وسطًا أو قيمته فإن اختار القيمة يودي بحسين دينارًا ذكر الأبيض أو لم يذكره كذا في الميسر
البركي وإن ذكر الأسود يودي أربعين دينارًا عند أبي حنيفة وعندهما الخلا والرخص معتبر في
كل بلد وأما ما يذكره المصنف في المتن لأن ذلك الاختلاف ليس في الحكم بل باعتبار الزمان وفي المحيط
الصحيح قولها وفي الحقايق هذا إذا ذكر العبد مطلقًا أما إذا ذكره مضافًا إلى نفسه بأن قال تزوجت
على عبدي ليس له أن يعطى القيمة اتفاقًا **لامهر المثل** أي قال الشافعي لا تنص تسميته لأن المسمى مجهول
كأن يصح في البيع فيجب مهر المثل ولنا أن جنسه معلوم ووصفه مجهول وجهالة الوصف لا تمنع
صحته التسمية في النكاح لأن المهر فيه مقابل بما ليس مال فلا يكون عوضًا من حيث المال بل يكون صلة
مبتدأة فلا تجرى فيه المنازعة عادة بل تجرى فيه المساهلة والمساومة بخلاف البيع فيه مفقود
وأما يختلف باختلاف الوصف فجهااته توفع في المنازعة **أو على ثوب** يعني لو تزوج على ثوب
ولم يبين جنسه بأنه هروي أو مروى أو على دابة **وجب مهر المثل** لأن المسمى مجهول الجنس إذا الشيا
اجناس لا اختلاف أصولها من القطن والكتان والابرسيم وكذا الدابة تقع على الخيل والبغال والحمار
وقل جنس شتمل على أنواع وكل يقع على أوصاف وفي المحيط لو تزوج على بيت ينظر إن كان الرجل يذويها
فلا بيت من شعر لأنه معلوم عندهم وإن كان يذويها مهر المثل لأن البيت مالم يتعين لا يصلح أن يكون
مهرًا **أو على عبد معين** فالكسب كسبها قبل القبض فطلقها قبل الدخول قال الأكسب لها
عند أبي حنيفة وترد نصف العبد على الزوج **ونصفها مع العبد** قيد بالكسب لأن الزيادة التمساة
كالسمن والجل ينصف اتفاقًا وكذا أمان تولد من عيب كالولد والأرش والعقران كان المهر أمانة وقيد
بقوله قبل القبض لأن أكسابه بعد قبضها تكون لها اتفاقًا كسبها لأن الأكساب تتبع للعبد فتتصرف معه
كالولد والعقر والأرش لا يخالف المتبع المتبوع وكسبه أن المنصف بالنصف ما هو مفروض عند العقد
والأكساب ليس بمهر بل حدثت على ملك المرأة فلا تنصف كأكساب المهر بعد القبض بخلاف الولد
لأنه من أحزابه وخلاف العف والأرش لا ينابذ لأن عن اجزاء العين المعهود عليها أعلم أن الخلاف
له في الأكساب وتنصف العبد اتفاقًا في قوله مع العبد مشتكر لأن ذكره في طرف الأمامين
يوهم أن لا يكون منصفًا عنده وليس كذلك **أو على دار** أي لو تزوج على دار على أن تدفع إليها المرأة إلى
الزوج الف الف تقسم الدار على مهر مثلها أو على الالف متساوية إن كانتا متساويتين وأثلاثًا إن كان
مهر مثلها ثلث الالف فما أصاب منها أي من الدار مهر المثل كان مهرًا والالف وما أصاب الالف كان
مبيعًا وفي اجناس الناطقي لو وخت مطلقة رجل مهرها على دار على أن تدفع إليه عبدًا معينًا يفسد البيع
لأنها جلت من العبد وما أصاب قيمته من مهر مثلها وهي مجهولة **والشفعة لا تثبت فيها** أي
الدار عند أبي حنيفة وقال الشفعة ثابتة في الحصة المبيعة كما لو كانت كلها مبيعه وله أن النكاح
أصلها مائة والبيع حصل في ضمنه وأما شرط البيع في النكاح فغير مفسد له لأنه مما لا يفسد بالشروط
الفاصلة وهذه المسئلة مرت في كتاب الشفعة **أو على الف أن أقام بها** أي تزوجته في بلدة معينة
والعين أن أخرجها من تلك البلدة فالأول أي الشرط المقدم كان الف أو الفين هو الصحيح عند
أبي حنيفة حتى إذا طلقها قبل الدخول فلها نصف الشرط المقدم وإن دخل بها فإن وفي بالشرط
فلها المذكور أو لا فإن لم يرف فلها مهر مثلها لكنه لا ينقص عن الف درهم لأن الزوج رضى به ولا
يزاد على العين لأنها رضى به **وأجازها** أي الشرطين لأنها عقد من بعدلين معلومين فوجب

تصحيحها على وجه التحسين كما صح فيما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة وعلى الفين ان كانت جملة
وكذا ان التسمية في الاول صحيحة لعدم المزاحم وفي الثاني فاسدة لان الشرط الاول مزاحم عند وجود
الثاني لعدم صحة التسمية فيه مع ان المخاطرة متحققة في التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف انه يخرجها
اولا ولا مخاطرة في المسئلة المستشهدة لان المرأة على صفة واحدة جميلة او قبيحة لكن الزوج لا يعرف ذلك
هكذا ذكر الفرق بين المستثنين وفي الثانية والكافي في الجواب لا يكفي لورود السؤال عليه فيما اذا تزوجها
على الف ان لم تكن امرأة والفين ان كانت فعندنا اي حبيفة لم يخرج التسمية الثانية مع ان المخاطرة فيها
ولكن جهل الحال الزوج **او على اقل من مهر المثل** يعني لو تزوجها على الف ومهر مثلها **الفان يطلق**
ضيقا اي امرته الاخرى **فان في** اي ان اوى في ثلثها المسمى **والان** مضى ايام ولم يطلقها **امرته**
بتكليفه اي ان بكل الزوج لها مهر مثلها وقال في لا شيء لها غير المسمى قيد بطلاق من ثلثها لانه لو تزوجها
على الف على ان يكرها او يهدى اليها فان لم يرد لها بالشرط فلها مهر مثلها اتفاقا وفي الحقايق صورة
المسئلة ان يشترط مع المسمى تطبيق الضرة ليتصور الخلف اما لو تزوجها على الف وعلى طلاق فلا
وقع الطلاق على الضرة بنفس العقد والفرق انه اوجب الطلاق لها عوضا بالعقد والعرض
بليت بنفس العقد وهناك شرط التطبيق له ان طلاق الضرة شرط فاسد وهو وعدمه سواء لنا
انها انما رخصت بما دون مهر المثل اذا خلص لفراس لها وهو وصفت من عيوب فيه عندنا فاذا
لم يحصل فوات رضاها به فيكمل مهر مثلها **او على الف والفين وهذا العبد** اي لو تزوجها على
هذا العبد وذاك العبد وقيمتها متغايرة **فالمهر الواجب من المسمين عند اي حبيفة ما شابه**
مهر المثل حتى ان كان مهر مثلها مثل الالف او اقل منه فلها الالف ارضاء به وان كان مثل الالف او
الثلث فلها الالفان لرضاها بهما وان كان بينهما فلها مهر المثل وان كان مهر المثل مساويا لقيمة احد العبدين
يجب هذا العبد **وقالاهو الاقل** يعني الواجب من المسمين ما هو اقل وهو في الكافي هذا اذا كان الالف
او الالفان فقدم لانه لو كان الالف قدنا والالفان نسيئة فيبذل التحسين فيصير ايهما اختارت اتفاقا فلها
ان الاقل متيقن فيجب كما لو حالها على الف او الفين وكذا ان واحد الشئين فلم يكن ايجابها ولا ايجاب
احدهما من غير عين لان تسليمه غير ممكن ولا ايجاب احدهما بتعيين لانه ترجيح بلامرجح ففسد التسمية
فيجب مهر المثل لانه موجب اصلي بخلاف صورة الخلع لانه ليس فيها موجب اصلي فان طلقها قبل الدخول
فلها نصف الاكس اتفاقا وفي الثانية يشترط ان لا يكون نصف الاكس اقل من المنفعة بحيث يكون لها المنفعة
او على تعليم القرآن او خدمتها سنة يعني لو تزوجها على ان يعلم القرآن او يخدمها سنة وهو حر
تزوجها وقال الشافعي يجب التعليم والخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على رعي غير واجاز اتفاقا
وقيد بالحر لانه لو كان عبدا يجوز اتفاقا له قوله عليه السلام وزوجتكما بما جعل من القرآن والخدمة
لها قيمة فجاز ان تكون مهر كما لو تزوجها على رعي غنما وكذا لو تزوج العبد على الخدمة ولنا ان المهر
في النكاح المال المنتقم لقوله تعالى ان تنكحوا با ما لكم ونما اتفاقا اليها بواسطة احرازها والمنافع
ليست بمال لانها غير محبزة وانما نصير مالا بالعقد للضرورة فاذا احتجج اليها وامكن تسليمها بها اتفاقا
لا يمكن ان يخدم الزوج لها لانها حينئذ تكون مالكة والزوج مملوكا وهو خلاف موضوع النكاح وانما
جاز امرها بخدمة العبد فيها بتسليم رقبته اليها ورقبته مال واما الزوج برعي الغنم فمنع على
تقدير جوارزه في رواية فتايت بالنص وهو ان نبيينا عليه السلام فضلها تزوج موسى بنت شعيب

والعقود ليس بالدم

على رعي غنمه بلا انكار عليه **بل هو** اي الواجب عند اي حبيفة **مهر المثل وحكم مهر**
قيمتها اي قيمة الخدمة لان المنفعة صارت متقومة بايراد العقد لان تسليمها ممنوع لما مر منه
خلاف موضوع النكاح فيلزم قيمتها ولا ي حبيفة ان قيمة الشيء خلف عنه وقايمة مقامه فاذا لم يخرج
تسليم الخدمة اليها لم يخرج تسليم قيمتها ايضا لان من شرط الخلف تصور الاصل فيجب مهر المثل
ولو اعتقها يعني لو اعتق **مهر المثل** ان تزوجها فقيلت ولم يسم مهر **بجعل** اي ابو يوسف
اعتقها **صادقا** و **افتيا بمهر المثل** له ما روي انه عليه السلام اعتق صفيه ثم تزوجها وجعل
مداقها عتقا وكذا ان الامهار لابد ان يكون بالمال فتبطل تسميته فوجب مهر المثل وفي المحيط
لو تزوجها على عتقها فقيلت لم يصح لان النكاح يقارن العتق والعقود يصادقها وهي امه فكذلك
النكاح ولا يمكن تقديم العتق على النكاح لان كلاهما مذكوران على سبيل العوض والمعوض فلا
يمكن ان يجعل احدهما سابقا والاخر لاحقا **ولو اب** الامة المذكورة بعد عتقها عن ان تزوج
نفسها المولاه **الزناها** بقيمتها اي فعلها ان تسعى في قيمة نفسها المولاه عندنا وقال في
الاسعاية عليها قيد بالزام قيمتها لانها لا تجبر على النكاح اتفاقا لكونها حرة لانه انما التزمت
النكاح لا المال فلا وجه لا يجاب ما لم تلزمه عليها ولنا انها شرطت المولى منفعة بمقابلته عتقا
فلما فات عنه المنفعة كان عليه ان ينقض العتق لكنه بعد وقوعه لا ينقض فوجب نقضه معنى
بالتزام السعاية عليها **ولو ضمن الاب** يعني لو تزوج ابنه الصغير امرته وضمن لها **المهر عن ابنه**
الصغير فما تطلبا فاخذته اي المرأة الصداق من تركته اجزا **المهر عن ابنه** الرجوع في نصيبه
اي ان يرجعوا بما اداوه في نصيب الصغير وقال في لا يرجعون قيد بالاب لان غيره من الوصي اذا
ضمن المهر عن الصغير وادى من ماله يرجع في مال الصغير اتفاقا وان لم يشترط الرجوع وقيد بالصغير
لان الاب لو كان كبيرا فضمن الاب عنه بغير امره لا يرجع الورثة على الابن الكبير اتفاقا وان ضمن امره
يرجعون اتفاقا وقيد بموت الاب لانه لو ادى في حال الصحة لا يرجع في مال الصغير اتفاقا وكذا
في حال المرض عند اي يوسف من المصنف وفي الحقايق ضمانه في مرض موته باطل لانه قيل عن الصغير
تبرعا فلا يرجع بما ادى في تركته كما لو ادى الاب حال حياته وكما لو كفل عن ابنه الكبير بغير امره ولنا
ان الكفالة صدرت بما مر المذكور عند حكمنا لان الاب ولاية عليه فالاقدم على الكفالة دال على الامر من
حيثه فيرجعون به بخلاف ما اذا ادى عنه حال حياته لان تحمل الابا بهما عادة دليل على تبرعه
وبخلاف الابن الكبير لانه لا ولاية له عليه فيكون تبرعا ولم يوجبوه عليه اي المهر على الاب الفقير **ولاه**
الصغير وقال مالك يجب عليه لان قبوله المهر ولا مال له دليل على ضمانه ولنا ان الاب ليس يكفل من ماله
ولا دلالة لان قبوله لا يدل على ضمانه وانما يدل على ادايه من مال الصبي قبل البلوغ اذا حصل له مال او اداه
بنفسه بعد البلوغ **او الوالي** اي الوصي في المرأة المهر فحتمل ان يراد منه والي الصغير ان تزوج ابنته الصغيرة
رجلا وضمن عنه المهر **بقتل** ضمانه لانه من اهل الالترام والمهر دين يقبل الضمان **وتحريم المأبوة** اي
الزوجة ان شاق طالت زوجها وان شاق طالت ولها وكذا الوكيل بالنكاح لو ضمن المهر فان ادى الوكيل
لم يرجع على الزوج بخلاف الوكيل بالخلع اذا ضمن المال يرجع به عليها والفرق ان الخلع لا يصح بلا زوم
ماله فكان في امرها في الخلع معتبرا للرجوع ببدله والامر في النكاح يعتبر لصحته لا لوجوبه لانه واجب
شرعا فصار وكيل النكاح متبرعا كذا في المحيط **وتحريم مهر السر** وهما العلانية يعني من تزوج امرأة بغير

والعقود ليس بالدم

الاوليا اوم

المهر عنه

فان قال الادري ايتهن الاولى محبة عن جميع الاعوان واحدة لان نكاح الواحدة صحيح يفتن ونكاح
الفرقتين الاخيرتين صحيح ان تقدم وفسدان لاخر ولا يحل بينه وبين الفرقتين مع احتمال الفساد
قبل الدخول اي قبل ان يدخل بواحدة منهن فان قلت ما فائدة قوله قبل الوطى وقد عرف ان حكم الميراث
قبل الوطى وبعد سوا قلنا محتمل ان يكون المراد من قوله قبل الوطى قبل البيان ذلك ويقوله قبل البيان
مما يكون بيانا للنوع البيانين ذكر في المبسوط ان الزوج اذا جامع امرأة منهن كان قراره بانها
ومن معها الاولى وكذا الوطى اذا كان كلاً من هذه التمرقات فخصص بالنكاح الصحيح
فان قلت اذا كان كذلك فلم خص الوطى بالذكر قلت لان الطلاق يغير المباحات عند الله والظهار
منه من القول وزور وقصبتها المسلم ظاهر اما وطى المتكوبة فخلال اعلم ان الوطى انما يصير بيانا اذا
جامع واحدة منهن او احدى الفرقتين او كلهن وعلت السابقة منهن في الوطى حيث يكون نكاح السابقة
ومن معها محالوما اذا جامع كلهن فلم تعلم ايتهن اسبق فهذا لا اثر له في البيان ويجوز على البيان قسمة
التركة يعني نصيب النساء من التركة وهو الربع او الثمن او ربعه وعشرين من سها فخذ الواحدة
وهي التي تزوجها سبعة من اربعة وعشرين لان نكاحها صحيح سواء تقدم او تاخر وتوسط فنكاحها
ان صح مع الثلثين فلها ثلث الميراث وان صح مع الثلث فلها ربعه واقل حساب له ربع وثلث اشاعر
فلها في حال ثلثة وفي حال اربعة وثلثة واجبة يفتن والسهم الواحد مشكوك فيه فينصف فانكسر بالنصف
فصربنا اشاعر في مخرج النصف وهو اثنان فصار اربعة وعشرين فللواحدة منها ثلثها في حال
وهو ثمانية وربعها في حال وهو ستة فوق السك في السهمين فنصفها وضم احدها الى ستة فصارت سبعة
والباقي مقسوم على الفرقتين اي على الميراثين وثلث نسوة نصفين عند اى حليفة لان الواحدة لما اخذت
حقها وخرجت من الميراث سقط اعتبارها في بقى الفرقتين يقول كل واحدة جميع البقية لي فنصف بينهما لكنه
ينكسر عليه افضربنا اربعة وعشرين في اثنين فحصل ثمانية واربعون فللواحدة منها اربعة وعشرين واكل
من الفرقتين سبعة عشر لكنها لا توافق دوس كل منهما فنظرنا ان يزدى دوسها وهو اثنان وثلثة
مياينة فصارت ثلثة فصارت ستة ثم ضربنا ستة في ثمانية واربعين فصارت مائتين وثمانين وثمانية
وذلك صحيح المسئلة وقال للثنتين اية والثلث تسعة على اختلاف نحرجهما فنجد يعتبر الحوال
ويقول ان صح نكاح الثلاث مع الواحدة فلهن ثمانية عشر لانهن يستحقن ثلثة ارباع الميراث ولولم
يصح قد تنصف فيكون لهن تسعة وان صح نكاح الثلثين مع الواحدة فلها ستة عشر لانهن يستحقن
ثلثي الميراث وان لم يصح فلا تنصف وابو يوسف يعتبر طريق المنازعة فيقول استوت منازعة
الفرقتين في ستة عشر فينصف بينهما ولا منازعة للثنتين في السهم السابيع عشر لانهما لا يدعيان الا ثلثي الميراث
فسلم ذلك النسوة الثلث فصارت نصيب الثلث تسعة وهذا الخلاف في ميراثهن وامامهم مهرهن فللواحدة
ما شئ لها من المهر كماله وثلث مهر ونصف وللثنتين مهر واحد اتفاقا فنجد مر على اصله واعتبر الحال لان
نكاح الثلث ان صح فلهن ثلثة مهر وان لم يصح فلا شئ فينصف وابو يوسف اعتبر فيه المنازعة لان الثلث يجب
للفرقتين ثلثة مهر وان يكون السابق نكاح الثلثة واقلة مهران واثبتان يفتن والمهر الثالث محبة
حال دون حال فينصف فيجب مهران ونصف ثم نصف مهر لا تدعيه ثلثان وتدعيه الثلث فيسلم لهن
ويبقى مهران ان استوت منازعة الفرقتين فيما فيكون سها فخذ بقوله قبل الدخول لانه لو مات بعد الدخول
بكلهن فلكل واحدة من الفرقتين الاقل من مهر مثلهما وما ستي لها الدخول بها بنكاح فاسد المراد بهذا الا

فالسهم تزوجها ثانيا بكثر منه وباء وسبعة لها مهر السر عند اى يوسف وقال اللهم الطائفة
هذا اذا لم يشهد على ان ما في العلانية فهل فان شهد عليه لم تجب الزيادة اتفاقا صور التواضع في مقدار
المهر لانه لو لم يوجد ونواضا على ان يظهر النكاح بمهر ولا يكون بينهما نكاح فظاهر النكاح يصح فيلزم
المهر المذكور اتفاقا لانه لا يفسد مع المهر انما قيدنا بالثمن ونجح ثانيا لانهما الواظهما اكثر مما في السر بلا
عقد اخر لم يعتبر الظاهر اتفاقا وقيدنا بالثمن بان يكون بكثر لانه لو تزوجها علة على ان لا مهرها
فهو السر معتبر اتفاقا لانه لما نفي المهر صار المذكور في السر مذكورا في الثاني كالة ولو تزوجها وسكت
بمهر المثل اتفاقا لانه لم ينف المهر وصار مهر المثل مذكورا مقتضى النكاح وهذا اذا تعاقدا بمهر
نواضا عليه ولو تعاقدا بخلاف جنسه كما اذا تعاقدا في السر على السر درهم وتعاقدا في العلانية عانة
دينار فلها مهر المثل اتفاقا في الاصح لانهما لم تترك المذكور في السر وهو لا في المذكور ثانيا والمال لا يجب بالمهر
كذا في النسيين وفي التهمة لو اختلفا في المواضعة فالمهر مهر العلانية في الوجهين لانه ان النكاح لا يحتمل
الفسخ فلا يعتبر العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة وطما ان العقد الثاني وان لم يعتبر استينافا
لكن فيه زيادة المهر وهي صحيحة فيعتبر من تلك الجملة ولو ابان المطلق باينا مدخولا بها ثم تزوجها في
العدة ثم اباها قبل الدخول حكم محمد بنصف المهر لانها مطلقة قبل الدخول واتمام العدة
الاولى لانها من واجب الطلاق الاول لكن قيام النكاح الثاني كان مانعا من ظهوره فاذا زال ظهرها بانه
اي حكما بان لها كمال المهر واستينافا اي حكما بان عليها عدة مستقبله لانه كانت مقبوضة في يومه فاذا اجد
النكاح في عدتها التي هي اثر الوطى الاولى تاب ذلك القيس مناب القيس في هذا النكاح فصارت وطى بها
هنا في العقد فيجب كمال المهر وعدة اخرى كما ان الغاصب اذا اشترى المغصوب الذي في يده فانه يزوج عن السر
المستحق بالبيع ولو ازال عذرهما اي بكارة متكوته يدفع فطلقها قبل الدخول فعليه تنقذه
اي نصف المهر عند اى حليفة لانه طلقها قبل الدخول وافق بركة اي محمد بكل المهر لان عمله ذلك كل عمل
الوطى وقول اى يوسف مضطرب بينهما ولو نكح ثلثا اي ثلث نسوة في عقد واحد وفي الحقائق قوله في عقد
قيد اتفاقا لان الحكم كذا لو تزوجهم في عقود فدخل بواحدة منهن لا غير وطلق احدها من ثلثا
اي ثلث تطلقا ثم اخرى واحدة اي طلق الاخرى طلقة واحدة ومات بمحلا اي بلا بيان قص
للمدخول بها بمهر تام اتفاقا وحكم ابو يوسف للثنتين مهر وربع اي ربع مهر تقسم نصفين
لا مهر وثلث يعني عند محمد لها مهر وثلث ووافق في رواية اى في رواية كتاب الزيادة ان محمد
مع اى يوسف لا يزوج من احد الطلاقين واقع على احدى غير المدخولتين يفتن فيسقط نصف مهر
يفتن والاخرى يقع عليها في حال ولا يقع عليها في حال فان وقع سقط النصف الاخر وان لم يقع لا
يسقط فيسقط نصف النصف وهو ربع الكل فيبقى لها مهر وربع ومحمد ان اثر الدخول بمهر المدخول
بها وهي كغير المدخول بها في حق الاخرين فيفرض كلهن غير مدخول لهن فلما سقط مهر عن الثلثين الغير
المدخولتين بقي مهران فاذا قسم المهران بينهما نصيب كل واحدة ثلثا مهر لان مهر المدخول بها اثر بالدخول
فيبقى في حق غير ها على حاله وهو مهر وثلث او واحدة وثلثين وثلثا في عقد وهو جمع عقد يعني
اذا تزوج امرأة في عقد وامرأتهن في عقد اخرى وثلث نسوة في عقد اخرى ومات بمحلا اي من غير
بيان انه كيف تزوجهم قيد به لانه لو كان حيا يجبر على البيان لان الاجمال وقع منه ويسمع قوله حتى
نوما فاحد الفرقتين من الثلثين والثلث فقال هي الاولى ورهن واعطى مهرهن وقرق بينه وبين الاخرى

فان قال الادري ايتهن الاولى محبة عن جميع الاعوان واحدة لان نكاح الواحدة صحيح يفتن ونكاح
الفرقتين الاخيرتين صحيح ان تقدم وفسدان لاخر ولا يحل بينه وبين الفرقتين مع احتمال الفساد
قبل الدخول اي قبل ان يدخل بواحدة منهن فان قلت ما فائدة قوله قبل الوطى وقد عرف ان حكم الميراث
قبل الوطى وبعد سوا قلنا محتمل ان يكون المراد من قوله قبل الوطى قبل البيان ذلك ويقوله قبل البيان
مما يكون بيانا للنوع البيانين ذكر في المبسوط ان الزوج اذا جامع امرأة منهن كان قراره بانها
ومن معها الاولى وكذا الوطى اذا كان كلاً من هذه التمرقات فخصص بالنكاح الصحيح
فان قلت اذا كان كذلك فلم خص الوطى بالذكر قلت لان الطلاق يغير المباحات عند الله والظهار
منه من القول وزور وقصبتها المسلم ظاهر اما وطى المتكوبة فخلال اعلم ان الوطى انما يصير بيانا اذا
جامع واحدة منهن او احدى الفرقتين او كلهن وعلت السابقة منهن في الوطى حيث يكون نكاح السابقة
ومن معها محالوما اذا جامع كلهن فلم تعلم ايتهن اسبق فهذا لا اثر له في البيان ويجوز على البيان قسمة
التركة يعني نصيب النساء من التركة وهو الربع او الثمن او ربعه وعشرين من سها فخذ الواحدة
وهي التي تزوجها سبعة من اربعة وعشرين لان نكاحها صحيح سواء تقدم او تاخر وتوسط فنكاحها
ان صح مع الثلثين فلها ثلث الميراث وان صح مع الثلث فلها ربعه واقل حساب له ربع وثلث اشاعر
فلها في حال ثلثة وفي حال اربعة وثلثة واجبة يفتن والسهم الواحد مشكوك فيه فينصف فانكسر بالنصف
فصربنا اشاعر في مخرج النصف وهو اثنان فصار اربعة وعشرين فللواحدة منها ثلثها في حال
وهو ثمانية وربعها في حال وهو ستة فوق السك في السهمين فنصفها وضم احدها الى ستة فصارت سبعة
والباقي مقسوم على الفرقتين اي على الميراثين وثلث نسوة نصفين عند اى حليفة لان الواحدة لما اخذت
حقها وخرجت من الميراث سقط اعتبارها في بقى الفرقتين يقول كل واحدة جميع البقية لي فنصف بينهما لكنه
ينكسر عليه افضربنا اربعة وعشرين في اثنين فحصل ثمانية واربعون فللواحدة منها اربعة وعشرين واكل
من الفرقتين سبعة عشر لكنها لا توافق دوس كل منهما فنظرنا ان يزدى دوسها وهو اثنان وثلثة
مياينة فصارت ثلثة فصارت ستة ثم ضربنا ستة في ثمانية واربعين فصارت مائتين وثمانين وثمانية
وذلك صحيح المسئلة وقال للثنتين اية والثلث تسعة على اختلاف نحرجهما فنجد يعتبر الحوال
ويقول ان صح نكاح الثلاث مع الواحدة فلهن ثمانية عشر لانهن يستحقن ثلثة ارباع الميراث ولولم
يصح قد تنصف فيكون لهن تسعة وان صح نكاح الثلثين مع الواحدة فلها ستة عشر لانهن يستحقن
ثلثي الميراث وان لم يصح فلا تنصف وابو يوسف يعتبر طريق المنازعة فيقول استوت منازعة
الفرقتين في ستة عشر فينصف بينهما ولا منازعة للثنتين في السهم السابيع عشر لانهما لا يدعيان الا ثلثي الميراث
فسلم ذلك النسوة الثلث فصارت نصيب الثلث تسعة وهذا الخلاف في ميراثهن وامامهم مهرهن فللواحدة
ما شئ لها من المهر كماله وثلث مهر ونصف وللثنتين مهر واحد اتفاقا فنجد مر على اصله واعتبر الحال لان
نكاح الثلث ان صح فلهن ثلثة مهر وان لم يصح فلا شئ فينصف وابو يوسف اعتبر فيه المنازعة لان الثلث يجب
للفرقتين ثلثة مهر وان يكون السابق نكاح الثلثة واقلة مهران واثبتان يفتن والمهر الثالث محبة
حال دون حال فينصف فيجب مهران ونصف ثم نصف مهر لا تدعيه ثلثان وتدعيه الثلث فيسلم لهن
ويبقى مهران ان استوت منازعة الفرقتين فيما فيكون سها فخذ بقوله قبل الدخول لانه لو مات بعد الدخول
بكلهن فلكل واحدة من الفرقتين الاقل من مهر مثلهما وما ستي لها الدخول بها بنكاح فاسد المراد بهذا الا

بمحلها هذا

الوطى

بمحلها هذا

مرا

دوس

فان قال الادري

والا انما النسب

يوثر في البيان اذا لم يعلم السابق في الوطى والواحدة عدة الوفاة وعلى كل من الغريقين بعد الاجل
من عدة الوفاة والاقراران كل فريقان صح نكاحهما فعليها عدة الوفاة وان لم يصح فعليها عدة الحيض
فجمع بينهما وقلنا تعتد اربعة اشهر وعشرا تستكمل فيها نكاح حيض **وامرأة** اي لو تزوج امرأة
وايتيها في عقد اي في ثلث عقد **ومات محقلا قبل الدخول** فلهن مهر زوج واحد وميراث كامل
اتفاق لان الصحيح نكاح احدها وهو المتقدم لكن الخلاف في القسمة واللام عند اي حقيقه نصف المهر
وللبنتين النصف اي النصف الاخر من الميراث والمهر **وقسامها** اي المالا للمهر والميراث **بينهن اثلاثا**
قيد بامرأة وايتيها لانه لو تزوج امرأة وامها والمسئلة بحالها فالمهر والميراث بينهما نصفان اتفاقا ولو
تزوج امرأة وامها وخالتها او ثلث اخوات في ثلث عقود فالمهر والميراث بينهما اثلاثا اتفاقا وقيد بقوله في
عقد لانه لو تزوج الام في عقد وايتيها في عقد والمسئلة بحالها فالمهر والميراث للام ولاشي للبنتين اتفاقا
لان بطلان نكاح البنتين متيقن لكونه جمعا بين الاختين لهما ان نكاح كل واحدة منهما صحيح في حال
التقدم وباطل في حال التوسط والتاخر فلما استوفين في سبب الاستحقاق يقسم المهر بينهما اثلاثا كما
اذا تزوج امرأة وامها وبناتها ولم ان اعتبار الاحوال انما يكون في موضع الشك وهما هنا نكاح احدى
البنتين باطل يقينا فوقع المزاوجة بين الام وبنات واحدة لان كلاهما يستحق كل المهر حال التقدم ولايتي
شيء حال التاخر فينصف مهر كل منهما فيقسم مهر واحد بينهما ونوجب المهر اي كماله **بالخلوة**
الصحيحة وهي مشروطة بان امانا عن اطلاع غيرها عليها بلا اذنها حتى لو كانا في البيت وبابه مفتوح
لا يدخله احد الا باذن نصح الخلوة وان لا يكون معها ثالث ولو اعياى وناعا لان الاعيى محرم والناعم يستيقظ
ولو كان صغيرا لا يعقل ومغنى عليه نصح الخلوة ومشروطة بان **ترفع الموانع** اي موانع الجماع كرض
حال الزوج او الزوجة **موانع** عن الجماع لعدم الاقتدار عليه او للحوق المضرة وفي التيسر هذا
التفصيل في مرضها وامام مرضه فانع ان يحقه ضررا ولا نه لا يعزى عن كسره فتور عادة وهو الصحيح
وحيز **وعايس** او رتقا وفرن وكذا لو كانت صغيرة لا تطيق الجماع واما لو كان هو صغيرا فبغير
عليه فالمدكور في القينة ان لا يجب خلوته كمال المهر وقال شمس الامعة ان كان يتحرك لانه يذبح ان كان
واحرام يح وعرة فلا كان او واجبا فان الجماع معه يفسد النسك ويوجب فامع القضاء والحركة
وصوم رمضان فان الجماع فيه يوجب القضاء مع الكفارة فيه برميضان لان صوم التطوع والقضاء والكفارة
والندم لا يمنع الخلوة في الصحيح لعدم وجوب الكفارة بالافساد فان قيل في النفل لزوم القضاء فينبغي ان
يكون مانعا قلنا للزوم لصيانة المودى فيقتدر بها فلا يظهر في حق المهر والخلوة كالصوم فرضها
كفرضه ونفلها كفعله وقال الشافعي الخلوة الصحيحة ليست كالدخل فلو طلقها بعد الخلوة قبل
المسيس فلها نصف المهر لقوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن الا به وكن اقوله عليه السلام
من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب الصداق دخل لها ولم يدخل وحكى الطحاوى اجماع الصحابة
في وجوب المهر بالخلوة والمسح حقة ليس بمراد حق لومس بدتها في غير خلوة ثم طلقها يجب نصف المهر لقاء
وانما حمله الشافعي على الوطى لا سببه ونحن نحمله على الخلوة لان الرجل لا تمس امرأته عادة الا في الخلوة
من باب اطلاق المسبب على السبب واما العدة فواجبة في الخلوة صحيحة كانتا فاسدة احتياطاً للزوم
الشغل الا اذا فسدت بالعجز عن الجماع حقيقه فينبذ لا يجب العدة كذا ذكره قاضي خان في جامع الصغير
والغدوري في شرحه اعلم ان الخلوة قامت مقام الوطى في بعض الاحكام كما كذا المهر وشبه النسب

اي الاما
وايتيها وامرأة

وجرمه نكاح اخوها واربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وان وقع
طلاقا اخر في هذه العدة فالصواب انه يقع ذكر شيخ الاسلام انه يكون بايضا من الدخول ولم يقع فيها
كالاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها بعد الخلوة ومات وهي في العدة لا تورث منه
والاحصان لا يصير محصنا بالخلوة كذا في شرح الوافي **والجب** اي كون النكاح مقطوعا بالذكر والخصيتين
غير **موانع** عن وجوب كمال المهر اذا طلقها بعد الخلوة عند اي حقيقه وقال الامام قويد بالجب لان
كونه خصيا او عتينا لا يمنع عنه اتفاقا وفي النهاية يثبت النسب للمحبوب اذا علم انه ينزل وان علم
بخلقه لا يثبت لهما ان المريض اذا لم تعتبر خلوته فخلوة المحبوب اولى ان لا تعتبر لانه اعجز عنه
ولما ان المحبوب انما ينزول لانزال ولا يستمتع لا للايلاج وقد سلت نفسها اليه لما هو مقصوده
فلستحق كل المدل بخلوة الخصي بخلاف المريض لان تزوجه كان لا يلاج فلم يحصل **ولا يجب الامهر**
المثل للدخول في النكاح الفاسد لا بالعقد يعني لا يجب للشيخ في النكاح الفاسد بسبب العقد لانه
فاسد ولهذا لكل من الزوجين فسحة قبل الدخول بخير محضر من صاحبه كما في البيع الفاسد قبل القبض
فيفسد ما ثبت في ضمنه من التسمية وانما وجب فيه مهر المثل لانه هو الموجب الاصيل وهو انما يجب
اذا جامعها في القبل ولم يجعل الخلوة الصحيحة فيه كالوطى بسبب كونها مكنا منه وفي الخلاصة المراد من
المهر العهر وهو مقدار ما يجب اجرة زناها لو كان حلالا كذا نقل عن مشايخنا واذا وطئها فيه فله عليه مهر
واحد لان فيه شبهة الملك وكذا الوطى مكنايته او جارية ابنه مرارا لان الوطى حصل عقيب شبهة الملك
ولو وطئ الابن جارية ابيه لشبهة مح للكل وطئ لان شبهة الملك فيه غير ثابتة فصادف كل وطئ لا غير
ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف مهر لانه ليس بشبهة ملك في النصف الذي
لشريكه **والمستحق** مهر المثل من قدر المستحق لان العقد فاسد والمستوفى فيه ليس بال فلا يعتبر من قيمته
ما زاد على المسمى بخلاف البيع الفاسد حيث يجب فيه القيمة بالغة ما بلغت لان المستوفى فيه ما انفق
فيستدبر بدله بقيته **وتجب العدة في النكاح** الفاسد على تقدير الدخول تحمرا عن اشتباه النسب ويختبر
استدراهما من وقت التفريق وعند زفر من اخر الوطيات وسيجي بانه في باب العدة وفي المحيطة لوجامع صبي شبهة
فلا مهر عليه لان الولي لا يملك النكاح الفاسد في حقته ولا اذن له فيه فصار كما اذا وطئ بغير شبهة عقد فثبت
العدة على الموطوءة **وتثبت نسبا** نسب المولود في النكاح الفاسد لانه ثابت من وجه ولهذا ليس لكل من
الزوجين فسحة بعد الدخول الا محضر من صاحبه والثابت من وجهه كالثابت من كل وجه في النسب اجبا
للمولود واعتبر مدته اي بمدته النسب من حين **الدخول** واعتبر اهما من وقت النكاح لان النكاح لو لم
يكن موجودا لم يثبت النسب اتفاقا فيعتبر بثبوت من وجود العقد ويقضى به اي يقول محمد لان
النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطى لانه حرام فيه فلا يقوم مقام الوطى فلا يعتبر النسب من النكاح
ويعتبر مهر المثل **فما عشرة** ايها كجائها وبنات اعمامها لقول ابن مسعود لها مهر مثل نسائها
وهي اقارب الاب ان وجد من عائلها اي وجد امرأة من عشيرة ايها مماثل المنكوحة في الصفات الاينة
يعتبر مهرها والا فبالاجانب اي ان لم يوجد من اقارب ايها من عائلها ولا من الاجانب محصلا
للمقصود بقدر الوسع **وتعتبر التساوي** بين المنكوحة وفريته ايها في **السنة والحسن والمال والعقل**
والدين والبلد والعصر والبركة لان مهر المثل قيمة البضع وقيمتها تختلف باختلاف هذه الصفات
لتفاوت الرغبات باختلافها واذا امتنع عن تسليم نفسها وان يسافر الزوج بها للمهر المجل

في النكاح الفاسد
ولا يعتبر مهر المثل

اي لا يستيفاه وهو بعض من جميع مهرها مشروط بتعجيله في العرف وان لم يشترط لغيره شيئا فقد رها ما يكون
لثمنها من المهر المجمل جاز لان النكاح عقد معاوضة فلها ان تمتنع عن الزوج من الاستمتاع لاستيفائها عند
وهو المهر كحسب المبيع لا يستيفاه الثمن وليس للزوج ان يمنعها من الخروج من منزلها وزيارة اهلها حتى يوفىها
كل مهرها المجمل **وان كان كل مهر المرأة موجلا الى ستة مثلا سوا كان موجلا في العقد او خلته**
بعده لانه ملحق بالموجل في العقد **مخرج** اي ابو يوسف امتناع نفسها حتى يتقد المهر وقال لا ليس لها
الامتناع وفي المحيط هذا اذا لم يكن شرط الزوج في العقد الدخول بها قبل الاجل لانه لو كان شرط فليس
لها ان تمنع نفسها اتفاقا لانه ان وجوب تسليم المبدل يقتضي وجوب تسليم المبدل لان النكاح عقد معاوضة
ولها ان تمنع نفسها اتفاقا لانه ان وجوب تسليم المبدل يقتضي وجوب تسليم المبدل كما لم يمنع حيس
المبيع للثمن الموجل وفي الحاشية ليس لها الامتناع بعد حلول الاجل ايضا لان العقد ما اوجب لها حق الامتناع
فلا يثبت بعده **ولها الامتناع بعد الدخول برضاها حتى يوفىها** يعني اذا دخل رجل بامرته برضاها
قبل ان يعطيها مهرها فلها الامتناع من وطئها او من المسافة بها حتى يعطيها مهرها المجمل ولا يبطل نكحتها
بهذا الامتناع عندنا حنيفة وقال لا ليس لها الامتناع ويبطل نكحتها قبل الدخول وبرضاها لانه لو كانت
مكرهة او صبية او مجنونة ولم يدخل بها فلها الامتناع اتفاقا لانه انما يتسلم نفسها سقط عنها حق
الحبس كما يسقط عن البايع اذا سلم المبيع الى المشتري وله ان المهر مقابل بجميع الموطيات لانه لا تخلو
كل وطية عن عوض اظهار الشرف للبضع لكن كل مهر يتأكد بالوطى الاول كما اذا جنى العبد جنابة شفى
بها رقبته فاذا جنى اخرى واخرى تدفع بجميعها فاذا سلمت بعض المهر سقط عليه ايسر حقتها من حبس
الباقى كما اذا سلم البايع بعض المبيع لا يسقط حقه في حبس الباقي فاذا اوفاه الى المأمراته المهر المجمل فلها
حيث شاء لقوله تعالى استلموه من حيث سلكتم وفي الحاشية ابو القاسم العطار ياخذ في المنع عن الكايع بقوله
وفي الاخراج من بلد الى بلد بقوله اي حنيفة وبه يفتى **وقيل لا يسافر بها الى بلد غير بلدها لان الغربة تؤذي**
وعليه اكثر الشرايع وبعض الامة افتى به فان قلت هذا مخالف لما سبق من الابيه فليفتى بقتل فلان النمر بعد
الاضرار يدل سياق الآية وهو قوله تعالى ولا تقارروهن في النقل الى بلد اخر مضاره وفي قوله لا يسافر
بها دليل على انه يجوز نقلها الى قرية او بلدة قريبة من بلدها لعدم تحقق السفر **وقيل ان اوفاهما الموجل**
ايضا كافيهاه المجمل **وهو ما موزى** والحال ان الزوج امين عليها ساقر بها حيث شاء **والا فلا** اي ان
لم يكن اوفاه المهر من اولى لم يكن امينا عليها لا يسافر بها وهذا القول قريب الى التحقيق وبه يفتى **وان اختلفا**
اي الزوجان في قدر المسمى في العقد فادعى انه تزوجها بالف وادعت انه بالفين قضى له **انما البينة**
لانه صح دعواه بالبينة فلا يعارضها مجرد دعوى الاخر فان اقامها اي الزوجان البينة على ادعيائه قبلت
بينهما لانها تثبت الزيادة والاى ان لم يكن لها بينة **مخرج** ابو يوسف **القول للزوج** مع حنيفة
لانه منكر للزيادة فحق امكن ان يجاب عن المسمى وهو ما اقر به الزوج لا يصار الى مهر المثل لان المسمى يدل على
في العقد **الا ان يستنكر ما قاله** بان يكون بعيدا من مهر مثلها عادة بان يدعى عشرة دراهم ومهر مثلها عشرة
الاف فيصار الى مهر المثل وقيل شرعا بان يكون مادون العشرة والاول اصح اذ لا مهر اقل من عشرة والعشرة لا تجوز
في باب النكاح وذكر بعض ما لا يجزى بذكر كنهه فصار كانه ادعى العشرة فلا يكون مستنكرا **وقال** اي ابو حنيفة
ومحمد **فيما قالان** لان كلاهما مدعى من وجه من غير **فيسمى** اي فسخ النكاح لانه لا يحتمل الفسخ بالتعاقب لانهما لو
اختلفا في جنسه او وصفه او نوعه والمسمى غير او اختلفا في قيمته وهو هالك فالقول للزوج اتفاقا لانها تدعى

والنكاح يثبت قبل ضلها

الا يزوج

غيره للمسمى

عليه وصفا او ثوبا او ايدها وهو منكر ولا يتحققان لانهما يتفقان على المسمى فيجب التسمية فانقطع حكم
مهر المثل بغيرين بخلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسدة عندنا في قدر ما اختلفا فوجب تحكيم مهر
المثل **فحكم** اي جعل حكما **مهر المثل** على ما ادعيه كما لو اختلف الصباغ ورب الثوب في مقدار الاجر
حكم قيمة الصباغ وانما اخر الحكم عن التحالف لان مهر المثل لا يفتى عن وجود التسمية وهي انما تسقط
بالتحالف لان ما ادعيه كل منهما يفتى به من الاخر فيسمى النكاح بلا تسمية فيعتبر مهر المثل لانه هو الواجب
الاصل فان **ساوى مهر المثل اعترافه** اي الى الاعتراف به الزوج هذا بيان لكونه حكما **ونقص** عما اعترف
به **حكم** به اي ما اعترف به الزوج **او دعواها** اي ان كان مهر المثل مساويا لما ادعته **او زاد** عليه
حكم بها اي بما ادعته اتفاقا ولكنه اذا اطلقها قبل الدخول بها فلها نصف المثل اتفاقا لان مهر المثل
واجب بالطلاق قبل الدخول فلا يمكن التحكيم به والاقل متيقن كذا في المحيط **او زاد** اي ان كان مهر المثل
زائدا على اعترافه ونقص عن دعواها **حكم** مهر المثل اتفاقا هذا اذا لم تسلم المرأة نفسها الى زوجها
فان سلمت لا تحكم مهر المثل لان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال لها
اقر بما استعملت والا قضينا عليك بالمتعارف كذا في المحيط **او ورثتها فيه** اي اذا اختلف ورثة
الزوج والزوجة في مقدار المهر المسمى وادعى ورثة المرأة اكثر ورثة الزوج اقل **وجعله** اي محمد القول
لوارثها ان شهد به مهر المثل لان الظاهر ان المرأة لا تزوج باقل من مهر مثلها فكان قول من شهد له الظاهر
احق بالقول وقال اي ابو حنيفة وابو يوسف القول لوارثه لانه ينكر الزيادة على ما يعترف به والقول للمنكر
ولا تحكم مهر المثل لانه يسقط اعتباره بعد موته كما سبق في المسئلة الاية **ويستثنى** منه اي ابو يوسف من
دعوى ورثة الزوج ما يستنكر كما ان يستثنى اذا اختلفا في حياتهما او في نفس التسمية اي اذا اختلف
ورثتها في تسمية المهر فالقضاء بشئ منتهى عند اي حنيفة وحكما مهر المثل لانه هو الواجب الاصل وما ر
كما لو اختلفا في التسمية ومها حيان واحدها وله ان مهر المثل انما يعرف اذا عرف حال النساء عشرين في المهر
في زمان العقد والظاهر ان قرانهما لا يعرفون بعد موتهما فيعذر معرفة مهر المثل فتعذر القضاء وفي المحيط
هذا اذا اتقادم موتهما فاما اذا لم يتقادم بحسب مهر المثل لانه امكن معرفته ولو كان المهر دينيا واختلفا في جنسه
او صفته فهو كالاختلاف في نفس التسمية كما مر في باب السلم ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا فالقول
للزوج في الوصف والمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها **فصل** في نكاح الرقيق وفي الصحاح الرقيق
المملوك يطلق على الواحد والجمع **ولا يجوز نكاح العبد والامه والمكاتب والمدير وام الولد**
الا باذن المولى لقوله عليه السلام ايماء عبيد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر اي زاني وكذا المكاتب
والمدير وام الولد لقيام الملك في جميعهم والحج على المكاتب انما زال في حق كسبه لا في رقبته والنكاح
ليس بكسب ولهذا لا يملك المكاتب تزوج عبده **وتحيز اجبار العبد** ليس بمعناه ان يحمله على النكاح
بالسيف بل بمعناه ان يفقد نكاح المولى عليه بغير رضاه وقال الشافعي لا يجزى له مملوك مولاه من
حيث انه مال لا من حيث انه ادعى والنكاح من خواص الادمية فلا يملك اجباره ولنا ان في النكاح
اصلاح ملكه لا لا يقع في الزنا فيعيب باعتباره عليه فينتقص ما اليته فيملك اجباره للاصلاح وفي الحاشية
هذا اذا كان العبد كبيرا وان كان صغيرا يجوز الاجبار عنده في قول **كالامه** فان اجبارها جاز اتفاقا
لان منافع بضعها مملوكة له فله تملكها ولهذا صار مهرها المولاها دون المكاتب والمكاتبه فان اجبارها
غير جائز لانها التمتعا بالاحرار في التصرف فيشترط رضاها ولهذا صار مهر المكاتبه لها كارتثها واذا اذن

لا يعتبر عندنا

مخرج

مخرج

المولى بنكاح عبده صار المهر ديناً في رقبته لأن الدين ظهر في حق المولى لصدره والاذن من جهة بيعه
 الدين عالية رقبته استيفاء كما في دين التجارة دفعاً للضرر عن أصحاب الديون **بيع فيه** أي العبد في سبيل
 جميع المهر إذا لم يفد ومولاة فإن لم يفد ثمة لا يباع ثانياً فيسقط عنه ما بقي من الدين بعد العتق ولكن
 يباع مرة بعد أخرى في دين نفقة زوجته لأنه يتجدد فإذا مات سقط الدين والنفقة لغوات محل
 الاستيفاء **ويسعى المديون والمكاتب في المهر** ولا يباع لأنها لا يحتمل أن النقل إلى ملك **واذنه** أي اذن
 المولى لعبده بالتزوج سواء عين المرأة أو لم يعينها **ينتظم النكاح الفاسد** عند أي حيلة حتى يباع
 في المهر ولا يجوز له أن يتزوج بذلك إلا في آخرى **الصحيح** أي كما ينتظم الاذن النكاح الصحيح اتفاقاً
 وقال ينتظم حتى يجوز للعبد النكاح فاسداً إن تزوج به أخرى ولا يباع بل يوزع منه المهر بعد
 العتق قيد بأذنه لأنه لو وكل بنكاح عبده ينصرف إلى الجايز دون الفاسد اتفاقاً وقيد بأذنه
 بنكاحه لأنه لو اذن ببيعه ينتظم الفاسد والصحيح اتفاقاً كذا في الكافي لهما أن المقصود من
 النكاح وهو تحصيله من الزنا إنما يحصل دون الفاسد فيحمل إذنه المطلق عليه كما في التوكيل بالنكاح
 وله أن الاذن مطلق فينتظم نوعيه كما في التوكيل بالبيع وأما التوكيل بالنكاح فأنما يقيد به لأنه
 حال الموكل وفي المحيط الوكيل بالنكاح الفاسد لو تزوج به نكاحاً صحيحاً لم يجز والتوكيل بالبيع الفاسد
 إذا باع صحيحاً جاز والفرق أن البيع الفاسد يبيع حقيقة لأنه يعيد حكمه وهو الملك والنكاح الفاسد
 ليس بنكاح لأنه لا يقيد بالحل والملك ولهذا لا يصح طلاقاً فلا يصير الوكيل به وكلاً بالنكاح **وليس**
على المولى أن يزوجها أي لا يجب عليه أن يزوجها لأنه لا يملكها **منزل الزوج** وممكنها فيه أن يستخرجها حق
 المولى وفي التوبة ابطاله **بل يظاهرها إذا ظفرت بها** ولا يجب عليه نفقتها ما لم يزوجها ولو شرط أن لا
 يستخرجها فبها فلو لم يزوجها لانه أعار منافع أعضائها من زوجها والاعانة غير لازمة
 بالشرط ولو استخرجها المولى فبها وأعادها إلى بيت الزوج ليلافها النفقة كالحرة إذا هربت من
 بيت زوجها ثم عادت إليه **ونبت لها أي للامة** إذا تزوجت بأذن مولاها ثم اعتقت **خيار العبد**
والزوج حر وهذه جملة حاله وقال الشافعي لا يثبت لها الخيار إذا كان زوجها حراً **كالعبد**
 أي كما كان الخيار ثابتاً لها إذا كان زوجها عبداً اتفاقاً وفي قوله لها دلالة على أن المولى لو زوج
 عبده الصغير ثم اعتقه لا خيار له لها بعد عتقها صارت كموال زوجها فلا تنصرف إليه وأمر نكاحها
 بخلاف ما إذا كان زوجها عبداً لأنها تنصرف لعدم الكفاة أن دام نكاحها ولنا أن النبي عليه السلام
 خير بريرة حين اعتقت وزوجها كان حراً وفي المحيط خيار البلوغ بينا وخيار العتق بأربعة أوجه
 أحدها أن الفرقه بخيار البلوغ إنما يقع بالقضاء وخيار العتق يقع بدونه والفرق أن خيار البلوغ
 إنما يثبت لخلد في المعقود عليه فكان بمنزلة خيار العيب فانقصر إلى القضاء وخيار العتق إنما يثبت
 لها لأن الزوج بعد العتق ملكها بثلاث تطبيقات فلها رد الزيادة من غير قضاء دفعاً للضرر عن نفسها
 فلما لم يمكن رد الزيادة بدون الأصل جازها رده **والثاني** خيار البلوغ للبر بطلان سكوتها إذا
 بلغت وقد علمت بالنكاح وخيار العتق لا يبطل والفرق أن سكوت البر كان مضياً بأصل العقد
 فجعل رضا بلوغه ولا لذلك لاعتقته والثالث أن خيار البلوغ لا يقتصر على المجلس وخيار
 العتق مقتصر والفرق أن خيار البلوغ لم يثبت بأشياء الزوج بل لوقوعهم خلل وخيار العتق يثبت
 بأشياء المولى فيعتبر فيه المجلس خيار المحبرة والرابع أن خيار البلوغ يبطل بالجهل وخيار

زوجها

صاحب الزوج

يعبر عنه

العتق لا يبطل والفرق أن الحرة تصحب الحر ويرتقد على تعلم الأحكام فالجهل كان من نقصها
 فلا يكون عذراً والامة لا تنزع من شغل المولى لتحصل علماً فجعل جهلها عذر كجهل من أسلم
 في دار الحرب بالشراب **واشتت** أي الخيارات **للكاتبة** إذا اعتقت وقال في لا يثبت لأن
 رضاها شرط كالحرة فينفذ العقد عليها المباشر لها ولنا أنها يعتقها صارت مملوكة بالطلاق
 الثالث وهي لم تكن راضية بزيادة الملك عليها فتتخير وضع في المكاتبه إذا لو زوج أمته برضاها
 ثم اعتقت فلها الخيار اتفاقاً لأنه لا يعتبر رضاها حراً كان زوجها أو عبداً من الخفاف وفي المحيط
 لو زوج مكاتبته الصغيرة برضاها ثم اعتقت فلها خيار العتق إذا بلغت دون خيار البلوغ لأن رضاها
 في حال الكفاة كرضي البالغة ولو زوجها بغير رضاها فالنكاح موقوف على إجازتها ولم تجز حتى أدت
 فعتقت فلها جاز لم يجز النكاح حتى يحضر المولى وهذا من الطفر المسائل وأدفعها فالوجه فيه أنها
 قبل العتق كانت أحق بنفسها ومكاتبها كالبالغة حكماً وبعد العتق هي صغيرة والحرة الصغيرة
 لا تملك اشتاء النكاح فلا تملك الإجازة وإن لم تعتق ولكن عجزت بطل النكاح ولم يجز بإجازة
 المولى لأنه طرأ على الحل الموقوف حلناً وهو حل المولى فيبطل الموقوف **ولو قتل السيد أمته**
 المنكحة ولم يكن معها مهرها مقبوضاً **قبل دخول الزوج فالمهر ساقط** عند أي حيلة وقال عليه
 المهر لمولاها ذكر شيخ الإسلام هذا إذا كان السيد من أهل الإجازة لأنه لو لم يكن منه بان كان ضيقاً
 لا يسقط المهر اتفاقاً وقال الإمام الصغار فعل الصبي معتبر في حقوق العباد فيجوز أن يكون
 الجواب فيه على الخلاف أيضاً وفي المحيط كذا إذا باعها على وجه لا يقدر الزوج عليها لا يملك
 بها السيد عنده خلافاً لما قيد بقتل السيد لأن الامة لو قتلت نفسها أو قتلها اجنبياً لا يسقط المهر
 اتفاقاً وقيد بقوله قبل الدخول لأن القتل إذا حصل بعد لا يسقط المهر اتفاقاً كذا في المحيط لها
 أن الموت موكد للمهر فلا يسقط كما إذا قتلها اجنبياً وله أن يرزله البذل منع المعقود عليه عن التعاقد
 قبل التسليم فيجوز منع البذل كالحرة إذا ارتدت بخلاف الاجنبى لأنه لم يكن مستحقاً للبذل
وعكسها يعني قلنا لا يسقط المهر في قتل الحرة نفسها أو قال نفقته لا ينفقها فوفت البذل قبل
 التسليم فيفوت البذل كما إذا قتل المولى أمته وكذا أن المهر بعد موته انشغل إلى ورثتها فلا يسقط
 بخلاف قتل المولى أمته لأن المهر له **ولو تزوجت بغير إذن مولاها** **فاعتقت حكماً بتمامه**
 وقال نفقته لا يسقط نكاحاً بطلاناً لأنه كان موقفاً على إجازة المولى والاعتناق ليس بإجازة وبعد
 العتق ارتفعت ولا شبهة عليها فيبطل وكذا أن نكاحها منعقد كونها من أهل العباد لكن عدم
 نفوده كان لحق المولى فإذا زال حقه بالعتق نفدت ثم الاعتناق إن وجد بعد دخول الزوج والمهر
 للمولى لأن استيفاء منافع مملوكته له فالبدل له وإن وجد قبل الدخول لها فالمهر لها لأنها استوفت منافع
 مملوكته لها وفي المحيط هذا إذا كانت أمة ومدين وإن كانت أم ولد لا ينفذ النكاح عليها من المولى
 كما اعتقت والعدة ما حقه من نفاد النكاح **أو تزوجها أي للامة المنكحة** بلا إذن من مولاها وطبها
 كالانزاد أو رزها من أبيه وكان لاب وطبها فأجاز الوارث ذلك النكاح **واشتت لها أي للامة المنكحة**
 من مولاها فجاز أو اشتت أي لو اشتت بها التي فجازت أختها أي صوغ نكاحها الموقوف عند ما قال
 زفر سطل قيد بقوله من مولاها عليه لأنه إذا ملكها من محل له فبها ينفذ العقد ولا يصح إجازة الثاني
 اتفاقاً أنه أن ولاية المولى انقطعت عنها فبإجازة غيره لا ينفذ ولنا أن المولى الثاني فبها مولاة أول

فإذا اشتت لها أي للامة المنكحة بغير إذن مولاها فبها ينفذ العقد ولا يصح إجازة الثاني اتفاقاً أنه أن ولاية المولى انقطعت عنها فبإجازة غيره لا ينفذ ولنا أن المولى الثاني فبها مولاة أول

فيما لو حوا

فيما لو حوا

فيما لو حوا

فيما لو حوا

فيما لو حوا

فيما لو حوا

فيما لو حوا

في الملك فيقوم في الاجازة بخلاف ما اذا ملك من محل له وطبها لان طر والحق النافذ على المحل الموقوف
يبطله للتناقض في محل واحد حتى لو وطبها الزوج حال التوقف ثم باعها المالك صحت
الاجازة من الثاني لان وطى الزوج يمنع ثبوت المحل للمشتري فلم يرتفع المحل الموقوف من المحيط
ولو تك بغير اذن مولا ثم طلق ثلثا اذ له مولا بالزوج فحينئذ عليها اي تزوج ثانيا فلا يملك
بلا تحليل بحجة اي ابو يوسف النكاح الجديد من غير كراهة وقال يلق قد يقول بغير اذن لانه اذا
تزوجها باذنه لا يجوز النكاح قبل التحليل اتفاقا وقد يقول ثلثا لانه لو لم يطلها ثلثا لا يكره اتفاقا وقد
يقول ثلثا لانه لو لم ياذن له ثانيا لا يجوز اتفاقا اقول ان معنى المصنف ان يقول لو تك بغير اذن ثم طلق
ثلثا فاجاز ثم اذن له لان هذا القيد مأخوذ من المنظومة والمحيط حتى ذكره شرحه لوم بغير المولى النكاح
الاول ثم اذن له فتزوجها لا يكره اتفاقا لانه ان الطلقات الثلث صادفت نكاحا غير معتقد فيلغوا
كما لم يجز المولى ولها ان الاجازة صحت من وجه لا تستند الى اصل العقد وهي ان لم تزل النفقة
لا نعدام النكاح في الحال ففيها شبهة النفقة فاوردت شبهة وقوع الطلاق فيكره بلا تحليل **ولو تزوج**
المولى بنته مكانه ثم مات المولى لانفسد النكاح الا اذا عجز فرز الى الرق فيبطل النكاح اتفاقا
ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها والاقلها المهر في رقبته يبطل منه بقدر حصتها لان المولى لا يستوجب
على مهرها شيئا من الخفاف وقال الشافعي يفسد وان لم يجز لانها ملكة بالارت ولهذا يتقدم اتفاقا
اباه ولت اتفاقا لم تملكه وانما بقيت ملكها في بدل الكتابه واما اعتاقها فانما ينفذ لانه حر من وجه
ولا يحتمل النقل لتضمنه الابرا عن بدل الكتابه ثم يثبت العتق بعده ولهذا لا يعتق الابا عتاق جميع
الورثة لتحصل البراءة عن بدل الكتابه **وحكم بحر وربة ولد العبد المغرور بالقيمة** يعني اذا
تزوج العبد باذن مولا امرأة على زعم انها حرة فولدت منه ثم ظهر انها امه قال محمد يأخذها مولاها
ولا يأخذ ولدها وهو حر بالقيمة يدفعها بعد العتق قياسا على ولد الحر المغرور واجماع مع
رعايته جاني الموالد والمولى واليه اشار بقوله **كالحر** يعني كما ان الحر اذا تزوج على زعم انها حرة
فظهرت امه كان ولده حرا بالقيمة اتفاقا ولا يأخذها ولدها مولاها ولا يكون حرا بالقيمة لانه
كان التماس في ولد الحر المغرور ان يكون رقيقا لان الولد يتبع الام في الرقية الا ان الماعرف بالجماع العمارة
على ان ولد الحر المغرور حر بالقيمة تركنا القياس به فلا يقاس عليه غيره مع ان المسألة بينهما منعونه
لان الحر المغرور يبطل بالقيمة في الحال والعبد يبطل بها بعد العتق **فصل في العيوب**
ولا تجيز ردها اي رد المنكحة لجنون وجذام وبرص ورتق وهو يفتح الناعذة او الحمة وفي الزوج
وقرن بسكون الراء عظم في فم الرحم كل منهما يمنع دخول الذكر كما في المغرب وقال يجوز هذه العيوب
ردها لان كلامها يمنع من الاستمتاع طبعها او حسا فوجب حق الفسخ كما اذا وجدت زوجها مجربا ولا
يزاد على الحرس عنده وزاد بعضهم والخفق بها كل عين يكسر مثونة التواق من الوسيط ولنا ان الغائب هذه
العيوب تمام الرضا وهو ليس بشرط لزوم النكاح ولهذا يثبت مع الحر وما هو مستحق بالعقد وهو الفلكن من
الوطى حاصل من جهتها ولا يعتبر فوات تمتعه لا مكانه ان يستمتع من امرأة اخرى بخلاف ما استشهد به
لان المرأة ليس لها ان تفضي حاجتها من رجل اخر فيفوت ما هو المقصود من النكاح واذا اردتها انفسخ
العقد ولا مهر لها اذ لم يكن دخل بها وان كان دخل بها قبل العلم بالعيوب فلها مهر مثلها ويرجع به
على من زوجها واما النفقة والسكنى فلا تجب ان كانت حايلا والبرص المشيت للخيار عنده هو الذي

الشافعي
له في النكاح

لا يقبل العلاج دون اوله وكذا الجذام ولم يعتبر في الجنون ان لا يقبل العلاج من الخفاف **واجاز لها**
رده اي اجاز محمد المرأة ان تزدوجها بالثلاثة الاولى بالجنون والجذام والبرص وقال ليس لها الرد
لانه ان حقها في التمتع يفتقر لهذه الثلاثة فتختبر كما لو وجدتة مجبوا او عينها بخلاف جانيه لانه يمكنه
دفع الضرر عند الطلاق ولها ان استيفاء حقها متصور مع القصور فلا يثبت لها الخيار حتى يعتزل ابطال
حق الزوج وانما تجوز في الحب والعنة لان استيفاء حقها منه فان الكلبه **ويوجب العتق** وهو الذي
لا يقدر على الجماع لمصر او لكبر سن او لسحر او يصل الى الثيب ونالك او يصل الى امرأة واحدة بعينها
والخمسة المجنونة يعني لو وجدت زوجها مجبوا وهو من قطع الله لا يوجب لان العتق انما اجل
سنة ليعرف ان عجزه من خلقه او من افة عارضة حتى يزول بعض الفصول الاربعة ولا فائدة في تأجيل
المجنون **حوالا** وهو مفعول يوجب يبتدأ من وقت الخصومة وتختسب ايام الحيض وشهر رمضان من
السنة لا ايام مرضها او مرضها وفي ظاهر الرواية يوجب سنة قمرية وهي ثمانية واربعة وخمسون يوما
وفي الاخرية يوجب سنة شمسية وهي زائدة على السنة القمرية احد عشر يوما وجزءا من مائة وعشرين
جزءا من اليوم فيجوز ان يوافق طبعه هذه الزيادة وهو رواية عن ابي حنيفة ومختار بعض المتأخرين
فان وصل العتق والخصم الى زوجته جزا الشرط محذوف وهو يبقى نكاحه **والا** اي ان لم يصل فرق
بينهما **بطلبها اي** يطلب زوجها التفرق هذا قيد لكل ما سبق حتى لا تفرق امرأة المحبوب بدون
طلبها وفي الحامية وان كانت رقعا ليس لها حق الفرقة لان المانع من قبلها ولو وصل اليها ثم صار مجبوا
او عينها لا خيار لها لان حقها في وطية واحدة يحصل مقصودها من نكاح المهر والاحصان وما زاد على
الواحدة لا يجب عليه حكما ونكاح ديانة ولو تزوج امرأة عالة بحاله فالصح انه لا خيار لها ولو كانت
صغيرة وزوجها مجبوا ينتظر الى بلوغها لاحتمال ان ترضى به بخلاف ما لو ثبت لها حق الشفعة باخذها
وليها ولا ينتظر والفرق ان حق الشفعة ثابت في الحال وتأخير اضرارها وحق قصا الشهوة غير ثابت
في الحال اعلم ان التأجيل انما يثبت اذا صدق زوجته في عدم الوصول اليها واما ان كذبها وهي تثبت
فيستحل الزوج لانه منكر استحقاق الفرقة عليها فاذا حلف فهي امراته وان نكل يوجب سنة وبعد
مضي السنة ان صدقها في عدم الوصول يفرق وان كذبها يستحل بها وان نكل تجوز لتأييد دعوى المرأة
بنكول الزوج وان حلف يبطل حقها في التخيير وان كانت بكر فاذا دعي الزوج الوصول فنظر اليها النسا فان
قلن بكر يوجب سنة وبعد تمام السنة ان قلن هي بكر يفرق وان قلن هي ثيب يستحل الزوج لانه لا
يلزم من ثبوت الثبابة الوصول اليها لاحتمال زوال البكارة بشئ اخر فان حلف فهي امراته وان نكل يفرق
وفي الكتاب يتفق سال الزوج القاضي ان يوجب سنة اخرى او شهر لا يفعل ذلك لابرص المرأة وان رضيت ثم رجعت
فلها ذلك ويبطل الاجل **ويجعل الفرقة باينة لا فسخا** اي قال الشافعي هي نسخ حتى لا يقصر بها
عدد الطلاق لانها فرقة من جهة الخصم لها بطلبها ولنا ان هذه الفرقة من جهة لان التسريح بالحصان
كان واجبا عليه دفعا للظلم عنها ولم يفعل تاب القاضي منابه فكان الفعل منسوب اليه **والفرقة**
اي فرقة المرأة عن زوجها العتق بعد اتمام سنة بتفريق الحاكم عند ابي حنيفة **وقالا يقولها**
اخرت نفسي وابنت نفسي تقع الفرقة لان الشرع خيرها كخير الزوج وله ان الملك للزوج فلا
يزول الا بالزلة او بالزلة من يقوم مقامه **واذا كان زوج الامه عتينا** فالخيار في تفرقها ثابت
للمولى عند ابي حنيفة لان ما هو المقصود من النكاح وهو الولد حقه **ومجعلها** ابو يوسف الخيار

الخيار للامنة لان الوطى حقا ومنعنا **رد المهر بعيب يسير** وهو ما ينقص مقدار ما يدخل تحت تقويم
المقومين وقال في رد به قيد بالرد اشارة الى ان المهر مقبوض لانه لو لم يكن مقبوضا وحدث به
عيب سادى فلها الخيار اتفاقا ان شئت اخذته ناقصا وان شئت اخذت القيمة يوم العقد وان حدث
بفعل الزوج فان شئت اخذته وقيمة النقصان وان شئت اخذت قيمته اتفاقا وقيد بالمهر لان رد المبيع
يعين سيرا جاز اتفاقا وقيد باليسير لان الرد يعيب فاحسن غير جاز اتفاقا هذا اذا لم يكن المهر من ذوات
الامثال وان كان متليا يرد بعيب يسير اتفاقا كذا في المصنف له انها انما رخصت بالمهر سلبا فاذا كانت
السلامة فلها ان يرد كما اذا كان المهر متليا وكافي المبيع ولنا ان الرد غير مقيد لان النكاح لا ينفسخ
به اذا صدر عن ولاية كاملة والمهر ليس متليا حتى يوحذ منه سلبا ولا فائدة في ابحاث قيمته ايضا لان
كون قيمته خيرا منه غير معلوم لان التقويم لا يخلو عن تفاوت يسير لانه انما يكون بالظن لا بالتقيد بخلاف
الفا حشر لانه لا يدخل تحت التقويم وكانت قيمته اعدل منه بخلاف المبيع لان الرد يوجب اعاده
المقبوض فالرد فيه مقيد **فصل في نكاح اهل الشرك واجازة النكاح الكفار** وقال مالك
لا يجوز لان في نكاحهم شروط الجواز مستغنية ولنا قوله عليه السلام انه اول ولد من نكاح لامرئ سفيح ولو لا
صحته عندهم لما قال كذا ولو تزوج بغير شهود اجزأه يعني نكاح الكافر بغير حضور شاهدين جاز
عندنا وقال زفر لا يجوز لقوله عليه السلام لان نكاح الاشهود واذ **اسلم النكاح** اي اذا اسلم المتكلمان
بغير شهود فنكاحهما باق فلا يفرق بينهما عندنا وقال في رد المهر نكاحهما عني جاز وانما يعرض لهما
قبل الاسلام لوجود عقد الدمة فاذا اسلم او ترافعا الامر اليها وجب التفريق ولنا ان الاشهاد على
النكاح حق الشرع وهم قبل الاسلام لا يخاطبون به ونحن مأمورون بتركهم وما يعقرون فاذا جاز
نكاحهم يبقى بعد اسلامهم **او يحرمه** اي لو تزوج ذمي بذات رحم محرمة فهو جاز عندنا في حنيفة
حتى يحكم لها بالنفقة اذا اطلقت ولا يسقط احصانه اذا دخل بها حتى لو اسلم بعد ذلك عندنا فاذ
وقد لا يعتبر جاز حتى يسقط احصانه بالدخول بها ولا يحكم لها بالنفقة وكذا الخلاف لو تزوج ذمي زوجته
الطالقة تلك الواحدة والاحسن **شرط التفريق** اذا تزوج الكافر بمحرمة عندنا في حنيفة اتفاقا اي
اتفاق الزوج والزوجة على التفريق عند القاضي **وفرقا** اي قال لا يفرق الحاكم اذا احكم ارجلا فهو الحاكم
من الخفافين بينهما **امرا فعدة احدها كاسلامه** اي كما يفرق باسلام احدها لان النكاح باطل بالانعدام
الحلية ولهذا لا يورث به لانا امرنا بتركهم وما يدينون فاذا رفع احدها امره بالانقضاء لم يحكم الاسلام
فيفرق بينهما وله ان هذا النكاح صحيح في اعتقادهم فلا تعرض لهم في شرعنا ما داموا على اعتقادهم ومراعاة
احدهما لا يدل على بطلان اعتقاد الآخر ولا يمكن الحكم على الفروع لانه يستلزم الحكم على صاحبه بلا رضاه
ولا ولاية لنا على الزامهم لانا امرنا بتركهم وما يدينون بخلاف اسلام احدها لان اعتقاده لا يعارض
الاسلام اذا الاسلام يعاين بخلاف ما اذا اتفقا على التفريق لانهما ابطلا اعتقادهما الجواز النكاح
واما عدم الارث ولانه ثبت بالنكاح الصحيح مطلقا على خلاف القياس فلا ينافي عليه هذا
النكاح **او في عدة كافر** اي اذا تزوج كافر بمحرمة كافر ثم اسلم فهو جاز عندنا في حنيفة وقال لا يجوز
اختلافنا في تخرج قولنا في حنيفة قال بعضهم يجب العدة على الذمي عنده لكن اذا تزوجها في
العدة وهم يدينون جواز النكاح في العدة يعني جازا والمتن يشير الى هذا التخرج لكن الصحيح
من التخرج ما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال ليس على الذمية من الدمي عدة عندنا بخلاف

لان الكافر ليس بالذمي
لان الكافر ليس بالذمي
لان الكافر ليس بالذمي

لنا فعلى هذه الرواية جاز النكاح عنده لعدم مكانة العدة وعندنا لا لقيام العدة وضع في
الذمي والذمية لان الخبز اذا اطلق الحرمة لا عدة عليها بالاتفاق ولو كانت الذمية كتابية تعند من
مسلم لم يحرم للمسلم ولا للذمي لان زوجها في العدة اتفاقا لان العدة تحبها هاهنا صيانة لما للمسلم من الخفافين
لما ان نكاح معتد به غير حرام اجماعا وقد التزم اصل الذمة احكاما فيلزم مهم هذا الحكم فيفرق بينهما
واما نكاحهم بغير شهود اجماعا جاز عندنا كما سبق فلان حرمة مختلفة فيها وهم لا يلتزمون احكاما بجميع
الاختلافات وله ان العدة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لكونهم غير مخاطبين به ولا احتفال الزوج لانه لا يعتد
فلم يتحقق ما يمنع النكاح ولا يفرق بينهما كما في نكاح ذات الرحم المحرم لان نكاح النكاح والعدة لا تنافيه
الا في نكاح النكاح اذا وطئت بشبهة وعليها العدة ولا يفسد النكاح وفي النهاية الاختلاف في التفريق
فيما اذا كانت المرأة عتقا الاسلام قبل انقضاء العدة واما اذا كانت بعد انقضاءها لا يفرق اتفاقا **او بعير**
مهرها ذميان يعني لو تزوج ذمي ذمية على ان المهر لها فهو المثل غير لازم عندنا في حنيفة **ولو ترافعا**
اي عرض الزوجان امرهما اليها لوهذه للوصول **واسلما** وقال لا لهما مهر المثل سواء ترافعا او تراضا احداهما وكذا
في الاسلام وفي الحنيفة هذا محمول على ما اذا لم يدينوا وجوب مهر المثل ولو دانتا وجوبه حالة الثني وجب
مهر المثل اتفاقا قيد الثني المهر لا ينفى النفقة والمسكن ينتفي اتفاقا وقيد المهر بالنفي لان في السكون عنه
رواية عن ابي حنيفة رواية هو كالتنفي ورواية لها مهر المثل اتفاقا وقيد بقوله وهذا ميان لانها لو كانتا
مسلمتين يجب مهر المثل اتفاقا ولو كانتا حريمين لم يجب شي اتفاقا اذا اسلمت من الخفافين لهما المهر المثل
وفي حنيفة النكاح الابا للمهر وله ان وجوب المهر ان كان حقا لله تعالى فيهما لم يخاطب به وان كان حق المرأة
فهي لم تعتد لوجوبه ورخصت بتركه فلا معنى للايجاب **كما حكننا في الحريمين** يعني مهر المثل غير لازم كما
اذا تزوج الحريمين ونعيا المهر ثم اسلم او ترافعا اليها لم يحكم لها شي عندنا وقال زفر يحكم لها بمهر المثل
لان النكاح لم يشترع الا بالمال لشرف بضع الانسان فوجب العوض وان نفيها ولنا ان التزاهم معتد
لعدم التزاهم احكاما فلا فائدة في الايجاب **ولو امرها وهما ذميان** اي لو امر ذمي ذمية خمر او خمر
بعينها ثم اسلم او احدهما قبل البعض **فهما** اي ما عتياه من الخمر والخمر المهر عندنا في حنيفة لان
المرأة ملكة عندها وقت العقد والاسلام لا يمنع قبضها كما لو اسلمت ولها في يد غيرها خمر او خمر بقرها ان
قبضها بخلاف الخمر وتطلق الخمر بغير قيد بالخمر او الخمر لان في الميتة والدم روايت عن ابي حنيفة **او في الذمة**
يعني ان كان الخمر والخمر يرد ذمي في الذمة **فالتنقيح فيها** اي واجبة في الخمر عندنا في حنيفة لان ملكها في غير
العين ما لم يحصل بالقبض لان الذمي يضمن عتله والاسلام ينافيه فيجب قيمة الخمر لكون اسميتها صحيحة
وقت العقد واحذ قيمتها لئلا يترك اخذ عتله لانها من ذوات الامثال **ومهر المثل فيه** اي واجبة عندنا في الخمر
لانه من ذوات القيمة واخذ قيمته كاخذ عينه **وفيهما** اي ابو يوسف مهر المثل في صورتين كونهما عتبتين
او ذمتين لان البض يحكم الابتداء ولو كان ابتداء العقد عليها عتبا كان او ذميا وجب مهر المثل وكذا في الذمة
اي قال محمد تحبب القيمة في صورتين لان التسمية وقت العقد كانت صحيحة لكون المسمى لا اعتد
فلما عجز عن تسليمه بالاسلام يلزمه تسليم قيمته كما لو تزوج امرأة على عبد غيره **ولو اسلمت**
تعرض عليه اي على زوجها **الاسلام** وقال الشافعي لا تعرض لان في المعرض تعرضا له ونحن
مأمورون بان لا نتعرض لاهل الذمة لان مثل النكاح قبل الدخول شاكر فينقطع عنده بنفس
الاسلام وبعد الدخول شاكر فينكح الى انقضاء ذلك حيز كما في الطلاق ولنا ان الاسلام لا

المحرمة

يصلح ان يكون فارقا لانه جاء عاصيا فيجب العوض فان **اسلم** حصل كل المقاصد ولا تنفع الفرقة بابا به
حتى لو كان زوجها صيبا يوخرا الى ان يعقل الاسلام فاذا اعتقل عرض الاسلام عليه لان حل المتعة فأت
بكره فيخاطب بالاسلام حتى زوجته والصبي يواخذ بحقوق العباد كذا في المحيط فان اسلم فهي امراته والا
فرق اي ان لم يسلم فرق بينهما بابا به عن الاسلام **بجعل** اي ابو يوسف هذا **فسخا** حتى لا ينقص عدد
الطلاق **وقال اطلاقا** اي باننا وان لم يكن الزوج الا في عن الاسلام اهل للطلاق كما اذا كان صيبا يعقل
له ان هذا لو كان طلاقا لما تصور من جهة المرأة وهو متصور منها كما اذا ثبت محوسبة بعد اسلام
زوجها فيكون فسخا ولها ان الواجب على الزوج الامساك بالمعروف والفسخ باحسان بالنظر والابا
امتنع عن تسريحها باحسان فتاب القاضي منابه في التسريح وهو طلاق او اسلم وهم والحال في زوجته
محوسبة فغير عليها الاسلام فثبت **فرق** بينهما **بغير طلاق** اي لم يجعل هذا الفرقين طلاقا لانها ليست
اهلا للطلاق حتى يتوب القاضي منها فيد بقوله وهي محوسبة لانها لو كانت نصرانية وقت اسلامه لم تحت
تكون فرقة طلاقا لانها احدثت زيادة منه في الكفر لما اثير في محرم المتعة وهي التمسس واثري في فساد
العقد دون ارتفاعه كذا في المحيط **ويكون** اي المرأة التي تزوجها عن الاسلام **المهر** ان دخل
لانه تاكد بالدخول بها **والا فلا** اي ان لم يدخل بها فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها وان لم يدخلها
اي احد الزوجين عن الاسلام **وفتت** الفرقة بينهما **بغير طلاق** وجعل **ردته** اي جعله مردا ففارق
طلاقا فيردنه لان ردتها فسخ اتفاقا لان مشايخ بلخ قالوا ردتها لا تؤثر في فساد النكاح ولا يوم الرجم
تجوز يد النكاح عليهن وطع هذا الباب عليهن وعامة مشايخ بخارا قالوا كرها يفسد النكاح لكنها غير
علي النكاح بزوجه الاول كذا في الخلاصة ومحمد فاسها على ابا به عن الاسلام لان كلامها وقع باختيار
واو يوسف مر على اصله وجعل ردته فسخا كما بابا به وابو حنيفة لم يجعل ردة الزوج طلاقا فيما سبق لان الردة
مناقضة للنكاح فلا تكون رافعة له **اذ** رافع الشيء يقتضي سبق وجود المرفوع والابا لا ينافيه ولهذا سبق النكاح
بعد الا بما لم يعرف القاضي فان قيل لو كان كذلك لما وقع طلاق المرتد بعد ارتداده مع انه واقع بالاتفاق
قلت الردة تنافي النكاح حكما لا حقيقة لانها لا توجب الحرمة المبردة كالحرمية فيعلن الردة فسخا نظرا
الى الحكم واو فسخا طلاقه نظر الى ثبوت المحل من حيث الحقيقة علما بالشبهة اعلم انه لو قال وان اردت
احدهما جعل ردته طلاقا لا فسخا لكان اخيرا **فان دخل بها وهو المرتد** اي والحال ان الزوج مرتد **كفل**
مهرها ولها النفقة **والا** اي ان لم يدخل بها نفقة المهر ولا نفقة لها اقول قوله وهو المرتد يزيد الحاجة اليه
لانه كان معلوما مسبقا ان هذا الحكم مع انه موهوم ان يكون الدخول مقيدا بحالة ارتداده وليس كذلك
لان الدخول قبل ارتداده يكل مهرها او هي ان ارتدت الزوج **قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة**
لانه لا عدة لها وان كان مدخولا بها فلها المهر المثل ولا نفقة لان الفرقة جاءت من قبلها ولو ارتد معا **واسلما**
معا **بقينا نكاحهما** لما روي ان من خيفته ارتدوا في زمن ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلما فليامرهم بتجديد
النكاح فان قيل ان ارتداهما ما وجد جملة اجماعا فكيف يستدل به قلت لما جعل التارخ جعل كانه
وجد جملة وقال من فسخ نكاحهما لان الردة تنافي النكاح وردة احدهما توجب الفرقة فزوجهما اولى
بقيد بقوله معا لانه لو اسلم احدهما بعد ارتداده صاحبه فسد النكاح **وحكم بالفرقة حال الردة** اي ردة
احد الزوجين عن الاسلام بلانا خيرا قبل الدخول وبعده **والفرقة** اي الا بالى حكم بالفرقة بينهما بابا بالزوج
عن الاسلام حين اسلمت زوجته **وخرج المهاجرة** اي اهاجرة من حرية الى دار الاسلام من

اسم اسلام

بجعل ابا به طلاقا

غير اسلامها ومن غير قصد المراجعة لزوجهما يقع الفرقان بالخروج عند **نالا** **بانقضاء العدة في المدخول**
بها يعني قال الشافعي اذا كانت مدخولا بها تقع الفرقة في المصرا المذكورة بانقضاء الاخر كما في الطلاق
لان ملك النكاح تاكد بالدخول وان كانت غير مدخول بها تقع الفرقة في الحال الردة وباسلامها بدون
عرض الاسلام على زوجها ونحو زوجها مهاجرة لان النكاح يتاكد بالدخول فيدنا المهاجرة بالقيدين
الاولين لانها لو خرجت لزوجهما مسلمة وقعت الفرقة اتفاقا لتباين الدارين عندنا ولتقصد المراجعة
والاستيلاء على حق الزوج عنده كذا في المصنف ولنا ان سبب الفرقة من الردة والابا والهجرة متى تحقق
ثبت الحكم عقبيه ولا يتاخر كما في الرضاع تثبت الحرمة عقبيه **والمهاجرة** **لاعدة** **عليها** عند ابي حنيفة
وقال عليها العدة لان الفرقة وقعت بالدخول في دار الاسلام قبل بها حكم الاسلام ولنا ان العدة
لحرمة النكاح وتباين الدارين من لم يبق النكاح ولا تجب العدة ثمرة الخلاف تظهر في ان الحرمة اذا دخلت
دار الاسلام بعد الاسلام لم يلزم الحزبي ولذا عتده لعدم العدة الا ان قال في يد اقل من سنة اشهر
وعندها يلزمه الى سنتين لقيام العدة قيدا بالمهاجرة لانه لو هاجر زوجها لا تجب العدة اتفاقا
حتى له ان يتزوج باختها واربع سواها للحال اتفاقا من الخديعة **كالسبية** اي كان لا عن علم المنكوح
التي سببت الى دارنا اتفاقا وان كانت المهاجرة اليها **حامل** **لا حتى تضع** اي قال لا يجوز نكاحها حتى
تضع حملها لان ولدها ثابت النسب من غير ذهاب منع جواز النكاح كام الولد اذا حملت من مولاهما
واذا اسلمت في دار الحرب واسلم ونكحته **محوسبة** **بانت** **منه** **بانقضاء تلك حيض** حتى لو
اسلم الاخر قبل مضى المهرين وانما جعلنا البيوتة بالانقضاء لان نفس الاسلام لا يصلح سببا للفرقة
ولا قدر لنا على عرض الاسلام على زوجها والمحوسبة فاقنا شرط البيوتة في المطلق الرجعي وهو
ثلاث حيض مقام فرق بين القاضي لمساير الحاجة الى تخليص المسلم عن مذلة الكافر وهذه الحيض لا تكون
عدة ولهذا يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها ولو هاجرت النسا بعد انقضاءها يجب عليه
العدة عندها ولا يجب عنده ذكر في السير الكبير ان هذه الفرقة طلاقا عند هالان انصر امر هذه المدة
بدل عن قضا القاضي فيقوم مقامه وروي عنهما الفارقة بغير طلاق لانها وقعت حكما لا بفرق
القاضي فكان بمنزلة ردة الزوج **وتجعل تباين الدارين** **سبب** **الفرقة** يعني اذ اخرج احد الزوجين
الى دار الاسلام تقع الفرقة بينهما بتباين الدارين عندنا **نالا** **الشي** اي قال الشافعي سببا السبي حتى لو سببا
معالم تقع الفرقة عندنا وتقع عنده ولو سببا احدهما تقع الفرقة اتفاقا عند تباين الدارين وعنده السبي
وان خرجا معا بسبي لا يقع اتفاقا لانه ان السبي يقتضي صفا الملك للسبي وهو يستلزم انقطاع ملك
النكاح وتباين الدارين لما يورث في انقطاع الولاية وهو لا يبطل النكاح حتى لو خرج الحر والمستامن اليها
لا تبين امراته ولنا ان مصالح النكاح مع تباين الدارين حقيقة وحكما لا ينتظم فشا به المحرمية والسبي
يوجب ملك الرقبة وهو لا يبطل النكاح كما اذا اشترى امعة منكوبة للغير واتم لم تبين امراته المستامن لانه
في داره حكما وتعني بالتباين حكما ان يثبت لمن هاجر اليها احكام دارنا على الاطلاق بان هاجر اليها مسلما
او ذميا وانما لم يثبت كذلك بل يثبت من وجد دون وجه **واذا اسلم زوج الكتابية بقي النكاح**
لان تزوجهما كان جائزا ابتدا فبقاؤه يكون اولى **ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة** **لاجماع** الصحا عليه
ويتبع الولد خير الابوين **دين** اي المسلم منهما نظر له فان قلت كيف يصح هذا التعيم ولا وجود
لنكاح مسلمة مع كافر قلنا هذا محمول على حالة الاتفاق فان اسلمت فحانت بولد قبل عرض الاسلام

على زوجها ويتبع الكتابي منهما لا المجوسي يعني اذا كان احد ابوي الولد كتابيا والاخر مجوسيا يتبع
الكتابي لان المجوسي شر منه و فايدته تظهر في اكل ذبيحته وجواز مناجاته ولو اسلم ونحوه سنة
فصاعدا او اختان او امر و بنت بطل النكاح ان كان تزوجهن بعقد واحد فيفرق بينه وبينهن
فان تزوجا كان تزوجهن على التعاقب فالأخراى بطل النكاح بهما وخير اى محمد المسلم في اختيار أربع
نسوة مطلقات اى رتب تزوجهن اول مرتبة واحدة **واحدى الاخنتين والبنت** يكون نكاحا صحيحا دون الام
لان الام حرمت بالعقد على البنت فان قلت اذا لم يكن التغيير ثابتا في البنت وامها كيف عطف البنت على
ما قبله قلت هذا من باب التعليل لقوله تعالى انحر جنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريبتك اولئك الذين
في ملتنا ادخلوا شعيبا بحكم التعليل في العود الى ملتهم مع انه لم يكن من ملتهم قط فبعدنا بعد الدخول
لانه لو دخل بهما وقد تزوجها في عقد يبطل نكاحهما لثبوت حرمة المصاهرة وكذا ان دخل بالام دون البنت
لان الام حرمت بالعقد على البنت حرمة الدخول بالام وان دخل بالبنت دون الام فله ان تزوج البنت
دون الام لان مجرد عقد الام لا يوجب حرمة البنت وان تزوجها في عقد بين فتكاح الاول جاز ان
دخل بالاولى وان دخل بالثانية فان كانت الاولى بنتا فسد نكاحها لان الام حرمت بالعقد على
البنت والبنت حرمت بالدخول بالام وان كانت الاولى امة فتكاح البنت صحيح لان الدخول بالسب محرم
الام والعقد على الام لا يحرم البنت كذا في المصنف لانه ان الكفار لا يخاطبون بالشرايع فتصح انكحهن وانما
وقعت الفرية بعارض الاسلام فحقت كما لو طلق احدهن بغير عيب ولما ان الكفار يخاطبون بالحرمات
فانكحتهن فاسدة الا انما مودون بان لا تعرض فاذا اسلم يجب التعرض لهم كما اذا نكحوا اعمارهم وحكم
ابو يوسف بالفرقة بين مسلم معه نصرانية وهي زوجته نجسا اى صارا مجوسيين لان الزوج لا يصير
على المجوسية بل يجب السيف على الاسلام والمرأة تقدر عليها فصار كردة الزوج وحده **كالوثوق**
اى صار المسلم وزوجه يهوديين يفرق بينهما اتفاقا **وخالفه** اى قال محمد لا تنقح الفرية لان سبب الفرية
حصل منهما كما لو تهودا لانها لو تهودت وحدها لم تنقح الفرية لان اليهودية محل النكاح والمجوسية ليست
كذلك **فصل في القسم** وهو بفتح القاف يبتونه بالسوية بين النساء اجماعا معناه انما تنبتى على
النشاط وهي نظير المحبة فلا يقدر على اعتبار المساواة فيها **وبعد الزوج** وان كان مجوسيا او صغيرا **ابن الزوج**
الزوجتين في القسم **مطلقا** سواء كانت احدهما بكر والاخرى ثيبا لما روى ابو هريرة انه عليه السلام
قال من كان له امرتان قال الى احدهما في القسم جايوم القيامة وشقة مايل اى مغلوج ولا يستطع وجوب
القسم بمرضه ولا بمرضها لما روى انه عليه السلام استاذن نساءه في مرضه ان يكون في بيت عايشه وقامر
اى الزوج بالنسوة بين نساياه قد عمة كانتا وجديدة **لابان** يقسم اى قال الشافعي يقيم الزوج عند
البكر الجديدة سبعة اشهر ليال **والثيب ثلثا ثم يستأنف الزوج** في القسم على النسوة وهو عطف
على قيم لانه قوله عليه السلام من تزوج بكرا على امرأة عند يقيم معها سبعة ايام وان تزوج ثيبا يقيم عندها
ثلاثة ايام ثم يستأنف القسم بينهما وليتا ما روي في حديث ابي هريرة ويكون معنى ما رواه الدور على
السبع والثلاث في القسم بالنسوة بينهما جميعا من الحديثين **ويقسم للرفقة مع الحرة الثلث** يعني
من كانت له فتكح اختان حرة وامة يقسم ثلث ليل بينهما فالحرة الثلثان والامة الثلث لورود الامثال
وانما عدل عن لفظ الامة الى الرفقة ليشمل الامة والمكاتب والمديرة وام الولد لان الرق فيهم فايده
ويسافر من نساياه لان حقهن منقط بالمسافة ولهذا جاز الخروج بغير اذنهن فاذا اسافر

بواحدة منهن فقدم من السفر لا يحسب مدة سفره معها عليها لانه لم يوف حقها بل صار متبرعا بل
يسوى بينهما وبين غيرها في القسم **ويستحب ان يفرع** بينهما قياسا فمن خرجت فرعتها تطيبها القلوب
ولا توجهها اى القرعة وقال الشافعي يجب لما روى انه عليه السلام افرع بين نساياه ولما ان ذلك يدل
على الاستحباب لا على الوجوب اذ لا حق لهن في القسم عند السفر وفي النهاية لو اقام عند احداهما شهرا
في غير السفر ثم خاصته الاخرى يومئذ يعدل بينهما في المستقبل وما مضى فهو هدر لكنه اثم فيه ولو عاد
الى الجور بعد ما نفاه القاضي عزه **وبجوز ان تنزل قسمتها لما حبستها** لما روى ان سودة زوجة النبي
عليه السلام وهبت يوم نزلها العائشة وان ترجع فيه اى في قسمها بعد نزلها لان حبسها في القسم
لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم **كتاب الرضاع**

كان اذا اراد

مصل الرضاع

بفتح الراء وكسرها من تدى الاذى في مدة الرضاع **وتعلق التعريم بمطلقه** اى بمطلق الرضاع فليلا كان او كثيرا
في المدة اى مدة الرضاع قيد بها لان الرضاع بعدها لا يفيد التعريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال
واما الوفاة المصية عن اللبن واستغنى بالطعام عند ثم ارضع في المدة ثبتت به الحرمة في ظاهر الرواية وفي رواية
اى حبيصة لا تثبت لان اللبن لا يغذي فلا يحل له البعوضة وقيل لا يباح شربه اذا استغنى به كذا في النهاية
لا خمس رضعات اى قال الشافعي انما تثبت النحر بخمس رضعات في خمس اوقات يكتمل الصغير بكل
واحدة منها حتى لو حصلت خمس رضعات في ساعة واحدة لا تثبت الحرمة عنده من الحقايق وفي الوسط
لا ينقطع التواصل بان يلفظ المص المسمى ويأخذه في لحظه ولا بان يتحول من تدى الى تدى لان ذلك انما يرضع
واحدة وانما ينقطع بالاحتراس ساعة لما روى ان عايشة قالت كان فيما انزل في القرآن عشر رضعات معلومات
محرمة ففخمن بخمس رضعات معلومات محرمة وكان ذلك ما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما
قوله تعالى وامها تكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة **وهي اى مدة الرضاع ثلثون شهرا** عند ابي حنيفة
وقال استئنا هذا الخلاف في خربة الرضاع اما استحقاق اجر الرضاع فقد روي عن ابيها قوله تعالى
والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وكذا قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا ذكر شيخنا
الحمل والفصال وضرب لهامدة ثلثين شهرا وكانت لكل واحدة منهما مكالمها كالا لاجل المضروب للغير لكن
مدة الحمل انقصت بالدليل وهو قول عايشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو قدر
فلكه ومحمل وانما امرها قالت سما عالا لان المقادير لا يعتد بها بالاراي فيبقى مدة الفصال على ظاهره وتحمل
قوله يرضعن اولادهن حولين كاملين على مدة استحقاق الحق حتى لا يجب نفقة الارضاع على الاب بعد
الحولين ونفينا الثلث اى قال زرارة من الرضاع ثلث سنين ثلث سنين لان لفظام بعد الحولين لا يحصل
في ساعة بل على التدريج فلا بد من مدة يتغود المص فيهما الطعام ونفس اللبن فقدر الحول لاشتماله على الفصول
الاربعة **واذا ارضعت حبيبة حرمت المصيبة على اصول زوجها واصولها وزوجها واخواتها**
واخواتها لان المرصعة يكون امة للمصيبة وزوجها الذي انزل اللبن بالولادة منه ابانها واصول زوجها
تكون اصول المصيبة وزوج المصيبة والزوج تكون اخوة واخوات لها فتحرر المصيبة على هؤلاء كما في النسب
لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي المحيط لو ولد من زوج وارضعت ولدها لم يمس
ثم رد لها اللبن وارضعت حبيبة لا تثبت بين زوجها وبين رضيعته اللبن الثاني حرمة الرضاع لانه ليس بلبن
ذلك الفعل **واذا ارضعت صبيان من امرأة كانا اخوين لاب وام** بالنسبة الى الزوج نزل لبنها بالولادة منه
ولو مات زوجها فزوجت اخر فولدت منه فارضعت صبي اخر كانا اخوين لام ولو كان لرجل زوجتان

ولدتا منه ثم اوضعت كل منهما صغيرا صار الرضيعان اخوين لابي وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع
 لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة ولا تعتبر اللبن اذا غلبه ما اودوا والاولى شاة
 وقال الشافعي اللبن اذا لم يكن بحيث لا يتعدى به اصلا . يتعلق به التحريم لوجود تناول لبن المرأة ولما
 ان المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم كالوحد لا يشرب لبنا فتناول لبنا بالمالا انحنت فان قيل
 فطرة خير اذا وقعت في حجب ما يتجسس فلم اعتبر المغلوب فيه قلنا لما اذا لم يبلغ حد الكثرة فهو قليل
 والنجاسة ايضا قليلة فتعارضتا في حجب جانب النجاسة احتياطا بخلاف اللبن لان التقدير لم يرد فيه
 وان اقترح لبن امرأة بلبن امرأة اخرى وفي مقدارهما تفاوت **علتهما** اي عهد التحريم باللبن وهو
 اي قول محمد رواية عن ابي حنيفة وقال **باغلبهما** اي قال لا يتعلق التحريم باكثرهما قيد بالامتناع
 لان عدمه لا يتناقض بخلاف له ان الجنس لا يغلب الجنس ولكن بقوته فيثبت لكل منهما حكم نفسه ولما ان
 الاقل جعل تابعا للاكثر في الحكم كما في اللبن المخلوط قيل الامح قول محمد **وامتناعه بالطعام لا حكم له**
 وان غلب لبن المرأة في اللبن المخلوط قيل الامح قول محمد **وامتناعه بالطعام لا حكم له**
 قيد بالطعام لانه لو خلط لبن امرأة بلبن بهيمة او بما واللبن غالب ثبتت الحرمة اتفاقا لهما ان الطهور كالمعدوم
 ولهذا قالوا لو شرب الحرام المخلوط بالمالا لم يحد حتى يسكر وله ان المابيع اذا خلط بغيره يكون تابعا له لا يغير
 المابيع اشتد استمسكا فيكون المقصود التعدى بالطعام لا باللبن وان كان اللبن يتقاطر عند حمل اللبنة
 هذا هو الامح كذا في الكافي **وتحرمة لبنه بعد موته** اي بعد موته قبل موته تنبت به
 الحرمة عندنا وقال الشافعي لا تنبت به قيد بقوله به اي الرضاع لان اللبن لو حلب قبل موته فشربه
 الرضيع بعده ثبتت به الحرمة اتفاقا لان المرأة كانت قابلة للحكم عند حدوث اللبن وقاية الخافق فما
 اذا كان للرضيعة زوج فانه يصير مهر اللبن ويجوز له دنها ونمتها اذا لم يوجد من يخلصها له
 ان الرضيعة هي الاصل في ثبوت الحرمة ثم يتعدى منها الى غيرها والميثة صارت كالحمار فلا يتعلق
 به الحكم ولهذا لو وطئها لا يثبت حرمة المصاهرة ولنا ان سبب الحرمة شبهة الحرنية الحاصلة بالولادة
 والميثة لم تنسج محللا للزواج ولم يثبت وطئها الحرمة **وتتعلق التحريم بلبن البكر** لان لبنها يغذي
 الرضيع فتثبت به شبهة الحرنية **لا بلبن الرجل** لانه ليس بلبن حقيقة لانه انما يتولد من تصور منه الولادة
 ولا بالاختلاف الصغير للبن لان النماء المثبت للحرنية انما يحصل به اذا وصل الى المعدة ولو كانت ذات
 لبن فطلقت وانقضت عدتها فزوجت اخر فميتت **وارضعت صبيها فكمه من الاول** اي حكم
 الرضاع من الزوج الاول عند ابي حنيفة حتى تلد فاذا ولدت علم ان الولد من الثاني لان كون اللبن
 الاول كان متيقنا والثاني مشكوك فيه واليقين لا يزول بالشك ويثبت به اي ابو يوسف حكم الرضاع من
 الثاني ان كان رقيقا لان القديم يكون غلبا **لأمنهما** اي قال محمد ثبتت الحرمة منهما احتياطا
 لاحتمال كونه منهما وضع في حال الحمل لانها اذا اولدت فاللبن من الثاني دون الاول اتفاقا وكذلك
 اذا لم تحبل من الثاني بعد فاللبن من الاول دون الثاني اتفاقا من الحقايق **ولو ارضعت امرأة
 الكبيرة الصغيرة حرمتا** لان الصغيرة تصير بنتا للكبيره رضعا فحرم الجمع بينهما فان لم يدخل
 بالكبرية زوجها فلا مهر لها لان الفرقة جات من جهتها كما لو ارتدت قبل الدخول **وتشقق
 مهر الصغيرة** لان الفرقة من قبلها حصلت قبل الدخول لا من جهتها **رضاعها لم يعتبر** وان كان
 فعلها لانها ليست من اهل المجازاة كما لو قتلت مورثها ورجع به اي الزوج بهت المهر على الكبيرة

ونشروا له اي للرجوع **تعد الافساد** حتى لو لم تتعد الكبرية الافساد فلا شيء عليها وقال الشافعي
 يرجع عليها تعدت او لم تتعد وتعد الافساد انما يكون اذا ارضعتها بالاحاجة وتعل انما منكوحته وان الرضاع
 يفسد فاذا فات منها شيء لا تكون متعده فالقول في ذلك قولها فان قيل الجهل بحكم الشرع لا يعتبر في
 دار الاسلام فكيف اعتبر هنا قلنا الجهل لم يعتبر لدفع الحكم وانما اعتبرناه لدفع قصد الفساد الذي
 به يصير الفعل تعديا وفي النهاية لو قيل ان امرأة ابيه وقال تعدت الفساد يرجع الاب عليه بما
 وجب من الصداق ولو وطئها وقال تعدت الفساد لا يرجع لانه وجب عليه حد الزنا فلا يغرم شيئا
 اخر له انما انزلت نصف المهر عليه فتضمن كايضمن شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا
 ولنا انما انزلت بالسبب لا بالمباشرة لان النكاح فسد من الجمع بين الامر والنبذ لا من فساد الرضاع
 والعتان بالسبب موقوف على التعدي كغيره وهو انما تكون متعده اذا قصدت الافساد **ولو
 ارضعها اي الرضيعتين الزوجيتين اجنبية على النكاح** حرمتا على زوجها **ولا تحرم الثانية** وقال
 الشافعي يفسد نكاح الثانية فقط قيد بالتعاقب لئلا يوارضعتها معا يفسد نكاحهما اتفاقا لانه ان
 الاجنبية ثبتت بارتضاعها فتتحقق الحرمة في حقها ولنا ان المفسد ثبوت الاجنبية وهما فيه على
 الشؤ **ولو قال الزوج مشيورا الى زوجته هذه رضيعتي** اي اختي من الرضاع **ثم اعترف بالخطا** اي
 قال الخطات **فصد ففقيه** اي الزوج في اعترافه ذلك وقال الشافعي لا يصدق بل يفرق بينهما وفي الثاني
 الخلاف فيما اذا لم يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه بان قال هو حق ثم قال او هنت لا يصدق اتفاقا
 ولا يقتصر هذا على الجنس حتى لو كان الاقرار في وقت وقوله اخطأت بعد عشر سنين يعتبر وعلى هذا
 لو قال لاجنبية ثم اراد ان تزوجها له انه اقرب بسبب الحرمة فلا يصدق في رجوعه كالواقر بطلاقها ثم
 رجع ولنا انه اقرب بما جرى عليه الغلط وهو الرضاع لانه امر عني فنصدقه لكونه معذورا وكذا في اللب
 حتى لو قال هذه اختي وليس لها نسب معروف ثم قال او هنت صدق كذا في شرح الوافي ولا يثبت الرضاع
 الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بيمينه بخلاف ما لو
 شهد واحد ان هذا المهر ذبيحة مجوس يقبل لان الحرمة فيه تستلزم زوال الملك فكان امسرا دينيا

كتاب الطلاق

الطلاق وفي الشريعة رفع القيد الثابت بالنكاح وهو اسم بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم
 وفي المحيط المستعمل في المرأة لفظ التطليق وفي غيرها لفظ الطلاق حتى لو قال لامرأته اطلقك لا
 تطلق ما لم ينو ولو قال طلقك تطلق بولي او لم ينو لان التطليق تعجيل وهو مستعمل في التكبير وفي
 اطلاق الدابة رفع القيد فقط وفي اطلاق المرأة رفع ازالة الملك والحل اعلم ان الطلاق نوعان
 سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت اما الطلاق
 السني في العدد والوقت فتوعان نوع حسن ونوع احسن اذا اوقع طلاقه في طهر لم يجامعها
 فيه او كانت حاملا فقد استبان حملها وتركها حتى تنقضي عدتها فقد اتى باحسن الطلاق
 لما روي ان الصحابة كانوا يستحبونه لكونه ابعد من التدمر واقل ضررا بالمرأة حيث لم تنفق محليتها وهو
 نعمة في حقهن قيل توقعه في اخر الطهر كيلا تنضر بطول العدة وقيل يطلقها بعقب الطهر كيلا
 تقتل بالايقاع عقب الوقاع وهذا اظهر **وان وقع ثنتين او ثلثا دفعة او في طهر واحد** فان
 اوقعها دفعات في طهر واحد من غير ان تخلل الرجعة بينهما وقع الطلاق فيه وفيه احتراز

عن قول الشيعة فان الطلاق البدعي غير واقع عندهم **ونجعلنا في الايقاع المذكور بدعة فاعلم** يكون
عاصيا وهذا بدعي من حيث العدد وقال الشافعي ليس بدعة انما قدنا بقولنا من غير ان يتخلل لان الرجوع
لو تخللت لا يكون بدعة عندنا في حقيقته انه ان الحكم المشروع وهو العدة ترتب عليه ولو كان محظرا لم
ترتب عليه المشروع ولنا قوله عليه السلام لعمر مرائك فليبراجعها وقد كان طلقها حال الحيض فربما
حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب امر عليه السلام بتفريق الايقاع وان
اوقع ثنتين او ثلثا يكون مؤثرا للمأمورية فيكون بدعة والمشروع لا ينافي الحظر كالطلاق في حال الحيض فان
ففيها اي الطلقات في المدخول بها في ثلثة اطهار او في السنة ولم تحضر بها اي السنة في الواحدة وقالوا
تفريق الطلقات بدعة وانما السنة ان يطلقها واحدة لان الاصل في الطلاق الحظر وانما يصح للخامس وهو
حاصل الواحدة ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا ينظر من السنة ان يستقبل الطهر استقبالا
ويطلق لكل قرا واحدة **واذا قال المدخول بها انت طالق ثلثا للسنة** فغسست على الاطهار لان الامر
في قوله السنة للوقت ووقت الطلاق الشئ طهر خال عن الجماع فيقسم ثلث تطليقات على ثلثة اطهار ولنا
لو قال في السنة او مع السنة او على السنة لا يقسم فيها المدخول بها لانه لو قال لعمر المدخول بها انت طالق
ثلثا للسنة لا يقسم الثلث على الاطهار اذ لا عدة لها وانما يقسم على الزوجات فان تزوجها ثانيا فتم طلقها به
فان تزوجها ثالثا فتم طلقها ثالثة والسنة في غير المدخول بها انما يتصور على هذا الوجه **ولعنه الله** الم
يعني لو نوى وقوع الثلث في الحال في قوله انت طالق ثلثا للسنة صح نيته وقال في الاصح بل يفرض على ان
السنة هذا اذ اصرح لفظ ثلثا حقا ولو لم يصرح لان نية الجماع اتفاقا لانه اذا نوى الجماع في الحال لم يلزم
الوقت المستفاد من اللام في السنة ونفى قوله طالق فلا يصح فيه نية الثلث لانه نعت فرد لا محمل
وقوع جملة العدد فيه فان قيل قالوا وقال انت طالق ثلثا اوقات السنة ونوى الوقوع جملة لا يصح
فكيف صح في قوله السنة واللام فيه للوقت قلنا اللام ليست بصيغة للوقت بل هي محملة له والعدة
واما حملناها على الوقت بقرينة ذكر السنة والسنة المطلقة هي كاملة فاذا نوى الوقوع جملة صار
ناويا معنى العدة فصحت واما اوقات السنة اذ اصرحت لا محمل بل يتفرق على الاطهار ولنا انه انما يجمع
بدعة فلا يصح بنية السنة ولنا ان وقوع الثلث جملة سني على معنى انه عرف بالسنة لقوله عليه السلام
من طلق امراته الغابات منه ثلث وان لم يكن ايقاعه سنيا فلا يثبت له مطلق كلامه بلانية لانه منه
الى الكامل وهو السني وقوعا وايقاعا فاذا نوى الثلث يعتبر لانه من محتملات لفظ السنة كما اذا
قال كل مملوك لي حركتنا اول المكاتبة لقصور في كونه مملوكا فاذا انواه من المملوك يجوز **وقسم السنة**
في العدد المدخول بها وغيره اي معنى الطلاق السني من حيث العدد يستوي فيه المدخول بها
وغيره وفي الغاية شرح الهداية السنة من حيث العدد ان يطلقها ويتركها حتى تنقضي عدتها
سني الواحد عدد ايجاز الكونه اصل **وتخصر الوقت** اي الطلاق السني باعتبار الوقت يخص المدخول
بها بان يطلقها في طهر خال عن الزواج لان الاصل في الطلاق الحظر وانما يصح للمراجعة وهي حقيقة
لا بد منها من اعادة فاقيم الطهر الخالي عن الجماع مقام الحاجة لا زمان يرغب فيه الفعل اليها وحكما
تحدد الطهر بحد الحاجة فيكون سببا من حيث الوقت وفي التوايد الناجية هذا اذا لم يجمعا في الحيضة
التي سبقت هذا الطهر ولم يطلقها فيها ايضا فان كلامها يخرج الطهر الذي عقيبه ان يكون محذ
للطلاق السني **واجزا لطلاق غير المدخول بها في الحيض من غير كراهة** وقال زفر بكرة قياسا

على المدخول بها لانه ايقاع في حالة النفقة عنها ولنا ان المرشد بذ الميل الى امر اقل من ان ينفق عنها فتكون
من غيبة في جميع الارضه فيكون طلاقا واقعا بحاجته فلا يكره بخلاف المدخول بها لان الزينة
اليها تتحدد بالطهر مع انها تنقصر اذا اطلقت في حيضها وغير المدخول بها ليست كذلك اذ
لا عدة عليها وان كانت لا تحيض **لصغرها وكبر طلقها للسنة واحدة واجزاها الى طلاق**
السنة لا تحيض عقيب **الوقوع كالحامل** اي كما جازت في الحامل بعد وطئها اتفاقا وقال زفر
لا يجوز بل يطلقها بعد مضي شهر من وطئها لان الشهر في حقا قام مقام الحيضة فوجب الفصل به
بين الوطئ والطلاق كما وجب بالحيض ولنا ان الطلاق بعد الوطئ فيمن تحيض انما كره لتوهم الحمل
واسبابه وجه العلة لا تعلق لا بدري انما حملت بذلك الوطئ فتعقد بوضع الحمل او لم تحبل فتعقد بالافرا
وفمن لا تحيض لا يتوهم الحمل فلا يكره وفي الحقايق اذا كان يرجى منها الحيض والحبل فالأفضل ان فصل
بينهما بشهر اتفاقا ثم بعد ما طلق من لا تحيض واحدة اذا مضى شهر طلقها اخرى
وبعد شهر اخر طلقها اخرى **وجعل طلاقها اي محرم طلاق الحامل للسنة واحدة** وقالوا لطلاقها للسنة
ثلثا **بالحال كل تطليقة من شهر لانه** ان مدة حملها طهر واحد فلا يعلم التفريق كالطهر المند ولها ان
الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت كالابسة بخلاف المند طهرها لان الحيض من جوفها في كل ساعة فلم
يم الشهر في حقا مقام الحيض **ولو قال كذا ولدك ولذا فانت طالق للسنة فانت ثلثه** اولاد في يمن
واحد حكم محمد بطلقة واحدة عقيب الاولاد ولادة الولد الاول **وبانقضا عدتها بالثالث** يعني لا
ينفع بالولاء الثاني في طلاق عدته وتنقضي عدتها بوضع الثالث **وبالمانية** اي حكم محمد بوقوع الطلاق الثاني
ان تزوجها لا يجزى اي لا يعد ما طلقه اخرى **وقال لا تقع واحدة بعد نفاسها** اي بعد ولادة الثالث تقع واحدة **واخرى**
ان امرت يعني اذا احاضت وطهرت ووقت الثانية واذا احاضت اخرى وطهرت ونعت الثالثة وهذا
الخلاص مسمى على اصلين احدهما ان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة عند محمد وعندنا تطلق ثلثا بفصل
بين كل تطليقة من شهر وثانيهما ان النفاس في الولد الاخير **عنده** ومن الاول عندها فتقول لما ولدت الاول
لم تغير نفاسا عنده فكانت محلا للطلاق السني ويقع ولما ولدت الثاني لم يقع شئ لان الحامل لا تطلق للسنة
الا واحدة ولما ولدت الثالث انقضت عدتها التي وجبت بالطلاق عند ولادة الاول فان تكلم بعد ذلك
طلقت اخرى لان عند ولادة الثاني كانه اضاف الطلقة الثانية الى وجود وقت السنة وان تزوجها ثالثا
يقع شئ لانه وان قدر عند ولادة الثالث اضاف الطلقة الثالثة الى وجود وقت السنة لكن صادف حال
انقضا العدة فلا يعتبر واما عندها فلما كان النفاس من الاول لم يكن محلا للطلاق لكونها ثلثا فبقيت اخر
الطلاق الاول الى ان تطهر من نفاسها بعد الثالث ثم الطلاق الثاني يتاخر الى الطهر الثاني لان الطهر الذي وقع فيه
الطلاق ليس محلا للطلاق السني والثالث الى الطهر الثالث لان الكلام الثالث صحيح عندها لعدم الرجوع بالاول
والثاني فيصح الكلام الثالث كما صح الاول والثاني واذا صح الكل وقع الكل في اوان السنة **وان طلق في الحيض**
وقع بدعي وهذا بدعي من حيث الوقت لانه ايقاع في زمان النفقة وانقضاء ليل الحاجة **وتسمى الرجعة**
لقوله عليه السلام لعمر مرائك فليبراجعها وكان طلقها في الحيض هذا هو المختار في القدرى وجهه ان النكاح
مندوب فالامر يرجع عنه لا يكون واجبا لكن ذكر صاحب الهداية الاصح انها واجبة عملا بحقيقة الامر ودفعها
للعصية بالقدم المكن ودفعها للضرر عنها بتطويل العدة وفي المتن العيين اذ اتم حوله وامراته حايضين جاز تقريهما
في الحيض لانه صادف رعي ضرورة وتأخير متعذر فلا يكون طلاقا قصدا وكذا اختيار المغتقة نفسها ثم الطهر

الطهر من نفاسها

اعاد الوضوء

الذي يليه لا يكره الطلاق فيه يعني اذا راجع امراته التي طلقها في حيفها فطهرت وطلقها فيه
لا يكره عند ابي حنيفة وقالوا يكره **وكذا الطلاقان** **محلتهما رجعة في طهر** ثم راجعها ثم طلقها فيه
لا يكره عند خلافا لها **او شري** يعني لو طلق امراته الايسة في شهر ثم راجعها ثم طلقها فيه لا يكره عند خلا
لها **والثالث للسنة في حال** مسها بشهوة يعني اذا مسها بشهوة في طهر لم يراجعها فيه وقال ابن طالق
على الاظهار يعني يقع واحدة في هذا الطهر واثنان في طهرين اخرين قيد بالرجعة لان النكاح يعتبر قاطع
بين الطلاقين اتفاقا حتى لو طلقها في طهر خال عن الجماع ثم تزوجها في هذا الطهر واراد ان يطلقها اخرى كان
ذلك وكان سنيا اطلق الرجعة واراد بها الرجعة يقول او فعل غير الجماع لانه لو جامعها فهو محرم
هذا الخلاف فانما ان لم يحل بكرة ايقاع الثاني في هذا الطهر اتفاقا وان جعلت كان له ان يطلقها اخرى
بعده في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف من حقايق ومعنى الخلاف ان الرجعة ترفع حكم الطلاق
عنده فيصحه كان لم يكن ولا ترفع عندها في المسئلة الاولى ان الطلاق في حال الحيض يخرج الطهر الذي
يعقبه من ان يكون الطلاق السني كما يخرج الوطء فيه والمسئلة الثانية والرابعة ان الطلاق في الطهر ينسد
الطهر يخرج من ان يكون محلا للطلاق السني كما يخرج الجماع فيه وبالرجعة لم يتجدد الوقت فيكره كذا
طلقها قبل الرجعة فلا يكون سنة مالم يفصل بين الطلاقين بحصة كاملة وله ان الرجعة ترفع حكم الطلاق
فصحه كان لم يكن ولهذا امر النبي عليه السلام ابن عمر بالرجعة وقد طلقها حال الحيض ولو لم ترفع
حكم الطلاق لما امره وان الفصل بين الطلقين بالرجعة اكدر من الفصل بينهما بالحبيضة الا ترى ان
تستأنف بالرجعة اذا اطلق بعدها ولا تستأنف اذا اطلقها بعد كحيثه ولو فصل بينهما بحبيضة كان الثاني
فكذا اذا فصل بينهما بالرجعة **فصل في ايقاع الطلاق ويقع طلاق غير المصبي والمجروح**
من لم يستقم كلامه وافعاله وانما لم يقع طلاقها لانعدام اهليتها **والثاني** انما يقع طلاق النائم لانعدام الوسا
فيه والغنى عليه والمعنوه وهو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد لثبته لا يضر ولا يشتم كذا
ومن اخر لو وقع الطلاق منه **بالاشارة** لان اشارته قامت مقام عبارته دفعا لحاجته وفي المحيط الرضا
يعتقل لسانه لا يكون كالآخر لان ذلك نادرا لا يطول واشارته غير الاخرس انما لم تعتبر في ايقاع الطلاق
واما في عدده فتعتبر حتى لو قال انت طالق هكذا فاشار باصبعه تقع ثلثان ولو لم يقل هكذا لا يقع لان
الاشارة انما اعتبرت تفسير اذا قرئت بعدد مبهم ولو اشار بثلث اصابع فان بوي ثلثا فثلث وان بوي واحد
فواحدة بآيته كما في قوله انت طالق كالف **ونوقع طلاق السكران والمكره** وقال الشافعي لا يقع لان السكر
ليس له قصد صحيح فصار كالتائم بل اقوى منه لان التائم يثبت له اذا شبه والسكران لا وكذا المكره مسلمون
شرعا ولهذا لم يحكم برده ولم يعتبر اقراره بالطلاق ولنا قوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق المصبي
والمجنون فبقي السكران والمكره في عموم صدر الكلام وزوال قصد السكران لما كان بسبب المعصية لم يعتبر
زجرا له حتى لو شرب وصدع وزال عقله بالصداع لا يقع طلاقه لان الصداع ليس بمعصية وفي المتن لو اكره
على الشرب فذهب عقله فطلق قيل لا يقع لانه ليس بمعصية فصار كالاخلاق الخطيئة وانزال الاكره على
ذهب عقله بما فيه لانه فلا يعتبر زواله وهذا القول صحيح فعلى هذا يقع طلاق السكران من البصر وسائر
الاشربة المتخذة من الحبوب وانما لم يحكم برده المكره لانها تنبني على الاعتقاد وهو غير معتقد في كلامه
بالاكره ولم يعتبر اقراره بالطلاق لانه محتمل للصدق والكذب والاكره يرجح كذبه اقول لو طرح المصنف

محلها

قوله عليه السلام

149
بأنه لا يكره
في طهر
ثم راجعها
ثم طلقها فيه
لا يكره
عند خلافا
لها
او شري
يعني لو طلق
امراته الايسة
في شهر
ثم راجعها
ثم طلقها فيه
لا يكره
عند خلا

او اكره

قوله عليه السلام

لفظ السكران لكان اخضر واحسن لانه معترف في شرحه بان الصحيح من مذهب الشافعي انه يقع
معناه **وتعتبر عدله** اي عدد الطلاق **بالنساء** وطلاق الامه يكون ثنتين چرا كان زوجها او عبدا
لا بالرجال اي قال الشافعي يعتبر عدله بالرجال حتى ملك الحر ثلثا وان كانت امراته امه
وملك العبد ثنتين وان كانت زوجته حرة له قوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعلة
بالنساء ولنا قوله عليه السلام طلاق الامه ثلثان وعدتها حيتان ومارواه محمول على
ان لا يقع بالرجال **ومن ملك امراته او شفعها** اي نصيبا ملكته اي المرأة زوجها او شفعها
منه وقبعت الفرقة بينهما لان المالكية تمنع ابتداء النكاح فتصح بقاء كالمحرمة **ولو اشترى ثلثي حرة**
زوجها المملوك ثم اعتقته **في العدة** او خرجت الحرة بمسلة ثم خرج زوجها مسلما
بعدها فطلقها في العدة بلغيه فيها اي قال ابو يوسف لا يقع الطلاق في المسكتين **واقعه** اي
عقد الطلاق فيها لان العدة قائمة والمعدنة محل للطلاق ولا يبي يوسف ان الفرقة وقعت ملك احد
الزوجين صاحبه او تباين الدارين خرجت المرأة من محلة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحلة كافي النكاح
الفاسد وفيد بالاعتناق والمهاجر لان الطلاق قبلها لا يقع اتفاقا لان العدة لم تظهر في حق الطلاق وانما
يظهر اثرها في حق الزوج يزوج اخر كذا في المصنف **ولم يفرقوا بين الحكيم** يعني اذا انحصر الزوجان
فبعثا حكيم ليحكم فاذا انا المصلحة في فترتها ففرق بينهما يد ونحوها لا يصح عندنا وقال مالك يصح لانها
رضيا بحكمها مطلقا ولنا انها حكما لها للاصلاح وهذا ليس باصلاح فلا ينفذ **فصل في الصحيح**
والكفاية واصافة الطلاق الى الزمان **ولا يحتاج صراحة الى بطلان** الصريح موضوع للطلاق شرعا
فكان حقيقته فيه فاستغنى عن البينة حتى لو قال اردت به الطلاق عن وثاق لا يصدق فضا ولو قال
اردت به الطلاق عن العمل لا يصدق بآية ايضا لانه لرفع القيد والعمل ليس يقيد كذا في المتن **كلامه**
ومطلقه وطلقتك فتقع واحدة **رجعية** هذه الالفاظ وفي الحديث قال انت طالق ترخيخ القلق حالة
الرضا لا يقع مالم ينو لانه كالكفاية ولو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الترخيخ جري كثيرا في النكاح فصار كانه
افصح باللفظ بخلاف ما لو وقع بآية السجدة حيث لا يلزمه السجدة لانها متعلقة بالقرعة وهي متعينة في الحكم
ونفي نية الثلث والتميز قال الشافعي يصح نية الثلث من هذه الالفاظ لانها تدل على الطلاق لغة
وهو محتمل العدد ولهذا جاز تفسيره به فيصح بنية الثلث فيما اذا قال لامرأته طلق نفسك
ولنا ان قوله انت طالق واخوته خبر وهو انما يصدق اذا انصفت المرأة بالطلاق قبل الاخبار قبوت
الطلاق لها يكون لاقتضا لضرورة تصحيح الكلام والثابت بالضرورة يدفع بالواحدة فلا يصح فيه نية
التميز والثلث لان الطلاق غير ثابت فيما وراء الواحدة فلا تجعل البينة في المعدوم فاذا ثبت الطلاق واحدا عند
الاخبار يقع واحدا عند الاشارة عاياه للاصل والمذكور بعد طالق من العدد ليس تفسيره بوصفه بل تغيير لانه
نعت معدم محذوف اي طلاق ثلثا بخلاف قوله طلق لان موت التطبيق هناك ليس على طريق الاقتضا
وامامية الثلث في قوله انت طالق فانما يصح لان البينة متنوعة خفيفة وعليلة فتصح نية احد النوعين منه
والطلاق ليس كذلك لانه عبارة عن رفع قيد والمعدوم لا يقع ويقع بان **الطلاق وطالق**
قوامها في هذه الالفاظ **وتعني** والعينا **الثلثين** يعني نية التثنية لان في هذه الالفاظ قال في نفي نية
الثلثين بعض الثلث فتصح نية التثنية ولنا ان الطلاق اسم جنس ومعنى الراجح من ابي فيه كسائر اسما

الاجتناس فاذا لم ينو شيئا يحل على الواحد حقيقة لانه متيقن واذا نوى التثنية يصح لانه جنس واحد
حكما وان نوى التثنية لغيره لانه عدد واللفظ لا يحتمل كما لو حلف لا يشرب الماء نوى جميع الماء لانه
واحد وان لم ينو صرفا الى احدى ما يطلق عليه اسم الماء وان نوى قدحا او قدحين لا يصح لانه ليس بفرق
حقيقة ولا حكما وان نوى بقوله طالق واحدة وبالطلاق طلقة اخرى صدق لان كلاهما يصلح
للايقاع ولو كانت زوجته امه وقال لها انت الطلاق صح بنية التثنية لانها جنس الطلاق في الامة
ونفسر الكناية اليها اي كناية الطلاق الى البينة **حالة الرضا** لان الكنايات الفاظ موضوعه للطلاق
بل محتملة له فلا بد من البينة ليستعين المراد والقول قوله في انكار البينة مع البين كباين فانها محتملة
البينة من النكاح والخيرات **بسم الله** كلاهما بمعنى القطع اي منقطعة النكاح او من الاقرار بحرام
وهو محتمل للصحة لسوخلتها **حليل على غاربه** وهو مني على التحلية لان الناقة اذا ارسلت ثلثي حبلها
على غاربه وهو ما بين الشلفق والسام يعني انت من سلة من حبل النكاح او من حبل الحيا المحرم **يا اهلك**
محتمل لحرقتها كونها ما دونه ولحوقها كونها مطلقه **خليفة بربية** من النكاح او جنس الخلق **وهذا اهلك**
محتمل ان يكون معناه عقوق عن ذنبك لاجل اهلك **سرجك فارقك** محتمل التبرج والمفارقة بالطلاق او
بغير امر **بك يدك** في حق الطلاق او في حق اخر **انت حر** عن حقيقة الرق او رقا النكاح **تتقي** استبرأ
تحرى لا يك ما ين معنى اوليا لا ينظر اليك اجنبى **خرجي اعزري** بالغير المحبة والرا المصلحة اي بعدى عنى
لا تطلعتك ولزيارة اهلك ومحتمل ان يكون الرا المحبة والعين الممثلة من العز وبها **ذهبي ايتي الارواح**
محتمل الارواح من الرجال لانها مطلقه والارواح من النساء وقع البينة **حاله ما ذكره الطلاق** وهو ان
تطلب المرأة او اجنبى طلاقها **في القضاء يصح** من الكنايات **جوابا لا ردأ** وهي اعتدى امر بك يدك
اخترى ولا يصح في هذه الالفاظ اذا قال المراد بها الطلاق لان الظاهر انه مراد بطلب الطلاق
فقد بالقضاء لانه يصدق ديانة فيما بينه وبين الله **فان نكرها اي الزوج البينة حال مذاكره الطلاق**
صديق في اصطلاحنا اي الجواب والرد وهي اخرى ذهبي وقوى وتقي وتحرى واستتري واغزى
الحق ابو يوسف بعد هذه الالفاظ خمسة اخرى وهي خليت سبيلك وفارقك ولاملك لي عليك ولا سبيل لي
واحقى باهلك فان هذه الالفاظ محتمل رد المرأة عن طلبها وان تكون جوابا لها من المكافاة **ويصدق الزوج**
في انكاره البينة **حالة الغضب لا يصح جوابا لا اعزري** اي لا يصح الرد والسب فان غضبه يدل على انه
اراد الطلاق الا انه من قال لغيره حالة الرضا لست لا بيبك فادقا ولو قال له حالة الغضب يكون
قادقا وهي اختارى واعتدى وامر بك يدك واما خلية وبريه وبابن وبنه وبنته وبنته وحرام فصحت الجواب
فان قال اردت بها السب حالة الغضب يصدق **وعجلها اي الكنايات بوابن لا رواجع** اي قال الشافعي
الطلاق الثانية بهذه الالفاظ رواجع لانها كنايات عن الطلاق ولهذا يشترط فيها بينة الطلاق
فيكون الواقع بها طلاقا ولنا ان الحاجة ما سدا الى اثبات البينة في الحال كانه يقع في مراجعتها
فصد والكنايات ابلغ في الدلالة ولا تسلم انها كنايات عن الطلاق لانها تجعل عمل نفسها وهو البينة
وشرط البينة فيها التحريم بعض محتملا **لا انها تجعل عمل الصريح ونسبتا المحار ونسبته الثلث والنجاة**
التثنية في الكنايات خلافا لفرقة ما من الدليل في الصريح ولنا ان البينة بين العشيرين
في الحبسات لانها قد محتمل اتصالها وقد لا محتمل فلذا اختلفت في الشرعيات والطلاق عبارة عن
رفع القيد وهو واحد لا يتصور اكثر من واحد **ولم يوقعوا بها اي بالكناية بلا بينة** **ثلاثا** قابل قالوا

فحاجة

ظن ان جوابا لا رواجع

مع البينة

يقع بالكناية واحدة لان الحرمة تثبت بها وهي اولى بالايقاع ليمكنه التذرك **ولم يخصوا بينة الواحد**
بغير المدخول بها بل قالوا يصح بينة الواحدة كانت مدخولا بها او غيرها وقال مالك ان كانت مدخولا
بها يقع بالكناية ثلث وان لم ينو لان مقتضاها التحريم والحرمة انما تثبت بالثلاث وان كانت غير
مدخول بها فانما تبين بواحدة فقط لانها كافية في تحريمها كما في الصريح **وارفعنا بانت واحدة**
واحدة رجعية **كاعتدى واستتري** **رحمك لا بينة** يعني هذه الالفاظ كنايات بالاتفاق
لان الواحد محتمل ان تكون صفة طلقة اي انت طالق طلقة واحدة وان يكون صفة امرأ اي انت منفقة
في الحال وقيل ان نصب واحد يكون صفة طلقة وان رفعها يكون صفة المرأة والصحيح ان لا فرق بينهما
لان العوام لا يميزون الاعراب وكذا امرع باعتدادهما محتمل عند نعم الله وعد الاقل لسبق الطلاق وكذا
براه رجحانها وان يكون لتطليقها او بعد ما بطلتها لكن يقع بها رجعية عندنا وقال **وارفعنا بينة** لانها
كنايات الكنايات ولنا ان واحدة نعت طلقة وهي منجدة واما اللفظ الثاني فلانه عليه السلام قال لسودة
اعتدى ثم راجعها واما الثالث فلانه مزيج بما هو المقصود في اعتدائها **اقرا** وهو براءة الرجم فاذا نوى ان يكون
البراه كونها مطلقه ثبت اصل الطلاق بلا احتياج الى اثبات وصف زائد وهو البينة هذه اذا قاله للمدخل
بها وان قاله لغير المدخول بها يجعل مستقدا محضا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا له في
هذه الحالة **وله جعل الواحدة في المدخول بها ثلثا** يعني اذا طلق امرأه المدخول بها طلاقا واحدة
وقال في عدتها جعلتها ثلثا كانت ثلثا عند اي حنيفة وقال لا يكون لان الواحدة لا تصير ثلثا وله ان
الواحدة تصير ثلثا بضم التثنية اليها فتقع الثلث كما اوضح بذلك **وابطل محمد جعلها اي جعل الزوج الطلقة**
الرجعية **وعدها بانه** وقال لا تبطل وفي المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها
بائنه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطل عمل الطلاق فتعذر جعلها باينه له ان الزوج لا يملك ان يبطل خيار
الرجعة بعد ما ثبت له شرعا ولما انه كان يملك جعله باينا ابتدا فدل انه داخل في ولايته فيصير اطلاق
هذا الرصف تعميما لتصرفه وتحصلا لغرضه **ولو قال لست امرأتى ولست بزوجه او ما انا الى اننا**
بزوجه لك او ما انت اي مانت لي امرأه فهو واقع بالنية اي الطلاق واقع عند اي حنيفة اذا نوى به **والحياة اي الا**
لا يقع الطلاق اقول لولم يردف لكان احسن لانه في طرفي التثنية قيد بالنية لانه اذا لم ينو لا تطلق اتفاقا ولا بينة
لو قالت طلقني فقال لست لي امرأه يقع به الطلاق اتفاقا من غير بينة لهما ان هذه الالفاظ انكار للنكاح فلا تقع
بينة الطلاق بما هو انكار له كما لو قال والله مانت لي امرأه وله ان هذه الالفاظ صالحة لانها الطلاق ايضا
فاذا نوى لطلاق فقد نوى ما يحتمل لفظه بخلاف ما استشهد به لان البين انما تقتصر بالاختيار فلم يمكن جعله
اشا وفي المحيط لو قال طلاقك على واجب فالصحيح انه يقع ولو قال لعبد عتقك على واجب لا يعتق والفرق
نفس الطلاق لا يكون واجبا وانما الواجب حكمه وهذا لا يكون الا بعد الوقوع ونفس العتق يجب في الجملة فان
التدر ولو قال لست اهل البصر طالق وهو من اهلها لا تطلق زوجته ما لم ينوها عند اي يوسف وبه يفتي
ونطلق عند محمد وعلى هذا الخلاف لو قال كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق فدخل هو الدار **والغنى قول**
الزوج لامرأته انا ملك طالق وان نوى به الطلاق وقال الشافعي لا يلغو بل يقع به لان الطلاق شرع
لازالة النكاح وهو قايما بهما فيصح اضافة الطلاق اليه كما صححت اليها ولنا ان الطلاق ازالة قيد الملك الثابت
بالنكاح ولا يافيه ولا يبطل نكاح المسلم الكتابية اذ لا سبيل للكافة على المسلم فيلغو كلامه **لا باين**
او حرام يعني لو قال انا منك باين او حرام لا يلغو بل يقع اتفاقا لان الابانة ازالة وصلة النكاح والحرام

فان كان المدخول بها

فان كان المدخول بها

فان كان المدخول بها

فان كان المدخول بها

لا رالة الحبل وهما مشتركان فيها فان قيل اذا قال لا مراثة انت باين تقع واذا قال انا باين لا تقع
لم يقل منك ولو كانت الوصلة مشتركة بينهما لاستوى القولان قلنا وصلتها مختصة بزوجها فتبين
بقوله انت باين ووصلته غير مختصة بها الجواز ان يكون له وصلة اخرى بامرأة اخرى فلا يقع ما لم يقل منك
ولو قال انت طالق واحدة او لا حكم بواحدة اي حكم بمحمد بطلقه واحدة **والغناء** اي قال لا يقع
به شيء انه ادخل الشك في الواحده فسقط ويبقى قوله انت طالق فيقع ولها ان الطلاق اذا قرن
بالعدد يكون بمنزلة كلمة واحدة فلا حكم له قبل ذكره ولهذا لو قال اخير المدخول بها انت طالق ثلثا لا
يقال انها باين بقوله طالق فلا يقع الثلث فاذا بطلت الواحد بالشك بطل الايقاع ايضا **ولو قال الزوجة**
الامه انت طالق فبين مع عتيق مولا كراديه الاعناق لانه مسبه وذكر المسبب وارادة المسبب
شايخ **فاعتقها مولاها ملك الرجعة** اي ملك الزوج مراجعتها لانه علق الطلقتين بالاعتناق والمعلق
يوجد بعد الشرط فتطلق وهي حرة فلا تحرم عليه حرمة مغلفة بالثنتين لا يقال كلمة مع ثابته
لا يقع قد نفي معنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا فان قيل ذكر في الجامع من قال لا جنية انت طالق مع
نكاحك فهو لغو فلم يجعل هنا مع معنى بعد ليصح كلامه قلنا لان الطلاق مع النكاح منافيان فلا يقع
به الا بصرح الشرط فتبقى مع على حقيقتها فلغا اختلاف الطلاق والعتق فانها لا يتنافيان فجعل مع معنى
بعد نصيحها لكلامه ونظير ما لو قال لامرأته انت طالق في دخولك الدار فتعلق بالدخول ولو قال لا جنية
انت طالق في نكاحك يلغو **ولو علمتها بحبي الغدا** اي لو قال لامرأته الامه انت طالق فبين اذا جازع **والولي**
عتيقها اي قال لها مولاها اذا جازع فانت حرة **ملكها اياها** اي جعل محمد زوجها مالكا للرجعة وقال ليس له
الرجعة له ان المعلق كالمسل عند الشرط فصار كان الاعناق والتطليق وحدا في ذلك الوقت فيقع العتق
اولا لان الاعناق مندوب والتطليق محظور فيناخر حكم المحظور كما ان حكم السبع وهو الملك باخر الى وجود
القبض لكونه محظورا ولها ان الاعناق علة للعتق وكذا التطليق علة للطلاق فكلا اقترن العلقتان في الزمان
اقترب معلولهما فكل من العتق والطلاق يصادفها وهي امة لكن عدتها قد رثت حبس اتفاقا لانها اذا
في اثباتها صيانة عن الاستنباه بخلاف المسئلة الاولى لان العتق شرط فيقع الطلاق بعده **او يورق مولاها**
وهو اخره اي اذا قال لامرأته وهي امة اخيه اذا مات مولاك فانت طالق فبين فانت المولى **فوزعها يورقها**
اي ابو يوسف الطلقتين وتحرم عليه حرمة غليظة **وخالفه** اي قال محمد لا يقع شيء لان الزوج ملكها عتق
اخيته وزال به النكاح والطلاق ايضا يوجد عتيقه لانه معلق به فصادفها الطلاق حاله وال النكاح فاقع
ولها ان ملك الوارث لا يتعقب الموت بل يتحقق اذا استغنى الميت عن ماله بنحوه واداء دينه لان كل جزء
يجوز ان يكون محتاجا اليه بتقدير هلاك الباقي فتصادفها الطلقتان وهي امة منكوبة **ولو وصفه**
بشعر من الزيادة والشدة توقعه باين **او رجعي** اي قال الشافعي يقع رجعي في المدخول **او قيد**
به لان في غيرها لا يكون رجعي اتفاقا **كطالق باين** اي كقوله انت طالق طلاقا باينا وهذا توصيف الشدة
معنى لان البين اشد من الرجعي **او اشد** اي اشد الطلاق **او اخشبه** او اسوأه وتوصيف
الطلاق بهذه الاوصاف ما يكون باعتبار اثره وهو البينونة في الحال فان قيل لو قال شديدا كان باينا
وفي اشد كان بيني ان يكون ثلثا قلنا افعل التفضيل نفي لمطلق الاثبات كقوله تعالى ويعرفون
احق بردهن **او طلاق الشيطان** اي كقوله انت طالق طلاق الشيطان **او البدعي** وكل من هذين
الوصفين كناية عن البينونة لان السني هو الرجعي فيكون البدعي في غير حالة الحيض باينا **او كماله**

اي طلاق كالحبل **او قبل البيت** وكل من هذين الوصفين بني عن الزيادة وفي المحيط الاصل
فهذا ان الطلاق متى شبه بشي يقع باينا عند ابي حنيفة سوا كان المشبه به صغيرا او كبيرا ذكر
مع المشبه به العظم او لا وعندهما ان ذكر معه العظم كان باينا كقوله انت طالق كعظم التمسك
وعند زفران وصف المشبه به بالشدة او بالعظم كان باينا والا فهو رجعي قيد بقوله يضرب
من الزيادة لانه لو وصفه بما لا يفي عن زيادة كقوله احسن الطلاق او اسنه او اعدله يقع
رجعي اتفاقا ولو وصفه بما لا يوصف به الطلاق كقوله انت طالق طلاقا لا يقع عليك
او انا مختير فيه يكون رجعي اتفاقا لان هذا الوصف من مقتضى الطلاق فيلغوا له ان
وصف الطلاق بالبينونة وما يدل عليها مخالف لوجهه وهو الرجعة فيلغوا كما لو قال انت
طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا ان الطلاق يحمل البينونة كما في الطلاق قبل الدخول
بل الاصل فيه البينونة لانه رفع لقيد النكاح **الا ان الرجعة تثبت في الصريح** الغير الموصوف
بالبينونة بالنسبة فبقى فيما وراه على الاصل وان نوى توصيفه ثلثا يقع لان البينونة متنوعة
حقيقه وغليظة فابها نوى صحت ينشأ **او بال طول او بال عرض** اي لو قال انت طالق طلاقا طويلا
او عرضا حلتها باينا وقال زفر يكون رجعي لان هذين الوصفين صفات لا اجسام فيلغوا ولنا
ان الامر قد يوصف بالطول او بالعرض فيلحق به عن شدة حكمه فيفيد في الطلاق البينونة **ويقع**
لاضافته الى الميراث اضافة الزوج الطلاق الى حصة الميراث **او ما ينوب عنها كانت** اي كانت
طالق والمخاطب لملكتها **او وجهك** يعني وجهك طالق **او روحك او جسدك** او فرك او عتقك
او راسك وهذه الالفاظ يعبر بها عن الجملة قال الله تعالى ويبقى وجه ربك اى ذاته ويقال هكذا
روح فلان وجسدك اى نفسه وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج اراد بها النساء
وقال تعالى فطلعت اعناقهم لها خاضعين اى ذواتهم ويقال امرى حسن مادام راسك اى مادمت باينا
وفي المحيط لو قال اشرك طالق وعني به اختصار الطلاق على الراس لا يبعد ان تقول لا تطلق
او الى جزء شايخ كمنصفك او ثلثك يعني اذا قال نصفك طالق يقع لان الجزء الشايخ محل المتصفات
كالبيع ونحوه فيكون محلا للطلاق الا ان وقوعه غير متجيز فيقع كاملا **والغناء** اي الطلاق فيما
لو يورق اي في الالفاظ التي لا يعبر عنها عن جملة البدن **شديدا** بالرفع على الحكاية اي كقوله
بذلك طالق **او رجلك** وغيرها مما لا يعبر به عن الجملة وقال زفر يقع قيد بالطلاق لانه لو اضاف
النكاح اليه لا يجوز اتفاقا لان الحرمة في غيره تغلب الحلف فيه لانه من مستمتع فيه بعقد النكاح
فيكون محلا للطلاق فيسرى منه الى الكل ولنا ان الطلاق يرفع القيد فيختص محل اضافته
النكاح والبدن امثالهما لا يجوز اضافة النكاح اليها فلا تكون محلا للطلاق والاستمتاع بالبدن
خل بغيره في جميعها فان قيل البدن يعبر بها عن الجميع كما قال تعالى ثبت يداي الى جنب اراد به ذاته
وقال عليه السلام على اليد ما اخذت قلنا استعماله غير متعارف وانما جاء على وجه التذكير
حتى لا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة يقع الطلاق باي عضو كان **ولو قال نصف**
ثلثها وقسمت كاملا لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعضه كذكر كله وفي المحيط وكذا لو قال وثلثها
وسدسها لانه لم ينجز عن مجموع اجزا تطبيقه وان جاوز كما اذا قال نصف تطبيقه وثلثها وزها
فالمختار انه يقع ثلثان لانه زاد على اجزا تطبيقه واحدة فلا بد ان تكون الزيادة من تطبيقه اخرى

منها

انصار

ت

فتكامل الزيادة واما المولى يضاف الاجزاء الى تطبيقه واحدة وقال انت طالق نصف تطبيقه وثلاث
تطبيقه وسدس تطبيقه يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى تطبيقه مكررا فافتضى كل جزء تطبيقه على حدة
او واحدة وصفا اي لو قال انت طالق واحدة ونصفا **قبل الدخول** بتلك المرأة **او فعنا ثنتين لا**
واحدة اي قال فرقتك واحدة قيد بقوله قبل الدخول لانه لو قال كذا بعده تقع ثنتان اتفاقا لانه ان
نصف تطبيقه تطبيقه على حدة فليأت بانه واحدة صادفتها الثانية وهي مائة قد تقع كما لو قال لها
انت طالق واحدة ولنا ان هذا الكلام واحد معنى لانه لا يمكن ان يجزى عن واحد ونصف باوجز
هذا ولا يفصل بعينه عن بعض فيكون ايضا هذا العدد جملة بخلاف قوله واحدة واحدة لان التعبد عنه
باوجز منه ممكن بان يقال **ثنتين او من واحدة** اي لو قال انت طالق من واحدة **الى ثلث فالواقع ثنتان**
عند ابي حنيفة وكذا في **الاقرار** يعني لو قال لك عندي من رهم الى عشرة فعليه تسعة عندك **وقال ثلث**
اي يقع ثلاث في الطلاق وعليه العشرة في الاقرار لان مثل هذا الكلام يراد به الكل في العرف كانه قال
خذ من مالي من درهم الى عشرة فان له اخذ العشرة واما لم يدخل الطرفان في المعيا في ما اذا قال بعين هذا
الحايط الى هذا الحايط لانهما لم يجزئهما من الارض ولما كان الاحتجاج بالعرف ايضا لانه يراد من
مثل هذا الكلام الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل كما يقال سبي من سبتين الى سبعين ويراد به ما بينهما كذا
هنا يقع اكثر من واحدة واقل من ثلاث بخلاف ما استشهد به من اظهر الجود والكرم جليل على ارضه
الكل وما اكتفينا بواحدة اي قال فرقتك واحدة لان الغاية الاولى والثانية لا يدخلان في العاقبة
التوسط كقوله بعث من هذا الحايط الى هذا الحايط فان المبيع ما بينهما **وروي** عن ابي حنيفة انه قال لفر
اسم فخيركم منكم قال سبي ما بين سبتين الى سبعين قال له انت اذا ابي سبتين **واحدة** اي لو قال انت طالق واحدة في
ثنتين او فعنا واحدة لا ثنتين اي قال فرقتك ثنتان **وثنيتين** في مثلها اي لو قال انت طالق ثنتين في ثنتين
فتشير اي **او فعنا ثنتين لا ثلث** اي قال فرقتك ثلاث بخلاف ذلك الخلاق فيما اذا نوى ضرب احساب وان نوى
الطرف يقع في المسئلة الاولى واحدة وفي الثانية يقع ثنتان اتفاقا لان الطلاق لا يصلح في الاطلاق
فيلغو الثاني وان نوى الجمع يقع الثلث اتفاقا لان كلمة في معنى مع له ان الضرب في عرف الثقات
تضعيف احد العددين بالعدد الاخر وضرب الواحد في العدد لا يؤثر تضعيفا فبقى على حاله وهو
الثنيتين في الاشهر ربعة فيقع ثلاث اذا لم يرد عليه ولنا ان الضرب يجعل في تكثير اجزاء الطلاق
العدد وتكثير اجزاء الطلاق لا يوجب تعددا فان ايقاع طلاق له الف جز كايقاع طقة وله جزان طلاق
اكثر من واحد **وملكه** اي لو قال انت طالق ملكه **او فيها** اي لو قال انت طالق في ملكه **طلقت في الحال**
كالبلاد لان ذكر المكان لغو لعدم اختصاص الطلاق **او ان دخلها** اي لو قال انت طالق اذا دخلت
ملكه **او في دخولك ملكه** **تعلق** وقوع الطلاق بدخوله كما مع ذكر اذا فظاهر واما مع ذكر في ملكه
للطرف والفعل لا يصلح ان يكون ظرفا شاعرا له فعمل على الشرط مجازا مناسبة ان كلاما من الطرفين والشرط
يكون سابقا على المظروف والمشرط **او عدا** اي لو قال انت طالق عدا **وقع بطولوع الفجر** لان كونه فاعا فاعا
في جميع الغد يستلزم وقوع الطلاق في اول اجزائه **او في غدا** اي لو قال انت طالق في غدا **نوى اخره** اي النهار
معنى في غدا اي حقيقته **وقال لا يصدق ديانة** لانه وصفا بالطلاق في جميع الغد فاذا ادعى تخصيصه بغيره
لا يصدق قضا **في غدا** اي كما لا يصدق اذا قال انت طالق عدا وقال نويت فيه اخر النهار وله ان في الطرفين
فيه والظرف يكون مستتر عيانا مظهرا وقد لا يكون فاذا نوى اخر جزء من الغد فقد نوى محتمل لقطه فيصدق خلافه

لا يشاء

غدا لان الفعل اتصل به بخير واسطة فافتضى استيعابه بان تكون موصوفة بالطالقية في جميع الغد
وذا لما يكون بوقوع الطلاق في اول النهار كما لو نذر ان يصوم في رجب يكفيه صوم يوم فيه ولو نذر
ان يصوم رجب يصوم كله **او اليوم** اي لو قال انت طالق اليوم **وعدا وقعت واحدة** اتفاقا لان المتصفة
بالطلاق في اليوم نصير منتصفه بعد في العدا ايضا فلا حاجة الى ايقاع طلقه اخرى **وعدا** **واليوم** اي لو قال
الغدا على اليوم **او فعنا ثنتين** وقال فرقتك واحدة لان الايقاع واحد والطرف الثاني محمول على
الاول لانه للرجح لا للترتيب كما في المسئلة الاولى ولنا انها اذا اطلقت في غدا لا يصير طالق في اليوم
فينبغي ان تقع طلقه اخرى في اليوم تحقيقا لمعنى العطف بخلاف ما سبق لانها اذا اطلقت في اليوم تكون
طالقا في الغد بهذا الطلاق فلا حاجة الى ايقاع طلقه اخرى اعلم ان الخلاف فيما اذا وجد العطف
واما اذا لم يوجد تقع واحدة اتفاقا لانه قال انت طالق غدا اليوم يكون اليوم صفة لغد وهو لا يصلح
ان يكون صفة له فيلغو او لو قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا لا يقع قبل غدا لانه تعليق وذكر اليوم يكون
ليان وقت التعليق **او كل يوم** اي لو قال انت طالق كل يوم **ولا يثبته له بالثلاث او فعنا واحدة لا**
ثلاث في ثلثة ايام اي قال فرقتك الثلاث في ثلثة ايام قيد بقوله ولا يثبته لانه لو نوى الثلاث صح وتقع
كل يوم واحدة اتفاقا لانه ان كلمة كل للعموم والتكرار في تكرار الطلاق فكرر اليوم كما لو قال انت طالق في
كل يوم ولنا انه جعل الايام كلها ظرفا واحدا فلم يقتض الا مطلقا واحدا ولهذا قالوا لو حلف لا يكلم
كل يوم من رجب زيد فكل يوم ما منه حلفت ولو قال في كل يوم لا يحلف حتى يكلمه في كل يوم منه
خلاف قوله طالق في كل يوم لان في حرف جر موضوع لا يصلح معنى الفعل الى ما بعده فيكون ظرفا للايقاع
والوقوع فيستكرر تكرار اليوم لان الفعل في اليوم الاول ليس نفس الفعل في الثاني **وامس** اي لو قال
انت طالق امس **وقد تزوج اليوم لم تطلق** لانه اضاف الطلاق الى عالم يمكن ما لك فيه فليج كما اذا
قال انت طالق قبل اخلاق بخلاف ما لو قال لعبد امس حرامس وقد اشتراه اليوم حيث يقع عليه
لاقراره بالمهر قبل ملكه وهو يتا في ان ملكه وكونها مطلقة امس لا ينافي ملكها اليوم بالنكاح واما لم يجعل
قوله انت طالق انشا في الحال لانه انما يجعل انشا اذا تعذر جعله خبرا لما مر تقريره **ولو كان تزوجها**
من قبل اي قبل الامس **طلقت لان** اي في الحال لانه لما قصد الايقاع في الماضي وهو ليس في وسعه ثبته
ما في وسعه وهو الايقاع في الحال **والى شهر** اي لو قال انت طالق الى شهر **بوقعه** اي ابو يوسف الطلاق
في الحال وقال لا تطلق عند انتهاء الشهر هذا اذا لم يكن له فيه فان التخصيص يقع في الحال اتفاقا لانه ان كلمة الى
للتأجيل والطلاق لا يحتمل فيه التأجيل فتطلق في الحال ولها ان الايقاع محتمل للتأجيل وان الواقع
لا يحتمل فيه تأجيلا للايقاع كالتعليق او قال **ان لم اطلقك فانت طالق** **طلعت في اخر اجزائه**
لان الشرط وهو عدم التطلق انما يتحقق بالياس عن الحياة فان لم يدخل فلا ميراث لانه فار وامرأة الغار اما اثر
منه اذا كانت في العدة وغير المدخول بها لاعداء عليها وكذا لو ماتت طلقت قبل موتها لانها انما كانت من حياتها
ما لا يسع فيه صيغة التطلق فتعوق عدم التطلق مع بقا الحمل **او متى لم اطلقك** اي اذا قال انت طالق
متى لم اطلقك طلقت حين سكنت لانه اضاف الطلاق الى وقت خال عن التطلق لان متى من ظرف الزمان فلا
سكت وجد الشرط **واذا مثل** ان في الحكم عند ابي حنيفة حتى لو قال انت طالق اذا لم اطلقك تطلق في اخر جز
من حياته **وقال مثل متى** فتطلق حين سكنت هذا اذا لم يكن له نية وان نوى منه معنى الشرط يكون كذا وان
نوى معنى الوقت يكون متى اتفاقا لهما ان اذا الوقت في الاصل كما قال الله تعالى والليل اذا يغشى وهذا

وقد

لوى كان

الاولين

وانهنا التكرار انتهى الثالث يعني في صورة التعليق بكلمة اذا تزوجت بعد التلث بزواج ومعادى اليه
فوجد الشرط في الملك الثاني لم يطل عندنا وقال **زفر تطلق** لان كلمة التكرار ولنا انه انما علق بما يملك
من المطلقات وقد انتهى ذلك فينتهي اليمين ضرورة اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا لم يدخل كل واحد على نفس
الزوج وان دخل عليه لا ينتهي التكرار اتفاقا بل بحث في كل مرة وان كان بعد زوج اخر لان اليمين
باعتبار ما سيحدث في الملك وهو غير متناه وفي رواية المتفق على ان يوسف هذا اذا كانت المرأة
معينه ولو ايمروا وقال كلما تزوجت امرأة فمطلقاتي فزوج امرأة طلقت فان تزوجها ثانيا لم يطل
كما اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقة يلزم التصديق بكل مرة ولو قال كلما اشتريت ثوبا
فهو صدقة لا يلزمه ذلك **لا مرة وابطلناه بتخييرها** اي اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم
تخبرها وقال انت طالق ثلثا فزوجت بزوج اخر ثم عادت اليه فدخلت الدار لم تطلق عندنا وقال
زفر تطلق قيد بتخيير التلث لانه لو طلقها تتيقن ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت الدار تطلق
ثلثا اتفاقا من الخلق لانه ان زوال الملك لا يبطل التعليق كما اذا قال لعبد هان دخلت هذه
الدار فانت حر ثم باعه وعاد الى ملكه فدخلها عتق وكذا ان تعليقه كان باعتبار ملكه الجود
ويوقع التلث ارتفع الملك ومحلية الطلاق بالكلية فبطل التعليق بخلاف البيع لان ملك العبد له غير
محدود فكان محلا **وطاؤه اي الزوج بدار الحرب** حال كونه **مرقدا** بعد ما علق طلاق امراته بشرط الدخول
ونحوه ثم دخلت الدار وهي في العدة مبطل لتعليقه عند اي حبيبه يعني لا تطلق وقال لا تطلق قيد بالطلاق
لانه لو لم يلحق لا يبطل تعليقه اتفاقا وقاعدة الخلاف فيما اذا جاز ثانيا مسلما لينا وتزوج هذه المرأة لا ينقص
عدد الطلاق عنده وينقص عندها لهما ان المعلق بالشرط ينزل عند وجوده من غير قصد واردة فصار كما
لو جرت ولما انه بالارتداد طلق بالجماد وفات اهل بيته الملك عنه وقيام الملك شرط لوقوع الطلاق المعلق عند
وجود الشرط بخلاف الجنون لان الملك لم يزل به **وارفعنا البائن المعلق بشرط وجد في عدة بائن منكر**
يعني اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت بائن ثم طلقها بباين منكر فدخلت الدار في عدة فبقيت المعلق
عندنا وقال زفر لا يقع لان البائن لا يلحق بالباين لانه وضع لا زالة القيد وقد زال القيد ولنا ان عدم لوقوع
البائن بالباين بكلام مستأنف كان لانه يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلم يحج الى جعله انشاء
لانه اقتضا ضروري فان قلت هذا الاحتمال قايست في قوله انت طالق انت طالق فينبغي ان لا يلحق الصريح
الصريح قلت لا احتمال فيه لان قوله انت طالق متعين لان الشا شرعا فلو قال اردت به الخيار لا يصح وقفا
وفي مسئلتنا لم يذكر انت طالق بائن ثانيا حتى يجعل خبرا بل وجد ان التعليق السابق وهو زوال القيد عند
وجود الشرط وهو محل للطلاق فيقع وفي الخلق قلت المراد من المخرج المخرج في الحال ولا يشترط ان يكون
منهرا في الاصل فانه لو قال ان فعلت كذا اخل الله على جرام ثم هكذا قال الامر ففعل احد ما حتى وقع
طلاق بائن ثم فعل الاخر قال يظهر الدين المرغبات في بيعه ان يقع وهذا ما يعتمد وعقود **ولو قال كلما**
تزوجتها فطالق فزوجها في يوم ثلثا اي ثلث مرات ودخل بها في كل مرة الزمة اي عهد الزوج
باربعه مهور ونصف مهورا اي قال الحمد بانته منه **بثلاث وحكما بتطليقتين ومهر ونصف مهر**
وهذا الخلاف مبني على ما تقدم في النكاح من ان المبانة اذا نكحها الزوج في عدة فطلقها قبل الدخول
فعلينا اتمام العدة الاولى لان الدخول في النكاح الاول ليس بدخول في الثاني عند فعلها عدة مستقلة
عندها لان الدخول في الاول دخول في الثاني ومحمد يقول ان تزوج الاول طلقت ولها نصف المهر والدخول بعد

بغير تعليق

عن الاول

لما كان الثاني
مطلقاته من الاول

مهر آخر وبالزوج الثاني طلقت ايضا ولها نصف مهر وبالدخول الثاني مهر ايضا وبالزوج الثالث مهر تام
لان هذا طلاق بعد الدخول لكون الدخول الاول دخول في الثاني وبالدخول الثاني صار مراجعا ولا يجب
شي ولا اعتبار بالزوج الثالث لان نكاح المنكوحة غير صحيح **اوبائنا** يعني لو قال كلما تزوجتها فبائن
فزوجها في يوم ثلث مرات ودخل في كل مرة **الزمة بتكرار المهور** اي قال الحمد لها اربعة مهور ونصف مهور اعتبار
المسئلة السابقة **وهما خمسة ونصف وبثلاث اتفاقا** اي قال لا يجب لها بالنكاح الاول والدخول
بعده مهر ونصف والنكاح الثاني طلقت ثانيا ولها مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول على اصلها ومهر
اخر بالدخول بعد التلث لانه لم يصير به مراجعا لان الطلاق باين والنكاح الثالث طلقت ثالثا ولها
مهر وبالدخول بعد مهر اخر فصار خمسة مهور ونصف مهر ثلثه مهور وجبت بثلثه دخول ونصف
مهر بالنكاح الاول ومهران بالنكاحين الآخرين **ولو اختلفا في الشرط اي في اصله وفي تحفته كان القول**
لانه منكر والبينة اما لا نفا مدعيه فان استغنى منها اي كان الشرط معروفا من جهتها اعتبر في حكمها
في حفتها اي لا ينافي في الشرع ولهذا قيل قولها في العدة اذا اخبرت بانقضاءها وحرم وطبها اذا
اخبرت بروية الدم ومحل اذا اخبرت بانقطاعه **كانت حصة فانت طالق** **ولانه اي لو قال لامرأته**
ان حصة فانت طالق وفلان اخبرتها بانها حاضة **طلقت خاصة** لان اخبارها في المعنى شهادة بطلاق
صريح فلا تسرح لانها متهمة في حقها وفي التبيين لما يقبل قولها اذا اخبرت والحيفض قايما وان انقطع
لا يقبل لانه ضروري يشترط فيه قيام الشرط هذا اذا كان بها الزوج فان صدقها تطلق ضررها ايضا
لثبوت الحيفض في حقها بتصديقه **وشترط استمرار الدم ثلثا اي ثلثة ايام** يعني لا تطلق
بمجرد روية الدم لاحتمال ان ينقطع فيما دون الثلث فاذا تمت ثلثة ايام كان دم حيفض فيقع الطلاق
من زمان الروية حتى لو لم تكن مدخولة بها فزوجت بعد الروية بزوج اخر ثم عادى الدم ثلثا با
صورتها فان **قال حيفضه** يعني لو قال لامرأته ان حصة حيفضه فانت طالق **فطهارتها اي شترط**
طهارتها ولا تطلق قبلها لان الحيفض اسم للكمال وكما لها بانها بها وذلك بالظهر منها وكذا لو قال
نصف حيفضه لا نقلا لتتصف وكما لتعلق بحيفضها **وبغضها اي اذا قال ان كنت تحبيني او تبغضيني**
فانت طالق وفلان فقالت احبك وابغضك طلقت لان المحبة امر باطني انما يعرف من حيفضها
ولا تطلق فلان لما سبق **فان قال بقلبك اي قال ان كنت تحبيني بقلبك فانت طالق** فقالت
احبك وكذا في الزوج **عكس اي قال بمحمد لا تطلق واوقعه اي قال لا تطلق قيدنا بتكذيب الزوج**
لانه لو صدقها يقع الطلاق عليها اجماعا كذا في المصنف اقول قوله واوقعه في طرفي النفي
من قوله عكس وكان عليه ان لا يردف قولها وانما اردفه لكونه غير صريح في طرفي النفي ولو قال
مكان قوله عكس ما اوقع لكان قوله معلوما منه صريحا وكان خصر لانه لما قيد المحبة بالقلب
بطل كون اللسان خلفا عما في القلب وحقيقة الحب فيه غير معلومة ولها ان المحبة انما تكون
بالقلب فتقيدها به واطلاقها سوا وفي النهاية هذه المسئلة تفاد المسئلة الاولى بوجع
احدها ان هذه تقتصر على المجلس لما فيه من معنى التخيير بجعله امر الطلاق الى اختيارها
وفي مسئلة الحيفض لا يقتصر كسائر التعليقات والثاني انهما لو كانت كاذبة في مسئلة الحيفض لا
يقع فيما بينه وبين الله تعالى وفي مسئلة المحبة يقع لان حقيقة المحبة والبغض محالان فوقع
عليه لان القلب لا يستغنى عن شيء فصار كل الشرط هو الاخبار عن المحبة وقد وجد والله اعلم

في المجلس
قيدنا بولنا في الملاح
وقال بده لا تطلق لان
التعليق بحيفضها
تخييرها من حيفض
ان فيه جعل الامر الى
اخبارها هو

في المجلس
قيدنا بولنا في الملاح
وقال بده لا تطلق لان
التعليق بحيفضها
تخييرها من حيفض
ان فيه جعل الامر الى
اخبارها هو

فصل في الاختيار والمشيئة واذا قال اختاري بنوي الطلاق تقييد بالمجلس لما روي
عن عمر وعثمان انها قال لا في حق الزوجة المخيرة لها الخيار مادامت في مجلسها قيد بقوله
ينوي لان لفظ اختاري من المكنايات محتمل انه اراد تخييرها في غير امر الطلاق فان قيل المجلس
حقيقة بان تنقل الى مجلس آخر سواء انتقلت بنفسها او بخيرها **او حكما** بان تستغل بعمل آخر
لان مجلس الاكل غير مجلس الكتابة **بطل** اختيارها لوجود دليل الاخرى عما فوض وكذا لو
قامت من مجلسها وان لم تذهب او زلات في المنزل على ركعتين واما لو كانت قائمة فجلسين
او متكية فجلسين او طابت باها للشهوة او شهدت للشهادة او اكلت شيئا سيرا او لبست ثوبا
من غير ان تقوم لا يبطل **وان اختار بنفسها** اي قالت اخترت نفسي **كانت باينة** ولو قالت طلق
نفسى في جواب قول الزوج اختاري فالمدكور في الهداية انما رجعية وفي شرح الوافي الصواب
انها باينة لان العامل في وصف الطلاق تخيير الزوج دون ايقاعها ولهذا لو امرها بايقاع البائن
فاوقعت رجعيًا او بالعكس وقع ما امر به دون ما اوقعته فان قيل المفوض اليها الاختيار
فكان ينبغي ان لا يقع التطليق جوابا كما لو قالت اخترت نفسي في جواب قوله طلق نفسك قلت التطليق
دخل في ضمن التخيير فقد انت ببعض ما فوض اليها فصل جوابا بخلاف الاختيار فانه ليس من الفاظ
الطلاق كما في جواب التخيير **ولم يقعوا ثلثا وان نواها** الزوج خلافا لما ذكره من ان خلاصه
في الكتاب وانما لم ينجح بنية الثلث في الاختيار مع صحتها في سائر المكنايات لان الاختيار لا ينتج
الى غليظة وخفيضة كما تنتج الابانة **ولا بد من ذكر النفس في كلامه** بان قال اختاري **او كلاما**
بان تقول اخترت نفسي حتى لو خلا كلام كلاهما عن ذكر النفس لا يقع لان الاختيار اذا وقع منها
في الكلامين لا يصح ان يكون احدهما مفسرا للآخر وفي النهاية لو ذكر في احد الكلامين ما يقوم مقام
النفس كما لو قال اختاري اختياره فقالت اخترت او قال اختاري فقالت اخترت اختياره كان
ذكر النفس لان الهاد ليل الوجود والمرتبة انما تنصرف اليها فيما يحتمل العدد والمحملة اختيار
نفسها اما اذا صدقها يقع الطلاق بتصادقها وان خلا كلاهما عن ذكر النفس **ولو قال اختاري**
نفسك اليوم وبعد غد فردت اليوم انما تنصرت اليها في اختيار **بعد الغد** وقال لا يثبت له خيار
واحد في وقتين وبالرد في احدهما يبطل حكمه كما لو قال اختاري نفسك اليوم وغدا ولنا انه ذكر
للخيار وقتين وخلل بينهما وقتا لا يثبت له الخيار فلا بد للفرق بين من المظرفين والثابت لها يكون
خيارا ومن خلاص قوله اليوم وغدا لا اتصال الوقتين فكان ذكر العدد لا متدا في الامر الاول وكان الخيار
فيه واحدا **او كررا اختاري ثلثا** اي لو قال الامر انما اختاري اختاري **فقال اخترت الاول**
او الوسطى او الاخيرة فهي ثلث عند ارجحيه **وقالا واحده** ولا حاجة هنا الى بنية الزوج
ولا الى ذكر النفس اتفاقا بل لانه التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي تكرر واختيار الزوج لا يكرر
هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في البدائع والمحيط الزيادة ان البنية شرط فيها وفي الذين
ينبغي ان يكون حذف البنية فيها المشهور تعالى لانها ليست بشرط قيد بقوله اخترت الاول لانه لو قالت
اخترت التطليقة الاولى تقع واحدة اتفاقا ولو قالت اخترت او اخترت نفسي مرة يقع ثلثا اتفاقا
كذا في الكافي لهما ان الزوج فوض اليها ثلث طلاقات في ضمن ثلث اختيارات فاذا قالت اخترت
الاولى يكون معناه اخترت موجبا وهي طلقه واحدة وكذا ان الكلام ادغم في حق الاصل

في الاختيار الزوج وفي نفسها اما اذا صدقها يقع الطلاق بتصادقها وان خلا كلاهما عن ذكر النفس ولو قال اختاري نفسك اليوم وبعد غد فردت اليوم انما تنصرت اليها في اختيار بعد الغد وقال لا يثبت له خيار واحد في وقتين وبالرد في احدهما يبطل حكمه كما لو قال اختاري نفسك اليوم وغدا ولنا انه ذكر للخيار وقتين وخلل بينهما وقتا لا يثبت له الخيار فلا بد للفرق بين من المظرفين والثابت لها يكون خيارا ومن خلاص قوله اليوم وغدا لا اتصال الوقتين فكان ذكر العدد لا متدا في الامر الاول وكان الخيار فيه واحدا او كررا اختاري ثلثا اي لو قال الامر انما اختاري اختاري فقال اخترت الاول او الوسطى او الاخيرة فهي ثلث عند ارجحيه وقالوا واحده ولا حاجة هنا الى بنية الزوج ولا الى ذكر النفس اتفاقا بل لانه التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي تكرر واختيار الزوج لا يكرر هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في البدائع والمحيط الزيادة ان البنية شرط فيها وفي الذين ينبغي ان يكون حذف البنية فيها المشهور تعالى لانها ليست بشرط قيد بقوله اخترت الاول لانه لو قالت اخترت التطليقة الاولى تقع واحدة اتفاقا ولو قالت اخترت او اخترت نفسي مرة يقع ثلثا اتفاقا كذا في الكافي لهما ان الزوج فوض اليها ثلث طلاقات في ضمن ثلث اختيارات فاذا قالت اخترت الاولى يكون معناه اخترت موجبا وهي طلقه واحدة وكذا ان الكلام ادغم في حق الاصل

اي الطلاق بثلث

لغى في النسخ وكلامها يفيد الترتيب صالحة والافراد تبعا واذا بطل في حق الترتيب بين الطلاق بطل
في حق الافراد فيبقى مجرد قولها اخترت فتقع الثلث كما لو اقترع عليه ابتداء **ومن ثلث** اي اذا قال
اختاري من ثلث ما شئت **فلها الخيار واحدة** اي لها ان تطلق نفسها واحدة او ثلثين **لا غير** اي ليس لها
ان تطلق الثلث عند ارجحيه وقالها ان تطلق ثلثا ان شئت لان هذا الكلام يستعمل للاستيعاب
والعموم كما يقال خذ من طعامي ما شئت وله ان من ان جعل للبين تكون عامة في كل الثلث وان جعلت
للبينين تكون عامة في بعضها فلا تقع الثالثة بالنسبة لخلاف الطعام لان لالة الحال تقتضي الجود وقوع
الثالثة ما اخترت عنه **ولو قال طلق نفسك تقييد بالمجلس** لانه في معنى تخيير زوجته في امر الطلاق
وخيار المخيرة نفسها عقيد بالمجلس بانها الصالحة رضي الله عنهم فكذا هذا بخلاف قوله طلق نفسك حيث لا
تقييد بالمجلس لانه ليست في معنى المخيرة **وليس الرجوع** اي ليس للزوج ان يرجع في كلامه لان فيه معنى
اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتطيقها واليمين تعرف لازمة لا يصح الرجوع عنه لان الغرض منه الحمل على شيء
او المنع منه فاذا صح الرجوع عنه لا يفيد قايده فكذا ما في معناه **فان طلقته** ولم يكن له نية او نوى واحدة
كانت رجعية وان نوى ثلثا فوقعها اي طلقته نفسها ثلثا **وقعت** ولو نوى ثلثين لم يصح لان تكون واحدة
سبق توجيهه في اول فصل الكتاب **او متى شئت** اي اذا قال لها طلق نفسك متى شئت **عمر** ولم يقيده بالمجلس
لان كلمة متى عامة في الاوقات وكذا اذا ما ومتى ما **او وكل به** اي الزوج رجلا بطلاق امراته **عمر** **ومرجع الرجوع** لانه
توكيل والتوكيل استيعابه فلا يلزم المجلس **وان شئت** اي لو قال طلق امرأتى ان شئت **قيد فاه بالمجلس**
ومنعناه عزله وقال لا يثبت به وبملاك عزله لانه توكيل وتقييده بالمشية لغو لانه انما يعمل بشيئ
كما لو قال بع عبدي هذا ان شئت ولنا انه تملك لان تعليقه بالمشية يدل على ثبات المالكية له اذ
المالك هو الذي يصرّف عن مشية نفسه بخلاف البيع لانه غير قابل للتعليق فبطل ذكر المشية ومعنى
التملك فيه وفي المحيط لو قال طلق امرأتى ان شئت لا يصير وكلاما لم تشا ولها المشية في مجلس علمها
فاذا شئت صار وكلاما وطلاقة انما يقع في مجلس شيئا ينبغي ان يحفظ هذا فان البولي فيه عامة والوكلا
يخرجون من الايقاع غافلين عن هذا **وانت طالق كيف شئت** فهو اي الطلاق واقع عند ارجحيه **مطلقا**
ان شئت في المجلس ولم تشا والكيفية اي كيفية الطلاق الواقع من كونه باينا او ثلثا متعلقة عند ارجحيه بمشيئتها
في المجلس ان نوى فان شئت باينا او ثلثا يقع ان وافق بنية الزوج حتى لو لم يوافقها لغير تمهيد فبقي
ايقاع الزوج وهذا بناء على مذهبه من ارجحيه يجوز ان يجعل باينا او ثلثا وعلى ان المرأة قد خولها
اذ لو لم يكن كذلك لامشية لها اصلا عنده وعند ما لها المشية في اصل الطلاق كما في الوصف وان لم يخض
البينة تخير مشيتها حرا على موجب التخيير لانه اقامها مقام نفسه وهو بقدر ان يجعل باينا او ثلثا
بعد ما وقع رجعيًا فكذا من قام مقامه **ووقعها عليها** اي الطلاق على مشيتها **اصلا** اي وقوعا
ووصلا لان وصف الطلاق مفوض اليها فلو وقع في الحال رجعيًا يلزم وقوع الوصف بلا مشيتها وهو
لا يجوز فينعلق اصلا كوصفه كما لو قال لها انت طالق كم شئت وكذا ان التفويض في الوصف يستلزم
وجود الاصل لان المعدوم لا يستوصف كما قال القائل يقول خليلي كيف صبرك بعد ما فقلت في صبر
فتسال عن كيف بخلاف كم شئت لان كلمة كم للعدد والطلاق المقارن بالعدد لا يقع بدونه **وان شئت**
اي لو قال الامر بانه ان شئت فامطاطا فان شئت **المشية** به اي بالطلاق عليها **منها** اي على
المراتين من المراتين يعني بطلاق عندنا اذا شئت كل واحدة منهما طلاقا حتى لو شئت احداها

في

دون الاخرى وما تشاء واما طلاق احدهما فلا يقع عندنا **وقال** فربما يقع على التخييل لانه اضاف لشيء
اليهما فينفرد كل منهما فيها كالوقوع ان ركنها اثنان ولنا ان الشرط لا يتوزع على اجزاء المشروط والشرط
مشبههما طلاقهما فلا ينفرد احدهما عندنا كالشرط كالوقوع ان ركنها اثنان فالتام طلاقهما بخلاف ما ذكره لان
القياس متردك فيه للعرف **اوانت طالق غدا ان شئت اثبتنا الخيار في الغد في المجلس** اي
قال ركنها الخيار في المجلس قيد بتأخير الشرط اذ لو قدمه فقال ان شئت فانت طالق غدا ففي ظاهر المذهب
ان لها الخيار في المجلس اتفاقا وعلى حنفية ان لها الخيار في الغد ايضا اذ اقدم الشرط لانه ملحقها
مشبه الطلاق وهو موقوف بالغد فكذلك مشبهه لوقوع الطلاق مضاف الى الغد والمشبه مطلقه فيقتصر
على المجلس ولنا في الفرق ان الشرط اذا قدم تكون التخييل في الحال ويقع غدا قيد للطلاق وهو مشبه
ان نقول شئت ان يكون طالق غدا واذا لم يكن الموقوف اليها طلاقا موقعا فيقتصر على المجلس كالوقوع
طلاقا موقعا لا يقع طلقه نفسك تقيد بالمجلس فكذلك الموجه **او ثلثا اي لو قال انت طالق ثلثا الا ان تشاء**
واحدة فثالثا قال شئت طلقه **بها اي ابو يوسف** بوفوع طلقه لان مفهوم من هذا الكلام انها اذا
شئت واحدة تقع عليها ولا يقع الثلث **والغاما اي قال محمد** لا تطلق لان معنى هذا الكلام ان لم تشاء
واحدة فانت طالق ثلثا الا ان اصله للغاية قال الله تعالى الا ان تقطع قلوبهم فان دخل فيما يتوقفت
جعل غايه وان دخل فيما لا يتوقفت حل على الشرط مجازا والطلاق مما لا يتوقفت فاذا شئت الواحدة يقع
شئ كما لو قال انت طالق ثلثا الا ان يقدم فلا يقدم فلان لا يقع شئ **وان شئت الله** اي لو قال انت طالق ان شاء الله
متصلا لم يوقر وقال مالك يقع لان شرطه تحقق اذ لو لم يشأ الله لما جرى على لسانه التعليق ولنا ان مشبه الله
وقوعه غير معلوم فلا يقع مشبهه كما لو علق مشبه انسان غايه لا يوقف عليه والجارى على لسانه تعليق انطلق
وفي المحيط لو سكت قدر ما ينفسر له الانسان وعطس ثم قال ان شئت الله صح الاستئناس لما كان العذر ولو حررك لسانه
بالاستئناس لم يكن مسوعا يصح عند الخري ولا يصح عند الهندواني وفي الزوائد لو قال لها انت طالق مشبه
الله او بارادته لا يقع لانه مستعمل للتعليق ولو قال لشيء الله او ارادته لان اللام للتعليل وكانت قال انت
طالق لان الله شئت ولو قال بامر الله يقع لانه مستعمل للتحقيق ولو قال في امر الله او ارادته لا يقع لان
حرف في مجاز عن الشرط **او ثلثا او ثلثا** اي لو قال انت طالق ثلثا او ثلثا وقال العبد انت حر وحران
شئت الله فامعطوف **فصل** اي قال ابو حنيفة طلق ثلثا وقال لا تطلق لان التكرار شايع فيحمل
عليه تصحيح الكلام فلا يبطل اتصال الاستئناس وله ان قوله وثلثا نحو لا يملك فيه اذ التعليق فيهما
قبله ولا يجوز ان يكون تأكيدا للتملل واو العطف فيمنع المعطوف عن اتصال الاستئناس **فكيف او ان شئت الله**
اي لو قال ان شاء الله انت طالق **بجمله** ابو يوسف هذا القول **عليها واما تطليقا** لانه ان لم يبطل متصل
بالاجاب فيبطل حكمه كما لو اخر قوله ان شاء الله ولها ان الموضوع لا يرتبط بالجلتين وهو القامع
هنا فلا يتصل بلا اذ ان فيبقى قوله انت طالق منجز بخلاف تأخير الشرط لان الجزاء حينئذ يكون موقفا
على ما بعده لوجود المخير فيه **ولو استثنى من الثلث اثنين** اي قال انت طالق ثلثا الاثنين **وقد**
واحدة او واحدة بالنصب اي لو استثنى من الثلث واحدة وقال انت طالق ثلثا الا واحدة فثلاثان
ولو قال ثلثا الا ثلثا وقع ثلث ابطال الاستئناس وفي المحيط اذا وقع اكثر من ثلث ثم استثنى منه الثلث
كان الاستئناس من جملة الكلام لان الثلث **فصل في طلاق الفارز ومن ايان امرته في مرض**
موتها بلاسوا لها ولا يرضى عنها وهو ما يكون الهلاك فيه غالبا حتى اذا طلقها كالتسوية امرته لا يكون فارقا

القول

ولو انكرت السفينة وطلق يكون فارقا **ثم مات في العدة نورثها** اي يعطى لها ميراثا منه وقال الشافعي لا
تورث قيد بالامانة واراد بها التثلاث لان الرجعي لا يقطع الارث سواء وقع في المرض او في الصحة اتفاقا والامانة
في تحقيق الخلاف متعسرة في الثلث لان الكفاية كلها واجع عندنا وقيدنا بمرض الموت لانه اذا طلقها بايضا
في مرض ثم مات لاثق اتفاقا وقيدنا بان يكون الطلاق بلاسوا لها لانه لو طلقها بسوا لها لاثرت اتفاقا
وقيد بموت الزوج لانها لو ماتت لا يرث الزوج منها اتفاقا من الحقايق لانه ان الزوجية زالت بجميع احكامها
فلا تستحق الارث ولنا ان الزوج قصد ابطال او ثفا يرد عليه قصد اي انقضاء العدة دفعا للمرض عنها
فيجعل النكاح باقيا حكما ما بقيت العدة اعلم ان الفارز كما يثبت من جانب الزوج يثبت من جانب الزوجة
كما اذا اوتيت وهي من مرضه فانت يرثها زوجها لانها فان عن ميراثه كذا في النهاية **وشروطها كونها في**
العدة وقال مالك تراث بعد العدة ما لم تزوج ولنا ما روي عن عمر امرأة الفارز تراث ما دامت في العدة
وما رواه الحنفية ان يراد به ما لم تمكن من الزوج اي ما دامت في العدة وما روياء بحكمه فالأخذ به **اولا ويجعلها**
اي ابو يوسف عدة مطلقه الفارز طلاقا بايضا **بالاقل اي بالحبيض وما با بعد الاجلين** اي قاله اعدتها بالجمع
بين ثلث حبيض واربعة اشهر وعشر ايام قيدنا طلاقها بالبينونة لانه اذا كان رجعيها فعليه عدة الوفاة
اتفاقا لانه ان نكاحها زال بالطلاق لا بالموت فلا يلزمها عدة الوفاة كما لو طلقها بسوا لها وتورثها كان
لزوجها الزوج لفرارها ولها ان نكاحها اذا بقي في الارث فبقاؤه في حق العدة او لا فاعا سرع ثبوتها من الارث
ولهذا لا يستحق الارث بنكاح فاسد والعدة تستحق **ولو علقه اي طلاقا امرته في صحته بفعل اجنبي**
فوجد الشرط في مرضه منعنا الارث وقال زفرها الارث قيدنا بان يكون التعليق في الصحة اذ لو
كان التعليق والشرط في المرض ثم اتفاقا سوا كان ماله يذ او لا لانه بما شرع الشرط قصد ابطال حقها
وقيد مرضه لان الشرط اذا وجد في صحته لا يكون فارقا اتفاقا لانه انما يتعلق بالشرط كالمضرب عند وجوده
فصار اتفاقا في المرض ولنا انه حين علق الطلاق لم يكن حقها متعلقا بماله وفي المرض لم يوجد من الزوج
فلم يكن فارقا **او بفعلها الزوج** اي اذا علق الصالح طلاقا امرته بفعلها الذي لا بد لها منه **طبعها** كالاكل
والشرب ونحوها او شرعا كالصلاة والصوم وكلام الاب **فنعلة في المرض اي مرض الزوج ابطال**
محمد بن وهب وقال لا يرث منه لانه فار قيد بفعلها لانه لو علق بفعل نفسه سوا كان مما لا يرث منه
اوله بد يصير فارقا اتفاقا وقيد بالضرورة لان فعلها لو كان لها منه بد لا تراث اتفاقا لانه ان فعل
التطبيق لم يوجد في حال تعلق حقها بماله فلا يكون فارقا كما لو علقه بفعل اجنبي ولها انما يضر ارضا
صارت ملكه فيقتل فعلها الى الزوج فصار كالتعليق بفعل نفسه **ولو اقر المرض بانقضاء عدتها**
من طلاقها في الصحة بان قال كنت طلقك في صحتي وانقضت عدتك **فصدقته** في ذلك القول فارقا لها
بدن او عين او وصي لها بوصيته فانت في مرضه **فلها الاقل منهما** اي ما اقله او وصي ومن ميراثها عند
اي حنفية **وحكما بصحة اي صحة الاقرار** والصيغة لها قيدنا بمرض الموت لانه لو لم يكن كذلك صح اقراره وصيته
لها اتفاقا وقيد بقصدتها لانها لو كذبت لا يصح اقراره لها اتفاقا لهما انهما يتصادقهما على الطلاق وصي
العدة ارتفع النكاح بينهما بجميع علاقته فصارت اجنبية وله انه منهم قيد لاحتمال ان يجعل اقراره
وعليه الفتوى وفي النهاية ما نأخذ تلك المرأة بطريق الميراث لا الدين حتى لو توي بعض التركة بشئ عليها
كسائر الورثة وكان بطريق الدين لما كان عليها لكن ليس لها ان تأخذ من غير التركة اذ لم يعطها الورثة لانه لا يبي
زعاما ياخذ بطريق الدين كذا ذكره الامام الترمذي **فصل في الرجعة وتراجع المعتدة**

ولو طلقته شرعا

فانما يثبت الرجعة

بالتعليق

بالتعليق

في مرض الموت

فانما يثبت الرجعة

بالتعليق

من رجعي أي مطلق رجعي وان لم ترض المرأة لاطلاق قوله تعالى ويجوز لها الرجوع إلى زوجها
أول رجعتين وفي الآية إشارة إلى شرط الرجعة للرجعة إذا لم يحد لنفسها إلا سنة المطلقة لا يقطع
النكاح وفي المحيط ولو قال للمباعدة أن رجعتك فانت طالق فترجعا بعد انقضاء عدتها انطلقا
لأنهما لم تكن محلا للرجعة انصرف اليقين إلى النكاح مجازا ولا تخبر به أي بالطلاق الرجعي **الوطي** وقال الشافعي
بحر لزوال النكاح وفي قوله تعالى بردها إلى الله لأن الرجوع إعادة الرأب والبقاؤه تعالى في مسكون
معروف سمي الرجعة أمساكا وهو استدامة القاهر على أن ملك المنة لو كان رابلا لتعلق الرجعة على ساقها
وعلى إنشاء الملك بعقد جديد ولما وقع الطلقة الثانية في العدة ولفظ البعول في الآية يدل على قيامه بالرجوع
هو الزوج حقيقة وثبت **بالقول كراجعتك** ورد ذلك وأمستك لأنه صريح في معناه وفي المحيط والوطي
لما أنت عندي كما كنت أو أنت امرأت بصير مراجعا إذا نوى أنه يحفل أن يكون صادقا في حق المرأة وثبت
أي الرجعة **بالفعل كالسبب شهوة والنظر إلى الفرج بشهوة** وفي الكفاية أراد به الفرج الداخل وقال
الشافعي لا تهم الرجعة إلا بالقول عند القدرة عليه وهذا بناء على أن الرجعة عنك استباحة الوطى
فلا تكون بالفعل كما هو النكاح ولما استدامة الملك فثبت بالفعل المختص به وفي المقنية نكاح مطلق
الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجعا لأن الزوج والوطي بناء عليه فتكون كالجنية طلقها رجعا
تخرج ثم راجعها بالفعل دون القول وفي المحيط الرجعة بالقول أولى لأنه اتفاق في قيد الشهوة لأن النظر
والسبب ولما لا يكون رجعة لأنه قد حصل بلاقح كذا في الطيب فلا يحتج بالملك قال قاضي خان هذا إذا كان
الفعل من الرجل وإن كان من المرأة كما إذا نظرت إلى فرجه أو قبلته بشهوة فعلى الخلاف بين المعتزلة عند
أبي يوسف لا تكون رجعة لأنها إنما تكون من جانب الزوج وعندهما تكون رجعة لأن فعل الزوج في ذلك
رجعة حيلة لعله على الحمل فيستوي فيه الرجل والمرأة ولهذا لو أدخلت فرجها في فرجه وهو نائم يكون
رجعة أعلم أن قبلتها بشهوة إنما تكون رجعة إذا صدقها في كونه بالشهوة وإن كان بها لا تكون رجعة ولا
يمكن إثبات الشهوة بينه وبينها غيب وفي المتيقن لنكاحها في العدة لا تكون رجعة عند أبي حنيفة لأن إنشاء
النكاح في المنوحة باطل فلا يثبت ما في منته وعند محمد تكون رجعة لأن العمل بحقيقة النكاح بعد حمل
مجازا عن الرجعة وبه يعني قال القندوري الوطى في الدبر ليس برجعة والغيب هو النكاح **والشهاد**
الشهاد أي شهاد شاهد من على الرجعة يخرج من النكاح **لا نوحية** وقال الشافعي في الآية
الشهاد شرط وهو قول مالك وهذا عجيب من مالك حيث لم يشترط في النكاح الشهاد رجعة له
على الرجعة له أن الله تعالى قال عقيب ذكر الرجعة وأشهد وأدوى عدل منكم والامر للزوج
ولما اطلاق النصوص الدالة على الرجعة فلا تضر بالرجعة في خالص حقه فلا يتوقف على
علم الغير والامر في الآية للاستصحاب لأنه مذكور بعد ذكر المفارقة أيضا وهو قوله تعالى أو فارقوه
معروف والشهاد ليس بشرط في المفارقة فكذلك في الرجعة **ومنعناه من السفر** أي مطلقه الرجعي
حتى يشهد على رجعتها وقال زفره ذلك لقيام النكاح بينهما ولهذا حل وطئها ولما أقوله تعالى لا
تخرجوهن من بيوتهن إلا بآية نزلت في الطلاق الرجعي بدلالة السياق وهو قوله تعالى يا أيها النبي إذا
طلقتم النساء فبينهن أن لا سفرة لهن بما كنتم في النكاح ولا أموال منتهكن منهن فخرجن
انقضت أي انقضت العدة فان صدقته في دعواه والآية كذا في قوله **فأقول قولها** يعني من عند
أبي حنيفة وقاله مع اليمين والخلاف في هذه الجملة الاسمية راجع إلى القيد الأخير وهذا أحد الأشيا

بأنه لو قال للمباعدة أن رجعتك فانت طالق فترجعا بعد انقضاء عدتها انطلقا لأنهما لم تكن محلا للرجعة

السنة التي لا اختلاف فيها عند خلافها وسبق بيان في الدعوى ولو قال رجعتك فلجأته
أي قال بحسبه له انقضت عدتي أو قال **زوج الإماء كمن لم يزوجها** أي في عدتك فصدقه
زوجها وكذا في قوله أي حنيفة أي لم تصح الرجعة فيها أي في المستلزم فستحل المرأة
هنا اتفاقا لأن فائدة اليمين النكاح وهو يدل عند ذلك الامتناع من الزوج الاحتباس في منزل الزوج
جاء بخلاف الرجعة وغيرهما من الأشياء السنة فإن يدلها لا يجوز ثم إذا نكحت ثبتت الرجعة بناء على ثبوت
العدة لنكاحها كذا في المتيقن وقال أصحاب رجعتهم وفي الحقايق محل النزاع ما لو أوجابته بكلامه لا يبالو
سكنت ساعة ثم أوجابته تصح الرجعة لأنه لو قال طلقك وقالت انقضت عدتي يقع اتفاقا وهو الأصح
يبدى تصديق المولى وتكون بينهما لأنه لو كذب المولى وصدقته فالقول للمولى اتفاقا لا يثبت به صارت
منقضية العدة في الحال ونظر ملك المنة فلم يقبل قولها في بطلان بخلاف مسألة الحسن لأن المولى بالتصديق
في الرجعة قد أقدم قيام العدة عند الرجعة فلم يظهر ملكه مع العدة لها في المسئلة الأولى أن عدتها باقية
إلى أن تحرم بانقضائها ورجعتهم سبقت أخبارها فتصح ولا يقبل أخبارها لأنها منتهى ولهذا قال الطائفة
فأنت حنيفة له انقضت عدتي يقع الطلاق وله أن قوله راجعتك إنشاء وقوله انقضت عدتي أخبار فتصح
سوق الخبر عنه فيقبل قولها لأنها أمانة في أخبار رجعتها ومسئلة الطلاق على الخلاف وإن سلم اتفاقا فإنه
قال الطلاق يقع باقرار بعد انقضاء العدة والمراجعة لا تثبت به كذا في الكافي ولهما في الثانية أن المولى ملك
منعده بضع أمته فيقبل إقراره فيها كما لو أقر بنكاحها وله ما من من الدليل في المسئلة الأولى **وإذا انقطع**
الدم في الثالثة أي دم المعتدة في الحيضة الثالثة **لعمركم** أي ما من من الدليل في المسئلة الأولى **وإذا انقطع**
أن تقطع ما لم تغسل هذا الخلاف في المسئلة لأنها لو كانت كناية شق طلع الرجعة بلا غسل اتفاقا لا يغير
مخاطبة بالشراب كذا إطلاق قوله عليه السلام الزوج أحق برجعتها ما لم تغسل ولما أن المتيقن لا يكون
أكثر من عشرة فإذا تمت خرجت عن الحيض يعني وانقضت عدتها فمأذون **وإن انقطع** أي دون عشرة
لم تقطع الرجعة **إلا بالغتسل** لأن أيام الحيض والدم ممكن العود فلا بد أن تغتسل أو غسلا أو ممحوت
صلوة وفي الحقايق إذا انقطع لاقل منها كما انقطع بالاعتسالة تقطع ممحوت أو قات الصلوة
التي بحيث تحب الصلوة في وقتها بأن تحب التقطع من الوقت ما يسع الاعتسالة والتيمم وعند محمد
لا تقطع إلا بالاعتسالة أقول على هذا كان ينبغي أن يقول المصنف وأن انقطع لاقل منها فطعننا بالبدل
على خلاف زفره وانت ترى أنه قال لم تقطع وهي صيغة الوفاق لأنها مخاطبة بأدائها فتكون في حكم الطاهر
والدم مع الصلوة يعني إذا لم تحب المأفقتين وصلت مكنونهما وإن أفله انقطعت الرجعة وقيل
تقطع بالشرع فيها لأنها في حكم الطاهرات والصحيح أنها إنما تقطع بعد الفراغ ليتقرر الحكم بجواز
الصلوة لا ترى أنها الورات المأفقتين بطلت بتمتها وإن رأت بعد الفراغ لا يبطل **ونظيرها** أي محمد
الرجعة **بأنه لا** وقال لا لا تقطع به لأنه أن التيمم منزلة الاعتسالة في التطهير ولهذا حل الصلوة
ولها أنه لو ثبت حقيقة وأما جعل طهارة مطلقه في جواز الصلوة لضرورة أن لا تضاعف الواجبات على
المكلف إذا امتد فقد الما وجعل أيضا طهارة فيما يتعلق بها من من المصنف وقرانه فالرجعة ليست من
توابعها فلا يجعل طهارة في حقها وفي الحقايق وضع المسئلة في الرجعة إذ ليس لها الزوج باخرا اتفاقا موضع
الخلاف مجرد التيمم حتى لو وصلت معه بقطع حق الرجعة اتفاقا لأنه لما حكم بطهارتها في حق صحة الصلوة
حكم بطهارتها في حق الرجعة فإن قيل قال محمد فيما سبق اقتدا المتوضي بالتيمم لا يجوز منه سببا بأن التيمم

ونظر

اتفاقا فيه بالرجعة

الأيام

طهارة ضرورية فلم يجعله في حق الرجعة طهارة مطلقة قلنا جريا على سنن الاحتياط لان
 الاحوط في الرجعة ان يحكم بانقطاعها بجعل التيمم كالاعتراف بخبر راعن وقوع الزنا وفي الاقل
 ان لا يجعل كالوضوء لتودي العبادة على وجه الاكل **ولو نسبت المعتدة في غيبها من الحيضة**
 الثالثة فيما دون العشرة **عضوا فصاعدا** **الرجعة** لان العضو الكامل لا يغفل عنه
 في الاعتراف عادة ولا يتسارع اليه الجفان وكان القياس ان لا تنقطع فيه ايضا لان بقا
 البعض كبقا الكل لكن قلنا مادون العضو يتسارع اليه الجفان لغفلته فحكمنا بانقطاع
 الرجعة استحسانا اخذنا بالاحتياط ولهذا قلنا لا يحل لها التزوج حتى تغسل ذلك الموضع
ولا ينفك عنها اي ابو يوسف الرجعة بترك **المضمضة والاستنشاق** اي ترك معتدة انقطع ربه
 من الحيضة الثالثة اقل من عشرة ايام لان تركها كترك عضو كامل **وخالفه** اي قال محمد بقطع احتلالا
 لان غسلها في الغسل سنة عند بعض ولكن لا تزوج آخر تركها احتياطا **ولو علم الطلاق بجماعها**
 اي لو قال ان جامعت فانت طالق فجامعها **فلت فيه** ساعة ثم اتم جماعه **بجعله رجعا** اي قال ابو
 يوسف وقع بايلاجه الطلاق لان الجماع حصل به ولهذا يحل به الغسل ويحل به المباشرة ثلثا الزوج الاول
 وباللث فيه صار من اجع لان البقاء عليه كالابتداء **وقال** اي محمد الرجعة على المعاودة اي اذا
 بعد الاخراج لان الادخال ودمرة وهو فعل واحد ولهذا لو كان بالشبهة لا يجب باللث فيه
 اخروا جدا **ولو كان ثلثا** اي لو كان المعلق بالجماع ثلث تطليقات فليت فيه **بأنه** اي
 ابو يوسف الزوج **بالعقر** اي باللث لان الحرمة ثبتت بالادخال وباللث فيه صار
 للمبانيه فيجب عليه مهر المثل لكن الحد سقط عنه لشبهة اتحاد الفعل **وخالفه** اي قال محمد
 عليه لان المجموع فعل واحد فلم يكن اللث فيه وطبا بعد الحرمة **وتنزل المطلقة الرجعة**
 لانها حلال البعلها والزوج ادع الى الرجعة المستحبة **ويستحب** للزوج اذا لم يقصد الرجعة
يدخل عليها الا باعلام انه يساكنها وربما يقع نظره الى داخل فرجها بشهوة فيصير مراجعها
 فيطلقها ثانيا فتطول العدة عليها **واذا ابيت** اي جعل طلاقها باثنا **مادون** **ثلاث** **زوج**
في لعدة **وبعد** **بالبقاء** **الحل** فان زواله انما يكون بالطلاق الثالثه واما غير زوجها فلم يحل لها
 في المعرة لا شبهة النسب **وشلت** اي اذا ابيت بثلاث طلاقات **في الحرمة** **وتنزل** **الامة** اي
 اي للزوج الاول وطبها حتى **تزوج** **وجا غير** **نكاحا صحيحا** ويدخل بها من غير طهر اي
 او **موت** عنها **اقول** الضميمة ابيت راجع الى الحرمة لا الى المنكوحه لان الحكم الذي ذكره انما يصح في
 دون الامة ولفظ المنكوحه متناول للامة وقوله او شلت معطوف على مادون لان تفقده او ابيت
 الحرة بثلاث في الحرمة وهذا فاسد ولو قال المصنف او شلت او امة بثلاث كان اولى قيد بالنكاح
 الصحيح لان الوطى حرام في الفاسد لا يثبت به الحل الاول وفي الاجتناس لو اخبرت بان الثاني
 بها وكذا انها الاول فيه تحللها وان تكررت دخول الثاني واقربه الاول لا تحلل اعلم ان دخول الثاني
 شرط التحليل عند الجمهور لشوته باشارة الكتاب واكديث المشهور اما الكتاب فقوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره المراد به الطلقة الثالثة بالاجماع والنكاح المذكور
 فيه محمول على الوطى لانه حقيقة فيه وحمل الكلام على الافادة دون الاعادة لانه لو حمل على العقد
 وهو مستفاد من اطلاق اسم الزوج على الثاني يكون اعاده والاصل في الطلاق هو الافادة

هذا هو الوجه في الرجعة

في الهداية بنظر فيه بعض بان النكاح المنسوب الى المرأة لا يمكن ان يحل على الوطى لانها موطنة
 واطية فممكن اجواب عنه بان الموطنة جعلت واطية مجازا وهذا اقرب لانه لو حمل على الوطى
 يكون في الكلام مجازا واعمال الملقط النكاح والزوج على الحقيقة ولو حمل على العقد كان فيه
 مجازان مجاز في لفظ النكاح ومجاز في الزوج الاول والاول واما الحديث المشهور فان روى ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل امراته ثلثا فزوجت بزوج اخر لم يحل الاول
 حتى تدوق من عسيلته ويدوق من عسيلتها وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم فسر
 الغسيلة بالجماع فان حمل النكاح في الآية على العقد يجوز زيادة الدخول على الكتاب بهذا
 الحديث لانه مشهور **وتحليل** **وطى** **المراهن** وهو من قرب من البلوغ وتحرك لثته واشتهى وكذا
 وطى الخصي لوجود الوطى في نكاح صحيح قيد بالمراهن لانه عليه السلام شرط اللذة من الطرفين
 وفي مقام الوطى الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اوطى ذكره بمساعدة يده لا تحلها
 والمرأة المفضاة بعد الدخول اما قبله لا اذا حملت **طهرا** ان الوقاع وجد في قبلها **الوطى**
المولى ان وطى المولى امته بعد طلاقها لا يحلها لزوجها لان المولى ليس بمنكوح وهو الشرط بالنص وفي
 الفتاوى الامة المنكوحه اذا حرمت حرمة غليظة لا يحل للزوج وطبها حتى تزوج زوجا غيره وان
 اشترها **واذا شرط** اي الزوج الثاني والمرأة التحليل بقول **فالنكاح** **ما دام** **وعلم** **بأنه**
 اي حنيفة يعق عنه الشرطان جازان حتى اذا لم يطلقها بعد ما جامعها بجبر عليه ولو لم يشترط بقول
 صداحت الاول اتفاقا والصحيح قوله من الحقيق له قوله عليه السلام لعن الله المحلل المحلل
 له وهذا يقتضي صحة النكاح والكل الاول والراهية قبل انما لعنه النبي عليه السلام لان فيه اعادة
 النفس في الوطى لغرض الغير وهتك الحلية ولهذا قال النبي عليه السلام هو النكاح المستعجل والعن وانما
 كان مستعجلا اذا سبق التماس من الزوج الاول وهو محتمل الحديث واما من طلب الحل من طريقه فلا
 يستوجب لعن وكذا الزوج الثاني لا يستحق اللعن اذا كان قصده الاصلاح بل يكون مأجورا فيه وفي
 النهاية لو خافت المرأة ان يطلقها المحلل فتقول زوجتك نفسي على ان امرى بيدى اطلق نفسي كما ارد
 فيقول الرجل فبات جاز النكاح وصار الامر بهذا كذا ذكره الامام القرافي **ويحكم** **ابو يوسف**
 اي بمسأله النكاح المشروط فيه التحليل لان هذا في شرط التوقيت فيكون في معنى المنع **في طهر** **وحد** **بالحيضة**
 اي بمسأله النكاح **وفي الحل** لانه استعجل ما هو موخر شرعا فيعاقب بحرمان مفطورة كالوارث
 لقائل موثقه **الثاني** **اد** **واللث** يعني اذا طلقها وهي حرة طلقه او طلقين او طلقه واحدة
 هي امة فزوجت باخر وبمسأله منه وعادت الى الاول بعد الزوج الثاني لطلقه والطلقتين
 وعود اليه بثلاث تطليقات حتى لا تحرم عليه الا بثلث تطليقات عند ابو حنيفة وابو يوسف كما
 في ما ياتي كما ان المبانيه بثلاث اذا تزوجت باخر بعد الزوج الثاني ثلث طلاقها واذا تزوجها
 الاول علمها بثلاث تطليقات اتفاقا **وحلم** **بعودها** **بقول** **من طلقها** **اي** قال محمد الحرة اذا كانت طلقه
 بواحدة تعود بعد الثاني الى الاول بطلقتين وان كانت مطلقة ثنتين تعود بواحدة لان الزوج الثاني
 غاية الحرمة الثانية بقوله تعالى ولا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لا تثبت تلك الحرمة بالطلقة
 والطلقتين فكيف يرفعها الثاني فلا يكون الزوج الثاني غاية لها لان غاية الحرمة قبل وجودها محال
 فيمثل الاول ما بقي من الطلاقات كما تزوجها قبل الزوج الثاني ولها ان النبي عليه السلام سمي الزوج

والاول

ح
علي الزوج

الثاني محلا في قوله عليه السلام لعز الله المحال وهو من ثبت المحال والزواج الثاني من محال
جديد قبل الثلاث كما بينته بعد الثالث فان قيل المحال بعد الطلقة والطلاق ثابت فكيف ثبت الثاني
قلنا المحال ان لم يقبل اثبات اصل المحال فهو قابل لاثبات وصفه وهو التكميل في الحال انه كان
ناقضا بالطلقة والطلاقين وكلمة حق هنا ليست للغاية حقيقة لان المنهي من نفسه عند الطلاق
والحرمة هنا لم تنقري بالزوج الثاني بل ارتفعت فعلم انه رافع وجاعل للطلقة قلنا كما فعل المطلق
وصارت اجنبية فجاز ان يجعل للطلقة **واذا اطلقها ثلثا فادعت نقضا العدة منها من الاول**
ومن المحال مع احتمال المدة وسياق بيانهما في فصل العدة ان شاء الله **وعليه ظنه** اي وطى الاول
بصدقه اجاز نكاحها لان النكاح ان كان من المعاملات فخير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات
والاذن في التجارات وان كان امراديا لتعلق المحل به فخير مقبول كما لو اخبرت بطهارة شيء ولو انكر
دخول الثاني بعد اقرارها به لا تصدق ولو اقرت بتحللها بالمرح انكرت دخول الثاني ان كانت عالمة بغيره
الحل الاول لم تصدق ولا تصدق **فصل** في الايلا وهو اليمين على ترك وطى المنكحة واثبات
المرحمة والله لا اجامعك ولا نكحك وبعض الكتابات منها كالقربان والوطى والمباضعة والافتقار
في البكر والاعتسال منها جرى مجرى المرحمة وغير هذه المذكورات كالاصابة والاثبات والمصاحبة
والعشيان والدين والمس وعدم البتوتة معها في فراش لا يكون الزوج بها موليا الا بالنية اذا قال
والله او لا اقرتك اربعة اشهر كان موليا لقوله تعالى للذين يولون من نسائهم قريبا **اشهر**
الاية فان قرنها في المدة المذكورة **حيث وكثر وسقط الايلا** لان اليمين ارتفعت بالحق
اي ان لم يقربها بانت بتطبيقه عند مضي المدة وهي اربعة اشهر **لا قيمة اي الطلاق في الايلا**
تفريق الحاكم وقال الشافعي لا تبين مضي المدة فيامر الحاكم بنسجها فان اقرت بها كافي العتق لان
قال في حق المولى وان عموها الطلاق الية ولو كان واقعا بمضي المدة لم يتصور العزم عليه ولنا ما روي
انه عليه السلام قال عزم الطلاق للمولى مضي اربعة اشهر وانما اضيف الى الزوج لكونه سببا في
محتاج الى قضا القاضي ومعنى الية ان عزموا ان يصير الايلا طلاقا فان الله سمع علم بالعزم ومدا
مروى عن عثمان وعلي في العتق ليس نظام فناسب للزوجة ان تطلب الوطى من الزوج حكما بعد وطى
اباها فكيف يكون المولى ظاهرا لما منع مالم يستحق عليه قلت ان لم يكن مستحقا عليه حكما فالوطى مستحب
عليه ديانته **فان قيد بيمينه بالمدة** اي حلف على اربعة اشهر **سقطت يمينه** مضي وقتها وان كان
لم يقيد حلقه بمدة لقوله والله لا اقرتك فبانت امرته بمضي المدة **فترجها عاد الايلا**
فان اليمين المطلقة لا تغل الا بالحلف ولم يوجد فبقيت كما كانت قيد بقوله بترجها احسن واعدا
التحفة والبدائع والمحيط من انها بعد بينوتها بمضي المدة اذا مضت عليها اربعة اشهر اخرى
في العدة وقعت بلا تزوج كما اذا ابانها بتخيير الطلاق ثم مضت مدة الايلا وهي في العدة مع
والاصح ما ذكر في المتن لان وقوع الطلاق جزا الظلم وليس للمباعدة حق في الجماع فلا يكون ظاهرا
مالا وانما بتخيير الطلاق لان الايلا بمنزلة التعليق بمضي المدة والمعلق لا يبطل بتخيير ماله
فان قرنها فعليه الكفارة والا اي ان لم يقربها بانت **باخر** لانه بالزوج ثبت حقا في الجماع فحقها
في وقوع الطلاق بمضي المدة المعهودة اعلم ان مدة هذا الايلا معتبرة من وقت التزوج ان كان
تزوجها بعد العدة ومعتبرة من الطلاق الاول ان كان تزوجها في العدة كذا في الغاية **فان قرنها**

تسريح المدة

والمراد باليمين
اليمين على ترك
الوطى والمنكحة

المراد باليمين
اليمين على ترك
الوطى والمنكحة

ثالثه **علا الايلا ثالثا فان قرنها بكفر** وان لم يقربها تبين مضي المدة لما قلنا **وان عادت** الى زوجها
الاول بعد ذلك **زوج اخر فوطئها كفر** ليقف اليمين فيه بتفصيل ان كان الحلف بغير طلاق فبقي وان كان
بطلاق فبان قال ان قرنتك فانت طالق ثلثا لا يبق لان التخيير يبطل التعليق كذا قاله صدر الشريعة
وابطلنا ايلا يعني اذا تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الايلا طلاق وقال في رجوعه الايلا لان
اليمين باقية فيصير ظاهرا لما منع حقا فثبت حكمه ولنا ان تقدير هذا الايلا كالمضت اربعة اشهر ولم
اقرت فيها فانت باين فلم تنق اليمين في حق الطلاق لان صحة التعليق باعتبار الطلقات المملوكة فلا تستوفى
وتقتب اليمين في حق الكفارة لانها غير موقوفة على الملك حتى لو قال لاجنبية والله لا اقرتك فترجها
لا يكون ايلا ولو قرنها بيمين الكفارة **والايلا الذي بالله** كاي قال لا امرته والله لا اقرتك اربعة اشهر **منعقد**
عند ابي حنيفة في حق الطلاق ومن الكفارة حتى لو تركها اربعة اشهر بانت بالايلا ولو قرنها بيمين الكفارة
وقالا لا يكون ايلا قيد بقوله بالله لانه لو اى بالطلاق كان قال ان قرنتك فترجها طالق او بالعتاق بيمينها
وان اى بصوم او صدقة لا يكون ايلا اتفاقا لانه ليس من اهل القرب لها ان المولى من لا يمكن قران امرته
الا بشي يلزمه والدمى يمكن قرانها من غير لزوم كفارة فلا يكون موليا وله ان المعتبر في الايلا لزوم
الحلف الا ان الكفارة لا تلزمه لانها رافعة او سائر لادب الحلف والدمى ليس باهل لذلك مادام على كونه
وان حلف بطلاق او عتاق او حج او صدقة او صوم كان موليا لان هذه الاجزئة مانعة من الوطى فصار في
عبدى فلان حر او على حج او صدقة او صوم **كان موليا** لان هذه الاجزئة مانعة من الوطى فصار في
معنى اليمين بالله ذكر الصوم مطلقا لانه لو قيد بان قال على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان اليمين تسقط
مضى الشهر وبمكة القربان من غير لزوم شيء **ويفلوه** اي لو قال ان قرنتك فعلى صلوة **لوي** اي بيمين يوسف
موليا لانها مما لا يحلف بها عادة فصار كما لو قال فعلى صلوة الكفارة **وخالفه** اي قال محمد يصير موليا
لان الصلوة مما تلزم بالندرك الصوم والصدقة **وان قرنتك فكل عبد سامله حر او والله لا**
اقرتك حتى اعق اي هذا العبد او اطلق هذه الامره **لم يجعله ابو يوسف موليا** في السنتين
قيد بقوله سامله لانه لو قال ما اشترته لا يكون موليا اتفاقا من كحقوق له ان قرنها فبانت في المسئلة الاولى
بان لا يملك عبد او في الثانية بان يحق عبده او يطلق امرته فيقرنها من غير حنث يلزمه فصار كما اذا
قال لا اقرتك حتى يموت فلان ولها في المسئلة الاولى ان المولى يحتمل ان يملك عبدا بلا اختياره بان مات
مورثه فترك عبدا فيلزمه من قرنها عتقه فيكون موليا وفي الثانية اذا اقرتها قبل الغاية لزمته الكفارة
وان اعق عبده لاجل قرانها اذا لم يمكن بدونه صار كانه لزمه بقرانها ضرر وهو مضاي الى اليمين
فيكون موليا بخلاف قوله حتى يموت فلان لانه على تقدير وجود الغاية لا يلزمه ضرر ولو مات ذلك العبد
سقط الايلا اتفاقا ولو باعه ثم اشتراه عاد الايلا من وقت الشراء ان لم يكن جامع بعد البيع قبل الشراء **وامر**
اي لو قال حتى اصوم شعبان وهو اى والحال ان حلقه كان في رجب فهو غير **بول** عند ابي حنيفة لان الغاية
صوم كل شعبان فان ترك صوم كله او صوم يوم منه فات الغاية ولو قرنها قبل مضي المدة يرفع اليمين فلا
يكون ايلا لا مكان قرانها في المدة بل لزوم شيء ولو قرنها قبل الغاية **وخالفه** اي قال ابو يوسف
يكون موليا **ان فاته صومه** اي صوم شعبان لانه قبل فواته كان محتمل ان يصومه وتوجد الغاية ويكون ايلا
في يمينه موبدة لان من اصله ان اليمين تتعقد وان لم يتصور المحلوف عليه كذا ذهب اليه ان يشترط الكون
موقفا فصيها **وجعله** اي محمد ذلك الحالف **موليا في الحال واستفاء بصومه** اي محله الايلا بصوم شعبان

المراد باليمين
اليمين على ترك
الوطى والمنكحة

المراد باليمين
اليمين على ترك
الوطى والمنكحة

المراد باليمين
اليمين على ترك
الوطى والمنكحة

وقالت ان لصية صغار ان ضمتهم اليه ضاعوا وان ضمتهم الى جاعوا وشكلت الى الله تعالى وتعالى اللهم
انزل على لسان نبيك فغشي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوجه فزلت فيها قد سمع الله قول التي
تجادل في زوجها الى اخر الاية وفي قوله تعالى من ضايعها اشارة الى ان الامة لا تظهر فيها فان اقدم
قبله اي على اجماع قبل التكفير استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفار لما روي انه عليه السلام قال
لرجل واقع امراته وقد ظهر منها استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان عليه شيء اخر لهدى عليه السلام
عليه لتبوت الحاجة الى البيان **ولا تعتبر اي الظاهر من ديني** وقال الشافعي يعتبر ظاهرا وبشره الظاهر
بالمال لانه لا يمكن طلاقا فيما لم يملك ظاهرا ولنا ان الكفارة عبادة ولهذا احتج فيها الى النية والذم ليس
اهلها ونفس العود **الموجب للكفارة** وهو العود المذكور في قوله تعالى والذين يظهر من نساءهم
ثم يعودون لما قالوا **بالعزم اي عزم المظاهر على الوطئ لا بالامتناع** وقال الشافعي عوده ان سلكا
حتى لو طلقها عقيبا لظاهر لا فصل لا كفارة عليه لان وجوب هذا التشبيه ان لم يسكنها نكاحا فاذا اسكنها
فقد نقص ظاهرها يقال عاده اي نقصه ولنا ان موجب الظاهر هو الامتناع عن الوطئ ونقصه هو العزم
عليه فعني قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا بالعود ونسبنا ما حرموا على حد المضاف **ان قال لامراته**
انت على مثل اي فهذا كناية يسأل عنها عن النية فان نوى الكفر اي قال اردت انما مكرمة عندي كما هي **مردف**
لانه محتمل كلامه **او الظاهر اي** قال اردت انما مكرمة عندي كما هي **مردف**
بكلها كان ولي **او الطلاق اي** قال اردت الطلاق فبأيها اي فقد كان طلاقا بايها لانه شيعها بالام في الحرة
فصار كانه قال انت على حرام ونوى الطلاق **وان لم ينو فليس بشي** لانه محتمل وجوها فلو امرح لبعضها **وجده**
اي محذور التشبيه الكافي عن النية **ظاهرا** الوجود التشبيه بالام فيه صرحا **وانت اي** قال انت حرام كظهور
اي نية الطلاق او الايلا فهو ظاهرا عند ابن حنفية قال اما نوى اي ما نواه من الطلاق او الايلا فهو
معتبر قيد بنية احدها لانه لو نوى الظاهر او لم ينو شيئا فهو ظاهرا اتفاقا لهما ان قوله انت على حرام محتمل
الطلاق والايلا وقوله كظهر اي يؤكد لتلك الحرمة ولا يتغير به كلامه فيعتبر ما نواه كما لو قال انت على
حرام كما هي ولنا ان قوله كظهر اي محكم في الظاهر لانه صرح فيه فيحمل المحتمل على المحكم فلا يعتبر فيه
غيره كما لم يعتبر في صرح الطلاق بخلاف قوله كما هي لانه ليس يصح في الظاهر **وانت اي** لو قال للنسابة انت
على كظهر اي كان مظاهرا **منهن** وواجبها اي الكفارة **بعدد هن** قال مالك يجب كفارة واحدة لانه
لو ظاهر منهن بكلمة واحدة كما لو قال والله اقربكن ولنا ان الكفارة في الظاهر اتماء الحرمة وهي تثبت في
كل واحدة منهن فتعدد الكفارة بتعدد جهات خلاف الايلا لان الكفارة لعتك حرمة اسم الله وهو ذكره ولو
ظاهر ثم ارتقا واسما معا وهو اي لو ارتد الزوج ثم اسلم **وجرد نكاحه فهو باق** عند ابن حنفية
وقال بطل ظاهرا لان الكافر ليس من اهل الظاهر وهو بالردة صار كافرا وكما لا يعتد بالظاهر بلا اهلية
لا يبقى بعد فوات اهليته ولنا ان الاهلية انما تعتبر عند انعقاد السبب ليعتد موجبا وعند ادائها الكفارة
ليصح الاداء فيما بينهما ولهذا لو حن بعد ما ظاهرها ثم افاق بقى ظاهرها **ويكفر المظاهر بعقوبة مسلمة**
عن العيب **كاملة الرق قبل المسيس** اي اجماع لقوله تعالى فخير من رقبته من قبل ان يماسا واما وصف
السلامة بحال الرق فاستغاد من اطلاق الرقبة لان المطلق منصرف الى الكامل ويستغاد منه من اعقب
الصغير والكبير والذكر والانثى **ويخير الكافر والمكاتب الذي لم يؤد شيئا** اي جاز اعاقبهما للكفارة
عندنا وقال الشافعي لا يجوز قيد بقوله لم يؤد شيئا لانه لو ادى شيئا من بدل الكفارة لا يجوز عندنا ايضا

في الرق والمكاتب المشهور انهم يخرجون بعوض له في المسئلة الاولى ان الكفارة حق الله فلا يجوز صرفها الى غيره
ولهذا لا يجوز المرتد ولنا اطلاق قوله تعالى فخير من رقبته واما عدم جواز المرتد فلا لانه مستحق القتل
حتى لو كانت مرتدة جاز والمصرف الى الكفارة ماله من دينه واعتقاده وكونه عدا الله لا يمنع التقرب الى
الله ولهذا لو قدر بالعقوبة خروج من عهده بعتق الكافر ولنا في المسئلة الثانية ان المكاتب مستحق
الحرية بحقه فلا يجوز اعاقبه في الكفارة كالمدير وام الولد ولنا ان الرق في المكاتب قائم من كل وجه
لهذا كان قابلا للعتق ونقصان الملك فيه يدا لا يوجب نقصا في رقبته كالمالكون في التجارة **ولا يجوز**
المدير وام الولد لانها حران من وجه ولهذا لا يجوز عودها الى الرق **ولا مقطوع اليد من** لقوات منفعة
البطش عنه **واباها مبيها** لقوات قوة البطش عنها **والرجلين** لقوات منفعة المشي عنه وفانت
جنس المنفعة كالحال ذانا ولهذا اوجب الشارع كمال دية النفس عند فوات جنس المنفعة ولا
المحتمل فطريق اي لا يجوز اعتاق المستغرق بالجنون للكفارة لان الانتفاع بالاعضاء انما يكون بالغفل
ولا الاغنى ولو اخلت المنفعة ولم تقطع كمن قطع احدى يديه او رجله او كان عورا او جنونا وفاق
اخر جاز عتقه كالحيوب **ويجوز الاصم** لان اصل المنفعة قائم ولهذا اذا بيع عليه يسمع واما الاخرى
فلا يجوز لقوات جنس المنفعة واجزا **الخصي والمحبوب ومقطوع الايدي** ولا في الرق **ولا يجوز** لانهم
مالمكون من وجه لقوات منفعة الايلا **والجمل** ولنا ان هاتين المنفعتين زائدتان ولا ينقص الذات به انما كالمالك
لانما لغزات العيبة والحاجب **والواشتر** اياه او ابنته **بنوى الكفارة** بشرائه بخير **وقال الشافعي** لا
يجوز قيد بالشرا لانه لو دخل في ملكه بلا منعه كالميراث ونوى به الكفارة لا يجوز اتفاقا لانه ان النية اقررت
بشرط العتق وهو الشرا لا بالعتق وهي الاعاقب فلا تعتبر كما اذا قال العبد العير ان شئت نكحت حر
ثم اشتراه بنوى الكفارة لا يجوز ولنا ان شرا القريب موجب ملكه وملكه بموجب عتقه فيكون الشرا علة الملك
مع العتق لانها حد ثابه وكان المشتري معتقا كمن رى انسانا عدا فامابه فمات جعل الرامي قاتلا لان
الرمي ادى الى نفوذه وهو ادى الى الموت والشرا فيما استشهد به شرط محض لا تأثيره في ايجاب الحرية فلهذا
لم يفتا قتران النية به حتى لو نوى الكفارة حين قال ان اشتراك فانت حر اجزاه لا قتران النية بالعتق **ولو**
احد منهن نصف عتق مشترك بينه وبين اخر الكفارة **ومن الباقي اي** قيمة النصف الاخر لشرا
عنه اي المورس النصف الباقي عن الكفارة **فهو غير مجزئ** عند ابن حنفية وقال لا يجوز به قيد بالمورس
اذ لو كان معسر لا يجوز اتفاقا لهما ان الاعتاق لا يتجزئ فباعا عقا المورس بضيعة عن كفه فيلزم ضمان
بصيب شريكه وكان معتقا لكل العبد عن الكفارة بلا عوض بخلاف ما لو كان معسرا لان السعاية تكون
واجبة على العبد في نصيب شريكه وكان اعتاقا بعوض وله ان الاعتاق متجزئ فممكن في النصف
الاخر وبالصمان ملكه تافضا فلا يجوز به عن الكفارة **او نصف عبده اي** لو كان كل العبد له فاعتق
نصفه عن الكفارة **الباقى فهو جاز** عند ابن حنفية **ان لم يتخلل بينهما اي** بين الاعتاقين وقاع
قيد به لان الاعتاق متجزئ عنده فلو وقع بينهما وقاع لم يوجد العتق قبل المسيس اعلم ان القياس كان
يقتضي ان لا يجوز اعتاق النصف الاخر عن الكفارة عند ابن حنفية لم تكن النقصان فيه باعتاق النصف
الاول لكن جوزه استحسنانا لان هذا النصف حصل في ملكه من اثار العتق الاول للكفارة وهذا غير
مانع من اوضح شاة للتخصيص فامان المسكين عنهما فذهبت جاز تقصيرها بخلاف العبد المشترك لان
النصف الاخر ليس في ملكه فكان ذلك تنقيصا لا اعتاقا **ولجازاه مطلقا** اي يخلد بينهما وقاع او لا

نقصان

النقصان

لان الاعتناق غير متعبد عنها فاعتناوا النصف اعتناق لكل فكان اعتناق الرقبة قبل المسيس فان لم يعتنق الرقبة
ورقة للاعتناق **صام شهرين متتابعين** بلا افطار يوم قبل المسيس اي بلا اجماع في خلاصها لقول تعالى **فلم يجد**
فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتامسا فلو صام شهرين فقد رعى على الاعتناق في اليوم الاخير قبل غروب الشمس
وجب عليه الاعتناق وصار تطوعا ثم ان صام شهرين بلا هذه اجزائه وان كانا ناقصين ولا افلاجهن به الا ستون يوما
كذا في المحيط ليس فيه **صام رمضان** ان لو كان احدهما رمضان لم يوجد فتابع شهرين لانه صوم اخر غير مشروع فيه
ولا الايام الخمسة وهي يوم العيد وايام التشريق لان الصوم منهي عنه فيها **فان قرنها** اي المظاهر امراته التي ظاهر منها
في خلاصها اي في اشيا الشهرين ليل **عامدا او نهارا** اراد به اليوم ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى غيابه الشمس
ناسيا استئناف عند اي خفيفة ومحمد **ولا يامره** به اي ابو يوسف المظاهر والاستئناف في قوله في خلاصها
لانه لو جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف اتفاقا لان النقص في الاطعام مطلق وقيد الليل بالعيد والظهار
بالنسيان لانه لو طوي ليلنا سياتى اتفاقا ولو طوي في بقاها عامدا استأنف اتفاقا لانه ان الوطى المذكور لا
يفسد الصوم فلا يمنع التتابع ولها ان فقدت معها على الوطى شرط بالنقص فلا يلزم اخلاصها عن الوطى **وان افطر**
فيها اي في الشهرين متتابعين اي بعد ذلك او بتغير استئناف الصوم لان الشرط ان عدم الفطر
ولا تجزى العبد المظاهر عن امراته اذا وجب عليه التكفي **الا الصوم** لانه ليس بمالك المال **فان لم يستطع**
المظاهر الصوم **اطعم ستين مسكينا كالقنطرة** يعني قدر الطعام يكون قدر الطعام يكون قدره في صدقة الفطر
وهو نصف صاع من تمر او صاع من تين لان حاجة الفقير تدفع به او قيمة ذلك اي تدفع قيمة الطعام كافي
صدقة الفطر **وان غداه وعشاه** اي طعم مرة في الغداة ومرة في العشي جاز لان النقص ورد في الكفاية بالطعام
وهو في الحقيقة التمكن من المطعم ولا يلزم من الشبع في كل مرة ومن الادم في خبز الشعير والذرة ليمكن
من الشبع والمعتبر فيه الشبع لا المقدار حتى لو لم يبلغ ما يشبعهم قدر طعام صدقة الفطر يجوز ولو كان
بعضهم شعبان قبل الاكل قبل يجوز لوجود الطعام وقيل لا يجوز لانعدام الاشباع اجماع بين
التجديبة والتعشبية لانه لو غدا ستين مسكينا وعشاه ستين غيرهم لم يجزه الا ان يعتد على اهل البيت
غدا او عشا كذا في المحيط وفي الكافي ما ورد في النص لفظ الطعام فالأباحة فيه ككفاية الظاهر
والا فطار في رمضان واليمن وجزا الصيد والفدية وما ورد فيه بلفظ الابتداء والاداء في شرط فيه
التملك كالركعة و صدقة الفطر والعشر والمخلف عن الاداء في الاحرام **وان اطعم واحدا ستين**
يوما جاز لان المسكين الواحد في اليوم الثاني صار كسكين اخر ليجد حاجته وكذا في سائر الايام او
اباحة الكل اي لو اباح المسكين الواحد كل الطعام في يوم بدفعة **اجزائه عن يومه** لان اطعام
ستين لم يوجد فيه حقيقة ولا حكما او **فان التملك فيه** اي لو ملك كل الطعام مسكينا واحدا في يوم
بدفعات **قبل الجواز** لان حاجة الاكل تدفع عن المسكين بالمرة الاولى لكن بقيت له حوائج
كثيره وبما التملك تدفع تلك الحوائج بخلاف ما لو اعطاه دفعة واحدة حيث لا يجوز ان يفترق
الفعل واجب عليه بالنقص **وعدمه** اي قال بعض لا يجوز لان الغرض سد الحكة وبعد ما اشدت
لا يمكن سدها وفي المحيط هذا هو الصحيح ولو قرنها فيه اي امراته التي ظاهر منها في الاطعام
لرئيسا فان النقص لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل المسيس **واوجبا** **لقدنمه** اي تقدم
الاطعام على المسيس وقال مالك لا يجب لما تقدم من ان النقص مطلق في الاطعام ولما قوله
عليه السلام للذي من امراته قبل الاطعام استغفر الله ولا تعد حتى تكفر **وان عتق رقبتين**

عن **فان عتق رقبتين او صاعف عدد الايام والنساء** اي صام اربعة اشهر واطعم مائة
وعشرين مسكينا جاز عنها اي عن الكفارتين من غير تعيين احد المرقتين لاحدى الكفارتين لان
الجنس متحد او واحدة اي عتق رقبة واحدة او صام شهرين واطعم ستين مسكينا عنهما اي عن الكفارتين
تخير فيه اي في تجميعه عن احدهما لان التعيين لغو في متحد الجنس فبقي مطلق اليه فلم ان يعينها
لايهما شاف **فصل في اللعان اذا قذف امراته بالزنا وها اي الزوج والزوجة من اهل الشهادة** اي
يكونا من مسلمين عاقلين بالغين غير محجودين في ذوق وما ذكر في الغاية تبطل هذا بلعان الاعمي فانه
ليس من اهل الاداء فيلزم لان الاعمي اهل للشهادة الا انها لا تقبل لانه لا يمين بين المشهود له والمشهود
عليه ولهذا ينعقد النكاح بحضور **وهي من محجود** **قاذفها** بان يكون عفيفة مصونة عاقد فهاهنا فان قيل
لم اعتبر هذا القيد في جانبها وكونه من محجود قاذف معتبر في جانبها ايضا حتى لو كان من محجود قاذف فلا يلزم
بينهما قلنا لان اللعان في حقه قايمة مقام حد القذف بالنسبة اليها حتى لا تقبل شهادته عليها وتقبل
على غيرها فلا بد من احصائها حتى يقع القذف منه موجبا للحد وينقح اللعان خلفا عنه والزواج اذا كان
من محجود قاذف فقد قذف امراته وهي محصنة لم يكن موجبا لللعان لكنه موجب لما هو اصل اللعان وهو حد
القذف وكذا في النهاية وفي التبيين هذا خطأ فاحترس من شرط اللعان ان يكونا من اهل الشهادة وكونه
من محجود قاذف لا يخل بهذا الشرط لان من محجود قاذف يكون زانيا وزناه فسق منه والفسق اهل لها
ولهذا يجزى اللعان بين فاسقين وانما خصص هذا القيد لان من شرط اللعان ان تطالب المرأة بموجب
القذف وهو احد واذا لم تكن عفيفة ليس لها ان تطالب به فلا يتصور اللعان والشهادة قامت
تمام حد القذف في جانبها ومقام حد الزنا في جانبها بالنسبة اليه حتى لا يحد بقذفها فيحد بالغير فها
وكذلك لو قذفها مرات لا يكفي لعان واحد كما محجود بخلاف ما لو قذف نساء بكنة او كلمات حيث
يلاعن كل واحدة منهن لان المقصود من اللعان التقرين وهو انما يحصل اذا لعن كل منهن والمقصود
في القذف دفع العار عن المقدوفين وهو انما يحصل بكنة واحد **وطالبته بموجبه** اي بموجب القذف
قيد به لانه حقا فاعلا للعار فلا يلزم طلبها **لاعن** وهو جوابا **او يجعله** اي لللعان شهادته **تؤكد**
بالايمان **كباب العكس** يعني عند الشافعي اللعان ايمان موكد بالشهادات فيلاعن الذي والعبد والمحدود
في قذف لكونهم من اهل اليمين له قوله عليه السلام في حق الملاءنة حين اتت بالولد من الزنا
لولا الايمان سبقت لكان لي ولها شان عظيم اي لامر لها بالرحم ولا بالفاسق والاعمي من اهل اللعان
اتفاقا ولا شهادة لها ولنا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهن شهدا الا انفسهم
شهادة احدهم استثنى انفسهم من الشهادة فثبت انفسهم شهدا اذا اصل ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه وقوله عليه السلام لولا ايمان لا يمنع كونه شهادة مقرونة بها والفاستق والاعمي
اهل للشهادة ولهذا ينعقد النكاح بها عندنا وعدم قبول شهادتها في اكثر المواضع لثبوت الفاسق
وعدم تمييز الاعمي وهذه الشهادة مشروعة في موضع التهمة ولذلك تجزى بين الاعمي وامراته
المعيا والاعمي يفصل بين نفسه وامراته **فان امتنع** الزوج من اللعان **جنس حتى يلاعن** او
يكذب نفسه **فان** **يكذب نفسه** سقط اللعان فوجب الحد الذي هو موجب الاصل للقذف
وفي النهاية هذا اذا لم يطلعها ثم كذب نفسه لا حد عليه ايضا لان قذفه كان موجبا لللعان فلما
فات لشوق البيونة بينهما فلا يجب الحد لان القذف الواحد لا يوجب الحدين واما اذا كذب نفسه

فان
كذب
نفسه
فان
يكذب
نفسه
فان
يكذب
نفسه

ج۹
الحقیقی بیقرار

بعد اللعان فانما حد بسبب انه نسبها في كلمات اللعان الى الزنا فاذا لاعن وجب عليها لان اللعان
بالنصر فان امتنععت حبست لتلا عن او تصدقه اي المرأة زوجها فيستطاع اللعان وما وقع
في بعض نسخ القدوري او تصدقه فتحد فخلط لان الحد لا يجب الاقرار بقصدا فلا يعتبر في حق
وجوب الحد ويعتبر في دبره فتدفع بما لللعان **ولا حد** اي لا يجب الحد على المرأة عندنا لان التصديق
ليس باقرار قصدا فيحد ولا يجب وقال الشافعي يجب لان الزوج اوجب عليها الحد بلعانه
ولكن كانت ممكنة من دفعه باللعان فاذا ايت عنه تحد حد الزنا عينا من الشافعي ان زوج المرأة
اذا شهد عليها بالزنا وثبته عدول مع لم يقبل شهادة الزوج عليها ولم يجب الحد قيل في
اللعان قوله وحده واغجب منه ان اللعان يمين عنده فوجله شهادة في حق الزوج فان قيل انما
وجب الحد عليها بنكولها عن اللعان لا بقوله قلنا النكول عنده لا يوجب المال مع انه مما يثبت
بالشبهة فكيف يوجب المرحم الساقط لها **فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة** اي يعني
اذا كانت هي من اهل اللعان بان كانت سالمة للشهادة عليه وهو لا يصلح بان كان كافرا ومحرورا
في قذف وجب عليه الحد لان اللعان اثبتته الشرع خلفا عن الحد فلما تعذر اللعان لمعني من جهة
صير الى الاصل وهو الحد فلا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت
ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه **وان كانت من لا عهد** **قادرها وهو اي والحال ان الزوج**
اهل لللعان فلا حد على الزوج ولا لعان لان المانع من جهتها فصار كما اذا صدقته ولكنه يعزى
للمحقة الشبهة بها وفي التبيين لو كانا محمدين في قذف او هو عبدا وهي محمودة في قذف وحد الذي
لان امتناع اللعان لمعني من جهته بخلاف ما اذا كانا كافرين او مملوكين حيث لا حد ولو لمعني من جهة
لان قذفه الامة او الكافر لا يوجب الحد وقذف المملوك يوجب ادا كانت عفيفة من الزنا ولو شهد
عليها اي الزوج على امرائه **بالزنا مع ثلاثة رجال عدول** يقبلها اي شهادتهم وقال الشافعي لا تقبل
فيلا عن الزوج وحد الثلثة حد القذف لان الزوج يلحقه العار والغيب من قاحشة امرائه فيكون
متما في شهادته فلا تقبل ولما آتت لا يظهر القاحشة في زوجته عال بالابل يسترها ويبدئ الزوج
في اللعان لانه هو المدعي وكان النبي عليه السلام بدائه فيقول **اربع مرات** **اشهد بالله اني**
لمز الصادق **فيما رميته من الزنا وفي الخامسة** اي يقول في المرة الخامسة لعنه الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رميته به اعلم ان المذكور في الهداية وغيرها فيما رميته به وهو ظاهر
الرواية والخطاب مرواية الحسن عن ابي حنيفة نظر الى انه اقطع للاختمال ووجد الظاهر ان ضمير
الغائب اذا اتصل به الاشارة ينقطع به الاحتمال ايضا وشيخ المصنف موافق لما في الهداية لكن صادفت
في خمس نسخ المجمع فيما رميته من الزنا مشيورا اليها اي الى المرأة في قوله رميته لا تقول **ها اربعة**
اي اربع مرات اشهد بالله انه لمز الكاذبين فيما رماي به من الزنا وفي الخامسة غضب الله
عليه **ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا** وانما خصت المرأة بالغضب لان النساء
يستحلن اللعن كثيرا فلا تفتح المبالة وخاف من الغضب ولم توقع **الفرقة بلعانه** اي بعد فراغها
من كلمات اللعان حتى لو مات احدهما قبل التفريق توارثا وقال الشافعي وقعت الفرقة قبل لعانها
لان لظاهر انها لا يبقيان بعد نكاحه فيفسخ النكاح كالارتداد ولا فرقنا **باللعان** **فانما هو** **الفرقة**
على تعريض الحاكم اي يجب على القاضي تفريقهما وقال زرارة فرقة باللعانها لقوله عليه السلام

[illegible]

عليه وان كان الاستماع

التلاعنان لا يجتمعان ابدا فتنتفع الفرقة من غير تفريق ولنا ما روي عن النبي عليه السلام فرق بين هلال
 وامرأة بعد اللعان ولو وقعت الفرقة بالتعاهما لما فرق بينهما وما روي **عن** رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيان حرمة الاستمتاع
 لا وقوع الفرقة توفيقا بينهما فتثبت الحرمه بينهما في الحال مع بقا النكاح فان قيل كيف اورد المصنف
 توقف التفريق على الحاكم بصيغة الوفاق مع انه يستقيم على قول أبي يوسف لان حرمة اللعان عند موته
 حرمة الرضاع والمصاهر بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لاحد عليه اشبه الامر عليه ولم يستقيمه وانه
 نص محمد في الاصل فكذا في اللعان فيستقيم على قول أبي يوسف ايضا كذا في التبيين **وتكون الفرقة طلاقا**
راية كما في العتق واذا اكد نفسه بعد اللعان ارجح لصدق اي لصدق محصنها او هي لزنا
 او اوجدت لزناها وزال اهلية اللعان عنها جاز نكاحها هذا الكلام محتمل معنيين احدهما ان الكذب نفسه
 ان قدره قبل التفريق فعني جاز نكاحها ارتفع حرمة اللعان وحلت **لزوجها** بلا تجديد نكاحها ولا
 يفرق بينهما وان قدره وجد بعد التفريق فعني جاز نكاحها بتجديده فان قلت كيف يتصور تزوجها
 بعد ما زنت وحلت وهي محصنة وحدها الرجم قلت محتمل ان يلاعنها قبل الدخول بها او كانت كافرة فاسلمت
 وصارت محصنة ولم يفرقها بعد ما صارت محصنة حتى قد فارقها فانه يلاعن ولا يرحم اذا زنت لعدم شرطه
 وهو الدخول عليها وهما على صفة الاحصان اعلم ان قول المصنف وهي وقع اتفاقا لان زناها من غير
 حد يسقط به احصانها فلا حاجة الى ذكره واما اذا قدت فلم تسقط الاهلية عن حق **تجدد زواجها** اي
 قال ابو يوسف هي حرام عليه ابدا لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ولها ان هذا الكلام انما
 ثبت للتلاعنين وبعد الكذب نفسه فلم يبق ملاحنا حقيقة لان الحد ملزم عليه بالرجوع ومن ضرور اقامة
 الحد بطلان اللعان لان الاصل والخلف لا يجتمعان **ولا يعتبر قذف الاخرس** فلا لعان به ولا حد لانه ليس
 كالصريح بل فيه شبهة وكل منهما يندري بما فيه شبهة وكذا القذف الاجنبي الحرام لانجب الحد
 عليه ليجوز ان تصدقه لو كانت تنطق ولا تقدر على اظهار التصديق بشارتها فاقامة الحد مع شبهة
 لا يجوز كذا في الكفاية **وان كان القذف بولداي نفي نسبه نفي القاضى نسبه** بعد لعانها اي يقول
 قلعتم نسب هذا الولد منه بعد ما اقرت بينكما كذا روي عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لانه
 ليس بضرر من التفريق نفي النسب كما بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا يفتى نسبه عنه كذا في النهاية **والحق**
باسم الله روي عن النبي عليه السلام نفي الزنا يلعن من لعنه بعد ما قد زنت نفي الولد ولا عن صور اللعان
 ان يقول الزوج اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما دمتها به من نفي الولد وتقول المرأة اشهد بالله انه لمن
 اللاديين فيما دماي به من نفي الولد ولو قد قضاها بالزنا ونفي الولد ذكرها جميعا في اللعان وفي التبيين شرط
 اللعان نفي الولدان يكون العلق في حال اهلتهما اللعان حتى لو علقت وهي امة او كافرة شرعتت او اسلمت
 وقد قضا نفي الولد لا يلاعن لان نسبه كان تابعا على وجه لا يمكن قطعه فلا يعتبر بعد **ونافي الحمل** بان قال امراته
 ليس بك مني **لا يلاعن** عند أبي حنيفة **وقالا ان انت به لاقل من ستة اشهر** لا عن ليقيننا بوجود
 الحمل فصار كنفية بعد الولادة له ان في هذا القذف شبهة التعليق اذا لا يعرف حكمه الا بعاقبته ولو
 كان علقه حقيقة بان قال ان كان في طئك فهو من الزنا لا يكون قد فارقا كذا شبهه **ولا توجه** اي اللعان
 في نفي الحمل **الحال** وقال الشافعي يجب لان النبي عليه السلام نفي الولد عن هلال وقد كان قد فارقا محلا ولنا ان
 الاحكام لا ترتب عليه قبل الولادة لاحتمال والحديث محمول على انه عرف قيام الحمل وجبا وعلى ان هلالا

من امرائه وان قال زنيته خطا بالامرائه وهذا الحمل منه اي من الزنا **تلاعن** الوجود القافص كما وثقه
اي نسب الحمل منه ولا ينفيه القاضي عندنا لما من زنا الحمل قبل الولادة محتمل وقال الشافعي ينفيه لما من عليه
السلام نفي الولد عن هلال واذا نفي الولد عقيب الولادة او حال قبول النفقة واتباع الالة الولادة
نفية لان هاتين الحالتين كمال الولادة عرفا وفي النهاية اذا هي بولد منكوحه فسكت يكون قبولا واذا هي بولد منكوحه
فسكت يكون قبولا واذا هي بولد الامه لا يكون قبولا لان نسب ولدها انما يثبت بالدعوة والسكون ليس بدعوة
ولا عن وينفي القاضي نسبة منه او بعدة اي اذا نفي بعد ما ذكر من الاوقات **لا عن** وثبت نسبة والتقدير اي
تقدير مدة النفقة بعد العلم **واما سبعة ايام** روايتان عن ابي حنيفة **وقال امدة النفاس** لانها كمال الولادة
لكنها الزمان وله ان اثر الولادة يمتد الى سبعة ايام حتى يمتد الى سبعة ايام عليه السلام عرق الحين والحين
في اليوم السابع هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا بقي ببلعه الحين فعند كوقت الولادة وعند هاتين بلعتي
الحين مدة النفاس فكذلك وان بلغه بعد فمعه اي يوسف له ان ينفيه الى سنتين لانها مدة الرضاع
وهو اثر الولادة وعند محمد له ذلك الى اربعين يوما اعتبارا بامدة النفاس **واذا اتت بولدين في بطن**
فاعترف بالثاني ونفي الاول ثبتا اي الاول والثاني اي نسبهما **وحد** اي الزوج لانه لما اقر بالثاني كذب
نفسه في نفي الاول فكانه قال اني زانية ثم قال انت عفيفه **او بالاول** اعترف بالولد الاول ونفي الثاني
ثبتا لانها ثومان خلفا من ما واحد وكان اعترافه باحدهما اعترافا بالآخر فجعل كأنه اقر بولد ثم نفاه
فلا يصح نفية بعد الاقرار **ولا عن** انما لم يجب الحد لانه لم يوجد الرجوع بعد القذف فانه اقر بالعدة او لم
قدفها بالنفي **ولومات بنته المنفية عن ولد** يعني اذا نفي نسب بنته وتلاعنا فانت البنت وولدت
ولدا فادعاه اي الابن انه ولد لبنته **فليسبته** غير ثابت عند ابي حنيفة وقال لا يثبت قيد بموتها لانها
لو كانت حية ثبتت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا وقيد بالثبت لان الولد المنفي لو كان ذكر افان ذكر
ولدا ثبتت نسبته من المدعي وورث الاب منه اتفاقا لاجابة الولد الثاني الى ثبوت النسب بمقتضى كفا
الاول وقيد بقوله عن ولدا لومات اعن ولدت ادعي نسبها لا يثبت ولا يرث منها لانها استغنت
بالموت عن النسب فيض حد القذف وهو بدمعته الواه لانه لو ادعي البنت المنفية حال حياتها
يثبت نسبها اتفاقا لها ان دعوى البنت المنفية صحيحة فكذا يصح دعوى ولدها كما لو كان الولد
المنفي ذكرا وله ان لا تنساب الى الابا ونسب ولدا لبنت من ابيه فاستغنى عن ان يثبت من جهة
ابائه بخلاف دعوى المنفية لانها محتاجة الى النسب من المعلن بخلاف ما لو كان الولد المنفي ذكرا
لان الولد الثاني ينسب اليه لانه ابيه فيحتاج الى اثبات نسبة كالاول فاشتركا في صحة الدعوى
فصل في العدة وهي ترضى بلزما المرأة عند زوال النكاح المتأكد او شبهه **تعتد الحرة**
الحائض المدخول بها عن الطلاق او الفسخ ثلثة قرو لقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلثة قرو **تأولها** اي القرو المذكورة في الآية وهي جمع قرة بفتح القاف **الحائض** بفتح الحاء
وبفتح الياء جمع حيضة وانما قال مؤولها ولم يقل ونفسها لان القرة لفظ مشترك بين الحيض والطمس
واما قول من يزوج من المشترك احد معاينه بغالب الرأي **بالاظهار** اي قال الشافعي هي مأولة بالاظهار
لقوله عليه السلام ان من السنة ان يطلقها في كل قرة فطلقها اي في كل طهر ولما قوله عليه السلام
طلاق الامه ثلثان وعدتها حيضتان وبخلاف ان عدة الامه نصف عدة الحرة ولما لم يتجزأ حيضت
عدتها حيضتين ولان القرء ينفي عن الجمع لغة يقال ما قرأت لناقة حينما في رحمها فالحائض

تدعي الشاة عند الولا

من بعد
الباقي

اول لان قية جمع دم **وان طلقت في الحيض** لم تعتد على صيغة المجهول اي لم يعتد بتلك الحيضة التي
وقع فيها الطلاق لان ما وجد منها قبل الطلاق لا تحسب من المعدة فلا تحسب ما بقي لان الحيضة لا تجزئ
والحائض وهي معطوفة على الحق **والايسة** وهي من الحيض في مدة خمس وخمسين سنة وهي رواية عن ابي حنيفة
وعن محمد في مدة سنتين والقوى على الاول وفي الغناء وفي الصغرى لوليات يوماد ما ثم انقطع الدم
حتى مضت سنة وطلقتها فعدها بالاشهر اما اذا راته ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدها لا
تتضمن بالاشهر ما لم تبلغ حد الاياس وفي الحقايق يشترط الحكم بالاياس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها
مدة طويلة وهي سنة اشهر في الاحكام ثم هل يشترط ان يكون انقطاع الدم سنة اشهر بعد مدة الاياس ام لا
انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم راته بعدها يحكم بالايسها وتعتد ثلثة اشهر
هذه دقته تحفظ **ثلثة اشهر** لقوله تعالى واللاء يبيس من الحيض من شايكم ان ارتبتم فعدهن
ثلثة اشهر **امدة الطهر** وهي من حيض ومعتد طهرها بان تعتد **بالاقر** او **بالثلاثة اشهر** بعد
تسليم اي قال مالك ترضى بعد تسعة اشهر ثم تعتد بعدها ثلثة اشهر وهي مدة المعينة لظهور الحمل
اذا انقضت ثبتت براءة الرحم ثم تعتد ثلثة اشهر لصبر ورتها في معنى من لا تحيض ولنا انما يحايض
باستحباب الحال فلا تعتد بالاشهر لان الاعتداد بها مختص بالصغيرة والايسة **والاقر** اي تعتد الامه اذا
كانت من حيض وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبه لوجود الرق في الكل **يحيضن** لقوله عليه السلام
عدة الامه حيضتان **وامر** **والايسة** بشهر ونصف **لا ثلثة** اي قال مالك تعتد الامه الايسة ثلثة
اشهر لاطلاق قوله تعالى واللاء يبيس من الحيض الاية ولنا ان عدتها نصف عدة الحرة لما روى عن عمر
رضي الله عنه انه قال لو استنطعت لجعلت عدة الامه حيضة ونصفا الا ان الحيضة لا تنصف
لاخرها فاما قلة وكثرة فتتصف الاشهر والحرة اي تعتد الحرة المتوفى عنها زوجها بأربعة اشهر
عشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا
اي عشرة ايام وعن الاوزاعي ان المقدرفيه عشر لبال لان حد فلان من عشر تدل عليه فيجوز لها ان
تزوج في اليوم العاشر ولنا ان الليالي يدخل فيها ما بالازواجا من الايام لقوله تعالى ثلثة ايام الارزاق قال
ابن القتيبي ليل سوياء والقضية واحدة تارة يعبر عنها بالايام وتارة بالليالي **والامه بالنظر** اي تعتد
بالامه المتوفى عنها زوجها بشهرين وخمسة ايام وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبه **والحائض** اي
بالحرة او امه او متوفى عنها زوجها او مطلقه **بالزوج** اي بوضع حملها لتعوم قوله تعالى واولات
الذين اخلصن ان يضعن حملهن وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في حق
الحامل كذا روى عن ابن مسعود فيسكن الحمل على عومها **والفاسدة** النكاح اي تعتد المنكوحه
نكاحا فاسدا كالمنكوحه بخبر شهود فانه فاسد اتفاقا بين علماءنا واما نكاح الحارم مع العلم بانها
حرام فاسد عندنا اي حنيفة خلافا لها كذا في اللغاية **والملوثة** بضم الميم وهي كالمنكوحه فاسدا
حتى يحرم به المهر **الحائض** اي ثلثت حيض **الفرقة** **والزوي** اي اذا فارقت عن زوجها او مات
ان عدتها تعرف براءة الرحم لا لقضاء حق النكاح وهي تعرف بالحيض فان قيل فعلى هذا كان
ينبغي ان تكون حيضة كالايسة قلنا الحق الفاسد هنا بالصحيح في هذا الحكم كما الحق البيع
الفاسد بالصحيح في افادة الملك اذا قبض **واذا اعتدت الايسة** بالشهر **ثم راته** اي
على عادتها الجارية كذا في صرح صاحب الهداية **استنفها** اي فعلها ان تعتد بالحيض لان الاعتداد

بلعت

تدعي

الطلاق

ثم تحيض ثلثة و تقهر خمسة عشر ثم تحيض ثلثة فتكمل العدة و زاد خواهر زادة ثلث ساعة لا اعتد
وقال لان زمان الاعتسال من الحيض من جامع المحبوس لسه ان روتها هكذا نادرة فلا يمتنع عليه
الحكم الشرعي واما يمتنع على الغالب فيعتبر اكثر مدة الحيض و اقل مدة الطهر ليعتد لا فتكون ثلث
حيض شهر او الطهر بينهما شهر او لو كانت المدة بالاعتدالة تصدق عندهما في احد محضين و كانت
ايام حيضتان و خمسة عشر يوما طهر او عنده تصدق في اربعين لانه يجعل كانه طهر في اول الطهر
فالطهر الى كل منها خمسة عشر يوما و حيضتان كل منهما خمسة ايام **و لو علو طلاقها بالولادة** فولدت
فولدت ثم اقرت بانقضاء عدتها بالحيض **فاقلها اي اقل المدة الصالحة لتصدق بها خمسة وعشرون**
يوما عند اي حنفية لان نفاسها يقدر بخمسة وعشرين اذ لو كان اقل منه ثم لم يكن كان بعد طهر
خمسة عشر يوما ثم الدم بعده في الاربعين كان كله نفاسا لان الطهر في الاربعين وان كان اكثر
عنده فيقدر الحيض في رواية الحسن عنه بخمسة لانه وسط من اكثر المدة فيكون خمسة وعشرون
و خمسة واربعون ثلثة اطهار و خمسة عشر ثلث حيض **والباية و اربعين** اي حنفية لان الحيض في
بعشرة فزاد على المقدار الاول خمسة عشر فكان مائة و بعد فها ابو يوسف في خمسة وستين اذ اكثر
الحيض عشرة و النفاس اكثر منه عادة فزيد عليه يوم فصار احدى عشر و طهرها خمسة عشر ثلث مرات
يكون خمسة واربعين و حيضها ثلث مرات تسعة فيكون المجموع خمسة وستين **لا في اربعة و خمسين**
اي عند محمد لا يصدقها في اقل من هذه لان اقل النفاس لم يقدر بشئ فيقدر ساعة و طهرها خمسة
واربعون و حيضها تسعة و ترك الحرة و الامة في عدة الوفاة عن نكاح صحيح **الطبيب**
عنه و الكحل و اللان و الالهة لما صح انه عليه السلام نهى المعتدة عن الاكتحال و الادهان و الاختصاص
بالحناء الا لعذر مثل ان يكون بها حكة فتلبس الحبر لاجلها او لتجذبوا بغيره قيل هذا اذا كان الثوب
جديدا اما لو كان خليقا بحيث لا يقع به الزينة فلا بأس به قيد بالنكاح الصحيح احسن ارا عن القاسم
لانه واجب الزوال فلا يتأسف على زواله و لا حداد عليها لاجله فان قيل كيف جاز التأسف على
زوال نعمة النكاح وقد قال الله تعالى لعلنا ناسوا على ما فاتكم و لا تفرحوا بما آتاكم قلت المراد بالاساءة و الرجوع
ان يكون بصياح نقل ذلك عن ابن مسعود فان قيل لم يرجع العدة على الامة اذا اشترها زوجها و وزل
نكاحها قلنا و يجب الحداد عليها لكن لم يظهر في حق المولى محل و طهره بالشرع حتى لو اعتقها في هذه الحالة
ظهرت العدة **و ما روي** اي بالحداد و ترك الطبيب و الزينة **المبتوتة** اي المطلقة طلاقا باينا و قال الشافعي
لا تؤمر به لانه و حشها بالابانة فلا يجب عليها اطهار النفس من فرقة و لئلا يها منوعة عن النكاح في
العدة فتمنع عن صفات داعية اليه لئلا يوهم انها ملتصقة بالزوج قيد بالمبتوتة لان الحداد واجب في
عدة الوفاة اتفاقا و غير واجب في الرجعية اتفاقا من الخلفين **و لا زوجة** اي الاحد لا على مغيرة **و لا ذرية**
وقال الشافعي يجب عليها الحداد لعموم الحديث السابق و لئلا يحداد حق الشرع و هما ليسا من الهن
الخطاب **و لا حداد على امر الولد** اذا اعتقها مولاها لان الحداد لا يظهر التأسف على نعمة النكاح
و لم يكن لها نكاح **و لا تحيط للمعتدة** اي لا تطلب للنكاح و لا بأس بالتعريض وهو ان يذكر شيئا ويريد به
شيئا لم يذكره كقوله ان لي فيك رغبة و قوله اني اريد ان تزوج صالحة وانت صالحة و نحوهما **انما** اي
و لا يحتاج اليكم فيما عرضتم به من خاتبة النساء و في التبيين هذا اذا كانت معتدة عن وفاة وان كانت
معتدة عن طلاق لا يجوز التعريض اما في الرجعي فلان الزوجية قائمة و اما في المبتوتة فلا يعرض

بورث العدة و بينهما وبين الزوج وكذا بينه وبين الخاطب **ولا يخرج المطلقة الرجعية والنسوة**
املاى في الليل والنهار لان النفقة دارة عليها فلا ضرورة لها الى الخروج حتى لو اختلفت على
ان لا نفقة لها تخرج فها المعاشة وقيل لا تخرج وهو لا يحل لانها هي التي استعطت حقها فلا يبطل ما وجب
عليها من عدم الخروج هذا في الحرة و اما في الامة فتخرج لرعاية حق المولى في الخدمة الا ان يبوى
لها منزلا فيتركها مستحدا و لو كانت المباشرة كتابية فلها الخروج لا فاعا غير مأمورة بالشرع الا ان
للزوج ان يمنعها عن الخروج صيانة لماله **وتخرج المتوفى عنها زوجها وبعض الليل** اذ لا نفقة
لها فينبغي تحتاج الى الخروج وتثبت في منزلها اي لا تكون في الليل كله في غير منزلها ولو ماتت اقل من نصف
الليل فلها ذلك لان البيوت عبادة عن الكون في مكان اكثر الليل **وتعتد في المنزل المضاف الى السكنى**
اي من جهة السكنى حال وجوبها اي وجوب العدة بالموت او الفقد حتى لو طلقت في منزل أهلها فعليها
ان تعود الى منزلها الذي كانت ساكنة فيه لقوله لا تخرجوهن من بيوتهن واذا اعتدت في منزل زوجها
يجعل بيوتها وبينه ستر حتى لا تقع الخلوة بالاجنبية وان كان فاسقا يخاف عليها منه فلا ولي خروجه
لوجوب السكنى عليها فيه ولو كان الزوج غائبا و طلقها و كان يسكن باجرة اعطتها باذن القاضي وقبيل
دينا على الزوج فان اخرجها **الورثة من نصيبهم** من الدار و مضاف عنها اي عن سكنها نصيبها
من دار الميت او خافت على مالها فيه **انتقلت** ان هذا الانتقال للعذر ولو اسكنوها في نصيبهم باجرة
وهي تقدر على اديها لا تنتقل وفي الكفاية تعيين الموضع الذي تنتقل اليه في الوفاة اليها و غيرها البند
ولو مات في السفر في مصر وقد كان مع امراته او ابنتها اي طلقها طلاقا باينا فيه وبينها وبين كل
من مصرها ومقصد هامة سفر فعليها ان تعتد في مصر عند اي حنفية ولا تخرج بمحمد
تقديرا من عدتها و اجازاه قبله اي الخروج قبل الفراغ قيد بالسفر اذ لو مات في الحضر لا تخرج اتفاقا
وقيد بالمرحلة لو ماتت في معازة او طلقت فيها في الحضر ان شئت رجعت الى مصرها وان شئت مضت
الى مقصد ما سواها محرم اولا اتفاقا خوفا لهلاك والقرية التي تقدر على المقام فيها كالمصر في الحكم بقوله
او ابنتها لانه لو طلقها رجعا فهي لا تدارق زوجها اما اذا طلقها رجعا في منزلها فليس له ان يسافر بها قبل
الرجعة من الحقائق وقيد بان يكون بينها وبين مقصد هامة سفر وكذا بينها وبين منزلها لان كلا
منها لو كان دون مدة السفر تخرج الى ايهما شئت اتفاقا او كان احدهما مدة السفر والاخر و فها تخرج
الى الذي دونها اتفاقا وقيد بالمرحلة لانه لو انعدم لا تخرج اتفاقا لها ان المحرم عليها انشا السفر في العدة
وهذا ليس بانشالان الطلاق وقع عليها وهي مسافرة فيمزمع المحرم **لانه** ان تاتى العدة في المنع عن
الخروج اقوى من تاتى عدم المحرم الا يرى ان العدة تمنع مطلق الخروج وان قل وعدم المحرم يمنع السفر فقط
وعدم المحرم اذا كان ما نعا من السفر فالعدة اولى وانما رخص ما دون السفر لانه ليس بانشا الخروج بل هو
نعا على الخروج الاول وهي هنا منسوبة باعتبار انه سفر فيمزمع الخروج **فصل في ثبوت النسب**
اقول اي يستفاد من قوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا وقوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن
حولين كاملين **وتقدر اكثر** اي اكثر مدة الحمل **يستبين** اي اربعا اي قال الشافعي وهو اربع سنين لان
الضال ولدته امه لا وبع سنين بعد ما نعت ثنابا وهو يضحك ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يثبت الولد
في رحم امه اكثر من سنين ولود ورم غزل ومثله لا يعرف الاسماء واذا اقرت **بانقضاء العدة** اية معتدة
كلت فرجات بولد اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه لظهور ذلك بها حيث اقرت بالانقضاء

زوجها

— 1 —

ولا يخفى بالمسلم العاقل
الأقدام على خلاف
السنة مع العلم
مع اصحابنا الذين

ایضاً

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصل

حق فلا نفقة لها كذا في الدخيرة والكافي والفتوى على ظاهر الرواية **علي قدر حاله لقوله تعالى**
 لينفق ذو سعة من سعته فلو كان الزوج معسرا والمرأة موسرة فعليه نفقة الاعسار لانه هو المخاطب
 باداء ما في وسعه وهو محتار الكرخي في ظاهر الرواية **وقيل حالهما اي يجب على قدر حالهما في اليسار**
 والاعسار **وبه يفتي** وهو مختار الخصاص والمذكور في الهداية وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا
 فلها نفقة الوسط وهو ان يكون فوق نفقة الاعسار ودون نفقة اليسار **وتقدر بالكفاية** يعني
 النفقة واجبة بقدر كفايتها لقوله عليه السلام لا مراة ابي سفيان خذي من مال ابي سفيان بقدر
 كفايتك وولدتك بالمعروف بلا اسراف ولا تقير في الحديث اشارة الى ان النفقة غير مقدرة لان الكفاية
 تختلف بحسب الزمان والطباع والرخص والغلا فلامعنى لتقدر بر الشافعي من انفاق على الموسر مردان
 وعلى المعسر مدو على المتوسط مد ونصف **وتقبل قوله في اعساره عنها اي عن النفقة** لان منكر
وتسمع يفتيها على يساره لانها مدعيه **ويوجب ابو يوسف نفقة خادم مبن على الموسر** لانه
 يقوم احدهما بامر داخل البيت والاخر بخارجه وعن ابي يوسف اذا كانت فايقة بنت فايق فقتل زوجها
 مع خدم كثيره استحققت نفقة الخدم كلها **والكتاب بواحد** اذا الواحد يقوم بالامر من الزيادة لا يسره
 حتى ان الزوج لو اقام بنفسه خد منها لم يلزمه نفقة الخادم قيد بالموسر لانه لو كان معسرا لاجب عليه
 نفقة خادما في رواية عن ابي حنيفة وفي الدخيرة هذا اذا كان له خادم وان لم يكن لا يرضى عن الزوج
 نفقة الخادم وهذا اذا كان الخادم مملوكا لها وان كان مملوكا لغيرها او خيرا فقبل يجب عليه وقبل لا وفي
 المحيط لو امتنع خادمها عن الخدمة لا يجب على الزوج نفقة لانها انما يجب بازا الخدمة وفي موازاة ابي الليث
 المرأة تقدر على الخدمة بنفسها تجبر عليها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل خدمة داخل
 البيت على المرأة وكذا مضى بين علي وفاطمة **وان شرب** عن ميت زوجها فلا نفقة **حيث يورثه** لان النفقة
 الاحتباس في بيته فلا تستحقها بدونه واما اذا اشرب عن الممتلئين في بيت زوجها لا يسقط نفقتها لانه قد
 على وطبها كرها **ولا نفقة للمغيرة** التي لا يوطأ مثلها وان كانت في منزلها لان المانع من جنتها فان قيل كان
 ينبغي ان لا تجب النفقة للزوجة الرزقا والفرق ما مع انها واجبة قلنا الرزق لا يقدر على جماعها فيما دون الفرج
 من التضييق وغيره وكان الاحتباس لنفقة مطلوبة من النكاح فتجب النفقة كذا في الدخيرة **وبه يفتي**
الكبيرة في مال المغير لان التسليم وجد من جنتها والتجيز قائم من جنته فصار كالعين **ولا نفقة**
الميتة عنها اي المعتدة عن الوفا لان ملكه انقطع عن تركته ولا يمكن احباب النفقة في مال الورثة **ولا نفقة**
للبيانة في العدة كالرجعة اي كما وجبت النفقة للطلق الرجعي اتفاقا وفي الدخيرة اذا خرجت
 من بيت العدة تسقط نفقتها فاذا عادت اليه عادت النفقة وقال الشافعي لا نفقة للبيوتة لما روي عن علي
 بنت قيس اتفاقا لظن نفق زوجها ثلثا فلم يفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى اقول انما كانت
 لنا ليس على الاطلاق لانها اذا كانت حاملا فلها النفقة عنده لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن
 حتى يضعن حملهن هكذا ذكر في كتيبه من نقل قوة اخر عنه فلو قال ونوجها للبيانة في العدة كالرجعة لان
 الحمل فقط ولما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفقة والسكنى مادامت في العدة وما رواه
 عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم **واذا تزوج عبد حرة** بادن مولاة **تعلق النفقة** برقة فيع
 فيها مرة بعد اخرى لان النفقة شجدة وجودها فتكون في حكم دين جاد فلو ماتت سقطت لقواني عمل
 الاستيفاء وقيل ان قتل العبد تجب النفقة في قيمته والصحيح انها تسقط بالموت والنفقة صلة تبطل

انه عليه السلام

لها النفقة لانها تعلق بالزوج

بالموت قيل القبيض كذا قاله القذوري **او حراي** اذا تزوج حرة **فان بواها مولاها منزله**
 اي ان خلى بينها وبينه في منزل ولا يستعملها **وجبت** النفقة على الزوج حتى لو استعملها المولى
 بعد البيوتة سقطت النفقة اعلم ان قيد الحرة اتفاقا لان العبد والمكاتب والمدير كلهم في هذا الحكم
 والمدير وام الولد كالا لانه كذا في المحيط **والا فلا اي** ان لم يبيها فلا نفقة لها **وان بواها بعد الطلاق**
منها الوجوب اي وجوب النفقة وقاله القذوري لانها صارت محبوسة لحنه فستحق
 النفقة ولنا انما لم تستحقها عند الطلاق فلا تستحقها بالاحتباس بعده **وتسقط النفقة عن الزوج**
بكل فرقة جات منها اي من المراء **معصية كالردة** قيد بالسقوط بالنفقة لان السكنى واجبة لها اي
 فرقة كانت لان القرار في البيت لا يسقط عنها بالمعصية حتى لو خالها على ان لا سكنى عليه ولا نفقة تسقط
 النفقة دون السكنى لانه حق المشرع كذا في المحيط وقيد بقوله منها لان الفرقة بمعصية لو صدرت من قبل الزوج
 فلها النفقة ان كانت مدخولا بها وقيد بالمعصية لان الفرقة لو حصلت بدونها كخيار العتق والبلوغ
 والتفريق بعدم الكفاية لا يسقط به نفقتها لانها حبست نفسها بحق فصارت كما لو حبست بعد استيفاء
 المهر **ولو بعد الطلاق اي** لو كان رتدادها بعد كونها مطلقة ثلثا سقطت نفقتها ايضا **اعلم** ان سقوطها
 ليس لعين الردة بل لانها تخرج من بيته للحبس حتى لو لم تخرج فلها النفقة ثم لو اسلمت المعتدة المرتدة
 بعد ما حبست تعود النفقة ولو اسلمت المسكوبة بعد ما حبست لا تعود والفرق ان الفرقة في النكحة
 وقعت من قبلها وفي المعتدة لم تقع من قبلها بل وقعت بالطلاق لكن النفقة سقطت بالحبس واذا
 زال المانع عادت **وتفصيل ابن الزوج في الملك** يعني لو كانت معتدة عن الطلاق وقبلت ابن زوجها فلا
 نفقة لها قوله في الملك يعني ان هذا الحكم في المعتدة عن رجعي لان ملك النكاح باق والفرقة من قبلها
 ولهذا لو قبلها ابن الزوج مكرهه تقع الفرقة ولا تسقط النفقة ولو كانت معتدة عن رجعي وقبلت
 ابن زوجها فلها النفقة لان الفرقة وقعت بالطلاق ولا تأثير لغيرها فيها وفي المتن والخاصية لو قبلها
 وقال لم يكن ذلك عن شهوة صدق الا ان يكون مع انتشار الالة وفي الامالي لو قبلت ابن زوجها وقالت
 كانت عن شهوة ان كذا لها الزوج لا يفرق **وبه يفتي** اي تسقط النفقة اذا حبست في حين كان عليها لان الاحتباس
 زوج من جنتها وهي مما طلقها لاسها **واخذ غاصب** اي اذا اخذها غاصب فذهب بها كرها تسقط
 نفقة الان فوث الاحتباس لم يكن من جنته ليجعل الاحتباس فيها حكما وان لم يفت من جنتها ايضا **والماله**
محرم لا زوج مسقط اي اذا حجت مع محرما ولم يكن زوجها معها فلا نفقة لها عند ابي حنيفة **والخاله**
 اي قال ابو يوسف لها نفقة الحضر دون السفر وفي الدخيرة هذا اذا حجت بعد تسليم نفسها لانها
 لو حجت قبله فلا نفقة لها اتفاقا لابي يوسف انها مشغولة باذا الفرض فلا تكون ناشرة وله ان اجناسها
 عليه فان من جنتها فلتسقط نفقتها **ولو مرضت في منزل اي** منزل الزوج **لم تسقط نفقتها** لان
 الاحتباس مفضي الى بعض المقاصد قائم وهو استيناسه بها وحفظها منزله وغير ذلك والمانع من الاستمتاع
 عارض فان فيه الحيض وفي قوله مرضت في منزل اشارة الى انها لو كانت مريضة في منزلها فلا نفقة
 لها لكن ذكر في الدخيرة ان مرضت في منزلها فلها النفقة لانها غير ما نعه نفسها من الزوج **واذا**
وصى القاضى على الزوج بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته ثم اي قضى لها بنفقة اليسار او **الحكم اي** لو
 كان قضى لها بنفقة اليسار ثم اعسر زوجها فنفقة المعسر يعني تقضى لها بنفقة المعسر لان القضا
 بالاعسار في النفقة كان باعتبار حاله فيقبل بقبوله وتسقط اي نفقة الزوج **عن الماضي اي** عن زمان

هذا
الزوج
قيد
بأن
يكون
موسرا
ولا
يكون
موسرا
سما

لم ينفق فيه عليها **الا لفرض** الا ان يكون القاضى فرض لها النفقة او **صلح** اى الكون الزوجان اصطلاحا
 عليه من النفقة الماضية على مقدار معلوم فلا تستقطب فيلزم القاضى بالمفروض وبما صالح عليه وقال
 الشافعي لا تستقطب قيد بانفقة الزوجة لان نفقة القريب تسقط بمضى المدة اتفاقا قاله ان النفقة بدل
 عن احتياسه اياها فتكون ديناً عليه بلا قضا كالاجرة ولنا ان هذه صلة يجب تقدير الكفاية عند
 الاحتياس كزوق القاضى في بيت المال والصلة انما تملك بالتسليم حقيقة او يتأكد بالقضا او غيرها
وموت احدها بعد التقاض **بمدة** يعنى اذا قضى القاضى على الزوج نفقة ومضى عليه مدة فمات
 او ماتت هي تسقط النفقة عندنا وقال الشافعي لا تستقطب وكذا الخلاف فيما اصطلاحا عليه له انها
 دين فلا تستقطب كسائر الديون ولنا انها صلة وهي وان تأكدت بالقضا لكن لم يتم بدون قضاها
 فحكمنا بتقاضيها حاله الحياة نظر الى تأكدها وحكمنا بسقوطها نظرا الى عدم تمامها اعمالا بالدليل
 اعلم ان هذا الحكم فيما اذا فرض القاضى النفقة ولم يامر بها بالاستدانة اما لو امرها بالاستدانة عليه
 لا تستقطب النفقة بموت احدها هو الصحيح لان القاضى ولاية عامة واستدانتها عليه بامر الله
 كاستدانة الزوج فلا يستقطب بالموت كذا في النهاية **ولو عمل نفقة سنة ثم مات احدها**
تحتسب اى قال محمد بحسب لما نفقة ماضى الى وقت الموت سواء كانت النفقة قايمة او مستهلكة
 وبأخذ الورثة منها ما بقى وقال لا يسترجع منها شئ ولو كانت هالكه من غير استهلاكها
 استرد اتفاقا ولو عمل نفقة لاجنبية لغير وجهها ماتت قبل ان تزوجها فله ان يسترد اتفاقا
 من الحقائق وعلى هذا الخلاف الكسوة له ان نفقتها كانت عوضا عن احتياسه فبطل العوض
 ما فات المعوض ولها ان كانت صلة فانصل بها فبطلت كالحصة المقبوضة ولا يرجع
 فيها يرجع فيها بعد الموت **واذا اتت الميمنة بولد لاكثر من سنتين ولم يفرق نقضا**
وقد استوفت النفقة اى اخذت نفقة العدة في هذه **النفقة** ابو يوسف بعدم الرد عن سنة استمر
 ايمان لا ترد الميمنة عليه شيئا وقال لا ترد عليه نفقة ستة اشهر ايه انما معتدته ظاهر المالم
 نفقا نقضا عدتها وحملها ان كان من زمان لا يسطل نفقتها وان كان من تزوجها بزوج اخر يطل ان
 تزوجها كاقرارها بالانقضاء فلا ترد الماخوذ بالشك ولها ان حملها يحمل على التزوج لاعلى الزنا حملا
 لحالها على الاحسن **فترج ولا نفق ولا اعسار** اى يحجز عن نفقتها بل **من الزوجة بالاستدانة** اى بان
 تشتري طعاما بالدين لتحيل عليه اى الزوجة على الزوج بذلك الدين وترجع به على تركه ان مات
 وفي شريح المختار اذا كان زوج المعسر معسرا وطالب من غيره او اح يوم الامين والاخ
 بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا بسر وكسرت كل منهما اذا امتنع فتبين بهذا ان الادانة
 لنفقتها تحيل على من كان من يجب عليه نفقتها لولا الزوج وكذا ينفق على الاولاد الصغار لغير
 كان يجب عليه نفقتهم لولا الاب ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة او اذ مال الكبار حيث لا يرجع
 عليه بعد البسار ولا تحجب مع الاعسار فكان كالميت كذا في التبيين قيد بالامر لانها الاستدانة
 بغير امر القاضى ليس لها الاحالة ولا الرجوع وقال الشافعي يفرق ان طلبته قيد بالحجز عن النفقة
 لانه لو حجز عن المهر لا يفرق اتفاقا لانه يحجز عن مساكها بالمعروف فيصوب القاضى منابه في التسريح
 باحسان ولنا ان في التفرق ابطال الحق بالكلية وفي الاستدانة رعاية للحقين فيصار اليها لا
 التفرق قاله صيد الشريعة قال علمونا ان نصيب القاضى اياها شافعي المذهب يفرق بينهما لان دفع

حالة

استحسنوا

استوفت النفقة
 النفقة
 النفقة
 النفقة

الحجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة ولا يوجد من نفقها وان قضى بالنفقة بقوله لا ينفق قضاؤه لانه
 ليس في مجتهده فيه كما ذكرنا لان العجز لم يثبت كذا في النهاية **واذا كان الغائب مال مودع**
او مضارب او دين وعلم القاضى بما اى المال وبالنكاح واعترف بهما اى بالمال والنكاح
من هو اى المال في ذلك يفرض القاضى فيه نفقة زوجته وولده الصغير والديه اذا
كان من جنس حقه اما الفرض اذا علم القاضى فلان علمه حجة يجوز له القضاة في محل ولا ينفق
 واما اذا اعترفوا بالمال والنكاح فلا يتم اقرارا بان لها حق الاخذ مما في يد المودع واقل صاحب الدين
 مقبول في حق نفسه فيقع القضاة عليهم اولا ثم يسري الى الغائب فان قيل لو احضر الدائن
 مودعا للغائب واعترف بالوديعة والدين لا يامر القاضى بادر الدين فلم امر القاضى بالنفقة
 قلنا انما امر القاضى بنفقة الزوجان واجبه قبل القضا وكان اخذها بدونه فيكون القضا اعانه لهم لا قضا
 لان المضا الزام امر لم يكن لازما قبله فلا يكون هذا قضا على غائب وليس كذلك سائر الديون ولهذا
 قيد بنفقة الزوج والولد والوالدين احترازا عن نفقة سائر المحارم لان نفقتهم انما تجب بالعضالان
 وجوبها مجتهد فيه فيكون القضا بنفقة قضا على الغائب وهو غير جائز اعلم ان كون المال مودعا
 او مخرودا على وجه المضاربة ليس بقيد لفرض النفقة لان المال لو كان في بيت الغائب وعلم القاضى
 بالنكاح يفرض نفقة القضاة قيد بالاعتراف بهما لانه انكر احدها لا يفرض القاضى ولا يقبل بيعة المراهقة
 لان المودع لا يكون خصما عن الغائب وقيد بقوله من جنس حقه لانه لو كان من خلاف جنسه بان
 يكون المال بدين او طعاما او كسوة يستحقه ولو لا يفرض فيه النفقة لانها انما تصرف الى حقه
 بواسطة البيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا اما عند اى حنيفة فلا تدعى البيع على الحاضر المدين
 فعلى الغائب اولى واما عندهما فلا ينهانا انما يريان البيع على الحاضر لا متناعه عن البيع وامتناع
 الغائب عنه غير معلوم **وتحلفها اى القاضى المرأة على انها ما اخذت النفقة وبأخذ منها اى القاضى من**
الزوجة كفتلها اى بالنفقة نظر للغائب ان يحضر ويقيم بيعة على طلاقه او اعطايه نفقتها وان لم
 يكن له اى للزوج الغائب **مال فقامت البيعة على الزوجية** **ليفرض لها اى القاضى لها النفقة** **وردها**
 اى يثبت لان خصمها غائب وقاله قد تسمع بينهما وبامرهما القاضى بالاستدانة اذا لم يفرق عليه الغائب
 لانه اذا حضر فان صدقها او اقامت بيعة او نكل عن المهرين فقد اخذت حقتها وان حلف تضمن هو او
 كفيلها **وتختار الفتوى** اى قبول بيتها كما قاله في القضاة في زماننا يقولون على قوله لا يحتاج الناس اليه
 واستحسنه اكثر المشايخ فيفتي به **ولو كفل عنه اى رجل عن الزوج وزوجه بالانفاق كل شهر**
لزم به اى ابو يوسف الكفيل بالانفاق عليها مادام النكاح قائما بينهما والزمان بشهر واحد
 لانه التزم نفقة كل شهر فيؤاخذ به كالوقال تكفلت بنفقة عنه مادام تزوجين ولها ان الشهر الاول
 معلوم فيصح وما وراءه مجهول فلا يصح كالوقال ما غصبك احد فانما ضامته بخلاف ما ذكر لانه بين منه مدة
 وفي التوارد لو ابرأت الزوج من نفقتها ابدا فالمرأة باطلة ولو ابرأت من النفقة المفروضة لها كل شهر
 صح الا برأت من نفقة الشهر دون ما سواه **وطالبها كفتلها لغوي** اى اذا قالت للقاضى زوجي يريد
 ان يغيب فتدلى منه كفتلها لتفتي لا ياخذ عند اى حنيفة لان طلب الكفيل بماله يجب عليه غير معتبر
وبامر به نفقة شهر اى قال ابو يوسف ياخذ لها كفتلها منه نفقة شهر عاينها احتياطاً وانما شهر
 لانه ادنى الاجال في السلم وما دونه في حكم الحال **وقيل هو اى قول ابو يوسف المختار للفتوى** **وتسكنها**

لهم

لا يقال

اى شهده

الزوج

على

نحوه ان ما اذا طلبها وانما غيرها

الزوج والزوج

اي الزوج زوجته في دار مفردة لا يشاركها احد من اهلها حتى لو كان له ولد من غيره فليس له ان يسكنه معها لانها لا تملك من ماله على مناعها **الاختيار** اذا اختارت السكينة فقله وصيت باسقاط حقها ويجوز منع اهلها من الدخول عليها وقيل لا يمنعهم الدخول بل من البيت عندها خوفا من الفتنة **لا من النظر والكلام** لان في المنع عنهما قطع الرحم وقيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدین ومن دخولها اليها كل جمعة وغيرهما الى لا يمنع غيرها من المحارم بل منه ونحو النفقة على الاب وحده لولده الصغير مع مخالفة الدين لانه جزء من اهل بيته **كزوجته** اي كما يجب نفقة زوجته مع مخالفة الدين ولم يوجبوا على الام ارضاعه وان لم تكن شريفة وقال مالك تجبر على الام ارضاعه ان لم تكن شريفة لانها لو لم تجبر على الارضاع لتضرر الولد واما الشريفة فتضرر الجسد على الارضاع اكثر من ضرر الولد فلا تجبر ولنا قوله تعالى لا تضاروا ولدكم ولها وفي اجبارها على الارضاع اضرارها فلا تجبر مطلقا واما ضرر الولد فيندفع بارضاع الطير الا ان تجبر الام للارضاع بان لا يرضع المصبي غيرها او لا توجد مربعة غيرها فتجبر عليه صيانة للولد وكذا تجبر اذا كان الاب معسرا ولم يكن للولد مال وتجعل الاجرة ديناً عليه كنفقته **ويستاجر الاب** لان له اجرة عليه مربعة عندها او عند الام اذا ارادت ذلك لان الحضنة لها ولا تجبر استئجار زوجته او معدته لارضاع ولده منها اي من زوجته او معدته وقال الشافعي يجوز فيد بقوله منها لان ولده لو كان من غيرهما يجوز استئجارها اتفاقا لانه ان ارضاعها لالم يحجب عليها صارت كالاجنبة فجاز استئجارها ولنا ان عقد النكاح اقامة مصالح البيت ومن حملتها ارضاع ولدها الا انها لم تجبر عليه لاحتمال عجزها عنه فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فبين ان الفعل واجب عليها فلا يجوز استئجارها الا لاستئجار على فعل غير واجب غير جائز كاستئجار المولى عبده وكذا معتد به عن رجب لان النكاح قائم واما معتد به عن يمين فكذا في رواية ثعلبة بعت النكاح في المبانة كم جوب النفقة وعدم جواز دفع زكوة اليها كبيع النكاح وفي رواية جاز لا يتحققها بالاجنبيات فاذا انقضت عدتها جاز استئجارها **وتقدم الام على الاجنبة** لانها اشرف لان تطلب زيادة اجرة على اجرة غيرها من المربعة فتقدم غيرها على الام لئلا يتضرر الاب وتجب على الولد وحده **لا اصوله الفحل** اي لا يشارك الولد في نفقة اصوله قيل يجب على الولد ان يشارك والاشئ على قدر رزقها بقوله تعالى وعلى الوارث مثلك وقيل على السواء لاستواءهما في العلة وهذا هو المختار مع مخالفة الدين قيد الأصول بالفقر لان الاعتناء واجبة في المهر والاب يبيع عروضة نكاحه له ببيع عروضة ولده عند أبي حنيفة العروضة هي الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح والمراد منها هاهنا جميع المتعولات وهو اي والحال ان ولده غائب فيها اي هاهنا معني عن معنى لاجل نفقته وقال لا يجوز قيد بالاب لان بيع غيره لا يصح اتفاقا وكذا لا تملك الام بيع عروضة ولدها في ظاهر الراية وما ذكر في الاقضية من جواز بيع الابوين فتاويله ان الاب هو الذي يبيع لكن لم تمنعها اضافة البيع اليهما وقيد بالبيع لان استيفاء نفقته من ماله جائز اتفاقا وقيد بقوله وهو غايبة لان الولد اذا كان حاضرا لا يجوز بيع عروضة اتفاقا وقيد بقوله فيها لان بيع عروضة ولده لا يجوز اتفاقا اقول كالتصريح في عروضة واجع الى الولد السابق وهو كان شاملا للصغير والكبير فيفهم منه ان عروضة الولد الصغير يختلف فيه ايضا وليس كذلك لان المفهوم من الهداية والمطلوب ان الخلاف في بيع عروضة الاولاد الكبار واما بيع عروضة الاولاد الصغار فجائز اتفاقا فلو قال والاب

منه

لذا في السوء

بيع عروضة ولده الكبير لكان ولي لها ان ولاية الاب انقطعت عن ولده بالبلوغ فلا تملك عروضة كماله حال حضنته هذا هو القياس وله ان الولاية وان زالت لكن بقي اثرها ولهذا صح منه الاستيلاء في جارية ولده الكبير والعين تحشى عليها الهلاك وحفظ ثمنها اليسر فيجوز له بيعه للمحفظ فان باعها صغيرا ثمنها من جنس حقه فله الاستيفاء **فمنع من عقاره** اي لا يجوز بيع عقاره ولده لنفقته اتفاقا والشافعي السابق وارد فيه لان المنوع بيع عقاره ولده الكبير واما بيع عقاره ولده الصغير فيجوز لكمال ولايته عليه **وان كان ماله** اي مال الغائب في يد ابي يعلم بضمها بانها قد لا تملكها استوفيا منه ما هو حقها او في يد اجنبي فانفق عليها اي على ابي الغائب من ماله بخير اذن لما كرم ضمن لانه تصرف في مال غيره بلا ولاية عليه فلا يرجع بما ضمنه عليها لانه ملك ما دفعه بالضمان فصار متبرعا بما دفعه ولا يرجع المتبرع وان كان اذن الحاكم فلا ضمان لان الحاكم ولاية عامة وفي النوادر اذا لم يكن في مكان ممكن استطلاع راي القاضي لا يضمن استحسانا وعلى هذا الوفاء بعض الرقعة في السفر فيها عواقب شنته وجهه وبثمنه او اغنى عليه فانفقوا عليه لم يضمنوا واذا مضت مدة بعد القضاء لهم اي للولد والوالدين ولذوي الارحام بها اي بالنفقة وهو متعلق بالقضاء سقطت نفقتهم لانها وجبت كفاية لاجلهم ولهذا لا تجب اذا ايسروا وارد في حاجتهم بالاكل من الناس وقد حصلت الكفاية بمعنى المدة فسقطت النفقة بخلاف نفقة الزوجة حيث لا تسقط بعد القضاء لم يضمنوا واذا مضت مدة بعد القضاء سقطت نفقة خلاف نفقة الزوجة حيث لا تسقط بعد القضاء بعض المدة لا تجب لكونها محتسبة في منزل الزوج ولهذا تجب مع يسارها وفي الزوجية نفقة ما دون الشهر لا تسقط لانها لو سقطت المدة اليسيرة لما امكنهم استيفاءها فقدروا الفاضل بالشهر وفي الجاوى نفقة الصغير تغيير ديننا بالقضاء دون غيره ولو ساعدت نفقة او كسوة مقدرة للمرأة لا تجب نفقة اخرى لعدم اعتبار الحاجة في حقها ولهذا تستحق المرأة النفقة مع الغنى ولو ساعدت نفقة الاقارب قبل مضي الوقت فيزول نفقة اخرى لمحقق حاجتهم ولهذا لا يستحقون النفقة مع الغنى **الا ان يودن لهم في الاستدانة** فلا تسقط لان اذن القاضي بالاستدانة كان الغائب فتصير ديننا في ذمته ونوجبها للكل اي ربحهم **مسلم فقير مع صغرا او ثمة او زمانة او عمن على قدر الميراث** وقال الشافعي تجب نفقتهم بقدر الميراث لان نفقة غير الحر لا تجب اتفاقا وقيد بالمسلم لان نفقة مخالفا للدين فيهم لا تجب اتفاقا وقيد بان يكون مع فقر منصف باحد او صاف الثلثة اشارة الى انه انما يستحق النفقة اذا كان عاجزا عن الكسب لانه لو كان قادرا عليه لا تجب نفقته اتفاقا ولهذا قالوا اذا كان طالب العلم غير مهتدا الى الكسب فنفقته على الاب وان كان صحيحا اعلم ان هذه الاوصاف انما تختص في غير الوالد لان في نفقتهما يعتبر الفقر فقط في ظاهر الرواية حتى لو كانا قادرين على الكسب يجبر الابن على الاتفاق ترجيحها على سائر المحارم كذا في الحديث كانه ان ذوى الارحام لا حصرية بينهم فلا تجب نفقة بعضهم على بعض كبنى الاعمام ولنا ان قوله ابن مسعود على الولد ذى الرحم المحرم مثلك وقراءته كروايته وفي لفظ الوارث اشارة الى ان النفقة على قدر الميراث كما لو كان للمعسر اخ لاب وام واخ لام فسندس نفقته تكون على الاخ لام وما فيها على الاخ لاب وام واهلية الارث فيها كما فيه حتى لو كان له خال وابن عمر فنفقته على خاله لكونه دارحم محرم مع ان الميراث لابن العم ولو استنوب في المحمية واهلية الارث ترجح الوارث حقيقة اذا كان له عمر وخال فالنفقة على العم وينفق الاب على ابنه الزمن ونفقته البالغة التلخيص والامر اي تنفق الامر الثلاثة لان ميراثها على هذا المقدار وهذه رواية الخصاف وفي ظاهر

الرواية النفقة كلها على الاب لان مونة رضاع ولده لا يشترك احد فكذا في النفقة وفي المحبة بحسب
الاب في نفقة ولده لان في الامتناع من انفاقه اطلاق لنفسه ولا يحسب في ساير ديون الولد لان فيه
ايضا الاب ولا يجب على الفقير نفقة اقاربه فيد بها لان نفقة الزوجه والولد الصغير واجبة
مع الفجر حتى لو كان عاجزا عن الكسب لكونه مقعدا يتكفل الناس بنفق على ولده وزوجته ويصح
المشايع قالوا انفقهم في هذه الصورة في بيت المال فيستقر ابو يوسف **ليسارة ملك نصاب كرم**
اي ذلك النصاب على ملكه **الصدقة** وهو مقدار نصاب فاضل عن الخواج الاصلية بلا شرط مما تقدم بيانه
في فصل مصارف الزكوة **ويقتى به** اي يقول ابو يوسف **وقدرة** اي محمد يسار من يجب عليه نفقة اقاربه
بالفاصل عن نفسه وعياله شهر او من كسبه اي في رواية عن محمد انه مقدار ما يفاضل عن كسبه
كل يوم حتى اذا اكتسب درهما كل يوم وكفاه ثلثاه يجب صرف ثلثه الى قرينه **وينفق المولى على**
عبد وامتته فان امتنع المولى عن انفاقها ولها ما كسبت نفقا منه نظر المولى وانما للملك والا
اي ان لم يكن لهما كسب لكونهما معلولين **اجبر المولى على بيعهما** وكذا الحكم في ساير الحيوانات عند
ابي يوسف واما في ظاهر الرواية لا يجبر بالكلية على انفاقها ولا على بيعهما لان اجبار الفاضل فزع فضا
ولا بد له من مقتضى له هو من اهل الاستحقاق هذا اذا لم تكن الدابة مشتركة فان كانت فالدابة
بغير الشريك للمتنع عن انفاقها على بيع نصيبه رعاية لجانب الشريك الاخر لانه من اهل الاستحقاق
كذا في المحيط **فصل في الحضانه** وهي تربية الولد **وتقدم الام على الاب في الحضانه**
لما روي عن عمر طلق زوجته فتنازعا الى ابي بكر رضي الله عنه فقال **وتفقا خير من عسل عندك** اعلم
ان طلبة قد به لانها لو لم تطلب الحضانه لا تجبر عليها لاحتمال عجزها عنها وفي النهاية هذا اذا كانت
ذات رحم محرمة سوى الام وان لم تكن تجبر الام لان الاجنبية لا شفقة لها فيقول الولد **فرامها ام**
الاب وقدمها اي ام الاب **على الخالة** وقال في الخالة تقدم على ام الاب لقوله عليه السلام
الخالة ام ولها اصل الولد لولدته منها بواسطه ابنتها فكون اقوى من اخيه الام ومارواه
يدل على شفقتها بالا على تقدمها **الاخت لا يورث الاب** وام لان ذات القرابين تكون شقوق للام
اي الاخت لا يورث الاب اي الاخت لا يورث الاب **الاخت لا يورث الاب** **الاخت لا يورث الاب**
كذلك اي يترتب كالاخوات فتقدم الخالة لاب وام على الخالة لام ثم هي على الخالة لاب وذلك
في العات **ويسقط حق الحضانه اذا تزوجت باجنبي** لان الصبي يتغير بالحفا من زوج امه قبله
بالاجنبى لانها لو تزوجت دارحم محرم منه لا يسقط لان قرينه لا شفقة **ويجوز حق الحضانه بالطلاق**
واذا استغنى الغلام عن الصبي عن الخدمة اي خدمته من لها الحضانه بان ياكل ويستقي وحده
قيل سبع يعني استغناؤه بمقدار سبع سنين وعليه الفتوى **وتسعى** اي تسع سنين **لجلب الاب**
او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تربيته وتعليمه **وتملك الكارهة عند الام والجد**
حتى تحيض لان الام اقدر على تاديبها باذاب النساء وغيرهما اي غير الام والجد حتى تستحي
والولد اي ملك ولد المسلم عند الذمية حتى يخاف ان يالف الكفر اذا خيف عليه ان يعقل الايمان
ويالف الكفر فالأخذ منها اولى بنظره **والحق للامة وام الولد فيه** اي في حق الحضانه قبل العز
لان الحضانه من باب الولاية وليست باهل **واذا الركن له** اي للصبي من اهل امره **فاختص به**
الرجال قدموا قريتهم تعصيا فيقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب ويقدما بانه على الاخ

لا بد على هذا وفي الكافي لا توضع الا في عند مولى العتاقة ولا عند عصبة غير محرر ولو لم يكن عصبة
المحرر مينا لفسقه يضجها الحاكم عند امارة امينه وان لم يكن له عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده
ثم الى العم ثم الى الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان لهما ولاية عند ابي حنيفة في النكاح ولا يورث
يولده قبل الاستغناء اي استغنا ولده عن الحضانه لئلا يطل حق الام في الحضانه **ويورث**
تحت الام من المصروع يولده لئلا ينفق الاب **الا الى وطنها الذي تزوجها فيه** المذهب معتد به
اذا راجع يولده انما يجوز بامر من جميعا كون المقصد وطنها او كان تزوجها فيه وان لم تكن من اهل
النام ليس لها ان تخرج الى الشام **الادار الحرب** اي ان كان وطنها في دار الحرب وقد تزوجها فيها
وهي حربية بعد ان كان مسلما او ذميا لا تخرج الام بالولد اليه لئلا يالف الكفر وان كانا حربيين فلها
ذلك **كتاب العتق** وهو قوبة حلية يصبر بها اهل التصرفات الشرعية
يصبح في ملك اي في مملوك للمعتق فلا يصح من العبد اذ لا ملك له قيده لان عتقه ملك الغير غير صحيح
او مضافا اليه اي الى الملك كما اذا قال ان ملكك عبدا فهو حر من **قادر على التبرعات** قيده لان
العتق تبرع ولا يصح من لا يقدر عليه كالصبي والمجنون **بضريحه** اي بلفظ يدل على العتق وضحا
كانت حرا ومعتق او حرة تملك واعتقتك وهذه الالفاظ موضوعه للاعتاق شرعا وعرفا فلذلك
استغنى فيها عن البينة ولو قال عتيت به الكذب او الخلوص عن العمل لا يصدق قضا الا ان يقول
حررتك عن العمل فيفيد يصدق **او باعتق او باخر** انما يثبت بها العتق لان الله ابيد الوصف
ببعض شئونه واشيائه ممكن من جهته فيثبت تصديقه **الا ان يكون علما** فلا يعتق لان الحر او
العتق اذا كان علما انما يراد به الذات لا التوصيف حتى سماه حرا ثم قال يا ازيد او بالعكس يعتق
لانه ما ناداه باسم علما **او وجعلك اي** يصح اعتاقه بقوله وجعلك **وراسك** ورقتك ونحوها مما يجر
به عن جميع البدن **لا يدك او رجلك اي** لا يصح اعتاقه بقوله يدك ونحوه مما لا يعبر به عن الجمل **وبالكنايه**
اي يصح العتق بلفظ غير موضوع للعتاق بل محتمل له **كلامك لي** **كلامك لي** **كلامك لي** **كلامك لي**
واخر جنتك من ملكي وامثالها فان عدم ملك المولى ونفي السبيل عنه محتمل ان يكون الاعتاق وسقط الملك
الى غيره يبيع ونحوه **ان نوى العتق قيده** لان احدا لم يثبت في الكنايه لا يتعين الا بالنية **ولا يعتق**
بلاسلطان اي بقوله لا سلطان لي عليك **مطلبا** اي نوى العتق ولم ينو ان السلطان عيان عن اليد ونفي
اليد لا يستلزم نفي الملك كافي المكاتب واما نفي السبيل مطلقا فيستلزم نفي الملك لان المولى على المكاتب
سبيلا **وقوله انت لله ليس باعتاق** عند ابي حنيفة وقال لا يعتق به لان الام للاختصاص وخصوص
الملك لله انما يكون بزوال ملك العبد عنه فيكون اعتاقا وله ان العبد قبل هذا القول كان لله لان الاشياء
كله الله تعالى حكم التخليق فيكون اخبارا لا انشا **ولو قال العبد هذا مولاي او مولائي او بامولاي**
عنى لانه وصفه بولا العتاقه فيثبت العتق وان لم ينو كالصريح فان قلت لم تعين هذا المعنى
ولفظ المولى مستعمل حقيقة في مولى المولاه وفي التامير لقوله تعالى وان الكافر من مولى لاهم وفي
معنى ابن عمر لقوله تعالى واني جفت الموالى من وراى اي خفت من ابن عمي قلنا لا يحمل هذا على
مولد المولاه لانه عقد ثابت باثنين لا ينفرد واحد باثباته ولا على معنى التامير لان المولى لا يستغنى
عملوك عادة ولا على ابن العم لان الكلام مفروض في العبد المعروف ونسبه ومما يلحق بالصريح قوله
وهبتك لنفسك وبعتك نفسك لان هذا يقتضى زوال الملك الى العبد فيعتق بلائنه ولا يوقف على قوله

او عتق

واما لو قال يعتق نفسك بكذا فانه يتوقف على القول لا بالثبوت وبالآخر هذا موقوف على قوله بالكفاية
 اي لا يصح العتق اذا نادى عبده بهذين اللفظين لان المولى وصفه في هذا النداء بوصف لا يمكن اثباته من
 جانبه في الحال فعلم ان مراده فيه مجرد الاعلام ويحتمل توصيفه على الاكرام بخلاف قوله بالآخر
 لانه قادر على اثبات الحرية فيه فعلم ان مراده استحضار تحقيق وصف الحرية فيه وقوله لم يعتق
 لان مراده لثبته اي مثل العبد لمثل المولى لكون العبد اكبر منه سنا **اعتناق** عند ابي حنيفة وقال
 وهو قول الشافعي ليس باعتناق وعلى هذا الخلاف لو قال هذا الى ابي حنيفة وصلى لا يعتق وقوله هذا
 جدى اتفاقا لان موجهه في الملك انما ثبت بواسطة الاب وهو غير ثابت ولا يتصور تصحيح كلامه في العتق
 وقيد بقوله لا يولد لان العبد لو كان يولد لثبته عتق عليه وثبتت نسبه منه ايضا ان كان مجهول النسب
 وفي الكفاية للعلامة النسب لا فرق في هذا بين ان يكون خليا او مولا لان صحة دعوة المولى باعتبار
 الملك وحاجة المملوك الى النسب وفي الكفاية انما يصح اذا كان خليا غير ثابت النسب في مولا فلا ثبت
 من المولى لغيره ان هذا الكلام لغو لا يستحالة موجهه فصار كقوله اعتقتك قبل ان تخلق بخلاف ماله لان
 معروف النسب ويولد لثبته لا مكان توجيهه كلامه بان يكون العبد مخلوقا من ماله بالطريق
 ولكن نسبه اشهر من المغير فثبتت نسبه ما احتاج اليه المملوك وهو الحرية ولم يثبت ما استغنى عنه
 وهو الحرية ولم يأت الحرية من لوازم النسب في الملك والافراد التي اقرار بلوازمه فكانه قال هو
 ابي وحده فلو غرم كلامه ما يستجيب وهو النعم ويغيب ما لا يستجيب وهو الحرية وليس قوله
 اعتقتك قبل ان تخلق اذا اعتناق قبل الخلق اعتناق قبل الملك فيستحيل بالكلية وعلى هذا الخلاف
 لو قال لعبده هذه بنتي وقيل لا يعتق فيه اتفاقا لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فالحكم يعتق
 بالمسمى وهو معدوم وفي الدخيرة لو قال لعلامة هذا عبي او هذا خالي يعتق ولو قال هذا اخي لا يعتق
 في ظاهر الرواية لان الاخ اسم مشترك يطلق على المقد في الدين كقوله تعالى انما المؤمنون اخوة
 وفي القسيلة كقوله تعالى والى عاد اخاهم هودا والمشتراك لا يكون حجة بدون البيان ولا يقال لنبوة مشقة له من
 اوضاعه ونسب لان النبوة من الرضا عجزا فلا تعارض الحقيقة هذا اذا كان ذكر الاخ مطلقا وان فيه شبهة
 لا يامى يعتق من غير تردد كذا في الكفاية **ولو فاته** اي المولى اعتناق منه **بانت طالق** اويساير الفاظ
 الصريح والكناية لا تحكم به اي يعتاقها وقال الشافعي يعتق لان كلامه الطلاق والعتاق لازالة نكاح
 فيجوز ان ينوي العتاق من الطلاق كما جازته الطلاق عن العتاق في قوله لا امرته ان تحره ولكن ان
 الطلاق موضوع لازالة ملك المتعة وزواله لا يكون سببا لزوال ملك المتعة وفي الحقايق قيد بقوله
 نوى اذ عنده علم النية لا يعتق اتفاقا وانما وضع في العتق اذ لو قال لا امرته ان تحره ونوى الطلاق
 تطلق اتفاقا **ولو قال انت مثل الحر** يعتق بلا شبهة لان المماثلة لا تستدعي اشراكه من جميع الوجوه
او ما انت الاخر عتق لان في هذا القول اثبات الحرية بطريق المحضر **وقوله عبدى وحمارى حر**
اعتناق للعبد عند ابي حنيفة وقال لا ليس باعتناق لان كلمة او للشك في غير الطلب فلا يعتق غير المعين كافي
 قوله لعبد هذا حر وهذا وله ان الحمار ليس محل الحرية فصار ذكره لغوا كما لو قال على الف او على هذا الحمار
 فتعين العبد للحرية وكلمة او انما توجب الشك اذ دخل بين شيئين من الحمار **ومن ملك ارحم محرره**
عتق عليه سواء كان المالك مسلما او كافرا صيبا او مجنونا **ولا تخفى الولاد** وقال الشافعي هذا الحكم يخص
 بما اذا ملك الاصل الفرع وان سفلوا والفرع الاصل وان علوا وقيد بالحر لان المحرم بدارحم كايه من

اذ لو كان
النسب

المراد بالحر
سواء كان
محررا او
مملوكا
او كافرا
او مجنونا
او صيبا
او ذكرا
او انثى

المراد لا يعتق عليه اتفاقا وقيد بالحر لان دارحم بدونه كايه من العتق لا يعتق عليه اتفاقا لانه ان العتق
 على المالك من اول المصلا فخصص بقرب القرابات وهو الولاد لثبوت الجزية فيه ولنا قوله عليه
 السلام من ملك دارحم حر عتق عليه **ومن عتق لغير الله كالشيطان والسم** **او كان مكرها او سكران**
عتق لان العتق صدر من اهله مضافا الى محله فيعتبر فتطخوا تسمية جهته واما اعتناق المكره او السكران
 فكلتا قمتها مريية في باب الطلاق **ولو اعتق الام عتق حايها** لانه كالجزم منها فيعتق تبعها لها
ولا ينكس اي الحمل خاصة عتق لانه كالمفصل فيما ينفعه ولهذا يستحق الموصيه والارث ولا يعتق
 الا لان العتق لم يقع عليها قصدا ولا وجه لا ينعاه عليها بتعالا لها متبوعة ولو جعلت تبعها
 لتبعها لزم قلب الموضوع وانما يعرف قيام الحمل اذا اولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الاعتناق
 وان ولدت اكثر منه لم يعتق الا ان كان معتدة عن طلاق او وفاة فتلد لا قبل من ستين من وقت الطلاق
 فيعتق الحمل ثبتت نسبه منه ومن ضرورته وجوده وقت الاعتناق كذا في التبيين ولو اعتق الحمل
 على مال صحيح ولا يلزمه المالا لانه ليس باهل للارث امر عليه واما هبة الحمل وبيعه فانما يصح لكون القدرة
 على التسليم شرط فيها والاعتناق استقاط فلا يشترط القدرة عليه ولهذا صح اعتناق الابن **وبنته الولد**
الامر مطلقا اي في الحرية والرقبة وهي الذل شرع جزا على الملك وامية الولد والتدبير والكفاية انما
 رجع ما الام لان ماها مستقر في موضعه وما الاب غير معلوم **الامر المولى** يعني اذا اولدت الامه من سيدها
 يعتق عليه لان ماها مملوكه واما امه الغيرة فمملوك لسيدها فيعارض ما الاب فيرجع ما الام لما ذكرنا
 والامر ورستش من هذا الحكم سبق بيانه في باب النكاح **ولو ولدت المكاتبه بنتا وهي اخرى**
 او ولدت تلك البنت بنتا اخرى **فاعتق المولى البنت الوسطى والسفلى حرة** تبعها للوسطى عند
 ابي حنيفة وقال لا يعتق السفلى قيد باعتناق الوسطى لان اعتناق العليا يوجب اعتناق الوسطى
 والسفلى اتفاقا لانها تبعان للعليا ولهذا تبعا في كتابتها واعتناق السفلى لا يوجب اعتناق ما
 فوقها اتفاقا لهما ان السفلى انما تبع للعليا لان الوسطى تبع لها والتبع لا يكون متبوعا فلا يعتق
 السفلى باعتناق الوسطى وله ان السفلى تبع للوسطى لانها متفرعة عنها بلا واسطة وتبع للعليا
 بواسطة فتعتق بفن كل واحدة منهما والتبع جاز ان يكون اصلا لاخر كخبر الواحد فانه تبع
 للثانية واصل للقياس **ولو قال اي المولى لأمته اول ولد تلد بينه خرافات** **بومينام** ولدت ولدا
خيا **والثاني المي خروعت** اي حنيفة وقال ليس بحر لان الولد لا يقبل العتق لونه مينا فلا يعتق
 اخ لانه ولد ثانيا وله ان الحرية لا تحل الا في الحي فصار كانه قال اول ولد تلد بينه حيا فهو حر وضع
 في حرية الولد لانه لو قال لأمته اذا ولدت ولدا فانت حرة تعتق الولد الميت اتفاقا من الحقايق
 واذا اخرج عبد البنا الى دار الاسلام من دار الحرب **مسلم اعتنق** لقوله عليه السلام في عبيد
 الطايف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله **واعتاق حرى مثلما** اي اعتناق عبده الحر بتممة بفتح
 التاء وتشديد الهم اي في دار الحرب **بأهل مال محل** عنه على صيغة المجهول من التخليج اي ما لم يخل الحر من
 عن عبده وقال لا يعتق قيد بالحرى لان الذي لو اعتق عبده يعتق اتفاقا وقيد بالمحل لانه لو اعتق عبدا
 مسلما او ذميا يعتق اتفاقا وقيد بقوله ثمه لان المستلم لان المستلم لو اعتق في دار عبدا حريا
 عن اتفاقا خلى سبيله او لم يحله في الصور الثلاث كلها وقيد بعدم التولية لانه لو خلاه يعتق اتفاقا وقيد
 بالخلافه اذا اسلم وهذا العبد في يده فهو عبده عند ابي حنيفة وعند ما هو حر لها ان الحرى اهل

وان كان
الامر

ع

للاعتاق والعبد محله فيصير اعتاقه كاعتاق المستامن عبده المحرري في دارنا وله ان الاعتاق والاد
والحرى سنيلا نام عليه لكونه في يده في دار الحرب وهو سبب الملك وقام بعد الاعتاق ما دام
العبد في يده فلا يصح اعتاقه لوجود سبب الملك بعده بخلاف ما اذا كان العبد مسلما فان الاستيلا
النام زابل عنه لان المسلم ليس يحمل لورود الاستيلا عليه وان كان في دار الحرب وكذا اذا اعتق
المستامن عبده الحرى في دارنا لا يكون استيلاؤه عليه تاما لان دارنا دار المحصنة فيصير اعتاقه ولو
خرجنا مسلمين اي الحرى بعد ما اعتق عبده الحرى وخلاه لو خرجنا الى دارنا مسلمين **يجعل**
ابو يوسف **ولاؤه له** اي لمن اعتقه في دار الحرب كان سببه وجد منه كما لو اعتق الحرى عبده المسلم
ثم خرجنا مسلمين وقال لا ولاؤه له لان العبد الحرى ما دام في دار الحرب لا يلزمه احكام الاسلام
ولزوم الوكلاء من احكامه فاذا اخرج اليها فقد خرج ولا ولاؤه له عليه فيثبت بعده بخلاف
ما لو كان العبد مسلما لان كسرا من احكام الاسلام تلزمه في دار الحرب فجاز ان تلزمه الوكلاء
فيستمر عليه بعد الخروج **ولو ادخل المستامن عبدا مسلما** اشتراه في دارنا الى دار الحرب
والى هذه معنى **فهو معتق بغير ولاؤه** عند ابو حنيفة وقال لا يعتق **وكذا الخلاف لو اسلمه**
اي عند الحرى في دار الحرب **قباعه من مسلم او حرى** قيد بالبيع لانه لو لم يبعه بعد اسلامه
لا يعتق اتفاقا ولو غنمه المسلمون يعتق اتفاقا لانه تقوى لله وقهر مولا **فصار كل خروج الى**
دار الاسلام هذا هو المذكور في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وذكر في شرح الطحاوي ان
الحرى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه لانه بالعرض كان راضيا بزوال ملكه
عنه فافترضا به مقام الميراث قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح لانه لو اعتق بعد زوال ملك
للمشتري يكون ضررا في حق المسلم المشتري بزوال ملكه يدون ازالته واذا علم انه حر بالعرض جعل
ما اعطاه فداء وتخليصه من يد الكافر فلا يلحقه ضررهما في المسائل ان يعتق انما يثبت باعتاق
المولى وباستيلا العبد على مولا ولم يوجد هاهنا فلا يعتق وله فيها ان المسلم كان مستقما
للازالة عن ملك المستامن وزوال ملكه عنه كان ممكنا بالجبر على البيع في المسئلة الاولى واعتاقه
في المسئلة الثانية فلما تعذر ذلك في الاولى بدخوله في دار الحرب وفي الثانية بالبيع تعين الحق
بان يكون طريقا لازالة الله كرامة الحر اذ اسلمت في دار الحرب بان ثبت جبر بدون التفريق
ولو اعتقه على مال فقبل عتق في الحال قيد بقوله العبد لانه معاوضة ومن شرطها القبول
في الحال **ولزمه** المال على المعتق دينيا حيث تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لا تصح الكفالة
بدل لان المكاتب عبد مادام يسعى والمولى لا يستوجب عليه دينه الا ان عقد الكتابة ثبت على
خلاف القياس فلا يكون بدل الكتابة دينيا مطلقا فلهذا لا تصح الكفالة به **او علقه بادائه** يعني
لو علق المعتق بادا العبد كان قال ان ادبت الى المفاقت حر **صح** تعليقه فيعتق عند ادائه
مادونا في التجارة لان المال انما يكون بها **واذا احضر** اي العبد المالك **اجبرناه على القول**
اي المولى على قبول المال وقال لا يجبر عليه وهو القياس لانه هذا تعليق العتق بالاداء فان
يحيى فلم يحتمل النسخ ولم يتوقف على قبول المولى وكذا انه تعليق ابتداء معاوضة انتهائ
وبهذا الاعتبار يجبر المولى على قبوله وهو نظير الهبة بشرط العوض هبة ابتداء وبيع انتهائ
كما مر به انه فان قيل كيف يجعل هذا التعليق معاوضة والمال والرقبة كلاهما ملك للمولى

العبد صح

قلت كما صار كما كانت انتما جعل العبد احق بالمال قبل الاداء اقتضا واما اذا ادب بعهده فكذا
يجب على قبوله لكن لا يعتق حتى يردى الكل كذا في الايضاح وذكر في مبسوط شيخ الاسلام
انه لا يجبر على قبول العتق لانه انما جعل المكاتب اذا اعتق غنما او الجعير فلا يصير كالمكاتب
فيه **ويجعل التعليق بحرف ان كذا او متى** اي قال ابو يوسف اذا قال لعبد ان ادبت
الى المفاقت حر لا يقتصر ادائه على المجلس كما قال في الادب لم يقتصر اتفاقا **حتى لو باعه** اي
المولى ذلك العبد الذي علق عتقه بادائه **ثم اشترى** اي العبد المال **يا مرس** ابو يوسف
باجبار مالى اجبار المولى على قبوله وقال لا يقتصر على معنى الاجبار ههنا وفي سائر الحقوق ان العبد
اذا احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وحلى بينه وبين المولى ان يرضى فابضا كذا في المصنف
فان ادب الى الالف في المجلس الذي وجد التعليق فيه عتق والا فلا وفي الايضاح لو ادب العبد الذي
مال المولى عتق لوجود الشرط فيرجع المولى عليه به لان العوض لم يسلم له لانه ان هذا تعليق لا يبطل
ببطل المجلس كالتعليق باذامتى ولهما ان هذا معاوضة انتهائ وفي المعاوضة معنى التملك
والتملك كالتقضي جوابا في المجلس وقوله لم يكن شرطا فجعل ادائه جوابا له بخلاف متى واذا
لانها الحرم الاوقات فالاعتق صار على المجلس ياتي ذلك **او على ان يخدمه سنة** اي اذا قال العبد
ان حر على ان يخدمني سنة فقبل العبد فعتق **ثم مات** اي العبد قبل ان يخدمه سنة **او على قدر**
من الخمر هذه مسئلة اخرى يعني اذا عتق الذي عتقه على مقدار معين من الخمر فقبل العبد
فعتق **فاسلم احدها رجوع في تركته** يعني في المسئلة الاولى رجوع المولى بقيمة العبد في تركته
وعليه اي المولى على العبد في المسئلة الثانية بقيمة نفسه عند ابو حنيفة وابي يوسف
وحكم محمد بقيمة خدمته في المسئلة الاولى **ومقدارها** اي وبقيمة مقدار الخمر في المسئلة الثانية
اقول لو قال فاسلم احدها حكم بان يرجع بقيمة خدمته في تركته ومقدارها عليه لا
يقتصر فيها كان قوله مبينا بالارداف لا بصيغة الوفاق وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا اختلفت
قيمة العبد وقيمة الخدمة لانه ان البدل لما تعذر تسليمه وجب المصير الى قيمته كما لو تزوج
امراة على عبد الغير ولها ان المولى يرضى بزوال ملكه اذا حصل له الخدمة او الخمر فلما
فانت وجب رد العبد الى ملكه وقد تعذر ذلك بالعتق فيرجع بقيمة كما لو اشترى بابه بعد
ثم مات العبد قبل التسليم فعليه قيمة الاب بقيمة العبد **فصل في العبد يعتق**
والاعتاق يعني المحل في قبول الاعتاق **يتجزى** عند ابو حنيفة وقال لا يتجزى انما فسرنا
الاعتاق بما ذكر لان نفس القول الذي هو عتقه لا يتجزى اتفاقا قيد بالاعتاق لان الحق
والعتق لا يتجزى اتفاقا وعلى هذا الخلاف لا يبرأ منه من جسر الاعتاق لانه ان الاعتاق عبارة
عن اثبات العتق وهو القوة الحكيمة من اثبات المالكية والشهادة والولاية ويلزم منه زوال الرق
لانه ضعف حكم والقوة لا تتجزى لا متناع ان ثبت لبعض الشخص قوة حكمه ولبعضه ضعف حكمه
وله ان الاعتاق عبارة عن ازالة الملك قصد لان الملك وهو القدرة على تصرف المحل بالاختصاص
حق المولى وله ولاية ازالة حق الشرع وهو الرق لانه شرع جزاء على الكفر والملك مجزى
ثبوت كسرا نصف مملوك وزوال الكسب نصف مملوك **ومعتق البعض يسعي** بقيمة قيمته وقال
الشافعي لا يسعي بل يعتق كله لقوله عليه السلام من اعتق شقفا من عبد فهو حر كله وهو معتق

الاقتضاء

لا اعلم ان هذا هو الصحيح
قال محمد بن ابراهيم
في الامور الشرعية

البعض الذي يسعى في اعتناق أحد الشركتين **وهو كالمكاتب عنده** لأن الاعتناق متجز وماليه بعض
العبد احتسب عنده فيسعى لقيمة الثوب فيه الصبيغ اذا القاه الريح فيه
احتسابا ماليا الصبيغ عنده **وقال كالمكاتب المديون** لأن الاعتناق غير متجز عندها فباعنا بعض
عق كانه اعلم ان في قوله يسعى في قيمته بمعنى عن يسعى لاجل فكاك رقبته فبذبه لأن الساعي
لا لاجله يكون خرا مديونا اتفاقا كالعبد المهرن اذا اعتقه الراهن وهو معسر فانه يسعى في رقبته
رقبته الذي لزمه بالعق وكذا الخلاف في معنى الكل اذا كان يسعى لاجل فكاك رقبته كالعبد
المديون اذا اعتقه مولا في مرض موته فانه كالمكاتب عنده وكالمكاتب المديون عندها كذا في الكافي
واذا اعتق احد الشريكين نصيبه وهو اى الحال ان المعتق موسر والمعتق في سارية ان يقرر
على قيمة نصيب شريكه فاصلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله في يومه **فلاخرى** اي للشريك الاخر
عند ابي حنيفة ان يعتق نصيبه ان شالان الاعتناق متجز عنده فنصيبه مملوك او يضمن
شريكه نصيبه قيد باعتناق شريكه حيثما شاع تملكه من غير فصار جانيا على نصيبه او يستسعى
اي يطلب مساعدة العبد له في قيمة نصيبه لان ماله نصيب الشريك الاخر احتسب عنده كما مر
وصورة التضمين يرجع المعتق بما ضمنه على العبد لانه ملكه باذا الضمان فصار كالكل كان له
فاعتق بعضه فبقيت له ولاية استعباده فيكون الولا كله للمعتق وفي صورة الاعتناق والاستسعاء
يكون الولاية لهما **واليسار لا يمنع السعاية** عند ابي حنيفة **او معسر عطف على موسر** اي ان
كان للمعتق معسر فله اي للشريك الاخر عند ابي حنيفة ان يعتق او يستسعى **وقال له**
الضمان مع اليسار اي للشريك الاخر نصيبه شريكه اذا كان موسرا **والسعاية مع اليسار** اي ان
ان يستسعى العبد اذا كان للمعتق معسر وليس له ان يعتق نصيبه لان الاعتناق غير متجز عندها وليس
له ان يضمن المعتق لانه عليه السلام قال من اعتق متقاصا من عبيد بينه وبين شريكه فمؤر عليه نصيب
شريكه فيضمن ان كان موسرا ويستسعى العبد ان كان معسرا قسم النبي عليه السلام وعين الضمان
والسعاية للمعسر والشركة تنافي التهمة اعلم ان اليسار والاعسار معتبر يوم الاعتناق حتى لو اعتق
موسرا فاعسر لم يطل التضمين وان كان معسرا فابسر لا يثبت له حق التضمين **ولو شهد كل منهما**
بعتق كل شريك الشريكين **على الاخر** اي على الشريك الاخر سوا كانا موسرين او معسرين او احدهما
موسرا والاخر معسرا لان كلامهما يثبت نعم ان صاحبه اعتق نصيبه وكان كالمكاتب وحرر عليه
استرقاقه فيصدق كل منهما في حق نفسه فتعين السعاية لهما لا كلامهما ان كان صادقا كان كالمكاتب
لكون الاعتناق متجزا عنده وان كان كاذبا يكون كسبه للولي وهذا هو المراد من الاستسعاء وانما يجب
التضمين اذا كانا موسرين او احدهما موسرا لان كان الاعتناق **وقال ان كانا معسرين** يسعى لهما
لان كلامهما يدعي السعاية على الاخر فيصدق في حق نفسه **واحد** اي ان كان احدهما معسرا والاخر
موسرا يسعى للموسر لا للمعسر لان الموسر يدعي ان السعاية والمعسر يدعي عليه الضمان فتثبت السعاية
لانها متعينة صدق كل منهما او كذب ولا يثبت الضمان لانكار سببه لا موسرين اي اذا كانا موسرين
فلا سعاية لهما لان اليسار يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه لانه ينكر سببه **والولا لهما** عند
ابي حنيفة لان كلامهما يقول يعتق نصيب شريكى باعتقائه وولاؤه له وعق نصيبى بالسعاية وولاؤه
لي فيكون الامر في حقهما على ما اتفقا عليه **وقال موقوف** اي الولا موقوف الى ان يصدق احدهما

الذي يسعى في اعتناق أحد الشركتين وهو كالمكاتب عنده لأن الاعتناق متجز وماليه بعض العبد احتسب عنده فيسعى لقيمة الثوب فيه الصبيغ اذا القاه الريح فيه احتسابا ماليا الصبيغ عنده وقال كالمكاتب المديون لأن الاعتناق غير متجز عندها فباعنا بعض عق كانه اعلم ان في قوله يسعى في قيمته بمعنى عن يسعى لاجل فكاك رقبته فبذبه لأن الساعي لا لاجله يكون خرا مديونا اتفاقا كالعبد المهرن اذا اعتقه الراهن وهو معسر فانه يسعى في رقبته رقبته الذي لزمه بالعق وكذا الخلاف في معنى الكل اذا كان يسعى لاجل فكاك رقبته كالعبد المديون اذا اعتقه مولا في مرض موته فانه كالمكاتب عنده وكالمكاتب المديون عندها كذا في الكافي وإذا اعتق احد الشريكين نصيبه وهو اى الحال ان المعتق موسر والمعتق في سارية ان يقرر على قيمة نصيب شريكه فاصلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله في يومه فلاخرى اي للشريك الاخر عند ابي حنيفة ان يعتق نصيبه ان شالان الاعتناق متجز عنده فنصيبه مملوك او يضمن شريكه نصيبه قيد باعتناق شريكه حيثما شاع تملكه من غير فصار جانيا على نصيبه او يستسعى اي يطلب مساعدة العبد له في قيمة نصيبه لان ماله نصيب الشريك الاخر احتسب عنده كما مر وصورة التضمين يرجع المعتق بما ضمنه على العبد لانه ملكه باذا الضمان فصار كالكل كان له فاعتق بعضه فبقيت له ولاية استعباده فيكون الولا كله للمعتق وفي صورة الاعتناق والاستسعاء يكون الولاية لهما واليسار لا يمنع السعاية عند ابي حنيفة او معسر عطف على موسر اي ان كان للمعتق معسر فله اي للشريك الاخر عند ابي حنيفة ان يعتق او يستسعى وقال له الضمان مع اليسار اي للشريك الاخر نصيبه شريكه اذا كان موسرا والسعاية مع اليسار اي ان ان يستسعى العبد اذا كان للمعتق معسر وليس له ان يعتق نصيبه لان الاعتناق غير متجز عندها وليس له ان يضمن المعتق لانه عليه السلام قال من اعتق متقاصا من عبيد بينه وبين شريكه فمؤر عليه نصيب شريكه فيضمن ان كان موسرا ويستسعى العبد ان كان معسرا قسم النبي عليه السلام وعين الضمان والسعاية للمعسر والشركة تنافي التهمة اعلم ان اليسار والاعسار معتبر يوم الاعتناق حتى لو اعتق موسرا فاعسر لم يطل التضمين وان كان معسرا فابسر لا يثبت له حق التضمين ولو شهد كل منهما بعتق كل شريك الشريكين على الاخر اي على الشريك الاخر سوا كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا لان كلامهما يثبت نعم ان صاحبه اعتق نصيبه وكان كالمكاتب وحرر عليه استرقاقه فيصدق كل منهما في حق نفسه فتعين السعاية لهما لا كلامهما ان كان صادقا كان كالمكاتب لكون الاعتناق متجزا عنده وان كان كاذبا يكون كسبه للولي وهذا هو المراد من الاستسعاء وانما يجب التضمين اذا كانا موسرين او احدهما موسرا لان كان الاعتناق وقال ان كانا معسرين يسعى لهما لان كلامهما يدعي السعاية على الاخر فيصدق في حق نفسه واحد اي ان كان احدهما معسرا والاخر موسرا يسعى للموسر لا للمعسر لان الموسر يدعي ان السعاية والمعسر يدعي عليه الضمان فتثبت السعاية لانها متعينة صدق كل منهما او كذب ولا يثبت الضمان لانكار سببه لا موسرين اي اذا كانا موسرين فلا سعاية لهما لان اليسار يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه لانه ينكر سببه والولا لهما عند ابي حنيفة لان كلامهما يقول يعتق نصيب شريكى باعتقائه وولاؤه له وعق نصيبى بالسعاية وولاؤه لي فيكون الامر في حقهما على ما اتفقا عليه وقال موقوف اي الولا موقوف الى ان يصدق احدهما

عنه

للاخر لان كلامهما تنفي الولا عن نفسه وابنه لمصاحبه لزمه انه هو المعتق فيتوقف الى ان يتفقا
على اعتناق احدهما **وشهادتهما** اي شهادة الشاهدين **على الشريك الحاضر يعتق الغائب** اي
بان الشريك الغائب يعتق نصيبه من هذا العبد المشترك والعبد يدعيه والحاضر يتكلم من **ورد**
عند ابي حنيفة ولا يقضي بها على الحاضر المتكلم لان الاعتناق متجز فكانت هذه شهادة على الغائب والقضا
على الغائب غير جائز وقال المقلون لان الاعتناق غير متجز وكانت هذه شهادة على غنق نصيب الحاضر
فيقضي **واذا اشترى** اي الرجلان الشريكان **ابن احدهما** يعتق نصيب الاب فنصيب **او غير**
مضمون على الاب عند ابي حنيفة **مطلقا** اي سواء علم انه ابن شريكه او لم يعلم وقال لا يضمن قيد
بالشر وهو فعل اختيار على إشارة الى ان الخلاف كذلك فيما اذا ملكاه بالهبة او بالصدقة او
الوصية احتراز بهما اذا ملكاه ملكا جريا كالورثة ولا ضمان فيه اتفاقا وقيد بشرطهما لانها
ان بود الاجنبي نصفه فاشترى ثم اشترى القريب نصفه وهو موسر فله التضمين اتفاقا وقيد بالان
إشارة الى ان الخلاف كذلك فيما اذا ملكا دارا محررا من احدهما واحتراز عما اذا ملكا ابن عم
احدهما فانه لا يعتق ولا يكون مضمونا نصفه اتفاقا وقيد بنصيب الاخر لان نصيب الاب يعتق اتفاقا لقوله
عليه السلام من ملك دارا محررا يعتق عليه لهما ان شرا القريب اعتناق ولهذا ينادى به الكفر
فصار بالشرا مطلقا نصيب شريكه فيضمن سواء علم ام لا وله ان الرضا بالشرا الذي هو علة العتق يكون
رضى بحكمه فصار كالشريك الاخر اذ ناله بان يعتق نصيبه من ابيه **وكذا اذا ورثاه** يعني كذا
لا يضمن اذا ورث الرجلان ابن احدهما كما اذا ورث رجل امة ابن عمه فولدت ولدا ثم مات سيدا فورثه
زوجها وابن عم له فان الولد يعتق على ابيه ولا يضمن ابوه لشريكه وان كان موسرا **والشريك المعتق**
او السعاية عند ابي حنيفة في صورة الشرا والارث **وضمن** اي امر الامان ضمان المعتق نصيب
شريكه في الشرا مع اليسار **واستسعاء مع الاعسار** قيد بقوله في الشرا لان الاب المعتق
لا يضمن في صورة الارث اتفاقا فان قلت ثبوت العتق والسعاية للشريك كان معلوما مما
سبق من ان الثابت عند ابي حنيفة للشريك التضمين او العتق والسعاية وفي هذه المسئلة لما تنفي
التضمين عنه عرف ان الثابت له العتق والسعاية وكذا كون التضمين عندهما محتضا باليسار
والسعاية بالاعسار وكان معلوما مما سبق فاي حاجة الى ذكرها قلت ذكرها إشارة الى ان الصليين السابقين
اي حنيفة وصاحبه غير مختصين بالاعتناق من غير جارية ان في الاعتناق التضمين ايضا كما في هذه المسئلة
ولو علقاى الشريكان **عتقه بشرطين متنافيين في محل واحد** كما اذا قال احدهما ان جاز يد غدا فانت
حر وقال الاخر اذ لم يحج زيد فانت حر **وجعل وجودي وجود الشرط عتق نصفه** اي نصف العبد جانا
لان الواقع لا يخلو من احد الشرطين **وعليه السعاية عند ابي حنيفة في الباقي لهما** اي في النصف الباقي
للشريكين **مطلقا** اي موسرين كانا او معسرين او كان احدهما معسرا والاخر موسرا **ووافقا** كانا
موسرين اي يوافق ابوه وسعدا لا حنيفة في السعاية لهما في نصف قيمته ان كانا معسرين **او موسرين** اي يقول
ابو يوسف لا يسعى لهما ان كانا موسرين لان اليسار عنده لا يمنع السعاية ويأمر بها اي ابو يوسف
بالسعاية **للموسرين** في ربع قيمته لان المعسر يدعي الضمان على شريكه ويبرأ عن سعاية العبد فمستط
حقته عنه والموسر لا يدعي السعاية على العبد فيسعى له في حصته **واوجبهما في كله** اي اوجب محمد
السعاية في جميع قيمة العبد للشريكين **ان كانا معسرين** لان المقضى عليه يسقط نصف السعاية وهو

الذي تحقق شرطه مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول فيسعى لها **الموسر** من أي لا يسعى لها إن كانا
موسر من **أما من** أي محمد بالسعي له **الموسر** في نفسه أي نصف العبد لأن العبد من العبد ليس بالسعي له
يدعيها وصنع عبد واحد في عبد من كان حلف كل واحد بعق عبد ملكه على حدة لم يعتق واحدا منهما
اتفاقا من الحقائق ولو ادعى **مشتري** أي مشتري العبد أن **البائع** **دبره** فانكر البائع **ثم جنى العبد**
جناية موجبة للمال **فالمال موقوف** عند أي حفيضة لأن موجب الجناية على المولى وهو ما مجهول فيتوقف
إلى أن يبين المولى **وقال يسعي** العبد في موجب الجناية وينظر إلى الأرض وقيمتها ويلزمها قاضيا
أن لم يكن له كسب وإن كان له كسب يودي منه فتعقته في كسبه اتفاقا بحال بينه وبين المشتري لا قرار
بحرمة الاسترقاق فإذا مات البائع عتق نظر إلى طن المشتري ولا يعتق بموت المشتري من الحقائق
ولو حلف بعقته أن قيده **رطلان** **وأن لا يحل** يعني إذا قيد رجلا عبدا وقال لم يكن وزن قيده
رطلين فهو حر ثم حلف ثانيا وقال إن حله هو أو غير فهو حر **فشهدا تان** أي وزن قيده
رطل **فحكم به** أي القاضي بعقته بشهادتهما وأما عمل القاضي ليعرف وزنه كيلا يتخلف من القاضي
ضرر إلى مولاة وإذا قضى بعقته محل القيد كيلا يبقى الحر عتق قيده **ثم حلف عن رطلين** أي ظهر أن قيده
رطلان حين حل **فالضمان عليهما** أي يجب على المشاهدين ضمان قيمة العبد عند أي حفيضة وقال
يجب عليهما الضمان قيده بشهادتهما لأنها لو لم يشهدا وحلا قيده عتق العبد **والضمان عليهما**
اتفاقا لهما أن شهادة الزور غير نافذة باطنا في أصل العتق محل القيد فلا ضمان وله أنما نافذة
باطنا في أصل العتق بشهادتهما فلما ظهر كذبهما بضمان وسيأتي بيان الخلاف في شهادة الزور
في آداب القاضي أعلم أن هذه المسئلة مشكلة لأنها شهدا بأن وزن القيد رطل وهو شرط العتق
والضمان على شهود الشرط ولين فرض أنها شهدا بأنه علق عتقه بشرط كاذب فتكون شهادة بتخير
العتق فالقضاء إنما ينفذ عند أي حفيضة إذا لم يتيقن بطلانه وأما إذا تيقن أنه لا ينفذ كما لو
تبين أن الشهود عبدا أو كفارا وهنا يتيقن بطلان قولهما حين كان وزن القيد أكثر من رطل
كذا في الكافي **ولو حكم به لشهادتهما** أي إذا حكم القاضي بالعتق عند دعواه بشهادة رجلين
ثم رجعا عن شهادتهما فضمنا قيمة العبد لمولاة **فشهدا آخران** أي يعتق ذلك العبد
قبل وقت شهادتهما **فهي** أي الشهادة الثانية **مردودة** عند أي حفيضة ولا يسقط عنها
الضمان وقال لا تقبل ويستقط الضمان قيده بقوله قبله لأنه لو شهدا بعقته بعد تقبل اتفاقا
سواء شهدا قبل رجوع الأولين أو بعده وهذه المسئلة أيضا فرع مسألة نقاد القضا بشهادة
الزور وعدمه فعلى هذا يتحقق الخلاف في العبد والامة وقال بعضهم هذه فرع اشتراط
الدعوى في العتق ببيان أن الدعوى لم توجد من العبد للتناقض حيث ادعى العتق بعد هذا
الوقت عند شهادة الأولين فلم تقبل عنه وعلى هذا تقبل في الامة في مسئلتنا اتفاقا **ودعوى**
العبد لا الامة في الشهادة بعقته شرط يعني إذا شهدا بشهادتهما على رجل أنه اعتق عبدا
والعبد والمولى كلاهما ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند أي حفيضة وأما إذا شهدا على عتقه
بدون دعواه فتمتقبل اتفاقا لما فيها من تخير الزوج وهو حق الله ولكن المكونة متضمنة إزالة حق
العبد شرط فيه العدد ولم يقبل خبر الواحد وفي الحقائق قد تحقق الدعوى حكما بأن يقطع العبد
بل حر فقال اعتقك مولاك قبل الجناية ولي عليك قصاص وانكر العبد والمولى ذلك لا تقبل بيته

وقال

وتعقبت بعقته لأن دعوى المجنى عليه العتق قام مقام دعوى العبد حكما أعلم أن الشهادة
بلا دعوى أحد مقبولة في حقوق الله تعالى لأن القاضي يكون نائبا عن الله فتكون شهادة عن خصم
فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل متفق عليه لكن الغالب عندها في عتق العبد حق
الله لأن سبب المالكية هو الحرية تتعلق بها حقوق الله من وجوب الزكوة والجمعة وغيرها فتقبل
بدون دعوى والغالب عندها حق العبد لأن دفع الحرية عائد إليه من المالكية وخلاصه من كونه
متبدلا كالمال فلا يقبل بدون الدعوى **وهي** أي الشهادة **على عتق أحدهما** أي على رجل أنه اعتق
أحد عبده **بما وأحدهما** أي إحدى امتيه **مردودة** عند أي حفيضة وقال مقبولة قيده بأحدى الامتين
لأن الشهادة بطلاق إحدى نسائه مقبولة فيجبر الزوج على البيان وهذه المسئلة فرع المسئلة السابقة
أن الدعوى لما كانت شرطاً عنده وهي من المجهول لا تصور أن تقبل هذه الشهادة ولما لم تكن شرطاً عندهما قبلها
وأما لم يقبل الوحيضة الشهادة على إحدى امتيه وإن كانت الدعوى ليست بشرط في عتقها لأن عدم اشتراطه
كان لخصم عتقها تخير الزوج وهو حق الله والشهادة فيه مقبولة من غير دعوى كما في حد الزنا والعتق
المبهم لا يوجب تخير الزوج عنده لأنه غير نازل قبل البيان لمتعلقه به والمعلق بالشرط لا يوجد قبله فقبل
وطيه أعلم أن الخلاف فيما إذا شهدا على أنه اعتق أحد عبده في صحته أما إذا شهدا على أنه اعتق أحد
عبده في مرض موته فقبل استخسانا لأن العتق المبهم يشيع فيها بالموت حتى يعتق من كل واحد منهما
نصفه فيكون كل واحد خصما ولأن العتق في المرض وصية فالقاضي خصم في تنفيذ الوصايا وفي شرح
الواقفي لو شهدا بعد موته أنه قال في صحته أحدكما حر قال نصر فيه فقال بعض مشايخنا لا تقبل إلاصح اتفاقا
تقبل اعتبارا للشروع **وطي أحدهما لا يكون بيانا** يعني إذا قال لأمتيه أحدا كاحرق ثم وطى أحدهما لا يكون
بيانا بأن الأخرى هي المعتقة عند أي حفيضة وقال لا يكون بيانا قيده بالوطى لأنه لو باع أحدهما بيعا بآنا أو
بالخيار أو رهنا سلبا أو أجزاها أو دبرها أو كاتبا يكون بيانا اتفاقا لأن نقاد هذه التة قالت يستلزم
قيام ملك الميم فصار كأنه صرح بأنما مملوكة أعلم أن الخلاف فيما إذا وطى أحدهما ولم يخلق منه
ولد أما إذا علقت بآنا اتفاقا لا يفاصارت أم ولده فاستحقت العتق موطىا فلا صح كونها
أم ولد انتهى العتق المجنى عنها ضرورة لهما أن الوطى يصرّف مختصا بالملك فأقدامه عليه يكون بيانا دلالة
كما لو وطى إحدى زوجتيه في الطلاق المبهم وله أن وطى الامة وطى يستلزم لأن المقصود منه فضا
الشهوة دون الولد فوطيها لا يدل على استيقا الملك فيها بخلاف وطى المنكوحه لأن المقصود منه الولد وهو أنما
يحصل بيقا النكاح فوطيها يدل على استيقا به صيانة للولد عن الضياع **ولو قال لعبدية أحدكما حر**
ثم باع أحدهما أو دبره أو مات عتق الآخر لأنه بالبيع قصد الوصول لثمنه سواء كان البيع صحيحا
أو فاسدا والتدبير قصد بقا انتفاعه به إلى حين موته وكلاهما ينافيان العتق فتعين الآخر له دلالة والعرض
على البيع في رواية عن أبي يوسف وكذا الوهبة وسلمه لأنه لما خرج عن ملكه لم يبق محلا للعتق كذا في الهداية
وذكر في الكافي ذكر التسليم في الهبة وقطع اتفاقا لأن الهبة تصرف لا تصح إلا في الملك والأقدام عليها يدل على انتفاعه
فلا يترفع على القبض **وأحدكما حر** أي لو قال لعبد من عبده أحدكما حر **فخرج أحدهما وثبت الآخر ودخل**
الآخر أي قال أحدكما حر ومات مجهولا أي مات المولى قبل البيان فبقي محمد يبيع الداخل أي بعقته **وهما**
بنصفه أي صاحباة افتيا بعق نصف الداخل **وعتق** هذا معطوف على قوله أفتى بعق عتق بالاتفاق **فصل الخارج**
لأن الإيجاب الأول كان شايعا بين الخارج والثابت فيعتق من الخارج نصفه **وثالثه أرباع الثابت** لأن نصفه

أما

عقوب بالانجاب الاول وان كان المراد بالانجاب الثاني الثابت عنق منه النصف الباقي وان كان المراد بالانجاب
يعتق منه شيء فالنصف الباقي لما اعتق في حاله ولم يعتق في اخرى فنصف فحصل للثابت منه ربع فحققت ثلثة
ارباعه وجا قول محمد في قول الداخل لان المراد بالانجاب الاول ان كان الخارج يصح للانجاب الثاني لكونه دايما
بين عبد بن وان كان الثابت لا يصح للانجاب الثاني لكونه دايما بين حر وعبد فاذا تردد بين الصحيح والفساد
يفيد حرية نصف وقيمة بينهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربع فان قيل ينبغي ان يحق كل واحد ولا
يسعى في شيء لان الاعتناق لا يتجري عندهما قلنا انه لا يتجري اذا صادف محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق
التورع باعتبار الاحوال فلا لانه حينئذ يثبت ضرورة والثابت بها يقدر بها ولما ان الانجاب الثاني
واقف بين العبد من لان الحق لم يزل في الثابت على المتعين فيفقد حرية رتبة كاملة بين الداخل والثابت
فيصيب الداخل النصف وكان القياس ان يعتق بالانجاب الثاني النصف الباقي الا انه اعتق منه الربع
لاستحقاقه النصف بالانجاب الاول فالاقبال لحرية بطل وما لا في الرق يصح فينصف ذلك النصف ولهذا
يقتضي بالانجاب الثاني من الثابت الربع قيد بموت المولى لانه لو مات العبد قبل البيان فالوقت بيان فان مات
الخارج يعتق الثابت بالانجاب الاول والارواح وبطل الانجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج
بالانجاب الاول والداخل بالانجاب الثاني لان الثابت يزاحمها وان مات الداخل فاعتق به الخارج نعين
الثابت بالانجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الانجاب الثاني وان قاله اي قال لفظ احد كالحرف في المرض
فمات قبل البيان قسم الثلث على هذا اي قدر ما يصيبهم من سهام العتق لان العتق في المرض وصية والامر
بدلها على قدر الثلث فيقسم بينهم واقل جزء من سهامهم هو الربع فيجعل كل ربع بينهما فيكون الخارج
والداخل اربعة اسهم فالمجموع سبعة على قولها فيقدر كل عبد سبعة فصار المجموع احدى وعشرين
يعتق من الخارج سهران ويسعى في خمسة وكذلك الداخل ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة اسهم
السعاية اربعة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان ايضا **ولو اعتق عبده الثلثة في المرض**
وهي ماله اي والحال ان ماله غيرهم فمات ولم يجر الورثة عتقهم وقيمته سوا عتق من كل عبد
كل عبد ثلثة ويسعى في ثلثيه اي في ثلثي قيمته للورثة **ولا يفرع** اي في تعيين العتق لخدمهم وقال سفيان
عتق واحد منهم ونقرع بينهم بان يكتب سهران في رقاع صغار فتخلط وتغطي بثوب فتخرج واحد فخرج
اسمه حكم بعتقه لان الاعتناق في مرض الموت وصية ونفادها من الثلث والواحد هو الثلث وهو منهم فبين
بالفرقة كما كان عليه السلام يفرع بين نسائه فمن خرجت فرعتها سافرها ولما ان العتق وقع على
الكل بالسوية فلا يجوز حرمان بعضهم بل يجب توزيع العتق بالسوية وقرعته عليه السلام كانت لطيف
قلوبهم لا تميز الحق المستحق بينهم الا حق لهم في السفر **ولو قال قن ومكاتب ما ساملكم فعتا**
اي القن والمكاتب **فلما ملوكا فهو قن اي ذلك المملوك قن لا يعتق عند ابي حنيفة** وقال لا يعتق لان العتق
بالشرط كما ملفوظه عند وجود الشرط فصار كانه قال حين ملك عبدا بعد الحرية انت حر فيعتق وله
ان من لا يكون اهلا لتعجيل العتق لا يكون اهلا لتعليقه قيد بقوله ساملكم لانه لو قال كل مملوك ملكه
بعد العتق يصح اتفاقا من الخلق **ولو قال ان كلمت زيدا فانت حر فادعاه زيدا اي ادعى زيدا**
انه كلمه بعد التعليق فانكر المولى **وشهد ابنه اي ابنا زيدا على ذلك يرد بها اي ابو يوسف شهد بها**
لما فيها من تصديق الاب وهو موضع التهمة **وسمعا اي قبل محمد شهدا** فماتت حرة **يضيف ابو يوسف طلب الولد**
ولا قيمة فيها **او ان تسريتك** اي لو قال لامته ان تسريتك فانت حرة **يضيف ابو يوسف طلب الولد**

من المالك

وسهام السعاة
للمساكين عشر
فانما للفقير
والغنيان وعندهم
سهمان الوسايسة
لان حوالا من
فصار سهام السعاة
اي تسير

انما لا يصح اسماها
لانها كانت حرة ولو قال
كل مملوك ملكه

انما سريتك اي ابو حنيفة ومحمد في تحقيق معنى التسري من التخصيص اي منعها من الزنا والوطء **والنهي**
وهي اسكانها في بيت خال **والمنع من الخروج** يعني يثبت التسري عندها بهذه الافعال وعند ابي يوسف
يثبت اذا لم ينضم اليها طلب الولد لان التسري تفعل من السقوط هو السيادة والامه انما تنسود اذا اولت من
مولها ولما انه تفعل من المضعف من السر الذي هو اجماع معناه اعداد الامه ان تكون موطوءه فلا يكون
طلب الولد اخلافيه **واما غيره** اي اذا قال لها **ان تسريتك فانت حرة فاشترها وتسرها الغينا**
العتيق فلا يعتق عندنا وقال زفر فعتق لان اضافة العتق الى التسري كاضافة الى الملك اذ لا يحل التسري
الا في الملك ولما ان الملك لم يوجد وقت التعليق والتسري ليس عبادة عن الملك ولا عن سببه فلا يكون
التعليق به تعليقا بالملك ليس من ضرورات التسري لان معناه وهو التخصيص والمنع من الخروج والوطء
يوجد بعد ملك الرقبه كما في المملوكه **فصل في التدبير ولو قال اذا مات فانت حرة او**
اذا وصيتك برقبتيك او بعتقك لان هذه الالفاظ تفيد تعليق العتق بالموت فيستدعي وجود الشرط او لا
لا يجوز اخراجه عن ملكه **الا بالعتق** لقوله عليه السلام المدبر لا يباع ولا يوهب **وتجوز استناده**
واجابته ووطئها وتزويجها لان الملك قائم في المدبر والمدبر **ويعتق من الثلث** اي المدبر كله يعتق
من ثلث مال التركة ان خرج منه لان التدبير يتبع مضافا الى ما بعد الموت فصار وصية **والا**
فمساها اي ان لم يخرج من الثلث يعتق منه بحسب ما يخرج حتى اذا لم يكن له مال عجز يسعي في ثلثي
قيمه **وان كان مولا مدبره** يعتق في كل قيمته لو خيول تقدم الدين على الوصية ولا يمكن
نقض العتق فتعين رد قيمته **ولو قال العبد ومدبره احدكم اخر والاخر مدبره ومات قبل البيان**
يقضي ابو يوسف بعتق القن وبما المدبر مدبرا على حاله **واشاعهما اي جعل محلا لحرية والتدبير**
شايعين **فيهما اي في العبد والمدبر** فيعتق نصف كل واحد منهما ويصير نصف القن مدبرا
ايضا لان قوله احدكم انشأ افاد انقسام العتق عليهما لاجتماعهما اليه ويجعل قوله والاخر مدبر
انشأ ايضا لكونه معطوفا على الانشاء فيقسم عليهما اذ لو جعل اخبار البطل حق المدبر من الكلام الاول
لا يوسف ان الاصل في الكلام ان يكون اخبار الضرورة تصحيح كلامه ولا ضرورة هنا ولهذا الوسايسة
بالتدبير وقال احدكم مدبر والاخر حر عتق القن وبقي الاخر مدبرا اتفاقا على قوله والاخر مدبر لو جعل
انشأ لصار القن مدبرا لان انشاء التدبير في المدبر ممتنع فصار مدبرين ويلغو العتق **ولو اعتق**
احد الشريكين العبد الذي بينهما ودبر الاخر فاعتق كل العبد اتفاقا ويخرج منه اي حكم ابو يوسف بان
يضمن العتق على شريكه نصف قيمته **قنا الامدبر** لان نصرفها من الاعتناق والتدبير في نصيب نفسه
الا ان انشأها معامتة تدبر فيغلب العتق لكونه اقوى فيضمنه مدبرا ولا يوسف ان العتق والتدبير
لما لم يمكن جمعها اخرج العتق من الاستدراك بطل التدبير **ولو اسلم مدبرا الذي حكنا بعتقه بعد**
السعاية لمولا في تمام قيمته كالمكاتب لا قبلها اي قال زفر يعتق في الحال ويسعى في قيمته ان العبد
باسلامه وجب ان يخرج عن ملكه فلما تعذر الاخراج بالبيع تعين العتق في الحال ولما انه لو
عتق في الحال وهو مفلس لتكاسل في السعاية فيتضرر به المولى فيستوف عتقه على الادارعاية
اليائين وذل العبد يدفع بصير ورثة حر **وان علقه موته على صفة** كما اذا قال ان من من من
هذا او سرق عا والى ستة وعوها **لم يكن مدبرا** مطلقا فيصور بيعه لان الموت على هذا الوجه ليس

والمدبر
في مولى العبد
وساير

انما جعل انشاء

الشريك
او قال المدبر
مدبره

بقطع فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان قطعاً فالمعاق به يكون مدبراً مطلقاً ولا
لو علقته بموته في مدة لا يصير مثله اليها غالباً يكون مدبراً مطلقاً لان الموت كائناً في حاله **فان تحقق**
الموت اي الموت على تلك الصفة **عق كالمدير** اي كما يعتق المدير من ثلث المال **وان مات** اي لو قال
ان مات فلان او انما يعني ان مات فلان او مات قبله **فانت حر او قبل موتي** اي لو قال انت حر قبل موتي
بشر اجزنا بيعه وقال زرقلا يجوز لانه علق عتقه بموت احدهما ايها وجد فكان عتقاً بموته لا محالة فصار
مدبراً مطلقاً ولما علق عتقه بموته المعقود وهو ان يكون موته قبل فلان وهذا ليس بشرط كائناً في حاله
لا محالة ان يموت فلان قبل المولى فلا يكون مدبراً فكذا اذا علق عتقه بموته المتأخر عن شهر اذ لو مات قبله
يعتق فلا يكون كالمدير المطلق كذا قال المصنف في شرحه اقول على هذا كان ينبغي ان يقول او انما قبله اذ يكون
هذا التبريد لا يطابق تعليله مدعى **فصل في الاستيلاء وهو طلب الولد من الامة ولو انت بولد**
من مولاها فاعترف به ثبتت نسبته لا بالافراز وطوبى اي قال الشافعي اذا اعترف المولى بوطبها
ثم انت بولد ثبتت نسبته منه لان الاصل في ثبوت النسب الماتوسية الوطى وهو موجود في الامة ولما كان
النسب انما يثبت بالفراش ولا يثبت بالفراش للامة بالوطى لان المقصود من وطى الامة اقضا الشهوة غالباً
ولهذا تمتنع الاشراف عن وطبهن تحرياً عن حصول الولد منهن وفي قوله تناكحوا تكثر والاشارة اليه
فلا يثبت النسب بدون دعوى المولى وعن اي حنفية اذا وطى امته وخصها ولم يعزل عنها فعليه ان
يدعى نسب ولدها وعن محمد ينبغي ان لا يدعى النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن يعتق ولدها ويعتق
بعد موته احتياطاً من الجانبين كذا في الكافي **فان ولدت بعد ذلك** اي بعد ان يعترف بولدها ثبت
نسب ولدها من غير دعوى لانه لما ادعى الولد الاول تعيين الولد مقصوداً منها فصارت فراشاً له
وفي المحيط امة بين شرطين جازت بولد فادعاء ثبت النسب منها فولدت اخر لم يلزمها الا بالدعوى
لانها لم تصير فراشاً لاحدهما وان صارت ام ولد لها لانه لا يحمل لكل واحد منها وطبها ولا يملك استغفارها
كالوحرمت على المولى بالصاهرة فجازت بولد لا يثبت نسبته من المولى الا بالدعوى لوزال فراشه **ونفق** اي نسب ولدها
بمخرج فيه اي نفى المولى نسبته بل لعان لان فراشها ضعيف **ولا يجوز اخراجها** اي اخراج ام الولد عن ملكه **الا**
بالعق اي روى ابن عباس انه عليه السلام قال يا امرأة ولدت من سيدتها فهي معتقة عن برئمتها **وعجز** اي عجز
واجاريتها ووطبها وتزوجها لان الملك قائم فيها **فان ولدت من زوجها** اي عجزها في طهرها وهو
حق الحرية فيسرى الي ولدها كالتدبير **وتعتق** ام الولد من جميع المال لما روى عنه عليه السلام انه يعتق
امهات الاولاد من غير الثلث وان لا يبعن في دبر **ولا تسعي في دبري** اي لا تسعي ام الولد في دبري المولى للغيا
وهي غير متفوية اي ام الولد لا قيمة لها عند اي حنفية ولها قيمة عند ما حق لو كان لها مولى ان فاعتهما احدهما
وهو موسر فعنده لا يضمن نصيب الاخر وعندها يضمن لها ان قيمتها ثلث قيمتها فنة لان الملك في مملوكة
منفعة الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاد بينه من اليه بعد موته وبلاستيلاء فانت اثنان وفي الاستخدام
فقط ولهذا صار قيمة المدير ثلثي قيمة القرن لان الغاية منه منفعة البيع فقط وقيل قيمة المدير منه
قنا وهو الاصح وعليه الفتوى من الحنابلة وله انما استغادت الحرة من مولاها بسبب ولدها لانه
خلق من المائين فصارت جزءاً مضافاً اليه لكن الحرة لو تها حكماً لا حقيقة ثبتت حق العتق في الحال - نسف
تقومها حقيقة في الحال فان قلت لم لم يجعل الولد كذلك قلت لان حرمة اكدت نسبته الى الذبح فحكم
بحرمة في الحال بخلاف المدبر لان سبب حرمة تعتقد بعد الموت واما امتناع بيعه في الدبر فليس

وورع بالنور
في المديرة
كلها بيع

مقتضود المولى وهو نيل ثواب الاعناق **ولو هلك هي ومديرة عند المشتري** اي لو باع رجل
ام ولد او مديرة وقبضها المشتري فهلكت فهي غير مضمرة عند اي حنفية وقال ابي حنيفة في المولى
لا يها مضمونة على سوم الشرا فيضمن كالغن ولما ان الغن كان محللاً للبيع والحق قبضه على سوم
الشرا حقيقة البيع وهما لا يقتلان البيع ولا يضمنان لامتناع الاخلاق وكذا الخلاف في المكاتب
واذا نكح امة فولدت ثم ملكها وبطل نكاحها نجعلها ام ولد وقال الشافعي لا نصير ام ولده
لانها ولدت حين كونها غير مملوكة فلا تكون ام ولد كما اذا ولدت من الزنا فملكها الزاني ولما ان سبب
الاستيلاء وهو الجزية القائمة بينه وبينها بواسطة الولد الثابت بالنسب موجود هنا بخلاف
الزنا لان نسب الولد منتف فيهما وانما وضع في النكاح اذ لو استولدها بالزنا ثم ملكها الزاني لا
نصير ام ولده اتفاقاً على احد قوليه من الحنابلة **ولو وطئ جارية ابنه فولدت فادعاء**
اي الاب نسب الولد سواء صدقه الابن او كذبه وصارت ام ولده **وبضمن الاب** قيمته **لا قيمة**
لا قيمة الولد اي لا يضمن لابنه قيمة ذلك الولد لان الاب لما كان له ولاية ان يملك مال ابنه مجاناً
لما جئته الى ابنا نفسه كان له ولاية ان يملك جارية ابنه لاثبات نسب الولد منه لان فيه ابقاله
معنى لكن يكون حاجته الى ابقائه نسبته اذ في من حاجته الى ابقائه نفسه قلنا بتبديل الجارية بقيمتها
وملك طعام ابنه مجاناً وفي التبيين بشرط صحة دعوى الاب ان له ولاية التملك من وقت العلوق الى
وقتا لدعوة الاب ان صدقه الابن فان صدقه ثبتت نسبته منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد لزعمه انه ملك
لها **ولا تجب مهرها** اي لا تجب على الاب ان يملكها عقر تلك الجارية وقال الشافعي يجب ان يملك
الجارية ثبتت حكمها للاستيلاء وكما في الجارية المشتركة اذا ادعى ولدها احد الشريكين وحكم
الشيء بحقه ولما ان الجارية لم تكن مملوكة للاب ولهذا جاز له ان يزوجها فثبتت الحاجة
الى تقدير المالك على الوطى ليصح الاستيلاء فان قيل الاستيلاء يثبت بالعلوق وذلك يكون
في ملك والوطى سابق عليه فينبغي ان يجب عليه العقر قلنا الاستيلاء عبادة عن جميع الفعل
الذي يحصل به الولد فلا يعتبر تعدد الفعل مع اتحاد المطلوب فيقع الوطى في ملك واما الجارية
المشتركة فكان ملك بضعها ثابتاً قبل الاستيلاء وهذا القدر كاف في تصحيحه لكن الاستيلاء
لما لم يكن متجرباً مملوكاً نصيب شره حكماً بالاستيلاء ولا يثبت نسب الولد بوطئ الجارية
ابن ابنة **مع بقا الاب** لانه لا ولاية له مع وجود الاب ولو كان ميتاً بقام المجد مقامه في هذا الحكم
لظهور ولاية ابنته حينئذ وكذا الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية هذا اذا جازت بعد موت الاب
لسته اشهر لا يثبت النسب من الجدة كذا في الكفاية **واذا ارضاء** اي ولدا جارية مشتركة **احد الشريكين**
ثبت منه نسبة لانه لما ثبت في نصه لمصادفة ملكه ثبت في الباقي لان النسب لا يتجزى **وصارت ام ولد**
له اما عندها فلان الاستيلاء لا يتجزى واما عنده فلان نصيب المستولد صار ام ولد له او لا
صار نصيب صاحبه ام ولد بعد ما ملكه بالضمان لكونه قابلاً للملك **وضمن نصف عقرها** لان الوطى وقع في نصيب
الشريك في غير الملك **ونصف قيمتها** الشريك يوم العلوق موسراً كان او معسر لان امة الولد ثبتت لها
من وقت العلوق وهذا ضمان التملك فلا يختلف باليسار ولا بالاعسار **لا قيمة الولد** اي لا يضمن قيمته
لان الضمان وجب من غير العلوق والنسب يثبت منه فصارت ام ولد **واذا ادعاء** اي الشريكان ولدا الجارية
المشتركة التي جعلت في ملكها **ثبتت** **منهما** قيدنا بقولنا جعلت لانه لو كان الحمل على ملك احدهما نكاحاً

ثم اشتراها هو واخر فمى ام ولد له لان نصيبه منها صار ام ولد له والاستيلاء لا يجزى فثبت
في نصيبه شريكه ايضا هذا اذا لم يكن احدهما اب الاخر واحدهما مسلما والاخر ذميا اذ لو كان
كذلك يزوج الاب ما فيه من حق التملك ويخرج المسلم نظر الولد وكذا اذا اشتراها صاحب
ثبت النسب بينهما ولا يجب على كل منهما العقر لعدم الموطى في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد
ويثبت لكل منهما فيه الولد لانه تخبر على ما عرف في موضعه كذا في التبيين **ولا تغتبر قول**
القائف وهو الذي يعرف بالنسب لغير سنة يعني قوله غير معتبر عندنا في الحاقه باحدهما
وقال الشافعي يغتبر لما روى عنه عليه السلام فزوج بقول القائف حين الحق اسامة بن زيد بابه
لما نظر الى عاقبتهما وكنا ما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى شرح في هذه الحادثة هو انهما
يورثهما ويرثانه وكان ذلك بحضور من الصحابة فحل محل الاجماع واما اظهار سروره كان سببا
لقطع نزاع الكفار لانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة وكانوا يعتقدون ان قول القائف معه
وتصير ام ولدهما ويغرم كل منهما نصف العقر فهاهما يعني يجب على كل منهما نصف العقر
فيما صال لعدم القايقة في الاستتغال بالاستيلاء الا ان يكون نصيبا احدهما اكثر من نصيب الاخر فيأخذ
الزائد اذا لم يوجب كل منهما بقدر ملكه **ويرث الولد من كل منهما كابن ابي كيراث ابن كمال** ان
كلاهما مقربانه ابنه **ويرثانه كابن ابي برثان** من غيرات اب واحد لا سنوا بهما في السبب وهو
الشركة في الجارية **واذا وطئ جارية مكاتبه فولدت فادعاه اى ذلك الولد فان صدقه**
اى المكاتب مولاة ثبت نسبة من المولى **وضمن عقرها** لانه تم في ملكه **وقيمته** اى قيمة الولد لانه
في معنى المهر وحيث اعتمد دليله وهو انه كسب لستة فليكن راضيا بكون ولده رقيقا وكان
حرا فالقيمة وجبت دفعا للضرر عنه وعن المكاتب **ولا تغتبر ام ولده اى مولى لمكانه** لان جارية
غير مملوكة **ولا فلا اى ان كذبه المكاتب لا يثبت نسبه ولوا اى احد الشريكين في امته است** لا
شريكه اى ان شريكه استولدها فانكر الشريك الاخر افى محمد بالسعي اى بان تستسوي لامة
للمنكر في نصف قيمتها وفي الحقايق انما استسعاها للمنكر اذ قضى القائف بالسعاية او رضيت
بذلك وبدون ذلك ليس للمنكر ان يستسعيها **وقال لا تخدمه اى لامة المنكر يوما لا يوما اى خلا**
يوما واما الولد فموقوف بينهما اتفاقا كذا في الجامع الصغير للامام الترمذي في نسخة ان امقر ما
لم يصدق على شريكه انقلب اقراة عليه فصار كانه استولدها كما اذا اقرا المشتري على ابائه
انه اعتق المبيع يجعل كانه اعتق ولا يمكن تضمين المقر لانه ما اقر على نفسه بالامستيلاد
فوجب السعاية للمنكر لا احتباسه لانية نصيبه عنده ومتى عتق بعضها عتق كلها ولما اقر
بشيء مستلزم للنسب والنسب مما لا يرتد بالرد حتى ان الرجل اذا اقر بنسب صغير لرجل
بنفسه لنفسه بعد ما كذبه المقر لا يصح فلا يمكن ان يجعل المقر كاستولد فتخدم المنكر يوما
لا يوما تصادقا عليه وترفع الخدعة عنها يوما لان كلا منهما مقربان لا حوله في استئجارهما في
اليوم ونصف نسبه للمنكر ونصفه موقوف ونفقتهما في كسبهما فان لم يكن لهما كسب فنفقتهما على المالك
من الحقايق اعلم ان المذكور في المتن موافق لما في المنظومة لكن المذكور في الهداية والوافر في
ان جدها للمنكر ويوفى يوما قول اى حقيقه وسعائنها قولها والله اعلم **فان جنت هذه اى كارة**
المذكور في المسئلة السابقة **فنصف الارش على المنكر لان نصيبها له والنصف اى نصف الارش موقوف**

عند اى حقيقه لكون نصيبها موقوف او بوجبه ابو يوسف النصف **الموقوف في كسبهما** لا يتضرر ولي
الكتابة لان الارش في مال مولاها وكسبها مال له فودى الارش منه لكن لا يمكن للمولى اخذه لانه موقوف
واوجب على الكل فيه اى كل الارش في كسبهما لانها تسعي المنكر عنده فكانت كالمكاتب ولو جنى عليها
فعند اى حقيقه نصف ارشها للمنكر والنصف موقوف وعند اى يوسف النصف للمنكر والنصف لها وعند
محمد الكل لها **ولو ولدت فباعها مولاها وترك ولدها فادعاه ابو المولى بحكم** ابو يوسف بثبوته اى
بثبوت النسب من المدعى **ويغرم قيمته** اى قال ابو يوسف يضمن لانه قيمة ذلك الولد وان لم يضر الجارية
ام ولد وقال ثبتت نسبة لان ثبوته مشروط بتملك الامة من حين العلق وهاهنا تعذر تملكها ونقض
البيع فيها لان الثابت لا للمولى فيها كان من التملك والثابت للمشتري حقيقته المالك فلا يترك الاقوى
للاعتق وله ان المنافع وجد في الام دون الولد فتصح دعوته فيه والولد هو الاصل في النسب لقوله
عليه السلام اعتقها ولدها **فصل في المكاتب ومن كاتب عبده على مال فقبل**
صار مكاتبا قيد بالقبول لان فيه معنى الالتزام فلا بد من الالتزام **ولا توجب خط شي من البذل**
وقال الشافعي يجب لقوله تعالى واتهم من مال الله الذي تاكلون من يدك الكتاب كذا روى عن علي رضي
الله عنه وكنا قوله عليه السلام المكاتب عبد ما بقى عليه درهم واجاب الخط بعد الاجاب
غير مفيد والامر في الآية محمول على الذوب كالامر بالكتابة **وتجوز منجما اى يجوز عقد الكتابة**
على ان يودى في كل شهر مقدار معلوما من بدل الكتاب **وموجلا** بان يودى كله في مدة معلومة **وتجوز**
حالا اى يجوز الكتابة على مال حال عندنا وقال الشافعي لا يجوز لانه ليس باهل للملك في الحال فانما
يودى بالكسب ولا بد له من مدة فاقطعنا جان وكنا ان الكتابة عقد معاوضة والبدل فيه كالتمسك
في البيع وكما ان نوهم القدرة على التمسك كاف في جواز البيع فكنا مع النص في الكتابة مطلق فحل
بطلانه **ومن صغير عاقل اى يجوز الكتابة من عبد صغير عاقل للعقد** وقال الشافعي لا يجوز قيد
يعقل لانه اذا لم يعقل العقد لا يجوز اتفقا لانه ليس باهل للقبول والعقد موقوف عليه وهذا الخلاف
مبنى على ان تصرف الصبي ياذن المولى جائز عندنا خلافا له وقدر في باب الحجر **وتخرج** المكاتب عن
بذل المولى فيكون الحق كسابه لان حصل البذل انما يتحقق اذا ثبت الحرية يدا حتى لو شرط في الكتابة
ان لا يخرج من البذل لا يصح الشرط **دور ملكه اى لا يخرج عن ملك المولى** ولهذا اذا عجز عن اداء البذل
كان رقيقا **فبضم الماله اى المولى مال المكاتب بالثلاثة والعشر بطنها اى اذا وطئ مكاتبه لزمه عقرها**
والارش بالجناية عليها او على ولدها اى اذا جنى المولى على مكاتبته او ولدها كان ارش الجناية
بها لان المولى صار كالاجنبى **وان اعتته اى المولى مكاتبه مستقلا البذل** لان لزومه كان للعتق وقد حصل
المفعود وكذا الوابراه عن البذل يعتق لان الابرا في معنى الاعتاق لكن المال يبقى عليه دينا اذا قال لا اقبل
من هبة الدين ما يرتد بالرد فتجعل الكتابة باقية في حق المالك **ولو اختلفا في قدره اى لو اختلف المولى**
والمكاتب في قدر بدل الكتابه **فالتقول للعبد عند اى حقيقه** **وقال لا يتحالفان** فيفسخ العقد لان عقد
الكتابة عقد معاوضة وقابل للفسخ فيجوز فيه التحالف كما في البيع وله ان يعيد منكر ما ادعاه المولى
فيلزم المبيع عليه والتحالف في البيع ثبت على غير القياس فلا يقاس عليه الكتابة مع انه ليس كالبيع لانه
مبادلة مال بغير مال **ويصح والمكاتب كالمأذون ولا يمنع بمنع المولى عن التصرف** لانه يودى
الى فسخ الكتابة من جهة المولى وهو لا يملك ذلك لان من جانيه تعليق الحق وهو تصرف لا يملكه

على الرجوع عنه **ويسافر** لان السفر من باب التجارة ولو شرط المولى ان لا يسافر فله ذلك لان هذا الشرط
مخالف عقد الكتابه فيلغوا ولا يفسد به العقد لانه غير متمكن في صلب العقد **ويزوج الامة** لانه
موجب المهر فيكون من الاكساب **لا العبد** لان تزوجه تنقيص للمال المذخور والتفقه والمهردين في رقبته
والاب والوصي في رقبته الصغير كالمكاتب فيملك ان ما يملكه المكاتب **ولا يزوج المكاتب الا باذن**
اي باذن المولى **ولا يكفل مطلقا** اي لا يجوز للمكاتب ان يكفل بالنفس والمال والكفالة تبرع محض ليست
من التجارة **ولا يعتق المكاتب مملوكه على مال** لانه اذا ازاله الملك عن رقبته والثابت المال لدينا
في ذمته وهذا ليس من الكسب لانه وما عجز عنه فيضيع ماله لانه حر مبدون **وبكاتب اي يجوز**
للمكاتب ان يكاتب عبدا لانه لا يخرج عن ملكه قبل ادا البدل فيكون نوع اكتساب **مال فان ادى الثاني**
اي المكاتب الثاني بدل الكتابه **قبله** اي قبل ادا المكاتب الاول **كان ولاؤه للمولى** لان اضافة الولاء
الى المكاتب الاول متعذرة لعدم اهليته فيضاف الى المولى لانه له فيه نوع ملك ثم اذا ادى الاول
بعد ادا الثاني وعقوب لا ينتقل الولاء من المولى اليه لانه جعل معتقما والولا لا ينتقل عن المعتق **والاقله**
اي اذا ادى الثاني بعد ادا الاول وعقوبه فالولد لانه هو العاقد والاهل لذ **لا يدخل ولده** اي ولد
المكاتب من امته في كتابته لان المكاتب لو كان حرا اعتق عليه ولد منها وكذا مكاتب عليه وكذا ولد
المكاتبه والمدير **ويأخذ كسبه** اي المكاتب كسبه ولده **واجزا اعتاق لولده** اي اعتاق المولى ولد
مكاتبه وقاله لا يجوز لانه لو جاز لصار ولد احق بكسبه فينضم اليه ابوه وليس ان المولى كان يملك
عقوبه مكاتبه الذي هو الاصل في الاول ان يملك عقوبه ولد احق بكسبه فينضم اليه ابوه وليس ان المولى كان يملك
ثم كانتا فولدت تباع ذلك الولد امه في كتابتها فتكون هي احق بكسبه لان الام رجحنا على الاب
بنسبة الولد حتى لو قتل ذلك الولد تكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبل الكتابه عن نفسها مؤق
ولدها الصغير فقتل الولد تكون قيمته بينهما لان القول وجد منها فينتبعها كذا في التبيين **وان ولدت**
المكاتبه من مولاهما مضت على الكتابه ان شاء فاحذت العقر من مولاهما لانه لا جبر في مباحها
فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابه وان ماتت من غير وفاء فلا سعيه على الولد لانه حر
ولو ولدت له الاخر ولم يبدعه المولى وماتت من غير وفاء سعى هذا الولد لانه مكاتب تبع الامه ولو مات الاول
بعد ذلك عتق وبطل السعيه عنه لان حكمه صار حكم ام الولد **والا** اي وان لم تشا المصطفى على الكتابه عجزت
نفسها وصارت لم ولده **وان كانت ام ولده جاز لان** الكتابه جهة اخرى لا مستحقا للحرية وهي غير
مناقية لاجبة الولد **وسقط البدل بموته** اي بموت المولى لان كتابتها بطلت وانتفت الغايه في ابقائها حتى
مجانا من جهة كونها ام ولد **او مديرا** اي لو كاتب المولى مديرا له **جاز** اذا لا منافاه بين التدبير والكتابه
فان مات المولى ولا مال له اي والحال انه لا مال له غير المدير هو اي المدير الذي صار مكاتبه غير عند ابي حنيفة
ان شاسعي في ثلثي قيمته او كل البدل اي ان شاسعي في كل بدل الكتابه على غومه لان البدل صار
مقابلا لكل الرقبه **ويأمر** اي ابو يوسف ذلك المدير بالسعيه في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكسبه
ومن بدل الكتابه وقوله منها بيان للاقل وقح حالا لانه متعلق بالاقل لان فعل التفصيل لا يستعمل
منه ولا يجعل من معنى في الامن ثلثيها اي قال محمد يسعي في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكسبه
اعلم ان الخلاف بينهم في الخيار والمقدار والثاني مع الاول في المقدار ومع الثاني في الخيار قيد قوله
ولا مال لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق وبطل كتابته لهما ان الاعتاق غير متبرع فلما مات

المولى عتق كله ولا قابضة في التخيير بين الدينين لان العاقل انما يختار اقلهما الا ان محمدا خالف ابو يوسف
في المقدار لان بدل الكتابه كان مقابلا بكله فلما عتق ثلثا لمدير مجانا بموت المولى سقط حصته من بدل
الكتابه فيبقى الثلثان ولا يبي يوسف ان البدل وان كان مقابلا بكله صورته لكنه مقابل ثلثي قيمته معنى لان
المدير لا يلزم المال مقابله ما يستحق عليه عتقه وهو الثلث وله ان الاعتاق متبرع والمدير كان
مستحقا عتق الثلث مجانا ولما كاتبه بعد ذلك صار بدل الكتابه مقابلا بثلثيه فلما مات المولى عتق
ثلثه وتوجه اليه في الباقي جهتا العتق وهما التدبير والكتابه واحكامها مختلفه فيتخير بينهما وفي
هذا التخيير فائدة لان الناس متفاوتون فحسب ان يختار واحد منهم الدين الكثير الموجهل على القليل
المجمل **او دبر اي** اذا دبر المولى مكاتبه **جاز ومضى على الكتابه ان شاء** **والا** اي ان لم يشا عجز
نفسه وصار مديرا لان الكتابه عقد غير لازم في حق العبد وان كان لازما في حق المولى **فان مات ولا**
مال له سواء فهو يسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل عند ابي حنيفة لان ثلثه عتق كونه مديرا
ونقي ثلثاه مملوكا لان الاعتاق متبرع فسقط من بدل الكتابه الثلث فمجانا منها ماشا **وقالا في اقلها**
يسعي لان العاقل يختار اقل الدينين ضررون **ولو كانتا اي** الشريكان عبدا بينهما فاعتقه احدهما
فنصيب الاخر باق على الكتابه عند ابي حنيفة لان الاعتاق متبرع عنده **ويوجب** ابو يوسف
على المعتق نصف قيمته قنا الشريكة لانه باعتاق نصيبه عتق نصيب شريكه لكون الاعتاق غير متبرع
فانفصلت الكتابه لان المكاتب مادام مكاتب لا يكون مملوكا **واجب السعيه في الاقل من نصف**
قيمته ونصف البدل لان المكاتب كان دبر اي من امه ان يودي البدل ويحجز نفسه فيكون قنا
والمعتق يسعي ان يملك نصيب شريكه صار نصفه مكاتباً ونصف كسبه له ونصفه للشريك فاذا ادى بدل الكتابه
عتق منه ذلك القند ويسعي فيما بقي من قيمته وليس للمولى ان يطالبه في الحال ولكن يجعله منجما بحسب
طاقته **وقالا صار كله** مكاتباً وكل كسبه له ويضمن من مكاتبه نصيب شريكه لانه يملكه عندها **ولو اشترى**
اباه او ابنته دخل في كتابته لان المكاتب اهل لان يكاتب فيشكك ان عليه كما لو كان حرا واشترىها
يعتق عليه وفي التبيين ذكر الاب والابن وقح اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بها بل جميع من له قرابة
الولاد يدخلون في كتابته تبعاله وفي الكتابه قيد بقوله دخل ولم يقل صار مكاتباً لانه لو صار مكاتباً
اصالة بقيت كتابته بعد عجز المكاتب الاصلى وليس كذلك بل يجرى الداخل معجز الاصلى حتى اذا عجز المكاتب
سبح الاب لان كتابته الداخل بطريق التبعية **او اذا حر منه** اي لو اشترى المكاتب من له ولاد له لم يدخل
في كتابته **فله بيعه** عند ابي حنيفة **وقالا** يتكاتب عليه ولا يجوز له بيعه كافي الولاد اذ وجوب الاصلية
يشمل الكل وله ان المكاتب كسبا وليس له ملك حقيقته لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لا يفسد نكاح
امراه لو اشترىها ومن كان كسوبا وفقيرا يجب عليه نفقة من له الولاد دون نفقة غيره من القرابة والذول
في الكتابه صله ويختص بموضع وجوب المصلحة قيد بالحر اذ في غيره لا يتكاتب عليه اتفاقا **وام ولده** وهو محمدا
اي اذا اشترى المكاتب زوجته التي ولدت منه بالنكاح والولد معها **تكتاتب عليه** اي يصير الولد مكاتباً له
وحر بيعها لانها تابعة للولد لقوله عليه السلام اعتقها ولدها قيد بالمكاتب لان المكاتبه اذا اشترت
زوجها لا يتكاتب عليها ولها ان تبيعه اتفاقا من الحقيق **فان لم يكن معها اي** الولد مع الام **فله بيعها**
عند ابي حنيفة **وقالا** لا يجوز بيعها الا نكاح وله كما لو اشترى ام ولده ولم يكن معها وله ان التماس
كان جواز بيعها وان كان الولد معها لان كسب المكاتب وقوف بين ان يودي فينقر له وبين ان يجر فينقره

للمولى لان حرمة بيعها بتبعية الولد انما يثبت اذا ثبت المتبوع وبدونه لا يثبت والاصح انه على التقصيل
ان اشتراه او لام اشتراها حر مبيعها لان الولد يكتسب عليه اولا وبواسطة كتابتها اما اذا اشتراها
وان اشتراها او لا حر مبيعها لا تنفذ المقتضى وهو نكاح الولد ثم اذا اشترى الولد حر مبيعها عند
شرا الولد ثم اذا اشترى الولد حر مبيعها عند شرا الولد لوجود المقتضى **واذا اكتب مسلم عبده**
على خمر او خنزير او قيمة نفسه فسدت الكتابة اما في الاولين فلا نكاح لانها باطلتان واما في الثاني
فلان قيمة العبد مجهولة جنسا باقها من الدرام او من الدنيا في وقت الاختلاف فيه باختلاف القوم
والجهالة فيها متفاحشة قيد بالمسلم اذا الكتابة على الخمر او الخنزير اذا كان المولى والعبد مسلمين او
المولى مسلم والعبد ذمي وعلى عكسه اما لو كانا ذميين يجوز الكتابة **فان ادى الخمر حكمة باعتقه**
لتحقق الشرط وقال زفر لا يعتق الا باءا القيمة لان البذل في الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يعتق
المكاتب باءا غير البذل قيد بالمسلم لان الكافر لو كاتب عبده الكافر على خمر ثم اسلم لا يعتق الا باءا الخمر
اتفاقا لان العقد انعقد صحيحا ابتداء وبعد الاسلام خرجت الحر من ان تكون بذلا لان المسلم متبوع
عن ملكها وتبليها وباءا غير البذل لا يعتق بخلاف ما اذا اكتب المسلم عبده على خمر حيث يعتق اذا اخرج
لان العقد انعقد فيه فاسدا فيعتق باءا البذل المشروط فيه لما فيه من معنى التعليق كذا في التبيين **وسيجي**
في قيمته للحر ما بالغة ما بلغت لان العقد لما فسد لم رده الى الرق وقد تعذر انقضاء الحق فيه فله
قيمه كالمشتري ثم فاسدا اذا اعتق المبيع بعد القبض ويزاد على السمي اذا زادت قيمته لان العبد ارضى بالزيادة
مخافة بطلان حقه في المعتق فلا ينقض عنه لان المولى لم يرض بما دونه **وحكم به** اي ابو يوسف العتق لاداء
عينها وقيمتها اي قيمة عين الخمر لان العين بدل صورة والقيمة بدل معنى **والعتق باءا العين معلق**
باشتراطها اي موقوف على جعل ادائها شرطا كما اذا قال ان اديت الى الخمر فانت حر في رواية عن ابي حنيفة فيسقط
يعتق بالشرط لا بالكتابة كما لو كاتب على مائة او دم فانه لا يعتق الا اذا نص على الشرط واما عند محمد وابي حنيفة
فتطهر الرواية يعتق باءا الخمر صرح بذلك الشرط او لم يصرح والفرق بين الخمر والميتة ان الميتة ليست بمال اصلا
والخمر مال فانعتق العقد لما ليتها **ويعتق باءا قيمة نفسه** اذا كاتبه عليها لاقام البذل وجهاتها المتأثر في
فساد العقد لا في اعتبارها فيه بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باءا ثوب لان اجناسه متفاوتة ولم يرض
مراد العاقد فلم يثبت العتق بدون ارادته **والكتابة على غيره في بد العبد** وهو من كسبه كما اذا كان
عبدا ما ذونا في التجارة وكسبه قبل الكتابة **جائزة في رواية** عند ابي حنيفة لا بها كتابة على بطلان
مقدور التسليم **ومنها في اخرى** اي لم يجوز ابو يوسف تلك الكتابة في رواية اخرى عنه لان المولى كاتبه
على نفسه والكتابة انما شرعت على مال مكتسب للعبد بعد العقد اراد بالعقد ما يتعين بالتعيين قيد بانه
لو كاتبه على درهم في يده وهي كسبه فحازت اتفاقا وكذا لو كاتبه على درهم معلومة لغيره لان الدرام في العتق
لا يتعين فتعلق العقد بدراهم دين في الذمة ببيع العقد ولو كاتبه على مال في يده غير معين اي حنيفة الجائزة
حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان لم يرض عن تسليمها رد الى الرق وعن ابي يوسف ان تسليم العين واجب ان اجاز صاحب العقد
وان لم يرض وجب تسليم القيمة وعن محمد انها جائزة ان اجاز صاحبها **العتق او على الف** اي لو كاتبه على الف
درهم **على ان يرد المولى عليه** اي على المكاتب **عبد اغير عينه** يعني ما يرضى ابو يوسف الكتابة فيقيم
الف على قيمته وقيمة عبده وسط فيبطل منها حصة العبد ويكون مكانها بقى لان عبد اغير عينه تصلى
ان تكون بذلا للكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصلح ان يكون مستثنى وقال لا يجوز ولما ان العبد لا يجوز

استثاؤه من الف لعدم المجامعة وانما المستثنى هو قيمته وهي لا تصلح بذلا فلم يصح استثاؤه من البذل
فلم يرض عنه للجهالة **او على حيوان غير موصوف** ولم يذكر نوعه ووصفه كما اذا كاتبه على عبد ولم يبين
على انه اسود او ابيض جازت الكتابة لان الجهالة بعد ذكر الجنس يكون لتيسره فيتحمل في الكتابة لا نها
مبنية على المسامحة قال الشافعي لا يجوز لانه معاوضة فاشبه البيع فلا تحتمل فيه الجهالة ولنا انه معاوضة
مال بغير مال فاشبه النكاح فيتحتمل فيه الجهالة كما يتحمل في المهر واما اذا لم يبين الجنس كما اذا كاتبه على اداة
لا يجوز اتفاقا لان الجهالة فاحشة اقول عينا من المصنف انه اورد الجملة وفاقبه مع انها خلافة واورد
في شرحه خلاف الشافعي مع دليله من غير نقل تعداد قوله وهكذا مذكوره في الكتب المعتمدة **وكتابة**
المرتد تبطل بقتله مرتدا اي يكونه مقتولا حال ارتداده عند ابي حنيفة لان تصرفاته موقوفة عند
فما قتل فلو ارتداده جعل كالميت من حين المردة ولا تصرف للميت **وبحيزها** اي ابو يوسف كتابة المرتد
ان تصرفاته نافذة عند كتمه **الصحة لامر من الموت** اي قال محمد تصرفاته نافذة كتمه فامر من الموت
مرض الموت لانها صدرت منه بعد انعقاد سبب الهلاك وهو الردة **ولو كاتبه الابن** اي لو
كاتب ابن المرتد عبدا **بين ردة ابيه وقته** اي يكونه مقتولا على الردة **ابطلتها** اي تلك الكتابة
وقال في جازت لان المرتد ورثه عند القتل مستندا الى وقت الردة ظهر انه كاتب ملك نفسه
ولنا ان العبد لم يكن ملك ابيه وقت الكتابة فلا ينفذ عليه عقده بملك جازت بعده كما لو باع
عبد غيره ثم اشتراه **ولو كاتبها معا** اي لو كاتب رجل عبده كتابه واحده **الف** موصوفة
ومشروطة بينهما **ان اذ باع عقدا وان عجزا ردا احكنا باعتقها الا اذا الكل حتى لو ادى**
احدهما حصته لا يعتق عندنا لا **اعتق احدهما باءا انصبه** اي قال زفر اي العبد من ادى
حصته من الف يعتق لان كلا منهما التزم حصته نفسه لاختصاصه الاخر فيعتق باءا حصته
كما لو كاتبها على الف كتابة واحدة ولم يزد عليه شرطا ولنا انه علق عتقها باءا اكل البذل فلا
يعتق احدهما بدون كمال الشرط كما لو قال ان دخلت هذه الدار فانتا حر ان لا يعتق احدهما
بالدخول وحده بخلاف ما استشهد به لان المولى لم يعلق عتقها باءا فصار كل منهما ملتزما
بخصته فيعتق باءا به **او على ان كلاهما من** اي لو كاتب عبده كتابه واحدة على ان كلا منهما فاض
عن الاخر **عتقا باءا احدهما كل البذل** لان كلا منهما اصل في نفسه وكفيل في حق صاحبه فابهما
ادى عتقا لوجود الشرط **ورجع على صاحبته نصيبه** اي نصف ما ادى له قضى دينه عليه
بامره وكان القياس ان لا يرجع لان كفالته غير صحيحة لانها انما تصح بدلين صحيحين وبذل الكتابة
غير صحيح كما مر في اوائل الكفالية لكنه يرجع هنا وتصح كفالته استحسانا لان عتقها معلق باءا
كل منهما **او على الف وخدشته ابدا** اي لو كاتب عبده على الف وعلى ان يخدمه ابدا **فسدت** الكتابة
لان هذا الشرط في مقتضى العقد **فان اذا ما** اي الف في هذه الصورة **وهي اكثر من قيمته حكما**
بعتقه من غير استرداد الفضل اي من غير استرداد المكاتب ما زاد من قيمته على مولاه وقال
زفر يسترد قيد بقوله وهي اكثر لان الف لو كانت اقل من قيمته ياخذ المولى منه تمام القيمة كذا
ان الواجب في الكتابة الفاسدة القيمة لا الاكثر منها فيسترد الزايد منها كما في البيع الفاسد ولنا
ان العقد وان اقتضى الاسترداد لكن اذا الف وقع شرطا وهو لا يقتضيه لان الشرط وهو
العتق مبنى عليه فلا يثبت حق الاسترداد بالشرط **وان عجز عن خمر** اي ان عجز المكاتب عن اداء

شهر انظر الحاكم في حاله وان كان له دين يقبضه الجمله صفة دين اي دين يرجى ان يكون مقبوضا
او مال يقدم اي يرجى قدومه **انظر الاكرام** اي لم يجعل متعجيز بل امهله **يومين وثلاثة** نظر اللمايين
ولا يزداد عليها لان هذه المدة مضروبة لا بل لا العذر كما في بشرط الخيار واما مال الميراث **والاخر**
اي ان لم يكن للمكاتب جهة يرجى منها وصول المال اليه حكم الحاكم بحجة **بطلبه** اي بحجة وفتح
الكتابة **ورده في الرق واخذ المولى اكسابه** لانه كسب وصارت الكتابة كان لم تكن **يا مولى**
اي ابو يوسف الحاكم بتأخير **نجين** يعني اذا عجز المكاتب عن نجم لا يرد الى الرق ما لم يتوالى عليه
نجمان عند ابي يوسف وقال لا يرد له قول على رضي الله عنه اذا اتوا الى علي المكاتب نجمان وعجز عن
اداء بدلها يرد الى الرق ولها ما روي عن ابن عمر ان مكاتب عجز عن نجم فرد الى الرق وحديث على
سألت عن حكم نجم ولا يدفعه والعاجز عن نجم يكون عجز عن نجم غالبا وان عجز عن غير القاضي
فرد مولا برضاه جاز لان الفسخ صادر من ارضهم **وان مات عن مال اذا مات المكاتب عن مال**
فصيرت كتابته منه اي ادى بدل كتابته من ذلك المال **وحكم بعثته في اخر حياته** اي في اخر جز من
اجزائه وما فضل منه يقسم بين ورثته **ولا تبطل** اي الكتابة بموت المكاتب وقال الثاني
تبطل لان المقصود من هذا العقد العتق فلم يمكن اثباته بعد الموت لان العتق قوة والموت عجز
فيتنايان ولا اثبات فيه لعدم الادا ولنا ان البذل بموته انتقل الى تركته كسابر الديون فيعتق
لما وضمنه من الدين لانه لا يحكم به ما لم يصل البذل الى المولى رعاية لحقه ومتى ادى منها صار كاداه
بنفسه قبيل الموت **او مات عن مولود في الكتابة** اي اذا مات المكاتب ولا مال له وخلف ولدا مولودا
في كتابته **سعى كلاب** على نجومه لانه داخل في كتابته وكسبه وجعل اداوه كاداه فاذا ادى
حكم بعثته في اخر حياته وعتق الولد **والولد المشتري** يعني المكاتب اذا اشترى ولده وان سفل
ومات بلا وفاق **يؤدى جالا** اي يجعل ادا بدل الكتابة عند ابي حنيفة **والا يرد** اي ان لم يجعل اداه يرد
الى الرق عنده **وجعله كالاول** اي قالا الولد المشتري كالمولود في الكتابة في الادا على نجومه لان المشتري
يتكاتب عليه كالمولود في كتابته وله ان المولود في الكتابة كان متصلا به وقت العقد لانه ما وقع فسرى
حكمه اليه وقام مقام ابيه واما الولد المشتري فكان عليه حكم النجعة فاذا فات العقد بقوات المتبع
فات في حق المتبع ايضا لكنه اذا عمل الادا صار كانه مات عن وفاق لان الكتابة باقية وكذا الخلاف في الاب
المشتري وان علا ولو كاتبها اي المولى امته بشرط **الخيار** ثلثة ايام لنفسه **فولدت في المدة** اي مدة
الخيار **وهلك فجاز** المولى ابطالها اي محله كتابتها ولا تصح اجازة المولى **وقال يسعي** **الولاء** اذا
ادى عتقت الام في اخر جز من اجزائها وعتق ولدها وانما وضع في خيار المولى اذ في خيار الامة مرفها
منزلة قبول الكتابة لان الخيار لا يورث من الحر فكيف من المكاتبه لكنها اشرفت على الموت وعجز عن التصرف حكم
الخيار فسقط خيارها من الخيارات لانه ان العقد بطل بموتها في المدة كما في البيع فلم تصح اجازة المولى بعد ذلك
تصر مكا تبه حتى يقوم مقامها ولها ان الولد متصل بها وقت انعقاد قضاؤه العقد على الصفة التي انعقد
عليها وهو يورث نفاده على الاجازة فقام الولد مقامها فينفذ العقد عليه وتسبب نفاده عليه فينفذ على
امه مستندا الى وقت انعقاد **ولو لم يولد** المكاتب **يدار الحرب** **مُرْتَدًا** وترك ما لا يمنع الحكم بموته
بقضى الامر موقوف **ان عاد مسلما اخذه** اي **وان مات** المكاتب **ادى عنه** اي ادى بدل الكتابة
من ماله وقال زفر لحاقه كونه ويؤدى البذل منه ويقسم الباقي بين ورثته ولنا انه ليس كالميراث لان

ملك له في قائم في رقبته وله حق في كسبه لاحتمال عوده مسلما وعجز فوجب التوفيق رعايته لهما ولو قل
المكاتب وجلا **خطا فصالح** وفي القيل **على مال او اقر به** اي المكاتب بقتله خطأ **فقبض عليه** اي الحاكم
على المكاتب بالقيمة اي قيمته **ثم عجز** عن ادا بدل الكتابة **فرد الى الرق او اقر به** اي المكاتب بقتله
عذر اثم صالح ولم يرد بدل الصلح حتى عجز **فهو مطالب** به اي المكاتب بطلب المال بعد العتق عند ابي حنيفة
وقال املطفا اي مطالب به في الحال وسباع فيه وبعده لهما ان صلحه صحيح واستقر بدله دين عليه ولهذا
لو ادى بدله قبل ادا بدل الكتابة جاز فلا يبطل بعجزه كدين الاستهلاك وكذا ان المكاتب انما يملك التجارة
والصلح عن دم العبد ليس بتجارة لانه بدل مال فينفذ في حقه ويطلب به قبل عجزه لانه يؤديه من كسبه فلا
ينفذ في حق المولى اذا عجز وكذا اقراره وقضا القاضي عليه بالقيمة غير لازم في حق المولى فغالب الضرر عنه
ولزم في حقه فصار كعبد محجور اقر بقتل شخص عدا والقيل وفي صحيح اقراره في حقه ويقتل به ولو عفى احدهما
انقلب نصيب الاخر ما لا فالعبد يؤخذ به بعد العتق **ولو جنى المكاتب خطا ثم عجز قبل القضا** اي قبل ان
يقضى الحاكم بموجب الجناية **خير تامولا بين الدفع** اي دفع عبده بالجناية **والله اباركها ومنعنا**
مطالبه العبد في الحال وقال زفر له ذلك قيد بقوله قبل القضا لانه لو عجز عبده فهو دين بسباع فيه
اتفاقا لان الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بالقضا وله ان موجب الجناية وهو القيمة كان دين على المكاتب
لان المانع من الدفع موجود وقت الجناية وهو الكتابة فيبقى بعد عجزه كالو عجز بعد القضا بالقيمة ولنا ان
الصلح في جناية العبد الدفع وانما يصار الى القيمة عند تعذر الدفع والمانع هو الكتابة كان محتملا للفسخ
فلم يثبت الانتقال الى القيمة الا بالقضا او بالصلح عن الرضا او بالموت عن الوفا **ولو ترك رثته جناية المكاتب**
قبل القضا بموجبها **او جناية قيمة واحدة** فيسعى للاوليا في الاقل من قيمته ومن ارش الجناية كان دفع نفسه
معذرة لكونه مكاتب **لا متعدد** هو قال زفر يلزم لكل جناية قيمة واحدة على حدة قيد بقوله قبل القضا لان
المكاتب لو جنى بعد ما قضى عليه بموجب الجناية الاولى يجب للثاني قيمة اخرى اتفاقا لانه ان رعاية حق
الكل واجبه فيجب لكل جناية قيمة كما لو جنى بعد القضا ولنا ان جنايات العبد تتعلق برقبته دفعا
الا اذا امتنع الدفع فتجب القيمة وهذا المكاتب يمنع الارقبية واحدة فلا تجب الاقيمة واحدة واما
قضا الاول تحول بموجب الجناية الاولى من رقبته الى قيمته دين عليه في ذمته ولو جنى جناية ثانية تتعلق
موجبها برقبته لانها فرغت عن الشغل الاول وهذا شغل مبتدأ وكذا الثالث والرابع **واذا مات المولى**
لم ينفسخ عقد الكتابة لانه سبب حرية المكاتب فلا يجوز ابطاله **ويؤدى الكتابة** اي بدلها على نجومها
الى الورثة ويعتق باعنا اي باعناق الورثة كلهم لانهم ابرأوه عن حقوقهم فيعتق كما لو ابراه مولا
ويسقط لا بل احرار اي لا يعتق باعناق احدهم لانه ابرأه عن حقه فقط وكان بادا بعض البذل لا يعتق
فكذا ابا بره بعضه **ولو مات المولى وقد كاتبه في مرضه** اي مرض الموت **بالف** اي سنة وقيمته نصفها
اي نصف الالف **ولا مال ولا اجازة** اي والحال ان لا مال للمولى غيره ولم يحجز الورثة كتابته **اقتى محمد**
بان يجعل ثلثي قيمته اي يؤدى جالا ثلثماية وثلثا وثلثين درهما وثلث درهم ويكون الباقي عليه الى
احله **والا يرد** اي ان لم يفعل كذلك يرد الى الرق **وهما ثلثي البذل** اي هما اقسيا بان يجعل ثلثي الالف
وعش مائة وستة وستون وثلثا درهم **وشا جيل البيا** في قيد بان تكون قيمته نصف البذل لانه لو
كان بدل الكتابة نصف قيمته ولم يحجز الورثة يعني بان يجعل ثلثي قيمته اتفاقا لان الجاهل وجذب في
القدر والاجل فوجب اعتبار الكل من ثلث ماله وفي الحقيق هذا التقدير ليس بلازم بل المراد ان بدل

الكتابة أكثر من قيمته وضع المسئلة في عبد مكاتبه على أكثر من قيمته فانه لو كاتبه على مثل قيمته بان كان
قيمه الفافكاتبه على الفمتممة يقال له عجل ثلثي بدل الكتابه والثلث عليك الى اجله اتفاقا لان التاجيل
من المرض تبرع وتبرع المرض يصح فيصح الاجل في ثلثه ولا يصح في الثلثين فيبقى الثلثان ولو كاتبه على اقل
من قيمته بان كانت قيمته الفافكاتبه على خمسمائة يقال له عجل ثلثي قيمتك والارردن الى المرفق اتفاقا
له ان المرض كان يملك ترك ما زاد على القيمة بان يكاتبه على قيمته فيملك تاجيله بالطريق الاول
لان التاجيل هو من الابطال وصار كما لو خالف امراته في مرض موته على الف الى سنة فانه يعتبر
من كل المال لانه لو طلقها بلا بدل صح فصح تاجيله ولا يصح في قدر الثلثين منه بخلاف بدل الخلع لان حق الورثة
متعلقا بجميع البدل وقد تبرع بتاجيله فلا يصح في قدر الثلثين منه بخلاف بدل الخلع لان حق الورثة
لم يكن متعلقا بجميع البدل وهو البضع فلا يصح متعلقا بالبدل وحاصل الخلاف ان المحايه بالبدل
تعتبر وصية من الثلث عند هالاه تبرع وعنده يعتبر في قدر القيمة من الثلث وفيما زاد عليه من
راس المال ولو اوصى مكاتب بالثلث ثراعت ثراعت في اى الوصية باطله عندنا وحيفه
وقالا صححة قيد بقوله ثراعت لانه لو اعتق قبل ابدل الكتابه بطلت وصيته اتفاقا اعلم ان
الخلاف في المال الذي كتبه بعد العتق واما فيما اكتسبه قبله فلم تثبت الوصية اتفاقا وكذا الخلاف
فيما اذا قال اذمت فقد اوصيت بثلث مالي واما اذا قال اذ اعتقت فقد اوصيت بثلث مالي صح
الوصية اتفاقا كذا في الكافي لها انه اهل للوصية وقت الموت والمعتبر اهليه عنده وكذا انه وقت
الوصية لم يكن اهلا للتبرع فيبطل **فصل في الولا وهو من المولى وهو القربى فمقرانه حليه**
حاصلة من العتق او من المولا يثبت **ولا العتاق لمن اعتقا وابشر سببه** كالكتابة والاستيلاء
وشرا القريب وغيرها **او حصل على ملكه كمن ورث قربه فانه يعتق عليه** وولاؤه له لقوله عليه السلام المولى
لمن اعتق ذكرا كان او انثى ولو شرطه اى المعتق الولا **الغير ادساييه** اى لو شرط ان لا يكون معتقا ولا ولاء
بينما بطل الشرط لانه شرط يخالف الحديث المروى وهو الولا لمن اعتق **واذا مات المعتق قديمه**
النسبة على مولا لما روى انه عليه السلام قال لرجل اشترى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك اربابك
ولم يترك وارثا كنت عصبة اراد بالوارث العصبة لما روى ابنه حمزة اعتقت عبدا فاني ترك
بنتا فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه لابنته حمزة **وان مات المولى العتق**
ورثه بنو مولا دون بناته وليس للنساء من الولا **الاما اعتقل واعتق من اعتقنا و**
كاتبنا وكاتب من كاتبنا وجز ولا معتق اعلم ان قوله ليس للنساء الى هنا لفظ الحديث لا رده
المصنف تحصيل الحكمة ولم يبين كونه حديثا لشهرته **بان زوجت عبدا معتقه الغير فولات**
كان وولاؤه لموا اليها اى ولا ذلك الولد يكون لموا الى امه لان اباه عبدا ولا له فان عتق ابا الولد
جز ولا ابته الى مواليه اقول لو قال وولاؤه لكان اولى ليشمل البنت هذه صورة جردا معتقه وكذلك
الحكم في معتق معتقه صورته ان تعتق المرأة عبدا فمشتى العتق عبد افتر وجه معتقه الغير فان
ولدت منه ولدا فولد لموا الى امه لما يثبت فان عتق معتق المرأة عبده جردا ولا اليه ويكون ذلك لمن
اعتقه **ولو اعتقت اى اذا تزوج عبدا معتقا مولاها وهي حامل وانت به لا قل من سه**
اشهر من قيمته اى من وقت عتقه لم ينتقل الولا من مولا الام **ابدا** لان المعتق يثبت وجود الحمل
في ذلك الوقت عتق حملها مقصودا لانه جزوها فلا ينتقل من مواليها الولا على التايد لقوله عليه السلام

اعلامه بولده

الولا لمن اعتق **اولاكثر منها اى لو انت به لاكثر من ستة اشهر من وقت عتقها جردا العتق ولا ابته**
من مولا الام الى مواليه يعنى ولا الولد قبل عتق ابيه كان لموا الى الام لان وجود الولد وقت العتق غير
مبين حتى يرد العتق عليه فيعتق الولد بعتق امه فيتبعها في ولايتها فبعد عتق ابيه جردا ولا
ابته الى مواليه هذا اذا لم تكن معتدة وان كانت معتدة فجات بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت
العتق ولا قل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولاه الى موالي الاب لانه كان موجودا عند عتق الام
ولهذا يثبت نسبه من الزوج **واذا اولدت معتقة** سواء كانت معتقة العرب والعجم ولفظ العرب وقع
اتفاقا في عبارة القدرى في مختصرة وهي من تزوج من العجم معتقة العرب **من اعجمي جردا اصل او من**
مولى مولا الى امه قيد بالعجم لان اباه لو كان عربيا يكون ولاه لموا الى ابيه اتفاقا وقيدنا بجر الاصيل لان الابوين
لو كانا معتقين فالنسبة الى قوم الاب اتفاقا لانها استويا والترجيح لجانا لابي وقيد مولى مولا لانه
لو كان مولى عتاقه قولا لموا الى ابيه اتفاقا قاله ان الولا كالنسب لقوله عليه السلام لولا لمة كلمة النسب ثابت من
الابا وكذا الولا ولهما ان ولا العتاقه قوى والنسب من الاعجميين ضعيف لانهم ضيعوا انسابهم ولا يباين
لهم به وكذا ولا المولاة ضعيف ولهذا يقبل الضعيف والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا
لان النسب فيهم قوى لتأخرهم به **واذا اسلم على يد رجل ووالاه او الى غيره على ان يرثها في ذلك**
الرجل منه اذ مات ويعتق عنه اذ اجنى يعنى يعطى ذلك الرجل دية جنائية من والاه مع ان لم يكن
مولا عتاقه قيد به لانه قوى لا يفسخ فلا يظهر بوجوده الادنى وهو المولاة ولو شرط الارث والعقل من
الجانين جاز وكان كاشروطا ومن شروط المولاة ان يكون عاقدا للمولاة عاقلا بالغ خارا ولو والى الصبي باذن
ابيه جاز لانه من اهل الولا ولو والى العبد باذن مولا جاز ايضا ويكون المولا المولاة والعبد وكلاهما من
شروطها ان لا يكون المولى عن يمين العرب تنصرا لاسابهم وذلك لغناهم عن ضرورة المولاة واما اسلامه على
يده فليس بشرط واليه اشار المصنف بقوله او الى غيره وكذا الموكذبه مجبول للنسب ليس بشرط عند البعض
وهو المختار **ورثته اذا لم يكن وارثا** اى اذ مات المولى ولم يكن له وارث ورثه صاحبه كاشروطا وقال
الشافعي لا يرث لان سبب الارث القرابة والزوجة او العتق النص ولم يوجد في المولاة ولحد منها
ولما روى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم انهم قالوا بالورث بولا المولاة ولم يرد
عن غيرهم خلافة **وتجوز فسحة قول اى لكل من الجانبين ان يفسد بفسحة** يعنى رضى صاحبه لانه معتق تبرع
فلا يكون لازما لكن انما يفسد بفسحة صاحبه لان العقد قهرا فلا يفسد بفسحة صاحبه كالمفارقة
والشركة **وفعلان تجوز فسحة** بالفعل كما اذا والى رجلا اخر فيكون ذلك فسحا للعقد مع الاول وان لم يكن يفسد
منه لان انفساخ العقد في حق الاول يثبت ضمن الصحة العقد مع الثاني فصار كالعزل الحكيم في الوكالة **الا ان**
يعتق عنه فينبذ لم يكن له ان يتحول بولايه الى اخر لتعلق حق الغير به **ولو اقر به عتاقى** لو اقر رجل
بانه مولى فلان عتاقه **فقال بل مولا اى** قال فلان انت مولى مولى مولاة تثبت المولاة اتفاقا الثاني
على اصل المولاة **والانتقال عنها لا يجوز** يعنى لو اقر بالولا لآخر لم يجز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز وكذا
لو كذبه فيه اى المقر له المقر في الولا **اصلا** بان قال ما اعتقتك ولا اعرفك **فما اقر به لا يجوز** عند
خلافنا قيد بالافتراد ولا العتق لانه لو اقر له بولا المولاة وادعى المقر له ولا العتاقه فهو مولاة لكن له
ان يتحول عنه ما لم يعتق عنه اتفاقا لان ولا العتاقه لا يثبت بمجرد دعواه ولها ان الثابت هنا ولا المولاة

وهو يقتل العتق والنفل لان الولاء انما ثبت بتصدق المقر له فيثبت بقدر ما صدقه وهو انما صدقه بولا
الموالة وهو يقتل القتل وفي صورة التكذيب لما بطل اقراره صار كأنه لم يكن فيجوز اقراره لغيره وليس ثابت
هنا ولا العتاق لان المقر زعم ان عليه ولا العتاق فيه حامل باقراره لزعمه انه محقق فيه فيؤخذ بزعمه وفي
مسئلة التكذيب انما اقربها لاحتمال النقص ولزعمه حكمه ولا يبطل ذلك بالتكذيب **وان ولدته مجهول النسب**
بعد ان والت فهو قبيح لها فيه اي الولد تابع لأمه في المولا عند اي حبيفة فيكون مولى المولا ما وكذا لو
اقرت به اي المولا فلان قصد قتلها وانثاته وهو صحتها اي والحال ان في هذا ما صيما بمجهول النسب
وهذا قيد للمسئولين الاخيرتين فالحكم فيها عند ما تباع لأمه في المولا كما في المسئلة السابقة وقالا لا يثبت
ولاء ولدها لمولاها في هذه الصورة لهما ان الام لا ولاية لها على مال الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه ولذا
ان المولا بمنزلة النسب فيكون قتلها محققا في حق الصغير المجهول النسب فمقتل الام اثباته بالاشارة او الاقرار
كتاب الجنايا ايراد الجنائية هنا الفعل المضار الصادر من الجنائي
على نفس غيره او على ماله لانه لو صدر منه على مال غيره يكون غصباً او على عرضه يكون غيبة وهذا الباب
ليس لهما فيهما وينقسم القتل الى **عد وشبهه وخطا وما في حكمه وما هو سبب كل من هذه**
الاقسام مفسر في المتن عند بيان حكمه **فاذا قصده بسلاح او ما ناسبه في غير حق الاحراء**
كالنشب المحدث ونحوه **كان عمدا** وفي الجنائية في ظاهر الرواية في الحد يد وما يشبهه كالنحاس وغيره لا يشترط
المخرج لوجوب القصاص وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة اذا قتله بسنجة الميزان او عمود لا حمله فهو ليس
بعمد محض فيما تم لقوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها **ولا نوجب للكنار** وقال
الشافعي هي واجبة لا نفا شرعت للمحو الاثم والاثم في العمد اكثر فكان احوج الى التكفير وكنا قوله عليه
السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها الاشرار بالله وعقوق الوالدين والقرار من الزحف وقتل النفس عدا
واليمين الغموس **ونوجب المولى بالعد القصاص لا الخيار فيه وبين الدية اي قال الشافعي في قول**
القتيل بخير بين المولى والدية يطالب بهما شا غير رضي القاتل لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فاهله بين
خير بين ان يحبوا قتلوا وان حبوا اخذوا الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل الاية وتاويل
ما رواه ان يحبوا قتلوا رضي القاتل او لم يرض وان حبوا اخذوا الدية ان رضي القاتل **لان بين القاتل**
او يعفو الا وليا فيسقط القود لقوات محل الاستيفاء في الاول وسقوط حقوقهم في الثاني اوب المولى
على مال برضا اي رضي القاتل فيجب بدل الصلح قليلا كان او كثيرا في ماله على ما اصطلى عليه من
تعجيل او تاجيل او تنجيم واذا لم يذكر شيئا كان المال حالا كسائر المعاضات عند الاطلاق **ويسقط**
القصاص مشبهة كما في قتل الوالد ولده عمدا **فتجب الدية في ماله اي مال القاتل في ثلث سنين** لانه مال
وجب بالقتل ابتدا فاشبه شبه العمد **او يعفو بعضهم او يصالح عن نصيبه** فيسقط القصاص عن كل
الورثة لانه لا يتجزى فلما سقط القصاص ونصيب غير العاقب والمصالح انقلب حقه مالا لا يستبدل بعوض
ولم يجب على القاتل لعدم التزامه **فتجب الدية على العاقلة لانه مال** وجب بغير قصد من القاتل
فصار كالخطا **واعتبرنا الصلح في مرض الموت** يعني صلح القاتل على قتل العمد في مرض موته معتبر من كل
المال لا ملكه بالجماع قال في فروع معتبر من ثلث المال لان ما اعطاه تبرع لكونه مقابل مال فيعتبر من الثلث ولنا
انه في منابذة امر الاشياء وهو النفس فلا يكون متبرعا **وجعلوا شبه العمد** من القتل لان الصحابة اجمعوا على
انه نوع القتل وفروا عليه احكاما وقال مالك انه ليس نوعا بل القتل نوعان عمد وخطا والاول

بينهما كما في سائر الافعال **وهو ان يقصده اي الضرب بما لا يفرق الاجزاء عند اي حبيفة كالحجر العظيم**
والخشب العظيمة وقالا بما لا يقتل غالبا كالسوط والعصا الصغيرة وفي الحقايق هذا اذا
لم يوال في الضربات فان والى بحيث يقتل بمثله فهو عمد محض عند ما لهما ان معنى العمد فيه متقاصر
لكونه مستعملا له صغيره واما في الحجر العظيم ونحوه فعني العمد متكاملا او مقصودا الى ذلك خطأ
يشبه العمد **وتجب به اي يشبه العمد الاثم والتكفير بعقوبة رقية مومنة** لاشابهته بالخطا
فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين اي ان لم يجد رقية مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين والاطعام فيها غير
مشروع لانه غير منصوص عليه واثبات البدل بالراي لا يجوز ولا قصاص في شبه العمد لتمكن الشبهة
في عدم الدية اي يجب الدية **المغلظة على العاقلة لاجماع الصحابة على ذلك ويكون شبه العمد عمدا**
فيما دون النفس لان الاثام فيها دون الاعضاء لا تختص بالذات كما في النفس والمعتبر فيه
بجرح تعدد الضرب واذا رمى عرضا اي جساما يقصد برميها يعلم اصابته المحل فاصاب ادميا او من
يظنه حربيا اي اذا رمى شخصاً يظنه حربيا فاذا هو مسلم فقد اخطا اي في فعله في الصورة الاولى وفي
قصده في الصورة الثانية لكن الخطا في الاولى اقوى لانه اذا وقع الفعل كان واقعا في المقصد ايضا فلا اثم
اي ليس في الخطا اثم العمد **فتجب الكفارة في الخطا لان فيه اثم ترك المقتب في الامور على العاقلة واذا**
انقلب النائم على غيره فقتله اي النائم ذلك الغير اجري مجراه اي مجرى الخطا في جميع احكامه
فعل النائم ليس بعمد اذا قصده ولا خطا لان ترك الثبوت انما يتصور في القصد والنائم لا قصده واذا
حفره او وضع حجرا في غير ملكه فعليه ان يملك او جيت دية على العاقلة
لانه لما صار سببا للاثام جعله الشرع كالمختلف خطأ لا غير اي لا تجب فيه الكفارة كما في الخطا به بقوله
في غير ملكه الى انه لو فعله في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه ما دون في فعله فلم يكن متعدبا فيه **ويمن**
غير الادي يعني ان تلف بالسببية مالم يكن ادميا كالعرض وغيره يضمنه في ماله لان العاقلة لا
تضمن الاموال **وخزم الميراث الكل اي ميراث القاتل على المقتول بكل انواع القتل لا بالتسديد وقال**
الشافعي يحرم الميراث بالقتل لا بالسبب ايضا لان الشارع جعله كما شر القتل في انجاب الضمان عليه
فيتوقف عليه سائر احكامه ولنا انه ليس بميراث الفاعل حقيقة واما الحق بالمباشرة في انجاب الضمان
على خلاف القياس صيانة للدم عن الحد رفيق في حق الكفارة وحرمان الارث على الاصل **وتجعل**
عدا الصبي والمجنون خطأ نوجب الدية على عاقلتهما لا في ماله ولا غيرها الميراث
ولا نوجب عليهما الكفارة وقال الشافعي تجب الدية والكفارة في ماله وعمره ان عن الارث لان
العمد وجد منهما حقيقة فتوفر عليه احكامه الا ان القصاص يسقط عنها لانها ليسا من اهل العقوبة
ولنا ما روي ان عليا رضي الله عنه اوجب دية على المجنون حين قتل رجلا بالسيف على عاقلته وقال
عمره وخطا وسوا حرمان ارثه ووجوب الدية والكفارة في ماله عقوبة فلا يلزم لهما لانها ليسا
من اهلها **ونقتص من جر لعبد ومسلم لذي اي اذا قتل جر عبدا ومسلم ذميا يقتل الحر والمسلم**
قصاصا وقال الشافعي لا يقتل لان مبني القصاص على المساواة وهي منقضية بين الحر والعبد
وهو ظاهر وكذا بين المسلم والذمي لان المحبة تثبت بعارض عقد الذمة فلا يكون كالسليم بخلاف
الذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم فعليه القصاص اتفاقا لوجود المساواة بينهما وقت الجنابة ولنا قوله

تعالى ان النفس بالنفس وما روى ان النبي عليه السلام اقاد مسلما بذي وقال ان الحق من وفاء منته ولا
يقتل اي المسلم والذمي مستان اتفاقا لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولا ذمي بغير ذمي
 بالكافر هنا الحر والذمي المستان من بقرته عطف فوله عليه السلام ولا ذمي بغير ذمي لا يقتل مسلم ولا ذمي
 مادام في ذمته بكافر مستان **ويقتل الرجل المرأة والكبير الصغير والصبي الاعمي**
والزمن والمجنون لعموم قوله تعالى ان النفس بالنفس لا يقتل اي لا يقتل المولى يقتل عبده وان كان مالكا
 لشخص منه **وعبد ولده ومكاتبه ومديره وامر ولده** لان غير المولى لو قتله لم كان القصاص له
 فلا يجوز ان يحبس على نفسه قصاص **ولا والداي لا يقتل والد وان علا بولده وان سفل ورقتن**
منه لو ذكركم اي لو ذبح الوالد ولده لا يقتل لاجله وقال مالك يقتل قتل بالذبح لانه لو قتله بالسيف لا
 يقتل منه اتفاقا لانه قتل ولده عمدا بلانا بل فيجب القصاص بخلاف ما لو ضربه بالسيف لاحتمال ان يكون
 منه للتدانيه فسرى الى النفس من غير قصد فاوثر شبهه ولنا قوله عليه السلام لا يقتل الوالد ولده ولا
 السيد عبده **ونوجب الدية في ماله** اي في مال الوالد القاتل لانه قتل ابنه عمدا والعاقلة لا تغفل العمد
في ثلث سنين اي في الحال اي قال الشافعي يجب في الحال لان التاجيل كان للتخفيف في حق الخاطي وهذا
 عامد فلا يستحقه ولنا ان المال ليس بمال النفس وكان القياس ان يكون بدله الا ان الشرع
 ورد به موجلا فلا يعدل عنه **ومن ورث قصاصا على ابيه** كما اذا قتل ابيه سقط القصاص
 لحرمة الابوة **وتقتل من العبد اذا اقرب العمد** لان هذا الاقرار لا قيمة فيه على العبد لكونه ضررا
 عابدا عليه فيقتل لكونه مجرى على اصل الحرية باعتبار الادمية ولهذا لا يقتل اقرار المولى عليه كحد
 ولا قصاص وبطلان حق المولى فيه ضمنى فلا يعتبر **ومن جرح عدا فمات المجرع منها** اي من
 تلك الجراحة بان لم يعرض له عارض اخر يضاف اليه الموت **اقصر منه** لوجود السبب وانما
 يبطله ولورثته **عدا انسانا فنقد الى اخراى السهم الى انسان اخر فماتوا وجب القصاص الاول**
لانه عمد والدية للثاني على عاقلة لانه اخطا فيه كمن رمى غرضا فاصاب غيره **وتستوفى القصاص**
بالسيف لا بما قتل به اي قال الشافعي يستوفى القصاص بما قتل حتى لو قطع يده ثم مات قطع يد القاتل
 فيمهل مثل تلك المدة فان مات منه فيها يكون قصاصا والاخر رقبته وان قتله بغير مشروع كاللوله
 وسقى الحر يقتل بالسيف اتفاقا لقوله عليه السلام من غرق غرقناه من احرق احرقناه وسأفوه
 عليه السلام لا قود الا بالسيف واما الحديث فالمراد منه السباسبه بدليل انه اضافته الى نفسه
واذا قتل مكاتب عن وفاء اي عن مال يكون وافي الادايد المكاتب **وله مولى** اي ليس له وارث ولا
 استوفاه اي القصاص مولاة عند ابن حنيفة وابن يوسف **ومنعه** اي قال محمد لا يستوفيه قتل بولده
 وله مولى لانه لو كان وارثا خلا بحب القصاص اتفاقا لجهالة المستحق وقيل بقوله عز وقاله لو قتل
 غيره فاسوا كان له وارثه اخر ولم يكن فالقصاص للمولى اتفاقا لانه مات عبدا قال شيخ الاسلام يريد
 انه لم يترك وفاء لم يكن في قيمته وقاله لو كان في قيمته وقال القصاص فيه ويجب على القاتل قيمته في ماله
 لان موجب العمد وان كان هو القصاص لانه يجوز العمد الى المال بغير رضی القاتل من اعاد الحق من
 القصاص كما اذا كانت يد القاطع مثلا كان المقطوع يد العمد الى المال بغير رضی القاطع لما لم يجد مثل
 حقه بكماله فكذا هنا لان وجود القيمة انفع للمكاتب لانه يحكم بحريته وحرية اولاده اذا أدى بدل الكفاية
 من قيمته كذا في الكفاية لانه سبب الاستيفاء مشبهة لانه في المكاتب الذي مات عن فاهو المالك ان مات

عبد او الولد ان كان حرا فلا يمكن القصاص بشئ كمن قال لغيره بعني هذه الجارية بكذا فقال زوجها لا
 يحل لي طبعها لاختلاف السبب ولها ان من له الاستيفاء معلوم لان حق الاستيفاء للمولى على التقديرين
 ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم بخلاف ما استشهد به لان حكم ملك اليمين مخالف لحكم النكاح
او ورثته بالرفع عطف على قوله وله مولى اي اذا ترك المكاتب المقتول وفاء وترك ورثته غير المولى **فلا قصاص**
لهم وان جتمعوا معه اي الورثة مع المولى لان ابا عبد القاسم قال الحق للمولى وان مات حرا فالورثة وعند اشتباه
 ولي الحق تعذر استيفاءه **واعتقه مولاة بين القطع والبراءة** اي اذا قطع رجلا يد عبدا غيره
 عمدا فاعتقه مولاة فمات العبد من القطع **وهو الوارث** اي والحال ان وارثه مولاة فحسب حكم محمد
بالارث والقصاص اي على القاطع ارث اليد وما نقصه القطع الى ان اعتقه حتى اذا كانت قيمته عند
 القطع مائة وعند العتق سبعون يضمن ثلثين ويسقط ما بقى منه بالاعتاق **وهما بالقصاص** اي
 حكما بان عليه القصاص قيد بقوله وهو الوارث لانه ان كان له وارث سوى المولى فلا قصاص عليه
 اتفاقا لاشتباه المولى لان المولى نظر الى ابتداء القطع والوارث نظر الى السراية وان لم يكن له وارث سوى المولى
 فلكل عند محمد لاشتباه السبب لان الملك نظر الى الابتداء والمولى نظر الى الانتهاء وطما ان المولى واحد واشتباه
 السبب يمنع الحكم بخلاف ما اذا كان له وارث اخر لان المولى قد اشتبه فيه فلم يمكن الحكم **او عبدا** اي لو قتل
 عبدا **مهرهون لم يشتر** اي لم يقتل فانه قصاصا حتى يجتمع **الراهن والرهن** انما وجب حضور المهرن
 عند استيفاء الراهن القصاص ليكون سقوط حقه فلا يرجع الراهن وفيه نوع اشكال غير متفق لاحتمال
 العبد اما بالصالح او بدعوى الشبهة في القتل فيصير خطا كذا في الكفاية **ولكبار الورثة الاستيفاء**
 اي استيفاء القصاص في الحال **وقالا ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار** لانه حق مشترك بينهم فلا يستوفيه
 الحاضر اذا كان بعض الورثة غائبا لاحتمال عفو الغائب ولنه ان كل من لا يتجرى اذا ثبت لجماعه ثبت لكل
 واحد منهم كاملا كافي ولاية النكاح والقصاص كذلك فيستوفيه الكبار وامكان عفو الغائب فاقم
 لكونه اهلا له وهذا الاحتمال مانع من نفوذ الحاضر بالاستيفاء والعفو عن الصغار غير صحيح فلا
 يكون مانعا اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الكبير غير اب الصغير اذ لو كان كذلك كما اذا قتل احد مشترك
 بينه وبين ولد الصغير فالاب يستوفيه في الحال اتفاقا كذا في الكافي **ولو اقام احد وليين**
اي اذا كان القاتل وليا حاضرا وغائبا فاقام الحاضر على رجل بينة بالقتل والاخر غائب
حبس القاتل حتى يحضر ويعيدها الى البينة والاعادة شرط عند ابن حنيفة **وقالا**
حضوره اي حضور الغائب كاف في الاستيفاء ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه اقامت على الخصم
 عند القاضي لكن موجبها وهو الاستيفاء كان موقوفا على حضوره لاحتمال عفو فاذ احضر ارتفع
 الاحتمال كما لو كان القاتل خطا والمسئلة بحالها يقضي بالدية على عاقلة القاتل واذا حضر الغائب
 لا تغادر البينة اتفاقا من الحقائق وله ان القصاص حق القاتل من وجه وهذا صحيح عقوم وشفيع
 وصاياه اذا انقلب مالا وحق الورثة من وجه لان تشي الصدور انما يحصل لهم وصح عقوم قبل
 موت المجرع فيشترط اعادة البينة احتياطا لان بعض الاحياء لا ينوب عن بعض بدون الالبانة
 بخلاف الخطا لان موجب المال وهو حق القاتل من كل وجه **ويقتل جمع بواحد** لاروى ان سبعة
 من صنعا قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصحابة **واحد كجح ونكتفي به**
 اي يقتل الواحد ولم يجب الدية للباقيين وقال الشافعي يقتل الاول وجب الدية للباقيين وان قتلهم

الاستيفاء للمولى على التقديرين
 الاستيفاء للمولى على التقديرين
 الاستيفاء للمولى على التقديرين

عند ابن حنيفة

جميعا ولم يعرفوا المقتول بقتل لاجل من خرجت قرعته ويكون له ما كان له من المقتول
قوله القصاص بينهم والدية بينهم له ان النفس الواحدة لا يوزن بها النفس فلا تكون الواحدة كالأخرى
بهم كما لا يقتصر اليد الواحدة بالأيدي كقتلنا ان القاتل اذا قتل يكون كل من اولى القتل مستوفيا
حقه على الكمال لان اذهاب الروح غير منجز والمماثلة في قصاص النفس ساقط لان الكبير يقتل الصغير
والصغير بالضرب اما المماثلة في الاطراف فمختصة لانها في حكم الاموال **ولا يقتصر من شرب الكلاب**
والصبي والمجنون يعني اذا اشترك اجنبى في قتل الاب ابيه لا يقتصر الاجنبى عندنا وقال الشافعى
يقتصر وعلى هذا الخلاف لو شارك الاجنبى صبي او مجنون او مولى له ان المانع الموجود في احد القاتلين
لا يمنع قصاص الاخر كالعامة من الاجنبيين اذا عفى المولى عن احدها ولنا ان فعل كل واحد منهما
ليس يقتل على الكمال لانه قتل واحد حصل بفعلها فاذا سقط القصاص في حق احدها سقط عن
الاخر لثبوت الشبهة كالحاطى كما لو كان احدها عامدا والاخر مخطيا لم يجب القصاص على العامد
اتفاقا لخلاف الاجنبيين لان اشتراكهما كثيرا لوجود فوجبه قتل الاخر للزجر وما نحن فيه نادر فلا
يقاس عليه **ولو قطع ايدى** بان اخذ رجلان سكيناً وامراه على يد رجل حتى قطعت ثمنعه اى
المقطوع اليد من القصاص **ويجب عليهما نصف الدية** وقال الشافعى تقطع يداها وانما
صورنا القطع لما ذكرنا لان المقطوع لو كان بصورة اخرى بان وضع احدها سكيناً من جانب والاخر من
جانب وامراه حتى التقى السكينان لم يجب القصاص اتفاقا له الاعتبار بالنفس يعني اذا وضع احدها
السكين على جوف انسان والاخر على فناء وامراه حتى التقى السكينان لم يجب القصاص عليهما ولنا ان كل واحد
منهما قاطع بعض اليد فلا يقطع جميع يد بقطعه بعض اليد لا شرطاً للمماثلة لان القاتل اذهاب الروح
وهو لا يحتمل التجزى فاضيف الى كل منهما كامل والمحل في القطع قابل للتجزى **ولو قطع يدي** يعني يدي
او على التعاقب **قطعا بميته** اى يمين القاطع **واقسمان نصف الدية** بينهما ثمنين **والدية**
لثاني القطع للاول اى قال الشافعى ان قطعها على التعاقب فقطع بالاول فيخرج من الاشكال
لان يد صار من مستحقة للاول فلم يستحقها الثاني من رهن شيئا وسلمه ثم رهنه من اخر وان قطعها
معاً يفرع بينهما ويقطع لمن خرجت قرعته ويكون الارش للاخر لان اليد الواحدة لا تقى بالحقين
ولنا ان حق كل منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل منهما وكونه مشغولاً بحق الاول لا يمنع تقرر
السبب في حق الثاني فصار كما لو قطع العبد يمين رجلين على التعاقب فانها مستحقتان رفقة بخلاف
الرهن لان فيه اثبات بد الاستيفاء حكماً فاذا ثبت للاول استحقاق ثبوت الثاني كما في الاستيفاء الحقيقي
فيد يميني رجلين لا تقبل قطعت يمين رجل ويسار اخر تقطع يداها وكذا ان قطعها من واحد
فان قسم **احدها** حين عيبه صاحبه **وحفظ الاخر** المالا اى دية يده لان حق الحاضر كان معلوماً
وحق الغائب كان متردداً فلم يوخر استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفعين وكذا
اذا حضر والاخر غائب يقتضى به بكل المبيع **ولو قضى** اى يقطع عيبه قصاصاً وبارش يمينه
فحفي احدها قبل الاستيفاء اى يجب بحال العاقبة اى نصف ارش البدل **ولا يلزم**
لان القصاص والارش كان مشتركاً بينهما بالقصاص فلما استقطعت احدها حقته في نصف القصاص
بالعفو انقلب نصيب الاخر مالا فيستوفى العاقبة في نصف الارش الذي كان مشتركاً بينهما وغير
العاقبة تمام الارش نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب مالا **ولا قال** اى لا يخرج القصاص

قوله

لو كان عفى قبل القضا كان للاخر القصاص فكذلك الوعى بعد القضا قبل الامضال ان الامضا
في العقوبات كالقضا **ولا تجزى القصاص في الاطراف** **والعبد ولا يمين الرجل**
والمرأة يعني اذا قطع العبد يد عبدا او الرجل الحريد امراه حرة لا تجزى القصاص فيها عندنا
بل يجب في العبد القيمة وفي الحرة الدية وقال الشافعى تجزى فيها القصاص لانه تجزى بين العبد
والرجل والمرأة في النفس فكذلك في الطرف ولنا ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها وقاية النفس
كالاموال فكانت المماثلة فيها شرطاً ولا ممانلة في طرف العبد لاختلاف القيمة ولا في الرجل والمرأة
لاختلاف الدية **وتجزى بين السلم والذى** يعني اذا قطع مسلم طرف ذي يمين يقتصر منه عندنا
خلافاً للشافعى لان العصمة متفاوتة بينهما لوجود الكفر المبيح في احدها ولنا قولنا على رضى الله عنه
انما يدلوا الجزية لتكون دماً ومهكداً ما بينا ومن قطع يد غيره من المفصل قطعت يده
اى يد القاطع منه لقوله تعالى وللروح قصاص **ومن نصف الساعد او جرحه جأيفة**
وهي جراحة مختلفة بجوف الراس وجوف البطن كذا قاله صاحب الهداية واعترض عليه في قوله
جوف الراس غير مستقيم لانه لا يسمى جأيفة وان نفذت الى النخاع فبرأ منها اى من الجراحة فلا قصاص
لانها يمكن رعاية المماثلة في كسر العظم ولا في الجأيفة لان البرء منها نادر **ولو كانت يد القاطع**
شلا او ناقصة الاصابع قطعها ان شأ ولا شئ له غير ذلك لانه رضى به مكن رضى بالردى
عوض الجيد **والا** اى ان لم يقطعها **اخذ الارش كاملاً** لانه تعذر ان يستوفى حقه كاملاً فوجد الى
العوض **ويقتصر في المارن** هو مادون قصبة الالف **والاذن والسن** اماكن للمماثلة فيها
ولا اعتبار متفاوت مقدارها **والشجة** اى يقتصر في الشجة التي تكون المماثلة فيها كما في السن فانه
يؤرد بالبرد وما قبل الاخر **فان كان رأس الشاج الكبير** واستوعب الشجة ما بين قرني المشجوج مثلاً
فان المشجوج اخذ بقدر شجته **والا اخذ الارش كاملاً** لانه لو شج ما بين قرني الشاج يزداد
شجته فيقتصر بين الشج بقدر شجته والارش وكذا لو كان رأس الشاج اصغر فان استوفى المشجوج مقدار
شجته مساحة يزيد على ما بين قرني الشاج فيكون تعدياً الى غير حقه فيقتصر بين ان يرضى بدون حقه
وبين اخذ الارش كاملاً **ولا قصاص في اللسان والذكر** لانها ينقبض وينسطق فتستوعب رعاية
المماثلة **الا ان قطع احدهما** فينبغي بحرى القصاص ان موضع القصاص يكون معلوماً كالمفصل **ولو**
ضرب عينه فقتلها فلا قصاص لامتناع رعاية المماثلة **فان ذبح مؤثماً** اى العين
فصل **ولو قتل عبد اثنين قريهما** اى لو قتل عبداً قريهما لمولى به او مولا اى لو قتل
عبد مولا وله ابنان اى لولاء ابنا فقتل احدهما اى احد المولىين ولا يمين لا يجب شئ بل
يحل الدم كله بخير ابو يوسف **العاقبة** اى ربع العبد الشريك او فداءه بربع الدية
لان لها القود على الشريك فصارت لكل واحد منهما نصف القود نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاذا عفى
احدهما انقلب الاخر مالا وهو نصف الدية ولكن ذلك في كل العبد فيسقط من ذلك المصنف نصفه وهو ما
اصاب نصيب من لم يعف لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً فبقى واجبا ما اصاب نصيب العاقبة وهو
ربع دية المقتول فتخير العاقبة ان شاء دفع نصف قيمته من العبد وان شافداه بربع الدية ولهما ان القود
وجب لهما في كل العبد من غير تعيين بل على احتمال ان يجب الكل بان يعتبر كل حقه متعلقاً بنصيب الاخر

بطول الشجر

ونعكس خلق اللحية الراس يعني اذا خلق اللحية او شعر الراس ولم يثبت وجبت الذية عند
وقال الشافعي حكومة عدل لان الشعر زايد في الاذى وليس في خلقه ازالة منفعة ولهذا ايجاز
شعر الراس ونقص اللحية في بعض البلاد فصاعدا كسعر الصدر ولنا ان اللحية في اوائها والشعر
جمال لا يرى ان الاقرع يتكلف في ستره لفوت اجمال بازالة كل منهما فوجب الذية كما في الاذن
وشعر الصدر لا يتعلق به جمال وكذا الخفاف في خلق الحواجب ولو خلق الشارب ففيه حكومة
عدل لانه تابع للحية ولو خلق لحية كوسج فكانت شعرات معدودة فلا شيء فيه وان كانت في
الحذ والدفن غير متصلة ففيه حكومة عدل وفي المتصلة الذية لانه لا يكون كوسج فان ثبت
لم يجب شيء لان اثر الجناية لم يبق عمدا كان او خطأ **ولذا الحكم لو ثبتت بغيرها في الخبز** يعني
اذا خلق لحية حرسا بفتت بغيرها لم يجب شيء عندنا في حنيفة لان الجاني يزداد بياض شعر اللحية
وفي العبد حكومة عدل اي اذا خلق لحية عبد فثبتت بغيره حكومة عدل عندنا في حنيفة لان الله
تنتقص لها واجبا فيها اي الحكومة في العبد والحركة بياض الشعر جمال في اوائه لا في غير اوائه
فتجب حكومة عدل قيد بقوله بغيرها لا لانه لو ثبتت مثل الاول بآي صفة كانت فلا شيء عليه اتفاقا
الحاشية **وتجب الذية في كل ما في البدن اثنان** فيهما اي في تقويتها او في تقويت بغيرها
اقول لفظة فيهما مستدرك ولو قال في كل اثنين من البدن لكان ولي واخص **ونصفها في احدها** اي
بجب نصف الذية في قطع احدها لما روينا به عليه السلام قال في العيين الذية وفي اليدين الذية وفي
الرجلين الذية وفي الاذنين الذية وفي احدها نصف الذية لان في تقويت الاثنين من الاشياء الزوجة تقوى
جنس المنفعة او اجمال ففي ثدي المرأة او حلمتها الذية لغوات منفعة الارضاع وفي ثدي الرجل جلوه
اذ ليس فيه تقويت المنفعة وجمال **ويجب ربع الذية في احدها ما هو** اي في البدن اربعة
كاشعار العينين وهي منابت الشعر واهداها وكل لدية في قطع كل واحد اربعة اذية في قطع ثلثه منها
ولو قطع الجفون باحدها تجب ذية واحدة لان لا شفا مع الجفون كما تشار مع القصبة **وعشر** اي يجب
عشر الذية **في كل اصبع** من اصابع اليد او الرجل لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل
وتقيم على مناصلها اي يقيم ارش كل اصبع على مناصلها فالاصبع التي فيها مفصلان اذا قطع مفصلا منها
ففيه نصف ارش اصبع وان قطع مما فيه ثلث مفصل ففيه ثلث ارش اصبع **ونصفها** اي الاصبع
الكف حتى لو قطعها مع الكف تجب نصف الذية فحسب ان منفعة البطش بالاصابع والكف
تبع لها فان قطعها اي اليد من نصف الساعد **وجيد حكومة في الزايد على الاصابع والكف وفيها نصف**
الذية وكفا اي لو قطع كفا فيهما اصبع ففيها ارش الاصبع عندنا في حنيفة ويكون الكف تبعها
واوجب لاكثر من شها ومن الحكومة **في الكف** اي ينظر الى ارش الاصبع والى حكومة العدل في الكف
فيدخل الاقل في الاكثر قيد باصبع اشارة الى هذا الحكم فيما اذا كان المقطوع اقل الاصابع واخر
عما اذا كان المقطوع كفا فيهما ثلث اصابع لان الواجب فيه ارش الاصابع ولا شيء في الكف اتفاقا
الاكثر مقام الكل لهما انهما جنايتان في محل واحد فيهما دون لنفس فيدخل ارش اقلها في ارشها
كما في الموضحة مع سقوط بعض الشعر ولنا ان الاصابع اصل في البطش والاصل وان قل مستبح الف
كسنة مع الصغار في باب الزكوة بخلاف الموضحة وسقوط بعض الشعر لان احدها ليس بتعارف الاخر
ولو شلت اي ببيت **تقطع جارتها** اي اذا قطع اصبع رجل عمدا فثلث اصبع اخرى من جارتها

هذا هو الوجه في حكم قطع الاصابع
والذي هو الوجه في حكم قطع الاصابع
والذي هو الوجه في حكم قطع الاصابع

اي في الاصبعين الارش عندنا في حنيفة وما قصاص فيه **وقالا القصاص في الاول** في الاصبع المقطوع
والارش في الثاني لان الجناية هنا متعددة لوقوعها على محلين متناهيين فسقوط القصاص في
احدها لا يوجب السقوط في الاخرى كما لو قطع اصبع عمدا واصبع اخرى بغيرها خطأ ولنا
ان هذه جناية واحدة في ذاتها ومحالها لكن اثرها سرى الى الاخر خطأ صار بعض موجبها مالا وهو
الارش في الثانية سقط القصاص عن الاول وانقلب مالا لعدم التجزئ بخلاف ما استشهدوا
به لانها جنايتان متغايرتان ذاتا ومحالا وفي الحقايق لو قطع اصبع فثلث الكف او قطع
بعضا من اصبع فثلث بقية الاصابع لا يجب القصاص اتفاقا **ونصف عشرها** اي يجب نصف عشر
الذية **في كل سيرة** سوا كان مرسا او نابا لعموم قوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل
والاسنان اثنان وثلثون عشرون منها اضراس واربع انياب واربع ضواحك واربع ثنايا **ولو ثبتت**
عوضها اي لو ثبتت سن اخر مكان السن المقطوع في البالغ **فهو** اي الارش **ساقط** عندنا في حنيفة
وقال لا يجب الارش كاملا لتحق الجناية الموجبة له وما حدث فذمة اخرى من الله فصاعدا كمن اذلف
مال رجل وحصل له مال اخر وله ان هذه الجناية عدت معني لان الجمال والمنفعة عاد اليه بسن
اخرى **سن المغير** اي كما سقط الارش في سن المغير اذا ثبتت اخرى مكانها اتفاقا **ولو ضربها**
اي سن رجل جرحا **فما ضرب في الارش** اي عندنا في حنيفة لان الجمال الحاصل بالسن للبيضا قد فات فيجب
تمام ارشها كما لو اوردت **واحد** من ضربية يجب الارش اتفاقا **وقال لا حكومة** وهو رواية عن
اي حنيفة لان بعض الاسنان يكون مصفرا يكون الجمال فيه ناقصا لا قابلا والنقصان غير مضبوط
فتجب الحكومة قيدنا بسن الجرحان في سن العبد تجب حكومة العدل اتفاقا **وتجب حكومة في الاصبع الرابع**
اي في قطعها لانه لم يتعلق بها جمال ولا منفعة لكونه جزءا من الاذى فلا يندرج الحكومة تعظيمه **وعين**
الصبي لسانه وذكره اي يجب حكومه في قطع هذه الاعضا **اذا لم تعلم صحتها** اي كل واحد من هذه الاعضا
وتعرف صحة اللسان بالكلام والذكر بالحركة والعين بما يستدل به على النظر ولما كان المقصود من الاعضا
منافعها وجهل وجودها في الصغير لم تجب الذية في قطعها قيد بقوله اذا لم يعلم لان صحتها
لو علمت ما را الصغير كالبالغ **ولو ذهب عقله او شعر راسه موضحة** وهي الجراحة التي يظفر العظم فيها اقل
وقال في راسه هذا اذا لم تمت فان مات الرجل دخل ارش الموضحة في الذية اتفاقا لانه ان هذه جنايتان
في موضعين فيجب موضع كل جناية قياسا على المسئلة الثانية وهي **او سمعه اذ يصيح او كلامه** يعني
اذا ذهب بالموضحة هذه المنافع **وجلبه ارش** ايضا اي كوجوب الذية اتفاقا واذا سقط شعر راسه كله
فلم يثبت فعلى عاقلة كل لدية ويدخل ارش الشجة في ذلك اتفاقا ولنا وهو الفرق ان محل الشعر جرح الراس
ولذا محل العقل لانه في الجزء الباطن منه فان قلت العقل نور في الصدر بصيرة عواقب الامور قلت
نعم لان الدماغ كالقسيلة لهذا النور فبهذا الاعتبار كان العقل في الراس ولهذا ينتقص اذ يبس
الدماغ فانحدث الجناية ذاتا ومحلا فدخل الارش في الذية لئلا يكون للجناية الواحدة موجبات
بمخلاف السمع والبصر والكلام لان محالها متغايرة فصارت الجناية متحدة وانما لم يقيد الموضحة
بالخلاف في المستثنين لان ايجاب الذية دليل على وقوعها خطأ وفي عمدها قصاص كما سياتي قريبا **اذا ازال**
الارش بيان التثبت وثبت الشعر **فالارش ساقط** عندنا في حنيفة لان الواجب وهو الشين قد زال

رواها

ولا قيمة لمجرد الالم ولهذا الوضوب من ماله ولم يوثق فيه لا يجب شي **ويوجب ابو يوسف** ان يمسك الالم
لان الشين الموجب ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تعويله **لا اجرة الطبيب** اي عند مجيئه لخدمة الطبيب
لان من الدوا واجرة الطبيب كان سبب هذه الشجة فصار كان الشجاج اخذ ذلك القدر من ماله
في قصاص الجرح برفق لان المعتبر في الجراحة مثلها لاجلها لاحتمال انتقالها من النفس **ويجب حكومة**
الشجة الخارجة بالما والصاد المهمتين وهي التي تخرج من الجلد اي تحده ولا تخرج دما وهي الجرح
للشجة وكذا اخواتها **والناصة** وهي التي تظهر بسببها الدم ولا يبيل شبهة بالدمع في العين والدمية
وهي التي يسيل الدم منها **والناصة** هي التي تبضع الجلد اي تقطعه **والنلاحة** وهي التي تاخذ في اللحم وتنظف
والسحاق هي التي تصل الى السمحاق وهي الجلدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس **ان يقرح**
هذا تفسير الحكومة يعني يقوم الجرح على تقدير ان يكون ما كان **ساقا** عن هذه الجراحة وسليما اي
يقوم جرحها السليم اللذيغ فكانهم تغالوا له بالسلامة كذا في الصحاح والمراد هاهنا الجرح فيجوز
الدية ما نقصته الجراحة من القيمة مثلا اذا كان قيمته سلما مائة ومع اثر الجراحة صار من تسعين ونقص
من القيمة عشرين فيجب من الدية عشرين **والقصاص** اي يجب القصاص في **الموضحة** عدا الامكان
المساواة فيها بانتهائها السكنى الى العظم وفي غيرها من الشجاج غير ممكن اعلم ان الاتفاق على وجوب
القصاص في الموضحة عدا انما يثبت اذا لم يحتل به عضوا اخر حتى لو تخرج موضحة عدا فذهب عيناه فلا قصاص
عند اي حبيفة فحج الدية فيها وقالوا في الموضحة قصاص وفي البصرة كذا في الكافي **ونصف عشر الدية**
الخطا اي اذا كانت الموضحة خطا **وعشر** اي يجب عشر الدية في **المهاشمة** وهي التي تكسر العظم وعشر
اي يجب عشر الدية ونصف عشرها في **المنقطة** وهي التي تنقل العظم بعد الكسار تحوله **وقد** اي يجب
ثلث الدية في **الامة** بالمد وتشد يد الميم وهي التي تصل الى امر الراس وهي التي فيها الدماغ والروس انه عليه
السلام قال في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وفي المنقطة عشر ونصف وفي الامة ثلث الدية
اعلم ان هذه الشجاج محتصة بالرأس والوجه لغيره كالحق وجرت في غيره كالساق واليد تشهي جرحه
ولا يكون لها ارس معذرا لان الاثر بالتقدير انما جاز في الرأس والوجه بل يجب حكومة عدا ثلث الدية
ثلث الدية في **الجائفة** وهي التي وصلت الجوف **وثلاثان** اي يجب ثلاثا الدية في **التأفدة** وهي التي تذهب من
البطن الى الظهر لما روي ان بابكر حك في ٢ وهي بيان الغرة قبل الغرة عشر دية المراه ونصف عشر دية
الرجل وعلى التقديرين يكون خمسين **على العاقلة في سنة** لما روي ان امرأة ضربت بطن زوجها قالت
جنينا ميتا فحكم النبي عليه السلام على عاقله الضاربة بالغرة في سنة سمح بية الجنين غرة لها
اول شي يجب في الادمى وغرة الشئ وله ومنه غرة الشهر **وجنينا** اي لو اقلت جنينا حيا ثم مات
فالدية اي فجب الدية الكاملة او ميتا ثم ماتت اي لو اقلت جنينا ميتا ثم ماتت الام قدية وعشر
الدية للام والغرة للجنين وقد صح انه عليه السلام قضى في هذه الصورة هكذا **ادمار** اي الم
من الضربة ثم القته حيا ثم مات الجنين قدتيان دية في الام ودية في الجنين لانه قتل شخصين او
ثم القته ميتا قدية لا غير اي لا شيء في الجنين لانه محتمل ان يموت بموت امه وان يموت من الضربة فلا
تجب الغرة بالشك **لا نوجب فيه** اي في الجنين على المضارب **كفارة** وقال الشافعي عليه كفارة
لانه قاتل نفسا حقيقته ولما انه لم يباشر القتل وانما صار سببا فلا كفارة في التسبب
الغرة اي تقسم الغرة بين ورثة الجنين ولا يرثه الضارب لان كان اثارا وفي المتكوفة ذكره لان الشافعي

ولا قيمة لمجرد الالم ولهذا الوضوب من ماله ولم يوثق فيه لا يجب شي ويوجب ابو يوسف ان يمسك الالم لان الشين الموجب ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تعويله لا اجرة الطبيب اي عند مجيئه لخدمة الطبيب لان من الدوا واجرة الطبيب كان سبب هذه الشجة فصار كان الشجاج اخذ ذلك القدر من ماله في قصاص الجرح برفق لان المعتبر في الجراحة مثلها لاجلها لاحتمال انتقالها من النفس ويجب حكومة الشجة الخارجة بالما والصاد المهمتين وهي التي تخرج من الجلد اي تحده ولا تخرج دما وهي الجرح للشجة وكذا اخواتها والناصة وهي التي تظهر بسببها الدم ولا يبيل شبهة بالدمع في العين والدمية وهي التي يسيل الدم منها والناصة هي التي تبضع الجلد اي تقطعه والنلاحة هي التي تاخذ في اللحم وتنظف والسحاق هي التي تصل الى السمحاق وهي الجلدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس ان يقرح هذا تفسير الحكومة يعني يقوم الجرح على تقدير ان يكون ما كان ساقا عن هذه الجراحة وسليما اي يقوم جرحها السليم اللذيغ فكانهم تغالوا له بالسلامة كذا في الصحاح والمراد هاهنا الجرح فيجوز الدية ما نقصته الجراحة من القيمة مثلا اذا كان قيمته سلما مائة ومع اثر الجراحة صار من تسعين ونقص من القيمة عشرين فيجب من الدية عشرين والقصاص اي يجب القصاص في الموضحة عدا الامكان المساواة فيها بانتهائها السكنى الى العظم وفي غيرها من الشجاج غير ممكن اعلم ان الاتفاق على وجوب القصاص في الموضحة عدا انما يثبت اذا لم يحتل به عضوا اخر حتى لو تخرج موضحة عدا فذهب عيناه فلا قصاص عند اي حبيفة فحج الدية فيها وقالوا في الموضحة قصاص وفي البصرة كذا في الكافي ونصف عشر الدية الخطا اي اذا كانت الموضحة خطا وعشر اي يجب عشر الدية في الهاشمة وهي التي تكسر العظم وعشر اي يجب عشر الدية ونصف عشرها في المنقطة وهي التي تنقل العظم بعد الكسار تحوله وقد اي يجب ثلث الدية في الامة بالمد وتشد يد الميم وهي التي تصل الى امر الراس وهي التي فيها الدماغ والروس انه عليه السلام قال في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وفي المنقطة عشر ونصف وفي الامة ثلث الدية اعلم ان هذه الشجاج محتصة بالرأس والوجه لغيره كالحق وجرت في غيره كالساق واليد تشهي جرحه ولا يكون لها ارس معذرا لان الاثر بالتقدير انما جاز في الرأس والوجه بل يجب حكومة عدا ثلث الدية ثلث الدية في الجائفة وهي التي وصلت الجوف وثلاثان اي يجب ثلاثا الدية في التأفدة وهي التي تذهب من البطن الى الظهر لما روي ان بابكر حك في ٢ وهي بيان الغرة قبل الغرة عشر دية المراه ونصف عشر دية الرجل وعلى التقديرين يكون خمسين على العاقلة في سنة لما روي ان امرأة ضربت بطن زوجها قالت جنينا ميتا فحكم النبي عليه السلام على عاقله الضاربة بالغرة في سنة سمح بية الجنين غرة لها اول شي يجب في الادمى وغرة الشئ وله ومنه غرة الشهر وجنينا اي لو اقلت جنينا حيا ثم مات فالدية اي فجب الدية الكاملة او ميتا ثم ماتت اي لو اقلت جنينا ميتا ثم ماتت الام قدية وعشر الدية للام والغرة للجنين وقد صح انه عليه السلام قضى في هذه الصورة هكذا ادمار اي الم من الضربة ثم القته حيا ثم مات الجنين قدتيان دية في الام ودية في الجنين لانه قتل شخصين او ثم القته ميتا قدية لا غير اي لا شيء في الجنين لانه محتمل ان يموت بموت امه وان يموت من الضربة فلا توجب الغرة بالشك لا نوجب فيه اي في الجنين على المضارب كفارة وقال الشافعي عليه كفارة لانه قاتل نفسا حقيقته ولما انه لم يباشر القتل وانما صار سببا فلا كفارة في التسبب الغرة اي تقسم الغرة بين ورثة الجنين ولا يرثه الضارب لان كان اثارا وفي المتكوفة ذكره لان الشافعي

من ان يقرته لانه عاقله لانه طرف من اطرافها فيكون بدله لها كسائر اطرافها والصحيح ان لا خلاف
لانها بدل نفس على حدة فيكون لو رثته كالديه **ولا تعتبر في جنين الامة** اذا ضربها رجل فالت
جنينا **عشر قيمة الام** ملحقا اي ذكرها كان وانني وقال الشافعي فيه عشر قيمة امه **فيجب نصف عشر قيمة**
اي قيمة الجنين عندنا ذكر الوكان **جما** وعشر قيمة لو كان انثى **في مال المضارب حلال** لان
العاقلة لا تعقل للعبيد والامان فان قيل فلم ذكرتم تفصيل الانثى على الذكر ولا تفصيل لها عليه
في الديات قلنا هذا لتسوية لا تفصيل لان القيمة هنا كالدية ودية الانثى على النصف من حبة الذكر
فصار العشر من هذه مثل نصف العشر من الذكر وثمان الجنين اما وجب باعتبار الاصل ولما ان النقصان
نقص الجنين لا في اصله فيكون هو اصل في الضمان والمأخوذ يكون بدل نفسه فكان باعتبار قيمته اولى
فصل فيما يحدثه الرجل في الطريق **من اخرج الى طريق العامة** **وشاوه** هو ما يوطى من الجرح
العلوي **من اخرج الى طريق العامة** **والدكان** وفيه اضرار للمارين **كان لكل منهم ان يترجم** اي لكل من اهل
الخصومة مطالبتة بالنقص كالسليم البالغ العاقل الحر والذمي لان المرو فيه حتى الكل فيكون
له الخصومة بنقصه كذا في الملل المشتركة بخلاف العبيد والصبيان المحجور عليهم حيث لا يومر بالهم بمطالبتهم
لان خصومة المحجور عليه لا تعتبر في ماله فكذا لا تعتبر فيما يكون لغيره هذا اذا بنى لنفسه واما اذا بنى للغير
كالسجود ونحوه فلا ينقص قال اسماعيل الصغار اما بنقص خصومته اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثل
لا يلتفت الى خصومته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس لم يضر نفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم
انه منعته كذا في التبيين وكذا اذا اراد اذ اخراجه فله ان يمنعه سواء كان فيه ضررا ولا اذا وضع بغير اذن
الامام عيذ لان التدبير فيما يكون حقا للعامة الى الامام لتسكين الفتنة ومن وضعه بغير اذن فقد
اساء فكل احدان يمنعه قبل الوضع ويحده ولكل احدان يمنعه قبل الاخراج لا بعده عند ابو يوسف لانه
قبل الاخراج لكل احد يد فيه والذي يريد الاخراج يقصد ابطال ايدي العامة وادخاله في يد الخاصة فكل
احد ان يمنعه اما بعد الاخراج صار في يد خاصة والذي يحاصمه يريد ابطال يده الخاصة من غير دفع
الضرر عن نفسه فمتعتا وعند محمد ليس لاحد ان يمنعه قبل الاخراج ويحده اذا لم يكن فيه ضرر بالناس
لانه مادون في اجداته شرعا كذا في الكفاية **وليس لاحد من اهل درب** وهو السكة الواسعة **غير نافذ**
حد ذلك الى الروشن وغيره **الا بامرهم** اي اذن ارباب السكة لان حق المرو لهم واذا سقط على
انسان فهلك قدرته على عاقلة لانه صار سببا لقتله وفي الخطا كان على العاقلة ان تتحول الدية
تخفيفا على القاتل والتسبب اولى بالتخفيف وان هلك مال سقوطه فضائه في مال من اخرجته لان
العاقلة لا تعقل الاموال **ولو مال حايط الى الطريق** **فلو اخرج** اراد به من له ولا يده على نفسه
حتى لو طلب الجاني او الوصي بنقص حايط الصبي ولم ينقص يجب ضمان ما تلف به من مال الصبي لان
فصلهم كفعله **بنقصه** لئلا يشتغل الهوا المشترك بين الناس بحايط سواء كان طالبا مسلم او ذمي
او حرا ومكاتب لان كلامهم له حق المرو **واشهد عليه** اي على طلبه النقص فلم ينقصه
في مال **او مكان** اي في مدة يمكن نقص ذلك الحايط **فمنه** **من مال الحايط ما تلف به**
من مال في ماله وان تلفت نفس قدرته على عاقلة قيد بالطلب اذ لو سقط قبله لا يضمن
من ميلان الحايط ليس من صنعه فلم يكن متعديا فيه وبعد الطالب صار امتناعه متعديا وقيد بمدة
الامكان لانه لو سقط بعد ما شرع في هدمه من وقت الطلب لم يضمن ولو اجله القاضي والمطالب

لم يصح ان الحق للجماعة الناس ليس للقاضي ولا لغيره ابطال حكم هذا اذا عرض الميل على الحايط وان كان اميل
بان بني ما يلا فسقط بضم ما تلف به من غير اشتهاد لانه متعدد في بنيائه وفي التبيين اذا سقط الميزاب
فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان لانه غير متعدد فيه وان اصاب ما كان خارجا عنه
بضم لانه متعدد فيه يشغل هو الطريق وان اصابه الطرفان وجب النصف وهدر النصف فصار اذا
جرحه انسان وسبع ومات منهما ولولم يعلم اي طرف اصابه بضم النصف استخسانا لانه في حال امن
الكل وفي حال لا يضمن فيضمن النصف **وان مال الى دار جاره فماله** هو اي ذلك الجار وان لم يكن بالكل
لذلك الدار لان الحق له على الخصومة ولو سئل عن حصة اي اذا اشترى حصة فعد دارا فلولاه عدم
بنقض الحايط المايل ولم يتنقصه في مدة الامكان حتى وقع فمات انسان **فان اصابه رجلان** اي
عاقلة من طوب عند اي حنيفه او حفر احد ثلثة اي لو حفر احد ثلثة شركا في جاره **او جرحه رجلان** اي
فيها انسان فمات فعلم عاقلة ثلثا ما اي على عاقلة الحافر ثلثا الدية عند اي حنيفه وقالوا **ان اصاب** اي
عليها نصف الدية في المستلزم لان الحفر لو كان باذنها لم ار التلف بالوقوع هدر ولو كان حفر الحافر
غير ملكه لصار ضمانا فيكون الهدر نصفه والاعتبار نصفه كمن جرح رجلا باذنه وجراحتين من دية
يضمن نصف الدية وله ان الحافر متعدد في نصيبه شركيه وغير متعدد في نصيبه فيضمن فيما تعد فيه
وهو الثلثان ولا يضمن ما لم يتعد فيه وهو الثلث فيقسم الضمان على ما وجد فيه التعدد وعلى ما لم
يجد كمن استاجر دابة ليحمل عليها كذا او نصفه فهلك بضم المستاجر ثلث قيمة الدابة **او جرحه رجلان**
اي في البير التي حفرها في غير ملكه **فما بفتح العين المعجم** وهو ان يكون النفس مأخوذا من الحرصة على
الكالية او التمييز او مفعوله **فهو هدر** عند اي حنيفه اي لاشي على عاقلة الحافر قالوا عليهم دية
قيده بقوله غا اذ لم مات من الوقوع بضم اتفاقا هذا اذا حفر في طريق هو من الناس اذ لو حفرها في غير
لا يضمن لانه غير متعدد لها ان الغم من هو البير مضاف الى الحافر كالحق ولما لم يمت من السنة حتى
يكون الحفر سبب له وانما مات من الغم وهو ليس من صنعه بخلاف العتق لانه من صنعه **او جرحه رجلان** اي
الواقع في البير من الجوع **حكم بالضمان** اي محذو بالديه على عاقلة وقالوا لاشي عليه وانما وافق ابو يوسف
محذا في المسئلة الاولى وخالفه في الثانية لان الغم انما حصل من وقوعه في البير والجوع غير مختص
بالبير ولو القى الواقع فيها اي لو جرح في البير انسانا آخر وهو آخر بالنصب اي لو جرح الثاني ثلثا
وما نوا وممات كيفية موقعه بضم ثلث دية الاول ويوجب ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني
يعني عند اي يوسف دية الواقع الاول ثلاث ثلثها هدر وثلثها على الحافر وثلثها على الثاني
ونصف دية الثاني لا غير على الاول يعني عند دية الثاني نصفان نصفها على الثاني ونصفها على
واوحي محمد دية الاول على الحافر والثاني اي دية الواقع الثاني على الاول ونحو ذلك على الثاني
اي يجب دية الثالث على الثاني اتفاقا فيد جهالة الكيفية لانه لو عرفت فالاول على سبعة اوجد
ان عرف انه مات بوقوعه في البير فالضمان على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه قدمه هدر لانه
هو الذي جرحه الى نفسه وان مات بوقوع الثالث فالضمان على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث وان
مات بوقوعه ووقوع الثاني عليه فنصفه على الحافر ونصفه هدر وان مات بوقوعه ووقوع
الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات بوقوع الثاني والثالث فنصف
ديته هدر ونصفها على الثاني وان مات من ذلك كله فالثلث هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني

واما موت الثاني فعلى ثلثة اوجه ان مات بوقوعه في البير فديته على الاول لانه جرحه في البير
وان مات بوقوع الثالث عليه قدمه هدر لانه جرحه على نفسه وان مات بوقوعه ووقوع الثالث
عليه فنصف ديته هدر والنصف على الاول **واما موت الثالث** فليس له السبب واحد وهو جرح الثاني
فديته عليه لمجد وهو القياس ان السبب الظاهر الاول وقوعه وللثاني جرح الاول وللثالث جرح الثاني
فيصاف الحكم الى السبب الظاهر ولا يني يوسف ان سبب هلاك الاول محتمل ان يكون من وقوعه في البير
او وقوع الثاني او وقوع الثالث عليه وليس بعضها اولى من البعض فنقسم ديته ثلثا لان الثلث
الذي يار وقوع الثاني هدر لانه جرحه فيكون ثلثة الحافر وثلثه على الاوسط لانه هو الذي جرح
الثالث على الاول وسبب هلاك الثاني اثنان وقوعه ووقوع الثالث عليه فديته تكون نصفين
نصفه هدر لانه هو الذي جرح الثالث عليه ونصفه على الاول لانه هو الذي جرحه ولا شي على الحافر
لان الدافع مع الحافر اذا اجتمعا كان الضمان على الدافع **ولو جرحه اي البير في قارعة الطريق** **عبد**
انما يضمن المولى ذلك العبد مع العلم به اي يموت الانسان ثم اخبر بالرفع ثم مات فيها
انسان **فان اصابه الدية الكاملة اتفاقا** **او في الثاني ما خذ منها اي من الدية قدر قيمة العبد عند**
اي حنيفه وباقية يكون لولي الاول وقالوا **بضم لسه** اي المولى لولي الثاني نصف قيمته من غير
اي قيمة العبد من غير الدية فتسلم الدية الكاملة لولي الاول لان العبد اعمر قاتلا لها من حين
اكرم فندفع تمام الدية الى الاول لانه صار مختارا للعدا في حقه دون الثاني لانه علم جنايته عليه
لا على الثاني ويدفع نصف قيمة العبد الى الثاني كما لو لم يعلم جنايته بالاول وله ان الواجب على
المولى للولين كان قيمة العبد لو لم يعلم الجناية الاولى فلما اعتقه بعد علمه صار مختارا للعدا
بالاول وتعين قدر القيمة للثاني فيسار الى الثاني الاول في الدية بقدر ما يستحقه حتى لو كان
قيمة العبد دية دينار يكون لولي القتل الاول دية الف دينار ولولي القتل الثاني قدر قيمة العبد
مائة دينار فنقسم الدية على احدى عشر جزءا ياخذ ولي القتل الثاني جزءا وذلك تسعون دينارا وعشرة
اجزا من احدى عشر جزءا من دينار او ياخذ ولي القتل الاول عشرة اجزا من ذلك وذلك تسع مائة وتسعة
دنانير وجزء واحد من احدى عشر جزءا من دينار كذا في المصنف في الزمر والجلوس والقيام في المسجد **فمن ملو**
كراهه القرآن والتعليم موجب عند اي حنيفه على النائم والكالمس والقيام ضمان ما تلف به وقالوا
يضمن سوا كان الصلوة او غيرها وضع المسئلة في الهداية في مسجد حي وذكر في الايضاح في المسجد مطلقا
فجعل عليه وقد صحت الرواية انه اذا كان في مسجد غير يضمن اتفاقا وما ذكر في الجامع الصغير في الاسلام
اذا جلس رجل من العشرة في المسجد للحديث فعطب به رجل ضمن اتفاقا فالمجول على كلام محظور والخلاف
في كلام مباح كذا في المصنف قيده بقوله لغير صلاة لان كلامه هذه الافعال لو كان حال انتظار الصلوة
فمن فعله شيء لا يضمن اتفاقا **وكذا المخرج حبره** **وقد يله من اجنبى** يعني اذا طوى حبره المسجد
رجل من غير اهل محلة وعلق فيه فقد يلا بلا اذ هم بضم عند اي حنيفه ما تلف به وقالوا لا يضمن الاستيقاظ
ولو علقه للخط يضمن اتفاقا قيده بقوله من اجنبى لان الفاعل لو كان من اهل محلة لا يضمن اتفاقا وقيده
بما يلا اذ هم لانه لو كان باذنه لضمن الضمان عليه اتفاقا لانه التمتع بفعلهم لا فمهم من الحقائق لهما في
المستلزم ان هذه الافعال مباحة في المسجد لما روي ان اصحاب الصفة كانوا ملازمين للمسجد ونائمين
ومحدثين فيه وان الناس ما دونون بالدخول والصلوة فيه وطى الحسبر وتعليق القنديل من توابعها

وله ان المسجد من المملوك وهذه الافعال المباحة اذا لم يكن لا يتطهر للصلاة ولا يصوم لقوله عليه السلام
المتطهر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها وان تدبر المسجد من بسط الحصر وغيره وهو في
اهله حتى كان لهم ان يمنعوا غيرهم من ذلك فلم يقيدهم بالسلامة وقيد فعل غيرهم بها
وتح ضمان ما تلفت **بعض** اي جنى الاجنبي **وبنايه فيه** اي في المسجد لان اهل بيته كالملاك
والاجنبي كالمستعير لكونه ماذونا في دخوله والمستعير ان يدخل الحصر والتقدير في الدار المستعارة
وليس له ان يحضر بها او يبني فيها **ويضمن الراكب ما او طأ الدابة يدها ورجلها** اعلم ان العادة
الصحيحة للمصنف ان يقول وطأ الدابة لانك تقول وطأت الدابة فلانا فوطيته او كذا عت
بها او صدمت اي ضربت بصدرها في طريق العامة لان المروءة وان كان مباحا ولكنه مشروط بالسلامة
فيما يمكن الاحتراز عنه وايضا الدابة وكدمها وضربها مما يمكن الاحتراز عنه لان ذلك مما يرى من عينه
لا ما يفتى اي لا يضمن ما ضربت برجلها او يدها لان الاحتراز عنه غير ممكن لانه ليس بمشاهد من عينه
اذا كانت سايرة وان كانت واقفة فتضمن لان الضرر عنه غير ممكن لعدم الاتفاق وانما قدنا الحكم
بوقوع هذه الافعال في الطريق لان الراكب لو كان سايرا بها في ملكه لا يضمن ما تلفت من حركاتها غير الوطئ
لانه متصرف في ملكه فلم يكن متعديا الا ان اتلف بوطئ دابته جعل كالتلافه ولهذا وجب عليه الكفارة وحمل
الارث في الوطئ دون غيره ولو كان الراكب في كل غير يضمن ما تلفت من حركات دابته سايرة كانت واقفة
لانه متعدي فيه او تلفت اي لا يضمن ما تلفت بغيرها او بوطئها في الطريق سواء كانت سايرة او واقفة الى الرث
لان الضرر عنه غير ممكن اما حالة السير فظاهر واما حالة وقوفها فلان بعض الدواب لا يروث حتى
يقف وفي قوله واقفة له دلالة على انه لو وقفها لغير ذلك يضمن لان مكان التضرع عنه بعدد الايقاف وكذا
لو وقفها في باب المسجد او في موضع غيره يرقنون فيه الدواب باذن الامام لانه كالطريق ولو وقفها
في السوق التي يتباع فيه لا يضمن لها ذلك مما حدث من ايقافه لانه في ذلك ما دون من قبل الامام والقابض الى
يضمن القابض ما اصاب اي اهلك **بيدها دون رجلها** لان تحتها غايبة عن نظر القابض فلا يمكن الاحتراز
عنه والسابق اي يضمن السابق ما اصابته اي يدها ورجلها لانها امرى من السابق فيمكن الاحتراز
عنه كذا ذكره القندوري **وقيل كالتأخير** يعني السابق لا يضمن ما اصابته برجلها كالتأخير **في الامح** واليه
مال اكثر المشايخ لان رجلها وان كانت امرى من عينه لكن ليس فيها ما يمنعها به عن النخبة فلا يمكن
الاحتراز عنها بخلاف الكر لانه يمكن كسرها بالجماعها وقابض **قائد قطار** اي يضمن ما او طأ القطار فتلف لان القطار
كله في يده فيضاف فعله اليه فيصير كأنه قتله خطأ فيكون ضمان النفس على عاقلة القابض وضمان المال على
وكذا الوربط رجل يعبر بالقطار والقابض لا يعلم قوطي المربوط رجلا فتلفه لان التلف اتصل بالعدود دون
الربط لكن عاقلة القابض يرجعون بالدابة على عاقلة الربط لانه هو الذي وقعهم في هذا الضمان قالوا
هذا اذا ربط حالة سير القطار اما اذا ربط حالة وقوفه ثم قاد ضمن القابض لانه قائد يعبر عنهم بعينه
فلا يرجع عليه بما لحقه من الضمان كذا في الكافي **فان كان معه** اي مع القابض سابق **ضمنها** ما او طأ القطار
لانه سابق لملكه ولو كان السابق مع الراكب قبل لا يضمن السابق لان الراكب مباشر لما مر والسابق سب
ولا عبرة له مع المباشر كالحافر مع الملقى **ويؤجر دية** اي **مطلوب** على المذنب اصطدا خطأ وما ناسخ
عاقلة الاخر لا تضمن اي قال الشافعي يجب على عاقلة كل منهما نصف دية صاحبه لولي الاخر لان اصطدا
فعل يقوم بهما فيهدر نصفه وهو ما تلف بفعله ويعتبر نصفه وهو فعل صاحبه كما لو جرح نفسه

من المملوك
من المملوك
من المملوك
من المملوك

وغيره اخر فوات منهما يجب نصف الضمان ولنا ما روي ان عليا جعل الدية على عاقلة كل من البطلان
اعلم ان هذا اذا وقع كل منهما على قتله والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هو دية
الاخر على عاقلة صاحبه وان هذا اذا كانا حزينين وان كانا عبيدين يهدر الدم في العمد والخطا النسق
الدفع او القذا يا نعدام المحل ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا يجب على عاقلة الحرة المقتول في الخطا
قيمة العبد ثم ثلثا العبد المجاني ولخلف بدلا يكون بدله لورثة المجنى عليه فباخذها ورثة الحر
بجهة كونه مقتولا لا بجهة كونه قاتلا وفي العمد نصف قيمة العبد دليلها مذكور في الهداية من
اراد قليط العجماء **ورثوا كالميراث** **دية الاخر** وقال مالك لا يرث لانها بدل للنفس ولا
حق لاحد مما في نفس الاخر بعد ارتفاع الزوجية بالموت بخلاف التركة لانه مال ولنا ما روي
ان النبي عليه السلام ورث امرأته من دية زوجها والدية تركه ولهذا تقتضي دية بونه منها ونحوه
اي القاتل قيمته **حمل صال عليه** اي قصده هلاكه فقتله وقال الشافعي لا ضمان عليه لانه قتله
لدفع الهلاك عن نفسه فلا يضمن كما اذا قتل انسانا صابلا ولنا انه مال متقوم فيجب ان لا يقع
الضمان رعايتي خلق ما لك كما لو دفع الهلاك عن نفسه باكل مال الخير حال المحضة **فصل**
في جناية العبد والجناية عليه **اذا جنى العبد خطا فان شامولة دفعه الى المولى ولي الجناية**
فملكه اي المولى للعبد والافداء اي ان لم يشأ الدفع فداء بالارش اي ارش الجناية لان الاصل
في الخطا العاقلة تخفيفا على الخطي ولا عاقلة للعبد الامورة لانه موصوف مستنصر به فانما يلزمه
المال جناية لانه واحد ربما لا يقدر على ذلك فيتخير بين الدفع والفداء تخفيفا له لكن الدفع هو
الاصل ولهذا يسقط بموت العبد قبل اختياره الفداء واما بعدك فالحق انتقل الى دمة المولى فلا
يسقط قال المصنف في شرحه لفظ الكتاب دلالة على ان الدفع هو الاصل حيث قال في الافداء
بالارش ولم يسمو الخبر بين الامرين اقول معنى قوله والا ان لم يشأ وكان مستويا بينهما وان
جعل معنى قوله والا ان لم يدفعه يكون قوله فان شامولة مستندركا نعم ما ذكرنا اما استقام
لوقال اذا جنى العبد خطا دفعه الى المولى والافداء حالا اي كل من الدفع والفداء يلزمه
حالا اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان لانه للتخصيل والعين حاصل واما الفداء فلانه
بدل عن العبد وللبدل حكم المبدل **وان جنى تابيا** اي العبد بعد ما فداءه المولى **عاقلة**
الى تحرير المولى بين الدفع الى ولي الجناية الثانية والفداء لان الجناية الاولى صار بترك
او لئن من جرحه اي اذا جنى العبد اكثر من جناية واحدة **خير المولى** **فصل**
في ضمان العبد المدفوع بقدر جنى اي حصصهم حتى لو قتل انسانا وفقاعين اخر
جعل العبد اثلاثا لان ارش العين نصف ارش النفس **وقد ايه باروشهم** جميعا لان تعليق
جناية الاول برقبته لا يمنع تعليق الثانية كالديون المتلاحقة **ولو اعتقه** اي المولى عبده
الحافي وباعه من المجنى عليه او غيره او وهبه من غير المجنى عليه اذ لو وهبه من المجنى
عليه لا يكون مختارا للفداء لان حقه كان في اخذ بغير عوض وهو حاصل له في الهبة دون البيع
او ذرية او استولدها اي اتمته الجانية **قبل العلم بها** اي بجناية عبده او امنه ضمن الاقل من
القيمة ومن الارش لان الاصل فيه كان الدفع فلما تعدر بسبب من المولى وجب القيمة عليه
فاذا كان الارش اكثر لا يلزمه الا القيمة لان المنع من المولى لم يوجد في الارش منها واذا كانت

القيمة اكثر لا يلزمه الا الارش اذ لا حق للمولى في اكثر منه ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر اذ لا حق
منه وانما لم يصر للمولى هذه التصرفات مختارا للقدان لان الاختيار انما يكون بعد العلم او بعده اي
لو تصرف فيه عما سبق من الاعتراف وغيره بعد العلم بجنايته **فصل الارش** لانه فوق الدفع باعائه
فصار مختارا للقدان ولو باع بشرط الخيار للمبايع لا يصير مختارا لان الملك لا يزول ولو باع شيئا
فاسدا لا يصير مختارا الا بالاسليم الى المشتري **وملجعتاه** اي المولى **بالاجارة** اي اجارته
العبد الجاني **والرهن والعرض على البيع والافراز** اي اقراره بانه لغيره **بعد** اي بعد العلم بجنايته
مختارا للقدان قال في بصير مختارا للقدان هذه الاشياء تدل على اختياره امساك العبد ولنا
ان الدفع في هذه التصرفات ممكن اما في العرض فظاهر واما في غيره فيفسخ الاجارة وفك الرهن
وفي الافراز بان كذبه المقر له فان صدقه فيمخير المقر له لان الجاني عيبه **ولو علق عتقه** **بقتل**
قتله اي العبد **خطا** **جوانا** اي المولى **مختارا له** اي للقدان **والزمانة** اي المولى **الدية** لا القدر
وقال في بصير مختارا للقدان فعليه قيمته قيد بالخطا لانه لو قتله عمد اوجب القصاص اما
انه ان العبد وقت تعلق المولى لم يكن جانيا بعد ما جنى لم يوجد من المولى فعل يصير مختارا
للقدان ولنا ان المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط فصار كما اذا اعتقه بعد الجناية وانفلس
اذا اختاره اي اذا جنى عبد المفسر فاختر فداءه ولم يكن له ما ان يوديه منه **لا يحرج على الدفع** عند
حقيقة فعله الارش وقال عليه دفع العبد لانه لما اختار الفداء انتقل الحق من الدفع اليه
كله والى فاذا توى ما عليه بافلاسه عدا الى العبد وله ان المولى لو كان اختار الدفع بغير فداء
اذا اختار الفداء لان الواجب احدها لكن المولى ذو عسرة فللمولى نظره الى عيسره **ولو جنى مكاتب**
فلم يقض سنتي اي لم يقض القاضى بالقيمة **للاول حتى جنى اخرى** اي جناية اخرى **وجنايته** ورجاء
لثنتين لولي الجنايتين وقال في بصر قيمته قيمتان لكل جناية فقه قيد بعبد المقتول **للاول حتى**
للاول بالقيمة يلزمه قيمة اخرى اتفاقا **والزمانة** اي المولى **منه** **واحدة** عن جانياته وقال في
عليه قيمتان ايضا له في المسكين ان القيمة وجبت دينيا في ذمة المولى في الجناية الاولى بعد
الدفع بالكتابة والتدبير فيلزمه قيمة اخرى لثانية اذ لا تضائق في الذمة كالرقص **للاول** ثم
جنى ثانيا ولنا ان الاصل في جنابات العبد الدفع الا ان منع مانع عن الانتقال والمانع في
المسئلة الاولى متردد قبل القضا لجواز ان يعجز المكاتب ويدفعه الى المولى واما بعد القضا فالمانع
عنده حاصل لا انتقال المرجح الاصل الى القيمة بالقضا فلهذا لو عجز بعد القضا لا يدفع بالبيع
المبيع اذا ابق لا ينتقض البيع لا بقضا القاضى وفي المسئلة الثانية المانع مقدر فوجب
القيمة من غير توقف **ولو قتل المدير رجلا خطا او اخر** اي قتل رجلا اخر **عند**
احد وليي العبد وانقلب نصيب الاخر لا وضمن للمولى قيمة المدير **فقيمه** **مقومة** عند
حقيقته بين ولي الخطا وولي العبد الذي لم يعف اثلاثا بطريق المصادفة فاعلى القاسم **لثنتين**
للاول حتى **لثالثا** **للعاقب** لان حق ولي الخطا في كل القيمة وحق غير العاقب في النصف فقط
كل نصف سهمها فصار حق ولي الخطا في سهمين وحق غير العاقب في سهم **وقال ارباعا** اي قيم
القيمة بينهما بطريق المنازعة ارباعا ثلثة ارباعا لولي الخطا وربعها لغير العاقب **لثنتين**
سلم لولي الخطا بلا منازعة واستوت منازعتها في النصف الاخر فيكون بينهما **ويضمن** المولى

في امدته **واما الزمانة** اذ اصدر منها جنايته **الاقل من قيمتها** **ومن الارش لما روي** **عن الجيدة** **بن الجراح** قضي
بجناية المدير على مولاه بمحض من الصحابة من غير تكبير وانما يلزمه الاقل لما بينا قريبا فان **عاد حتى وقدر دفع**
المولى **القيمة الى الاول** اي الى ولي الاول **بقضا** **بشاركة** **ولي الثانية** فلا سبيل له على المولى اتفاقا فكلون
القيمة بينهما نصفين ويعبر قيمته لكل منهما في حال الجناية حتى لو كانت قيمته وقت الجناية الاولى
الفا ووقت الجناية الثانية الفان ووقت الجناية الثالثة خمسمائة يجب على المولى الف درهم كانه
جنى على الاوسط وقيمتها الفان فيكون لولي الاوسط الف منها لا يشا ركة فيه احدا لان ولي الاول
ذو حق له فيما زاد على الف وانما حقه في قيمته يوم جنى وهو الف درهم وكذا الثالث لاحق له فيما
زاد على خمسمائة ثم يقسم خمسمائة من الف الى بين الاول والاوسط فبقي من قيمته خمسمائة
تقسم بين الثلثة لاستوائهم كذا في التبيين والثاني **وبغيره** اي اذا كان المولى دفعها بغير قضا
والثاني اي المولى الثاني **يرجع على الاول** **وعلى المولى** ثم يرجع **المولى** **اليه** اي على الاول عند جنيته
وقال **الاشي على المولى** سواد دفع القيمة بقضا او بغيره وكذا الحكم في ام المولى لان الاستيلاء يمنع الدفع
كالتدبير قيد بالمدبر لان الجاني لو كان قنا ودفعه الى ولي الجناية الاولى ثم جنى لاسبيل لولي الجناية
الثانية على المولى اتفاقا فصار نصف العبد من المولى الاول لها ان المولى لما دفع القيمة الى الاول دفع
كل الحق الى مستحقه لان الجناية الثانية لم تكن موجودة حينئذ فلم ينق عليه شي فصار كما لو دفع
بقضا القاضى وله ان حقه قاولا لجنابات متعلقة بالقيمة لتعذر الدفع فاذا دفعها المولى بغير
قضا فقد سلم الى الاول ما يتعلق به حق الثاني فله ان يضمن المولى بدفع حقه الى غير مستحقه وان يضمن
الاول بقبض حقه ظاهرا ولما اذا دفعها بقضا فقد زالت يده عنها بغير اختياره فلم يلزمه ضمانها
وجباية المصوب على مولا اراد بها الجناية الموجبة للمال بان قتله خطا **معتبرة** عند جنيته فيجب
على الغاصب للمال الاول من قيمة الجاني والارش او من قيمته وقيمة ما اتلفه من المال وبقي
المعصوب مقررا على المالك وعندهما هدم قيد نا الجناية يكونها موجبة للمال لانها لو كانت موجبة
للقدر دفعه اتفاقا فقتل العبد قصاصا لها ان ملك المولى باق في المعصوب ولو اعتبر جناية
حقه لزم ان يكون المولى دافعا لعبد او قيمته الى نفسه وان يكون مملكا او مملكا وهما متنافيان
وله ان الغاصب في حق المعصوب جعل كالمالك والمالك جعل لاجنبي ولهذا وجب ضمانه على
الغاصب قطعا لانه على الجناية لاعلى المالك ولا يتا في لان المملك هو الغاصب لكونه ما موراد دفعها
هو الاقل من قيمته ومن الارش **وعلى الغاصب** **عند** **راي** جنابه المعصوب على غاصبه وماله هدم عند
اي حبيفة وقاله معتبر لان ملك المولى قائم فيه والغاصب اجنبي حقيقته في يوم المولى بالدفع
او الفداء وله ان الغاصب ملكه حكما ولا يعتبر جنابته عليه كما لم يعتبر على مالكة حقيقة وحكما
ولو قتل المعصوب رجلا عند **الغاصب خطا** **فردده** اي الغاصب للمعصوب على المولى **فقتل** **اخرى** **الى العبد**
رجلا اخر عند المولى **فاختار دفعه** **لها** اي دفع المولى العبد بالجنايتين لاستوائهما فاقتسما
بينهما **ورجع المولى** **على الغاصب** **بنصف** قيمته اي قيمة العبد لانه جنى في ضمان الغاصب **امره بملكه**
اي امر بمحذ للمالك النصف الاول ولا بد دفعه الى ولي الجناية الاولى **وامره بدفعها** **اي بان يدفع المولى** **بان يملكه**
فا يرجع على الغاصب من النصف **الى ولي الاول** **وبالرجوع** **اي بان يرجع** على الغاصب **ثانيا** **بملكه**
اي بنصف قيمته **لنفسه** اي يكون ذلك النصف للمولى له ان النصف الذي اخذه المولى من الغاصب

بدل نصف العبد الذي وصل الى ولي الجناية الاولى فلا يدفعه اليه كيلا يجتمع البدل والبدل
منه في ملك واحد ولهما ان ولي الاول كان مستحقا لجميع العبد لانعدام المزاحم ووصل اليه
نصف العبد فوجد في يد المولى نصف العبد فارغا وهو نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب
فياخذ ليكمل حقه واذا اخذ منه يرجع المولى بما اخذه على الغاصب لانه استحق سبب كان
في يد الغاصب ولو اشترى عبدا فقتل اي قتله انسان قبل القبض **عدا فان امضاة اي اجازة**
البيع فله القصاص اي المشتري القصاص عند اي حنيفة لانه هو المالك حقيقة وان صح فهو
اي القصاص عند اي حنيفة للبايع لان العبد عاد الى ملكه ويوجب ابو يوسف لقيمة البايع
في النفس عرفت من هذا القيد انه وافق با حنيفة في الامضا وانما وجب قيمته على القاتل لانه
حين الجناية لم يكن ملكا للبايع فصار ذلك شبهة فله القصاص ورجعها في المعاري اي وجب
مجد القيمة في حال الامضا والقبض لان المشتري لم يكن منعينا للاستيفاء لاحتمال اجازته وقبضه
ومن قتل عبدا خطأ كانت قيمته على العاقل لان العبد انقص حاله من الاحرار والنص الوارد
في دية لا يكون واردا في دية العبيد فقد رقيتمته لانها عدل **وان زاد قيمته على**
المقتول هم كما لا يزداد عليها دية الحر الا **يعني** اذا كانت قيمته عشرة الاف درهم
ينقص منها عشرة دراهم خطأ لرتبة العبد عن الحر والتقدير بعشرة مروي عن ابن عباس
اعلم ان احامل في المشتري ليس قوله الا يزداد لفساد المعنى بل عامله محذوف يعني بالزيادة
عشرة الاف الا عشرة وكذا المعنى في اخوانها **وفي الامة على خمسة الاف** يعني اذا
كانت قيمة الامة القليلة ازيد من لدية نقص خمسة الاف درهم ونقص عنها عشرة دراهم
في ماله اي ابو يوسف قيمة العبد في مال الجاني **بالغة ما بلغت** كالغصب اي كما لو غصب عبدا
قيمته ازيد من الدية وهلك في يده شجب قيمته بالغة ما بلغت اتفاقا وقالنا بحسب عشرة الاف الا
عشرة لان في العبد معنى الادمية ولهذا كان مكلفا وفي القتل ادميته اولى بالاعتبار من ماله
ولهذا يقتض من قتله عدا والقصاص لا يجب باللاف المال والواجب هنا ضمان النفس وضمان نفس
الحر لا يزداد على عشرة الاف درهم فاولى ان لا يزداد في العبد مع نقصانه واما في الغصب فانما وجب
قيمته بالغة ما بلغت لانه ورد على ماله لدية ادميته **وتقدر من القيمة ما بقا** من لدية العبد
في العبد كالدية في الحر **فلا يزداد في يد العبد على خمسة الاف** لان الواجب في نفس العبد كان عشرة
الاف الا عشرة والبدل نصف الادمي فيجب فيها نصف ما يجب في النفس **الاخمس** وجب ضمان طرف
العبد في مال الجاني لا على العاقلة كما في يد الحر لان اطراف العبد مال من وجه وملحقة بنفسه
من وجه فبالاعتبار الاول وجب ضمانا في ماله لان ضمان المال لا يكون على العاقلة **والدية**
التان قدر ضمانا بضمان النفس **فصل** في القسامة وهي ايمان يقسم على الميتين
في الدم كذا في الصحاح واذا وجد قتيلا في محلة وبه اثر من جراحة او اثر ضرب او خنق قتيلا لانه
اذا لم يكن به اثر يكون ميتا خنقا لانه لا يكون قتيلا عروفا **او كان دمه يسيل من عيب او اذنه**
قتلها احتراز عن خروج الدم من فمه او دبره او ذكره اذ لا قسامة لان الدم من هذه
الاعضاء يخرج عادة فلم يدل على انه اثر ففعل القاتل واما الدم من العين والاذن والاصبع
عادة فذلك على انه اثر ففعل او وجد بدنه اي بدن القتيلا في محلة او اكثر اي اكثر البدن

سوا كان معه راسه او لا او نصفه مع **الراس** قيد بالاكثروا بالراس لان الموجود لو كان اقل
البدن او النصف بلا راس والراس وحده لا يكون في حكم القتل عرفت هذا بالنص **ولا يعلم**
فانله قتيلا لانه لو كان معلوما تعلق الحق به وسقطت القسامة **واذعي وليه اي ولي القتل**
قتله على اهلها اي على جميع اهل المحلة قيد بدعي المولى لان الحق له فنشر دعواه او على
بعضهم عدا او خطأ ولا يثبت قتيلا لان البيعة لو كانت للمدعي فلا قسامة بخلاف منهم **خمس**
رجد وفيه اشارة الى ان تعيين الخمسين من اهلها الى المولى والحصر بهذا العدد ثبت بالسنة
احراز **بالغير** عدا قيد بهذه القيود لان الميتين انما تكون على اهل النسرة والمرأة والعبد والصبي
وان يكون ليسوا من اهلها **يخلفون بالله ما قتلناه ولا عرفنا قاتله** يخلف كل واحد منهم بالله ما
قلت ولا عرفت له قاتلا لجواز انه قتله وحده فيجوز على بيعة بالله ما قتلناه يعني جميعا وفي الدخيرة
لوحظوا عن موالدية وان نكلوا بحسبون حتى يكفروا وهذا في دعوى العدا اما في الخطا فيقتضي
بالدية على عاقلته وكذا في الجناية اقول كعلم من هذا التعريف ان قوله في المتن **تقدر بالدية**
عليهم ليس كما ينبغي لانه ايهما ولم يعلم ان الدية عليهم او على عاقلته وتكرر الميتين ان تقصوا
اي نقص الرجال الصالحون الميتين من عدد الخمسين لان التكرار في معنى اكمال العدد بقدر المكان
فان نكلوا عن الميتين **خمسوا ليقتلوا** بالقتل او **خمسوا** يحكم بها اي ابو يوسف بالدية **لنكلوا**
ولا يدين المولى اذا كان معه لو تلى علامة القتل بدوية الدم على واحد منهم او شوت لعداوة
بين القاتل واهل المحلة او بشهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وقال
الله فحلف المولى **خمس** بيعة قيد باللوث لان مذهب كذا هنا عند علمه **ليحكم بها**
ان يعني عنده ان حلف المولى **خمس** مرة على انهم قتلوه عدا فاعلهم القصاص في قول والدية
في قوله ان حلفا منهم قتلوه خطأ يحكم له بالدية عليهم **وبالبرائة** اي يحكم له بالبرائة عن الدية ان حلفوا
اكتا من خلاف الشافعي في موضعين احدهما ان المدعي يحلف عنده والثاني اهل المحلة يقران
من الميتين عنده وعندنا لا بل يغرمون الدية له في تخليف المدعي ان الميتين شجب على من شهد
له الظاهر ولهذا شجب على المدعي عليه لان ظاهرا ليد شاهده والظاهرها هنا شهد المدعي
عند قيام اللوث ولكن سقط القصاص في العهد لثبوت ضرب شبهة في هذه الحجة ولنا قوله
عليه السلام البيعة على المدعي والميتين على من انكر وليه في برائة الميتين ما روى انه
عنه **السنة** قال الاوليا قتل وجد بين اظهر اليهود وتبين لم اليهود بياهم فمروا ما روى انه
عليه السلام بدا في القسامة باليهود وجعل الدية عليهم وما رواه محمول على الابرا عن القصاص
ولا يدين بالقتل اي لو قتل القاتل بالقصاص **وان ادعى العدا وحلف مع اللوث** وقال ما كذا وجد
قتل في محلة وبه اثر وحلف المولى **خمس** بيعة وادعى العدا شجب قضا صهم لما روى انه عليه
السنة قال لاهل القتل الذي وجد في خيبر يخلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف
حك على امر لم تعابنه ولنا ان الميتين حجة للدفع دون الاستحقاق واذا لم يستحق المدعي
بهم المال فالاولى ان لا يستحق بها النفس المحترمة والاستفهام محمول على الانكار وان ادعى
المولى على غيرهم اي على غير اهل المحلة سقطت القسامة عنهم اي عن اهل المحلة لان غيرهم
ما روى عليهم **لا على واحد منهم** اي لا تسقط القسامة اذا ادعى المولى على واحد من اهل

هذا الحديث يدل على ان العبد اذا قتل عبدا لم يقتل بالدية بل بالقيمة
لان العبد مال من وجه وملحقة بنفسه
هذا الحديث يدل على ان العبد اذا قتل عبدا لم يقتل بالدية بل بالقيمة
لان العبد مال من وجه وملحقة بنفسه
هذا الحديث يدل على ان العبد اذا قتل عبدا لم يقتل بالدية بل بالقيمة
لان العبد مال من وجه وملحقة بنفسه

المحلة لانها نجبا القسامة عليهم دليل على كون القاتل منهم فتجيبه واحدا منهم لا ينافيه
فصاروا كأنهم قتلوه تقدير حيث لم يمنعوا الظالم عن قتله **وشهادتهم على المدعي عليه** اي
شهادة اهل المحلة الذين وجد القاتل فيهم على من ادعى عليه الولي القاتل سواء كان منهم او من
غيرهم **مدوده** عند ابي حنيفة وقال مقبولة لان الولي بادعائه القاتل على غيرهم برؤا من التهمة
فتقبل شهادتهم وله ان الخصومة كانت متوجهة اليهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا عن
الخصومة كالوكيل بالخصومة اذا شهد بعد الحزل والوصي اذا شهد بعد الخروج عن الوصية
وان قال المستعلم اي الذي طلب منه اليمين **قتله فلان استثناء في مبيته** بان قال ما قتله ولا عرفه
قانلا غير فلان **واذا وجد القاتل على دابة كانت الدية على عاقلة السائق** دون اهل المحلة لانه
في يده وكان كالوجود في داره وكذا القايد وان اجتمع فيها السائق والراكب فالدية على عاقلة
ولا يشترط ان يكونوا مالكين للداية بخلاف المذار والفرقان تدبير الدابة اليهم وان لم يكونوا
مالكين لها وتدبير الدار الى مالكها وان لم يكن ساكنا فيها **او بين قريتين** اي لو وجد القاتل بين
قريتين كانت القسامة على قريتهما لما روي عنه عليه السلام امر بان يدرع بين قريتين حين وجد
قتيل بينهما **او في دار انسان كانت القسامة عليه** ففكر عليه الايمان لان الدار في يده وحفظها اليه
والدية على عاقلة لان نصرة وقوته بهم هذا اذا اقربوا ان الدار ملكه وان انكره فلا يعقلوا حتى يستشهد
الشهود انها ملكه **ويشارك ابو يوسف بين السكان جمع ساكن والملاك جمع مالك في القسامة** والدية
بالسوية لا شراكم في التزام الحفظ ووجود القاتل بينهم **واخرجوا السكان** لان ما يكون في المعجم وهو
الشفعة مختصة بالملاك فكذا ما يكون من المخرم والسكان منتقلون من محلة الى محلة فلا يلزمون
الحفظ **وهي اي القسامة على اهل الخطه** عند ابي حنيفة اي على الملاك السابقين في الخطه ولو
من الخط الذي خطه السلطان ويتن لكل من عسكره المكان **ولو في واحد** لو هذه للوصول الى دية
من اهل الخطه واحد كانت القسامة عليه **دون المشتري** وان لم يبق واحد منهم فالقسامة على
المشتري اتفاقا لعدم المزارح **وشاركا بينهم** اي قالا القسامة مشتركة بين اهل الخطه والمشتري
لان وجوب الضمان يعتمد التقصير وهم فيه سواء **ولم** ان صاحب الخطه هو المختص بتدبير المحلة
فكان هو المختص بالقسامة والدية ولا يزارحه المشتري قيل بنى الحكم ابو حنيفة على ما شاهد بالدية
من تدبير اهل الخطه امر المحلة فان وجد القاتل **فوج اربعت قبل القبض** فهي اي الدية على
عاقلة من هي اي الدار في يده مطلقا اي سواء كان البيع يانا او بالخيار **وقالا ان كان يانا فعاقلة يانا**
المشتري والايمان ان لم يكن البيع يانا **فعاقلة يانا** بالجر عطف على عاقلة اي فالدية على عاقلة من تدبير المحلة
اي بتقدير ملك الدار عليه لهما ان ولاية الحفظ في الشرع للمالك فتعتبر عاقلته وله ان يقر على
الحفظ انما تكون بالدية لان المالك غير قادر ويدون اليد **او في دار نفسها** اي اذا وجد قاتل في دار وهو
مالكها فهي اي القسامة والدية على عاقلة اي عاقلة القاتل لو رثته عند ابي حنيفة **واهداه**
اي قالا لا مشي عليهم لانها لم وجبت على مالك الدار لان القاتل وجد فيها ثم انتقلت الى العاقلة
وجوبها له عليه ممتنع **وله ان القاتل الموجود في الدار لو كان غير مالكها كانت الدية على عاقلة**
المالك فكذا اذا وجد المالك نفسه وفي الحقايق ثم عنده انما تجب الدية على عاقلة القاتل اذا كان
عاقلة القاتل والوارث واحدا فان اختلفت عواقلهما ينبغي ان تجب الدية على عاقلة الوارث

لان الدار وقت وجوب الدية ملكا الوارث وهو الاصح ولو وجد المالك قتيلا في دار نفسه
لا يجب شي اتفاقا **او في دار امرأة في مخرجها** اي ابو يوسف القسامة مع الدية على
عاقلة وهي اقرب القبايل اليها في النسب لا يها ليست من اهل النضر **وخصها** اي محلة المرأة بالقسامة
قيل واليمين عليها خمسين مرة **والعاقلة بالدية** ظاهر هذا اللفظ بوجه ان لا تحملها المرأة مع العاقلة
لغيرها خرون قالوا تحملها في هذه المسئلة لانها جعلت قاتلة والعاقلة تشارك العاقلة قيد
بالدية لانه لو وجد في دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى صومه حضورا كانوا او غيبا
من الحقايق وقيد بخلو المص من عشرين قاضا وهذا القيد مذكور في المنظومة وغير مذكور في سائر
الكتب لا يعرف انه للاختراز او قيد اتفاقا لمحمد ان القسامة لنفي التهمة وتهمة القاتل من المرأة
متحققة ولو كانت الدعوى عليها خاصة حلفت فكذا اذا وجد في دارها ولا يي يوسف ان
القسامة انما تجب على من هو النضر وهي ليست من اهلها فصارت كالصبي بخلاف ما اذا كانت
الدعوى عليها خاصة لان فلك بين الدعوى وهي يمين واحدة لا يمين القسامة **او في سفينة**
كانت القسامة على من فيها اي في السفينة مطلقا اي سواء كان مالكها او ساكنا فيها وهذا
على قول ابو يوسف ظاهر لان السكان يشكون الملاك في القسامة عنده واما الفرق على قولها
فهو ان السفينة تنقل وتحوّل فصار المعتبر فيها اليد دون الملك كالداية ولا كذلك الدار **او في**
مسجد محلة فعلى اهلها اي القسامة على اهل المحلة لانهم اخبروا بدينه فالقتيل فيه كالقتيل في المحلة
او الجامع اي لو وجد القاتل في المسجد الجامع **او الشارع** اي في الطريق الاعظم فلا قسامة
لان الطريق للعامة فلا يختص به قوم فالتممة معدومة في العاقلة وتجب الدية في بيت المالك
لان مال بيت المال عامة للمسلمين ولو وجد في السجن فالقسامة على السكان فيه عند ابي يوسف
وعندها في بيت المال **او في وسط الفرات** اي لو وجد القاتل في وسط الفرات **اهدناه كالبينة**
اي كما لو وجد في البرية البعيدة من العامر **والجامع** عدم اليد فيها كالمختص بالشاخص حيث تجب
على اقرى القرى منه اي من ذلكا المكان يعني قال زفر فيها وجد في وسط الفرات القسامة على اقرى
القرى منه كما لو وجد مختصا في طرفه وفي ذكر الفرات اشارة الى ان الخلاف في النهر العظيم لانه
له وجد في نهر صغير وهو الذي يستحق به الشفعة والقسامة على اهلها اتفاقا لا ينافي المقيس عليه
من الطرفين في المتن اشارة الى تعليلها والفرق لنا ان الموجود في الوسط جار مع الما ولا بد من
او مكانا في خلاف المختص لانه غير منتقل فاعتبر مكانه وفي الحقايق موضع الخلاف اذا
كان موضع انبعاث الماء في دار الشراكا لو كان في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال **فصل**
في المعاقلة جمع معقولة وهي الدية سميت بها لانها تحقل الدما من ان تسفل **وجبت على**
على عاقلة وهم الذين يودون الدية كل دية **وجبت بنفس القاتل** وهي ما وجبت بشبهة العهد
والخطا لداره وان غمر قضى في الخطا بالدية على عاقلة من غير تكليف من الصحابة وشبه العهد
كالخطا لقصور في الالة **وتجعلهم** اي عاقلة اهل الديوان وهم الذين لهم رزق في بيت المال وفي
رعاياهم الجيش الذين كُتبت اسما وهم في الديوان **ان كان القاتل منهم لا اهل عشيرته**
اي قال المشافعي لعاقلة اهل العشيرة لما روي عن الدية كانت على العشيرة في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده ولما روي عن عمر رضي الله عنه فرض العقل على اهل الديوان

كدرهم ومكاهير

محضر من الصحابة ولم ينكر عليه فان عقد اجماعا منهم فان قيل كيف يُظن الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا هذا على وفاقه لانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قضى على العشيرة باعتبار النصرة وعمر رضي الله عنه لما دون الدواوين نصرة بالديوان وان كان القاتل غائبا فعاقلته من برزق من ديوانهم وان كان كاتبا فعاقلته من برزق من ديوان الكتاب اذا كانوا بقتلهم فلا يكون نسخا حتى اذا كان تناصرا هم اليوم بالحرق فعاقلته اهل حرقتهم او بالخلق فعاقلته خلاناوه قال بعض المتأخرين لا عاقلة للجم لانهم لم يحصلوا التماس ولا يتناصرون والعاقلة جات في حق العرب وهو مختار الفقيه ابو جعفر وبه يقتل الامام طهیر الدین كذا في الخلاصة **فمؤخذ من عطاء باهر** اي وظافهم في تلك سنين من يوم القضا لما حكى عن عمر كذا واذا وجبت جميع الديون في تلك سنين وكل تلك منها يكون في سنة **سوا** خرجت عطاياهم في اقل من ثلاث سنين او اكثر لان وجوبها في العطا للتخفيف فهو حاصل في اقل وقت كان والعطا كان يخرج في كل سنة مرة هذا اذا كان العطايا للسنين المستقبلة بعد القضا حتى لو اجمعت في السنة الماضية قبل القضا بالديون ثم خرجت بعد القضا لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقتل ولو خرج عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الديون **ولا عاقلة فيل** لانهم يملكون القاتل من اهل الديوان فعاقلته قبيلته وهي عصبة من النسب لما روي انه اوجب الدية على عصبة القاتل **اعلم** اي تقسم الدين على سبعين سنة لا يزيد **الواحد على اربعة دراهم** في تلك سنين **والاخر** اي من المودعة **وتقسم الدين اربعة** القبايا من غيرهم نسبيا **ان لم يكن** اي القبيلة الدية كفا وبود **القاتل** كذا لا يزيد القاتل على اربعة دراهم في ثلاث ومرة لا عاقلة له ظاهر المرواية نجب في بيت المال لانه لو مات من غير وارث يرتد بيت المال اذا جنى بغيره لان المخرج بالمعمر وعن ابي حنيفة نجب الدية في ماله لان الاصل ان نجب في مال الخالي الا اذا عدلتا عن الاصل تخفيفا عليه فاذا لم يكن له عاقلة عاد الى الاصل **ولا يعقل مني** اي ليس من اهل التبرع **وامرأة** لانها ليست من اهل النصرة **ولا نافر** مسلم **ولا با** اي لا يعقل مسلم عن كافر لعدم التناصر والكار يعقل بعضهم بعضا واذا ارتكن للزنى عاقلة فالدية في ماله في ثلاث سنين **وتعقل قبيلة المولى عن معتنق** يعني عاقلة المعتق في ايام لان النصرة بهم **والقبيلة** اي تعقل قبيلة مولى المولاة **والمولى** اي مولى المولاة **والعاقلة** اي لا تؤدى العاقلة الزم بالصلى **ولا ما لم ير اعتزل** اي لا يبعد قوة اي العاقلة المقر فاذا امرد قوه فقد رضوا به فيلزمهم برضاهم **ولا نقص** اي لا يحفل بما كان ناقضا عن حجب **الحذوذ** وهو جمع وهو في

بل يكون دينا راو الله اعلم **كتاب الحذوذ** وهو جمع وهو في اللغة المنع ولهذا سمي الباب حذوا دا يمنع الناس من الدخول وفي الشرع عقبة مفردة واجبة حقا لله تعالى فلا يستحق التعزير حذوا ولا القصاص لانه حق ولهذا صرح به والاعتياض عنه والحدود انما شرعت زجرا لانفس الشهوانية عن شهواتها العجالة ليعفى العالم على نظام العدل اذا رزى **بامرأة** بان وطئها في القبا اي في فرجها لا في غيره **مالك** اي شبهة المالك بان يظن انها امراته ولو قال اذا رزى مكلف في قبل المشبهة في غير

هذا الحديث لا يثبت الا باليمين
انما هو من ايمانها او
انما هو من ايمانها او
انما هو من ايمانها او

وشبهته عن طوع لكان انتم ليخرج به وطى المحزون ووطى الصغيرة الغير المشبهة والمشته لان كذا لا يوجب احد **فشهد عليه او عليها اربعة رجال** اي اربعة رجال لا اربعة رجال لان اربعة رجال لا يثبت الا حاشية من سبيلكم فاستشهدوا عليهم اربعة منكم ونشرت **اجتماعهم** اي مجلس واحد ولو شهدوا متفرقين يحدون حدا القذف وقال الشافعي يصح شهادة متفرقين كما في سائر الحقوق لا بطلاق الآية ولنا قول عمر لو جاءوا فرادى مثل ربعة ومصر لجلدتهم فسا لهم الامام اي اذا شهدوا مجتمعين سالم عن ما عساه بان يقول ما الزنا وكيفيه لاحتمال وقوعه حالة الاكراه او ان يظنوا نظر العين زنا كما قال عليه السلام ان العينان يزنيان **ومكانه** بان يقول ابن زنا لاحتمال ان يكون الزنا في دار الحرب **وزمانه** بان يقول متى زنا لاحتمال ان يكون في زمان متقدم او في زمان الصبا **والزنا** اي بان يقول من زنا لاحتمال ان تكون امته او امراته او يكون له شبهة لا يعرفها هؤلاء الشهود كوطى حاشية **فبينوا** اي الشهود ما يسأله الامام وقالوا رايته وطئها **كالميل في المحلة** وهي بضمين وبع الكحل **وعقدوا** اي الشهود **سرا وجهرا** احتيالا للدرء وكيفية تعدلهم تاني في الشهادات ان يشاء الله تعالى قال بعض العلماء لو قالوا نكحنا النظر الى موضع الزنا لا تقبل لاقرارهم على انفسهم بالنسب لان النظر الى عورة الغير فسق ولكن يباح لهم النظر ضرورة تحمل الشهادة لانهم ما لم يروا كالميل في المحلة لا يسعهم ان يشهدوا وقد قال الله تعالى واقبوا الشهادة لله او اقربه اي بالزنا عند القاضي يصح لفظه بان قال كنت وكذلك شهدا فمما تعتبر اذا صرحوا بانه زنا حتى اذا شهدوا وعلى انه جامعها لا بعد عاقل **بالع** حصر ثبوت الزنا على اليقينة والقرار لان علم القاضي ليس بحجة في باب الحدود كالحالصة واعتبره اي الاقرار من ذي ذميمة اي بزنا بها فيحد به وقال مالك لا يحد بالقرار لانه يحد بشهادة اهل الذمة اتفاقا وفيد بالذميمة لان الزنا بالمسئلة على وجه الاكراه موجب للقتل لانه نفس العهد عند الله ان قول الذي لا يوجب على القاضي شيئا وانما اقرار على نفسه لا تهمة فيه فيقبل وجوب الاقامة على القاضي بسبب قتلته بالقضا لا بقول الذي اربع ب وهو ظرف لقوله اقر في ربيعة **مجالسه** اي مجالس المقر ولا تكفي المرة اي باقراره بالزنا مرة وقال الشافعي يكفي فيه لان الاقرار منطهر وتكراره لا يفيد شيئا كما في سائر الحقوق ولنا ما روي انه عليه السلام اخرا قامه احد عن ماعز الى ان تم اقراره اربع مرات في اربعة مجالس قيل الحاكم المقر عما تقدم اى عن ماهية الزنا وكيفيته وزمانه والمزني بها قيل لا يسأله عن الزمان لان تقدم العهد غير مانع في الاقرار والاصح انه يسأله لجواز انه زنى في صباه فيبين اي المقر به اي الحاكم بالزنا ولم يلحقوا بها لم يور الحبل يعني لم يثبت الزنا بظهور الحبل عندنا وقالت مالك لا يثبت لان ظهوره من غير زوج دليل على زناها ولنا ان احتمال النكاح الصحيح او الفاسد قايما فلا يجب الحد بالشك **ويقبل رجوعه** اي رجوع المقر عن اقراره بالزنا في اثنا الحد او قبل اقامته فلا يحد بعد ان رجوعه خبر مختل للحد فيندري الحد بهذه المشبهة ويستحب للامام تلقيه اياه اي تلقيه الرجوع بان يقول احلك قبلت او لمست ارتزوجت **ولو اقر بالزنا بعد انقضائه** اي بعد انقضائه **يسقطه** اي ابو يوسف الحد لان الشهادة لا تغني عن الاقرار وكذا لا يعتبر اقراره لعدم كونه اربع مرات واقامه اي محمد الحد لان الشهادة بعد القضا تاكيد باقراره قيد بقوله بعد القضا لانه لو اقر قبل القضا يسقط اتفاقا وبهذا الشهور **برم الحصن** وتفسير الحصان

سباق قريبا ورحمه ربه بالحجاء حتى يموت ثم الامام ثم الناس لما روى ان عليا فعل هكذا **وبعد**
في الاخر يعني اذا اقر المحض بالزنا يبدى برجمة الامام ثم الناس **وبعد** ان محضها اي المحض
في الوجه لما روى انه عليه السلام امر ان يحرق الغامدية حفرة الى صدرها ورجلها فاحصاة مثل الحمة
 وقد كانت اقرب بالزنا ودم المحض قايما والرحم ثبت بالسنة المشهورة فصار كالمثوان لا تلتصق
 به من العلى وهذا الوجه جاز الزيادة على الكتاب **ويغتسل ويكفر ويصلي عليه لقوله**
 عليه السلام في المرجوم اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم فان امتنع الشهود كلهم او بعضهم من
 ابتداء الرحم سقط الحد انه يدل على الرجوع او غابوا يعني اذا شهدوا بزمان محض ثم غابوا حكم
بأقامته اي ابو يوسف باقامة الحد لان ثناء ظهر بالحجة **وهما بانتظارهم** اي فالالا لا يرجع حتى يحضر
 الشهود ويبدوا برجمه لقيام الحد على الوجه المشروع وضع في الرجم اذ في الحد لا يشترط بداية الشهود
 اتفاقا من الخفاين ومنع الناس من الحد **يقول القاضي** ما لم يعاينوههم اي اذا ثبت زنا محض بالشهود
 عند القاضي فقال للناس ارجموا لا يرجع عند محمد ما لم يعاينوا الشهود واداهم **ويقوله** اذا فقها
 ما ورا النهر لخلية الفساد على قضاة الزمان وانتفا الاعتماد عليهم والاثبات وقال ابو جعفر لا يمارون
 بطاعته ولقد احسن من فصل بين القضاة فقال ان كان عالما عادلا وجب ايمانه من غير تعصب ان كان
 عادلا جاهلا يسأل عن كيفية قضائه فاذا اخبر بما يوافق الشرع يعمل بقوله وان كان ظالما جاهلا كان
 عالما لا يقبل قوله قال المصنف في شرحه اقول ويجوز ان يسأل الثالث عن ثبوت الحكم عنده فاقا وافق
 الشرع عمل به والا تركه الى هنا كلامه اقول اذا كان القاضي ظالما لا يعتمد على خبره فكيف يسأله
 اذ يحتمل ان يخبر بخلاف ما وقع عنده **وبعد** **الحكمة** جلد لقوله تعالى الزانية والزاني فجلدا
 كل واحد منهما مائة جلدة **والعبد** **حسين** لقوله تعالى في حق الاما فان اتيت بغاشية فاعلمين سمع
 على المحصنات والمراد به الجلد لان الرجم لا ينتصف فاذا ثبت التنصيف في الاما المكان او ثبت
 في العبد بدلالة النص او بدخول العبد في الآية وثابت اللفظ للتغليب **ولا تجزيه** اي جلد العبد
لولا يعني **اذل الامام** وقال الشافعي يجوز لان ولاية المولى على عبده اكثر من ولاية الامام فيم
 عليه الحد كالنحرير ولنا قوله عليه السلام اربع الى المولى الحد وود الصدقات والنفق والنفق
 اعلم ان الخلاف فيما اذا كان المولى من ملك اقامة الحد بنقل القضا حتى لو كان مكاتب او مملوكا
 او امرأة فلا يقيم الحد اتفاقا **وينزع عنه** اي عن الحد ودينه **بغيره** غير ما يستعوز به وهو
 وهو التوبة لانها ما نعان عن وصول الامم الزاجر **وبصرف الضرب على اعضائه** لان كل عضو من
 اللذة منه فيعطى حظه من الضرب **قايما** لما روى ان عليا رضى الله عنه ضرب الرجل في الحد و
 قياما والنساء تعود بسوط لا شقة له اي عصم لم واعتصم **بموسط** وهو المولى الغير الجاهل
عن الوجه لا يضرب به بل الحس وهو ان لا يضرب به **والفرج** والفرج لان ضربه منلف واما يضربه اي يورث
 يضرب راسه **سوطا** واحدا في اخر الحد وقال لا يضربه **ك** قول في بكر للجلاد اضرب الراس فان شئت
 ولها قول غير اياك اي احذر ان تضرب الراس والفرج وحديث اي بكر انه كان في مفسد ساع سلق
 للفلان **واخرج** **بين الجلد والرحم** لان النبي عليه السلام لم يجمع بينهما **والجحد** **والجلد** **والجحد**
 حد وقال الشافعي بغيره عاما على انه من الحد لما روى انه عليه السلام قال علي الزاني مائة حدة وقدر
 عام ولنا قوله تعالى الزانية والزاني فجلدا واجعل الجلد كل الوجه لانه قرينة ولو كان الذي حد

كان الجلد بعضا فيكون مستحقا قيد بقوله لان النبي طريق السياسة جاز عندنا ان راي الامام
 فيه مكحلة ولا تخفى ذلك بالان لما روى انه عليه السلام في الخنث وعمر بنى غلاما محبها فقتل
 به الرجل والنساء فقال الغلام ما ذنبني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب جئت لا
 اطرد اراهم في منك وفي النهاية يحتمل ان يراد من الغريب الحسن كما قال الشاعر ومن يك امسى بالدينه
 رحمه فاني وقيارها لغريب اي محبوس **ويرحم الرقيق المحض** لان الانلاف كان مستحقا عليه فلم
 يكن المرض ما نعا **وبعد** **جلده** الى ان يبرأ من مرضه لان جلده قد يقضى الى الهلاك ولهذا لا يقطع
 السارق في غاية الحر والبرد لا قضايه الى الهلاك **وجلد الحامل** اي اذا زنت الحامل وكان حدها الجلد
 بوجع حتى يعالج اي يخرج من نساء لان ذلك نوع مرض فتوخى الى زمان **ورحمها** اي رجم
 رجم الحامل حتى تنضع حملها لان الولد نفس محترمة لا يجوز اهلاكه **والناخير** اي تاخير رجم
 الحامل الى سعة الولد اي ان يستغنى ولها عنها **لعدم الرقي** اي اذا لم يوجد من يقوم
 بتربيته **رواية** عن ابي حنيفة لما روى انه عليه السلام قال للغامدية بعد ما وضعت رجلي
 حتى يستغنى وذلك **ونشر الاسلام في الاحصان** وقال الشافعي ليس بشرط لما روى انه عليه
 السلام رجم يهوديين قد زنيا ولنا قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس محض ورحمه عليه
 السلام كان حكم التوراة قبل نزول اية الجلد ثم نسخ مضافا الى حاله كون الاسلام منفضا الى الحرية
واسلوع والعقار هذه الاوصاف شرط اتفاقا فانما شرط الحرية لقوله عليه السلام لا محض للحر الامه
 ولا العبد الحرة وشرط العقل والبلوغ لان المحض انما يكون اهلا للعتوبة بهما **والدخول بزوجه** في
الحد اي انما شرط الدخول لقوله عليه السلام التيبب جلد مائة ورجم بالحجارة قيد بالتياب
 وهي اما محض بالدخول معناه جلد مائة ان كانا غير محضين والمعتبر في الدخول ايلاج الحشفة
 في القبل لا الانزال **وهما عسان** الجملة حالية اي وهما على صفة الاحصان من الحرية والبلوغ
 والعقل حال الدخول وانما شرط ذلك لان هذه النعمة تتكامل به اذ الطبع ينزع عن صحة الجنون
 والسغيرة والمملوكة والكافر **وعلم** **به** اي ابو يوسف باحصان الزوج **لاسلامها بعد** اي
 بعد الدخول وقال لا يثبت احصانه **له** ان الرعية واقف بوطى البالغة العاقلة فتكون النعمة كاملة
 وهما قوله عليه السلام لحديفة وقد تزوج ذميه دعها فانما لا تحصىك **وايشاء** اي الاحصان برجل
 وامر وقال رفر لا يثبت بشهادة المرأة احتياالا للبدل الا ان الاحصان شرط في معنى العلة لانه يوجب
 مغالبة الجنانية فيلحق بالعلة وهو الزنا في اشراط الذكور ولنا انه عبارة عن اوصاف جميلة فتكون شرط
 وعلامة لاهلية الزاني في الرجم ولا اثر لذلك في العتوبة فالحكمة لا يضاف الى الاهلية فكذا الى شرطها
ولر قالوا **ادخل بها** اي منكر حتم المسئلة العاقلة البالغة تكا حاصجا **فهي** اي تلك الشهادة **مقبولة**
 عند ابي حنيفة والاحصان ثبت بها **كالحجاء** اي كما ثبت الاحصان اذا شهدوا بانه جامعها اتفاقا
 وخالفه محمد وقال لا يثبت اذا شهدوا بالدخول بها لانه يعبر به عن الوطى والدخول للزيادة فلا يثبت
 بالحنثل ما هو شرط ولا في حنيفة ان الدخول في المنكوحة انما يستعمل في الوطى اذا استعمل باليا واما
 الدخول للزيادة فتستعمل على نفي الدخول عليها **واذا شهدوا** اي ما يوجب كازنا والسرفه **منقاد**
 اي في زمان سابق وحد اتفاقا مقدم برسته اشهر وهو رواية عن ابي حنيفة وهذا هو الاصح وحد
 القدام في الشرب كذلك عند محمد وعندهما مقدم زمان الراحة كما ياتي في موضعه **لا بعد** عن الامام

هذا هو الوجه
 في الجلد والرحم
 في الجلد والرحم
 في الجلد والرحم
 في الجلد والرحم

ردف شهادة نعم لان تاخيرهم ان كان المستر قالا قدام على الشهادة بعده تكون عن عداوة وان
كان لا غير المستر صادوا فاستبين بالتأخير فلا تقبل بخلاف الاقرار حيث يقبل عندنا وان تقادم اذ لا
تهمة منه اذ المر لا يثبت على نفسه وزفر قاسر الاقرار بالشهود في عدم الوجوب بالتقادم والتأقبي
قاسر الشهادة بالافراز في الوجوب ونحن فصلنا بينهما واما اذا كان المانع عن شهادة النور لعدم
عن الامام مسيرة شهر مثلا تقبل شهادة **الاف في القذف** يعني تقادم القذف غير مانع عن جلا
لان فيمحق العبد وهو دفع العار عنه والتقادم غير مانع في حقوق العبد واما التقادم في السرقة
فلا يمنع ضمان الماله لانه حق العبد ومنع قطع اليد لانه حق الله والتقادم كما يمنع الشهادة في
الابتداء يمنع اقامة الحد بعد التقضا قبل الامضا كما اذا هرب بعد ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد تقادم
الزمان لا يقام عليه بقتية الحد لان الامضا في الحدود من التقضا بدليل ان شهود الزنا اذا ارتدوا بعد
القضا قبل الامضا لا يقام الحد لشبوه الشبهة **وحدودهم** نعم لان كلامهم قذف وخروج
الى الشهادة موقوف على كمال العدد **ولو جلد فظهر احدتهم** عتبا او محذودا في قذف خذوا اي الشهود
لنقصان عددهم **وارش المضر الجراح غير واجب** يعني اذا شهد اربعة على محض الزنا فجلد القاضي
في حد الجلد فارشه غير واجب عند ابي حنيفة **واوجبا في بيت المال** ومعرفة الارش بان مؤثر
المحدود بعد تسليم من هذا الارش وغير سليم فينظر الى ما بينهما من التفاوت وكذا الخلاف لو مات من
الجلد قد بينه هدر عند وفي بيت المال عندهما لهما ان فعل الجلا لا يقتل الى القاضي فيجب الضمان عليه
الا ان يبرأ الضمان على القاضي لانه عامل السليم فيجب في ماله وهو بيت المال كما لو رجم ووقع الخطا
في قضايه وله ان المستحق بشهادة قضا المولى لا الجراح والجراح انما يلزم من ضعف المحل ولو
وجب الضمان به لا يمنع الناس من اقامة الحد مخافة الغرامة اذ التمييز بين الجراح وغير متعبر
وفي مبسوط شيخ الاسلام لو قال قاتل بجرح الضمان على الجلا فله وجه لانه كان مأمورا بضرب ولو الجراح
فوقع فعله تعدى **ولو رجعوا بعد الرجم حد ناهم** اي يحدون حد القذف وقال زفر الجلا
قيدهم بالرجوع لا فقه لو ظهر واعبدا لا يحدون اتفاقا لا فقه ما رواه افاض في حياته مات والملا لا يحدون
وقيد بقوله بعد الرجم لا فقه لو رجعوا قبله لا يحدون اتفاقا وقيد بالرجم لانهم لو رجعوا بعد الجلا
يحدون اتفاقا **وعزوا الدين** لان النفس تلفت بشهادتهم لان كلامهم السابق صار بالرجوع قد قاتل
الرجم فلا حد لان من قذف حيائه مات المقدوف لا بعد القاذف وان جعل قذفا بعد الرجم فالحد اية
لان من قذف المرحوم يحكم الحاكم لا يحد ولنا ان الشهادة انتقضت بالرجوع فانفسخ ما ابنى عليه
وهو القضا فصاروا كأنهم قد فوا الميت في الحال فيحدون **ولا تقتلهم اي الشهود** الراجعون
وقال الشافعي يقتلون هذا اذا قالوا تعذروا وان قالوا اخطانا عزوا الدين لانه انهم قاتلون
لان القتل وجد بسببهم فصار كالركن ولنا ان علة القتل هو القضا ورجم الناس باختيارهم ومع وجود
العلة لا يضاف الحكم الى السبب والقاضي لا يصلح ان يكون له للشهود وكذا الناس فلا يلزم من القضا
ولكنهم لو كان سببا يضمنون والمال يجب بدليل فيه شبهة **واحدهم** اي لو رجع احد شهود الزنا بعد
التقضا قبل الامضا اي قبل اقامة الحد حذره اي محذودا **وحده وعزوا** اي قالوا اخطانا جميعا وسنة
الحذ عن الشهود عليه اتفاقا قيدا يقولنا بعد التقضا لانه لو رجع قبل القضا يحدون اتفاقا وقيد
بقوله قبل الامضا لانه لو رجعه ثم رجع حد الراجح وحده اتفاقا وعزوا رجع الدين لانه ان الشهود

لا يحدون كل واحد

لا يحدون

محذون

نزل الرجم

بالقضا فلم تنفسخ الا في حق الراجح كالورجع بعد الامضا ولما ان الامضا في الحدود
ملحق بالتقضا ولهذا الوسط احصان المقدوف او عن القاضي فالامضا ممنوع ولو رجع
احدهم قبل القضا يحدون فكذا الورجع قبل الامضا **ولو شهدوا انه زني بجمرة واخرون**
يأتون وشهد رجال اخرون انه زني بامرأة اخرى كعترة مثلا **فرجم ثم رجعوا اي الشهود**
كهم ضمنوا دينه اتفاقا ومنع محمد من حدهم وقال لا يحدون حد القذف لانه ان رجوع
كل فريق لا يصح في حق الاخر في ايجاب الحد عليهم لان كلامهم اثبت زنا غير ما يثبت الاخر
مزدوق فصار كل فريق كان الفريق الثاني لم يرجع ولو كان كذلك لم يحد الراجعون
كذا هذا ولما ان امر كل فريق على نفسه صحيح وكلام بالرجوع اقروا الفهم قد فوا عينا فيحدون
لان شهادة الفريقين نزلت منزلة الشهادة على زنا واحد في حكم الضمان حتى لو رجع من كل فريق
اثان لم يجب الضمان لبقا نصاب الشهادة ولو لا قيام الشهادة بينهم يضمنون لان الباقي من كل
فريق ليس بنصاب كامل فكذا في الحد فصاروا كما لو شهد ثمانية على زنا واحد فجم فرجوا يحدون
منعنا ولاختلافهم اي اذا شهد اربعة على زنا رجل فاختلفوا في مكانهم او زمانه نزلت شهادتهم
لان اختلاف الشهود عليه اورث شبهة اختلاف الشهود عليه فلا يحدون عندنا خلافا لفرقة
ان العدد لم ينكامل في كل زنا فصاروا قاذفين فيحدون ولنا ان العدد متكامل في اصل الزنا ولم
ينكامل في وصفه فبالاعتبار الاول قلنا لا يحد الشهود وبالاختبار الثاني لا يحد الشهود عليه
اعلم ان رجم شهادتهم باختلاف المكان فيها اذ لم يمكن التوفيق اما اذا امكن بان شهدا ثلثا انه
زني في ناحية بيت واخرا ان انه زني في ناحية اخرى منه والبيت صغير تقبل شهادتهم اختلف
ايقالهم بالاضطراب وكذا لو اختلفوا في ساعتين من يوم متقاربين بحيث يمكن ان يحدوا الزنا اليها
فان قلت ان اختلفوا في طوعها وكرهها لا يجب الحد عند ابي حنيفة فكان ينبغي ان يجب الحد بالتوفيق
فما بان يكون اول الفعل طوعا واخر كرها قلنا الاكراه مسقط للحد سواء وجد في اوله
اواخره **كما منعه عنهم** اي الحد عن الشهود اذا كانوا فسقه خلافا للشافعي لانه ان
الفسق لا يشهد له فيحدون ولنا ان الفاسق اهل لتحمل الشهادة مع قصور ادايه
لثمة الفسق فبالاعتبار الاول ثبت شبهة الزنا فسقط احصان الشهود عليه وبالاختبار
الثاني ثبت شبهة عدم الزنا فيمنع الحدان جميعا **ولو شهدوا فزكوا** اي اذا شهد اربعة بزنا
رجل فزكاهم المزكون فرجم ثم ظهر **واي الشهود عبيدا او احدهم عيدا فالضمان على المزكبين**
عند ابي حنيفة ان تعذروا اي قالوا علمنا انهم عبيد وتعذروا بالكذب وقالوا في بيت المال فيحدون
لانهم لو قالوا اخطانا فضانهم في بيت المال اتفاقا لانهم اخطوا فيما عملوا لعامة المسلمين فصاروا
كالتضي هذا اذا خبروا بالحقيقة واما اذا قالوا هم عدول وظهر واعبدا لم يضمنوا اتفاقا لان الرق
لا ينافي الحد الا اذ هي اجتنابا لمخطورات وقيد بقوله رجم لانه لم يقتل رجل عيدا بعد
تزنية الشهود واما القاضي يرحمه فظهر واعبدا قد بينه في ماله اتفاقا لانه عدو والعاقلة
لا تقتل الحد وكان لقياس القصاص انه حنر رأسه واما ما موربه كان لرجم لكنه سقط لان
الدين اورث شبهة الا باحدهما ان المزكبين اشوا على الشهود خيلا فلا يضمنون كما لو اثنوا
على شهود عليه خير بان شهدوا باحصانه ثم رجعوا **ولسه ان الشهادة علة للحكم وهي انما**

مقار الزنا

للفعل

انما تصير عاملة بالتركية لانها تخرج جانب صدق الشهود فكانت التركية علة العلة فصار الحكم
الى صاحبها بخلاف شهود الاحصان لانهم شهود شرط محض والحكم لا يضاف الى صاحب شرط وانما شرط
تجدهم لان هذا الضمان ضمان سبب وهو انما يعتمد على التعدي ولو رجع **المركون** عن تركهم
بعد رجوع الشهود عليه وقالوا انهم عبيد فركبتهم عدا **عنه** واي المركون اتفاقا **عليه الضمان**
عند ابي حنيفة وقال لا ضمان عليهم هذا اذا قالوا اتعدنا وان قالوا اخطانا في التركية لا يضمنون اتفاقا
لانهم علة العلة ولهم انهم شهود الشرط كما مر والاصح ان الدية في هذه المسئلة لا يحل
في بيت المال لان خطأ القاضي غير متيقن لجواز كذبهم في الرجوع وفي المسئلة الاولى متيقن لا احد
الشهود ظهر عبدا وظهر الفرق بين المسلتين لان الموجود في الثانية رجوعهم فحسب في الاولى
رجوعهم مع ظهور الشهود او احدىهم عبدا **ولو شهدوا به** اي اربعة بنزارة رجل فقلناه **وشهدا** اخرين
به اي الزنا الذي شهدوا به **عليه الشهود** فالجواب **واجب مطلقا** اي لا يحد الشهود الاولون كقول
عند ابي حنيفة **وقال احمد الاولون** حد الزنا واما المشهود عليه فلا يحد اتفاقا لان شهوده
لها ان زنا الاولين ثابت بشهادة الاخرين فوجب اقامة الحد عليهم كما لو شهدوا ابتداء به
ان الاخرين شهدوا بان الزنا الذي شهد به الاولون هو المتحقق منهم والفعل الواحد لا يتصور تخمين
وكل من المقر يقين بحتم الصدق والكذب فاورث ذلك شبهة فلا يحدون **وشهدا** **قهم** اي رجل
مع اختلافهم في طوعها بان قال اثنان منهم انها كانت مكرهة واخران انها طابعة **مردودة**
عند ابي حنيفة ولا يحد الرجل ولا المرأة **وقال احمد الرجل** ولا يحد المرأة لان شهادة الاربع
اجتمعت على زنا طابعا وله ان الشهادة مختلفة لان الزنا طابعا وهي طابعا غير الزنا بها وهي مكرهة فلم
يتم النصاب **وقال به** اي اقرار الرجل بانه زنا بعله المرأة في أربع محال **مع انكارها غير موجب**
للحد عند ابي حنيفة وقال لا يحد عليه وكذا الخلاف اذا اقرت انها زنت بهذا الرجل فانكر في
التبيين هذا اذا لم يدع المنكر منها الشبهة فاذا ادعاه بان قال تزوجتها لا يحد عليه المقر اتفاقا
لان النكاح يقوم بالطرفين ودعواه بحتم الصدق لها ان اقراره على نفسه صحيح وان لم يصح على
المرأة وصار كما لو اقرت بالزنا بغاية او حاضرة فقالت استكرهني وكذا انما انكرت انسى محله
فاورث ذلك شبهة في حقه لان الفعل لا يوجد بغير محله بخلاف ما استشهد به لانها لو حلفت
فانكرت الزنا وادعت النكاح حقيقة كان شبهة لاحتمال صدقها واحتمال ذلك يكون شبهة اسبغية
فلا يعتبر واما قولها استكرهني ففيه تعليل لزنا ودعوى الزنا به ووصف الاكراه فانفتحت الشبهة
في حقه بنصدها ثم اذا سقط الحد بحكم المحرم تعظيما لامر البضع شرعا ولا يلتفت الى نكاحها فان قيل
على هذا لم يجب الحد على قاذفها بعد الفعل فكنا النسبة الى ما يتعذر ويقضي به شهودها باليمين
ولا تحدها اذا اطاعت صبيها **ومحجونا** وقال الشافعي تحدها لان الزنا وجد منها وسقوط الحد
من جانب لا يسقط الحد عنها كما لو زني بمجنونة لا يسقط الحد عنه ولنا ان المباشر للفعل هو الرجل
والمرأة تابعة بدليل تصور الفعل وهي تامة والفاعل اذا كان زانيا نصير هي زانية تنعاه والزنا
منعوم من الصبي والمجنون لكونها غير مكلفين فلا نصير هي زانية **ولا اذا زني** اي لا يحد الرجل
اذا زني في دار الحرب ثم خرج **الياسم** وقال الشافعي يحد لانه لما سلم التزم احكام الاسلام
ومنها الحد ولنا ان الزنا في دار الحرب لم ينعقد موجبا لانقطاع ولاية الامام عنها فلا يكون حيا

سواء كان زنا او غيره

بالاقتال منها وفي التبيين لو غزا الخليفة او امير مصر فدخل في دار الحرب فله ان يقيم
الحد على من زني في عسكره لان العسكر تحت ولايته ولا يقيم على من زني في خارجه لقوله عليه
السلام لا تقام الحدود في دار الحرب وانما قيد بالخليفة او امير مصر لان امير العسكر لا يقيم
الحد على من زني منهم لان المفوض اليه تدبير الحرب لا اقامة الحد ود **ويحكم ابو يوسف**
المستامن اي المأجور الحد ود كلها **الا في الخنزير** اي حد الخنزير لا يجب عليه اتفاقا لانه يراه حلالا
وعنه اي قال لا لا يجب الحد ود عليه **الا في القذف** اي يجب عليه حد القذف اتفاقا واما حد
الزنا والسرقه فواجب عنده وغير واجب عندها قيد بالمستامن لان الذي كالمسلم اتفاقا لانه
ان المستامن من ملتهم احكامنا ما دام في دارنا ولهذا يواخذ بالقصاص وحد القذف فتقام
عنه الحدود ولها ان المستامن من من دخل دارنا القضا حاجته وعوده ولم يلزم احكامنا وانما
يقام عليه حد القذف لانه التزم ان لا يورثي احدا منا فاذا قذف مسلما فقد اذاه ولو زني مسلم
مستامنة تحدها ابو يوسف **وخمساه** به اي قال احمد المسلم خاصة وكذا الخلاف اذا زني مستامنة
او مستامنة لو زني مستامنة **مسئلة** **عدها** اي ابو يوسف ود كذا يل هذه المسائل معلومة قما سبق وكذا
الخلاف لو زني بذيبة **والامام** اي ابو حنيفة وفيه تورية للامام الذي يقيم الحد **بخصمها** به اي المسلمة
بالحد **ومنه** اي قال احمد لا يحد المسلمة ايضا لان فعل الرجل في الزنا اصل وفعلها تبع واذ لم
يجب الاصل الحد لم يجب التبع فصار كتمكينها من صبي **ولسلمان** الزنا حرام في كل الاديان فكانت
المرأة زانية حقيقة لتمكينها من الوطى الحرام بخلاف التمكين من الصبي لان فعله لا يوصف بالحرم **ولا يجب**
الحد على **واهي** جارية **ولده** **وان سقط** **مع العلم بالحرم** بالحرمة لشبهة وجدت في المحل والشبهة اذا
ثبتت في الموطوعة ثبت فيها الملك من وجهه **وليس** معه اسم الزنا فلم يجب مع علمه بحرمه الوطى للقيام
بدليل يدل على حله وان تخلف هنا لما نفع فاورث ذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل
والنسب يثبت مع هذه الشبهة عند الدعوة لعدم كونه زنا خالشا وهي تثبت في مواضع منها
وطى الرجل جارية ابنة ودليل حله قوله عليه السلام انت وما لك لا يبك ثم ان جيلت وولدت
ثبت النسب من الاب فلا يجب المحقر لملكها اياها بالقيمة سابقا على الوطى وان لم يحل فعله
العترة لان التملك ثم لصيانة ما به عن الضياع ولا حاجة لها هنا فلا يثبت الملك ومنها مطلقته
الباب والدليل فيه ان بعض الصحابة جعل الكنايات رجعية منهم عمر ومنها وطى المولى
للجارية المسيغة او المهورق قبل التسليم والدليل فيه انها في يد وضائه وعود الى ملكه
بالملك وكذا وطى المسيغة بالبيع الفاسد قبل التسليم وبعده او بشرط الخيار لانه فيها حق
الملك ومنها وطى جارية مكاتبه وعبده الماذون المستغرق لان له حقا في كسبه ومنها وطى
اجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة ومنها وطى المرتفع الموهونة في رواية لان
سبب الملك انعقد له ولهذا عند هلاكها يكون مستوفيا لذاته فصارت كالمستغرة بشرط الخيار للبايع
ونساء عنه اي الحد في جارية **امر** اي في وطى جارية ابنة وامه وجدته وجد وان علوا **مع نظر** **الحد**
اي انظر ان وطىها حلال لم يحد عندنا وقال زفر يحد قيد بظن المحل لانه لو قال علمت انه حرام يحد
اتفاقا لانه انه وطى حرام في محل خال عن الملك وشبهته فلا يعتبر تاويله الفاسد كما لو وطى جاريته
اخيه ولنا قوله عليه السلام ادروا الحد ود بالشبهات وفيه نوع من الشبهة حيث طن غير

وطى

عن الزاني

الدليل لا يلافا اعتبر ظنه شبهة وبسبب هذا شبهة في الفعل فيسقط بها الحد لكن لا يثبت النسب في هذا النوع لانه زنا محرم لكن المطلقة من هذا النوع يثبت فيها النسب لان وطبها بشبهة العقد فيلحق ذلك لاثبات النسب **جارية زوجته** كما اذا وطئ جارية زوجته **وسيدة** اي كما اذا وطئ العبد جارية مولاه **ومعتقه** **عن ثلث** اي عن ثلث تطبيقات فيسقط الحد ان قال ظنت الحد **ومحرم الحد** في هذا النوع **للحد بالحرم** اذا قال علمت حرمة وسبب الشبهة في هذا النوع ان المباشطة جارية بين الولد والوالدين والزوج والزوجة والعبد والمولى بحيث يثبت كل منهم مالم لاخر عادة فاذا وطئ الخوارى من قبيل الاستخدام واشتبه عليه الحال يكون محذورا واما شبهته في المطلقة ثلثا فباعتبار ان بعض الاحكام كالنفقة والسكنى وشؤون النسب حرمة اختها واربعة سواها باق فيها كحل وطبها وهذا النوع يثبت في مواضع منها ما سبق كجارية زوجته ومنها المطلقة على مال لانها كالمطلقة ثلثا ومنها امر الولد اذا اعتقها بسبب اشتباه بقا اثر الفرض فيها وهي العدة ومنها الجارية المهرهنة في حق المهرن على رولية وهي الاصح لان الوطئ يصادف العين والرهن لم ينفذ ملك العين حقيقة ولهذا الومات فلفقه على المهرن وانما يتصور الاستيقا من معناه لان من عينها **وتجارية العم والاخ** اي يجب الحد في وطئ جارية اخيه او عمه **مطلقا** اي بغير قيد ان ظنت الحلال او لا اذا المسوط في مالهما منع من عاده ولهذا استفادة احدها للاخر مقبولة قال قيل اذا سرق مال اخيه لا يقطع ليشبهة فلم يجعل هذا كالسرقة قلنا ان الاخ يدخل بيت اخيه من غير استئذان فلم يتحقق هذا الحرز واما ما هنا فالحد اير مع المالك والعقد ولم يوجد الحد ولا شبهته فيجب الحد **ولا في وطئ من زفت اليه غير امراته** اي اذا اتى رجل ليلة الزفاف بغير منكوحته **فاخير انها امراته** فوطئها لا يجب الحد لان المرء لا يميز بين زوجته وغيرها في اول الوصلة والاختبار في موضع الاشتباه دليل شرعي فصار معتقدا على دليل شرعي ولهذا قلنا يثبت شبهة وان كانت شبهة في الفعل فالحال ضرر العزو وعنه **وجب المهر** اي مهر النكاح لان عليها رضي الله عنه قضى بذلك **ولو وجد امرأة على فراشه فوطئها** وان قال ظنت انها امراته لان ظنه لم يستند على دليل اذا الرجل لا يشكبه عليه امراته بعدما افها وان كان اعني في امراته فاجابته اجنبية فقالت انا امراته لان ظنه استند الى دليل شرعي وهو الاخبار ولو لم يقتل انا امراته فوطئها محرم **واما محرمه** كاخته وخالته وهو مبتدأ خبر قوله يعزرون **بعد العقد** اي بعد نكاحها والعلم اي بعد علمه انها اخته فيبطل بالعلم لانه لو قال ظنت انها محرم لا يجب الحد اتفاقا من الحقايق **والاستحارة** اي وطئ المرأة التي استاجرها لغيرها **واللايث** وهو معطوف على قوله واطئ ولذا قوله **ومن في مرة في الموضع المكروه** اي في دبرها **ومن** في هذه المسائل الاربع عندنا في حقيقته **وقال لا حد** ون قيد بقوله بعد العقد لانه لو وطئ قبله بحد اتفاقا وفي الحقايق لو قال امهرت فلان لا حد اتفاقا وقيد بقوله لان لا حد لانه لو استاجرها للخدمة ثم جامعها بحد اتفاقا وارا دبالايط من صدر منه اللواط بالاجنبى لانه لو فعل ذلك بعد ولا بحد اتفاقا وفي الروضة لو وطئ امرأة في الموضع المكروه منها بحد اتفاقا وفي الحقايق لا حد اتفاقا على الخلاف وفي قولنا اني امرأة اشارت الى انه لو فعل هذا منكوحته او امرته لا بحد اتفاقا **في المسئلة الاولى** ان الشرع اخذ من المحارم من محمية النكاح فصار العقد فيهن لغوا وفي الثانية

سورة غار وجي

ظن ان

وطئ

ان الاجازة تنفذ على محض النفقة والمستوفي بالوطئ في معنى جز العتق ولهذا اشترط التام في الكسح كسح العين فلا تكون منافع البضع محلا للاجارة فصار عقد الاجارة لعدمه وفي الثالثة ان الصحابة اتفقوا على حله لكنهم اختلفوا في وجوهه قال بعضهم بحسبان في انشراح المواضع حتى يموتوا وقال بعضهم بعدم عليها الجدار وقال ابو بكر الصديق بحرق بالنار وقال علي رضي الله عنه حله حل الزنا لانه مثله فيرجم ان كان محصنا ولا فيجالد وفي الرابعة الدليل كافي في الثالثة وله في الاولى ان المحرم محل النكاح باعتبار ان المقصود منه التناسل وكان كائني من بني ادم قابلة له ومحلية النكاح وان انتفت عن المحارم بدليل لكن بقيت شبهتها كما في نكاح المنعة بغير شهود ووطئ امرته وهي اخته من الرضاع فيندري بها الحد وفي الثانية ما روى ان امرأة استسقت راعيا لبنا فابى ان يستقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فدرأ الحد عنها وقال ذلك مهرها وصار كالمتنعة وفي الثالثة والرابعة ان الزنا قضى الشهوة في محل محرر مشتهى على الكمال باعتبار الميل من الجانبين وفي اللواط الميل من المفعول معدوم ان كان سليم الطبع فلا يكون زنا ولو كان زنا لما اختلفوا في وجوبها لان وجوب الزنا معلوم وهو الجلد او الرجم فان قيل اذا زنى بالغ بصبيته يجب الحد على البالغ لان الميل معدوم من جانبها قلنا اصل الداعي فيها موجود ولهذا يظهر بعد زمان ولا كذلك الصبي فيجب التحريم في هذه المسائل لانه ارتكب جرمة وما روى من الصحابة فحول على سياسته ومن وطئ اجنبية فمادون الفرج اي في غير السبيلين كالنمطين والتقييد **وان في البهيمة غير اتفاقا** اما في الاول فلانه اني منكك ليس فيه حد واما في الثاني فلان الطبع السليم يفرغه فلا يكون جنابة كاملة ولا يلاخ بمنزلة الايلاح في الكوز ولهذا لا تنقض طهارته من غير انزال ولا يجب سنن فرج البهيمة ولكن يجزى لادراكه ما لا يحل وما روى انه عليه السلام قال من اتى بهيمة فاقتلوه فمأول المستحل او من وقع مشتهاة بشبهة او كبيرة اي لو وطئ كبيرة مستكرهة اي غير مطاوعة فافضاها اي صير مسلما البول والغايط واحدا بحيث لا يستمسك البول **فوجب الدية** لتقويت جنس المنفعة وهي في مال لانه شبهة العود فيه تجب الدية في ماله فيما دون النفس **وجب العتق** اي بمحمد من المثل ايضا اي كاجاب الدية وقال لا يجب العتق واما الحد فلا يجب اتفاقا قيد بقوله مشتهاة لانها لو لم تكن مشتهاة قلها المهر كما ملا اتفاقا واحده عليه وان لم تدع الشبهة لقتل القصور في معنى الزنا وقيد بقوله بشبهة لانه لو وطئ صغيره مشتهاة من غير دعوى شبهة فعليه الحد لا عليها ولا مهرها لوجود الحد وقيد بقوله مستكرهة لانها لو كانت كبيرة مطاوعة مع دعوى المشبهة فلا حد ويجب العتق وان كان من غير دعوى المشبهة فعليه الحد والعقروا لا شيئا في الافضا في الصورتين لرضاها به وقيدنا الافضا بعدم الاستمسك بقرينة وجوب الدية فيه اذا لو كانت بمطاة مستمسكة بولها ضمن تلك الدية لانه في معنى الجانية ويجب معه العتق اتفاقا وفي الحقايق ومنع في الزنا اذا لواط في زوجته لا يدخل المهر في الدية لانه وجب بالعقد له ان سبب الدية الافضا وسبب العتق ان لا في منفعة العضو فاجاب احدها لا يفي الاخر كما اذا استمسك البول ولهما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء منه فصار الجز يدخل في ضمان الكل اذا كانا في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل ان يدخل ارش الاصبع في ارش المكف ولو وجب بالعقد ضمان العضو كاملا لزم تكرار الموجب

صواب

والسماح

الانضام

عن شيء واحد بخلاف ما اذا استمسكت البول لئلا واجب ومقابلة الاقضاء الجارية لا يفسد العنق
ولا يجمع العنق مع الحد في المستكره يعني اذا اكرام امرأة على الزنا فزناها فعليه الحد فقط
وقال الشافعي عليه العنق ايضا لانه عوض ما استوفاه بالوطي بغير رضاها وهو بمنزلة جزاء العنق والحد
جزا فعله فاجاب احدهما لا يمنع الاخر كما اذا تلف صيدا مملوكا في الحرم ولنا انما اوجبت العنق عند
سقوط الحد لئلا يخلوا الزنا عن غرامة مالية او عقوبة بدنية وهما هنا لما وجب الحد لا يجمع العنق بالحد
انما فمنا فاع البضع حقيقة وهي غير مضمونة **ويستقط** ابو يوسف **الحد عن زنا بجارية تقتل**
اي بفعل الزنا **فوجب قيمتها** او قال لا يفسد الحد **واشترها** هذا معطوف على قوله فقتلها اي على
هذا الخلاف اذا زنا بجارية ثم اشترها او **نكحها** اي زنا بها ثم نكحها او كانت جنت عليه قبله اي اذا
زنا بجارية جنت عليه قبل الزنا **فدعت اليه بعد** اي الى الزنا في سبب الجناية ففي هذه المسائل
سقط الحد عنه خلافا لما قيد بالحماية لانه لو زنى في الحرم فقتلها به يجب الحد مع الدية اتفاقا
لان الحرم لا يملك بالصلان وفي الحقائق وضع هكذا اذ لو زنت حرة بعبد ثم اشترته بخدا ان اتفاقا وقيد
بدفعها لان المولى لو فداها بعد الجناية يجب عليه الحد اتفاقا وعلى هذا الخلاف لو زنا بها ثم غصبها
وضمن قيمتها وامالو غصبها ثم زنى بها ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا لانه ان عرض سبب الملك
من ضمان قيمتها او شرائها او نكاحها او دفعها اليه بعد وجوب الحد قبل اقامته كعرضه
قبل وجوبه فسقط عنه الحد كما اذا سرق السارق المسروق قبل القطع ولهما ان هذا الضمان ضمان
قبل وهو بمقابلة الادمية وهي لا تقبل الملك ولهذا وجبت على العاقلة ولو كان ضمان مكرما جنت
عليهم وله سلم فامنا يستفيد الملك في حق القام وهو العين لا في حق المعدوم وهو المستوفى فمنا فاع
البضع لو كان ما استوفاه منها خرا ما خلا بسقط الحد بمك العين بعده ولا يلزم ان اعتراض الملك
قبل اقامته الحد بوجوب سقوط الحد وانما سقط في السرقة لانها الخصومة وهي شرط فيه لا في الزنا
واستقلنا اي الحد **عن المكر** على الزنا وقال زفر بن محمد لان انتشار الله دل على اختياره فانتهى الاكرام ولنا
ان انتشارها كما يقع طوعا قد يقع لمعا كما في حق النائم فيندري الحد بهذه الشبهة **فصل** في حد
الشرب **يحد شارب الخمر طوعا** قيد به لان شربه كرها يمنع وجوب الحد **بعد الاقامة** قيد به لانه اذا
كان في السكر لا يفيد الضرب فايدته من الايلام والحوق والعار اذا **اخذ** **ونكحها** موجود وهذه
الجملة الاسمية حال **الا ان ينقطع** **ونكحها** **المسافة** يعني اذا اخذ ونكحها يوجد منه فانقطع
قبل ان ينتهوا به الى الامام لم يعد المسافة **والنكح** **اشترطه** اي قال محمد وجود الزمخ ليس بشرط
في اثبات شربه بالبينة او بالاقرار في اقامة الحد عليه اذ لم يتقادم بشهر وقال شرط حتى لا تقبل
الشهادة على شربه والاقرار به ولا يقام عليه الحد اذا لم يوجد زنجها في فمه له اطلاق قوله
عليه السلام من شرب الخمر فاحلده ولهما ان الاقرار بالزنا انما اكدها من زنا فيؤكد هذا الاقرار
الماتر فباسا عليه وما روى عن ابن مسعود انه قال فيمن اقر شرب الخمر استكهره فان وجدته راحته
الخمر فاحلده وما رواه عامر خمر حنيه موضع الاكرام فيعارضه القياس ولا يثبت به اي شرب
الخمر بشهر زنجها فيه لان الراحة قد تكون من غير ما قال الشاعر يقولون لي انك شربت مدامة
فقلت لهم لا بل اكلت سفرحلا بل **بشهادة رجلين** قيد بهما لانه لا يثبت بشهادة امرأتين حال
لبثوث الشبهة في شهادتهن والحدود قد درى بها او **بقراره** اي او ثبت باقرار الشارب في غيره

اي ابو يوسف لا قرار مرتين للاحتياط كما ضعف عدد الشهادة في الزنا **والكفارة** مرة لان الزنا
في الاقرار غير مفيد كما في القذف والقصاص وانما ثبت التضعيف على الزنا على خلاف القياس فلا
يتعدى مورد النص **ويحد السكران من زنا** يعني من شرب من دردى الخمر انما يحد عندنا
اذا سكر به **لا من شربه** اي قال الشافعي يحد من شربه وان لم يسكر لان الحد يجب بشرب قطرة من الخمر
والدردي مشتمل على عيها ولنا ان الغالب على الدردي التعل فصار كما لمعلوب لما فلا يحد شربه
عالم يسكر منه **والسكران من لا يفرق بين السماء والارض** عندنا في حنيفة في حق ايجاب الحد على من
سكر من غير الخمر لان الحد عقوبة فيعتبر في سببه نفاية السكر احتياالا لدوره الحد ونفايته ان سلب عنه
التمييز **وقال من يخطئ كلامه** وهو المتعارف وعن علي رضي الله عنه انه قال اذا سكره **ويختار**
للمتوى اعلم ان الخلاف في حق الحد واما في حق الحرمة فقوله كقولها الاحتياط حتى ان القدر
الذي هدى عقوبته يكون حراما اتفاقا **ولا يحد باقراره** قيد اي السكران اذا اقر بالزنا او بغيره في
سائر لا يكون اقرارا موجبا للحد لان السكران لا يثبت على شيء فاقم سكره مقام الرجوع **ولا يحد**
الحد اي اذا اقر بما يوجب حد القذف والقصاص وغيرهما مما فيه حق العبد في السكر لانه
لا يحتمل الرجوع قيد باقراره لانه اذا زنى او سرق او شرب في حالة السكر يجب عليه الحد لان الفعل
لا يحتمل الكذب هذا اذا سكر بالحرم واما اذا سكر بالمباح لا تعتبر نفايته لانه بمنزلة الاعذار
ويوجب ثمانية جلدة في الحر لا اربعين اي قال الشافعي حد الشرب اربعون لما روى عن علي
رضي الله عنه انه امر ان يضرب شارب الخمر اربعين ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
جلده بنعلين اربعين وكل فعل سوط فكان ثمانية وعن علي رضي الله عنه انه قال ثمانون فاتفق
عليه الصحابة وما رواه بنعلين اربعين **ويجب نصفها في العبد** لما روى ان عمر وعثمان جارا
عبيدهما في الخمر نصف الحر **ويستوفى الحد كما في حد الزنا من يجر يد نياحه** وتفرق الحدود على اعضاءه
ولو اقر بالشرب ثم رجع لم يعد لان حد الشرب خالص حق الله تعالى فيقبل الرجوع فيه كسائر الحدود
فصل في الاشربة **وتحرم الخمر عصير العنب** وهو الرفع عطف بيان اذا **اعلا** **واشتد** اي صلح
للبس لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وعليه اجماع الصحابة **وقد في الزيد** شرط عندنا في حنيفة
في لون العصير حرا وقال لا ليس بشرط لان تخطية العقل تحصل بالاشتداد ولنا ان الغليان
بدائية الشدة وكما لها بقذف الزيد وقيل يحرم من مجرد الاشتداد احتياطا ويحدده اذا قدف الزيد
احتياالا لدوره الحد وفي الحقائق اخذ بقولها ابو حفص الكبير وقال لا تاثير للقذف بالزيد في احداث السكر
بل يروق به ويصفوا **والعصير** اي يحرم العصير اذا طعم **فذهب** **اقدم** ثلثه ونقيع الرطب
وهو التي من مائه الزبيب اذا **اعلا** **واشتد** لكن حرمة هذه الثلثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر
سبيلها لان حرمة الخمر قطعيه وحرمة الثلثة اجتهد به **وتحريم تحليل الخمر** مطلقا اي سوا كان
مخلوط شيئا وينقلها الى الشمس وقال الشافعي يحرم تحليلها لورود الامر باجتنابها وفي تحليلها قرايفها
ولنا ان هذا الاقتراب ازالة الخمرية عنها فلا يكره كما لو اقترب منها قصد الاقامة والجامع دفع
النسابة **وتحلها** اي الخمر الطبخ لانها ما جعل ما نعام من حرمة لارفعها لكن لا يحد بحد شرب
مطبوخها بل بالسكر منه **وبيع غيرها** اي غير الخمر من الاشربة **جائز** عندنا في حنيفة وقال لا
يجوز لانه مسكر كالحمر لانه ما لم يتفهم لا يكفر مستحله فيجوز بيعه **ويحل شربه** **والسكر** بالفضل

واحد وعشرون
واربعون عندنا

وهو الزبيب

الامر والذهابين الجرا الى باب القاضي والخصومة في ذلك وفي الاوساط وهم السوقيه الجرحون وغير
الامر المضرب مع ما سبق وعن أبي يوسف ان التعزير يراخذ الاموال جازر ويثبت التعزير بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد ولهذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ويصح التعزير
كذا في النيسين **وبقدم التعزير في شدة الضرب** يعني يكون أشد من بالانه جرى فيه التخفيف من
حيث العدد فلا تخفف من حيث الوصف لئلا يخلو من الرجوع **ثم الزنا ثم الشرب** أي يكون حد الزنا
أشد من حد الشرب لان جنايته أعظم ولهذا شرع فيه الرجم ولم يشرع في الشرب ثم القذف أي يكون
حد الشرب أشد من حد القذف لان جنايته مقطوع بها ولا كذلك جناية القذف لاحتمال ان يكون
القاذف صادقا فيه **ويجوز رأي يجوز للزوج تعزير زوجته على ترك الزينة وغسل الجنابة والرجوع**
من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لان منفعة الضرب في هذه الاشياء تعود الى نفسه وفي النهاية
ليس له ان يضربها على ترك الصلاة لان المنفعة عائدة اليها اعلم ان من مات في الحد او التعزير فقد
هدر لان اقامتها واجبه والضمان لا يجمع الواجب وعن أبي يوسف ان القاضي اذا زاد على ما به بان
يرى ذلك مصلحة فانه يجب نصف الدية على ميت لما لا لانه مات بفعل ما دون وغير ما دون فيه
فيقتصف ولو مات من الضرب لكانت الاشياء ضمن الزوج لانه مقيد بوصف السلامة وان كان مساحا
فان قلت لم يرد بعد المباح بوصف السلامة عند أبي حنيفة ومحمد فيما اذا لجامع امرأة فماتت من
الجماع او افضاها حيث لم يوجب عليه الضمان فلما كان منافع البضع كانت مضومة بالمهر ابتداء فلو
وجبت الدية لمولها لزم انجاب الضمانين من واحد **فصل في حد السرقة وهو في اللغة اخذ**
الشي من الغير على وجه الخفية وفي الشريعة في حق القلع اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضمرة
محرقة بمكان او حافظ بلا شبهة وفي قيد مضروبة اشارة الى انه اذا سرق قدر عشرة دراهم وفيها
اقل من عشرة مضروبة به لا يكون سرقة وانما قيدنا بقولنا في حق القلع لان سرقة ما دون النصاب
سرقة شرعا يعد فيه عيبا حتى يرد العبد به على بايعه اعلم ان الخفية شرط في السرقة ابتداء
وفي النهاية اذا كانت بالنهار لانه وقت يلحقه الغوث فيه او ابتداء الا غير اذا كانت بالليل كما
اذا نخب الجدار سرا واخذ المال من المالك جهر لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكن
بالخفية فيه لامتنع القلع عن اكثر السارق والشرا ان يكون خفية على زعم السارق حتى لو دخل
دار انسان فسرق وهو يزعم ان المالك لا يعلم قطع ولو علم انه يعلم لا يقطع لانه جهر ولو دخل
اللعن دار انسان ما بين العشاء والناس يذهبون ويحشون فهو بمنزلة النهار كذا في المحيط
عاقلة بالبيع من حرزاي من مال ممنوع لا يصل اليه يدا الغير سوا كان المانع بنا او حافظا نصا
او ما قيمته نصاب لا شبهة له فيها أي السارق في ذلك النصاب والحرز لانه لو كان له شبهة
في المسروق كما اذا سرق من بيت المال وفي الحرز كما اذا سرق من بيت اذن للناس بالدخول فيه
كالحمام والرباط لا يقطع لان الحد يندرى بالشبهة ونقدت أي النصاب الذي يقطع اليد فيه
بعشرة دراهم مضروبة او ما هي عشرة دراهم قيمته وفيه دلالة على ان الاعتبار في القيمة
بالدراهم وان كان المسروق ذهباً لا ربع دينار أي قال الشافعي هو مقدر بربع دينار ما زوى
ان النبي عليه السلام قطع سارقا في ربع دينار ولنا قوله عليه السلام لا قطع الا في دينار او
عشر دراهم والاخذ بالاكثرا ولو احتيا لا لدر الحد والمعتبر في هذه الدراهم ان تكون عشرا

ان

وزن سبعة مثاقيل كما في الركن **وجودتها أي جودة تلك العشرة شرط** عند أبي حنيفة حتى لو
سرق عشرة دراهم رديه لا يقطع لان نقصان الوصف مؤثر في نقصان المالية فصار نقصانه كنقصان
الكتف فلا يقطع لهذه الشبهة **وبخالفه أي أبو يوسف** ابا حنيفة **في الزنوف الراجعة** وقال يقطع
في سرقتها لانها لما كانت راجعة صارت كالجيدة **فشهد عليه أي اذا سرق فشهد على اخذه رجلا** كما
في الحدود **فنبهنا عن ما هيئها أي فسالها القاضي عن ماهية السرقة لان السرقة تطلق على تخفيف الصلاة**
كما قال عليه السلام سرقة من سرق من صلاته وعلى الاستماع خفيه كما قال تعالى الا من اسرق السمع
وليس لان السرقة تختلف باختلاف الاموال حتى لو ادخل يده من البيت واخذ شيئا لا يقطع **وزنا الاختلال**
ان يكون في زمان الصبا وفي المحيط السؤال عن زمانها فيما اذا ثبت بالبيعة واما اذا ثبت بالاقرار
فلا يحتاج الى السؤال عنه لان القادر غير مانع عن صحة الاقرار **ومكانها** لاحتمال ان يكون في دار
الزوج او في بيت اذن في دخوله ولا بد ان يسألها عن المسروق منه ايضا اذا لم يكن حاضرا لخاصة الجواز
ان يكون المسروق منه دار محرمة او احد الزوجين **واقترعة** بسرقة **وبعته** أي أبو يوسف
مؤمن لان الموضع موضع الاحتياط ولما ان السرقة ظهرت بالاقرار مرة فيكتفي به كما في المقاص
والقذف واما تكراره للزنا فعلى خلاف القياس **قطعت يمينه** أي يمين السارق وهو جوا بل اذا من
الزند وهو موقبل طرف الدراع في الكف كذا في الصحاح اما القلع فيقوله تعالى والسارق والسارقة
فاهما ايديهما واما اليمين فلقرأة ابن مسعود فاقطعوا ايماهما واما كونه من الزند فلانه عليه
السلام امر بقطع السارق منه **وحسنت أي** يكون قطع دمه ولا يمكن بعد خصومة **المسروق منه**
فيدين لان سرقة انما تظهر لخصومته وكذا حضور شرط للقطع لاحتمال ان يجهل المسروق فيسقط القلع
وفي اذ كان هذا اذا اختار المالك القلع وان قال انما قيمته لم يقطع عندنا **وقطعناه بدعوى المودع**
والستور والمناور يعني اذا سرق من هؤلاء ادعوا عند الحاكم واشتروا السرقة بالبيعة يقطع مع
خفية المالك عندنا وقال زفر لا يقطع وكذا الخلاف في المرفق والمستبضع والقابض على سوم الشئ
لان شبهة التملك من المالك ثابتة فلا يقطع ولنا ان السرقة ثبتت بحجة عقيب خصومة معتبرة لان هؤلاء
حق الخصومة لاعادة حقهم في اليد فقطع وما ذكر من الشبهة غير معتبرة لان الموثر منها ما هو جود
في الحد لان ما هو موهومة في المال ولهذا يقطع بالاقرار مع توهم رجوعه في الاستيفاء **فان شئ أي ان سرق**
مرة ثالثة قطعت رجله اليسرى من المفضل لانه عليه السلام امر بقطعها حين عاد وانعقد عليه اجماع
العامة وحسنت كما مر **وان ثلث أي ان سرق مرة ثالثة خلد حبسه حتى يموت** ويظهر عليه سيما
التاسين **ولا يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى في الرابعة** يعني قال الشافعي اذا سرق في
المرحلة الثالثة يقطع يده اليسرى وفي المرة الرابعة يقطع رجله اليمنى وان عاد حبس بعزل ذلك وفي قوله
القدم يقتل من الوسيط لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوه فان عاد فاقتلوه ولنا ان عليا رضي
الله عنه قال فمن سرق ثلث مرات اني لاستحيي من الله ان لا ادع له يدا ياكل بها ويستنجي ورجلا
يمشي عليها وقعت الحاجة بينه وبين الصحابة فانقادوا اليه وانعقد اجماعهم عليه وما رواه
قطعون عند نقاد الحديث كذا ذكر الطحاوي **لا يقطع يمين السارق اذا كانت يده اليسرى او**
رجله اليمنى مثلاً او يضرعه فمضى فان عنه الشئ صار في حكم المالك واخذ شرع راجع لاختلاف
وكذا لا يقطع اذا كانت بهامة من اليد اليسرى والاصبعان منها مثلاً او مقطوعة لان البطش ينفذ

انما يقطع يمينه اذا سرق في داره او في دار من يملكه او في دار من يملكه

ان الزنا

عنه واما اذا كانت شيئا او مقطوعه اصبع او احدى سوي الاطراف لا يمنع عن قطع سائر لان ذلك لا يكون
مخلافا للبطش وقاطع اليسار ما مور باليمين غير ضامن وضمانه في المعد يعنى اذا امر القاضي
الجلاذ بقطع يمين السارق فقطع يساره عمدا لا يضمن عند اى حقيقه وعندهما يضمن اقول لو قال وقطع
اليسرى عمدا ما مور باليمين غير ضامن لكان اخص ولم يحتج الى ايراد قولها قيد بالامكان واحد الو
قطعهما قبل ان يامر احكام يجب القصاص في العمد والدية في الخطا اتفاقا واما كون قاطع اليسار هو
الماور فليس بقيد لوضع الخلاف لان اجنبيا غير المماور لو قطع اليسار بغير امر احكام بالقطع لا
يضمن عنده في الصحيح كذا ذكره في الاسلام في الجامع الصغير هذا اذا صرح احكام يمين السارق
واما لو قطع يده لا يضمن القاطع اتفاقا لان اليد تطلق عليها وكذا اذا اخرج السارق يساره فقال
هذا يميني لانه قطعه بامر فلا يضمن وقيد بالعمل لانه لو قطعه خطأ لا يضمن اتفاقا سواء كان خطأ
في الاجتهاد في اية السرقة لكون اليد مذكورة فيها مطلقا او في معرفة اليمين واليسار وقال زفر
يضمن في الخطا ايضا في حق العبد غير معفو قلنا خطأ المجتهد معفو اجماعا واما خطاه في معرفة
قطع اليمين واليسار فلا يجعل عقوا وقيل يجعل حتى اذا قال اخرج عينك فاخرج يسار وقال
هذا يميني فقطعه لا يضمن اجماعا لهما انه خالف امر احكام فقطع يده معصومة عمدا فكان ينبغي ان
يجب القصاص لكنه سقط للشبهة فيخرج ما رثه وله ان يمين السارق كانت مستحقة للانكاح قطع
اليسرى فسقط له اليمين لان مقطوع اليد لا يقطع فصار كانه حصل له ما هو خير منها فلم يكن متلفا معفى
من شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع اعلم ان هذا الخلاف في ضمان الارش واما في ضمان
المسروق فواجب عليه اتفاقا لان الضمان تسقط عنه اذا وقع القطع حدا وهذا لم يقع والشهادة
بسرقة بقرعة مع الاختلاف **ولو نفا مقبولة** عند اى حقيقه وقال لا تقبل لان عدم اتفاق الشاهد
كما لو اختلفا في الذكوة والا نوثه كما في لون المصوب وله ان السرقة تقع في الليل غالبا واللو فيه
يشبهه فيعفى التفاوت في شهادة لون المسروق لاحتمال ان يكون كل من الشاهدين احسن منها لونا
بخلاف الذكوة والا نوثه لانها لا تحسنان من بعيد بخلاف الخصم لانه يقع في النهار غالبا فيمكن
الشاهد من الاحتياط في تحمل الشهادة **ولو اقر عبد بحجره سرقة نصاب** من فلان فلان
مولاه وقال بل ذلك النصاب مالى **فالواجب** عند اى حقيقه **القطع والرد** اى رد النصاب الى المولى
لا اقراره على نفسه في حق القطع صحيح فيصير في حق المال ضمنا **ويقطع** اى بامر ابو يوسف بقطع يده
المال للمولى ولا يرده الى فلان لا اقراره في حق القطع اقراره على نفسه وهو غير منهم فيه فيصير وفي حق المال
اقراره على مولاه فلا يصح قبوله بعد العتق **واقية الثاني** اى قال محمد يكون للمولى وفي قبضه
بالتأنيذ لانه على انه خالف ابو يوسف في الاولى اى في القطع والموافقة والمخالفة واجعان الى ابن يوسف
لانه اقرب المذكورين لان المال اصل والقطع تابع ولهذا لا تسبح الخصومة في القطع وحده وتسمع
في المال فاذا بطل اقراره في الاصل بطل اقراره في التابع قيد بالمحجر لانه لو كان مادونا يقطع اتفاقا
لان اقراره بما في يده صحيح فيصير في حق القطع تبعا وقيد بمعين كانه لو اقر بما لم يستهلك بقطع اتفاقا
وقيد بتكذيب المولى لو صدقه يقطع ويرد المال على المالك اتفاقا من الخفافين **واذا قطع السارق**
والعين قايمة اى حال كون المسروق موجودا **ردت** الى مالكها لقيام ملكه فيها **او مستهلكا** اذا كان
السارق قد استهلكها **لم يضمن** لقوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه **والضمان**

قال

لان كطاه

رواية عن اى حقيقه انه يضمن اذا استهلكها ولا يضمن اذا هلك **ولم يحججوا بينهما** اى بين الضمان والقطع
لفساره وقت القطع وقال ما لك اذا كان السارق من حين السرقة الى وقت القطع يضمن والا فلا نظر للجانبين
وانما السبيل وجد فالاعتبار لا يمنع لان شدة في التأخير لا في المنع وان لم يوجد لا يضمن اصلا **فمنع مطلقا**
اى قال الشافعي يضمن السارق سواء هلك المسروق او اسهل له لان محل القطع اليد ومستحقه هو الله تعالى
وسببه الجنابة على حق الله تعالى وهو ترك الامتناع عما فدى عنه ومحل الضمان الدمه ومستحقه المسروق منه
وسببه اخذ مال الغير بخلافه فلما اختلف الحقان محلا ومستحقا وسببا فوجب احدهما لا يمنع وجوب
الاخر كاجاب القيمة مع الحد في ضرب خمر الدنى ولنا ان القطع اذا وجد كان عصمة المال منتقلة الى الله تعالى
قبيل السرقة متصلا بها فلم يبق للعبد حق فيه فصار حراما كالحجر والذنا فلا يكون القطع خالصا لغير الله تعالى
ولا يجب ضمانه لو وقع الجنابة على حق الشرع فان قلت اذا لم يبق للمالك حق فيه فلم اشترط خصومته
قلنا لان السرقة لا تظهر عدونا ولهذا لو وجدت الخصومة من غير المالك كالمودع والوصى والمكاتب الكفوف
واما قلنا انتقلت عصمته الى الله تعالى بنا على استيفاء القطع لانه لو بقى للعبد في المسروق حق لكان مباحا
لذاته وحراما لاجله فلم يمتنع وقوع الحد وهو القطع مع وجود الشبهة الدارئة له ووجه الرواية
الاخرى عن اى حقيقه لان الاستهلاك فعل اخر غير السرقة فلم تكن الضرورة داعية الى انتقال العصمة
الى الله في حقه فيضمن فيه **ولو حضر احد جماعة فقطع له** يعنى لو سرق رجل سرقا من جماعة
فحضر احدهم فقطع بخصومته اتفاقا **فهو غير ضامن** يعنى السارق المذكور لا يضمن عند اى حقيقه
مردا اى للمحاضر منهم ولغيره واوجبا **في غير التي قطع** اى ما يعنى قال لا يضمن لغير السرقة التي قطع
لها اى لغير المحاضر منهم قيد بالقطع له لانهم لو حضروا وقطع بخصومته لا يضمن اتفاقا ولو لم يقطع يضمن
اتفاقا لهما ان سقط الضمان هو القطع وهو محل خصومته المحاضر فقطع له خاصة وان لم يكن هو نائبا عنهم
فهبت اموالهم معصومة على حالها فيضمنها لهم وللعان مبنى الحد ود على التداخل بشرط ظهور السرقة
وهو الخصومة وجد عند القاضي وموجبها هو القطع واحد فاذا استوفى كان واقعا على الكل لعود منتفحة
اليه **فارتفع الضمان** كما لو اقر جميعا وعلى هذا الخلاف اذا سرق من واحد نصبا مرارا فخاصه في بعضها
قطع لنصاب واحد **ولو اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل نصاب** اى لكل واحد نصاب سرقة فطوى
اتفاقا لكل السرقة في كل واحد منهم **او لكلهم نصاب** اى اذا اشتركوا في سرقة نصاب واحد لم
يقطع اى علمنا وان لم يامر بقطعهم وقال مالك يومئذ يقطعهم لا يفرصا رواه سارقين ولنا ان كل
واحد منهم لم يجر سارقا لعدم كمال النصاب في حقه **ولو حكر به** اى بالقطع **فذلك** السارق
المشروف بالصبة او غيرها قبل القطع او قطع اى بالسارق في سرقة عين وهي قايمة فردت
الى مالكها **فصار فسرقة** وهي اى والحال ان العين لم تكن متغيرة **لم تقطع** وقال الشافعي
في المسئلة يقطع في المسئلة الاولى الحكم لانه لو ملكه قبل القطع لا يقطع اتفاقا وقيد في
المسئلة الثانية بقوله وهي لان العين المسروقة لو كانت غنلا فستجبه المالك بعد الرد اليه
فسرقه بالقطع اتفاقا لانه في المسئلة الاولى ان السرقة السابقة والحكم بموجبها لا يبطل بالملك الحادث
بعده ولنا ان الامضا في باب الحد ومن القضا فاذا ملكه بعد القضا قبل الامضا سقط القطع كما
لولا قبل القضا وله في المسئلة الثانية انه سرق نصبا محرزا فيقطع به كما لو سرق غيره ولنا
ان عصمة هذا المال سقطت في حقه بالقطع فيه فلا يقطع بسرقة ثانيا بعد العود الى مالكه لان

حضره

نقطع

الملكة المحل واحد بخلاف ما اذا سرق غيره لان عصمة المال قائمة في حقه ولو ادعى عليه ان كان
ادعى السارق ان العين المسروقة مثله **لا يقطع** لان دعواه محتملة المصدق فتكون شبهة دائمة للملك
ولو صبغته اي السارق المسروق في حجره قطع يده **لم يوجب منه** اي الثوبين من السارق **واما**
واقتضى بطلانها مع ضمان الزيادة اقول لو قال ولو صبغة احمر افعي ياخذ مع ضمان الزيادة لكان
اخضر ولم يحتج الى بيان قولها لانه في طرف التقى من قوله يفتي ياخذ الثوب ويضمن قيمة ما اذا صبغ
فيه لان الثوب قائم انصل به مال غيره فياخذه لكونه اصلا فيضمن قيمة الصبغ لانه تابع كمال الغضب
ولها ان الثوب حق المالك والصبغ حق السارق فلما تعارضت حججنا جانب الصبغ لانه قابض صورة
وهي معنى والثوب صورة لا معنى لانه غير مضمون على السارق اذا اهلك بخلاف الغضب لان الثوب
فيه مضمون على الخاص اذا اهلك وصار قائما بمعنى فلما استويا من هذا الوجه رجحنا جانب المالك لانه
او اسرق يعني لو صبغته السارق اسود ثم قطع يده **فلما لا يقطع** **عنه** اي عندنا اي حقيقته لان السواد
نقصان عنه كما في الغضب **ومنع** اي ابو يوسف المالك من الاخذ لان السواد زيادة عنه فيخرج
جانب السارق لما ذكرنا في الحرق **وجعله** اي محمد الاسود كما لا يخفى فاختاره ويضمن الزيادة لما
فصل فيما يقطع في سرقته وفيما لا يقطع وفي الحرز ولا يقطع في الناحية الا اذا
سرقها كالحطب والسمك والطيور والزرع ونحوها **والمتعمد** **للفساد** اي لا يقطع فيما اذا سرق
ما يتسارع اليه الفساد كاللحم واللبن ونحوها وقال **الشافعي** يقطع لانه سرق مالا محرزا وفساده
في تالي الحال لا يمنع كمال ما يئس حال السرق ولنا ان شركة العامة في مباح الاصل قبل الاضرار
يورث الشبهة ما دامت باقية على تلك الصفة ويكون الاحراز فيه ناقصا ولهذا يلقى بعضها في
الابواب وفي اطراف وقد قالت عائشة رضي الله عنها كانت لا يدركه تقطع في الشيء لانه في الخبز
وان المالية فيما يتسارع اليه الفساد قاصرة لان الرعية انما تتم فيما يصلح للدخول وقت الحاجة
وقد روي انه عليه السلام قال لا قطع في الثمار الا فيما او اه الجرح وهو بالامر المهملة
بعد الجيم الموضع الذي يجتمع فيه الثمار اذا صرمت وانما يجتمع فيه عادة ما ييسر من الثمار وفي
الحل والعسل يقطع اتفاقا لان الفساد لا يتسارع اليهما فالواحد اذا سرق في ايام الخصب
واما في ايام القحط فلا يقطع في سرقه طعام مطلقا لان الضرورة تنفع التنازل **والمتعمد**
للفساد **لا يقطع** لان الله من الدف وغيره والاشربة المطربة والزرع والحب
من الذهب لا حتم ان يقول السارق سرقتهما للكسر والاراقة واما الدراهم التي عليها التماثيل
فيقطع فيها لانها معدة للتمول لا للعبادة فتاويل الكسر لا يثبت فيها واما اذا سرق ثوبا الزا
فقط يقطع لانه ضربه للخر ومادون ومختار الصدر الشهيد انه لا يقطع لانه كما يصلح للخر
يصلح للهو فتكن الشبهة **ولا يقطع** **في الناحية** لانه يتناول به القراءة واما في دوائر الخشب
فيقطع لانه لا ينفج لغير صاحبه فيكون المقصود فيه الكاغد **واما** **اي ابو يوسف** يقطع
في صبي عليه حلة **ويصير في عليه حلية** يتلخ نصا باقولا لا يقطع اعلم ان الخلاف في الصبي
الخبير المميز لانه لو كان ميرا لا يقطع اتفاقا لانه يدا على نفسه وعلى ما في يده فبذلك اذا
لاسرقه كذا في التبيين له في المسائل ان الحلية لو سرق وحدها يقطع لها فكذا اذا سرق
مع غيرها ولها انه اجتمع فيه دليل القطع وهو سرقه الحلية ودليل عدمه وهو سرقه

الصبي والمعروف فاقرت ذلك شبهة دائمة للحرز **ويصير عنه** اي ابو يوسف عن القطع في صغير اي
في سرقته لان كونه مالا لا يقتضي القطع وكونه ادنيا لا يقتضيه والحد اذا دار بين الوجوب وعدمه
لا يجب هذا في صغير لا يتكلم وان كان يتكلم ويعبر عن نفسه لا يقطع اتفاقا وضع في العبد لانه
في الحر الصغير لا يقطع اتفاقا من الحقايق **حكيم** اي كما لا يقطع في الكبير لان له يد اعلى نفسه واخذه
اما بواسطة الخداع او بالعصب فلا يكون سرقه **ويقطع في السج** وهو شجر لا يثبت الا ببلاد الهند ويجلب
منها كل ساجة مخمونه الجوانب الاربع **والابوس** وهو شجر معروف **والغدا** بالقصر جمع قناة وهي
شجرة يتخذ منها الدرع **والصدل** وهو شجر طيب الرائحة **والغور** **والياقوت** **والنصور** **والمسك**
والادهان والورس والزعفران واللؤلؤ ونحوها وانما قطع في هذه الاشياء لانها عن بنة محرقة
لا توجد بصورتها مباحة في دار الاسلام فصارت كالفضة واما الزجاج المصنوع فقبل لا
يقطع فيه لان الفساد يتسارع اليه وقيل يقطع لانه مال نفيس وانما الفساد من التفتيش الاحتراز
عنه **وما اتخذ من الخشب من الابواب** والاولى قطع في سرقته لان الصنعة فيها غلبت على الاصل
والثبوت الصنعة بالاموال النفيسة وخرجت من ان تكون نافعة بخلاف المتخذ من الخشب والغص
لان الصنعة لم تغلب فيه ولم تنضاعف قيمته حتى لو غلبت فيه الصنعة كالحصير البغدادي
والجرجاني يقطع فيها واما في الابواب فانما يقطع اذا كانت محرزة في الحرز وكانت خفيفة لا تنقل
حما را على الواحد حتى لو كانت متعلقة بالجدار لا يقطع فيها لانه يكون سارقا للحرز وزال الحرز
فصار كسرقه الحارس وكذا لو كانت ثقيلة لانه لا يرغب في سرقته كذا في التبيين **لا يقطع** **اي لا يقطع**
في سرقه كلب **وفقد** لان جنبها مباح الاصل غير مرغوب فيه ولو كان على الكلب طوق ذهب فعلى
الخلاف كالصبي الذي عليه حلي **والثياب** اي لا يقطع في انتهاب وهو الاخذ على جده العلانية فقرا
من ظاهر يده او قربه **والخيل** **والاسر** وهو ان ياخذ من اليد بسرعة **جهرا** **وسرا** وهو ان يخون المودع مما في
يد لقوله عليه السلام لا قطع على خاين ولا منتهب ولا محتلس **ومن يملك المال للمعاينة**
وهو من **المشتركي** ومن المشرك بين السارق والمسروق منه لثبوت الشبهة باعتبار ان اخذ ماله
من وجه **واصوله** **وقد روي** **عنه** اي اذا سرق من بيت اصوله او فروعه من المشرك غيرهم او سرق ماله
من بيت غيرهم لا يقطع لجهان الانسباط منهم بالاتفاق في المال والدخول في الحرز ولو سرق من
اصوله من الرضاع او فروعه قطع لانعدام هذا المعنى فيهم عادة **ونظره في ذي الحر المحرم**
اي اذا سرق من بيت ذي رحم محرمة سواء كان المسروق ماله او مال غيره لا يقطع عندنا وقال
الشافعي يقطع وانما قيدنا ببيت ذي رحم لانه لو سرق مال ذي رحم محرمة من بيت غيره يقطع
اتفاقا لانه ان القرابة هي البعضية وقرابة غير الولاد غير معتبرة عندنا كما بين في فصل النفقة **وقد روي**
كالعديف يسرق من صدقة ولنا انه مادون شرعا في دخول حرزه من غير استئذان وجرت العادة
بالانسباط فيه **واخذ احد الزوجين** **الاخر** اي اذا سرق احدهما من بيت الاخر او من ماله لا
يقطع عندنا لوجود الانسباط بينهما في الحرز والمال وكذا لو سرق من معتدته المبتوتة او سرق
هي منه كان الخلطة بينهما قائمة وقال الشافعي يقطع اعلم ان المفهوم من بيت المنظومة في مقالة
الشافعي وهو ويقطع السارق من شؤانه في منزله لم يكن من مكانه ان خلافه فيما اذا لم يسكن
فيه لانه تاويله بالدخول اذ لو كان ساكنا معها فيه لا يقطع اتفاقا لانه تاويله فيه وانه فيما اذا

اي ما لا يقطع

سرق الزوج من مال زوجته لا ينفك عنها لا تقطع اتفاقا كما في مرقه المستمعي الكافي
وانت ترى ان المصنف اطلقه **ولو كان محررا** اعنه لو هذه للوصل اي وان كان مال احدهما محررا
وممنوعا من الآخر وهذا اخراج لمذهب مالك لانه قال ان كان مال احدهما ممنوعا عن الآخر فممنوع
فوجب القطع اذا لم يبق له تاويل والا فلا ولنا ما بينا من ثبوت البسوط بينهما ولو سرق من لغيره
ثم تزوجها قبل القطع لا يقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء **والسارق من بيت حقيقه** وهو زوج
كل ذي رحم محرر منه **او صهره** وهو كل ذي رحم محرر من امراته لا يقطع عند ابي حنيفة وقال
يقطع لانعدام الشبهة في المال والحرز وله ان الرجل يدخل دور حقيقه وصهره بلا اذن عاده
فيثبت فيه شبهة الاذن بالدخول وحقيقه **والموحر من البيت المستاجر يقطع** اي اذا سرق الموحر
من بيته الذي في يد المستاجر يقطع عند ابي حنيفة وقال لا يقطع قيد بالموحر لانه لو سرق المستاجر
من بيت اخر يقطع اتفاقا **لها ان** الموحر يدخل البيت الذي اجرة للمرة فيثبت له الاذن كما لو سرق
من داره التي اعارها وله انه ممنوع عن الدخول بغير اذن المستاجر كما لم لو سرق في حق المنفعة
الدخول للمرة فباح باذن المستاجر لا بغير اذنه **ولا يقطع على السارق من غنمه** شاحده
اي من جنس الحق الذي له عليه لانه مستوجب من حقه قيد به لانه لو سرق من خلاف جنسه كما اذا
كان حقه دراهم فسرق عرض غنمه يقطع لانه ليس له ولاية لاستيفائها الا ببيعها بمرضاها
واما لو سرق دنانير فقبل يقطع لانه خلاف جنس الدراهم وقيل لا يقطع لان جنس النقود يشابه
اي سوا كان ذلك الحق حالا او موقلا لان الحق ثابت على كل تقدير سوا كان مثل قدر حقه او اكثر منه
لانه كان شريكا بغير حقه فيما سرق ولا يقطع في سرقة المال المشترك وسوا كان مثل حقه في المدة
او اوجود منه لا اتحاد الجنس **ولا من سبده** اي لا يقطع على العبد والسارق او امرأه سبده **او من سبده**
لانه ما دون له في الدخول عادة فتمكنت الشبهة في الحرز **ولا من مكاتبه** اي لا يقطع اذا سرق الموكب
مكاتبه لان له حقا في اكسابه وكذا لو سرق المكاتب من مولاه لثبوت له منزلة العبد ومضيفه اي لا يقطع
اذا سرق المضيف من بيت من اضافة لانه ما دون له في دخول بيته فكان فعله خيانة لا سرقة **ويجب** اي
لا يقطع اذا سرق من بيت **اذن في دخوله** كالخانات وحوانيت التجار وحمام هذا تخصيص
بعلم التحميم لان البيت الماذون في دخوله يتناولها **فها** قيد به لانه لو سرق من الامكة الماذنة
ليلا يقطع لان الاذن مختص بالنهار وفي التبيين هذا اذا كانت مفتوحة الباب وان كانت مغلقة
يقطع وان كان نهارا في الاصح وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل ملحق بالنهار واما المسجد
فمستثنى من الحكم لانه لو سرق منه ليلا لا يقطع **وقطع فيها الحرز** لانه لا يقطع في الحرز
او المسجد والطريق عنده ساعة وهو محرر به **محرر** اخذ لان يد الحافظ يزول فتم السرقة ولو من
مسجد مستيقظا كان الحافظ **ونابها** وقبل لا يكون محررا في حال نومه لان يكون متاعه تحت حبه
او تحت مراهه والصحيح هو الاول لان الناس يعدون النابح عند متاعه حافظا وعلى هذا اذا حفظ
المودع او المستعير المتاع بمثل هذا الحفظ لا يضمن **وفي الحرز بالمكان اخراجه** لان السرقة لا
تتم قبل الاخراج لقيام اليد عليه اعلم ان هذا الحرز اقوى من الحرز بالحافظ لانها يشتركان في المنع
عن وصول اليد الى المال لكن الحرز بالمكان يزيد عليه من حيث ان المال محتف فيه عن الاعين فلا
يعتبر الحرز بالحافظ مع وجوده حتى لو كان المال محررا بالمكان واذن بالدخول فيه فسرق منه

في الحرز
لان البيت

وصاحبه عنده لا يقطع لان الحرز بالحافظ لم يكن معتبرا مع الحرز بالمكان وقد سقط الاذن
والحفظ في الحمام معتبر يعني روى عن ابي حنيفة ان من سرق من الحمام نهارا وعند صاحبه يقطع
كما لو سرق من المسجد وصاحبه عنده **وظاهر المذهب هذان** لان الحمام نهارا لا يعتد به
فكان احراز مكانيا فلم يعتبر فيه الحافظ بخلاف المسجد لانه ليس بحرز وما بني للاحرار اطلاقا اعتبر
فيه الحافظ كما في الطريق **كما افتي به** اي محرم نهارا المذهب **ويقتضي** ابو يوسف **يقطع النابح** وهو
من يمشي قبرا واخرج الكفن منه سوا كان القبر في بيت مقبول وفي الصمد وهو الصحيح وقال لا يقطع
لك قوله عليه السلام من نبش قبر اقطعناه ولها قوله عليه السلام لا يقطع على المحتفي وهو النابح
بلغة اهل المدينة وما رواه غير مرفوع بل من كلام زياد لانه ذكر في اخر من قتل عبد قتلناه ولين
ثبت فهو محمول على السياسة ولان الكفن ليس بحرز بالميت ولا بالقبر لانه ليس بحرز ولهذا الود في مال
اخر غير الكفن لا يقطع سارقه مع ان الكفن ليس مال لان الطبايع السليمة لا تنيل اليه ولو سرق من البيت
الذي فيه القبر لم يقطع لغير الكفن لا يقطع ايضا لانه يتناول به الدخول فيه لزيارة القبر **ولو نكب**
السارق بيتا ودخل **وقال المال** اي اعطاه باخراج يده من البيت **خارجا** اي من كان خارج البيت
لم يقطع **حالا** لان القطع يجب بفتح الحرز والاخراج ولم يوجد ذلك من كل منهما لان الخارج لم يوجد
منه المتك والداخل وان وجد منه الاخراج باخراج يده لكنه بطل باعتراض يد الاخر عليه فلم تتم
السرقة **فان ادخل الخارج يده فقتل** **وامنه** اي اخذ من الداخل **يا مبرا** اي ابو يوسف **يقطع**
اما الداخل لان المتك تم منه فصار المال محررا بمعاوته واما الخارج فلا لانه اخذ من المال من الحرز
ويقطع **اي** مبرا ابو يوسف يقطع **لو اقرض** **فقط** **وارد** **يد** واخذ المتاع منه وقال لا
يقطع لانه اخذ من الحرز فيقطع فيه **كالراخذ من الكرم او الصندوق** نصا باقطع اتفاقا
ولها الفرق بين المقيس والمقيس عليه بان الدخول في الكرم والصندوق غير ممكن فخره يفتك
على الكمال بادخال اليد فيه واما البيت فالدخول فيه ممكن وكما لفتك حرزه بالدخول فيه فاذا لم
يدخل كان الفتك ناقضا **ولو** **الامام** اي اذا نكب الصندوق ودخل واخذ المتاع والقاه خارج الدار
فما ج **واخذ** **قطعه** وقال لا يقطع لان نفس الامتلاك لا يوجب القطع ولذا لا يقطع الخارج
ولنا ان يده تثبت عليه بالاخذ وبالرعي لم يزل يده عنه حكما الا يري ان من سقط منه مال فاخذه
غيره ليس له على صاحبه ثم رده الى موضعه لم يضمن لان ذلك الموضع في يده صاحبه حكما فاذا اتى
به حكما وتأكد ذلك بالاخذ ثانيا يقطع **ولو حمله** اي السارق المتناع من الدار على اية فساقفا
فما ج **فقط** لان سير ما يضاف اليه وهذا يضمن السارق ما اتلفه الدابة فيد بالسوق لانه لو
لم يسفها فخرت بنفسها لا يقطع ولو الفاء في نهر في الدار واخرجه الما بقوة جريه لم يقطع وقيل
ينقطع وهو الاصح كذا في النهاية **وقطعنا جماعة نولي بعضهم** **الاخذ** يعني اذا دخل جماعة الحرز
واخذ بعضهم المال فاخرجه قطع الجميع عندنا **لا هذا وحده** اي قال من يقطع الحامل وحده اتفاقا
لانه ان غير الحامل لم يأخذوا فلا يقطعون ولنا انهم اشتركوا في فتك الحرز والاخراج وان وجد من
الحامل صورة لكنه وجد من الجميع يعني ليعرفهم على ذلك **ولو شق الثوب** الذي مرقه في الحرز **فما ج**
فقط **ابو يوسف** وقال لا يقطع اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الشق فاحشا او اختارا اما اذا كان
الثوب ويضمنه النقصان واما اذا اختار ان يتركه على السارق ويضمنه قيمة الثوب صحيحا لا يقطع اتفاقا

في الحرز
لان البيت
في الحرز
لان البيت

لا نعلم سبب الملك وان كان الشق يسير انقطع اتفاقا ويضمن السارق قيمة النقصان هذا كله
 اذا بلغ قيمته بعد الشق عشرة دراهم وان لم تبلغ لا يقطع اتفاقا كذا في المصنف له ان الشق سبب
 الضمان والقطع معه لا يجتمعان وكما ان القطع بالسرقة وضمان النقصان بالشق وهو ليس
 بسرقة فلا يودي الى الجمع بينهما في جناية واحدة **فصل في قطع الطريق** ويسمى قطع الطريق
 ان الخذف في المال السرقة الكبرى اما كونه سرقة فلا ان الخاطف يأخذ المال خفية من السرقة حفظ الطريق
 وهو السلطان واما كونه كبرى فلا من ضررها عام ولهذا غلظ الحد في حقهم وشرط فيها ما شرط في السرقة
 الصغرى من النصاب وكون السارق من الاجانب وشرط فيها ايضا ان لا يكون للقاطع شركة وان يكون
 بعيدا من العمر ان مسيرة سفر وان يكون في دار الاسلام وان يظفر بهم الامام قبل التوبة ورد الامم اليه
 اربابها **واذا خرج جماعة** اطلاق اسم الجماعة يتنازل المسلم والكافر والحر والعبد **ممنوع** الى
 قادر ومن علم ان منعوا عن انفسهم تعرضوا لغيره **واحد ممنوع** اي قادر على المنع قوة وشجاعة لقطع
الطريق فاخذوا اي اخذهم غيرهم قبل ان ياخذوا مالا او يقتلوا انفسا **خيسوا** وهو جواب اذا اي
 حبسهم الامام **ليتوبوا** وكذا ان يعزروهم مع الحبس لانهم ارتكبوا المنكر وهو الاخذ فاخذوا
مالا مسلما او دمي قيدوا لانهم لو اخذوا مالا المستنم من لا يجب القطع **ونصيب كل نصاب** اي اذا
 قسم المال واصاب كل واحد منهم نصاب سرقة وهو عشرة دراهم **قطعوا ايديهم** اي اياهم وان حلقهم
من خلاف وردوا المال القام وسقط عنهم ضمان المالك ولو جرحوه مع اخذ المال فكفى بالقطع
 وتبطل الجراحات لان حكم ما دون النقصان حكم الاموال فسقط الضمان هذا اذا اخذوا قبل التوبة وانهما
 قبل ان يوصلوا ثم اخذوا المتخذوا ويؤخذ منهم المال القام ويضمن المالك **وان قتلوا** اي بعضهم
ولم ياخذوا مالا قتلوا اي قتلهم الامام **حدا** اي من جهة كونه حق الله ولا يملك احد
 الا انما يتقيد فيما هو حق العاني وهذا حق الشرع لان المسافر في بين في المفاز ومنه يكون على امان الله
 وحفظه والتعرض لهم يكون جناية على حق الله وتكون الجراح **وان جرحوا** اي قتلوا واخذوا مالا
 من المار من **فالامام** بالخيار عند اي جنيته **ان شامع بين القطع والقتل والصلب** يعني ان
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف اخذهم المال ثم قتلهم او صلبهم للقتل **وان شاك في القتل والصلب**
اي لا يظنهم كما قال لان الحد والحالصة تتداخل فدخل حد ما دون النفس في حد النفس كما لو رجم
 وسرق في جرحه دخل حد السرقة في الرجم ولما ان هذه الجناية وان كانت فحد بمعنى من جهة انها قطع
 الطريق لكنها متعددة صورة وهو اخذ المال وقتل النفس بغير حق وكل واحد منهما موجب عند الانفراد لقوله
 تعالى **انما جزا الذين يحادون الله ورسوله** ويسعون في الارض فسادا **ان يقتلوا او يصلبوا** او تقطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف او ينعوا من الارض فانه تعالى ذكره هذه الاية اربعة اجزئية تور بعلى الجنايات
 الاربعة من غير تعيين ان تقابل الجناية الغليظة بالجرا الغليظة والخفيفة بالخفيفة فيقتضي الحدة الامة
 فيكون النفي المذكور في الاية جزا جناية خروجه من غير اخذ المال والمراد من النفي هنا الحبس على ما
 قسم المفسرون لان المحبوس كالممنوع عن جميع الارض والقطع جزا جناية اخذ المال فقط والقتل
 جزا جناية قتلهم من غير اخذ المال والقطع والقتل كلاهما جزا جناية قتلهم واخذهم المال فالامام يكون
 مخيرا ان شامال الى جهة الاتحاد فيكتفي بالقتل وان شامال الى جهة التعدد فيجمع بين القطع والقتل
 والجواب عما قال ان المداخل انما يكون في الحدود والقطع والقتل هما احد واحد ويغلظ لغلظ سببها

ويأمر بالصلب اي قال ابو يوسف لا يترك الصلب مطلقا اي سوا قتل واخذ المال وقتل فقط في رايه
 لانه ادعى الشهرة والاعتبار ويصلب حيا ويحيا يشق بطنه برمح الى ان يموت لان الصلب
 على هذا الوجه ابلغ في الردع **ولا يترك اكثر من ثلثة ايام** لان في تركها ايد الناس من تنبه **ويقتلون**
بمباشرة ائدهم اي اذا باشر القتل واحد منهم اجري القتل على جماعة لان ذلك الواحد تقوى به
 فيكون القتل واقعا منهم معنى **وان كان فيه من اي في القطع صغيرا ومجنونا او ذورا محرما**
من المقتوع عليه واخذ بعد التوبة وقد قتل عددا صار القتل الى الاوليا ان شاؤوا استوفوا
 وان شاؤوا عفووا عنه هذا اذا كان القافلة مشتركين في المال لان الاخذ من الاجنبى ليس اخذ من القريب
 اذا لم يشتركوا في الماخوذ والاصح ان الحكم عام لان حال جميع القافلة كشي واحد فاذا تمكن
 الشبهة في اخذه بسبب خي حرم محرر تمكن في الباقيين كذا في الايضاح قيد بقوله بعد التوبة لانهم
 لو اخذوا قبلها وقد قتلوا ليس له في القتل العفو بل قتلهم الامام حدا لما مر وانما سقط الحد عنهم لان
 القافلة بمنزلة بيت واحد فلو سرق من حرز فيه ذورا حرم واجر حرز واحد لا يقطع لتمكن الشبهة في الحد
 فكذا هذا واما اذا كان فيهم مستامن فلو اخذ ماله لا يقطع ولو اخذ مال غيره يقطع لان الشبهة تمكنت
 في الماخوذ منه لا في الحرز واما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة فلان التائب مستثنى من هذا الحكم في آخر
 الآية اعلم ان هذا فيما اذا اخذ بعد التوبة ورد المال اما اذا تاب ولم يرد المال فليسقط كالاستسقط
 سائر الحد وكذا في المحيط وكذا يسقط الحد عنهم اذا اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا واخذوا من المال اما
 اذا قسم لا يصيب كل واحد منهم نصاب والامر في القصاص الى الاوليا وفي الفوائد الطهريه هذه مسئلة
 عجيبة من حيث انهم اذا صدر منهم القتل فقط لم يلغقت الى عفو الاوليا بل يقتلهم الامام حدا واذا وجد
 معه اخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي لعل الوجه فيه انه اذا اخذوا المال عرف ان مقصودهم
 اخذ المال وان قدامهم على القتل كان للممكن من اخذ فلما كان مقصودهم المال ولم يصيب لكل
 منهم نصاب سقط الحد وصار للولي واذا قتلوا فقط عرف ان مقصودهم القتل فيقتلهم الامام حدا
ولو قطع الطريق بغير العزم ان يمنعوا او اخذوا في المضرة لا بمقابلة لا بجعله قاطعا
بالحبس ويؤذب ويشتد ما اخذوا ويخبر ويقتل ان شاك في القتل وان شاك في القتل وان شاك في القتل
 يكون قاطعا وهو القياس قيد بقوله منع لان لو لم يكن له منع ففي قر من العمر ان لا يكون قاطعا
 اتفاقا لوجود الخوف اليه بغيره الى العاصر واما اذا كان له منع او شوكه كان قريب العاصر كالبعيد عنه
 في عدم الخوف فيكون قاطعا وان قطع الطريق حقيقة هو قطع المار من عنه وذلك لا يتحقق بغير الفري
 ان اهله ايد فعون ذلك الحاق الخوف قال بعضهم هذا الحكم مبني على عاده فلهذا لا يقتلهم كانوا يحملون السلاح
 مع انفسهم في الامصار فتقدمون على الدرع واما في زماننا فهذه العادة منوكة فتتحقق قطع الطريق
كتاب الصيد والذبائح الصيد مصدر صايد يصيد ويطلق على
 المصطاد والمراد هنا الاصطياد **وجوز صيد الحيوان الممنوع مطلقا** سوا كان يوكل لجه او لا فقد
 بالممنوع لان رعيه لا يكون صيدا فالبعير الممنوع يكون صيدا والظبي المربوط لا يكون صيدا **بالسهام**
الا اذا نالها الات جازحه والجوارح جمع جازحه وهي الكاسية كالكلب والفهد وسائر السباع **المعلمة**
 لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **كالباري خود اذ ادعى** يعني البارى المعلم هو الذي يعود اذا
 دعاه صاحبه بعد الارسال **والكلب بترك الاكل** يعني الكلب المعلم الذي لا ياكل ما اخذ بعد الارسال

منه
 في
 القتل
 والصلب
 والحدود
 والقطع
 الطريق
 والصيد
 والذبائح
 والحيوان
 الممنوع
 والارسل
 والكلب
 المعلم
 والباري
 الخود
 اذ ادعى

مدة لان تبدل طبيعة الغريميه وهي الاكل عند النطق بالماكول يدل على علمه **وتقدير المدة الى المجرم**
عند اى حقيقه لان المقادير لا تعرف الا بالاجتهاد ولا نص فيه فيفوض الى من يعلمه لانه اعرفه من غيره
وقالوا ثلث مرات يعني اذا ترك الاكل ثلث مرات يكون معطلا عند ما يفجأ ما اخذه في المرة الرابعة
وروي عنهما ايضا انه محل الثالث من المحيط **وهو رواية عن ابي حنيفة** لان التجربة تحصل بالكثره
والثلاث كثير كثرته الخضر موسى عليه السلام **واذا ارسل المسد او الذي الجرح المعلم اورد**
الصيد بالسهم **سما** حال بقيد اقتران التسمية بالارسال والرمي فيهما بمنزلة امرار الشفرة والذبح فيقتطع
التسمية عنده كما في الذبح **فان حل** قيد بالمرسل بان يكون مسلما او ذميا لان الصيد ذبح اضراى
فاحدها كان مشروطا في الاختيارى فكذا في الاضطرارى وقيد بالجرح لان الذكاة الاختيارية انما تحصل
به **وان خضع** اى الكلب الصيد حرم اكله لان عدم الجرح **وان ادر كره** اى الصايد الصيد حيا لا يحل الا
بالذكاة اذا تمكن اى قدر بان يدعه باختياره قيد به لانه لو لم يتمكن محل بالذكاة لان قيام الرمي
مع الجرح مقام الذبح كان للعجز عنه فاذا قدر على الاصل بطل حكم البدل **ولو وقع** الصيد حيا
ولم يتمكن الصايد من ذبحه **وحياته** اى والحال ان حيا الصيد فوق حركة المدبوح باز يومهم
معها بقاوه **حرم** اكله لانه قدر على الذكاة الاختيارية قيد بقوله فوق حركة المدبوح لانه لو
نحرك كاضطراب المدبوح كما اذا وقع في يد بعد ان شق بطنه واخرج ما فيه حل اكله لعدم اعتبار
تلك الحياه **والجرح** **رواية** اى روي عن ابي حنيفة في المسئلة السابقة ان اكله حلال لانه غير قادر على
الذبح **ولو ذكى المختنقه او الموقوده** اى المفرويه بالحشيش **والمرء يباع** الساقطة من مكان تقبها **وان يذبح**
اى المضروبة بالقرن **او التي يفر الذئب بطنها** **وبها حيا** حلت في ظاهر الرواية **وكونها** اى كون الحياه
حيث تبقى يوما شريط **رواية** عن ابي حنيفة لان المختنقه واخوانها اذا ارتكن بهذه الحاله لم يذبح
انها ماتت بالذكاة او بما اصحابها من معتبر فيه زمان مديد وهو يوم كامل **ويجوز** **كثيرا** اى اكثر اليوم
اقامة للاكثر مقام الكل **لا موقوده** اى قال محمدان الباقي فيها من الحياه ان كان اكثر مما يكون
في المذكى فيحل لان قدر حياه المدبوح غير معتبر فاذا زادت عليه بقيت انما زالت بالذبح **وان اذبح**
الصيد في الماء او على سطح او جبل ثم تردى اى سقط على الارض **حرم** اكله لاحتمال ان يهلك
من الماء او من السقوط من عال وكذا اذا وقع على شجر **لا على الارض ابتداء** اكل لان الاحتراز عند عمره
فله غار الصيد المبروح عن مصر **فلم ينعقد** **عليه** اى لم يشغل الصايد بشي اخر بل اتبعه **فوجد**
ميتا **علاه** وقال الشافعي لا محل لاحتمال انه مات بالتردى وبغيره ولكن ان عنبونه الصيد عن البصر
من ضرورات الاصطباد ولو ثبت الحرمه لم يلزم انسداد بابه واحتمال موته ثم اخرجه هو مفا سطفا اعتباره
مادام الصايد في طلبه للضرورة هذا اذا لم يوجد جراحة فيها سوى جراحة الكلب اما اذا وجد فلا محل
اتفاقا لانه ظهر موته سببان احدهما يوجب الحرمه والاخر يوجب الحل فيغلب الحرمه وهما غنا مسئلة يجب
حفظها وهي لو وضع في الصحرا منجلا ليصيده حمار الوحش وسمى عليه وذهب ثم جاف اليوم الثاني
وجده مبروحا ميتا لا محل اكله من ميتة الفقه ولو وقع في حفرة حفرها المالك للمالك ملكه ولو
حفرها للاصطياد ملكه اذا وقع فيها من الحقايق **ولو اكل البازي مما صادته** **محل** لا تجنبه
تحتل الضرب والتعليم على وجده بمسك صاحبه وفي كونه معطلا يكفي اجابته عند الدعاء **ولو اكله**
الكل لا يخله مطلقا سوا كان اكله نادرا او كثيرا وقال الشافعي محل لان الكلب اله في العمل اكله

والاول

لا يوجب الحرمه بعد ما وقع عمله للمالك كالبازي وكنا حديث عدى من جازاه عليه السلام
قال له كل ما اصطاد كلك المعلم ان امسك عليك وان اكل منه فلا تاكل لان الكلب تحتل الضرب
والتعليم فلا يكون كالبازي وفي الحقايق محل الخلاف فان ياكل حالة الاصطياد اذ لو اخذ منه
صاحبه ثم وثب الكلب واكل محل اتفاقا لانه ما اكل من الصيد ولو اكل دمه محل اتفاقا والفقه
كالكلب **وهو اى** اكل الكلب المعلم عند ابي حنيفة **مخرج ما بقي من صيوده** المحرم من قبل اى من
قبل اكله وقال لا يحرم قيدنا بالا حراز لان ما ليس بمخرج بان كان في المفاز بعد حرام اتفاقا وقيد
بقوله من قبل لان ما اخذه من بعد حرام وما اكل منها لا يوجب الحرمه فيه وفي المحيط هذا اذا
كان العهد قريبا باخذه اما اذا كان بعيدا بان مضى شهرا ونحوه وقد قد صاحبه تلك الصيود لم تحرم
اتفاقا قيد بقوله ما بقي لان ما خرج عن ملكه من صيوده المتقدمه غير حرام اتفاقا وقيد بقوله من
صيوده من قبل لان الصيد الذي اكل منه حرام اتفاقا لهما ان الكلب كان امسك علينا الصيود
المتقدمه فتحل لنا لقوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم **وكذا** ان اكله يدل على الخطايات في الحكم بعلمه
فيحرم ما اصطاد من قبل لانه غير معلم **ولو شارك** اى الكلب المعلم في الجرح اهلى اى غير معلم
او غير مسمى عليه اى لو شاركه كلب ترك التسمية عليه وقت الارسال **عمدا او كلب مجوسى**
او اصابه المغراض وهو السهم لا يشترط عرضه **ولم يخرج** **او مات** الصيد من بقائه **او جرح**
اى ادماه الصايد ما حرم امرئته في صورة المشاركة فلان جرح الكلب الثاني محرم وجرح الاول مباح
فلما اختلفت عارح جانب الحرمه احتياطا واذا قيدنا المشاركة بان تكون في الجرح لان الكلب الثاني لو
شاركه في الاخذ بان رد الصيد على الكلب الاول ولم يشاركه في الجرح لا يحرم ولكن يكون لا يشركه
في الاخذ ولو رده على الكلب الاول والمجوسى بنفسه لا يكره لان فعله لا يناسب فعل الكلب فلا
تتحقق المشاركة واما في صورة الصايد فلا نعدم شرط الحل وهو الجرح واما في صورة الرمي بيده
ونحوها فلان الميت منها صار في معنى الموقوده **فان جرحه الجرح** **كان خفيفا** **وبه جرحه**
الحا اى جرحه **كل** **لعلنا** ان موته من الجرح لا من التقل وان شئنا فانه لا محل عملا بالاحتياط **ولو**
ارسله على صيد فاحذ **غيره** اى غير ما ارسل عليه من غير عدول **ولا ملك** **نحوه** وقال الشافعي
لا محل قيد بهما لانه لو انصرف على طريق بيننا وشمالا او ملك لا محل اتفاقا لان عدم حكم الارسال الاول
له ان الارسال شرط ولم يوجد لانه اخذ غير ما ارسله صاحبه ولنا ان الشرط بالنص هو الارسال المطلق
وشرط التعيين يكون زيادة على النص فلا يجوز وكذا الخلاف فيما لو قتل غير ما ارسل عليه ثم قتل
صيدا اخر من غير ملك بينهما حل عندنا لان الارسال الاول لم ينقطع كما لو رمى صيدا ونفذ الى اخر فانها
حلان وفي المحيط اذا كمن الكلب او الفهد في ارساله ثم وثب عليه فقتله محل لان هذا من عادة
الجوارح ليتمكنوا من اخذ الصيد **ولو رماه فابان** اى قطع من الصيد **عضوا** **مخرج** **المبان** اى لا
يوكل العضو المقطوع عندنا **لان كان يخرج غير مد ففاهى** قال الشافعي ان ابانه يخرج
غير قاتل في الحال فالمبان حرام لانه لم ينقطع بدكاة الاضطرار وان ابانه يخرج قاتل في الحال
فالعضو حلال لانه انقطع بدكاة الاضطرار فصار كما لو انقطع الراس بدكاة الاختيار ولنا
قوله عليه السلام ما ابي من الحي فهو ميت والصيد المبان منه حي حقيقه لوجود الحياه
فيه وحكما لا يتوهم بقاؤه **ولو قتل** اى الصيد نصفين **واثلاثا** **والاكثر** **مخرج** اى والحال

والقول الثاني المقتضى هو المحبوس وهو الذي لا استأذنه في الخروج من المكان المقصود
 الحرام هذا قيد للقول ايضا لانها بالاعتلاف تكون سميته **والجواب** هو الذي بها جرت **السميثة** فبذلك
 لو كانت مهنولة لا تجوز لان لها يكون ناقصا بالحرب ولو اشترها سلمية فصارت معيبة
 مانع ان كان غنيا فعليه غيرها وان كان فقيرا تجزئه لان الوجوب على الفقير لم يثبت بالشرع بل
 بشرايه فتجوز عليه الاضحية **وبذلك منها** اي المضمي من الاضحية **ويطعم الغني والفقير** ويجز
 لقوله عليه السلام كنت نصيبتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها وادخروا ومتى جازاكم وهو غني جاز ان
 يطعمه غنيا **الخروج** **ان لا تنقص الصدقة من الثلث** لان الجهات ثلث الاطعام والاكل
 والادخار ويكون لكل منهم الثلث **ويصدق بجلده** هالانه جزا الاضحية **يستعمل منه** كالتبع
 والدلو ونحوهما ما ينتفع به او يشري به اي بالجلد ما ينتفع به **مع بقا عينه** كالغزال ونحوه لان البطل
 حكم المبدل قيد ببقا عينه لانه لو اشترى بجلده ما لا ينتفع به الا باستهلاك عينه كالطعام لا يجوز
 لان الامر ورد بان ينتفع به او يبدله فان باعه بشي من النقود تصدق به والمغني فيه لا يقول شئ
 قيد بالجلد لانه لو اشترى بجلده ما ينتفع به مع بقا عينه لا يجوز كذا في الاجناس وذكر شيخ الاسلام
 ان الجواز في اللحم كالجواز في الجلد **ويستحب ان يذبحها بنفسه ان كان يحسن الذبح** لانها
 عبادة وان لم يحسن ذلك يفوضه الى غيره ولكن يستحب ان يحضر في ذبحه لما روي عنه عليه السلام
 قال يا فاطمة بنت محمد قومي فاشهدي اضحيةك فانه يغفر لك كل ذنب باول قطع تقطع من دمها الى الارض
ويكره ان يذبحها كتابي لانه ليس من اهل القرية لكن جاز ذبحه وحصل الامر للقرية بان يذبحه **ولم يملك**
كل منها فذبح الضحية الاخرى في ايامها بغير امره **اجزاء** اي اكل كل منها اضحية ان كانت اقية
 وان كانت مأكولة تحلل كل منها صاحبه **والاضقان** عليهما وكان القياس ان يضمن كل منهما وجه الاستحسان
 انه لما اشترى كل منهما شاة الاضحية تعينت لها ويكف بتدليلها بغيرها فصار كل منهما مأكولا بالذبح دالة
 لانها تعينت بمضى وقتها وخاف ان يعجز عن اقامتها بعارض فلا يضمن لانه وكيله معنى كما اذا ذبح
 شاة شدا القصاب رجلها ليدفعها فذبحها الاخر لا يضمن ولو ذبح الراعي والاجنبي شاة لا يضمن جازا
 لا يضمن وقال الصدر الشهيد يضمن ولو غصب شاة وضحي بها ثم ادى صاحبها حيا **اجزاء**
 عن الاضحية وقال زفر لا يجزى لانها لم تكن ملكه وقت التضحية قيد بالغصب لانها لو كانت دية
 لا تجزى اتفاقا وقيد بقوله ثم ادى ضمانها لان ضمانها لو لم يود ضمانها لا تجوز عن الاضحية ولنا ان الملك
 لما استند الى وقت الغصب كان ملكه ثابتا فيها وقت التضحية وهو جواز التضحية **وتختص الاضحية**
بيوم النحر ويومين بعده فلا تصح بعدها وفضلها يوم النحر لما فيها من مسارعة الخير **ويدخل**
وقتها بطلوع الفجر الا ان اهل الامصار لا يفتحون قبل الصلوة النفي بمعنى النفي واما سكان
 البوادي فيجوز لهم اذا انشق الفجر والمعتبر في ذلك مكان التضحية حتى لو كان المضي في الممر ونحوه
 في البادية تجوز قبل الصلوة وبالعكس لا يجوز لقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبحه
 وفي الخلاصة لو قامت الصلوة يوم النحر تجوز الاضحية قبل صلوة الامام في الغد وان لم تصل في ذلك
 صلوة العيد لفترة او لعدم والفضل قبل طلوع الفجر هو الخيار واذا ترك الامام الصلوة
 النحر لعذر او غيره لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس لان الصلوة من جوة وتجوز التضحية في الغد
 قبل فوات وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد قضاء لا اداء فلا يظفر في حجة

كتاب الأيمان

منه باليمين اي بالقعة وفي الشرع يمين بالله او صفته وتعليق الجزا بالشرط فانه يمين ايضا حتى لو
 حلف بغيره حلف وقال ان دخلت الدار فعبدي حر فحلفت لان اليمين تغتد الحلف على الفعل والمنع
 عنه وذلك المعنى حاصل في التعليق وما روي انه عليه السلام قال ملعون من حلف بالطلاق
 فحول على الحلف بالطلاق في الماضي لما روي ان عبد الله بن عمر حلف بالطلاق عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فلم ينكر عليه والمعنى اللغوي مرع فيها اذا الكلام بقوى بها **ويقسم الى غوس**
وهو ان يحلف بالله على اثبات شئ او نفيه في الماضي او في الحال **كاذبا** اي متعمدا فيه الكذب
 انما اطلقه ليقنوا ول كلاها **فيستغفر الله** ويغيب اليه **والا نوجب الكفارة** وقال الشافعي حلف
 بها الكفارة لانها لما وجبت باليمين المنعقدة فبالغوس اولى ولنا قوله عليه السلام خمس
 من الذنوب لا كفارة فيها الاشرار بالله وعقوق المواليين ونهب المسلم والغار يوم الزحف
 واليمين الغوس والبر يتصور في المنعقدة دون الغوس ولا يقاس عليه **والى لغوس** فسر
 اي اليمين اللغو **بما لا يملكه على امر ينطبه كما قال وهو بخلافه** والحال ان ذلك الامر في الواقع خلاف
 ما ظنه **لا يملكه على امر ينطبه** يعني فسر الشافعي بالحلف على شئ من غير قصد اليمين كما يجزى بين
 الذنوب من قولهم لا والله بلي والله سوا كان في الماضي او في الاتي بان يقصد التسبيح فجزى على السان
 اليمين لما روي عن عائشة هكذا او ما صدر من غير قصد يكون خطا والاثم مرفوع عن المخطئ
في الايمان اي لا يعاقب بيمين اللغو انما قال يرضى مع ان عدم المواخلة بها
 ثابت بالنقص لقوله تعالى لا يواخذك الله باللغو في ايمانكم لان تفسير اللغو مختلف فيه فيجوز
 ان يكون ما فسرناها به ولا يعرف كونه غير اثم وفي قوله بالحلف به فايده وهو ما روي عن محمد
 ان اللغو لا يكون الا في اليمين بالله تعالى لان اللغو واقع في المحلوف عليه ويبقى قوله في بلزم
 به شئ وكذا اللغو في اليمين بغير الله كما اذا قال ان كنت رايت فعبدي حرا علي الله لم يرتفع
 في المحلوف عليه ويبقى قوله عبدي حرا قيل من عتق عبده **والى منعتة ان يحلف** اي الحلف
على فعل او ترك في المستقبل فان كان المحلوف عليه فضا كقوله والله لا صوم من رمضان
وجز البراي حفظ يمينه او معصية فالحنت اي وجب ان لا يحفظ يمينه ويكفر او غيره **خبر**
 اي ان كان المحلوف عليه خيرا كما اذا حلف ان لا يصلي تطوعا **ترجح الحنت** لقوله عليه السلام
 من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه **او غير خير كما اذا**
 قال والله لا اكلم زيدا **فالبراي ترجح البر** لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم **وتجرب بالحنت الكفارة**
 ان ساء اعتق رقبة او كسى عشرة مساكين كلاً منهم ثوبا مثلاً **ليدين** لما اذا ادى فباعدا
 لان ليس ما يستبره اقل البدن بشي عار باعرا فلا يكون مكسبا وفي الكافي هذا هو الاصح او ما
يجزى فيه الصلوة وهو مروي عن محمد يعني كسا كل منهم ثوبا تجوز فيه الصلوة لانه يكون مكسبا
 شرعا **او اطعمهم اى الحانت عشرة مساكين** **كالفضة** اي كالا طعام في صدقة الفطر والاصل فيه
 قوله تعالى ولكن يواخذك مما اعتدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
 اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فالواجب واحد من هذه الثلاثة والمجهد مخير فيه **ولا نوجب الحنت**
 يعني الاباحة في اطعام اليمين جاز عندنا وقال الشافعي يجب عليك لانه حق على غلابة

هذا هو الوجه
 في قوله لا يملكه على امر ينطبه
 في قوله لا يملكه على امر ينطبه
 في قوله لا يملكه على امر ينطبه

الا بالتمليك كالزكوة ولنا ان اطعام جعل الخير طاعا وهو حقيقة في الاباحة عند الاطلاق
وتجيز اطعام واحد عشرة ايام يعني اذا اطعم مسكينا واحدا في عشرة ايام يجوز عندنا عن كل الايام
وقال الشافعي عن يوم واحد لان العود المنصوص لم يوجد فيه ولنا ان المقصود دفع عشرين حاجات
والحاجة تجوز لكل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره قيد بعشرة ايام لانه اذا
اعطاه ما يطعم عشرة مساكين في يوم واحد لم يجز الا على كل اليوم اتفاقا وان اعطاه يد فعان في
عشرين ساعات قيل يجوز به وقيل لا يجوز به **واعتبرنا اعتقه رقبا** يعني من غير تعيين
من حيث من الايمان ولزم منه الكفاية فاعتق رقبا بعين لم يجز لكل واحد من غير تعيين
عندنا وقال من لا يجوز قيد بقوله عنهن اي عن الايمان لانه لو اعتق رقبا عن ظهار وقيل
وعين لا يجوز اتفاقا لانه ان الاعتاق اذا وقع عن الكل محلا ينقسم كل رقبة على كل من اشتاقا
فلا يجوز لان المشروع هو الرقاب ولنا ان نية التعيين مع اتحاد الجنس غير مفيدة بخلاف
اختلاف الجنس فانها مفيدة فيه الا يرى ان من عليه قضاء كان فتوى قضاء يوم من غير تعيين
انه اي يوم ولو كان عليه قضاء رمضان ونذر لا يجوز من غير تعيين **واطعام كل من عشرة**
رجال صاعا عن كفارة **فجعلها عنهما** وهما عن احدهما يعني من كان عليه كفارة تين فاطعم
عنهما عشرة مساكين كل مسكين صاعا من البر اجزاه عنهما عند محمد وقال لا يجوز به عن احمد واوله
ان يجعله عن ايهما شاء لانه اكل عدد كل من الواجب والمسكين الواحد يصلح ان يكون
مصرفا لهما فجاز عنهما كما لو اطعم عن ظهار واقطار ستين مسكينا كل واحد صاعا من النخلة
وكما لو اعتق عشرين عن كفارة تين ولمش ان نية التعيين في متحد الجنس لغو فقيت نية
للتكفير مطلقه فيجعل ما اداه عن كفارة واحدة احتياطا كما لو كانت اليمين واحدة لان الفدية
بنصف صاع انما يمنع النفسان عنه لا الزيادة بخلاف مختلف الجنس لان نية التمييز مفيدة ولو
امره باعتاقه اي لو امر الخائف رجلا باعتاق عبده **على كذا** اي عن الامر على الفخ لا فاعنته
جعلناه عن الامر يعني قلنا يدفع العتق عن الامر والولاية وتلزمه الالف وقال في دفع
العتق عن المأمور والوكالة ولا يلزم الامر شيء لانه ان اعتاق الرجل عبده عن الامر محال لعدم
الملك فيعتق عن المأمور ولنا ان كلام العاقل لا يكون لغوا فيجب تصحيحه بان يجعل هذا طلب
تمليك عبده منه بالالف فكانه قال يعبدك عني بالالف ثم قال كذا وكيلي فاعتقه والمأمور اذا
اجابه في ذلك فكانه قال يعبدك عني بكذا فقبلت وكالتك **وان لم يذكر البدل** اي ان قال اعتق
عبداك ولم يقل كذا فاعتقه **بجعله عنه** اي ابو يوسف العتق عن الامر ويكون الولاية **وقالا**
عن المأمورة ان الامر ملكه بالهبة من غير قبض لان القبول الذي كان كذا في البيع لما سقط
اقتضى ضرورة تصحيح الكلام والقبض الذي شرط في الهبة يسقط بالطريق الاولى كما لو قال
اطعم عني عشرة مساكين للكفارة ولها ان الهبة المضمومة لا تفيد الملك بدون القبض كما لحقته
فاستحال ان يدفع العتق عن الامر لانه لم يملكه بخلاف البيع المضمون لانه يفيد الملك بدون
القبض كالبيع المحقق وبخلاف الاطعام لان الفقير يصير قابضا للامر ولا يملك لنفسه ولما العتق
فلا يصح ان يصير قابضا لنفسه للامر قبل القبض **فان لم يجد احدهما** اي ان لم يجد المسكين
اعتاق برقبة ولا اطعام عشرة مساكين وكسوفهم صام **ثلاثة ايام** لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام

رمضان

ثلاثة ايام ذلك كقراءة ايمانكم اذا حلفت **فشرطت انما** يعني لا بد عندنا ان يصوم تلك الايام
متتابعات وقال الشافعي يجوز تفريقها لاطلاق النص السابق ولنا قراءة ابن مسعود فصيام
ثلاثة ايام متتابعات وهي كالحشر المشهور فيجوز ان يزاوجه على الكتاب **وتعتبر اليمين** **وعلم**
وقت الاكراه **الوجوب** يعني اذا كان الحالف غنيا وقت الحنث الذي ثبت وجوب الكفارة فيه
وقبيرا وقت ادائها ولا يجوز عند الشافعي لان الاداء معتبر بالوجوب كالعبادة اذا رزق اعتق ائتم عليه
حدا لعبده ولنا ان التكفير بالمال اصل وبالصوم بدل كما ان الوضوء اصل واليمين بدل كان وقت الاداء فكذا
هذا بخلاف ما ذكر لان حد العبد ليس يبدل عن حد الاحرار فاعتبر وقت الوجوب راء الحد بقدر الامكان
ولا تجزئ التكفير بالمال قبل الحنث وقال الشافعي يجوز لان اليمين سبب للكفارة بدليل اضافتها
اليها ويجوز تفديها على الحنث بعد وجود سببها كما جازت الزكوة بعد ملك النصاب قبل الحول
ولنا ان الكفارة شرعت لدفع الدنوب وانما يكون بالحنث فلا يجوز قبله كالتكفير بالصوم ولو قدم
لا يستتر من الفقير لانه دفع صدقة **ولا نوجب يمين الكفار كفارة** يعني اذا حلف الكافر بالله فحنث
حل كفه او بعد سلامة كفاية عليه عندنا **وقال الشافعي** عليه الكفارة بالمال لان اليمين تعقد لليمين
والكافر اهل الاعتقاد تعظيم اسم الله ولهذا يستحلف بالله في الدعا ولنا قوله تعالى فقاتلوا ايها
الذين كفروا لانهم وانكفروا ليسوا بيهل اليمين لانه انما يكون من يعظم اسم الله تعالى والكافر هاتك
لحمة اسم الله فلا يكون معظما واما استخلافه في الخصومات فلا ناهل لمقصوده وهو التوكيل
والا لان الكفارة عبادة في ذاتها وكونها عقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس اهلا للعبادة
ويستوي العامد والناسي **والكفر في اليمين** يعني الحالف قاصدا والحالف ناسيا كما اذا
حلف لا يحلف ففسى فحلف والمكرم على الحلف سواء كون ايمانه سببا لوجوب الكفارة بالحنث لقوله
عليه السلام ثلاث جد من جد وهن جد النكاح والطلاق واليمين **وفي فعل المحلوف**
عليه يعني اذا فعل الحالف المحلوف عليه فعليه الكفارة لان الشرط هو الفعل وقد وجد والفعل
الحقيقي لا يصير معدوما بالنسيان والاكراه وكذا اذا فعل وهو مغيب عليه او مجنون للحق
الشرع حقيقته فان قلت الكفارة شرعت لدفع الاثم ولا اثر على الناسي والمكفر فكيف وجبت
عليه قلنا ادبر الحكم هنا على دليل الاثم وهو الحنث اعلى حقيقته الاثم ولا يبرح يمين
المجنون والناسي مريبان تعليلها في اول الفصل الاول من الطلاق **فصل**
فيما يكون يميننا وفيما لا يكون **ويحلف بالله** وباسما به كالرحمن والرحيم وغيرهما قال
بعض مشايخنا الحلف بكل اسم لا يسمى به غير الله فهو يمين كالرحمن وغيره والحلف باسم يسمى به غير
الله كالحكيم والعليم ونحوها انما يكون يميننا اذا اراد به اليمين والظاهر والصحيح ان الحلف باسم
الذي يمين سوان تعارف الناس الحلف به او لم يتعارفوا فالاسم هاهنا عبارة عن لفظ دل على الذات
مع صفة لان اليمين باسم الله ثبت لقوله عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله او ليذر الحلف
بساير اسماء الله تعالى حلف بالله وما ثبت بالنقل فمؤيد كنهه لا يرعى فيه العرف **حروف القسم**
الاول والثاني والثالث **واللام** كقوله لا فعلن **قد قسم** حروف القسم **فقسم** الاسم على استقام الحاقص
وعنه على حاله فيكون الاعلى **بصفات ذاته** وهي ما يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بغيرها
كالقدرة والعزة والعلم والعظمة والحياة والسمع والبصر ونحوها لان الحالف بصفات الذات

بجوابه السليم

من يميننا

او ذاته

كالخالق بالذات واما صفات فعله وهي ما يجوز ان يوصف الله بصفاتها كالرضى والرحمة والحيث
والغضب ونحوها فالخلف بها لا يجوز لانه حلف بخير الله كذا قاله بعض مشايخنا لكنه غير مستقيم
على مذهب اهل الحق لان صفات الله كلها قد عده لا هو ولا غيره وكل موطن يعتقد تعظيم جميع صفاته
فلا يفرق بين صفات ذاته وفعله بل ينبغي ان يقال الايمان بمبنيه على العرف فما تعارف الناس الخلف
به يكون يمينا وما لا فلا اقول المصنف قايلا في شرحه ان تخصيص بصفات الخلق غير مستقيم
مع انه قيد في المتن **الا العلم** يعني انه من صفات ذاته لكن لا يكون الخلف به يمينا وان نواف
لعدم التعارف **ولو حلف بخير الله** اي بخير الله واسمايه وصفاته كما اذا حلف بالكعبة او بالنبي
او بالقران **لو حلف بيميننا** ولو قال بكلام الله القديم القاييم بذاته يكون يمينا **ولو قال وحواله** لا فعل
كذا **يجعله** اي ابو يوسف **يمينا** لان الحق من صفات ذات الله فينزل منزلة قوله والله الحق الخلف
به متعارف وقال لا يكون يمينا لان حق الله قد يذكر ويؤاد به طاعته كما قيل للنبي صلى الله عليه
وسلم ما حق الله على عباده فيكون حلفا بخير الله فلا يتعقد مع الاحتمال ولو قال والله الحق معا فان
يمينا اتفاقا لانه اسم الله ولو قال وحق منكر لا يتعقد لاحتمال ان يراد به تحقيق الوعد **بوجه**
الله ليس يمين عندنا حنفية **وخالقه** اي ابو يوسف لانه يربط به ذات الله كما قال تعالى
وبقي وجهه **بذلك** فيصير يمينا بالله ولا يحنفية **اشهد** اي حنيفة **ايضا** كما قال **فعل** كذا
الله اي نوافه فلا يكون يمينا **وجعلنا اشهد** **واقسم** **واحلف** **بما نأبى** يعني لو قال **اشهد** لا فعل كذا
ولم يقل يا الله معه يكون يمينا عندنا نوى ولم ينو قوله **اشهد** بالله فانه يمين وقال **فلا يكون**
يمينا ما لم ينو اليمين لان الخالف اذا لم يقل بالله يحتمل ان يحلف بخير الله فلا يكون يمينا بالاطلاق
ولنا ان الخلف بخير الله غير مشروع فلا يحتمل الكلام عليه عند الاطلاق **و يجوز بيمين الله**
لان العهد يمين قال الله تعالى واوفوا بعهد الله **وميثاقه** لانه عيانة عن العهد **وعلى يمين**
نذر الله اي يجوز الخلف بكل واحد من هذين النوعين حتى اذا قال **ان فعلت** كذا فعلى نذر او
نذر الله فان نوى به قربة من القرب التي يصح النذر بها لزمه مانوى وان لم ينو يكون يمينا لقوله عليه
السلام من نذر نذرا ولم يسم فعله كفارة اليمين وكذا لو قال **فعلت يمين** **وان فعلت كذا فهو**
يهودي يعني اذا قال **ان فعلت** كذا فانا يهودي **ونصراني** او **كافرا** **ونرى من الله** **تجعله**
يمينا وقال المشافعي لا يكون يمينا لانه حلف بخير الله فلا يتعقد ولنا قوله عليه السلام من حلف
باليهود يبا والنصرانية فهو يمين ولو حلف هكذا على شيء فعله في الماضي قيل يكفر في المستقبل اكان
يعلم انه يمين لانه قصد بهذا اليمين ترويج الكذب لا تحقيق الكفر وان كان عالما به يكفر فيها لانه
رضى بالكفر وفي المجمل لو قال يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعله لانه وصف الله بالعلم بوجود شيء
قبل وجوده فصار كما لو وصفه بالجمال والاصح انه لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام اثبات صدقه
في خبره لا وصفه له به **او فعليه** **غضب الله** يعني لو قال **ان فعلت** كذا فعلى غضب الله او **فقران**
اي اذا قال **ان فعلت** كذا فانا زان او **شارب خمر** او **سارق** او **كل ربا** فليس بالخالف لان الخلف
بها غير متعارف او **حرم على نفسه** شيئا مما يحل من الطعام وغيره كان يمينا لان حرمة الحلال سب
عن اليمين ونقضها عليه جعل كنصره على السب مجازا ولو وهب ما جعله حراما او تصدق به
لم يحنث لان المراد من النحر حرمة الاستمتاع عرفا لا حرمة الصدقة والهبة اعلم ان قوله مما يملك

وقع اتفاقا لانه لا يشترط ان يكون مالكه حتى لو قال ملك فلان او ماله على حرام يكون يمينا الا اذا اراد به
الاخبار عن الحرمة **او قال كل حلال** **على حرام** **انصرف الى الطعام والشراب** وكان القياس ان يحنث
كافرا من كلامه لانه باشر فعلا مباحا كالنفس لكن ايمتنا قالوا استحسننا المقصود من اليمين البر
ولا يمكن تحققة الا بالنية لسقوط اعتبار العموم **الا نرى** **غير ذلك** يعني اذا نوى زوجه يكون
ايلا ولا يحنث بيمينه الطعام والشراب اذا التصديق بنية انما يعتبر فيما فيه تغليب وهو ان
يصير يمينا لا فيما فيه تخفيف وهو خروج الطعام والشراب وهذا كله ظاهر الرواية **وقيل**
في نفي **اليمين** **على حرام** **كل حلال** **على حرام** **من غير نية** لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق
وعليه الفتوى كذا في شرح المصنف وذكر في الكافي قال بعض مشايخنا لم يتنصص على عرق في هذا
فان مرارة امره حلف به كما يحلف في الحليلة فالصحيح ان يقيد الجواب ويقال ان اراد الطلاق
يكن طلاقا لا طلاقا لا احتياط ان توقف المرء فيه ولا يخالف المتقدمين وفي النهاية ناقلا من النوازل
ولم تكن امرأة لمصر قال كل حلال على حرام يجب عليه الكفارة ولو قال هرجه بردست راسي نرى حرام
لا يظهر ان يجعل طلاقا من غير نية بالعرف ولو قال بردست حب كبري لا يكون طلاقا لعدم العون
واذا وصل بيمينه ان شا الله فلا حنث عليه لقوله عليه السلام من حلف على يمين وقال ان شا
الله فقد استثنى فلا حنث عليه قيد بالاقتضال لان الاستثناء بعد الانفصال رجوع ولا يصح في
الايام وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستثناء الى ستة اشهر **من نذر** **امطعنا** اي غير معاني
بشرط كما اذا قال **الله على كذا** **الوفاء** اي ما ساء لقوله عليه السلام من نذر وسمى فعله الوفا
بما سى **والصحيح في المعلق** اي في النذر **المعلق بشرط** **ابرا** **به** **الحكمة** صفة شرط كما اذا قال ان
كلت زيدا فله على كذا **الزوم الكفارة** اذا كثر عندنا حنيفة لان فيه معنى اليمين وهو المنع عن
المباح **والمراد الا بيا** يعني اذا كان الشرط الذي علق به النذر مرادا كما اذا قال ان شقي الله من يضي
قله على كذا **الوفاء** بما ساء لازم عندنا حنيفة لخلوع بمعنى اليمين وهذا تفصيل حسن قد نقوله
في الصحيح لان عن ابي حنيفة رواية اخرى وهي ان المخرج والمعلق سوا في وجوب الوفا لاطلاق
الحدوث وروى ان الامام رجع عن هذا في آخر حياته وقال اذا قال **ان فعلت** كذا فعلى حجة اجزاء عن
ذلك كذا في يمين وهذا قول محمد كذا في شرح المصنف **ووافقه** **عده** **قول الظاهر** من المتن انه وافق
الامام في قوله الصحيح ومن الشرح انه وافقه في رواية اخرى غير صحيحة وكلاهما لا يقتضيان
وبوله **على المشي الى الحرم** **والسجد الحرام** **غير ملزم** **بشاعة** **حنيفة** **والرماة** **حجة** **او عمر**
ك اذا قال **على المشي الى بيت الله** او الى الكعبة او الى مكة يمين عليه عمر اتفاقا ولنا ان في اللفظما
يدل على وجوب الحج او العمرة معدوم فلا يلزم به شيء كما لو قال **على الذهاب الى مكة** او **الخروج** لان
الزام الحج بهذه اللفاظ غير متعارف وكذا لو قال **الله على ان امشي الى مكة** او **المروة** لعدم العرف
بواجب المشي الى بيت الله بالنصر **ومما روي** انه عليه السلام قال من نذر ان يمشي الى بيت الله بان
يركب ويدبح شاة ويحرم حجة او عمر او **ان** **الحج** **اي** **لو قال** **ان** **الحج** **العام** **فبعدي** **حرف** **فادع** **الخالف**
اي **وبر من العبد** **اي** **قامر** **بينه** **على** **انه ضحي بالكوفة** **يعني** **الحج** **العام** **افنى** **محمدا** **بعتفه**
وقال **لا يعتق** **قيد** **بقوله** **على** **انه ضحي** **لا تلو** **برهن** **على** **انه** **لم** **يحج** **لا يقبل** **اتفاقا** **له** **انها** **شهدا** **على**

الذكر
وروى
في
الدين

حجته

نصر

الاثبات لفظا وهو صريح ومعنى وهو ثبوت العتق فتقبل ولما ان التسمية مما لا يدخل تحت الحكم
 اذا بطلت بها فسادته عليها غير مقبولة فالمقصود من الشهادة عليها نفي الحج فلا تقبل واما اذا قال
 الشاهدان على انه قال المسيح ابن مريم ابن الله ولم يقل معقالات النصارى فانها تقبل وتبين انه لا
 الطلاق ما يدخل تحت الحكم او ما املكه اي لو قال املكه **غدا حرم نفسه بما يحدث فيه** اي قال ابو يوسف
 لا يعتق الا فيما سيحدث في ملكه **لا مطلقا** اي قال محمد يعتق ما يملكه للحال وما سيملكه في
 الغد وما سيحدث في ملكه في غدا لا في يوسف ان قوله املكه كان يحتمل الحال والاستقبال فيذكر كذا
 لم يبق الحال امر اذا كما في قوله كل مملوك اشترى به غدا لا يدخل الشراء في الحال ولما كان اللفظ صالحا لهما
 الملك وقبالة وهو حقيقة فيهما جميعا فملوكه في الحال صادق عليه انه مملوكه في الغد فتنافيا ولهما جميعا
 بخلاف قوله اشترى به لان مشتراه في الحال لا يصدق عليه انه مشتراه في الغد **والتحريم المندرج تحت الاصل**
 يعني اذا نذر ذبح ولده لم يلزم ابو يوسف به شيئا وكذا الخلاف لو نذر ذبح ولده او تحقيقه ولو نذر
 يقتل ولده لا يلزمه شيئا اتفاقا وضع في الولد ان يذبح ذبح احدا بوجه لم يلزمه شيئا اتفاقا في غايته
 الروايات شرط صحة النذر بذبح الولد ان يقول في الولد عند مقام ابراهيم او ملكة من الحقايق
 له انه نذر بمحبة فيلغو **واوجبا ذبح شاة** في الحرم او ايام النحر لان ايضا النذر واجب بغير
 الامكان وهذا ممكن بالذبح عنه بالشاة فيجب كما خرج الخليل عن غمضة ذبح الولد بذبح الشاة
 وتسمية الشرع اياها ذبا دل على بقا ذلك الامر فيكون الولد ذبا كما اذا ذبح الشاة ولهذا قال
 عليه السلام انا ابن الذبيحين يشير الى عبد الله واسماعيل ولم يكونا ذبيحتين بعينهما بل بواسطة ذبح
 الذبا عنهما **والحق محمد العبد بالولد فيه** اي في النذر بالذبح فيصير نذرا من نذر ذبح عنده موحدا
 شاة وقال لا يصح نذره له ان النذر ولاية على ولده وعبده فيصير نذرا ذبح عبده كولد له ولما ان ذبح
 الشاة للولد ثبت بالنسبة في قصة الخليل كرامة للولد فلا يقياس عليه كما لم يقيس نذر ذبح اخيه
 نفسه باطل عند ابي حنيفة **والحكمة بالولد** محمد لانه غير راض بقوات حياته كولد ولا يحنينه ان امر
 ورد في الولد وهذا ليس في معناه **فصل في اليمين في الدخول والسكنى والخروج والركوب**
 وغير ذلك ومن جاز لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او بيعة وهو عبد النصارى او
 وهو عبد اليهود ولا يدخل دارا او هذا البيت لا يدخل هذا البيت فدخلها احد
الحراب لم يحنث اما عدم الحنث في دخول الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة فلان اليمين
 بيني وبين الله وهذه البيعة لم تكن ذلك واما عدم الحنث في دخول دار بعد خرابها فلان الدار اسم لعمرة
 ادير عليه الحيطان ولا يزول ذلك برفع البنا فالعمرة اصل في الطلاق هذا الاسم والبيت كالعمرة
 والدار اذا ذكرت نكرة تكون الصفة فيها معتبرة لان الغائب يعرف بالوصف وتعلق اليمين بدار
 موصوفة بصفة البنا فاذا خربت زالت تلك الصفة فلا يحنث واما عدم الحنث في حق دخول هذا البيت
 بعد خرابه فلان اسم البيت زال عنه بعد اعدائه لانه لا يثبت فيه حق لو بقي حيطان فضرر عليه النقص
 فدخله يحنث وان بني بيتا اخر فدخله لم يحنث لان الثاني صا غير الاول بصفة جديدة فدخل
 الدار يعني لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما خربت يحنث لان الاشارة ابلغ في التعريف
 فيلغو الوصف معها فتعين اليمين بذات العمرة وهي باقية بعد انتفاض الحيطان **او لا يدخل**
 اي لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل جملتها وهو الكسرة وهو ما بين الباب

والدار بحيث اذا اخلى كان الحالف قد اخل حنث لان الباب يركب لا حراز الدار وما بينهما وكل موضع
 اذا دار الباب بقي خارجا ليس من الدار وان بقي داخل فمفوض الدار اما حنثه في الوقوف على سطحها
 فلان سطح الدار من الدار الا ترى انه من صعد سطح المسجد لا يبطل اعتكافه لانه من المسجد وقيل لا
 يحنث لان الواقف عليه لا يحنث دخلا في عرفنا وهو اختيار ابي الليث ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل
 صفة او طلة لا يحنث لان البيت ما اعد للبيوتة وما ليس كذلك وفي الجامع الصغير يحنث بدخول
 الصفة لانها تنفي للبيوتة في الصيف وقال صاحب النهاية هذا هو الاصح عند ابي والطة هي التي احد
 طرفي جدوعها على البيت وطرفها الاخر على حائط الجدار المقابل وفي المحيط اذا ادخل احد
 رجليه الدار ان كان جانباه مستويين او كان الخارج اسفل لم يحنث وان كان الدار اسفل يحنث
 لان اعتماد جميع بدنه على رجليه الداخلة فيكون دخلا **او دار فلان** اي لو حلف لا يدخل دار
 فلان ولم يسم دارا بعينها ولم يتوهمها يشترط ابو يوسف **الحنث ان يضاف اليه** اي الدار الى فلان
 وقتا من وقت الحنث **وقال وقت الحنث** يعني يحنث بدخول دار مملوكها بعد اليمين لان
 الدار الى اليمين وحنثه وحنثه لحقته من جهة فلان فيعتبر ملكه وقت الدخول وله ان
 اقدم الناس تقع على الدار الموجودة حال اليمين الباقية على ملكه الى وقت دخولها وضع في
 يمين الدار اذ في غيرها من المملوك كان نحو الطعام والعبد ينعقد اليمين على الموجود وقت
 اليمين او على الحادث بعد اليمين اتفاقا من الحقايق **وتسوي بين المستأجرة والمملوك**
 يعني اذا حلف لا يدخل دار فلان يحنث بدخوله فيها سواء كانت مملوكه او مستأجرة او مستعارة
 عند ابي قال الشافعي لا يحنث بدخوله في غير المملوكه لان مقتضى الاضافة الاختصاص وهو في الملك
 حقيقة فلا يكون غيره مرادا ولنا ان اضافة الدار اليه يراد به نسبة السكنى عرفا بما زال الان الغلط
 للحال لم يخص من الدار بل من ساكنها فكانه قال لا يدخل سكني فلان حتى لو دخل دارا يملكها
 فلان ولم يكن ساكنا فيها لا يحنث فيشمل السكنى المملوكه والمستعارة **او هذه الدار** يعني لو حلف
 لا يدخل دار فلان **وهو** اي والحال ان الحالف في تلك الدار لم يحنث حتى يخرج منها
 ثم يرجع فيدخلها وكان القياس ان يحنث تنزيلا للبقاء منزلة الابتداء وجه الاستحسان ان
 الدار هو الانفصال من الخارج الى الداخل وهذا الفعل مما لا يمتد فلا يقال دخل يوما واذا لم
 يكن ممتدا لا يكون بقاؤه كابتدائه **او يحنث** يعني لو حلف لا يدخل بغداد فاجتاز بدجلة اي مر
 بها في السفينة **وتشبه** اي لم يجعله ابو يوسف حائطا لم يخرج الى الشط وحالفه اي قال محمد
 يحنث لان دجلة من بغداد ولهذا لو مر المسافر ببغداد في دجلة في السفينة وكان قصده البصر
 يصير مقاما بالمرور قال الصدر الشهيد الفتوى على قول ابي يوسف لان دجلة وان كانت من
 بغداد الا انها لم تعد منها عرفا فان ابدى اهل بغداد لا يقع عليها كما يقع على اراضيها او كالبليس
 اي لو حلف لا يلبس هذا الثوب **وهو** اي والحال ان الحالف لا يلبس فترعه او لا يلبس لو
 حلف لا يركب هذه الدابة **يدخل** اي والحال ان الحالف راها قد دخل ولا يحنث اي لو حلف لا يسكن
 هذا البيت **يدخل** اي والحال ان الحالف ساكن فيها فاحد في الشقة اي شرع ان ينتقل منها في
 الحال لم يحنث لان هذه الافعال مما تمتد ويضرب لها احوال ويقال ليست يوما وركبت
 وسكنت شهر فاعطى لبقاها حكم ابتدائها **او لا يسكن** اي لو حلف لا يسكن هذه الدار فخرج

وَحَلَّزْ اَهْلًا وَمَتَاعًا يعني بقي فيها اهل الخائف ومتاعه حيث لانه بعد ساكنها اهل
ومتاعه فيها عرقا والمجاعة والسكة كالدار في هذا الحكم ولو حلف لا يسكن هذا الموضع فخرج وترا اهل
فيه لم يحنث لانه لا بعد ساكن فيه عرقا والفتنة بمنزله الموضع الصحيح قال ابو حنيفة لا بد من قول
جميع الامتعة حتى لو بقي بعضه يحنث وهذا اصله كما اذا بقي مسلم واحد في بلد ارتد اهلها يصير
ما نجا عنده من ان يصير دار حرب الا ان شأنا حنثا قالوا هذا اذا كان الباقي مما يقصده السكنى
فاما ما بقا مكسبه او نداء او قطعة حصير كما بقي ساكنها فلا يحنث ويبلغ ان ينتقل الى منزل اخر
بلا تاخير ولو انتقل الى المسكة او الى المسجد يحنث لانه ما لم يتخذ منزلا اخر فالاول منزل المولى
كان في طلب منزل اخر فترك امتعته فيها لا يحنث في الصحيح لان طلب المنزل من عمل الفعل فصار
مدة طلبه مستثنى بحكم الحرف اذ لم يفرط في الطلب وقال ابو يوسف نقل اكثره كاف لانه قائم مقام
الكل وقال المغيرة في ذلك نقل ما هو يقوم ضرراته لان ما ورا ذلك ليس من السكنى يستحسن المشايخ
هذا القول وعليه الفتوى **ولا يخرج** اي لو حلف لا يخرج من المسجد فامر من اخرجته حيث
لان فعل المأمور ينتقل الى الامر ولو كان مكرها او برضا لم يحنث يعني اذا عمله انسان فخرجه
من غير اختيار منه او اخرجته وهو راض به ولكن لم يحنث لانه لو لم يامر باخراجه فلم يجر
منه فعل حتى ان هذه فخرج بنفسه يحنث لوجود الفعل حقيقة **او لا يخرج امراته الا بانه**
يعني اذا قال امراته ان خرجت الا باني فانت طالق **اشترط الاذن على كل خروج** اي يكون بارا حتى
لو خرجت بانه ثم خرجت اخرى بلا اذنه حنث لان الاصل في الاستئذان ان يكون المستثنى من
جنس المستثنى منه والاذن ليس من جنس الخروج والباقي يقتضي التصاقه فكان التقدير ان
الاخر وجاملا تصقا باني فيكون ما ورا الخروج المقرور بالاذن باقيا تحت اليمين **والا بانه**
يعني اذا قال ان خرجت الا باني فانت طالق **اشترط موه** يعني اذا اذن له امر فخرجت
ثم خرجت بعد هابلا اذن لم يحنث لان استئذان الاذن من الخروج باطل ولم يكرهه بالتصاقه
بالخروج فتعين المجاز وهو ان يجعل غايه فيصير كقوله حتى اذن لنا سبعة بيننا وهي ايام احد
من ما بعد الغاية والاستئذان يكون محالفا لما قبله فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى لا تدخلوا
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فان الاذن لا بد منه في كل مرة من الدخول قلت اشترط الاذن
ما ثبت بهذا النص بل اصول اخر وهو ان الدخول في ملك المغيرة يغير اذنه حرام فان قال
الحالف في المسئلة الاولى اردت بقولي الا باني الا ان اذن لك صدق بانه لا قضاء لان فيه
تحقيقا وان قال في هذه المسئلة اردت بقولي الا باني اذن لك صدق فصلا لان فيه تشديدا
عليه **ولو اذن** اي الرجل بالخروج لم يحنث في المسئلة السابقة **ولم يسمع** في حنث امرته اي لم
يجعل ابو يوسف الحالف حائشا له ان الاذن عيانا عن الاطلاق وقد وجد فلا يشترط علم
غيره كالرضا ولها ان الاذن مشتق وهو الاعلام وهذا لا يتحقق الا بالسمع كاذن العبد في
التجارة حيث يشترط العلم فيه **ولا يخرج الا بانه** يعني اذا قال ان خرجت الا باني فانت
طالق ثم اذن لها فيه متى شئت يعني قال لها اذنت لك ان تخرجي كلما شئت **انما امرته**
عن الخروج فخرجت لم يحنث ابو يوسف **وخالفه محمد** لان الاذن بطل بالتمني فكان خروجها غير
اذن كما لو حلف لا اذن بها بالخروج من ثيابها فخرجت اتفاقا ولا يوجب

في حنث امرته

الشرع

انه ما كان

انه لما اذن لها بالخروج متى شئت اتصل الاذن بجميع الحز وجات الممكنة لان شرط الحنث
وهو الخروج بغير اذن قبطل اليمين لغوات شرطها فيما لا يجوز لا يعود بخلاف ما ذكره من المثال لان
اليمين بابقية الشرط في الجملة فتطلق ولو اردت الخروج فقال ان خرجت فانت طالق
فلم يحنث ثم خرج لم يحنث لان مراد الحالف الرجوع عن تلك الخرجه عرقا وتسمى هذه عين
الفرق تقربا ابو حنيفة بها وكافوا من قبل يقولون اليمين بوعان مطلقة وموقته فخرج
فتنثا ثانيا وهو الموقته معنى والمطلقة لفظا والمطلق بتقيد بدلالة حال المنكح **اوليات**
البصر فلم يات حنث في اخرج من حيا لان تركه انما يتحقق به اذا التزم هو او وليا الله
ان استطاع حمل على استطاعة الصحة وهي ان ترتفع الموانع من المرض وغيره لانه هو المتعارف
وعليه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا **لا القدرة** اي لا يحمل على استطاعة
الحقيقة التي تحدثها الله تعالى للعبد حاله الفعل مقارنة للفعل فاذا نوى بها القدرة صدق
دمايه وفي رواية يصدق قضا ايضا لانه نوى حقيقة كلامه وفي المتن حلف لا ياتي فلانا فاني
منه او حانوته حنث لان الانسان هو الوصول الى مكانه لقيه او لم يلقه ولو اتي مسجد لم يحنث
اي لم يحنث اي لو حلف لا يركب اية زيد وركب اية عبده المادون فهو غير حائث عند ابي حنيفة
في المستغفر بالدين اي في المادون الذي استغفر دينه برفقته **مطلقا** اي نواه او لم ينوه
وعانت في غيره اي في غير المستغفر بالدين **وان نواه وحكم بالحنث بالنية** يعني قال ابو يوسف
نلون حائشا ان نوى الا يركب اية عبده سواء كان عليه دين او لم يكن مستغفرا او لم يكن **لا مطلقا**
يعني عند محمد يحنث نواه او لم ينوه وعليه دين ولا لان المادون ملك المولى فلا يحتاج الى النية ودين
العبد لا يمنع ملك المولى في كسبه عندها ولا يوجب يوسف ان اية المادون تصافى اليه عرقا وان
كان مملوكا لمواه فلا بد من النية ولا يحنث ان النية شرط كما قاله ابو يوسف لكن دين العبد
اذا كان مستغفرا يمنع ملك المولى في شتر فراعده من الدين وكذا الخلاف **والنفس في دخول**
عبد في قوله **اعتقت عبيدي** يعني اذا قال اعتقت عبيدي ولعبد المادون
عبيد فعند ابي حنيفة لا يعتقون في المستغفر مطلقا ويعتقون اذا نواهم في غير المستغفر وقال
ابو يوسف اذا نواهم يعتقون وان كان مستغفرا وقال محمد يعتقون في الوجوه كلها **ولا ينام على**
هذا الفراش فنام عليه وفوقه في امر وهي الشقة من الكراس حنث لان الفراش يقع للفراش
ولا جعل فوقه اخرا اي الحالف فوق الفراش فراشا اخر يحنثه ابو يوسف لانه يامر عليه جميعا
حقيقة وعرقا لانه يقال نام على فراشين **وخالفه محمد** اي قال محمد لا يحنث لانه انما نام على الاعلى
دون الادنى ولا يمكن جعله تبعاً للملوك عليه لانه مثله **ان يجلس على الارض فجلس على**
خمسبرام يحنث لانه لا يعد جالساً على الارض عرقا بخلاف ما لو جلس على الارض بتيابيه لا ياتبع
له فلا يعتبر حايلا **او على هذا السرير** اي لو حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس عليه وفوقه
حصيرا لانه يعد جالساً عليه عرقا لا سريرا اخر لا يحنث لوجعل فوقه سريرا اخر فجلس
على الثاني لان الشيء لا يستتبع مثله **فصل** في اليمين في الاكل والشرب الاكل ما يتاقي فيه **يبال**
المضغ الى الجوف محضوفا كان او غيره فلا يكون اللبن والسويق مأكولا والشرب ايصال الشيء الى جوفه
بغير ما لا يتاقي فيه المضغ والطعم في حال ايصاله والذوق معرفة الشيء بغير ادخال عليه

الغداة وهي الى الظهر ولهذا تسمى صلوة الظهر صلوة العشا او لا يتعشى لو حلف لا يتعشى فنه
الى نصف الليل اي تحث بالاكل من الظهر الى نصف الليل لان العشا في اللغة طعام يؤكل بينهما فيطلق
على الوقت توسعا **اولا يتعشى** لو حلف لا يتعشى فنه الى الفجر اي تحث بالاكل من نصف الليل
الى الفجر لان العشا مأخوذ من العشر وهو اخر الليل قبل طلوع الفجر وما بعد نصف الليل قريب منه فيناله
ثم مقدار العشا ان ياكل اكثر من نصف الشبع حتى لو اكل لقمة او لقمتين لا تحث لانه لا يسمى
عشا عادة بشرط ان يكون المأكول من جنس ما ياكله اهل بيته عادة حتى لو شرب اللبن وشبع في العدا
ان كان حضرا لا تحث وان كان بدويا تحث **وان اكلت** اي لو قال ان اكلت او شربت **ولست**
فبعدى حر ولم يذكر مفعوله **وخصم** اي قال عنت في قولي ان اكلت طعاما دون طعام وكذا في اخيه
لم يسمع مطلقا اي لا ديانته ولا قضا لان مفعول كل فعل منها غير ملحوظ والنية انما تجعل في المفعول والعين
المحتمل والطعام ونحو غير مذكور وانما ثبت بطريق الاقتضا والمقتضى لا عموم له فلا يجوز تخصيصه
فان قلت ثبت ان المقتضى امر شرعي اقتضاه الاكل الى الطعام ليس كذلك لانه يعرف من لا يعرف الشرع
قلنا لعل المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من ان المقتضى هو الذي لا يدل للفظ ولا يكون ملزما
ولكن شذوذه اللفظ اعم من ان يكون شرعيا او عقليا فان قلت يشكل على هذا ما اذا قال ان اكلت
فلانا ودية المساكين في بيت واحد يصدق ديانته من ان المسكن غير مذكور قلنا المساكين متوعده كون
في دارهم بيت وانما ان تكون في بيت ودية النوع في الفعل صحيح **اولا حاما او شرابا او ثوبا** **فخصم**
اي لو قال ان اكلت طعاما او شربت شرابا او لبست ثوبا فبعدى حر وقال عنت به طعاما دون
طعام **قبل ديانته** لان المفعول ملحوظ منكر ذكر في محل الشرط فيكون عاما ويجوز تخصيصه بالله
لما كان خلاف الظاهر لم يصدق في اقتضا **اولا يشرب** اي لو حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكفر
يعني ما يحث عند ابي حنيفة اذا تناول الما بغيره من ذلك النهر وحنشاه بالشرب من ما بها لانهم
المتعارف وله ان حقيقة الشرب من دجلة ان يكون فيه من صلاها فيكون اولى من المجاز المتعارف
وان قوى به الاعتراض صحت نيته عنده ديانته لا قضا لانه مجاز الكرم صحت نيته عنده اقتضا ودية
لانه حقيقة كلامه من الحقايق ولو شرب من نهر اخذ من دجلة لا تحث اجماعا لحدوث النسبة الى
غيره في يمينه لا يشرب من ما دجلة فشرب من نهر اخذ منها تحث لان ما دجلة قيد بقوله من دجلة
لانه لو قال لا يشرب من هذه اليمين فنصرف يمينه الى الاعتراض اتفاقا لتعذر الكرم فيها ولو كان شرب
بالكرم لا تحث لان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان **ومن ما دجلة** يعني لو ذكر لفظ الما مع ما حثت
اتفاقا كما بالكرم لان نسبة الما اليها لا تنقطع به **ولا يجعل ابو يوسف** تصور البر بشرط **لا تعقاد اليمين**
المطلقة عن الوقت كما اذا قال والله لا شرب من الما الذي في هذا الكوز ولا ما فيه تتعقد اليمين وتحث في
الحال عند ابي يوسف وقال لا تحث وان كان في الكوز ما فادى بعد اليمين تحث اتفاقا **وبقا الوقت**
اي لم يجعل ابو يوسف تصور البر بشرط البقاء اليمين المبنية بوقت الى اخر جزء من اجزاء ذلك الوقت فيحكم
ابو يوسف **في يمينه** **اولا يشرب** من هذا الكوز اليوم **فخصم** فانه يمينه اي مضي اليوم فعند
يمينه وتحث في اخر اليوم وعند ما لا تبقى يمينه ولا تحث **اولا لا كلن** يعني حكم ابو يوسف يحث في
يمينه لياكلن اليوم **هذا الرغيف فاكل قبله** اي فاكل غيره قبل مضي اليوم **وليقتضيه** **حق** اي
حق فلان اليوم **فستط** حقه قبل مضي اليوم **بالابراء** **اولا يقتلن** اي لو حلف ليقتلن فلان فلان فنه

في الاما الى الحدود
النسبة اليها ولو كان
لا يشرب من ما دجلة
منها

او كان جاهلا بموته حين حلف ليقتلن **او ان رايت عمرا فلم اعلك فبعدى حر** **فنه**
اي عمرا مع الخطاب ولم يقل شيئا في هذه المسائل بحيث عنده ولا تحث عندها وفي الكفاية الخلاف في
الحث بعد مضي الوقت لانه لا تحث قبله اتفاقا في ظاهر الرواية لان هذا اليمين موقته فلا تحث
قبل مضي الوقت ولو كان اليمين مطلقة تحث في الحال حين حلف المحلوف عليه اتفاقا ومبنى الخلاف
ان تصور البر ليس بشرط لا تعقاد اليمين عنده بشرط عندها وحاصله ان محل اليمين عنده خبر
في المستقبل سواء كان الحالف قادرا عليه او لا الا يرى ان اليمين على صمود السما منعه ففي المطلقة
تحث بعد الفراغ من اليمين لعجز عن البر وفي الموقته تحث في اخر جزء لان الوقت في هذه ليس
معيارا لافعال المحلوف عليها وكل جزء منه محتمل ان يكون محلا للبر والخير الاخر تعين لعجز البر
فلما فات تعين الحث فيه وعند ما حلفا خبر فيه رجا الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا للحكم
وحكم اليمين البرود لا يتحقق فيما ليس فيه رجا الصدق فلا يتعقد ففي المطلقة اذا لم يكن في الكوز
المالم يتعقد لانعدام رجا الصدق فان قلت كان ينبغي ان تتعقد ليلتها في حق الحلف وهو
الكفار قلنا شرط انعقاد السبب في حق الحلف لاحتمال الانعقاد في حق الاصل ولا اختلاف هنا
لعدم تصور البر واذا كان فيه ما فادى بوقوع اليمين من الابتداء فاذا عجز عن البر بالارادة تحقق
الحث وفي الموقته انعقد اليمين لكفالم يتق اذ ادنى واكل الرغيف قبل الجز الاخير لانعدام رجا الصدق
فلا تحث قيد بقوله او كان جاهلا به لانه لو كان عالما بموته تتعقد اليمين على معنى لاقتلن ان خلق الله
فيه الحياة وتحث في الحال لعجزه اتفاقا فان قلت لم يتفقوا على انعقاد اليمين في مسألة الكوز اذا
علم عدم الما على تقدير ان خلق الله فيه الما فادى في مسألة القتل قلنا قوله لا شرب الما الذي في هذا
الكوز يقتضي وجود الما لان الاشارة الى المعدوم لا تقع واذا كان هذا عبارة عن الموجود يعتبر ما
لوضع عليه وقال لا شرب الما الموجود في هذا الكوز ان خلق الله فيه الما لا يستقيم ويكون وصفا
منه للشيء الموجود والعدم فلا يثبت اقتضا واما في مسألة القتل فلو قدر لاقتلن فلانا ان خلق
الله فيه الحياة كان مستقيما لان الحياة لو عادت اليه كان فلانا بعينه فامكن اثباته اقتضا وفي
مسألة الكوز لو خلق الله فيه الما لم يكن محلوف عليه والمحلوف هو الما الذي فيه وقت اليمين فلا
فرق في مسألة الكوز على الما بعدم الما ولم يكن وقت اليمين كذا في الكفاية وهذا التقدير سقط
اعتراض المصنف في شرحه انه لا فرق بين مسئلي القتل والكوز في تفصيل العلم فيها وعدمه
وحكنا بانعتادها على المستحيل عادة كما اذا حلف ليعصدن السما **وبالحث في الحال** عيب
اليمين هذا اذا حلف مطلقا واما اذا وقت اليمين لا تحث مالم يضر ذلك الوقت وقال فير لا
يتعقد لان المستحيل عادة كالمستحيل حقيقة ولنا ان البر مقصور هنا حقيقة لان بعض الانبياء
صعد السما فتعقد اليمين ثم تحث بالعجز عن تحقق البر ظاهر كما اذا ما نكح كالف قيل ان يفعل
المحلوف عليه تحث لعجز ظاهر مع احتمال اعاده الحياة وفعله **فصل في اليمين في الكلام**
والليس والتحلي **ومن حلف لا يكلم زيدا فكله وهو نائم بحيث يسمع لولم يكن نائما حثت لان**
الكلام حصل ووصل الى سعه لكنه لم يفهم لنومه **وايقاظة** به اي ايقاظه فانما بكلامه **شوط** عند
ابي حنيفة **في رواية** لانه اذا لم يكن عليه بكلامه صار كما لو ناداه من بعيد وفي النهاية من حلف ان لا
يكلم زيدا اما تحث اذا كلف بكلام ينقطع عن اليمين فان كان موصولا لها نحو ان يقول ان قلت فبعدى حر

في الاما الى الحدود

النسبة اليها

فأذهب لا تحت لأنه من تمام الكلام الاول الا ان يريد كلاهما مستانفا **او الابدانه** يعني من حلف
لا يكلم زيدا الابدانه **فادن ولم يعلم** الحالف بآذنه **فكله لم يحسنه** ابو يوسف وقال لا تحت من حلف
هذه المسئلة في الفصل السابق وهو لو اذن ولم تسمع فخرجت لم يحسنه والدليل من الطرفين فيكون
فيه **او شهر** اي لو حلف لا يكلم زيدا شهر **ابتداء** الحالف من حين حلف لانه لو لم يقيد به لتبادت
بمعينه فصار الشهر مخرجا ما وراءه فبقى متصلا بالاجاب **او لا يتكلم فقرا في الصلوة لم يحسنه** لان
القرأة في الصلوة لا تعد كلاما عرفيا ولا شرعا لان الكلام في الصلوة حرام وهي مباحة فيها واما اذا
قرا خارج الصلوة او سبغ تحت لانه كلام حقيقة لانه في عرفنا لا يسمى متكلاما بل قارا ومسبغا **او لا**
يقرا كتاب فلان ففهمه اي فهم ما فيه بالنظر اليه **او لا يكلمه** اي من حلف لا يكلم فلانا حتى يكلم
اي يكلم فلانا الحالف **فاستبقا** اي تكلما معا متطابقين **لم يحسنه** فيهما اي ابو يوسف الحالف في المسئلة
وخالفه اي قال محمد تحت فيهما لاني يوسف في المسئلة الاولى ان القرأة فعل اللسان والفهم ليس كذلك
ولهذا لا يتبادى بد فرض القرأة بالنظر الى المصحف وفهم ما فيه ولمحمد ان المتعارف من قراءة الكتاب
فهم ما فيه وان لم يحدث اللفظ والايان مبنية على العرف وانما يتبادى فرض القرأة بالفهم لان الامر
تناول حقيقة القرأة ولاني يوسف في المسئلة الثانية ان معنى كلامه لا سبق فلانا بالكلام ولم يستفهم
فيه فلا تحت ولمحمد ان معنى كلامه لا يكلم فلانا الحالف يكلمه فلانا قبل ان يكلمه وجب له ان يبل
الغاية فيحتسب **او لا يكلم عبد فلان او امراته او صديقه او لا يدخله ان فعل بعد البيع**
او الابدانه او العداوة يعني كل عبد بعد بيعه او امراته بعد طلاقها باثنا او صديقه بعد ما صار عدا
له لم تحت لان داي اليمين تحت ان يكون غيرا لجنه من المضاف او المضاف اليه فيكون كل منهما مضمونا
من وجه فوجب اعتبارهما فلا تحت بالشك **وحسنه محمد في اضافة النسبة** وهي اضافة النسبة
والصديق الى فلان في رواية الزبادات والمذكور او لرواية الجامع الصغير وجه قوله
ان هذه الاضافة للتعريف لان المرأة والصديق قد يهران لاذاتهما مقصودا لا المضاف اليه وما كان
للتعريف لا يشترط دوامه لا استغناء بعد التوقيف فيتعلق الحكم بعين كل واحد منهما كما في الاشياء
بان قال لا اكلم صديق فلان هذا وزوجه فلان هذه **وان زاد الاشارة** اي قال والله تحت
في المرأة والصديق ولم تحت في العبد والدار عند اي حنيفة واني يوسف **وحسنه محمد في**
العبد والدار ايضا لحنفته في المرأة والصديق لان الاضافة للتعريف والاشارة ابلغ في التعريف منها
لكونها كوضع اليد عليه فبلغت الاضافة وتعلقت اليمين بالعبد فصارت كالصديق والمرأة ولهما ان اليمين
عقدت على عين مضاف الى فلان اضافة ملك فلا تنفي اليمين بعد زوال الملك اذ الم بشر وهذا لان هذه
الاعيان لا يقصد هجرانها والاعيان لا يخلط لحنه من خلاها ولو احتمل ان يقصد لم يقتر به العرف
والاضافة انما تلحق اذا لم تقدر فايده اخرى غير التعريف وهذا افادت وهي بيان هجران صاحبها لحنه
لحنه منه لان الدار لم تهجر لوانها وكذا العبد لانه لحنه الحق بالجمادات فيعتبر المضاف والمضاف اليه
كلاهما بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبة كالصديق والمرأة لانها قد يهران لاذاتهما فيراد من
الاضافة التعريف فلما اتخذ المقصود رجحا جانب الاشارة لكونها ابلغ **او صاحب هذا**
الطيلسان اي لو قال لا اكلم صاحبه **او هذا الشاب** لو حلف لا يكلم هذا الشاب **فكله بعد**
ما باعه اي الطيلسان او شاخ اي صار الشاب شيخا **حت** لان الطيلسان في المسئلة الاولى لا يهر

لذاته فتكون الاضافة فيه للتعريف والحكم في المسئلة تعلق بالمشار اليه فتلغوا الصفد **او جينا**
اي لو حلف لا يكلم فلانا جينا **او زمانا او عمرهما** اي قال الحين والزمان ولا ينة له **وقع على**
سنة اشهر لان الحين يطلق على الزمان القليل كما قال تعالى فيسمان الله حين تمسون وحين تصبحون
ويطلق على اربعين سنة كما قال تعالى هل اتى على الانسان الا سنا حين من الدهر قال اهل التفسير المراد به
اربعون سنة ويطلق على ستة اشهر قال الله تعالى تعنى اكلها كل حين قال ابن عباس هي ستة
اشهر وهذا هو الوسط فتصرف اليه اليمين كما ناعلم انه لم يرد به الساعة لان الغضبان لا
يعزم على قول الكلام ساعة ولا تحت على ذلك والمديد لا يقصد غالبا لانه بمنزلة الابد وكذا
الزمان يستعمل استعمال الحين **او دهر** اي حلف لا يكلم دهر **او يوم وفوق** عند اي حنيفة حتى
قال حين سئل عنه لا ادري ما مقداره والتوقف عند عدم المرجح من الكمال سئل ابن عمر عن شيء
فقال لا ادري ثم قال طوي لا بين عمر سئل عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي جامع المحبوتى
توقف ابو حنيفة في اربع مسائل احدها هل والثانية الحنث المشكل والثالثة وقت الحنث
والرابعة محل اطفال المشركين في الاخر قلت هذا غريبه لكل مفتي ان يستتف عن الوقوف فيما لا
وقوله عليه اذ الجاهزة افتراء على الله يتخذهم الحلال اوضحه **وجعله كالحين قبل الحلف**
في المنذر واما المعروف فنصرف الى العرف اتفاقا وقيل فيها جميعا والاول هو الصحيح لهما ان دهر
يستعمل استعمال حين يقال ما رايتك منذ دهر ومنذ حين فيكون معناه وكذا ان دهر لا ينقل
عن احد من ارباب اللغة تقديره فوجب التوقف فيه ودهر الحين في الاستعمال لان المعروف
من حين كنتم والمعروف من الدهر يقع على الابد واللغات لا تدرك بالقياس **او اياما او شهرا**
او سنين وقع على ثلثة من كل صنف منها **وان عرفها** اي قال لا اكلم الايام او الشهور او السنين
وكاينه **فهي عشر** اي عشر ايام وعشر اشهر وعشر سنين عند اي حنيفة **وقالا اسبوع** اي
سبعة ايام في الايام وستة في الشهور والعشر في السنين لان اللام لتعريف العهد في الاصل فاذا
وجد معهود كان الحق ولا اسبوع معهود فيصرف الى عمر الحالف وله ان اللام للعهد لان
العشر معهود في اجمع المعرف لانها اقصى ما يذكر بلفظ اجمع فانه يقال ثلثة ايام الى عشر
ثم يقال احد عشر يوما او شهرا او سنة فكان تعريفها لهذا المعهود فان قلت الايام انما تنتهي الى
عشر اذا قرنت بالعدد لا مطلقة قال الله تعالى وتلك الايام نذرا لهما لا يبراد بها العشر
والايام هنا ذكرت مطلقة عن العدد قلنا اسم اجمع للعشر فادونها الى ثلثة حقيقة في
حالتها الاطلاق والتعيين ويقع على ما رواه العشر في حالة الايام من التعيين فكان المراد في
ما اجمع في الحالتين اولى واما في الآية فلم يقصر على العشر لان تلك الاشارة الى ايام الدنيا ومن
خلف على فني فعل وتركه ابدا يعني حلف عليه لا يفعل ملك عمر حتى لو فعله لا تنحل بيمينه
او على فعلها اي على ان يفعل فعلا **فعله مرة** يعني بر عن بيمينه بفعله مرة لانه في موضع الاثبات
لم يقتض العزم وانما تحت بوقوع الباس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وفي الجملة الحلف
في الاثبات لا بد ان يكون مقرونا بكلمة التاكيد وهو اللام والنون حتى لو قال والله افعل كذا فلم
يفعل لا تلزمه الكفارة هذا هو المستعمل في كلام العرب ومن استخافه **الوالي** يعني كذا **او**
وهو الفاسق **اختص** علامه سال ولا ينة لان مقصود الوالي دفع شرم بواسطة زجره فاذا زال

ليس

مما لا يشرى

عنه ولا يشبه بغيره عزنا ذنبه قدرته واذا لم يعلم حتى مات المستحلف او غفل بحث ولا ينفعه
اعلامه الى الذي عليه لان محينه انعتقد على اعلام الاول ولو قال الامر انه ما السيد
اي الذي اكتسبه من عنك فهو هدي يعني صدقة لمن يكون بملكه فاشترى قطنا فعزله
فاكتسب منه فهو حانت يعني بلز ان يجديه وشرطا ملكه يوم النذر يعني فلا ليس عليه ان يذبح
حتى تغزله من قطن ملكه يوم حلف لان النذر لا يصح الا في ملك او مضاف الى سبب ملكه غير المراه
ليس من اسباب الملك لا فها قد تغزل من قطن ملكه ان المراه تغزل من قطن زوجها عادة فكل
غزلها سبيل ملكه والقطن لم يذبح حتى يضاف اليه النذر حتى لو ذبح وقال ان لم يستغفر
من قطن فهو هدي يكون هديا اتقا فاوله قال من قطنك لا يكون هديا اتقا فاولا اطلق الخرافة
صرفناه الى المعتاد وشرط الحث بالتقلي ليس الملا الى مرصعة يعني اذ حلف لا يلبس حليها ليس
عند لو لو وحده ولم يكن مرصعا بالذهب لا حثت عند الى حنيفة وقالوا وحدها يعني حثت
ليس اللال يقول تعالى وتستخرجون حليته تلبسوها والمستخرج غير المرصع ولله ان اللؤلؤة ان كان
حليا لما جاز للرجل ان يتخذ فصا منه وطلا فالحلية على اللؤلؤ في الالية مجاز وكذا الخرافة في
الزهرجل وقيل الخرافة عري في معنى في عرف زمانه لا يتحلى باللال الى الامر مرصعة وفي عرف زمانه
يتحلى بها وحدها وبقي بقولها لان التحلى معتاد في زماننا **فصل في اليمين في البيع والشراء**
والترجيح وتفاضل الدراهم ومن حلف لا يبيع او لا يشتري ولا يواجر فلو حلف في الخراف
باحل هذه الحلال لانها غير عاقلة حقيقة ولا حلال الرجوع حقوق العقد اليه لا الى الموكل حتى لو كان خالف
هو العاقد بالوكالة حثت ولو نوى في حلفه الايام عجز به حثت بالتوكيل او كان الحالف ممرغ
بما شرب نفسه هذه العقود لكونها سلطان حثت بالتوكيل لان محينه باعتبار عادته تنصرف
التوكيل وان كان الحالف يما شرازة ويقوض اخرى يعتبر الغالب او تزوج او لا يطلق او لا يقضي
فوكيله اي باحد هذه الاشياء المذكورة حيث لان التوكيل به صغير وهذا لا يثبت العقد
نفسه وانما يضيفه الى موكله وحقوق العقد راجعة الى الامر لا اليه ولذا الصلح عن ذم العبد والامه
والصدقة والقرض والاستقراض والايداع والاستيداع والاعان والاستعارة وقضا الدين
وقبضه ولو حلف لا يضرب عبده فامرته فضرته حثت ولو حلف لا يضرب ولده فامرته فضرته حثت
والقرب ان فابله ضرب العبد راجعة الى المولى فصار كضربه بنفسه ومنفعة ضرب المولى
عابله الى المولى وهو كونه مؤذيا لا الى الاب فلا يكون كفعله ولو حلف لا يضرب رجلا فامرته
عجزه فضرته لا حثت لانه لا يملك ضرب الحرف بنفسه فلا يملك الامر الا ان يكون الامور سلطان او
قاصيا فحيث حثت لانها يملك ضرب الاحرار حثا وتعزيرا فملك كان الامر به او لا يزوجها اي
حلف لا يزوج امرأه بالكوفة او لا يشتري اي لو حلف لا يشتري شيئا بالكوفة فقبل بها ايجاز فهو
منه بالكوفة فقبل بجوابه واجيز بانفسه يعني اجازت النكاح وهي البصرة او باع منه فضولي بالمرأة
فقبل بها ثم اجيز بالبصرة **باب في حثه** ابو يوسف لان العقد انما تم بالاجارة وهي حصلت بالبصر
فلم يوجد الزوج والشر بالالكوفة فلا حثت **وحالفه** اي قال محله حثت لان العقد وجد بالكوفة
وان كان غير نافذ ولهذا شرط الشهود في وقته لاني وقت الاجازة ومتى ثبتت الاجازة صارت
مستندة الى وقت العقد وكان تزويجا بالكوفة فيحتمل **فصل في حثه** كذا ذكره في مخرج اجماع

باللال وحدها

ارزاقه

الصغير **ولا يبيع عبدا لفلان فوهبه ولم يقبله فلان اجماعه** **او قبله بقبضه**
حلفه لان تمام الهبة بالقبول والقبض فلا حثت بدونهما كالبيع ولنا ان الهبة تبرع فتم
بالتبرع وحده كالاقرار والوصية بخلاف البيع لانه معاوضة فلا يتم الا بالقبول وهما هاتان
وهي ان حضرة الموهوب له شرط للحث حتى لو وهب كالحالف منه وهو غايب لا حثت اتقا فاولا
وضع في الهبة اذ في المعاوضات بدون القبول لا حثت اتقا فاولا من الحقايق **او يقضي دينه الى**
قريب القرب الى ما دون المستقر لانه بعد قريبا عرفا **او الى بعيد** يعني لو حلف يقضي دينه الى بعيد
قال **الشر منه** اي فانصرف اليه الى اكثر ما دون الشتر ولذلك يقال عند بعد العهد ما القيتك منذ
شهر **او يقضي دينه اليوم فقط** **ثم وجد المستحق** اي رب الدين بعضها **او يوفاه** وهو ما يرد
بتمام المال او بجزءه وهو ما يرد التجار **او مستحقة** بفتح الحاء **لم يحث** لان هذه الاوصاف لا تسلب
اسم الدراهم عنها ولهذا يجوز بالزبوف والشهجة في راس المال المسلم وبذل الصرف يجوز ولو لم
تكن حلها لم كان استبدالاً وهو غير جائز عاينته ان تكون معيبة والعيب لا يعدم الجنس وقبض
رب الدين الدراهم المستحقة قبض صحيح فوقع اليه ثم بعد ذلك ان تنقض القبض بالرد لا ينقض
لان المحقق كان اليه قد انحلت به **او رصاصا** اي اذا وجد المستحق بعضها رصاصا او ساقا
وهي ما يكون داخلها نحا سا وخارجها فضة وهو معرب سه تق حثت لانها ليسا من جنس حثه
ولهذا لا يجوز التجوز بها في الصرف والسلم **او لا يقضي دينه درهما دون درهم** يعني لا يقضي دينه
متفرقا فقبض بعضه دون باقيه فغابت الشمس **لم يحث حتى يقبض جميعه** لانه اضاف القبض
الى دين معروف فينصرف الى قبض كله بصفة التفرق ولا حثت بقبض بعضه وان قبضه
في **وزنين** **لم يفصلها** يعني في المسئلة السابقة لو قبض دينه في وزنين ولم يتشغل
بينهما الا بعلا الوزنين **لم يحث** لان ذلك ليس بلفظ يقضي قبض الكل دفعة عادة فيصير هذا
القدر مستثنى عادة **كتاب القاضى ولا يبيع ولا يبيع**
القاضى حتى يكون **الحاكم للشهادة** لان القضا والشهادة كلاهما من باب الولاية وهي تنفيذ
القول على الغير بشا الخيل والى **وتفضل تولية العدل** **المجتهد** يعني جعله وليا حكا والمجتهد من
بحوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها ويكون معينا في القياس
عالمنا يعرف الناس كذا في الفتاوى **وتجيز تولية اجهل** قال الشافعي لا يجوز لانه ما مور القضا بالحق
وهو لا يفسر الا بالعلم ولا يمكن جعله عالما بعلم غيره ولنا ان العجز من تولية القضا دفع الشرع الظاهر
وايضا الحق الى اهله وهذا يحصل بالحكم بفتوى عالما **ويبيع ان لا يولي هو** اي لا يصير الجاهل وليا **ولا يفسق**
وقيل لا يبيع قضاؤه اي قضا الفاسق **ويعزل بالفاسق** يعني اذا قلد القضا وهو عدل ففسق
بأخذ الرشوة انعزل وعليه الفتوى لانه من قلدا عتد عدالته فولا به بتلك الصفة فاذا فسق لم يترك
قضاؤه بغيره فلم يبق قاضيا **وقيل ان ولي فاسقا** اي ان جعل واليا حال كونه فاسقا صح قضاؤه
لان قلة بفسقه فصار راضيا به فلا ينعزل مالم يعزل **وان لم يرض عليه الفسق** **انعزل** **وقيل**
لا يفسق بفسقه اي عجز عن الفسق في **باب المذهب** لكن يجب على من قلده ان يعزله وعليه مشائخنا
ولا يستغنى الفاسق اي لا يطلب منه اذ قلنا لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديات
ويبيع في الايمان **القضا** قوله عليه السلام من سال القضا فكل الى نفسه ومن لم يسال به فكل

عليه ملك سله و **ببر خص الدخول فيه** اي في القضا لمن **شق باذ آفرضه** اي فرض القضا قوله
عليه السلام عدل ساعة افضل من عبادة سنة وفي رواية من عبادة سنتين الا ان تركه عنده
لان القضا امر مخوف لا يسلم من محرمه كل ساح ولا يجوز منه كل طامح الا من عصمه الله ولهذا ادعى
ابو حنيفة الى القضا ثلث مرات فاني حتى ضرب في كل مرة ثلثين سوطا وفي المرة الثالثة قال انشر
اصحابي فاستشاروا ابابوسف فقال ابابوسف لو تقلدت لفتحت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر
الغضب وقال ارايت لو امرت ان اعبر البحر سباحة اكنت اقدر عليه وكان في يد قاضيا وكذا ادعى
محمد الى القضا فاني حتى قيد وحبس واضطر فقتل كذا في الكناية **وبكره** دخوله **لمن جاف البحر**
عنه اي عن القضا **والكيفية** باختياره لقوله عليه السلام من جعل قاضيا فكا بما دعي به سكن
ووجه الشبهة ان السكين في الظاهر والباطن جميعا والذبح بخير سكن وهو الحق بوقوعه في
دون الظاهر فكذا القضا لا يؤثر في الظاهر لانه جاء وفي باطنه هلاك **وتفرض الدخول** القضا
على المتعين للقضا ان اجتمع فيه شرائطه لانه لو تأخر مع تعيينه تقدم من لا يصلح له وفيه فساد عظيم
ودفعه فرض صيانه لحقوق العباد **وتجوز التقليد من الجايز** اي الامير الظالم لان الصلابة تستلزم
القضا من معاونة والامام الحق كان عليا هذا اذا كان يمكنه ان يقضي بالحق واما اذا كان
الظالم منعه عن اقامة الحق لا يجوز التقليد منه لقوات المقصود من القضا **وتجوز** قضا
كما جاز شهادتها **الا في الحدود والنقصان** فان قضاها فبطل لا يقبل كالم تقبل شهادتها فيما
واذا ولي جعل والباسم اليه ديوان من تقدمه في القضا وهي الخرايد التي فيها فيه
والصكوك وانصبا الاوصيا في احوال اليتامى والمقيمين في اموال الاوقاف وتقدير النفقات
فيمعت امينان فيسالان عن المعزول شيئا شيئا فيجعلان كل نوع في خريطه **وينظر القاضي الثاني**
في حال اهل السجن فمن اعترف بحق الزم ما اعترف به لكون الاقرار حجة ملزمة ومن
تقبل قول المعزول عليه اي القاضي المعزول على من انكر ان قال ثبت عندى الحق عليه لان القاضي
بالعدل الحق بساير الرعية وشهادة الواحد ليست بحجة **الا بينة** يعني ياتي المدعي بينة على منكره
ويستظهر منه قضا بخلية يعني اذا لم يتم بينة فيقوم عن حاله ويرسل مناديا الى المجلس يدعى
يطلب فلان بن فلان المحبوس بحق فيلحضر ولا يبادر الى تخلية سبيله لان فعل القاضي الا واثم
وفي تخليته ابطال حقه به فان لم يحضر خصم اخذ منه كفيلا بنفسه واطلقه **وفعل في الوديع**
والوقوف جمع الوقف مما تقوم به الحجة اطلقها ليشمل البينة والاعتراف فان اعترف في الوقف
الوديعة ان المعزول سلمها اليه قبل قوله فيها لانه ثبت باقراره ان اليد كانت للمعزول وان
ويده مستفادة من جهته فيقبل قول المعزول في مستحقها اذا قال هذه الوديعة لفلان كذا كانت
الوديعة في يده وان اعترف فلان ثم اقر بتسليم المعزول اليه فقال المعزول هو فلان اخذت مني
الوديعة الى المعزول الاول لسبق يده على يد القاضي فيضمن المعزول قيمة ذلك العين ومثله الى المعزول الثاني
وتجلس في المسجد الجامع ليكون موضع حكمة ظاهرا لاهل بلده **ولا يقبل القاضي هدية الا من قريب**
ذو ذى رحم محرمة الهدية ما اخذه القاضي بلا شرط اعانته **لاحتوائه** له اي لا خصومة لذلك القريب
مع احد قيده لانه لو كان له خصومة لا يقبل منه هدية مادامت له خصومة فاذا قبلها منه بعد
انقطاع خصومته جاز **ومعنا** اي يقبل القاضي من المعتاد على الاخذ قبل القضا لا يزيد على عادته

قضا عليه

لانه لو زاد تكون زيادته لكونه قاضيا فلا يقبل **ولا يحضر دعوة خاصة** وهي التي اذا علم المضيف
عده اجابة القاضي من كذا قيد بلخا **ولا يحضر** عامة محضرها لانها التهمة وفي الكناية
لو كان المضيف خصما لا يحجب دعونه **ولا كانت عامة واستثنى** قريب اي اجاز بحضور القاضي
دعوة خاصة لقريبة كجواز اخذ هديته وقال لا يحضر لكان التهمة **ومشهد الحنارة ويعود المير**
اذا لم يكن من المتخاصمين لان ذلك من حقوق المسلمين **ولا يضيف احد الخصمين** لان في ضيافته لغة
وفيه اشارة الى انه لو كان اضافها جميعا فلا بأس به **ولا يسهه** اي لا يكلم احدهما سرا **ولا يلقنه**
حجة لان في كل منهما ميلا الى احدهما وحيث بالآخر فان المدعي اذا راي ميل القاضي فمن ترك دعواه
فيضيع حقه **ويستوي بينهما في المجلس** في النظر والاشارة **واذا ثبت الحق بالبينة** وطلخ والحق
حبس **بعد خبسة** القاضي لظهور مطلعه بانكاه عند القاضي **او بالاقرار** اي اذا ثبت حق المدعي
باقرار المدعي عليه وطلب حبسه **تثبت** اي توقف في حبسه ولم يعجل به لان مطلعه لم يثبت باول
الحال والحبس جزا المظلم **وامر** اي القاضي المديون **بالاداء** فان امتنع عن الاداء حبسه **في كل**
دين هو بدل مال كالتمن وبدل القرض لان غناه ثابت بحصول المال في يده **او ملتمز** ويعقد كالمير
والكفالة اراد به المهر المجرد ومن الموحل كذا في الهداية لان التزامه المال باختياره دليل على ساره
ظاهرا اذا العاقل لا يلتمز مريما لا يقدر على ادائه فيحبس **ايضا** **سوى ذلك** يعني لا يحبس القاضي فيما سوى
الديون المذكورة كضمان المتلفات وارش الجنايات ونفقة الاقارب والزوجات **اذا ادعى الغريم**
التمن حتى يتم المدعي بينة بيساره الغريم وان لم يتم فاقول للمدعيون **وقيل القول**
لمن عليه الدين مطلقا اي سوا كان بدله مال او لا لان الفقر اصل والغنا عارض فليجئ الى اثباته
كما اذا اعتق احد الشريكين العبد المشترك وادعى انه معسر فالقول للمعتق وكذا القول للزوج
انه معسر اذا ادعت زوجته بانه موسر ويحجب عنه على ظاهر الرواية بان ضمان الاعناق ليس
بدين مطلق لان المريض اذا اعتق في مرضه العبد المشترك لا يحجب عليه الضمان عند ابي حنيفة
وكذا النفقة فانها ليست بدين مطلق بل هي صلة ولهذا تسقط بالموت ولو كان دينام مطلقا يستقل
الا بالابرا او الاداء **وحبسه** اي القاضي المديون فيما اذا كان المدعي ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة لظهور
ظلمه في الحال **ثم يراها القاضي** مصلحة ليظهر ماله ان كان يخفيه **في الصحيح** احتروبه عن تقدير
تلك المدة بشهر او شهرين او ثلثة او اربعة الى ستة اشهر انما صار المذكور في المتن صحيحا لان بعض
الناس يكون حريصا بحيث يرى حبسه في زمان طويل فهو عليه من اخراج مال قليل فان لم يظهر له
اي لغريم مال اطلقه **ولا يحول بینه** اي بين المدعي وبين غريمه وهو المديون **وتحبس الزوج**
في نفقة المرأة لانه ما ستاعده عن الاتفاق كان ظالما فيحبس **والدائ لا تحبس والد في دين ولده**
لان الحبس عقوبة لا يستحقها الوالد اكرامه **الا اذا امتنع ان يتفق عليه** اي على ولده فانه
يحبس فيه احياء ولده **ولا يستخلف** اي لا يجعل القاضي غيره خليفة على القضا **الا بتفويض** اي الا
ان يفوض اليه ذلك من قتل القضا عنه كما ان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا باذن الموكل بخلاف
الماور يا قامة الجمعية حيث يجوز له ان يستخلف غيره بلا تفويض لان الجمعية على شرف الفوائد
فالامر باقامتها اذن بالاستخلاف فيها دلالة فاذا استخلف القاضي غيره بتفويض ذلك اليه ليس
له ان يعزله لانه يكون نائبا عن الخليفة الا ان يقول الخليفة استبدل من ثبتت فحينئذ يمكن عزله

قضا عليه
ولا يسهه

واذا دفع اليه اي القاضي حكم حاكم امضاء لان جهته الاول تاليد بالقضا فتخرج على اجتهاد القاضي الثاني
الا ان يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع او يعرض عن دليل فاذا قضى في مسألة وهو
 يعلم انها مجتهد فيها مخالفا لمذهب ناسيا فهو ناقد عندنا جنيته في العذر واثبات وجه القادر
 ان حكمه ليس بخطا يبين ووجه عدم المنع ان دعوى فساد قضايه في حقه بزرعه **وقال لا**
ينفذ مطلقا اي عامدا كان وناسيا لانه قضى بما هو خطا عنده **وبقي** اي يقولها وفي الصغر والفتوى
 على قوله وفي المحيط اذا لم يعلم يكونها مجتهدا فيها ينفذ قضاؤه عند بعض المشايخ ولا ينفذ عند عاصمهم
 واذا علم به ينفذ هذا هو ظاهر المذهب **ولا يحكم على غيب** عن البلد او مجلس الحكم حاضر في البلد
 وهو الصحيح من الخلفاء وقال المشافعي بحكم القاضي لان الحق عنده بالبينة ولنا ان البينة لقطع
 المنازعة وهي ثابتة بالانكار والغائب محتمل ان ينكر فلا يعمل بالبينة وكذا لو انكر ثم غاب لان الانكار
 وقت القضا شرط **الانساب** يعني يجوز الحكم عليه اذا حضر ناسيا به او كان الغائب ناسيا به او
 المشرع كالوصي من جهة القاضي وهو اي القضا بشهادة **الزور** اي حفيضة **مطلقا**
 اي ظاهر اتيانا او باطنا في ثبوت الحيل فيما بينه وبين الله **في العقود** كالنكاح والبيع والشر والنسب
 وفي العتقة والصدقة روايتان ومن صورها ادعت على رجل انه تزوجها فقامت عليه شاهدي زور
 حيلة وطبها عندنا جنيته خلافا لها وكذا اذا ادعى عليها نكاحا وهي تحمد او ادعى على اخر انك
 عنيت منى هذه الجارية او اشترتها مني والآخر ينكر فقضى القاضي بشاهدي زور رجل المشتري
 وطبها عندنا جنيته خلافا لها **والفسوخ** كالاقالة والرد يعيب كما اذا ادعى احد المتعاقدين
 فسخ العقد في جارية او ردها بالعييب واقاما البينة الذور فقضى القاضي بالفسخ حل للبايع
 وطبها **وقال ظاهر** يعني ينفذ ظاهر الا باطنا فلا يعمل لمطبها وقيد بالعقود والفسوخ لانه لو
 ادعى ملك جارية مطلقا ولم يعين سببا للملك لا ينفذ باطنا اتفاقا لتعذر اثباته بدون السبب وفي الهبة
 والصدقة عن اي حفيضة روايتان قال الفقيه ابو الليث يعني يقولها من جامع المحبوس لهما ان القضا
 اظهر ما كان ثابتا لا اثبات امر لم يكن والعقد لم يكن ثابتا فلا يثبت بالقضا فلا ينفذ باطنا
 كما لو ظهر الشهود عبيدا وله ان القضا واجب على القاضي اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم يرد الزوج
 على نفسه بكفر ولو اخره يفسق ولما كان القضا اظهارا ما هو ثابت يجب اثبات العقد افتضا كما اثبات البيع
 في قوله اعتق عبدك عنى يالف ليلا يكون تكليف ما ليس في وسعه والرق والكفر يمكن الوقوف عليها في
 الجملة فلا ينفذ باطنا والقاضي **والشاهد والراوى لا يعملون بالخط** في حفيضة عندنا جنيته كما اذا
 وجد القاضي بخطه قضاء والشاهد شهادة او الراوى روايته **مع تسيان الحادثة** اي مع ان القاضي
 والشاهد والراوى لا يتذكرون الحادثة **واجازاه** اي العمل بالخط اذا علم انه خطاهم وفي العيون
 يعني يقولها لهما ان العمل بغالب الظن واجب والخط يعقيد غالب الظن فوجب العمل به وله
 ان الخط يشبه الخط فلا يعمل به احتياطا وقد قال عليه السلام اذا رايت مثل الشمس فاشهد ولا
 قدع وهو اي القاضي عندنا جنيته ممنوع عن الحكم بما علمه **قبل اللوالة** اي قبل ان ينفذ القضا
 فالا له ذلك فينبذ بقوله قبل لان الحكم بما علمه بعد ما يجوز اتفاقا اذا كان في حقوق العباد كالقصاص
 وحد القذف ولا يقتضي في الحدود الخالصة حقا لله كحد الزنا والسرقة هذا اذا علم في مصره وقاضيه
 واذا علم في غير مصره وقاضيه فعلى الخلاف ايضا من الخلفاء لهما ان يستند الحكم هو العلم وقد وجد فعليه

والطلاق

لأنه ظاهر

واحد قبل القضا وبعد فيجوز القضا به وله ان علمه قبل القضا علم بشهادة واحد فلا يكون موجبا
 لعلم القضا واما علمه حال القضا يكون باحتياط ومبالغة فيه ليقضى اذا دفع اليه وقبله ليس كذلك
واذا تراضى اثنان بحكم بصفة القاضي اي رجل يحكم بينهما ويكون اهلا للحكم كالقاضي جاز لانهما
 ولاية على انفسهما فيصير حكمهما وحكمه عليهما احترزه عن ان يكون المحكم كافرا او عبدا او صبيبا
 او مجذوما او قذفا فانه لا يجوز لانه ليس بصفة القاضي **في غير الحدود والقصاص** لان حكم المحكم
 بمنزلة الصلح فلم يجز استيفاءهما بالصلح فلا يجوز التحكيم بينهما لانه ليس لهما ولاية على دمهما ولهذا
 لا يمكن ان ياحته وفي الكفاية تخصيص الحدود والقصاص بدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات
 نحو الكنايات فانها راجع وغيرها وهو صحيح لانه لا يقتضي به دفعا لتجاسر العوام **واذا حكم**
بمن رجوعهما ومعنيته القاضي اي ينفذ حكمه ان رفع اليه لان امضاء بمنزلة قضايه **وان حكم في دم خطا بالدية**
 ان لا يكون لقاض اخر ينفذه اذا دفع اليه لان امضاء بمنزلة قضايه ولو حكم على القاتل بالدية في ماله رده
 على العاقلة لم ينفذ لانه غير محكم من جهة ولا ولاية له عليهم ولو حكم على القاتل بالدية في ماله رده
 القاضي ويقتضي بالدية على العاقلة لانه حكم مخالف للمنع لا اذا اثبت القتل باقراره فان العاقلة لا
 تعقله **وتسمي المحكم الحجة** وتعني بالنكول والاقوال لانه موافق للمشرع واذا قال احد الخصمين
 الذي حكماء اقرت له عندي بكذا وحكمت به عليك وانكر المقتضي عليه باقراره يقبل قوله ولا يلتفت
 الى انكاره لقيام ولايته عليهما كالقاضي **ولا يحكم المحكم لاصوله** وفروعه **وزوجه** لتعلق التهمة
 كالقاضي في قوله لاصوله تقيده على انه لو قضى عليهم جاز لا تنقلا التهمة **ويقبل بالبينة كتاب القاضي**
 الى مثله اي الى قاض اخر يعني انما يقبل كتاب القاضي اذا اقام البينة عند المكتوب اليه الكتاب انه كتاب
 فلان القاضي لان الكتاب يشبه الكتاب **في كل حق لا يستقطب شبهة** احترزه عن الحدود والقصاص
 لانها يسقطان بشبهة فلا يجوز اثباته بالكتاب الحكمي الذي هو نقل الشهادة وفي الحقيقة لان فيه شبهة
 البديلة كالم تجز بالشهادة على الشهادة فيكتب الحكم كما اذا غاب المدعي عليه بعد الحكم فجد ولم يسأل عنه
 وطلب المدعي من القاضي ان يرسل الى قاضي بلدة فيها خصمه كتابا وذكر فيه حكمه لينفذه وبما يتسلم
 ختمه كذا في النيين والكتايب **او ينقل الشهادة ليحكم المكتوب اليه** ويقبل كتاب القاضي في العقار
 لان التعريف فيه يقع بالتحديد **والمنقول على المختار** فيد به لان الكتاب الحكمي عندنا جنيته واي
 يوسف غير مقبول في المنقول لانه محتاج الى الاشارة وكيفية الحكم والكتاب الحكمي يكون هكذا مثلا اذا
 ادعى رجلا في البصرة انه كان له عبد قابق وبيز اسمه وحليته وسنه وقيمته وهو اليوم في يد فلان
 فلان في الكوفة واقاما البينة فادسل حاكم البصرة الى حاكم الكوفة كتابا بنقل شهادتهما فلما وصل اليه
 الكتاب حضر خصمه ونظر فان وافق حليته ما في الكتاب دفع العبد الى المدعي من غير ان يقضى له بالملك
 واخذ منه كتيلا وامر ان يذهب به الى حاكم البصرة ليشهد الشاهدان على ان هذا العبد بعينه ملك
 المدعي فاذا شهدا هكذا لا يحكم به لان خصمه غائب بل يعطى الى حاكم الكوفة كتابا يحكيما حتى يحكم على خصمه
 في الكوفة ويبرى كتيله والمختار هو مذهب محمد انه يقبل في المنقول ايضا وعليه الفتوى **وقراء** اي القاضي
 الكاتب الكتاب على الشهود **ليعلموا ما فيه** وتحتهم بضميرهم ويسلمه اليهم اي الكتاب الى الشهود
 دفعا لتهمة التغير **ويوجب ابو يوسف الاستناد** على ان هذا الكتاب كتاب القاضي والختم ختمه
 لا غير يعني القراءة عليهم والتسليم اليهم ليس بشرط بل يسلمه الى المدعي والقضاة علما اليوم بقوله

اي لا يعلم التهمة

واختاره اي قول ابو يوسف الامام الشريفي ولا يقبله اي الكتاب القاضي حتى يحضر الخصم لانه معتزلة
اداء الشهادة فيشترط حضوره وينظر القاضي حجة فاذا شهدوا انه كتابه سلمه اليهم وقراه عليهم
وحتمه يعني اذا قال شهود الكتاب هذا كتاب فلان القاضي سلم اليها وقراه عليها فحتمه هذا جوابا عما
يعني فحتمه وقراه اي المكتوب اليه الكتاب **على الخصم والزمه ما فيه وبما** بذلك اي ابو يوسف لزام
ما في الكتاب **اداء شهدوا انه كتابه** وفي الدخيرة اذا مات القاضي الكاتب او عزل قبل ان يصل الكتاب
الى المكتوب اليه لا يعمل به عندنا وقال ابو يوسف يعمل وكذا اذا مات بعد وصوله قبل القراءة لان القضا
انما يجب على المكتوب اليه عند القراء فقبلها لا يكون النقل تاما فيبطل بالموت ولو مات بعد ما وصل
الكتاب والقراءة فالمكتوب اليه يعمل به وكذا الوفاة المكتوب اليه يبطل العمل به الا ان يقول بعد والى
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فغير يكون تبعاه ولو قال ابتداء الى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين لا يعمل به عندنا في حنفية ومحمد لان المكتوب اليه غير معلوم وجوز العمل به ابو يوسف وسعه
كتاب الدعوى الادعاء افتعال من دعاء والدعوى اسم منه الفاعل للتأنيث وجمعه
دعواي فتفتح الواو **وتنشر الدعوى** من لا تجبر على الخصومة اذا انكرها والمدعي عليه ممن تجبر على
الخصومة وقال محمد المدعي عليه ممن يكره مجرد الانكار ويشترط لقبولها اي قبول الدعوى هو
الزام المدعي عليه عند البرهان والزام المجهول لا يصح وفي الدخيرة مثلا اذا كان المدعي مكبلا لا بد
له من بيان جنسه بانه حنطة او شعير ونوعه بالفا مسقية او برية وصفها بانها حيدة او وسط او رية
وقدرها بان يقول كذا قفيز وسبب وجوبها لان احكام العين تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان
بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الاين اليتع التميز عن الاختلاف وعن الاستبدال به قبل القبض
وان ادعى الدقيق بان القفيز لا يصح لا يكتفى به بالكس فلا بد من ذكر الوزن ومن انه دقيق مياض او مقصول
ومن انه مخول او غير مخول وفي الكفاية يشترط لصحة الدعوى مجلس القضا حتى لو كانت في غير
لا يستحق على المدعي عليه جوابها **واحضارها** اي بشرط احضار المدعي ان كان عينا حاضرة وفي الدخيرة
عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة واستحلاف حتى قالوا لو لم يمكن احضارها
كالرحي ونحوه يحضر الحاكم او يبعث اليه **والا فبيان قيمتها** اي ان لم تكن حاضرة في يوم فيشترط بيان
قيمتها ليصير المدعي معلوما به قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذلك في الحيوان ذكر الدكون والاثوثة
وفي الدخيرة والكافي لو لم يبين قيمتها ذكر في عامة الكتب انه يسمح دعواه لان الانسان ربما لا يعرف
قيمة ماله فلو كلفه بيما لها لتضربه فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولى
ولو كان المدعي عتقارا فقد بده في الدعوى والشهادة شرعا عند ابو حنيفة واكتفى بالشهرة
في المشهور لان الغرض من التحديد التعريف وذا حاصل بالشهرة قيد به لان الخلاف فيما اذا كان
العتقار مشهورا ولم يذكر واحد ودعواه الشهرة حتى لو لم يذكر واحد ودعواه الحنابلة لا تقبل شهادتهم اتفاقا
ولم انه ان العتقار المشهور قد يزداد وينقص فبقي مجهولا فلا بد من ذكر حدوده ليعرف واكتفى بالذكر
ثلاثة يعني اذا ذكروا الثلثة حدود في العتقار وسكتوا عن الرابع يقبل عندنا وقال غيره لا يقبل له
ان تعريفا العتقار انما يحصل بذكر الحدود الثلاثة ولهذا الوعظ في الرابع لا تقبل ولنا ان لا اكثر حكم
الكل بخلاف ما اذا غلط لانه لا يختلف به المدعي ثم يذكر المدعي **ويشترط** ان يذكر المدعي
ان ما ادعاه في يد المدعي عليه لانه انما يكون خصما يكون في يده قالوا هذا في المنقول لان اليد فيه معين

ما في العتقار فلا بد من علم القاضي واقامة البينة على انه في يد المدعي عليه لان اليد فيه غير شاهد
ولعله كان في يد غيرها وقوامعا عليه ليكون وسيلة الى اخذ حكم الحاكم **وملا بته** يعني بشرط
طلبه لاحتمال ان يكون مرهونا في يده وانما يزول الاحتمال بطلبه حتى قبل يجب ان يقول في يوم بغير
شيء **ولان كان دينا فملا بته** يعني بشرط ان يذكر المدعي انه يطالبه بالدين وتقر بته بالوصف
قالا صحت الدعوى سال الحاكم المدعي عليه عن دعواها لينكشف له وجه القضاء لان الحكم بالبينة
يختلف بالحكم بالاقرار لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه لا يحتاج فيه الى القضاء بخلاف البينة لانها انما
تعتبر حجة بان اتصال القضاء بها فان اعترف قضى عليه اي يحكم باعترافه القاضي **وان اذ سال**
المدعي اي طلب الحاكم منه البينة على دعواه فان احضرها حلف بها وان عجز وطلب بيمينه اي يمين
المدعي عليه **استخلف** الحاكم انما شرط طلبه لان اليمين حق المدعي وفي المحيط ان كان المدعي عليه
معا مجورا ولم يكن المدعي بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين
فانه لو نكل لا يقضي بكتوله وان كان له بينة وهو يدعي الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي
يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه فيومر بالاداء عنه فان
نكاه المدعي به **والا فخرج اي الحاكم الحكم** **بيمينه** لان يقول ثلث مرات
ان لم تخلف الزمك ما ادعاه **كان اولى** وهذا انما يستعمل في موضع الحفا احتياطيا ولو قضى
بالنكول مرة جاز وهو المذهب ولو قال المدعي عليه بعد النكول عن اليمين ثلث مرات انما اختلف
بخلقه القاضي قبل القضاء بالنكول وبعله لا يخلفه ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء
ولا تجبر دها اي رد اليمين على المدعي وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعي بينة ولم يخلف المدعي
عليه رد الحاكم اليمين على المدعي فان حلف قضى له والا فلا لان الظاهر ما شاهد المدعي عند
نكول خصمه فتعتبر بيمينه كالمدعي عليه ولنا قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين
على المنكر فسم عليه السلام بينهما والقسمة تنافي الشركة وفي النهاية لو اصاب على المدعي لو
حلف فالمدعي عليه ضامن للمال فالصلح باطل ولا شيء على المدعي عليه **ولو قال المدعي عليه لا**
اقر ولا انكر فالقاضي لا يستخلفه عندنا في حنفية بل يحبس حتى يقر او ينكر وقال لا يستخلف لان
قوله لا اقر انكار معني وقوله لا انكر اقرار معني فتعارضتا فمما كان في حكم الساكت والسكوت
نكول حكمي فينزل منزلة النكول الحقيقي وكذا قوله عليه السلام اليمين على من انكر ولا يستخلف
مع قوله لا انكر صريحا **ولا حكم بالشاهد واليمين** وقال الشافعي اذا اقام المدعي شاهدا واحدا
ولم يكن له شاهد اخر وحلف على ما ادعى قضى له الحاكم لما روى انه عليه السلام قضى بشاهد ويمين
وفي الوسيط كل واقعة يقضي فيها بشهادة رجل وامرأتين يقضي فيها بشاهد ويمين وذلك
في الاموال من الحقايق وفي المحيط لو قضى القاضي بشاهد ويمين لا ينفذ لانه خلاف للتزويل ولنا
قوله عليه السلام البينة للمدعي واليمين على من انكر وهو حديث مشهور وما رواه بخلافه فيكون
مردودا وفي لفظ الشاهد اشارة الى انه لو حلف مع امرأتين لم يجز اتفاقا من الحقايق **ولو قال**
يشتري حاضرة **والا فخرج** اي طلب من القاضي ان يستخلف خصمه **فهو ممنوع منه**
اي القاضي لا يستخلف عندنا في حنفية وقال لا يستخلفه قيد بقوله في المصلح لانه لو كانت في مجلس
القضا لم يستخلف اتفاقا وان كانت غايبة عن المصلح استخلف اتفاقا لهما الا اعتبارا ما اذا كانت

البينة غايية عن المصرو له الاعتبار ما اذا كانت حاضرة في مجلس القضا وفي المحيط اذا قال المدعى ليس لي بينة على هذا ثم اقام البينة عليه لا تقبل عندنا اي حنيئة لانه كذب بيسته وتقبل عند محمد لانه يحتمل انه كان له بينة ونسبها **وياخذ** المدعى في هذه المسئلة **كفيلا بنفسه** اي بنفس المدعى عليه **ثلاثة** ايام ليلا يضيح حق المدعى اذا احضرها واذا كانت غايية لان الغايب كالحاكم من وجه فاني فائدة في التكيف فان امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل بنفسه **لا زمه** اي كان معه حيث سار حقا لحقه ولا يجبر القاضي على التكيف اتفاقا **الا ان يكون غريبا** اي يكون المدعى عليه مسافرا في الطريق **فيلزمه مقدار مجلس القاضي** اي ان يقوم عن مجلسه لان الملازمة اكثر من ذلك اضرارا على خصمه من حيث منعه من السفر **ولا يستخلف في حد اتفاقا** كما اذا ادعى عليه القذف فانكره وكذا اللعان كما اذا ادعت على زوجها انه قد فها قد فاموجبا للعان فانكره قال المدعي الشهيد لا يستخلف في الحدود اتفاقا الا اذا تضمن معنى اخر بان علق عتقه بزناه فادعى العبد انه زنا ولا بينة له يستخلف المولى حق اذا انكل بقت العتق دون الزنا **وكذا في مجرد نكاح** يعني لا يستخلف عندنا اي حنيئة اذا ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا وقال لا يستخلف فيد بالمجرد لان المقصود من دعوى النكاح لو كان هو المال كما اذا ادعت على رجل انه تزوجها بالرق وطلقها قبل الدخول ولها عليه نصف المهر فانه يستخلف اتفاقا ويلزمه المال تنكوله ولا يثبت النكاح وكذا لو ادعت به الارث والنفقة واقتناع الرجوع في الهبة والتسبب بقت هذه الحقوق من الحقائق **ورجوعه** عطف على مجرد كمالا ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها وانكر الاخر **وفي كمالا** اذا ادعى على المولى او هي عليه بعد مدة الايلا انه فاء فيها وانكر الاخر **ولا بد** اي نسب كما اذا ادعى ان المدعى عليه والد او ولد وعلى هذا الخلاف الاستيلاء بان ادعت امه على سيدها انها ولدت منه ولا يثبت هذا من الجانب الاخر اذ لو ادعى المولى بقت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر باقرارها وهذا الحق بالاشياء الستة لان الدعوى فيه دعوى النسب والرق **ولا بد** بان ادعى على رجل انه معتقه او ادعى هو او كان ذلك في وكلاء المولاة والاخر ينكر **ورق** كاذبا رجل على مجهر النسب انه عبده او هي تدعى عليه والاخر ينكر **وقال لا يستخلف في هذه الاشياء وقيل نعم بقولها** قابله قاضي خان في شرح الجامع الصغير وقيل بنظر القاضي في حال المدعى فان رآه معتقا ياخذ بقولها وان رآه مظلوما ياخذ بقوله لها ان النكول في معنى الاقرار دون تدخل الحق على المدعى بدليل انه يعتبر من الماذون والمكاتب وهما لا يمكن البذل فاذا كان قرارا يجري في هذه الاشياء فيجري الاستخلاف كما في الاموال وانما لم يجعل قرارا في الحدود لانه لا يثبت بما فيه شبهة كالشهادة على الشهادة والنكول في معنى الاقرار لكن فيه شبهة البذل فلذا لم تثبت الحدود به ولم يجز الاستخلاف فيها لخلو عن فائدة وهي القضا بالنكول وكذا ان النكول في معنى البذل لانه لو جعل انكار الصار كاذبا في قراره ولو جعل يذ لا يكون كاذبا لانه يحتمل على انه يعطيه لقطع الخصومة فله على البذل يكون اولى صيانه للسلم عن ان يظن به الكذب فاذا كان بدلا فالبدل لا يجري في هذه الحقوق لانه انما يجري فيما يستباح بالاباحة كالااموال وهذه الاشياء لا تجري فيها الاستباحة فلا يجري الاستخلاف وانما اعتبر النكول من الماذون والمكاتب لانه يد الخصومة دفع الخصومة فيدخل تحت الادن في التجارة كما تدخل الضيقة اليسيرة فان قيل لو كان النكول بدلا لما صح في

قال يميني
فقدوا السنين في دابة هيباء وادب الجمل

في البذل انما يكون في الاعيان والدين وصف في الدعة قلنا معنى البذل هاترك المانع
 في المال لا في امره هين ولا كذلك الاشياء الستة فان قيل هذا تعليل يخالف المشهور وهو
 السلام اليمين على من انكر قلنا خسر منه الحد ودر فجاز تخصيصه بالقياس **ويحلف في**
 الخصام من ادعى على غيره قضا صافي النفس والطرف اي الاعضاء وعبر عن اقامة
 الخصم المدعى عليه وانقطعت الخصومة اتفاقا فان نكل فالخصام **في الطرف** يعني الفصل
 دون النفس عند اى حنيفة **والحبس حتى يقر** او يحلف في النفس يعني اذا نكل دعوى
 النفس فالحبس لان عند اى حنيفة حتى يقر بالجناية او يحلف وقالوا المال فيها يعني يلزمه
 الطرف والدية في النفس لان النكول اقرار عندهما انكر فيه شبهة البذل فممنوع في الطرف عما
 خصام كافي النفس فوجب المال فيها لتعذر الخصام وكه ان النكول يدل عنه فلا يمكن انجاب
 البذل النفس فوجب الحبس حتى يقر او يحلف لان اليمين حق مستحق فالحبس مشروع لاجله كافي القسامة
 اذا اذنت احد من المحلة او كلهم عن اليمين واما الاطراف فالحققة بالمال من جهة انها مخلوقة لوقاية
 النفس بالمال والبذل كان يجري فيها وكذا فيما الحق بها ولهذا لو قال قطع يدي فقطعها لا يضمن وان قال
 اي اليد من مال مدوني فبفسخ حقه اخذ اتفاقا **وعلاوة** اي ان يظفر بخلاف جنس حقه **وقال**
 الشافعي اخذ وتملك مقدار حقه او يبيعه بجنس حقه لان ما اخذ مثل حقه في المالية فله ان اخذ
 كماله بجنس حقه ولنا انه لو سلم الى الدائن جنس خلاف جنس حقه لا يجبر على قبوله كما
 يصير في تسليم جنس حقه فاذا كان ما اخذ غير حقه يكون فيه نوع بيع فلا يجوز الا برضا المدعي
فصل في كيفية اليمين والاستحلاف **ويحلف بالله وبآية له** ما وصاه بان قال والله الذي
 يعلم السر اخفى ونحوها قيل التاكيد يكون في الخائف الفاسق وقيل في المال الخلد ون الحقيق ولو
 حلف وامتنع عن توكيده بالاوصاف لا يقضى عليه لان المقصود وهو الحلف بالله قد حصل لا
 بالطلاقة **والخائف** اي لا يحلف بهما لقوله عليه السلام من كان يتكلم خائفا فليحلف بالله او ليذر وقيل
 في زماننا سماع القاضي ان يحلف بهما اذا الخ الخصم لقلة المبالاة باليمين بالله لكن اذا نكل عنه لا
 يقضى عليه لانه امتنع عما هو متهي عنه ولو قضى لا ينفذ ولو طلب المدعي عليه تحليف الشاهد لا يجبه
 القاضي زماننا بالارام الشهود كذا في التبيين ولا يخلط بين ما كان كالتحليف يوم الجمعة **ولا مكان**
 كالتحليف في المسجد لان ذلك زيادة على النص **واليهودي** اي يحلف اليهودي ويقول والله الذي انزل
 التوراة **والنصراني** بالله الذي انزل الانجيل **على عيسى** والمجوسي بالله خالق
 النار فتعظما اليمين على كل طائفة بحسب ما يعتقدهون وتعظيمه **ويحلف الوثني** بالله فقط لانه يقر
 بالله وان كان يشرك معه غيره كما قال تعالى ولين سالهم من خلقهم ليقولن الله ولا يحلفون **في**
متعة لان القاضي ممنوع من حضورها وان حذانه باعه **عند العبد** بالذم يعني من ادعى
 انه اشترى من رجل عبدا بالف فانكر استخلف ما بينكما بيع قايما فيه يعني يقال له احلف على ان لا
 يكون بينكما بيع قايما في الحال ويقول عندا يحلف بالله ما بيننا بيع قايما في ما بينكما نافية والتصريح
 في فيه راجع الى الطرف المتقدم **وفي الغصب ما يستحق عليك رده** يعني اذا ادعى غصب شي فانكره
 خصمه يقال له احلف على انه لا يستحق عليك رده ما ادعاه ويقول في حلفه بالله ما يجبر على رده
 ما ادعاه وفي المحيط هذا اذا كان الثوب قايما وان كان هالكا يستحلف على القيمة لا غير وقيل

حكف على الثوب والقيمة جميعا عند ابي حنيفة وعندهما يحلف على القيمة بناء على ان عندها الحق في
القيمة لا في العين وعند الحق في العين لا في القيمة ما لم يقض القاضي بالقيمة او يتراضيا عليها حتى لو
اصطفا على اكثر من قيمته جاز عنده خلافا لها وفي النكاح يعني دعوى النكاح يقال له احلف على ان
ما بينكما نكاح قايما في الحال وفي حلقه يقول ما بيننا وهذا على قولهما اذا الاستحلاف في النكاح غير جاز
على قوله وفي الطلاق يقال للزوج اذا انكر احلف على ان ما هي بينك الساعة بما قلنا بنفها يعني
لا يستحلف بنفي الاسباب ولا يقول في البيع بالله ما بعث لاحتمال انه باع ثم اقال ولا يقول في الغصب
بالله ما غصب لاحتمال انه غصب ثم ملك المعصوب بالهبة او البيع ولا يقول في النكاح بالله ما كنتم لاجل
انه نكحتم ابائنا ولا يقول في الطلاق بالله ما طلقنا لاحتمال انه طلقنا ثم راجعها او نكحها الحاصل ان الدعوى
اذا وقعت في سبب فاليمين تكون على الحاصل عند ابي حنيفة ومحمد لان المقصود من الاسباب احكامها
فيحلف على نفها لا على نفى السبب وتكون على السبب عند ابي يوسف لان اليمين حق المدعي فيحلف على
وفق دعواه كذا ذكر في الهداية والكافي اعلم ان الخلاف مقيد بقيد من احدهما الا يكون في التحليف
على الحاصل ضرر بالمدعي وان كان يحلف على السبب اتفاقا كما اذا ادعى شفعة بالجوار والمُدعي عليه
لا يراها يحلف على السبب لان المدعي عليه يحلف على الحاصل وهو عدم الشفعة على اعتقاده فيبطل
حق المدعي وتأنيها ان يكون السبب مما يرتفع كالبيع واخوانه وان كان مما لا يرتفع يحلف على السبب
اتفاقا كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه فانكر يحلف بالله ما اعتقه قيد بالعبد المسلم لان
العبد الكافر لو ادعى العتق على مولاه يحلف على الحاصل ويقول بالله ما هو حر في الحال لان الحق ملك
ان يتكلم بان ينقض العهد ويلحق بدار الحرب ويسبي تأنيها ولا يتكدر على المسلم لانه اذا ارتد والحق لا
يقبل منه الا الاسلام او السيف اقول قوله استحلف انه ذكر على هذا المعلوم ليدل على قول محمد
وجعل قوله لا بنفها اردافا لقول ابي يوسف لا يطابق الثمن بشرحه لانه يفسر في شرح هذا الموضع
ان اليمين على السبب قول ابي يوسف واليمين على الحاصل قولهما وان ذكر على هذا المجهول كون
المسئلة وفاقيه وهي خلافه **وحلف الوارث على العلم** كالوورث رجل عبدا فادعى اخرا لانه له
واردا استحلف الوارث يحلف بالله ما يعلم انه عبده **والمشتري على البتات** كالمواشترى من رجل
عبدا او وهبه له فادعى اخرا لانه له يحلف المدعي عليه على البتات ويقول بالله ما هو عبده والاصل فيه
ان التحليف على فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره يكون على العلم فان قيل لو ادعى المشتري
ان العبد ابق فانكر البايح يحلف على البتات مع انه فعل الخير فكيف يستقيم هذا الاصل قلنا المدعي
يدعي عليه تسليم المعيب وهو ينكر فتكون اليمين على فعل نفسه وفي التبيين هذا اذا قال المشتري لا علم
لي في فعله واما اذا ادعى العلم على البتات كالمودع اذا ادعى ان ماله مودعة فبها وفي الخلاصة من
قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامر الخ طالق ثم قال انه دخل يحلف على البتات **فصل**
في التحالف **واذا ادعى البايح ثمنه** اكثر مما يدعيه المشتري **والمشتري اذا ادعى المشتري ثمنه**
اكثر مما يدعيه البايح **قضى لمن قاما لينة** لانها اقول بعارضها مجرد الدعوى فان برها اي اقام
كل منهما لينة قدم اثنتان يعني المثبتة للزيادة والى لان البينات شرعت للاثبات وان كان الاختلاف
في الثمن والمبيع جميعا يعتبر بينة البايح في الثمن وبينة المشتري في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة
والادعاء الى التراضي اي ان لم يكن بينه قيل للمشتري ارض بالثمن الذي يدعيه البايح ولا فسخنا

البيع وقيل للبايع سلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع لان الغرض قطع الخصومة وهو
يكون بالتراضي فيجب الا يجعل القاضي بالفسخ **فان امتنع عن التراضي استحلفا** على هذا المجهول اي
استحلف القاضي كلا منهما لانه منكر ما يدعيه **وفسخ البيع** سواء كان قبل قبض المبيع او بعده
لمر له عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وتراذ او فيه دلاله على ان
القاضي يفسخه لان البيع بثمن مجهول فاسد فلا بد من الفسخ فيه بطلب احدهما وقيل يفسخ
بفسخ التحالف لكن الصحيح هو الاول بدليل ما ذكر في المبسوط ان وفي الجارية المبيعة محل
بعد التحالف **وبدئ بالمشتري** اي بدأ القاضي بتخليف المشتري **في الصحيح** اي في النقل الصحيح
عن ابي حنيفة لان الثمن شرع لفائدة النكول فاذا انكسر المشتري يجعل فايده وهو الاقرار او
البذل ولو بدئ بيمين البايح تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء الثمن فيقدم ما يجعل
فايده لنكول هذا اذا باع سلعة بثمن وان باع ثمن بثمن او سلعة بسلعة بدأ القاضي بايها
سالا ستواها في فائدة النكول وقيل يفرع بينهما في البداية **وان اختلفا في الاجل** اي ادعى احدهما
اجلا فانكره الاخر او شرط الحيا **واستيفاء بعض الثمن** اي قبضه **كان القول** **المكافاة** اتفاقا
على البيع والتمن واختلفا في امر زائد فلا يتحالفان كما اذا اختلفا في الحط والامر باختلاف الاختلاف
في وصف الثمن وجنسه حيث يتحالفان فيما هما في القدر لان الاختلاف في الصفة فيما هو دين اختلاف
في الثمن فيجوز التحالف بينهما فان قيل الاجل يوجب نقصانا في الثمن وكان ينبغي ان يكون الاختلاف فيه
اختلافا في وصف الثمن قلنا اصل الثمن حق البايح والاجل حق المشتري ولو كان صفا للثمن كان
حقا للبايع **او في الثمن** اي لو اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك المبيع امر محمد **بالتحالف** **والبيع**
على قيمته اي قيمته المالك **وجعل القول للمشتري** هذا اذا كان الثمن دين وان كان عينيا يتحالفان
اتفاقا لان المبيع في احد الجانبين قايما لا يرى انهما لو تقابلا بعد هلاك احدهما عوضين يجوز اذا
كانا عينيين ثم يرد مثل المالك اذا كان له مثل وقيمة ان لم يكن وهذا اذا هلك بعد القبض وان هلك
قبليه وكان الثمن متبوضا يتحالفان اتفاقا كذا في الكفاية وعلى هذا الخلاف اذا اخرج المبيع عن ملكه
او تغير اعلم ان مسألة التغيير مدونة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تضمن الى زيادة ان كان
من حيث الذات بعد القبض متصلة كانت ومنفصلة متولدة من عينها كالولد وبذل العين كالارث
والعقر يتحالفان عند محمد خلافا لها واذا تحالفا يشرأدان القيمة عنده الا ان يشا المشتري ان يرد
العين مع الزيادة وقيل يشرأدان من المشتري او سقط قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لانها
لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة من عينها لانها لو لم تكن
كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعا له قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
والسلعة قائمة تحالفا وتراذ او هذا الحديث مقيد بقيام السلعة وما رواه محمول على هذا القيد لان رواها
ابن مسعود اذا كان راوي المطلق والقيد واحد يحمل المطلق على المقيد اتفاقا ومحال ترك المقيد الى غفلة
الراوي **وهلاك بعضه** اي اذا اختلف المتبايعان في الثمن بعد هلاك بعض المبيع كعبد من مات احدهما
قبل نقد الثمن عند المشتري **فالتحالف** **ممنوع** عند ابي حنيفة لان التحالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة
وهي لم يجمع المبيع فاذا هلك بعضه فقد شرط **الا ان يرضى البايح بترجمة المالك** من الثمن لان
المالك قد خرج من ان يكون مبيعا بترك حصته فصار كان المبيع هو احي وحده فلم يبق لاختلاف

وإذا اختلف المتبايعان في الثمن والمبيع جميعا يعتبر بينة البايح في الثمن وبينة المشتري في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة
والادعاء الى التراضي اي ان لم يكن بينه قيل للمشتري ارض بالثمن الذي يدعيه البايح ولا فسخنا
البيع وقيل للبايع سلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع لان الغرض قطع الخصومة وهو
يكون بالتراضي فيجب الا يجعل القاضي بالفسخ فان امتنع عن التراضي استحلفا على هذا المجهول اي
استحلف القاضي كلا منهما لانه منكر ما يدعيه وفسخ البيع سواء كان قبل قبض المبيع او بعده
لمر له عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وتراذ او فيه دلاله على ان
القاضي يفسخه لان البيع بثمن مجهول فاسد فلا بد من الفسخ فيه بطلب احدهما وقيل يفسخ
بفسخ التحالف لكن الصحيح هو الاول بدليل ما ذكر في المبسوط ان وفي الجارية المبيعة محل
بعد التحالف وبدئ بالمشتري اي بدأ القاضي بتخليف المشتري في الصحيح اي في النقل الصحيح
عن ابي حنيفة لان الثمن شرع لفائدة النكول فاذا انكسر المشتري يجعل فايده وهو الاقرار او
البذل ولو بدئ بيمين البايح تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء الثمن فيقدم ما يجعل
فايده لنكول هذا اذا باع سلعة بثمن وان باع ثمن بثمن او سلعة بسلعة بدأ القاضي بايها
سالا ستواها في فائدة النكول وقيل يفرع بينهما في البداية وان اختلفا في الاجل اي ادعى احدهما
اجلا فانكره الاخر او شرط الحيا واستيفاء بعض الثمن اي قبضه كان القول المكافاة اتفاقا
على البيع والتمن واختلفا في امر زائد فلا يتحالفان كما اذا اختلفا في الحط والامر باختلاف الاختلاف
في وصف الثمن وجنسه حيث يتحالفان فيما هما في القدر لان الاختلاف في الصفة فيما هو دين اختلاف
في الثمن فيجوز التحالف بينهما فان قيل الاجل يوجب نقصانا في الثمن وكان ينبغي ان يكون الاختلاف فيه
اختلافا في وصف الثمن قلنا اصل الثمن حق البايح والاجل حق المشتري ولو كان صفا للثمن كان
حقا للبايع او في الثمن اي لو اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك المبيع امر محمد بالتحالف والبيع
على قيمته اي قيمته المالك وجعل القول للمشتري هذا اذا كان الثمن دين وان كان عينيا يتحالفان
اتفاقا لان المبيع في احد الجانبين قايما لا يرى انهما لو تقابلا بعد هلاك احدهما عوضين يجوز اذا
كانا عينيين ثم يرد مثل المالك اذا كان له مثل وقيمة ان لم يكن وهذا اذا هلك بعد القبض وان هلك
قبليه وكان الثمن متبوضا يتحالفان اتفاقا كذا في الكفاية وعلى هذا الخلاف اذا اخرج المبيع عن ملكه
او تغير اعلم ان مسألة التغيير مدونة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تضمن الى زيادة ان كان
من حيث الذات بعد القبض متصلة كانت ومنفصلة متولدة من عينها كالولد وبذل العين كالارث
والعقر يتحالفان عند محمد خلافا لها واذا تحالفا يشرأدان القيمة عنده الا ان يشا المشتري ان يرد
العين مع الزيادة وقيل يشرأدان من المشتري او سقط قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات لانها
لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة من عينها لانها لو لم تكن
كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعا له قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
والسلعة قائمة تحالفا وتراذ او هذا الحديث مقيد بقيام السلعة وما رواه محمول على هذا القيد لان رواها
ابن مسعود اذا كان راوي المطلق والقيد واحد يحمل المطلق على المقيد اتفاقا ومحال ترك المقيد الى غفلة
الراوي وهلاك بعضه اي اذا اختلف المتبايعان في الثمن بعد هلاك بعض المبيع كعبد من مات احدهما
قبل نقد الثمن عند المشتري فالتحالف ممنوع عند ابي حنيفة لان التحالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة
وهي لم يجمع المبيع فاذا هلك بعضه فقد شرط الا ان يرضى البايح بترجمة المالك من الثمن لان
المالك قد خرج من ان يكون مبيعا بترك حصته فصار كان المبيع هو احي وحده فلم يبق لاختلاف

بينهما الا في ثمن الحي فاما فان قابهما فكل لزمه دعوى الاخر وفي رواية عن ابي حنيفة باخذ من ثمن
الهاك ما يقربه المشتري دون الزيادة ونحوها وترا في الحي من الاختيار فالقول للمشتري مع ميمنه
عنده لا يترك الزايد وما هو ابو يوسف **في التحالف في الغايمة والفسخ** فيه اي في الغايمة قبل انعقاد التحالف
على الغايمة لا الهاك لان الفسخ ورد فيه لا في التحالف وهذا ليس صحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشترى
الغايمة بخصته من الثمن الذي يدعيه البايع يكون ما دفعه لان من اشترى شيئا بالثمن اذا اخطأ به ما اشترى
احدها كان صادقا وكذا البايع لو حلف بالله ما بيعت الغايمة بخصته من الثمن الذي يدعيه المشتري يكون
صادقا فيه فلا يبعد التحالف بل الوجه ان يحلفا على الغايمة والهاك ويقول المشتري بالله ما اشتريتها
وما يدعيه البايع ويقول البايع بالله ما بيعتها بالثمن الذي يدعيه المشتري فابهما نكل عن هذا الخلاف لزمه
دعوى الاخر وان حلفا بفسخ العقد في الغايمة لا الهاك وسقط حصص الغايمة من الثمن ويلزم المشتري حصص
الهاك من الثمن الذي اقربه المشتري ولا يلزمه قيمة الهاك لانها انما تجب عند الانفساخ والعقد لم يفسخ
في الهاك عنده فيقسم الثمن الذي اقربه المشتري على الغايمة والهاك على قدر قيمتهما يوم القبض **دعوى**
ابو يوسف في المشتري مع ميمنه في قيمة الهاك اي اذا اختلفا فيها له اعتبار البعض بالكل
وكل المبيع لو كان قابلا يتحالفان ولو كان هالكالا يتحالفان فان هلك البعض بغير كل بعض حكم بكل
وان اختلفا في قيمة الهاك يوم القبض فالقول للبايع مع ميمنه وابهما اقام البينة تقبل بيئته وان اقام
البينة فيبيته البايع اولى فان قبل المشتري يدعي زيادة في قيمة الغايمة فوجب ان تقبل بيئته قلنا
ما وقع فيه الاختلاف قصدا قيمة الهاك والاختلاف في قيمة الغايمة صلتا فيخرج **وامر به** فيها اي امر
محمد بالتحالف في الغايمة والهاك لا يمنع التحالف فصارا كانهما حيان وفي الحقائق محل الخلاف **الحال** بعد
القبض اذ لو هلك احدهما قبل القبض يتحالفان اتفاقا ولو اشترى عبدا فباع نصفه ثم اختلفا في البايع
الاول في الثمن **فاما المشتري عند ابي حنيفة** مع ميمنه ولا يتحالفان **وامر به** ابو يوسف **في التحالف في**
النصف الباقي على ملكه والفسخ في النصف ان مرضى البايع بقبول النصف بعد التحالف لانه تعبد ببيع
الشركة وان لم يرض يتحالفان فيكون القول للمشتري **وامر به** اي محمد بالتحالف في النصفين فيرد المالك
وقيمة المبيع ان مرضى البايع بقبول النصف الغايمة **والا في قيمتها** اي ان لم يرض البايع فيرد المشتري قيمة
النصفين بعد التحالف وفسخ البيع في العبد كله وكل من الامة في هذه المسئلة السابقة قال ان يمان
الدليل **وفي الاجارة** اي اذا اختلفا في مقدار الاجرة في عقد الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه **فاما**
وترا اي في التحالف لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير المبيع قبل قبض المبيع والاحكام السابقة فيه
من بداية الاختلاف وترجع البيعة وغيرها اجارية في الاجارة فان قبل قيام المعقود عليه شره جواز
الفسخ وهو هنا معدوم لانه منقعه قلنا العين قيمت مقام المنفعة في امراد العقد عليه في الفسخ
تكون كذلك **وبعد** اي لو اختلفا بعد الاستيفاء **كان القول للمشتري** ولم يتحالفان قبل هذا على
اصلها ظاهر واما على اصل محمد هلاك المبيع لم يكن مانعا عن الفسخ فكيف صار مانعا هنا قلنا كان الفسخ
في المبيع الهاك على بعضه والمنفعة المستوفاة لا يمكن الفسخ فيها ولا في قيمتها لانها غير معقودة في نفسها
او المولى والمكاتب في اليد اي اذا اختلفا في مقدار بدل الكتابة **فالتحالف** منتف عن ابي حنيفة
والقول للعبد مع ميمنه **فالتحالف** في نفسه الكتاب لانها اختلفا في بدل عقد يقبل الفسخ
فصار كالبيع وله ان يتحالف جار فيما اذا نكل احدهما لزمه دعوى الاخر والمكاتب اذا نكل لزمه

لان الله

لتمكنه من الفسخ بالتعجيل ولا كذلك المبيع لانه لا يملك من الجائزين **والزوجان** اي اذا اختلف
الزوجان سوا كان النكاح قابلا بينهما او لم يكن في متاع البيت **فما يصلح الرجل** كالقنطرة
والقبا والسلاح ونحوها **فان** اي الزوج المدعي مع ميمنه لان الظاهر شاهد له فكان في
يده حكما والقول في الدعوى لصاحب اليد **او للنساء** قلنا اي ما يصلح للنساء كالحقنة والحبال
ونحوها يكون للزوجة المدعية **او لغيرها** يعني اذا اصيل للزوجين كائنة البيت فهو له اي الزوج
عند ابي حنيفة لان المرأة وما في يدها في هذا الزوج والقول لصاحب اليد **وورثه** اي اذا مات احد
الزوجين واختلف ورثته مع الاخر **فما يصلح لهما** اي في ميمنه عند ابي حنيفة لان الثابت للميت
ويأمر بها بحكمها اي بمثلها يعني جعل ابو يوسف ما يحكم به مثلهما في حالة الموت والحياة **وبالباقي** اي
اي الزوج مع ميمنه لانها تاتي بالجهاز عادة وكان الظاهر شاهد لها وهو اولى من ظاهر عقد الزوج ولا
معارض في الباقي من جهازها فيدفع للزوج **وامر به** اليه اي محمد في الحالين يدفع ما يصلح لها
الى الزوج **او الى ورثته** لان الورثة خلقا الميت فلا يعتبر احكم فيما يصلح لها بالموت كما لا يعتبر
فيما يصلح لاحدها والطلاق والموت سوا في هذا فالحاصل انهما اتفقا ان ما يصلح لاحدهما فهو
لن يصلح له في الحياة والموت حتى تقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فابو حنيفة جعله
للزوج في حياتهما وللباقي بينهما بعد موت احدهما وابو يوسف جعلها ما يحكم به مثلهما في الحالين ومحمد
جعله للزوج في الحالين **ونحننا الحكم بقسمته بينهما** يعني قال زفر ما يصلح لهما يقسم بينهما نصفين
لاستوائيهما في الدعوى وفي اليد وقال في غيره مثل ما قال ابو حنيفة **ولو كان احدهما حيا كان او ميتا**
ما ذوا اي في المتاع الصالح لهما **للغير** عند ابي حنيفة لان يد اقوى ويد المولى ليستجد ملك اعلم
ان المذكور في الهداية والجامع الصغير للمدر الشريد وفخر الاسلام وصدر الاسلام وقاضي خان ان كون
المتاع للغير في هذه المسئلة اذا كان في حياتهما واما اذا كان بعد موت احدهما فالمتاع للميت لا يدل على ذلك
يداعى عن المعارض واما شمس الامة السخسي فقد ذكر في شرح الجامع الصغير وكذلك ان مات احدهما
فهو للميت منها وهذا على الملاقاة قول ابي حنيفة والتمس موافق لما اختاره امام السخسي **وقالوا** حكمها **كالزوجين**
يعني حكم الزوجين للذين احدهما مازن ومكاتب اذا اختلفا في متاع البيت يكون كاختصاص الزوجين
الحريين لان للمكاتب والمكاتب يدا معتبرة في الخصومات حتى لو اختلف المولى والمكاتب في شيء هو في
ايدى يما يقضى بينهما يقضى بينهما لاستوائيهما **فصل** فيما لا يكون خصما واذا ادعى الخصم
يعني اذا ادعى رجل على اخر دعوى ملك عين في يده فقال المدعي عليه ان الغايبة **او ادعى هذا الشيء**
او رهنه او عتيقة او استاجرته واقام بيئته فليس بخصم اي لا يكون ذوا اليد خصما للمدعي لانه
اثبت بيئته انه وصل اليه من جهة فلان وان يدعي ليست بدخومه قيدنا بدعوى ملك لانه لو ادعى
عليه الفعل بان قال عتيقة مني او سرقته لا تندفع الخصومة وان قام ذوا اليد البينة على الوديعه
فان قيل ذوا اليد خصم ظاهر ودفع الخصومة عن نفسه تابع لثبوت الملك للغايبة وهذه البينة لم
تثبت فكيف تثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البينة تقتضي امرين احدهما الملك للغايبة وهو
ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيها دفع الخصومة وهو خصم فيه فكانت
مقبولة كمن وكل وكيل لا يثبت لثبوتها فاقام البينة بانها اعتقها تقبل وقمرت بدوا وكيل عنها ولا تقبل في وقوع
الحقائق ما لم يحضر الغايبة **وان قال شهودة لا زعم من او دعه** امر تندفع الخصومة عن ذي اليد

اليد

لا احتمال ان يكون المدعي قد بقوله من اودعه ليدخل فيه الموجر والراهن والمعبر لان اليد في الكل يد
ودبجه **او تعرفه بوجهه** يعني لو قال شهود ذي اليد تعرفه بوجهه لوراياه **دون نسبة** هي اي
الخصومة **من دفعه** عند اي حينة لان القضا لا يقع على الغائب ويشترط العلم باسمه ونسبه وانما
يقضي على المدعي بالدفع عن ذي اليد وهما معلومان وهوانيت بينة ليس يحسم لهذا المدعي **عنا لله**
اي قال ابو يوسف لا تندفع الخصومة ان كان **معروفا بالحيلة** لانه قد ياحد مال انسان غصبا ثم يدفع
في السر الى من يريد السفر حتى يودعه عند الشاهدين فاذا طال اليه المالك يقيم ذي اليد البينة على ان
فلانا اودعه فتدفع الخصومة فيسطل حقه واما اذا كان صاحبها غير معروف بالحيلة تندفع الخصومة
لا مطلقا اي قال محمد لا تندفع الخصومة معروفا كان بالحيلة او لا وانما تندفع اذا عرف بالشهود
ذلك لرجل باسمه ونسبه لان الخصومة توجهت على ذي اليد بظاهرها فلا تندفع الا بالحالة على رجل
يمكن اتباعه والمعرفة بالوجه لا تكون معرفة حتى من حلقه يعرفه وهو يعرفه بوجهه دون اسمه ونسبه
لا بحث فصار هذا بمنزلة قول الشهود لا تعرفه اصلا فهذه المسئلة محسنة لان خمسة من الظواهر
فثلثة مذكورة في الكتاب والرابع ان عند ابن ابي ليلى تندفع الخصومة وان لم يسم البينة على الوديعه
لانه يثبت ما اقربه مجرد اقراره ان يده يد حفظه والخامسة ان عند ابن شبرمه انها لا تندفع وان
اقام البينة لانها انما تفتل فح بعد اثبات الملك لغيره وهو لا يقد عليه لانه لا ولاية لاحد على غيره واذا حال
شي في ملكه بغير رضاه وان **قال بعتته** منه اي من الغائب **كان خصما** لانه اعترف بان يده يد ملك
او ابتعته من فلان اي اذا قال المدعي هذا الشيء شترته من فلان وقال ذوا اليد اودعني **ان**
الخصومة **بغير بينة** لانهما اتفقا على ان اصل الملك في المدعي غيرهما فلا يكون ذو اليد خصما الا ان يقيم
المدعي البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بالبينة انه احق بالامساك منه هذا اذا قال اودعني فلان
واما اذا قال اودعني وكيل فلان فلا تندفع اليه الا ببينة لان المدعي ينكر وصول الشيء اليه من جهة
وكيله وذوا اليد ينكر وصوله من جهة من شتره منه **او شريه** اي اذا قال المدعي سرق هذا الشيء
وقال ذوا اليد اودعني فلان واقام بينة كان خصما وحكم بفسخها اي حكم بمسقوط الخصومة
عن ذي اليد وهو القياس وقال لا تسقط البينة لانه لم يدع عليه السرقة بل ادعاها على المجهول فلا يخبر
فبقى دعوى الملك وهو ليس يحسم فيه وكما ان هذا بمنزلة دعوى السرقة على ذي اليد لان الفعل
يستند على علا والظاهر انه ذو اليد لكن لم يثبت دفعه الى المدعي ولهذا قال غضبي مني تندفع
به لانه لا احد فيه **وان العجز التي في يده** يعني اذا ادعى على اخر ان هذا الشيء الذي في يدي
يدي امره **هذه** **ابن يوسف** **بقتل** **ابن يوسف** وقال لا يومر به لدان اليد مقصودة كالمالك
فتقبل البينة عليه كما لو اقر ذو اليد انها كانت في يده امس ولها ان الشهادة قائمة على المجهول
لان اليد متنوعة الى يد ملك وعارية وعصب واحكامها مختلفة والشهادة على المجهول لا تنفع
مخلاف اقرار المدعي عليه باليد لان اقرار المجهول صحيح **فصل** في ما يدعيه الرجلان
واذا تنازعا في يد ثالث مثلا اذا ادعى كل منهما ان الدار التي في يده فلان كلها ملكه **وبرهان**
اي العجز بين المدعين لضعفين **لا يقر** اي قال الشافعي يفرع القاضي بينهما لان
الفرقة لتعيين المستحق اصل في الشرع كما في القسمة ولتسا ان العجز قابلية للاشتراك ولم يحجز
تدريج احدي البينتين فيقضي بينهما نصفين والفرقة لتعيين الاستحقاق تكون فمارا وهو حرام

وانما يفرع في القسمة لتفي التهمة لا للاستحقاق ولهذا جاز للقاضي لتعيين بغير قرعة ولم يرحم
بالعدالة يعني قال مالك يرحم اعدل البينتين فيقضي بهما لان الشهادة تصير حجة بالعدالة فيكون
الاعدل اقوى ولنا ان المقصود وهو الامتناع عن الكذب حصل لكل منهما فلا يرحم بالعدلية
احدهما ولا **لا ترجح بكثر الحجج** يعني اذا اقام احدا المتنازعين شاهدين والاخر اربعة شهود
فهما سواء لان الترجيح انما يكون بقوة في الدليل لا بكثرته كما عرف في الاصول **ونقدم بينة الحاج**
عني ذي اليد في الملك يعني اذا تنازعا في ملك مطلق واقام الخارج وذو اليد بينة
على الملك فيبينة الحاج اولى عندنا وبينة ذي اليد عند الشافعي فيد بالملك اذ لو كان دعواهما
التنازع يقضي لذي اليد اتفقا من الحقايق لانه ان بينة ذي اليد تنقوي باليد فكانت اولى
بالقبول كما في التنازع ولنا ان بينة الحاج تثبت الملك من كل وجه وبينة ذي اليد تثبت من وجه
لان الملك ثابت له من وجه باليد والبيانات ترجح بكثر الاثبات بخلاف التنازع لان اليد لا
تدل عليه فامكن الترجيح بها ولو ادعى احد ثلثة في يدهم **دار كلها** مفعول ادعى والآخر
لنفسها **الآخر نصفها** **ورجعا** اي اقام كل منهم برهانا على ما ادعاه فلفرض اسم مدعي الكل
كاملا ومدعي الثلثين ليتا ومدعي النصف نصرا في مقسومة عند اي حينة بالمدعى اربعة
او مفعول ثلثان لمقسومة للا اي الكامل خمسة عشر وهي خمسة اثمان الدار انا جعل الدار
سنة لا حينا جانا الى النصف والثلثين واقل من حجه سنة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة
كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذا اليد **وان بينة الخارج في الملك المخلوق** فاجتمع الكامل
والليث على ما في يد النصر الكامل يدعي كله والليث نصفه لانه يقول حقي في الثلثين ثلث في
يدي وبقي ثلث اخر نصفه في يد الكامل ونصفه في يد النصر وسلم للكامل نصف ما في يده بلا
نزاع والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في سنة فصار
اثنان عشر ثم الكامل والنصر اجتمعا على ما في يد الليث وهي اربعة والكامل يدعي كله والنصر ربعة
لانه يقول حقي في النصف ستة وقد اخذت الثلث اربعة وبقي لي سدس من الدار وهو سهمان
سهم في يد الليث وسهم في يد الكامل فثلثته من الاربعة سلمت للكامل وتنازعا في سهم فضرب
مخرج النصف في اثنان عشر فصار في الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية ثم اجتمع الكامل
والليث على الثمانية في يد النصر فادعة سلمت للكامل بلا نزاع لان الليث يدعي اثنان وهو ستة
عشر ثمانية في يد اربعة في يد النصر واربعة في يد الكامل والاربعة بين الكامل والليث نصفان
لا ستوايهما في المنازعة فحصل للكامل ستة والليث سهمان ثم اجتمع الكامل والنصر فيما في يد
الليث فالنصر يدعي ربع ما في يده وهو سهمان فسلمت سنة للكامل واستوت منازعتهما في
سهمين فصار لكل واحد منهما سهم فحصل للكامل سبعة وللنصر سهم ثم اجتمع الليث والنصر على
في يد الكامل فالليث يدعي نصف ما في يده اربعة والنصر يدعي ما في يده سهمين وفي المال سبعة
فياخذ الليث اربعة والنصر سهمين فيبقى في يد الكامل سهمان فحصل للكامل مما في يد النصر
سنة ومما في يد الليث سبعة ومما في يد سهمان فجمعه خمسة عشر **والثاني سنة** وهي ربع
الدار يعني حصل الليث مما في يد النصر سهمان ومما في يد الكامل اربعة وذات سنة **والثالث سنة**
وهي ثمن الدار يعني حصل مما في يد الليث وثمانه سهم ومما في يد الكامل سهمان وذات سنة وبالاعتقاد

الطلب

بيان

تكون من ثمانية خمسة اثنا لها للكمال وربعة سهران لليث وثمانه سهم للنصر لانه بين الانصبا
مواظقة بالتثنت فياخذ كل واحد ثلث ما حصل له **وقالا بالاعول مائة وثمانين** بالنص مفعول
ثان لمقسومة بيانه ان الدار بينهما اثلاثا فالكمال واليث اجتماعا على ما في يد النصر فالكمال يدعي
كله واليث نصفه فياخذ اقل عدده نصف وذا اثنا فيضرب الكامل بكله سهران واليث
بنصفه فعلى ما في يد النصر الى ثلثه ثم الكامل والنصر اجتماعا على ما في يد اليث فالكمال يدعي
كله والنصر يدعي ربعة ومخرج الربع اربعة فيضرب هذا ربعة وذا بكله فعلى ما في يد اليث
الى خمسة ثم النصر واليث اجتماعا على ما في الكامل فاليث يدعي نصف ما في يده والنصر يدعي
ربعة والنصف والربع يخرجان من ربعة فيحصل ما في يده اربعة وفي المال قسعه فنصفه
سهران وربعة سهم للنصر وفي الربع للكمال فحصل هنا ثلثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار
على هذا فوجدنا مائة فيضربها الثلثة في الاربعة فصار ثلثي عشر ثم ضربنا اثني عشر في خمسة
فصار ثلثين ثم ضربناها في اصل المسئلة وهي ثلثة فصار مائة وثمانين في كل واحد منهم ستون
فلاول الى الكامل مائة وثلثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم له واحد من النصر واليث
ما في يده وهو اربعون ومن اليث اربعة اجناسه وهي ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلثة
والثاني خمسون لان الثلث اخذ نصف ما في يد الكامل وهو ثلثون وثلث ما في يد النصر وهو
عشرون **والثالث سبعة وعشرون** لان النصر اخذ خمس ما في يد اليث وهو اثنا عشر وربع ما
في يد الكامل وهو خمسة عشر لها ان الصحابة اجمعوا على القسمة بطريق العول في الميراث وقضا
ديون الميت اذا لم تق تركته ومسلكتنا شبيهة بذلك فكون الحقوق متعلقة بالمال المتعاقب عنها
وكه ان القسمة بطريق المنازعة هي الاصل ولا يعدل عنها الا فيما انعقد الاجماع عليه ومسلكتنا
ليست شبيهة بحقوق العزما لانها ثابتة في الذمة ولا تضايق فيها وحقوق اصحاب الفروض لما كانت
ثابتة على الشروع ولم يوجد دعوى واحد منهم على شيء معين صارت في معنى الثابت في الذمة وفي
مسلكتنا يدعي احدى كل الدار وهو شيء معين فلو شئت حقه فيها مستحيل ان ثبت حق الاخر
فتقسم بالمنازعة **ولو كانت الدار في يد غيرهم** اي غير المتنازعين فيها فقال احدى اشترت
كلها بالث درهم وقال اخر اشترت نصفها بخمسة مائة وقال ثالث اشترت ثلثها بستماية واقاموا
البينة على ذلك فقضى بها لهم **فهي مقسومة على الله اعشر** عند ابي حنيفة بيانه اننا نحتاج الى
حساب له ثلثان ونصف واثله سنة فاليث يدعي اربعة والنصر ثلثة ولا منازعة لهما في
سهمين فهما للكمال فحكي سهم عن دعوى نصر وتنازع الكامل واليث فيه فضرنا مخرج
النصف في سنة فصار اثني عشر **الاول سبعة** لان اليث لا يدعي اكثر من ثمانية والنصر لا يدعي
اكثر من ستة فسلم للكمال اربعة وتنازع الكامل واليث في سهمين لكل منهم سهم بقيت ستون
منازعة فيها فلكل منهم سهران فاذا اصاب الكامل سبعة مرة اربعة ومرة سهران ومرة سهم
ومن اثني عشر نصف ونصف سدس فعليه من الالف التي هي الثمن بقدر ما اصاب خمماية وثلثة
وثلثون وثلاث درهما **والثاني ثلثة** اي اليث من اثني عشر لان اصابه مرة سهم ومرة سهران وذلك
سدس ونصف سدس فعليه من الالف مائتان وخمسون **والثالث** اي النصر مائة وهو سدس من اثني
عشر فعليه من الالف مائة وستة وثلثان **وقالا الله اعشر** يعني الدار مقسومة عندنا بطريق

العول ثلثة عشر لان مدعي الكامل كل الدار وهو ستة ومدعي اليث الثلثان وهو اربعة ومدعي
النصر النصف وهو ثلثة فاذا اجتمعت تكون ثلثة عشر سنة وثلثة واربعة يعني للكمال
سنة واليث اربعة وللنصر ثلثة فيكون لكل واحد من الثمن بقدره وبيانه ان قسم الالف على
ثلثة عشر فيخرج من القسمة ستة وسبعون واثنا عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من درهم
فيكون على الكامل من الالف اربعة وثلثون وعشرة اجزا من ثلثة عشر جزءا من درهم واما بيان
وعلى النصر نصفه وذلك ما يتان وثلثون وعشرة اجزا من ثلثة عشر جزءا من درهم واما بيان
ما على اليث فيقسم سبعماية على ثلثة عشر لانه لما ادعى شرا الثلثين بستماية فقد ادعى ان الجميع
تسماية فيخرج من القسمة تسعة وستون وثلثة اجزا من ثلثة عشر جزءا من درهم فعلى ذلك يكون
على اليث مائتان وستة وتسعون واثنا عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من درهم **والحد اثني عشر** يعني
اذا ادعى خارجان فاقام احدهما البينة على شرا كلها **والاخر على نصفها** فله اي للكمال ثلثة
الارباع **والاخر الاخر** اي النصر الربع من الدار عند ابي حنيفة بطريق المنازعة لان النصر لا
يتنازع الكامل في نصفها فسلم له فاستوف منا زعتها في النصف الاخر فينصف بينهما فحصل للكمال
ثلثة ارباعها وللنصر ربعها والمجموع اربعة **وقالا اثنا** يعني قالا يقسم الدار اثنا بطريق العول
لان الدار جعلت سهمين لادعا النصر نصفها والكمال يدعي كلها فله سهران وله سهم العول الى ثلثين **لو**
كانت الدار في المسئلة السابقة في يدها سلم للاول نصفها بقضا ونصفها بغير قضا اي
كل منهما اي اذا ادعى كل من الخارجين **ان هذا باع ملكه من صاحبه** اي من المدعي الاخر **والثمن**
مختلف مثلا اذا كان دار في يد زيد فادعى عمر انها ملكه باعها زيد من بكر بمائة دينار وادعى
بكر انها ملكه باعها من عمر بالث درهم وبرهنا يقضي بها اي ابو يوسف بالدار بينهما ملكا بغير
بيع ولا شيء من الثمن لان البيتين على البيع تعاضتا فستقطنا فبني دعوى الملك المطلق فقبلناه فيه
وحكمه اي ملك الدار **وبيع كل منهما** اي من المدعين نصفها **النصف** اي نصف الدار بنصف الثمن
لان العول بالبيات واجب مع الامكان وهذا ممكن بهذا الوجه فلا يتهاثران **واشأن** اي اذا
ادعى اثنان نكاح امرأه واقام كل منهما بينة على انها زوجته **لم يقض بواحدة من البيتين**
لان النكاح لا يقبل الا شرا ويرجع الى قصد بقا اي تكون هي زوجة لمن صدقته منها لان النكاح مما
حكم فيه بتصادق الزوجين وكذا اذا اقرت بان نكاح احدهما سبق الا اذا كانت في بيت احدهما
او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لانه دليل على سبق عقده الا ان يقيم الاخر البينة
انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان التصريح يفوق الدلالة **او كل منهما** اي اذا ادعى كل
من الخارجين **انه اشترى هذا العبد من اخراى** من دى اليد بلا تاذيح و به هنا **تحرر كل**
منها لان عقده كان على كله فتغير الى النصف فيتخير ان شاخذ نصفه اي نصف العبد بنصف
الثمن **والا ترك فان قضيه بينهما** اي حكم القاضي بالعبد بين المدعين **فقال الاخر لا اختار**
الشرا بل اختار الفسخ لم ياخذ **الاخر جميعه** لان البيع انفسخ في نصفه ببينة صاحبه فلا يكون
له اخذ بعد الانفساخ واما قبل الفضا فله ان ياخذ جميعه لانه اثبت ببينة انه اشترى الكل ولم تقع
المزاخة بالقضا كما ان احدا الشفيعين اذا سلم قبل القضا والاخر ان ياخذ كل المبيع وان سلم يجره فليس
له ان ياخذ الا النصف لان الانقسام انما يصير للمزاخة لصرون القضا بينهما **فان وقتا احدهما**

فان كان في يد النصر

اي ذكر احد المدعين وقتنا فتننا فدمر صاحب التارخ او وقتنا اي ذكر كل وقتا فدمر **السبق** واذ
لا يثبت الملك لنفسه في زمان خال عزلا لما زعم لا يقضي بعه لغيره الا اذا تلقى الملك منه او اهر
اي لم يذكر تارخا ومع **احدها قبض** اي والحال ان العين في يد احدها قدم لان كنه من قبض
دليل على سبق شرايه لا على الغصب مما على الصلاح **واحد** اي اذا ادعى احدها شرا **والآخر** هبة
وقبضا كلاهما من شخص معين واقاما البينة **ولم يوقتنا قدم الشرا** الكونه اقوى لانه معاوضه
من الجانيين ومثبت للملك نفسه **واحد** اي اذا ادعى احدها شرا عين من رجل وامراه **انه** مقرر
اي ادعت امراه ذلك الرجل انه تزوجها على تلك العين **وهنا يحكم به** بينهما اي قال ابو يوسف
يقضي به بينهما لان سبب كل منهما عقد معاوضه ومثبت للملك نفسه فيقتضف بينهما لاستواءهما في
السبب فان قلت الشرا اقوى لانه مبادلة مال بمال قلنا التارخ اقوى بوجه اخر وهو انه لا يبطل
بالملاك قبل التسليم بخلاف الشرا وان اقر فمها في المهر جائز قبل القبض بخلاف المشتري ولها بنصف
القيمة اي يحكم ابو يوسف للمرأة بنصف قيمة العين على الزوج تنبها للمهر لان المستحق يظهر في نفسه
ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان كان نقده **وقدم** اي محمد **الشرا** وجعل العين للمشتري **وكلها**
بما لها اي محمد للمرأة بكمال قيمة العين لانها لو اشتركا في المدي سبطل نصف حق كل منها واذا قدم
الشرا يكون الكل للمشتري ثم يصير الرجل متزجا للمرأة على عين لغير قطع التسمية وتخييمته
وهذا اولى لان فيه عملا بالجنيين **وردها** اي يعني اذا ادعى احدها رهن عين وقبضه من ذي
اليده والاخرى ادعى الاخر منه هبة وقبضا ويردها ولم يكن مع احدها تارخ **قدم الرهن**
استحسانا وكان القياس ان تكون الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت البينة والبينة المثبتة للزيادة
اول وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهبة امانة عند ذي اليد فالضمون اقوى فيكون اولى
هذا اذا لم تكن الهبة مشروطة بعوض وان كانت فالهبة اولى لانها في معنى البيع **انها وان برهن**
الخارجان على الملك والتارخ قدم اسبغها اي استوفى التارخين **ان ادعى الشرا من واحد**
يعني لا من اثنين قال صاحب الهداية معنى قولنا لقد ورى من واحد من غير صاحب اليد وفيه تامل
ولا حاجة اليه اذ الحكم كذلك لو كان صاحب اليد واقاما البينة **على تارخ** **قدم اسبغها**
لانه اثبتته في وقت لا مئذع له فيه **او كل منها على الشرا من اخر** يعني لو اقام كل منهما بينة على
الشرا من اخر **وذكر** اي تارخا اسوا كان تارخ احدها اقدم ولم يكن **كانا سو** لان كل واحد
منهما يثبت الملك المطلق لبايعه فصار كما اذا حضر البايعون وادعيا من غير تارخ وكذا لو ذكر
احدها دون الاخر لانه لا يترجح احدها بالتقدم فكيف يترجح احدها بالاحتمال قيد بقوله
من اخر لان الملك لها لو كان واحدا فالتارخ الاقدم اولى وفي الدخيرة لو قال المدعي هذا التارخ
غاب عن مند شهر واقام المدعي عليه بينة على ان هذا التارخ ملكي وفي يدي مند سنة يقضي للمدعي
ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان تارخ المدعي تارخ غيبة التارخ ملكه فكان جواه
في مطلق الملك خالفة عن التارخ وتارخ ذي اليد غير معتبر حالة الافراد وكان دعوى صاحب اليد
دعوى مطلق الملك لا دعوى الخارج فيقتضي بينة الخارج **او الخارج** اي لو اقام الخارج بيته **على ملك**
مورخ اي مذكور فيه تارخ **ودو** اي لو اقام صاحب اليد بيته **على ملك** **قدم** من تارخ الخارج
كان اولى لانه سبق قيد بالتارخ ويقول ما قدم لانها لو لم يورخا او ورخ احدها واستوى تارخها

كان الخارج اولى لان بيته تثبت غير الظاهر والبيانات لا تثبت **او كل منها** اي لو اقام كل
من الخارج وذي اليد بيته **على التارخ** **قدم ذو اليد** لما روى انه عليه السلام قضى لذي اليد
دون الخارج بعد اقامتها البينة على التارخ هذا اذا لم يدع الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب
والاجارة والعارية على ذي اليد **واحد** اي لو اقام احد المدعين بيته **على الملك**
والاخر اي اقام الاخر بيته **على التارخ** **قدم هذا** اي صاحب التارخ سواء كان خارجا او ذا اليد
لانه يثبت اولية الملك ويحده لملكه غير الابا لتلقي من جهته ولو قضي بالتارخ لذي اليد
ثم اقام ثالثا البينة على التارخ يقضيه الا ان يعيدها ذو اليد لان الثالث لم يصر مقضيا
عليه بالقبض الاول فساغت له الدعوى **وعلى** **يسجل** اي يعني اذا اقام احدها بيته على
الملك وقال الاخر سيج هذا الثوب في ملكه وكان المنتسج من غزل الكتان او القطن **او سبب**
في الملك لا يتكر كما اذا قال جلب هذا اللبن في ملكه **قدم** بيته لانه يكون حكم التارخ هذا
اذا قيد بقوله في ملكه اذ لو لم يقيد به وقال سيج عندى كان الخارج اولى لان الانسان قد يبيع غزل
غيره قيد السيج بقوله لا يعاد والسبب بقوله لا يتكر لانه لو ادعى سيجا يعاد كل من فانه اذا
تلى بنقص ويغزل مرة اخرى ثم يبيع او ادعى سيجا يتكر كالبناء والغرس تقدم بيته الخارج لانه لا
يكون كالشرا لاحتمال ان يبيع احدها ثم غصبه الاخر ونقصه ثم سيجه فيكون بمنزلة دعوى الملك
فيها بيته الخارج اولى وكذا الحكم في البناء والغرس وان شكك عليهم ذلك قضى به للخارج لانه
هو الاصل وفي الكافي لو اقام احد بيته ان هذه ارضه ونخله وعرسه هذا النخل فيها واقام ذو اليد
كذلك قضى بالخارج لان اصل المنازعة في ملك الارض فالتارخ لا يبع لها حتى تدخل في بيع الارض لا
ذكر **او كل منها على التارخ** **عنده** ووقتا كما اذا قال كل منهما نتجت هذه الدابة في ملكي واقام
بيته **وسن الدابة يوافق احد الوقتين** **حكم به** اي ملك من وافق سنها تارخه بشهادة الحال
فان شكك اي لم يظهر سن الدابة كانت بينهما لاستواءهما وان خالفهما اي لم يوافق سنها الوقتين
طاعت اي بطلت البيتان وتترك في ذي اليد كذا في الايضاح هو ذكر في المبسوط من مشايخنا من اجاب
بهذا والاصح ما قاله محمد وهو ان تكون الدابة بينهما لانه لما سقط اعتبار ذلك الوقت بنظر المقتضى
وهو اثبات الملك في الدابة وقد استويا في ذلك فوجب القضاء لهما بينهما نصين كذا في الكفاية **او**
الخارج اي اقام الخارج بيته **على الملك المطلق** **ودو** اي يدعي **الشرا** لان بيته تثبت ان الملك
انتقل اليه من الخارج فلا شرا في بينهما **او كل منها على الشرا من صاحبه** اي اقام الخارج بيته انه
اشترى من ذي اليد الدار التي في يده واقام ذو اليد بيته انه اشتراها من الخارج **ولم يوقتنا**
تھا اي بطلت البيتان سواء شهدوا بالقبض ولم يشهدوا وترك الدار في يد ذي اليد لان
جعل كلامها مشتركا وباعا في ساعة واحدة محال ولا دالة على السبق ولا رجحان لاحدها
فتها تارخ محمد **ذو اليد** ان برهننا على القبض لان العمل بالبينة واجب معا امكن وهنا
مكن بان باعها ذو اليد وسلمها الى الخارج ثم باعها وسلمها اليه **والا فلخارج** اي ان لم يبرهن البينة
على القبض يرجح محمد الخارج لان ذي اليد دليل على سبقه فيجعل ذو اليد مشتركا لهما ولا ثم
باعها من الخارج فيومر بتسليمها اليه ولا ينعكس لان شرا الخارج لو جعل ولا يبرهن ببعده لان
البيع قبل القبض لا يبيع وان كان عنده **وان ادعيا عينا في يد اخر** **ميراثا** اي ادعى كل منهما انه

ورثة من ابيه او ملكا مطلقا وهو قيد للملك و ارخا فهو لا سبقهما عند ابي حنيفة وقيد
بقوله و ارخا لانهما لو لم يورخا او ارخا نازحا واحدا فهو بينهما نصفان اتفاقا **وان ارخا احدهما**
مخفي يعني لو ارخا احدهما دون الآخر فلا عبرة به عند ابي حنيفة بل يقضي بينهما نصفين لاحتمال
ان يكون تاريخ الآخر مدمما او موخرا عنه لو ارخا فنجعل مقارنا له رعاية للاختلافين **وحكم**
له به اي يحكم ابو يوسف لمن ارخ بالملك سوا كان في ايديهما او يد احدهما وفي يد غيرهما لان المورخ
يثبت الملك في ذلك الوقت ثبوتنا وثبوت الملك لغير المورخ في ذلك الوقت مشكوك فلا يعارضه
في قوله الاخر قيد به لان ابو يوسف كان يقول لا عبرة للتاريخ سوا ارخا و ارخ احدهما ثم رجعه
ووافق الامام فيما اذا ارخا وخالفه فيما اذا ارخ احدهما **والنهي** محمد التاريخ في الارض **مطلقا**
اي سوا ارخا و ارخ احدهما وجعلها بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما لانهما لم يدعي الملك
لنفسهما ابتداء بل مورثهما ولا تاريخ لملك المورثين فضا **وحكم** محمد **لا سبقهما في الملك** اي في دعوى
الملك المطلق ان ارخا والسالك عنه اي ان ارخ احدهما وكانت العينة المدعى بها في يد ثالث
حكم محمد لمن سلك عن التاريخ لان المورخ يقتصر على وقت التاريخ والمطلق وهو السالك يثبت
الملك من الاصل ولهذا يستحق الزايد فيكون السالك والى لكونه اسبق تاريخا فيقضي له **وان كانت**
العينة في يد احدهما او يد احدهما الغاه اي محمد التاريخ **مطلقا** اي سوا ادعي ملكا او ميراثا
ارخا و ارخ احدهما وجعل الدارين بينهما نصفين اذا كانت في ايديهما بتساويهما في اليد وجعلها
للتاريخ اذا كانت في يد احدهما وقال التاريخ لا يلحق بل الحكم فيما لو كانت في ايديهما او يد احدهما الحكم
فيما اذا كانت في يد ثالث **رواية** هي رواية ابي حنيفة عن محمد انه قال مثل قول
ابي حنيفة في الميراث والملك المطلق جميعا **ان البيتين لما قاسا على الملك المطلق** ولم يصححنا لجملة
الملك استوى فيه التقديم والتأخير فيقضي للتاريخ ولهما ان البينة مع التاريخ ترفع ملكا غير وقت
التاريخ وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة فلا يثبت الملك لغيره الا بالثبوت من حنيفة وهو لم يدع ذلك
الحاصل ان المسئلة على قسمين اما ان يدعي ارثا او ملكا مطلقا وكل واحد على ثلثة اقسام اما ان يكون
العين في يد التاريخ او في ايديهما او في يد احدهما وذلك ستة اقسام ثم كل واحد على اربعة اقسام
لانه اما ان يورخا او ارخا على السوا او ارخا تاريخا او ارخا احدهما وسكت الآخر وذلك اربعة عشر
لكن المصنف لم يذكر ما اذا ارخا على السوا فاما اذا سكتا عن التاريخ لعدم الاختلاف فيها فبقي
الاختلاف في اثنى عشر وجها **ولو تنازعا دابة او قسيما احدهما راكبا او لاسه ولا بيته لها**
كانا ولي من تعلق بالجاما او كيم لان تصرفهما اشبه بتصرف الملاك ولو كان احدهما راكبا والآخر دابة
فالراكب ولي ولو تشا وبنا في الركوب يكون بينهما ولو كان احدهما متعلقا بالجاما والآخر يد فيها فاسك
الجاما ولي ولو تنازعا في بساط احدهما فاعده عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان لان الجلوس ليس
بيد له عليه ولهذا لا يصير غاصبا بالقعود على البساط وبالركوب واللبس لا يصير غاصبا او حايطا او حقا
بضم الحاء المعجمة جدار يتخذ من القصب **والوجه او القبط** بكسر القاف وهو حبل يشد به الحصان ليراد
به عقدة القبط يعني اذا تنازعا في حايط **وجهه الى احدهما** او تنازعا في خفس وعقدة القبط اليه
تصرف بينهما نصفان عند ابي حنيفة **وقالا لمن اليه الوجه والقبط** يعني يقضي لمن اليه وجه
الحايط وعقدة القبط لان اظاهر شاهد له اراد بالوجه الوجه الذي فيه النقوش واما التقصيص

والتقليبين اذا كان الى احدهما لا يقضي له بالاتفاق لان هذا يفعل مع البناء من الحقائق وله انهما
متساويين في اليد والدعوى متساويان في القنن والقنن قد يتعذر في جانب الملك ويجعل في جانب
الجار فلا يكون مرجحا وكذا وجه الحايط قد يجعل في ملى الناس ويحس بذلك فلا يكون مرجحا **وكل من**
صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه **المبادون** الاخر يعني اذا كان علو رجل وسفل اخر
ليس لصاحب السفل ان يتصرف في ملكه بان يبيعه فيه وتذا او يفتح كوة او نحوها مما فيه احتمال الضرر الا
بإذن صاحب العلو عند ابي حنيفة وكذا بالعكس لان حق كل واحد منهما متعلق بملك الاخر فلا يجوز
تصرف احدهما بدون اذن الاخر كما في الشريكين واحتمال الضرر كاف في المنع **فصل** **اذا كانت**
تركة في يد زيد فجا احدا الزوجين وطلب نصيبه من التركة **فصدقه** **ونداى** اعترف بزوجيته
يا مروه اي ابو يوسف زيدا **با عطا اقل النصيبين** يعني اذا كان المدعى هو الزوج يعطيه الربع وان كان
هو الزوجة يعطيه الثمن **لا اكثرهما** اي قال محمد لكل منهما اكثر النصيبين قد ثبتت يده لان المدعى
لواثبت الزوجية بالشاهدين وقال لا تعلم وارثا اخر فله اكثر النصيبين اتفاقا وضع في
الزوج والزوجة لان الوارث المدعى اذا كان من لا يجب بغيره كالاب والابن يدفع القاضى
المال اليه وان كان من يجب بغيره كالجد والخال لا يدفع المال اليه اما اذا كان من لا يجب بغيره
لكن يختلف نصيبه كالزوج والروضة ففيه الخلاف من الحقائق لا يبيد يوسف ان الاقل متيقن
والزيادة عليه مشكوك لاحتمال الولد فيعطى المتيقن وبوقف المشكوك **ولمحمد** ان سبب الاستحقاق
تأبى بتصادقهما والمزاحم منتف ظاهرا فلا ينقص نصيبه لامر موهوم **ولا يشترط جرح الميراث**
يعني اذا شهد شاهدان هذه الدار كانت لى فلان مات وهذا ابنه فبقي له بالميراث عند ابي يوسف
وقالا لا يقضي حتى يجرح الميراث فيقول مات وتركها ميراثا له او يقول كانت لى له او في يوم الموت
له ان المدعى لما اثبت ان الدار كانت لمورثه بقي باستصحاب الحال الى يوم موته فتنتقل اليه موهوم
ولما انه يدعى الملك لنفسه وما شهدا بالملك لغيره فلا بد من اثباتهما الملك بالجر حتى توافق الشهادة
المدعى واستصحاب الحال للدفع للاستحقاق **والمدعى انه ابن هذا الميت اذا لم يشهد**
لا تعلم وارثا غيره بعد ما شهد وانه ابن هذا الميت **لا يورثه كقيل** عند ابي حنيفة بل يدفع القاضى
اليه المال وقال ابو حنيفة منه كقيل احتياطا لاحتمال ان يظهر وارث اخر او غيرهم غير فيتضرر
كما ياخذ كقيل في دفع اعطاء النفقة من مال الغايبة وله ان حق الحاضرة ثابت قطعا فلا يورث لامر
موهوم فليفت يورث منه كقيل والمكتوب اليه مجهول بخلاف نفقة زوجته الغايبة لانه معلوم
ولو برهن ان هذه الدار في يد غيره ميراث له فلا ولا **ولا خيه الغايبة ولا وارث له**
غيرها **فالقاضى يحكم له بحصته ويترك حصه الغايبة مع ذى اليد** عند ابي حنيفة اي في
يد من في يد الدار **وقالا ان نكر ذى اليد ما ادعاء وضعت الحصة في يد عدل** لانه بانكاره
صار خائفا فلا يترك في يد نصيب الغايبة نقل له **ولم** ان ذى اليد امين للميت فلا ينزع نصيب الغايبة
من يده لاحتمال ان يكون راضيا به وجعود الوديعة بخيبة المالك نوع صيانة فلا تكون خيانة وضع
في الدار لان المنقول ينزع من يده اتفاقا وقيل الخلاف فيها سوا ثم الغايبة اذا حضر الاصح انه لا
يكلف اقامة البينة لينزع النصف من يده من الحقائق **فصل** **في دعوى النسب ولو ادعى**
ولد جاريه باعها وانت به لاقل من ستة اشهر من حين البيع ثبت منه نسب الولد من البائع

الحصول التيقن الى العلوق في ملكه والظاهر عدم الزنا فتقبل دعوته مستند الى العلوق لان امر النسب
مخفي وقد بطن المثلان العلوق ليس منه ثم يظهر له انه منه **وكانت ام ولد وفسخ البيع** لان بيعها غير
جائز **ورد الثمن ويقدم على دعوى المشتري** يعني اذا ادعاه المشتري مع دعواه البايع او بعد ما
قد عوف البايع او لا فاعا سبق لا يستنادها الى وقت العلوق ولو ادعى المشتري قبل دعوى البايع
ثبت النسب من المشتري وعمل على انه نكحها واستولدها ثم اشترها **واذا اتت به** اي الجارية المبيعة
بالولد **لاكثر من سنتين من حين باع لم يفسخ دعواه** اي دعوى البايع لعدم اتصال العلوق
بملكه بغيره وكذا لو ادعاه لاكثر من سنة اشهر واقل من سنتين **فان صدقه المشتري في دعواه**
ثبت منه نسبه وحل ان البايع استولد الجارية بالنكاح حملا لامر على المصالح **ولا يفسخ البيع**
لان وقوع العلوق في ملكه غير معلوم ويبقى الولد عند المشتري **وان ادعاه** اي البايع بعد موته
اي موت الولد **وقد اتت به لاقل من سنة اشهر لم يثبت له** استقلال اي لا نصير الجارية ام ولد
البايع لان الولد بعد موته لم يثبت نسبه لعدم احتياجه اليه فلم تستقدمه خريه **او بعد موتها**
اي اذا ادعى البايع الولد بعد موت الجارية **او عتقها** وقد اتت به لاقل من سنة اشهر ثبت
نسبه **منه واخذ** اي البايع الولد اتفاقا قيد بعقدها لان المشتري لو اعق الولد من الام البايع
دعونه لان الولد هو الامم **وعليه** اي واجب على البايع **رد كل الثمن** الى المشتري عند اي حيفه
لانه باع ام ولده ولم يفسخ البيع فيها لمانع وهو الموت او العتق وهي غير متقومه عنده فلا سلم له
بازايها شي من الثمن فيرد جميعه **وقال رد حصته** يعني عندها يرد حصه الولد ولا يرد حصه
الام لانها متقومه عندها فيقسم الثمن على قيمتها يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة فما اصاب
الام سقط عن البايع ويسلم له بآرائها من الثمن في عتقها فيرد حصه الولد اعلم ان الخلاف
المذكور في صورة عتقها هو الذي مال اليه صاحب الهداية وصحة وهو مخالف لما ذكر في المبسوط
من انه لا يرد حصتها بالاتفاق وقرى بين الموت والعتق بان البايع لم يصير مكذبا شرعا فيما
دعم انقام ولده فيرد جميع الثمن عنده وفي الاعتراف صار مكذبا لان القاضي كذبه وجعلها
معقته المشتري ولم يفسخ البيع فاذا لم يبطل البيع في الجارية فكيف يسترد الثمن كذا في التبيين
والكافي **ولو باعها المشتري فاستولدها الثاني** اي المشتري الثاني **فاستحققت قيمته**
الولد ورجع بها وبالثمن اي رجع المشتري الثاني ونكحها على بايعة وهو المشتري الاول **فبايعة**
لا يرجع على الاول اي لا يرجع المشتري على البايع الاول **الا بالثمن** عند اي حيفه
وقال لا يرجع به وقيمتها اي يرجع بالثمن وقيمة الولد على البايع الاول لان رجوع المشتري
الثاني كان لاجل الغرور وهذا المعنى قائم في المشتري الاول كما يرجع بغيرها **وكذا ان**
البايع الاول ضمن سلامة الولد للمشتري الاول ولم يضمن سلامته للمشتري الثاني لان البيع
الثاني انما يضاف الى البايع الثاني لما شرته باختياره فنقطع نسبه الى الاول بخلاف الثمن والولد
بالعيب لانه ضمن سلامة المبيع ولم يوجد **ولو اشترى ام ولد المدخول بها ثم اعترفا**
انت بولده لاكثر من سنة اشهر من شرائها اي من وقت شرائها لا يثبت له ابو يوسف النسب
الابدية اي بان يدعيه الزوج لان النكاح ارتفع بملك اليمين وبقي فراش الامة وهو ضعيف
فيحتاج الى الدعوى **واثبتته** اي محله النسب **الى سنتين** يدونها اي بدون الدعوى لان العدة وجبت

عليها بارتفاع النكاح لكن حكم بالميراث يظهر بسبب ملك اليمين ولم يمنع عن الوطى انما عبادة معقده
غير مرقه باقتضائه فيثبت النسب من زوجها الى سنتين **ولو باعها** اي امراته التي اشترها من
آخر **ثم اشترها فانت به كذا** اي ولدت ولدا لاكثر من سنته اشهر **منذ باعها لا يثبت**
اي ابو يوسف النسب من البايع **الا بتصدق بق المشتري** لان العلوق لو قدر انه حصل في ملك اليمين
ثبت النسب وبطل الشرا لكن لا يملك ابطاله لتعلق حق المشتري فاذا صدق رضيه **ونشر**
دعواه اي قال محمد اذا ادعى البايع النسب ثبت بالتصدق بق المشتري والا فلا لان حمل العلوق من غير
في ملك النكاح كان ممكنا في المسئلة السابقة بظهور العدة في حقه بالاعتناق ولا اعتناق هنا
موجب الحمل على العلوق في ملك اليمين فلا يثبت النسب بدون الدعوى **ولو ادعى** اي يبيع يعني
اذا باع امته وقبضها المشتري فانت بولد فادعاه البايع **وبرهن على بيعها منذ شهرين**
المشتري على اكثر من سنة اشهر يعني ادعى المشتري وقال للبايع بعثتها لاكثر من سنة اشهر
فقام عليه اليقينة **بذلك** اي على ابو يوسف للمشتري بالولد ورجح بيئته لانها ثبتت
زيادة المدة **للبايع** اي قال محمد الولد للبايع ورجح بيئته لانها ثبتت نقض البيع قبل قوله
فبرهن المشتري لانه لو لم يبرهن على ما ادعاه كان القول قوله **اتفاقا والمنع اليها** اي يعني
المرأة التي اخبرت بموت زوجها **اذا اعتدت وتزوجت وانت بولد فاما الاول** اي الزوج الاول
فهو له اي الولد للاول عند اي حيفه سواء اتت به لاقل من سنة اشهر او لا لان النكاح الاول
صحيح والثاني فاسد فباختيار الصحيح **اولي والثاني في رواية وعليها الفتوى** والله هو
المستفترش حقيقة فالولد للفراش الحقيق وان كان فاسدا **ومحمله** اي ابو يوسف لولد الاول
ان اتت به لا باع من سنة اشهر من حين العقد اي عقد النكاح الثاني ليقينا ان العلوق من
الاول واما اذا كان التزويج من سنة اشهر فالولد للثاني **وحكم به له** اي محمد بالولد الاول لان
كان من حين ابتدا الوطى الى الولادة اقل من سنتين ولو كان اكثر منها فهو للثاني
لاننا يقينا انه ليس من الاول لان النكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما
وضع في الولد اذا المرأة تزد الى الاول لجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة فز زوجها رجل
من اهل الحرب فولدت اولادا وكذا لو ادعت الطلاق وادعت اقتضائه فز زوجها رجل
والزوج الاول جاهل من الحيض **ولو ولدت مكاتبه من احد الشريكين** يعني اذا اشترك اثنان
في امته وكانت بولدها فادعاه فتنصيبه ام ولد ولها الخيار فان عجزت
نفسا فكلها ام ولده **ويضمن المستولد لشريكه نصف عقدها ونصف قيمتها** او لا اي انه
يخرج نفسها **بصرف العتق** مضى على الكفاية **واذا اعتقت** قالوا لا فاعا عند اي حيفه لان
الاستيلاء عنده يخرج فيقتصر اممية الولد على نصيبه لان الكفاية لا تقبل النقل من ملك الى ملك
كالنبيير ولو كانت مدبرة فانت بولد فادعاه احدها يصير نصيبه ام ولد ويبقى نصيب الآخر
مدبرا على حاله بالاتفاق فكذا هذا **وقال** اي ام ولد ومكاتبه المستولد **عنه** اي لا ينفك
فمنها لشريكه ونصف عقدها ايضا لان الاستيلاء لا يخرج عندها فيجب تكيله مالا يمكن وهنا يمكن
بفسخ الكفاية لانها قابلة للفسخ فقبل العتق ما زالت ام ولد الاول وانتقل نصيب الثاني اليه
بفسخ الكفاية **والامة المشتري** بين جماعة **اذا اتت بولد فادعوه ثبت من** نسبه عند اي حيفه

تعدرا اعتبار الذكورة بقول الآخر وهو العبد ولنا ما روي عن جديده **فصل في الواحد** عندنا
وشهادته على **الشيء** وهو ما يعرف به حياة الولد من صوت ونحوه **مردودة** عند الوحيه
في حق الارث وقالوا مقبولة فيد بقوله في حق الارث لانها في حق الصلوة عليه مقبولة اتفاقا لها
انما قبلت في حق الصلوة وهي من احكام الحياة فتقبل فيما بيني عليه وهو الارث وله ان الارث
من باب الالتزام وهي لا تثبت الا بجهة تامة وشهادتهن ناقصة فلا تثبت بها كما لا تثبت الرضاع
بها بخلاف الصلوة لعدم الالتزام **وشروط محمد في ترجمة لغة الشاهد** وهي بفتح الجيم تفسير الكلام
باسان اخر اذا لم يعرفها القاضي والمدعي عليه **وتركبه** السراى تركية الشاهد سراى عدد البنية
والاكتفاء بفتح الهمزة اي بعدل واحد رجلا كان وامراه فكل تركية السراى ان العدد في تركية العلانية
شروط اتفاقا ما شهدت الرضا فيشترط في تركيهم اربعة عند محمد وفي المحيط تقبل تركية السراى من
الاعمى والعبد والصبي عندها لانه اخبار وخبر هو لا مقبول وعند محمد هي شهادة فلا تقبل
واما تركية العلانية فشهادة اتفاقا لانه ان الترجمة والتركية في معنى الشهادة فيشترط فيها
ما يشترط في الشهادة ولها ان العدد في الشهادة ثابت بخلاف القياس فلا يتعداها ولكن
لها شبه الشهادة من وجه ولهذا شرطنا العدالة والاسلام والخبره والبلوغ في الترجمة والتركي
وايسنا شهادة حقيقة ولهذا لا يشترط فيها لفظ الشهادة ومجلس القضا **وحيز ابو يوسف**
للقاضى يقبل **الشهود** اى كيفية ادا الشهادة بان يقول كما يسمع منه ان تشهد بكذا ولا يقول
اشهد بكذا لما يسمع منه من الحقايق لان مهابة مجلس القاضي قد تمنع من اظهار لفظ الشهادة
فيلغته تذكرة احيا الحق في غير الحد ولا تدرى بالشبهة وقال لا يجوز لان في التلقيح اعانة
لاحد الخصمين فيجب اجتنابه فقيده بالشهود لان تلقين المدعي غير جائز اتفاقا وبسطة طاعة
في الشاهد لا يترجح جانب صدقه **ولفظة الشهادة** لانها من الفاظ اليقين وهو اشد دلالة على ائتمار
من الكذب فلو قال الشاهد اشهد او اعلم او اتيقن لا يسمع **والقاضى يعمل به اى العدالة** ويسمع
شهادته لان عقله ودينه يمنعه من مباشرة القبح فاكتفى بظاهر اسلامه **لا سأل عن الشاهد**
فيما يندري بالمشبهة فانه يسأل عنه في السر والعلانية وان لم يطعن الخصم رجلا من سبطه او طعن
الخصم فيه لان الظاهر انه لا يطعنه كاذبا فتقابل الظاهران فوجب الترجيح بالاستقصا وقالوا
يسأل سراى علانية لان القضا مبني على شهادته فلا بد من معرفة حاله والظاهر لا يصلح
حجة للاستحقاق وقيل هذا اختلاف زمان فان با حنيفة كان في القرن الثالث المشهود له
بالخير كما قال عليه السلام خير القرون القرن الذي انا فيه ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم واما
كان في القرن الرابع بعد ما تغير احوال الناس وفشا الكذب فافق كل واحد ما شاهد في زمانه ونفى
بقوله لان الفساد والزور في زماننا فشا واكثر اهله يشهد لمن يشاء وان **القاضي السراى** القاضي
بالتركية سراى بان كتب رقعة اسم الشاهد ونسبه وحلته وبعثها الى السراق كان سويا والى
اهل محله فمن عرفه بالفسق يكتب الله اعلم محررا عن الفتك لا اذا عدله غيره وخاف ان يحكم القاضي
بشهادته فيصرح بفسقه **جاء في المشوكة** في هذا الزمان لاهل الشر والطغيان والذين يخافون الاعلان
في البيان ويقول **التركي هو عدل جازي الشهادة** واما اضاف الى قوله هو عدل لانه جازي
الشهادة لان العبد والمحدود في قذف اذا لم يكن يكون عدلا ولا يجوز شهادتهما **وجوز ان يشهد**

كل ما سمع الا ان يكون من وراء الحجاب فلا يجوز ان يشهد عليه لان الصوف يشبه الصوف
فلو علم ان ليس وراءه الا واحد معين جاز له ان يشهد عليه ما سمع منه **او ابرع من الحقوق**
كالغصب والقتل ونحوها **والعقد** كالمهبة والبيع ونحوها من **عقد الشهادة** ويقول **لا**
ليلا يكون كادما **الا في الشهادة على الشاهد** فلا يجوز حتى يشهد به حتى اذا سمع شاهدا
يشهد لم يجز له ان يشهد على شهادته ما لم يشهد لان الشهادة لا تثبت الحكم بنفسها وانما تثبت بالنقل
الى مجلس القضا فيشترط التحمل **لا يشهد بماله** **حائنه الا بالنسب والموت والدخول**
اي دخول الرجل من زوجته **والنكاح** **وولاية القاص** **والعقود** **من شؤبه** ويشترط في اخبار
من يتقونه ان يكون رجلا او رجلا وامراة **ولفظ الشهادة** اقيم هذه الشهادة مقام الخبر عن جماعة
لا يتوهم توأطهم على الكذب في اثبات الشبهة حكما واعتبارا ولا يشترط في الموت لانه قد يتفق في
موضع لا يحضره الا الواحد فلو لم تثبت الشهادة بالواحد لصاعدا الحقوق المتعلقة بالموت ولوله
يعاين الموت الا واحد بخبر عدلان ويشهدان به عند الحاكم وانما كفى السامع في هذه الاشياء لان
اسبابها لا يطلع عليها الا الخواص فلو تقبل فيها الشهادة بالتسامع لادى الى حرج كثير بخلاف
البيع والمهبة ونحوها لان الخواص والعوام يحضرونها ثم انه ينبغي ان لا يفتسر انه يشهد بالتسامع
حتى لو ضم لا تسع شهادته والافتقار لهذه الاشياء ينبغي جوار غيرها لكن المختار في اصل الوقف قول
محمد انه يجوز بالتسامع لكن لا بد فيه من بيان جهته بان يوقف على هذا **المسجد** ونحوه حتى لو ثبت بالبيع
كذا في التبيين وذكر في المحيط لا تقبل الشهادة على الولا بالتسامع وعن ابو يوسف اخذ تقبل لان الولا
بمثلة النسب **واذا رأى** يده اى الشاهد في يد غيره شيئا **عند** **وامنه كبير** **من لا يعرف** **رقمها**
اي كونه مملوكا **وقد شهد** به اى بالملك من يده اذ لا دليل في الشاهد على الملك سوى اليد بلا منازع
ولو منع الشهادة باليد لا تسد بابها لان الوقوف على حقيقة الملك متعذر **من غير تفسير** بانه شهد
بالروية ولو ضم لا يسمع اعلم ان الشهادة على غير العبد والامة انما يسمع اذا عرف الملك بحدوده
وراه في يد رجل يعرفه باسمه ونسبه او سمع انه في يد فلان بن فلان ولكن لا يعرف ذلك الغلان بوجهه
ثم رآه في يد غيره جاز له الشهادة بالملك الاول اذا ادعاه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما
هو اثبات النسبة بالتسامع وفي ضمنه اثبات الملك ولا يجوز الشهادة في غير هاتين الصورتين لذا
في التبيين انما استثنى العبد والامة الكبيرين لان الشهادة لهما برؤيتهما في اليد لا يجوز لان لهما
يدا على انفسهما حتى اذا ادعى العبدانه حرا اصل كان القول قوله فلا تثبت لغيرها يد عليها في الحقيقة
حتى يعتد وشهد بهما على الملك بخلاف الصغيرين الذين لا يجبران عن انفسهما ولا يد لهما فصار
كسائر الاموال فجازت الشهادة برقمها في اليد فيد بقوله لا يعرف رقمها لانه لو كان معروفا فجازت
الشهادة **فصل** **فيمن تقبل شهادته** **وفمن لا تقبل** **وردنا شهادة الاعي** **مطلقا** **سوا**
كان فيما يسمع **اولا** **وفمن لها فيما سبيل السبع** **رواية** عن ابي حنيفة وهو قول زفر لانه يساوى
البصير في السماع **وحيزها** اى ابو يوسف شهادة الاعي في الدين والعقار فيد ناه لانه في المنقول
لا تقبل شهادته اتفاقا لانه محتاج الى الاشارة والدين يعرف ببيان الجنس والوصف والعقار بالتقدير
ان تحكما **ببصر** لان العلم حصل بالعيان وقت التحمل واذا وصحح اذ لا خلاف في لسانه وتعريف
المشهود عليه يحصل بذكر نفسه وقال لا يجوز لانه محتاج في ادائها الى التمييز بين الخصمين وهو لا يعرف

بينهما الا بالتحقق وهي لا تعتبر لانه يشبه نعمة اخرى وتخاف عليه التلقين من الخصم والمعرفة بذكر
النسب لا تكفي لانه وما يشارك غيره في الاسم والنسب فينبى بقوله ان يحملها يصير لانه لو تحملها اعلم
تقبل اتفاقا وفي الدخيرة الخلاف فيما لا يجوز فيه الشهادة بالشبهة والتسامح اما في خلافه تقبل شهادة
الاعلى بلا خلاف من الحقايق **ولو اعني بعد الادامتنع القضا ويأمر به ابو يوسف** بالتفصلا لانه اذا
بشروطها وقيمت فيقضي بها كما لو مات الشاهد بعد الادامتنع او غاب وقال لا لا يقضي لان قيام اهلية الشهادة
شرط وقت التفصلا لانه فيصير حجة عنده وقد فات فلا يقضي بها وما ركا لو جاز وخبر لو فسق بخلاف الوقت
لان الاهلية تستقر ولا يبطل اذا الشئ انتهت به بل يتقرر بخلاف الغيبة لانه لا شئ في الاهلية اقوال الجلة
الشريعة تدل على امتناع القضا اتفاقا وذكر الخلاف بعده يدل على انه خلاف في بينهما اتفاق ولو قال ولو
اعني بعد الادامتنع القضا لكان اولي واخصر **وان قيل من العبد والصبي** لان الشهادة من باب الولاية
لما فيها من الزام الغير ولا ولاية لها على نفسها فاولي ان لا يكون لها ولاية على الغير ولو تحمل في الرق
والصغر وادى بعد العتق والبلوغ جاز **ولام من الاصل لفرعه وبالعكس** لقوله عليه السلام لا
تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده وفي المحيط تقبل شهادة لولده من الرضاع **ولام من المولى**
لعبد سواء كان مدونا او لا **ومكاتبه** لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة المولى لعبد **ولام من المولى**
لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شهادة لنفسه فينبى بقوله فيما هو من شركتهما لان شهادته فيما عدا ذلك
مقبولة **وفردوها من احدا الزوجين لآخر** وقال الشافعي هي مقبولة لان الاملاك بينهما مميزة ولا اعتبار
للتفجع العابد الى الشاهد ضما كما في الغريم ولنا ان المنافع بينهما متصلة ولهذا بعد احدهما غنيا بقضاء
صاحبه فيثبت فيها نعمة بخلاف شهادته الغريم لانه لا يدله على المشهود به **وتقبل من الاخ لخته وعمه**
لان المنافع بينهم متباينة غالبا **وترد من محنت** وهو الذي يشبه النساء في الاقوال وهو معصية
لقوله عليه السلام لعن الموتى من الرجال **ونأخذ** وهي التي تنوح في مصيبة غير المال واما التي
تنوح في مصيبتها فلا تسقط عدالتها **ومعينة** سواء غنت للناس ولا لان رفع صوتها حرام **ومدين**
الشرب اي مداوم شرب الخمر **على المهر** قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لان مثله لا يكون ذا مروءة
ولا يحسن عن الكذب قال الامام السرخسي شرط الادمان ان يظهر للناس او يخرج سكران فيسخر به
الصبيان واما شاربا لم يفسد ما لا يخرج من ان يكون عذرا اذا لم يظهر ذلك وان كثر شربه وكذا مدين
السكر وان كان بسابرا لم يشبه سوى الخمر كما في التبيين **واللاعيب بالظهور** لانه يتركب مثل بالنظر الى العورات
في السطوح وغيرها **والمعنى للناس** لانه يجمعهم على كبيرة واما المعنى لنفسه لانه الوحشة فلا يارسى به
ولا تسقط به عدالته اذا لم يسمع غيره في الصحيح لما روى عن كثير من مال كانه دخل عليه اخوه اسير ما لك
وهو يعني وكان من كبار زهاد الصحابة وان اشد في تغيبه شعرا وعظ وحكمة فجاءه بالانفاق ومن المشايخ
من اجاز الغنا في العرس كما جاز ضرب اللذ فيه كذا في التبيين **ومرتكب ما يوجب الحد** لان بعض العلماء
عرف الكبيرة به ومرتكب الكبيرة ترد شهادته **والذي يدخل الحرام بغير ازار** لان كشف العورة حرام
وبالكل اي بشرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان عقد الرابا مقيد للملك بعد القبض فلم يكن حراما محضا
فصار كالصغير فشرطنا الادمان واما اكل مال الغير فانه من الشهادة بلا اشتراط الادمان لانه حرام
محض **ويأمر بالزهد والشمع** والقار ان يأخذ من صاحبه شيئا في اللعب قالوا الزهد مانع من غير قرار
لقوله عليه السلام ملعون من لعب بالنرد واما الشطرنج فمكروه عندنا ومباح عند الشافعي وهو ليس

مانع اذا لم يكن فيه قرار او فوت صلاة او حلف كاذب **وبفعله ما يستخف به كالاكل والبول**
عبد الظاهر لانه يصدر عن من لا مروءة له فيصير متهم بارتكاب الكذب **ويظهر سلسلته** لانه
يكون ظاهر الفسق **وتقبل من اهل الاحواء** الجبرية والقدرية والروافضة والخروج والتشبيه والتعطيل
كل واحد منهم نصير اثني عشر فرقة قبيلع الى اثنين وسبعين وفي الدخيرة انما تقبل شهادة من كان
من اهل هوى لا يكفر به صاحبه لانهم انا وفقوا في الهوى بالتناوب والتعيق في الدين الا بغير ايمانهم
من يعظم الذنب حتى يجعله كفرا وفسقه من حيث الاعتقاد لا يدل على كذبهم عدا الا الخطا به
هم صنف من الروافض يفسبون الى ابن الخطاب محمد بن ابي وهب الجندع الكوفي لا تقبل شهادتهم
لانهم يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون
ان الشهادة واجبة لشيعتهم سواء كان صادقا او كاذبا **وتقبل من اهل الذمة** فيما بينهم يعني
شهادة التي على مثله مقبولة عندنا وان اختلفت من الملة لان الكفر ملة واحدة وقال الشافعي
لا تقبل لان شهادة المستامن على مثله مقبولة اذا كانا من دار واحدة فان كانا من دارين مختلفتين
لا تقبل وعلى الذي مردوده **وتقبل** بقوله فيما بينهم لان شهادتهم على المسلم غير مقبولة وشهادة الذي
على المستامن مقبولة اتفاقا لانه يعقد الذمة صار كالسليم له ان شرا الكفر وهو الرق يخرج من اهلية
الشهادة فاصل الكفر اولى اذا كانا من دارين مختلفتين كالا فريخ والحشر لا تقطاع الولاية بينهما
ولهذا لا يتوارثان ولنا ما روى انه عليه السلام رجح يهوديين زنيا بشهادة أربعة منهم **وتقبل**
من العامل اراد به عامل السلطان الذي يأخذ الحقوق الواجبة كالخراج والجنينة ونحوها لان العمل
ليس يفسق ولهذا كبار الصحابة عمالا وفي الكافي كان هذا في زمانهم واما في زماننا لا تقبل شهادة العمال
لغلبة ظلمهم وفي النهاية لا تقبل شهادة من نخل بالواجبات كالركوع ونفقة الاقارب والزوجات
والاقلن وهو الذي لا يحسن لانه لا يحل يا عدالة هذا اذا تركه بتعذر منه من كبر او خوف هلاك وان تركه
استخفا فاللسنة لا تقبل **والخصي** لان عمر قبل شهادة علقته وكان خصيا **ولد الزنا** لان فسق
ابويه لا يستلزم فسقه **والختني** لانه اما رجل وامرأة وشهادة كلاهما مقبولة وان كان مشكلا
يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا **ومن غلبت حسنة على سيئة واجتنب الكبار** ولم يصبر
على صغيرة ايضا لانه بالامرار عليها تكون كبيرة **قبلت شهادته** وان لم يعصية ان للوصل اليه
الصغيرة يقال لم اذنب ما دون الكبير والمأم الصغيرة لا يقدح في العدالة لان العصية منها لو كانت
مشروطة في العدالة لانسد باب الشهادة اذا لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبيا وفي المحيط
مرجح ساعه وبقية ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته **ولا تسمع على خراج** مجر د كما اذا
اقام بيعة على ان الشاهد فاسق واخذ اجره على شهادته او اقرانه شاهد زور **ولا يحل به** لان الفسق
المجرد مما لا يدخل تحت الحكم لانه يرفع بالثبوت ولعله قد تاب في مجلسه فلا يتحقق الاثم واما اذا
اقام المدعي عليه بيعة على جرح غير مجر د بان كان فيه اثنان حق الله او العبد كالشهادة على انهما
زنيا او شربا الخمر ولم يتقادم العمد او قتلا النفس عمدا او اخذا ماله تقبل **ولم يقبلوا الشهادة**
الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فيما بينهم قبل التفرق وقالوا لك تقبل فيد به لان شهادتهم
بعد تفرقهم غير مقبولة اتفاقا لانه ان شهادتهم لم تقبل في موضع لا يحضرهم غيرهم لضعف الحقوق
ولنا ان الكذب غير محرم عليهم فكيف يثبت عليه الظن بصدقهم **وشاهد الزور** وهو الذي اقر

في رواية

على نفسه بكذا بمنعها او شهد بعد موت رجل فجا حيا ولو قال اخطأت فيه لا يعذر لان العفو لا
يغفر على الخاطئ **في السوق** عند ابي حنيفة ان كان سوقنا او بين قومه ان لم يكن كذا وقال
لهم هذا شاهد زور فاحذروه **وزاد اضر به** بقدر ما يراه الحاكم **وحبس** لما روى ان عمر بن الخطاب
الزور او يعين سوطا ويسم وجهه وامر بان يطاف به وله ان التشهير يكفي لدفع شره عن اعداء
فلا يحتاج الى الضرب وحديث عمر بن الخطاب على السياسة ولهذا سحر وجهه **فصل في اختلاف**
الشهادة وتوافق الشهادة الدعوى لانها لو خالفها فقد كذبها والدعوى الكاذبة لا
يعتبر وجودها والشرط توافقه في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى الغصب فشهد باقرار المدعى عليه
بذلك تقبل **واتفاق الشاهدين لفظا ومعنى** في قبول الشهادة شرط عند ابي حنيفة فيقبل
كل منهما ذلك المعنى بالموضع لا التضييق والالتزام حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية
تقبل ولو شهد احدهما بالغصب والاخر بالاقرار به لا تقبل وقال غير شرط لفظا **ولو شهد هذا**
بالف وذاك باليمين والدعوى اي والحال ان الدعوى مطلقة **باليمين في مردودة** عند ابي حنيفة
وقبلاها في الالف لانها اتفقا فيه ولا تقبل في الالفين لانها اختلفا فيه فصارتا اذا شهدا احدهما
بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الف وخمسائة وله ان الالف غير الالفين لفظا ومعنى
فلم يتفقا في واحد منهما فلا تقبل كما اذا شهد احدهما بالدرهم والاخر بالدينار بخلاف الالف وخمسائة
لانها اتفقا في لفظ الالف **او هذا بالف وذاك** يعني شهد احدهما بالف والاخر بالدينار وخمسائة
والدعوى بالاكتر يعني والحال ان المدعى يدعي الف وخمسائة **قبلت** الشهادة في الالف
اتفاقا لاتفاق الشاهدين على الالف لفظا ومعنى وتقدر احدهما بخمسائة وتذيق له والدعوى
بالاكتر لان الدعوى لو كانت بالالف فقط لا تقبل شهدا دعيهما لان المدعى كذب الشاهد بالزيادة
لان يقول المدعى كان حق الف وخمسائة فاستوفيت الخمسائة فحينئذ تسمع شهادتهما
لحصول التوافق بين الدعوى والشهادة **ولو شهد بالف** وقال المدعى **والدعوى**
فلا تقبل لان الدعوى لا يقبل شهادة من قال قضى خمسائة لانه منفرد في ذلك
الا ان يشهد معه اخر فتمت البيعة على القضا فتسمع **فيمنع الشاهد الذي**
يعلم بما يدعيه اي عن الشهادة بالف **حتى يقر المدعى بالقبض** اي قبضه بنفسه
لان الشهادة بالف قبل اقراره يكون اعانة على ظلم المدعى عليه **ولو شهد احدهما بالف**
والاخر بالدينار اي بالنكاح **بالدين وخمسائة** فهي مقبولة **بالف** عند ابي حنيفة **وراهما**
بالبيع اي كما رد مثل تلك الشهادة في البيع اذا شهد احدهما انه اشتراه بالف والاخر اشتراه بالدين
وخمسائة لان العقد يختلف باختلاف الثمن وله ان المقصود الاصل في النكاح الحل
وهما متفقان عليه والمال تابع واختلافهما في التابع لا يقدح بخلاف البيع لان الثمن فيه مقصود
ولهذا لو لم يصح البيع بلا شرط صح النكاح بلا شرط فيكون اختلافهما فيها مقصودا **مضرا** اذا
شهدت بيعة **بقدر يوم** اي يوم **والنكاح** اي شهد شاهدان بعتة زيد يومه
بالكوفة لزيد **بف** لان احدي البيعتين كاذبه يبين ولا ترجع باحدهما **فان جعل السابقة**
اي حكم الحاكم بالبيعة الاولى **لغت الاخر** اي لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت
بانصال القضا بها كما لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتمري وصلى باحدهما ثم وقع تحريمه

على طهارة الاخر لا يعتبر الثاني لان الاول انصل بحكم الشرع فلا ينقص **ولو اقام ذوا اليد**
بيعة على بيع داره من فلان **بالف** في رمضان **لا تقبل** اي اقام فلان بيعة بعد ما ادعى
انه ارغمها منه اي اخذ تلك الدار من فلان **وهنا خمسائة** في شهر ربيع الاول **محمد بن**
ابي حنيفة لان العمل بالبيعة واجب ما امكن **وهنا يمكن ان يثبت البيع** في رمضان ثم يجاد اليه
فيرهنه في شوال **وهذا البيع** اي رجحان بيئته لانها اسبق واكثر اثباتا لان البيع بوجوب الملك
في اليدين والرهن لا يوجب **والرهن لا يوجب** **فصل في اختلاف** **الزمان**
الزمان اي محمد شهدا قضا وقال لا تبطل وضع في القبض المعايين اذ لو شهدا على اقرار الرهن
والواهب والمصدق بالقبض جازت الشهادة اتقا قاله ان القبض فعل والفعل الواحد
الموجود في زمان لا يكون موجودا في زمان اخر فيختلف المشهود به ولها ان القبض بحكم
الرهن يمكن ان يتكرر بان الداهن اعاد الرهن من المرفق ثم اعاده اليه المرفق فهذا القبض
يكون مضمونا كالقبض الاول فاذا امكن تكرره لا يختلف المشهود به باختلاف زمانه او مكانه
واجزئها معه اي الشهادة مع اختلاف الشاهد من **في البيع** اي في زمانه او مكانه وقال
زفر لا يجوز لان الثابت بشهادتهما يبعان فلم يمتصا بالشهادة على احدهما ولنا ان البيع قول
والقول يتكرر فيكون مدلول البيعتين واحدا فيتم النصاب وفي التبيين كل ما هو قول كالطلاق
والعاق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهن والحوالة اذا اختلف الشاهدان
في زمانه او مكانه تقبل شهدا دعيهما لان القول ما يباد ويكرر وكل ما هو فعل كالقتل والغصب
والجناية اذا اختلف الشاهدان في زمانه او مكانه لا تقبل لان الفعل الموجود في زمان غير الزمان
في زمان اخر وكذا النكاح لانه وان كان قولا لكن الفعل وهو حضور الشاهدين شرط فيه فصارت
حكم الفعل **ولو شهدا** **في طلاق زوجها** **او في طلاق** **اي** **تكررا** **لا قد** **بف** **اي** **ابو يوسف**
شهدا دعيهما لان الشهادة عليها لا لها **وراهما** **لا تقبل** لان في تلك الشهادة منفعة لها وهو تخليصها
من رفق النكاح **ولو اشترى ذمي دارا من مسلم فادعاه اذى او مسلم بشهادة**
ذمين قبلها في حقه اي يقبل ابو يوسف لشهادته في حق الذمي **وراهما** **اي** **قالا لا تقبل** اصلا
ولو لم يردف قولهما لكن اولى به في طرف النفي من قوله **لما** **اي** **قامت** **على** **كافرانه** **استحقها**
وعلى مسلم بالرجوع عليه بالثمن فتقبل على الكافر ومن المسلم كما ان شهادة ذمين يدين
في تركه كافر خلف ابنين فاسلم احدهما مقبولة على الكافر دون المسلم والحكم بالاستحقاق لا
يكون حكما بالرجوع بالثمن على البايع ولهذا شرط للقاضي ان يقول حكمت بالاستحقاق وفسخت
عقدهما وحكمت بالرجوع البايع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما
احتاج القاضي الى التصريح ولها انهما قامت على مسلم لانها اظهرت ان المسلم باع مالا
ملكه فلا تقبل بخلاف ما استشهد به لان لقضا فيه توجه على الكافر والمورث ولم يظهر في
حق المسلم لان البيعة ليست بحجة في حقه **فصل في الشهادة على الشهادة** **وعجز**
الشهادة على الشهادة وكان القياس ان يجوز لان الشهادة عبادة بدينية والنيابة
لا تجوز فيها لكن جازت استحسانا لمصلحة الحاجة اليها لان الاصل قد يعجز عن ادائها
موت او مرض او بعد مسافة ولم تجز شهادة الفرع لصاعدا الحقوق **فلا يسمع** **بالشهادة**

احترقه عن الحدود والقصاص فانها يسقطان بالشبهة ولهذا لم يكن فيها شهادة السامع
 فيها من شبهة البدلية وفي الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية فالقول **لا يجوز فيها ولا يجوز**
من واحد على واحد لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الاشهاد رجلين
وتجيزها من اثنين على اثنين يعني اذا شهد رجلان على شهادة رجل وشهد الشاهدان
 الفرعان على شهادة رجل اخر في هذه الحادثة تقبل عندنا وقال الشافعي لا تقبل لانه لا بد
 عنده ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرعين قاما مقام اصل واحد فصار كالمرتين
 ولنا ان الفرعين شهدا بحق وهو نقل شهادة الاصل وشهدا بحق اخر وهو نقل شهادة الاخر
 فيجوز كما اذا شهدا بدين اخر **ويقول الاصل اي الشاهد الاصل شهد على شهادتي** وهذا القول
 ليس بلازم لان من عاين الحق جاز له ان يشهد وان لم يشهد **اي شهد ان فلانا اقر عندك**
بكذا وهذه شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد منها لينقلها الى مجلس القاضي
ولا يشهد على نفسه والفرع اي يقول الشاهد الفرعي عند الادا **الشاهد ان فلانا شهدني**
على شهادته ان فلانا اقر عندك **اي شهد على شهادتي** **اي شهد على شهادتي** وفي هذا الادا
 خمس شينات والافصر ان يقول شهد على شهادة فلان بكذا فيذكر فيه شينين لا غير ذكره محمد في
 السير الكبير وهو مختار بعض الفقهاء لانه ايسر كذا في الشينين **ولا تقبل من الفرع** الشهادة
الا لتعذر حضور الاصول الى مجلس الحكم بموت او عجز او عيبهم مدة مسيرة فيقولون
 ان الحاجة الى شهادتهم انما تكون عند عجز الاصول وهو انما يتحقق بهذه الاسباب وعن ابي يوسف
 ان كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا يقدر على البيوتوبة في منزله مع الاشهاد
 وبه اخذ كثير من المشايخ وعن محمد انه يجوز كيف ما كان حتى اذا كان الاصل في زاوية المسجد
 يشهد الفرع على شهادته وفي رواية اخرى عنه تقبل وفي النهاية اذا شهد الفرع مع
 كون الاصول في المصريح بان لا يجوز عندنا في حليفة ويجوز عندنا بانما على ان التوكيل بغير
 الخصم لا يجوز عنده ويجوز عندنا فلا يملك الاصل انابة غيره مناب نفسه في الشهادة بلا عذر
 كما لو ملك المدعي عليه ان يليب غيره مناب نفسه في الجواب بدون عذر والجامع ان استحقاق
 الجواب على المدعي عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وبذلك عندنا ما يملك المدعي عليه
وتعذر الفرع الاصول لان الفرع من اهل التزكية ولذا عذر احد الشاهدين
 صاحبه ولا يثبتم بان فيه تنفيذ شهادته لان العدل لا يثبتم مثله اذ لو اثم لانسأب الشهادة
وتجيز سكوهم يعني لو سكتا الفرع عن تعديل الاصول جازت شهادتهم عند ابي يوسف
 لانهم لما نقلوا قول الاصول وكما فهم حضروا بانفسهم وشهدوا فلا يلزم الفرع تعديلهم
 وان قالوا لا نعرف الاصول عدولهم لا لايبرد القاضي شهادتهم ويسأل عن الفرع غيرهم
 وهو الصحيح **وينظر الحاكم في حاله** اي حال الاصول **واجبه** اي يجب التعديل لان الشهادة
 انما تقبل بالعدالة فاذا لم يعرفوا عدالتهم لم يعرفوا شهادتهم فلا يصح نقلهم **فان كان**
شهادتهم زور لانهم لم يعرفوا عدالتهم لم يعرفوا شهادتهم فلا يصح نقلهم **فان كان**
 الفرع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امام حضورهم فلا ينقل الى شهادة الفرع
 لثبوت التعارض بين خبر الاصول وخبر الفرع **كتاب الرجوع**

عن الشهادات **ولا يصح الا في مجلس القضاء** اي قاضي كان لان الرجوع
 عن الشهادة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجناية على ما قال عليه السلام
 السن بالسر والعلانية بالعلانية فلما كانت شهادة الزور بحضرة القاضي يجب ان تكون توبتها
 كذلك ولو اقام القاضي عليه بيعة ان الشاهد من رجعا عند غير القاضي لا يصح ولو اقام بيعة
 اي اقرار رجوعها عند غير القاضي سمع لان اقرارها به يكون رجوعا منها في الحال **وتسقط**
قبيل الحاكم يعني اذا رجعا قبل حكم القاضي بشهادتهما تسقط ولا يقضي بها لان كلاهما
 الاول والثاني تناقضا **وبعد** اي بعد الحكم اذا رجعا **لا يصح المراجعة** **ويضمنون ما التفتوا**
 بشهادتهما لانهم صاروا سببا لانطلاق المال على وجه التعدي فلزمهم المالك لما فرغ اليه
 في شرح المصنف هذا اذا قبض المدعي المال ديننا كانا وعينا لان الاتفاق لا يتحقق بدون
 قبضه الى هنا كلامه لكن هذا مختار شمس الاجمعه وقال شيخ الاسلام هذا مسلم اذا كان المال
 ديننا اما اذا كان عينا فيجب الضمان على الشهود وان لم يقبضها المشهود له لان كل المشهود
 عليه يكون مزايا عن الحق بمجرى القضا ولهذا لم يجز ان يتصرف فيها وجاز للمقضي له ذلك
قالا فان كل المال يعني اذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به فقبضه المحكوم له بقر رجعا عن
 شهادتهما ضمنا كل المال **واحد** اي اذا رجع احد الشاهدين او اثنان اي اذا رجعا اثنان
من ثلثة شهود **اي ان مع رجل** يعني اذا شهد رجل وامرأتان فرجعنا **اصح** يعني يضمن
 نصف المال في هذه الصورة لان نصف الحق ثابت لمن بقي وهو المعتبر في باب الرجوع حتى
 لو رجع واحد من ثلثة لا يضمن **واحد** اي اذا رجعت احدى المرأتين في الصورة السابقة
 او ثلث **اي اذا شهد رجل وعشر نسوة** فرجعت منهن تسع **الربع** اي تضمن الراجعات
 ربع المال **اي اذا شهد رجل وامرأتان** فرجعت منهن تسع **الربع** اي تضمن الراجعات
 عليهن لثبوت الحق بمن بقي **اي رجع الرجل** اي الرجل وعشر نسوة **فعليه السدس** اي على
 الرجل ضمان **اي اذا شهد رجل وعشر نسوة** فرجعت منهن تسع **الربع** اي تضمن الراجعات
 مقام رجاء صارنا اذا شهد ستة رجال فرجعوا **والا** **السدس** وعليه **الرباع** يعني
 يضمن الرجل النصف والنسوة النصف لان من وان كثرن يقمن مقام رجل ولهذا لا تقبل شهادتهن
 الا بانضمام رجل قيد برجوع الكل لان الرجل لو لم يرجع كان عليهن النصف اتفاقا لبقاء ثبوت
 به نصف الحق **فان شهد رجلان وامرأة** فرجعوا **اضمننا** خاصة يعني لا تضمن المرأة لانها
 صارت بالعدالة في الشهادة مع وجودها ولو رجع شاهدان **انكاح** **سوء القتل** او اقل اي
 اذا شهد شاهدان على امرأة ان قتلها بمهر مثلهما او ما قل منه ثم رجعا وفي شرح الكفر هذا
 اذا شهدا عليها بانه نكحها باكثر من مهر مثلهما والمصنف ترك هذا القيد او **نكاحه** **انها** **بمهر** **مثل**
 اي لو شهد شاهدان على رجل ان تزوجها بمهر مثلهما لم يضمن اما في صورة الرجوع عن نكاحها فلان
 خروج البضع من ملكها غير متقوم بدليل ان المرأة لو زوجت نفسها باقل من مهر المثل لم يجب
 لها كمال المهر واما في رجوع نكاحه فلان الشاهدان قلنا ما له بعوض متقوم وهو دخول البضع
 في ملكه والاتفاق بعوض يكون كالاتفاق **اضمننا** **الزيادة** يعني اذا شهدا باكثر من مهر المثل ثم
 رجعا ضمنا الزيادة على قدر مهر المثل لانها اتلفاها بغير عوض **واذا شهدا بانكاح مهر**

لا يصح الا في مجلس القضاء
 توبتها بحسب الجناية

قاصه مثلا اذا ادعى نكاحها على مائة وقالت تزوجني على الف ومهر مثلها الف فبرهن على ما يدعي
 فقتضى به ثم رجعا بعد الدخول قبل الطلاق **لا يضمنهما** اي ابو يوسف والشاهدين النقصان
 وهو تسعائة وقالوا يضمنان لها قيدنا بقولنا بعد الدخول قبل الطلاق لانها لو رجعا بعد الطلاق
 قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا اتفاقا من الحقايق وهذا الخلاف مبنى على ان القول لها الى ثلثة
 مهر مثلها وعندها اذا اختلف الزوجان في قدر المهر وكان يقضي لها بالف لولا هذه الشهادة
 فيها اتلفا تسعائة فيضمنان وعنده القول قول الزوج فلم يتلفا عليها شيئا **او بالبيع** اي اذا
 شهدا بانه باع شيئا **ممثل القيمة** او اكثر ثم رجعا لم يضمننا لانها لم يتلفا عليه شيئا بلا عوض
او باقل يعني اذا شهدا بانه باع باقل من القيمة **ضمننا النقصان** لانها اتلفا عليه جزا من المبيع بلا عوض
 عنه فثبت بالبيع لان المشتري لو ادعى انه اشترى لعبد بالف وقيمتها الفان فشهد شاهدان ثم رجعا
 ضمننا الف وان كان اكثر فان كان الدعوى من المشتري فلا ضمان لانه رضي بالزيادة وان كان
 الدعوى من البائع ضمننا للمشتري ما زاد على القيمة كذا قاله صدر الشريعة **او بطلاق** يعني
 اذا شهدا انه طلق امراته **قبل الدخول ضمننا نصف المهر** لان الفرقه قبل الدخول في معنى الفسخ
 لا توجد على الزوج شيئا اذا كانت من جهتها كقتيل ابن زوجها وبها باضافة الفرقه اليها لزم نصف
 المهر فيضمنان له ذلك اذا رجعا **وبعد** اي اذا شهدا بطلاق بعد الدخول ثم رجعا لم يضمننا لانها اتلفا
 عليه منافع البضع وهي غير متقومة في الخروج عن الملك **او باعتاق** يعني اذا شهدا باعتاق عبده
 فحكم الحاكم بعقوبته ثم رجعا **ضمننا القيمة** لانها بشهادتهما اتلفا عليه مائة العبد بغير عوض والولا
 للمالك لا يتحول اليهما بهذا الضمان لانه ليس بالمتقوم **او بقصاص** يعني اذا شهدا
 انه قتل فلانا عمدا بسلاح فحكم الحاكم بالقصاص فقتل ثم رجعا **ضمننا الدية** ولا نفتقر منهما
 وقال الشافعي يقتصر من الشاهدين ان قالوا تعذبا به لانه سببا لقتله فصار كالمسكوب عليه ولنا
 انهما لم يباشرا القتل فلم يصير اسببا يضاف القتل لانه وجد باختيار الولي وتحلل الفعل الاختياري
 بينهما قطع نسبة القتل اليهما كما لم ينسب باق العبد الى من جرحه بخلاف المكر لانه ملزم الى
 القتل فصار المكر كاللثة للمكر **ولو رجع الفروع ضمن** لان التلف مضاعف الى شهادة الفروع **والاصول**
 اي لو رجع الاصول انكروا اشهادهم لم يضمنوا الا انكروا اسباب الضمان وهو الاشهاد فان
 قالوا اتلفنا في اشهادهم فضمنهم اي محله الاصول قيدنا بالاصول لان تضمين الفروع اتفاقا وقالوا
 لا ضمان عليهم لان الموجود منهم شهادة فغير مجلس القاضي فلا تكون سببا لالتلاف شيء بل صار السبب
 له شهادة الفروع فيقتصر الضمان فصره ان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كالاصول
 حضروا مجلس الحكم فشهدوا ثم رجعوا **والجميع** اي لو رجع جميع الاصول والفروع ضمن
 الفروع خاصة عند ابي حنيفة وابي يوسف وخير محمد المشهور عليه في تضمين من شأه يعني ان
 شأه ضمن الاصول لان الفروع نايون عنهم وان شأه ضمن الفروع لان القاضي عاين شهادتهم ولها
 ان الالات فحصل شهادة الفروع وهو مباشر من كل وجه والاصول سبب لتلف من وجه فاذا
 اجتمعا فالضمان على المباشر صورة رجوع الاصول ان يقولوا اشهدنا كرميا طرا اذ لو قالوا انهم شهدوا
 اصلا فلا ضمان على الاصول من المحيط **وان قال الفروع بعد الحكم بشهادتهم كرميا لا ضمانا** لانها
 لم تعتبر لان القضاء ماض لا ينتقض بقولهم كما لا ينتقض برجوعهم ولا يلزمهم ضمان لانهم لم يرجعوا

بل شهدوا على غيرهم بالكذب **والمرلون يضمنون بالرجوع** يعني اذا رجع المرلون عن تركية الشهود
 ضمنوا عند ابي حنيفة وقالوا لا يضمنون لانهم انما اشوا على الشهود فصاروا في المعنى كشهود الاحصان
 اذا رجعوا ولهم ان الشهادة انما تقبل بالتركية فصارت في المعنى للعلة فيضاف الحكم اليها كما
 يضاف الى العلة بخلاف شهود الاحصان فانهم اثبتوا ما هو مؤثر وهو الزنا وانما اثبتوا بالاحصان
 وهو شرط المحض ولهذا تقبل شهادة السامية **ويضمن شهود اليمين بالشرط برجوعهم**
 يعني اذا شهد شاهدان انه على عتق عبده بشرط وشهد اخر ان الشرط الذي على العتق به وجد
 فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن شهود اليمين قيمة العبد لانهم اثبتوا العلة وهو قوله
 انت حر ولا يضمن شهود الشرط لان الشرط كان مانعا وهم اثبتوا زوال المانع والحكم يضاف الى العلة
 لا الى زوال المانع **ولو شهدا على شهادة اشير** اي شاهدين اصلين **واخران على** اي بعد ابي حنيفة
 على اربعة **ثم رجعا** اي بعد حكم القاضي بذلك المال **يضمن الاولين ثلثه** اي يضمن ابو يوسف
 الشاهدين الاصلين ثلث ذلك المال **والاخيرين ثلث** اي يضمن فروع الاصول الاربعة ثلث ذلك
 المال لان كل فروع قام مقام اصله لانهم نقلوا شهادته فصار كان الاصول وهو ستة شهدوا ثم
 رجعوا **وجعله** اي محمد ضمان المال بين طائفتي الفروع **نصفين** لان القضاء وقع بشهادتهم وهم
 في العدد سواء **واثنان على اثنين** اي اذا شهد فروعان على شهادة اصلين **واخران على اخرين** اي شهد
 فروعان اخران على شهادة اصلين اخرين **ورجع من كل فروع من الفرعين** اي **احد يضمن** اي
 ابو يوسف الراجعين **نصفه** اي نصف المال لان الحق بالفروع وقد بقي الاثنان منهم فكان
 التالف هو النصف **لاشير** ونحوه يعني قال محمد عليهما ثمان ونصف ثمن من الضمان لان نصف
 الحق باق ببقاء الباقيين لان صاحبه لو لم يرجع لبقى كل الحق ثانيا لهما ولا يجب على الراجعين
 شيء وليس كذلك فنقول ذلك البعض ثمن ونصف ثمن لان هذا الباقي باعتبار انه كواحد من الاصول
 الاربعة يبقى به ربع الحق وباعتبار انه واحد من الفروع الاربعة والاصول يبقى به ربع الحق
 بحال وثمانه في حال جعل كانه بقي ثمن ونصف لان الثمن متيقن والشك وقع في الثمن الاخر فنصفه ونعم
 الى النصف الذي بقي بقاء الاخر فيكون خمسة اثمان ونصف ثمن والتالف وهو ثمان ونصف ثمن يجب
 على الراجعين على السوية فعلى كل منهما ثمن فالمسئلة من ثمانية فانكرت السهام بالارباع فضرها ربعه
 في ثمانية فصار اثنين وثلثين فخمسة الاثمان ونصف الثمن منه اثنان وعشرون والثمان ونصف الثمن منه
 عشرون اسهم فعلى كل واحد من الراجعين خمسة اسهم قال ابن سماعه كرم علينا محمد بن الحسن هذه
 المسئلة وقالوا ففهم قلنا نعم فلما قننا من بين يديه فلم نصاحبنا المسئلة الى عتبة الباب فلما سميت
 العتبة وسميت بالتركية في الوجود لانا ينظر بعضنا في رجوع بعض بين يدي محمد حتى نعرف انه فيهم
 بمانتين في وجهه او لم يبقهم لانا نقول محمد سحرنا **كتاب القسمة** وهي اسم
 لا قسامة كالقدرة لا القدر ثبت بالكتاب هو قوله تعالى ان الما قسمة بينهم وبالسنة لانه عليه السلام
 باشرها في المغانم والمرايرث وعليه انعقد الاجماع **ويخصم القاضي قاسما** الناس يقسم بينهم عدلا
 كما حرمنا ليقبض الاعتماد على قوله **عالمنا بالقسمة** لان من لا يعمل لا يقدر عليها **يرجع من بيت المال**
 لان القسمة شريعة بالقضا في قطع المنازعة فيمن رقبته كما يبرق القاضي وليست بقضا حقيقة
 لان مباشرها ليست بفرض على القاضي ومباشرة القضاء فرض عليه حتى جاز للقاضي ان يأخذ الاجر

هذا الحديث واسما الباقي
 لاخره فلهذا يضمنون
 وهو دون النصف لان النصف
 لو بقي متاخر لم يضمن

على القسمة ولم يجز على القضا الا ان القسمة لها شبه بالقضا من حيث انها تستفاد بولاية ملك القاضى
جبر الاتى القضا ولم يملك الاجنبى ومن هذه الجهة يستحب الا ياخذ الاجر عليها كذا في النهاية **والا فاجز**
اي ان لم يرزق من بيت المال نصب القاضى قاسما يقسم باجره ويقدر القاضى اجرته كيلا يتحكم عليه بالزيادة
وهي على عدد الروس يعنى اجره القسام يجب على التقاسمين على عدد الروس عند اى جنس **وقالا**
الانصباى اى على قدر الانصبا حتى لو كان المال بين ثلثة لاحد منهم سدسه وللآخر ثلثه وللثالث نصفه فالاجر
عليهم تكون اثلاثا عند على عدد روسهم وعند هاسداسا على قدر انصباهم فيدنا باجره القسام لان اجر
الكبال والوزان تكون بقدر الانصبا اتفاقا وكذا المون كاجر الراعى والحمل والحفظ ونحوها لها ان
الاجر موزن الملك فتقدر بقدر كاجر الكبال ونفقة العبد المشترك وله ان القسمة تتميز
الانصبا والاجر تكون على التمييز وهذا عمل لا تفاوت فيه فان تمييز الاقل من الاكثر تمييز الاكثر
من الاقل بخلاف اجر الكبال لان لاجر فيه مقابل بعمل الكيل وهو متفاوت ولا يجز الناس
على قاسم اى على ان يستأجروه لانه لو تعين لشرك بالزيادة على اجر مثله فيكون ضررا لهم وان
اصطلحوا فاقسموا اجاز لان في القسمة معقلا لمبادلة فتجوز بالتراضى كسائر المعادلات بالاداء
وان كان فيهم صغير لا يجوز لان تصرفه لا ينفذ فلا ولاية لهم عليه فيحتاج الى القاضى **ومنعون** اى
يمنع القاضى القاسمين من الشركة كيلا يتراضعوا على كثير الاجر فيؤدى الى اضرار الناس واذ ائتمروا
بتسارعون الى القسمة بالاجر يسيرا جندرا عن الوقت فيخرج الاجر واذ احضر عند القاضى شركا
بى ابد لهم عقار وهو ماله اصل وقرار مثل الارض والدار **ادعوا انه ارثى ميراث** بينهم من الارض **وطالبوا**
القسمة فهي موقوفة على البينة بالموت وعدد الورثة يعنى عند اى حنفية لا يقسم القاضى حتى
يقبضوا البينة على موته وعدد ورثته **وقالا تقسم باعترافهم** ويذكر في كتاب القسمة ذلك يعنى
يكتمل القاضى في صكه انه قسمها باعترافهم ليعلم ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعد الى شرك اخر
لو ظهر ولا يعتق امهات الاولاد ومدين لعدم ثبوت موته في خضم **كما في غير العقار** يعنى كما يقسم
باعترافهم في المنقول وعقار ادعوا شرا او ملكه مطلقا اى كما يقسم باعترافهم في العقار المشترك
وفيما ادعوا ملكه ولم يبين كيفية انتقاله اليهم ولما ان الشركة قبل القسمة مبنية على ملك الميت حتى لو
حدث الزيادة تقضى ديونه منها وبالقسمة ينقطع حق الميت حتى لا يثبت حقه في الزايد وكان القسمة وقفا
على الميت باقرارهم وانه لا يجوز لان الارز حجة قاصرة لا يتعدى الى غير المقتضى ولا بد من اقامة البينة حتى يكون
حجة على الميت بخلاف المنقول لانه يخشى عليه التلف وقسمه لا يكون محفوظا ومضمونا على القاضى والقاضى
يصب نائلا فيقسمه والعقار محقق وغير مضمون على القاضى فلا حاجة الى القسمة وبخلاف العقار المشترك
لان المبيع زال عن ملك البايع قبل القسمة ولا يمكن بقاؤه فلم تكن القسمة على الخير بخلاف ما اذا ادعوا الملك
ولم يذكر وكيف انتقل اليهم فلانه ليس في القسمة قضا على الخير فانهم لم يبقوا الملك لغيرهم فيكون مقتصر
عليهم او وارثان في يدها **عقار يعنى** اذ ادعوا انها وارثا العقار الذى في ايديها ومعها اى والمحالان هما
وارث اخر غائب او وصى وبرهننا على الوفاة وعدد الورثة قسم بينهما العقار ونصب القاضى
عن الغائب او الوصى من قبض نصيبه وهو الوكيل عن الغائب والوصى للصبي لان في ذلك **القاضى**
او مشتركان اى اذا ادعى رجلان شرا دار وهو في ايديها ومعها غائب اى مشترك غائب وبرهننا
عليه وطلبنا القسمة او كان **العقار في يد الغائب** اى الوارث الغائب او في يد مودعة او في يد الوصى

الوارث او كان **الطالب** واحدا اى طالب القسمة وارثا واحدا وشريكه غائب **لم يقسم** في
هذه المسائل الثلاث اما فيما اذا ادعيا الشرا فلان الملك الثابت لكل منهما ملك جديدا بشرطه
ولهذا لا يرد على بايعه معييا ولا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فكانت البينة في حق الغائب
قائمة بلا خصم ولا تقبل وانما قسم في مسألة دعوى الارث وقيلت ببنته لان ملك الارث ملك خلافة
عن مورثه ولهذا يرد على بايع مورثه اذا وجد ما ورثه معييا فيما اشتراه المورث فينتصب احدهما
خصما عن الميت فيما في يده والاخر خصم عن نفسه فكانت القسمة قضا على الخصمين الحاضرين فقط
واما في المسئلة الثانية فانما لم يقسم لان في هذه القسمة قضا على الغائب او على الصبي باخراج شئ مما
في يده من غير خصم عنهما حاضر فانه لا يجوز ولا فرق في هذه الصورة بين اقامة البينة وعدمها واما في
المسئلة الثالثة فلان الواحد لا يصح ان يكون محصا لانه يحتاج الى اقامة البينة واذ **الشفع** **من الشركا**
بنصيبه قسم بطلب احدهم لان في تلك القسمة تكيل المنفعة فيصيبه القاضى واذ **الشفع واحد**
للمرأة نصيبه واستنظر اجر لثمة **قسم هذا الشفع** لان القاضى يجب لا يصل الحق الى مستحقه
فلا يعتبر تصرف الآخر لانه من قلة نصيبه لا من صاحب الكثير **وحده** يعنى لا يقسم بطلب الرجل القليل
لانه متعنت في طلب الضرر على نفسه فلا يصحبه القاضى لانه اشتغال بالايقيد ان **استنظر واقترب** **اضيق**
يعنى اذا اضرب كل من الشركا بالقسمة مثل الرضى والحكام لا يقسم القاضى وان طلبوا القسمة لتكامل
المنفعة وفي هذا التقسيم تفويته اعلى اشتغال بما يضر ويجوز قسمتهم بالتراضى لان الحق لهم وهم
اعرف بحاجتهم ولا يمنعهم القاضى من ذلك **وتقسم الغرض المتخدة الجفسي** لا مكان المعادلة فيها
من جهة المالبة فيملك القاضى الاجبار عليها **ولا تقسم المختلفة الا بالتراضى** اى العوض المختلفة
الجفسي لعدم الاختلاف بينهما فلا تقع القسمة تمييزا بل تقع معا ومنه فتكون بالتراضى بالمجبر
والرفيق لا يقسم عند اى حنفية **وقالا** لا يقسم بطلب احدهما فيما اذا كان الرفيق وحده ليس
معهم شئ اخر من العوض لا يقسم اذا كان معهم شئ اخرهما يقسم جازت القسمة فيهم تبعا لغيرهم اتفاقا
وفيما اذا كان ذكورا فقط او انا فقط لا يقسم لو كانوا ذكورا وانا مختلطين لا يقسم اتفاقا لا يقسم
جنسا لان اختلاف المقاصد حتى لو اشترى على انه عبد فظهر انه لم ينعقد البيع لهما ان الجنس متحد
والتفاوت في القيمة لا يمنع صحة القسمة كما صحت في الابل والغنم ورفيق الغنم وله ان التفاوت
فيه فاحش من جهة الاغراض والمعالي الباطنة كالفهم والكفاية فالحق بالاجناس المختلفة فلا
يقسم **كالجواهر** اى كما لا تقسم الجواهر لغش التفاوت بينهما بخلاف تفاوت الابل والغنم في الشقاق
لانه يسير ويختلف قسمة الغنم لان حق الغنمين يتعلق بالمالبة دون العين حتى كان للامام ان
يبيع الغنم ويقسم الثمن بينهم **ولا تقسم حمام ولا بئر ولا رعى** مما سبق بيان دليله في قوله وان
استنظر واقترب اضيقهم **والدور المشتركة** **في مصر** يعنى اذا كان للشركاء دور مشتركة في مصر واحد
وطالبوا من القاضى قسمتها **بقسم** اى كل دار منها على حدة اى وحدها **دار وحائز** **واجاز**
قسمه بعضها في بعض ان كان اصله يعنى اذا اراد القاضى ان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض
فيمسك بقوله في مصر لان الدور لو كانت في مصر لا تقسم اتفاقا وضع في الدور لان البيوت في محله
تقسم قسمة واحدة اتفاقا لان التفاوت فيها يسير لهما ان الدور جفسي واحد اسما وصورة نظرا
الى اصل السكنى واجناس المنافع نظرا الى وجهها السكنى من قربة لها والمسجد وصالح الجمران

في المصنف

الا بالرفق

ولا يقسمها قاضيه
واحد عقار
كدار وحشم اى
جانب وارث
مصر كالبئر

وغيرها فيكون الترجيح مفوضا الى راي القاضي وانه ان العبرة بالمقاصد فالرد وجب ان العشر
تفاوتها نظرا الى وجوه السكنى ولهذا لا يجوز التوكيل بشرا دار غير معينة كما في التورق فاستحق التعديل
في القسمة ويقسم البيوت قسمة واحدة لقلة التفاوت والمنازل المتلازمة كالبيوت والمتباعدة
كالدور وان تراخوا بقسمتها فهي بيع معنى عندنا في حقيقتها لان كلا منهما صار كالبايع من شركة
نصيبه من تلك الدار بنصيب شريكه من هذه الدور وقال لا يكون بيعا لان القاضي عندها بمالك
هذه القسمة بغير تراخيهم اذا راي لاصح **وهو وحدها المشتري بنصيب احدهما ميراثا او ذميا**
فيه يعني اذا باع احدا لشريك بنصيبه من دار بعد اقتسامها فبني فيه المشتري ثم وجد به عيبا فلم
يتمكن من الرد بسبب هذه الزيادة **فخرج بنصفه** اي نقصان العيب **فرجوعه** على شريكه **ما ضمنه** المشتري
منفق عندنا في حقيقتها وقال لا يرجع عليه قيدنا بقولنا بعد اقتسامها لانه لو باعه قبل اقتسامها
فضان نقصان العيب عليهما اتفاقا وقيد بقوله بعد بنايه لان المشتري لا يرجع بالنقصان قبل بنايه بل
يختر بين الاخذ بجميع الثمن او الترك وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في مسألة وهي ان المشتري اكره
اذا باعها من اخر فاستولدها الثاني فاستحقها رجل فاخذ من الثاني الحاربه وقيمة الولد رجع الثاني
على الاول ما ضمنه ثم الاول رجع على بايعه بالثمن لا غير عندنا في حقيقتها ويرجع به ويقسم الولد
عندها سبق بيانها في الفصل الاخير من باب الدعوى **ولو استحق بعض معين بنصيب احدهما**
من البيان في محل الرفع صفة بعض يعني اذا استحق بعض نصيب احدها بعينه **لنفسه** القسمة
او شايخ في الحل يعني ان استحق بعض شايخ في كل الانصاف **فمنع** لان استحقاق جزء شايخ
ينعدم معنى القسمة وهو الافراز الا يرى انه يوجب الرجوع كصحته في نصيب غيره شايخا بخلاف
المعين لان ما ورا المستحق يقع مفرزا على حاله ليس للخير فيه حق فخرج بحسابه على شريكه
او بنصيب احدها يعني اذا استحق نصف نصيب احدها مثلا **فله الرجوع** في نصيب الاخر بنصف النصف
عندنا في حقيقتها لانه لو استحق كل ما في يده يرجع بنصف ما في يد شريكه فاذا استحق نصفه يرجع بنصف
ذلك اعتبارا للجزء بالكل **والانفسخ** لانه بالاستحقاق ظهر شريك اخر والقسمة بدونه لا تنسخ فتفسخ
كما اذا استحق نصف الدار كلها بطلت القسمة ولا في حقيقتها ان الاستحقاق في معنى البيع واستحقاق
بعض المبيع لا يبطل البيع فيما بقي بل يثبت الخيار للمشتري ان يشاء يضمن البيع في الباقي وان تراجعت
بعوض المستحق فكذا في القسمة **واحق** محمد با حقيقتها **والاصح** اي في اصح الروايتين وضع في الدار
اذ لو كانت مائة شاة بين رجلين فاقتساها فاخذ احدهما اربعين شاة والآخر ستين
تساوي خمسمائة فاستحق شاة من الاربعين تساءوي عشرة دراهم فانه يرجع خمسة دراهم
على صاحب الستين لتعاقب الحقائق **فصل في كيفية القسمة ودعوى الغلط فيها**
ويشترط ان يصور القاسم ما يقسمه ويعدله ويدرعه ويقوم ببناءه ويبرر كل نصيب بطريقه
وشره لينقطع تعلقه بالآخر وترفع المنازعة ويلتص حيا **بالاول** واخرى النصيب الاخر
بالتالي وهم يعني يقال في علم جراح هذا الطريق ولقبه الاخر الثالث واخر بالاربع وعلى هذا
وكيفيته ان ينظر الى اقل الانصاف فيقدر به اجزا السهام مثلا اذا كان العشار مشترك بين ثلاثة لاسيما
النصف والاخر الثلث والاخر السدس جعله اسداسا لان السدس اقل فيكون لصاحب النصف
ثلاثة اسداس ولصاحب الثلث سدسان **ويخرج** اي يكتب اسماهم لتطابق قلوبهم وينزل عن

ينبغي ان يصور

القاسم قسمة الجبل لاحدهم ولو قسم بلا قرعة جاز لان القسمة في معنى القضا فيمثل القاسم القاسم للارام
فخرج اسمه او لا اخذ الاول يعني اخذ الملقب بالاول والنصيب للاول **فخرج اسمه** ثانيا
اخذ النصيب الثاني **وهكذا ولا يدخل القاسم الدراهم فيها** اي في قسمة العشار مثلا اذا قال
احدهم ان اعطى قيمة البناء الدراهم لا يقسم كذا جبرا بل يقسمه ذراعا من العرصه لان الدراهم
غير مشتركة فاذا لم يجز على قسمة الجنتين المشتركين فما ظنك عند عدم الاشتغال **بالاخر** اي
واذا قسموا الطريق والمسيل ولا احد منهم مسيل **وطريق** في كل الاخر غير مشروط
في القسمة ذلك فان كان مسيل في اي طرف الطريق والمسيل عن ملكه **شروط** والا اي ان لم يملكه
فمنع لان المقصود منها تكيل التمييز وقطع نفاق كل منهم بنصيب غير واحد **فمنع** تعين
الفسخ قيد بقوله غير مشروط لانهم لو شرطوا في القسمة ان ما اصاب كل واحد فهو له بحقوقه
لا تفسخ القسمة وترك الطريق والمسيل على حاله لانه لا يكون حقاله في نصيب الاخر **ودراعا**
من سفلى لا يملكه مقسوم عندنا في حقيقتها **بل اعين من علو** لا سفلى يعني اذا كان سفلى
مجرد مشترك بين رجلين وعلو رجل اخر وعلو مشترك بينهما وسفلى لرجل اخر وطلبنا القسمة
بجعل عندنا في حقيقتها بمقابلة دراع من سفلى مجرد ذراعين من علو مجرد **ويشترط** اي يجعل
ابو يوسف ذراعا من سفلى بذراع من علو **وشروط** من القسمة بالقيمة **وهو المذهب** اي قول
محمد هو الحق به قيل هذا اختلاف بحسب الزمان حكم الامام به على عادة اهل الكوفة من اختيار
السفلى على العلو وابو يوسف على عادة اهل بغداد من التسوية بينهما ومحمد على ما شاهدته من اختلاف
العادة في البلدان وقيل هذا اختلاف بحسب البرهان وجه قول الامام ان العلوية توفات السفلى
ولا يوفات السفلى يوفاته فتكون منفعة السفلى ضعف منفعة العلو ووجه قول ابو يوسف ان المقصود
منها السلن وهما مستويان ووجه قول محمد ان منفعة العلو والسفلى متفاوتة بحسب الاوقات فوالعيب
يختار العلو وفي الشتاء السفلى ولا يمكن التعديل فيقسم بالقيمة **ويقبل** شهادة القاسمين **بما يشاء**
بعض اي يعني اذا انكر بعض الشراك استيفاء نصيبه بعد القسمة فشهد القاسمان على
قبضه بحد شهادتهما عند محمد وتقبل عندها لانهما شهدا على فعل انفسهما معني فلا تقبل كقول
عقبة بن عبد بن جليل فشهدا على فعلهما ولهما انهما شهدا على فعل غيرهما وهو القبض لا على فعل
انفسهما وهو التمييز قيل هذا واقتسا بلا اجرا ولو قسمه لا تقبل شهادتهما اتفاقا لانهما يدعيان ايقاف
ما استوجرا عليه من العمل والاصح انهما تقبل مطلقا لانهما عدلان ولهذا اطلق في المتن لفظ القاسمين
وان ادعى احدهم غلطا في القسمة وان شيئا مما اصابه في يد الاخر بعد ان شهدا بالاستيفاء اي
اقر قبض نصيبه لم يبعد لانه يريد فسخ القسمة بعد دفعها **الا يبيده** على انه في يد الاخر فان لم يرد يبيده
استحلف شريكه فان نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما وفي التمييز لو ظهر
غير فالحش في القسمة ينظر ان كانت بقضا القاضي تفسخ لان تصرفه معتد بالعدل ولم يوجد وان كانت
بالتراضي فقبل لا يلتفت الى قول من يدعي الخبن لوجود التراضي كما في البيع وقيل تفسخ وهو الصحيح
لان شرط جواز القسمة هو المعادلة فاذا ظهر غير فالحش في القيمة فالحش في شرط فوجب نقضها بخلاف
البيع لانه غير مبني على المعادلة **وان قال استوفيت حقي** لكن اخذت بعضه **فان القبل** الحق
لانه يدعي عليه غصبا وهو نكرو **او اصابني** اي لو قال اصابني في القسمة الى موضع كذا ولو سخط

التي ولم يشهد بالاستيغاف وكذبه الاخر **كتاب الاكراه** وهو فعل
بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع
يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضوخ عنه **ويثبت حكمه** وهو ان الاتفاق اذا حصل به ينقل الفعل
الى المكرة فيما يصلح ان يكون المكرة الة اذا حصل من قادر على ايقاع ما توقعه اي تخوفه
مطلقا كان او غير **وخاف المكره وقوعه** اي غلب على نفسه ان المكره يفعله وهذا شرط ايضا ليس ينقل
على فعله هذا اذا خاف من وقوعه على نفسه لانه لو خاف من وقوعه على والديه او اولاده لا يكون
اكراهه كذا في الشيين **وان اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل الجار والمجرور متعلق**
بأكراه او ضرب شديد **وحبس** فعلم ان اكره عليه من البيع واخواته خبير بين امتنايه **وفسخه**
يعني المكره يكون مخيرا بين ان يحض ذلك العقد او يفسخه لان العقد اذا نفع بالتراضي قيد
الضرب بشديد لانه لو لم يكن بشديدا او يكون الحبس مقيدا بيوم لم يكن مخيرا لان مثله لا يبالي به
عادة ولا يكون اضارا ملجيا الا ان يكون من الشرفا او الراسا فانهم يقتضرون بضرة سوطا او
بعر كاذنه لان فيه هوانا بين الناس وهو اضر من الايلاء فينبغي ان يفوض الى رأي الامام **وان قبض**
التمن او سلم المبيع كالهبة بالجر عطف على مقدار نقد به سلم المبيع في البيع لا الهبة اذا ذهب
بالاكراه وسلم الموهوب بالطوع لا يكون التسليم امضا لهبته **طوعا** منصوب بقبض او سلم على تنازع
الفعلين **كان مضاء** لبيعه لان كلا من القبض والتسليم طابعا ليل الرضا لان الاكراه على البيع لا يكون
اكرها على القبض والتسليم اذا الملك ثبت بدونهما في البيع وهو مقصود المكره فيكون التسليم طابعا
دليل الرضا بخلاف الهبة لان الملك لا يثبت بمجرد الهبة بل بالقبض فيكون الاكراه على الهبة اكرها على
تسليم الموهوب نظرا الى مقصود المكره **وان قبضه مكرها** رده اي المكره الثمن **ان كان قابلا في يده**
لفساد العقد بالاكراه وان كان هالك لا يضمن لانه اخذه باذن المشتري فيكون ماله **وان كان المبيع**
في يده مشتري غير مكره والبايع ملزم على البيع ضمن قيمته لان قبضه وقع بحكم عقد فاسد فيكون
مضمونا عليه بالقيمة **ويضمن المكره المكره ان شالاه** انه نزل منزلة الماله للمكره في اتفاق ما اكره فكانه
دفع مال البايع الى المشتري كذا المكره كذا الغاصب والمشتري كذا الغاصب فيضمن ايها شاء
فان ضمن المكره يرجع على المشتري بالقيمة لانه باذنه الضامن ملكه من وقت وجود السبب بالاستفاد مقام
مقام المالك البايع وان ضمن المشتري لا يرجع على المكره كما لا يرجع غاصب الغاصب على الغاصب ولو كان
المشتري باعه من اخر وباع الاخر من اخر ونظا ولت البياعات فله ان يضمن من شاء من المشتري فان
ضمن المشتري الاول نفذ الكل وان ضمن الثالث والرابع نفذ البياعات التي بعد الضمان لانه انما هلك
به فينفذ من حين وجوده ويلزم ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره البياعات حيث نفذها قبل
الاجازة وما بعدها لان عدم النفاذ كان لحقه فاذا سقطت بالاجازة عاد الكل الى الجواز **وان اكره**
على شرب خمر او اكل خنزير يضرب او حبس وقيد لم يحل حتى يخاف على نفسه او عضوه
فيقدم اي يحل الاقدام على تناولها اذا خاف على عضوه او نفسه لان هذه الاشياء انما يحتاج حالة
المضطر او الضرورة لا تتحقق الا باكره الملبى هو الخوف على نفسه او عضوه وان صبر اي امتنع عن
تناولها حتى تحقق الموعد وهو يعلم بالبلية ان لا يهلك النفس والعرض بالامتناع عن المباح حرم
فيما تم قيد بقوله يعلم لانه لو لم يعلم كونه مباحا لا ياتر لانه موضع الخفا وقد اختلف فيه العلما

وان شاع المشرى

فيخذل كما كان يعتد بحمل الخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب في حق من اسلم فيها
او على كراهي اذا اكره على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم بما يخاف منه على نفسه او
عضوه اقدم وقلبه مطمئن بالايمان ولا اثر لقوله تعالى لا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان **وان صبر**
ولم يقدم على الكفر حتى قتل اجرا صارا ما جوا لما زوى ان خيبتا اخذه المشركون وباعوه من اهل مكة
فجعلوا يعاقبونه على سب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسيبه وصبر على ذلك حتى قتل سباه النبي صلى الله
عليه وسلم سيدا الشهداء فان قلت ما الفرق بين الجحش والفرح حيث اثم في الاول واجره في الثاني وكلاهما
مستثنان في النص قلت الاستثناء في الكفر راجع الى الغضب فانني من المكره على الكفر الغضب دون
الحرمة لان الآية المذكورة فيه قوله من كفر بالله من بعد ايمانه الامانة وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من
شرح باللفظ صبرا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم ذكر في الكشاف من كفر بالله شره وجوابه محذوف
لان جواب من شرح دال عليه فكانه قيل من كفر بالله فعليه غضب وفي الجحش راجع الى الحرمة
لان الآية المذكورة فيه قوله تعالى وما لك الا ان كلوا مما ذكر اسم الله عليه وتفصل للم ما حرم عليهم
الا ما اضطررتم اليه والمستثنى من الحرام يكون حلالا ومن امتنع عن الطعام الحلال حتى ائلف
يكون اثمنا **وعلى ائتلاف مال مسلم بما ذكر** اي بما يخاف على نفسه او عضوه اقدم لان كل مال الغير
مباح عند الضرورة وهي المخصصة فيباح عند الاكراه لان فيه ضرورة **ويضمن المالك المكره** ان المكره
صار كالا لانه في الاتفاق **وعلى قتله** اي اذا اكره على قتل مسلم **بقتل لم يقدّم** لان قتل المسلم حرام لا يباح
لضرورة **فان فعل اي اقدم عليه اثم** لان الحرمة باقية **ولا يوجب عليه اي ابو يوسف** على المقدم
والمكره جميعا فاصا بل اوجب الدية **وتوجب اي القصاص على المكره ان كان عمدا لاعلمها**
يعني عند ابو يوسف يجب القصاص على المكره والمكره جميعا لان الفاعل قاتل حقيقة والامر سببه
والمسبب حكم المباشرة فيجب عليها كانه ان المكره قاتل حقيقة لاحكاما والمكره قاتل حكما لا حقيقة
فتمكنت الشبهة في كل منهما فسقط القصاص ووجبت الدية الا ان العاقلة لا تتحملها لا عمل
ولها ان الاصل في الافعال ان يواخذ بها فاعلمها الا ان الشرع اسقط حكم فعله فيما يصلح ان يكون
الفاعل لانه لا امر كالا كراهه على ائتلاف مال فان الحكم فيه راجع الى الامر انما قاله يمكن ان اخذه
ويبقى على مال انسان فالتلفه فني القتل يكون كذلك واما فيما لا يصلح كالا فوال من المطلق وغيره
فحكم الفعل راجع الى الفاعل فان كان فيما لا يفسخ لم يبطال الاكراه كالطلاق والعنف والتدبر
واليمين وان كان فيما يفسخ وهو وقف على الرضا كالبيع ونحوه يقتصر على المباشرة لانه يقتصر لعدم الرضا
او على قطع يده ففعل ثم قطع رجله **طوعا** ففات المقطوع **يوجب الدية** في مالها اي ابو يوسف
في مال الامر والفاعل جميعا **واوجبا القصاص عليها** هذا تفريع للمسئلة السابقة والمذكور فيها
من الجائنين كافها هنا **ولو قال قتلني فدخل اقتصر منه في** رواية عن الحسن ان الاذن لم
يصادف محله اذ الدم لا يباح فصار قتلا بغير اذنه فيجب القصاص **ومنعه** في اخذ اي في روايه
اخرى لا يقتصر منه لان نفسه حقه فلما تلفه باذنه صار هدر كما لو ائلف ماله باذنه وخالفنا في
فهو واختار الرواية الاولى **ويجب في ماله اي مال القاتل الدية في اخرى** اي في رواية اخرى ان صورة
الاذن هنا شبهة مانعة عن القصاص فيجب الدية في ماله لكونه عمدا او رده هذه المسئلة في هذا الباب وان
لم يكن فيما كراهه مناسبة وجود الا من القتل فيها كما كان يوجد في كراه القتل او قرد من جيل اي اسقط

والآي ان لم تسقط فتلك فالدبة على عاقلة المكرم عند ابي حنيفة لانه في معنى القتل بالقتل
وفيه كان تحب الدبة على العاقلة فكذلك وجعلها في ماله اي ابو يوسف الدبة في مال القابل لان
القتل الحاصل بالاكراه لا يوجب القصاص عنده كما سبق قريبا **واجب بهذا القصاص على المكرم**
لان القتل بالقتل كان موجب القصاص عنده **ولو اكره بقتل على ترك اي سقوط من مكان عال او اقام**
نارا او اكره بقتل على ادخال نفسه في نار او ماء وكل اي وكل واحد من هذه الثلاثة معك فله اي المكرم
النجار في الاقدام والصبر عند ابي حنيفة وامراه بالصبر فبذلك القتل لانه لو اكره بالعمال ليس له الاقدام
اتفاقا وقد يتوهم كل مهلك لانه لو لم يكن كذلك كان له الاقدام اتفاقا لهما انه لو اتى نفسه صار
مباشرا في هلاكها فوجب الصبر عنده وانه انما يتبين منساقا وتبين في الاقدام الى الهلاك
فيقتبر ثم اذا اتى نفسه في نار وكوه فعلى المكرم القصاص لانه مضطر الى الالتقا وغندهما الاقصاص لانه
مختار في القاتل نفسه ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان اتى نفسه غرق **كان له النجار**
عند ابي حنيفة وامراه بالثبات او على طلاق اي لو اكره على طلاق امراته او عتاق وقع ورجع
بقية العبد على المكرم لان تلاق المال مضاف اليه سواء كان موسرا ومعتبرا ولا يرجع على العبد بامنه
لانه هو الماخذ بانلافه ولا سعاية على العبد لانه صار حرا ولم تحبس ماله الغير عنده **وبنصف**
المهر رجع على زوجته لان ما عليه من المهر كان على ترك السقوط بان صارت العرقه من قبل المرأة فتأكد
الوجوب بالطلاق وكان ذلك تلاقا للمال فاضيف الى من اكرهه هذا اذا كان له مسمى من المهر وان لم يكن
رجع على المكرم بما لزمه من المنع ان كان قبل الدخول فبذلك لانه اذا دخلها تقرر المهر بالدخول لا
بالطلاق فلم يجب الرجوع وفي الكفاية لو اكره على التوكيل بالطلاق فعلى الوكيل جاز استئصاله والقياس
ان لا تنفع الوكالة مع الاكراه لانها تبطل بالهزل وكذا مع الاكراه وجه الاستحسان ان الاكراه يوجب فساد
العقد والوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد لانها من الاسقاطات اذا موكل بسقوط حقه بالتقويض اليه فاذا لم
يبطل فقد تقرر الوكيل ويرجع بنصف المهر على المكرم استحسانا والقياس الا يرجع لان الاكراه وقع
على التوكيل ولا يضاف التلاق اليه لان الوكيل قد يفعل وقد لا يفعل كما اذا شهد شاهدان ان فلانا وكل
بعث عبده فاعتقه الوكيل ثم رجعا لم يضمننا وجه الاستحسان ان عرض المكرم والملك اذا باشر الوكيل
فكان لزوا المقصوده فيضمن او على اعتاق نصفه يعني اذا اكره على اعتاق نصف عبده فاعتقه كله
فهر مختار عند ابي حنيفة يعني لا يضمن المكرم لانه اعتقه باختيار وهو غير مكرم وقالاه مكرم او على
كله اي لو اكره على اعتاق كل عبده فاعتق نصفه فالمكرم ضامن لنصفه عند ابي حنيفة وقاله كله فان
مشتان على الاميلين الذين مر في كتاب الاعتاق وهو غير الاعتاق عنده وعدمه عندها **او على الزنا**
اي لو اكره على الزنا منعنا الحد وقال فرمحد لان انتشار الالة دليل الطواعية فيحد ولنا ان انتشار
الالة قد يكون طبعيا لا طوعا كما انتشار الالة الصبي فلا حد للشبهة **او على الردة اي لو اكره الرجل على الردة**
عن الاسلام فارتد تعزى بالله **لم يرتد امراته** لاحتمال ان يكون قلبه مطمئنا بالامان ولا يكفر فوقع الشك
في ارتداده حقيقة فلا يرتفع به النكاح الثابت بيقين ولو اكره على الاسلام يصير مسلما لان الاسلام
يثبت مع قيام الاحتمال لعلوه **كتاب التيسير جمع التيسير وهي**
الطريقة سمي بها هذا الكتاب لانه يتن فيه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته في الغزو **يقترن**
الجهاد على الكفاية لاجتماع الامة عليه وانما صار كفاية لانه تعذيب عباد الله وتحرير بلاد الله ولا يكون

فرض عين ملك لما دفع شر الكفار بجهاد بعض المؤمنين سقط عن الباقي **وان كان النفي عامتا**
يعني اذا احتيج الى قتال المسلمين **فعلى الاعيان** يعني يفترض الجهاد على كل عين كالصلوة وتجب الغزو
على من سمع وبه الزاد والراحلة لا يجوز التحلف بالبعد بين ولو ان امرأه نسبت بالمشرك وجب على
اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم تدخل دار الحرب **وتجب قتال الكفار وان لم يبدوا** والجموع قوله
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليومئذ ولا باليوم الآخر **ولا يجب الجهاد على صبي** لسقوط التكليف عنه
ولا عبد لا اشتغاله بخدمة المولى ولا امرأة لا اشتغالها بخدمة الزوج وحق العبد مقدم على حق
الشرع **ولا اعنى ولا مقعد ولا اقطع اي مقطوع اليد** لم يجزهم وفيهم نزل قوله تعالى ليس على
الاعمى حرج **ولا على الاعرج الاية واذا هم العبد** واي غلب **نعتن على الكلد** نعتن يعني صار الجهاد
فرض عين لقوله تعالى اتقوا خفافا وثقالا اي اخرجوا الى الجهاد شيئا باوشيوخا اي ركبانا ومشاة
تخرج المرأة والعبد بغير اذن الزوج والمولى لان حق العبد لا يظهر في مقابلة فرض عين
ولا باس بالجعل وهو ان ياخذ الامام من المسلمين مالا فيعطى الغزاة لدفع الغزاة للحاجة اي حاجتهم
الى الطعام والاث الجهاد وليس لهم شي ولا كفاية من بيت المال فيتحمل الضرر الادنى لدفع الضرر
الا على وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ درع صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعمر رضي الله عنه
اخذ درع القاعد واعطى الغازي **واذا احضر المسلمون الكفار اهل الحرب دعوههم الى الاسلام**
لا مكان لجانبهم اليه بخير الدعوة **فان اسلموا كفوا عنهم اي امتنع المسلمون عن قتالهم وان امتنعوا دعوههم**
الى الجزية لانه عليه السلام امر هكذا ان كانوا من اهلها اي من اهل الجزية كاهل الكتاب والمجوس
وعبد الاوثان من الجحيم احترق بهذا القيد عن امرته وعبد الاوثان من العرب لان الجزية لا تقبل
منهم فيقاتلهم المسلمون الى ان يسلموا كما قال تعالى تقاتلوهم او يسلموا **فان بدلوها اي قبلوا الجزية**
بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب اذا القول بسبب البدل كان لهم مالنا وعليهم ما علينا
يعني تكون لهم المهر ودما وهر محفوظة كما مالتا ودماينا **وتجب دعاهم من قبله الدعوة**
ليعلموا انهم ليسوا الصوفاء انما غر منهم الدينك الدنيا **ويستحب دعاهم من قبله** للمباينة في الاذار
وانما لم يجب لما روي انه عليه السلام اغار على بني المصطلق والغارة لا تكون مع الدعوة وفي الجبهة
وجوب الدعوة كان في الابتداء وفي زماننا شاع الاسلام وعرفه كل كاف وقام شيوعه مقام الدعوة
فيل القتال قبل الدعوة فان ابوا عن قبول الجزية استغاثوا بالله عليهم اي على قتالهم وجاهدوهم
ونصبوا الحياض وحرقتهم وعزقهم وقطعوا اشجارهم وافسدوا زرعهم لما روي
انه عليه السلام فعل كذا وروى عن المسلمين الكفار وان تترسوا اي جعلوا ترسا لهم باسارى
المسلمين لان دار الحرب لا تخلو عن اسارى المسلمين ونجارهم فلو امتنع القتال لذلك لا تسد
باب الجهاد وقصدوا الكفار لا فهم اذا لم يقدر واعلى التمييز فعلا قصدوا التمييز فانه اذا
الطاعة بحسب الطاقة وما قبلنا من الاسارى لادبية علينا ولا كفارة لان الجهاد فرض ولو تعلق
به عزامة لا تمتنعوا عن الاقدام عليه **ولا باس باخراج المصاحف والنساء في عسكر عظيم**
لان الخالف فيه السلامة وما روي انه عليه السلام قال لا تسافر وبالقرا في ارض العدو
فحصول على القليل منهم **ونكحهم** يعني لا يخرجون مصحفا ولا امرأة في سرية لا يؤمن عليها
مخافة ان يقعوا في ايديهم ويتبعوا **ان لا يغدر** واي لا يفتضوا عهودهم ولا يغفلوا اي لا يسرفوا

في الحرب بين المسلمين واليهود

والارض تكون مملوكة لهم فنضع الخراج على اراضيهم والجزية على رؤسهم وقال الشافعي
فلا يجوز ابطال حقهم بل يبدل بجعله والخراج لعلته لا يبدل بخلاف المنع على الرقاب لان الامام
ان يبطل حق الغائبين يقتلهم فيما لعوض القليل اول ولنا ان النبي عليه السلام فعل كذا باهل
مكة وقد فتحها وتركها على ملكهم منا عليهم فاز قيل ففتح مكة صلى الله عليه واله لم يقاتلوه قلنا
المشهور انما فتحته ففهم القول عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو امن ومن اتى السلاح
فهو امن وهذا يدل على المقاتلة ويؤيد قوله عليه السلام انما احلت لي ساعة ثم اذا من عليهم
الرقاب والاواضي يدفع من المنقول قدر ما يتبعها لعمري العمل واما عدم مقاتلتهم من كبر وعجم
والفراهم ويقسم اي الامام بين الغائبين **المقتول** بعد ما من عليهم برقابهم واراضيهم **ويقتل**
الاسارى يعني الامام محب في الاسارى بين هذه الثلاثة اما ان يقتلهم حسما لمادة الفساد او
يستقيم توفير المنفعة على المسلمين **او يحررهم** للمسلمين ويضع عليهم الخراج ولا يرد
اي الامام الاسارى الى دار الحرب بل لا يتقوى هم الكفر والامام لا يقدر ان يعطي الامام الكفار
اسارا هم لياخذ بيدهم ولا يصح اسارا ناعدا في حقيقته **واجاز** باسارى المسلمين يعني جاز لان
يقدر اسارهم باسارى المسلمين لانه فيه تخليص المسلم من الكافر وذلك اولي من قتل الكافر او الانتقام به قيد
باسارى المسلمين لان المفاداة بالمال غير جائز اتفاقا اقول لو قال الامام لا يقدر اسارى المسلمين لكان
اخصر ولو بحث في الرداف قولها ولنا ان في عود الاسارى اليهم تقوية لهم ودفعها اولي من استنفاد
الاسير المسلم لان بقاءه في ايديهم ابتلاء من الله غير مضاف الى افعالنا والتقوية مضاف الى افعالهم **ولا**
يجوز بالمال الى المفاداة بالمال **في المشهور** اي في النقل المشهور عن امتنا لان فيه اعانة لهم وقيل يجوز بعد
اذا احتاج اليه المسلمون استثناء لا باسارى يدرى **ولا المن عليهم** اي لا يجوز ان يطلعهم مجانا متاعا عليهم
عندنا وقال الشافعي كلا الامر من جاز لقله تعالى فلما منا بعد واما فداء ولنا ان حق الغائبين يقت
في الاسارى فلا يجوز ابطال حقهم بلا عوض وما نلا منسوخ بقوله واقتلوهم حيث تقتلهم قيد بالمال لان
مفاداة اسيرهم باسير مسلم يجوز اتفاقا من الحقائق **واذا نزل** نقل المواشي في العود اي عود الامام
الى دار الاسلام **ولا تتركها** اي تلك المواشي في دار الحرب وقال الشافعي تتركها لان ذبحها لا اكمل منهى عنه
ولم يقتصر **واعلى** عتقها وقال مالك تعقر مواشيهم اي تضرب قوائمها بالسيف لئلا تعود الى الكفار
فيقتعوا بها **فتدخ** يعني عندنا تدخ مواشيهم **ترحرف** بالنار ولنا ان العقر مثله منهى عنه
بل تدخ ثم تحرق لئلا يفتعوا بالادل واما قال ثم تحرق لان التحريق قبل الذبح تعذيب للحيوان
بالنار وهو منهى عنه **ولا تقسم غنيمة الا في دارنا** وقال الشافعي لا بأس بقسمتها في دار الحرب طالما
انه عليه السلام قسم غنما بخرير واطاس واطاس ولنا ان سبب الملك هو الاستيلاء التام وهو انما
يوجد بالاحراز في دار الاسلام لان قبله احتمال استردادها من ايدي الغائبين وما رواه مجمل على
قسمتها في تلك المواضع بعد ما صارت دار الاسلام والاختلاف فيه قيل الخلاف في جواز القسمة وقيل
في كراهته ها هنا **وشورى** الرد وهو الغني **والغنائم** اي النصيب لا يستويها في السبب وهو مجاورة
الدرب الفاصل بين الدارين على قصد القتال وعند الشافعي السبب هو شهود الحرب فعلى هذا اذا لم
يقا تلزم ارض وغيره لا يستوي وطوعهم اي الحسنة في دار الحرب **كذلك** اي جماعه **فان اذها**
نشاركهم معهم ولو بعد القتال لو هذه للوصل اي سوا حضرة القتال ولا وقال الشافعي لا يشاركهم

بعد القتال لقوله عليه السلام المال لمن شهد الوقعة فمن لم يحضرها لم يستحق المال ولنا ان السبب مجاورة
الدرب لقصد القتال وقد وجد منهم **ولا حق لاهل السوق** اي سوق الحسنة **فان اذها** لان
قصد المجاورة للتجارة لا اعزاز الدين **واذا لم تكن حمولة** يعني اذا لم يوجد في المغنم او في مال
دابة تحملها الى دار الاسلام **فيسمى ابياعا** يعني قسم الامام الغنيمة بين الغائبين على وجه
الغنيمة ليعملوا الى دار الاسلام **ثم يربحونها في الدار** فيقسمها لو كان لبعض الغائبين حمولة
لا يجبرهم على حملها وفي رواية يجبرهم دفعا للضرر العام بتحميل الضرر الخاص **ولا يتباع الغنائم قبل**
القسمة لان الملك قبلها لا يثبت والبيع يستدعي سبق الملك **ومن مات في دارهم قبل احراز**
الغنيمة لا نورث نصيبه وقال الشافعي يورث نصيبه وارثه **وهذا** الخلاف مبنى على ان الملك
للغائبين لا يثبت قبل الاحراز بل دار الاسلام عندنا وعند يثبت له ان ايدي الغائبين وردت على مال
مباح فيثبت الملك لهم كالاختطاب ولنا ان النبي عليه السلام نفى عن بيع الغنيمة في دار الحرب
والقسمة منهية لان فيها معنى البيع باعتبار مبادلة الانصاف ومحل الخلاف ان يكون بعد استقرار
من الحرب قبل القسمة فلو مات بعد الاصابه في دار الحرب يورث نصيبه اتفاقا لان سبب الملك
لا يتم للحرب للاختلاف فلو مات بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها يورث نصيبه اتفاقا وكذا لو مات
بعد القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الاحراز من الحقائق **ولو وطئ** الغانية جارية **مسبية**
فولدت فادعاء لا تثبته اي النسب لعدم الملك وبحسب العقر ونسب الامنة والولد والعقر بين الغائبين
وقال الشافعي يثبت النسب منه لثبوت الملك وصارت ام ولد له **ويورث** نصيب الغانم اذا مات
بعد الاحراز لان الملك يثبت بعد احراز القسمة الى دار الاسلام اتفاقا **ولا با** **رجل حلة** **الحسنة**
اي بان يعلف العسكر دواهم في دار الحرب **واكل ما وجدوه من طعام** قبل القسمة لما روي انه عليه
السلام قال في طعام خير ظرها واعلفوها ولا تأكلوها وفي المحيط ان وجدوا غنما من المغنم واكلاها
ردوا جلودها في القسمة **واستعمال** **طيب ودهن** وفي الايضاح لا يتناول من الادوية ودهن البنفسج
وما لا يוכל لا يفتنع به قليلا كان وكثيرا لقوله عليه السلام ردوا الخيط والخيط وتوفيق دابة بالواو
وهو نصيب خواصها بالشمع المذاب اذا رقى من كثرة المشى وفي الكفاية يجوز للغانم ان يأخذ من
طعام الغنيمة لعبيده الذين دخلوا معه مقدرا ما يكتفون ومن دخل دار الحرب للتجارة او للخدمة
باجرة لا يباح له تناول من الغنيمة **والنقييد** بالحاجه **رواية** عن ابي حنيفة يعني انما يجوز
للغانم ما ذكر اذا احتاج اليه حقيقته فيستعمله ثم يرده الى الغنيمة عند الاستعانة لانه مال
مشترك بين جماعه **وسا تكون** **بسلحهم** اي بالسلاح الذي في الغنيمة **الحاجنة** اي اذا احتاجوا
اليه بان لم يجدوا سلاحا حتى لو قاتلوا بسلاح الغنيمة صيانة لسلاحهم لا يجوز ولا يبيعوا
من ذلك اي مما اخذ من الغنيمة شيئا لانعدام ملكهم قبل الاحراز فان بيع رد الشئ الى
الغنيمة **ومن اسلم** منهم اي من الكفار **في دارهم** احراز نفسه وولده الصغير وماله
الذي في يده **ورديعته** **في يد مسلم** او ذي لان يد المودع كيد المودع قيد بقوله في دارهم
لانه لو اجر الى دار الاسلام واسلم لا يحزر ماله وولده فيها كذا في الظهيرية وقيد بقوله
في يد مسلم او ذي لان وديعته في يد حر في عند ابي حنيفة وسيجي عن قريب اذا ظهرنا
عليهم اي غلبنا على الكفار كانت زوجته من اسلم في دار الحرب وعبيده المقاتل

فتاوعن علي بن عيسى القمي اسمر لكل ما صار للمسلمين من اموال الكوفة والغنيمة اخضر منه والنقل اخضر
منها اما زوجته صارت فينا فلا نقا حربية غير تابعة له في الاسلام واما عبده فلانه بقنا المصارف من دار
على مولاة وملحقا باهل الدار وعقاره اي عقار من اسلم في دار الحرب اذا ظهر باعلينهم في دار الحرب
لان عقارهم ليس في يده حقيقة لان الدار في يد السلطان واهل الدار والعقار تتبع له وتعد استيلا
الغنائم على الدار ابطالوا ابدى اهلها وكانت يدهم اقوى من يده فتصير غنيمة ووافق اي محمد بن ابي حنيفة
في رواية جملها اي محمد بن عمار من اسلم له في اخرى كالمقول بنا على ان اليد حقيقة تثبت على العقار
عنده فتكون معصومه ووافق الاول اي ابو يوسف با حنيفة في قوله الثاني والثاني اي ووافق
محمد في قوله الاول الضمير في قوله في الموضعين لابي يوسف ووديعته اي دبيعة من اسلم في يد
حزبي في يده عند ابي حنيفة وقال لا تكون فيا لان يد المودع كيد المودع ولو كانت في يده حقيقة
لم تكن فيا فكذا اذا كانت في يده حكما وله ان يد الحرب ليست معصومة لانها لا تدفع استيلا
المسلمين عن ماله فكذا عن هذه الوديعه ويد من اودعه معصومه وكيف تقوم غير المعصومة
بالاسلام بعصم ماله بتعالها وله ان النفس خلقت معصومة في الاصل لكونها بيان الرب واما
جعل حل تعرضها لغيرها وحرها فاذا زال المانع بالاسلام علمنا بالاصل واما المال فمخلوق للملك لا لغيره
انما حرمت تعرضه اذا كان في يده المالك وفي يد مودعه وهذا لم يوجد فصارت استيلا وهم مالا مباحا
فصار فيا ووافق اي ابو يوسف ابا حنيفة في رواية واذا اخر جوار من دارهم اي الغانم من دار
الحرب لم يعلقوا من الغنيمة ولم ياكلوا منها لان حق الغانم استغفرها ولو كان يورث عنه فلم
يجز الانتفاع بدون الاذن ويرد الفاضل من الطعام والعلف اليها اي الى الغنيمة قبل التمسك
بتمسك به بعدها اي ما فضل من الطعام والعلف بعد القسمة ان كان غنيا واستغفر به ان كان
فقير لانه صار كاللقطة لتعذر رده على الغانم وان استغفر به بعد الاخر اذ يرد قيمته الى المغمم قبل
القسمة واما بعدها فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه فصل في كيفية القسمة
وتقسم اربعة الاخماس بين الغانمين بعد قسم الغنيمة على خمسة اسهم وافراز حنبل الله ورواه
للغارس هما عند ابي حنيفة وقال ثلاثة اسهم لما روى عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
اسهم للغارس ثلثة اسهم سهم له وسهمين لغرسه وله ما روى عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قسم للغارس سهمين سهم له وسهم للغرسه وعبيد الله اوفق من اخيه وابن اسنونا تعارضنا فقالا
برواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للغارس سهمين وللرجل سهم ويعطي الرجل سهم
ويشبههم لغرسين اي يجوز ابو يوسف ان يعطي الامام لفرسان خمسة اسهم وقالوا لواحداي سهم
لغرس واحد فقط له ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للغارس سهمين وللرجل سهمين وللرجل سهمين
ولهما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للغارس سهمين وللرجل سهمين وللرجل سهمين وللرجل سهمين
للتفصيل كما اعطى سلمة بن الاكوع سهمين وهو راجل ويشاركه جمع البرذون وهو
فرس الجربوكف وشبه البليد والحق في السهم وهو جمع عتيق وهو فرس جواد انما تساوي الاثني
البرذون قوة الحمل والصبر وفي العتيق قوة الطلب والفرس في كل منهما جنس منفعة وفيه اختار
عن قال الاسهم للبرذون كالبعول ولا سهم لبعول ولا را حلقا لانه لا يقاتل عليها ولا يصلح للطلب
والهربي واعتبر حال مجاورة الدرب وهو الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب انما انقضا الحرب

يعني يعتبر عند الشافعي حال انقضا الحرب فمن دخل دارهم هذا فنزع لمذهبا فارسا فنفق فرسه
اي هلك استحق سهم فارس ورا حلقا فاشترى فرسا فنسق سهم را حلقا اي استحقه ولو دخل
فارسا وقاتل را حلقا لصيق المكان استحق سهم الفارس انما فاق من الخفايا له ان سبب الاستحقاق
هو القهر والقتال وشهود الواقعة اقرب اليه من مجاورة الدرب ولنا ان المقصود بالتحليل الرهاب
العدو ومباشرة القتال وهما يحصلان قبل انقضا الحرب لا بعده والسبب الظاهر له مجاورة الدرب
على قصد القتال لان الامام يكتب اسامي الفارسان والرجالة فيفترس الحرب في دارهم باعتبار تلك
الحالة اول لان طلب تفقد احوالهم بعد ما متعذر ولو باع فرسه او رهنه او اجره بعد المجاورة
يستحق سهم الفارس في رواية عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه يستحق سهم الرجل ان اقامه
على هذه النقصان دليل على انه لم يقصد المجاورة الجهاد ويرضخ لحنبل اي يعطي من المغمم مكاتب
وصبي وذمى يقاتلون مما يراه الامام الجار والمجرور متعلق بغيره لما روى ان ابن عباس فعل
كذا وقيد بقنا لهم لانهم بلا قتال لا يستحقون شيئا لان العبد والمكاتب مشغولان بخدمة المولى
والصبي عاجز او يدرك الذي على الطريق عطف على قوله يقاتلون اي غاير يرضخ بالقتال او بالدلالة
على الطريق لان في ذلك منفعة للمسلمين واذا ارضخه لدلالة بجواز الاخير يده على السهم اذا كان
منفعا عظيمة لان ذلك ليس من عمل الجهاد واذا ارضخه لقتاله يجب الا يبلغ به نصيب المسلم حطا
لمرتبة ولا مزاة تقوم بامر الجرحى والمرضى وتجعله اي ما يرضخه الامام له ولا من غير الخمس
وعند الشافعي من الخمس لان ما وراء من الغانمين فلا يزار حرمهم غيرهم ولنا انهم يستحقون ذلك بسبب
القتال فكانوا من الغانمين وقسم الخمس سهم للينامي وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
يدخل فيهم فقر ذوي القرى يعني يدخل ايتام ذوي القرى في لينامي ومساكينهم في المساكين وابن
السبيل منهم في ابنا السبيل ويقدمون اي يعطى او لا فقر ذوي القرى ونمنع اغنياءهم من اخذ الخمس
وعند الشافعي يدفع اليهم خمس الخمس ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى ولذي
القرى من غير فمحل بين الغني والفقير ولنا ما روى انه عليه السلام قال سهم ذوي القرى لهم في
حال حياتي وليس لهم بعد هاشي ونسقط سهمه عليه السلام بعد موته وقال الشافعي لا
يسقط لانه عليه السلام قسمها على خمسة اسهم ولا نسخ بعده ونسقط لانه عليه السلام
كان يستحقه برسائله لا بالقيام بامور امته ولا رسول بعده ولهذا لم ترفع اهل خلفاء الراشدون هذا
السهم وقسموا الغنيمة على ثلثة اسهم للينامي والمساكين وابن السبيل وكان ذلك بحضر من الصحابة
ولم يذكر عليه احد منهم كما سقط سهمه لقصي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام بعد موته وهو شق يقبس كانه يصفيه
لنفسه من الغنيمة كسيف او فرس او امة كما روى انه عليه السلام اصطفى صفيه من غنائه خير وكان
استحقاق ذوي القرى وهم بنو المطلب وبنو هاشم لابن نوفل وبنو عبد شمس وعثمان وجبير بن
 مطعم وكانوا في القرية كبنى هاشم لانه عليه السلام لم يعطهم شيئا بالنصرة وهم لم يشاركوا النبي عليه
السلام في جاهلية ولا اسلام عن نضر وسائر ذوي قرياء لم يستحقوا السهم في حياته لانعدام نصرته
قال يونس اللخمي المراد به نصره الاجتماع الى النبي صلى الله عليه وسلم للمواطنة في حال هجر الناس اياه بالنصرة
القتال لان عثمان وجبير بن مطعم وغيرهم من ذوي قرياء كانوا ينفرون بالقتال وبعده بالقتل
يعني اسحقا لهم السهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بغيره لا بغيره لانعدامه بعده واذا دخل واحد

فاخذوه واخذوه بدار الحرب يملكوه اتفاقا لها ان عصمته كانت لكونه في يد المالك وقد ذلت ولهذا لو
اخذوه من دار الاسلام ملكوه وله ان لا يبق لما انفصل عن دارنا زالت يدا المالك عنه فظهر يده على نفسه
فصار مضموما فلم يبق محلا للملك لانه مادام في دارنا يدا المولى فبقيته فيه وقايدة الخلاف تظهر فيما اذا خرج
رجل ستر او هبة ياخذ المالك بغير شيء عنده وبقيته عندها وكذا اذا كان معنوها اخذه مولا قتل
القصة واما بعد ما يوردى بحوضه من بيت المال اتفاقا وان تد اليهم بغير ملكهم اتفاقا التحق الاثيلا
اتفاقا اذا لا يد للبعير كالعبد **فصل في المستامن واذا دخل مسلم متوجها الى دار**
تاجرا لا يتعرض يده **الامال** يعني لا يحل التعرض بشيء من دماهم واموالهم لانه بالاستيذان عهد
بان لا يتعرض لهم الا اذا غدر ملكهم باخذ ماله او حبسه او غير ذلك ولم يمنعه المالك فحين المستامن لان الامير
يباح له التعرض وان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن وان تعرض يغدر اى اخذ الناجر بلا اذنهم شيئا
وخرج به ماله لورود استيلايه على مال مباح **حراما** حتى يكون خبيثا لمصلحة بسبب الغدر
فيمتدق به والمستامن من ماله يعني من دخل ماله بامان دار الحرب **اذا رزق** اى عقد عقد فيه
بما وجب **مسلم** اى في دار الحرب ولم يخرج اليها فهو **جائز** يعني حلال ما اخذه عند اى حبيبه
وقالا لا يحل لان الربوى بمن المسلمين حرام كما لو كانا اسيرين فيها وله ان مال من اسلم هناك
تبع لاهل دار الحرب ومقبور في يد ملكهم فكان جائزا للمستامن ان اخذ مال الحربى برضاه فكذا
يجوز هذا لانه رضى اخذه بعقد الرضا بخلاف الاسير لان اموالهم كانت معصومة من الاصل
فبقى عليها وانما وضع هكذا لانه لو دخل حربى امانا لم يحل للمسلم ان يفعل ذلك معه اتفاقا
وتحرمة مع حربى يعني اذا عقد مستامن من ماله عقد الرضا مع حربى او باع خنزيرا او ميتة محرمة عند اى
يوسف لان هذه التصرفات حرام للمسلم اينما كان وقالوا لا يحرم لان اموالهم مباحة لنا لكن
لتميز للمستامن اخذها بدون رضاهم لئلا يكون غدرا والاخذ بهذه التصرفات يكون عن
رضى منهم فيجوز **قتل احد الاسيرين** صاحبهم بغير حق في دار الحرب عمد او خطأ **لا**
يوجب دية ولا قصاصا وتجب الكفارة في الخطا وقال عليه **الدية** في ماله في الحرب
والكفارة في الخطا **المستامن** في دار الحرب اذا قتل احدها صاحبهم عدا او خطأ فعلى
القائل الدية في ماله اتفاقا انما لم يجب على العاقله لان احوال لا تعقل العقد وكذا في الخطا
لان العاقلة لا يقدر ان تصيانه مع تباين الدارين وله ان لا يترافع لهم في دارهم لغيرهم
مقبورين في ايديهم فسقط عنهم العصمة وبدون العصمة الكاملة لا تجب الدية كمال
تجب فيها اذا قتل مستقما من مسلم منهم ولم يهاجروا وانما وجب الدية في المستامن لانها
في دار الاسلام حكما وان كان في دار الحرب حقيقة **فقتله** المستامن المستامن المستامن
للاسان قيمه بحيث منعه فاعليه القصاص والدية **لا راي** بالاحراز بدار الاسلام
لا بالاسلام يعني عند الشافعي ثبت بالاسلام وهذا اصل مختلف فيه يتفرع عليه
مسئلة مختلفة فيها وهي ان الحربى اذا اسلم في دار الحرب فقتله مسلم عدا او خطأ
وله ورثة مسلمون فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا وقال الشافعي تجب الدية في الخطا
والقصاص في العدا كتنى بذكر الاصل في المتن عن ذكر الفرع له ان العصمة الموعده وهي
تجعل من هتكها انما بالله بالاسلام اجماعا للزجر عن تعرض المعصوم فيقتل به المقومة

ابو سفيان

لان في ثبوتها كمال الرجز فصار كالوصف الموثقه ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدو
لكم وهو مو من فخر بر رقبه يعني ان كان المقول من الاعداد ارا او دينا فالدية سبب لبيان
انواع القتل وموجباته فوجب اولا في المؤمن والنفى دية وكفارة لقوله تعالى ومن قتل
مونا خطا فقتل بر رقبه مومنة ودية مسلمة الى اهله ثم اوجب في قتل مسلم لم يهاجر اليها
كفارة بقوله فان كان من قوم عدو لكم الاية فعلم ان لادية في قتل مسلم لم يهاجر اليها لانه
تعالى جعل كل موجبه تحريم بر رقبه والزيادة تكون نسخا للكتاب ولو استدل **امه في دارهم**
واسنبرها **حبيضة** **فقربا** **لها** **لا يجوز** **عند** **الشافعية** **الا بعد** **اخراجها** **الى دار**
الاسلام **واجازة** **قبله** **اى** **اجاز** **محمد** **قربا** **لها** **قبل** **الاخراج** **لانه** **ملكها** **واسنبرها** **فلم** **ينق**
مانع من المولى وله ان الملك لم يتم بدون الاخراج فلا يباح **ولو رزق** اى في دار الحرب
مسلمة او ذميه ثم خرج اليها فاقربه **لا محذور** وقال الشافعي يحذر كالمزنا في دار الاسلام
لان المحرم قائم ولا اثر للدار في نفي الة جوب ولنا ان الحدود انما يقيمها الامام ولايته
عن دار الحرب منقطع فاقربا في ايجابه اذا لم يترتب المقصود عليه والخلاف فيما
اذا دخل دار الحرب بوجه او في سرية من المسلمين او في عسكر لان امير العسكر ما فوض اليه
اقامة الحدود اما لو كان الخليفة او امير مصر غزا بنفسه فانه يقيم الحد ود في دار الحرب
لان اهل جنده تحت ولايته من الحقائق **واذا دخل** **خرج** **ارنا** **متوجها** **اليها** **غير** **مستامن**
فاخذه **مسلم** **ففي** **للمسلمين** **وخضاه** **به** **اى** **قالا** **هو** **من** **اخذه** **وفي** **جوب** **الحبس** **فيه**
روايتان عنهما لهما ان سبق اليه في المباح سبب الملك وانه اخذه في دار الاسلام غير مملوك لحد
فكان له كما لو وجد كزرا وكذا انه اخذه بقوة المسلمين لانه لو لا خروقه من قوتهم لما ذل له اذ
هو ادمي مثله وانما اطاعه لعلما به باقى المسلمين وعون له فيكون فيا لهم ولا تختص به **ولو اسلم**
اى الحربى بعد دخول دارنا قتل استيلا احد عليه **فاخذه** **مسلم** **فهو** **في** **لهم** **اى** **المسلمين**
عند اى حبيبه وقالوا هو حر لانه لما اسلم قبل الاخذ عتق باسلامه كما لو تقدم اسلاهم
دخول الدار والمسلم لا يملك ابتداء وكذا انه لما دخل دارنا صار ملكا لنا وباسلامه لا يعتق
كما اذا اسلم العبد الكافر المملوك لمسلم لا يعتق **واذا استامن** **الحربى** **اى** **دخل** **دارنا** **بامان**
لهم **من** **الا** **قائمة** **سنة** **اى** **يقول** **له** **الامام** **ان** **اقت** **سنة** **وضعت** **عليك** **الجزية** **انما** **منع**
عن ملكته لئلا يطلع على احوالنا ونهى الخير الى دار الحرب قيد بالسنة لانهما اخصى الاوقات
وفيها تجب الجزية ولو منع عن ملكته فيما دونها لا تسد باب التجارات وتضر به المسلمون **فاذا**
اى اقام في دارنا سنة **وضعت** **عليه** **الجزية** **ولا يمكن** **بتشديد** **الكاف** **اى** **لا** **يعطى** **له** **ملكته**
وقدره **من** **العود** **الى** **دار** **الحرب** **لانه** **صار** **ذميا** **فلا** **يمكن** **نقضها** **فان** **عاد** **المستامن** **الى** **دار** **الحرب**
وله **دينار** **ود** **ديعة** **عند** **مسلم** **او** **ذمى** **اى** **بذمه** **لانه** **بالعود** **بطل** **امانه** **وما** **في** **دار** **الاسلام**
من ماله على خطر **واذا** **ظهر** **عليهم** **اى** **على** **المساون** **على** **اهل** **دار** **الحرب** **فاشرك** **ذلك** **المستامن**
العائد او قتل سقط الدين ولا يصير فيا لان الدين ليس مال حقيقة ولا يتصور عليه الاستيلا
وانما سقط لانه بالاشهر صار مملوكا فسقط ما لكيشه الدين فاذا لم يبق مملوكا له صار ملكا لمن
عليه لان ذلك سبق اليه من يد غيره واذا ملك الدين سقط عنه ذمته **وصارت** **الوديعة** **فيا**

لان ما في يدك من المال صار فيا للغانمين تبعا لنفسه فكذا ما في يد مودعه لان يدك كيد ولا
تخسر ما اوقف عليه المسلمون اي سبر وادوا بهم سرعة وخفية وخلصوا من اموال الحرب
بغير قتال وعند الشاذلي خمس لانه مال حرر كمالواخذوا باذن الامام ولهم مئة ولنا ان
الخمس انما تجب في العينة وهي الماخوذة بالغلبة **بغير قتال** الا بالاختلاس **ثم في مصرف**
الخزاج كسد الثغر وغيره وله **الخزاج** في غير **الخزاج** ومن عليه **القصاص** من **الخزاج** **القتل**
فيه بل منع عنه **الغدا** **الخزاج** فيقتل وقال الشاذلي يقتل فيه لقوله عليه السلام الحرم لا
يعيد عاصيا ولا قارا بدمه ولنا قوله تعالى ومن دخله كان منافيا من القتال عند دخوله عن القتل
فيه وما رواه قاله يوم فتح مكة ساعة ابعث له ثم عادت حرما فيقتل بقوله تعالى لانه لو انشأ الجنائفة
في الحرم لا يصير امنا اتفاقا **فصل في العشر والخزاج** **بوخذ الحريم من ارض العرب**
ما بين الغديب وهو ما لقيم بدل من ارض العرب وما بين لها الى اقصى حجج **المن** **مهر** وهذا احد
الطول وما هنا الى معنى مع اى حد الشام وحد العرض ما بين سين ودمر على الحد الشام وفي
الكافي ارض الحجاز ونهامة واليمن ومكة والطائف والبرية لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين
لم ياتخذوا من ارض العرب الخزاج ولم يقبلوا منهم الا الاسلام او السيف **والخزاج** اى بوخذ الخزاج من
السوادى ما بين العراق شتى بمخضرة اشجار وزرعه ما بين الغديب بدل من السوادى **عقبة**
حلوان وهو اسم بلد وهذا حد الطول **من العراق** وهي قرية موقوفة على العلوية **والثغارة** الى
عبادان وهو حصن مغيب في شاطئ البحر وهذا حد العرض لان عمر رضي الله عنه وضع الخزاج
على السواد حين فتحها عمر بن العاص واجمع الصحابة على وضع الخزاج على الشام **مهر** **الحد**
اى اهل السواد **بيع ارضها** لانها مملوكة لهم **واذا فتمت ارض عنوة** اى فتمت ارض عنوة **فلم**
اهلها كانت عشيرة لان اللاتي بالمسلمين وضع العشر عليهم لانه عبادة **واذا اهلها**
يعنى اذا فتمت عنوة واقر الامام اهلها عليها **او صلحوا** اى صالح الامام مع اهلها ان يقرهم
ولم ينقلهم الى موضع اخر **فخر اجية** اى فكانت خراجية لان اللاتي بالكفار ابتداء **الخزاج** **الحياة**
فقد فتحها عليها السلام وتركها من غير خراج اى من غير وضع الخزاج على اهلها ويعطى
ابو يوسف **الموات** وهي الارض التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد **مات** منه اى من الموات
فخر اجية فهو من جيز ارض **العشر** اى قوتها وجانها كان عشيرة او بالخزاج اى ومن اجباه
وهو من جيز ارض الخزاج فخر اجية لانها قرب من الشى اخذ حكمه كقنا الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز
اصحابها الانتفاع به **الا البصر** فانها عنه عشيرة وان كانت بقرب ارض الخزاج وكان القياس ان تكون
خراجية لانها فتمت عنوة واقر اهلها عليها من جملة ارض العراق ولكن نزل ذلك **لثاق** **الحياة**
على توطينهم عليها **العشر** وكان البصرة يرد اشكالا على ابى يوسف حيث لم يعتبر الحيز فيها
فاستشاهها ولكن لم يحتج اليه لان ابى يوسف انما اعتبر الحيز في الارض المحيية لا في المفتوحة
واعتبر اى محمد الموات **ما بين** **المنافان** كان بين اى ان كان اجياه بين احقرها او عين
شتم حجة او عما السوا او بالانفار **العظام** التي لم تملكها احدا **عشر** **المن** **مهر** **الحد**
اجياه بما نفع احقرها **الاعاجير** **الملك** **وبرد** **جز** **فيل** **هو اسم** **من** **رسم** **فخر** **اجية** **لان** **سبيل** **المنافان**
والحياة هو الما فاعتبار سبيلها يكون **ولى اعلم** ان الخزاج على نوعين خراج مقاسمة وهو ان

دعای مہربانی

يكون الواجب جزأين أحدهما من الخراج كالربع والثلث والخمس وكحوم وخراج وظيفه
وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتملك من الزراعة وهو ما وضعه عمر رضي
الله عنه ويؤخذ ما وضعه عمر من كل جريب صالح للزراعة وهو ستون دراعا في ستين
ذراع الملك كسرى وهو سبع قطعات قيل هذا حكاه عن جريبه في اراضيهم وليس يقدر
لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي مختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلد متعارف
اهله يبلغه الماصع ود زهر وهو بدل ما وضعه الصاع اربعة امنا وقيل المعتد فيه
ما يزرع به في ذلك الارض وهو الصحيح ومن الرقبة اي جريبه خمسة دراهم ومن جريب النخل
والكروم المتصلان تكون كل الارض مشغولة بها ولا يسق فرجة بينهما اي قطعه خالية عشر
دراهم ويوضع على ما سوى ذلك المذكور كالزعفران والبستان ونحوها خمس الطاقة لانما
وضعه عمر كان باعتبار طاقتهم وفيما لم يوضع تعتبر الطاقة ايضا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف
الحاج لانما ظفنا به وسعنا ان نسترقهم ونقسم اموالهم فاذا قاطعنا ههنا كان التنصيف عين الاصل
وينقص عن ما ينقص الامام عا وضعه عمر نقصان الربيع اي الحاصل من الارض بحيث لا يطبق تلك الوظيفه
ونصف الربيع اي اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض زيد على وظيفة عمر لم يخرج عند ابو يوسف
الزيادة اكثر ربحها واجازها فبعدنا بزيادة التوظيف لان في خراج المقاسمة وهو ان يقسم الامام الخراج
بالنصف او بالثلث لا يجوز الزيادة اتفاقا لان الزيادة في الاراضي التي صدر التوظيف من عمر او من غيره
لم يجر اتفاقا كذا في الكافي لمحمد ان النقص عن الوظيفة كان حايضا عند نقصان الطاقة فجوز الزيادة
عند زبادهما ولا يي يوسف ان عمر رضي الله عنه بعث رجلين قسموا ارض العراق فبلغت ستة وثلاثين
الف جريب فوضع عليها الخراج وقالوا لوزدنا لطاقت فلم يزد على الوظيفة فلا تزيد
نحن ايضا لان غلبنا على ارض الخراج او انقطع او اصطلح الزرع اي اصابه افة فلا خراج
عليها اما في الفصلين الاولين فلفوات النما التقديرى المعتبر في الخراج وهو التمكن من الزراعة
في كل الاحوال واما في الفصل الثالث فلانه صار كالعشر في هذه الحالة فلم يسلم بسلامة الخراج
وبطل بهلاكه وعلى هذا لم ينفع انسان من الزراعة لا يجب عليه الخراج لانه لم يتمكن من الزراعة
والتمكن شرط فيه قالوا هذا محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض
ثانيا اما اذا بقي فلا يسقط الخراج وعلى هذا ما اذا ذهب كل الخراج وان ذهب بعضه وبقي
مقدار ما يؤخذ منه اقل الخراج فان بقي مقدار درهمين وقعين من جيب وان بقي اقل منه لا يجب
لانه لا يزيد على نصف الخراج لان التنصيف عين الانصاف كذا في التبيين ويجب مع التخييل
والا سلام يعني اذا عطلها صاحبها يجب عليه ان لا تقصير من جهته فلا يكون عذرا هذا اذا
تمكن المالك من الزراعة ولم يزرعها واما عجز المالك عن الزراعة فلا امام ان يدفعها الى غيره من اربعة
ويأخذ الخراج من نصيب المالك ومسك الباقي له وان اجرها اخذ الخراج من اجورها وان شازر عجزها
نفعه من بيت المال فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن من ذلك فلم يجد من يقبل ذلك
باعها واخذ من ثمنها الخراج وفي النهاية هذا بخلاف لانه الحاق الضرر بالواحد لاجل العامة وكذا
اذا اسلم صاحبها لان الخراج مونة فيها معنى العقره فلا يجب ابتداء على المسلم بالشك ولا يسقط عنها
بالشك واذا اشترى المسلم ارض الخراج ان بقي من السنة مقدار ما يمكن من الزراعة فالخراج عليه

الحمد لله رب العالمين

والافعل البايع ويجوز نشر مسلم ارض خراج من ذمي ويؤخذ منه الخراج لما روي عن الصحابة
اشتروا الاراض الخراجية وادوا الخراج **فصل في الجزية اذا وضعت الجزية براض**
قد رتب بما يتفق عليه اي بما يتراضون ويتفقون عليه كما صالح النبي عليه السلام بني نجران على الف
وما توجه **والاى ان لم توضع الجزية بنراض بل بغلبة الامام** على الكفار فنضع **على الغني** وهو
من ملك عشرة الاف فصاعدا **ثمانية واربعين درهما** وفي المبسوط لا يقدر الفايق في الغني
يشي من المال فان ذلك يختلف باختلاف البلدان وفي العراق من ملك خمسين الف لا يعد وسط
الحال وينبغي ان يكون ما كولا الى راي الامام **يؤخذ منه كل شهر اربعة وعشرين درهما** وهو
من ملك ما بين درهم فصاعدا الى عشرة الاف **اربعة وعشرون في كل شهر** **في كل شهر** **في كل شهر** **في كل شهر**
الفقر المعتمل **ثاني عشر درهما في كل شهر** **درهم لا دينار** **امطلقا** اي سوا كان غنيا او
فقيرا او قيمته وهو اثني عشر درهما عنده وهذا الخلاف في جزية يدا الامام وضعها اذا اقره على
املاهم واما الجزية التي توضع بالتراضي او بالصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق من الجب
يعنى عند الشافعي الجزية دينار او اثني عشر درهما على كل راس غنيا كان او فقيرا وفي الكافي
لا بد ان يكون المعتمل صحيحا وكفت صحته في اكثر الحول ولو كان مريضا في اكثره لا يجب عليه جزية
وكذا لو مرض في نصفه ترجيح الجانب الاستقاط في العقوبة له قوله عليه السلام لمعاذ خذ
من كل حال وحالة دينار او عدله معافير وهو كسايمنى معلم وكنا ما روي ان عمر امر عاله
ان اخذوا الجزية كما قلنا وعلم به الصحابة وما رواه كان بطريق الصلح دون الجزية ولهذا
امر بالاخت من الحالة مع انه لا جزية على المرأة لانها ليست من اهل النمرة والمقاتلة ونوجنها
باول العام لا باخره يعنى عند الشافعي تؤخذ اذا تم الحول لانها حق مالي كالزكاة ولنا انها
بدل القتل والقتل واجب في الحال فكذا بدله بخلاف الزكاة لانها عبادة فيراعى فيها اليسير
وهذه عقوبة فيشد دبه **ولا تخمس بها اهل الكتاب فتوضع عليهم وعلى المجوس اتفاقا**
لان المجوس من اهل الكتاب على مذهبه **والوثني من العجم قال المصنف في شرحه هذا**
موضع الخلاف يجوز الجزية عليهم عندنا ولا يجوز عند الشافعي اقول كونه موضع الخلاف
لانه معطوف على ما قبله وهو وثاني فلو قال توضع على اهل الكتاب والمجوس لا الوثني من العرب
وعلى المرتدين فليس الا الاسلام والسيف وتضع على الوثني من العجم لكان اظهر له ان الاصل في
الكفار القتال لقوله تعالى وقاتلوهم لكن تركناه في اهل الكتاب لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
حتى اعطوا الجزية والمجوس دخل فيهم لقوله عليه السلام سمواهم سنة اهل الكتاب فيبقى ما وراهم
على الاصل ولنا ان استرقاقهم جائز فتوضع الجزية عليهم كالمجوس **لا من العرب** اي لا توضع على الوثني
من العرب اتفاقا لان النبي عليه السلام بعث اليهم فظهر لهم الجزية لا دفع فاحد الجزية **فله** **فله** **فله** **فله**
المرتدين لانهم عدوا عن دين الحق بعد اطلاعتهم على محاسنه فيكون كفرهم اقباح والعقوبة على
قدر الجناية فليس الا الاسلام او السيف يعنى اما ان يسلموا فيسلبوا وفي وضع الجزية تخفيف
لهم فلم يستحقوه ولو غلبنا تكون نساهم وصيبا نهم فيها لان بابكر رضي الله عنه فعل هكذا
ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا شيخ كبير لانها خلق عن القتال وهم ليسوا
من اهل ولا عبيد ولا مكاتب **ومدبر وام ولد** لا نهم لو كانوا مسلمين لما وجب عليهم النمرة

او قيل ان

بالقتال لكونهم في يد الغير فلا يجب ما هو خلف عنها **ولا يتجملها** اي الجزية موالهم لا نهم تجملوا
زيادة الجزية لكونهم اغنيا بسبب هولة قلوب وجبت عليهم مرة ثانية لصاروا حقا قبا موالهم **ولا رهاب**
وهو الذي تقطع عن الناس العبادة وخرج عن اهلية الحرب فلا يجب بد لها وهو الجزية **الا ان**
يقدر الراهب على العمل في رواية فتوضع عليه لانه اصاع قدرته فلا يعمل بها فصار كما لو عطل
ارض اخراجيه **وتسقطها بالاسلام والموت** وقال الشافعي لا تسقط لانها كسائر الديون
ولنا ان الجزية عقوبة ذموية شرعت لدفع الشر وقد اندفع شره باسلامه او موته **وكذا**
عضي عوام يعنى اذا امرت على الذمي سنون لم يؤخذ فيها الجزية سقطت عن تلك الاعوام ويؤخذ
منه جزية السنة التي هو فيها عتدا اي خيفة وقال ابو خذ عن الاعوام اما صنية لا فاحق واجبة
الذمة في كل سنة فلا تسقط بالتخير وكذا انها عقوبة فلم يؤخذ بالتخفيف والعقوبة اذا اجتمعت
تداخلت **ويؤدى بها اي الذمي بنفسه قايما والتا بضع قاعدا ويؤخذ بتكليمه اي بحبيه وبهمز**
اي يحرك **ويقال له اذ الجزية يا ذمي** لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي
حقيرون **ويؤخذ اي يؤمر الذمي بما يتميز به في الهبة عن المسلمين فيشد وسطه تحيلا عليه**
من الصوف ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد والشرف من الثياب حتى قيل تكون مكافئهم
خشنة فاسدة اللون غير مزينة ليكون محالفا لمكاعنا ولا يركب الخيل على سرج وفي منع
عنه مطلقا اي عن الركوب سوا كان على الكاف او على السرج **في الاصح الا لضرورة** ككفاب
المريض منهم الى موضع يحتاج اليه واحتياج الامام الى الاستغاثة بهم في دفع عن المسلمين
فيركبون على سرج كهية الالف جمع اكاف وينزل عن الدواب في جميع المسلمين
ولا يبدأ اسلام اي لا يسلم المسلم اولا ويصنع عليه الطريق يعنى اذا التقى المسلم والكافر
يجعله المسلم في الطريق الضيق من الطريق **وتخمس نساهم** وهم عن سايما في الطريق الى فحالة
المشي بان يكون زهم على خلاف زي سايما **والحمام** ويحب ان يكون على ذمهم علامات يتميز بها عن
دور تاكلا يفت عليها سايلا يدعوا لهم بالمخفق **ولا ينقض العهد اي عهد الذمة الا ان يكون**
بدار الحرب او يخلبه اعل موضع فيما روي قال لا نهم لما صاروا احرارا عليا خلا عقد الذمة عن قايته
وهي دفع شر الحرب عنها **لا بالامتناع عن اذ الجزية لان الغاية التي تنهى القتال التزام الجزية لا دايها**
والتمهم راي **الفي رواية** وهو رواية الواقعات الحسامي في كتاب الزكاة قال اذا امتنعوا عن اذ الجزية
يقاتلوهم اذا امتنعوا في الابتدا على قبول الجزية يقاتلون فكذا في الامتها **او قتل مسلم** يعنى لا
ينقض العهد بقتل ذمي مسلما **والزنا بمسيلة** لان كلامهما معصية وهي لا تمنع العهد وما بقي التزامهم
الجزية **او سب النبي عليه السلام** لان سبه كفر والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة قال طاري كيف تمنعه
ولا يجوز اذات بيعة بكسر الباء معبد النصارى **والكنيسة** وهو معبد اليهود فيجوز اذنا في الامصار
دون الزنى لان الامصار محل اقامة الشعائر فلا يعارض باظهار مخالفتها وقيل يمنعون في القرى ايضا
لان فيها بعض الشعائر والصومعة للفقلى فيها كالبيعة **ولا الوصية بنها ببيعه في الصريح** فيد
به لانه روي عن ابي حنيفة انها جائزة من المثلث لا تا امرنا بتركهم وما يدينون **واذا التهمت القذعة**
اعيدت لان المنقول من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا ان البيعة والكنايس تترك
هذا يدل على جواز الاعادة لان البنا لا يقوم دايما واما قوله عليه السلام لا كنيسة في الاسلام فالمراد

به احداثها ويؤخذ من نصارى حتى تغلب ونسايهم لا صبيانهم ضعف الزكاة واصل ذلك
ان في تغلب قوم ذو شوكة من نصارى العرب وطلب عمر منهم الجزية فابوا وطلبوا ان يؤخذ منهم كالزكاة من
المسلمين فاني عمر فخاف عمر ان يلحقوا بالروم فسلمهم على ان يضاعف عليهم مثل زكاة المسلمين بحضرة
الصحابه والماخوذ منهم واجب بشرائط كالزكاة واسباها والزكاة تجب على الصبيان وفي جزاء ذلك
خراج ونصرف ما يجبي اى جمع من الخراج والجزية واموال بني تغلب وما اهدى الى الاموال
اي جعل هذه من اهل الحرب في مصالح المسلمين كسند الثغور جمع ثغور هو موضع الحفاة
من فروع البلدان وبنينا القناطر والجسور ما يترقع وعطا القضاة وهو ما يكسبهم في الديوان
ما يكسبهم والعمال والعلماء وارزاق المقاتلة ودرارهم اى درار في المعانلة ما يكسبهم لانهم لو لم
يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى اكتساب نفقة الدراري وكذا يتغلبهم عن القتال ومن مات منهم في نصف
السنة فلا شيء له من المعطاة لانه ميلة لا ربح ولهذا الاملكه قبل القبض ولو مات في اخرها يستحق صرف
ذلك الى ورثته **فصل** في احكام المرتدين من غير الاسلام على المرتد استحقاقا
لرجاء العود اليه لانه كما فر بلغته الدعوة فيستحق مجدها وان كان له شبهة كسفت
وتحبس ثلثة ايام ان استعمل الى طلب المهلة فيد به لانه لو لم يستعمل يقتل من ساعته وظاهر
الرواية وقيل يستحب الامهال مطلقا اى سوا استعمل ولا فان اسلم فقد احسن والا قتل
ويكره القتل قبل العرض لانه مستحب وفي القتل تقويمه ولا شيء على قائله لوجود المبيع وهو
الكفر لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه والتساجر المرتد قال ابو حنيفة في المجرى التساجر
يقتل ولا تقبل ثورته في تركه السحر وكذا الساحر لان عمر كتب الى نوابه ان يقتلوا الساحر والساحرة
ويزول ملكه عن امواله وزوال امر اى موقوفا فان اسلم عادت امواله الى ملكه او مات
او قتل لم يجعلها فيما مطلقا اى سوا اكتسبها حال الاسلام والردة وقال الشافعي امواله في
مطلق لانه مات كافرا فلا يرث منه المسلم وكذا ان الردة كالموت حكما فيكون مورث مسلم فما اكتسبه
في حال الاسلام موقوف عند اى حنيفه يرثه ورثته المسلمون وفي الردة اى ما اكتسبه في حال الردة
في عنده بوضع في بيت المال وقال ابو حنيفة مطلقا لورثته المسلمين حكسبه في حال الاسلام
ان ملكه في كسب الردة باق ولهذا ينبغي تصرفه فيه ولو اسلم يقر عليه فينتقل بموته الى ورثته ويستند
التوريث الى ما قبيل ردته لانها سبب الموت فيكون توريث مسلم وكذا ان قر فانه من ثلثا موقوفه
لتردد حاله فلا يكون الملك الثابت بها صحيحا فيكون فيا واستناد التوريث الى ما قبيل الردة انما
يمكن في كسب الاسلام لانه موجود عند الردة لا في كسب الردة لانه معدوم عندها ومن شرط
الاستناد وجوده ولو ثبت فيه التوريث مقصودا في الحال وهو كان كافرا عند الاكتساب فيكون
توريث مسلم من كافر واذ الحكم بالحاقه مرتدا اى اذا الحق المرتد بدار الحرب وحكم الحاكم بالحاقه بحاله
كموته فيعتق مدبره وام ولده ويحل دينه الموجل عليه ويرث اهله المسلمون ما اكتسبه
في دار الاسلام وقال الشافعي لموت كونه فلا يعتق مدبره وام ولده قيد حكم الحاكم لان لموت
قبل الحكم ليس كونه اتفاقا فصا قبل الحكم كالمفقود المرتد بين كونه ميتا والقضاة لم يمتص صا من حقا
جانب عدم الرجوع الى دارنا فيقر بموته لانه نزع غيبة فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا ان اهل
الحرب اموات في حق احكام الاسلام لان ولاية الامام منقطعة عنهم كاتقاعها عن الموتى فالحاقهم

كسب الاموال بحسب

بين

صار كالموت لكنه ليس بحكم لاحتمال العود الى دار الاسلام واذا اتصل به قضا القاضي صار حكما
لان القاضي لم يقض الا لغلبة ظنه ببقائه في دار الحرب واذ احكم بموته تتعلق الاحكام المتعلقة
بالموت حقيقة ويعتبر ابو يوسف كونه وارثا وقت القضا لانه يصير ميتا به لا وقت الحاقه اى
عند محمدي يعتبر كونه وارثا فيه لانه هو السبب والقضا لقطع الاحتمال **ودينه اللازم في الاسلام**
يقضى من كسب الاسلام عند اى حنيفه وفي الردة من كسبها يعنى دينه اللازم في الردة يقضى
من كسبه فيها عنده **والبداهة** بقاء بقضا دينه من كسب الاسلام او من الردة اى من كسبه فيها
روايتان عن اى حنيفه في رواية يقضى دينه من كسب الاسلام فان لم يقضه يقضى من كسب الردة
لان كسب الاسلام ملك المورث وكسب الردة في الدين يتعلق بمال المورث لانه ان اعذر قضاؤه
منه يقضى من كسب الردة كذا مات لا وارث له يكون ماله للمسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه وفي
رواية يقضى من كسب الردة فان لم يقض من كسب الاسلام لان كسب الردة خالص حقه وكسب الاسلام
حق المورثه لزوال ملكه بنفس الردة فقضا الدين من حقه اولى من حق المورثه **وقالا يقتل منها اى**
من كسبه في الردة الثبوت ملكه فيها **وبيعه وشرأه وعنته ورهنه ونصره في ماله** كالاجارة والرهنة
وقبض الدين موقوف عند اى حنيفه فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
بطلت واحادها مطلقا اى سوا اسلم او لم يسلم لان عند اى يوسف ينبغي كما ينبغي من الصحيح حتى
يعتبر برعائه من كل المال لان الظاهر عوده الى الاسلام بازاله شبهته فلا يكون معني المشرق على
الهلاك وعند محمد ينبغي كما ينبغي من الميراث ويعتبر من الثلث لان الغالب انه لا يترك ما ينقل اليه فكان
ظاهر حاله الثلث اعلم ان تصرفات المرتد تختلف فيها بعضها نافذا اتفاقا كقبول الهبة والاستيلاء
حقا اذا ولدت منه امته فادعى نسيه ثبت لان حقه في ماله اقوى من حق الاب في امة ولده وذالك في صحة
الاستيلاء فعذا الحق والطلاق فيها اذا ان اذامعا واحدا لانه لا يفتقر الى تمام الولايه ولهذا صطلق
العبد وتسلم شفيعته وجميع على العبد المأذون كان كل واحد اسقاط وبعضها باطل اتفاقا كالنكاح والذخعة
والشهادة والارث لانها تعتمد الملة ولا ملة المرتد وبعضها مرتد موقوف اتفاقا كولايته على اداء
الصغار ومما وضعت لانها تقتضي المساواة ولا مساواة بين المسلم والميرتد مالم يسلم وبعضها يختلف
فيه كما ذكر في المتن لهما ان صحة التصرف تعتمد قيام الاهلية وهي موجودة فيه لكونه مكلفا وفقوده
يعتمد الملك وهو قائم فيه لانه لو كان را بيلال الى ورثته كما بعد القضا لموتوه ولم يزل الى الورثة اتفاقا
وله ان الحرب المعتبر في ايدينا يتوقف تصرفه لتوقف حاله بين القتل والاسترقاق والميرتد ايضا حقه في
في ايدينا ولهذا يقتل والقتل لا يجب الا على الحربى وكونه حريا سبب لزوال ملكه وبطلان تصرفاته
الا ان الاسلام مرجو من المرتد لبقا الاخبار ودار الحرب **واذا عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما بعد**
الحكم اى حكم الحاكم بالحاقه بدار الحرب من ثلثا اخذ ما وجد من ماله في يده وارثه بعينه لان الوارث
خلف عنه في الملك واذا وجد الاصل بطل الخلف ولكنه ما يعود الى ملكه قيد ما وجد لان الوارث
لو ازاله عن ملكه لا يضمنه لانه صار له بقضا القاضي وكذا امهات اولاده ومدبروه لا تغوز الى ملكه
لانهم عتقوا بقضا القاضي والعتق لا يفسخ بعد وجوده كالعبد المبيع اذا ابق قبل القبض وقضى
بفسخ البيع لا يطل قضاؤه بعوده من اياه **ولا تقتل المرتد** فتحبس وتضرب في ثلثة ايام في كل
اثام مباحة في الحمل على الاسلام ولا تجالس ولا تاكل ولا تبايع من الخفاف لتسلم ويصح نصره في ماله

في الردة

بقضاة

لا نقتل ولا نقتل وملكها باق وقال الشافعي تقتل لعموم قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه
ولنا قوله عليه السلام لا تقتل المرتد **ونحكم بجملة اسلام الصبي العاقل وردته في غير**
على الاسلام لان فيه نفعه ولا يقتل لانه عقوبة وهو ليس من اهلها وقال الشافعي لا يصح
اسلامه ولا ردته قيد بالعاقل لانه لو لم يعقل لا يصح منه شيئا قاله انه مولى عليه في حق
الاسلام حتى يحكم باسلامه تبعاً لابيويه وهذا الوجه العجز فلا يكون ولياً فيه لانه آية القدرة
ولنا افتخار على رضي الله عنه باسلامه في صباه حتى كان يقول سبقتكم الى الاسلام طراً غلاماً ما بلغت
او ان خلى ولو لم يصح لما افتخربه وتصحبه عليه السلام اسلامه مشهور وكذا في شرح المصنف والقبائل
ان يقول افتخار بحمل ان يكون من جهة احكام الآخرة وشهرة تصحيبه عليه السلام اسلامه في احكام
الآخرة واما في احكام الدنيا من حرمان الارث ونحوه فغير معلوم فضلاً عن ان يكون مشهوراً فان قلت ثبت
تصحيبه مطابقاً فيصرف اليها قلت حكاية حال فلا عموم لها واحكام الآخرة مراد بالاجماع فلا يراد غير ما
والاولى ان يقال اصل الاهلية ثابت فيه لكونه عاقلاً لا يبرأ من ايمانه لكونه نفعاً محضاً في الدنيا والآخرة
وما يلحقه من شأبه ضرر من حرمان الارث ووقوع الفدية بينه وبين امرائه المشتركه فلا يابى اليه لان
المنظور اليه الموضوعات الأصلية فلا يصح اسلامه مع ردته لان معنى كلاهما الاعتقاد وهو متيقن على العقل
واللسان لله وعلامته والصبي صار مولى عليه لقصور اهليته وصار ولياً لكونه صاحباً اصل الاهلية
فلا يتأنيان **حكم بالاسلام** وفيها اي حكم ابي يوسف بجملة اسلام الصبي دون ردته لانها صادرة
محضة والصبي ليس اهلها كالبهائم **واذا استصرى صار نصرانياً يهودياً او بالعكس اي اليهودى صار نصرانياً**
رد على حاله ولا يجزى على الاسلام وقال الشافعي يحكم عليه في قول الشيخ وفي النهاية ينبغي ان لا يطالب
بالعود على دينه لان طلب الكفر كفر والوجه ان يقال هو غير مقرر على دينه عنده ويطالب بالاسلام فان عاد
الى دينه فهل يشركه فيه قولان انه ان الكفر ملك مختلف فلا يتوارثان لقوله عليه السلام لا يتوارثان اهل
مليتين ولنا ان الكفر كله ملّة واحدة فيتوارثان ويتناكحون والمراد عاروا الاسلام والكفر **فصل**
في البغاه اذا غلب قوم مسلمون على بلادهم وخرجوا عن الطاعة اي طاعة الامام دعاهم الى الجاهلية
وكشفهم عن شيعتهم التي استندوا اليها في خروجهم عن طاعته ولا يديهم الامام بقتال بل يبدأ بكشف الشبهة
لانه اهلون فان يدوا الى البغاه بالقتال قاتلهم حتى يفرق جمعهم ويخبر قتالهم بسلامتهم للحاجة ببعض
اذا اصاب اهل العدل كراخ البغاه وسلاحهم يجوز ان يستعملوها في قتالهم فاذا فرغوا عن القتال ردوها
عليهم وقال الشافعي لا يجوز لان هذا مال مسلم لا ينتفع به الا برضاه ولنا ما روي ان علياً رضي الله عنه استعمل
اهل صفين سلاحهم ثم ردّها عليهم بعد تفرق شملهم والرضاء الذي يتخلل في دفع الضرر لا على واذا بلغه اي الامام
خبر قاهمهم اي استعدادهم للقتال حسبهم ليتوبوا وان كانت لهم فئة اي البغاه جماعة اجتمع على
جرحهم يعني قتلوا من كان جرحاً منهم وفي الصحاح يقول اجتمعوا على الجرح اذا اُسرع قتلهم وانبعثوا
يعني اشيع اهل العدل من وليهم وفرحتهم بقتله لان جرحهم يحمل ان يرا فيعود الى القتال وكذا من ولي
منهم والافلا اي ان لم يكن جماعة لا يفعل كذلك لان شرهم مندفع بدونه ولا يسي لهم دريه ولا يقسم مال
لانهم مسلمون معصومون ولا يسي ما لهم ليتوبوا في دينهم وكذا اسيرهم لا يقتل اذا لم يكن له فئة
واذا قتل العادل مورثه الباعى ورثته لانه قتله بحق قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغ حتى تنفي البغ
الله وان قتله الباعى وقال كنت اي كنت على حق وانا الان على حق ورثته لانه ائلفنا واول صحيح

عند القتال وهو مع فساد ملحق بالتاويل الصحيح عند انضمامه الى المنفعة في حق احكام الدنيا
حتى لا يجيب الضمان فلا يجيب الحرمان لان الارث مستحق بالقرابة وهذا التاويل يدفع الحرمان الذي
شرع جزاء وفي الهداية العادل اذا ائلف نفس الباعى او ماله لا يضمن وكذا اذا ائلف الباعى مال العادل
او نفسه وفي المعطى العادل اذا ائلف مال الباعى يواخذ بالضمان فما ذكر في الهداية محمول على
ما ائلفه حال القتال اذ لم يكن الا بالائلاف شيء من المهر كالجبل واما اذا ائلفوا في غير هذه الحالة فلا
معنى يمنع الضمان لان المهر معصوم **ونحكم بحرمان الباعى مطلقاً اي سواء**
قال انا على حق ولا لانه قتل العادل بغير حق فيستحق به حرمان الارث وتاويله الفاسد انما
يعتبره دفع الضمان والحاجة هنا الى استحقاق الارث لا الى الدفع ولها ان تاويله وان
كان فاسداً لكنه ملحق بالصحيح عند انضمامه الى المنفعة في حق دفع الضمان كما في منعة اهل
الحرب فلا يجيب الحرمان لان الارث مستحق بالقرابة وهذا التاويل يدفع الحرمان الذي شرع
جزاء وان قصد مسلم قتل مثله بعصا في المصنف فصارا قد دفع عن نفسه بالسيف
او بما يقوم مقامه في تفرق الجرح فعليه اي فعل الدافع القصاص عند ابي حنيفة
وقاله لا يلزمه لانه قتل اضطراراً ودفعاً لنفسه عن الهلاك فصار كما لو قتله اذا قصده بالسيف
ليلا كان او نهاراً او بالعصا في المصنف لا او في المفارقة ليلا كان او نهاراً ولنه ان هذا قتل لا عن ضرورة
لان القتل بالعصا لا يتجمل فيلحقه الغوث غالباً في المصنف فصارا بخلاف السيف لان الغوث يتجمل
وبخلاف المفارقة والليل في المصنف لعدم حقوق الغوث عادة ولا يوجب ما جباه البغاه اي جمعه
من الخراج والعشر ثانياً اي لا يوجب من الملاك ثانياً لان ولاية الاخذ كانت للامام لحماية
وقد عجز عنها فان مرهوه اي البغاه ما جمعوه مضارفة اجزا الهلالي يكون ما على الملاك مودى
فلا تجب الاعادة الا الى اي لا يقربوا الى مضارفتها اعادوا فيها بينهم وبين الله تعالى لعظم
وصول الحق الى اهله وقيل الاعادة عليهم لان البغاه لما تسلطوا صار حكمهم حكم الامام ولهذا يصح
منهم تقويض القضا واقامة الجمع وقيل الاحوط ان تعاد صدقة السواير والعشر من الخراج
لان حق المقاتلة والبغاه يقتلوا اهل الحرب كتاب
بالنصوص المحرمة وعليها اجماع الامة تحريم النظر الى العورة الا للضرورة كالطبيب فان
نظر جائز الى موضع المرض فقط والخائن والقابلة وينظر الرجل الى الرجل والمرأة منه
اي نظر المرأة من الرجل اذا امنت الشهوة ومن المرأة الى غير العورة ومن وجهه اي ينظر
الرجل من زوجته وامته التي تحلل له وطبها الى جميعها اي الى جميع عورتها فيدخل وطبها لان
محرمه الوطى كأمته الاخت من الرضاع والمجوسية لا تحل النظر الى فرجها ومن عارمه اي ينظر
الرجل من عارمه وامته الغير الى الوجه والراس والصدر والساقيين والعضدين
لان بعض هذه الاعضاء يكون مكشوفاً في ثنائهم وبوقوع عادة وبعض المحارم يدخل عليها
من غير استئذان ولو حرم النظر لادى الى الخرج بخلاف ما سوى الاعضاء المذكورة لا ينافي ما اكتشف
في العادة في حرم نظرها اليها ولا بأس بحسب ذلك من ما يجوز النظر اليه اذا امن الشهوة واذا لم
يامن لا ينظر ولا يحس ومن الشرا وان خاف للضرورة ولا ينظر من الاجنبية الا الوجه
والكفين لان في ابدا هذين العضوين ضرورة الى معاملة الرجال في الاخذ والاعطاء فيعرف من

من واداروا له ما يروى
في حرم ابدانهم

هذا الاستثناء ان يحرم النظر الى القدمين وفي رواية عن ابي حنيفة انه يجوز النظر اليهما لغيرها
بالضرورة في المشي اذا **انما فان خاف الشهوة امتنع** عن النظر الا للضرورة لقوله عليه السلام من
نظر الى محاسن امرأة بشهوة ضرب في عينيه انه نكح يوم القيامة **الا القاضي والشاهد** فان النظر
لها جائز عند القضا والشهادة عليها وان خافا الشهوة لضرورة الحاجة الى احياء حقوق
الناس واما النظر اليها عند تحلل الشهادة لهما مع خوف الشهوة فالاصح انه لا يباح لوجود
غيره في التحلل من لا يشتهي **ولا يمس وجهها وكفها وان من** على نفسه من الشهوة لعدم الاحتياج
الى المسر لقوله عليه السلام من مس كف امرأة ليس فيها سبيل وضع في كفه الحجرة يوم القيامة **ويمنع**
العبد من يبيدته ما ينظر الى محاسن اي الموضع الذي يحل ان ينظره الاجنبي **والخصي** اي ينظر
الخصي من الاجنبية **ما ينظر الفحل** لانه فحل بجامع وقيل هو اشتد جماعا لان الله لا يفرق ولا
المجبوب لانه ينزل بالسحق وكذا المختل لانه فحل فاسق **ولا يمس بالانظر الى من يريد**
نكاحها وان علم الشهوة في نفسه لقوله عليه السلام ابصرها فانه اخرى والمقصود من
النظر اقامة السنة لا قضاء الشهوة **ولا يمس بالمصافحة** لقوله عليه السلام اذا التقى المؤمنان
فمصافحتا ثارت ذنوبهما كتنثر الورق اليابس من الشجر قال النووي في صحيح مسلم مصافحة الناس
بعد الفجر والعصر ليس بشيء لانه لا اصل له **وتقبيل يد العائنه** **السلمة** **العادل** لما روى ان
الصحابه رضي الله عنهم كانوا يقولون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بكر قبل يمينه
بعد ما قبض **ويبيع** ابو يوسف **للرجل عناق الرجل** **وتقبيله** لما روى انه عليه السلام عانق
جعفر عند قدومه من الحبشة وقبل يمينه وقال لا يكف لورود النهي عن المعانقة قالوا
هذا فيما اذا تعانقا عارفين اما اذا كانا متجهين فلا كراهة اتفاقا وفيما اذا كان التقبيل عن
شهوة وان كان على وجه المبرق فلا بأس وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه اذا التقى غيره
فدروه ولا رخصة فيه وما يفعلون من تقبيل الارض يتردى بها الخرام وذكر الصدر الشهيد
لا يكف هذا السجود لانه يريد به التحية وقال شمس الامه السرخسي السجود لغير الله على وجه
التعظيم كفر وكان الشيخ ابو القاسم يقوم للاغتياذ من الفقر والعلم وسئل عن ذلك فقال
الاغتياذ بوقوف مني التعظيم فلو تركته يتضررون وغيرهم ليس كذلك **وتحليل النساء ليس**
الموسر لقوله عليه السلام مشيرا الى حرير هذا حلال لا ثأني والقليل منه محفو للدور
لما روى انه عليه السلام استثنى منه مقدار وضع اربع اصابع كاعلام فانه جازي وروى انه عليه
السلام ليس جنة مكفوفة بالحرير **وتوسله** اي جعل الحرير وسادة **واقترانه مباح** عند ابي حنيفة
وقالوا يكف لانه التوسد والا فتراش مثل اللبس عادة الا كاسم والتشبه بهم ممنوع وله ان التوسد
ليس بلبس وقد روى انه عليه السلام جلس على مرتبة حرير فان قلت على هذا كان ينبغي ان
يحل الجلوس على كرسى فضه مع انه حرام قلت الحرير ليس اهل الجنة والقليل منه كالعلم
والجلوس عليه ليكون نودجا لتعظيم الآخرة وترغيبا والفضة لا تكون وانما يكون منها للكرسي
ونحوها فلم يحرم الجلوس على الفضه لان غير الشئ يكون نودجا **وليس في الحرب مكره** عند
ابي حنيفة وقال لا بأس به لما روى انه عليه السلام رخص في لبس الحرير في الحرب ليكون اهيأ
عين العدو ولمعا نته وله عموم النهي عنه من غير فصل والمحرمان تحلل للضرورة وما ذكره

محصل باللبس مخلوطا بان يكون لحته حريرا وسداه غيره فلا يحل المحرم بلا ضرورة **ولا بأس**
بما سداه يعني يحل ثوب سداه **اسم** **ولحته قطن** **او حر** وهو صوف غم لال الثوب يصير ثوبا
بالنسج والنسج بالحمة فكان هي المعقبة دون السدي واما ما لحته حريرا وسداه غيره
فلا بأس به في الحرب للضرورة دون غيره **وتحليل الذهب والفضة** **وتحليل**
الرجال لانه عليه السلام قال مشيرا الى ابريسم والذهب هذان حرامان على ذكرور امتي وحل
لانا لهم والفضة في معنى الذهب **الا الحائض** لانه عليه السلام اتخذ خاتما من الفضة **وتحليل**
وحلية السيف **الفضة** قيد به لان التحتم والتحايل بالذهب وغيره غير جائز لما روى انه
عليه السلام فقي عن خاتم ذهب وصقر وقال انه حلية اهل النار وتحلل للرجل الفضل الى اظهر كفه
والمرأة الى ظاهرها لانه زينة في حقها والافضل لغير القاضي والسلطان ترك التحتم **وتحليل**
السنة **للذهب** لا يجوز عند ابي حنيفة **واجازاه** **كافضة** لما روى ان عرجة اصيلة فقه
يوم الكلاب فاختار انعام فضة فاشق فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انعاما ذهب
ولم ان استعمال الذهب والفضة حراما لا عند الضرورة وهي اذا اندفعت بالادنى وهو
الفضة لا يباح له الا على واما ايا حته في حديث عرجة بالذهب فكان للضرورة ونحن نقول به وشهد
الاستان ليس كذلك **تكره ان يلبس النسي الحرير والذهب** لان لبسهما احرام على المذكور فيحرم
لباسهما كالحرير فان شربها لما حرمت سفينها وفي الجامع الصغير يكره حمل المنديل لمسح العرق
لانه بدعة لم يفعله النبي عليه السلام ولا الصحابة والتابعون وكانوا يمسحون باطراف
اربعتهم والصحيح انه لا يكف لان المسلمين قد استعملوه في عامة البلدان لدفع الازدي وما
راه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وقد روى انه عليه السلام كان يمسح وجهه بالخرقة
وحاصله ان من فعل ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل الحاجة لم يكن كالشرع ولا نكاحا فان فعله
تكبرا مكروه والا فلا **وتحليل استعمال الالبنة** **منها** اي من الذهب والفضة **الرجال والنساء**
لانه عليه السلام فقي عن الشرب في ايتينهما ولقوله عليه السلام من شرب في انا فضة او ذهب
فانما يجر جر في بطنه نار جهنم وسائر الاتقاع بها كالشرب منها **ولا بأس بالعقيق والبلور**
والزجاج اي لا يكف استعمالها لانه ليست من جنس الثمان فلا يقع بها التقاخر **والسرب**
في الاثر **المفضض** اي الموضع المحلى بالفضة **والجلوس على السر** **المفضض** **حائض** عند ابي حنيفة
اذا اتى موضعها على بنا المحبول اي اجتنب الشارب عن موضع الفضه بان لا يضع فمه عليها
ولا ياخذها باليد **وتكره** اي ابو يوسف الشرب منه **واقترانه** **في** **السر** **اي** وافق محمد
ابا حنيفة في رواية وابا يوسف في اخرى قيد بالمفضض لان الشرب في الاثر الممزه بالفضة
القل لا يخلص لا بأس به اتفاقا لانه تكون مستهلكة لهما ان استعمال جزء من الاثر استعمال كله
فيكم وله ان الاستعمال فضا ورد على الجزء الذي تلاقي به العضو وما سواه يبيع في الاستعمال
ولا يعتبر بالتوايع فلا يكف كالجبة المكفوفة بالحرير والمسار من الذهب في الفضه **وتحليل**
الهدية **والاذن** اي اذن المولى عبده بشرايه وبيعه **قول** **ابي** **وعبد** **واما** **استحسانا** لان
الهدايا تبعت على ايدي هؤلاء عادة والعبد يبيع في الاسواق ويشترى فلا بد ان يصدقوا في قولهم هدي
هذا اليك لان واذن لم يولى والا لصار حرجا على الناس **وفي المعاملات قول** **الناس**

لا يهاكش وجودها والعدل لا يوجد في كل موضع ويقتل قول الواحد فيها حر كان او عبدا
دفع المخرج وفيه ايات قول العدل حر كان او عبدا لان وجودها لا يكثر كالمعاملات
فلا يقتل الا قول المسلم العدل فاذا اخبر عدل بنحاسة المالم يتوضا وان اخبر فاسقا ومنه حر حرى
فان غلب على صدقه رايه تبهم وان غلب على كذبه يتوضا ويقيم بعده احتياط لان الفاسق منهم خاز
ان يرتكب الكذب فيدل بالعدل لان قول المستور فيها لا يقبل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
يقبل قوله فيها بناء على جواز القضا بظاهر العدالة عنده والاول هو الصحيح كذا في الكافي **وعول**
عن امته بغير ادبها ويستأذن الزوج لان لها حق في الوطى وتحصيل الولد ولهذا خبرت
اذا ظهر زوجها محبوبا ولاحق للامة في الوطى **ويكره استخدام الخصيان** لانه يكون باعنا للناس
على هذا الفعل الشنيع **ولا بأس باسباخها اليها مير وانما الحر على الحر** لان فيها منفعة للناس
وفي الكفاية يقال خصاه اذا نزع خصيته تخصيه خصاه والا خصا في معناه خطأ **وتحرم السطوح**
من اقامه اولم يقامر اما اذا اقامر يكون ميسرا وهو حرار بالنصر فتسقط عدالته وان لم يقامر
يكون حراما ايضا لما روي ان عليا رضي الله عنه من يقوم يلعبون بالسطوح ولم يسلم عليهم فنبيل
عنه فقال كيف اسلم على قوم يكفون على اصنام وضرب رؤسهم وقال الشافعي يجوز اللعب بالسطوح
لان فيه تشبيها بالخاطر وتذكية الفهم وهو امر محمود قال المصنف في شرحه يجوز السطوح عنده لهذا
المقصد ووزن القمار اقول على هذا كان ينبغي ان يبين مذهبه على التفصيل بالارداف لان المفهوم من
المتن انه مباح عنده مطلقا **ويكره تعشير المصنف** ونقطة لقول ابن مسعود جردوا المصاحف
وفي التعشير والنقطة ترك التجريد قال صاحب الهداية في زماننا لا بد للجمع **ولا بأس ببيع** اي بجمع
المصنف احدى تعظيماته **ونقش المسجد** وتزينة لان عثمان رضي الله عنه فعل ذلك مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يكره الصحابة **ويكره بيع السلاح** ايام الفتنة اذا علم ان المشتري من
اهل الفتنة لانه يكون سببا للمعصية **وتحيز ابو يوسف بيع اراضي مكة كباي اكرهاه** اي
جوازها مع الكراهة والجواز بلا كراهة كما قاله ابو يوسف رواية عن ابي حنيفة لان في اثبات
الكراهة حجر على المال العقلا وهو ممنوع وجه الكراهة انه عليه السلام قال الا ان مكة
حرام لا تباع رباعها فظاهر النص يقتضي تحريم البيع وكونهم ملاكا يقتضي جواز التصرف في املاكها
فيثبت بينهما الكراهة **ويكره بيع العصير من نخاله** حر لان عين العصير عار عن المعصية واما
بالحقه الفساد بعد تغيره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لانه عينه الله للشرب لا لتغيره **واذا باع**
مسلم خمر او قبض الثمن وعليه اى على المسلم **دبر كره لرب الدين اخذه** منه لان الحر ليس بمالك
متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا محل له اخذه فيده لان البايع لو كان ذميا لا يكره
لرب الدين اخذه لان الحر مال متقوم في حق الذي فلك الثمن فحل اخذه منه **وتحيز بيع الروث**
وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فشابه العذر وجلد الميتة ولنا انه مال متنتفع به يلقى
في الاراضى لاستكثاره والبيع فيجوز بيعه بخلاف بيع العذرة لانه لا ينتفع بها مجردة بل مخلوط
بالتراب الغالب عليها **ويكره الاحتكار في اوقات بني ادم واليه مير في بلد** حره اي بذلك البلد
الاحتكار فيد بالاقوات لان الاحتكار في غيرها غير مكره عند ابي حنيفة لان الاضرار فيه احق
وقال ابو يوسف كلما اضر العامة حبسه فهو احتكار وقيد بالاضر لانه لو لم يضر لا بأس به قالوا

هذا الاحتكار ان يكون في مدة طويلة وهي الشهر وما فوقه قيل هذا الحد في حق المعاقبة في الدنيا
واما الاثم فالحاصل وان قصرت المدة فاذا رفع امر المحتكر الى القاضي امره ببيع ما فضل عن قوته
وقوت اهله فان لم يمتثل حبسه وعززه على ما يراه وقيل يبيع القاضي على المحتكر طعامه بغير
رضاء اتفاقا وابو حنيفة كان لا يرى بيع مال المدين جبرا لكن اجازة هذا فعلا للضرر العام
كما يحرم على الطبيب الجاهل **واذا احتكر غلة ضيعة جاز** لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة
والجلب من بلد اخر لا احتكار فيه عند ابي حنيفة وقال فيه الاحتكار لكن عند محمد انما يكره
اذا كان الجلب من قريبا الى المصر بحيث تجلب منه غالبا وان كان بعيدا لا تجلب منه في العادة
لا يكره الاحتكار فيها جلب منه لاني يوسف اطلاق قوله عليه السلام من احتكر فهو خاطي ولمحمد
ان البلد القريب من المصر يكون كفاية فيتعلق به حق العامة والبعيد ليس كذلك هذا توضيح
ما في شرح المصنف اقول لو فرض قول محمد بالارداف على التفصيل كان ابي حنيفة واحسن **ويكره**
المسح على الثمن حق العاقد وتقدير يكون اليه ولا ينبغي للمامران ان يتعرض له الا اذا كان فيه
ضرر للعامة بان يبيع قريبا من مائة ما اشتراه بخمسين فيمنع منه ويقدر له السعر بمشروطة من
اهل البصرة وفي الهداية من باع منهم بما قد به الامام صحيح لانه غير مكره على المبيع وفي المحيط وشرح
المختار والبايع اذا خاف ان يضره الامام ان نقص من سعره لا يحل ما باعه لانه في معنى المكره والحيلة
فيه ان يقول له بعني ما يحب تخفيفك باي شئ ياعه محل ولو اصاب اهل بلد على سعر الحنظل والتمر
وشاع ذلك فالمشتري اذا وجد المبيع ناقصا منه له ان يرجع بالنقصان لان المعروف كالمشروط
كذا في التبيين **واجازة الذي دخل المسجد** وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى فلما يقربوا المسجد الحرام بعد
وتحيز اي دخول الذي في الحرم وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى فلما يقربوا المسجد الحرام بعد
عامهم هذا ولنا ما روي انه عليه السلام امر بضرب خيمة في وسط المسجد الحرام لو قد ثقيف فزولوا
فيها وكانوا كفارا وتحيز ابو يوسف **الدعاء بمعتقد الحزن من الحرم** لان الدعاء بهذا اللفظ ما تور
عن النبي عليه السلام اللهم اني اسئلك بمعتقد الحزن من عرشك **وكراهة** لانه موهوم يتعلق عن الله
بالعرش وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قدوم وما رواه من الدعاء غريب وتقدم القاف على
العين تصحيف يودي الى الكفر لانه يكون من القعود وفيه تشبيه الله بمخلوق تعالى الله عنه
ويكره ايضا ان يقال في الدعاء بحق نبيك لانه لاحق لمخلوق على الحق **فصل في المسابقة**
وتحيز المسابقة على الاقدام والخيول والبغال والحمير والابل والاربع لانها من اسباب
الجهاد وعتاج اليها اقامة هذه الفريضة فان شرط فيها جعل في احد الجانبين بان يقول احدهما
لصاحبه ان سبقتنى فلك كذا وان سبقتك فلا شئ **او من ثالث** لا سبقهما كان بقوله للثالث
ان سبقتنا فالان لك وان سبقتنا فلا شئ **لنا جاز** انما جاز في هذين الوجهين لاشتمالهما على
التحيز على اية الحرب **ومن الجانبين** اي اذا شرط الجعل من الجانبين حرم لكونه قمارا الا ان
يكون بينهما محل للفرس كمن يشق يد الكيا اي نظير لفرسهما يتوهم انه سبقهما فيد به لان الفرس
المحلك لو لم يكن مثلهما لم يكن لانه لا يذوق في ادخاله بينهما ولم يخرج من ان يكون قمارا ان سبقهما
أخذ منهما الجعل وان سبقاه لم يعطهما شيئا وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وعلى
هذا التفصيل اذا تنازعا في مسألة وتراجعا الى شئ لان في ذلك جتا على العلم كما في المسابقة حتى لا يحد

على الباي

كتاب الوصايا وكان القياس لا يجوز لانه تملك مضاف الى زمان
 زوال الملك وهو ما بعد الموت ولكن استحسننا اجازها للحاجة العامة فان الانسان يتقرب بطول
 العمل ويقصر فيما يقربه من العمل فيندرك حينئذ ان يترك ما يملك من المال فيصرفه الى
 الخيرات وقد تبقى المالكية بعد الموت باعتبار الحاجات كما تبقى في قدر التحمير والدين **تسحب**
 الوصية وتقدر بالثالث **وبفضل ان ينقص منه** لقوله عليه السلام الثالث والثالث كثير وجواب
 من قال وصي ثلث ما الى وان يتركها اي يفضل ان يترك الوصية ان كان ورثته فقرا لا يستحقون
بانصباهم اي لما يرثون منه لان فيه رعاية حق الفقرا والقراة معا فكان اولى وان كانوا يستحقون
 بما يرثون فالاولى ان يوصي بمادون الثالث لاطلاق قوله الثالث كثير ونصح للاجنبي الوصية **مسما**
كان او كافرا او ذميا لان تبرع كل منها للاخر كان جازا حال الحياة فكذلك بعد المات فبذلك كان
 الوصية للمسلمين باطله **بغير اجازهم** لانه نص فيهما هو محض حقه وهو الثالث ولا يجوز للوارث الوصية
 لقوله عليه السلام لا وصية لوارث الا باجاز الوارثه ويعتبر كونه وارثا بعد وقت الموت لا وقت
 الوصية حتى لو اوصى لاجنه ثم ولد له ابن صحت الوصية **ولا ما زاد على الثالث** لقوله عليه السلام
 الجيف في الوصية من الكبر الكبار ونفس الزيادة على الثالث **الا بها اي باجاز الوارثه** ان كانوا
 كبارا لان المنع كان لتعلق حقهم بالتركة فاذا اجازوا فقد زال سبب المنع **واذا لم يكن وارثا**
بغيرها بالكل يعني اذا اوصى لاجنبي بكل ماله ولا وارث له صحت الوصية ويسلم ماله اليه عندنا
 وقال الشافعي الوصية في الثالث وبوضع الثلثان في بيت المال لان محل الوصية هو الثالث ولنا
 ان ما زاد على الثالث لعامة المسلمين والموصي له منهم وقد تنجح بايصا به **ولا تجزها اي الوصية للقاتل**
 وهو مباشر القتل حقيقة عام كما كان او خاطيا لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل **الا بالاجازة** يعني ان
 اجاز الوارثه جاز لان المنع كان لحقهم وقال الشافعي يجوز لان جناية القاتل لا تخرجه عن اهلية ان تبرع
 عليه غيره **ولا يجزها اي ابو يوسف** الاجازة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية وان لم
 يجز الوارثه اتفاقا من الحنابلة **ولا تجزها من صبي** يعني ايضا الصبي في القرب لا يصح عندنا وقال
 الشافعي يصح لما روي ان عمر رضي الله عنه اجاز وصية غلام مرافق ولنا انه تبرع وهو ليس من اهله
 وما رواه محمد بن علي الوصية في تجهيزه وذا جاز بغيره ايضا وكذا الخلاف في المجنون من المحيط **ولا من**
معتقل السان **بالاشارة** يعني من اعتقل لسانه فاوصى بشي بالاسم لا يعتبر عندنا ويعتبر
 عندنا لشافعي لان الاشارة قائمة مقام العبارة في الاخرى من العجز فكذلك هذا ولنا ان الموضوع للبيان
 هو العبارة والاشارة قامت مقامها في الاخرى من لسانه وفي المعتقل في المرض واليه مرجع
 فلا تكفي اشارة للبيان مع امكان العبارة عنه وعن ابي حنيفة ان دامت العقلة الى وقت الموت تجوز
 وكان كالاخرى وعليها الفتوى من الحنابلة **ولا يجوز من مكان مع** **وذا** لان الوصية تبرع وهو ليس
 من اهله **ولنجح للوارث** لان الوصية استخلاف من وجه لانه خليفة في بعض ماله والجنين يصح خلفه
 في الارث فكذلك في الوصية فان قيل القبول شرط في الوصية والجنين ليس من اهله فكيف تصح الوصية
 قلت الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فلتشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن ولتشبهها
 بالميراث تسقط اذا لم يمكن عملا بالتشبهين **وبه اي يجوز** وصية حمل جاز ورثته لقولنا **لا اوضح لقل**
من سنة اشهر من يوم الوصية ليقين وجوده عندنا ايضا هكذا في النهاية من غير تفصيل

هذا هو الوجه في اجاز الوصية لغير المسلم
 وهو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء

وذكر في الكافي ما يدل على انه اذا اوصى للمسلم يعتبر من وقت الوصية وان اوصى به يعتبر من وقت الموت
ويامه دونه يعني اذا اوصى بجارية لقولنا الاحكام صحت الوصية لان افراد اكمال الوصية صحيح
 فيصح استثناءه **ويعتبر قبولها اي قبول الوصية وردها بعد الموت** لان الوصية تملك مضافا الى ما بعد
 الموت فيعتبر قبولها بعده **وتملك بالقبول** لانه لو ثبت الملك بغير قبول لتضرر به الموصي له اذا كان
 الوصية لعبد زمن اعني حيث يجب عليه نفقته **الا ان موت الموصي له بعد القبول فملكها ورثته**
 اي ورثته الموصي له لان الوصية موقوتة بموت الموصي لا تختم الفسخ من جهته وانما توقفت لحق
 الموصي له فاذا تمت دخل في ملكه كفا في البيع المشروط فيه الخيار واذا مات من له الخيار قبل الاجازة
 فينتقل الى ورثته **وجوز له اي للموصي الرجوع صريحا** بان قال رجعت عما اوصيت به ودلالة
 بان يفعل في الموصي به فعلا يدل على الرجوع كما اذا اوصى يقطن فخر له او باعه او شاة فذبحها
مجهلا ابو يوسف **محمودة** اي انكار الموصي وصيته **رجوعا** لان التجرد في الماضي والحال فكان
 اقوى من الرجوع اذ هو نفي في الحال فقط ولهذا قالوا اذا اجمد المرئى الردة كان ثابتا وخالفه
 محمد **وختار للفتوى** لان الرجوع اثبات الوصية في الماضي والحدود نفي اصل العقد فلا يجامعه
 الرجوع ولهذا قالوا اجمود النكاح لا يكون طلاقا **واذا اوصى الى اخراي جعله وصيا فقبل في وجهه**
ورده في غير وجهه فليس يرد لانه لما قبل في وجهه اعتقد الموصي على قبوله فلو جاز له الرد
 بغير حضرته كان ذلك تعزيرا به لانه حينئذ موت بلا وصي فلم يكن كالمجهول لو قيل ان يعزل نفسه بغير
 حضره الموكل **ان ردها في وجهه** صح اذ لا غرر فيه لا مكان ان يوصي الى اخراي **وان سكت الوصي فلم**
 يقبل في وجهه ولم يرد حتى مات الموصي **خير الوصي ان شا قبل وان شارد** فلو باع شيئا من تركته
 يكون قبولا وتوديعه سواء علم بالوصية او لا خلافا لو قيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع لا ينفذ لان
 الوصية خلافة لثبوتها حال انقطاع ولاية الميت فلم يتوقف على العلم كما لو رثته واما التوكيل بالاستخلاف
 لثبوته حال قيام الموكل فلم يصح بغير علم من ثبت عليه **فان رد الوصي الايصا في غيبته او**
بعد موته اعتبرنا قوله **ان لم يخرجها القاضى** فبذلك لانه لو قتل بعد اخراج القاضى وحكمه
 ببطلان الوصية يردده ولم يصح قبوله لانه قضا في غيبته فيه **لا رده مطلقا** يعني قال زفر رده
 معتبر سواء اخرجها القاضى او لم يخرجها لان الايصا يردده فلو رده في وجهه يرد فكذا في غيبته
 ولنا ان الايصا شرع نفع الوصى فلو اريد في غيبته لتضرر به الموصي فاذا بطل رده يعتبر قوله او بالثالث
 يعني لو اوصى بثلث ماله فقال **لا اقله في حال حياته ثم قبله بعد موته اجزاه** وقال زفر لا يجوز
 قبوله بعد رده لان الوصية بطلت بالرد فلا يصح قبوله بعد ذلك كالاقرار اذا رد بنكاذيب
 المقر له لم يصح نفيه بغيره ولنا ان الوصية تملك مضافا الى ما بعد الموت فيعتبر الرد والقبول
 بعد بطل الرد قبله **ويضم القاضى الى العاجز اي الوصى العاجز من عجزه** رعاية حق الوصى
 والورثه فان شكى اليه ذلك اي ان شكى الوصى الى القاضى عجزه عن القيام بالوصية **لا يجيبه** القاضى
 الى شكايته ولا يضم اليه اخرا لاحتمال كذبه حتى يتحققه اي يتيقن عجزه **فان ظهر عجزه** اعني الوصى
 للقاضى املا اي بحيث لا يكون قادرا على التصرف **استبد له** غيره رعاية للحياتين وان شكى منه
 الورثة اي من الوصى بعلمه القاضى لانه استفاد الولاية من الميت حتى **تظهر حياته** فاذا ظهر عجزه
 لان الميت انما استخلفه لاماته فلما قامت ينوب القاضى منابه في الايصا الى امين وان اوصى الى عبد

او كذا فاسق اخرجه القاضي وفي هذه العبارة دلالة على ان لا يصح ان لا يخرج انما يكون بعد الدخول وجه صحته ان اصل النظر ثابت له ولا باعتبار قدرة العبد وولاية الكافر في الجمل حتى نفذ شراره عبدا مسلما وولاية الفاسق على نفسه وعين على ما عرف من صلنا ونص غيره اما بالنظر اما في العبد فيوقف ولايته على اجازة المولى واما الكافر فللمعاداة الدينية الباغية على ترك النظر في حق المسلم واما في الفاسق فلموضع التهمة بسبب فسقه **او الى عبد نفسه** يعني اذا جعل عبدا وصيا وفي الورثة كبار لم يصح الا بصلا لان الكبير منعه عن التصرف في نفسه فقلوا الوصية عن فايدتها وان كانوا صغارا في اي الوصية الى عبده **صحيحة** عندنا في حقيقته ولا يصح عندها يعني ان القاضي يخرجها عن الوصية ويقيم غير مقامه لانه وقع باطلا حتى لو تصرف قبل ان يخرج القاضي فقد تصرفه من الحقائق قيد بالعبد لانه لو اوصى الى مكاتبه جاز اتفاقا وقيد بعبد نفسه لان نصب عبد غيره لا يجوز اتفاقا وان اجازة مولاه من الحقائق لهما ان في صحة هذه الوصية اثبات الولاية للمالك على المالك وهذا قلب المشرع وله انه مخاطب مستفيد بالتصرف فيكون اهلا للوصية وليس لاحد عليه وكابه فان الصغار وان كانوا املاكا ليس لهم ولاية المنع عن التصرف ولا مناله والظاهر ان شفقتهم عليهم اكثر من الاجنبى **او الى اشئ** اي اذا اوصى الى رجلين عجز ابو يوسف **انفراد احدهما بالتصرف مطلقا** اي في جميع الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهو وصف شرعي فلا يتجزأ فيثبت لكل منهما على الكمال كولاية الانكاح والاخوة **ومنعاه** اي قال لا يتصرف لان الولاية تثبت بالتفويض فبراعى وصفه وهو الاجتماع اذا شرط مفيد ومبارضى الموصى الاجتماع رايها لا فيما يحتاج الى الرأى كقول المذنب **الامن** شر القربى **تجهيز** واطعام **والسنة** ورد ودفعته بعينها **وقضا دين اذا كانت امانة من جنس الدين** وخصوصية وقبول الهبة وتنفيذ وصية بعينها اذا كانت تخرج من التملك فان المتصرف في هذه الاشياء ضرورى والضرورات مستثناة اما شر الكفن والتجهيز فلان في تأخيرها الى حضور الآخر فساد حال الميت واما اطعام الصغار وكسوتهم فلفساد حالهم بالتأخير ولهذا يملك من يؤوله وان كان اجنبيا واما ردود يعنه بعينها وقضا دين فلان من باب الاعانة وليست من باب الولاية لانه لا يحتاج الى الرأى وصاحب الدين اذا طفر بحسن حقه باخذه واما الخصومة في حقوق الميت فلان الاجتماع فيها متعذر واما قبول الهبة فلان التأخير افة الفوات واما تنفيذ وصيته بعينها فلعدم توقن ذلك على الرأى **او الى كل منهما** اي اذا اوصى الى كل من الوصيين **على انفراد** يعني كل منهما بالتصرف اتفاقا **لو كثنين** يعني اذا وكل كل واحد على انفراده يتفرع بالتصرف لانه صار راضيا برأيه وحده **وقيل على الخلاف** يعني في هذه المسئلة وفي التي قبلها الخلاف واحد لان وجوب الوصية عند الموت فيصير ان وصيين عند الموت دفعة بخلاف الوكيلين لان الوكيل له تفويض احدهما لآخرى ذكر في المبسوط هذا القول هو الاصح **واذا اوصى الوصى الى اخر** يعني اذا مات الوصى فواصى الى اخر **يجعل وصيا في الترتيب** اي في تركه الوصى وتركه الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول لان الوصى كالوكيل ثم الوكيل لا يملك ان يوكل غيره فكذا الوصى ولنا ان الوصى لما اعتمد عليه بعد موته علم انه قد عجز بسبب من الاسباب فكان اذا ناله منه بايصا به الى غيره وافادته مقامه دلاله بخلاف الوكيل لان الموكل يمكن تحصيل مقصوده بنفسه فلا يرضى بتوكيل غيره **او في تركه نفسه** يعني اذا اوصى الى اخر في تركه نفسه **فهو وصى فيها** اي في الترتيب **وختماء به**

المرجع القاصد
في التفسير

اي قال هو وصى في تركه نفس الوصى دون الوصى الاول لانه نص على الايصا من تركه نفسه فيقتصر عليه وله ان الوصية استتلاف فيما كان له من الولاية وعند الموت كانت له ولاية في الترتيب فيترك الثاني من بينهما ولو قال وصيت اليك في اموري وامور الميت الاول يصير وصيا عنها اتفاقا من الحقائق **وان اوصى الى زيد في الاعيان** اي في المتصرف في الاموال المعينة **وبكر في الدين** اي اوصى الى بكر في قضا الدين **خصر محمد كلاما غشيه** كالمصارفة اذا خصها ببعض التجارة تختص به **وقالاه وبيان** فيها اي في الاعيان والديون لان الولاية لم تكن متجزئة في حق الوصى فكذا لا تجزئ في حق من قام مقامه وكذا الخلاف فيما اذا جعل احدها وصيا لبعض اولاده وميراثهم والاخر لبقيةتهم وميراثهم **وجوز ان يحال** اي يتقبل الوصى الموالة **عمال البيت** **كان خير له** بان كان المحال عليه املى من عليه المال وان لم يكن خيرا له لم يجز **وبعده** من اوصى الاب شيئا من ماله من الصبي **وشراؤه لنفسه** اي شرا الوصى عينا من مال الصبي لنفسه **وفيه** مع النبي بان اشترى ما يساوي عشرة خمسة عشر او باع ما يساوي خمسة عشر **جائز** عندنا في حقيقته وقال لا يجوز قيد الوصى لان الاب لو باع مال الصغير من نفسه بمثل القيمة او بعين يسير يجوز لو فور شفقتهم وقيدنا بوصى الاب لان وصى القاضي لا يملك ذلك اتفاقا لانه وكيل ولا يجوز بيع الوكيل وشراؤه لنفسه وقيد بقوله وفيه نفع لانه لو لم يكن فيه نفع على ما فسر لا يجوز اتفاقا كذا في الحقائق لهما ان الواحد لا يتولى طرفي العقد في البيع لا متناع ان يكون مالبا ومطالبا الا الاب فانه جاز له ذلك لكان شفقتهم ولنا ان الوصى قائم مقام الاب وخليفته عن ولده فجاز له التصرف بشرط ظهور النفع **فاجد** بالاب **شرا ما** ولده **المعبر** من نفسه **مثل الهبة** وقال زفر لا يجوز قيده فانه لا يجوز بالغبن اتفاقا **اقول** لعله اراد به الغبن الفاحش لان الغبن اليسير لا يمكن التحرز عنه فالحق مثل القيمة ولو اعتبر ذلك لانسداد باب التصرف لانه ان حقوق العقد من الجانبين متناهية لا يتصور قيامها بشخص واحد ولنا ان الاب بكال ولايته ووفور شفقتهم جعل كمن يتولى طرفي العقد من بيانه في اول كتاب البيع **ولا يقرض الوصى مال** اي مال البيت **وعو** **الاقتراض** من مال ولده **اي يبيع** اي الوصى والاب **وقيل** حفظا لمال الصغير من الضياع **وجوز للقاضي اقراره** لقد رنه على استيفائه بالحس وغيره **ولا يجوز بيعه** اي بيع الوصى للصبي **وشراؤه** له **بغبن** فاحش قيد به لانه بالغبن اليسير **جائز** **ويضارب** في ماله اي باخذ الوصى مال البيت مضاربه **ويؤدعه مقاربه** لانه قائم مقام الاب **واذا كان منه** اي الوصى من مال البيت **عند الحاجة** اي اذا ذهب فيما يتعلق بحاجته لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بال معروف **واذا كان في الورثة** صغارا **وكبار** غيب جمع غايب **وحضور** جمع حاضر **فالوصى بيع عتارهم** وعروضهم من نصيب صغارهم وكبارهم عندنا في حقيقته **وقال** **ان كانوا** حضورا **كزبيع** نصيب كبارهم وعروضا كانوا وعقارا وله بيع نصيب الصغار من العروض والعقار او غيبا اي ان كان الورثة غايبين **كبارا** باع **عروضهم** **لا غير** اي لا يملك بيع عتارهم فقيد بقوله صغار وكبار لان الورثة لو كانوا كلهم صغارا سوا كانوا حضورا او غيبا فالوصى بيع العقار والعروض جميعا على الميت دين ولا مثل القيمة او بما يتغابن فيه اتفاقا وفي الكافي وهذا جواب السلف واما جواب المتأخرين فانما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين ولا وفاة الامن من العقار او يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار او يرغب المشتري في شرايه بضعف القيمة وعليه الفتوى ولو كانوا حضورا

ولا دين ولا وصية لا يجوز للموصي بيع شئ من التركة لعدم ولايته على الكبار ولو كانوا غيبا مدة السفر
ولم يكن في التركة دين ولا وصية فله بيع العروض من العقار اتفاقا والخلاف في حاله الاختلاف بان يكون
البيع كبارا او بعضا من الكبار وحسورا وبعضهم غيبا كما انه لا ولاية له على الكبار المحضين
ولا ولاية له في بيع عقار الغيب لانه ليس من باب الحفظ وبيع العروض من باب الحفظ لانها اشتر
ولم ان بيع نصيب العقار جائزا اتفاقا وفي بيع نصيبهم شايعا ضرر بالصغار لان بعض العقار متاعا
لا يشترى به الكل فيقتل له ولاية بيع الكل نظر المصنف في هذا الصغار وله بيع كل التركة عند
اي حيفه لدين او وصية يعني اذا كان دين على الميت او كان قد اوصى بنقد ولا نقد فيها والورثة كبار
حسورا وقال لا يقدروا اي الوصيان يبيع مقدار الدين والوصية لان البيع والوصية فلا يجوز الا بغيرها
ولم ان كل جن من التركة مشغولا لدين والوصية ولهذا هو هلك شئ من التركة بحسب هذا الدين وتنفيد الوصية
ما بقي وجاز له بيع كل التركة للشيوع الدين والوصية في كل التركة وشهادة الوصيين لو اوردت كبير في مال
الميت مردودة عند اي حيفه وفي غير مقوله عند اي حيفه واجازها مطلقا اي في الوصيين قيد
بكبير لان الوارث لو كان صغيرا لا يجوز شهادتهما اتفاقا سواء شهدا بمال الميت او بغيره لانها شهدا لانفسهما
بولا النصف في المشهود به اقول قوله وفي غير مقوله حبط لان قبول شهادتهما في غير مال الميت اتفاقا في خلاف
والمفهوم من شرح المصنف ايضا غير خلافه ايضا واما اجازها مطلقا حشوا لان قولها معلوم من قوله
مردودة لانه في طر في الاثبات لهما اثباتا اجنبيا عن المشهود به اذ لا ولاية لهما على الكبار فعرضت الشهادة
عن التهمة فتقبل وكما انهما متهما في هذه الشهادة لانها يوجبان لانفسهما حق الحفظ ولاية بيع
المنفقول عند غيبة الوارث الكبير فلا تقبل واما قبلت شهادتهما في غير التركة لان الميت قائم مقام
نفسه في تركته لافي تركه غير ولو شهدا اثنان لاثنين بالثمن على ميت او شهد رجلان رجلين
بان لهما على الميت اتفاقا وشهد شاهدا ان لهما مثل ذلك اي شهد المشهود لهما ان لهما من الشاهد من على الميت
الف بعد دعواهما ذلك بردهما اي لا يقبل ابو يوسف الشهادتين في الدين كما في الوصية اي كما لا تقبل اذا
شهدا ان الميت اوصى لرجلين بالثمن فادعى الشاهدان ان الميت اوصى لهما بالثمن وشهدا الوصيان ان الميت
اوصى للشاهدين بالثمن لا تقبل الشاهدان اتفاقا لانه ان الدين بعد الموت يتعلق بالتركة لغير الذمة
بالموت وكانت الشهادة مثبتة حق الشركة فتحقق التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة وهي تقبل
حقا فاشنى فلم تقع الشركة فيها ولا يقبل بالموت من الذمة الى التركة ولهذا هو هلك التركة لا يستطع الدين
فوقعت الشهادة لغير الشاهد فتقبل ولهذا لو تبرع اجنبي بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر بخلاف
الوصية لان حق الموصي له يتعلق بعين التركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة فصار كل واحد من الفريقين
مقتضا لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما ولو شهدا انه اوصى لرجلين بعين وشهد المشهود
لهما للشاهدين الاولين انه اوصى بعين آخر تقبل الشاهدان اتفاقا لانه لا شركة فلا تهمة ولو كان
المشهود عليه حيا في الصحة تقبل اتفاقا لان الدين اذ ذاك لم يتعلق بالمال ولا تهمة من الحقائق ويصدق
اي ابو يوسف الموصي في قوله ادبته خراج اي خراج ارض الصبي وجعل عبده الابن في حيزه
واوجهها محداي قال لا يصدق الابنية كما لو فرض القاضي عليه نفقة ذي رحم محرمة فقول الموصي
ادبتها ولا يوافقان الوصيان في حوائجهم وهذا من حوائجهم فيصدق فيه كما يصدق في قوله
ادبت نفقته ونفقة عبده بخلاف نفقة محارمه لانها ليست من حوائجهم واذا قضى من حوائجهم

بعض غرما به م مات فشارك الباقيين معه يعني لا يكون القابض احق مما قبضه بل سايده
الغرماء يشاركونه على قدر حصصهم وقال الشافعي هو احق بما قبض لانه قضى دينه من مال
نفسه وملك الغريم بالقبض فيقتصر به كما في حال الصحة ولنا ان حق الغرماء تغلق بماله في مرضه
وتحصيله احدهم لا يبطل حق الباقيين فيشاركونه واجازوا للورثة ابطال ما اجازوه
من برفاقه يعني اذا اجاز الوارث تبرع الميت في مرضه فلم ابطاله بعد موته عندنا وقال
مالك ليس لهم ذلك لانهم ابطوا احقهم واذا ابطال لا يعود ولنا ان الورثة لا ولاية لهم على مال
المورث حال حياته فصارت الاجازة كأن لم تكن فيكون له ولاية كما زاد على الثلث وجعلوا
حكمه اهل عند الطلاق من الموت يعني حكم الحامل حكم الاصحاء عند ناحته بعينها الطلاق
لان من يشهد الشهادة يعني قال ما لا حكمها بعد مضي ستة اشهر من زمان الطلاق حكم الميت من الموت
لان ولايتها تتوهم بعد ستة اشهر ساعة فساعة والولادة مظنة الهلاك ولنا انها صحيحة
الا اذا اخذها الرطل فقتصر مريضه حقيقته وفي الحقائق المراد به الوجع الذي يكون اخر
انفصال المولود سلامتها او موتها لان مرض الموت ما يتصل به الموت لا كل الوجع لانه
قد ياخذها ثم يسكن فصل في الايض بالثلث وغيره اوصى لزيد بسيف قيمته
مائة واكثر سدس ماله له خمسمائة اي والحال ان له خمسمائة درهم سوى السيف وسلمت له
اليها السيف وسدس خمسمائة ياخذ بغير سدسها اي سدس خمسمائة وزيد خمسة اسداس السيف
بينهما اي بين زيد وبكر نصفان عند اي حيفه بنا على ان القسمة عند بطريق المنازعة فنقول
اجتمع في السيف وصيانت وصية بجميعه ووصية بسدسه لان الموصي اوصى له بسدس المال
والسيف من حصة ماله فيدخل في الوصية بالسدس جزما فجعلنا السيف على ستة اجزائها
السدس ثم نقول لا منازعة لصاحب السدس في السيف فيما ورا السدس فيسلم خمسة اسداس
السيف للموصي له بالسيف بقى سهم واحد وهو السدس وقد استوفى منازعتها فيه فيكون
بينها بصفتان فلا تهم يستقيم سهم على اثنين من ثلثي السدس في الاثني فصار اثني عشر قاضا
السيف اثني عشر وقيمتها مائة صار خمسمائة قضا المجمع اثني وسبعين ونقدنا الوصية
في اثنين وعشرين للموصي له بالسيف احد عشر سهمها كله من السيف والموصي له بالسيف احد عشر
سهما ايضا سهم من السيف وعشرة اسهم من باقي المال وسهام الوصايا اقل من ثلث المال اربعة
وعشرين وسهام الوصايا اثنان وعشرون وسهام الورثة خمسون وهو اكثر من ثلثي
المال ثمانية واربعون فاذا كان كذلك فلا عيب لاجازة الورثة وعدمها وقال مالك
السيف ولزيد الباقي يعني عندها يقسم السيف على سبعة اسهم لصاحب السدس سهم
ولصاحب السيف ستة اسهم بنا على ان القسمة عندها بطريق العول لان الحق في العين على
سبيل الشيوع فيضرب صاحب السيف بجميع السيف لثلاثين السيف يقسم على ستة اجزائها
الى السدس سدس السيف فيضرب في سبعة واذا صار السيف سبعة وقيمتها مائة صار
الخمسمائة على خمسة وعشرين ثلثين كل مائة سبعة وليس خمسة وثلثين سدس صحيح فيضرب
جميع المال وهو اثنان واربعون في ستة ثمانين وخمسين السيف من ذلك اثنان واربعون
وباقي المال اثنان وعشرة فله الموصي له بالسدس سدس ذلك وهو خمسة وثلثون وصار سهام

الوصايا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعة وثمانون والفرو
 بين الثمانين اجمالا انهما اعطيا سبع السيف لصاحب السدس وهو اعطى نصف سدس السيف
 ولا شك ان الاول اكثر لان الستة من اثنين واربعين من واحد من اثني عشر لان واحد من اثني
 عشر كاربعة من ثمانية واربعين والاربعة من الثمانية والاربعة من اقل من الستة من اثنين
 واربعين واما تفصيلا فلانهما يعطيان لصاحب السدس احدا واربعين ولصاحب السيف
 ستة وثلاثين فيكون حقه اكثر بالنسبة الى صاحب السيف وهو يعطى لكل واحد منهما احد عشر
وان اوصى بالخالد معها اي مع زيد وبكر ثلث ماله ولا اجازة فالسيف مقسوم ثلثة
وستين بينهما عند اي حقيقه لزيد تسعة وعشرون وبكر سهران وخالد خمسة
والورثة سبعة وعشرون فنقول اجتمع في السيف ثلث وصايا وصية بالكل وصية
 بالثلث ووصية بالسدس فالقسمة عند بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السدس والثلث
 فيما زاد على الثلث وهو اربعة ثلثا السيف فسلم لزيد من السيف سهران ولا منازعة لبكر فيما
 زاد على السدس وهو السدس ايضا وخالد فيه منازعة فيقسم ذلك السدس لصاحب السيف
 وصاحب الثلث نصفين فانكسر بالنصف فخرنا يخرج النصف في ستة فصار اثني عشر سلم لصاحب
 السيف ثمانية واستوف منازعة صاحب السيف وصاحب الثلث في سهران فكان بينهما
 نصفان بقي السدس وهو بينهما واستوف منازعة الكل فيهما فيقسم سهران اثلاثا وليس
 للسهران ثلث صحيح فيضرب اصل المسئلة وهو ثمانية عشر في ثلثة فصار السيف ستة وثلاثين ثلثاه
 وهو اربعة وعشرون لصاحب السيف وسدس ستة بين صاحب الثلثة وصاحب السيف نصفان
 لكل واحد منهما ثلثة ويقسم السدس الباقي وذلك ستة اسهم بينهما اثلاثا لكل واحد سهران
 فحصل لصاحب السيف تسعة وعشرون من اربعة وعشرين ومن ثلثة ومن سهران واحد
 الثلث خمسة من ثلثة ومن سهران واحد لصاحب السدس سهران واذا صار السيف على ستة
 وثلثين وقبضته مائة صار كل مائة من الخمماية على ستة وثلثين فتصير الخمماية مائة وثمانين
 لصاحب الثلث ثلثة وذلك ستون ولصاحب السدس سدسه وذلك ثمانون فحصلت سهام الوصايا
 مائة وستة وعشرون وجميع المال مائتان وستة عشر فكانت سهام الوصايا اكثر من الثلث
 فان اجازة الورثة يقسم كذلك وان لم يجز واجعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة
 وستة وعشرون وجميع المال ثلثمائة وثمانية وسبعون وثلثا المال مائتان واثنان وخمسون
 والسيف سدسه فيكون ثلثة وستين فتدفع اليهم جميعا ما كانا ندفع الاجازة من جميع المال
 وقد دفعنا الى صاحب السيف تسعة وعشرين من السيف فتدفع الان كذلك وقد دفعنا
 الى صاحب الثلث من السيف خمسة والى صاحب السدس من السيف سهران فيدفع الان كذلك
 ويكون المبلغ ستة وثلثين وحظ الورثة من السيف سبعة وعشرون **والسيف ثلثة**
 اي النقد مقسوم بثلث مائة **وحصة** لان السيف اذا صار ثلثة وستين وهو السدس صار كل
 سدس كذلك فصار النقد وهو خمسة اسداس المال ثلث مائة وخمسة عشر **لبن**
والخالد ستون والجميع تسعون فبلغ سهام الوصايا مائة وستة وعشرين لانهم اخذوا
 ستة وثلثين من السيف وهما اخذا تسعين من النقد **والورثة مائتان وخمسة وعشرون**

قد لا

لان الحاصل لهم من السيف سبعة وعشرون فصار المجموع ما بين وخمسين وسهران
 وسهام الوصايا كانت مائة وستة وعشرين فاحصل للورثة ضعف ما حصل لاهل الوصايا
 فاستقام الثلث والثلثان **وقالا يقسم السيف باثني عشر لزيد ستة وبكر سهران**
والخالد سهران **والورثة ثلثة** يعني عندهما القسمة بطريق الحول فيضرب صاحب السيف
 بالسيف كله وصاحب الثلث بثلث السيف وصاحب السدس بسدس السيف ستة اسهم
 فتصير القسمة على تسعة اسهم فصار كل مائة من الخمماية على تسعة فتصير خمسة واربعين
 لصاحب الثلث ثلثة وهو خمسة عشر ولصاحب السدس سهران من السيف ولصاحب الثلث
 منها في المال ثمانون ولصاحب السدس خمسة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلثة وستين وجميع
 المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث فان اجازت الورثة فلم ذلك وان لم
 يجز واجعل ثلث المال على قدر الوصايا لا على سهام الوصايا هكذا روى عنهما والوصايا ثلث
 وسدس ايضا لان السيف سدس المال فيجعل كل سدس سهران لان السدس اقل فيصير ثلث المال
 اربعة اسهم وجميع المال ثمانية عشر سهران من الثلث لصاحب السيف وذلك كله في السيف وسهران
 منه لصاحب السدس سدس ذلك في السيف وخمسة اسداسه في باقي المال لصاحب الثلث
 سدسهما في السيف والباقي وهو خمسة اسداسهما في باقي المال فانكسر السهم بالاسداس
 فاضرب اصل المسئلة وذلك اثني عشر في ستة فصار اثنين وسبعين والثلث منه اربعة وعشرون
 كان لصاحب السيف سهران ضربناه في ستة كله في السيف فكان لصاحب الثلث سهران ضربناها
 في ستة فصار اثني عشر سدس في السيف وذلك سهران والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان
 لصاحب السدس سهران ضربناه فصار ستة سدسه في السيف والباقي وذلك خمسة في باقي
 المال فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين وثلث المال اربعة وعشرون واذا صار
 الثلث اربعة وعشرين صار السيف الذي هو نصف الثلث لكونه سدس المال اثني عشر
 واذا صار السيف وهو السدس اثني عشر صار كل سدس اثني عشر فصار النقد وهو خمسة
 اسداس المال ستين سهران لزيد من السيف ستة وبكر من السيف سهران ومن النقد خمسة اسهم
 والخالد من السيف ومن النقد عشرة وكل ذلك اربعة وعشرون والورثة من السيف ثلثة
 اسهم ومن النقد خمسة واربعون ومجموعها ثمانية واربعون ضعف ما صرف للموصي لهم
 فاستقام الثلث والثلثان وفي هذا يعلم معنى قوله **والنقد اي يقسم بثلثة**
والخالد عشرة **والورثة ثلثة** **والنقد** اي ان اوصى لزيد بكل المال وان
 يباع عبده اي عبدا الموصى من بكره **الف** **وقيمة الف** **ولا مال** اي غير العبد ولم يجز
 الورثة فهو مقسوم عند اي حقيقه **اي عشر لزيد سهران** **والباقي سهران**
من بكره احد عشر سهران من ثلثة اسهم منها اي من احد عشر لزيد عند اي حقيقه الموصى
 له بجميع المال لا يضرب في اكثر من الثلث وصاحب السيف يضر بجمع العبد في الثلث فيقسم
 الثلث بينهما على اربعة فاذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثني عشر فتدفع الى الموصي
 له بالمال سهران وبقي احد عشر سهران يباع من صاحب وصيته السبع باحد عشر سهران اثني عشر
 من الالف لانه اوصى ببيع العبد بالالف وكان موصيا بكل جزء منه بقسط من الثلث وتدفع

سدس وهو
 كسر النصف
 فصار سدس
 كل مائة مائة
 فصار سدس
 والباقي ثلث
 السدس

ثلاثة اسهم من الثمن الى الموصي له بجميع المال فتصير هذه الثلاثة مع السهم الواحد اربعة
وهو ثلث المال ويكون للورثة ثمانية اسهم فاستقام الثلث والثلثان **وبأي مبيع كله**
من مكر ويدفع ثلث الثمن الى زيد يعني عند اني يوسف يباع جميع العبد من الموصي
بالف درهم يدفع ثلث الثمن الى الموصي له بالمال والثلثان الى الورثة **وامر لزيد بثلث**
ويبيع خمسة الاسداس من مكر خمسة اسداس لالف لزيد سهم وياخذ الورثة
الباقى على الاقوال يعني عند محمد الموصي له بالمال يضرب بجميع الرقبة في الثلث والموصي له
بالبيع يضرب بجميع الرقبة في الثلث ايضا لان الوصية فيما ورا الثلث وان بطلت في حق
الاستحقاق فقد بقيت في حق الضرب فاذا استويا في الضرب في الثلث يصير ثلث بينهما
نصفين ولما صار الثلث على سهمين صار الكل ستة اسهم فلم يوص له بالمال سدس العبد ويباع
خمس اسداسه خمسة اسداس لالف ويدفع سهم واحد من الثمن الى الموصي له بالمال لينتفع
له الثلث وبقي للورثة اربعة اسهم فانفق ابو حنيفة ومحمد على انه لا يباع جميع العبد وقال
ابو يوسف يباع جميعه لان الموصي له شريك الورثة وحق الورثة لا يمنع البيع ويحول حقه الى
الثمن وذلك حق الموصي له بالمال وقالان الميت اوصى بجميع المال والعبد والثلث لهما من المال
فتنفذ وصيته فيها وهذه المسئلة في الزيادات تسمى باب العروس لان محمد اجلاها كسرس الخ
كما تجلى العروس بان الثياب **وتلث وتلث ولا اجازة** يعني لو اوصى بثلث ماله لرجل واخر
بثلث ماله ايضا ولم يكن الورثة **اقتسامه** اي الثلث نصفين لانها تساوي في سبب الاستحقاق
او سادس يعني اذا اوصى بثلث ماله لرجل وسدسه لآخر ولا اجازة **فالتلث** يعني يقتسمه
اثلاثا على قدر حقه فياخذ صاحب الاقل سهما وصاحب الاكثر سهمين **وبكل وثلث في ثلث**
مفسوم عند ابو حنيفة **اسداسا مع الاجازة** فيفرض المالك ستة دراهم ولا نزاع لصاحب
الثلث في اربعة فاستوت منازعتها في سهمين فينتصف فصار لصاحب الكل خمسة ولصاحب
الثلث سهم **والثلث مع عدمه** يعني الثلث عنده مفسوم مع عدم الاجازة **تدفعين** **وقالا ارباعا**
فيها اي في الاجازة وعدمها لانه اجتمع وصيتان وصية بالكل وصية بالثلث في جعلنا اصل
المسئلة من ثلثة حاجتنا الى الثلث فالموصي له بجميع يدعي كله وهو ثلثه والموصي له بالثلث يدعي
ثلثه وهو سهم فيحول الى اربعة اسهم لصاحب الثلث وثلثة ارباعه ثلثة اسهم لصاحب الجميع
فتقول الاجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة فيقسم الثلث ولا بينهما ثلثان فاذا قسم
الثلث بينهما وهو واحد من الثلثة لم يستقم التتصيف فصرنا مخرج النصف في اصل المسئلة
وهو ثلثه فصار ستة فثلثه اثنان يكون بينهما نصفين وبقي اربعة اسهم فصاحب الجميع يدعي
كله وصاحب الثلث يدعي سهما واحدا لينتفع له الثلث فسلم للموصي له بالكل ثلثة اسهم وقد استوت
منازعتها في السهم الاخر فينتصف فجاء الكسر في مخرج النصف فصرنا في ستة فصار اثنان عشر
فكان للموصي له بالكل اربعة ونصف فضعتناه فصار تسعة وهي ثلثة ارباع المال وكان للموصي
له بالثلث سهم ونصف فضعتناه فصار ثلثه وهي ربع جميع المال **ونصف ثلث ولا اجازة** يعني
اوصى لرجل نصف ماله واخر بثلثه ولم يكن الورثة **فالتلث نصفان** يعني بينهما عذر ابو حنيفة **وقالا**
الخمس يعني بينهما على خمسة اسهم سهما لصاحب الثلث وثلثة اسهم لصاحب النصف واصل المسئلة

من حقه لانها اقل مخرج له ثلث ونصف لان البطلان من حيث الاستحقاق لان من حيث الضرب
وحالها عند عدم الاجازة كما لها عند الاجازة يكون لصاحب النصف نصف الستة ولصاحب
الثلث ثلثها والباقي للورثة فعند عدم الاجازة يجعل ثلث المال على قدر سهام الوصية ليكون
مخرج المال خمسة عشر ثلثه وهو خمسة الموصي لها وثلثاه وهو عشرون للورثة واشتار المصنف
الى اصل هذا الخلاف بقوله **والا ما لا يضرب للموصي له بما زاد على الثلث** قالوا ضربت ماله
اذا جعل يعني لا يجعل الامام للموصي له بما زاد على الثلث شيئا على حذف المفعول ولا يعلمه
الا في المحاباة واخنها وعندهما يضرب بجميع ما اوصى **الا في المحاباة والسعاية والدرهم**
المرسلة يعني الامام يوافقها في هذه الفصول صورة المحاباة ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما
الف ومائة وقيمة الاخر ستماية واوصى بان يباع واحد بمائة درهم لفلان والاخر بمائة لفلان آخر
فقد حصلت المحاباة لاحدهما بالف درهم والاخر خمسمائة وان خرج ذلك من ثلث ماله او اجاز
الورثة تجاوز ذلك فان لم يكن له مال غيرها ولم يكن الورثة حارث محاباتها بقدر الثلث فيكون
الثلث بينهما اثلاثا يضرب للموصي له بالالف بحسب وصيته وهي خمسمائة فلو كان هذا كسائر
الوصايا وجب ان يضرب للموصي له بالالف على قياس قوله باكثر من خمسمائة وستة وستين وثلثي
درهم لان عند الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وهذا بثلث ماله وصورة السعاية
وهي ان يوصى بعقود من العبدين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرها فان
اجازت الورثة يعقودان معا وان لم يكن الورثة يعقودان من الثلث وثلث ماله الف الثلث الذي قيمته
الف فيعقد منه هذا القدر محابا وهو ثلثا مائة وثلثه وثلثون وثلث درهم ويسعى في الباقي وهو
الثلثان ستماية وستة وستون وثلثا درهم ويسعى في الباقي وهو الف وثلثا مائة وثلثه وثلثون
وثلث درهم فلو كان كسائر الوصايا وجب ان يسعى الذي قيمته الف في خمسمائة نصف قيمته والذي
قيمتها الفان في الالف وخمسمائة ثلثة ارباع قيمته لانه حينئذ لا يضرب الذي قيمته الفان الا بالالف
فوجب ان يكون بينهما نصفان وصورة الدرهم المرسلة اي المطلقة اوصى لاحدهما بالف والاخر
بالفين وثلث ماله الف ولم يكن الورثة يكون الثلث بينهما اثلاثا يضرب كل واحد منهما بقدر حقه
فالموصي له بالالف ثلثه وهو ثلثه وثلثون وثلث درهم والموصي له بالفين ضعفه ستماية وستة
وستون وثلثا درهم لها ان رعاية عرض الموصي واجبة ما امكن وعرضه شيان استحقاق النصف
او الكل وتفضيله على صاحب القليل وامتنع الاستحقاق لما منع ولا مانع من التفضيل ولا ضرر
على الورثة في ذلك فصار اليه كما في مواضع الاجماع وله ان الوصية بما زاد على الثلث باطله في حق
الاستحقاق لعدم الاجازة فيبطل في حق التفضيل كما لمحاباة الثابتة في ضمن البيع اذا بطل البيع بطل
المحاباة لان البطلان المختص بمنزلة بطلان ما في ضمنه واما في الاشياء الثلاثة المستقتاة فالمحاباة
لم تقع على حق الورثة قطعا لا مكان تنفيذها بان يظهر له مال فنخرج ما اوصى به من ثلثه بدون الاجازة
خلافا ما اذا زاد على الثلث لان الزيادة عليه حق الورثة وان كثرت التركة **او يسهم** اي ان اوصى بسهم
من ماله **فله اخس السهام** عند ابو حنيفة **لا يراى** على السدس اعلم ان ابو حنيفة قال في كتاب
الوصايا في هذه المسئلة ينظر الى احسن سهام ورثة الموصي والى سدس ماله ايها كان اقل يعطى للموصي له
ذلك فعلى هذه الرواية جوز ابو حنيفة التقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة عليه وفي رواية

وهو ان لا يوصى
بشيء من الثلث
والثلثان الثلث
في حق الثلث
وهو ستمائة
وثلثا درهم
وهو ستمائة
وثلثا درهم

الجامع الصغير قال ينظر الى اخس سهم الورثة والى سدس ماله ايهما كان اكثر يعطى له ذلك فعلى هذه الرواية جواز الزيادة على السدس ولم تجوز النقصان عنه **وقال مثل اقل سهامهم ولا يزداد على الثلث** يعني يعطى الموصى له اخس سهام الورثة سواء كان مثل السدس او اقل او اكثر الا ان يزيد على الثلث فيعطى له الثلث لان جيز الورثة الزيادة على الثلث صورة المسئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد اوصى لرجل سهم فعنده على رايه الوصايا يعطى له اخس سهام الورثة وهو ثمن المرأة فيزداد اخس السهام على الفرض وهي ثمانية فتصير تسعة يعطى للموصى له سهم والمرأة الثمن سهم وللأبن مائتي وعلى رايه الجامع الصغير يعطى له السدس من ماله لانه اكثر من اخس السهام فيجعل المال على ستة لحاجتنا الى السدس فيعطى له سهم بقيت خمسة والمرأة من ذلك الثمن فلا يستقيم فرضنا ستة فيخرج الكسرة ذلك ثمانية واربعين للموصى له سهم مضروب في ثمانية وهو سدس ماله يبقى ربع فتمت خمسة للمرأة والباقي للأبن وان مات وترك المرأة وأخا لأب فاحس سهام الورثة الربع فعلى رواية كتاب الوصايا يعطى له السدس لانه لا تجوز له الزيادة على السدس على تلك الرواية ويجوز النقصان عنه واخس سهام الورثة اكثر من السدس فيعطى له سدس سهم من ستة اسهم وعلى قولها يعطى له الربع لانه اخس سهام الورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية الجامع الصغير على قول ابي حنيفة يعطى له الربع لانه يعطيه الاكثر من السدس ومن اخس سهام الورثة على تلك الرواية والربع اكثر من السدس فيعطى له ذلك كذا في الحقايق له ما روي ابن مسعود ابن رجل اوصى سهم من ماله فقضى النبي عليه السلام ولا يزداد على الثلث موضع الوصية عند عدم الاجازة **او يحجز** اي لو اوصى بحجز من ماله اعطاه الورثة **ما شافا لان الجوز ينشأ ولا القليل والكثير والوارث** قاييم مقام الموصى فيكون البيان **او يثلث دراهمه فذلك ثلثها** اي والحال ان الثلث يخرج من ثلث ماله **اعلياه** اي الموصى له **كل الباقي لا ثلثه** اي قال فزله ثلث ما بقي لان التركة مشتركة بين الموصى له والورثة اثنان فماله كل على الشراكة وما بقي عليها كما اذا كان الموصى به اجناسا مختلفة وكذا ان الوصية تعلقت بالباقي ولم يلتفت الى الهالك في الجنس الواحد لا يرى ان الورثة لما قسموا قبل الهلاك يجوز ان يستحقه الموصى له بالقسمة جبرا اذا القسمة افراز ولو اوصى بشي معين كذا او مثلا فاستحق ثلثاه كان له الباقي فكذا هذا **او يثلث ثيابه المختلفة الجنس** كالحرير والروي **فمال ثلثاه والباقي يخرج من الثلث** اخذ ثلث الباقي اتفاقا لعدم استحقاق الموصى له الباقي بالقسمة فلم تكن الوصية متعلقة به لعدم جريان القسمة فيها جبرا قيد بقوله مختلفة الجنس لانها لو كانت من جنس واحد فهو منزلة الدراهم فيكون له جميع الباقي لانه يجري فيه القسمة جبرا والفرق ان حق الموصى له كانه الاصل وحق الوارث كالبيع من حيث ان ذلك مقدم على حق الوارث والهالك يصرف الى البيع كافي المضاربة وهذا نوع قسمة فيحصل فيها **المحصل** او تقسم قسمة واحدة واما فيما لا يقسم قسمة واحدة على وجه الجبر لا يحصل هذا النوع فيبقى على الشراكة فيشبع الهالك في الحقيق من جامع المحبوز **او يثلث** يعني ان اوصى بثلث **ثلاثة اعيد ثلثا ثلث الثالث** اي ثلث العبد الباقي عند ابي حنيفة **وقال كله** اي كل العبد الباقي وهذا الخلاف بناء على مسئلة قسمة الرقيق فعنده يقسم كل عبد على حدة وكان مشتركا فماله كل على الشراكة وعنده يقسم الكل

قسمة واحدة **او يامة** يعني اوصى بامة لرجل قيمتها ثلثماية درهم **فولدت بعد موته** اي للموصى ولدا قيمته ثلثماية قبل القسمة ثم قبل الوصية **فان خرجا من الثلث** بان يكون المال العا ومائة **ياخذها والا** اي ان لم يخرجها بان كان المال العا ومائتين فثلثه اربعماية **فهو ملخوذ من الام والتمام من الولد** يعني عند ابي حنيفة تعتبر الام من ذلك او لا فتدفع اليه فيبقى مائة فيكون ذلك من الولد لان الام اصل في الوصية لان الابن ما وقع بها وسرى الى الولد بسبب اتصاله بالام فالولد تابع لها فيه فلا يزاحم الاصل **وقال منها جميعا** يعني لثلث شابع والولد والام نصفين مائتان في الام ومائتان في الولد فيكون له ثلثا كل واحد منهما وباقي المال للورثة لان الولد متصل بالام حين الوصية فيكون الولد موصى به ايضا فيشترى بان كما اذا اعتقها قيد بقوله بعد موته لان ولدا الموصى به او كسبه ان حدثا قبل الموت لا يدخلان تحت الوصية حتى لا يعتنق فيها الثلث اتفاقا لانهما حدثا قبل موت الموصى له **او بالف** اي لو اوصى لرجل بالف درهم **وله عين ودين فان خرجت** اي الف الموصى به من ثلث العين **دفعت اليه والا** اي ان لم يخرج اخذ ثلث العين وثلث ما يخرج من دين حتى يستوفي الموصى به لو اخذت الف كلها من العين لتقرر الورثة لان للعين من ماله على الدين **او بالثلث** اي لو اوصى بثلث ماله **لزيد وبكر فاذا بكر ميت اخذ زيد كله** اي كل الثلث لان الميت ليس باهل للوصية فلا يزاحم الحي الذي هو اهل لها **او قال هو بينهما** اي لو قال الموصى بثلث ماله مالى بين زيد وبكر **فصنفه** يعني يكون لزيد نصف الثلث لان قوله بينهما يقتضي قسمة الثلث عليهما نصفين **او بالثلث** اي لو اوصى بثلث ماله وقت الوصية **فاكتسب استحق ثلث ما يملكه عند موته** لان الوصية استخلاف مضاف الى ما بعد الموت وبقيت حكمه بعد فيشترط وجود المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية او قبله **او به** اي ان اوصى بالثلث لزيد وبكر **فهي** اي الوصية **بالطلة** عند ابي حنيفة لجمالة الموصى والقضا بالمجهول باطل **وامر لها ابو يوسف باقسامه صلحا** لان الحسنى لا يعدها **وخير محمد الورثة في التحيين** اي تعيين احدها لانهم قاييمون مقام مورثهم **او به** اي ان اوصى بالثلث لزيد وللساكن قسمة محمد بينه وبين اثنين **اثنان** اثنان الثلث لفلان وثلثاه لفلان لان الاثنين في الوصية جمع ليراث **وقال ابينه وبين مسكين** نصفين لان الجمع المعلى بلام التعريف مفيد للاستعراق فاذا اخذ صرفه الى جميع افراده يصرف الى الواحد موضع الخلاف ذكر الساكنين مطلقا اذ لو اشار الى جماعة قال ثلث ما لهنه الساكنين لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا من الحقايق **او ينصيب بنه يصح** لان ذلك ايضا بالغير **او مثله** صح لان مثل الشيء غير **فان كان له اثنان اخذ الثلث** لان نصيبه مثل نصيب احدها فيكون له الثلث **او باحد نصيبه** يعني مثل احد نصيبهم قدر المضاف فلان لا ايضا بنصيب ابنة غير جابر تقدم ونسبا **وهو** اي والحال ان فيه ثلثه **ولاخر الثلث** ولا اجازة **يا امر لها** اي ابو يوسف **لاخر ثلثي الثلث** وللادون ثلثه فيكون ثلث بينهما اثنان **وامر له** اي محمد **لاخر ثلثة اخاسه وللادون عشرين** قيد بعدم الاجازة لانهم ان اجازوا فالمسئلة من ستة لصاحب الثلث اثنان والموصى له بمثل نصيب احدهم واحد ولكل واحد من البنين واحد لابي يوسف ان عند الاجازة كان لصاحب الثلث في المال سهمان ولصاحب النصيب سهم فصار في الثلث كذلك اعتبارا للبعض بالكل ولمحمد ان الثلث لما كان متعينا لتفنيده الوصية بقي للورثة الثلثان وهما سهمان من ثلثه وذلك لا يستقيم على ثلثه لمحصل ثلثه ثلث الوصية

اد/برشت

وثلاثها وهما سنة للبنين لكل ابن سهمان فاذا ظهر ان نصيب احدهم سهمان ضرب الموصي له
بالثلث في الثلث بثلاثة اسهم وضرب الموصي له بمثل نصيب ابن في الثلث بسهمين فصارت الثلث بينهما
على خمسة فخرج الحصة في تسعة فبلغ خمسة واربعين ويصح منها ولو خلف ثلثة
بين وثلاثة الاف فاخذ كل ابن الغافق **دعوى زيدان اباهم اوصى له بالف فصدقه اخذ**
اي احد البنين وكذبه الاخرون امره بده ثلث نصيبه اي احد البنين لا ثلثة اخماسه يعني
قال في مصلحه الميراثه اخماس ما في يده لان من دعه ان الثلث كل التركة له والثلثان بين البنين
انثلاثا فاحتجنا الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واقل ذلك تسعة ثلثه الموصي له ولكل ابن سهمان فيقسم
ما في يده من التركة فياخذ ثلث ما في يده **او ابنين** اي لو كان له ابان **فصدقه احدهما اقله ثلث**
فسد يعني ياخذ ثلث ما في يده **لا ينصفه** يعني قال في مصلحه نصف ما في يده لان في زعمه ان حصة وحق
الموصي له سواء فيواخذ بزرعه ولنا ما مر في المسئلة الاولى **ولو اعتق الميراث في مرضه او حيا**
اي باع شيئا باقل من قيمته او اشترى باكثر منها او وهبها اعتبر كله من الثلث لانها سرعان فان حيا
ثم اعتق فضا من الثلث فالمحابة اولى عندنا اي خفيفه يعني تنقيد المحابة فان فضل شيء يصرف
الى العتق وقالوا الى العتق اولى فان فضل شيء فليحبا به **او عتق فضا** يعني اذا عتق عبدا قيمته الف
اشترى عبدا قيمته الفين فحصل المحابة بالف وجميع ماله ثلثة الاف لم يسمع الثلث كما اذا عتق عبدا
قيمته الف وبيع عبدا قيمته الفان وهلك ذلك الالف ثم اعتق عبدا قيمته الف فمات ولا مال له سوى
هو لا العبد فحصل هنا ثلاث وصايا باكل واحد بالف وثلث المال **او حيا من عتقين فنصف الثلث للمحابة**
يعني نصف الالف بين العتق والمحابة لان الحق اذا سبق للمحابة تحاصفا ثم ما اصاب المحابة سلم لها
لانها سبقت على العتق **ونصف للعتقين** يعني ما اصاب العتق الاول كان بين العتق الاول والثاني نصفان
عندنا اي خفيفه لانها من جنس واحد فبسط من كل واحد من العتقين ما يبان وحسب وسيعي كل
واحد منها في سعيه وخسبه وتنقيد المحابة بقدر خماسيه ويؤدي الى الورثة خماسيه فخرج ما حصل
للورثة الفان وتقدت الوصايا في قدر الالف فاستقام الثلث والثلثان **او اعتق بين محبايتين**
فنصفه للاولى اي نصف الثلث للمحابة الاولى **ونصفه بين الثانية والعنى** اي النصف الاخر بين
المحابة الثانية والعنى عندنا اي خفيفه لان المحابة الثانية تساوي المحابة الاولى فصارت الثلث بين
المحبايتين ثم العتق يشارك المحابة الثانية لانه يساوي المحابة اذا تقدم وقالوا **العتق اولى مطلقا**
اي في الصور كلها لما روى عن ابن عمر انه قال اذا كان في الوصايا عتق يدعي ببولان العتق اقوى من المحابة
لانه لا يحمل النسخ والمحابة في ضمن البيع وهو قابل للنسخ والتقديم في الذكر غير موجب للتقديم في
الثبوت فلا يعتبر تقدم الموصي وتاخير ولسه ان المحابة اقوى لانها ثابتة في ضمن البيع الذي هو عقد
معاضة فكانت تبرعاً بمعتها معاوضة بصفقتها والاعتناق بين بصيغته ومعناه فاذا وجدت
المحابة اولاد فحق قبل العتق **وقدنا ما قدر الموصي مطلقا** ما للعتق يعني قال في مصلحه اذا اراد احد الميراث
وعتق والثلث لا يكتفي بها ولا يجهز الورثة فاذا ذكر او اوفى او اولى لان تقدمه يدل على كونه اهم عنده ولنا
ان حكمه ثابت عند الموت فلا يرجح بالتقديم الواقع قبله **ولو اشترى ابنه الموصي في مرضه بالعتق**
وقيمة خماسيه واعتق عبدا قيمته خماسيه وما المالك يعني لا مال له غير هاتين فاما المحابة
تأذنه عندنا اي خفيفه لانه اجتمع هنا ثلاث وصايا ووصية بزيادة خماسيه على قيمته ووصية بثلثه بثلثه

منها اخماسا لانه
الخامس الموصي له وثلثا
للمرثه لانه اربعة اقسام
في الورثة وفي مرس
الاربعه

التم اشترى عبدا
بقيمة الف بالعتق

بالشرى

بشرى ووصية للعبد لا غرامة فابايع اولى بالوصية فيسلم الثلث كله لان المحابات مقدمة على العتق عنده
وعليه السعاية يعني على العبد ان يبيع في جميع قيمته عند ان يبيع اسحق كل ثلث لان ثلث المال خمس مائة
والمحابة ايضا خمسمائة **والابن لا يرث** عندنا لانه كالكاتب مادام بيع وقالوا **العتق اولى** من المحابة
فيصرف ثلث كله الى العبد الاخر وعتق بغير سعاية وبيع الابن وحده في جميع قيمته لان العتق في المرض
وصية ولا وصية لوارثه والابن وارثه من العتق لا يرث فلو لم السعاية ثم ان كانت السعاية مثل نصيبه
تفاضل وان كانت اكثر منه بيع في الفضل وان كانت اقل منه ياخذ الفضل على السعاية **ويرث** الابن لو كان مكرما
مدوناً ولا وصية لوارثه وعلى البايع ان يرد خمسمائة رد المحابة اذا العتق يرجع عليها او بالف يعني
اذا اشترى الميراث منه بالف وقيمته **الف وله الفان** سواء عتق وورث الابن اتفاقا لانه يخرج
من الثلث **والسعاية لا يجب عليه** عندنا اي ح وقالوا يسع في قيمته لان العتق في المرض وصية ولا وصية
لوارثه لكن نقض العتق بعد وقوعه غير ممكن فيجب نقضه معناه بايجاب السعاية وله ان السعاية لو وجبت
لبطلت بلزوم الدور لان السعاية اذا وجبت صار كالكاتب وهو لا يرث كونه رقيقا فصحت الوصية له وان
صحت لا يلزم السعاية بخروجه من الثلث فيصير وارثا واذا صار وارثا لا يجوز الوصية فيجب سعاية ولو اوصى
ان يشترى بكل ماله عبد فيعتق فلم يخرج من الورثة ثلث الوصية **ففي المحلة** عندنا اي خفيفه وقالوا **يشترى**
بالثلث اي ثلث ماله فيعتق عنه له انه اوصى بعتق عبده يشترى بكل ماله والذي يشترى من ثلثه غيره
فاختار المستحق بناء على ان العتق حق للعبد عنده ولهذا لا يقبل شهادة عليه من غير دعوى **وهذا** ان العتق
حق الله فلم يتبدل مستحق **وهذه الماشية** اي لو اوصى بان يشترى عبدا فيعتق **فهذه** اي بعض
الماشية **فابايع** لا يعتق به يعني لا يشترى بايا من الماشية عبد فيعتق عندنا اي خفيفه وقالوا يشترى بايا في
عبد فيعتق لانه نوع قريب فيجب تنقيدها ما امكن اعتبارا بالوصية **بالكج** **ووانه** اوصى بان يعتق عبدا يشترى
بهذه الماشية والعبد المشتري باقل منها غير كاف لا يكون تنقيذ الوصية **او بان** **كج** اي لو اوصى بان يكج هذه
الماشية **فهذه** اي بعضها **كج** **باب في من حيث يبلغ** اي من مكان يمكن ان يكج بايا في اتفاقا لانها قريبة محضة بلحق
فلا يتبدل المستحق قبل بقوله بهذه الماشية لانه لو اوصى بان يكج عنه ولم يعين المبلغ فلا يعتد بالثلث ثلث
اقوال في باب كج **ويقدم** **فربض** يعني اذا اوصى بوصايا تقدم الفريض منها سواء قدمها الموصي واخرها
الكج والزكوة والكفارة لانها اقوى ومن غيرها اي اذا اوصى بوصايا متساوية في القوة تقدم ما قدم
الموصي اذا ضاقت **او لعبد هذا الثلث** يعني لو اوصى لعبد بثلث ماله **قلته** اي ثلث العبد **حر** عندنا اي خفيفه
بعد موته اي موت المولى لانه من جملة ما له فثلث ثلث نفسه يعتق ثلثه **وعليه السعاية في ثلثه** اي
ثمن قيمته للورثة **ولم** اي للعبد **ثلثه باقى تركته** لا كالكاتب عنده والوصية لكاتبه صحيحة ثم ان كان ثلث
باقى المال مثل ثلث ما عليه من سعاية ومن جنس قيمة العبد يقع القاصة بترخيصهم وان لم يرضوا استرد العبد
ثلثه في المال ويسى في ثلثي قيمته لم وقالوا **يعتق كله من ثلثه** لانه حرمد يون ويحرم له الثلث من باقى
يعني ان بقى من ثلث شيء دفع الى العبد وان لم يخرج من ثلث يسى في قدر ما ضاقت عن الثلث وهذا الخلاف
بناء على تحريم الاعتناق وعدمه قيل بالثلث لانه لو اوصى له بعين من عيان ماله او الدرهم المطلقة لا يسع
ونوقل في صحته انما لم يصح به لان الأصل حالة الصحة ولهذا لم يصرفا **الغير المدخول** لما استطلق او عدى

الا بالوصية **للعين** عند اى ح لان الاقربية معتبرة عنده **وقالوا بينهم ارباعا** لانها لا يقبل ان الاقرب
واو كان عم واحد فله نصف انثث عنده وخندها لو كان له عم وعمه وخال فالوصية للعم والعمه لا تستويان في
القربة وضع في الاقرباء لانه لو قال لقربته اولدوى قربة اولدوى نسبه يستحق الواحد كل الوصية اتفاقا
من تحايي **اولبني فلان وله اى فلان ذكور واناث يخص** ابو يوسف ذكورهم بالوصية لان اسم البنين
حقيقة في الذكور دون الاناث **واشرقت محمد بينهم بالسوية** قبل بقوله وله ذكور واناث لانه لو كان الكل
انما لا يدخل في الوصية اتفاقا المراد من فلان رجل معين لانه لو اوصى لبني تيم يدخل فيه الاناث اتفاقا من تحايي
محمد ان اسم البنين يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط بقوله تعالى يا بني آدم **كافى ولد فلان اى كا اوصى**
لولة فلا يتناول لفظ اولد الكل اتفاقا **اولورثته** يعنى لو اوصى لورثة فلان قسمت الوصية **لذكر مثل حظ الانثيين**
اعتبارا باليراث **ولا اهل فيها اى الوصية لزوجته** عند اى حنفية لان الامل في الغالب زوجته قال الله تعالى خيرا
عن موسى عم وسار باهل اى زوجته **وقال الوصية لكل من في عياله** اعتبارا للعرف بويده قوله تعالى خيرا
يوسف عم فانوى باهلكم اجمعين **او المولى** يعنى اذا وصى لمولى فلان وليس لفلان موال اعتقهم **وله مولى**
ابورث ولاهم يعنى لو كان ابوه اعتق عبيدا فمات وورث ولاهم **اعلمها اى** ابو يوسف الوصية **لم** اى للمولى ابوه
ان لم يكن له مولى لانه ورث ولاهم عن ابيه فصار كواليه ولهذا يجوز ميراثهم فتناوله مطلق الاسم **منهم** محمد
اى قال لا شئ لهم الا مولى الرجل حقيقة معتقوه وهم معتق غيره وانما يجوز ميراثهم بسبب العصوبة **ولو كان له موال**
اى للمولى عبيد اعتقهم وموال اعتقهم ابوه **فما حنفا** **شركة** اى لا يدخل في الوصية مواليه ومولى ابوه
عندنا وعند ابي يوسف الوصية لمواليه خاصة ان كان له موال وان لم يكن لمولى ابوه وعند محمد لا شئ للموال
ابيه وقال زفر يدخل لانهم كلهم مواليه **لان ولنا ان المولى ان جعل مجازا في معنى ابيه يلزم من الشركة جمع**
بين الحقيقة والمجاز وان جعل حقيقة يلزم تعميم الشركة وكلها ممنوع **وبمحمد اى** لو اوصى بثب ماله **للمجد من غير**
ذكر اتفاق اى من غير ان يقول ينفق على **المجرب** **اعلمها اى** ابو يوسف تلك الوصية لان المسجد ليس باهل لذلك
والوصية تملك فاذا ذكر النفقة عليه كان واقعا على صالحه **وابانها** محمد حملا لكلامه اى لصرف
الى صالحه **تصحيحا له** هذا اخر الكلام الحمد لله على التمام والرسول افضل اسلام تمت ام الكتاب بقوله
وحسن توفيقه على ابد ضعيف

